# الحكم والسياسة فى أفريقيا

## الجزء الثانى




المشروع القومى للترجمة

تحرير : أكوديبا نولى

ترجمة : مجموعة من الباحثين

مراجعة وتقديم : إبراهيم نصر الدين

496

المشروع القومى للترجمة

# الحكم والسياسة فى أفريقيا

## المجلد الثانى


تحرير : أكوديبا نولى

ترجمة

أيمن السيد شبانه — عبد السلام نوير

رحاب عثمان محمد — محمد عاشور مهدى

صبحى قنصوة — نهاد جوهر

عبد الجيد عمارة — هالة جمال ثابت

مراجعة و تقديم

إبراهيم نصر الدين






٢٠٠٣

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٥٩٥
- الحكم والسياسة فى أفريقيا (المجلد الثانى)
- أكوديبا نولى
- أ.د. إبراهيم نصر الدين
- الطبعة الأولى ٢٠٠٣

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

**Government and Politics**

**in Africa**

تحرير :

**Editod by : Okwudiba Nnoli**

**AAPS Book,** صدر عن :

**P.O.Box MP 1100, Mount Pleasant**

**Harare,**

**Zimbabwe**

سنة النشر **2000**



شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo

**Tel : 7352396 Fax : 7358084**

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للثقافة .

# المحتويات


**الباب السابع : العقيدة والسياسة فى أفريقيا**

**الفصل السادس عشر** :الحركة الأصولية الإسلامية فى تونس ١٩٧٠-١٩٩٠
التاريخ والخطاب .

بقلم : زيد كريشنى – ترجمة : د/ صبحى قنصوة ..... 11

**الفصل السابع عشر** :الدين والسياسة فى نيجيريا : أبعاد أزمة ١٩٨٧

بقلم : جبريل إبراهيم – ترجمة : د/ صبحى قنصوة .. 73

**الباب الثامن : الطبقة العاملة والسياسة**

**الفصل الثامن عشر** :العمال والسياسة والدولة

بقلم : جيمى أديسميى – ترجمة: د/ عبد السلام نوير.. 111

**الفصل التاسع عشر** : الطبقة العاملة والتشابكات الاجتماعية والديمقراطية فى الجزائر

بقلم: سيد شيخى – ترجمة: هالة جمال ثابت، نهاد جوهر 149

**الباب التاسع : السياسة الفلاحية فى أفريقيا**

**الفصل العشرون** :سياسة عقود المزارع فى سوازيلاند . حالات دراسية

بقلم : ماجاجولا – ترجمة : د/ عبد الجيد عمارة ....... 187

**الفصل الحادى والعشرون** :تردى الأوضاع الفلاحية النيجيرية

بقلم : أوكى شوكوبيانو – ترجمة : د/ عبد الجيد عمارة 223

**الباب العاشر : الطلاب والسياسة فى أفريقيا**

**الفصل الثانى والعشرون** :الحركة الطلابية السنغالية منذ نشأتها حتى ١٩٨٩

بقلم : عبد الله باتيلى ، مامدو ضيوف ، محمد مبودج –

ترجمة : د/ عبد السلام نوير ........................ 277

**الفصل الثالث والعشرون** :ردود أفعال الاتباع : الطلاب ، المهمشون واليسار (فى سيراليون)

بقلم: راشد إسماعيل – ترجمة: د/ محمد عاشور مهدى 331

**الباب الحادى عشر : المرأة والسياسة فى أفريقيا**

**الفصل الرابع والعشرون** :لدولة والمرأة والتحول الديمقراطى فى أفريقيا: التجربة النيجيرية

بقلم: بات ويليامز – ترجمة: د/ محمد عاشور مهدى 365

**الفصل الخامس والعشرون** :المرأة الأنجولية والعملية الانتخابية فى أنجولا

بقلم: حورس كامبل – ترجمة: د/ محمد عاشور مهدى 421

**الفصل السادس والعشرون** :حركة نسائية أم أوتوقراطية نسوية : الحركة النسوية والتحول الديمقراطى فى نيجيريا

بقلم : أمينة ماما – ترجمة: د/ محمد عاشور مهدى 477

**الباب الثانى عشر : السياسة والتكيف الهيكلى فى أفريقيا**

**الفصل السابع والعشرون** :رؤى حول سياسات التكيف الهيكلى : التوجه نحو المعاملات غير الرسمية والتغير السياسى فى أفريقيا

بقلم : يوسف بنجورا – ترجمة: رحاب عثمان محمد 513

**الفصل الثامن والعشرون :** الهيكل المالى ، تقلص دور الدولة وردود الفعل السياسية لأفريقيا

بقلم: تانديكا ماكندويرى – ترجمة: رحاب عثمان محمد 555

**الباب الثالث عشر : تسويات الصراعات فى أفريقيا**

**الفصل التاسع والعشرون :** تشريح الصراعات الأفريقية

بقلم: فرانسيس دنج – ترجمة: د/ محمد عاشور مهدى 601

**الفصل الثلاثون :** الصراعات القبلية والتحول الديمقراطى فى الصومال

بقلم : حسين م. آدم – ترجمة : نهاد جوهر ......... 623

**خاتمة : العولمة والسياسة فى أفريقيا**

بقلم: أكوديبا نولى – ترجمة: د/ محمد عاشور مهدى 667

# الباب السابع

# العقيدة والسياسة فى أفريقيا

## الفصل السادس عشر

# الحركة الأصولية الإسلامية فى تونس ١٩٧٠ - ١٩٩٠
# التاريخ واللغة

بقلم : **زيد كريشن**

ترجمة : **أيمن شبانة**

### مقدمة

عندما باشرنا العمل فى هذه الدراسة فى عام ١٩٨٦ كنا نود أن تكون وافية لمعالجة كافة الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية للأصولية الإسلامية - وبخاصة لشرح أثر عودة الدين إلى الحياة اليومية. وكان التطور الأكثر جذباً للانتباه منذ ذلك الحين هو بروز الإسلام السياسى كقوة بديلة، وفى الأغلب وحيدة، فى عدة بلدان عربية ومسلمة، بما فى ذلك تونس. ويعد أحد الأمثلة الحديثة لذلك، هو فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (Front Islamique du Sault (FIS فى الجزائر فى الانتخابات المحلية والبلدية فى ١٢ يونيو ١٩٩٠ . وقد فتح هذا الانتصار أمام الحركات الأصولية فى المغرب العربى (وفى تونس خاصة) آفاقاً جديدة وشجعها على استهداف السلطة فى المنطقة.

قادتنا هذه الظروف إلى إحداث تغيير ضئيل فى الخطوط الرئيسية لهذا العمل، خاصة وأن العودة إلى الدين يمكن أن تعنى بحثاً شاملاً فيما يتعلق بالتحولات الحديثة فى الرأى العام - وهو الأمر الذى لم نكن قادرين على القيام به فى ظل الأدوات والوقت المتاحين لهذه الدراسة . لذلك فقد قررنا تقديم عرض لتاريخ الأصولية وتطورها الفكرى. ونحن نعتقد أن ذلك سينسجم بشكل جيد فى إطار قضايا الحركات الاجتماعية، والتحرك الاجتماعى والصراع من أجل الديمقراطية فى أفريقيا .

لقد أصبح من المستحيل تقريباً الحديث عن الحركات الاجتماعية والصراع من أجل الديموقراطية فى دول أفريقيا بدون أخذ الأصولية فى الاعتبار. ومنذ اجتماع هرارى فى يونيو ١٩٨٨، أصبحنا مدركين للحاجة الضرورية لدراسة متعمقة للظاهرة. ودعمت الأحداث التالية فقط هذا الاعتقاد.

وبدأنا تلك الدراسة بتقديم نظرى حاولنا فيه إلقاء الضوء على الظروف الثقافية والسياسية التى صاحبت ميلاد ظاهرة الإسلام السياسى. و أوضحنا الفارق بين الإسلام كثقافة والحركات الأصولية كاستجابة للتحديات المعاصرة. وعرضنا بعدئذ للمراحل الأكثر أهمية فى تطور الأصولية منذ البداية الأولى فى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إلى الآن. هذا وقد تناولنا فى ذلك العرض الأحداث الأخيرة ليس فقط للحفاظ على حداثتها، ولكن أيضًا لأنها ستؤثر على مستقبل الأصوليين والدولة. درسنا بعد ذلك لغة الأصولية الإسلامية، ومدى اتساقها وتأثيرها. واخترنا الإبقاء على الإجابة إشكالية بقدر ما تثير من قضايا متعلقة بالإسلام السياسى فى تونس فى السياق الوطنى والدولى ومستمرة فى إطار موضوع المؤتمر. وأنهينا الدراسة ببعض المادة الإضافية، والتى تعد سرداً تاريخياً للأحداث الهامة فى تكوين وتطور الإسلام السياسى فى تونس . (١)

## نحو اقتراب نظرى للأصولية الإسلامية

### الإسلام والأصولية:

تعد العلاقة بين الإسلام (الدين، والتاريخ والثقافة) والأصولية الإسلامية (التجمع السياسى المستند إلى قراءة وتفسير خاصين للتراث الدينى) هى الصعوبة الأساسية التى تبرز عندما نبدأ الحديث عن الحركات الأصولية الإسلامية. ويمكن لمراقب غير واع بحقائق الإسلام والحضارة العربية أن يحسب أن الإسلام السياسى هو فقط ترجمة عضوية للظاهرة الدينية. وتدعمت تلك النظرية من خلال المفهوم الذى حملته أجيال من المسلمين طويلاً وعلى نطاق واسع والقائل بأن " الإسلام دين شامل : يتضمن الدين والدولة، الإيمان والتشريع بالإضافة إلى علاقة الفرد بالعالم" وفقًا لمصطلحات سيد قطب. وعلى الرغم من ذلك، فإن قراءة أكثر دقة للتاريخ الإسلامى - كعقيدة من جهة وكشكل زمنى للحكم من جهة أخرى - تعلمنا دروسًا تتعارض بشكل كامل مع هذا الخلط.

## حضارة النصوص الدينية :

إن الحضارة العربية والإسلامية هى حضارة نصوص مقدسة بحق. ويعنى ذلك أنها شرعية من خلال إحالة ثابتة للنص الدينى المؤسس، وعلى ذلك فإن تطور الفكر مرتبط دائمًا بتفسير للإرادة الإلهية وتصويرها باعتبارها مبررًا للسلوك الإنسانى. ويمكن الإشارة بالمناسبة إلى أن الحضارة العربية والإسلامية المؤسسة على الرسالة كانت ثقافة شفهية على الرغم من الأهمية المركزية للنص القرآنى. لقد كانت كذلك حتى القرن الثانى من الهجرة (القرن الثامن الميلادى) ، وهو قرن التصنيف للتوثيق المتفرق وتأسيس القواعد لنتاج التعلم واستمراره . (٢) وكان ذلك - بعد الرسالة - اللحظة الأكثر حسمًا فى تطور الثقافة العربية والإسلامية بما أنها حددت تعريف نماذج التفكير وأنماطه التى ستحكم الفهم الممكن والواضح بمعنى واسع: ماهية ما يمكن التفكير فيه وما لا يمكن التفكير فيه . (٣)

ولم يشهد هذا التحديد الجامد أى تغيير جدير بالملاحظة منذ عصر التصنيف حتى قدوم الإمبراطوريات الاستعمارية. على هذا الأساس كانت كل الحركات الاجتماعية والسياسية والفكرية إلى حد ما حركات إسلامية بقدر ما كانت جميعها تستند إلى قراءة يقينية للنص الدينى. وحتى أكثر الحركات راديكالية وتطرفًا لم تكن استثناءً. فمن الظاهر، نجد أنها قد تبنت قراءة خاصة بفئة محدودة تتعارض مع المعنى الظاهر والمقبول جماعيًا للكلمات. وساعد هذا النوع من التفسير على فتح ميادين فكرية جديدة للبحث وخلف تراثًا إنسانيًا وروحيًا عميقًا، خاصة لدى الصوفية . (٤) وفى هذا السياق، كان للحركة الاستعمارية بعدٌ حضاريٌ بما أنها كانت الفرصة الأولى فى التاريخ لتجاوز هذا التحديد الجامد. لقد كانت تلك الحركة بمثابة الانقطاع الأول فى ثقافتنا منذ رسالة النبى .

## السياسة والدين فى الثقافة الإسلامية

كانت للسياسة دائمًا منطقها الخاص فى الإسلام ودور حيوى يحكمه فقط النفاق، والقوة والسيطرة، ويمكننا افتراض أن السياسة من هذا النوع كانت تمارس منذ عصر النبى، فى اللقاءات غير المنتظمة والحروب بين محمد وأعدائه. وكانت وفاة النبى والجدل

حول خليفته دليلاً – إذا كان ذلك ضرورياً – على أن الممارسة السياسية كانت فيما بعد أكثر حدة. وكانت قضية الخلافة قضية ملتهبة بما أن شخصاً يجب اختياره لحماية تعاليم الدين الجديد.

فضلاً عن ذلك، فإن ما يميز هذا الاجتماع السياسى الأصيل (اجتماع سقيفة بنى سعد) هو أن أيًا من الحجج المقدمة من قبل الحلفاء المحتملين لم يكن لها أية علاقة بتدين المرشحين أو تقواهم. بل إنها تمحورت أكثر حول هذا السؤال: من لديه السلطة المعنوية والقبلية لفرض نفسه على القبائل العربية المتفرقة؟ وشهد المجال السياسى تحديداً نقطة تحول جديدة مع مجيء السلالة الأموية الحاكمة (بعد ثلاثين عاماً من وفاة النبى) والتى فرضت نوعاً من حكم القلة الأرستقراطية القانونى والقبلى (٥). ويبرر هذا فضلاً عما سبق ، ظهور هذا الجدل فى النظام اللاهوتى السلبى (علم الكلام)، كما كان له تأثير على العلاقة بين الإيمان والحكومة، أو بالمصطلحات الحديثة بين النظرية والتطبيق.

ولم يعجز الفقهاء (المشرعون) عن تبرير هذا الطابع الاستقلالى للسياسة –فى مؤلفاتهم –عن الشريعة من خلال التشديد على الطاعة الكاملة للسلطان، إذا كان مسلمًا، حتى وإن كان فاسقًا ، ولم يجدوا من الخطأ بالنسبة لحكومة أن تستند إلى السيطرة والتباهى. وأقر كل فقهاء السنة بإمكانية تسليم الإمامة إلى الأكثر قربى قبل الأكثر تأهيلاً دينيًا . (٦).

وأيد الشيعة – لأسباب تاريخية جلية – الرؤية القائلة بأن الخلافة موصوفة فى تعاليم وأسس الإسلام وتعتمد على النص أو التوصية بالتعيين من الإمام لخليفته ، وأيدت فرق أخرى عامة الرؤية القائلة بأن الإمامة – ومن ثم السياسة – هى أحد فروع الإسلام أو مشتقاته وتنبع من الاختيار الحر للأمة من خلال الاجتهاد (التفسير العقلى) والتفضيل. ومع هاتين القراءتين المختلفتين، من السهل أن نرى أسس الفرق السياسية (انقسامات تاريخنا التقليدى). وتلك الفرق إسلامية بما أنها تستند على تفسير متمايز للنص الدينى ، وهى دنيوية فى غاياتها، الهدف النهائى للاستيلاء على السلطة.

## العامل الاستعماري

جلبت الخبرة الاستعمارية تغييراً نوعيًا وجذريًا فى التطور التاريخى لحضارتنا وثقافتنا. فكانت المرة الأولى التى تهزم فيها الجيوش والدول المسلمة على أراضيها. وكانت كذلك لحظة أصبحت النخبة التقليدية عندها واعية بالتفوق العسكرى، والاقتصادى والعلمى للغرب. وقد نشأ هذا الشعور بالدونية مع أول انقطاع فى الثقافة الإسلامية منذ رسالة محمد. لقد أدت تلك الخبرة إلى انحناء البناء الأيديولوجى التقليدى بدون أن تؤدى إلى انحلاله تمامًا مع ذلك.

والخبرة الاستعمارية - بما سببته من انقطاع - ميدان ضرورى يجب دراسته لأى شخص يسعى إلى فهم التغيرات فى العالم العربى والمسلم خلال القرنين الماضيين، وخاصة لأولئك المعنيين بالمنتج الفكرى والمفاهيم والاقترابات والتصورات الشعبية. ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد لفهم البروز المعاصر للحركات الأصولية الإسلامية هو بالعودة إلى تلك القطيعة بين فترتين فى التاريخ العربى والإسلامى. وكما سنرى لاحقًا، فإن الأصولية هى فقط صرخة من أجل الهوية فى مواجهة تحديات التفوق الثقافى والسياسى الغربى.

## النخبة المثقفة المسلمة والخبرة الاستعمارية

جاء الطرح النظرى الأول من النخب الحاكمة فى البلدان العربية والمسلمة فى بداية ومنتصف القرن التاسع عشر. لقد استوعبت تلك النخب التفوق الغربى باعتباره قائمًا أساسًا على القوة العسكرية، والتقنية والسياسية. ولذلك حاولت تحديث القوات المسلحة والتعليم والإدارة. (٧)

وكان فشل تلك المشروعات - التى هزمت على أيدى الجيوش الغازية والاستعمار للبلدان العربية والمسلمة - مؤشرًا على حدود تلك الإصلاحات وعدم إمكانية تجاوز الفجوة الضخمة بين العالم الإسلامى والغرب. وكان للاستعمار الواسع للبلدان العربية والإسلامية تأثيرات مختلفة على النخبة.

ولم ينظر للتفوق الغربى على أنه فقط فى القوة العسكرية لكنه كذلك فى الثقافة والحضارة ولذلك فقد كان يجب تحديث الثقافة العربية والإسلامية وإلا يصبح من غير الممكن التصدى للتحدى. ووفقًا لمدرسة جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده الإصلاحية فإن التحديث يجب أن يكون له اتجاهان أساسيان:

١ - يجب أن يتخلص ديننا من نفايات الماضى .

٢ - وجوب استيعاب مقومات القوة الغربية ،

وكانت الانقطاعات التى سببها الغرب تؤتى آثارها فى هذه الغضون على كل المستويات: الإدارة، أساليب الإنتاج الاقتصادى وأنماطه، وأنظمة التعليم. وبرزت النخب الجديدة على خلاف مع النخب السابقة عليها . فقد كانت متشربة بمفهومى الحرية والرشد، وأنتجت لغة جديدة تستند على فكرة أن التحرر الوطنى يجب أن يتحقق من خلال امتلاك مقومات القوة والتفوق الغربيين، الثقافة والعلم. بعبارة أخرى، الغرب يمكن محاربته فقط بواسطة أسلحته هو الخاصة.

## الخطاب المزدوج للنخب الحديثة:

تولت النخب الحديثة سريعًا قيادة حركات التحرر الوطنى حالة بذلك محل النخب التقليدية التى لم تكن قادرة على استيعاب التغيرات السريعة التى تبعت الانهيار المذهل للإمبراطورية العثمانية التى كانت سابقًا المرجعية الأيديولوجية والرمزية لجيل كامل من المفكرين . (٨)

وخلال صراع التحرر، طورت النخب الجديدة خطابًا مزدوجًا، يستند من جهة على العقل، والعلمانية والفلسفة العلمية، ومن جهة أخرى على تمسك بالمظاهر الدينية الواضحة.

فقد كانت تلك النخب تعارض تجديد الفكر الإسلامى، وخير شاهد على ذلك موقف حزب الوفد المصرى من كتاب على عبد الرازق عام ١٩٢٥ "الإسلام وأصول الحكم"، وموقف حزب الشباب الدستوريين فى تونس من كتاب طاهر الحداد "المسلمة فى الشريعة والمجتمع".

وسعت تلك النخب - بحيويتها السياسية وخطابها المزدوج، ورفضها لأى إصلاح فكرى أو اجتماعى - إلى استقطاب الفئات الواسعة داخل النخبة التقليدية المحافظة من خلال جعلها تعتقد أن الهدف الوحيد هو طرد المستعمر وبناء دولة قومية تتأسس على الإسلام الأصلى. ويوضح هذا الخطاب المزدوج لماذا لم يكن هناك تمايزٌ أيديولوجىٌ وثقافى داخل النخبة على الرغم من ثراء الحياة الفكرية. فهو يبين أن التركيز كان على المسألة الوطنية التى اختزلت فى القضية السياسية.

وبعد الاستقلال عادت التناقضات إلى الظهور من جديد عندما قادت النخبة الحديثة آلة الدولة. فقد صعد ما كان غير مذكور فى خطاب الحداثيين إلى القمة . وأوجد الانتقال من النوايا إلى التنفيذ فراغًا أيديولوجيًا فى يمين النخبة. لقد خسر المحافظون المعركة بدون شك، ولم تكن معارضتهم وأنشطتهم كافية بذاتها لتشكيل استراتيجية يمكنها استعادة المبادرة إلى جانبهم، خاصة وأن شعبية الحكم كانت ما تزال بكراً.

## التحرر من الوهم

وعندما وصلت إلى السلطة، أصبحت النخب الحديثة واعية بالمصاعب الملازمة لتطبيق الرفاة العام وتكامل الجماعات الاجتماعية فى الدولة القومية الجديدة، وأعادت العقبات التى واجهتها تلك النخب فى محاولتها لتنفيذ تلك المهام تدريجياً، تقوية الشعور العام بأن التضحيات التى قدمت من أجل التحرر كانت بدون فائدة . حيث تغلبت النخبة الوطنية على بعض تلك التحديات لكن النتائج قصرت عن التوقعات.

لقد أوجدت النخبة الحديثة الظروف الموضوعية وغير الموضوعية (الذاتية) لبروز معارضة جديدة. ولكن لماذا كان الأصوليون بالضرورة هم الذين حققوا مكاسب أكثر من الآخرين ، فى ظل الوضع الجديد، ولتجنب التعميمات الواسعة فإننا سنضرب مثالاً توضيحيًا واحداً.

## المثال التونسى

كانت تونس تعتبر – بعد تركيًا – الأكثر تحولاً نحو النمط الحداثى فى العالم الإسلامى: "إن تونس فى العالم العربى هى الدولة القومية التى كانت فى ظل قيادة بورقيبة الأكثر راديكالية فى توجهها نحو الممارسات الثقافية الحداثية، والتى كانت فى بعض الأحيان على حساب قطاع واسع من الرأى العام الذى استمر متمسكًا بتقاليده الخاصة" . (٩)

وقد تم إقرار أحد التحولات الرئيسية التى أثرت على وضع المرأة والأسرة عام ١٩٥٧ وجاء ذلك فى إطار قانون الأسرة تحت مسمى (قانون الأحوال الشخصية). وهو القانون الذى كان بمثابة ثورة فى مجال التشريعات الاجتماعية ، والذى أصبح يمثل أساسًا مرجعيًا لكافة المدافعين عن المساواة بين المرأة والرجل فى العالم العربى . وقد أسس القانون لأشكال جديدة من العلاقات تحظر تعدد الزوجات وتمنح المرأة والرجل حقًا متساويًا فى طلب الطلاق. وقد صاحب الثورة القانونية ثورة فكرية وأخلاقية حيث ظهرت المرأة فى الحياة العامة وذهبت إلى المدارس . (١٠)

ومع ذلك ، فقد اصطدمت القواعد القانونية الجديدة التى تحكم العلاقات الجنسية مع الحساسيات التقليدية. فلم تعد العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج (الزنا) معاقبًا عليها بالرجم بالحجارة (العقوبة التقليدية للزنا) أو الجلد (عقوبة الشريعة للعلاقة غير الشرعية بين غير المحصنين). وأحاطت القواعد القانونية الجديدة حق الادعاء الجزائى بإجراءات وقائية تمنع الشرطة أو الوزارة من الإيقاف وإقامة دعوى بما يتجاوز قانون الأسرة. وقد حفظ حق الادعاء لحالات زوجية خاصة أو حين يكون هناك بغاء غير قانونى.

وقد منح أسلوب بورقيبة حافزًا قويًا للتغيرات حيث شجع التونسيين علانية على تجاهل فروض دينية مثل صوم رمضان لأنهم يجب أن يكسبوا تحدى التخلف، "العدو الجديد للأمة". وفى البدء كان فقهاء الزيتونة (أول كلية للعلوم الدينية فى العالم) هم فقط من قاوم الإصلاحات. وقد عاجلهم بورقيبة فأغلق أبواب الزيتونة وألغى محاكم الشريعة وحرر أملاك الحبوس (الوقف) والتى كانت تمول المؤسسات الدينية. يشير ذلك إلى أن بورقيبة نوى تفريغ الإطار الدينى من مضمونه لتجنب المعارضة من يمينه . وبالمثل استبعد بورقيبة عناصر الشعب التى يتركز دورها الاجتماعى فى الشعائر الدينية.

ومع تعمق الأزمة (تهميش قطاعات كاملة من الحياة الاقتصادية، والبطالة، والهجرة وغيرها) لم يفشل نظام بورقيبة فقط فى ضمان الرفاة العامة بما أنه كان نظاماً برجوازياً، أو بيروقراطياً (حسبما كان يقول اليسار) ، لكنه تخلى كذلك عن الخط الليبرالى القومى الذى كان يستهدف تحديداً استعادة الثقافة العربية والإسلامية لمكانها الصحيح.

ومع ذلك، فلم يكن ممكناً تنظيم المعارضة من اليمين الدينى ، خاصة عقب فشل التجربة التعاونية فى ١٩٦٩، بواسطة الفقهاء الذين فقدوا قاعدتهم المؤسسية فى الزيتونة. وفى المقابل، نهضت المعارضة نتيجة تردد وغفلة بورقيبة واستندت إلى جماعة من الشباب الذين اتخذوا من الأخوان المسلمين فى مصر نموذجاً لهم ومن المنظر المصرى سيد قطب موجهاً لهم.

## تاريخ الحركة الأصولية التونسية

### ثلاثة عوامل حاسمة

يبدو أن إيراد ذكر محدد لزمن ومكان ميلاد الاتجاهات الفكرية والسياسية هو بالضرورة عنصر حاكم إلى حد ما حيث يشتمل على عديد من المعلومات المتضمنة ذات الصلة بهذا الميلاد. ونحن فى مثل هذا الموقف عندما نحاول تحديد العناصر التى قادت إلى ظهور الأصولية الإسلامية فى تونس. وأياً ما كان، فإننا نجد على الأقل ثلاثة عوامل لا خلاف عليها ولا يمكن بدونها أن نقف على أبعاد الظاهرة.

### الرياح من الشرق

كان لإغلاق مدرسة الزيتونة أثره فى قصر الآفاق العلمية لعدد ضخم من السكان الشباب فى لغة واحدة وإجبار بعض منهم على الهجرة إلى المشرق العربى وإلى مصر خاصة لاستكمال دراساتهم. ومن المهم ذكر أن هؤلاء الشباب عانوا من تهميش مزدوج تمثل فى كون الأصول الاجتماعية لمعظمهم راجعة إلى الجماعات الفلاحية وذات

الدخول المنخفضة، وفى كون الإطار الثقافى المتاح أحادى اللغة. ومن الطبيعى أن هذا الشباب كان ناقمًا على بورقيبة وأنه مال إلى فكرة الوحدة العربية، وخاصة المفاهيم الناصرية حتى قبل مغادرة تونس.

وأجبر قطع العلاقات الدبلوماسية بين تونس ومصر فى الستينيات بعضًا من هذا الشباب على مزيد من البعد. واختار بعضهم دمشق حيث كانت بعض فروع التعليم باللغة العربية بالكامل. حيث نظر هؤلاء الشباب للهزيمة فى حرب الشرق الأوسط عام ١٩٦٧ ليس فقط كهزيمة للجيوش العربية ولكن كذلك وأساسًا كهزيمة للحضارة. وكانت ضحية هذه الهزيمة الأولى أيديولوجية الوحدة العربية التى عبأت كثيرًا من الجماهير فى الخمسينيات والستينيات . لقد خلقت الهزيمة فراغًا أيديولوجيًا هائلاً، ولم تكن التيارات القومية العربية هى وحدها الضحية. بل طالت العواقب الحركات اليسارية، خاصة تلك التى راهنت على التحالف مع موسكو المرتبطة آنذاك بالأنظمة القومية العربية فى الشرق الأوسط.

كان ذلك الاقتران حين وجدت أفكار الأخوان المسلمين (التى كان أضعفها حتى ذلك الحين قمع عبد الناصر والتهميش بواسطة شعبية فكرة الوحدة العربية) صدى طيبًا ، وهو أمر لا يخدم بالطبع نظامًا أعدم طاقات الأمة الوليدة [١١] فالله لم يكن ليقود إلى النصر حكومات تخلت عن الشريعة ولم تدرك المغزى الحضارى الكامل للصراع بين العرب والصهاينة.

## أول حلقة ذكر

فى منتصف الستينيات ، هجرت المساجد التونسية. وقد لاحظ بعض شيوخ الزيتونة بمرارة تلك الحقيقة. ولقد حاولوا جذب طلبة المدارس الثانوية، لكن دون جدوى. وشهد النصف الثانى من الستينيات ميلاد أول حلقة ذكر فى جامع الزيتونة، حول الشيخ بن ميلد. وكان من بين المشاركين المعتادين فى تلك الحلقة طالب من كلية صاداقى Sadaki – أول مؤسسة أكاديمية حديثة فى تونس تستند إلى الثنائية اللغوية وتدريس العلوم ونظم التعليم الغربية. وكان ذلك الطالب هو عبد الفتاح مورو ، والذى كان بالفعل ملحوظًا بسبب ردائه التقليدى وبسبب قدراته الخطابية. وكان من الواضح أنه سيصبح وأحدًا من أشهر المدافعين عن الأصولية الإسلامية فى تونس .

## الشيوخ النشيطون

العامل الثالث برز فى إطار الممارسات الداخلية للحزب الدستورى الحاكم. حيث كان أغلب شيوخ الزيتونة أعضاء فى الحزب ، لكن أغلبهم حافظ على توجهه الإسلامى وحارب على استحياء الخيارات الفكرية للرئيس بورقيبه. إلا أن تحفظاتهم لم تذهب بعيداً حتى تصبح اتجاهاً سياسياً معارضاً للخط الأيديولوجى للحزب.

واستعاد الزيتونيون بعض الحيز للمناورة حينما اشتد الخلاف الأيديولوجى بين بورقيبه وعبد الناصر. فقد شدد بورقيبه على الطبيعة الإسلامية الخاصة لتونس. وقد استفاد بورقيبه من النزاع بين مصر عبد الناصر والمملكة السعودية فى عهد الملك فيصل على قيادة العالم العربى. فلم يؤد ذلك فقط إلى إضعاف القومية العربية، ولكنه أيضاً حولها عن غاياتها خاصة وأن الناصرية كان لها مؤيدون فى جنوب تونس .

وهكذا أعطت الأوضاع فى الوطن العربى مجالاً لنشاط الإسلام الرسمى، الذى يعمل تحت رعاية الحزب الدستورى، وتم تأسيس جمعية وطنية للحفاظ على القرآن Association on pour la Sawweg arde du Coran (ASC) وأنشأت جماعة من المعممين فى يونيو ١٩٦٨ جريدة "جوهر الإسلام" واستضافت مكاتب جمعية الحفاظ على القرآن فى المدن فى أواخر الستينيات مؤتمرات متعددة حول سمو الإسلام وتفوقه على الأديان والأيديولوجيات الأخرى. وجاء التأكيد الأيديولوجى من راشد غنوشى الذى كانت له خبرة فى التوجيه وكان منغمساً فى ينابيع فكر الأخوان المسلمين. وجاء التابعون الأوائل من الحلقة التى تشكلت حول مورو، ومنحتهم جمعية الحفاظ على القرآن إطاراً للعمل بالتوازى مع المساجد بالتأكيد.

## فى ظل حماية الإسلام الرسمى: ١٩٦٠ - ١٩٧٢

كانت الأصولية التونسية خلاقة منذ البدء: فقد سعت إلى أكثر الوسائل فاعلية لحمل رسالتها إلى الشباب، وأجبرتها عوامل كثيرة على اللجوء إلى التبليغ (١٢) والذهاب إلى الضواحى الأكثر فقراً ودعوة الناس فى المقاهى والشوارع للمجىء والاستماع إلى درس يلقيه أحد أعضاء الجماعة فى الجامع. ووفر هذا النشاط ثلاثة منافع :

١ – اكتسب الأعضاء قدرة خطابية.

٢ – أدى الاتصال المباشر مع الجماهير إلى إزالة الحواجز النفسية أمام الاتصال.

٣ – تم تجنيد أعضاء جدد.

كان ذلك هو النواة الأولى لما أصبح بعد ذلك حركة الاتجاه الإسلامى " MTI " ولاحقًا حزب النهضة . واقتصر النشاط فى الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٢ على نشر الدعوة وتكرار عقد المؤتمرات فى المدن. وجاءت المساعدة من ذلك الطموح إلى السلطة ومدير جريدة جوهر الإسلام ( الشيخ مستاوى ) وفى عام ١٧٩١، أراد مستاوى – الذى أصبح عضواً فى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الدستورى " PSD " – أن يفيد من التعصب الدينى لهؤلاء الشباب فى إنشاء جناح دينى محافظ داخل الحزب الاشتراكى الدستورى تحت قيادته .

وكانت استراتيجية مستاوى ناجحة مبدئيًا. وخلال اجتماع جمعية الحفاظ على القرآن عام ١٩٧١، أصبح مورو عضواً فى لجنة القيادة الوطنية وغنوشى عضواً فى المكتب الإقليمى لتونس العاصمة. وقد برزت التناقضات بين جماعة جوهر الإسلام والنواة الأصولية إلى السطح عندما أصر مستاوى على التحاق النواة بالحزب الاشتراكى الدستورى كشكل من أشكال التماسك التنظيمى . وكان اهتمام مورو وغنوشى وتابعيهما هو فقط جمعية الحفاظ على القرآن وتجنيدهم الأيديولوجى والدينى لطلبة المدارس الثانوية لتوفير مجموعة من المؤيدين يمكن من خلالها تشكيل الحركة التى كانوا يتصورون تأسيسها. فى تلك اللحظة بدأت السلطات تنظر بانتباه إلى الدعاية الدينية وتضغط على الشيوخ وجمعية الحفاظ على القرآن لطرد "العناصر المخربة". وفى عام ١٩٧١، أصدر المكتب السياسى للحزب بيانًا يتنصل فيه من أية مسئولية عن أنشطة يقوم بها أعضاء جمعية الحفاظ على القرآن بدون تصريح مسبق.

## الاقتباس فى الأخوان المسلمين: ١٩٧٢ – ١٩٧٧

أصبح النشاط فى إطار جمعية الحفاظ على القرآن مستحيلاً منذ عام ١٩٧١ . فقد أجبرت الضغوط الدعاة على البحث عن أشكال أخرى للنشاط. وقد تم عقد اجتماع فى

" ضاحية مورناج " فى تونس العاصمة . وقد حضره أربعون شخصًا تقريبًا (وعرف فيما بعد "باجتماع الأربعين") وذلك لدراسة الوضع الفكرى والتنظيمى للنشاط الإسلامى. وقد حدد الاجتماع نشاطًا متسعًا للأصولية الإسلامية لمواصلة دعاية السنوات الثلاث. ووفقًا للمعلومات المتاحة لنا، فقد ناقش الاجتماع نقطتين حيويتين: الخط الفكرى للحركة وعلاقتها بالإخوان المسلمين فى مصر، وهيكل الأنصار والمتعاطفين.

وكان الخط الفكرى للحركة هو خط الأخوان المسلمين حسبما حدده الشهيد سيد قطب فى عديد من الأعمال: معالم فى الطريق، خصائص الفكر الإسلامى ومقوماته ، هذا الدين، المستقبل لهذا الدين، فى ظلال القرآن .

وعلى ذلك، فقد كانت الجماعة الأصولية الإسلامية (أو الجماعة الإسلامية كما كانوا يطلقون على أنفسهم) امتدادًا فكريًا لفكر الأخوان المسلمين. وتجدر الإشارة إلى أن القيادة كان مطلوبًا منها إقامة اتصال مع التنظيم فى مصر وتقديم البيعة للمرشد الروحى له . وأقرت الحركة بناء هرميًا .كما كانت الدائرة القاعدية تعقد اجتماعًا أسبوعيًا يترأسه أحد أعضاء التنظيم فى جامع محلى أو مدرسة أو قسم جامعى. ومن بين المشاركين الأكثر مواظبة والأكثر انتباهًا يتم الاختيار والدعوة لحضور الدائرة الخاصة. وكانت مهمة الدائرة الخاصة – التى كانت تتكون من خمسة إلى سبعة أعضاء – تعميق المفاهيم الإسلامية، وتعليم الشباب بعض الآيات القرآنية وحثهم على احترام القيم المعنوية للإسلام. وكان موضوع الاجتماع الأسبوعى الذى يعقد فى الجوامع المحلية فى غير أوقات الصلاة، أو فى منزل أحد الأعضاء أو المشاركين، هو قراءة أحد كتب الأخوان المسلمين، مثل "هل نحن مسلمون؟" الذى كتبه محمد قطب، شقيق سيد قطب.

وكانت تلك الاجتماعات تأخذ شكل دورة مدتها ما بين عام ونصف إلى عامين. وفى نهايتها، كان يتم دعوة هؤلاء الذين يظهرون سلوكًا روحيًا أكثر ورعًا، للالتحاق بمستوى تنظيمى أعلى والتحرك بالتالى من المحلية " الدائرة أو الحلقة الخاصة " إلى ما كان يسمى بالعائلة المفتوحة. وكانت العائلة المفتوحة مشابهة للحلقة الخاصة لكن التعليم كان أكثر عمقًا ووضوحًا. وكان يصاحب التعليم إلحاق سياسى بالحركة. وكانت أحد مظاهر الخصوصية الأخرى للعائلة الخاصة هو اضطلاع أعضائها بمهام تنظيمية

خاصة بالحركة. فكان يجاز فى بعض الأحيان للعضو الإشراف على تدريب أعضاء الحلقات الخاصة. وكانت المهمة الرئيسية للعائلة المفتوحة هى تأهيل النشطاء للقيام بواجباتهم كأعضاء للتنظيم: الالتزام، والإذعان للقواعد والرغبة فى تقديم مساندة غير محددة لقضية الإسلام.

وعندما كان المسئول عن العائلة المفتوحة يتأكد من اكتمال تأهيل أحد التابعين، كان يقدم اقتراحًا بقبوله إلى القيادة التى تحتفظ بحق التجنيد. وكان يمكن بالتالى للمرشح أن يصبح عضوًا كاملاً فى الحركة فقط عندما يقدم البيعة إلى الأمير وفقًا لطقوس الالتحاق. كان على العضو الجديد أن يقسم على القرآن أمام الأمير أو نائبه بأنه سيكون مخلصًا لجماعة الإخوان المسلمين، وأن يحترم من هم أعلى منه فى تراتبية التنظيم، وأن يناضل من أجل انتصار الحركة وألا يفشى مطلقًا أسرارها حتى فى ظل خطر الموت. وقد اختار الأربعون ذلك بناء تاريخيًا لهم ، وهو البناء الذى استمر وقتًا دون تغيير. وكان المطلوب هو توسيع الهياكل التنظيمية الإقليمية والمهنية بسبب تنامى أعداد المبايعين .

هذا وقد ساهم عاملان فى نجاح تلك التكتيكات الجديدة التى أقرت عام ١٩٧٢ . أولهما – جريدة المعرفة التى عادت للظهور فى أواخر عام ١٩٧٢ . وكانت الجريدة قد تم تأسيسها عام ١٩٦٢ بواسطة عبد القادر سلامة والشيخ محمد صالا عنيفر، وكلاهما تلميذ زيتونى سابق ، كما نشطا فى الصراع من أجل التحرر. وكان قد تم وقف المعرفة بعد عددها الأول لمعارضتها الخط الفكرى الرسمى. وأدار غنوشى وتابعوه الجريدة تحت إشراف سلامة الذى رأى فيهم أملاً فى شباب يعيد مجد الإسلام بعد مرحلة بورقيبة الاستيعابية . وقد لعبت المعرفة دورا رئيسيًا خلال سنوات صدورها السبع. حيث حملت أفكار الجماعة إلى طلبة المدارس الثانوية وحشدت المؤيدين والنشطاء . وثانيهما – استفادت الجماعة كذلك من تغيير السياسة الثقافية والتعليمية الرسمية فى عام ١٩٧٠ بعد عزل بورقيبة لأحمد بن صلاح (أحد الوزراء القياديين فى الستينيات والمدافع عن السياسات الاشتراكية والتعاونية).

وارتفع كثير من الأصوات يقول بأن الأزمة جاءت من إغفال الثقافة العربية والإسلامية ، وهو الأمر الذى أنتج جيلاً مستوعبًا يصطبغ بأيديولوجيات "مستوردة". وجهة النظر تلك يمكن تمثلها فى الأحداث التى هزت جامعة تونس العاصمة فى فبراير ١٩٧٢ ،

فقد صدم النظام لرؤية أطياف من أحداث باريس فى مايو ١٩٦٨ . واعتقدت مصادر مؤثرة داخل النظام أن بإمكانها إرجاع أسباب الاضطرابات إلى السياسة التعليمية التى تعطى الشباب "أيديولوجيات هدامة" ذات آثار كارثية .

وجعل التخلى عن تجربة التعاونيات فى ١٩٦٩ وقلاقل الطلاب فى ١٩٧٢، الحكومة مدركة للحاجة إلى إصلاح السياسة الثقافية والتعليمية وربطها بالقيم التونسية التقليدية – ومن ثم فهى سياسة ستسعى إلى إعادة التأكيد على الهوية العربية والدين الإسلامى. وقد شجع هذا الخيار الجديد الشيوخ الزيتونيين ، ووجدت مطالبهم صدى لدى محمد مزالى الذى عين وزيراً للتعليم والذى شجع التعريب فى التعليم الابتدائى وجزئياً فى التعليم الثانوى (المناهج، مثل التاريخ والفلسفة والتى كانت تتهم بتشجيع النزعات اليسارية) . وقد اشتركت هذه العوامل جميعاً فى نشر قيم الإسلام السياسى بين تلاميذ المدارس والجامعات . ورغم ذلك فقد ظل إدراك هذه القيم هامشياً خلال العام ١٩٧٧/٧٦م .

والواقع أنه يجب علينا أن نتخلص من كل المجادلات التى ظهرت على يد الفرق المختلفة فى الإسلام عبر تاريخه ؛ حيث يمكن للمرء حينئذ أن يعود إلى القرآن ، وأن ينهل مباشرة من أصول الرؤية الإسلامية .

وهكذا يلاحظ المسلم ما هو زائل ليدرك الحقيقة التى تتكشف والتى تتجاوز القرون والسنين على هذا أتاحت تلك التأثيرات المختلفة تأسيس قاعدة صلبة أو طليعة من النشطين ، تختلف عن طليعة الحركات اليسارية فى حقيقة أن الأولى كانت مجتمعا داخل مجتمع . كما أن لتلك الطليعة غاية فريدة هى أن تقلص تدريجيا من أعضاء المجتمع الأهلى . ويتطلب ذلك من العضو النشط أن يمتلك خصائص معنوية تتضمن مهارات دعائية نموذجية .

## التسييس : ١٩٧٨ – ١٩٨١

كانت الفترة الأكثر أهمية فى تطور الحركة الأصولية هى الفترة الممتدة من ١٩٧٨ إلى صيف ١٩٨٥ ، فقد شهدت تلك الفترة أول محاكمة لقيادتها والتى أدت إلى إدانة القيادة التاريخية وصدور أحكام ثقيلة بالسجن ، كما حدثت تغيرات كثيفة حاسمة خلال تلك الفترة وسوف نناقشها الآن .

## شقاق داخل الحركة

ومع نمو نفوذ الجماعة وازدياد عضويتها النشطة ، بدأ بعض النشطاء فى طرح أسئلتهم على أنفسهم ، خاصة بعد اتهامهم بكونهم عملاء رجعيين فى خدمة قوى قمعية ولقد تساءلوا عمن يشوه صورة الحركة وما إذا كان ذلك نتيجة فشل فى الاتصال أم مجرد دعاية معادية من قبل أتباع الشيطان ضد شعب الله . وقد عزز هذه الشكوك حول الحركة ما تفرضه من : تحريم لكل أشكال التعبير الفنى ؛ الصدقات ، حل المشكلات الاجتماعية ، حق المسلم غير القابل للمساس فى الملكية الخاصة القانونية ، الديموقراطية كبدعة تتعارض مع روح جماعة تتأسس على الشورى الخ.

ويشار ضمن مقومات الانشقاق إلى اكتشاف أعمال أصولية تقدمية مثل جريدة المسلم المعاصر التى ظهرت فى الكويت فى ١٩٧٥ ومن عددها الأول ، دعت من خلال قلم المفكر الأصولى البارز عثمان محمد فتحى إلى تأسيس يسار أصولى إسلامى . ويبدو أن الدعوة وجدت صدى لدى الشريحة الهامشية من شباب الأصوليين فى تونس والذين عرفوا منذ مطلع ١٩٧٨ " بالموجة الجديدة " وعلى الرغم من أن التيار استمر هامشيا ، فإنه كان ذا تأثير نفسى ورمزى على الأصولية التونسية . غير أن ذلك البديل قد رفض ، على الرغم من أن الرجل الثانى فى حركة الاتجاه الإسلامى (حميدة النيفر) كان مدافعا عنه ، وتبعه صلاح الدين جورشى (عضو المكتب التنفيذى) كما تبعته القيادة الإقليمية التونسية وأعضاء نشيطون فى الحركة الطلابية واستمرت الأفكار الإصلاحية فى التأثير على الاتجاه السائد فى الحركة .

## الثورة الإيرانية

لا يمكن لأحد أن يشكك فى قوة الدفع التى أعطتها الثورة الأصولية الإيرانية لكل الحركات الأصولية فى العالم العربى ، وكانت الحركة التونسية واحدة من تلك التى سعت إلى تعظيم الاستفادة من ذلك الانتصار .

أوضحت الثورة الإيرانية أن الإسلام السياسى يمكنه قيادة شعب ثائر ، ويزيح واحداً من أكثر الأنظمة دموية وديكتاتورية . وحدث كل ذلك فى وقت كان الحلم الثورى

فيه يبدو وهما وجحدت حرية الرأى فى العالم الثالث ، إلا أن الثورة الإيرانية استجابت لإرادة الشارع وأظهرت أن سلاح الإيمان أكثر قوة من الإيمان بالسلاح .

ولم يكن من المدهش أن أعجبت شعوب العالم الثالث بالثورة الإيرانية التى يبدو أنها وفرت إجابة مناسبة للأزمة المستحكمة فى بلدانها ، ولم تكن تونس استثناء من ذلك .

استعدت الحركة الأصولية لاستيعاب تدفق من الشباب الذين تأثروا بالنموذج الإيرانى وانجذبوا إليه ... وزاد توزيع جريدة المعرفة فى شهور قليلة من ٦٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ نسخة والأكثر أهمية من ذلك هو ما كان للثورة الإيرانية من تأثير على طبيعة النشاط الأصولى التونسى الذى تحول من كونه أشبه بالحالم ليصبح أكثر تسييسًا وراديكالية .

## أحداث يناير ١٩٧٨

منذ نهاية ١٩٧٧ ، خبرت تونس حركة سياسية جديدة حيث تبلورت المعارضة السياسية فى إطار اتحاد العمال " الاتحاد العام للعمال التونسيين " وبلغ ذلك ذروته مع الإضراب العام الأول الذى دعا إليه الاتحاد يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨ ، وفى أعقابه بدأت موجة كبيرة من القمع أزهقت معها مئات من الأرواح .

وقد فوجئ نشطاء الأصوليين الشباب باتجاه لم تعدهم قيادتهم له ، حيث أدرك بعضهم انه كان هناك فشل فى تأهيلهم الفكرى والسياسى ، وهو ما جعلهم ينحرفون عن الاهتمامات الأساسية لشعبهم .

وأعطى تزامن ثلاثة أحداث – الإضراب العام ، وانشقاق الحركة ، والثورة الإيرانية– مؤشرًا على تحول سيؤثر على تنظيم الحركة وأهدافها . ومنذ ذلك الحين أعطت الحركة اهتماما مضاعفا بالسياسة واصبح نشطاؤها أكثر خبرة . وتغيرت اللغة السياسية بشكل ملحوظ لتتمثل اللغة السياسية للثورة الإيرانية . وكان التأثير الإجمالى هو تشجيع الحركة على إدخال إصلاحات على هياكلها بما يمكنها من الاستفادة من الفرص الجديدة.

وفى ظل تلك الظروف ، عقدت الحركة الأصولية مؤتمرها الأول فى ١٩٧٩ وحرصت على ألا يحضر المؤتمر أى عضو من " الموجة الجديدة " وطالبت الأعضاء المشتبه فى تعاطفهم مع المبدعين بتجديد يمين الولاء . وتكمن أهمية مؤتمر ١٩٧٩ ، والذى نظر إليه لاحقا باعتباره المؤتمر التأسيسى لحركة الاتجاه الإسلامى فى حقيقة أنه دعم الهياكل التنظيمية على المستويين الوطنى والإقليمى وجعلها قادرة على استيعاب آلاف من المؤيدين.

ولم ترض تلك الحركية والعضوية المتنامية السلطات ، وخاصة عندما بدأ الأصوليون يعلنون تحديهم لسيطرة اليسار الماركسى فى جامعة تونس . وكانت تلك على ما يبدو هى اللحظة التى بدأت عندها السلطات مواجهة خصمها قبل أن ينمو بشكل تام وتجد هى نفسها فى موقف إيران.

ومنذ ١٩٨٠ ، بدأت الجماعة تحول نفسها لتصبح حزبا سياسيا وكانت عملية قفصة فى ٢٦ يناير ١٩٨٠ ( عندما استولت فرقة كوماندوز مسلحة من التونسيين المتدربين فى ليبيا على العاصمة ) هى المناسبة لأول مظاهرة سياسية عامة للجماعة ولتوزيع بيان أدانت فيه الجماعة العملية ، ووقع البيان باسم " الاتجاه الإسلامى " واستخدم مصطلح " الاتجاه الإسلامى " من قبل الطلاب فى مطلع ١٩٧٨ .

وقد وعى الطلاب الظروف الملائمة لإحداث تحول سياسى لحركتهم فالاتصال اليومى الممتد مع اليساريين المتطرفين أظهر لهم ضرورة الوعى السياسى وأهميته وهو ما يمكن تحقيقه فقط فى إطار حزب عقيدى ثورى .

وهناك عامل آخر فى التغيير تمثل فى الجناح المعتدل داخل الحركة ويمثله مورو ، الذى كان يحاول منذ ١٩٧٨ أن يحث الحركة على النشاط السياسى القانونى . وأكدت الخبرة الديموقراطية فى ١٩٨٠ تلك الفرضية ، على الرغم من نظر بعض الطلاب إليها أحيانًا باعتبارها " تيار معتدل " .

## القمع ١٩٨١ - ١٩٨٧

قدم الأصوليون فى يونيو ١٩٨١ طلبا للاعتراف القانونى بهم كحركة الاتجاه الإسلامى واشتمل مكتبها السياسى الأول على راشد غنوشى رئيسًا ، وعبد الفتاح

مورو سكرتيراً عاما ، وزاهر محجوب أميناً للصندوق ، وبنى عيسى دمنى سكرتيراً للتوجيه والعلاقات الخارجية ، وحبيب موكنى سكرتيرا للمعلومات . ولم يكن النظام مقدراً لهذا التطور السياسى غير المتوقع ، حيث تضمنت طموحات الأصوليين سيطرتهم على جامعة تونس ، وزيادة العضوية بشكل مستمر ، والتواجد فى مسقط رأس بورقيبة والميدان الرئيسى للحزب الاشتراكى الدستورى ، وهى منطقة الساحل وانتقلت الحكومة من القلق إلى العمل و أوقفت أكثر من مائة من نشطاء حركة الاتجاه الإسلامى الذين حوكموا فى شهر سبتمبر وتلقوا أحكامًا بالسجن تزيد عن عشر سنوات . وكشفت المحاكمة عن ثلاثة مشاهد :

(أ) زيادة فى أعداد نشطاء حركة الاتجاه الإسلامى .

(ب) سهولة اختراق الشرطة للتنظيم ، والذى وضح فى إيقاف قيادته فى يوم واحد .

(جـ) تضامن كافة القوى الديمقراطية مع حركة الاتجاه الإسلامى .

هذا وقد أفرزت تجربة السجن اقترابات تنظيمية وأيديولوجية جديدة ، وأسست القيادة السرية شبكة جديدة وحركية جديدة ، ونما جيل جديد من القادة القساة ، كان الأكثر بروزا من بينهم حمادى جبالى ، والذى عين سكرتيرا عاما لحركة الاتجاه الإسلامى وكان حمادى مطلوبا من الشرطة إلا أن ذلك لم يمنعه من اجتيازه البلد جيئة وذهابا للاتصال بالنشطاء وإعطائهم تعليمات وبث الشجاعة فيهم ، وتحولت حركة الاتجاه الإسلامى فى ظل جبالى لتصبح شكلا تنظيميا يمكنه العمل والصمود فى ظل القمع والهجوم .

## اعتذار ١٩٨٤

مازالت الأسباب الحقيقية للاعتذار الرئاسى يوم ٣ أغسطس ١٩٨٤ والذى أدى للإفراج عن قيادة حركة الاتجاه الإسلامى غير معروفة إلى اليوم . ومع ذلك فيبدو أن خلافة الرئيس بورقيبة متوافقة مع الطموح المفرط لمحمد مزالى رئيس الوزراء آنذاك والخليفة المنتظر . وانطلاقا من ذلك سعى مزالى إلى كسب المصداقية والدعم ليس فقط داخل الحزب الحاكم لكن فى الطبقة السياسية ، وحركة الاتجاه الإسلامى من ضمنها وباعتبارها قوة مستقبلية .

وعهد مزالى إلى يده اليمنى (مزرى شكير) بمهمة التفاوض مع حركة الاتجاه الإسلامى وكعلامة على حسن النوايا تعهد مزالى باستصدار إفراج عن مورو من الرئيس فى يونيو ١٩٨٣ . وبذلك فقد أعد الأساس لتعاون مستقبلى رفيع المستوى مع حركة الاتجاه الإسلامى . إلا أن إخفاق مزالى المفاجئ عقب مظاهرات الخبز فى يناير ١٩٨٤ ( حين شوهد فى التليفزيون يكرر أقواله حول القمع غير المتعقل) قاده فيما يبدو إلى تفاهم ربما أوثق مع الأصوليين وانخرط مزالى فى محادثات معهم من خلال وساطة عديد من المستقلين من ضمنهم وزير الشباب ، حمودة بن سلامة .

لم تدم الهدنة مع الأصوليين طويلا حيث عزل مزالى من منصبه فى يوليو ١٩٨٦ على خلفية سياسية كريهة وفاسدة واستمرت طويلا قبل سقوط مزالى : القمع فى الجامعة ، اضطهاد اليسار الديمقراطى ، سحق اتحاد العمال باعتباره البديل الحقيقى المواجه للحكومة، الخ

وقد شهدت تلك الفترة كذلك صدعا بين حركة الاتجاه الإسلامى والقوى الديمقراطية فالأخيرة لم يكن يمكنها التسامح مع دعوة مورو خلال مؤتمر صحفى لحركة الاتجاه الإسلامى فى يونيو ١٩٨٥ إلى استفتاء حول إلغاء قانون الأسرة .

عرفت تونس بعدئذ معركة سياسية شاملة حول رؤية الأصولية الإسلامية للمجتمع (التى تهدد وضع المرأة ، وحرية الاعتقاد ، الخ ) ووجد الأصوليون خصما صلدا فى النخبة المثقفة الصامتة بشكل غريب حتى ذلك الحين والقطاع المهمش الواسع فى المجتمع . وفى أواخر ١٩٨٦ ، ساء الوضع وفى مارس ١٩٨٧ أوقف غنوشى . إلا أن السلطات لم تتمكن تلك المرة من أن تضع يدها على كل مفكرى حركة الاتجاه الإسلامى الذين لجأوا للعمل السرى ، كما ضغطوا على الحكومة بواسطة مظاهرات يومية ( فى مجموعات من ١٠٠ إلى ٢٠٠ شخص ) لمدة ستة أشهر ، و وزعوا مئات الآلاف من المنشورات ( خمسة ملايين نسخة وفقا لقيادة الحركة ) وانزعجت الحكومة وأوقفت مئات من النشطاء وانقسم البلد بالتالى بين الحكومة والأصوليين .

وقد استمرت القوى الديمقراطية سلبية تجاه هذه التطورات ( على الرغم من احتفاظ MDS) باتصالات مع حركة الاتجاه الإسلامى . فتلك القوى لم يكن يمكنها المراهنة على حكومة ديكتاتورية فاشلة أو على حركة يتم قمعها لكنها تحتوى فى داخلها على بذور فاشية جديدة .

وقد جسد ذلك الاستقطاب فى الحياة السياسية وفوضى القوى الديمقراطية العوامل الأساسية لنهاية حكم بورقيبه (١٩٥٨ - ١٩٨٧) والتى تكررت فى مطلع التسعينيات عقب التغير الذى حدث فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧ .

منذ نهاية بورقيبة إلى الانتخابات العامة أبريل ١٩٨٩

مثل إسقاط بن على لبورقيبة فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧ نقطة تحول هامة فى العلاقات بين الأصوليين والحكومة فقد ساندت حركة الاتجاه الإسلامى التغيير منذ البداية ، وذكر بيان لمورو باعتباره سكرتيرا عاما للحركة ، نشرته جريدة MDS ، بعنوان " المستقبل ليوم ١٣ نوفمبر ١٩٨٧ " ( يعتبر التغير فى جهاز الحكم حدثا إيجابيًا ذا أبعاد تاريخية ... وقد نصحت حركتنا استنادا إلى مبادئها ووثيقتها المؤسسة بالإنقاذ الذى حدث ، وهو ما نلمسه عند قراءة بيان السيد زين العابدين بن على ... )

ودعت حركة الاتجاه الإسلامى إلى وضع نهاية للصراع الدموى مع الحكومة وعبرت عن رغبتها فى المشاركة فى أية محاولة لدعم أسس ومتطلبات طى تلك الصفحة من ماضينا المؤلم . وتمثلت مطالب حركة الاتجاه الإسلامى فى : وقف اضطهاد ناشطيها ، فتح حوار وطنى واسع ، إعادة فحص التنظيمات الجماهيرية ، الخ .

وفى الشهور التى أعقبت التغيير وبعد الإفراج عن غنوشى فى مايو ١٩٨٨ ، أبدت الحركة براعة تكتيكية ، وقد وضح ذلك فى مقابلة للغنوشى مع جريدة الصباح (١٧ يوليو ١٩٨٨) عندما أبرأ ساحة الحركة من أية مشاركة مع ما كان يعرف " بالجماعة الأمنية " (التى خططت لانقلاب مسلح ضد النظام فى ٨ نوفمبر ١٩٨٧) .

وكان لحسن البنا (المرشد الروحى للإخوان المسلمين فى مصر) دور مشابه عندما ووجه بموقف مماثل وقال : " إنهم ليسوا إخوانا ، ولكن مجرد مسلمين " وكانت حركة الاتجاه الإسلامى حاسمة ليس فقط فى إزالة صفة " الراديكالية " التى وجدتها الحركة تمثل عبئا عليها ، ولكن كذلك فى تحسين صورتها لدى النخبة السياسية والمثقفة من خلال مراجعة برنامجها الاجتماعى . كما أعاد الأصوليون اكتشاف مواطن الجاذبية فى قانون الأسرة المسألة الرئيسية التى وضعتهم فى مواجهة الحركات السياسية الأخرى وأعلنوا أن القانون كان ككل جزءًا من الجهد التفسيرى الذى يشتمل عليه التشريع الإسلامى ويتوافق مع الهوية الإسلامية للجمهورية التونسية ولتجنب أى خلاف

مستقبلى حول موضوع الصياغة الكلية ، أكد مورو فى بيان لجريدة المغرب فى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٨ " إن حركة الاتجاه الإسلامى لم تسع ، ولا تسعى ولا أتصور أنها ستسعى فى المستقبل للاعتراض على تحريم تعدد الأزواج " .

ولم يتوقف الأصوليون عند هذا الحد . فقد أعطوا دليلا إضافيًا على " حسن نواياهم " واستعدادهم للتكيف مع البيئة السياسية من خلال تغيير اسم الحركة التى أصبحت تسمى حزب النهضة ، قاطعة بذلك بالحد الأدنى السبيل أمام الحجة التى يمكن أن تستخدمها الحكومة لرفض منح الأصوليين وجودا قانونيا إذا طرحوا أنفسهم تحت شعار إسلامى.

وقد تواكب هذا الاقتراب التكتيكى البارع مع سياسة تقوم على " الأخذ والعطاء " وبشكل متزامن قام الأصوليون بحملة منظمة فى التنظيمات الجماهيرية والمهنية وتنظيمات الخدمة العامة لتجنب أى تجاهل ممكن أو تهميش للحركة واتضحت سياسة الأخذ والعطاء فى علاقات الحركة مع الأبنية الرسمية وشبه الرسمية .

ومن ثم ، فعندما اقترحت الحكومة مشاركة الأصوليين فى إعداد الميثاق الوطنى – حتى لو لم تكن الحركة بحكم وضعها موقعة – فقد أرسل الأصوليون نور الدين بحيرى (عضو اللجنة التأسيسية لحزب النهضة) إضافة إلى ذلك ، لم يلح الأصوليون حتى فى مسألة تسوية وضعهم القانونى قبل المشاركة فى المجلس الأعلى للميثاق . وحدث سيناريو مماثل عندما منحت الحكومة مورو مكانا فى المجلس الأعلى الإسلامى ، البناء الممثل للإسلام الرسمى .

هذه بعض نماذج "العطاء" أما من نماذج "الأخذ " فنجد إصرار الأصوليين على حقهم فى تنظيم سياسى قانونى مستقل ورفضهم لأى بديل لإضفاء الشرعية على وضعهم ، ومن مؤشرات ذلك تقديمهم طلبًا جديدا من أجل اعتراف قانونى بحزب النهضة ، لكن ما يقرب من ٨٥٪ من هؤلاء الذين وردت أسماؤهم فى اللجنة الموجهة الجديدة كانوا محرومين من الحقوق المدنية . وكان يجب على الحكومة أن تمنحهم عفوا عاما إذا ما رغبت فى الاعتراف بالنهضة .

## حملة منظمة :

بالتوازى مع سياسة " الأخذ والعطاء " كانت هناك حملة منظمة بين المنظمات الجماهيرية ومنظمات الخدمة العامة ، خاصة الاتحاد العام للعمال التونسيين وحركة الطلاب والرابطة التونسية لحقوق الإنسان ، وكان لتلك الاستراتيجية غاية مزدوجة : جعل الحركة تبدو بمثابة القوة النشيطة الوحيدة فى التنظيمات الجماهيرية وتنظيمات الشباب ، والاحتفاظ بالحد الأدنى من التحفز لدى النشطاء ، وبذلك تستمر القاعدة قادرة على الحركة فى حال الدخول فى أى معارك سياسية أكبر ، مثل الانتخابات العامة .

ومن الممكن الإشارة إلى اختلاف التكتيكات وفقا للسياق ، ففى الاتحاد العام للعمال التونسيين ، فأنهم – أى الأصوليين – كانوا يسعون إلى التمثيل فى كافة أبنية صنع القرار . ويوضح تلك البراعة التكتيكية رغبة الأصوليين فى تكوين تحالفات مع خصومهم السياسيين والأيديولوجيين ، فى حين راهنوا على جناح من قيادة اتحاد العمال لا يتخذ موقفا معاديا لروادهم .

## الانتخابات العامة:

أخذ الأصوليون الانتخابات العامة فى أبريل ١٩٨٩ بجدية و أعدوا مواردهم وخططهم السياسية بمنتهى الدقة ، حيث أدار الأصوليون حملة لزيادة الوعى بين تابعيهم من القاعدة الشعبية وحفزوهم للتسجيل فى قوائم التصويت وتحريك أكبر قدر من أنصارهم . وورد فى وثيقة داخلية وزعت فى تلك المناسبة : " الأخ العزيز " إن كل شخص تقنعه بالتسجيل فى القائمة الانتخابية سيصوت بالتأكيد لمرشحيك المختارين . حاول ، ولتحمل أكبر عدد ممكن من المواطنين على ذلك وتذكر أن هدفنا الأول هو الشباب والمضطهدون وهؤلاء الذين يرتادون المساجد ".

وسعت الحركة إلى تحويل هذا الحدث إلى مؤتمر سياسى حيث يمكن للمواطنين أن يشاركوا فى الحوار السياسى " وخلال الحملة الانتخابية ، طلب من النشطاء القيام بما يلى :

(أ) الدعوة الجماهيرية للتصويت لمرشحينا .

(ب) الحضور بكثافة فى التجمعات الانتخابية وتشجيع الحضور.

(ج) المشاركة فى مختلف أشكال الدعاية الانتخابية (نشر البرنامج ، توزيع المنشورات)،

(د) الكشف عن مواطن ضعف المنافسين ( تحديهم سياسيا ، إظهار عدائهم للإسلام ، السلوك غير المشروع ).

(هـ) التطوع كمراقبين للتصويت .

هذا الموقف السياسى الصارم للنهضة كان كما يلى : فى البدء ساندت الحركة اقتراحا بقائمة مشتركة للمرشحين قدمها المشاركون فى الميثاق . وكان من شأن ذلك أن يضمن تمثيلا برلمانيا ، ولو على مستوى محدود ، وكان ذلك يتفق تماما مع تكتيكات الأخذ والعطاء التى تتبعها الحركة منذ ٧ نوفمبر .

إلا أن رفضا من قبل MDS والتجمع الدستورى الديمقراطى لتوحيد الجهود أجبر الأصوليين على البحث عن بديل وراهنوا بالتالى على إعداد قوائم مستقلة ، لكن على أساس تصريحات عديد من الأعضاء القياديين للحركة ، لم يتوقع أى مراقب منهم أن ينافسوا للفوز فى أكثر من اثنتى عشرة دائرة انتخابية . وتصور الدهشة عندما سعى الأصوليون للفوز فى ١٩ دائرة من الدوائر الانتخابية الخمسة والعشرين ونافسوا على ١١٤ مقعدا من إجمالى ١٤١ مقعدا . جعل ذلك من النهضة القوة الانتخابية الثالثة بعد التجمع الدستورى الديمقراطى و MDS .

ويمكن التساؤل لماذا تخلى الأصوليون عن تكتيكهم الأول (المنافسة بشكل محدود وبالتالى لا يزعجون الحكومة بفكرة وجود موجه أصولية عارمة قد تطغى على البرلمان) وآثروا إظهار قوتهم المعبأة . ويجب أخذ عاملين فى الاعتبار عند الإجابة على هذا السؤال.

كانت استراتيجية MDS منذ ٧ نوفمبر هى خلق استقطاب سياسى على النموذج الأمريكى ومن ثم تخلى MDS عن PCT بشكل جلى في الانتخابات الجزئية فبراير ١٩٨٨ واستبعاد أحمد مستيرى ، السكرتير العام MDS إمكانية التحالف مع المعارضة

ضد الحكومة . وكان ال MDC يخوض الانتخابات باعتبارها البديل الوحيد للتجمع الدستورى الديموقراطى ، خاصة وأن مسألة خلافة بورقيبة لم يكن قد تمت تسويتها . وكان هذا السيناريو يخضع للتحالفات المؤقتة ولدرجة المساندة التى كان يمكن للأصوليين منحها ل MDS . أما قيادات النهضة فكانت لديها شواغل أخرى مثل الاعتراف القانونى وكانت تلك القيادات تخشى من أن يؤدى الاستقطاب فى الحياة السياسية إلى تركها خارج هذا الإطار السياسى . وبالتالى آثرت الحركة البدء بخيار قوائم الميثاق الوطنى والذى كان يضمن لها تمثيلا برلمانيا معينا . وكان فشل هذا الطرح سببا فى دفع الحركة للعمل منفردة.

وصرح المتحدث الرسمى الخاص بالنهضة (راشد غنوشى) فى ١٥ مارس ١٩٨٩ : " بأن الحركة رغبة منها فى ضمان الوحدة الوطنية ووعيا بالمشكلات الملازمة للتغيير ، أعطت اهتماما خاصا لفكرة جبهة انتخابية لكن الآن مع فشل تلك المبادرة ، فإننا نتمسك بدعم فكرة القوائم المستقلة للتغيير بهدف مساندة العملية الديموقراطية وتجنب الاستقطاب والصراعات الجزئية .

وقد اقتضت الحكمة السياسية أن تكون تلك هى اللحظة التى تظهر فيها الحركة أنها قوة ثالثة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها . وإذا كان لابد من أن يكون هناك استقطاب فالنهضة يمكن أن تكون أحد الأقطاب وبلغ قادة الحركة درجة كافية من النضج السياسى والتكتيكى لاستثمار قوتهم ، بدون وساطة طرف ثالث ( MDS فى هذه الحالة ).

وكانت الحركة حريصة على تجنب أن تظهر مشاركتها وكأنها هجوم على بن على (رئيس التجمع الدستورى الديموقراطى كذلك ) وأوضح تصريح غنوشى : " انه بمناسبة الانتخابات فإن الحركة تجدد دعمها لترشيح السيد زين العابدين بن على لرئاسة الجمهورية وفقا لمبادئ إعلان ٧ نوفمبر " .

وأصبحت المشروعية قضية حاسمة بالنسبة للنهضة . فقيادتها لم تعد تطالب بها فقط للضغط على الحكومة وإزعاجها ، ولكن أيضاً لأن الجناح القانونى المعتدل داخل الحركة كان يخشى من أن يؤدى الفشل فى الحصول على الاعتراف إلى اتجاه ميزان القوة نحو الراديكاليين داخل الحركة . وكان الظهور القوى فى الانتخابات هو على ما يبدو الوسيلة الأخيرة للضغط على الحكومة . ولا ينفى أى من ذلك أن تكون مجريات الأحداث مقصودة لإخفاء استراتيجية معدة لمفاجأة الخصوم .

## القوائم المستقلة :

توضح قراءة القوائم المستقلة غياب القادة التاريخيين للحركة ، الذين كان أغلبهم محرومًا من الحقوق المدنية، وكانت بعض الشخصيات متضمنة مثل (منصف سليتى) (ومحمد نجيب بن يوسف ( فى بن عروس)) ، (عبد الوهاب كافى (فى القيروان )) ، (خالد غنوشى (فى قابس)) ، (عبد العزيز لوكايل (فى صفاقس الثانية)) (وجلال الدين رويسى (فى سوسة)) وكذلك كثير من الشخصيات المستقلة المعروفة إقليميًا أو محليا ، والذين يتقارب تفكيرهم مع النهضة مثل الشيخ محمد لاخو (فى تونس الأولى ) ، ومحمد نورى (فى إريانا) ، وزهير بن يوسف وحاسينى مدنى (فى بيجه).

ويوجد فى الدلائل ما يكفى للتأكيد بأن النهضة قد بذلت جهودا قوية لجذب عديد من الشخصيات الزيتونية إلى قائمتها ، وقد نجحت مع الشيخ لاخوا ، لكنها فشلت مع محمد صلاح نيفر ( أحد مؤسسى حركة الاتجاه الإسلامى عام ١٩٨١) ، الذى رفض أية اتفاقات سياسية مع النهضة وما لفت انتباه المراقبين هو مستوى التأييد المرتفع الذى حصل عليه المستقلون ، والذى بلغ فى بعض الحالات أكثر من ضعف العدد المطلوب . وفيما يبدو فقد أيد الشيخ لاخو نحو ٥٠٠ امرأة . وكانت الظاهرة الأكثر جذبا للانتباه عند إغلاق الدوائر الانتخابية هى مستوى الحشد الأصولى ، الذى لا يضاهيه ذلك الخاص بالتجمع الدستورى الديمقراطى فى مراكز استقبال المصوتين.

## حركة النهضة

أفرزت حركة النهضة – خلال العقدين الماضيين – نوعين من القيادة : قيادة سياسية معترفًا بها عامة باعتبارها معتدلة وقيادة تنظيمية مهمتها دعم آلية إدارة الحركة والاستعداد لأى احتمال . ووضعت انتخابات أبريل ١٩٨٩ العامة كلا نمطى القيادة تحت الاختبار. وضعت القيادة السياسية أمام اختبار قدرتها على إيصال لغتها الجديدة إلى القاعدة الجماهيرية، أما القيادة التنظيمية فوضعت أمام اختبار قدرتها على التجنيد والتعبئة .

وبينما نجح أعضاء الأخيرة فى تسجيل نجاح كامل ، فقد فشلت سابقتها ، حيث كانت غير قادرة على تحقيق تآلف بين اللغة السياسية الجديدة والتثقيف الأيديولوجى والمتوافرة لدى النشطاء . وأوضحت الانتخابات أن لغة الأصولية الإسلامية (سواء كانت سلفية ، أو شعبية أو تقليدية محافظة ) قد جذبت الشباب والمعدمين والقطاع الواسع المهمش من الطبقة الوسطى ، حيث حصل المستقلون بمساندة النهضة على ما يقرب من ١٨٪ من إجمالى الأصوات ونحو ٣٠٪ فى بنى عروس ، وقابس ، وتونس الأولى والثانية ، وبيزرت وموناستير . بينما حصل التجمع الدستورى الديمقراطى على كل مقاعده بمعدل ٨٠٪ من إجمالى الأصوات .

وعقب الانتخابات واجهت الحركة الأصولية وضعا جديدا . فقد أصبحت العلاقات مع الحكومة صعبة نتيجة لتباين الرؤية بخصوص الإصلاح التعليمى بين الإسلام الزيتونى الرسمى و إسلام النهضة المعارض وحزب التحرير الإسلامى ، والتحول فى ميزان القوى داخل النهضة فى اتجاه القيادة التنظيمية . تلك العوامل كانت واضحة فى بيان النهضة فى ٢ أكتوبر ١٩٨٩ الذى دعا إلى استقالة وزير التعليم محمد شارفى – ضايق ذلك البيان بعض السياسيين داخل حركة الاتجاه الإسلامى الذين كانوا مجبرين على التزام الصمت بما أنهم اصحبوا أقلية داخل الآلة – وكان حمادى جبالى وزياد دولاتلى وعلى العريضة الذين كانوا يعتقدون أنه فقط الضغط من الشارع الذى يمكن أن يجلب نجاحا جديدا للنهضة ، هم المحرضين على البيان الذى أنهى شهر العسل بين النهضة والحكومة . حيث أعلن رئيس الوزراء سريعا أن النهضة ستحصل بسرعة على تصريح نشر جريدة . والواقع أن الطلب من أجل الجريدة لم يقدم بالأصالة عن مورو ، أو بحيرى أو بن عيسى دمنى أو أحد المثقفين القلائل فى القيادة ، ولكنه قدم بالأصالة عن حمادى جبالى الذى أصبح مديرا للفجر عقب بضعة أيام . وقد قدمت الحركة طلبا جديدا من أجل الحصول على تصريح قانونى ، لكن الحكومة استمرت على صمتها .

وهنا أصدرت النهضة بيانا قويا يحذر الحكومة من مغبة الإعاقة الجديدة . وأعلن البيان كذلك عن قيادة جديدة حيث صار الغنوشى رئيسا ومتحدثا رسميا إضافة إلى مورو وجبالى والعريضة وبن عيسى دمنى و دولاتلى . وحل العريضة محل مورو كمتحدث بديل لغنوشى ، وهو ما كان له أكثر من تفسير واحد . حيث أكدت تصريحات

لجبالى ولعريضة للصحف ذلك فأخبر العريضة جريدة البطل ( فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩) أن النهضة لم تكسب شيئا من سياستها التصالحية . كما صيغ بيان صدر قبل ذلك بيومين فى لغة سياسية ديماجوجية متوقعة من تنظيم يسيطر عليه المؤدلجون الذين يطالبون بنشاط سياسى من خلال المساجد ، الخ ) .

## غنوشى على خط المواجهة

بعد مغادرته تونس فى مايو ١٩٨٩ ، حاول غنوشى عدم مهاجمة الحكومة التونسية إلا إنه غير تفكيره فى وقت لاحق من العام عندما عبر فى تصريح لراديو فرنسا (فى ١٩ ديسمبر ١٩٨٩) عن إحباطه فى السياسة المتبعة منذ عزل بورقيبة فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧ .

واصدر غنوشى كذلك بيانا أعلن فيه قطيعة نهائية بين حركته والحكومة " ... بعد فترة طويلة من الصبر ، أعلن عن خيبة أمله الكبيرة نتيجة السياسة المتبعة فى تونس " ويمكن إجمال خيبة أمل غنوشى فى ثمانية نقاط :

(أ) تم التعامل مع القضايا السياسية استنادا إلى تقارير الشرطة .

(ب) لم تختلف الوزارة نوعيا عن تلك التى كانت وقت بورقيبة باستثناء استبعاد " بعض الانتهازيين اليساريين " .

(ج) كانت الفجوة تتسع بين الكلمات والأعمال ، بين الوعود والإنجازات .

(د) وزارة الداخلية كانت هى التى تحرض الإعلام وتسيطر عليه .

(هـ) لم يتم الحفاظ على وعد بالعفو عن بعض شخصيات النظام السابق .

(و) لم يتم الوفاء بوعد منح النهضة وضعا قانونيا .

(ز) كانت الفجوة بين الطبقات آخذة فى الاتساع .

(ح) لم يتم تطبيق التعددية بشكل فعال ومازال " حزب بورقيبة " هو الحزب الحاكم.

واقترح غنوشى برنامجا من خمسة نقاط لمعالجة الأزمة :

(أ) إلغاء القوانين القمعية والاعتراف الفورى غير المشروط بالأحزاب ،

(ب) ديموقراطية حقيقية مشابهة لتلك التى فى الجزائر وشرق أوروبا وشيلى ،

(جـ) انتخابات حرة تحت رعاية الأمم المتحدة مشابهة لتلك التى أجريت فى شيلى وبعض الدول الأفريقية " وبذلك يمكن لتونس أخيراً أن تتمتع بأول انتخابات نزيهة فى تاريخها " .

(د) فصل الدولة عن الحزب واستقالة رئيس الدولة من قيادة الحزب ،

(هـ) حلول حقيقية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال هذا التشخيص وهذا البرنامج استهدفت النهضة ما يلى :

(أ) أن ينظر إليها باعتبارها المعارضة الراديكالية الرئيسية للحكومة استنادا إلى رؤيتها الاجتماعية وممارستها السياسية .

(ب) تبنت كل مطالب المعارضة التقدمية : ديموقراطية حقيقية ، فصل ليبرالى بين الحزب والدولة ، الخ ( وأضافت النهضة عنصرا جديدا وهو الخاص " بانتخابات حرة تحت إشراف دولى " مظهره عدم ثقة بنوايا الحكومة ، ومتجاوزة فى حق باقى المعارضة ) ،

(جـ) أرادت التعاون مع المعارضة إلا أنها اشترطت أن يكون التعاون تحت قيادة غنوشى وتجنب أية نفعية سياسية .

(د) الإعداد لكى تصبح البديل السياسى للحزب الحاكم .

## لغة الأصولية الإسلامية

## مركزية الأيديولوجية لدى الحركات الأصولية

ربما يكون من المبالغة التذكير بأهمية الأيديولوجية فى تعريف أية حركة سياسية ، وهى تلك الأهمية التى تتضاعف بالنسبة للحركات الشمولية أو الدينية السياسية ، فهنا

يجب على العضو الجديد المنضم إلى الجماعة أن يخضع لاختبار لإخلاصه وشجاعته وتفانيه فى خدمة هويته الجديدة.

ويمكن العثور على توضيح لذلك فى مقال مشهور لغنوشى فى مجلة المعرفة (العدد ٤٧ ، يوليو ١٩٧٩ ) ، بعنوان ذى دلالة هو " التكوين الدينى أولاً " يحدد غنوشى سبعة جوانب لأيديولوجية الحركة : المفاهيم الأصولية للعقيدة الإسلامية (الحاكمية، الوحى) ، موقع الإنسان فى الوجود وعلاقة العقل بالوحى ، التدرج الهيراركى للقيم مثل التعليم ، العمل ، التفكير ، والتقوى ، الأسس السياسية والاقتصادية للحياة الإسلامية ، توجه المسلم نحو فهم الواقع الكلى (ما هو الإسلام وما الذى ليس إسلاميًا ) ، تأهيل الفرد بحيث يكتسب الدافعية لطلب العلم، المفاهيم الأصيلة للحركة الأصولية الإسلامية بمعناها الدقيق مثل الجماعة ، والشورى ، والانضباط والتقوى .

وسوف ندرس أيديولوجية الحركة الأصولية الإسلامية والحزب السياسى الذى نشأ عنها وسوف نوضح أولاً المراحل المختلفة للتطور الأيديولوجى فى العقود الأخيرة . ومن خلال ذلك ، يمكن تمييز خصوصية الحركة الأصولية التونسية عن مثيلاتها من الحركات المنتشرة فى العالم الإسلامى .

## من اللغة التقليدية إلى السلفية الراديكالية

سادت لغة دينية تقليدية فى تونس فى الستينيات ، مثلما شوهد فى جريدة جوهر الإسلام ولخصت تلك اللغة أزمة المجتمع التونسى النابعة من الانحلال الأخلاقى والابتعاد الواضح عن التقاليد الدينية الصحيحة ، افتتان بالغرب ومحاكاة ذليلة لقيمه ، انتشار الإلحاد والأيديولوجيات الهدامة بين الشباب .

وهناك نقطة رابعة لم يكن يتم الحديث عنها ، تتمثل فى الاعتقاد الذى انتشر بين أغلب الشيوخ الزيتونيين بأن نظام بورقيبة شجع ويشجع التخلى عن القيم الدينية ، تفترض تلك الملحوظة الأخيرة أن التقليديين كانوا يلومون الحكومة على حالة الانحطاط العامة حتى أن مجموعة الفقهاء لم تكن لتجرؤ على الوقوف فى وجه الحكومة.

وقد ساهمت تلك اللغة الدينية ، على الرغم من نزوعها الطبيعى نحو تمجيد السلف العظيم الذى لا يمكن أن يتكرر ، كأساس لحركة أصولية ناشئة ، وما كان جديدا – بجلاء – فى تونس هو أن المجموعة الأولى من الشباب ، التى تم تأهيلها فى الشرق ، خضعت لتأثير الإخوان المسلمين فى مصر . [١٣]

ويمكن إجمال أطروحتهم الأساسية فى أن مسلمى الحاضر يحملون فقط شعار الإسلام بما أن الإسلام الحقيقى استبعد من الواقع اليومى بواسطة الحكومات والنخب . وعلى الرغم من ذلك فإنه يوفر حلا لكل مشكلات المجتمع سواء أكانت أخلاقية ، أم سياسية ، أم اقتصادية، أم حتى عسكرية ، فالإسلام كل لا يتجزأ : عقيدة وتشريع ، دين ودولة.

ولتلك الأفكار ترابطها بالتأكيد . لكن فى حين كونها مفهومة بديهيا فإنها تفتقر إلى نموذج ، وكل ما هو إضافى مثل أدبيات نشطاء الأصولية الإسلامية لم يكن من الممكن العثور عليه فى المكتبات التونسية .

ولم تدم فترة التردد هذه بين اللغة التقليدية ولغة النشطاء الراديكاليين طويلا وأدركت نواة القيادة الأولى بسرعة أن فكر الإخوان المسلمين يوفر السبيل الذى يمكن اتباعه .

وقد تأكد ذلك عندما أفرج الرئيس السادات عن الأخوان المسلمين فى مطلع السبعينيات ، وهو ما ارتبط برفع الرقابة على كتابات الأصولية الإسلامية التى أصبحت متاحة الآن على أى رف .

ومن ثم فمنذ نهاية السبعينيات ، انتشر فكر الإخوان ، مثلما لقنها سيد قطب – المنظر الذى أعدمه جمال عبد الناصر فى منتصف العام ١٩٦٦ – فى دوائر الأصولية الإسلامية ، جنبا إلى جنب مع كتابات وخطابات مؤسسى جماعات الأصولية الإسلامية فى باكستان ، أبو الأعلى المودودى [١٤] .

## أصول التلقين

بما أن أسلوب طبع أيديولوجية فى الذهن لا يتم تلقائيا ، فسوف ندرس الخطوات التى يدخل من خلالها الأخ النشط إلى عملية تلقينه وتتمثل الخطوة الأولى فى " إعادة تصحيح الإيمان " والتى يتم خلالها سؤال الناشط : هل تعتقد فى الله ؟ وإذا رد

الشاب بالإيجاب ، فيجب أن يعتقد أن هذا الكون له خالق موجه ، مطلق ويمتلك كل الصفات التي توفر وجودا مثاليا خالياً من أى نقص أو خطأ . ويحاول الواعظ أن يقنع الموالى الجديد بأن الخالق قادر على إرسال رسول ، طالما لا يوجد شيء مستحيل بالنسبة له وأن محمدا هو حامل الرسالة . ثم ينتقل الواعظ بعد ذلك لإثبات ما يسمى بالإعجاز العلمى للقرآن ، أكثر من إعجازه الفنى طالما سيكون من الصعب إقناع شاب لا يمتلك أية مهارات لغوية ، بالقيمة الجمالية للقرآن .

ويكمن الإعجاز العلمى للقرآن فى توضيح أن قدراً كبيراً من الحقائق والقوانين التى اكتشفت مؤخرا فى كافة الحقول ( علم النبات ، والعلوم الطبيعية ، والفيزياء وعلم الفلك) .

قد سبق أن أخبر القرآن عنها بجلاء . ويمكن بالتالى استنتاج أن النص الدينى لم تضعه يد بشرية ومن ثم فالعقيدة الدينية التى تلقن فى الأذن المفتوحة للناشط هى : لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله .

وقد يبدو ذلك أسلوبا متزايدا لنشر تعاليمهم بين جمهور هو بالفعل مسلم . لكن هذا الاقتراب له قيمة نفسية تتمثل فى الإيحاء للأخ الجديد بأنه يدخل فعلا إلى دين جديد : فإيمانه السابق اجتماعيا وثقافيا لم يكن راسخًا ولا مبنيا بأسلوب يمكنه من استيعاب أفكار وأساليب الجماعة التى يعد للالتحاق بها . وعندما يتم التأكد من اكتمال الإيمان الراسخ للناشط الجديد ، يتم توجيهه نحو جوهر فكر الإخوان .. ويتمثل منطق هذا الفكر فيما يلى : الله الواحد هو الأقدر على تنظيم حياة مخلوقاته فى تلك الحياة وفى الآخرة . وقد أورث الله مخلوقاته دينا حقا يشمل كل جوانب حياتها ، فى المنزل وفى الأسرة وفى الشارع وفى المدرسة وفى إطار المجتمع والعالم . والمسلم الحق هو شخص يتبع التشريع الإلهى ويطيع أوامره . وهنا فإن التصرف بأى شكل مختلف سيضعه بين هؤلاء الذين يؤمنون بجزء من النص المقدس ، بينما ينكرون جزءاً آخر (١٥) . وبما أن الأفراد والمجتمعات والحكومات التى تدعى كذبا انتماءها للإسلام لا تتبع تلك الرؤية فإنهم ينتمون إلى المجتمع الجاهلى ( وهى طابع المجتمع المعادى للإسلام ) ، وللهروب من سيطرة الجاهلية يجب على المسلم أن يتبع الجماعة المؤمنة وإمامها.

ومنذ ذلك الحين تصبح علاقته مع بقية المجتمع علاقة موعظة وسمو : موعظة فى سبيل دين الله الذى تغافل عنه الناس ( ومن ثم هدايتهم ) ، وسمو للإيمان على قيم الجاهلية. وتدريجيا سيزداد عدد أنصار الجماعة (المجتمع الفاضل) وستمثل الجماعة

الآن مجتمعا صغيرا له طقوسه ، ورموزه ، وشبكاته وأسلوب تعليمه ومعرفته المشتركة . وباختلافه سينعزل هذا المجتمع عن المجتمع الجاهلى ، بما أن المجتمع الجديد سيستلهم الهدى النبوى للخروج والعودة ، وهذا هو الجيل القرآنى الفريد حسبما سماه قطب (١٦) .

## امتداد طبيعى

كان فكر الجماعة الإسلامية فى تونس - حتى عام ١٩٧٧ - امتدادا طبيعيا لأيديولوجية الإخوان المسلمين وكان يستند على المبادئ التى تأثرت بكتابات سيد قطب ، التى تقرر أساساً:

(أ) الحاكمية لله : فلا يوجد شخص آخر وسلطة أو دولة له أو لها سلطة التشريع محل الله وأى أحد يحل سلطته محل سلطة الله فهو جاهلى . والتاريخ الإنسانى وفقا لقطب لم يعرف سوى نمطين : الجاهلى والمسلم ومن ثم فالجماعة المسلمة يجب أن تقف فى مواجهة الحكومة غير التقية وبذلك تتم الاستجابة لإرادة الله .

(ب) الجماعة الأصولية الإسلامية ليست ملزمة بتوفير حلول ملموسة وظرفية للواقع الجاهلى . وإذا ما رغب مجتمع ما فى معرفة الحل الإسلامى يجب عليه فقط أن يصلح نفسه وفقا لإرادة الله ويخضع لأحكامه ( سورة النساء ، الآية ١٥) . وعند ذلك فقط وليس قبله سيصبح الأصوليون أقوياء فى دعم حكم الشريعة التى تتضمن حلولا مناسبة للمشكلات المعاصرة .

(جـ) يجب أن يحرر المسلم نفسه من كل المؤثرات غير الإسلامية ومن كل الأعباء ليصبح قادراً على فهم الرسالة كما لو كان هو متلقيها اليوم . ومن ثم سيصبح الشخص - مثل صحابة النبى - جيلا قرآنيا فريدا .

وللقيام بذلك ، من الضرورى كذلك تحرير النفس من الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام بما أنها من الأعباء التى تؤدى إلى تراجع الإسلام : " أنا مقتنع تماما أن الرؤية الإسلامية لن تتخلص تماما من الانحرافات والتحريف والضلالات حتى تكون هناك

نهاية لما يعرف بالفلسفة الإسلامية ولكل أبحاث علم الكلام ، فنحن ينبغى علينا أن نتخلص من كل المجادلات التى ظهرت على يد الفرق المختلفة فى الإسلام عبر تاريخه ، حيث يمكن للمرء حينئذ أن يعود إلى القرآن وينهل مباشرة من أصول الرؤية الإسلامية (١٧) .

وهكذا يلاحظ المسلم ما هو زائل ليدرك الحقيقة التى تتكشف والتى تتجاوز القرون والسنين . وعلى هذا الأساس النظرى واجهت الحركة الأصولية الإسلامية التغيرات الهامة والجوهرية الجارية فى تونس .

وكان لأربعة أحداث فى نهاية السبعينيات تأثير كبير على تطور الحركة الأصولية . أولاً – كانت المواجهة مع اليسار فى جامعة تونس العاصمة . ففى السبعينيات ، واصل عدة مئات من الأصوليين العمل فى الوعظ والدعاية الدينية وقد تزايد عددهم إلى نقطة حيث لم يعد بإمكانهم تجنب المواجهة مع اليسار ، كما نمت أيضًا ثقتهم بأنفسهم ، حيث ذكروا أنهم بلغوا من الاستعداد ما يمكنهم من كسر السيطرة الكاملة " للشيوعيين" على جامعة تونس العاصمة .

وفى البدء كان للمواجهة طابع دينى ، ضرب من الإلحاد فى مواجهته كتلة الإيمان ومنذ ١٩٧٧ – ١٩٧٨ اتجه الصراع نحو طابع أكثر تسييسًا عندما أطلق الأصوليون صرخة الرغبة فى تحقيق الحرية فى الجامعة ، كرمز للمطالبة بالحرية فى الدولة .

وقد تمثل صدى ذلك الصراع العنيف الذى كان يتفجر بين الحين والحين فى أن وجدت جماعة بين نشطاء الأصوليين نفسها تتساءل عن الطبيعة الفعلية لخيارات الأصولية ، وبدأت تهتم بقضايا إشكالية جديدة مثل الصراع ضد الاستعمار والانتصار للمقهورين .

وقد تبع ذلك مجادلات لا تنتهى وتباين كبير فطالب البعض باستمرار الخط الأيديولوجى القائم وردوا أية مراجعة إلى ضعف نفسى للعدو اليسارى ، وافتتان جدى بالفكر الغربى (فالمنظور الإمبريالى على سبيل المثال هو مفهوم غربى ) . بينما دعا آخرون – وكانوا أقلية – إلى مراجعة بعض المواقف الاقتصادية والسياسية وبذلك يمكن للحركة زعزعة الصفة التى ألصقها بها اليسار وهى كونها " عبيداً للإمبريالية ومؤيدين لأيديولوجية إقطاعية " وتمثل رد فعل الحركة تجاه هذه الجماعة فى تجميد أنشطة "المخربين " ولم يمنع ذلك الأسئلة من أن تثار ، وإن كان فى صور أخرى ، وهكذا فقد شهدت لغة الثمانينيات تحولا بدرجة ما زادت أو قلت .

## الثورة الإيرانية

كان للثورة الإيرانية تأثير كبير على الحركة الأصولية التونسية ، فللمرة الأولى فى التاريخ الحديث حقق الإسلام السياسى نصرا ووصل إلى السلطة . هذا وقد أثار نجاح الثورة قضايا عديدة . لماذا نجح الخمينى فى إيران فى حين فشل الإخوان المسلمون في مصر . والأسوأ أنهم أخذون فى التراجع عن الموقع الذى تمتعوا به فى الأربعينيات ، وذلك على الرغم من شعبيتهم الكبيرة وخبرتهم لمدة نصف قرن من النشاط ؟ ولماذا شككت الأصولية الشرقية فى الطابع الإسلامى للثورة الإيرانية وشددت كثيرا على طابعها الشيعى ، فى حين كان من الأفضل إظهار التضامن وتجاوز تلك الاختلافات فى المبدأ ( خاصة وأن الإيرانيين فى بداية ثورتهم أكدوا على الطابع الإسلامى ولم يبرزوا البعد الشيعى لحركتهم؟).

أظهر الإيرانيون أن الطريق الثورى الراديكالى هو خيار قابل لتحقيق أهدافه ولذلك بدأ الشك يثور بين الأصوليين التونسيين حول مصداقية الخيارات " السلمية" التى أكد عليها مؤسس الإخوان المسلمين (حسن البنا) تلك الخيارات التى كانت امتدادا للخوف المعتاد لفقهاء الإسلام من إثارة الفتنة ، بما يؤدى إلى إثارة الجماهير وإحداث فوضى عامة . وبعبارة أخرى ، بدأ الأصوليون التونسيون يفقدون الثقة فى نموذج الإخوان المسلمين ، ذلك النموذج الذى كان حتى ذلك الحين الركن الأساسى فى فكر الجماعة.

## أحداث يناير ١٩٧٨

جاءت الأحداث المحيطة بالإضراب العام فى يناير ١٩٧٨ ، لتمثل صدمة للتونسيين وكانت الصدمة أكبر بين نشطاء الجماعة الأصولية فقد وجد آلاف من الشباب أنهم فقدوا الصلة مع الواقع ولم يشاركوا سوى من خلال الدراسة أو التعاطف . وأصبح هؤلاء مدركين أن حركتهم لن يكون لها مستقبل إذا نأت بنفسها عن الواقع الدنيوى ولم تسع إلى توجيهه والتأثير عليه .

## انقسام على يسار الحركة

دعت جماعة صغيرة داخل الحركة الأصولية ، فى عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ إلى مراجعة بعض الاقترابات والأفكار ، خاصة تلك المتعلقة بالطابع الجاهلى للمجتمع ، ومقاطعة مؤسساته وتكفير كل هؤلاء الذين لا يشتركون مع الحركة فى رؤاها . كما طالب النشطاء بتوضيح رؤية الحركة للبديل الاجتماعى ، مع التخلى عن المبدأ الرجعى لحق المسلم غير القابل للمساس فى الملكية الخاصة قانونا والتى تتيح له الوفاء بالفروض الدينية مثل الزكاة " الفروض الإلزامية تجاه الفقراء " .

وقد ردت الحركة بتعجلها المعتاد بطرد أغلب رءوس المعارضة من مناصبهم القيادية، وكإجراء تكميلى ، أوقفت أنشطة المؤيدين الآخرين للخط الجديد وأوقفت أيضاً تجنيدهم . وكانت صرامة العقوبات من الشدة لدرجة أنها طالبت بتجديد البيعة بكل ما يتضمنه ذلك (تجديد الولاء للحركة العضوية فى التنظيم العالمى للإخوان المسلمين) وكانت المجموعة المنشقة مجبرة على مواجهة حقيقة الانقسام وفى مايو ١٩٨٠ تأسست حركة مستقلة من الأصوليين التقدميين .

## أسس الخطاب المزدوج :

دعمت المواجهة مع اليسار الطلابى ، والثورة الإيرانية ، والانقسام على يسار الحركة والإضراب العام فى يناير ١٩٧٨ - دعمت جميعا قرار الحركة فى ١٩٨٠ بدخول اللعبة السياسية المفتوحة ، حيث كشفت قوات الأمن النقاب عن الشبكة وأصبحت أقرب إلى البناء السرى للحركة . وفرض الدخول الرسمى إلى الميدان السياسى لغة عامة على الحركة تتمثل فى الالتزام بقيود السياسة العلنية . ولم ينعكس ما تلا ذلك فى تكوين الحركة ، ولكنه انتهى فى صورة خطاب مزدوج . هذا وقد أكدت اللغة السياسية على التعددية والديمقراطية وعدم قصر الدين على الأصوليين (مما يعنى التخلى عن أية استراتيجية للحركة فى الحديث باسم الإسلام الحقيقى ، وتكفير الأطراف الأخرى فى اللعبة السياسية ) وظل التأهيل الدينى يتوافق تماما مع تعاليم قطب.

وفى تلك الفترة برزت مصادر جديدة للتأهيل الفكرى للنشطاء . ففى الجامعة بدأ الشباب يقرأ لمحمد بكر صدر - وهو كاتب له نشاط اقتصادى شهير . كما أنه شيعى - وكان يكتب فى وقت مبكر ولكن كل القيود التى كانت مفروضة عليه قد زالت بعد الثورة الإيرانية . ويصدق الشيء نفسه بالنسبة للشيعى (على شريعتى) الذى أعيد طبع أعماله بواسطة دور النشر المحلية . وشريعتى كاتب جرىء يتميز بإعادة قراءة غير تقليدية للقرآن . وهو ما دفع غنوشى فى مطلع عام ١٩٨١ إلى تحذير النشطاء فى لقاء مفتوح فى جامع تونس العاصمة من مخاطر قراءة كتاب شريعتى " الشهادة " . يجب كذلك الإشارة إلى تأثير كتاب آخرين مثل الفيلسوف المغربى المناهض للسلفية (محمد عابد الجابرى) أو الأصولى اليسارى (حسن حنفى) مؤلف " النص فى التراث والتجديد " ، و أحد المؤسسين المعروفين لليسار الأصولى فى مصر وغيرها .

لم يدرس هذا التغير فى مصادر التأهيل الفكرى بشكل منظم سوى فى العمل المتميز لعبد الباقى هرماسى (١٨) . ويمكن ملاحظة ملامح ذلك الخطاب المزدوج لدى الأصوليين فى الثمانينات . ولقد ترددنا إلى حد بعيد فى إعطاء قيمة كبيرة لذلك الخطاب المزدوج ، مفضلين التركيز على العوامل الأساسية ، ومراحل التأهيل الفكرى ومسار الحركة ، لكن بحلول عام ١٩٨١ كانت هناك حركة سياسية منظمة تستند على خطاب مزدوج .

تمثل هذا الخطاب المزدوج فى تعايش نمطين من اللغة فى حركة واحدة وأحياناً فى شخص واحد أو نسق إدراكى واحد - بطرق سنراها لاحقا .

ونحن نتحدث عن حركة أيديولوجية وجماعة دينية ، ويعنى ذلك أن الحركة يمكن أن تتزعزع نتيجة أية تباين أو اختلاف علنيين . وهنا فإن التعايش يفترض الفصل بين مجالين للعمل من أجل نمطين من اللغة ، وبالطبع يفترض أيضًا إيجاد مجال ثالث وسيط يفصل بين المجالين الآخرين ، كما أنه يجب أن يكون مرنًا بحيث يغير شكله وفقا للعوامل السياسية الداخلية أو العامة . ويعنى ذلك أن الحركة أو الناشط لا يمكنها بعد ذلك مواجهة المجتمع فى موقف أيديولوجى بديهى وصارم . ويبرز التعايش كذلك فى أن الحركة أو الناشط لا يمكنها ولن يمكنهما إعادة النظر فى المواقف . وهو ما يعنى أنه ستكون هناك دائما فجوة بين البناء النظرى والأيديولوجى واللغة السياسية على وجه الخصوص .

## إطار العمل

فى مطلع الثمانينات - وقبل صدام حركة الاتجاه الإسلامى العنيف مع النظام من يوليو ١٩٨١ وحتى أغسطس ١٩٨٤ - كانت اللغة الجديدة مطلوبة للقيام بنشاط سياسى مؤسسى وقانونى يستلزم القبول بالديمقراطية واستحقاقات الحرية للجميع بما فى ذلك أعداء الدين . وقد أعطى غنوشى - على سبيل المثال - تلك الإجابة خلال مؤتمر صحفى فى يونيو ١٩٨١ لتقديم حركة الاتجاه الإسلامى ، عندما سئل عن الديمقراطية فقال : " نحن لسنا معارضين بأى شكل لتكوين أية حركة سياسية لأى اتجاه حتى لو كانت تختلف بشكل أساسى وراديكالى عنا ، وحتى لو كان الحزب الشيوعى .. وليس لدينا أى مطلب باستبداله بآخر " .

وبالنسبة للكثيرين ، بدا ذلك تكتيكيا سياسيا ، وللذهاب أبعد من ذلك . فقد كان الخطاب المزدوج هو المقوم الأساسى لتلك المرحلة ، وقد جادل غنوشى محاوره فى حوار فى مطلع الثمانينات للمجلة الكويتية " المجتمع " ، وهى مجلة جماعة الإخوان المسلمين للإصلاح الاجتماعى . حيث قال غنوشى : " إن القتال من أجل الحرية هو أساس النشاط فى الإسلام ، وإذا لم تعتقد الحركة الإسلامية أن الحرية جوهرية فسيكون ذلك خطوة مروعة نحو التراجع . وما أخشاه أن الحرية ليست أكثر من مسألة ظرفية بالنسبة لنا . نحن نطالب بها عندما تفيدنا وننكرها على الآخرين ( إشارة إلى موقف الإخوان المسلمين المصريين فى الأربعينيات) عندما نجدها غير ملائمة . تلك هى الخطوة المروعة ... نحن نطالب بالحرية للإنسان أينما كان " .

تشير تلك التجزئة إلى أن فجوة واسعة أخذت تنفتح بين لغة حركة الاتجاه الإسلامى ونظرائها فى الشرق ، وكان ذلك واضحاً حتى أن مجلة المجتمع اعتقدت أنها يجب أن تنأى بنفسها عن غنوشى (على الرغم من أنه كان فى السجن) وقالت : " فى حواره ، أثار غنوشى أسئلة هامة وما تزال معلقة نظرا لخطورتها وأصالتها وعمقها ... والمجتمع لا تشارك بعض رؤى راشد غنوشى ، لكنها تعتقد أن الحوار المفتوح هو أحد السبل الأكثر صحية حيث يمكننا أن نجد اقترابا كليا قريباً للإسلام فى كل الحركات الأصولية ".

وجنبا إلى جنب مع اللغة المميزة فى الثمانينات كان هناك انحياز مع قضية المستضعفين والتى اقتبست من الثورة الإيرانية . وعلى مستوى آخر تماما ، صبغت اللغة الرسمية للدين التنظيم السياسى للحركة .

وورد فى تصريح آخر لغنوشى فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى يونيو ١٩٨١ والمشار إليه آنفا : " نحن نعتقد أن الله هو المنبع وأن الإسلام هو المورد ، لذلك فمسألة العلمانية غير متصورة بالنسبة لأساسنا الأيديولوجى . هذا وقد أسست الحركة رؤيتها للإسلام على الافتراضات التالية :

" هناك عدد من المسائل المعروفة والملزمة فى الدين وهى تمثل الأصول الثابتة للإسلام . وتتمثل مهمتنا فى إقرار مفهوم للأشياء ينطلق من فهمنا للمعنى فى التشريع الإسلامى، ويأخذ فى الاعتبار ما هو متحول ومتغير فى الظروف المعاصرة " وهذا من وجهة نظرنا هو موضع الخطاب المزدوج : بناء أيديولوجى سلطوى ، ينبنى فى جزء منه على الحظر أو المنع ، وفى جزء منه على اقتراب سياسى وبراجماتى يستجيب لتوقعات الرأى العام .

ويذكرنا ذلك بالانقسام فى تراثنا السنى الكلاسيكى الذى قسم الإسلام إلى إيمان وعبادات من جانب وسياسة شرعية ومعاملات من جانب آخر . وقد حل الفقهاء تاريخياً التعارض وفقا للقواعد التالية : كانوا صارمين فى فهم الإيمان والعبادات على اعتبار عدم قبول أية حرية أو تفسير واسع بخصوصها ، لكنهم قبلوا إدخال عاملى الزمان والمكان فى فهم السياسة الشرعية والمعاملات حيث لجئوا بشكل خاص إلى بعض التعيينات التشريعية مثل المصالح المرسلة (المصلحة العامة) ، مع الأخذ فى الاعتبار العادات والتقاليد عند تطبيق القانون .

## اختبار للمصداقية

لقد وصلنا إلى نقطة التقاطع المشار إليها آنفا والمتمثلة فى محاولة خلق مجتمع علمانى حديث على أساس مطلق دينى ارتسمت فيه الخطوط المحيطة المحددة لما يزيد على ألف عام . وكان الأصوليون الإسلاميون والعامة حساسين بدرجة كبيرة إزاء الفضاء الإدراكى ، عندما يصطدم القديم بالحديث ، وبخاصة فيما يتعلق بما يلى :

(أ) وضع المرأة والأسرة فى المجتمع المسلم الحديث .

(ب) الحدود الشرعية والعقوبات الجسدية .

(ج) حرية العبادات ووضع الأقليات.

(د) الحريات الفردية والحق فى الحياة الخاصة .

ومنذ بداية الثمانينيات أجمعت تونس على القول بأن مصداقية الخيار الديموقراطى ل MTI يعتمد على وضوح وصراحة الإجابات على كل هذه الأسئلة . والحقيقة أن التعرف على الإجابات الواضحة والنهائية ل MTI يستلزم العودة مرة أخرى إلى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى يونيو ١٩٨١ ، والذى يعتبر بمثابة علامة أساسية فى تاريخ الحركة . حيث ورد فى المؤتمر " إن الإسلام عندما عالج مسألة تعدد الزوجات ، فإنه لم يتعامل معها باعتبارها أمرًا إلزاميًا أو واجبًا مفروضًا على المسلمين ، أو كأنها أحد ركائز الدين ، ولكنه تعامل معها باعتبارها حلاً لمشكلة يمكن أن تظهر فى مجتمع معين، وأقصد بها التفاوت العددى الذى قد يحدث بين الذكور والإناث . كما أنه قبل القيام بهذه الخطوة ( تطبيق الشريعة ) فإن المناخ السياسى والاجتماعى والإنسانى لتطبيق هذه القواعد يجب أن يكون متوافراً .

كما تبنت ال MTI موقفًا أكثر وضوحًا من العقوبات الشرعية ، وهذا الموقف يمكننا التعرف عليه من خلال حديث السيد عبد الوهاب الكافى - الذى كان آنذاك عضواً فى لجنة العلاقات الخارجية والمعلومات التى شكلتها ال MTI قبل الإفراج عن زعمائها التاريخيين فى أغسطس ١٩٨٤ - خلال مقابلة مع جريدة الحقيقة فى ١٣ يوليو ١٩٨٤ - حيث سئل الكافى عما إذا كان يؤيد القوانين الإسلامية التى تقرر بتر يد السارق ، ورجم الزانى ، ...إلخ . وكانت إجابته " إننا نحترم القرآن ونؤيده ، وعندما يكون الله هو مصدر التشريعات ، فإننا لن يكون بوسعنا أن نقبل بعضها و أن نرفض بعضها الآخر ، فالإسلام يمثل كيانا عالميا شاملا " . والمعروف أن الكافى كان من الأعضاء المؤسسين للنهضة " MTI سابقًا " ، كما أنه كان على رأس قائمة المستقلين عن تأييد النهضة أثناء الانتخابات العامة فى ٢ أبريل ١٩٨٩ .

ونستطيع أن نجد نفس الموقف ، ولكن بكلمات مختلفة ، فى المقابلة الأولى لغنوشى مع صحيفة الراية الأسبوعية ، وذلك بعد يومين تمامًا من الإفراج عنه فى

أغسطس ١٩٨٤ . حيث تحدث غنوشى عن إقامة الحدود الشرعية قائلاً : " إن المثقفين فى بلدنا - بشكل عام - يتذمرون من وينكرون بعض العقوبات الشرعية مثل الجلد ، كما أنهم قد نظموا حملات ضد تطبيقها ، رغم أن مثل هذه العقوبة تخضع لشروط خاصة عند تطبيقها ، كما أنها محدودة بعدد معين من الضربات " ( الراية ، ١٩٨٤) .

أما عبد الفتاح مورو - أحد المعتدلين فى قيادة ال MTI - فقد ذكر فى مقابلة مع جريدة الحقيقة : من حيث المبدأ ، فإن وجهة نظرى إزاء تطبيق القوانين الإسلامية هى أن هذه القوانين تعد مطلباً أصولياً ، ومن ثم فإن الحقيقة من وجهة نظرى هى أن الإسلام قد صمم نظاماً ملزماً ، ومن ثم فقد حرص الإسلام على إحاطة ذلك النظام بجدار من الحدود - حيث يحمل مفهوم الحدود نفس مدلول العقوبات الشرعية فى اللغة العربية - لضمان التطبيق المستمر لذلك النظام " (الحقيقة ، ١٩٨٥) .

وبشكل موجز ، فقد ذكرنا آنفًا أن ال MTI قد أعطت إجابة نهائية إزاء مسألة المرأة ، وذلك من أن أحجمت ال MTI - فى بياناتها العامة - عن الحديث عن تعدد الزوجات ، ومنذ أن توقفت أيضاً عن معارضة قانون الأسرة . بل أن الحركة قد قبلته باعتباره جزءاً من النظام القانونى الإسلامى يوصى بالاستعانة بالجهد العقلى فى التفسير " الاجتهاد " والواقع أن ذلك التغير الطفيف فى لغة الخطاب لا ينطبق إلا على مسألة المرأة فقط .وعلى العكس من ذلك لا يوجد بيان واضح حول مسألة الحدود الشرعية منذ تغيير نوفمبر ١٩٨٧ . وهو ما يكشف عن شىء واحد على الأقل ، وهو أن الحركة أصبحت غير قادرة على الدفاع عن تصوراتها وأفكارها الخاصة بشكل علنى . وإن كانت بشكل عام قد استمرت فى تأكيد دعمها لعدم فصل الدين عن الدولة ، إلا أنها لم تحدد شكل أو كيفية التعبير عن ذلك .

والواقع أن الجدل حول هذه الأمور لم يعد أمراً مرغوبًا فيه ، ليس فقط بسبب الضغط الذى تفرضه الحقائق السياسية والفكرية فى الدولة ، ولكن أيضاً نتيجة للقلق المتزايد من جانب العديد النشطاء ، الذين يرغبون فى البعد عن تلك النقاط التفصيلية .

## الخطاب المزدوج و الالتزام بوحدة الصف

كان للخطاب المزدوج وتعدد مصادر التنشئة الفكرية وغياب القيادة الكاريزمية خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٤ - أثرٌ مؤكدٌ : تمثل فى التباين فى الاقترابات والأفكار ، والاختلاف فى الأساليب بين النشطاء ، كما أصبح النظام العام على شفا الانهيار . ومن ثم أصبح الخطاب المزدوج - كرد فعل لهذا الموقف - تكتيكًا سياسيًا تنفذه القيادة بسلاسة من أجل الحفاظ على وحدة الصف .

وقد عبر غنوشى عن هذا التوجه الجديد ، من خلال كتيب كتبه باللغة العربية ونشره باسم مستعار فى يونيو ١٩٨٣ ، يناقش فيه حق اختلاف وجهات النظر مع الحفاظ على وحدة الصف . حيث أكد غنوشى : " فى ظل القمع الذى تواجهه الحركة ، والمأزق المتمثل فى عدم القدرة على تحديد كيفية التعامل مع ذلك القمع ، فإن طريقًا واحداً سوف يؤدى إلى التفرق والانقسام ، نتيجة لغياب القيادة التاريخية وتأثير الدعاية المضادة من الحكومة والخصوم السياسيين ، وما ينتج عن ذلك من استقطاب داخل وخارج الحركة والحركات الأخرى التى تشاركنا أيديولوجيتنا الأصولية ، ... ومن ثم فإن إخفاقنا فى التعامل مع الموقف الداخلى بدرجة عالية من التحديد والحكمة ، سوف يعزز جهود أعداء الأصوليين والأعداء الآخرين فى الداخل والخارج ، فى إحراز بعض النجاح فى هدم حركتنا وتشتيتها " أما باقى الكتيب فإنه يركز على إيجاد حل وسط بين المدافعين عن التجديد والمدافعين عن الأصالة أو المحافظة .

وقد تحدث غنوشى مع المدافعين عن التجديد حول الاضطهاد الذى شهده التاريخ الإسلامى ، وارتباك الأمة وحيرتها إزاء الخلافات الدينية غير المحسومة ، والميتافيزيقيين الذين كانوا يبحثون فى المسائل الغيبية .

كما تحدث غنوشى أيضاً عن فشل المسلمين فى إقامة حوار مع بعضهم البعض ، وفشل الحركة الأصولية فى تأسيس حوار داخلى ، وهو الفشل الذى اعتبره غنوشى - إلى حد بعيد - بمثابة امتداد لنظام الحكم المطلق الفاشل .

كما تحدث غنوشى إلى المدافعين عن الأصالة قائلاً : " إن الاختلاف يعود إلى الطبيعة الإنسانية ، ... وهذه الاختلافات قد تنذر بتحول الوحدة الإنسانية إلى حالة من الفوضى ، وذلك إذا لم يتم السيطرة عليها داخل البناء الدينى للإسلام . وهو البناء

الذى لا يمكن فى ظله التسامح مع الاختلافات التى قد تحدث فى الآراء . وفى إطار ذلك البناء أيضاً فإن مجموعة المعتقدات والقوانين والقيم سوف يفسرها الدين بوضوح ، كما أن الجميع سوف يفهمون القضايا بنفس الطريقة "

وبعد محاولته توحيد كافة النشطاء تحت راية الأصولية ، توصّل غنوشى فى كتابه إلى استنتاج مفاده أنه إذا كان الاختلاف حق لا يقبل الجدل ، فإن الوحدة أمر إلزامى فرضته إرادة الله المباشرة . فالتحديات لن تواجه إلا بوحدة الصفوف فقط ، حتى إذا اختلف المسلمون فى تفسير أمور الدين الفرعية وفى طرق تطبيقها .

## استعادة السيطرة الأيديولوجية

برغم كل الجهود لم تتمكن القيادة من تجنب بعض مستويات الانقسام والانسحاب ، ليس عن يسارها فقط - كما حدث خلال السبعينيات - وإنما عن يمينها أيضاً . وذلك عندما شكل عدد كبير من الشباب خلية سياسية تستهدف الانضمام إلى ال PLI " حزب التحرير " . ورغم صعوبة تقدير العدد الإجمالى لهؤلاء الشباب ، فإنه يمكن القول بأن عددهم يقدر بالمئات . وفى ذات الوقت بدأت ظاهرة الأصوليين الإسلاميين المستقلين أو المتنورين فى التبلور ، وهو اتجاه قريب فى فكره من الاتجاه الأصولى التقدمى . وكان عدد هؤلاء المتنورين اثنى عشر عضواً ، من بينهم أعضاء قياديين سابقين فى ال MTI .

وقد بلغت التناقضات داخل ال MTI درجة من الحدة عام ١٩٨٥ ، إلى الحد الذى اضطرت معه القيادة - خشية تمزق الوحدة الداخلية فى الحركة - إلى رفع شعار " أصولية الإيمان " باعتبار أن ذلك هو الطريق الوحيد للحفاظ على وحدة الصف . وقد أقر هذا الخيار فى ديسمبر ١٩٨٦ عندما صدر عن الحركة عملٌ موثقٌ بعنوان " الرؤية الأيديولوجية و الإجراءات الدينية ل MTI " ، وهو الأمر الذى يعد واحداً من أخطر الأمور فى تاريخ الفكر الإسلامى المعاصر ، وذلك للعديد من الأسباب . أول هذه الأسباب هو أن ذلك العمل يعد الكتاب النظرى/ الدينى الأول الذى يصدر عن الحركة منذ بداية النشاط الإسلامى فى السبعينيات ، وذلك بهدف معالجة أصول الدين والشريعة . كما أنه يمثل أول محاولة أصولية إسلامية تونسية لتوفير أساس فكرى

للحركة ، وإعطائها العمق الإسلامى والنظام الدفاعى الدينى المضاد الذى كانت الحركة تفتقر إليه ، وخاصة فى الثمانينيات . كما أن الصراع الفكرى بين الأصوليين وخصومهم لم يعد يستند إلى مواقف عابرة ضعيفة ، وإنما أصبح من الآن فصاعداً يقوم على أساس جوهر الرؤية الأصولية . كما أنه أنهى لغة الخطاب الأيديولوجى المزدوجة داخل الحركة ، وذلك بتحديد مسار واضح ومتسق للتفكير ونموذج نظرى يمكن مراجعته فى حالة عدم الاتفاق . كما أنه أيضًا قدم إجابة على معظم الأمور الغامضة ، من خلال إبراز الحقيقة ، وتحديد كيفية الوصول إليها .

ويتضمن ذلك العمل جزأين أساسيين : ويتعلق أولهما بالإيمان ، أما الثانى فيعالج القواعد والأساليب واجبة الاتباع ، بمجرد توضيح مفهوم الإيمان ودوره فى التطور الفكرى . والجزء الأول عبارة عن شرح تفصيلى للأفكار والمجالات الخاصة بالإيمان ، كما وصلت إلينا من خلال الأحاديث النبوية المعروفة . والتى دونها الإمام مسلم فى صحيحه الموثوق به ، والذى يتضمن أحاديث النبى الصحيحة عن الإسلام ، الإيمان ، الإحسان . بينما يركز الجزء الثانى على توضيح العلاقة بين الروح والوحى ، وتحديد الأساليب المستخدمة من جانب الحركة لفهم وتطبيق الوحى .

## القاعدة المركزية فى التفكير

قامت الحركة فى البداية بشرح المقصود بالإيمان " وهنا استندت ال MTI إلى العقائد الإسلامية الأولى كقاعدة أساسية للفكر الإسلامى . فالعقائد هى الأساس الذى يتم الارتكان إليه عند اتخاذ القرارات فى المواقف المختلفة . ومن ثم فإنها تحدد رؤية الوجود ككل والوجود الإنسانى بشكل خاص ، حيث تمثل العقائد المحور المركزى للنظام الإسلامى العام ، الذى يستند إلى اليقين المطلق .

وللوهلة الأولى فإن ذلك العمل الموثق الصادر عن الحركة يقلل من مستويات الشك ، وعدم اليقين والظنون . فهو يمثل جهداً أيديولوجيًا يتعلق بكافة مجالات الوجود . وهذا الجهد يستند إلى الإثبات المدعم بالمنطق وليس إلى وجهات نظر نقدية . واستناداً لذلك يحدد النص ستة أسس للإيمان هى : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، الجن ، يوم القيامة ، وأن تقدير الخير والشر بيد الله تعالى . وهذا الاتجاه فى التفكير يقصر

الإيمـان على جوانبه الدينية ، ويستبعد كافة الإشكاليات المرتبطة بعملية التعلم . وهو ما يمنح النشطاء شعوراً باليقين الغيبى المطلق ، ويحذرهم من مغبة الشك وعدم اليقين .

واستناداً لما سبق يتم تحليل أسس الإيمان الستة . وهذا التحليل يرى " أن عقيدة المسلم تفترض الإيمـان والاقتناع الوثيق فى وجود الله ، ... وهو ما يعنى سلامة قلب المسلم و روحه من أية شكوك أو ظنون ، مع الاقتناع بسمو الله تعالى فى جوهره وهدفه عن سائر الكون " . فالحركة تؤمن بالله وفقًا لما أخبر به الله عن ذاته " بدون تحريف ، أو تجسيم ، أو تصوير ، أو تشبيه الذات الإلهية بأى شبيه ، فهو واحد ليس له نظير فى الكمال من بين سائر المخلوقات "

وهنا اصطدمت الحركة بأول الصعوبات النظرية ، حيث إن بعض النصوص القرآنية تتعارض مع رؤية الحركة حول الله الذى لا يمكن مقارنته بأى شىء ، على الأقل إذا اتبع المعنى الظاهر للقرآن . ومن المفارقات أن الحركة تعتمد على تفسير يسعى لحل هذه الصعوبة حيث تقول " بناء على صياغة القرآن التى تقترح أن المقارنة لا يجب أن تفسر وفقًا للمعنى الظاهر للكلمات ، فإننا يجب أن نقرأ كلمات القرآن فى إطار مفهوم السمو المطلق لله " التنزيه " .

ومن ثم كانت الحركة حاسمة فى إنهاء هذا الجدل ، بهدف أن يصبح اليقين مكتملاً و تامًا كما كان الحال فى البداية . وهنا يمكن أن نتساءل عن : كيفية تفسير الحركة لنصوص القرآن المتعلقة بالوجود الإلهى عن طريق تغيير المعنى الظاهر وعدم الوقوف عنده ؟ وما إذا كان ذلك يمثل طريقة لفرض وجهة نظر مسبقة عن القرآن الكريم .

أما إذا كانت نية الحركة تتمثل فى حل التناقضات – بين النصوص المتعلقة بمقارنة الوجود الإلهى بالوجود الدنيوى والنصوص الخاصة بالسمو المطلق لله – باللجوء إلى القاعدة الأصولية التى تقول " إن القرآن يفسر نفسه بنفسه " ، فلماذا إذن اعتمدت الحركة على مفهوم السمو المطلق كأساس للفهم ؟ . ونحن نعلم أن الانقسام فى تراثنا التقليدى يعود على وجه التحديد إلى هذه القضايا ، ولهذا فإن المدرسة السنية – التى تعتبر الحركة الأصولية امتداد لها إلى حد ما – لم تجمع على هذا الأمر . وذلك على العكس من المبادئ الفقهية التى ترفض ذلك الأسلوب فى التفسير ، مفضلة تجنب القضية من الأساس .

ولكن ماذا يعنى القول بأن " الوجود الإلهى يتميز كلية عن سائر الكون فى حقيقته وفى هدفه ؟ " وهل هناك نص قرآنى يحل المشكلة ؟ أم هل يعبر ذلك عن انتصار لوجهة نظر مسبقة أخرى ؟ وهل يتضمن ذلك تكفير الآخرين الذين لا يشتركون فى ذلك الفهم للتمايز بين الوجود الإلهى والوجود الدنيوى ؟ وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى اثنين من أقطاب الصوفية هما الحلاج الذى أخذ بمبدأ وحدة الشهود ، وابن عربى الذى أخذ بمبدأ وحدة الوجود . وهناك أيضًا سيد قطب الذى تسهم كتاباته فى حل الإشكاليات المرتبطة بذلك الجدل النظرى المشار إليه آنفًا . وذلك إذا ما أمعنا النظر فى مبدأ أساسى من بين المبادئ الحاكمة لفكره حيث يقول قطب " إننا نؤمن بأن الله هو الملك الواحد ذو السلطان المطلق ،وأننا ندين له بالطاعة " . وفيما يلى نتناول هذه المسألة بقدر أكبر من التفصيل .

## انتصار الغزالى

لا يتسع المجال هنا للتوسع فى تناول كل الأسس الأخرى للإيمان برغم أهميتها العملية ، ولكن على أية حال ، فإننا سوف نعطى بعض الاهتمام للمبدأ الأخير القائل بأن تقدير الخير والشر بيد الله تعالى ، نظرًا لما يثيره من إشكاليات .

ترى الحركة أن الكون تحكمه قواعد وقوانين وعلاقات سببية يمكن فهمها والعمل فى ضوئها عن طريق إعمال العقل ، وهنا يمكن أن تظهر فجوة خطيرة نتيجة لأن " الله قد يبدل القواعد والأسباب المألوفة ، إذا كانت حكمته وعدله تستلزم ذلك " . وبالعودة إلى التاريخ " لمدة ألف عام تقريبًا " يمكن أن تتضح لنا كثيرًا المسائل العقلية العظيمة المرتبطة بعصرنا الراهن .

لقد كانت السببية واحدة من القضايا الخلافية الكبيرة فى إطار الصراع الفكرى بين الإمام الغزالى

( ١٠٥٨ – ١١١١، والمتوفى فى سنة ٥٠٥ هجرية ) ، والفيلسوف ابن رشد ( المتوفى فى عام ١١٩٨ ميلادية ، ٥٩٥ هجرية ) . وهنا فإن وجهة النظر التى قدمها الإمام الغزالى كانت مشابهة لتلك التى تبنتها ال MTI . بينما كان ابن رشد يعارض

وجهة نظر الغزالى بشدة ، نظراً لأن إنكار السبب فى الوجود ، يعنى إنكار خالق هذا السبب ( الله ، السبب الإلهى ) ، حتى وإذا كان الفعل العكسى يثبت السلطة والإرادة المطلقة للخالق . وقد أدى الجدل السابق - لسوء الحظ - إلى إحياء تلك الإشكاليات الخاصة بالقرون الأولى ، والانتهاء إلى حل أقل رشادة وتنويراً .

## تكفير الخصوم

وترى الحركة فيما يختص بهذه النقطة أنه بمجرد تبلور الاعتقاد الحقيقى واتضاحه ، فإنه من الضرورى إمعان النظر فى الاعتقاد غير الصحيح ، وأن نأخذ فى اعتبارنا أن الأفعال تصاغ فى ضوء المعتقدات . وتفسر الحركة ذلك بالقول بأنه إذا اهتز الاعتقاد ، أو شابه نوع من الخطأ ، أو كان غير متسق مع الأسس الإيمانية ، فإن الفعل سوف ينطوى على أخطاء ، أو يكون غير مقبول . فكلما كان الإيمان راسخاً فى النفس ، كلما كان الفعل أكثر وزناً يوم الحساب .

وبصرف النظر عن الإشكالية الدينية التى تفضى إليها وجهة النظر السابقة ( إنكار أى سمة موضوعية خاصة بالفعل الخير ) ، فإن هناك قضية أخرى تتعلق بكيفية تعامل الأصوليين مع خصومهم ، ومن بينهم هؤلاء الذين يؤمنون بمعتقدات زائفة أو خاطئة . فهل سينظر الأصولى إليهم كنماذج متعددة للصواب والخطأ ؟ وكيف سيتصرف أو يتفاهم أو يتحاور مع هؤلاء الأشقياء من أصحاب الجحيم ؟

وبالوصول إلى هذه النقطة فإننا نكون قد وصلنا إلى أكثر الجوانب خطورة فى إطار الخطاب النظرى للحركة ، ألا وهو تكفير الخصوم . " وهنا فالحركة لا تتهم بالردة أى مسلم يؤمن بالعقيدة ويقبل مضامينها - مثلما تم تفسيرها - ويتصرف بالاتساق مع متطلباتها ، وينفذ واجباتها ، حتى إذا أخطأ فى التعبير أو عبر عن رأيه الخاص ، وذلك إذا لم يعبر عن أو يعترف بإلحاده أو لم ينكر أحد مبادئ الإسلام الأساسية ، أو لم يفسر هذه المبادئ وفقاً لعمليات غير مسموح بها فى اللغة العربية ، أو إذا لم يرتكب بعض التصرفات التى يمكن أن تفسر باعتبارها نوعاً من الكفر أو الإلحاد "

وبتحليل المضمون الدينى والأيديولوجى للمقولة السابقة ، فإنه يكون من الجائز تكفير ذلك الشخص الذى لا يقبل بمضامين العقيدة : ولكن ما هى هذه المضامين ؟ ومن هى السلطة التى تقرر ذلك ؟ وما هى متطلبات العقيدة ؟ وكيف يمكن أن يتصرف الفرد وفقًا لهذه المتطلبات ؟ وكيف يمكن للفرد أن يبتعد عن هذه المتطلبات ؟ وهل من الجائز تكفير شخص ما لا يفى بهذه المتطلبات ؟ وهل يعنى ذلك أن معظم الشعب التونسى يجب أن يكفر ( نظراً لأن التونسيين لا يصلون خمس مرات فى اليوم على سبيل المثال ) ، وهل يمكن للفرد أن يطالب بتطبيق العقوبات التعزيرية على الشخص الذى لا يؤدى الصلاة متعمداً ، بما يمهد السبيل أمام المطالبة بقتله ؟ (١٩) وهل يجب على المرء استخدام مفاهيم الكفر الأصغر " كفر النعمة " (٢٠) أو الكفر الأكبر " كفر الشرك أو كفر الملة " (٢١) .

وبالرجوع إلى فكر ال MTI نجد أنه من الجائز تكفير الشخص " الذى ينكر واحداً من المبادئ الأساسية للإسلام " . ولكن يظل السؤال : ما هى المبادئ الأساسية للدين ؟ ومن هى السلطة التى تقررها ؟ فالاتهام بالكفر يمكن أن ينطبق على الشخص الذى ينكر النصوص التى قررها القرآن ، أو الذى يفسر تلك النصوص وفقًا لعمليات غير مسموح بها فى اللغة العربية . وهذا يعنى أن إدراج الفرق الدينية مثل " الشيعة ، الإسماعيلية ، ومعظم الصوفية ومن بينهم الحلاج وابن عربى وابن الفارض " ضمن هؤلاء الكفرة الملحدين ، نظراً لأن معظم تفسيراتهم تبتعد عن العمليات الخاصة باللغة العربية . وعلى نحو مشابه فإن المفكرين من أمثال الإمام محمد عبده يجب أن يكفر لأنه ينكر وجود الجن ، كما أنه يشبه الطيور المدمرة " الطير الأبابيل " التى تحدث عنها القرآن بالميكروبات ، ... إلخ .

وبهذا المنطق فإننا يمكن أن نكفر أيضًا ال MTI لأنها اعتمدت على تفسير السطور أو النصوص الظاهرة – فى فهم مدلول السمو المطلق لله – وذلك عند تفسيرها للآية السابعة والعشرين من سورة الرحمن " ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام . والأكثر من ذلك أن التفسير السابق يعتبر مثالاً للتناقض مع اللغة العربية الأساسية .

وهكذا تستمر دائرة التكفير ، حيث لا يقتصر الأمر على الأمور السابقة فقط ، فالخطاب الدينى ل MTI ينطوى على المزيد من الأمثلة " فنحن لا نميز بين حقيقة لقاء

الله أثناء السجود فى الصلاة وبين تلقى التشريعات الإلهية من الله . وكذا فإننا لا نميز بين الحقيقتين كشروط لوحدانية الله وتميزه بسمات الألوهية والملك . لأن فصل إحداهما عن الأخرى يعنى تلقائيًا استثناء المحرفين من الإيمان بالدين الإسلامى " .

فإذا كان أى فصل بين الألوهية والقانون يستبعد المحرفين باستمرار من الإيمان بالإسلام ، فإن أى علمانى حينئذ – بغض النظر عن حقيقة إيمانه – سوف يصبح ملحداً ، وكذلك سيصبح أى مسلم أصولى مجتهد ، عندما يذهب إلى القول ببتر يد السارق ، و الرجم والجلد بدون الحق فى الاستئناف ، مخالفًا بذلك متطلبات وحدانية الله ، ومستبدلاً الله بمصادر أخرى للقانون ، وهو ما يعنى أنه يستبعد نفسه من الإيمان بالإسلام .

## المسكوت عنه فى الرؤية الفكرية

فى بداية الثمانينيات شهدت الدوائر الأصولية جدلاً شديداً ، وهو ما عصف تقريبًا بالوحدة الأيديولوجية للحركة . وكان الجدل يتمحور حول القضية المتعلقة بكيفية فهم النصوص المقدسة الظاهرة وتطبيقها فى الواقع . وهو ما وصف فى تراثنا بالعلاقات بين السبب والوحى .

وقد حدث ذلك الجدل فى وقت كانت فيه مصادر البناء النظرى متشعبة بالفعل ، كما كانت قيادة الحركات الأصولية قد أودعت السجن . كما تعددت وجهات النظر بدرجة أصبح معها الاتجاه الأصولى يعانى من التحزب – من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين – حول الموقف من وجود قيادة واحدة محددة . وبدا الوضع وكأن الحركة تمر بأزمة هوية عابرة . وهنا ارتفعت أصوات من الداخل مطالبة بالعودة إلى الوضوح الأيديولوجى السابق . ومن ثم كان العمل الموثق الصادر عن الحركة – والذى يعبر عن خطابها الأيديولوجى – بمثابة استجابة لهذه المطالب . حيث كانت الحركة تسعى إلى إنهاء المسائل الخلافية بشكل قاطع ، و إخماد أى مظهر للمعارضة ، ومن ثم لم يكن هناك أى خيار أمام الناشط ، وإنما كان عليه قبول المقترحات المتبعة فى إطار الحركة . فإذا كانت العلاقات بين السبب والوحى واضحة وسهلة الفهم ، فإنه لن تكون هناك حاجة بالنسبة للحركة للاهتمام بالأساليب المتبعة لتجنب أى انحراف ، أو خطأ .

## الإيمان والسبب : علاقة غير متكافئة

والجدير بالذكر هنا هو الإشارة إلى مفهوم ال MTI للوحى ، حيث ترى الحركة أن الحقائق المتعلقة بالوحى هى حقائق مطلقة لأنها نابعة من إله مطلق ، وهذه الحقائق تخبرنا بما يجب أن تكون عليه الحياة الإنسانية . ومن ثم فهذه الحقائق لا تتطلب أية مكملات إنسانية ، فيما عدا الاستعانة بالأسباب فى فهم مضمون الوحى " أوامره ونواهيه " . وإذا كان الوحى يحدد المبادئ والمدركات المعنوية فى مجال الإيمان والتكليفات ، فإن هذا لا ينطبق على مجالات القوانين الاجتماعية والاقتصادية ، فيما عدا استثناءات عارضة ، فإن الوحى يحدد مبادئ عامة . على أن هذه المبادئ العامة يجب ألا تؤخذ باعتبارها حلولاً مؤقتة أو صيغًا وقتية لتنظيم الحياة ، بحيث يمكن للزمن أو التاريخ أن ينسخها وأن يستبدلها بأخرى . وعلى العكس من ذلك فإن السبب الإنسانى سيتحدد فى ضوء ظروف مادية تتعلق بالوقت و المكان ، ومن ثم فإن الأسباب ليس بإمكانها أن تصل إلى مرتبة الحقائق المطلقة التى تحدد ما الذى يجب أن يقوم به الإنسان ، وما الذى يجب أن يتجنبه . فإذا كانت الأسباب لا ترقى إلى درجة الحقيقة المطلقة التى تحدد النظام الإنسانى ، فكيف لها أن تسمو فى الأهمية إلى مرتبة النصوص المقدسة ؟ وبعد تناول قضية العلاقة بين السبب والوحى ، تعرض الحركة تصوراتها حول قضية الفعل الأخلاقى الحسن و المشين ، ومدى ارتباط هذه الأفعال بالأسباب والنصوص المقدسة. و كبداية ذهبت الحركة إلى أن الأفعال الإنسانية تتسم بالاستقلالية أو الذاتية ، بعيداً عن أية مؤثرات خارجية . إلا أن الحركة سرعان ما رجعت عن رأيها السابق ، وأصرت على أن الوحى هو المصدر الأول والأصلى للفعل الإنسانى ، وإن كان الفعل يتوقف على إعمال العقل وتقدير حكم القيام به . وهو ما يقود إلى القول بوجود علاقة بين السبب والوحى ، فالوحى يوضح أحكام الأفعال ، بينما تستوعب الأسباب المعلومات وتبين الأحكام المستخلصة من النصوص المقدسة .

وهناك خمسة طرق أو أساليب لفهم الوحى هى : اللغة ، النوايا " المقاصد " الظروف ، المكملات Complementarity ، السبب . والحقيقة أن فهم الوحى ينبثق من المعانى والقواعد والعمليات الخاصة باللغة ، فى وقت نزول الرسالة " التنزيل " ، ولذلك فمن الضرورى إعطاء أهمية كبيرة لمفردات الكلمات ، مع الحرص على فهمها وإدراك المغزى المقصود من ورائها .

وهنا تجدر الإشارة إلى انتفاء أثر التطور على فهم معانى كلمات القرآن ، فالقرآن صالح لكل زمان ومكان ، حيث أن الله قد أحاط بكل شيء علمًا . ومن ثم لا يجوز القول بأن هذا هو ما أراده الله ، أو الذهاب إلى أن كلمات الله ينبغى أن تفسر فى ضوء المعانى والألفاظ الجديدة .

وبقدر علمنا ، فإن الحركة لم تدعُ إلى أى قراءة موجهة أو عمدية Intentionality للدين . بل إنها على العكس من ذلك قد اتهمت الجماعة الأصولية التقدمية بأنها تعبر عن اتجاه موجه ، وأنها تعطى الكلمات بعدًا تقدميًا . على أن تعريف الحركة لمعنى العمدية المشار إليها آنفًا لا يتجاوز الإطار الضيق للنصوص المقدسة ، حيث ترى الحركة أن هذه العمدية ليس لها أهمية خارج نطاق الوحى .

فالحركة ترى أن دور السبب ينحصر فى دعم فهم واستيعاب المعانى المعطاة ، مثل المعنى الخاص بالعقوبات الشرعية " الحدود " و مكفرات الذنوب " الكفارات " (٢٢) فى إطار النصوص الصريحة ( مثلما فعل السابقون تمامًا ) . وهنا كم يكون الارتياح كبيرًا إذا كان من الممكن تسوية الأمر من خلال النصوص الصريحة المتفق عليها فقط ! .

وهناك من الفقهاء من يرى أن السبب قد يكون مهمًا وحاسمًا فى التفسير ، خاصة إذا كان هناك إجماع من أصحاب النبى على تلك التفسيرات ، وذلك بعد التشاور حول الأمور الغامضة . ومن ثم يمكن القول بأن السبب الإنسانى له ثلاثة أطر مرجعية هى : الله ، النبى ، الجيل الأول أو " جيل القرآن " وفقًا لمفهوم سيد قطب .

ويرى الخطاب النظرى للأصولية الإسلامية أن التطورات الكمية والنوعية عبر التاريخ تعتبر غير مؤثرة : " إن وجهة نظرنا هى المفاهيم و الأحكام المرتبطة بالمواقف المعاصرة ، لا تحدد أساليب فهم القضايا الواضحة مثل (تعدد الأزواج ، العقوبات الشرعية ، تحريم الربا ، ..إلخ ) ، ومن ثم فإننا نرى أن التفسيرات العقلانية لا تعتمد ببساطة على حقائق الواقع الإنسانى " . وبعيدًا عن قضايا تعدد الأزواج والعقوبات الشرعية ،

وهنا يمكننا القول بأن هذا الموقف الواضح - أو الضمنى غالبًا - يعبر عن أيديولوجية ال MTI حتى وإذا أنكرت الحركة ذلك . فالحركات الإسلامية - التى تستند أيديولوجياتها إلى العقيدة الدينية - لا يمكن تقييمها وفقًا لمعيار مواقفها الرسمية ،

ولكن تقييمهـا يجب أن يكـون فى ضـوء أساسـها الأيديولوجى ، وأساليبها الراسخة فى التفكير .

إن الخطاب النظرى لحركة الاتجاه الإسلامى ، والذى نحن بصدد تحليله ، يمثل مرحلة فاصلة وحاسمة فى مسار التطور الفكرى للحركة . ذلك لأنه أنهى لغة الخطاب المزدوجة التى هيمنت على التطور الفكرى للحركة فى النصف الأول من الثمانينيات . كما أنه دخل بالحركة إلى مرحلة متميزة ، يمكن تصنيفها بأنها " ثنائية من نوع آخر " ، فهى ثنائية تقوم على قاعدتين هما :

١ – تبنى لغة أيديولوجية تستمد جذورها العميقة من الماضى السلفى ، و تستبعد الانقسامات وتنكر الاختلاف فى الرأى .

٢ – الأخذ بخط سياسى منفصل عن الجذور الأصولية السلفية ، وذلك إلى الدرجة التى يمكن أن تنهى أزمة الهوية داخل الحركة .

## الخلاصة

## الأصولية والديموقراطية

لن نكون مبالغين إذا قلنا أن الأصولية أصبحت تدريجيًا هى القضية الأساسية فى الحياة الفكرية و السياسية التونسية . فإذا سلمنا بذلك ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذه الحالة هو ، أين ستقف الحركة الأصولية الإسلامية من الصراع من أجل الديموقراطية ؟ وبعبارة أخرى ، هل من الممكن تخيل الديموقراطية بدون الأصوليين ؟ وبفرض قبول الحركة الأصولية كأحد الفاعلين فى اللعبة السياسية ، أليس هناك خطورة فى السماح بوجود نظام ثيوقراطى ديكتاتورى ، سوف تصبح الديموقراطية – بالطبع – هى الضحية الأولى له ؟ .

إن الأسئلة السابقة تثير قضايا نظرية وفلسفية عديدة ، والأكثر أهمية أنها ربما تكون ذات أهمية دراماتيكية بالنسبة لمعظم النخب الحديثة فى العالم الإسلامى . والتى تزداد مخاوفها مع احتمالات وصول الأصوليين إلى السلطة . وهنا تبدو مفارقة غريبة ،

فالأقلية النشطة المهتمة بحقوق الإنسان وحكم القانون ترفض القبول بالأصوليين فى إطار النظام الديموقراطى ، وهو ما يعنى رفضهم التجاوب مع واقع القوة السياسية فى الدولة .

إن إشكالية الأصوليين لا يمكن أن تختزل فى سؤال نظرى ، يجاب عليه من خلال الإشارة إلى التجربة النازية ، عندما أخطأ حفنة من أعداء البشرية ، وأساءوا استغلال الديموقراطية ، وقادوها إلى نهاية غير طبيعية . فالمشكلة تكمن فى حقيقة أن هناك جزءًا من النخبة غير قادر على استيعاب ماذا الذى يمكن أن يطرحه الإسلام السياسى فى مجتمعنا . فهل يمكن لأحد أن يفسر سبب تأييد الآلاف من الشباب للرؤية الإسلامية ؟ فبدون الإجابة على ذلك السؤال فإنه سيكون من المستحيل فهم القضايا الأخرى المرتبطة بالموضوع . وفى هذا الإطار يمكن طرح بعض التعليقات الأولية .

## بحثًا عن كرامة مفقودة

لقد ذكرنا فى الجزء النظرى أن الأصولية كانت بمثابة رد فعل للعامل الاستعمارى ، بالإضافة على عدم قدرة النخب الحديثة على إقامة دولة قومية تستند إلى القيم الحديثة . غير أننا بعد العرض السابق مازلنا فى حاجة إلى بعض التفسيرات الإضافية لهذه الظاهرة .

مثلت التجربة الاستعمارية نوعًا من الاعتداء على كرامة أناس كانوا فيما مضى أصحاب حضارة قوية ومنتصرة . وهو ما يفسر الشجاعة التى حارب بها هؤلاء الناس المستعمر ، وتلك التى واجهوا بها الصيغ التى شكلت النخب على أساسها الدول القومية . وهو ما يفسر أيضًا استعداد ملايين المسلمين والعرب لاقتلاع جذور اليهودية ، وبعض الأشياء الأخرى التى تذكر العرب بضعفهم وهوانهم .

أما النخب الوطنية ، فقد أصابت شعوبها بخيبة الأمل ، فى ظل عدم استجابتها للتحديات والتى من أهمها : الفقر والافتقار إلى الرفاهية الاجتماعية ، الافتقار إلى الاستقلال الوطنى الحقيقى ، الفشل فى استعادة فلسطين ، ...إلخ . كما أصبحت هذه النخب تابعة للاستعمار ، حتى أنها لم تنجز أى شىء باستثناء قمع المعارضة ،

والوصول فى ذلك القمع إلى حد التطرف إذا اقتضت الضرورة . وهنا يثور تساؤل مهم هو : لما فشلت قوى اليسار فى تعبئة الجماهير المحبطة ، واستغلال الجيش الذى همشت الدولة القومية من دوره ؟

لعله من غير الممكن الاكتفاء بالقول بأن فشل اليسار فى تعبئة الجيش و الجماهير يعود إلى بعض العوامل التكتيكية أو الاستراتيجية مثل انقسام وهشاشة قوى اليسار ، الاستبداد ، غياب الخط السياسى المحدد الذى يمكن فى إطاره حشد الناس فى مواجهة عدوهم . حيث ينتقد البعض ذاتية التفسير السابق ، و إغفاله للكثير من القضايا المهمة ، وتفسير الانبعاث القوى للكرامة التى عبر عنها الناس .

إن انبعاث الكرامة كان يتطلب لغة خطاب أكثر تأثيراً بدلاً من تلك التى كانت تستخدمها الحركة القومية . إلا أن اليسار بدا وكأنه غير قادر على تقديم البديل . ولكن للإنصاف فى حق اليسار ، يجب أن نذكر أن الرغبة والحاجة إلى لغة خطاب بديلة قد ظهرت من خلال تزايد الوعى الشعبى ، غير أنه لم تكن المقدرة على إيجاد الصيغة أو المخرج السياسى المناسب .

وهنا ظهر الإسلام السياسى كاستجابة مناسبة ومحددة لتلك الحاجة الملحة فى الكرامة ، حيث كان الإسلام المعارض فى إيران وفى لبنان ممثلاً فى حزب الله بمثابة استجابة لتلك الحاجة . ومنذ ذلك الحين أصبح الإسلام المعارض هو القوة الوحيدة التى يخشاها الغرب فى العالم العربى الإسلامى ، وأصبح أيضًا القوة التى يحشد الغرب من أجلها كافة إمكانياته المادية ، بما فى ذلك أدوات الإعلام .

## المفارقة فى إحياء الثقافة الإسلامية

لماذا يمثل الإسلام خطراً داهمًا بالنسبة للديمقراطية ؟ ولماذا يمثل الإسلام – فى التحليل الأخير – خطراً داهمًا فى مواجهة مبادئ الحداثة ؟ إن الإجابة على هذين السؤالين تقتضى منا أن نأخذ العامل الاستعمارى فى الاعتبار .

أدى العامل الاستعمارى إلى شعور العرب والمسلمين بالدونية و التراجع فى كافة المجالات ، بما فى ذلك مجال الثقافة . وهو الأمر الذى مهد الطريق لتأسيس العديد

من الحركات الثقافية الإصلاحية التى سعت إلى تجديد وتحديث الثقافة الإسلامية . غير أن الاستعمار قد حال دون تحقيق هذه الأهداف ، ومن ثم فقد احتل الصراع ضد الوجود الاستعمارى الأولوية على التجديد الراديكالى للثقافة الإسلامية . ولكى نكون أكثر دقة ، فإن الصراع من أجل تأكيد الوجود الوطنى قد اعتمد على حماية الثقافة الوطنية التى لم يكن من الممكن إعادة إحيائها لأنها كانت موضعًا للهجوم .

لقد عشنا فى ظل هذا التناقض لمدة تربو على قرن ونصف من الزمان . فالاستعمار هو الذى دفعنا إلى إحياء ثقافتنا بدون قصد منه . فالصراع ضد الاستعمار جعلنا أكثر اقتناعًا بثقافتنا ، التى كانت مهددة فى ظل الاستعمار بالاستيعاب و الطمس .

إن خطورة الإسلام السياسى لا تكمن فى خداع و زيف قياداته السياسية ، أو فى تعصب أنصاره . إن خطورته تكمن فى أنه يرى ضرورة مواجهة الواقع الحضارى الراهن بالعودة إلى قيم مرحلة ما قبل الحداثة ، التى تعتمد على القوة المطلقة التاريخية كمصدر للمعرفة والتنظيم والسلطة ، والتى ترفض الإنسان كأساس للمعرفة والقانون الاجتماعى .

والواقع أنه منذ اللحظة التى انتزعت فيها الثقافة الكلاسيكية من تاريخها ، ثم أعيد توطينها فى إطار نظام مغلق معاصر مثلما فعل الأصوليون ، فإنه لم يعد هناك مكان لتنوع الأفكار أو اختلاف الآراء . حيث أن التوظيف الأيديولوجى للثقافة بواسطة جماعة تم تشكيلها من أجل الاستيلاء على السلطة قد أدى إلى تحول الثقافة إلى نوع من الخداع الأيديولوجى اليوتوبى الذى أدى إلى التضحية بالحرية الإنسانية .

إن الأصوليين قد اعتمدوا على فهم خاطئ لنموذج الجيل القرآنى الفريد فى بداية الإسلام ، وذلك فى مسعاهم من أجل مستقبل أكثر إشراقًا . ومن ثم فكلما ظلت الثقافة العربية والإسلامية بعيدًا عن الحداثة ، فلن تكون هناك مواجهة ثقافية للهيمنة الثقافية و السياسية للأصولية الإسلامية . وبالتالى يمكن القول بأن الصراع من أجل الديموقراطية فى مجتمعاتنا هو فى الحقيقة نتيجة لازمة للصراع من أجل مقرطة وتحديث الثقافة .

## نحو لغة ثقافية جديدة

إن تحديث الثقافة يمكن أن ينجح فقط فى ظل توافر عدد من الشروط المسبقة وهى : وجوب كشف القناع عن عملية التوظيف الأيديولوجى للثقافة ، ووجوب التأكيد على أن الإسلام شأنه شأن أى ثقافة ينطوى على أنواع عديدة من لغات الخطاب ، نظراً لكثرة وتنوع الأنشطة الإنسانية . وهنا يقع على النخب عبء خلق إطار جديد للعمل ، مع العمل على تطوير تصور جماعى خاص بقواعد العمل الحديثة . وهذه الشروط المسبقة هى التى سوف تقيم الأرضية أو الأساس المشترك للصراع النظرى بين النخبة والقوى الاجتماعية .

وفى هذا السياق ، فلن يكون من المفيد بالنسبة للإسلام المعارض أن يتولى السلطة فى مكان ما ، إلا إذا أدرك الناس أن النموذج الذى يقدمه أو يدعو إليه يقوم على الفعل الإنسانى ، وانه لا ينطوى على الخداع الأيديولوجى . فإذا حدث ذلك على التوازى فى عدد من الدول ، فإنه من المحتمل أن ينشأ نظام مركزى وحدوى على النمط البسماركى ، وكذا فمن المحتمل أن تكون لغة الخطاب فى هذه الحالة أكثر وضوحاً . غير أن كل هذه الافتراضات سوف تظل فى طور التصورات أو الأحلام طالما استمرت القوى الدولية فى تحديد مصير شعوبنا وبلادنا .

إن ما نريد أن نقوله فقط هو أن توازن القوى الداخلى فى العديد من الدول العربية والإسلامية ، ومن بينها تونس ، سوف يعطى الأمل للحركات الأصولية فى الأجل المتوسط .

على أنه يجب أن نؤكد أن عملية التحديث فى تونس قد ترسخت فى العقول ، واندمجت فى النسيج الاجتماعى ، إلى الدرجة التى يصعب معها تصور حدوث نوع من التراجع . إن التحديث هو الذى سوف يجبر الأصوليين على اللجوء إلى الخطاب المزدوج ، والقبول ببعض المنجزات الحديثة الذى يؤمن بها بشدة قطاع عريض من الشعب التونسى . ورغم أن ذلك القطاع يشمل العديد من الاتحادات والهيئات المهنية ، إلا أنه بشكل عام لم يطور لغة خطاب ثقافى قادرة على ترسيخ الحداثة فى الإطار الثقافى العربى والإسلامى .

وهناك العديد من الشروط المسبقة اللازمة للتغيير ، ومن أهمها تأسيس حركة فكرية تعمل بالتنسيق مع القوى الديموقراطية التقدمية من أجل التجديد ، وتطوير لغة للخطاب السياسي يمكنها الانتصار على الشباب وغير المؤمنين ، ومن بينهم الأصوليون . مع التأكيد على أن الديموقراطية هي الحالة التي لا يمكن أن تتحقق الرفاهية إلا في ظلها ، وحينئذ فقط يمكننا أن نباشر الصراع من أجل الديموقراطية بشكل حقيقي .

## ببلوجرافيا

تم إعداد هذه الببلوجرافيا بالاستعانة بالكتب الأساسية والدوريات المستخدمة في إعداد الببلوجرافيا الخاصة ب " CODESRIA " في بداية عام ١٩٨٩ ، كما أننا أضفنا الكثير من الإصدارات الهامة التالية . كما أننا التقينا بثلاثة من اللاعبين الأساسيين خلال فترة السبعينيات ، في إطار مقابلات شخصية تم تنظيمها لخدمة أغراض هذه الدراسة فقط ، وهؤلاء اللاعبون الأساسيون هم :

١ - حميدة عنيفر : انضم عنيفر إلى الأصوليين عام ١٩٧١ ، وشغل موقع نائب الأمير " الرجل الثاني في القيادة " عام ١٩٧٢ . كما تولى رئاسة تحرير جريدة المعرفة حتى عام ١٩٧٨ . وهو تاريخ انفصاله أيديولوجيًا عن الحركة الأصولية . وفي عام ١٩٨٠ انضم عنيفر إلى جماعة الأصوليين التقدميين . وبعد انضمامه لهذه الجماعة أصدر عنيفر جريدة الفكر الإسلامي المستقبلي ، التي صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٨٢ . وأخيرًا اعتبر عنيفر نفسه مفكرًا أصوليًا مسلمًا تقدميًا مستقلاً .

٢ - صلاح الدين جورشي : هو صحفي وعضو في اللجنة التونسية لحقوق الإنسان ، ثم أصبح عضوًا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٨٨ . وقد انضم جورشي في سن مبكرة إلى الحركة الأصولية الإسلامية وأصبح عضوًا ناشطًا فيها ، ثم أصبح عضوًا في المكتب التنفيذي للجماعة في عام ١٩٧٢ . وفي عام ١٩٧٨ خلف جورشي عنيفر في رئاسة تحرير جريدة المعرفة. ورغم نزعته الإصلاحية إلا أنه انفصل عن الحركة الأصولية عام ١٩٨٢ ، ليكون مع عدد من التقدميين لجماعة الأصوليين التقدميين . كما كان جورشي رئيسًا لجمعية El Jahis التي تمثل إطارًا يعكس التجديد في الفكر الإسلامي ، بينما شغل عنيفر منصب نائب رئيس الجمعية .

٣ – نجيب أيارى : كان عضواً نشيطاً فى الحركة الأصولية الإسلامية منذ سنوات عمره الأولى . وكان واحداً من الأربعين المشاركين فى لقاء مورناج عام ١٩٧٢ . وفى عام ١٩٧٨ أصبح رئيساً المكتب التنفيذى الإقليمى التونسى " أى أنه أصبح بمثابة أمير أو قائد للعاصمة " ، وبفضل ذلك المنصب فقد شارك فى المؤتمر الدستورى السرى للحركة الأصولية الإسلامية عام ١٩٧٩ . إلا أنه استقال من الحركة عام ١٩٨٠ ، على أثر خلاف أيديولوجى سياسى ، وعلى الرغم من ذلك فقد صدر ضده حكم بالسجن لمدة عشرة سنوات عام ١٩٨١ " وهى أشد عقوبة تشهدها تلك المحاكمة " ، إلا أنه قد أطلق سراحه في عام ١٩٨٣ . ثم عمل بعد ذلك من خلال دوائر صغيرة عرفت بالأصوليين المستقلين ، والذين كانوا بشكل عام مرتبطين جداً بالأصوليين التقدميين . ثم انضم إلى ال MDS فى أعقاب الانتخابات العامة فى عام ١٩٨٩ ، ثم أصبح عضواً بالمجلس الوطنى لذلك الحزب " والمجلس الوطنى هو بمثابة اللجنة المركزية للحزب " . ثم انتخب أخيراً عضواً المكتب الإقليمى التونسى .

(*) إن الهدف من ذكر البيانات السابقة هو التأكيد على أهمية المعلومات المستقاة من ثلاثة شهود عيان يتمتعون بالذاكرة التاريخية والأمانة الفكرية ، إلى الحد الذى نطمئن إلى مصداقية المصادر الخاصة بالحركة الأصولية الإسلامية فى تونس .

# الهوامش

(١) أتقدم بالشكر إلى محمد تاراك شاباني ، الذى ترجم النص العربى الأصلى إلى الفرنسية ، كما أشكر صديقى فى جامعة تونس ، حمادى ديسى ، لما قدمه من مساعدات فى مراحل مختلفة من هذه الدراسة .

(٢) انظر العمل الرائع " ثلاثى الأجزاء " للمفكر المغربى محمد عابد الجابرى ، ١٩٨٨

(٣) تدور كل أعمال الأصولى الشهير محمد أركون حول هذه الإشكالية ، أنظر على وجه الخصوص الترجمة العربية لبعض كتاباته ، ومن أهمها : محمد أركون ، تاريخ الفكر العربى الإسلامى ، والذى ترجمه من الفرنسية هشام صالح ، مركز التنمية الوطنية ، بيروت .

(٤) يعتبر ذلك التقليد الإسلامى واحداً من التقاليد الهامة فى تاريخ المذاهب الدينية التى ترى أنه لا يوجد سبيل إلى معرفة وجود الله وطبيعته . و رغم ذلك فإن الكثير من الأبحاث المثمرة للمستشرقين العظماء مثل هنرى كورين " الصوفية الإسلامية والإيرانية " ، ولويس ماسيجنون " الحلاج " ، وكذا معظم تراثنا قد فقد .

(٥) أخذت المئات ، وربما الآلاف من الكتب فى اعتبارها الدور الأساسى للحضارة الإسلامية ، غير أن أغنى هذه المعالجات وأكثرها دقة كانت – بلا شك – هى معالجة التونسى هشام دجايت ، ١٩٨٩ . " Hichem Djaaet, ١٩٨٩ " .

(٦) انظر الكتاب البارز للإمام الماوردى الذى عاش خلال " القرن الخامس الهجرى – القرن الثانى عشر الميلادى" ، والذى صدر بعنوان الأحكام السلطانية و الولايات الدينية، والذى يدور حول " مبادئ الحكم " .

(٧) وينطبق ذلك بصفة خاصة على مصر خلال فترة حكم محمد على باشا " ١٨٠٥ – ١٨٤٨" وأيضاً على تونس فى عهد Khereddine ( وزير " الباى " خلال الفترة من ١٨٧٣ – ١٨٧٧ ) .

(٨) والمثال الهام على هذه النخبة هو حزب الوفد المصرى الذى تأسس عام ١٩١٨ ، او حزب الدستور الجديد الذى تأسس عام ١٩٣٤

(٩) عبد القادر زاجال Abdelkadder Zghal الاستراتيجية الجديدة لحركة الاتجاه الإسلامى : مناورة أم تعبير عن الثقافة السياسية التونسية ؟ .

(١٠) أهملت العقوبات الشرعية فى الحقيقة ، مع بداية القرن التاسع عشر ، وقبل احتلال تونس .

(١١) ومن ذلك إعدام سيد قطب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين المصرية، و كذا إعدام عدد من أتباعه، فى منتصف عام ١٩٦٦

(١٢) حيث كانت الرسالة تنقل من خلال الخطب و المواعظ ، كما هو الحال بالنسبة لجماعة التبليغ الباكستانية .

(١٣) وبصفة أساسية راشد غنوشى ، وحميدة عنيفر ، الذى كان حتى عام ١٩٧٢ ، الرجل الثانى فى الحركة .

(١٤) والمودودى هو مؤسس الجماعة الإسلامية فى الهند ، وكان واحداً من المدافعين الأساسيين عن الأصولية خلال الثلاثينيات . وقد استقر المودودى فى باكستان بعد الانفصال عام ١٩٤٨ . وقد تأثر معظم منظرى الإخوان المسلمين فى مصر بفكر المودودى ، بما فيهم سيد قطب .

(١٥) إن من يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعضه ، سوف سيصيبه الخزى فى الحياة الدنيا ، وسوف يحاسبه الله حساباً شديداً يوم البعث . فالله رقيب على كل أعمال العباد ، حول ذلك المعنى انظر ، سورة البقرة ، الآية رقم ٨٤

(١٦) يعد الجزء الخاص بالجيل القرآنى الفريد ، فى كتاب معالم فى الطريق للشيخ سيد قطب ، واحداً من أفضل الأجزاء ، هذا إلى جانب الجزء الخاص بالتبشير بالحركات الأصولية المعاصرة .

(١٧) سيد قطب ، خصوصيات الرؤية الإسلامية ، ومكوناتها الستة ، دار الشروق ، بيروت .

(١٨) عبد الباقى هرماسى ، هو عالم اجتماع تونسى ، مهتم بظاهرة الأصولية . و نحن هنا نشير إلى دراسته عن " الإسلام المنشق فى تونس " ، فى إطار أعمال ندوة جامعة الأمم المتحدة عن الحركات الأصولية الإسلامية فى العالم العربى .

(١٩) والتعزير هو عقوبة بدنية على جرائم لم تغطيها الشريعة ، وعادة ما يقل الجلد أقل عن أربعين جلدة .

(٢٠) كفر النعمة هو مفهوم فى الدين الإسلامى ، ينطبق على المسلم الذى لا ينفذ واحدا من أركان الإيمان " مثل الصلاة ، الزكاة ، .. إلخ . وبالمعنى الحرفى فإن ذلك المفهوم يعنى عدم الاعتراف بنعم الله .

(٢١) كفر الشرك هو الإلحاد وهو يشبه الوثنية ، وهو مفهوم ينطبق على المسلم الذى يرفض طواعية الالتزام بأصول الإسلام .

(٢٢) الكفارة " والجمع : الكفارات " ، وهى فعل حسن أو تقى " مثل الزكاة على الفقراء ، وإعتاق العبيد " ، يقوم به الإنسان بغية الفوز بمغفرة الله تعالى لأخطائه الصغيرة .

## References

Une lecture de l'intérieur sur la réalité de l'action islamique, (1985), El Jadid, Tunis.

Abd Ar-Raziq, Ali, (1972), (Etude et documents de Mohamed Amara), L'Islam et les bases du pouvoir (al-islâm wa-usûl al-hukm), la fondation arabe pour les études et la diffusion, Beirut.

Abdalla, Ismail-Sabri, *et.al.*, (1987), al-Harakat al-Islamiyah al-mu asira fi al-watan al-Arabi, Centre for Arab Unity Studies and United Nations University, Beirut.

Abdel al-Jahri, Mohamed, (1988), Critique de la raison arabe (*naqd al-aql al-arabî*), especially Vol. 1, Formation de la raison arabe, Centre for Arab Unity Studies, Beirut.

Al-Jabri, Mohamed Abed, (1988), Critique de la raison arabe (*naqd al-aql al-arabî*), especially Vol. 1, Formation de la raison arabe, Centre for Arab Unity Studies, Beirut.

Arkoun, Mohamed, (1986), Historicité de la pensée arabo-islamique (*târîkhiyat al-fikr al arabî al-islâmi*), translated by Hichem Salah, Centre de Développement National, Beirut.

Burgat, François, (1988), L'Islamisme au Maghreb: la voix du Sud, Karthala, Paris.

Camou, Michel and Jellal Abdelkefi *et al.*, (1987), Tunisie au présent: une modernité au-dessus de tout soupçon, CNRS, Paris.

Djaïet, Hichem, (1989), La Grande discorde: religion et politique dans l'islam des origines, Gallimard, Paris.

*El Amal*, later *El Houria* journal of the PSD, then RCD.

*El Badil* (Alternative) POCT (ultra-left).

*El Fajr* (Dawn) ten issues in 1990.

*El Maârifa* (knowledge) fifty issues from 1972 to 1979.

*El Maoukif* (Position) RSP.

*El Mojtama'* (Society) several issues in 1979.

*El Mostakbel* (Future) MDS.

*El Tarik Al Jadid* (new road) PCT.

Ennajar, Abdelmajid, (1987), Le règne del'Homme entre la révélation et la raison, Dar Al Gharb Al Islami, Beirut.

*Er Raï* (Opinion) first independent weekly in post-colonial Tunisia (1977-1987).

*Er Raï*, 10 August 1984.

*Es Sabah*, semi-official daily.
Es-Saber, Moadh (Rached Ghannouchi), (1983), Le droit à la différence et l'obligation de l'unité des rangs, Tunis.
Etienne, Bruno, (1987), L'islamisme radical, Hachette, Paris.
Ghannouchi, Rached, (1973), Notre voie pour la civilisation, El Maârifa, Tunis.
-----, (1974), La Prédestination et le libre arbitre, El Maârifa, Tunis.
-----, (1988), Articles, Vol. 1, 2 ed., Imprimerie Tunis-Carthage, Tunis.
-----, (1989), La femme entre le coran et la réalité des musulmans, Imprimerie Tunis-Carthage, Tunis.
-----, (1989), Les droits de citoyenneté: le statut des non musulmans dans une Société islamique, Imprimerie Tunis-Carthage.
Hermassi, Abdelbaki,(1985), Le mouvement islamiste en Tunisie, la gauche socialiste, l'Islam et le mouvement islamique, Bayrem, Tunis.
Jourchi, Salah Eddine, (1985), Le mouvement islamique dans la tourmente, débat sur la pensée de Sayed Qotb, El Bouraq, Tunis.
*La Presse de Tunisie*, Government Daily.
La vision idéologique et la démarche théologique du MTI.
*Le Maghreb*, Independent Weekly (1981-90) and a main source of information on the Tunisian fundamentalist movement since 1988.
Les Islamistes et le Pacte National.
Mili, Mohsen, (1983), Le phénomène de la gauche islamique, une lecture analytique et critique, published by the author, Tunis.
Qotb, Sayed, (1980), Jalons sur la route (*Ma'âlem fi at-tariq*), 8 ed., Dâr Ech-churûq, Beirut.
*Réalites*, 25 July 1985.
Souriau, Christiane (*ed.*) and Paul Pascon *et al.*, (1981), Le Maghreb Musulman en 1979, CNRS, Paris.

## الفصل السابع عشر

# الدين والسياسة فى نيجيريا
# أبعاد أزمة ١٩٨٧ فى ولاية كادونا [1]

بقلم : جبرين إبراهيم

ترجمة : د. صبحى قنصوة

### مقدمة :

فى ٥ مارس ١٩٨٧ ، جاء الدور على كلية التربية فى كافنشان Kafanchan لاستضافة المهرجان السنوى للتبشير بالمسيحية ، وحمل المهرجان هذه المرة اسم " الرسالة – ٨٧ " Mission'87 ، وتولت تنظيمه حركة " المولود من جديد " ، وهى حركة طلابية مسيحية ، وخلال أعمال المهرجان ، وقف أبو بكر باكو Abubakar Bako – وهو داعية شاب من غير رجال الكهنوت ، كان يعمل حينئذ زميلاً باحثًا فى مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية فى جامعة أحمد بيللو فى زاريا Zaria – وقف على المنبر يحاول إقناع مستمعيه من الرعية بصدق وصحة المسيحية ، وأدى تهجم هذا الداعية المسيحى على كتاب الإسلام المقدس ، إلى التعجيل بحدوث أزمة كبرى ، نتج عنها تدمير واسع النطاق للممتلكات وإزهاق الكثير من الأرواح ، وعاد التساؤل من جديد حول مدى قدرة النيجيريين على العيش بسلام مع رفاقهم فى الوطن ، من ذوى القناعات الدينية أو الاثنية (العرقية) أو السياسية المختلفة ، وكما حدث بعد مذابح مايو وسبتمبر ١٩٦٦ ، فقد فقد كثير من المقيمين فى قلب منطقة الاضطرابات – ولاية كادونا – الثقة فى قدرة حكومة الولاية على ضمان أمنهم ، ومن ثم ، غادروا " أرض الأجانب " عائدين إلى " أوطانهم الأم " .

وكان من بين هؤلاء " الأجانب " الجيلان الثانى والثالث من المستوطنين الهوسا - والفولانى ، والذين أجبروا على الفرار من ديارهم التى ألفوا العيش فيها فى ظل "

اتحاد الجماعة الفيدرالى لجنوب زاريا " Jama'a Federation of Southern Zaria ، عائدين إلى " أوطانهم الأم " فى مناطق أكثر بعداً نحو الشمال ، ومن هؤلاء "الأجانب" أيضاً النيتزيج Netzig ( وهم أقليات مسيحية فى جنوب زاريا ، من غير الهوسا/فولانى ) ، كما قام كثير من النيجيريين غير المسلمين المقيمين فى ولاية كادونا Kaduna بإرسال أهليهم وممتلكاتهم إلى " أوطانهم " ، وأما المقيمون الفقراء فى قرية ووساسا Wusasa المسيحية ، والتى تقع بالضبط خارج مدينة زاريا نفسها ، فلم يكن أمامهم إلا الفرار إلى قمة تل ووساسا .

ومن الناحية العملية ، هناك انقسام بين المسلمين والمسيحيين فى جميع الولايات النيجيرية ، بدرجة قد تزيد أو تقل من ولاية إلى أخرى ، ولكن رغم ذلك ، فإنه بينما تعتبر المشاحنات والاضطرابات الدينية الداخلية ( داخل كل من الطائفتين ) أمراً شائعاً بشكل ملحوظ ، فإن الصراع المباشر بين المسلمين والمسيحيين كان أمراً نادراً فى نيجيريا ، والحالة الأكثر شهرة فى هذا الصدد كانت فى أكتوبر ١٩٨٢ ، عندما تم إحراق عدد من الكنائس فى أحياء السابون جارى Sabon Gari فى مدينة كانو ، وكانت الشرارة التى اندلعت منها النيران فى ذلك الحين هى عزم كنيسة الهوسا الأنجليكانية فى منطقة فاكجى Fagge على بناء كنيسة أكبر على أرض حرمها المحاط بأسوار ، إلا أن أغلبية سكان المنطقة من المسلمين ، يتقدمهم قلة من المتعصبين ، وقفوا ضد هذا المشروع ، وذلك لأنه لم يكن يفصل بين أسوار حرم الكنيسة والمسجد الكبير فى فاكجى سوى شارع ( طريق ) ، وكانت هذه الكنيسة قائمة فى موقعها هذا قبل إنشاء المسجد بما يزيد على أربعين سنة ، وكانت هناك محاولة مدبرة لإحراق الكنيسة ، ولكن تم إحباطها من جانب قوات الأمن ، والتى أحاطتها بقوات مسلحة من الشرطة ، ومن ثم ، توجه مشعلو الحرائق رأساً إلى أحياء السابون جارى ، حيث تمكنوا من إحراق عدد من الكنائس ، قبل أن تتدخل قوات الشرطة مرة أخرى .

وقد ظهر عدد من التحليلات ترمى إلى تفسير الأزمة الدينية الحالية فى ولاية كادونا ، وبعض هذه التحليلات جاء من بعض ذوى التحيزات الدينية ، والأمر المزعج فى هذه التفسيرات ، هو أنها لم تتجاوز نطاق التفسير " الدينى " ، رغم اتخاذها منظوراً راديكالياً فى الظاهر ، ومن هذا المنطلق ، وفى بيان صحفى صادر فى ١٣ مارس ١٩٨٧ ، ذهب التيجانى Tijjanni ومعه ٢١ مدرساً راديكالياً آخر فى جامعة أحمد بيللو ، إلى تفسير الأزمة باعتبارها "حملة عنيفة من جانب المسلمين ضد

المسيحيين ، وهى حملة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ بلادنا " ورداً على ذلك ، ذهب أستاذ راديكالى آخر فى نفس الجامعة ، وهو صابو باكو Sabo Bako إلى القول بأن :

> **السبب المباشر للأزمة ، سواء كانت عفوية تلقائية أو منظمة ، وسواء كانت بقيادة مايعرف بـ " القلة الحاكمة الشمالية " أو قام بها الغوغاء من الهوسا – فولانى ، هو – أى سبب الأزمة – ذلك الحدث الذى وقع فى كافنشان فى ٦ مارس ١٩٨٧ ، والذى انهالت فيه الأغلبية الاثنية ( العرقية ) المسيحية من " أهالى " المنطقة ، على الأقلية من الهوسا – فولانى ، والذين تصادف أنهم حكام المنطقة ومنهم معظم أصحاب الأملاك فيها ، حيث تعرض الكثير منهم للاعتداء والقتل ، كما أحرقت ودمرت دور عبادتهم وكتبهم الدينية ، وكل ما أعقب ذلك من إحراق الكنائس وحانات البيرة فى زاريا وكادونا وكاتسينا وفونتوا ، كان رد فعل انتقامياً من جانب المسلمين الهوسا – فولانى ضد الأقليات المسيحية التى تعيش بينهم ( NEW NIGERIAN,14 April,1987 ) .**

وكلا هذين التفسيرين غير كافٍ ، فالأول يتجاهل كلية حادث كافنشان ، والذى انطلقت منه شرارة الأزمة ، وثانياً ، فإنه إذا كان من غير الصحيح اعتبار التلاعب السياسى (بالدين) سبباً للأزمة ، فإن هذا التلاعب كان من الممكن حدوثه فقط بسبب ظهور الأصولية بين الطائفتين الإسلامية والمسيحية فى نيجيريا ، أما بالنسبة لرأى باكو Bako فهو يركز فقط على حادث كافنشان ، ويتجاهل جميع الاستفزازات التى قام بها المتعصبون من المسلمين ضد الطائفة المسيحية ، ويتغاضى عن المناورات السياسية ، والتى تشكل بعض الأسباب البعيدة – وأيضاً الأسباب المباشرة – للأزمة ، وإذا كان لنا أن نبحث عن تفسير أكثر كفاية للأزمة الدينية فى ولاية كادونا عام ١٩٨٧ ، ينبغى علينا أن نبحث نمطين أساسيين من التوجهات يسودان الوسط الاجتماعى النيجيرى ، أولهما – ظهور الأصولية الإسلامية والمسيحية ، وثانيهما – ميل الصراع على السلطة السياسية فى نيجيريا إلى أن يتخذ شكلا دينياً محدوداً .

## أزمة كافنشان

يمكن تقسيم أزمة كافنشان إلى مرحلتين متميزتين بشكل واضح : المرحلة الأولى – وتدور حول النزاع الذى وقع بين الطلاب الأعضاء فى " زمالة الطلاب المسيحيين " Fellowship of Christian Students ( FCS ) ونظرائهم الأعضاء فى " جمعية الطلاب المسلمين " Muslim Students Society (MSS ) ، وذلك حول مهرجان التبشير بالمسيحية المعروف باسم " الرسالة – ٨٧ " والذى نظمته زمالة الطلاب المسيحيين ، ففى ٥ مارس ١٩٨٧ ، احتجت جمعية الطلاب المسلمين على تعليق لافتة على أبواب كلية التربية ( فى كافنشان ) مكتوب عليها " مرحبًا بكم فى مهرجان الرسالة – ٨٧ فى حرم يسوع " ، ومن ثم ، تدخلت إدارة الكلية وتم إنزال اللافتة ، وقبل ذلك بعقد من الزمان ، عام ١٩٧٧ ، قام اتحاد الكتاب المقدس فى جامعة إيفى the Scripture Union of the University of Ife برفع لافتة مماثلة فى برنامج مشابه عرف باسم " الرسالة – ٧٧ " Mission '77 ، والسؤال الذى يطرح نفسه فى كلا الحادثين هو : لماذا تحاول إحدى الطوائف الدينية الاستيلاء على حرم الكلية وتخصيصه لنفسها .

وفى اليوم التالى – ٦ مارس ١٩٨٧ – أدت خطبة أبو بكر ( المشار إليها ) إلى شكوى **جمعية الطلاب المسلمين** ، وذلك لأنه " أساء عمدًا تفسير القرءان الكريم ، السورة رقم ٣ : الآية ١٣ ، والسورة ٤٣ : الآية ٤٦ ، وشنع بشخصية الرسول الكريم الموقر ( صلى الله عليه وسلم ) ، ووصفه بأنه دعى دجال " ( بيان المجلس الوطنى لمنظمات الشباب الإسلامية فى نيجيريا حول الأزمة الدينية فى كادونا ، National Concord, 5 May, 1987) ، ويقال أن أبا بكر المذكور – وهو مسلم سابق أصبح عضوًا فى حركة " المولود من جديد " المسيحية النشطة حركيًا – قد قوطع ( أثناء إلقاء خطبته ) من جانب عائشة جاربا Aishatu Garba ، وهى طالبة مسلمة يقال إنها سمعته وهو يسىء تفسير القرءان ، عندما كانت تطالع بعض الكتب فى مكتبة الكلية القريبة ، وبينما ذكرت عائشة جاربا أنها فقط ناقشت أبابكر هذا حول مدى صحة ما ذكره من آراء حول القرءان ، فقد زعم أعضاء زمالة الطلاب المسيحيين الذين شهدوا الواقعة أنها قد واجهت المبشر المذكور بدنيًا وأمسكت بالميكروفون من يده ، ومن ثم ، تم استدعاء عدد من أعضاء جمعية الطلاب المسلمين إلى مسرح الأحداث ، ووقع عراك جرح فيه بعض الطلاب ، ومن ثم ، تدخلت إدارة الكلية وقامت بتسوية المشكلة ، ولو مؤقتًا على

الأقل ، ولكن في اليوم التالي ، قامت جمعية الطلاب المسلمين بتنظيم مسيرة احتجاج في شوارع مدينة كافنشان ، وحدثت مناوشات خلال المسيرة ، وأحرق مسجد كلية التربية العليا ، ويشار هنا إلى أن معظم المسلمين في المنطقة من الوافدين الذين استقروا فيها ، حيث يشكلون أقلية ، إلا أنهم يسيطرون على السلطة السياسية ، بما فيها الألقاب التقليدية ، وعلى معظم النشاط التجاري في المنطقة ، وهو ما أثار استياء السكان المسيحيين في معظمهم .

أما المرحلة الثانية من أزمة كافنشان فقد حدثت يوم الأحد ٩ مارس ١٩٨٧ ، عندما تحولت المناوشات والاحتجاجات إلى حريق هائل ، حيث انكبت الأغلبية المسيحية من أهالي المدينة بعنف على جيرانهم المسلمين ، وطبقًا للقائمة الرسمية ، والتي أعلنتها لجنة دونلي Donly Committee فيما بعد ( انظر أدناه ) ، أدت الأحداث إلى مصرع اثني عشر شخصًا ونفوق ثمانية رءوس من الماشية وإحراق مسجد وإتلاف أربعة مساجد أخرى ، وإتلاف كنيستين وتسعة وعشرين منزلاً خاصًا ، ومع اقتراب ذلك اليوم من نهايته ، بات واضحًا أن جماعة الهوسا- فولاني في كافنشان قد تلقت ضربة قاصمة ، وجاء الرد الانتقامي على الفور تقريبًا ، ففي رد فعل سريع خلال الأربع والعشرين ساعة التالية ، انتشر الدمار في مدن كاتسينا وفونتوا وزاريا وكانكيا وداورا وكادونا ، وطبقًا لما أعلنته لجنة دونلي ، أدت هذه الأحداث إلى مصرع تسعة عشر شخصًا ونفوق ثمانية حيوانات وتدمير ١٢٩ فندقًا وحانة للبيرة وإتلاف ١٥٢ منزلاً خاصًا و١٥٢ كنيسة و٥ مساجد و٩٥ مركبة (New Nigerian, 12 May 1987) ، كما تعرض المسيحيون في سائر أنحاء ولاية كادونا لتحرشات ومضايقات واسعة ، وهو ما أشاع جوًا من الخوف وعدم الأمن ، وفر كثير من الناس من الولاية ، وتوقف النشاط الاقتصادي والحكومي لمدة أسبوع .

وفي بعض المدن – مثل زاريا – تم فعليًا تدمير جميع الكنائس بشكل كامل ، وأجبر عدد من المسيحيين على ترديد الشهادتين أو مواجهة الموت ، وبالإضافة إلى ذلك ، تم إحراق أو تدمير الفنادق ومراكز توزيع الخمور في بعض هذه المدن ، ولكن ما يثير الدهشة هو أن الفنادق المملوكة للحكومة قد تركت دون مساس ، وكأن الإسلام يفرق بين تشجيع القطاع العام والقطاع الخاص على استهلاك الخمور ، ففي زاريا – وهي المدينة التي تعرضت لأشد صور التدمير – نجا كل من فندق زاريا ونزل زاريا Zaria Motel

وفندق مؤتمر الكونغو ونادى هيئة سامارو Samaru Staff Club والنادى الرياضى والاجتماعى ، وهى جميعها مراكز كبرى لتوزيع الخمور مملوكة للحكومة ، نجت كلها من التدمير ، ولم ينج غير ذلك فى زاريا سوى الكنيسة ومطعم الضباط الكائنين فى ثكنات الجيش ، أما المراكز الثلاث الأخرى التى شهدت أعمال عنف ، فكانت فونتوا Funtua ( ٤٣ منزلاً و٣٥ فندقًا ) وكادونا ( ٣٤ منزلاً و٥ فنادق ) وزاريا ( ٤٠ منزلاً و٣٥ فندقًا ) ، وكانت جماعة الإيبو هدفًا رئيسيًا للهجوم فى فونتوا وكادونا بوجه خاص ، تمامًا مثلما حدث عام ٦٦٩١ ، حيث تم تدمير أحياء الإيبو فى فونتوا وأجبر معظمهم على الفرار من المدينة .

وفى شهادته أمام لجنة دونلى ، أعلن رئيس الحكومة المحلية فى فونتوا أنه تم تدمير ما يعادل ٢٠ مليون نايرا من الممتلكات ، ومعظمها يعود إلى الإيبو ، وتقدم برجاء خاص إلى حكومة ولاية كادونا بأن " ترسل وفدًا إلى حكومتى ولايتى أنامبرا وإيمو لدعوة أهالى هاتين الولايتين الذين فروا فى ذروة الاضطرابات للعودة مرة أخرى" (West Africa , 13 April 1987) ، وهذا الجانب من الأزمة ، والذى يحمل تشابهات واضحة مع حركة " الواعى "Aware فى مايو وسبتمبر ١٩٦٦ ، لا يمكن فصله عن الجدل الذى ثار حول قيام الجنرال أوباسانجو بنشر صورة شخصية مفضلة لرائد الجيش " نزيوجيو " Nzeogwu ، الذى قام باغتيال الحاج أحمدو بيللو ، ساردوانا سوكوتو ، خلال انقلاب يناير ١٩٦٦ ، وهذا الجانب من الأزمة سوف يتم مناقشته فى الجزء الأخير من هذا المقال .

وكانت قرية ووساسا Wusasa – والتى تقع على بعد كيلو متر واحد بالضبط من مدينة زاريا – أشد المناطق تعرضًا لأعنف هجوم ، وكانت هذه القرية قد تأسست عندما تم السماح للدكتور والتر ميللر Walter Miller ، وهو مبشر أنجليكانى ، بالقيام بحملة تبشير بالمسيحية وإنشاء كنيسة فى مدينة زاريا عام ١٩٠٥ ، وهو ما يتناقض مع السياسة الاستعمارية فى ذلك الحين ، والتى منعت نشاط الإرساليات المسيحية فى المناطق الإسلامية ، وقد أدت احتجاجات المسلمين إلى نقل الكنيسة إلى قرية ووساسا ، خارج مدينة زاريا ، ومن ثم ، أصبحت ووساسا ( ذات أكبر تركز من المسيحيين الهوسا/فولانى ) بؤرة مؤلمة بالنسبة لأولئك الذين يفضلون التأكيد على التطابق الكامل بين الهوسا/فولانى والإسلام ، كما خرج من ووساسا أول رئيس شمالى للدولة ،

وهو الدكتور يعقوب جوون ، ولم يكن من المسلمين أو من الهوسا/فولانى ، ومن هنا جاءت معاناة ووساسا ، حيث كان هناك تدمير منظم للممتلكات ، ومعظمها يعود إلى معتنقى المسيحية من الهوسا/فولانى ، وبلغ ما تم تدميره منها واحدًا وعشرين منزلاً وثلاث كنائس ومستشفيين ومدرستين وستة بيوت أعمال وأربع مركبات (West Africa, 13 April, 1987) ، وبالإضافة إلى ذلك ، فقد انتهكت حرمة ضريح والد يعقوب جوون مع عدد من القبور الأخرى ، وكانت هناك ملاحقة شخصية لبعض قيادات هذه الطائفة المسيحية من الهوسا/فولانى ، لإعدامهم فيما يبدو ، ولكنهم – لحسن حظهم – تمكنوا من النجاة فى الوقت المناسب (Guardian, Lagos, 14 April, 1987) .

ومن الواضح أن ما حدث لم يكن انتفاضة دينية عفوية ( تلقائية ) ، فهناك دليل على أن مشعلى الحرائق قد قاموا بإجراء حصر شامل إلى حد كبير للكنائس والفنادق ، وأنه كانت هناك إمدادات وفيرة من النفط وغيره من اللوازم والإمدادات ، كذلك ، فإن استمرار طوفان التدمير بكامل قوته لمدة ٤٢ ساعة يشير إلى وجود عزم وتخطيط مسبق .

## دور أجهزة الإعلام .

إذا كان لنا أن نفسر لماذا تمكن العنف من الانتشار بمثل هذه السرعة فى معظم أجزاء كادونا ، فلن تكون هناك مبالغة فى التأكيد على الدور الذى قامت به أجهزة الإعلام فى إشعال الأزمة ، فقد كان لصحيفة The New Nigerian وكذلك " هيئة الإذاعة الفيدرالية فى كادونا " The Federal Radio Corporation (FRNC ) of Kaduna ، دور رئيسى فى تلك الأزمة ، وكلاهما معروف بأنه موالٍ للمؤسسة الشمالية والرؤى الإسلامية التقليدية ، حيث دأب كلاهما على التأكيد على وجود مناخ من الإرهاب المعادى للإسلام فى كافنشان ، وأن هناك ضرورة للدفاع عن الإسلام ، كما قامت هيئة الإذاعة الفيدرالية فى كادونا بإذاعة نشرات إخبارية بشكل منتظم بين يومى ٩ و ١١ مارس ، لشد الانتباه إلى المذابح التى تحدث للمسلمين فى كافنشان ، ورغم ذلك ، عندما وقع الهجوم المضاد على المسيحيين ، رفضت تلك الإذاعة عرض تفاصيل الهجوم ، وأما الصحافة الموالية للجنوب والمسيحيين ، فلم تكن بأفضل حالاً فى هذا الشأن ،

وعلى سبيل المثال ، فقد كتبت " الجارديان " The Guardian في ١٤ مارس حول " ملالى Mullahs العنف السهل " ، بينما دارت التقارير الإخبارية لـ The Standard في ١٣ مارس والـ The Punch في ١٤ مارس ، حول الدمار الذى حدث للتجمعات المسيحية وتجاهلت ما عاناه المسلمون في كافنشان .

لقد كان لأجهزة الإعلام دور تراكمى في تصعيد وتفاقم الانقسامات الدينية ، فخلال عامى ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، تزعمت صحيفة The New Nigerian الحملة فيما عرف بـ " الجدل حول الشريعة " في الجمعية الدستورية التأسيسية ، وعندما أعلن الرئيس إبراهيم بابانجيدا عام ١٩٨٥ عن فتح باب النقاش حول النظام السياسى المقبل للبلاد ، حاولت نفس الصحيفة مرة أخرى أن تجعل النقاش يدور حول الشريعة وتعطيل العمل يوم الجمعة (The New Nigerian , 16 December 1985) ، كذلك ، فقد تزعمت صحيفة The National Concord - ضمن صحف أخرى - إثارة قضية يعقوب موسى Yakubu Musa ، وهو ممسيحى سابق ، أصبح مسلما ، وذلك على ما يبدو في أعقاب ما قيل عن حادث وقع في " جاركيدا " Garkida بولاية جونجولا Gongola ، في ٢٥ مايو ١٩٨٥ ، حيث قام المسيحيون بمحاولة فاشلة لإحراق القرءان الكريم ، ومنذ ذلك الحين ، ذكرت صحيفة الـ Nataional Concord أن يعقوب موسى يقوم بحملة لنشر دينه الجديد ، غالبًا بطريقة استفزازية جداً ومعادية للمسيحيين ، وثمة مثال أخير يستحق الذكر ، وهو أنه قبل أزمة ١٩٨٧ مباشرة ، قام " تليفزيون مدينة كانو " City Television Kanoببث ثلاث عشرة حلقة من برنامج قام بمناقشة قضايا من قبيل هل الإنجيل كلمة الله ، وهل المسيح ابن الله ، وهل تم صلب المسيح ، وهذا البرنامج تم إعداده أصلاً في جنوب أفريقيا ، وعندما أثيرت تساؤلات ديلوماسية حول هذه الأصول جنوب الأفريقية للبرنامج ، لم تؤد إلا إلى أثر محدود ، وقد أجاب أحد كبار المسئولين في تليفزيون مدينة كانو إجابة مختصرة على هذا السؤال ، حيث قال : " إن الإسلام يتخطى الدبلوماسية " (This Week , 6 April 1987) .

## رد فعل الحكومة .

ثمة عنصر هام في أحداث كادونا ، وهو فشل الحكومة في أن يكون لها أى رد فعل والأزمة في ذروتها ، وذلك رغم السمعة السيئة للحكومات النيجيرية في تعاملها

بطريقة لا ترحم مع حالات انهيار القانون والنظام العام أو حتى مجرد وجود تهديد بمثل هذا الانهيار ، وعلى سبيل المثال : " العملية البرية والجوية والبحرية " التى قام بها نظام يعقوب جوون ضد الطلاب المتظاهرين فى جامعة لاجوس ، والمذبحة المنظمة ضد الطلاب العزل من السلاح فى جامعة أحمد بيللو فى عهد أوباسانجو عام ١٩٧٨ ، ثم فى عهد بابانجيدا عام ١٩٨٦ ، ومذابح الفلاحين فى " باكولورى " Bakolori عام ١٩٨٠ ، كذلك ، عندما هدد " مؤتمر العمال النيجيرى " بتنظيم مظاهرة وطنية فى ٦ يونيو ١٩٨٦ ، احتجاجًا على مذبحة زاريا (ضد طلاب الجامعة) ، قامت الحكومة بإجراءات وقائية استثنائية ، حيث عقد كل من "مجلس الدولة الوطنى" و " مجلس الحرب " ، بحضور قادة القوات البرية والبحرية والجوية ، وذلك لاتخاذ اللازم نحو تعبئة القوات المسلحة ، كما ألقى القبض على زعماء الحركة العمالية ، وأغلقت مقار أماناتهم ، وصدر تحذير بأنه سيتم إطلاق النار على أى متظاهر بمجرد بروزه للعيان ، ورغم ذلك كله ، لم يظهر أى جندى أو رجل شرطة لإعادة القانون والنظام إلى نصابه خلال الاضطرابات الدينية فى كادونا ، رغم التدمير المنظم للممتلكات وأعمال القتل فى ست مدن على الأقل على مدى ٢٤ ساعة .

وقد ذكر قائد الحامية العسكرية فى المنطقة ، الرائد " ويل أديمجومو " Wale Ademjumo فى شهادته أمام " لجنة دونلى " أن رئيسه العميد " بيتر أديموخاى " Peter Ademokhai ، طلب منه أن يطلب من مساعد المفتش العام للشرطة ، الحاج " مامان ناصاروا " تسليم مسئولية المحافظة على النظام ( إلى الحامية العسكرية ) ، ولكن الشرطة رفضت ذلك حتى خرجت الأمور عن السيطرة (West Africa, 27 April 1987) ، كما زعم الأستاذ " ك. أولوجى " أن قوات الشرطة قد أبلغت بأعمال إشعال الحرائق الوشيكة قبل بدايتها فى قرية " سامارو " ، قرب زاريا ، وأنه قد تم طلب توفير الحماية للكنائس ، ورغم ذلك لم تفعل قوات الشرطة شيئًا ، حيث تم إحراق الكنائس الثماني والعشرين فى " سامارو " ، كما أحرقت الكنيسة الأنجليكانية ، والتى تقع على بعد ٥٠٠ متر فقط من مقر مركز قوات الشرطة ، الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ، بعد ست عشرة ساعة من بداية إشعال الحرائق ( بالا أتشى Bala Achi وعشرة آخرون : مذكرة من مجموعة من المعنيين إلى لجنة دونلى ، ١٣ أبريل ١٩٨٧ ) ، وأخيرًا ، تحركت الحكومة بعد ٢٤ ساعة من عدم التدخل فى الأزمة ، حيث أصدر قائد الحامية العسكرية ، " بيتر أديموخاى " ، أوامره بإطلاق النار على القائمين بأعمال الشغب

وإشعال الحرائق بمجرد رؤيتهم ، كما فرض حظر تجول صارم من الفجر إلى غسق الليل خلال الفترة من ١٠ إلى ١٦ مارس ، وهناك ادعاءات مستمرة بأن كثيراً من المسلمين قد قتلوا رمياً بالرصاص أثناء ذهابهم لأداء صلاة الفجر فى المساجد ، إلا أن تقرير لجنة دونلى لم يشر إلى ذلك .

وقد وجه الرئيس بابانجيدا ، والذى كان مازال فى فترة نقاهة بعد عملية جراحية فى باريس ، وجه خطاباً إلى الأمة ، ذكر فيه ، ضمن أمور أخرى ، أنه :

> **فى تعليقات أجهزة الإعلام على أعمال الشغب ، قدمت الاختلافات الدينية باعتبارها السبب المزعوم لاندلاع هذا العنف غير المسبوق فى ولاية كادونا ، ورغم ذلك ، فقد أظهرت تحقيقات الشرطة أنه إذا كان من المحتمل أن تكون القلاقل فى كافنشان دينية فى الأصل ، فإن الائتلاف العشوائى غير المسئول للأرواح والممتلكات فى كادونا وزاريا وفونتوا وغيرها من الأماكن فى ولاية كادونا كان مخططاً ومدبراً بعناية من جانب أشخاص أشرار ذوى دوافع مذمومة ، رأوا فيما حدث فى كافنشان فرصة لتقويض الحكومة العسكرية الاتحادية (الفيدرالية) والأمة النيجيرية ، ومن ثم ، فإن ما نتعامل معه ليس مجرد أزمة دينية ، بل ما يعادل محاولة انقلاب منظم ضد الحكومة العسكرية والأمة النيجيرية ، ولكنه انقلاب مدنى** (New Nigerian , 18 March 1987) .

إذن ، هناك قضايا سياسية على درجة عالية من القابلية للاشتعال ، تكمن خلف ما يبدو فى الظاهر أنه أزمة دينية ، وهذا هو الذى حد من قدرة الحكومة على العمل ، حيث بدا الأمر بالنسبة للشخصيتين الرئيسيتين فى أزمة كافنشان (أبوبكر باكو وعائشة جاربا) وكأنهما خارج متناول أيدى قوات الأمن ، أما باكو ، فقد قيل إنه قد عاد إلى جامعة أحمد بيللو لبضعة أيام قبل أن يختفى كالسراب ، وزعمت قوات الأمن ، خلال جلسات لجنة دونلى ، أنها غير قادرة على تحديد مكانه ، وأما جاربا ، فقد تم اعتقالها لبعض الوقت قبل أن يطلق القاضى (يحيى محمود) سراحها على أساس أنه " حتى يتم إثبات أن المتهم مدان طبقًا لأحد القوانين ذات الصلة المعمول بها فى محاكمنا ، فإن له الحق أن يمشى فى شوارعنا وأن يسير على الأرض النيجيرية وأن

يتنفس الهواء النيجيرى بحرية كسائر كل الرجال والنساء الأبرياء " ,New Nigerian)
28 April 1987) ، وفى نفس الوقت ، فإنه يبدو أن الـ ٥٠٠ رجل وامرأة الآخرين الذين كانوا رهن الاعتقال ، كان نصيبهم أقل فى هذا الحق المحمود .

وقد ذهب الحاج أبو بكر نوح ، أمين " جماعة نصر الإسلام " فى زاريا ، إلى أن تعيين دونلى ، وزيرة العدل والنائب العام فى ولاية كادونا ، رئيسة للجنة التحقيق ، كان إجراءً غير موفق ، وذلك :

١ - لأن الإسلام لا يسمح لامرأة أن تقود الرجال فى قضية حساسة ، كالاضطرابات فى زاريا .

٢ - ولأن منزل عائلة رئيسة اللجنة قد تعرض للإتلاف خلال الإضرابات فى زاريا .

٣ - ولأن والد رئيسة اللجنة ، قداسة " هابيلا علياالدين " Habila Aleyidino ، يشغل منصب نائب الرئيس العام لـ " الرابطة المسيحية النيجيرية " ؛

٤ - ولأن رئيسة اللجنة ، باعتبارها وزيرة العدل والنائب العام فى الولاية ، سوف ترأس اللجنة وفى نفس الوقت سوف تتولى تنفيذ تقرير تلك اللجنة .

وبذلك ، تم تمهيد المسرح لرفض ما ستتوصل إليه اللجنة ، إذا جاء فى غير صالح القضية التى تدافع عنها جماعة نصر الإسلام ، بل إن مكان محكمة " وايت - كاريبى " Whyte - Karibi - التى ستحاكم المتهمين - قد تحول إلى قضية سياسية (Radio France International , 6 August 1987) ، أى أنه حتى العدل قد أبى إلا أن تكون له طبيعة سياسية .

## انبعاث الأصولية الإسلامية

ثمة انبعاث للأصولية الإسلامية فى نيجيريا منذ أواسط السبعينيات ، ويختلف هذا الانبعاث عن حملة الأسلمة التى بدأت منذ عام ١٩٦٣ فصاعداً ، خلال الجمهورية الأولى ، على يد أحمد بيللو ، حيث كانت أهداف هذه الحملة ذات طبيعة كمية أكثر مما هى كيفية ، أى زيادة عدد المسلمين مقابل المسيحيين فى شمال نيجيريا ، وكان واضحاً

أن كثيراً من الذين تحولوا إلى الإسلام ، قد فعلوا ذلك فقط من أجل المكاسب السياسية والاقتصادية دون أن يكونوا مسلمين ملتزمين ، أما الحركة الحالية ، فتقوم على أساس مدخل تطهيرى يعتمد على " العودة إلى المصادر الأصلية " لإنقاذ الإسلام من الممارسات المخلطة غير الإسلامية ، وهذه العودة إلى المصادر الأصلية تعمل على مستويين : الأول - الهجوم المباشر ( مواجهةً ) على بقايا الممارسات الدينية الأفريقية التقليدية ، والتى مازالت سائدة بين جماعات المسلمين هناك ، والثانى - مكافحة المعتقدات والممارسات الغامضة غير المفهومة للطرق الصوفية ، وهى بالأساس الطريقتين القادرية والتيجانية .

ومنذ أوائل الستينيات ، كان هناك صراعات ضد الطرق الصوفية وبين هذه الطرق وبعضها البعض فى شمال نيجيريا ، وقد أزعجت هذه الحقيقة أحمد بيللو ، ليس لأنه كان ضد الطرق الصوفية ( حيث كان أسلافه الذين حملوا لواء الجهاد فى سوكوتو من القادرية ) ولكن لأن هذه الصراعات كان من شانها تقسيم الكتلة الإسلامية فى الإطار السياسى النيجيرى ، ومن ثم ، قام بتشكيل " جماعة نصر الإسلام " عام ١٩٦٢ ، والتى تعتبر محاولة سياسية وإدارية لتوحيد جماعة المسلمين ، ومع ذلك ، فإن هذا الصراع الجديد ضد الطرق الصوفية ، يعتبر حركة دينية تطهيرية ، وذلك لأن هذه الحركة معنية بالممارسات غير الإسلامية ، وأدت إلى مصادمات عديدة منذ السبعينيات ، بين الطرق الصوفية وجماعة " إزالة البدعة " بزعامة أبو بكر غومى ، وكانت بدايات هذا الصراع ، تصنيف أتباع الطريقة الأحمدية باعتبارهم غير مسلمين ، وذلك بالتنسيق مع السلطات السعودية .

ولا تتسامح الأصولية الإسلامية الجديدة مع غير المسلمين ، وعلى سبيل المثال ، وفى نهاية حلقة نقاشية عقدت فى جامعة سوكوتو فى أبريل ١٩٨٦ ، حول " دور العلماء فى خلافة سوكوتو " ، جاء فى البيان الختامى لهذه الحلقة النقاشية أنه :

> **بعد مراجعة الموقف الراهن فى البلاد ، والمواجهة المتزايدة بين الإسلام والكفر ، فإن هذه الحلقة النقاشية على ثقة بأن الإسلام سوف يسود فى النهاية ، تحقيقًا لقول الله تعالى " هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون "**

وبعد أسابيع قليلة من إصدار هذا البيان ، قام مؤيدو الداعية عبد الملك عبدالله بعرقلة سير إجراءات محاكمته بتهمة دعوته لأتباعه بـ " أن يهبوا ويقوموا بالجهاد ضد غير المسلمين فى تلك البلاد " (National Concord , 3 July 1986) .

وقد عبر بروز هذا البعد من التعصب وعدم التسامح عن نفسه بطريقة درامية جداً خلال السنوات القليلة الماضية من خلال أنشطة حركات مايتاتسين وإزالة البدعة وجمعية الطلاب المسلمين .

## حركة مايتاتسين :

فى ديسمبر ١٩٨٠ ، دخل أحد المسلمين (ويدعى محمد ماروا) والمعروف على المستوى الشعبى باسم " مايتاتسين " ، دخل فى معركة حامية على مدى أحد عشر يومًا ، مع قوات الشرطة النيجيرية أولاً ثم مع قوات الجيش النيجيرى ، بعد فشل محاولات إخراجه هو وأتباعه بطريقة سلمية من قاعدتهم فى " يان أواكى " Yan Awaki، فى مدينة كانو ، وذكر أن خمسة آلاف شخص على الأقل قد قتلوا ، بمن فيهم مايتاتسين نفسه ، الذى أحرقت جثته حتى صارت ترابًا ، وذلك أملاً فى قتل حركته من خلال الحيلولة دون قيام طائفة دينية تلتف حول قبره ، إلا أن حركة مايتاتسين أبت أن تموت ، ففى كادونا عام ١٩٨٢ وفى يولا عام ١٩٨٤ وفى جومبى عام ١٩٨٥ ، قام أتباع مايتاتسين بتكرار هجماتهم ، ويعتقد أتباع الحركة أنهم مسلمون ، رغم اتفاق العلماء المسلمين على أنهم غير مسلمين .

## حركة الإزالة :

حركة الإزالة ( إزالة البدعة ) جماعة أصولية قوية تؤمن بـ " العودة إلى المصادر الأصلية " ، ظهرت خلال السبعينيات بزعامة الشيخ أبو بكر محمود غومى ، وطبقًا لرأى الشيخ غومى " فإذا كنت تقول أن محمداً خاتم النبيين ، فلا يمكنك أن تبتدع جديداً فى الإسلام " (New Nigerian , 21 April 1986) ، وهذا هو ما جعله يعتبر أتباع

مايتاتسين والقادرية والتيجانية غير مسلمين ، وخاصة أن البدع التى يأتونها لا تستند إلى القرءان والسنة ، وبمرور الوقت ، اكتسب غومى عدداً كبيراً من الأتباع فى شمال نيجيريا ، وكان له حلقات علم منتظمة يلقيها فى بيته وفى مسجد السلطان بيللو فى كادونا وعبر موجات " هيئة الإذاعة الاتحادية " و "التليفزيون النيجيرى " فى كادونا ، وتقوم الحركة ، التى تمتلك حافلات ( أوتوبيسات ) وأجهزة مكبرة للصوت ، تقوم بعقد لقاءات عامة منتظمة فى كثير من المدن والقرى فى الشمال ، وتباع شرائط تسجيلاتهم فى سائر أنحاء شمال نيجيريا ، أيضًا كان غومى يحظى بدعم عدد من الإداريين والمفكرين ذوى المكانة المرموقة ، كما تضم حركة إزالة البدعة عدداً لا بأس به من النساء ، حيث توفر الحركة فصولاً دراسية منتظمة للنساء المتزوجات ، وفى زاريا ، أدمجت هذه الفصول فى " مركز تعليم الكبار " ، حيث يحضرها ما يزيد على ألف امرأة .

وقد أصبحت أصولية غومى شيئًا فشيئًا غير متسامحة بدرجة متزايدة ، ففى مقابلة أجريت مؤخراً مع مجلة This Week ، خرج غومى على الملأ بموقف متشدد تجاه المسيحيين ، حيث قال :

**كما ترى ، فإن المسيحيين يقاتلون فقط على أساس أنهم قد أدركوا أنهم يخسرون ، وذلك لأن المسيحية لا تقوم على شيء ، إننى أتساءل " ماهى المسيحية ؟ " ، حتى نبى المسيحية لا يعرف ، إن كل ما سيقوله هو أن المسيحيين هم أتباع ذلك الذى صلب ، ويمكنك أن تتساءل ، لقد اتبعتموه عندما صلب ، ورضيتم بذلك ، وهذا معناه أننى إذا أصبحت مسيحيًا ، فلن يكون هناك شيء أفعله ، لا شيء سوى أن أذهب أيام الآحاد ، وأترنم فى الكنيسة بلغة الهوسا أو اليوروبا ، وأنظر إلى السيدات الحسان .**

لقد كان غومى دائمًا قريبًا من السلطة ، فقد كانت له علاقات وثيقة بالسلطات السعودية منذ أواخر الخمسينيات ، عندما كان سفيراً لبلاده ، ومترجمًا لسارداونا (أحمد بيللو) خلال رحلاته إلى الأراضى المقدسة ، وفى عام ١٩٦٢ ، أصبح غومى كبير قضاة شمال نيجيريا ، وفى مارس ١٩٨٧ ، فاز بجائزة الملك فيصل الدولية ، وقيمتها ١٠٠ ألف دولار ، تقديراً لما قدمه من خدمات للإسلام ، وقد اتخذ غومى ،

كالسعوديين ، مواقف مناهضة للصوفية والأحمدية ومؤيدة لرجال الأعمال ، كما كان معروفًا بأنه من المؤيدين المقربين لنظام شاجارى الفاسد خلال الجمهورية الثانية ، ومما زاد من نفوذ غومى القوى فى المجال الدينى سيطرة جماعة إزالة ( البدعة ) على عدد متزايد من المساجد ، كما أنه معروف أيضًا بنفوذه القوى جداً فى أجهزة الإعلام ، وخاصة فى صحف الـ New Nigerian الجبارة ، وهيئة الإذاعة الاتحادية النيجيرية فى كادونا ، وربما كان ذلك سببًا فى اعتقاد بعض الناس أنه يعمل من أجل الاستيلاء على السلطة ، حيث يتمثل هدفه النهائى فى السيطرة على الأعضاء العاديين فى الجماعات الدينية ، من خلال " تشويه سمعة قياداتهم " ومن ثم ، فإنه " بمجرد السيطرة على جميع المسلمين النيجيريين ، فإنه ( أى غومى ) سوف يكون قادراً على قيادتهم بصوت واحد ، كما حدث فى حالة آية الله فى إيران " ( Clark and Linden , 1984 : p.78) .

إلا أن هذه الإشارة إلى آية الله لا ينبغى أن تؤخذ على أنها تدل على تشابه أيديولوجى أو دينى مع الحالة الإيرانية ، وذلك لأن غومى قد هاجم النهج الإيرانى بشكل واضح ، قائلاً :

> **رغم أن إيران ولبنان والسودان تزعم أنها تسير على النهج الإسلامى ( كما يقال) إلا أنها لا تفعل ذلك بطريقة صحيحة ... ، فما يحدث فى إيران اليوم حصيلة قيادة لا خبرة لها ، وأيضًا كيفية توزيع الأموال أو الثروة فى البلاد على الناس ، وهم يطلقون على ذلك ثورة دينية ، إلا أنها ليست كذلك فى الحقيقة ، وإنما هى ثورة اقتصادية " (New Nigerian , 21 April 1986) .**

## جمعية الطلاب المسلمين :

تأسست جمعية الطلاب المسلمين فى لاجوس عام ١٩٥٤ ، كجمعية للطلاب اليوروبا المسلمين بالأساس ، وسرعان ما تحولت إلى تنظيم وطنى له فروع فى معظم المدارس فى أنحاء البلاد ، حيث أصبح لها ٤٠٠ فرع بحلول السبعينيات ، وهذه الجمعية بالأساس جمعية معنية بإقامة الصلوات وتحقيق الأخوة ونشر الدين بين أعضائها من الطلاب ، وقليل جداً من أعضائها العاديين من المتعصبين أو المتطرفين ،

إلا أنها منذ أواسط السبعينيات ، وصلت قيادة متطرفة ومتشددة إلى قمة التنظيم الوطنى للجمعية وفى مراكز الراديكالية الإسلامية فى جامعات زاريا وكانو وسوكوتو .

وكانت بداية تطرف جمعية الطلاب المسلمين حول قضية تافهة جداً ، خلال العام الدراسى ٧٥ - ١٩٧٦ ، حيث كانت أكواب قاعة الطعام قد استخدمت فى حفلات شرب البيرة ، ولم يتم غسلها بطريقة جديدة ، ومن ثم ، وجد المسلمون الذين لا يشربون البيرة - وبحسن نية منهم - وجدوا أنفسهم " يشربون " بقايا الكحول ، ومن هذه القضية ، اتسع ميدان الصراع ، وبدأت حملة جمعية الطلاب المسلمين ضد استخدام أموال اتحاد الطلاب - التى تأتى من الرسوم الإجبارية التى يدفعها جميع الطلاب - فى بيع الخمور فى حانات اتحاد الطلاب ، وضد استهلاك البيرة فى حفلات اتحاد الطلاب ، ومع نهاية السبعينيات ، كانت هذه الحملة قد وصلت إلى مرحلة إحراق جميع حانات اتحاد الطلاب داخل الحرم الجامعى .

كذلك ، فقد جاء تسييس جمعية الطلاب المسلمين كرد فعل للمجادلات حول قانون الشريعة الإسلامية فى لجنة وضع مشروع الدستور والجمعية التأسيسية الدستورية بين عامى ١٩٧٦ و١٩٧٧ ، وكان موقف الجمعية من هذه القضية :

> **"إننا نقف مع التطبيق الكامل للشريعة ، سواء كنظام قانونى أو طريقة للحياة فالشريعة لا يمكن اختزالها ، كما لا يمكن تجزئتها ، ومن ثم ، فإن المسلمين لن يحصلوا على شىء أقل من التطبيق الكامل للشريعة وترسيخها بشكل كامل فى الدستور"**
> **(إبراهيم يعقوب ، مذكور فى : Clark and Linden, p. 49) .**

وبذلك قطعت جمعية الطلاب المسلمين بالتأكيد مسافة ما ، بدءاً من الشكوى من الأكواب القذرة إلى المطالبة بدستور إسلامى .

كذلك ، فقد شكلت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ فى إيران قوة دفع جديدة لجمعية الطلاب المسلمين ، وذلك لأنها بالأساس أثارت إمكانية تحويل الجهاد فى القرن العشرين من عالم النظرية إلى عالم الممارسة ، كما قام الإيرانيون بتقديم الدعم لأعضاء جمعية الطلاب المسلمين للسفر إلى إيران من أجل التلقين المذهبى ، وتوفير أدبيات للدعاية ضد الدولة النيجيرية العلمانية ، وقد أدت راديكالية جمعية الطلاب

المسلمين ، التى دارت حول معاداة العلمانية و " الحرب " ضد بيع واستهلاك المشروبات الكحولية ، أدت إلى سلسلة من الصراعات بين الجمعية وغيرها من المجموعات الطلابية ( كمجموعة سكارى خمر النخيل ) ، وبينها وبين السلطات الجامعية ( كما حدث مثلاً ، عندما قام أنجو عبد الله – نائب رئيس جامعة أحمد بيللو سابقًا – بفصل كثير من المتشددين من أعضاء الجماعة ) وبينها وبين قوات أمن الدولة ( التى قامت من حين لآخر باعتقال بعض المتشددين فى الجماعة ، مثل إبراهيم الزقزاقى ) ، وقبل أزمة مارس ١٩٨٧ بشهرين ، قام بعض أعضاء فرع جمعية الطلاب المسلمين فى جامعة أحمد بيللو بالاستيلاء على مسجد الحرم الجامعى ، وبعد إخراجهم من المسجد تم اعتقال بعضهم ، كما قاموا أيضًا بتنظيم سلسلة من المظاهرات فى الحرم الجامعى أدت غالبًا إلى توقف المحاضرات ، وفى ظل هذه الدرجة العالية من التوتر ، جاءت أحداث كافنشان لتشكل قوة دفع إضافية للتحرك والعمل .

وهذا الدور الذى لعبته الجامعات فى تأجيج التعصب الدينى لم يكن قاصراً على نيجيريا ، حيث كانت الجامعات أيضًا فى البلدان الأفريقية الأخرى ، كالسودان وتونس ، مراكز لأنشطة المتعصبين والمتطرفين ، ففى جامعة تونس ، على سبيل المثال ، عمل هؤلاء تحت شعار " لا إله إلا الله ، بورقيبة عدو الله " (Le Nouvel Observateur , Paris , 7 May 1987)، ويقال أيضًا أن قيادات " حركة النهضة الإسلامية " لديهم شبكة قوية فى تونس موالية لإيران (Le Monde , Paris , 14/15 June 1987, p. 4) ، وفى الجزائر ، تم اتخاذ إجراءات قضائية ضد ٢٠٢ عضو من المتشددين من أعضاء " الحركة الإسلامية الجزائرية " الذين يعملون ضد الدولة الجزائرية من منطلق " إلحادها وفسادها واشتراكيتها " (Liberation , Paris , 24 June 1987) ، وقد اتهم هؤلاء المتشددون بالقيام بالسطو المسلح لتوفير الأموال والأسلحة اللازمة للجهاد .

## انبعاث الأصولية المسيحية

جاء فى إنجيل متى ( ٢٢ : ٢١ ) أن عيسى المسيح قد سئل عما إذا كانت مطالبه حول السلطة العليا يمكن أن تتعايش مع دعاوى قيصر بالنسبة للسلطة والسيطرة السياسية ، فكان رده على ذلك أنه ينبغى على أتباعه " أن يعطوا ما لقيصر لقيصر

وما لله لله " ، ومن ثم ، فإن المسيحية ، وعلى عكس الإسلام ، تضع تمييزاً دينيًا واضحًا بين مجال الدين ومجال سلطة الدولة (٢) ، ولذلك ، فإن الأصولية والتعصب المسيحى لا يصلان إلى حد رفض دولة ما بعد الاستعمار ، اللهم إلا كموقف تساومى رداً على المطالبة بإقامة دولة إسلامية ، ولكن رغم ذلك ، هناك جدل سياسى حول الوضع المتميز الذى تمتعت به المسيحية فى نيجيريا ، والذى استمدته من تقاليد الدولة الاستعمارية ، ومن ثم ، ينبغى لنا مناقشة " الكنيسة ذات المكانة الراسخة " قبل بحث طبيعة الأصولية المسيحية فى نيجيريا .

لقد كان نشر الدعوة المسيحية أحد الأدوات التى استخدمها البريطانيون لترسيخ سيطرتهم على نيجيريا ( على الأقل خارج مناطق الإمارات الإسلامية ) ، وكان معظم رجال الإرساليات المسيحية من المتعاونين بصورة وثيقة مع المسئولين الاستعماريين ، تعبيراً عن الاتحاد بين الإنجيل ومدافع المكسيم ، وكان من نتيجة ذلك أن شهدت المسيحية فى نيجيريا واحداً من أسرع معدلات انتشارها على مدى ٢٠٠٠ عام من تاريخها .

وقد قصرت السلطات الاستعمارية ، بشكل كامل تقريبًا ، تقديم خدمات الرفاهية ، كالتعليم والرعاية الصحية ، على الإرساليات المسيحية ، وخصوصًا فى المناطق غير الإسلامية من البلاد ، وفى الواقع فإنه حتى مناطق الإمارات الإسلامية لم تستثن من هذه السياسة ، ومن ثم ، لم يكن هناك مفاجأة فى زيادة نسبة المسيحيين فى نيجيريا من ٦,٢ ٪ عام ١٩٣١ إلى ٣٤,٦ ٪ عام ١٩٦٣

## الكنيسة التقليدية Orthodoxy :

بدأ المشروع التبشيرى الحديث فى نيجيريا فى أربعينيات القرن التاسع عشر ، عندما قام عدد من الإرساليات المسيحية ، كالجمعية التبشيرية الكنسية والكنيسة الميثودية والكنيسة المعمدانية والكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، بإنشاء فروع لها فى تلك البلاد ، ويستخدم مصطلح Orthodox هنا بالمعنى العادى ، وليس بالمعنى المسيحى ، للإشارة إلى فروع الكنائس المسيحية المختلفة ، الكاثوليكية الرومانية والبروتستانتية ، والتى قامت بإنشاء " توابع " لها تخضع لسلطة الكنيسة الأم ، وتتميز بكونها نسخة

مطابقة تقريبًا لممارسات الكنيسة الأم ، وسرعان ما واجهت هذه الكنائس تحديات كثيرة من غيرها من الكنائس المسيحية البديلة .

## الكنيسة الإثيوبية Ethiopianism :

يستخدم مصطلح الإثيوبية لوصف القومية الأفريقية معبراً عنها من خلال الكنيسة ، وطبقًا لرأى " أياندیلی " Ayandele (1966, p. 175) " فقد كانت نفس الإرساليات المسيحية التى كانت طليعة الحكم البريطانى ، هى التى ابتدأت تلك العملية التى أدت إلى نهايتها ، حيث أصبحت الكنيسة مهد القومية النيجيرية " ، وعلى سبيل المثال ، فإنه خلال الحركة التى أدت إلى إنشاء **الكنيسة الإفريقية الأهلية المتحدة** **the United Native African Church** عام ١٨٩١ " تقرر تأسيس كنيسة أهلية خالصة بغرض نشر الإنجيل وتحسين أحوال أبناء جنسنا من أجل أن يحكمهم الأفارقة " (Ilogu , 1975, p.512 ) .

وقد لعبت هذه الكنائس الإثيوبية دوراً هامًا فى بدء الكفاح من أجل الاستقلال ، وذلك بصفتها تعبيراً عن القومية السياسية والثقافية ، وبنفس الطريقة ، أدى تحقيق الاستقلال عام ١٩٦٠ إلى بدء عملية التآكل التدريجى فى شعبية هذه الكنائس ، حيث حلت محلها كنائس ألادورا .

## كنائس ألادورا Aladura :

تقوم كنائس ألادورا – والتى تنتشر بسرعة كبيرة – على الطقوس الدينية المحلية ، والتى لم تشبها شائبة من التأثيرات الأوروبية والأمريكية ، فهى كنيسة الطبل والرقص والأحلام واقتفاء الأثر والتنبؤ بالغيب والاستشفاء بالمتنبئين والتقديس والمساعدة الروحية ، وترجع الشعبية الكبيرة لهذه الكنائس إلى قربها من الممارسات الثقافية الإفريقية التقليدية ، وقدرتها على توفير مساعدات مادية ملموسة ، بالإضافة إلى الراحة الروحية ، لأعضائها .

## حركة المولود من جديد Born Again :

ظهرت ، فى أواسط السبعينيات من القرن العشرين ، حركة مسيحية أصولية جديدة فى الجامعات النيجيرية ، وكان من أوائل العلامات الدالة على ذلك ، حملة " وجدتها " الشهيرة ، حيث استيقظ سكان المدن النيجيرية التى بها جامعات ذات صباح ليجدوا ملصقات فى كل مكان ، وقد كتب عليها " وجدتها " ( وكان توقيت الحملة مناسبًا تمامًا ، حيث صادف فترة شهدت إشاعات حول " فقدان " مبلغ ٢,٨ بليون نايرا – العملة النيجيرية – ، من بيع النفط ، ومن ثم ، فقد اندهش كثيرون من احتمال أن تكون جماعة ما من الأذكياء قد عثرت على المبلغ المفقود ) ، إلا أنه بعد أسبوع من ذلك ، أضيفت الحلقة المفقودة فى الحملة ، حيث ظهرت مجموعة جديدة من الملصقات لتعلن عن " حياة جديدة فى يسوع المسيح " ، وبذلك أصبحت هذه الحملة الكبرى بادية للعيان ، والتى جاءت انعكاسًا لتلك الموجة الدينية التى ظهرت حينئذ فى الولايات المتحدة .

وقد استهدفت هذه الحملة – بشكل رئيسى – الكنيسة النيجيرية الفاسدة ، والتى قيل أنها تقوم على السلطة الهرمية والنزعة المادية والممارسات الوثنية أكثر مما تقوم على الإنجيل ، ومن ثم ، فقد نادت هذه الحملة بالعودة إلى المصدر الأصلى ، أى الإنجيل ، ودعت المسيحيين إلى أن يولدوا من جديد من خلال تلك المسيحية الجديدة الحقيقية ، وبهذا المعنى ، تعتبر هذه الحركة حركة ضد المؤسسات القائمة ، كما تقوم بإقامة صلوات لا تتبع كنيسة بعينها ، وذلك بهدف تجاوز القيود التى تفرضها الكنائس القائمة ، ومن هنا ، لم يكن هناك مفاجأة فى قيام بعض الكنائس القائمة بالتضييق على اتحاد الكتاب المقدس و الحركة المسيحية الطلابية ، وهما رأس الحربة لهذا التوجه الأصولى ، وقد تعلم اتحاد الكتاب المقدس فى جامعة إيفى Ife من مدرسة " مسرح رجال حرب العصابات " أساليب تشويه " الرأسمالية المفلسة " لصالح الاشتراكية ، ولكنه – أى الاتحاد – قلب هذه الأساليب رأسًا على عقب ، واستخدمها فى رسم صور مضادة لـ " الماركسية الملحدة " .

وتعتبر حركة " المولود من جديد " القوة الرئيسية التى تقف وراء النشاط المسيحى الراديكالى ، خاصة وأنها تحتفظ بروابط وثيقة مع غيرها من الجماعات الأصولية فى سائر أنحاء العالم ، وعلى سبيل المثال ، فقد قامت الحركة عام ٥٨٩١ بتنظيم مؤتمر

تبشيرى فى قاعة الألعاب الرياضية فى جامعة أحمد بيللو ، حيث تم تركيب أطباق الأقمار الصناعية بغرض ربط المؤتمر بالأحداث المماثلة التى كانت تحدث فى قارتين أخريين ( سوى إفريقيا ) ، وتمتلك الحركة شبكة وطنية وسلسلة منتظمة من مهرجانات التبشير بالمسيحية ، لم تكن " كافنشان ٨٧ " سوى واحدة منها ، كما تتميز بدرجة عالية من النشاط الحركى وعدم التسامح تجاه المسيحيين وغير المسيحيين على السواء وكذلك استعدادها للصدام والصراع .

## الكنيسة والحرب الأهلية

شكلت الحرب الأهلية ( النيجيرية ) نقطة تحول هامة بالنسبة للكنيسة ، حيث اتخذت الكنائس الأورو – أمريكية ، وخاصة الكنيسة الكاثوليكية ، موقفاً متعاطفاً بقوة مع مزاعم الدعاية البيافرية ( الانفصالية ) بتصوير الحرب على أنها حرب بين بيافرا المسيحية ونيجيريا الإسلامية ، ودأبت هذه الكنائس باستمرار على انتهاك السيادة النيجيرية خلال عمليات توفير إمدادات الإغاثة للمتمردين ، كما أضفت قدراً من الشرعية على حركة التمرد (Wiseberg , p. 324) ، وبالإضافة إلى ذلك ، ذكرت بعض التقارير أن بعض الهيئات التابعة للكنيسة كانت متورطة فى شحن السلاح للمتمردين ، وعلى سبيل المثال ، فقد أشار " أوكيون أوجيجبو " Okion Ojigbo إلى " خيبة أمل أحد القساوسة الكاثوليك الرومان الذى كان يدير عمليات شحن إمدادات الإغاثة للـ CARI-TAS ، ثم وجد أن الطائرة المتجهة إلى معسكرات اللاجئين لا تحمل شيئاً سوى أطنان من البنادق والذخائر " ( Ojigbo,1981,p.133 ) ، ونتيجة للانقسام بين الكنائس " النيجيرية " و " البيافرية " ، كان من اليسير على حكومات الولايات أن تقوم بالاستيلاء على العيادات والمدارس والمستشفيات التابعة للكنائس التى يغلب عليها الإيبو (الانفصاليون) فى مختلف أنحاء البلاد ، وبعد انتهاء الحرب ، استمرت عملية الاستيلاء على المارس والعيادات التابعة للكنيسة فى مختلف ولايات الاتحاد النيجيرى ، وهو ما أثار قلق الأسقف " سيجون " Segun ، الذى عبر عن ذلك قائلاً " إن عمليات الاستيلاء هذه كلها تسعى إلى هدف واحد ، وهو علمنة التعليم ، وهو أمر لن يأتى بخير لهذه البلاد " (Erivwo, 1985. p. 383) ، ويبدو أن رجال الدين المسيحى بينما يقبلون بدولة

علمانية فإنهم ليسوا على استعداد القبول بتعليم علمانى ، ففى لاجوس ، شن كبير أساقفتها " أوكوجى " Okogie حرباً طويلة من خلال المحاكم وأجهزة الإعلام ، ضد قرار حكومة ولاية لاجوس بالاستيلاء على مدارس الإرساليات ، وفى أعقاب تنفيذ برنامج التعليم الابتدائى الشامل عام ٦٧٩١ ، دعيت الكنائس المختلفة للاجتماع فى ثكنات دودان Dodan، وذلك من أجل " التصديق على " استيلاء الحكومة على معظم مدارس الإرساليات فى البلاد ، ولما لم يكن لدى هذه الكنائس هيئة جامعة للتنسيق فيما بينها ، فقد وجدت نفسها غير قادرة على مقاومة الحكومة ، ومن ثم ، فقد توجهت مباشرة من ثكنات دودان إلى أمانة الكنيسة الكاثوليكية ، وقامت بتشكيل الرابطة المسيحية النيجيرية the Nigerian Christian Association ، وكان ذلك أمراً ضرورياً ، وذلك لأنه رغم إنشاء مجلس الكنائس النيجيرى the Nigerian Christian Counsil منذ وقت طويل يرجع إلى عام ١٩٢٩ ، إلا أن ذلك المجلس كان هيئة مسكونية تضم الكنائس البروتستانتية واستبعدت بالتالى الكنائس الكاثوليكية والأفريقية .

وتمثل الرابطة المسيحية النيجيرية وحدة المسيحيين ، ليس فقط بالمعنى اللاهوتى أو حتى المسكونى ، ولكن أيضًا بمعنى سياسى واضح ، وهو : الدفاع عن المكانة التى تشغلها الكنيسة فى المجتمع النيجيرى ، وهذا هو السبب الذى جعل الرابطة تتحدى جماعة نصر الإسلام ، وغيرها من التنظيمات الإسلامية ، وترد عليها بصورة منتظمة .

## الأبعاد السياسية للأزمة

يمكن لنا أن نتبين العلاقة الوثيقة بين الدين والسياسة فى اضطرابات عام ١٩٨٧ فى ولاية كادونا ، من خلال عرض مختصر للقضايا التى قدمت إلى لجنة دونلى (للتحقيق) ، حيث شملت هذه القضايا (١) عضوية نيجيريا فى منظمة المؤتمر الإسلامى ، (٢) علمانية الدولة ، (٣) الشريعة الإسلامية ، (٤) تشرزم الأمة ، (٥) التعليم الدينى ، (٦) تفكيك ولاية كادونا ، (٧) التشدد الدينى ، (٨) دور هيئة الإذاعة الاتحادية النيجيرية فى كادونا ، (٩) دور الحكام التقليديين ، (١٠) دور الشرطة ، (١١) التجنيد فى الجيش والشرطة ، (١٢) مواقع أماكن العبادة ، (١٣) مواقع أماكن " الفنادق " ، (١٤) المستوى الثانى من سوق الصرف الأجنبى ، (١٥) برنامج صندوق النقد الدولى للتكيف الهيكلى (Guardian, Lagos, 18 May 1987) .

## العلمانية والدين والسياسة :

تنص المادة (١٠) من الدستور النيجيرى على أن " حكومة الاتحاد أو حكومة أى من الولايات لن تأخذ بأى دين كدين للدولة " ، ولكن ماذا يعنى هذا النص ؟ هل يمكن النظر إليه باعتباره يعنى جمهورية علمانية ؟ .

لقد انتقد الرئيس بابانجيدا ما سماه بالتفسير السلبى للمبادىء العلمانية فى الدستور قائلاً : " إن هذا المدخل للقضية أدى إلى أن تكون الدولة ، دون داعٍ ، فى وضع يجعلها تهمل الدين صراحة أو ضمناً كعامل فى حياتنا الوطنية " (New Nigerian , 24 January 1986) ، وبذلك وضع بابانجيدا حداً لذلك المدى الذى يمكن الوصول إليه فى توسيع مفهوم العلمانية ، وأما بالنسبة للأصوليين الإسلاميين فالقضية واضحة ، وهى أن الدولة العلمانية لا يمكن قبولها فى الإسلام ، كما ينظر إليها البعض باعتبارها مؤامرة مسيحية ، وحسب رأى إبراهيم سليمان ، فإنه :

> من حيث التاريخ والممارسة ، كان التحول إلى العلمانية تطوراً خاصاً بالحضارة المسيحية ، فهى بنت المسيحية ، حتى وإن كانت بنتًا غير شرعية ... ، كما أصبحت العلمانية وسيلة شريرة ، ولكن ملائمة ، لابتزاز المسلمين ، وعرقلة تقدم الإسلام والنزول به إلى مستوى المفاهيم والأيديولوجيات الأرضية " (Sunday Triumph , 24 April 1986) .

كما يعتبر هؤلاء الأصوليون أن الحجة القائلة بأن العلمانية تعتبر حلاً وسطًا معقولاً لمجتمع متعدد الأديان حجة داحضة لا برهان لها ، وهذا ما عبرت عنه جمعية الطلاب المسلمين فى بيان لها حول الجدل السياسى الدائر فى البلاد ، حيث ذهبت إلى أن :

> **" المسلمين فى هذا البلد قد قبلوا ما يكفى من حلول توفيقية وسط ، رغم أنهم يشكلون الأغلبية ....... ومن ثم ، فإن النظام السياسى الإسلامى هو ميثاقنا الذى يشكل الحد الأدنى الذى لا يمكن انتقاصه بالنسبة للترتيبات السياسية المستقبلية ، إن الحجة القائلة بأن نيجيريا غير متجانسة حجة لا يمكن إنكارها ، ولكن الحقيقة أيضًا أن المسلمين ليس لهم خيار سوى التمسك بالقرءان الكريم والسنة** (MSS , "Let's try Sokoto Caliphate System " , New Nigerian , 26 April 1986) .

كذلك ، فقد أعلن الشيخ أبو بكر غومى فى كلمة له بمناسبة قبوله جائزة الملك فيصل ، إنه " فى نيجيريا التى جئت منها ، فإن ٧٠ ٪ ( أى ٧٠ مليونًا ) من مائة مليون نسمة هم سكان البلاد ، من المسلمين (New Nigerian , 20 March 1983) ، وسوف يتم فى النقطة التالية مناقشة سياسيات العدد لهذا القول الذى لا أساس له .

وكان رد فعل قيادات الطائفة المسيحية على مثل هذه المطالب يتمثل عادة فى التأكيد على ضرورة المحافظة على علمانية الدولة ، ، رغم أنه مع اشتداد الحملة من أجل تطبيق الشريعة ، ظهرت حملة فاترة من أجل وضع قانون مسيحى Canon Law ، وتعتبر السودان هى البلد الوحيد تقريبًا فى العالم الذى توجد به محاكم تعمل بالقانون المسيحي ، وأنشىء هذا النظام كجزء من استراتيجية تطبيق الشريعة الإسلامية ، إلا أن أيًا من القانونين الإسلامى أو المسيحى لم يستطع حل المشاكل التي تواجه السودان ، ومن ثم ، فإنه من الواضح أن الهجوم على العلمانية يشكل تهديداً كبيراً لأسس الدولة النيجيرية .

## حسابات القوة العددية

طبقًا لتعداد السكان فى نيجيريا عام ١٩٥٢ ، كانت النسبة بين سكان الإقليمين الشمالى والجنوبى ٥٤/٤٦ ، وجاءت هذه النسبة بعد وقت قصير من صدور دستور ماكفرسون Macpherson ، والذى تضمن نصوصًا تكرس الإقليمية أكثر من سابقه – دستور ريتشاردز Richards الصادر عام ١٩٤٦ – ، وفى ظل ترسخ الإقليمية فى الكيان السياسى فى البلاد ، أصبح لهذه النسبة السكانية دلالات سياسية ، وكانت هناك صيغة أولية تقضى بوجود تمثيل متساوٍ للأقاليم الثلاثة – حينئذ – فى الهيئة التشريعية المركزية ، وكان معنى ذلك أن يظل الشمال أقلية دائمة فى هذه الهيئة ، ومن هنا جاءت مطالبة الشماليين بقوة بأن يكون للإقليم ٥٠٪ من مقاعد الهيئة التشريعية ، وبصدور دستور ليتلتون Lytletton عام ١٩٥٤ ، أصبحت الاتحادية (الفيدرالية) أكثر رسوخًا وبشكل كامل ، وكذلك مبدأ التمثيل على أساس عدد السكان ، ولما كان ذلك التمثيل يتم على أساس ممثل ( نائب ) واحد لكل ١٠٠ ألف نسمة ، فقد أصبحت نسبة ٥٤/٤٦ تشكل نسبة دائمة للقوة ( السلطة ) السياسية لصالح الشمال ، ولكن مع ذلك ،

فقد كان دوام هذه النسبة يتوقف فقط عدم المساس بالسلامة الإقليمية للأقاليم ، وكان هذا هو السبب الذى جعل البريطانيين وحزب " مؤتمر شعب الشمال " يعارضون بشدة إنشاء أقاليم أو ولايات جديدة ، وبذلك لم يتوافر حل فى الإطار البنيانى ( للدولة ) لإنشاء إقليم " كالابار، أوجوجا ، الأنهار " ( Calabar, Ogoja, Rivers (COR ، اقتطاعاً من الإقليم الشرقى ، وإقليم " وسط الغرب " Midwest ، اقتطاعًا من الإقليم الغربى ، وإقليم " الحزام الأوسط " Middle Belt ، اقتطاعًا من الإقليم الشمالى ، ولو كان ذلك قد حدث ، فلربما تغير مسار التاريخ النيجيرى .

وقد قدر لما أصبح يعرف بالأقلية ( الأوليجاركية ) الشمالية الحاكمة – والتى تولت مقاليد الأمور فى الشمال فى هذه المرحلة من الزمان – قدر لها أن تلعب دوراً كبيراً فى التاريخ النيجيرى ، وذلك بسبب قدرتها ، كما يقول " ويتيكر " Whittaker ، على تحويل ما هو حديث إلى تقليدى ، وما هو تقليدى إلى حديث ، وعندما قام أعضاء هذه الأقلية الحاكمة بإنشاء حزب " مؤتمر شعب الشمال " عام ١٩٥١ ، لم يكن غرضهم من ذلك الوصول إلى السلطة ، ولكن تدعيم وجودهم فيها ، حيث كان معظمهم أعضاء فى " مجلس الجمعية الإقليمى " – التشريعى – منذ عام ١٩٤٦ ، وقاموا بتشكيل ذلك الحزب ، بعد انتخابات عام ١٩٥١ ، فى ظل دستور ماكفرسون ، وكان شعارهم الذى رفعوه " شمال واحد ، شعب واحد " ، وذلك بهدف تدعيم قوتهم السياسية ، فى مواجهة خصومهم فى الشمال ، مثل " الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية " The Northern Elements Progressive Union ، و " مؤتمر الحزام الأوسط المتحد " The United Middle Belt Congress ، بالإضافة إلى منافسيهم فى الصراع على السلطة الاتحادية (الفيدرالية) ، كـ " جماعة العمل " The Action Group ، و " المؤتمر الوطنى للمواطنين النيجيريين The National Convention of Nigerian Citizens ، إلا أن الخطر الأكبر بالنسبة لـ " مؤتمر شعب الشمال " كان فى الشمال نفسه ، وذلك لأن الإقليم لم يكن يتكون من " شعب واحد " ، سواء بالمعنى الاثنى (العرقى) أو الدينى أو الثقافى أو التعليمى ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه حتى بالنسبة للأغلبية فى الإقليم ، الهوسا/فولانى ، رغم وحدتهم من الناحية الثقافية ، إلا أنهم كانوا منقسمين انقساماً مريراً من الناحية السياسية ، نتيجة الصراع بين " مؤتمر شعب الشمال " و " الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية " .

وكان من بين الأساليب التى اتبعت فى محاولة خلق " الشمال الواحد " ، الذى لا وجود له ، العمل على تحويل المسيحيين والوثنيين ( فى الإقليم ) إلى الإسلام ، وكان هذا هو النهج الذى اتبعه أحمد بيللو ( رئيس وزراء الإقليم حينئذ ) عندما بدأ حملة نشر الإسلام بين الجباجى (أو الجوارى) ( Gbagii (Gwari فى مقاطعة النيجر عام ١٩٦٣ ، وكانت هذه الحملة قد بدأت فى المناطق ذات الأغلبية الإسلامية فى مقاطعات النيجر وكانو وكاتسينا وسوكوتو ، ولكنها سرعان ما انتقلت إلى المقاطعات ذات الأغلبية المسيحية فى منطقة الحزام الأوسط ، ولكى نفهم الضرورة السياسية لمثل هذه الحملات ، فإن تحليل " دوا " Doi لما يطلق عليه " الحالة التاريخية المريعة لانتشار المسيحية فى بلد ذى أغلبية مسلمة " يعتبر مفيداً تماماً ، فمن خلال استخدام أرقام التعداد ، بين " دوا " بأسلوب بيانى ، أن المسيحية قد حققت نمواً أسرع بالنسبة إلى الإسلام فى نيجيريا ، خلال تنافس كل منهما على كسب انتماء الوثنيين هناك .

**الانتماء الدينى فى نيجيريا مبيناً تحول الوثنيين إلى المسيحية أو الإسلام**

| السنة | المسلمون | المسيحيون | الوثنيون |
|---|---|---|---|
| ١٩٣١ | ٪ ٤٣,٨ | ٪ ٦,٢ | ٪ ٥٠,٠ |
| ١٩٥٢ | ٪ ٤٥,٠ | ٪ ٢١,٠ | ٪ ٣٤,٠ |
| ١٩٦٣ | ٪ ٤٧,٢ | ٪ ٣٤,٦ | ٪ ١٨,٢ |

Source : A. I. Doi , 1984, p. 48

وإذا لم ينعكس التيار فى تعداد ١٩٦٣ (*) ، لكان من الصعب على حزب " مؤتمر شعب الشمال " أن يستمر فى مزاعمه بوجود أغلبية إسلامية شمالية موحدة ،

(*) فى إشارة إلى ما أظهرته نتائج تعداد ١٩٦٢ الملغى من فقدان الشمال الأغلبية السكانية لصالح الجنوب ، ولكن بعد إعادة إجراء التعداد عام ١٩٦٣ ، ظل الشمال محتفظاً بهذه الأغلبية ( المترجم ) .

ولهذا السبب بدأ أحمد بيللو حملة الأسلمة ( فى الشمال ) ، حيث قرر أن يحسم لصالحه المشكلة السياسية الناجمة عن الاختفاء السريع للانتماء الرسمى للديانات الأفريقية التقليدية ، أما السؤال حول أية جماعة قد استفادت بدرجة أكبر من تحول من تبقى من الوثنيين ( إلى الإسلام أو المسيحية ) منذ تعداد ١٩٦٣ ، فما زال دون إجابة .

وقد كان إنشاء ١٢ ولاية عام ١٩٦٧ ثم ١٩ ولاية عام ١٩٧٦ وأخيراً ٢١ ولاية عام ١٩٨٧ ، بمثابة ضربة كبيرة للأساس الإقليمى للسياسة فى نيجيريا ، وذلك لأن تشكيلة هذه الولايات أقرب إلى أن تؤدى إلى أفول الإقليمية ، ولكن ، مع ذلك ، فالمشكلة هى أن الطبقات الحاكمة ، التى اعتمدت فى سلطتها وثروتها على استغلال السياسة ذات النزعة الإقليمية ، ليس من المحتمل أن تتخلى عن ممارساتها فى تنظيم تلك السياسة على أسس إقليمية ، بل إنه فى الواقع ، قامت الأقلية الحاكمة الشمالية بتكوين " مجموعة الكبار Elder Group " ، وذلك كرد فعل لعاملين ، وهما : الأزمة الدينية عام ١٩٨٧ والوعد بالعودة إلى الحكم المدنى عام ١٩٩٢ (National Concord , 25 May 1987) ، أى أن الحسابات السياسية العددية التى وضعت فى الخمسينيات ظلت صحيحة ، فإذا تغيرت نسبة الولايات بين الشمال والجنوب من ٦/٦ ( عام ١٩٧٦ ) إلى ١٠/٩ عام ١٩٧٦ ثم إلى ١٠/١١ عام ١٩٨٧ ، فمعنى ذلك أن نسبة ٥٤/٤٦ مازالت نسبة عزيزة إلى قلوب كثير من هؤلاء الذين يشغلون مراكز القوة ( السلطة ) .

وتعتبر هذه الخلفية أمراً أساسياً حتى يمكننا فهم الخطوات السياسية الأخيرة ، والتى لعبت دوراً محورياً فى التعجيل باضطرابات ولاية كادونا عام ١٩٨٧ ، إضافة إلى بروز التعصب الدينى ، وتتعلق هذه الخطوات السياسية بتقديم صورة طيبة لشمال موحد وتقدمى مرتبطاً بميراث أحمد بيللو ، فى مقابل المحاولات التى يقوم الخصوم السياسيون لتعرية وتحطيم هذه الصورة.

## معركة الميراث السياسى : جامجى(*) فى مواجهة نزيوجوو (**) :

فى ١٥ يناير ١٩٦٦ ، تم اغتيال رئيس وزراء الإقليم الشمالى (أحمد بيللو) ورئيس الوزراء الاتحادى (تافيوا باليوا) وعدد آخر من القادة السياسيين والعسكريين فى محاولة انقلابية ، وقد عبر " د.ج. م. موفيت "D.J.M. Muffet" بطريقة مؤثرة عن هذه المأساة التى ألمت بالطبقة الحاكمة الشمالية ، ولم يكن مدار المأساة كثيراً حول أولئك الأفراد الذين قتلوا ، رغم ما يثيره ذلك على الدوام من ألم عظيم ، بقدر ما كانت تتعلق بالتهديد الذى تعرضت له تلك الطبقة الحاكمة بأكملها ، وكما ذكر عضو سابق من كبار رجال الإدارة الشمالية ، فقد كانت المشكلة التى فرضها " رواد الجيش الأربعة " Four Majors The ، الذين دبروا الانقلاب العسكرى ، تتمثل فى اعتقادهم أن " نيجيريا تواجه عدواً عتيداً ، وهو قوى الإقطاع والرجعية و الجذور ممثلة فى الأقلية الحاكمة الشمالية " (Mainasara, 1982, p. 18) ، وقد ذهب "ميناسارا " إلى أنه منذ محاولة تدمير الأقلية الحاكمة الشمالية ، لم تتوقف الحملة ضدها مع نشر كتاب " أديموييجا " Ademoyega : لماذا قمنا بضربتنا Why We Struck ، وكتاب " جبولى " Gbulie : رواد الجيش النيجيرى الخمسة Nigeria's Five Majors ، حيث تعرض كلا الكتابين بالسب والتجريح للقيادات الشمالية التى لقيت مصرعها ، وأعقب ذلك تشكيل تحالف الشعب التقدمى People's Progressive Alliance The ، والذى جمع بين عمالقة ومخضرمى السياسة النيجيرية ، والذين كانوا " أعضاء مؤسسين فى التحالف التقدمى العريض المتحد The United Progressive Grand Alliance ، المحظور ، والذى تشكل خلال الستينيات ، وهؤلاء كانت كراهيتهم المرضية لكل ما هو شمالى معروفة تماماً ، بدرجة لا تحتاج معها إلى إيضاح إضافى " ( p.62) .

وكان هذا هو السياق السياسى الذى أدى إلى خلق ونشر مفهوم الـ " جامجى " Gamji من جانب الأقلية الحاكمة الشمالية ، باعتباره نقطة لجمع الشتات يمكن استخدامه من أجل حماية مصالحها الطبقية ، وقد تم اختيار الـ " جامجى " – وهى

(*) شجرة تنبت فى شمال نيجيريا ، وتعتبر أوسع الأشجار ظلالاً هناك ( المترجم ) .

(**) قائد قوات الانقلاب العسكرى فى شمال نيجيريا فى يناير ١٩٦٦ ، والذى قتل خلاله الحاج أحمد بيللو ، رئيس وزراء الإقليم حينئذ ، وغيره من كبار القيادات السياسية الشمالية (المترجم) .

شجرة من فصيلة ficus platyphyla – كمفهوم جديد لحشد الجهود بعد موت السارداونا (أحمد بيللو) ، لأنها أكبر شجرة ظل فى منطقة الساحل ( بغرب أفريقيا ) ، وهى بذلك تعتبر رمزًا لضرورة وجود حماية جامعة للشمال كله ، وقد ظهر هذا المفهوم فى البداية فى قصائد الرثاء التى نظمها شعراء الهوسا تمجيدًا لصورة أحمد بيللو (على سبيل المثال ، قصيدة مامان شيتا Maman Sheta المذكورة فى Paden, 1986, p.783) ، ومغزى ذلك أن الأفكار التى يرمز إليها أحمد بيللو سوف تزدهر ولا يمكن أن تموت ، وقد اكتسبت الـ " جامجى " بعدًا سياسيًا أكثر وضوحًا فى ٢٦ مايو ١٩٨٤ (فى أعقاب سقوط نظام الحزب الوطنى النيجيرى بزعامة شاجارى) ، عندما تم تأسيس " النادى التذكارى للجامجى " Gamji Memorial Club ، فى حرم سامارو Samaru بجامعة أحمد بيللو ، ورغم أن هذا الحدث قد اتخذ شكلاً غير سياسى ، وذلك بسبب الحظر الذى فرضه نظام بوهارى Buhari ( العسكرى ) على خطب السياسيين ، إلا أنه قد شارك فيه عدد من " المفكرين الممثلين " للطبقة الحاكمة الشمالية ، مثل القاضى مامان ناصر والقاضى بشير سامبو وأستاذ الجامعة أبو بكر على (New Nigerian , 28 May 1984) وكان الغرض من تأسيس هذا النادى ، الدفاع عن فكرة أن الشمال يشكل وحدة عائلية أنشأها أحمد بيللو ، وتم جمع تبرعات للدعاية تقدر بـ ١٣ ألف نايرا (*) ( وهو مبلغ ضخم بالنسبة لجماعة من الطلاب ) ، ولم يستمر " النادى التذكارى للجامجى " ناديًا للطلاب فقط ، حيث أنشأ فروعًا وخلايا له فى كثير من أنحاء شمال نيجيريا .

وفى يوم الأحد ٨ مارس ١٩٨٧ ، وهو اليوم الذى بدأت فيه بالفعل أعمال الشغب فى كافنشان ، نشرت صحيفة Sunday New Nigerian – وهى صحيفة ذات تأثير – موالية للطبقة الحاكمة الشمالية ، نشرت على صدر صفحتها الأولى بالخط العريض أن كتاب الجنرال أوباسانجو ، وعنوانه " نزيوجوو" Nzeogwu (**) ، قد تم إحراقه على الملأ على يد أعضاء " النادى التذكارى للجامجى " فى جامعة أحمد بيللو فى زاريا ، وقد برر عثمان أبا Usman Abba ، رئيس النادى ، ذلك على أساس أن حرق الكتاب كان أمرًا ضروريًا ، لأنه تضمن " تحليلاً يتسم بالنفاق والسذاجة بشكل

(*) الوحدة الأساسية للعملة النيجيرية ( المترجم ) .

فج " للأحداث التى أدت إلى انقلاب يناير ١٩٦٦ ، وأضاف رئيس الاتحاد أن ذلك الكتاب Nzeogwu كتاب سيئ الذوق ، وأن رائد الجيش الراحل قد هاجم ساردونا سوكوتو الراحل ( أحمد بيللو ) بسبب إيمان هذا الأخير بقدرات شعبه ، وزعم رئيس النادى أن الرائد نزيوجوو كان ينظر إلى الشماليين باعتبارهم رجعيين و " غير متقبلين للأفكار الحديثة " وأن طرقهم البدائية يمكن تغييرها فقط من خلال التخلص من قياداتهم ، كما اعترض عثمان أبا أيضاً على حقيقة أن الجنرال أوباسانجو Obasanjo والعقيد ماداكى Madaki قد قالا إنهما كانا سيشتركان فى مؤامرة اغتيال أحمد بيللو لو كانا قد علما بها [٣] ، ولذلك ، أعلنت صحيفة الـ Sunday New Nigerian الصادرة يوم ٨ مارس المشئوم أن " النادى التذكارى للجامجى " قد أشعل النيران فى كتاب " نزيزجوو " ، مع تقديم صورة للموضوع ، وذلك لـ " قتل الروح التى تقف من ورائه " وسط صيحات الابتهاج لستة آلاف من مؤيدى النادى .

وكما حدث مع صحيفة الـ New Nigerian ، فقد حملت صحيفة الـ Sunday Tri-umph - ومقرها مدينة كانو - فى صفحتها الأولى يوم ٨ مارس ، يوم أعمال الشغب ، موضوعين مشحونين بالمشاعر ، الموضوع الأول حول نداء من كبير أئمة مسجد مرتضى الله فى مدينة كانو (المعلم عيسى وزيرى) إلى " المسلمين فى سائر أنحاء البلاد ، لمقاطعة جميع منتجات شركات الجنرال أوباسانجو ، ( وذلك بسبب ) كتابه الجديد : Nzeogwu " ، وفى وقت لاحق ، أقيمت الصلوات فى نفس المسجد ، وذلك من أجل إبطال ما أطلق عليه إمام المسجد " نوايا أوباسانجو الشريرة " ، أما الموضوع الثانى فكان حول تهميش جماعات الأقلية المسلمة من الكانورى والهوسا/فولانى فى ولاية الهضبة ( وهى ولاية تتشابه من الناحتين الاثنية - العرقية - والدينية مع منطقة زاريا الجنوبية حيث تقع كافنشان ) ، ومن المشكوك فيه أن تكون كل هذه الدعاية المشحونة بالمشاعر القابلة للانفجار قد تلاقت على الصفحات الأولى للصحيفتين الشماليتين البارزتين بمحض المصادفة .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن عدد شهر مارس من مجلة Hotline - وهى مجلة ذات توجه محافظ يمتلكها ويديرها ممثلون مباشرون للأقلية الحاكمة الشمالية - تصدى لنفس موضوع أوباسانجو ، واصفاً إياه بـ " الانتهازية والخيانة والنفاق " ، وذهبت المجلة إلى أن كتاب أوباسانجو يستند إلى تقاليد فى الدعاية والعمل السياسى تهدف

إلى إبعاد الشماليين عن السلطة ، وهى التقاليد التى بدأت مع الإضراب العام عام ١٩٦٤ وتشكيل " التحالف التقدمي العريض المتحد " وانقلاب يناير ١٩٦٦ ثم استمرت مع تشكيل " النادى ١٤ " وحزب الشعب النيجيرى وحزب الشعب التقدمى وكتب أديموييجا و جبولى و ماديبو والآن أوباسانجو .

وفى المقابل ، فإن الجماعات الشمالية المعارضة لفكرة " شمال واحد " لم تكن ساكنة هى الأخرى ، حيث عملت أيضًا على حشد جهودها استعدادًا لمعركة ١٩٩٢ (الانتخابية) ، وكان من بين هذه الجهود إعادة الاعتبار إلى رئيس الدولة السابق ، الدكتور يعقوب جوون ، والذى كان من الممكن أن يكون محورًا تلتف حوله هذه الجماعات ، كما قام أحد أساتذة الجامعة ، ويدعى Elaigwu ، بنشر كتاب حول جوون، وهو ما وصف بأنه محاولة لإسقاط فكرة أن نظام حكم جوون كان " تسع سنوات من الفشل " ، وقام ج. كلارك J.Clarke بنشر كتاب آخر ، وهو ما وصف أيضًا بأنه " عبادة للبطل وذو نظرة أحادية الجانب " (West Africa, 9 February 1987) ، وبالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك حملة لاستعادة الرتبة السابقة للدكتور جوون ، باعتباره جنرالاً سابقًا فى الجيش النيجيرى ، وتم تعيينه أستاذًا زائرًا فى جامعة جوس Jos ، كما قام " شعبه " فى ولاية الهضبة ( وهى ولاية لم يعرف عنها شيئًا من قبل " ببناء مسكن له بشكل يناسب ابنهم اللامع ، ومن ثم ، يبدو أن هناك من الدلائل ما يكفى للقول بأن مخاوف الأقلية الحاكمة الشمالية حول قيام الأقليات الشمالية بالتخطيط بشكل جاد (لانتخابات) عام ١٩٩٢ ، هى مخاوف لها ما يبررها .

وينبغى هنا أن نتذكر أن خسارة حزب الأقلية الحاكمة الشمالية ، وهو " الحزب الوطنى النيجيرى " لخمس ولايات من بين عشر ولايات فى الشمال ، تعتبر مأساة كبرى بالنسبة لهذه الأقلية الحاكمة ، وكانت خسارة ولايتى كانو وكادونا – قلب إمبراطورية الهوسا/فولانى – مؤلمة بوجه خاص ، وقد قوبلت محاولات هذه الأقلية الحاكمة لاستعادة الهيمنة السياسية عام ١٩٨٣ من خلال الأساليب البوليسية الوحشية والتلاعب بالانتخابات ، قوبلت بمعارضة شعبية وعجلت بحدوث أزمة سياسية ، وكان التدخل العسكرى فى نهاية عام ١٩٨٣ أحد نتائج هذه الأزمة ، وأخيرًا ينبغى أن نذكر مرة أخرى أنه ليس هناك تطابق بشكل كامل بين الإسلام والشمال ، إلا أن الأقلية الحاكمة الشمالية مازالت تعتقد أن الإسلام يعتبر أيديولوجية مفيدة للمحافظة على

سلطة الطبقة الحاكمة فى نيجيريا ، وعندما تزعمت هذه الأقلية الحاكمة الجدل حول قضية الشريعة خلال السبعينيات ، فقد كانت تأمل من وراء ذلك أن تتحد الأمة الإسلامية ( فى نيجيريا ) فى ظل حكومة الحزب الوطنى النيجيرى ، إلا أن هذا الأمل قد تحطم ، ورغم ذلك ، مازالت تلك الأقلية الحاكمة تعتقد أنها يمكن أن توحد الشمال تحت قيادتها ، ومن ثم يمكنها أن تحتفظ بسلطتها السياسية .

## خاتمة

تعتبر اضطرابات مارس ١٩٨٧ فى ولاية كادونا مظهراً من مظاهر الاعتلال الخطير والجديد نسبيًا فى السياسة النيجيرية ، حيث أصبح الخطاب الدينى عرضة للتسييس بشكل سريع ، فى مواجهة تقع المراهنة فيها على الدولة النيجيرية ذاتها ، وهذه المشكلة ذات جانبين.

الجانب الأول – يتعلق بالصعود الكبير للأصولية الدينية فى تلك الدولة ، فالإحياء الإسلامى يتضمن العمل المنظم ضد الممارسات المخالفة للدين وأيضًا ضد مبتدعات الطرق الصوفية ، وأما الإحياء المسيحى ، فيتضمن الابتعاد عن الأساليب ذات النزعة المادية للكنائس القائمة ومحاولة تأسيس كنيسة جديدة لـ " المولودين من جديد " ، ومن ثم ، هناك نزعة تطهيرية ناشئة فيما يتعلق بالممارسة الدينية فى البلاد ، وأفرزت هذه النزعة فاعلين سياسيين جدداً ، وهؤلاء الفاعلون الجدد جاءوا بخطاب سياسى – دينى يستبعد الطرف الآخر بشكل متبادل ، فالفاعلون المسلمون خلقوا رابطة بين الدولة النيجيرية العلمانية و المسيحية ، ومن ثم ، يرفضون هذه الدولة بحالتها تلك ، ويطالبون بإنشاء دولة إسلامية ، وأما الفاعلون المسيحيون بدورهم ، فقد خلقوا رابطة بين تآكل العلمانية والسيطرة الإسلامية ، ويطالبون بالتالى بالمحافظة على الدولة العلمانية ، وكان من الممكن أن تظل تلك الصور التى وضعها الأصوليون الدينيون على هامش الأوضاع ، لو لم يتم دمجهم فى إطار اللعبة السياسية الأوسع لقطاعات البورجوازية النيجيرية ، وهذا هو الجانب الثانى للمشكلة .

فالقطاع الشمالى من هذه البورجوازية – والمعروف عمومًا بالأقلية الحاكمة الشمالية – وجد أن قواعده تتعرض للتهديد نتيجة إنشاء ولايات جديدة على أنقاض

الأقاليم الكبيرة السابقة ، والتى كانت تشكل ضمانة فعلية لاحتكاره السلطة ، ومن ثم ، أصبح هذا القطاع - منذ الجدل حول الشريعة عام ١٩٧٨ - يميل بشكل متزايد إلى استخدام الدين كأداة لاصطناع ائتلاف مهيمن جديد ، وفى نفس الوقت ، حاولت القطاعات الأخرى من البورجوازية حشد وتعبئة "النصف الآخر" من المجتمع ، وفى هذا السياق ، برزت صورة كل من " الجامجى " و "نزيوجوو" ، باعتبارهما صوراً سياسية رئيسية للحشد والتعبئة الجماهيرية ، ولما كانت السلطة السياسية لها هذا القدر من الأهمية فى ظل الاقتصاد السياسى النيجيرى ، يجد الفاعلون السياسيون أنفسهم - خلال صراعهم المستميت على السلطة - ينحدرون بشكل متزايد إلى سياسات حافة الهاوية ، وهى سياسات محببة للغاية إلى قلوب المتعصبين .

# الهوامش

(١) هذا المقال نسخة محررة من كتاب " سياسيات الدين فى نيجيريا "

The Politics of Religion in Nigeria ،Centre d'Etudes d'Afrique Noire, Universite de Bordeaux, 1987 (mimeo)

(٢) من الناحية التاريخية ، لم يمنع هذا التمييز من قيام حكومات دينية مسيحية ، كما أن وجود أغلبية إسلامية لم يؤد بالضرورة إلى المطالبة بحكومة دينية إسلامية ، وعلى سبيل المثال فى السنغال ، حيث يشكل المسلمون ٨٥ ٪ من السكان ، ينتمون كلهم تقريبًا إلى الطرق الصوفية ، لم تكن هناك تساؤلات أصولية حول دولة ما بعد الاستعمار هناك ( انظر : M. Fall , 1986a , p. 64 )

(٣) تعتبر حالة العقيد ماداكى Madaki ذات أهمية كبيرة فى هذا الشأن ، حيث قام – عندما كان حاكمًا لولاية جونجولا – بعملين لقيا معارضة قوية جدًا من جانب " الأقلية الحاكمة الشمالية " ، العمل الأول ، أنه قام بعزل وترحيل الحاج عمر طوكر ، أمير " مورى " Mori ، وذلك بسبب سوء توزيع مبلغ ٢ مليون نايرا ، كانت مخصصة كتعويضات للفلاحين تحت سلطانه ، والعمل الثانى ، أنه أعلن فى مقابلة مثيرة للجدل أنه كان سيشارك فى انقلاب "نزيوجوو" Nzeogwu ، لو كانت قد أتيحت له الفرصة للقيام بذلك ، ونتيجة لذلك ، لم يفقد منصبه فقط ( كحاكم لجونجولا ) ولكن فقد أيضًا وظيفته فى الجيش عام ١٩٨٦ ( أنظر : The Analyst, August-September 1986 ).

## Bibliographic Note

For the sociology of Islam see: P.B. Clarke and I. Linden, *Islam in Nigeria* (Gaskiya Corporation, Zaria, 1984); C. Coulon, *Les Nouveaux Ulama et la Resurgence Islamique au Nord Nigeria* (Centre d'Etudes d'Afrique Noire (CEAN), Bordeaux, 1986); A.I. Doi, *Islam in Nigeria* (Gaskiya Corporation, Zaria, 1984); M. Fall (1986a), *Senegal: L'Etat Abdou Diouf* (Harmattan, Paris, 1986); M. Fall (1986b), "Orientations de la recherche sur l'Islam en Afrique Noire" in *Travaux et Documents* (CEAN, Bordeaux, 1986).

For the sociology of Christianity see: E.A. Ayandele, *The Missionary Impact on Modern Nigeria* (Longman, London, 1966); S.U. Erivwo, "The Church in a Changing Nigeria" in M.O. Kayode and Y.B. Usman (*eds.*), *The Economic and Social Development of Nigeria* Vol. 2 ("Nigeria since Independence Project", Zaria, 1985); Rt. Rev. J. Onaiyekan, "Recent history of religions in Nigeria" in M.O. Kayode and Y.B. Usman (*eds., op. cit.*); C.N. Ubah, "Christian Missionary Penetration of the Nigerian Emirates with special reference to the Medical Mission Approach" in *The Muslim World* Vol. 77 (1), January 1987; L. Wiseberg, "Christian churches and the Nigerian Civil War" in *Journal of African Studies* Vol. 2 (3), 1975; C.E. Ilogu, "The religious situation in Nigeria today: a sociological analysis" in *Presence Africaine*, 96 (4), 1975.

For the growing battle over political images in Nigeria: A. Ademoyega, *Why We Struck: The Story of The First Nigerian Coup d'état* (Evans Brothers, Ibadan, 1981); S.A. Amune, *Work and Worship: Selected Speeches of Ahmadu Bello* (Gaskiya Corporation, Zaria, 1986); Ahmadu Bello, *My Life* (reprinted by Gaskiya Corporation, Zaria, 1986); J.D. Clarke, *Gowon: Faith in the Future* (Frank Cass, London, 1986); J.I. Elaigwu, *Gowon* (West Books, Ibadan, 1986); B. Gbulie, *Nigeria's Five Majors* (Africana Education, Onitsha, 1981); A.A. Madiebo, *The Nigerian Revolution and The Biafran War* (Fourth Dimension, Enugu, 1980); A.A. Mainasara, *Five Majors: Why They Struck* (Hudahuda, Zaria, 1982); D.J.M. Muffet, *Let The Truth Be Told: The Coup d'état of 1966* (Hudahuda, Zaria, 1982); O. Obasanjo, *Nzeogwu: An Intimate Portrait of Major Chukwuma Kaduna Nzeogwu* (Spectrum Books, Ibadan, 1987); O. Ojigbo, *Shehu Shagari: The Biography of Nigeria's First Executive President* (Miadinska Knijiga, 1982); J. Paden, *Ahmadu Bello: Sardauna of Sokolo* (Hudahuda, Zaria,

1986); S. Shagari and J. Boyd, *Uthman dan Fodio: The Theory and Practice of His Leadership* (Islamic Publications Bureau, Lagos, 1978); Y.B. Usman, *The Manipulation of Religion in Nigeria, 1977-1987* (*Vanguard*, Kaduna, 1987); C.S. Whitaker, *The Politics of Tradition* (Princeton University Press, 1966).

## الباب الثامن

# الطبقة العاملة والسياسة فى أفريقيا

# الفصل الثامن عشر

## في نيجيريا

## العمال - السياسة - الدولة

بقلم : جيمى أدسيمبى

ترجمة : د. عبد السلام نوير

**مقدمة**

لقد تركز الخطاب المتعلق بالسلطة السياسية، والعمال، والحركة العمالية، فى إطار الفكر التقليدى المعاصر حول قدرة تلك الحركة على تشويه بعض آليات السوق الطبيعية مستفيدةً من موقعها الحضرى الاستراتيجى ، الذى يتيح لها "وجوداً مؤثراً فى الاقتصاد" . فعمليات تحديد الأجور غير التابعة من آليات السوق، والميل المفرط نحو الإضراب ، أو على الأقل مستويات الإضراب المرتفعة، قدمت أمثلةً على فعالية سياسة التشويه المذكورة .

وشأن جوانب أخرى كثيرة من هذا الخطاب، نلحظ أن السمت العام له يتسم بكونه مضللاً أكثر من كونه مفسراً للقضايا التى يتناولها. وهو يتكون من مكونين رئيسيين. ففى الستينيات ومطلع السبعينيات ترك الجدل حول تحديد الأجور أناساً من ذوى الأهداف الثقافية والسياسية المتعارضة وقد التزموا جانباً واحداً، فقد كان وارين Warren وكيلبى Kilby وكوهن Cohn يلتزمون جانباً، بينما كان برج Berg وويكس Weeks فى جانب آخر إزاء هذا الأمر. وفى الثمانينيات تمت صياغة مطالب تحالف العمال الحضريين، الأنشطة المؤجرة و"مشكلة" الإضراب دون أدنى محاولة أن تكون هذه الصياغة مرتبطةً بالواقع المعاش. فعلى سبيل المثال، استخدم روبرت بيتس Bates تقرير اللجنة المفوضة بالنظر فى الأجور دليلاً على التفاوت الكبير فى تحديد أسعار

الغذاء المترتب على سياسات يتم بموجبها تحويل الموارد من الفلاحين الريفيين إلى الحركة العمالية ذات القواعد الحضرية، والتى يتسع نطاق استخدامها -استئجارها- باطراد. ومن ثم فإن معظم الخطاب المحلى حول "مشكلة" الإضراب فى نيجيريا قد تمت صياغته دون أدنى ارتباط بمستوى البيانات الكلية Macr حول نزاعات التوظيف .

وسوف أركز فى هذا الفصل على التفاعل بين العمال والسياسة والدولة فى نيجيريا لإماطة اللثام عن دور الحركة العمالية فى التطور السياسى للبلاد. ويركز الجزء الأول من المناقشة على قضايا السيادة، والقومية، وظهور الثقافة الديموقراطية على مستوى الدولة. وتعد تلك بمثابة الطريقة الأولى لتجاوز نقطة الخلاف بين وارين وبرج وكيلبي وكوهن وويكس. لقد ترك التشكيل الاستعمارى الموظفين البريطانيين للدولة الرأسمالية الاستعمارية فى موضع قريب من الهيمنة على السلطة الاقتصادية والسياسية. فما أن سُمح لها بالدخول فى جهاز الدولة، لم يتأت للمؤسسات السياسية التقليدية ولا للموظفين ولا للبرجوازية الوطنية الصغيرة الناشئة أن تبدى أى قدرة على المعارضة الدائمة للدولة الاستعمارية. ومن بين معظم النيجيريين - الموجودين خارج هيكل السلطة الاستعمارية - لم تكن ثمة جماعة ولا طبقة أخرى سوى الطبقة العاملة لديها التماسك الوطيد النابع من الخبرة المشتركة الخاصة "بالعمل لصالح رأس المال" ، كما أن لديها القدرة التنظيمية الدائمة على تحدى الاحتكار الذى ربما اتسع نطاقه فى المقابل. هذا على الرغم من أن الطبقات كانت فى شكلها الجنينى. وقد كان الحال على هذا النحو أيضاً فى مرحلة ما بعد الاستعمار .

ولإثبات أطروحتى، فإن عملية الاندماج المتسارعة والدوبة فى دور المعارضة المنظمة للوضع القائم (Peace, 1979:291) لم تتضمن بالضرورة قيام العمال أو الحركة العمالية بصياغة واعية لمثل هذا الموقف.(Addison, 1989c) ويكفى أن نذكر أن هذه الطبقة تعبر عن الغضب الجمعى عبر أمثلة مهمة لكى تضع المطالب الشعبية تحت بصر أولئك الموجودين فى السلطة. وعلى هذا النحو فقد ساعدت الحركة العمالية، وأنشطة جمعية أخرى، على منع ظهور دولة تسلطية فى نيجيريا وشاركت فى المطالبة بالممارسة الديموقراطية. وقد تجلى تناقض مقولة أن النقابات كانت قوية جداً حيث أن أولئك الذين

أصروا على هذا الأمر قد أخفقوا فى رؤية هذا الجانب من العمليات الديموقراطية، وبعبارة أخرى، فشلوا فى رؤية كفاح العمال كجزء مكمل للنضال الديموقراطى.

وفى مقابل تلك الخلفية، أشرع فى اختبار فكرة "العضلات السياسية للعمال" وتأثيرها على مستوى الأجور. وأناقش غموض الفارق بين الصراعات فى المجالات الصناعية والاقتصادية والسياسية فيما بدا على نحو جلى فى ظل الحكم الاستعمارى، فما هو ذو طابع صناعى لا يلبث أن يتحول بسرعة إلى أمر ذى صبغة سياسية. وقد أخذ الفارق بين المطالب السياسية وتلك الخاصة بالتوظيف فى التلاشى تدريجياً، حيث صارت دولة ما بعد الاستعمار هى المُوظِّف الأكبر للعمال وهى الضامن للتنمية الاقتصادية الرأسمالية. وعلى كلٍ، فقد عبرت الدولة عن فكرة "الوحدوية السياسية" كأمر مسلم به. وسوف أوضح أيضاً حدود قوة النقابات فى مواجهة هجوم الدولة ورأس المال.

وأخيراً ، سوف أختبر قضايا تحديد الأجور، والميل إلى الإضراب، وقوة النقابات. ويبدو فى هذا الصدد أن تعيين الخط الفاصل بين ما هو خاص بالسوق وما هو خاص بالسياسة فى إطار النقاش القائم يسفر عن غموض بشأن ما هو سياسى فى قوى السوق، وكذا بشأن أوامر إحداث الإثارة التى تقوم بها النقابة، تلك الأوامر النابعة من السوق. وقد أمكن أيضاً اختبار الافتراض باحتمال حدوث إضراب ما فى نيجيريا، وليس الهدف هنا أن نقترح أن العمال لا يناضلون ولا انهم لا يواجهون موظفى الدولة والرأسمالية أحياناً فى مواجهات شرسة. فمثل هذه الأطروحات فى إطار مقولة التحالف الحضرى – على سبيل المثال – تعد أمراً غير ذى مضمون.

## العمال والسادة القومية والديموقراطية

بينما تمت مقاومة الحكم الاستعمارى بعنف من قِبل أشباه مؤسسات الدولة فى المجتمعات العديدة السابقة على الاستعمار فى نيجيريا، تغيرت استجابة الطبقة

الحاكمة المحلية فيما بعد. فقد توصل العديد من ذوى الدرجات العليا فى المجتمعات المحلية إلى تسوية مع الدولة الاستعمارية. وفى المرحلة بين ١٦٨١ وعشرينيات القرن العشرين توافق الموظفون السياسيون التقليديون، والعناصر النقابية، والطبقة الوسطى المتعلمة الناشئة، مع إيقاع السياسة الموجهة من قبل الدولة الاستعمارية. وكانت الطبقة البرجوازية الصغيرة منشغلةً بمحاكاة تدعو للسخرية لدور الطبقة الوسطى الفيكتورية، وبدا أنها تعانى للتأكيد على عاداتها الإنجليزية. ومما لا شك فيه أنه قد وُجدت اعتراضات على بعض جوانب ممارسات موظفى الدولة الاستعمارية، لكن تمت إدارتها فى إطار هياكل تلك الدولة والمؤسسات القانونية الإنجليزية.

لقد ترك إضراب عمال قسم الأشغال العامة (PWD) عام ١٨٩٧ فى لاجوس الطبقة العاملة الناشئة معزولة. وكان العمال تقريباً هم الأدنى على السلم الاجتماعى لمدينة لاجوس الفيكتورية. وقد جاء هذا الإضراب كرد فعل لمحاولة الحاكم الاستعمارى تخفيض الأجور، وزيادة ساعات العمل، وتكثيف أداء العمل. وسبق هذا الإضراب بعض حوادث الاحتجاج العمالية فى يوليو، وتحولت تلك الاحتجاجات المتقطعة إلى فعل جماعى فى ٩ أغسطس ١٨٩٧ عندما أضرب كل حرفىٍّ وعمال قسم الأشغال العامة عن العمل. (Hopkins, 1970:90)

لقد ميز هذا الإضراب -الذى دام لعدة أيام-الطبقة العاملة عن المجموعات السياسية المحلية المسيطرة الأخرى بقدرتها على الفعل الجماعى المباشر. وقد كانت تلك أيضاً هى المرة الأولى - فيما أعتقد - التى يعرض فيها موظفو الدولة الاستعمارية رغبتهم فى التفاوض مباشرةً مع جماعة محلية ثائرة.(١) وكانت استجابة البرجوازية الصغيرة ملتزمة تماماً بالتعليمات. ورغم القول بأن العمال قد أحرزوا نصراً منقوصاً، إلا أن الإجراءات التى اتخذتها حكومة لاجوس قد دفعت العمال لاتخاذ مواقف "متطرفة" مثل النشاط الإضرابى. وقد قررت جريدة "لاجوس ويكلى- "Lagos Weekly المتطرفة حقيقة أن الإضراب " لم يكن معروفاً فى هذا الجزء من العالم وفضلت أن يظل الموقف بعيداً عن هذا الطريق. (Hopkins, 1970:90)

وبينما يوجد قليل من الشك فى أن إضراب عمال قسم الأشغال العامة كان تعبيراً محدوداً عن الظلم، فإنه قد اكتسب طابعاً سياسياً منذ البداية. لقد حددت الطبقة العاملة الجنينية حركتها فى خارج نطاق ما اعتبره موظفو الإدارة الاستعمارية مقبولاً. وقد حدد هذا التوجه داخل الحركة العمالية جوهر الكفاح ضد الاستعمار، ورسم لها سياسة متميزة سواءً كانت واعيةً بذلك أم لا

وفيما بين ١٩٠٠ و١٩٣٠، استطاعت الطبقة العاملة فى لاجوس تحويل حالة التفكك بين عمال قسم الأشغال العامة إلى بناء تنظيم دائم وحركة مضادة للاستعمار. وبعكس البرجوازية الصغيرة، كانت الطبقة العاملة قادرة على دعم مطالبها بمقاومة مباشرة للدولة الاستعمارية. وبالمقابل، وفى ١٩٣٧، كانت البرجوازية الصغيرة ما زالت تبدى اهتماماً اكبر بالصدامات ذات الطابع الشخصى أملاً فى سيطرة موظفى الدولة الاستعمارية على ما تسببه المعارضة الجماعية من أضرار لمختلف جوانب الاستعمار. (Aowlow, 1960) وقبل ذلك بأعوام ثلاثة كانت الصحف المعبرة عن أراء هربرت ماكولاى Macaulay تعرب عن رفضها بشكل واسع للحركة الصناعية: "نحن لا نريد حركة صناعية فى نيجيريا فى الوقت الراهن". ويجدر التنويه أن ماكولاى كان من بين الأعضاء المنتخبين فى الجمعية التشريعية فى لاجوس. وهو- شأن أعضاء آخرين منتخبين فى الجمعية- انتخبوا على أساس حق تصويت محدود ينكر على معظم أعضاء الطبقة العاملة أى حق فى هذا الصدد.

وثمة دليل أنه منذ ١٩٢٦ شرعت الحركة العمالية فى القيام ببعض الأنشطة المعارضة لمناهضة الخبرة الاستعمارية من خلال تعبيرات واضحة فى معارضتها للاستعمار، وأخذت تطالب بالكفاح من أجل التحرر الوطنى. وكان هذا الميل مفزعاً لموظفى الدولة الاستعمارية ولأفراد البرجوازية الوطنية الصغيرة، حيث نكتشف فى نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات، عندما تصارعت مثل هذه الاتجاهات مع تطلعات أنصار الدولة من أفراد البرجوازية الوطنية الصغيرة ؛ أن الأخيرين كانوا على استعداد لخيانة العناصر شديدة التطرف التى دافعت عن الوطنيين بحياتها. وعلى هذا النحو صارت العلاقة بين قيادة NCNC/Zikist, وقيادة Azikiwe المتطرفة. وبينما لم تظهر هذه النزعة النضالية للحركة العمالية بشكل كامل حتى الخمسينيات، حيث حصرت الحركة

سبلها للإثارة السياسية فى المجال الصناعى بشكل مستقل عن البرجوازية الصغيرة. وصارت السكك الحديدية فى هذه المرحلة بمثابة حجر الزاوية للمنظور الطبقى حول المسألة الاستعمارية.

بدأت أزمة تكاليف المعيشة فى ١٩٣٩ - ١٩٤٢، حيث بدأ تآكل الدخول مصحوباً باحتجاجات طفيفة فى ١٩٤١ و١٩٤٢, وعبر ما يزيد على ثلاث سنوات تالية بلغ الاحتجاج المكثف ذروته فى إضراب ١٩٤٥ العام.

وقد مثل تدهور مستويات المعيشة، مصحوباً بغضب العاطلين، وبخاصة رجال الخدمة السابقون المسرحون بعد الحرب العالمية الثانية، عوامل جوهرية فى تكثيف المستوى العام للاحتجاج ضد الاستعمار. وشرع موظفو الدولة الاستعمارية فيما بعد فى طمس الحدود الفاصلة بين ما هو إثارة صناعية وما هو إثارة سياسية من خلال الاستجابة المتسامحة مع الاحتجاجات الخاصة ببدلات تكاليف المعيشة COLA مع الاستنزاف السياسى لأناس داخل أو خارج الحركة العمالية ممن اعتقدوا فى الدفاع عن الحركة ذات الطابع العسكرى. وقد تم نفى مايكل إيمودو Imoudu، القائد السابق لنقابة عمال السكك الحديدية، إلى موطنه عام ١٩٤٢ . وغلف هذا الأمر الاحتجاج عند المستويات الدنيا ورفع مكانة إيمودو،وقلص الحدود بين النقابة والاحتجاج القومى ضد الاستعمار على مستوى الحركة الشعبية. وقد كان صعود ننامدى أيزكوى Azikiwe مضموناً إلى حدٍ كبير خلال الاحتجاجات الخاصة ببدلات تكاليف المعيشة COLA وأثناء إضراب ١٩٤٥ العام. وقد أوضح انتخابه كسكرتير عام لـ NCNC مدى الاعتقاد فيه كمناضل عسكرى ضد الاستعمار. وكان من جراء ذلك، أن وُضِعت الثقة فى غير محلها. وبمعنى ما، ركزت الاحتجاجات الخاصة ببدلات تكاليف المعيشة COLA الضوء على الجماعات المتطرفة المتباينة داخل البلاد فى إطار كفاح أكثر تنسيقاً ضد الاستعمار.(٢) وقد مثل الولع بإعادة تحديد العلاقة مع الاستعمار سمة مميزة فى السياسات الرامية للقضاء عليه .(Amanaba, 1969 ; Cohn, 1978; Offiong, 1988) وقد برز كل من إيمودو وأزيكوى فى إضراب ١٩٤٥ العام كبطلين شعبيين بالرغم من اختلاف نمطيهما.

قدمت حركة نقابات العمال أيضاً القاعدة لنشطاء مؤيدين للكفاح العسكرى ، وأحيانا المسلح ضد الاستعمار.

وثمة بعض الشك فى أن النزعة النضالية المتنامية للنشطاء المستندين إلى النقابات قد دفعت البريطانيين لكى يصلوا إلى اتفاق تفاوضى مع الأجنحة الأكثر اعتدالاً فى الحركة المضادة للاستعمار. وقد أعطى إطلاق النار على عمال UAC المضربين فى بوروتو Burutu ، وعلى عمال المناجم الـ ٢١ المضربين فى منجم فحم إيفا IVAفى إينوجو Inuguعامى ١٩٤٧ ١٩٤٩، تركيزاً إضافياً وبشكلٍ ملموس للغضب ضد الاستعمار.

حولت البرجوازية الصغير كل هذه الحوادث إلى مزايا طبقية فى التفاوض مع موظفى الدولة الاستعمارية، فيما يرجع تحديداً إلى سيطرتها الفكرية والشخصية على التحالف مع الحركة العمالية المعادى للاستعمار؛ بل إن عناصر داخل الحركة سعت نحو البرجوازية الصغيرة المتعلمة لكى تتولى القيادة.

وعلى حين أسهم نشاط الحركة العمالية فى الاستجابة لمشيئة جانب من الاستعماريين الإنجليز للتفاوض بشأن عملية التحول ، إلا أنها لم تكن قط متحكمة تماماً فى ترتيب الأولويات (أجنده) التعامل المعادى للاستعمار. فكما يلاحظ كين بوست Post(١٩٦١ : ص١٧١) أن الحركة العمالية فشلت فى ترجمة الاضطرابات ذات الجذور الطبقية فى الثلاثينيات والأربعينيات إلى سياسات ذات أساس طبقى قوى. وبعد عام ١٩٤٥، لم يسمح الانشقاق الداخلى حتى تحقيق الوحدة المرحلية لمواجهة بعض التحديات. فعندما حاولت نقابة UAC (UNAMAG) تفتيت إدارة UAC فشل مؤتمر النقابات العمالية النيجيرية (NTUCs) فى تنظيم حركة للتضامن مع تلك المحاولة بالرغم من أن ندوكا إز Eze قائد الـ (UNAMAG) هو عضو فى مجلس مؤتمر النقابات العمالية النيجيرية الحاكم. وقد أدى هذا الانشقاق إلى امتصاص طاقة الحركة المضادة للاستعمار وتم توجيهها من خلال عناصر برجوازية/صغيرة/إقطاعية. وكانت السياسات الأكثر استناداً إلى أسس طبقية والتى تبناها إيمودو والجناح العسكرى للحركة خارجةً عن السياق العام. وقد عارضت الحركة العمالية – حتى فى وظائف

نقابتها العمالية الأساسية – عارضت الطبقة السياسية المحلية الناشئة وموظفى الدولة الإنجلين؛ يؤيدها فى ذلك مطالب شعبية لم يكن بمقدورها تنحيتها جانباً.

وعلاوة على ذلك، فإنه على حين كانت الطبقة السياسية الناشئة تدفع نحو إسباغ الطابع الإقليمى (أقلمة) السياسة والسلطة ، استمرت الحركة العمالية ترفض ذلك من أجل منظور أكثر وطنية. وظل حزب العمال –الذى تشكل فى ١٩٥٠ بقيادة إيمودو– معارضاً قوياً للسياسة الإقليمية البازغة.

وبالنظر إلى دور المعارضة غير الحكومية، لم يكن دور الحركة العمالية أقل محورية فى التنمية السياسية. حيث صار دور العمال فى مرحلة ما بعد الاستقلال أكثر بروزاً. فثمة أربعة شواهد تتجلى خلال الفترة ما بين ١٩٦٠–١٩٦٣، وهى تحديداً ميثاق الدفاع Defense Pact ، وقانون الحبس الوقائى، وقضية الحكومة الوطنية، والمطالبة بالمساواة فى توزيع الثروة القومية، والتى بلغت اوجها فى إضراب ١٩٦٤ العام. وقد كان الدفاع عن السيادة الوطنية فى موقع القلب من المعارضة ضد ميثاق الدفاع بين الحكومتين البريطانية والإنجليزية فى ١٩٦٢ . وتم توقيع هذا الميثاق سراً مع الحكومة البريطانية وتم إعلانه فى بيان برلمانى لرئيس الوزراء. وتم تنظيم المعارضة التى أعقبت تلك الخطوة بواسطة التحالف القديم بين العمال والطلاب والسياسيين المعارضين. وقد أُجبرت الحكومة الفيدرالية على إلغاء الميثاق فى أعقاب مظاهرات شوارع عارمة.

وفى العام التالى، جاءت الحكومة بمشروع قانون الحبس الوقائى. ومع تشتت حزب مجموعة العمل Action Group الموجود فى المنطقة الغربية، وبينما كانت قيادته كحزب معارض فى برلمان اتحادى رهن الاعتقال بتهمة الخيانة العظمى، لم يتصور رئيس الوزراء أى معارضة. وفى أعقاب محاولة مايو ١٩٦٢ الفاشلة بشأن الوحدة التنظيمية، أدى الانزلاق إلى مشاحنات فعلية لإسقاط الحركة العمالية كجبهة معارضة محتملة من حسابات الحكومة. وقد كان التقييم خاطئًا إلى حدٍ بعيد. فقد تشكلت المعارضة لمشروع القانون المطروح فى البرلمان بواسطة حركة النقابات العمالية. وقد صدقت المعارضة على خطاب مفتوح موجه من سكرتير عام مؤتمر اتحاد نقابات العمال

ULC إلى الحكومة(٢)؛ تم التركيز فيه على مصطلحات الدفاع عن الديموقراطية، وحقوق الإنسان الأساسية، والحرية الفردية والجمعية. (Annaba,1969:232-4) عارض الخطاب ديباجة مشروع القانون، لأنها كانت للأسف الشديد على طريق الحكم الشمولى الذى سيفضى حتماً لانتهاك الكرامة الإنسانية ، ولتحطيم حرية الإنسان وحكم القانون. وأسفرت حملة المعارضة ضد مشروع القانون للتصويت ضده فى الهيئة التشريعية الاتحادية بالرغم من أن الائتلاف الحاكم كان يحظى بالأغلبية.

وكان الأمر الثالث متعلقاً بدعوة رئيس الوزراء من أجل حكومة وطنية وذلك فى أعقاب قيام الدولة فى أكتوبر ١٩٦٣ . وكانت الفكرة تعنى على الأقل إلغاء المعارضة الرسمية فى الهيئة التشريعية الاتحادية. فمع أزمة حزب مجموعة العمل Action Group ، استشعرت الحكومة الاتحادية أن التعيينات الوزارية والحكومية الأخرى المتوقعة كانت بمثابة جزرة جيدة بما فيه الكفاية لإقناع أناس فى مجموعة العمل بعدم معارضة فكرة الحكومة الوطنية. فمرةً ثانية، كانت معارضة الفكرة – التى صيغت داخل الحركة العمالية– فى إطار الدفاع عن الحرية والديموقراطية. وذلك على نحو ما عبر الخطاب الموجه من سكرتير عام مؤتمر اتحاد نقابات العمال ULC"حكومة بدون معارضة رسمية تمثل خديعة منظمة للشعب. وهى بداية الضربات الغادرة الأولى على طريق الدكتاتورية." ويمكن إرجاع هزيمة فكرة الحكومة الوطنية إلى تشكيل تحالف معارضة عمالى مع جماعات أخرى فى المجتمع شاملةً الجناح الأقل حظاً من مجموعة العمل.

وأخيراً –وعلى مستوى العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة– فإن توجهات الطبقة السياسية البازغة المعارضة لنزع الملكية تمت صياغتها بواسطة عناصر داخل الحركة العمالية، ولم تكن دوماً حول مسألة أجور العمال وحدها. وقد أرسى مؤتمر اتحاد نقابات العمال ULC شرعية تدخله بشأن "التضحية الجماعية" من أجل الاستقلال، وصرح :

على حين تظل بعض العناصر المعوِّقة فى سجايانا وخصالنا، فإننا نرجوكم أن تنصتوا لصرخاتنا، ومناشدتنا ومطالبتنا بعدالة اقتصادية مرتكزة على إعادة توزيع عادلة للدخل القومى (...) فى بيئاتكم المترفة، وقصوركم البعيدة تماماً عن الظروف

المعيشية القذرة للعمال، فأنتم يا مواطنينا الأعزاء قد تكونون جالسين على برميل متفجرات. (Annaba,1969)

أصر مؤتمر اتحاد نقابات العمال ULCعلى "أن هناك ما يكفى للوفاء باحتياجات الجميع ولكن ليس الوفاء بطمع القلة" وقد صرح مؤتمر النقابة العمالية الأكثر ميلاً للنزعة الكفاحية فى "بيان الاستقلال" عام ١٩٦٠ بمعارضته لـ :

الميل لوضع التأكيد والأولوية المتعلقة بالمشروعات القومية ومتابعتها والتى ترضى اعتبارات المكانة بشكل مبدئى، وتشبع غرور ونفوذ هؤلاء القابعين على القمة، وذلك فى مقابل الاحتياجات الملحة والضرورية والأساسية لجمهرة الملايين للرجال والنساء فى الريف. (Offiong,1983:156)

وبحلول عام ١٩٦٣، توجب على الحركة العمالية مواجهة عدم المساواة الاقتصادية-الاجتماعية المتنامى، ولا سيما فيما يتصل بآثاره على العمال. كانت تلك هى خلفية إضرابات عامى ١٩٦٣ و١٩٦٤ . ذلك أن الحركة العمالية التى رفعت الظلم عن الطبقات الخاضعة الأخرى ينبغى تناولها فى السياق الأوسع لعدم المساواة.

وإذا كانت الستينيات قد شهدت تشكيل الحركة العمالية وضعا معادياً بشدة لطغيان الطبقة السياسية، فقد ظل هذا كمشهدٍ ثابت فى عقدى السبعينيات والثمانينيات. وعلى نحو ما كان الأمر فى الأربعينيات والخمسينيات، ركزت الاضطرابات الصناعية الروتينية انتباه البلاد غالباً على قضايا عدم المساواة، والتهديد الناجم عن الفساد والنظم التسلطية. وفيما بين ١٩٦٨ ومطلع ١٩٧٠ ركزت حركات أصحاب الورش Shopfloor الانتباه على التدهور العام فى مستوى المعيشة لصغار كاسبى الأجور. ومن ثم كانت الإضرابات بالرغم من مراسيم ١٩٦٨ و١٩٦٩ التى تحرم الإضراب وتحول دونه. وقد كان من جراء ذلك أن وافقت الحكومة العسكرية فى خطاب موازنتها فى أبريل ١٩٧٠على تنصيب لجنة أديبو المفوضة لمراجعة الأجور والرواتب.(Offiong,1983; Ohiorhenuan and Adesina, 1989)

وطوال سنوات الحرب الأهلية، توصل قادة اتحاد نقابات العمال الوطنى والمراكز إلى اتفاق صريح أو ضمنى مع النظام العسكرى لتجنب الاضطرابات الصناعية، وآخرون مثل بورها Borha، تم تعيينهم فى مناصب وزارية. وبنهاية عام ٩٦٩١، كانت ضغوط العوام تجبر مراكز النقابات العمالية على الاستجابة. فقد انهار الاتفاق غير المكتوب مع الحكومة وشرع القادة فى صياغة قضايا المعارضة فى إطار صياغة تركز على تدهور مستوى معيشة معظم السكان – ريفيين وحضر على السواء– فى مقابل ترف أجنحة الطبقة المسيطرة. (Offiong,1983:225-6)

وبحلول السبعينيات، صارت قضية عدم المساواة الاجتماعية مختلطةً مع النزعة التسلطية المتزايدة لدى العسكر. فقد تم احتجاز قادة النقابات أنفسهم – لا سيما قادة مؤتمر النقابات العمالية النيجيرية NTUCفى نهاية الحرب، وتم اعتقالهم على فترات متقطعة فى مطلع السبعينيات.(Ohiorhenuan and Adesina, 1989) وقد دفع الذعر الاجتماعى المتزايد من الفساد المنتشر على نطاق واسع وتنامى واقع عدم المساواة بجماعات اجتماعية أخرى ، مع العمال، لخوض غمار مظاهرات الشوارع. وقد ضمت هذه الجماعات الأخرى الحركة الطلابية، العناصر المضطهدة والمتطرفة فى المجتمع الأكاديمى. وبدأ نظام جوون Gowon يعانى تآكلاً سريعاً فى شرعية حكمه. بيد أن تنفيذ توصيات لجنة أودوى Udoji(٤)أوجد فقط إحساساً بمحاولة رأب تصدعات المجتمع. وبدا أنه يتوجب على النظام أن يسعى إلى بعض أنواع الترتيبات مع جماعات اجتماعية مختلفة.فبالنسبة للعمال تمثلت استجابة النظام فى رفع الأجور دفعة واحدة مع تطبيق ذلك بأثر رجعى. بيد أن مراجعة لجنة أودوى العشوائية للأجور لم تركز على القضية المركزية الخاصة بالتفاوت فى الدخول. ومن ثم فقد استمرت الفجوة بين الدخول أو أنها أخذت فى الاتساع فى بعض الحالات. (Offiong,1983:273-7)

ومنذ مطلع عام ١٩٧٥، أخذت معارضة الجماعات التى تم استبدالها فى إطار عملية إعادة تنظيم الخدمات العامة (كالأطباء)، ومعارضة عمال القطاع الخاص فى التداخل بشدة مع قضايا الحكم وعدم المساواة والفساد الأكثر عمومية. وتمثلت استجابة النظام فى شكل تسلطى على نحو متزايد. وبينما كانت هناك صدامات خطيرة بين الكتل السياسية المسيطرة، فقد ركزت الانتباه إلى حد ما على القضايا الأكثر

عمومية التى يدرك المرء من خلالها أزمة الشرعية التى كان النظام يواجهها. لقد فُسِّر انقلاب ١٩٧٥ بواسطة بعض أولئك الذين أمسكوا بزمام السلطة على البلاد على إثره، بوصفه محاولة منهم لاستعادة صورة العسكر. (Garba,1987;Obasanjo,1990) وأكد آخرون على فشل أجنحة الطبقة المسيطرة التى عينها جوون فى العودة بالبلاد إلى الحكم المدنى. (Takaya and Tyoden,1987; Dudley,1982) بيد أن الأمر المهم هو وجوب استجابة نظام مرتضيالله Murtala للمجتمع المدنى بشأن قضايا الحكم التسلطى والفساد والتدهور العام فى مستويات المعيشة.وفى هذا الصدد أسفر مزج النظام الشعبوى بالنزعة المضادة للنقابات عن الكثير بشأن إدراكه للحركة العمالية كمركز عظيم للمعارضة غير النابعة من أجهزة الدولة ولا الكتل المسيطرة.

وبعبارة أخرى، يعد من قبيل الخطأ اختزال كفاح الحركة العمالية إلى مجرد أنشطة للمطالبة بالأجور. فمثل هذا التصنع التحليلى يفرض فئات على العمليات الاجتماعية أكثر من أن يحاول الفهم السياقى لديناميات العلاقة بين الدولة والمجتمع. ومن ثم ينبغى تناول الأنشطة المعارضة للطبقة العاملة والاتجاهات الأخرى غير النابعة من أجهزة الدولة فى نيجيريا فى سياق الدفاع عن الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة. وقد كان الكفاح أيضاً دفاعاً عن الفضاء الاجتماعى-السياسى من اجتياح الدولة، حتى فى تلك المنافذ المملوكة للدولة مثل الصحافة. ومن ثم فإن معظم تمردات الحركة الطلابية انطوت على الدفاع عن الحرية الثقافية.

وعلى نحو ما كان الحال فى مؤتمر النقابات النيجيرية، عبرت الحركة العمالية عن تضامن معلن مع مثل هذا النضال المحدد غير العمالى.وكان قرار النظام الذى أعقب جوون بإدراج العودة إلى الحكم الديموقراطى على قائمة أولوياته بينما لم تكن المقدمات توحى بذلك بالرغم من أننا نتفهم الوضع حيث تتكامل المطالبة بالحكم الديموقراطى مع أولويات الثورات الشعبية أكثر من كونها تفرض تصورات مسبقة وفئات مقحمة فى السياق على المجتمع.

ومنذ أواخر السبعينيات أصبحت الحركة العمالية ثانيةً بمثابة محور آلية صياغة مطالب تأخذ فى الاعتبار قضايا السيادة والدفاع عن الحقوق الشعبية. وفى عام

١٩٨١، أعلن مؤتمر العمال النيجيرى NLC ميثاق العمال الذى ركز فى معظمه على قضايا الأجور وعلى نحو ما فعل بشأن المسائل المتصلة بإتاحة التعليم والصحة وخدمات الرفاهة الاجتماعية الأخرى للجماهير. وقد مثل مؤتمر العمال النيجيرى آلية كبرى لنقد اتجاه الطبقة السياسية للمصادرة فيما بين ١٩٧٩-١٩٨٣ . وقد دارت القضايا التى جعلت من مؤتمر العمال النيجيرى هدفاً لقمع الدولة منذ ١٩٨٤ حول قضايا الأجور بشكل جزئى.وتركزت معارضة النظام العسكرى خلال ١٩٨٤-١٩٨٥ بشكل رئيسى على الاتجاه التسلطى للنظام. وعلاوة على ذلك، تعلقت اعتراضات الحركة العمالية على مشروطيات صندوق النقد الدولى والخصخصة ... إلخ بقضايا السيادة. وصار إلغاء الدعم على المنتجات البترولية ثانيةً أكثر تحديداً للربط بين المستويات العامة للمعيشة ومستويات الأسعار. ولا أقول أن القضايا التى برزت داخل حركة النقابات العمالية منذ ١٩٨٤ كانت متصلةً فحسب بالحكم والسيادة وحدهما ولكن - وعلى نحو ما ناقشت سلفاً- فإن المطالبة بـ ، والدفاع عن حقوق النقابات قد صعَّدت من قضايا طبيعة الحكم والخيارات السياسية.

وأنا لا أقول أيضاً أن الحركة العمالية أو النقابات العمالية كانت هى بؤرة معارضة النظم التسلطية، ولا هى مركز الدفاع عن السيادة. ففى هذا الصدد يمكن ذكر جماعات أخرى مثل الحركة الطلابية والفلاحين وعناصر من المجتمعات الثقافية والفنية. وقد وضعت الانقسامات داخل مستويات الكتلة المسيطرة ، إقليمية، إثنية أو دينية، قيوداً حول تحسين النظم التسلطية: وعلى أى حال، كان للحركة العمالية فقط - بعكس الجماعات الخاضعة الأخرى -التواصل التنظيمى والخبرة والقدرة على التعبير عن أولويات الكتلة المقهورة.

ويجدر بنا تطوير المناقشة عند هذا الحد. ويتأتى ذلك على أساس:

( أ ) الاستجابة لجانب آخر لمقولة التحالف الحضرى

(ب) تجنب إضفاء الطابع الرومانسى على الحركة العمالية

ويمكن أن نتناول النقطة الأولى من زوايا ثلاث تتصل بها. فعلى نحو ما لاحظ ماركس أن التاريخ ينطوى على ميلٍ لتكرار نفسه، والمرة الثانية للتذكرة. ومن ثم تنطوى

النظرية على نظرية أنشطة جماعة الضغط فى ائتلافها الحضرى/جماعة المطالبة بالأجور/أنشطة جماعة ضغط طبقية مع حرص على المصالح الذاتية ولا شئ يعدو ذلك. ويبدو هذا الاتجاه الذى ينطوى على مراجعة لأسس ومفاهيم النظرية السياسية التعددية الليبرالية التقليدية، فقيرا شأن سابقه. ويبدو أن منظور مؤتمر النقابات للمطالبة بالأجور كفهم ضحل إلى حدٍ بعيد للسياسات فى أفريقيا أو الولايات المتحدة على حدٍ سواء. فحيث رأت التعددية الليبرالية أنشطة جماعات الضغط بوصفها أمراً يمكن فهمه فى داخل الإطار العام للسياسة السياسة والأولويات الديموقراطية، فإن أنصار مؤتمر النقابات يرونها للوهلة الأولى كأنشطة مطالبة بالأجور معوقة للإنتاج. ثانياً. تظل مقولة مؤتمر النقابات متركزةً حول إفراغ عملية تعيين الحدود الفاصلة التى قدمها دارندورف لمجالات الأنشطة الإنتاجية والسياسية أو عمليات الإثارة من محتواها. ثالثاً. تجدر الإشارة إلى أن المقولة مضللة إلى حدٍ بعيد عند تطبيقها على الخبرة النيجيرية. أما النقطة الثانية فهى حول موقف الحركة العمالية ذاتها. فيمكننا توضيح هذه القضايا على نحو مقلوب.

فالحركة العمالية رغم كونها جبهة متحدة ، صنفت من منظور الانقسام أكثر من منظور الوحدة، وكذا من زاوية ضعفها فى مواجهة الدولة أكثر من زاوية قوتها .لقد شهدت الفترة ما بين ١٩٤٣ و١٩٧٥ وحدها ١٨ شاهداً الانقسام التنظيمى والانشقاق على الأقل.(Otobo,1986:55) ومنذ ١٩٧٨ ، ثمة ثلاثة شواهد رئيسية على الأقل على الانشقاقات الداخلية المعلنة، حيث أن غياب الاعتراف بوجود مركز عمالى موحد أوجد تعدداً فى المراكز العمالية. ففى تقديرى، أنه على المستوى الإنتاجى، لم يكن ثمة نقابة عمالية لم تذق خبرة الانقسام الداخلى الشديد منذ ١٩٧٨ . ومن الخارج، مثلت حركة النقابات العمالية فريسةً سهلة دوما لهجوم الدولة. وفيما بين ١٩٧٥ و١٩٧٩ وحدها كان ستة نقابات محظورة على الأقل .وفى الفترة من١٩٨٤، كان على الأقل خمس نقابات محظورة . ومنذ ذلك التاريخ ، وعلى نحو دائم كان قادة النقابات رهن السجون لأسباب تتعلق باضطرابات صناعية غالباً. وعلى مستوى مؤتمر العمال النيجيرى اعتقل أعضاء من القيادة مرتين سنوياً فى المتوسط على الأقل بواسطة قوات الأمن. وقد وصل عدوان الموجه من قِبل الدولة قمته فى ١٩٨٨ حينما كانت قيادة مؤتمر العمال النيجيرى.

محظورةً بسبب ما عرف بالأساس بوصفه انشقاقاً داخلياً فى القيادة. وبمجرد ظهوره، قامت قوات أمن الدولة بتمويل الجناح المعارض. ولتسعة شهور خلت من عام ١٩٨٨ كان مؤتمر العمال النيجيرى يدار بواسطة مدير معين بواسطة الحكومة الاتحادية وتم منع قادة النقابات من دخول أبنية التنظيم العمالى المركزى. لا ينبغى للمرء أن يتخوف من تأمل هذا المستوى من القمع فى علاقة الدولة بالحركة العمالية.

ثمة محدد إضافى يتصل بالطبع بالهوية المتعددة للطبقة العاملة شأن أى جماعة أخرى.فالهويات الإثنية/الإقليمية/الدينية تحظى باعتماد كبير عليها فيما يتصل بقضايا الإضراب. وتعتمد قدرة الحركة العمالية على المعارضة الدائمة على كثافة تجاهل النظام للرأى الشعبى، ورد الفعل من أسفل. فقيادة الحركة كانت قادرة طوال الوقت على تشكيل هذه الآراء والمطالب مما دعم موقعها القيادى أثناء تحالفها مع عناصر الكتلة غير المسيطرة. على الأقل فى سياق ما بعد الاستقلال.

البعد الثانى-كما ذكرت- هو الأصل السياسى للعلاقات العمالية، ذلك أنه حتى نزاعات العلاقات العمالية الخالصة تستدعى قدراً من الاضطرابات السياسية. لو أن السياسة تدور حول علاقات السلطة، وعلاقات التوظيف تمثل فى جوهرها علاقات ممارسة السلطة على كاسبى الأجور، فإن مقولة الوحدوية السياسية تصير دون أساس.ومن ثم فإن محاولة إقامة جدار يفصل بين المطالبة الروتينية بالأجور وسياسات جماعات الضغط المؤثرة على مقولات الدولة بشكل مضمر بشأن المطالبة بالأجور تعد أمراً يفتقد الذكاء تماماً. لقد كان الدفاع عن نقابة معينة يأتى فى بؤرة الصدام مع مختلف أجهزة الدولة والنظم فى نيجيريا. ومع الصعود الواضح للمطالب البسيطة للنقابات أبدت الحركة العمالية تحدياً لاتجاه موظفى الدولة نحو السيطرة على مؤسسات المجتمع (المدنى). وفى إطار الدفع بهذه المطالب، أثارت الحركة العمالية - بوعى أو بدون وعى- قضايا تقع فى القلب من شئون الحكم الديموقراطى والسياسة والمجتمع. وتطالب الحركة العمالية ضمناً بوجوب وجود مؤسسات المجتمع (المدنى) فى فضائها الاجتماعى الخاص دون تدخل أو إملاء أى شىء عليها من قِبل الدولة. وعلاوة على ذلك تبرز قضايا الحكم على نحو روتينى من ثنايا قضايا النقابات العمالية. فقضايا الأجور تتصادم مع سياسة الأجور الخاصة بالحكومة، والمطالبات بتمويل

التعليم تتعارض مع عقلانية الاقتصاد الكلى الخاصة بإنفاق القطاع العام المتناقص على "الرفاهة". هذه "المنازعات العمالية" تنطوى -بشكل ضمنى- على استراتيجيات وأدوات سياسة بديلة. لقد كان أمراً منذراً أن كانت هبّات أصحاب الورش Shopfloor هى التى أجبرت الجنرال إبراهيم بابانجيدا على الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع كتل اجتماعية خاضعة. وقد تأثرت عملية إنعاش الاقتصاد أيضاً الهبات الجماهيرية فى الشوارع. وبهذا المعنى، فقد شكلت تلك التمردات جبهة معارضة لسلطة الدولة ومحاولات للتخفيف من النزعة التسلطية غير المحدودة. وعلى نحو ثابت، كان تكميم أفواه النقابات العمالية هو الخطوة الأولى نحو الاندفاع المحموم لإرساء الحكم القمعى. فلعل من قبيل الأمور ذات المغزى -فى ضوء الثقافة السياسية السائدة- أن الحركة العمالية تظل هى فقط الكيان الوطنى الذى لا تضرب فيه الشوفينية الإثنية أو الإقليمية بجذورها.(٥) ومن ثم فقد مثلت جبهة معارضة للسياسات الإثنية، وأزمة المواطنة nationhood.

دعونى أكن أكثر تحديداً وأن أضع الخطاب فى سياقاته التاريخية. فمنذ المرحلة الاستعمارية، طُمِس الخط الفاصل بين العلاقات العمالية المتطلعة نحو الديموقراطية من ناحية والعلاقات السياسية من ناحية ثانية. فمعظم عمليات تشكيل ودعم سوق العمل تم النهوض بها من خلال ممارسات سلطة الدولة القسرية. (Otobo,1989) فعلاقات التوظيف فى ظل الاستعمار غلبت عليها العنصرية. وقد كان هذا إلى حد أن يتداخل هذا مع علاقات سيطرة على العمال ذات طابع عنصرى أقل ما توصف به أنها سياسية ومتحيزة. وقد وافق بيرج Berg (١٩٦٦) -الذى زعم أن الوحدوية السياسية تواجدت فى نيجيريا- هو نفسه على هذا الأمر فى عام ١٩٥٩ . وفى أعقاب المرحلة الاستعمارية، قويت الحاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية على تعريف الدولة المعلن للاضطرابات العمالية بوصفها تهديداً للأمن القومى وعلى نحو يماثل تعريف النظام الاستعمارى لها. واعتبر أن العلاقات الصناعية السلمية هى أمر حتمى للتنمية الاقتصادية عموماً ولتدفق رأس المال الأجنبى خصوصاً. وهكذا صار من المسلم به تعريف التنمية الرأسمالية بما أطلق عليه هوشفول Hutchful إيديولوجية التنموية Developmentalism، وقُدمت الرأسمالية الطرفية بوصفها "تنمية وطنية"، وأُدينت معوقات التراكم الرأسمالى كما لو كانت أمراً طائفياً. (Adesina,1989a:90) وقد أدى

هذا إلى تصاعد كثافة حالة الصراع بين النقابات التى نُظِر إليها باعتبارها أمراً جوهرياً للحكم الفعال. وثانيةً، تلبس النزاعات النقابات لبوس المعارضة السياسية.

وقد أدى استثمار الدولة المتزايد فى الصناعة فى السبعينيات إلى تسارع وإلحاح هذا الإدراك. فعلى سبيل المثال، فإن معامل تكرير البترول لم تحدد فقط باعتبارها ذات قيم عسكرية استراتيجية، وإنما أنشئت ثكنات للشرطة داخل مشروعاتها المنشأة. فمثلاً، فى وارى Warri جنوبى نيجيريا تستغرق الشرطة ١٥ دقيقة لنشر كتيبة مسلحة عند بوابات تلك المعامل. ومن ثم، لو لم يحدد العمال نزاعاتهم مع إدارتهم فى مصطلحات سياسية فإن موظفى الدولة يفعلون ذلك. وهكذا فإن المفهومين الأكثر تحديداً لـ"الوحدوية السياسية" والمطالبة الأكثر عمومية بسلطة سياسية موحدة إلى حد كبير سوف تضللنا، مع الفشل فى تحليل تلك العوامل المؤكدة، بأكثر مما تزيد من وعينا بالأمور.

لم تدعم الوقائع ذلك المثال المحدد الخاص بـ UAC الذى استخدمه إليوت برج Berg لتوضيح طرحه الخاص "بالوحدوية السياسية"، ذلك أن الإضراب الأول الذى دعا إليه UNAMAG كان حول زيادة الأجور، وأنه تمت الدعوة إليه فقط بعدما طاف قادة نقابات العمال بالبلاد يستطلعون آراء أعضائها (Annaba,1969;Cohn,1974; Offiong,1983;Otobo,1986,1989) وقد استغرقت إدارة UAC ثمانية عشر شهراً لكى تستجيب لمطالب تحسين الظروف المطروحة من قبل النقابات فى سبتمبر ١٩٤٧ (Offi- ong,1983:129) وأفضى عناد الإدارة إلى التهديد بالإضراب، وقد حدثت إضرابات عديدة ليتسنى إبرام الاتفاق فى مايو ١٩٤٩ . (Annaba,1969:121) وأُشير إلى الحالات غير المستقرة ليتم التحكيم بشأنها. وأعقب إضراب ١٩٥٠ مباشرةً خلافات بصدد تفسير أحكام التحكيم. وقد مهد فشل هذا الإضراب السبيل لإدارة UAC لتقويض النقابة. فسكرتارية تلك الأخيرة التى كانت تتسم بالنشاط السياسى لم يكن لها أن تلغى واقع أن الإضراب قد حدث نتيجة نزاعات عمالية بخصوص تحسين الأجور وشروط التوظيف. وقد فُسر عناد الإدارة من منظور استعمارى لا يرى أنه من قبيل الخطأ إذا ما رأت النقابة صلة تكافلية بين الدولة الاستعمارية والشركات الأوربية وإداراتها. فكما يقرر أوتوبو (Otobo,1988:67) أنه "من الصعوبة بمكان الفصل بين

قانون ونظام الموظفين العموميين والموظفين فى القطاع الخاص نتيجة صعوبات تنظيمية فعلية أو متخيلة". ومن ثم فللمرء أن يعتقد أن توجهاً أكثر ديموقراطية يقتضى تحليلاً للكيفية التى أمكن من خلالها لشركة أن تقوض نقابةً تضم أكثر من ٨٠٠٠ موظف بسهولةٍ شديدة.

وفى النهاية نعود إلى خطاب مجلس النقابات UC للمطالبة بالأجور. توجد مشكلات مفاهيمية وإمبيريقية كبرى بشأن مكونات الخطاب اليمينى الجديد حول القوة السياسية للحركة العمالية. فتحليل بيتس Bates يتسم بجدليته المفرطة حول الحركة العمالية بوصفها جزءاً كبيراً فى صفوف التحالف الحضرى. وقد أوضحت فى مواضع أخرى أنه على مستوى الدخل القائم على الأجر، والاستهلاك الاجتماعى لخدمات "الرفاهية" والفقر فإن مقولة بيتس تجافى وجه الحقيقة. فـ UCT نفسها تعد بمثابة مراجعة هزلية للنظرية السياسية بخصوص سلوك الجماعة. ففى هذا الخطاب القائم على المراجعة تعتبر جماعات المصالح كيانات طفيلية. وانطلاقا من هذا الموقف القيمى، تتجاوز المقولة إلى الحد الذى تتهم فيه جماعات المصالح بإفساد الإدارة الكلية للاقتصاد، وتشويه وظائف السوق المتعلقة بالتخصيص الفعال للموارد. وبالنسبة لبيتس،فإن قدرة الجموع الحضرية مثل الحركة العمالية على إجبار السياسيين التسليم بمطالبهم "العمالية" تنهض بذاتها دليلاً كافيًا على التأثير التشويهى لمثل جماعات المصالح تلك. فقدرة العمال على الظفر بتنازلات من قبل موظفى الدولة السياسيين يعبر عن ، أو هو برهان على نشاطات المطالبة بالأجور.

لقد قررت فى موضع آخر بعض مشكلات مفاهيمية كبرى بشأن الإجراءات التحليلية. وسوف أهتم هنا بالضبط الإمبريقى الذى التزمه بيتس بصدد أطروحته. لقد ناقش أن الحصول على الأجور المحددة للعمال فى حالة نيجيريا يتخذ شكل أسعار الغذاء المدعمة. وبتعبيرات أخرى، فإن الفلاحين يخسرون لصالح العمال الحضريين لأن أسعار الغذاء المخفضة على نحو مصطنع تعنى أن الفلاحين يحصلون على أقل مما يقتضيه إنتاجهم. لقد استخدم النداء الوارد فى افتتاحية تقرير لجنة أديبو بشأن إمدادات الغذاء المحسنة إلى المناطق الريفية كدليل على عملية تحويل الأجور تلك. وكما استخلصت فإن مقولة بيتس تعد مثالاً جليًا على الأزمة المفاهيمية والمنهجية التى تكمن فى قلب التحليل التقليدى فى أفريقيا.

تفسير بيتس للنداء الموجه من لجنة أديبو يستند لوقائع إمبيريقية بشكل خام. أولاً. فقد خلصت اللجنة، على نحو ما لاحظت (Adesina,1992)، أن مستوى المعيشة لأولئك القابعين فى أدنى هيكل الأجور كان مفزعاً. (Nigeria,1970:11) ثانياً. الافتراض بأن المطالبة بتحسين التموين بواسطة سياسة ضبط أسعار الغذاء يعد دليلاً على فهم المتأفرقين Africanist المحدود للخبرة الأفريقية حيث يقدمون تحليلات تدعو للدهشة. والواقع أنه لم توجد قط ثمة سياسة للتلاعب بأسعار الغذاء لصالح ما يسمى مجلس اتحاد النقابات UC.6 ثالثاً. فإن محاولة وصف كفاح العمال باعتباره نشاط مطالبة بالأجور من قِبل مجلس الاتحاد UC ، سوف يوضح أن مثل هذا التحالف يوجد بالفعل مع كل التيارات التنظيمية والتنسيقية لمثل تلك الفئات، بيد أن هذا لم يحدث قط. ومن ثم يفشل فى إدراج كفاح العمال بوصفه صراعاً ذا صلات طبقية أكثر من كونه اقتساماً للكعكة بواسطة بعض الجماعات. فما يدافع عنه معظم العمال هو حق الوجود، وأن هذا يعد ترفًا على نحو ما يمكن النظر إليه. وأخيرًا، فإن البيئة الصناعية الحضرية وأرباح رأس المال المحلى والخاص بالشركات متعددة القوميات هى مستمدة من انتزاع فائض القيمة. والعمال هم مصدر فائض القيمة.

## الدولة وتحديد الأجور والإضرابات

تبدو الحاجة إلى إعادة صياغة المناقشة المتعلقة بالتحديد السياسى أو تحديد السوق للأجور. ولا يعد هذا إفراطاً بصدد تعيين الحدود الفاصلة بين العمليات السياسية والخاصة بالسوق ولا بخصوص العلاقات المتبادلة بينهما كذلك: ما يعد سياسياً بخصوص تحديد السوق للأجور، وما يفرضه السوق على التحديد السياسى للأجور. الطرح المبسط للاثنين باعتبارهما متناقضين يضفى غموضًا على القضايا. فموقف البنك، حيث يبدو تأثير العمليات السياسية سواءً من خلال تدخل الدولة أو تصاعد ضغط النقابات، يؤدى إلى أجور أعلى من المستوى الذى تحدده آليات السوق.

ولعل نقطة البداية هى الاعتراف بأن سوق العمل كان خاضعًا لفترة طويلة لهيمنة الدولة. لقد مارست الدولة الاستعمارية دورًا مركزيًا بالنسبة لكلٍ من تشكيل سوق

العمل المأجور وتشكيل هيكله. فمنذ خبرة الاستخدام الإجبارى للعمالة فى الأشغال العامة ومروراً بالتجنيد الإجبارى للعمالة المأجورة وصولاً إلى ظهور توظيف الخدمة العامة، مارست الدولة دوراً مركزياً فى ظهور قوة العمل المأجورة وتحديد أجورها. وقد تم الحفاظ على هذا الأخير عند مستوى متدنٍ جداً لأسباب عنصرية ولمقتضيات إدارة المستعمرة دون تكلفة إضافية بالنسبة للخزانة البريطانية. فالأجر المدفوع يومياً للعامل ، ينبغى أن أعيد تأكيد ذلك، بقى دون تغيير فيما بين عامى ١٨٩٧ و١٩٣٧، ولم يكن هذا راجعاً إلى فائض العمالة فى السوق على نحو ما لاحظ هوبكنز Hopkins (١٩٧٩). وانهيار ملكيات العبيد المحلية فى الأقاليم المتاخمة للاجوس لم تؤد إلى هجرة ضخمة إليها، وذلك لأن معظم العبيد السابقين إما اتجهوا لاستصلاح الأراضى أو هاجروا عائدين لأقاليمهم الأصلية. لقد شهد مطلع القرن العشرين هجرة ضخمة للعمالة المأجورة للعمل فى المناجم ومشروعات إنشاء السكك الحديدية فى ساحل الذهب (غانا حاليا). ولم تفرض أىٌ من قوى السوق تلك ضغطاً ما على الأجور. وفى عام ١٩٠٢، على سبيل المثال، كان الطبيب الوطنى يحصل على – بصرف النظر عن طول مدة الخبرة أو المهارة– ما بين ٣٠٠–٣٥٠ جنيه إسترلينى سنوياً. وهذا المستوى أقل من أدنى مستوى لأجر الطبيب الأوروبى بما يتراوح بين ٥٠–١٥٠ جنيهاً إسترلينيا. وفى المقابل، فإن مسئولاً صحياً أوروبياً رئيسياً كان يحصل على ما يتراوح بين ٨٠٠ و١٠٠٠ جنيه إسترلينى. (Annaba,1969:12)

ذكرت فى موضع آخر اعتراف تقرير هنت Hunt بأن تقديره لمستويات الأجور قد استند إلى ما عد "كافياً" للعامل الفرد وحده. وبشكل محض، فقد عرف العامل بمصطلحات سلعية ومن ثم فلا حاجة له إلى أسرة. وفى مقابل الأجور المنخفضة المرصودة، عانى العمال اقتطاعاً إضافياً فى الثلاثينيات . وبتعبيرات أخرى، تميزت الفترة السابقة على الأربعينيات بالأجور شديدة الانخفاض. ولم يكن الحال فى القطاع "الخاص" أحسن حالاً، ويمكننا أن نوضح هنا الاتجاه مع مثال مناجم القصدير فى جوس Jos . فالقوة العاملة هنا مصدرها العمالة الإجبارية الأمر الذى يمثل ملمحاً مشتركاً لكل قطاع توظيف. وقد اعتمدت الدولة الاستعمارية ورأس المال البريطانى على استخدام السلطات المحلية، المدعمة من قِبل الأحزاب النضالية، وذلك لتجنيد العمال.

فكما لاحظ أكبالا Akbala (١٩٨٤) فيما يتعلق بمناجم الفحم، وعلى نحو ما أشار أونيماكيند Onyemakinde (١٩٧٠) وماسون Mason (١٩٧٨) بشأن السكك الحديدية، فإن أجور عمال مناجم القصدير قد دفعت مباشرةً إلى الرؤساء المحليين. وفى مرحلة مبكرة عن تلك، بالطبع، اعتمدت شركات مثل شركة النيجر على شن الغارات مباشرة على المجتمعات المحلية والاختطاف. (Otobo,1988:63) وبحلول أواخر الثلاثينيات ومطلع الأربعينيات، بدأ الغش يدخل نطاق "اللعبة". وقد أورد فروند (Freund,1981 p. 138) عدة شواهد حيث تم (إجبارياً) تجنيد عمال مناجم مع وعدهم بأجور معينة، وبعد وصولهم حصل العمال على أجور أقل منها بكثير. وتم وضع المعسكرات تحت السيطرة والضبط العسكريين. فكما قرر أوتوبو (Otobo,1988:65) فإن "الغرامات" والعقاب الجسدى والخدمة (بدون أجر) كانت بمثابة أشكال معتادة للعقاب. أما العمال الفارون فكان يتم تتبعهم بواسطة شرطة السلطة المحلية حيث يفرض عليهم السجن لمدة أسبوعين، والخدمة بدون أجر لمدة ١٦ أسبوعاً. وكان عمال المناجم يحصلون على طعامهم من محلات الشركة وكثيراً ما كانوا يحصلون على أجورهم فى شكل طعام عوضاً عن الأجر النقدى. وفى مشروعات قطاع خاص آخر، كانت الدولة توفر السجناء والعمالة الإجبارية. (Otobo,1988) وكانت تلك هى نفس السياسة المتبعة من قبل السلطة الاستعمارية أثناء الحرب مع ألمانيا النازية! والشواهد المذكورة سلفاً نادراً ما يتم الاعتراف بها بواسطة مؤيدى "قوى السوق" بينما تشويه الدولة لمستوى الأجور آخذٌ فى الانحدار عن المستوى الذى ينبغى له أن يكون عليه.

ولعل الشىء الأكثر أهمية بالنسبة لنا هنا ذلك الذى حدث عام ١٩٤١ حينما كانت اضطرابات بدلات تكاليف المعيشة آخذة فى الاستشراء، والأجور كانت فى مستوى شديد التدنى. وقد أصرت اللجان التى شكلت فيما بين ١٩٤٢ وأواخر الخمسينيات على استخدام الفلاحين فى نمط إنتاج مختلف كخطوة لضبط مطالب الأجور الخاصة بالعمال. وفى داخل هذا السياق، يجد المرء مقولة برج عن تأثير السياسيين العاطفيين بشأن أحكام منح الأجور بمثابة ترهات مضللة. وكما استنتج كوهن فإن الادعاء كان واهياً حينما شرع السياسيون فى تمحيصه، وذلك إلى أن وصلنا إلى تقرير لجنة مورجان Morgan ١٩٦٤ ولما يفلح ذلك المزيج من نقص العمالة وضغط العمال فى إجبار

الدولة الاستعمارية فيما بين ١٩٤٥ و١٩٥٩ أن تلبى مطالب الأجور- حتى عند مستوى أقل مما كانت النقابات تطالب به. وأوضح ويكس (Weeks,1971b) أن زيادات الأجور فى مطلع الخمسينيات كانت استجابةً لنقص العمالة فى المناطق الحضرية أكثر من كونه نتيجة لرغبة السياسيين فى إشباع الشهية النهمة للحركة العمالية المطالبة برفع الأجور. ومن بين خمس زيادات أجور فى غرب نيجيريا فى الخمسينيات ، كما قرر ويكس، فإن واحداً منها فقط كان بفضل حكومة حزب مجموعة العمل .Action Group

تصاعدت اضطرابات المطالبة بزيادة الأجور فى مرحلة ما بعد الاستعمار فى ٦٣-١٩٦٤ و٦٩-١٩٧٠. و٧٤-١٩٧٥ و٧٩-١٩٨١ جميعها فى إطار التدهور السريع فى الأجور الحقيقية وظروف المعيشة. فليس ثمة زيادة حافظت على مستوى الأجور الحقيقية بعد أول عامين أعقبا القرارات التى تم اتخاذها. وقد انبثقت قضيتان عن ذلك. أولاً. إن أكثر عقول الكلاسيكية المحدثة حدة فقط ذلك الذى يقترح وجود عنصر غير نابع من السوق non- market فى موردى العمالة المبادرين يتحرك لتدارك التناقص فى أسعار سلعتهم. وبصرف النظر عن تحديد أنصار الكلاسيكية المحدثة الموروث المضاد للدولة أو المضاد للقطاع العام، والافتراض بأن جدول المنافسة الجماعية يعنى بالضرورة جدولاً طبيعيًا، تتجلى عبثية المقولات بشأن الحكمة الاقتصادية التقليدية. فعمليات المطالبة بتحسين الأجور والظروف (والتى تعد بمثابة اتفاقات تفتح/تعيد فتح باب التفاوض) والتى أعقبتها تحركات لحمل الطرف الآخر على الجلوس إلى مائدة المفاوضات وصولاً إلى تسوية، هى ما يقترح انتهاجه غالباً فى القطاع الخاص فى الوقت الحاضر، بيد أنه يظل غائبًا فى القطاع العام. وحينما يحدث فى القطاع الخاص، يُفترض أن عمليات تحديد الأجور "الطبيعية" قد أخذت موضعها . ومن ثم يدرك المرء أن الفارق بين القطاعين العام والخاص هو إجرائى أكثر منه فى المضمون.

ولأن الدولة لا تُعمِل المنافسة الجماعية الروتينية فلا تتناول بالتالى التشوه الحادث فى السوق ولاسيما فى إطار الفكر المطبق بواسطة التقليديين Orthodoxy. ومثل هذا الموقف يجد جذوره فى تصور القطاع الخاص الذى يتم إبداؤه فى شكل مثالى، ويفشل فى تقديم تفسير متعمق لأسباب فشل الدولة فى القيام بذلك. فكما يقرر كيلبى (Kilby,1969:276)، مستنداً إلى مطبوعات وزارة التجارة الاتحادية النيجيرية، فإن

موظفى القطاع الخاص قد احتفظوا بأجور وظروف ثابتة دون إشارة إلى أى نقابة. وهى بدون شك تمثل ظاهرة فى الخمسينيات والستينيات وحدها. وقد أشير إلى NTC وUAC غالباً بوصفهما مثالين لإدارة مستنيرة ، لا تمثلان الاتجاه فى القطاع الخاص. وحتى فى هذه الظروف، ولم توجد نقابة لعمال القطاع الخاص حتى الأربعينيات ولم يوقع NTC أى اتفاق جماعى مع نقاباته العمالية لمدة أول عامين. ولم يتم توحيد UAC حتى عام ١٩٤٦ . وكان اتفاقه الجزئى مع UNAMAG فى أعقاب عمليات تهييج مكثف قام بها موظفوه. ويدا أن الشركة قادرة على الاحتفاظ بالأجور منخفضة لوقت طويل قادم. واستغرقت الإدارة ١٨ شهراً لكى تستجيب لأول بيان للنقابات، وبعد عامين، كانت فى موقف يرمى لتدميره. ولم يكن عام ١٩٥٩ قد حل حينما قرر UAC تأسيس مجلس نقابة .house union وقد كانت قدرة تلك المجالس -حتى السبعينيات - على مواجهة إداراتها تدعو للدهشة، وذلك فى غيبة منظمى النقابات غير المرتبطة بشركة أو التمردات الحرفية المتفرقة؛ الأمر الذى أثار اهتمامى. ومن ثم يكفى أن نذكر أن التناقض بين القطاعين الخاص/العام هو من قبيل الترهات. بيد أن هناك الكثير مما هو سياسى بشأن تحديد السوق للأجور فى القطاع الخاص- لو أننا اعتبرنا ما هو سياسى هو المتصل بعلاقات السلطة. فلو أن عمال القطاع الخاص يستجيبون لزيادات أجور القطاع العام، فإن هذا يظل فى إطار منطق إحداث التجانس Comparability، باعتباره عاملاً فى مساومات الأجور. والتجانس لم يكن له أن يخفى حقيقة أن الأجور ليست "مرتفعة" بشكلٍ عام فى القطاع الخاص، ولا مناخ المساومة الجماعية "المتذبذبة" والتى كان يتم الإشادة بها. وما توضحه دراسة بيس Peace بخصوص العمال فى كثير من المناطق الصناعية الكبيرة فى إيكيجا Ikej فى مدينة لاجوس هو ذلك الغياب النسبى للمساومة الجماعية، والانخفاض النسبى لأجور العمال اليدويين فى هذه الشركات. وفى تمرد العمال الحرفيين الذى أعقب تقرير لجنة أديبو، وُجِّه غضبهم ضد قادة اتحاد نقابات العمال الوطنى بنفس قدر توجهه ضد إدارات المنشآت. وتوجد شواهد قليلة أو لا توجد على أن مقارنة أجور العاملين بالقطاع العام/الخاص بذاتها كانت محورية فى مطالب العمال بتحسين الأجور والظروف. وفى ضوء استبعاد العمال من العلاقة بين إدارات وسكرتاريات اتحاد نقابات العمال القومى، وفرت لجان أجور عمال

القطاع العام الفرصة لتصحيح ما اعتبروه أجوراً شديدة التدني. فهوامش أرباح الشركة – يجب أن نعترف – كانت هي المرجع بالنسبة للعمال، وليس أجور القطاع العام.

والبعد الثاني هو أن تعريف الدولة الاستعمارية بوصفها ممثلاً للتاج البريطاني والقوة المستعمرة قيد تقليدياً إرادة الدولة الاستعمارية على التفاوض مع النقابات. والمشكلة بخصوص علاقات القطاع العام الصناعي، خصوصاً في ظل الاستعمار، ليست كثيرة جداً لتؤدي إلى فشل النموذج الأنجلو سكسوني ، بل إنها لم توجد قط. ولجان ويتلي Whitley التي أوصت بها لجنة تيودور دافيز Davis المفوضة في ١٩٤٦ لم يتأت لها أن تعمل أبداً. وقد ورثت دولة ما بعد الاستعمار تعريف الدولة الاستعمارية لامتيازات التاج : الاتجاه للتصرف كجيش فساد، وعدم الرغبة في التفاوض "بحرية" حول أحكام وشروط التوظيف مع موظفيها. وقد أسهم موظفو الدولة في تشويش موقفها كقوة حاكمة وموقفها كقائم بتوظيف العمالة.(Ohiorhenaun and Adesi-na,1989) وبالتالي فإن المطالب بتحسين الأجور والظروف تقتضي تصعيداً جماهيرياً للإثارة لحمل الدولة كقائم بالتوظيف على طاولة المساومة المفاهيمية. وقد كان الأمر على هذا النحو حتى مطلع الثمانينيات . وإدراك التصريحات السياسية العامة حول رفع الأجور سوف تفشل بالتالي في أن ترى عمليات التفاوض الخاصة "بالسوق".، لأنه ببساطة لا توجد مائدة مساومة ملموسة.

## العمال والتوظيف والقابلية للإضراب في نيجيريا

سوف أصل بالمناقشة في هذا الفصل إلى مبتغاها بأن آخذ في اعتباري سجلاً آخر لتأثير الحركة العمالية. فتكرار فعل الإضراب ودورية حدوث مثل هذا الفعل كان يتم تناولها كسجل في سياق "المشكلة العمالية". ومن الناحية المفاهيمية، تُعرف الإضرابات حتى في إطار العلاقات الصناعية السائدة كمشكلة اجتماعية وكبرهان على تخويف العمال للقائم بالتوظيف والدولة. ويعد فعل الإضراب أحد السبل التي تبنتها الحركة العمالية لتنتزع تسليماً من موظفي الرأسمالية والدولة بمطالبها. لقد تم التوصل إلى بعض هذه المقولات في موضع آخر. وسوف أفحص هنا إحصاءات منازعات

التوظيف ومكوناتها المختلفة في نيجيريا فيما بين ١٩٤٦ و١٩٨٨ . والبيانات مستمدة من كلٍ من مطبوعات وزارة العمل أو مطبوعات أخرى تستند إلى تلك الأخيرة.

### جدول ٥-١ اتجاهات النزاعات النقابية والإضرابات في نيجيريا

| السنة | النزاعات | الإضرابات | العمال المنخرطين | أيام الإضرابات | الإضراب/النزاعات ٪ | أيام الإضراب للفرد الواحد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٤٦ | ١٦ | ١٠ | ٦,٤٨٥ | ١٣٢,٠٠٠ | ٦٢,٥ | ٢٠,٣٥ |
| ١٩٤٧ | ٥٩ | ٢٨ | ١٧,٧٢١ | ١٣٢,٠٠٠ | ٤٧,٥ | ٧,٤٥ |
| ١٩٤٨ | - | ٢١ | ٦,٨٣٠ | - | - | - |
| ١٩٥٠/٤٩ | ٨٦ | ٤٦ | ٥٠,٠٤٣ | ٥٧٧,٠٠٠ | ٥٣,٥ | ١١,٥٣ |
| ١٩٥١/٥٠ | ٤٦ | ١٩ | ٣٥,٥٧٣ | ٢٨٦,٣٥١ | ٤١,٣ | ٨,٠٥ |
| ١٩٥٢/٥١ | ٥٩ | ٣٨ | ٦,٩٣٠ | ٢٠,٢٤٣ | ٦٤,٤ | ٢,٩٢ |
| ١٩٥٣/٥٢ | ٥٩ | ٢٦ | ١٢,٤٥٥ | ٥٩,٨٤٧ | ٤٤,١ | ٤,٨١ |
| ١٩٥٤/٥٣ | ٥٤ | ٣٣ | ٩,٩٩٠ | ٢٦,٨٧٤ | ٦١,١ | ٢,٦٩ |
| ١٩٥٥/٥٤ | ٥٤ | ٣٤ | ٦,٤٧٣ | ١٢,٢٠٠ | ٦٣,٠ | ١,٨٨ |
| ١٩٥٦/٥٥ | ٧٦ | ٤٣ | ٨٩,٥٢٢ | ٩٠١,٠٠٠ | ٥٦,٦ | ١٠,٠٦ |
| ١٩٥٧/٥٦ | ٩٨ | ٣٠ | ٢٣,٦٢٣ | ٦١,٢٩٧ | ٣٠,٦ | ٢,٥٩ |
| ١٩٥٨/٥٧ | ١٣٧ | ٤٩ | ٢١,٧٩٧ | ٦٣,٤١٠ | ٣٥,٨ | ٢,٩١ |
| ١٩٥٩/٥٨ | ١٢٩ | ٥٣ | ١٩,٠٤٦ | ٧٣,٠٩٥ | ٤١,١ | ٣,٨٤ |
| ١٩٦٠/٥٩ | ١١٥ | ٥٤ | ٢٣,٢٥٠ | ٧٠,٨٦٢ | ٤٧,٠ | ٣,٠٥ |
| ١٩٦١/٦٠ | ١٤٠ | ٦٩ | ٣٦,٦٧٧ | ١٥٧,٣٧٣ | ٤٩,٣ | ٤,٢٩ |
| ١٩٦٢/٦١ | ١٢٧ | ٥٨ | ١٨,٦٣٧ | ٥٧,٣٠٣ | ٤٥,٧ | ٣,٠٧ |
| ١٩٦٣/٦٢ | ١٥٣ | ٤٥ | - | ٥٣,٠٣٩ | ٢٩,٤ | - |
| ١٩٦٤/٦٣ | - | ٦٢ | ٤٥,٤٠٩ | ٩٦,٦٢١ | - | ٢٠١٣ |
| ١٩٦٥/٦٤ | ٩٦٨ | ١٩٥ | ٢١,٧١٠ | ١,٣٠٠,٠٠ | ٢٠,١ | ٥٩,٨٨ |
| ١٩٦٦/٦٥ | ٣٠٨ | ١٢٥ | ٣٦,٢٠١ | ٢٣٨,٦٧٩ | ٤٠,٦ | - |
| ١٩٦٧/٦٦ | ٢٣٤ | ٨٩ | ٤١,٣٤٤ | ١٠٠,٣٠٠ | ٣٨,٠ | ٢,٤٣ |
| ١٩٦٨/٦٧ | ١٥٠ | ٥٩ | ١٤,٨٧٨ | ٥٩,٧٦١ | ٣٩,٣ | ٤,٠٢ |

## ( تابع ) جدول ٥-١ اتجاهات النزاعات النقابية والإضرابات فى نيجيريا

| السنة | النزاعات | الإضرابات | العمال المنخرطين | أيام الإضرابات | الإضراب/النزاعات ٪ | أيام الإضراب للفرد الواحد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٩/٦٨ | ١٣٣ | ٣١ | ١١,٧٦٧ | ٣٥,٣٥٦ | ٢٣,٣ | ٣,٠٠ |
| ١٩٧٠/٦٩ | ١٧٠ | ٥٣ | ٢٨,٥٢٤ | ٥٦,٠٧٤ | ٣١,٢ | ١,٩٧ |
| ١٩٧١/٧٠ | ١٨١ | ٤٩ | ١٦,٤٨٠ | ٣٧,٣٨٦ | ٢٧,١ | ٢,٢٧ |
| ١٩٧٢/٧١ | ٣١٧ | ١٧٦ | ٧٨,٤٦٩ | ٢٠٩,٥٦٢ | ٥٥,٥ | ٢,٦٧ |
| ١٩٧٣/٧٢ | ٢١٠ | ٧٣ | ٥٥,٦٢٢ | ١٥٥,٢٢٣ | ٣٤,٨ | ٢,٧٩ |
| ١٩٧٢/٧٣ | ٢٠٨ | ٧٥ | ٣٨,٩٥٨ | ١٢٨,٥٤٣ | ٣٦,١ | ٣,٣٠ |
| ١٩٧٥/٧٤ | ٣٣٨ | ٢١٩ | ٦٢,٥٦٥ | ١٤٤,٨٨١ | ٦٤,٨ | ٢,٣٢ |
| ١٩٧٦/٧٥ | ٧٧٥ | ٣٤٦ | ١٠٧,٤٨٩ | ٤٣٥,٤٥٩ | ٤٤,٦ | ٤,٠٥ |
| ١٩٧٦ | ٣٣٥ | ١٦٥ | ٨٧,٨٩٧ | ٢٢,٧,٧٧٠ | ٤٩,٣ | ٢,٥٩ |
| ١٩٧٧ | ٣٨٦ | ١٧٢ | ١٤٣,١٠٣ | ٤٥٣,٢٤٦ | ٤٤,٦ | ٣,١٧ |
| ١٩٧٨ | ١٥٨ | ٧٨ | ٦,٧٤٨ | ٧٣٩,٢٧٩ | ٤٩,٤ | ١٠,٩١ |
| ١٩٧٩ | ٢١٨ | ١٥٦ | ٢٢٣,٦٩١ | ١,٥٢٦,٤٥٧ | ٧١,٦ | ٦,٨٢ |
| ١٩٨٠ | ١٨٥ | ١٨١ | ١٤١,٦٧٦ | ١,٤٥٣,٨٩٣ | ٩٧,٨ | ١٠,٢٦ |
| ١٩٨١ | ٢٧٣ | ٢١٠ | ٣٥٩,٣٧٩ | ٢,٦١٧,٠٨٣ | ٧٦,٩ | ٧,٢٨ |
| ١٩٨٢ | ٣٢١ | ٢٤٥ | ١,١٧٦,٨٢٢ | ٩,١٨٨,٥١٧ | ٧٦,٣ | ٧,٨١ |
| ١٩٨٣ | ١٥٤ | ١٤٧ | ٨١٦,٧٩٣ | ٧,٢٦٨,٤٤٤ | ٩٥,٥ | ٨,٩٠ |
| ١٩٨٥ | ٥٦ | ٥٤ | ١٨,٥٤٣ | ٣١٧,٩٥٦ | ٩٦,٤ | ١٧,١٥ |
| ١٩٨٦ | ٨٧ | ٥٣ | ١٥٧,١٦٥ | ٤٦١,٣٤٥ | ٦٠,٩ | ٢,٩٤ |
| ١٩٨٧ | ٦٥ | ٣٨ | ٧٥,٠٩٧ | ١٤٢,٥٠٦ | ٥٨,٥ | ٢,٥٠ |
| ١٩٨٨ | ١٥٦ | ١٢٤ | ٥٥٦٢٠ | ٢٣٠,٦١٣ | ٧٩,٥ | ٤,١٥ |

المصدر :

-1946/1969-70, Agbon (1985); 1970-75/1986-88 CBV annual Reports, several uears; 1976--85, Federal Ministry of Labour; Quuarterly Bulletin of Labour Statistics

أربع من فئات البيانات التى استخدمتها مستمدة من وزارة العمل ، وفئتان منها مجمّعمة بواسطتي، وتشتمل سلسلة البيانات الخاصة بالوزارة على عدد النزاعات الكلى، عدد مرات توقف العمل ، وعدد المضربين، وإجمالى الأيام "المفقودة" نتيجةً لتوقف العمل ، ويُشار إلى مرات توقف العمل باعتبارها إضرابات و"فاقد الأيام" تسمى أيام عمل مضربين. وقد استخدم التعبير الأخير بدلاً من "فاقد أيام الرجال" لأنه ليس كل المضربين رجالاً ، ولكن الأكثر أهمية لأن فكرة الأيام المفقودة فكرة محملة قيميًا بشكل واضح . (Hyman, 1984:18-19) وقد أنشأت بنفسى فئتى بيانات . تُعنى الأولى بفحص الإضرابات كنسبة من النزاعات (SPD) بينما تشير الأخرى إلى "عدد الأيام لكل قائم بالإضراب" (PCS). ويقيس SPD الاحتمالات التى سوف تؤدى فيها النزاعات إلى حركة الإضراب. والإضراب من البيانات الدقيقة فى حجم قوة العمل ، قوة العمل غير الزراعية أو العضوية التجميعية فى النقابات. فتلك البيانات تتيح للمرء أن يقيس ما أطلق عليه كوفمان (Kaufman, 1982) "فرصة الإضراب". وفى نيجيريا لا توجد بيانات سلاسل زمنية يمكن الاعتماد إليها بصدد الجوانب الثلاثة المذكورة . وبالتالى ، استخدمت يتجاوز تأثير حجم قوة العمل أو عضوية النقابات .

ثالثًا. هناك تباين ملحوظ فى السلاسل الزمنية المستمدة من سجلات وزارة العمل. فعلى سبيل المثال، فالبنك المركزى النيجيرى (CBN) يذكر الوزارة باعتبارها المصدر لبياناته.، ولم توجد فروق ملحوظة بين السلاسل الزمنية للنزاعات المنشورة فى المطبوعة الرئيسية للبنك المركزى النيجيرى Annual Report and Statement of Accounts وبين تلك المنشورة فى نشرة الوزارة Quarterly Bulletin of Labour Statistics عن نفس الفقرة. وهذا ليس هو الفارق بين البيانات "المؤقتة" و "المعدلة". وكان التباين فى بيانات السلاسل الزمنية يقدر بـ ٣٨٤٪ بين ١٩٧٦و١٩٨٥، على سبيل المثال. وحيثما كان ممكنًا، فقد استخدمت فقط بيانات مستمدة من مطبوعات الوزارة. وبعد هذه التنبيهات، فسوف أتجاوزها لفحص البيانات .

يشير فحص السلاسل الزمنية الخاصة بالنزاعات والإضرابات إلى أربع ذرى أو تجمعات لحوادث النزاعات والإضرابات الكبرى. (الشكل ٥-١ و ٥-٢)

فقد ارتفعت حوادث النزاعات والإضرابات فى ٦٤-١٩٦٥ و ٧٥-١٩٧٦ وثانيةً فثيما بين ١٩٨١ و, ١٩٨٢ فالبيانات الخاصة بعام ١٩٨٨ توضح أيضًا أن الانخفاض فى السنوات السابقة قد تحول إلى تصاعد آخر متذبذب لحوادث النزاع/الإضراب .

يبين الجدول ٥-١ أنه على حين يوجد تباين مشترك ذو دلالة فى بيانات النزاعات والإضرابات، والاتجاه نحو نهاية الثمانينيات وحد ما بين الاثنين. والجدول ٥-١ والشكل ٥-٢ يوضحان أن SPD قد تزايد بشدة فى كل فترة تناقصت فيها النزاعات والإضرابات. وهذه صورة مشوقة فعلاً. وتوضح بيانات أيام القائم بالإضراب أيضاً ذروتين كبيرتين : ٦٤-١٩٦٥ و ما بين ١٩٨١ و١٩٨٢، ولم يتأت للمعنى الحسابى لأيام الإضراب لكل فرد مضرب PCS أن يتصاعد غالباً فى مراحل خارج النقاط المرتفعة للإضراب أو النزاعات.

والتحليل الإحصائى للسلاسل الزمنية يسفر عن نتائج شيقة جداً، وخصوصاً فى ضوء بروز شكل بيانى فى بعض الفترات مقارب للمنحنى غير الخطى فى "مشكلة الإضراب والقابلية للإضراب فى نيجيريا. (Damachi,1989, Fashoyin, 1990) وهم قد استخدموا أيضًا انخفاض ٨٤-١٩٨٧ كبرهان على رأس المال الذى كان في سبيله لاستئناس النمر. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نربط بيانات الإضراب عبر سنوات كوسائل تعويضية لاختبار القابلية للإضراب فى نيجيريا. ويقدم الارتباط البسيط معاملاً قدره ٥٤, ٠ (دالة عند أقل من ٠,٠٠١). وإحصاءات الارتباط الجزئى الذى يتخلص من تأثير المتغيرات أخرى بحذف النتائج المغايرة. ومعامل هذا الاختبار الخاص بالاقتران أو التباين المشترك الخطى يفصح عن معامل قدره -١٧, ٠ فيما يشير إلى تباين مشترك عكسي. وفحص بيانات الفترة ١٩٧٦-١٩٨٥ تسفر كذلك عن بيانات أكثر إثارة للدهشة. فمعامل الارتباط البسيط وقدره -٧٣, ٠ ليس دالاً حتى عند ١, ٠ (p.=0.184). وتحليل اتجاه نزاعات الفترة يفصح عن معامل قدره -٧٣, ٠ (p.=0.009). ويسفر تحليل أيام الإضراب لكل فرد مضرب PCSعن معامل قدره -٥, ٠ (p.=0.715). و٦٣, ٠٪ فقط من أيام الإضراب لكل فرد مضرب PCSتُفسر فى أى وقت. وينطبق نفس الاتجاه فعليًا على كل السلاسل الزمنية فى جدول ٥-١ . وبتعبيرات أخرى، فإن التأكيد المبسط بأن نيجيريا ذات قابلية للإضراب يعد أمرًا مضللاً إلى حد بعيد.

وعلاوة على التقديم المبسط للاتجاه فى الفترة ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٥ على سبيل المثال على نحو ما فعل داماتشى وفاشوين فإن الأمر يتجاوز الدلالة الكمية ويجد تفسيرات كيفية للاتجاه الخاص بحوادث النزاعات والإضرابات وبيانات السلاسل الزمنية الأخرى. ومن أجل هذا الغرض، يمكن أن نشير إلى أن هناك مكونين رئيسيين للتذبذبات المتصاعدة لحوادث لإضراب والنزاعات. الأولى هى ذرا الأحداث قبل ١٩٨٠ والثانية هى ذرا الأحداث فى مرحلة ما بين ١٩٨١-١٩٨٢ . فمراحل تصاعد نزاع التوظيف السابق على ١٩٨٠ ارتبط بسنوات شهدت إثارة مكثفة قامت بها النقابات العمالية من أجل تحسين الأجور وشروط التوظيف، أو ارتبطت بالاعتراضات على تفسير الأحكام الناتجة عن عمل اللجان المفوضة. وهذا يفسر الموقف فى فترات ٦٣-١٩٦٤ و٧١-١٩٧٢ و٧٥-١٩٧٦ . وكما أوضحت سلفًا، فإن اعتراض النقابات قد نجم عن تدهور مستويات المعيشة، وواقع عدم المساواة الصارخ ...إلخ. العمال، كما بينت أيضاً ليسوا بالضبط هم القطط السمان فى أسطورة التحالف الحضرى المطالب برفع الأجور. وسوف يكون من السخف أن أجادل فى عدم وجوب دفاع العمال عما بقى من وجودهم المزعزع. فالعمال يكافحون من أجل تحسين مستوى معيشتهم الأمر الذى لا يعد مثيراً للدهشة: فعملهم الجماعى يخلق قيمة جديدة ويعد أساسًا لأرباح لفئات متعددة القوميات. وإشارات داماتشى إلى العمال كإرهابىّ ورش تفتقد هذا المعنى المعبر عن دورهم فى خلق تلك الأرباح. فبينما لم تقم الحركة العمالية على أكتاف العمال غير المهرة أو البروليتاريا من كاسبى الأجور وحدهم، فإن القضية المهمة فى القصة هنا أن أولئك الذين يعتمدون على مبادلة قيمة قوة عملهم قد عانوا من حالات تدهور فى أجورهم الحقيقية فى المراحل موضع الدراسة. وعلى الأقل، فقد فعلوا أقل مما كان يمكن لجماعات اجتماعية أخرى فعله.

والانكسار فى بيانات فيما بين ١٩٦٦ و١٩٧٨ المتاح لدى فاشوين (Fa-shoyn,1980) يوضح أن الأجور والعلاوات والخصومات لم تكن هى القضية فيما يربو على ٣٤٪ من العدد الإجمالى للنزاعات فى أى سنة خلال تلك الفترة. ويعد هذا أمراً مهمًا عند تحليل التذبذب المتصاعد المسجل فيما بين ١٩٧٨ و١٩٨٢ . فربط حدود الأجور ثم تجميده فيما بعد -الأمر الذى عورض بعنف من قِبل مؤيدى آلية السوق

التخصيصية – فيما بين ١٩٧٧ و١٩٧٩ قد صعَّد من وتيرة العلاقات الصناعية. وبحلول عام ٢٨٩١، فإن الإضرابات فى معظم القطاع الخاص قد غلب عليها النزاع حول (التخلص من) العمالة الزائدة وتجمعات المنشآت. وفى قطاعات عديدة، تمثل رد الفعل المبدئى للإدارة فى إعلان (التخلص من) العمالة الزائدة و/أو الاقتطاع من الأجور؛ وتعد صناعتا المنسوجات والسيارات مثاليين واضحين فى هذا الصدد. وقد كان لدى النقابات فى مثل تلك الظروف خيارات قليلة للدفاع عن وظائف وأجور أعضائها. وقد انطوى هذا على نزاعات عنيفة كانت – بحكم طبيعتها – أيضاً ممتدة.وبالنسبة لتلك الصناعات التى لم يتم نسبيًا المساس بها حتى منتصف عام ١٩٨٢، فإن الاستقرار الاقتصادى عام ١٩٨٢ قد جاء بالأزمة إلى أعتابها. وقد خلقت صعوبة تأمين العملات الأجنبية، والنظام الصارم لتخصيص الواردات، أزمة فى جانب الإمداد بالنسبة لمعظم هذه المشروعات.

وفى القطاع العام، عورض قرار الحكومة الاتحادية بإلغاء علاوات بعض موظفيها، وفرضها تجميد الأجور فى عام ١٩٧٨، بواسطة العديد من نقابات عمال القطاع العام. لكن مؤتمر العمال النيجيرى NLC أغفل تأييد فرض الحظر على التوسع فى منح قروض السيارات على المستوى الشعبى باعتبار أنه يمكن إنفاق الأموال بشكل أفضل على برامج نقل جماهيرية. كما وافق NLC فى عام ١٩٧٩ على استمرار تجميد الأجور. (Otobo,1981) وعلى أى حال، فقد أدى الضغط من أسفل إلى إجبار القيادة على المطالبة برفع الأجور. وعلى حين كانت هناك أمثلة على حالات توقف العمل فى بعض النقابات فإن البرنامج الانتقالى إلى الحكم المدنى فى عام ١٩٧٩ "أُجبر" مؤتمر العمال النيجيرى NLC على تعليق أى فعل عمالى لكيلا يتعرض البرنامج للخطر. وبحلول عام ١٩٨٠، أدى تواكب التضخم الاقتصادى المتزايد مع منح أعضاء الجمعية التشريعية والوزراء عطايا ضخمة (Otobo,1981) إلى جعل تقييد حركة النقابات خياراً محدود القيمة. ومن ثم فقد أدى تزايد النزاعات فى القطاع العام وحالات توقف العمل فى العالم إلى إجبار مؤتمر العمال النيجيرى على إحياء حملته للمطالبة بتحسين الأجور. وقد تواكب هذا مع المطالبات بتحسين التعليم والصحة وقضايا رفاهة اجتماعية أخرى لصالح العوام. وقد أدت هذه الحوادث، إذ تواكبت مع بدء النشاط الصناعى المحلى، إلى إضراب ١٨٩١ العام.

وكذلك يوضح توزيع الإضرابات فى السنوات "القابلة لحدوث الإضراب" فى الفترة ٨١-١٩٨٢ أخطار الاندفاع نحو التعميم العفوى. فمثلاً، كان ١٩٪ من إضرابات عام ١٩٨١ فى القطاع الصناعى، وفى العام التالى (١٩٨٢) هبطت تلك النسبة إلى ٤,٧٪.[٧] وفى المقابل، فإن نحو ٢٥٪ من حالات توقف العمل فى سنة ١٩٨١ كان مصدرها قطاع التعليم والصحة، وقد ارتفع هذه النسبة إلى ٣٧٪ فى عام ١٩٨٢ . ومرةً أخرى، كان حوالى ٧٢٪ من الإضرابات فى سنة ١٩٨١ مصدرها نفس القطاع، على حين كان حوالى ٨٢٪ من كل إضرابات ١٩٨٢ قد قام على نفس القطاع. ومع ذلك، فإن الموقف فيما بين ١٩٨١ و١٩٨٢ لا يقع حتى الآن فى إطار الكلاسيكية المحدثة التى تتعامل مع القطاع العام بوصفه شيطانًا . فمعظم الإضرابات فى سنة ١٩٨٢ قد حدثت نتيجة فشل بعض حكومات الدولة فى دفع أجور لما يربو على ستة أشهر.

وبتحليل اتجاه إحصاءات الإضراب، يجدر بنا أن نضع البيانات فى سياق ما كان يحدث فى الاقتصاد بشكل عام. لقد كان القطاع الصناعى هو المجال الأكبر للنمو فيما بين ١٩٦٢ و١٩٨٠ . وبالتعامل مع البيانات المستقاة من المسوح الصناعية الخاصة بـ FOS ، يمكن للمرء أن يقوم بتقدير الزيادة فى عدد الشركات بنحو ١٤٥ مرة خلال الفترة المذكورة. كما ارتفعت أعداد القوة العاملة المقدرة خلالها بأكثر من ٣١١ مرة. ومن ثم فإن التعامل مع الإحصاءات الخام الخاصة بالإضرابات والافتراض بوجود نزوع متزايد نحو الإضراب، دون أخذ هذه العوامل الأساسية فى الحسبان سيكون أمراً مضللاً. وعلاوة على ذلك، فبافتراضنا أن العدد الإجمالى للقوة العاملة، باستبعاد القطاع غير الرسمى، يتراوح ما بين ٢,٥ و٣,٥ مليون فرد خلال الفترة ١٩٧٦ و١٩٨٣،سيكون المتوسط السنوى لأيام الإضراب كنسبة من أيام العمل الإجمالية لمجمل الفترة حول رقم ٠,١٤٪ باستخدام بيانات البنك المركزى النيجيرى، و٠,٣٥٪ باستخدام بيانات منشورات وزارة العمل.[٨] ومع ذلك، كانت هذه فترات المستويات العليا غالباً، والتركز، فى أيام الإضراب.

وبينما يتجلى اتخاذه مساراً معاكساً مقارنةً بالفترة التالية على ١٩٨٤ بسهولة ، فإن اتجاه الفترة ٧٦-١٩٨٣ بخصوص النشاط الإضرابى يقتضى أن يُفسر أكثر من أن يُعرض بشكل مبسط كأمر غير مرغوب. وهو ما ينبغى عندما نحاول تفسير الاتجاه ،

حيث يمكننا أن نتغلب على الاتجاه المستند إلى الأساطير والآراء الشائعة فى تفسيرات الأزمة النيجيرية. وربما أدى القمع المفرط الواقع على العمال من قبل نظام الجنرال إبراهيم بوهارى Buhari إلى انخفاض العدد المطلق للإضرابات والنزاعات، بيد أن النزوع إلى الإضراب تصاعد بحدة. وبعبارة أخرى، على حين تم الإعلان عن عدد أقل من النزاعات، فإن ثمة نزاعات أخرى كانت مستمرة ووفرت الفرصة لحدوث الإضراب بما يتراوح بين ٥,٩٥-٩٨٪. فالإدانة الموسعة للعمال الذين استمروا فى الإضراب ، حتى واجهوا احتمال الانتهاء إلى السجن وحظر نشاط نقاباتهم- كانت مرتفعةً بالفعل!. وكما أوضحت فى موضع آخر (Adesina,1992b) فإن القيمة الرادعة للمستوى المرتفع من القمع فى ظل نظام بابنجيدا قد فقدت جدواها. وفيما بين ١٩٩١ و١٩٩٣، أدت الآثار الاقتصادية السلبية للتكيف الهيكلى والتآكل الحاد للقوة الشرائية إلى فورة فى الهبات العمالية. وقاد عمال القطاع العام الذين عانوا من القدر الأكبر من هذا التآكل فى أجورهم الحقيقية معظم هذه الإضرابات.

# الهوامش

(١) يسر هذا الأمر عدم قدرة الحاكم ماكلوم McCallum على نشر قوات الشرطة ضد المضربين. لقد تمردت قوات الشرطة فى نفس التوقيت بشأن إعادة تنظيم أحكام الخدمة العسكرية. أما الجيش فكان فى هذا الوقت معارًا إلى دولة الاستعمار فى ساحل الذهب (غانا حاليًا). .(Hopkins,1979)

(٢) أنتخب هربرت ماكولاى Macaaulay رئيساً لـ NCNC دفاعًا عن تاريخه.

(٣) مؤتمر اتحاد نقابات العمال هو أحد التنظيمات العمالية المركزية الموجودة.

(٤) شُكلت اللجنة المفوضة لإعادة النظر فى الخدمة العامة، برئاسة جيرمو أودوى Udoji ، بناءً على توصية من لجنة أديبو، وكان متوقعًا منها أن تحقق التجانس بين أجور القطاعين العام والخاص. وانطوى عمل لجنة أودوى على توصيات لإصلاح الخدمة المدنية .

(٥) الحركة الطلابية فقط هى الكيان الآخر الذى يبدى هذه الخصائص.

(٦) وبينما يبدو هذا غير وثيق الصلة بموضوعى، فإننى أعلم مثلاً أنه بعكس الاتجاه غير الخطى الوارد فى تقرير بيتس/برج Btes/Berg بشأن السياسات الزراعية، كان هناك تحويلٌ فى الموارد من البترول لدعم الأسعار المدفوعة للفلاحين ليتمكنوا من الإنتاج فى عقدى السبعينيات والثمانينيات. ولا أقول هذا لكى أجادل فى واقع أن الفلاحين كانوا مستغلين .

(٧) تم تطوير هذه المقولة بشكل كامل فى:

-Adesina,JO., Quantitative Alchemy and Strike Trend In Nigeria. In Otobo D (Ed) 1992b, Malthouse Press, Lagos.

(٨) يفترض هذا أن أيام العمل الأسبوعية هى خمسة أيام، وأنه مسموح بالاستئذان ٢٨ يومًا سنوياً ، وأن هناك ١٥ يومًا إجازة عامة فى السنة.

## References

Adesina, J.O., (1989a) State-Capital and Labour in Nigeria's Oil industry. Lagos/Oxford: Malthouse (*in press*, 1993).

-----, (1989b) Union, Workers and The Development Process. In U. Himmelstrand *et.al.*, (*eds.*). Development Theories in an African Perspective, John Currey: London, (*in press* 1993).

-----, (1989c) Worker Consciousness and Shopfloor Struggles. *Labour Capital and Society*, Vol. 22, No. 2, November.

-----, (1990) The Social Construction of Communities in Work. *Capital and Class*, No. 35, Spring.

-----, (1991) "Crisis, Adjustment and Change in Nigeria: Case of the Manufacturing Sector". Paper prepared for the *UNRISD Research Programme on Adjustment and Change*, February 1991, University of Lagos (*mimeo*).

-----, (1992a) *Labour Movement and Policy-making in Africa*, CODESRIA, Dakar.

-----, (1992b) "Quantitative Alchemy and Strike Trend in Nigeria". In D. Otobo (*ed.*), *Labour Relations in Nigeria*, Vol. 1, Malthouse Press, Lagos.

Ake, Claude (*ed.*), (1985a) *Political; Economy of Nigeria*, Lagos: Longman.

-----, (1985b) *The Nigerian State: antinomies of a Periphery Formation*. In Ake (*ed.*), 1985a.

-----, (1985c) *Indigenization: Problems of Transformation in a Neo-colonial Economy*. In Ake (*ed.*), 1985.

Akpala, A., (1984) Managing Industrial Relations in Nigeria: A Case Study of the Nigerian Coal Industry, Dept. of Management, University of Nigeria, Nsukka.

Arrighi, G. (1973) [1967], *International Corporation, Labour Aristocracies, and Economic Development in Tropical Africa* in Arrighi and Saul, 1973a.

Arrighi, G. and John S.S. (1973a) *Essays on the Political Economy of Africa*. New York: Monthly Review Press.

Bangura, Y., (1991) Structure Adjustment and De-industrialization in Nigeria. *Africa Development*, Vol. XVI, No. 2.

Bangura, Y. and Bjorn Beckman, (1989) African Workers and Structural Adjustment With a Nigerian Case Study. UNRISD/ISER Conference on Economic Crisis and Third World Countries: Impact and Responses. Kingston, Jamaica: 3-6 April.

Berg, Elliot J., (1966) *Major Issues of Wage Policy in Africa.* In Ross (*ed.*). 1966.

-----, (1969) Urban Real Wages and the Nigerian Trade Union Movement. 1939-1960: A Comment. *Economic Development and Cultural Change*. Vol. 17, No. 4.

Braverman, H., (1974) *Labour and Monopoly Capital,* New York: Monthly Review Press.

Cohen, R. (1971) Further Comments in the Kilby/Weeks Debate. *The Journal of Developing Area,* Vol. 5, No. 2 (January).

-----, (1974) *Labour and Politics in Nigeria: 1945-1971,* London: Heinemann.

-----, *et.al* (*eds.*), (1979) *Peasants and Proletariats: The Struggles of Third World Workers.* London: Hutchinson.

Damachi, U.K., (1989) *Industrial Relations: A development Dilemma,* Lagos: Development Press.

Damachi, U.K., and Tayo Hashoyin, (1986a) Labour Relations and African Development. International Industrial Relations Association, 7th World Congress, Hamburg, 1-4 September.

Dudley, B.J., *An Introduction to Nigerian Government and Politics,* Nigeria: Macmillan.

Fanon, Frantz, (1965) *The Wretched of the Earth,* (translated by Constance Farrington) London: MacGibbon and Kee.

Hashoyin, Tayo, (1980) *Industrial Relations in Nigeria,* London: Longman.

-----, (1990) Development in Nigerian Industrial Relations. Paper presented at the Annual Week of the MILR Students Association, University of Ibadan, July, (*mimeo*).

Garba, Joe, 1987, *Diplomatic Soldering.* Ibadan: Spectrum Books.

Gutkind, P.C.W. *et.al,* (*eds.*). (1978) *African Labour History,* Beverly Hills: Sage Publications.

Hopkins, A.G., (1979) The Lagos Strike of 1897: An Exploration in Nigerian Labour History. in R. Cohen *et al* (*eds.*), *Peasants and Proletariats.*

Hutchful, Eboe, (1986) The Modern State and Violence: The Peripheral Situation. *International Journal of the Sociology of Law,* Vol. 14, No. 2.

ILO (1973) *Employment in Africa: Some Critical Issues,* Geneva: ILO.

Kilby, P., (1969) *Industrialization in an Open Society: Nigeria, 1945-1966,* London: Cambridge University Press.

Lachuad, Jean-Pierre, (1989) Urban Labour Market Analysis in Africa. *Labour and Society* Vol. 14, No. 4 (October).

Lubeck, Paul, (1986) *Islam and Urban Labour in Northern Nigerian: The Making of a Muslim Working Class*, Cambridge: Cambridge University Press.

Mason, M., (1978) *Working on the Railway: Forced Labour in Northern Nigerian, 1907-1912*. In Gutkind *et al* (*eds*.), 1978.

Mkandawire, Thandika, (1988) The Road to Crisis, Adjustment and De-Industrialization: The African Case. *Africa Development*, Vol. XIII, No. 1., p. 17.

Nnoli, (1981a) Okwudiba (*ed.*) *Path to Nigerian Development*, Dakar: CODESRIA.

-----, (1981b) *Development/Underdevelopment: Is Nigeria Developing?* In Nnoli 1981a.

-----, (1981c) *A Short History of Nigerian Underdevelopment*. In Nnoli (1981a).

Obasanjo, O.O., (1990) *Not My Will*, Ibadan: University Press.

Offiong, D.A. (1983) *Organised Labour and Political development in Nigeria*, Calabar Centaur Press.

Onimode, B., (1988) *A Political Economy of The African Crisis*, London: IFAA/ Zed Books.

Otobo, D., (1981) The Nigerian General Strike of 1981. *Review of African Political Economy*, No. 22 (October-December).

-----, (1986a) *Foreign Interests and Nigerian Trade Unions*, Ibadan: Heinemann Educational.

-----, (1986b) Bureaucratic Elites and Public-Sector Wage-Bargaining in Nigeria. *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 24, No. 1.

-----, (1987) *The Role of Trade Unions in Nigerian Industrial Relations*, Lagos: Malthouse.

-----, (1888) *State and Industrial Relations in Nigeria*, Lagos: Malthouse.

-----, (1989) Nigeria Trade Unions ad Participants in Development: Resources and Modalities. Paper read at the International Conference on *Enabling Environment For Effective Private Sector Contribution to Development in Nigeria*, Abuja, May 15-19.

Peace, Adrian, (1979) *Choice, Class and Conflict: A Study of Southern Nigerian Factory Workers*, Brighton, Sussex: Harvester Press.

Post, Ken, (1964) Nationalism and Politics in Nigeria: A Marxist Approach. *The Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, Vol. 6, No. 2. July.

Sandbrook R. and Cohen, R. *(eds.)*, (1975) *The Development of an African Working Class: Studies in Class Formation and Action,* London: Longman.
Takaya, Bala J. and Sonni G. Tyoden *(eds.)* (1987) *The Kaduna Mafia: A Study of the Rise Development and Consolidation of a Nigerian Power Elite,* Jos, Jos University Press Ltd.
Warren, W.M., (1966) Urban Real Wages and the Nigerian Trade Union Movement. *Economic development and Cultural Change,* Vol. 15, No. 1.
Weeks, John (1968) A comment on Peter Kilby: Industrial Relations and Wage Determination. *The Journal of Development Areas,* Vol. 3, No. 1 (October).
-----, (1971a) Wage Policy and the Colonial Legacy – A Comparative Study. *The Journal of Modern African Studies,* Vol. 9, No. 3.
-----, (1971b) Further Comment on the Kilby/Weeks Debate: An Empirical Rejoinder. *The Journal of Development Areas,* Vol. 5, No. 2 (January).
-----, (1991) *Structural Adjustment and Rural Labour Markets in Sierra Leone,* WEP Research Working Paper WEP 10-6/WP101, Geneva: ILO.

# الفصل التاسع عشر
# الطبقة العاملة و التشابكات الاجتماعية والديمقراطية فى الجزائر

بقلم : سيد شيخي
ترجمة : نهاد جوهر وهالة ثابت

## مقدمة

تثير دراسة الطبقة العاملة فى الجزائر الاهتمام لسببين أساسيين : فأولا - تساعد مثل هذه الدراسة فى إلقاء الضوء على بعض أبعاد العلاقات الاجتماعية فى الجزائر. كما تشمل الدراسة أيضًا مناقشة لأصول الطبقة العاملة وعاداتها وتصوراتها ، إضافة إلى علاقات هذه الطبقة بالمؤسسات التى تدين لها بالولاء كما تغطى أيضًا شبكة المتغيرات المؤسسية التى تحدد خطاب هذه الطبقة وسلوكياتها والمنطق الذى يحركها. فكل اقتراب يحاول توضيح الظروف التاريخية التى تؤدى إلى تكتل العمال فى مجموعات ، ويحاول إلقاء الضوء على السياسات الإدارية الهادفة إلى تعبئة الطبقة العاملة والأبعاد الخاصة بكفاح الطبقة العاملة ومساهماتها فى العمل وتجاه غيرها من أعضاء المجتمع وتجاه الحياة بشكل عام ، سيكون بالضرورة مفيدا جدا فى إطار محاولة أشمل لفهم تاريخ العلاقات الاجتماعية المتشابكة فى الجزائر.

ثانيا - يساعد التحليل لظاهرة الطبقة العاملة فى فتح المجال أمام دراسة قدرات هذه الطبقة على العمل المشترك ، بالإضافة إلى فهم مدى استقلالية مثل هذه المبادرات عن الدولة. والهدف هنا هو قياس مدى قدرة المعارضة التى تمثلها الطبقة العاملة والصراعات التى تدخل فيها على التخفيف من حدة هيمنة الدولة والحد من توجيهاتها الشمولية. والسؤال المحدد هو: هل تؤدى إيجابية الطبقة العاملة فى حد ذاتها إلى

ظهور نظام اجتماعى أكثر ديمقراطية ، أم أن العكس صحيح؟ بمعنى أن ظهور روح ديمقراطية فى الجزائر قد أفسح المجال أمام بلورة الحركات الاجتماعية مثل حركة الطبقة العاملة بكل ما تحمله من بذور للصراع للحصول على استقلالها عن الدولة . وهذا الطرح يؤدى بالضرورة إلى التساؤل حول قضية الاقتراب المناسب للديمقراطية (أو الشمولية) فى ظل قدرات بعض القوى الاجتماعية إما على اللجوء إلى التجديد والإبداع فى مواجهة تدخل الدولة وإما على الانسحاب والسلبية النسبية .

ومن ثم فإن هاتين النقطتين تمثلان نقطة البداية لدراسة الطبقة العاملة. فالوسيلة الوحيدة لفهم هوية الطبقة العاملة هو النظر إليها بوصفها جزءا لا يتجزأ من الواقع الأكثر شمولا - أى من النظام الاجتماعى ككل. وهذه الرؤية فى حد ذاتها تقع على مفترق طريقين للتفسير. يحاول أولهما دراسة علاقات الطبقة العاملة بوجه خاص والمجتمع بوجه عام بالدولة ، أما ثانيهما فيحاول البحث فى مدى قدرة الطبقة العاملة بمفردها أو بالتعاون مع غيرها من القوى الاجتماعية على المبادرة باتخاذ خطوات تاريخية محورية يكون من شأنها إحداث تغيير اجتماعى .

وعليه فان حقل البحث متسعٌ وأى دراسة ستكون بالضرورة انتقائية ، تحاول التركيز على أهم المواقع على الخريطة الاجتماعية التى يكون من شأنها بدء سلسلة من الأحداث التاريخية. وفى خبرة الطبقة العاملة الجزائرية توجد ثلاثة مراحل محورية. ففى المرحلة الأولى تمت تعبئة الطبقة العاملة فى الوقت الذى تعاملت فيه أجهزة الدولة مع البنية الصناعية للأمة ومع المجتمع فى حد ذاته بوصفهما مشروعا تم تأميمه. أما المرحلة الثانية فقد بدأت عندما بدأت الحركة الشعبية تلفظ أنفاسها الأخيرة حيث تم تجميد الطبقة العاملة فى الوقت الذى قامت فيه الجماعات المهيمنة على المجتمع بإعادة تعريف قواعد جديدة لتوزيع القوة. وفى المرحلة الثالثة والحالية تبدأ القيم الديمقراطية فى النمو بعد سنوات من الحكم الشمولى على الأقل ظاهريا. ولكن من ناحية أخرى يبدو وكأن هناك تيارات أكثر تعقيدا تتفاعل تحت السطح، ولكن مع التسليم بأن هناك مؤشرات على أن المجتمع يخطو خطوات حثيثة فى اتجاه النمو النضج، فان هناك إشارات متناقضة تدل على التحلل والتدهور .

## تدخل الدولة والطبقة العاملة

### الحركة الشعبية والجماهير

فى دراسة حول العلاقات بين الدولة والمجتمع فى الجزائر فى السبعينيات من القرن العشرين، وصل على الكنز إلى نتيجة محصلتها أن هذه العلاقات تتأسس على نوع من العقد الاجتماعى. "فمن ناحية هناك المواطن الذين يمكنه التفاخر بتمتعه بحقوق معينة، شريطة أن تتحصر هذه الحقوق فى المجال الاجتماعى: على سبيل المثال الحق فى العمل والتعليم والرعاية الصحية والإسكان ..الخ ومن ناحية أخرى هناك الدولة والقوة التى احتكرتها لنفسها مثل هيمنتها على حرية الرأى والتعبير وحرية التنظيم .. إلخ وبناء عليه فقد تم تأسيس عقد اجتماعى ضمنى بين الدولة والمجتمع. وطبقا لقواعد هذا العقد فقد قام المجتمع بالتنازل عن حقوقه السياسية للدولة فى مقابل الحصول على حقوقه الاجتماعية" (El-Kenz, 1989).

ويعد هذا توصيفا دقيقا للعلاقة التى نشأت بين التعبير عن المطالب الاجتماعية للأفراد وبين الشكل المهيمن للدولة. فمن ناحية تنازل المواطن العادى عن مسئوليات السيادة واستبدلها بحصة من عائد الإنتاج ونظام التوزيع. أما الدولة من ناحيتها فقد عرضت الوفاء بالمطالب الاجتماعية، وصادرت فى المقابل الحريات العامة. بمعنى آخر فإن المواطنين اتخذوا قرارا مشتركا بالموافقة على استعبادهم ، ، ولكن فقط إذا ما ترجمت مطالبهم إلى قرارات سياسية. ومن ناحيتها وافقت الدولة على توفير الديمقراطية الاجتماعية ولكن بشرط حصولها على نقيضها وهو الديكتاتورية السياسية. وعلى توفير الديمقراطية الاجتماعية ولكن بشرط حصولها على نقيضها وهو الديكتاتورية السياسية. وعليه فقد كانت هذه هى شروط العقد الاجتماعى ، أو بقول آخر المكونات الأساسية للظاهرة السياسية فى الجزائر فى السبعينيات (Harbi, 1975; El-Kenz,1989; Touraine,1988) .

وفى إطالة النظام السياسى الناتج صارت الديمقراطية الاجتماعية والشمولية السياسية رفيقى طريق. وقد قامت الدولة باللجوء إلى العديد من السياسات للوفاء بوعدها وتحقيق الديمقراطية الاجتماعية. وبفضل الدخل والرسوم التى تحصلها الدولة تمكنت الدولة من المضى قدما فى خطة التصنيع التى لم تعتبر فقط برنامجا للتنمية ولكن ممارسة للعدالة الاجتماعية. فقد حققت الاستثمارات ارتفاعًا هائلا فى الوقت الذى لم تقدم فيه تنازلات اجتماعية هائلة. بل إن مستويات الاستهلاك لم تنخفض انخفاضا ملموسا ، بل أن هناك بعض الأنشطة خاصة فى المجالات الاقتصادية والتعليمية قد بدأ التعامل معها بوصفها وسائل للتقدم والارتقاء الاجتماعى. ولعل القاعدة الأساسية التى قام عليها هذا النظام الجماهيرى كان دون شك موقفه من قضايا التوظيف والتشريعات الاجتماعية الخاصة بالحق فى العمل. ومن ثم فان الآليات الناتجة قد ساعدت على خفض نسبة البطالة من ٣٧٪ عام ١٩٦٦ إلى ١٩٪ عام ١٩٧٨ و١٦٪ عام ,١٩٨٣ أما بالنسبة للتشريعات الاجتماعية التى تزامنت مع هذه الظاهرة (ومنحازة للعمال حتى أنها بدت وكأنها انحرافات عن القواعد الاقتصادية التى تميز التراكم الرأسمالى[1].

وهكذا تمكنت الدولة من خلال الجمع ما بين التنمية الاقتصادية وآليات الاندماج الاجتماعى من بناء قاعدة راسخة للشرعية. كما أعلنت ولاءها للمصالح القومية الأساسية وطالبت جماهير الشعب بإظهار ولائها لقرارات القيادة التى تتخذها نيابة عن الفئات الأقل حظا .

وعليه فقد نصب النظام الجماهيرى نفسه مدافعا عن العدالة الاجتماعية وطالب الجماهير التى تمت تعبئتها بالتصديق على شرعيته. ولكن فى الوقت ذاته قام هذا النظام باللجوء إلى سياسيات قمعية على نطاق واسع ، كما فرضت الدولة سيطرتها على كل المجالات الاجتماعية. ومن ثم فقد كان النظام على استعداد للوفاء بالمتطلبات القومية والاجتماعية ولكن فقط إذا ماتم التعبير عنها فى إطار سلطة الدولة وإذا ما لم يثبت معارضة هذه المتطلبات للنظام الحاكم. كما أن النظام كان على أتم استعداد للسماح ببعض المشاركة الشعبية فى عملية صنع القرار ولكن بناء على المعايير التى

وضعتها السلطة الحاكمة، لابناء على المعايير التى تقوم الجماعات الاجتماعية المشاركة فى وضعها. بمعنى آخر فإن النظام الجماهيرى فى الجزائر لم يكن ليتسامح مع أية ظاهرة إلا إذا كانت تقع تماما تحت سيطرته. وبنفس المنطق قام النظام الحاكم بالسيطرة على جميع الصراعات الطبقية عن طريق ضم جميع المطالب الاجتماعية فى خطيه وإخضاع جميع الحركات الاجتماعية لقيادته(٢).

وقد كان أحد أهداف النظام هو منع قيام تجمعات طبقية. وقد نجح النظام فى تحقيق هدفه هذا عن طريق منع التنافس الاجتماعى باسم التنمية، وهى عملية لعبت فيها الدولة دور القائد، وأيضا عن طريق وضع مبادرات قائمة على الطبقة وذلك تحت شعار المشاركة الشاملة التى قامت فيها الدولة أيضا بدور قيادى. وغنى عن القول أن أجهزة المخابرات والنظام الأمنى الذى أخذ على عاتقه مهمة قمع كل محاولة للتعبير عن الرأى، كانت قد صبت جميع المطالب الاجتماعية وممارسة المشاركة الشعبية فى قالب التنمية الوطنية تحت السيطرة و الهيمنة الثامة للدولة.

هذا وقد لعبت الدولة دورا محورياً فى جميع هذه العمليات. فقد قامت الدولة بالبدء بعملية التصنيع والتشريعات الاجتماعية المصاحبة لها. كما أن الدولة استطاعت أيضا من خلال تدخلها المستمر وأجهزتها الرقابية من تفكيك أية جماعات اجتماعية ذات قدرة على مراجعة شروط العلاقة بالدولة باستقلالية. بمعنى أن الجماعات التى تكون المجتمع الجزائرى لم تكن لديها فرصة التكتل لتكوين قوى اجتماعية بمساعدة جهودها السياسية والاقتصادية. وبدلا من هذا تحدد وضع ووظيفة كل جماعة من جماعات المجتمع من خلال علاقاتها بالدولة وأجهزتها التى تمارس من خلالها سلطاتها الشمولية على التنظيم وحرية التعبير .. الخ .

وقد كانت نتيجة هذا الترتيب تحول المجال العام فى الجزائر إلى فضاء خال من أى تعبير صارخ من الصراع بين الجماعات الاجتماعية. وقد استغلت الدولة هذا الفضاء الذى قامت بخلقه لتضخ من خلاله دعايتها وخطابها وأسلوبها السياسى القائم على القرارات الإدارية التى جمعت ما بين التهديد المغلف والتوجيهات. ولكن دون شك

فعلى الرغم من المظهر الخارجى للمجتمع الذى بدا وكأنه نسيج واحد فقد ظهرت بعض بؤر الاحتجاج، ولكنها كانت غير قادرة على تطوير نفسها لقوة عارمة قادرة على الإخلال بهذا الإجماع الاجتماعى. كما أن المجال كان مغلقا تماما أمام الصراعات والمواجهات الاجتماعية المفتوحة، إضافة إلى أن الجماعات المختلفة كانت خاضعة تماما للمنطق المهيمن للدولة .

لكل دولة صلاحيات تقوم على النظام القمعى ،الآليات التى تمتلكها. ولكن هذه الوسائل لاتكفى للحفاظ على السلطة. وعليه فمن أجل فهم أفضل للسهولة واليسر التى تمكن بهما النظام الجماهيرى من البقاء فى السلطة، لابد وأن نجمع بين آليات الهيمنة وسلسلة التغيرات الاجتماعية التى طرأت على الساحة فى الستينيات والسبعينيات. فمن من وجهة نظر المواطن العادى مثلت هذه السنوات فترة غير مستقرة شديدة التعقيد. فقد كانت فترة من التصنيع المحموم الذى أطاح بالاستقرار الاجتماعى مؤديا إلى موجات من الهجرة من الريف إلى المدينة التى بدت وكأنها تنمو نموا خارجًا عن السيطرة. من ناحية أخرى أطاحت هذه التغيرات بالتوازن الاجتماعى- الاقتصادى السابق ومزقت جذور التقاليد.

ولكن خلال هذه الفترة كلها لم تمتلك الطبقة العاملة أى مصدر من مصادر القوة، كما لم يجمع بينها منهجُ سلوكى موحد . وهكذا ومع انهيار العلاقات الاجتماعية والصلات التقليدية وجد أفراد الطبقة العاملة أنفسهم فى عالم جديد غريب عنهم. ومن ثم فقد كان هؤلاء فى موقف يمكن وصفه بالاغتراب والفردية التى تشجع الفرد على التنازل عن حريته فى مقابل الحصول على نوع من الأمن والضمان. وقد مثل هذا الموقف أرضا خصبة لنمو أفكار وصول عتيقة مثل إيديولوجية المساواة .

وعليه فقد رغبت الطبقة العاملة فى الجزائر فى الحياة فى مجتمع يقوم على العلاقات المتبادلة القائمة على المساواة. وهو ما يعنى تبادل الخدمات بين أفراد المجتمع، والمساواة تتغذى من ناحية أخرى على فكرة الأخوة بين الأفراد المتماثلين. ومن ثم فيمكن إيجاز هذه المعتقدات الشعبية فى جملة واحدة: المواطن الجزائرى هو المواطن

الجزائرى، لا فرق بين فرد وآخر." وفى إطار الوعى الجماعى لاتترك مثل هذه الصيغة مجالا لاعتبارات مثل اعتبارات الطبقة. بل هى هى تتعارض وصور التعبير الفردية.

ومن الواضح أن مثل هذا الوعى الاجتماعى لايشكل بيئة صالحة لرؤية جديدة لنظام اجتماعى مختلف. بل هو يقوم بفرض العلاقات فى إطار موقف جديد. إن الرغبة العارمة فى التوحد والمساواة تمد جذورها فى ممارسات التضامن العتيقة، وهذه القيم التقليدية لاتفسح المجال أمام تبلور المصالح المختلفة فى إطار النظام الاجتماعى القائم، ولاتتيح الفرصة لممارسة مفهوم الفرد. ومن ثم فليست بمفاجأة أن الاحتياجات الاجتماعية قد وجدت منفذاً للتعبير من خلال هذا الإطار ، حيث حاول أفراد الشعب عبور الهوة التى تفصل ما بين القمع الاقتصادى وجاذبية الأجور فى المدينة وذلك عن طريق المطالبة بالاحترام اللازم للعادات والقيم العتيقة.

ولنأخذ على سبيل المثال ظاهرة السلطة داخل المشروعات الاقتصادية. فكل مشروع ينظر له على أنه الثروة المشتركة. فلا أهمية لكون مدير أحد المصانع يتمتع بالمهارات الفنية أو يمثل نظاما طبقيا. فالأهمية تكمن فى كونه الرئيس أو المدير. وبصفته هذه تقع على عاتقه مسئولية التعامل برفق وعدالة وعدم انحياز مع العاملين تحت إمرته وإتاحة بعض من وقته للنظر فى مشاكلهم. بمعنى آخر فان إدارة العمل بمعناها الحديث قد ساهمت فى تفتيت القالب الاجتماعى العتيق. ومن ثم صار جل هم مدير المنشأة هو القيام بجمع ما تبقى من شظايا العالم القديم .

ولعل هذه العلاقة ما بين مدير المنشأة ومكان عمله هى انعكاس للعلاقات التى تربط ما بين القيادات العليا والمجتمع الجزائرى بوجه عام. فأفراد الطبقة العاملة قد وجدوا أنفسهم فى معضلة مزدوجة: فهم ممزقون مغتربون اجتماعيا وفى الوقت ذاته لايتمتعون بالحماية السياسية. فالنمو الحضرى المتساوى وانهيار شكل الحياة فى الريف، مع التوسع فى حجم طبقة العمل الصناعية، والمجال المتسع أمام الحركة الاجتماعية والمكانية، كلها عوامل ساعدت على خلق عالم مفزع زاد من مخاطره غياب طبقة قادرة على احتواء التناقضات الاجتماعية المتعددة وتحويلها إلى كيان متماسك واضح، وقادرة على توفير القيادة الحازمة القادرة على خوض الكفاح من أجل تغيير

النظام الاجتماعى. ومن ثم فهذا الموقف الذى أدى إلى تحول الطبقة العاملة إلى أفراد مغتربين أدى إلى لجوء أفراد هذه الطبقة إلى البحث عن القائد الذى يمثل لهم الأمن فى مواجهة الخوف، والعدالة فى مواجهة العشوائية والمساواة فى مواجهة اللامساواة. ولعل عبارة Michelet "إجماع الشعب المتمثل فى فرد واحد" تعكس النتيجة التاريخية لهذه الصلات التى تربط ما بين سلطة الدولة والمجتمع، والتى تتبلور فى نظام اجتماعى غير قادر على التحول إلى مجتمع حر. فمن ناحية هناك الجماهير التى تعرضت لصدمات التقلبات العديدة التى عجزت عن فهمها، وتطلعاتها إلى الأمن وتحسن الظروف المعيشية، والتى أدت إلى استعدادها للدخول فى علاقاة تبعية. من ناحية أخرى هناك الدولة التى تأخذ على عاتقها اتخاذ القرار نيابة عن الشعب وتحديد مصالحه. فالدولة تثنى على التعبئة الشعبية وهى على علم تام بأنها السلطة الوحيدة المخول لها تحديد المدى الذى لا يسمح للمسيرة الشعبية بتخطيه. كما أن الدولة تذيع الشعارات التى لايمكن لأحد أن يتحداها أو يعارضها.

إن المظهر الخارجى الذى يوحى بوجود إجماع لايعنى بالضرورة غياب الصراعات الحقيقية واختلاف المصالح والمعارضة الاجتماعية. فمثل هذه المعارضة كان مقدراً لها أن تزيد بمرور الزمن بسبب تعارض دور الدولة مع آليات الاندماج الاجتماعى، وبسبب وعى الطبقة العاملة بالتناقض المتزايد بين الصورة التى تظهر بها الثورة وبين واقع حياتهم اليومى. ففى الواقع أن المعارضة الاجتماعية قد تطورت فى نفس التوقيت الذى بدأت فيه تصورات الطبقة العاملة فى الانتشار نتيجة لتوسيع الطبقة التى تعمل فى مقابل أجر، كما أن عددا متزايدا من العمال قد بدأ فى تبنى حركات المعارضة. وإن كانت الوقائع الأساسية قد بقيت دون تغيير يذكر. فالنظام الجماهيرى نجح مرارا وتكرار فى تحييد حركات المعارضة الاجتماعية ، بل أن فترة حكم هذا النجاح جزئيا إلى آليات الهيمنة التى احتفظ بها النظام فى جعبته، وإلى استراتيجيات الاندماج الاجتماعى التى تبناها النظام. أما العامل الثالث فكان الحالة الداخلية للطبقة العاملة نفسها.

## الطبقة العاملة

إن العمال فى الجزائر قد يمثلون طبقة عاملة بفضل اعتمادهم في الدولة المهيمنة، وإن كانت هذه الطبقة بعيدة تماما عن صورة الطبقة المتماسكة القوية التى تشق طريقها بثقة وثبات. فخلف مفهوم الطبقة العاملة، يختلف واقع حياة العمال تبعا لعدد من المتغيرات والظروف التى تختلف اختلافا بينا حتى يمكن الادعاء أن عدد الطبقات العاملة على أرض الواقع فى الجزائر يتعدد بتعدد الأقاليم والمجالات الاقتصادية أو حتى بتعدد الشركات والمشروعات. فهناك على سبيل المثال بعض المدن التى يعرف عنها أن عمالها يحصلون على أجور مضاعفة، بينما توجد مناطق يحصل فيها العمال على أجور عادية فى الوقت الذى يعرف عن عمال غيرها من المناطق تعرضهم للإجحاف، حيث يقال أحيانا أن السبب هو تهميش هذه المناطق نتيجة لاستبعادها من عملية التصنيع. ففى مثل هذه المدن ترتفع معدلات البطالة، ولم ينضم العمل إلى الطبقة العاملة بالمعنى الصحيح للكلمة سوى بعد إدخال هذه المناطق فى خريطة التصنيع.

ويتغير حال العمال أيضا تبعا للقطاع الاقتصادى الذى يعملون به. ففى عام ١٩٧٢ كان العامل فى قطاع البناء والتشييد يحصل على متوسط أجر يصل إلى ٣٢٠٠ دينار سنويا، وهو ما يعد ثلث الدخول السنوى للعمال الذين يعملون فى قطاع النفط والغاز. أما العامل فى قطاع الصناعات الكيماوية فكان يحصل على أجر يقل مرتين ونصف المرة عن نظيره فى قطاع النفط والغاز. وأحيانا ماكانت مثل هذه التمايزات تأخذ شكلا مبالغًا فيه تبعا لحجم وحدة الإنتاج. "فعلى سبيل المثال تتراوح أجور العمالة فى مجال التصنيع من حوالى ٣١٦٦ دينار سنويا فى المنشآت التى يعمل بها عشرون عاملا إلى حوالى ٦٥٧٥ دينارًا سنويا بالنسبة للمنشآت التى يعمل بها أكثر من مائة عامل. وعليه ففى ظل هذه التمايزات فى الأجور والنظام العشوائى للحوافز والمكافآت، انتهى الأمر بالطبقة العاملة إلى التفرق والضعف. وفى ظل هذه الظروف يصبح العمل الجماعى ضربا من ضروب المستحيل، مما يحول كفاح الطبقة العاملة إلى عدد من الأحداث المتفرقة فى جميع أرجاء البلاد(٣).

إضافة إلى هذه التمايزات التى ساهمت فى تشتيت الطبقة العاملة إلى قطاعات مختلفة، يبقى واقع انقسام الطبقة العاملة إلى نصفين. فهناك جزء ينتمى إلى القطاع العام الذى يتمتع بوضع الصدارة. أما الجماعات الفرعية فتضم عمال البناء والتشييد والعاملين بالقطاع الخاص فى مجال التصنيع. أما العوامل التى أدت إلى التمييز بين هاتين المجموعتين فكانت: وضع العمل، ومستوى الأجور ونمط المشاركة .

فالعمال فى قطاع الدولة يتمتعون بالأمن الوظيفى، حيث قام القطاع التصنيعى للدولة تدريجيا بإلغاء جميع الوظائف المؤقتة أو نصف الوقت، ليحل محلها جداول أجور شهرية، حتى أنه بحلول عام ١٩٧٩ تمتع حوالى ٦,٨٤٪ من القوة العاملة بهذه الميزة. بالإضافة إلى هذا فإن أعضاء القوة العاملة التابعة للدولة يتمتعون بنوع من المشاركة يطلق عليه "الإدارة الاشتراكية المشتركة". وعلى الرغم أن نمط المشاركة هذا لايعد نمطا مثاليا للتعبير عن المطالب الاجتماعية، إلا أن ميزته كانت منع الاستغناء عن العمالة لصالح الرخاء الاقتصادى.

بالإضافة إلى ذلك كان لجوء بعض إدارات المصانع الراغبة فى الحصول على تأييد عمالها إلى إدخال عدد من البرامج الاجتماعية مثل الجمعيات الاستهلاكية والعيادات الصحية التى أعطت القوة العاملة مميزات عديدة.

أما فى قطاعى التشييد والبناء غير التابعين للدولة فقد واجه العمال ظروفا مختلفة تماما. فالحصول على عمل كان بمحض الصدفة، وحتى الوظائف المتاحة لم تكن لتوفر سوى أقل الضمانات. بل إن أكثر من نصف القوة العاملة فى القطاع الصناعى الخاص كانت تحصل على أجرها بناء على عدد الساعات. والأسوء من هذا هو تعرضهم لظروف عمل شديدة القسوة تتراوح ما بين ساعات العمل غير المحددة، وأجور تقل عن الحد الأدنى قانونا، بالإضافة إلى عمل عمالة المرأة والطفل، وغيرها من انتهاكات قوانين العمل والاستغناء عن أعداد كبيرة الخ.. وعلى عكس معظم مصانع الدولة التى تتمتع بمجالس أو نقابات عمالية، فان نسبة لا تزيد عن ربع مصانع القطاع الخاص هى التى كانت تتمتع بوجود مثل هذه النقابات. بل إن بعض هذه النقابات القليلة كانت تمنح عضويتها لأقارب المديرين وأتباعهم .

ومن ثم فان الواقع يعكس تفتت الطبقة العاملة فى الجزائر إلى مجموعات متباينة ومختلفة. فالخلافات الداخلية التى تمزق هذه الطبقة ساعدت على غياب رؤية وهوية مشتركة كما ساعدت على إحباط أية إمكانية للعمل المشترك.

من ناحية أخرى فان هوية الطبقة العاملة التى عانت من التناقضات السابق الإشارة إليها تأثرت سلبا بالهجرة الداخلية. فموجات الهجرة هذه صارت ظاهرة فى السبعينيات، ثم ازدادت بصورة أدت إلى إضعاف الطبقة العاملة بصورة واضحة. فالعامل الذى ينجح فى الحصول على عمل فى قطاع التصنيع يعد نفسه من المحظوظين. "فالحصول على أجر صار أكثر أهمية من مناقشة مستوى الأجور" (Dubois, 1981:79) . أما النازحون من الريف إلى المدن فينظر إليهم على أنهم قد انترعوا من جذورهم. ولكن الفارق بين خبراتهم الماضية والمستقبل أمامهم فهو واضح وضوح الشمس. فقد نزحوا من قرى لا توفر لهم أدنى فرصة أو إمكانية للحياة الكريمة، بل لاتتوفر لهم أى فرص عمل على الإطلاق. أما فى المدن فهم يرون أمامهم فرصًا للارتقاء الاجتماعى لم يكن أحدهم ليحلم بها، بل إنها تعدهم بالانفتاح على العالم بصورة بعيدة كل البعد عن حياتهم المنعزلة فى المناطق الريفية. باختصار فإن معظم العمال يقدرون تماما الأجور التى يحصلون عليها ليس فقط لقيمتها فى حد ذاتها ولكن لأنها توفر لهم سبيل الفرار من حياة القرية التى تركوها خلفهم.

وفى ظل هذه الظروف تصير معايير الحركة بالنسبة للفرد أو الجماعة أكثر أهمية من الوعى الطبقى. وقد انتشر هذا المنطق بصورة مطردة فى السبعينيات عندما بدأت مسيرة التصنيع فى اكتساب سرعة كبيرة وبدأت القوة العاملة فى الزيادة بصورة ملحوظة. فعدد المصانع الجديدة ازداد ومعها تزايدت الحاجة إلى أعداد كبيرة من العمال. أما النتيجة فكانت مزدوجة. فقدامى العمال حصلوا على ترقيات سريعة، أما المصانع الهائلة التى تم تشييدها فقد كانت عامل جذب للعمالة الماهرة. وفى ضوء فرص الارتقاء الاجتماعى المتزايدة فى فترة التصنيع هذه، فقد شعر العمال بالانتماء لا إلى الطبقة العاملة ولكن إلى الطبقة المتوسطة. وفى جميع الأحوال فقد كانت حركة الانتقالات الواسعة التى قام بها العمال فى السبعينيات هى مؤشر لقرارات وخيارات قام بها هؤلاء لتحين فرص الارتقاء الاجتماعى المتاحة حينذاك، "وهو ما أدى إلى انتشار شعور عام لدى القوة العاملة بأن أولوية العمل لتأمين تطلعاتهم المستقبلية تفوق فى أهميتها العمل على تحسين أوضاعهم الحالية."(٤)

وقد أدى التوسع الهائل فى الحركة والتمايزات التى مزقت الطبقة العاملة إلى إحداث تغييرات ملحوظة فى سلوكياتهم. فمن ناحية رغب الكثيرون منهم فى تحقيق الاندماج الوطنى والاجتماعى، وناحية أخرى فإن الرغبة فى الارتقاء والحركة وقفت حجر عثرة فى طريق شعورهم بالانتماء إلى كيان اجتماعى.

فهناك فارق شاسع بين الحلم بتغيير وضعك الاجتماعى وبين تحقيق هذا الحلم. وهنا بدأت خبرة الطبقة العاملة فى الجزائر تؤدى إلى انتشار إحساس عام بعدم الرضاء. فبحلول منتصف السبعينيات بدأت ظروف العمل والحياة بالنسبة لمعظم المواطنين فى الجزائر تنحى منحى آخر. فالأجور بقيت ثابتة بل وتعرضت للنقصان فى أحيان كثيرة. أما حوادث العمل فقد صارت متكررة فى الوقت الذى بدأت فيه تسهيلات وترتيبات الانتقالات التى تمتع بها العمال فى السابق فى التدهور. من ناحية أخرى بدأت الشرائح الاجتماعية الظاهرة فى مكان العمل من المدير وحتى العامل تنعكس على كل مستويات الحياة الاجتماعية ، خاصة فى مناطق الإسكان الحضرية. فبمرور الوقت بدأ العمال فى التكتل فى التكدس فى الضواحى والعشوائيات، فى الوقت الذى بدأت فيه البيوت الفاخرة تنتشر حولهم بمعدلات سريعة. وعليه فقد بدأت صورة الحياة فى المدينة تختلف. فالمدينة لم تعد علماً جديدا من الفرص أو مجالا للارتقاء الاجتماعى. بل على العكس فقد تحولت إلى مساحة ضيقة وأسعار مرتفعة وأزمات ونقص فى الشعور بالأمن. وعليه فقد وضح تماما للطبقة العاملة أن حلمهم بالاندماج فى المجتمع لا يزال بعيد المنال، أما شعارات المساواة التى تغنت بها الدولة فقد تحولت إلى نوع من التضامن بين الفقراء. وعلى الرغم من التمايزات التى كانت لا تزال تشتت الطبقة العاملة، فان هذا الموقف أدى إلى خلق إحساس لدى الطبقة العاملة بأنها تواجه مصيرا واحدا . ومن ثم بدأ بعض العمال فى تنظيم حركات للمقاومة والمعارضة.

### الطبقة العاملة ونشاط النقابات العمالية

كانت الطبقة العاملة سلبية نسبيا فى الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٤ وهى الفترة التى تم خلالها تأميم البنوك والشركات وصناعة النفط. فالخيارات السياسية الأساسية لبومدين كانت التنمية والكفاح ضد الهيمنة الأجنبية والمشاركة الشعبية. فالتعبئة

الشعبية صارت صناعة نامية. وبدا وكأن التجمعات والمسيرات والاحتفالات قد صارت إشارة إلى أن الثورة تخطت نقطة اللاعودة. وعلى الرغم من وجود بعض الإضرابات هنا وهناك، إلا أنها اقتصرت على قطاعات هامشية من قطاعات القوة العاملة. فلم تجتذب مثل هذه الإضرابات الاهتمام فى ذلك الحين. وبغض النظر عن هذه الحوادث فان العمال العاملين بمصانع الدولة كانوا يصوغون مطالبهم فى صورة التماسات. وكقاعدة عامة طالب هؤلاء من خلال التماساتهم بالمساواة فى المعاملة وتغيير وضعهم إلى الأفضل تحت شعار "نطالب بالمساواة فى الأجور والمساواة فى العمل". وقد استعارت هذه المطالب شعارات وخطاب الثورة مع غيرها من الأقوال المأثورة: الكفاح ضد الإمبريالية، الجماهير الكادحة، المد الثورى، إنجازات الثورة. كما أدانت مثل هذه الحركات كل أوجه الفساد وسوء استخدام السلطة باختصار أدانت هذه الحركات كل من يقف أمام مسيرة الثورة. وأخيرا فقد كانت هذه الالتماسات موجهة للدولة مباشرة، وعرضا من أعراض الأولوية التى تم إعطاؤها للعلاقة بالدولة التى كانت تعلو فوق كل العلاقات الأخرى سواء كانت علاقات بين الشركات المختلفة أو بين القطاعات الاجتماعية المختلفة[٥]

ولعل تفسير هذا الموضع يمكن إرجاعه إلى طبيعة الطبقة العاملة من ناحية وإلى القبضة الحديدية التى تفرضها الدولة على الحياة الاجتماعية. فقد كانت هناك صراعات فى المجتمع الجزائرى. ولكن الإشكالية تكمن فى عدم وجود قنوات تساعد على التعبير المستقل عن الاحتجاج أو المعارضة، كما غاب الإطار اللازم للقيام بأية مفاوضات مستقلة. فحتى النقابات المهنية كانت تعتمد على الدولة اعتمادا تاما. فقادة هذه النقابات لم يتم انتخابهم فى انتخابات حرة، بل تم تعيينهم من قبل الحزب الحكم. ومن ثم فقد كان انتماؤهم للجهاز السياسى أكثر منه لمكان العمل، حيث انحصرت مهامهم فى تنفيذ قوانين العمل القائمة بدلا من العمل على دفع مصالح العمال على مائدة المفاوضات. من ناحية أخرى فان ممثلى النقابات كانت لديهم بعض القدرات على المشاركة ، وإن كانت هذه المشاركة قد تم تحديدها مسبقا من قبل الدولة. فقد كان هؤلاء الممثلون يعقدون اجتماعات دورية مع الإدارة وذلك للقيام بدورهم فى توفير

الخدمات الاجتماعية. فقد عملوا على الحفاظ على العلاقات التعاونية مع إدارات المصانع، بهدف الحفاظ على الاجتماع وإبقاء العمال داخل حدود " التضامن الوطنى".

خلاصة القول ، كانت مهمة نقابات العمال هى الإضراب. وعليه فقد عملت كآليات للرقابة على العمال بدلا من قنوات للتعبير عن مطالب الطبقة العاملة. وقد تم دعم هذه المهمة الإشرافية بقدرة النقابات على التعامل مع بعض المشاكل الاجتماعية من حين لآخر وتوفير بعض المزايا المتصلة بنوع العمل. وبوجه عام فان الانسجام الاجتماعى الذى استهدفته كل هذه الإجراءات لم يكن ليمثل تحديا بأى حال من الأحوال للسياسات القائمة. فقد كان الاعتبار الأول لتطوير طبقة وسيطة بين الدولة والطبقة العاملة حيث تمثلت المهمة الأساسية لنقابات العمال فى إحباط نشأة أى نوع من التنظيم العمالى المستقل.

ولكن كان الطبيعى بمرور الوقت أن تعجز مثل هذه النقابات الخاضعة لسيطرة الدولة عن التعامل مع أية تناقضات اجتماعية ناشئة وأن تفقد مصداقيتها شيئا فشيئا. وتدريجيا تحولت قدرة النظام على تعبئة الدعم إلى نوع من ممارسة الدعاية العقيمة. وانتهى الأمر بأتساع الهوة التى تفصل ما بين الهيكل الرسمى للنقابات الرسمية وبين العمال الذين فقدوا انتماءهم لها. وقد ازدادت الفجوة اتساعا بسبب حصول ممثلى النقابات على ترقيات أسرع من العمال الآخرين، وهو ما حول الشك فى أن العمل النقابى ما هو إلا وسيلة لتحقيق الطموحات إلى يقين. فقد كانت هناك أمثلة عديدة لفساد الممثلين للعمال وحصولهم على معاملة أفضل وتحيز الإدارة لهم وهو ما أدى إلى شعور عدد كبير من العمال بالعداء لهم. ومن ثم لجأ أكثر العمال شعورا بالإحباط إلى التحرر من قيود النقابات الخاضعة للدولة والتعبير الحر عن مطالبهم.

أما التحول الأول الذى مرت به طبقة العمال أو قطاع كبير منها فكان فى عام ١٩٧٥ . فقد بدأ العمال فى اللجوء إلى بعض التكتيكات مثل الانقطاع عن العمل أو التغيير السريع لعملهم. كما ازداد عدد الإضرابات. وقد بدأت فى بعض القطاعات الصاخبة كقطاع عمال النقل والسكك الحديدية. وعمال الموانئ، والعاملين فى قطاع الصلب والمعادن بعض الإضرابات العشوائية التى خرجت تماما عن سيطرة النقابات

الرسمية، وانتهى الأمر بأن وجدت هذه النقابات الرسمية نفسها أمام طبقة عاملة متمردة تمكنت من خلال العمل عن طريق بعض الوحدات التى تم وضعها فى مختلف قطاعات التصنيع وشبكات النقل والصناعات الخدمية من سرقة الأضواء تماما. وعليه فبدءا من عام ١٩٧٧ صارت الإضرابات ظاهرة معتادة فى حياة الطبقة العاملة. وتدريجيا بدأت هذه الظاهرة تزحف على كل قطاعات النشاط الإقتصادى فى جميع أنحاء البلاد.(٦) ومن ثم ظهرت بعض الحالات التى رفضت فيها مجموعات من العمال التفاوض مع إدارة المصانع أو المسئولين الإداريين وأصروا على مخاطبة رئيس الدولة بصورة مباشرة. ولعل هذا الوضع كان نقطة التحول التى بدأت فيها القيم الشعبية فى الظهور حيث قام زعيم الدولة متخطيا كل مستويات البيروقراطية فى التعامل مباشرة وشخصيا مع العاملين بقطاعات النقل والسكك الحديدية والموانئ المشتركين فى الإضراب. وعليه فقد صار رئيس الدولة هو الشخص الوحيد القادر على مطالبة العمال بالعودة إلى أعمالهم فى مقابل وعد منه بالوفاء بمطالبهم.

ومن ثم فقد تمكنت الطبقة العاملة من النيل من قوة الدولة من قدرات أجهزتها القمعية. ولكن قدرة هذه الطبقة على العمل ظلت محدودة. فبسبب غياب النظام والاستقلالية عجزت الطبقة العاملة عن العمل الموحد أو عن التركيز على المصالح المشتركة للجماعات المكونة لها. ونظرا لإحكام الدولة سيطرتها على النقابات، فقد سلكت الطبقة العاملة سلوك حشد من الجماعات المتفرقة بدلا من أن تكون حركة موحدة. فالعاملون بقطاع الموانئ على سبيل المثال قاموا بإضراباتهم ودون التعاون مع القطاعات الأخرى، وكذلك فعل كل من العاملين بقطاع السكك الحديدية والصلب والمعادن. بل إن هذه الجماعات قد قدمت مطالب مختلفة تماما. فلم ينصهروا فى حركة واحدة قادرة على دفع مطالبها الموحدة. وإن كانت بعض الإضرابات قد اتسعت لتأخذ بعدا قوميا، ومن خلال مثل هذه الإضرابات تمكنت أكثر قطاعات الطبقة العاملة ديناميكية من إحداث شروخ فى الأجهزة التى تعمل على إعطاء الدولة شرعيتها. ولكن لم تنشأ حركة للطبقة العاملة لتطرح هيكلا بديلا تتمكن الجماعات الأخرى فى المجتمع من الالتفاف حوله بدلا من إقامة علاقات بينية، هو الذى منع قيام حركات اجتماعية مستقلة.

أما أحد مصادر التخبط الأخرى فقد كانت آليات تجنيد الحلفاء والعملاء التى اتبعتها الدولة للحد من هذه المبادرات العمالية، مما أدى بهذه الحركات إلى المطالبة بإيجاد وضع للعاملين فى القطاع العام بدلا من التعامل مع بعض المشاكل الخاصة بالعلاقات فى مقر العمل ووضع أعمالهم ودرجة الاستقلالية التى يتمتعون بها. فقد قامت معظم الإضرابات للاحتجاج على صور المعاملة السيئة أو للمطالبة بإعطائهم الحقوق التى يوفرها لهم القانون. بمعنى آخر فان مطالب الطبقة العاملة كانت محصورة فى نطاق منطق سلطة الدولة.

فالطبقة العاملة حثت الدولة على النظر فى إعادة توزيع عائدات النفط، كما أجبرت طبقة المديرين على القيام ببعض التنازلات التى لاتتماشى مع قيم السوق. ولكنها - الطبقة العاملة- لم تخرج فى تعاملاتها عن دورها بوصفها جزءا لا يتجزأ من كيان الدولة (Benkheira, 1985-206). والدلائل تشير إلى أن نهوض الطبقة العاملة فى الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ كان نتيجة للأزمة العامة للنظام لانتيجة لظهور مبادرات من النوع الذى يمكن أن يؤدى إلى التغير الاجتماعى. باختصار فان الإضرابات والاحتجاجات التى تمت الإشارة إليها لم تكن لتحوى بين ضلوعها بذور حركة اجتماعية قوية، بل كانت مجرد عرض من أعراض انهيار آليات السيطرة التى تبنتها الدولة. فهيكل السلطة قد ساعد على اتساع الفجوة ما بين الطموحات الاجتماعية وظروف الحياة التى تعيشها الطبقة العاملة على أرض الواقع. كما أن هذا الهيكل قد سد قنوات التعبير الحر عن المعارضة سواء كانت سياسية أو اجتماعية، ورفض الاعتراف بالمجتمع المدنى بوصفه كيانًا مستقلا تماما عن الدولة. وفى محاولة للحفاظ على كل الخيوط فى قبضة من حديد، بدا وكأن هيكل السلطة الرسمى نفسه قد بدأ فى الانهيار .

## الأزمة ورد فعل العمال

## أسباب ومحصلات الأزمة

بدأت مؤشرات تصدع النظام الجماهيرى فى الظهور فى منتصف السبعينيات. فقد عملت الدولة جاهدة من أجل توحيد الصفوف على المستويين الاجتماعى والوطنى ، من خلال توزيع عائدات التصدير على المجتمع ككل. ولكن سياساتها الاقتصادية لم

تحقق سوى نتائج متواضعة. فمعدلات الإنتاج ظلت دون زيادة على أحسن الفروض إن لم تتعرض للتدهور. ومن ناحية أخرى ازداد اعتماد وحدات الإنتاج على السوق العالمى للحصول على مكونات الإنتاج. أما شركات القطاع العام فقد بدت وكأنها فرصة لتحقيق الأحلام الاجتماعية والسياسية الجماهيرية. ولكن مع الأسف فان بعض الأمور الحيوية كالعمل الجاد والإنتاجية قد طواها النسيان. وعليه فقد تعرض نظام الإنتاج لأزمات حاد نتيجة لهذا (Liabes, 1986).(٧)

وبدأت أحلام الثورة فى الانقشاع تدريجيا ، حيث بدأ القطاع الخاص فى التوسع تدريجيا على حساب القطاع العام ، أما التعاون بين القطاعين فقد صار هو التيار العام. أما القيادات فى القطاعين فقد جمعت بينهما رؤية واحدة ألا وهى الثراء السريع. فقد قام كبار الموظفين على سبيل المثال بممارسة نفوذهم فى أجهزة الدولة للحصول على الثراء السريع ولدعم وضعهم الاجتماعى. أما الدولة فقد قامت برعاية هذه الفئات التى تسلقت السلم الاجتماعى لتتبوأ مكانة الطبقة الحاكمة، وإن كانت خلافاتها البينية تتم فى إطار نوع من الإجماع الذى شارك فيه زعيم الدولة نفسه، الأمير. وعليه فإن النظام الجماهيرى قد ساعد على خلق الطبقة التى ساهمت فى انهياره. فمن ناحية كانت الصراعات البينية فى صفوف الجماعات التى تغذت على علاقاتها بالدولة، ومن ناحية أخرى استمرت الدولة فى إصرارها على تنظيم عملية التنمية فى الوقت الذى تظاهرت فيه أن المجتمع خال تماما من الصراعات، وذلك عن طريق منع المواجهة الحرة بين قطاعات المجتمع المختلفة ومنع التعبير الحر عن وجهات النظر المختلفة فى المنابرة العامة. ومن ثم فأن السمة الرئيسية لهذا الموقف كانت نشأة مثلث يجمع ما بين الجماهيرية والتصنيع وسيطرة الدولة. فكانت المحصلة تفجر أزمة عنيفة نتيجة للتفاعل بين الاقتصاد الذى تسيطر عليه البيروقراطية والسياسات الشمولية والنظام الطبقى غير المستقر.

وفى أعقاب موت بومدين بدأت الأزمة فى الظهور على الملأ. فعلى الرغم من عدم تشكل قوة اجتماعية قادرة على إحداث تغيرات تاريخية، إلا أن قطاعات الطبقة الحاكمة التى كانت حتى حينها لا تزال تحت السيطرة بدأت فى الظهور بقوة. فقد قام هؤلاء على الفور بمهاجمة السياسات الاقتصادية التى تبناها النظام السابق موجهين الاتهام

لشركات القطاع العام بأنها السبب فى الخراب الاقتصادى للدولة. كما أكدوا على ضرورة إدارة الشركات بناء على قواعد اقتصادية صارمة دون أخذ العدالة الاجتماعية فى الاعتبار، فالهدف الأساسى هو تصنيع سلع قابلة للبيع[٨]

وقد كان هذا النقد الموجه لشركات القطاع العام جزءا من هجوم شامل على جميع أشكال العلاقات التى قام فوقها الإجماع الاجتماعى الذى أرسى قاعدة النظام الجماهيرى السابق. وبنفس المنطق كان هذا النقد حلقة من حلقات علاقات القوة الجديدة التى نشأت والتى كان لابد من التوائم معها. باختصار ففيما يخص الطبقة الحاكمة كان لابد من تغيير علاقات القوة السابقة بين مختلف القطاعات الاجتماعية. وهو ما يعنى التغيير فى وضع قطاعات المجتمع الخاضعة.

وقد جاء مطلع الثمانينيات بواقع جديد: فالطبقة الحاكمة لم تحمل شعاراً اجتماعيا جديدا، وإنما كرست جهودها لتصفية الميراث الجماهيرى الذى تبناه النظام السابق. أما الشعارات الجديدة التى جاءت لتحل محل شعارات "المد الثورى" فكانت على سبيل المثال "من أجل حياة أفضل" ، أو "الانضباط فى العمل من أجل مستقبل أفضل" و أخيرا "الصرامة والانضباط".

أما المؤشرات الأخرى على بدء عهد جديد فكانت إعادة تنظيم صفوف الطبقة الحاكمة. فإدارات الشركات التى قام النظام السابق بتعيينها استبعدت، وتمت محاكمة البعض وإيداعهم السجون بتهمة سوء الإدارة. أما معاونو بومدين السياسيون فقد تم طردهم من اللجنة المركزية للحزب. من ناحية أخرى تم استبعاد ضباط الجيش القوميين كما تم أيضا استبعاد الشيوعيين. ومن ثم فقد وضح تماما أن السمة الرئيسية للنظام الجديد كانت الانفصال تماما عن النموذج الجماهيرى. ولكن بغض النظر عن هذا التوجه السلبى، لم تظهر قوالب اجتماعية أو اقتصادية جديدة لتحل محل القوالب السابقة التى بدأت تدريجيا فى الانهيار .

من ناحية أخرى أعلنت الدولة عن استعدادها للتخلى تماما عن الأولويات السياسية والاقتصادية السابقة وإعطاء الأولوية القصوى للاعتبارات الاقتصادية. ولكن عجز النظام لم يؤد إلى الكفاءة الرأسمالية وإنما إلى نوع من المضاربة. ففى داخل

قطاع الدولة نفسه بدأ نوع من الاقتصاد غير الرسمى فى الازدهار ثم انتشر ليشمل الاقتصاد القومى برمته. ومن ثم بدأ الاقتصاد فى التعثر وتدهورت الاستثمارات الإنتاجية ، كما ازدادت الفجوة اتساعا بين المطالب الاجتماعية وبين قدرة الاقتصاد على الوفاء بتلك المطالب. فى الوقت ذاته بدأ جشع الطبقة الحاكمة فى التزايد كما ازداد نفورها من الاستثمار الإنتاجى. وتحولت قيم الوحدة الوطنية إلى نوع من التعالى والتمييز حتى وصلت اللامساواة إلى أبعاد غير مسبوقة(٩)، وتفاقمت الأزمة التى يعانى منها المجتمع .

ازدادت حدة الأزمة فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فى أعقاب انهيار أسعار النفط ومعدلات صرف الدولار حيث صار عبء الدين الخارجى أحد أهم مصادر القلق. ومن ثم بدأت أزمة العملات الصعبة اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية وتدنت معدلات الإنتاج فى قطاعات التصنيع والتشييد والأعمال العامة. وبدأت شركات القطاعين العام والخاص فى التأثير سلبا كما استمر الاستثمار الإنتاجى فى التدهور. وقد تزامنت الأبعاد الهيكلية لسياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية مع بعض العوامل الخارجية لتزيد الأزمة حدة. فبدأت معدلات البطالة فى الارتفاع كما بدأت مستويات الدخل فى التدهور الحاد. ومما زاد الطين بلة ارتفاع معدلات التضخم والأزمات السلعية المزمنة، التى زادات من شعور المواطن العادى بتدهور مستواه المعيشى.

ولكن تدهور الظروف المعيشية للمواطن الكادح لم تكن ببساطة شديدة ناتجة عن الأزمة. بل ساهمت الأولويات الجديدة للطبقة الحاكمة فى زيادة حدة هذه الأزمة. فبدلا من وقف تيار الفروقات الاجتماعية الشاسعة، بدا وكأن الطبقة الحاكمة لاتلقى أى اعتبار لعملية إعادة توزيع الثروات. بل إن هذه الطبقة قد نفضت يدها تمامًا من مسئولياتها الاجتماعية واستغلت الأزمة فى تبنى المزيد من الإجراءات القمعية. ومن ثم بدأت الطبقة الحاكمة فى تنفيذ المهمة التى أخذتها على عاتقها، ألا وهى وضع الطبقات الدنيا فى موقعها الصحيح.

## تراجع نضال الطبقة العاملة

لجأت الطبقة الحاكمة للعنف ووسائل القهر لقمع معارضة الطبقة العاملة والتى ظهرت مع عملية التصنيع فى ظل نظام حكم الرئيس بومدين ، حيث تحركت هذه الطبقات بهدف هدم النظام الشعبى Populism.

ومع تولى الإدارة الجديدة للحكم فى بداية عام ١٩٨١ ، وكان من الصعب ترويض الطبقة العاملة المعارضة. واتبعت سلطات الدولة آليات إدارة الصراع، ولجأت إلى "قانون نزاعات العمل" لتحويل كل الصراعات المثارة لتدار فى القنوات البيروقراطية. كما بدأ الوزراء ومديرو الشركات فى تطبيق قوانين صارمة ضد غياب الموظفين، وفى أساليب الحكم والإدارة، وإجراء عمليات نقل سريعة. وواجه العمال إدارة جديدة أكثر سلطوية فى ظل التهديد المستمر بالطرد من العمل. وهكذا انخفض عدد عمليات الإضراب بشكل واضح، وكانت الوكالات الوحيدة التى من حقها التحكيم فى معظم الخلافات هى الشرطة والشرطة العسكرية. وكانت مطالب العمل المضربين تقابل بعنف. ولمزيد من إضعاف قدرة العمل على المقاومة، نزعت قوى القهر عنها وجهها القديم. فتكررت هجمات الشرطة للإمساك بالعمل الفارين، وتكرر التهديد المحيط بالعمال مع تطبيق إجراءات الحبس بدون محاكمة وتعذيب السجناء.

وثبت ضعف الطبقة العاملة وعدم قدرتها على اتباع شكل جديد من أشكال المقاومة. وكانت نقابات العمل -التى أضعفتها عمليات التطهير- تحت رقابة شديدة من قوات الأمن. واستبعد من لجانها المشجعون الاشتراكيون، وإلغاء فيدراليات العمل، ووضع بدلاً منهم قيادة جديدة لنقابة العمال يتجه ولاؤها بالكامل لجبهة التحري الوطنى (FLN). أما على مستوى المصنع، فقد سيطر عدد من العمال المتميزين على نشاط نقابات العمال، وعلى المستوى القومى كانت قياداتها من البرجوازية الحضرية الصغيرة. أما العمال العاديون فقد قاطعوا هذه الاتحادات الرسمية، واعتبروها جزءاً من الدعاية الكاذبة، مكونة من مجموعة من المتسلقين يقدموا عروض الترقيات سريعة للطموحين المجردين من المبادئ.

وكان هدف هذه السياسات هو إضعاف الفاعلين فى المجتمع الجزائرى. حيث أدت إلى انخفاض عدد أعضاء الطبقة العاملة، بل أثرت حتى على المثقفين الذين كان يحلم معظمهم بمنصب المستشار الوزارى، بينما ظلت الأغلبية الساخطة عاجزة عن تعبئة الجماعات الاجتماعية المهمشة، ومنهم عمال المصانع الذين طردوا خلال موجة التصنيع الجديدة. وهكذا انخفض نضال الطبقة العاملة تدريجيًا، فبقى العمال عاجزين عن مقاومة القهر الموجه ضدهم.

لكن فى ذات الوقت خلقت الأزمة – ومعها النظام السلطوى الجديد– ظروفًا مواتية لظهور طبقة عاملة أكثر نضجًا. فمع انتشار البطالة لم يعد تحرك العمال سريعا ومتهورا، بل كانوا أكثر استقرارًا ووعيًا بتعارض مصالحهم مع مصالح النظام، فبدأوا فى تعريف مصالحهم باستقلال عنها. وبدت الشعارات القديمة أكثر سطحية حيث اتضح للطبقة العاملة المقهورة أن موظفى السلطة -المنتفعين منها- زاد عددهم فى البلاد. وشجعت الدولة استهلاك السلع غير الضرورية، وابتعدت عن حل مشاكل الشعب الملحة، وهو ما أثر على الطبقات الدنيا التى تعيش بالقرب من النخبة. فتجاهل معظمهم شعارات الدولة وابتعدوا عنها . ومع لجوء الدولة لأدوات القهر زاد ابتعاد العمال عنها وزاد لجوءهم إلى أشكال التضامن الاجتماعى. ومع ابتعادهم عن العمل فى المصانع، عجزوا عن آمالهم الاجتماعية، فانسحبوا من حياة المصانع ذاتها، بكل أساليبها فى المعارضة وأشكال عملها، ووصل عدد الإضرابات فى عام ١٩٨٠ إلى ٩٢٢ إضرابا مسجلا، وانخفض العدد فى عام ١٩٨٧ إلى ٦٤٨ إضرابًا.

وانتصرت الدولة. لكن لم تستفد بهذا الانتصار. لأن الأوضاع التى خلقها هذا النصر، وما فيها من ظلم اجتماعى ، وحكم سلطوى، لم تؤد إلى تقوية بنيان الدولة، وإنما إلى انهيار النظام برمته. ولم يعد قطاع الصناعة فى قلب العلاقات الاجتماعية، حيث انتقل هذا الدور إلى الاقتصاد غير الرسمى وما يصحبه من فساد. وزاد من سوء الوضع تزامن هذه الأحداث مع التدهور الحاد فى الاقتصاد، والأزمة المالية الطاحنة التى تعانى منها البلاد.

فأفلست الحكومة، ولم تعد قادرة على تحمل عبء دعم المكانة الاجتماعية للمتسلقين الاجتماعيين. وحددت ما يجب عليها إلغاؤه. وتمثلت الأزمة فى عجزها عن وضع أساس اجتماعى يساعدها فى إعداد تشكيل نفسها. فكان تحرشها بالشعب يزيد

من اغترابه عنها. ونظراً لأن الدولة ذاتها تكون من قطاعات شتى ذات مصالح متباينة، تباينت نشاطات الطبقة وغابت المؤسسات التنظيمية، وزاد انقسام الدولة مع تزايد حدة الأزمة. والنتيجة هى وقوع الدولة الجزائرية فى أزمة "فراغ للسلطة"(١٠).

ودخل المجتمع الجزائرى فى وضع أصابه الوهن وهيمن عليه النظام السياسى السلطوى. وقمع النظام الآراء السياسية المعارضة. بالإضافة إلى أنه فى إطار إفلاس الدولة، غرق الشعب فى حالة فقر ثقافى وأخلاقى شديدين. ولم يعد المصنع هو المسرح الواضح لمعارضة النظام، بل انتقل هذا الدور إلى الشارع. وكيف يخالف الأمر ذلك وقد ماتت روح الشعب ودفنت، وأنهى النظام الجديد حكم الدولة "السعيدة"، وافتقدت العامة لأية منظمات مستقلة خاصة بها، وكان السبيل الوحيد المتبقى لاتباعه هو الثورة.

## انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨

تفجرت الأوضاع فى الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٦ حيث لم يعد هناك أى قنوات مفتوحة يمكن من خلالها لمطالب المجتمع الوصول لقمة السلطة المركزية. ومع انتشار الظلم الاجتماعى ، وتزايد حدة الخطوط الفاصلة بين مناطق سكن الأغنياء والفقراء ، وارتفاع معدلات التضخم ، وتدهور مستويات المعيشة خاصة فى ضواحى المدن، واستمرار لجوء الدولة للقهر بشكل تعسفى ومتكرر، زادت التوترات الاجتماعية. وانقسم المجتمع الجزائرى إلى قسمين متباينين. وضم القسمان المشاركين فى نظام الإنتاج والتوزيع. أما الخارجون على هذا النظام فكانوا خارج هذين القسمين(١١).

وعاش هؤلاء الخارجون ، وهم بالآلاف، على هامش المجتمع. واستبعدوا من جوانب الحياة الاجتماعية، فقد وجدوا فى المدينة، ولكنهم ظلوا خارج أبواب المجتمع. ومن بينهم، كان جيل الشباب، الذى عاش مأساة الاستبعاد. فقد كان الغالبية العظمى منهم خارج المدارس، لأن النظام التعليمى كأن انتقائيا. فثبت فشله أكثر من سابقيه. وضعفت فرص دخولهم لمجال العمل الإنتاجى وذلك لأن المدينة لم تعد تسير جنبًا إلى جنب مع التصنيع. فعاشوا فى "كارنتتينات" أو معازل اجتماعية. وارتفعت معدلات البطالة من ١٦٪ فى عام ١٩٨٣ إلى ١٩,٢٪ فى عام ١٩٨٧ ثم إلى ٢٣,٦٪ فى عام ١٩٨٩ ومثل الشباب الأغلبية العظمى ممن شملتهم الإحصائيات.

وفى اختياراتهم الاستهلاكية، يمكن اعتبار هؤلاء الشباب متمدينين (بل يميلون أكثر إلى الغرب)، وإن عاشوا فى بيئة متغيرة وغير مستقرة، افتقدوا فيها للموارد والوسائل التى تمكنهم من رفع أنفسهم من أزمة التشرذم، كما افتقدوا لطرق للتعبير عن الذات. وكان سبيلهم الوحيد للاتصال مع السلطة الحكومية من خلال هجمات الشرطة عليهم. فاستشعروا تردى النظام حولهم، وكانوا أكثر الجماعات الاجتماعية تصميمًا على مواجهته، من ناحية لأنه ليس لديهم ما يخسرونه وعلى أى حال، ومن ناحية أخرى لأن كل ما يرونه ويسمعونه حولهم يدفعهم للمعارضة والثورة .

ومع استمرار عجز الدولة عن التعامل مع الأزمة ووقف تفكك الدولة، خلق هؤلاء الشباب بيئة سياسية جديدة، حيث استطاعوا التعبير عن مشاعر الثورة وشيدوا حلبة صراع جديدة صعب على الدولة اختراقها . فقد خدمت الساحات الرياضية، والجوامع، الأحياء الحضرية، والشوارع كمواقع جديدة للاعتراض والثورة. واتخذ نشاطهم الهادف لمقاومة السلطة عدة أشكال تراوح بين : الثورة، والسلبية الانتخابية، والتحول إلى الأصولية الدينية، والسلوك الجانح ، واستخدام النكات .

ومع عجزهم عن دخول مجال الطبقات المنتجة مرة أخرى ، أو تكوين قوة جماعية قادرة على قيادة الحركة الاجتماعية، اتجه هؤلاء الشباب إلى السلوك المنحرف. واتخذ اعتراضهم أشكالاً أكثر راديكالية. مما أدى إلى إثارة القلاقل داخل المدن. وأصبحت الحياة فى المدينة لاتطاق خاصة مع تزايد التناقضات الحضرية والاجتماعية .

وجاء أول إضراب فى مدينة الجزائر فى عام ١٩٨٥، انتشر بعده إلى العديد من المناطق، حيث اشتد عدم الرضاء الشعبى واشتعلت أعمال الشغب.

وزاد الطلب على الماء والكهرباء والإسكان والعمل. وهاجم المتظاهرون فى كل أنحاء البلاد رموز سلطة الدولة. وكان رد الدولة بزيادة اللجوء إلى أدوات القهر. فأصبح العنف هو وسيلة التعامل ين قمة وقاع المجتمع. وافتقد النظام سلطته على الشعب. فمن ناحية، كان هناك عنف من يحاول اختراق أبواب المواطنة المغلقة فى وجهه، ومن ناحية أخرى كان هناك عنف النشام العاجز عن إنهاء البؤس المنتشر والذى تسبب فى الاعتراض والثورة.

وجاءت هذه الانتفاضات العديدة كنتيجة مباشرة للعلاقة بين تفكك البنية التحتية الصناعية للدولة والتناقضات التى فرضتها التنمية الاجتماعية والحضرية من جانب، وبين نظام التخطيط الحضرى الذى أوجد نوعًا من الجيتو داخل المدن السكانية وأفلسها ثقافيًا، مع تأسيسه لنظام سياسى عاجز عن توفير المساواة الاجتماعية ، والكرامة الوطنية، والمثل الاجتماعية الجذابة أو الحرية. وبدأت القلاقل من جانب أفراد على هامش المجتمع، انخرطوا فى الصراع من أجل البقاء، وقرروا الإطاحة بالسلطات القائمة، وفى طريقهم لذلك قرروا نشر الخراب والدمار.

وتفجرت القلاقل. لكنها ظلت عاجزة عن وضع طريقة لتغيير المجتمع. وذلك لأن النتائج الاجتماعية التى أدت إلى الثورة لم تتجاوز الصراع الشرس على البقاء، وربط الصراع بشكل أو بحركة طبقية قادرة على دفع المجتمع للأمام، وانفجرت هذه القلاقل فى جو يخيم عليه البؤس والاستعباد وانتهت فى جو يهيمن عليه القهر. وكان العداء للنظام السياسى والذى شعر به هؤلاء المهمشون أكبر من قدرتهم على وضع بديل هيكلى له . ورغم أن هذه القلاقل وضعتهم وأفعالهم فى دائرة الضوء، إلا أنها لم تمنحهم القدرة على وضع استراتيجيات قادرة على جمع هذه الأفعال فى إطار للعمل يكون له مغزى تاريخى (Bayard، ١٩٨٣).

وكان لهذه القلاقل الشعبية أكبر الأثر على الوضع فى الدولة. فقد فرضت عدداً من التهديدات الدائمة. لكنها لم تأت برؤية واضحة لمن هو أو ما هو العدو. ولم تقدم إدراكًا واضحًا للقضايا السياسية المطروحة. كما لم توفر أى احتمالات لتحالفات استراتيجية مع جماعات اجتماعية أخرى متحررة بشكل أو بآخر من سلطة الدولة. وفى ظل هذه الظروف، تصاعدت المعارضة "خارج" إطار النظام السياسى وظلت منقطعة عن المطالب "داخل" النظام. وتجدر الإشارة -فما يتعلق بالإضرابات- إلى أنها قد أثارت مخاوف الطبقات الحاكمة وهزت هياكل القوة الخاصة بها. وفى هذا الإطار، استطاعت إنجاز ما عجز أعضاء نقابات العمل، وخطباء النخب، والمتناحرون من بين أعضاء النخبة الحاكمة، عن تحقيقه.

## التحول الديمقراطى والعمل

### التحول لديمقراطى

جاء الاختيار المؤيد للتحول الديمقراطى -كما نص عليه الدستور الجديد الذى تم التصديق عليه فى فبراير ١٩٨٩- نتاج العديد من العوامل. ونظرة على هذه العوالم تشير إلى أن العودة إلى الديمقراطية ارتبطت بانهيار النظام القديم أكثر من ارتباطها بانتصار الديمقراطية فى حد ذاتها. لأن النظام نفسه- والذى جاء تأسيسه على حطام النظام الشعبى- كان ينهار وبسرعة. حيث وضع النظام نهاية لعملية التنمية الصناعية، وفكك المؤسسات القومية، ودمر قطاع الوقود البترولى وأغرق البلاد فى الديون الخارجية. كما أدى إلى خفض معدلات الاستثمار فى قطاع الإنتاج، وكانت النتيجة معاناة البلاد من حالة فقر شديد. وتدهورت البيئة الاقتصادية للبلاد، ولم تعد البلاد فى وضع يمكنها من توفير العمل للبرجوازية الصغيرة والطبقات المتوسطة، وهو الأمر الذى كان من الممكن أن يجلب للنظام بعض الدعم والتأييد الشعبى. وهكذا كانت الطبقات المحرومة ساخطة.

وقاد النظام الحركة ضد المساواة الشعبية. فتولى النظام السياسى نخبة حاكمة كمبر ادورية ابتعدت عن تنمية البلاد وحل الأزمات الطاحنة التى تواجه الطبقات الدنيا، فضعفت روابطها مع المجتمع. ولضمان استمرارها فى الحكم، استندت هذه النخبة إلى أدوات القمع أكثر من استنادها إلى حكم القانون، وإلى القهر أكثر من الاتفاق، وإلى الطاعة أكثر من النقد. وتزايد الظلم الاجتماعى وانتهاك حقوق الإنسان، ووصلت كراهية المجتمع للنظام السياسى لقمتها.

وبالإضافة إلى ذلك، كان تكرار نفس الخطب والشعارات القديمة فى نفس المواقف، على الرغم من تغير الظروف السياسية والاقتصادية السائدة بالكامل. فالأزمة بكل قوتها، وحياة التهميش التى عانى منها الشعب، وانتشار عدم الأمان، اجتمعت كلها لتزيد من كراهية النظام السياسى الذى أصبحت شرعيته فى المحك.

ولتعقيد هذا السيناريو القاتم، ظهر بعض أصحاب الطموح من أبناء الطبقة البرجوازية على المسرح القومى. وشجعهم النظام الجديد، فطالبوا بإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة. واستغلوا ضعف أداء الدولة التى يسيطر عليها النظام البيروقراطى، ليناصروا الليبرالية كحل لمشاكل التنمية. وذلك فى ظل الحلم بوصول الجناح اليمينى إلى الحكم.

لكن وصلت الدولة نفسها إلى خط النهاية. فقد كانت من الضعف بحيث عجزت عن دفع الاقتصاد، أو وقف الانتفاضات الشعبية التى اعتبرتها النخب الحاكمة تهديداً مستمراً لها. وكان عليها مواجهة "اللؤلؤة الصفراء"، أو انتفاضة العنف الحضرى وظهور طبقات أدنى أكثر نضجًا وأكثر استعداداً لدحض أكاذيب النظام السياسى والاستقلال عن الدولة. وكانت المعضلة التى واجهت السلطات الحاكمة هى كيفية إنهاء "الفوضى الاجتماعية" ووضع أسس جديدة تضمن السيطرة على المجتمع ، وإعادة عصر الخضوع السياسى للطبقات الدنيا.

إلا أن أزمة النظام السياسى تمثلت فى افتقاده للموارد والوسائل اللازمة لحل مشكلة الشرعية. ومن هنا كان السبيل الوحيد أمامه، خاصة بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ والتى اعتبرتها السلطات السبب الأساسى فى هذه الأزمة، هو إجراء الإصلاحات السياسية وتأسيس شكل من أشكال "الديمقراطية". فلسنوات عديدة لم يستجب النظام لنداءات الإصلاح السياسى والتحول إلى الديمقراطية. لكن تعهده بالحرية منحه بعض التأييد الاجتماعى، خاصة من الطبقات الوسطى، مكنه من إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية، ودعم النخبة السياسية ومنحها القوة اللازمة لدحض الثورة الشعبية، والعودة إلى صناديق الانتخاب كبديل لثورة "الطبقات الخطرة" الغاضبة. وكانت هذه الإصلاحات السياسية والديمقراطية والتعددية الحزبية التى تلتها إنجازاً مباشراً للانتفاضات الشعبية. وتغيرت السياسيات من القمة للقاع، وكان هدفها دعم النظام السياسى فى السلطة.

وفى ظل كل هذه التطورات أغفلت الحركات الاجتماعية نفسها. فقد عجزت جميعها عن ضم الطبقات الاجتماعية المختلفة حول برنامج سياسى واحد يركز على قضية الديمقراطية. وافتقدت النخب الحاكمة للرؤى الشاملة، ورمى المثقفون أنفسهم قلبًا وقالبًا فى أحضان ( وظائف وخدمات) نفس النظام الذى نهب الشعب. وجاء عهد "التحول الديمقراطى"، فى إطار دعم النظام السياسى لسلطته، فجاء بموضة ما يسمى بالتغيير. وفى هذه الأثناء، غابت نقابات العمل المستقلة أو منظمات الطبقات العاملة. بل يمكن القول أنه لم تكن هناك حركة طبقة عاملة يمكن الحديث عنها. فقد أضعفها عبء البطالة والنبذ الاجتماعى ، وعجزت عن الاهتمام بقضية الديمقراطية فى الدولة. وكانت الجماعات الوحيدة النشطة فى هذه الساحة هى الجماعات المدافعة عن ثقافة البربر، والحركات النسوية، وعدد قليل من المدافعين عن حقوق الإنسان. لكن صوتهم جميعًا ظل خافيًا.

إلا أن هذه الإصلاحات السياسية قد فتحت سلسلة من الأبواب على السلطة. وكان دافعها الأساسى هو استكشاف طرق جديدة للحفاظ على السيطرة على المجتمع، لكنها أدت إلى إضعاف اللجوء لأدوات القهر وفتحت الطريق لتعلم المجتمع تولى أمور نفسه بنفسه.

## صراعات الطبقة العاملة والإضراب العام

لم تكن رؤية الطبقات العاملة، عشية انتفاضة أكتوبر عام ١٩٨٨، للنظام الاجتماعى القائم حقيقية. فقد كان نظاما مبنيا على الخلافات الطبقية، وكان الانقسام بين الطبقات الدنيا والطبقات الحاكمة واضحا بل أدى انتشار البطالة وانخفاض الإنتاج إلى عدم الاستقرار فى قوة العمل. وطبق النظام سياسات جديدة للعمل من خلال فرض قواعد جديدة في إدارة المؤسسسات حظيت بتأييد قيادات الحزب، ورؤساء نقابات العمل ومسئولى الخدمات الأمنية. وتعرض العمال المناضلون إلى عقوبات

مشددة. إلا أن هذا القهر لم يؤد إلا إلى زيادة السخط وتعميقه فى القلوب، وإلى تغيير الوعى الاجتماعى ، وإثار عدد من التساؤلات والتحليل النقدى للقضايا المثارة.

وكان الجانب الأخير فى هذه الأزمة هو الوضع السياسى. فبعد انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨، انكسر حاجز الصمت؛ فقد تحدث الأفراد بحرية أكثر وفقدوا خوفهم من التعبير عن آرائهم، ولاقت نداءات الإضراب ترحيباً كبيراً. حيث زاد من الإقبال عليها تسهيل النظام السياسى لتطبيق التعددية الحزبية، مع تجنب اتخاذ أية خطوة حقيقية تهدف إلى حل المشاكل الاجتماعية الملحة. ومن هنا قامت مجموعة من العمال باقتناص الفرصة التى قدمتها "عملية التحول إلى الديمقراطية" للتنفيس عن غضبها.

فى عام ١٩٨٣-٨٤ أصبحت الطبقة العاملة قوة لايستهان بها على المستوى القومى. وذلك على الزعم من تراجع نشاطها فى الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٧ ، حيث فاق عدد أعمال إضرابا سنويًا على مستوى الدولة ٧٧٩ إضرابًا، ووصل عددها فى عام ١٩٨٨ إلى ١٩٣٣ إضراباً. وارتفع العدد فى العام التالى إلى ٣٣٠٩ إضرابات وفقا لإحصائيات وزارة العمل. والجديد فى هذه الأعمال هو اتساع نطاقها، وضمها كل قطاعات المجتمع فى بعض الأحيان. وفاق عدد الإضرابات على مستوى القطاعات الصناعية والإنشائية فقط، ولكن شهدتها أيضًا قطاعات الخدمة التى تتقاضى رواتب مثل التعليم والصحة والبنوك. وتأثرت كل المناطق -حتى تلك التى افتقدت للقاعدة الصناعية- بانتفاضة الطبقة العاملة. فلم تكن طبقة واحدة هى التى تقوم بالإضراب، ولكن المجتمع بأكمله داخل فى إضراب عام .

وارتكزت مطالب العمال حول الرواتب، والممارسات الإدارية المشينة، وعلاقات العمل، وظروف العمل، ومستويات المعيشة (النقل، والإسكان وغيرها). أى كان هدف هذه المطالب النظام الاجتماعى كله بالإضافة إلى النظام السياسى. بمعنى آخر، ارتبطت مطالب العمال بظروف الإدارة والبقاء بصفة عامة، وهى الأوضاع التى تواجه قوة العمالة. فقد عمدت النخبة الحاكمة إلى تحميلهم وحدهم تكاليف تعاظم الدين الخارجى. وهو ما رفضه العمال.

وكان أكبر تحرك قاموا به هو انتخاب مرشحين مستقلين لنقابات العمال. وظهرت لجان نقابات العمال المنتخبة بحرية واستقلال فى المناطق الكبرى، وتحدت شرعية نقابة العمال الرسمية، والاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) الذى ترعاه الحكومة. فبعد أن كانت القاعدة هى وجود اتفاق بين المرشحين، وتزوير الانتخابات، وإقامة مؤتمرات تأييد مطلق للسلطة، وتوقيع عقوبات على العمال المعارضين ، أصبح الانتخاب العام مجرد فاعل ثانوى فى آلية الحزب الواحد الحاكم. ولم يدرك رؤساؤه قصر أمد حكمهم، واستمرت أحلامهم فى احتكار السلطة فنددوا بالظاهرة التى أطلقوا عليها النقابات العمالية "الموازية". وشكلوا فى بعض الأحيان تحالفًا مع القوى الرجعية مثل الأصوليين الدينيين، وزادوا من هجماتهم العنيفة على المرشحين المستقلين المنتخبين. واستمرت معارضتهم للديمقراطية ولجوءهم لأدوات القهر حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٩، مع انعقاد آخر مؤتمر وطنى لهم. فقد أضحت الطبقة العاملة، وأسس نظام نقابات العمال لنفسه قاعدة شعبية واسعة وحظيت بالتأييد اللازمة لتنظيم الأفراد فى ظله(١٢)

وهكذا، منح التحول الديمقراطى للمجتمع الحرية لمجتمع طال إحباطه بقهر السلطة له ولقياداته المختارة. كما ساعد الصراع الطبقى على توعية الشعب بوجود جماعات اجتماعية مختلفة ذات تطلعات وإيديولوجيات متباينة. وتمكنت الطبقة العاملة من إدارة مطالبها ورفع حركتها الاجتماعية إلى المستوى القومى. وتضمنت الدفعة الجديدة لنضال الطبقة العاملة عدداً من التغيرات. فتعلمت الطبقة العاملة تحديد مصالحها الجماعية بشكل أكثر دقة والدفاع عنها بشكل أكثر فعالية. وفى هذا الإطار، تعلمت التفاوض للتحول إلى نظام قومى للطبقات الاجتماعية. وإعداد أعضائها لإقامة حركات تحالف مما أدى إلى نمو الهوية الطبقية .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحركة الاجتماعية، وعلى الرغم من المدى الملحوظ الذى وصلت له وإعادتها لنضال الطبقة العاملة بعد أكتوبر ١٩٨٨، لم تقدم برنامجا مستقبليا لحل مشاكل المجتمع. فرغم أن عدد الإضرابات التى قامت بها هى أكبر دليل على استعدادها للنضال، وشجاعتها فى إدارة مواجهاتها مع السلطة. إلا أن هذه الشجاعة وهذا الالتزام لم يمنعا حقيقة ضعف الطبقة العاملة الجزائرية نسبيًا، ومحدودية رؤيتها وقدراتها. فالصراعات القائمة جاءت نتيجة لظروف سياسية محددة.

ورغم سرعة وقوة إضرابات الطبقة العاملة، إلا أن القضايا التى دفعت لهذه الإضرابات اتصفت بالازدواجية. ولم تقدم هذه الطبقة أى برنامج مستقبلى ولو لمرة واحدة.

## الطبقة العاملة، الدولة والديمقراطية

مازلت الطبقة العاملة الجزائرية تفتقد وجود تنظيمات ونقابات عمال مستقلة عن سلطة الدولة.كما تفتقد لوجود قيادات معترف بها دوليًا. وبالتالى، لم تمتلك مفهومًا استراتيجيًا للتغير الاجتماعى، حتى مع نمو الوعى الاجتماعى لأفرادها، فما زالت تفتقد الشكل المحدد للصراع على إعادة توزيع عوائد الإنتاج. ويصعب على هذه الرؤية الضيقة وضع برامج استراتيجية متماسكة وموجهة ضد النظام المهيمن.

ونتيجة لارتكاز الطبقة العاملة على خبرتها الخاصة أكثر من ارتكازها على الرؤية التاريخية، نجدها أكثر اهتمامًا بالدفاع عن مصالح محددة عن اهتمامها بوضع نموذج تنمية محدد وعام. فهى طبقة أكثر اهتمامًا بالاستهلاك عن الإنتاج، وتعترض على برامج الآخرين دون أن تضع برامج خاصة بها ، كما ترفض الاستراتيجيات التى لاترضاها دون أن تضع استراتيجيات أكثر ملاءمة لها. وهدفها مقاومة المبادرات السلبية للآخرين دون أن تأخذ مبادرات خاصة بها.

والمشكلة أن هذه الطبقة تفتقد الموارد اللازمة لتحمل عبء النظام الاجتماعى بصفة عامة. حيث يمزقه عددٌ من الصراعات التى لاتبدأ فى القطاع الإنتاجى الذى أخذ موقعه فى (الأطراف). وأصبح قطاع التوزيع -الذى يهيمن عليه النهب- هو الساحة المركزية للمجتمع الجزائرى. وهو أمر منطقى فى حالة توقف النمو. حيث يحل الثراء السريع محل العمل كطريقة للحياة، وتنشط السوق الموازية فى المجتمع. ويتوقف العمل، كما توقف منافسوهم من قبل، عن ربط هويتهم بالعمل. ووتختفى الصورة البدائية للمجتمع المرتكز على المصنع فى ظل علاقات قائمة على الخطوط الطبقية. ويظهر مكانه المجتمع المنقسم القائم على علاقات السلطة المجردة. ويتحول الصراع بين العمال ومديرى الشركات من صراع اجتماعى إلى حرب معلنة. ولم يعد الأمر مجرد إضرابات

تتم داخل إطار نظام قومى للطبقات الاجتماعية، بل أصبح صراعا على السلطة يتفجر داخل نظام اجتماعى مبنى على مواقع وشخصيات محددة(١٣). لايحمل أى منهم آمال تطبيق الديمقراطية.

وتفتقد الطبقة العاملة الجزائرية تقاليد الحياة الديمقراطية. وهى فى هذا تتطابق مع باقى الجماعات فى المجتمع. وبينما يهدأ المجتمع إلى حد السكون فى ظل حكم الدولة الشعبية نتيجة انتظامها الزائد، نجده يتعرض للإهمال فى ظل حكم الدولة الليبرالية نتيجة عزلها الزائدله. أما حالة التحول إلى الديمقراطية فتصيب المجتمع بالارتباك نتيجة ارتباطه بنظام شعبى تقتصر فيه المساواة على تلبية الحاجات الأساسية، ثم ينتقل للارتباط بنظام ليبرالى ترجح كفة ميزان القوة فيه لصالح القوى الإقطاعية القوية التى تستمد وضعها من ثرائها أكثر من إنتاجها، وتندمج علاقاتها مع البرجوازية الكومبرادويرية أكثر منها مع البرجوازية الرأسمالية الصناعية.

وتعرض مثل هذه الأوضاع التغير الاجتماعى والسياسى لمخاطر جمة. فمن ناحية، نجد المؤسسات الديمقراطية الناشئة أكثر هشاشة من أن تستوعب كل القطاعات الاجتماعية وصراعاتها. وينتشر تدهور القطاع غير الرسمى فى كل قطاعات الاقتصادى، وذلك مع تردى البنية التحتية، وارتفاع معدلات البطالة، وتدمير الدولة للمجتمع بخلقها فجوات كبيرة بين الجماعات المكونة له. الأمر الذى يؤدى إلى نتائج اجتماعية خطيرة، حيث يتعرض الشعب "للمجاعة الثقافية"، ويفتقد الحرية، فلايهتم المهمشون بالأنماط الاجتماعية الخاضعة للقانون. وترتبط هويتهم بأئمة مناطقهم أكثر من ارتباطها بقادة الأحزاب السياسية(١٤).

وكان لدى الطبقات الدنيا انطباع راسخ بأن الدعم الذى قدمته لهم الأحزاب السياسية الجديدة لم يوفر لهم السلع الأساسية التى يحتاجونها بشكل يومى. فلم تتضح العلاقة بين التحول الديمقراطى وتلبية الحاجات الاجتماعية الملحة. وتجدر الإشارة إلى أن ربط القرارات السياسية بتوفير هذه الاحتياجات يجعل من الوعد بتطبيق الديمقراطية وعدا سطحيا.

وما يضعف من الخيار الديمقراطى أنه لم ينبع من التفاعل الإيجابى بين الحركات الاجتماعية. ولكنه كان الجزرة التى تلوح بها الدولة، حيث رأت أن استمرارها فى السلطة مرهون بإجراء الإصلاحات السياسية. وداخل هذا الإطار، منحت الأحزاب السياسية دورا أساسيا فى احتواء المعارضة والسيطرة على "الطبقات الخطرة". وهيمنت على الساحة السياسية تصريحات الأحزاب السياسية التى تعطى الانطباع بأنها هى التى تملك السلطة بينما النظام هو (الملك) الذى يملك دون أن يحكم(١٥). وبالفعل، ظهرت الأصوات المنادية بتطبيق حكم "القانون والنظام" و" العهد الاجتماعى"، لتتماشى مع ظروف الأزمة الاقتصادية(١٦)

وفى إطار التركيز على الحاجة "للعهد الاجتماعى"، تأمل الطبقة الحاكمة فى تحويل مطالب الطبقة العاملة إلى المصنع أو الشركة وبعيداً عن الدولة. فتدفع العمال للتفاوض المباشر مع المديرين حول العقود الجماعية، وبالتالى تتفرغ الدولة لتبادر لإجراء الإصلاحات الاقتصادية. لكن تفاوض العمال بشكل مباشر مع الإدارة يعد خطراً من جهتين. فمن جهة عدم تجسيد العمال للحركة الاجتماعية سيؤدى إلى تفككها. ومن جهة أخرى، قد تنتهى عملية التفاوض يمنح العمال القليل فى ظل سياسة اقتصادية عامة مخصصة لتحميل الطبقات الدنيا عبء الديون الخارجية. والنقطة التى نود التركيز عليها، هى أن قرار اللجوء إلى التفاوض لا يعد قراراً نزيهًا. حيث يهدف إلى تضييق نطاق صراع العمال أو وأده كلية. فالقانون المتعلق بحق الإضراب واضح ويضع قيوداً هائلة، وتشكل فقراته العديدة سيفًا مسلطًا على رقاب الطبقة العاملة. ومن هنا يجب النظر إلى عملية التحول الديمقراطى الراهنة باعتبارها من ناحية توفر نظاما سياسيا "مفتوحا" للتعددية، ومن ناحية أخرى، تفرض نظاما اجتماعيا "مغلقا" على الطبقات البروليتارية.

وهذا هو الوضع الراهن. وهو الأمر الذى يزيد من التوتر فى البلاد. فقد نقلت الطبقات الحاكمة بالفعل سيادة الأمة للرأسمالية الدولية. وأسس "سادة" هذه الأمة جمعيات "مرعوسيهم"، والمتنموا الفرصة لمعارضة احتكار الدولة للتجارة الخارجية. وبعد إزاحة الستار، تظل التربة جرداء، والأفق ملبداً بالغيوم، ويلوح القلق على حال المجتمع فى الأفق.

# الهوامش

(١) لمناقشة متعمقة حول هذه القضية انظر، مساهمة الكتاب تحت عنوان :
"L'ouvrier, la vie et le prince" ، في "L' Algérie et la modernité"، مرجع سابق.

(٢) نبني تحليلنا في هذه النقطة على مجموعة من المفاهيم التي ذكرها Touraine ، ١٩٩٨ .

(٣) هذا التحليل، والتحليل التالي له، مستمد من رسالة الكاتب تحت عنوان
"Questions Ouvrières et rapports sociaux en Algérie", Paris7, 1986

(٤) Touraine، ١٩٨٨ ، انظر كذلك عمل الكتاب الحالي، "L' ouvrier, la vie et le prince"

(٥) انظر مقال الكاتب، ١٩٨٩،
"Ouvriers et Etat en Algérie (1967-1987)", Sou'al, No. 9/10, Paris

(٦) لنظرة عامة حول ظاهرة الإضراب، انظر عمل الكاتب، ١٩٨٦،
"Grèves et Société en Algérie (1967-1987)", Les Cahiers du CREAD, No. 4, 1984

(٧) لقد أسهبنا في هذه النقطة في :
"Le Travail en usine", Les cahier du CREAD, No. 4, 1984

(٨) انظر مساهمة Liabes تحت عنوان :
"L'entreprise entre Economie, Politique et Société" في، "L'Algérie et la modernité", CODESRIA, Dakra

(٩) فيما يتعلق بتقسيم الكعكة القومية، تشير الإحصائيات المتاحة إلى امتلاك ٥٪ من الشكان لحوالي ٤٥٪ من الدخل الوطني ، بينما يمتلك ٥٠٪ أقل من ٢٢٪من الدخل.

(١٠) نقلا عن R. Mayorga، في Touraine، ١٩٨٨، ص. ٤٥٠

(١١) قام المؤلف بدراسة ، تحت الطبع، عن انتفاضة أكتوبر وعالم "الخارجين"، ١٩٨٩،
Du soulèvement d'octobre aux contestations sociales des travailleurs, AKUT, Uppsala, octobre

(١٢) تقوم بعض لجان الاتحاد العمالية مؤخرا بتجميع تنظيم واسع يلتزم بتوحيد الاتحادات الجديدة.

(١٣) أكبر دليل على هذه الروح، هي حلقة المعارضة الجديدة التي تبعها حظر منح التصاريح لموظفي الشركات. ويجب الاعتراف بأن هؤلاء الموظفين اشتهروا بتوجهاتهم السلطوية التي طبقوها على العمال للحصول على خضوعهم.

(١٤) من بين هذه الآثار الاجتماعية، وفى مناطق الطبقات الدنيا، تتحول المطالبة بالمساواة إلى المعارضة الدينية والتطرف الأصولى. ولا يعد هذا النوع من المعارضة ديمقراطيا. ويرجع جزء كبير منه إلى فشل النظام الشعبى وعجز النظام الليبرالى، حيث أدى عجز النظامين إلى ارتماء المعارضين فى أحضان الدعاوى الدينية باسم الإسلام.

(١٥) هناك دليل يدعم هذا الانطباع. فمن ناحية، يعرف دستور فبراير ١٩٨٩ الديمقراطية بمفاهيم مؤسسية، ويضعها فى إطار شديد الضيق (Chalabi, 1989).

(١٦) بالفعل توجد أزمة، لكنها كانت حجة جيدة لوأد صراع العمل. فعلى الرغم من "التحول إلى الديمقراطية"، استمرت عمليات نقل العمال، وسجنهم. وفى ١٤ فبراير ١٩٩٠، تجمع ٦٠٠ عامل أمام مقر الإدارة المحلية فى عين دفلة المطالبة بالإفراج عن ١٤ من زملائهم سبق سجنهم إثر عملية إضراب. وهكذا نجد عملية التحول إلى الديمقراطية في الجزائر عملية ذات سرعتين، السرعة الأكبر لصالح النخب السياسية، بينما الطريق الأكثر بطئًا من نصيب المجتمع المدنى.

## References


Bayard, J.F. (1983), "La revanche des sociétés africaines", *Politique Africaine*, No. II. See also the extremely interesting book by the same author, 1989, *L'Etat en Afrique: La politique du ventre*, Fayard.

Benkheira, H. (1985), "Etat et mouvement ouvrier dans l'Algérie indépendante", *Le Mouvement ouvrier Maghrebin*, CNRS. Paris, 1985. p. 207.

Chalabi, El Hadji, (1989) *L'Algérie, l'Etat et le Droit*, Arcantière, Paris. Incidentally, the new "democratic option" has not abolished certain basic forms of domination such as male superiority and the domination of non-Muslims by Muslims.

Dubois, P. (1981), in *Les ouvriers Divisés*, Presses de la fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, p. 79.

El-Kenz, A. (1989) *Au fil de la crise*, Bouchène, Algiers.

El-Kenz, A. (1989) "Esquisse d'une phénoménologie de la Conscience Nationale en Algérie", *L'Algérie et la modernité*, CODESRIA, Dakar.

Harbi, M. (1975) *Aux origines du FLN, le Populisme Révolutionnaire en Algérie*, Bourgois, Paris.

Liabes, D. (1986), "Rente, legitimité et statu-quo: Quelques éléments de réflection sur la fin de l'Etat-Providence", *Les Cahiers du CREAD*, No. 6.

Touraine, A. (1988) *La parole et le sang, O. Jacob. The last work was especially helpful to the present author in his definition of an approach to the subject.*

# الباب التاسع

# السياسة الفلاحية فى أفريقيا

# الفصل العشرون

## سياسات الزراعات التعاقدية فى سوازيلاند

بقلم: بى. أو. ماجاجولا
ترجمة: د. عبد الجيد عبد الحليم عمارة

### عقود المزارع Contract Farming

لاشك فى أن الشركات متعددة القوميات تهيمن على عملية الإنتاج الزراعى فى العالم الثالث، وبضغط سياسى من بعض حكومات معظم تلك الدول التى تنتمى إليها هذه الشركات بالعمل فى المجال الزراعى. وقد وجدت هذه الشركات أنه من المناسب دعوة بعض قطاعات من السكان المحليين للمشاركة فى تعاملاتها.

وقد تبنت بعض الشركات الغربية نماذج المزارع لتشكل قطاعًا من المجتمعات المحلية التى تعمل فى مشروعات الإنتاج الزراعى، ونتيجة لذلك فإن نظام عقود المزارع صار ظاهرة عامة فى دول العالم الثالث فى القرن العشرين وفى حالة وجود تلك العقود فهى تتضمن صيغة لمجموعة مختارة من المواطنين لمنحهم عقود إيجار للأرض لفترة زمنية محدودة، وبشروط معينة وغالبًا ماتنص تلك الشروط على ضرورة قيام المستأجر ببيع إنتاجه الزراعى لتلك الشركات متعددة القوميات، أو التصرف بالبيع من خلالها الأمر الذى يؤدى إلى سيطرة تلك الشركات على قطاع التسويق ( الذى يعتبره بعض الباحثين من أكثر القطاعات أرباحًا) .

وفى كثير من الحالات تقوم هذه الشركات متعددة القوميات بمد المزارع المستأجر بالخدمات الزراعية ، مثل القروض، والبذور، والسماد، ومساعدات أخرى لتجهيز

الأرض للزراعة والمشكلة الرئيسية فى العمل فى المجال الزراعى تكمن فيمن يربح من الأنشطة الزراعية، وهناك فى هذا الصدد .

## مدرستان للفكر :

المدرسة الأولى التقليدية التى تعتقد أن استثمار رأس المال الغربى فى دول العالم الثالث هو من أجل التنمية Developmental approach وهذا المنهج يرى أن العمل فى المجال الزراعى هو لصالح الاقتصاد القومى، ويمكن استخلاص الفقرة التالية وهى لأحد رجال الأعمال الزراعيين ، والتى يصورها إم نيكوزموس M.neocosmos وجية تيستر إنك J.testerink عام ١٩٣٦ كما يلى :

"إنه حينما يتواجد العمل الزراعى مكانيًا وزمانيًا فى المناطق الريفية، ويكون هناك حسن إدارة فسوف يؤدى ذلك إلى قوة تغيير، وازدهار إقتصادى. وهذا التغيير يؤدى إلى أستفادة عدد كبير من السكان كقاعدة عامة فى موقع المشروع الزراعى وحاله سواء من الطعام أو الملبس أو من الانتاج أو من الاستهلاك، وكذلك على المستوى الحكومى فحين تتبع سياسة الباب المفتوح اقتصاديًا فى موقع العمل يصبح التغير ضرورة".

ويضيف المؤلف أن الصناعة لا تؤدى فقط إلى تسوية الصراعات ولكنها تؤدى أيضًا إلى التوسع السريع فى المكاسب للمناطق الريفية، وكذلك إلى استفادة الحكومات.

وقد قام المؤلفان بدراسة العمل الزراعى فى أمريكا الجنوبية ، وفى آسيا، وأفريقيا. وفى دراساتهما لأفريقيا قاما بدراسة الشركات التالية :

١ - شركات التنمية للكمنولث

Commonwealth Development Corporation (CDC)

٢ - شركة الفيفولين للمزارع المروية

Vuvulane Irrigated Farms (VIF)

وانتهيا في دراستهما إلى نتيجة مؤداها أن متخذى القرار فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية US AID يؤيدون العمل مع القطاع الخاص لرفع مستوى حياة سكان المناطق الريفية فى الدول الأقل نمواً.

ويرى المؤيدون لهذه النظرية أن استثمار رءوس الأموال فى المجال الزراعى بهذه الطريقة ، وفى الدول الأقل نمواً سيكون له فائدة مزدوجة سواء لسكان الدولة المضيفة أو للمستثمر الزراعى نفسه.

أما المدرسة الثانية فترى أن الاهتمام الرئيسى فى المجال الزراعى فى الدول المتخلفة يهدف إلى استغلال موارد هذه الدول سواء الموارد الطبيعية أو البشرية ويذهب أنصار هذه المدرسة إلى أنه ليس فى نية الشركات متعددة القوميات تنمية دول العالم الثالث، ثم إن طبيعة النظام الرأسمالى فى القرن العشرين تكرس استمرار التخلف لتلك الدول ( وهذه النتيجةح منطقية لتقسيم العمل الدولى)

ويضف هؤلاء أنه على فرض حدوث تنمية فى دول الأطراف فإنها تكون عارضة، ودائماً مرتبطة بدول المتروبوليتان بشكل يعكس التبعية الكاملة، وبعبارة أخرى يكون التراكم الرأسمالى فى صالح المركز بينما يبقى الفتات للدول النامية. وقد لخص أحد مفكرى هذه المدرسة هذا المفهوم كما يلى : إن التركيز الرئيسى لعمل الشركات متعددة القوميات يكون دائماً فى الدول الصناعية، وتبدو القارة الأفريقية أساساً كمصدر للسلع، وسوقاً للمنتجات المصنعة، وسوقاً للتقنية الماهرة Technical Expertise، كما أن الكثير من الاستراتيجيات لزيادة الإنتاج الزراعى قد تم تصميمها عن طريق رجال الاعمال الزراعيين، وهذا يؤكد أن التنمية فى قطاع معين تؤدى إلى إشباع حاجات القطاعات الأخرى، وهنا يوضح وليامز Williams وكارين Karen، ١٩٨٥ التقاليد المستقرة فى هذا الصدد.

وتعنى التقاليد المستقرة (أسطورة السوق العالمى) من جراء معدل التبادل الدولى (التجارى) بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والذى يمثل عدم المساواة. وقد تستخدم القوة أحياناً للحفاظ على عدم المساواة هذه ( Williams ١٩٨٥ ،and Karen) .

وقد أكد دنهام Dinham، وهيتر Hines عام 1983 فيما يتعلق بصياغة عقود الزراعة فى أفريقيا بأن لها تقاليد مستمرة، فقد قام المستثمرون الأجانب بدفع أجور

منخفضة فى القطاع الزراعى أو استخدام العمالة بدون أجر Unpaid Labour (نظام السخرة) وفى هذا أشار إلى استغلال أسرة العامل المستأجر للأرض الزراعية، والتى تعتبر إحدى شروط التعاقد .

والاتجاه الأقوى بين المثقفين الأفارقة ينحصر فى مدرستين كل مدرسة لها اتجاهاتها فيما يتعلق بمسألة هامة وهى العلاقة بين رجال الأعمال الزراعيين وبين العمال الزراعيين، وهل من الممكن تجاهل المؤسسات التى تقوم بتحديد دور تلك العلاقة؟ وما هو الدور الذى يمكن أن تقوم بة تلك المؤسسات ؟ وما هو النفوذ الذى يمكن أن تمارسة لتشكيل تلك العلاقة؟ وترى المدرسة الأولى أن الدولة ليس لها دور فى إشكالية التطور الرأسمالى حيث يسود مبدأ دعه يعلم دعه يمر The Laissez-Faire Laissez Passer Concept وهذه المدرسة ترى أنه إذا تدخلت الدولة فسوف يحدث اختلال لمنطق القواعد الرأسمالية التى تسعى إلى استخدام الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق أقصى الأرباح.

أما المدرسة الثانية فليس هناك اتفاق بين المثقفين الأفارقة بشأنها حيث يرى فريق منها أنه طالما أن الدولة ليس لها دور أو مجرد أداة تنفيذية لإدارة الشئون الخارجية للبرجوازية الغنية، وطالما أن اقتصاديات الدول العالم الثالث تهيمن عليها رأسمالية الدولة الأم المتروبول Metro poles (التى كانت مستعمرة) فإن دول العالم الثالث فى هذه الحالة سوف تكون امتداداً للدولة الأم Michalak، ١٩٦٩ أى ستكون دولة كمبرادورية Compradorial State أو دولة العبيد والأرقاء Servile State وهناك قطاع آخر يرى أنه طالما أن الدولة تمثل مصالح كل المواطنين فإن الدولة فى العالم الثالث تعتبر دولة بونابرتية Bonapartist state أى أنها تحاول أن تلعب دوراً مستقلاً وتحاول أن تجلب السعادة لكل طبقات المجتمع Dinham and Hines), 1983 .

ولكن إلى أى حد سوف تنجح هذه الدولة فى تحقيق هذا الهدف؟ وهذا يتوقف بالطبع على مدى قدرتها على المناورة مع مصالح كل طبقة، أو تحريض طبقة ضد طبقة أخرى فى الوقت المناسب . لكن يأتى الوقت الذى يجعل الدولة تأخذ موقفاً محدداً وحاسماً حينما يثور التناقض والصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، ويصبح هذا التناقض حاداً، وتصبح الدولة فى هذه الحالة عاجزة عن المناورة أو تسوية المشاكل بين الطبقات.

وفى هذه المرحلة فإن الدولة تلجأ إلى تأييد الطبقة البرجوازية الغنية Bourgeoisie سواء أكانت محلية أم أجنبية أو بمعنى آخر تلك الطبقة المستغلة The exploiting وقد لاحظ كارل ماركس أن الدولة البونابرتية هذه لا تصمد كثيراً، لكى تكون قادرة على الحياة فإن بونابرت قد قام بسرقة فرنسا كلها ليكون قادراً على تقديم فدية لفرنسا "To steal the whole of France in order to be able to make a present of her to France" وهنا ملاحظة على جانب كبير من الأهمية وهى رأى لأحد المؤيدين لتلك المدرسة الفكرية الذى غير رأيه فى غضون عامين بعد نشر كتاب له يشرح فيه الوضع فى الدول المتخلفة، ومسألة التبعية الاقتصادية، والدولة الكمبرادورية Compradorial state وهذا المفكر هو كولين ليز Colin Leyhs 1975.

فقد أشار فى كتابه الدى نشره فى عام ١٩٧٥، والذى أوضح فيه ظاهرة التخلف الاقتصادى فى كينيا وقال إن كينيا دولة كمبرادورية Compradoisl state أى أنها دولة تعمل لصالح البرجوازية الأجنبية Foreign Bourgeoisle

وبعد عامين قام ليز Leys بزيادة لكينيا وانتهى بنتائج أخرى مؤداها أنه كان مخطئًا حين قرر أن كينيا تمثل البرجوازية الأجنبية، فقد لاحظ أن هناك طبقة محلية تساند الدولة على حساب البرجوازية الأجنبية وهذا يعنى أن كينيا لديها برجوازية محلية قادرة كما لاحظ ليز leys أيضًا أن التصنيع فى كينيا قد خطا خطوات واسعة فى البلاد وكانت ملاحظته الأخيرة أنه لابد من إجراء المزيد من البحوث لتأييد نظريته 1982, (Leys)

لكن نظرية ليز قد أثارت جدلاً واسعًا حتى بين من أيدوه أمثال رافى كابلتسكى Raphie Kaplinsky وجون هنلى John Henley اللذين كتبا مقالات فى هذا الصدد، كما نجد ذلك فى أعمال مارتن فرنسمان Martin Franc man فى عام ١٨٨٢، ولكن هذه الأعمال تخرج عن إطار هذا الفصل ، ولاداعى للدخول فى تفاصيل كثيرة لمناقشة هذا الوضع ويكفى القول بأن هناك اتفاقًا بين المثقفين الأفارقة على أهمية دراسة تغيير وجهة ليز leys عن الدولة الكمبرادورية Compardorial State فى العالم الثالث بصفة عامة وفى كينيا بصفة خاصة، لأن ذلك سوف يساعدنا فى هذا الفصل لمعرفة الصراع

بين دولة سوازى وكلامن شركة التنمية لدول الكمنولث سى دى سى CDC من ناحية وشركة الفيفولين للمزارع المروية فى أى أف VIF والتى سبقت الإشارة إليهما من جهة أخرى، وذلك لمعرفة هل دولة سوازى تقوم بخدمة مصالح شركة سى دى سى CDC أم أنها تعمل لصالح المستأجرين ؟

كما يقدم هذا الفصل أيضًا سياسة شركة فى أى أف VIF والعلاقة بينهما وبين شركة سى دى سى CDC وعلاقة الشركتين بالمستأجرين من الفلاحين فى سوازى ، وكذلك علاقة شركة سى دى سى CDC مع دولة سوازى، وعملية التحول الاجتماعى فى البلاد، وتراكم الثروة والنظرة السياسية، وعلاقة دولة سوازى بشركة فى أى أف VIF كما يقدم هذا الفصل أيضًا وضع شركة فى أى أف VIF فى ضوء وجهات النظر التقليدية لنظرية التخلف الاقتصادى. لكن جوهر القضية يكمن فى التساؤل عما إذا كانت دولة سوازى وشركة سى دى سى CDC أصدقاء، كما يحلل العلاقة بين الأطراف الثلاثة :

١ - شركة سى دى سى CDC

٢ - شركة فى أى أف VIF

٣ - دولة سوازى

ذلك لأنها علاقة معقدة بسبب مساهمة دولة سوازى فى شركة سى دى سى CDC وأن الدولة شعرت بالتعصب من جانب مستأجرى شركة فى أى أف VIF فى أوائل السبعينات. رغم أن هؤلاء المستأجرين هم مواطنون سوازيون، وينظرون إلى دولة سوازى كحامية لمصالحهم، وأنها ضد ممارسات رجال الأعمال الزراعيين عديمى الضمير الخلقى والمجردين من المبادئ .

وقبل الحديث عن تاريخ شركة سى دى سى CDC فإنه من الأهمية أن نذكر أن الشركة عبارة عن مؤسسة يثور حولها الجدل والخلاف وهناك عدم اتفاق بين المثقفين الأفارقة، حيث يثور التساؤل عما إذا كانت هذه الشركة تحقق الأرباح أم أنها مجرد

وكالة تسدى المعونة، وهذه القضية هامة إذا أخذنا فى الاعتبار أن شركة سى دى سى CDC تمثل رجال الأعمال الزراعيين، وذلك من خلال علاقتها بشركة فى أى أف VIF حيث أن شركة سى دى سى CDC كان قد تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية.

وكانت هناك صعوبات عند إنشاء تلك الشركة خاصة فى تعريف واختصاصات وعمل الشركة، ولم يتفق المسئولون فى الحكومة البريطانية على طبيعة عملها. كان التساؤل هل ستقوم بعملها كشركة خاصة Private Company أم أنها ستكون وكالة مساعدة Aid agency تسيطر عليها الحكومة البريطانية وفى النهاية تم تأسيسها ( بموجب قانون تنمية الموارد فيما وراء البحار لعام ١٩٤٨).

ومازال هناك اختلاف فى تفسير أسلوب عمل الشركة، وقد انعكس ذلك فى عملها فى دولة جامبيا فيما بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٠، وفقد رفض رئيس شركة سى دى سى CDC أن يطلب من الحكومة البريطانية أو يحاول الاستعانة بأية نصائح وزارية. اعتبر المشروع كأى مشروع مباشر للإنتاج، وأنه مغامرة تجارية يبدو كمؤسسة إدارية أكثر من كونة مظهراً من مظاهر الإدارة المدنية الاستعمارية Cowen ) 1948:89

كما أخفق مشروع البيض فى جامبيا التابع للشركة وقد أحدث ذلك اهتماماً كبيراً فى مداولات البرلمان البريطانى. وكانت النتيجة هى تخفيف قواعد سيطرة الحكومة البريطانية على الشركات العاملة فى أفريقية، لكن ذلك لايعنى أن الاختلاف حول تفسير دور الشركة قد تم توضيحه، فقد وصفها البعض بأنها وكالة مساعدات An Aid agency.

وقد كتب أحد المندوبين الساميين البريطانيين السابقيين فى سوازى " إن بعض الناس يعترفون بأن شركة سى دى سى CDC هى نوع من المساعدات البريطانية، وهذا يوضح تماماً ما هية الشركة فى صيغتها التنفيذية" ١ ويشير مايك كوين Cowen Mike إلى أننا إذا تتبعنا أصل الشركة (CDC) فإنها تأسست نتيجة لحاجة الحكومة البريطانية لزيادة الإنتاجية فى المستعمرات ، والرغبة فى الحصول على المواد الخام لتفعيل الإنتاجية الصناعية فى بريطانيا Cowen 1982:1984.

كما أن شركة سى دى سى CDC كانت أيضاً وسيلة لاحتواء تسلل رأس المال الأمريكى إلى المستعمرات البريطانية السابقة وطريقاً لتبرير ديمومة واستمرارية

الإمبراطورية البريطانية التى كانت تعاني من الضغوط المستمرة من أمريكا لإخلاء تلك المستعمرات، كما كانت وسيلة للحصول على أكبر قدر ممكن من الدولارات الأمريكية نتيجة بيع المواد الأولية لأمريكا نفسها 1982,(Cowen.

كما يشير كوين Cowen أن شركة سى دى سى CDC قد تأسست طبقًا لمبدأ الإنعاش الاجتماعى لرفع مستوى شعوب المستعمرات بموجب البرنامج الاستعمارى للرفاهية الاجتماعية والتنمية (طبقًا للمواد 1945.1940) فإن كان هدف السياسة الإستعمارية هو الانتعاش الاجتماعى، ورفع مستوى سكان المستعمرات فسوف يكون مبدأ تأسيس شركة سى دى سى CDC واضحًا ويستمر كوين Cowen فى إضافته بالقول أن الحكومة البريطانية قد أنشأت الشركة بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل للحركة الوطنية التى طالبت بحل مشكلة التعويضات بالنسبة لأراضى الأهالى، وكذلك للتخلص من السيطرة الأمريكية.

وهناك فرضية أخرى مفادها أن الشركة يجب أن تعمل بهدف تحقيق الأرباح التجارية، وأن يكون لها التزامات قانونية سنة بعد أخرى CDC 1985 ويذهب البعض الآخر إلى أن الشركة تهدف إلى تنمية الدول التى تستثمر أموالها فيها. لكن يجب أن يكون معلومًا حقيقة أن الشركة ليست وكالة للمساعدة Aid agency ولكن يجب أن تحقق أرباحًا ما أمكن ذلك، وأن تحاول إعادة استثمار أموالها فى الأماكن المناسبة لذلك CDC 1985.

ويمكن القول بصفة عامة أن شركة سى دى سى CDC تهدف إلى تحقيق أهداف تنموية، ولكن على أساس تجارى. أما فيما يتعلق بطريقة عمل الشركة بهدف تجارى فهى تعمل فى مجال الانتاج الزراعى، وقد تلعب فى ذلك دورًا تنمويًا أو غير تنموى. لكنها تفتقد إلى سمات وخصائص الوكالة المساعدة، فهى تبتعدعن المشروعات غير المربحة، وعلى سبيل المثال فهى لايمكنها تقديم المنح أو القروض، كما تفتقر إلى حقوق الامتياز الممنوحة لوكالات المساعدات.

ويمكن القول أيضاً أن شركة سى دى سى CDC لها حق الامتياز القانونى فى أن تقترض من الخزانة البريطانية فى حدود معينة. ولها حق استثمار أموالها فى مشروعات قد تستغرق وقتًا طويلاً حتى تستعيد أموالها المستثمرة .

وذلك على عكس الشركات الخاصة التى تفضل استثمار أموالها فى مشروعات قد يكون عائدها سريعًا وفوريًا.

## شركة سى دى سى CDC، وفى أى إف VIF

بدأت أعمال شركة سى دى سى CDC فى سوازيلاند فى نهاية الأربعينات، وفى ديسمبر عام 1985 بلغ التزام الشركة ٥١٧ مليون جنيه أسترلينى والذى يمثل ٥,٧٪ من رصيدها العالى (Williams and Karen) وامتد نشاط الشركة إلى صناعة السكر، وفى مجال الغابات، والتصنيع، كما منحت القروض للشركات العامة، كما اضطلعت بإدارة مركز زراعى لإحدى هذه الشركات. وفى عام ١٩٥٠ قامت الشركة بشراء ما يزيد عن ١٠٠٠٠٠ آكر وذلك فى شمال سوتزيلاند وهذه المساحة من الأرض كانت عبارة عن أرض محول ملكيتها، وتعتبر جزءًا من التسوية الخلافية فى عام ١٩٧٠ والتى استولت عليها الحكومة البريطانية بعد توليها الإدارة فى سوازيلاند.

ثم قامت شركة سى دى سى CDC بتأسيس شركة فرعية لها تسمى مشروع الرى السوازى Scheme (SIS) Swaziland Irrigation، والتى كان لها تعامل فى مجال المحاصيل المختلفة مثل قصب السكر، والأرز، والفواكه والحمضيات، والبطاطس والخضراوات الأخرى لكن قصب السكر كان اهتمام الشركة الرئيسى وفى عام ١٩٥٨ تأسست شركة جديدة كما يلى:

١ - شركة سيرجون هليت وأولادة Sir John Hullet and sons، وكانت مشاركة بين شركة سى دى سى CDC التى امتلكت فيها 40%من الأسهم، بينما امتلكت الشركة ٦٠٪ منها.

٢ - شركة ماهلوم للسكر Mhlume Sugar (company {MSC}) وقد قامت هذه الشركة بشراء ١٣٠٠٠ آكر من شركة سى دى سى CDC وأقامت عليه عصارة لقصب السكر. فى غضون سنوات قليلة (أى فيما بين عامين ١٩٦٥، ١٩٦٦) وقامت شركة سى دى سى CDC بتصفية شركة سيرجون هليت وأولاده Hullet and sons Sir John كما أصبحت شركة ماهلوم للسكر Mhlum Suga Company (MSC) مملوكة تمامًا

لشركة سى دى سى CDC. وأصبحت الشركتان SIS، MSC تغذيان العصارات الخاصة بقصب السكر And Karen،١٩٨٥(Williams) وفى عام 1961 قامت شركة سى دى سى CDC بعمل دراسات لإنشاء شركة الفيفولين للمزارع المروية VIF التى كانت تعمل تحت سيطرة مشروع الرى السوازى Swaziland Irrigation scheme (SIS) وذلك فى عام ١٩٦٢ ، وفى بداية عام ١٩٦٣ كان هناك حوالى ٣٠ مستوطنًا تابعين لشركة فى.أى.إف VIF (Willims And Karen 1985

## إجراءات اختيار فلاحى شركة فى.أى.إف VIF

يشترط فى فلاحى شركة فى أى إف مايلى :

١ – أن يكون سوازى الجنسية.

٢ – أن يكون صحيح الجسم ، حسن السلوك.

٣ – أن يكون لديه الحماس للعمل فى محل إقامته.

٤ – يفضل أن يكون متزوجًا، وأن تكون له أسرة والتى قد تساعد فى عملة (Tuckett , 1975)

٥ – كما أن الشخص يجب ألا يكون حرفيًا Professional تمامًا حتى لايمكنه الانفكاك من العمل إلى عمل أخر أكثر ربحية. وهذه الشروط وتلك التوصيات تمر بسلسلة معقدة من الأوامر مرورًا برئيس القبيلة فى المنطقة التى يقطن فيها الفلاح، ثم حكمدار المقاطعة وكذلك المجلس المحلى السوازى، ومسئول من وزارة الزراعة.

## شروط التعاقد Terms of contract;

لاشك فى أن شروط التعاقد تمثل عنصرًا هامًا فى العلاقة بين مسئولى شركة سى دى سى CDC، والفلاحين وهذه الشروط هى كمايلى:

الشرط الأول : أن شركة سى دى سى CDC تعتبر مالكة للأرض، أما الفلاحون فهم مستأجرون فقط. وتعريف مفهوم الفلاح هنا ( هو الشخص القادم من أرض سوازى الوطنية Swazi National Land (SNL) حيث إن هذه الأراضى غير مخصصة للإيجار ).

الشرط الثانى : يتحتم على الفلاح أن يزرع نسبة 70% على الأقل من أرضه بمحصول قصب السكر، أما الجزء الباقى الذى يمثل 30% فيمكنه زراعة المحاصيل الأخرى مثل القطن والذرة والبطاطس، والخضروات والفواكه .

الشرط الثالث: هو أن كل محاصيل قصب السكر التى تنمو على تلك الأراضى يتحتم بيعها لشركة مهلوم للسكر Mhlume Sugar Company (MSC) التى تمتلك شركة سى دى سى CDC أكثر من نصف أسهمها وهذا معناه أن شركة سى دى سى CDC أصبحت تحتكر قطاع التسويق للمشروع، وأن، شركة مهلوم للسكر MSC هى التى تقوم بتحديد الأسعار وهناك شروط أخرى ملحقة بشروط التعاقد وهى كما يلى :

١ - أنه لايمكن التنازل عن العقد لشخص آخر دون موافقة إدارة شركة فى.أى.إف VIF

٢ - أن مستأجر الأرض يجب أن يقدم مستوى مفينًا ومعقولاً من المحاصيل الزراعية طبقًا للمواصفات التى تحددها إدارة شركة فى.أى.إف VIF

٣ - أن بداية مدة التعاقد عشرون عامًا قابلة للتجديد .

٤ - يمكن نزع ملكية الأرض من الفلاح الذى لايصل مستوى محاصيله إلى مستوى معين .

٥ - هناك وعد من شركة (VIF) لمد الفلاحين بالخدمات، والتسهيلات الائتمانية مثل تنظيف الأرض وتجهيزها للزراعة، المساعدة فى عملية الزراعة نفسها، وتنقية الأرض من الأعشاب، و النباتات المائية والطحالب البحرية، وعمليات تقطيع القصب، والمساهمة فى رسوم النقل بالعربات، وكذلك مد الأراضى بالمياه.

٦ – تتحمل شركة فى.أى.إف VIF تكاليف العمليات السابقة فيما عدا فقط أن عملية تجهيز الأرض وتنقيتها من الحشائش الضارة يمكن تنفيذها على مراحل وتدريجياً.

٧ – يقوم مشروع الرى السوازى (SIS) بمد الفلاحين بالمياه اللازمة لأن الفلاحين ليس لديهم بديلٌ لذلك على أن تستقطع رسوم مد المياه فى أواخر كل موسم زراعى وكان من المتوقع أن يقوم الفلاحون بتمويل المصروفات لكنه اتضح أنهم لم يتمكنوا من عملية التمويل واعتمدوا على التسهيلات الائتمانية التى تقدمها شى سى دى سى CDC، فهم يشترون السماد، والأدوات الزراعية والبذور والمبيدات الحشرية، وأدوات البناء من شركة فى.أى.إف VIF بسعرها الأصلى بعد إضافة نسبة 15% كرسوم إدارية[٢]

## تقويم المشروع فى الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٨٢

**An assessment of the scheme during the period from 1962 to 1982**

هناك تفسيرات مختلفة لطريقة عمل شركة سى دى سى CDC من خلال تنفيذ المشروع خلال العشرين عاماً الماضية حيث يصف البعض الشركات بأنها ناجحة بينما يصفها البعض الآخر بأنها قد أخفقت.

ويشير جية آرتاكت J,R Tuckett، ١٩٧٥ فى تلخيص لتقرير له ما يلى :

" رغم العديد من المشاكل الفنية والاجتماعية والإدارية فإن عمل الشركة فى السنوات العشر الأولى كان ناجحًا من الناحية المالية والتقنية. فهناك العديد من المبعوثين الذين استفادوا من خدمات شركة فى.أى.إف VIF، وهذا إلى جانب الخدمات الطبية التى تمثل مظهراً من مظاهر المجتمع الجديد. لكن الوقت قد حان كما يشير واضع التقرير لتكون هناك مبادرة لإنشاء جهاز جديد يتحمل المسئولية، وأن تتخلى شركة سى.دى.سى CDC عن مسئوليتها لشركة وطنية مناسبة أو على الأقل أن يكون القائمون عليها من الوطنيين فى سوازيلاند".

ويشير تاكت Tuckett إلى بعض المشكلات التى تتركز أساساً على شروط التعاقد فيما يتعلق بالميراث فى حالة وفاة مستأجر الأرض، أوقيمة التعويض فى حالة إلغاء عقد

المؤاجرة. وهذه المشاكل وعدم الفهم أحيانًا قد يؤديان إلى نتائج خطيرة ويستوجب تدخل دولة سوازيلاند الذى يصبح فى هذه الحالة لازما وضروريًا.

لكن توكت Tuckett قد لاحظ أن الشعور العام لدى المقيمين أن شركة ڤى.إى.إف VIF هى مؤسسة استعمارية، وليس لها حق فى إدارة شئون السوازيون، وربما كان ذلك هو سبب دعوة البعض بضرورة الإسراع فى تكوين أو تأسيس شركة وطنية. ويرى تكت Tuckett أن مشروع شركة سى دى سى CDC كان ناجحًا من الناحية المالية ورغم ذلك فهو يشير إلى أن الشركة لم تكن قادرة على استعادة تكاليف رأس المال من خلال عمليات تنقية الأرض وتجهيزها للزراعة، والأعمال الإنشائية الأخرى .

وعلى أية حال فقد تحملت الشركة كل التكاليف، استطاعت استرداد جزءٍ من رأسمالها عن طريق مشروعاتها فى التصنيع الزراعى من خلال مشروع الرى السوازى (SIS)، وشركة ماهلوم للسكر (MSC) حيث حققت هاتان الشركتان أرباحًا طائلة كما تساهم شركة ڤى.أى.إف VIF بنصيب كبير فى صناعة قصب السكر، حيث تسهم بنسبة ١٥٪ من الإنتاج الكلى لهذا المحصول. كما أن القصب يحتوى على نسبة عالية من السير كروز Sucrose كما أنه من الأهمية بمكان قيام دولة سوازى برعاية الفلاحين من النواحى المالية ويمكن تلخيص ذلك فيما يلى :

" أنه فى نهاية الفترة الأولى من المشروع فقد كان المشروع ناجحًا، وقد حقق أهدافه، وهذا يعنى أن الدخل الصافى للمساهم الصغير قد بلغ ٣٥٠٠ إيما لانجنى Emalangeni ( بعملة سوازيلاند ) فى الفترة من 1978 حتى 1982" .

وفى سبيل تحسين مرونة العمالة، وتحسين إمكانات الدولة فى مجال الرى فإنه من المعترف به أن مستقبل التنمية الزراعية سوف يركز على عمالة أكثر، والاهتمام بمشروعات الرى ، حيث تمثل شركة الفيفولين للمزارع المروية (VIF) نموذجًا فى هذا الصدد. ويبدو أن دخل الفلاحين من المشروع(٣) قد أحدث أثرًا طيبًا لدى حكومة سوازيلاند.

سبقت الإشارة إلى أن عمل أسرة الفلاح يعتبر أحد شروط التعاقد،ولنا أن نقارن بين دخل أسرة مستأجر، ودخل موظف من نفس الفئة الاجتماعية، ثم نقارن بين دخل

أسـرة الفـلاح المسـتـأجـر ودخل أسـرة تـعيـش حـد الكفـاف Subsistence Famliy ممن يعيشون فى أرض سـوازى الوطنية Swazi national land حيث يمكن فـقط تقدير دخل الأسـر التى تحيا عيش الكفاف، ولكن من الصـعب حسـاب كمـية الـعـمل الذى تقوم به تلك الأسر.

لكننا فى حـاجة إلى المزيد من البـحث فى مـوضـوع دخل أسـر الفلاح، وكذلك حـالة الأيلولة لأسـرة الفـلاح بعد وفـاته، لأنه أثنـاء زيارتنا لشركة فى.أى.إف VIF فـقـد سـجلنا حـالة عدم الرضـا عن دخـول الفـلاحين، فـقـد سـألنا أحـد الفـلاحين عن دخله الشـهـرى فـأجـاب أنه حـوالى ٢٤ إيمـالاجنى Emalangeni ( بعـملة السـوازى)، وقـد أشـار هذا الفـلاح أن لديه طـفلين أحـدهمـا فى السنة العـاشـرة والآخـر فى السـنة السـابعـة من دراسـتـهـمـا، وأنهم قد تم اسـتـبـعـادهمـا من المدرسـة لأنه لـم يسـتطع تحـمل مـصـاريف دراسـاتـهما.

وليس معنى ذلك أن هذه الحالة تعتبر ممثلة لمعظم الفلاحين، ولكنـها تشير إلى أنه مـشـروع غـيـر نـاجح، وربمـا يكـون هذا الفـلاح من بين ٥٠ فـلاحًـا فـقـيـرًا وذلك لكونه كسـولاً[٤] لكن يجب أن يكـون مـعلومًـا من خـلال زيارتنا لشـركـة فى.إى.إف VIF أن الفلاحين مازالوا يعتمدون على التسهيلات الائتمانية التى تقدمها الشركة لهم .

وقد قدر أحد الفلاحين من هؤلاء الذين قابلناهـم المظالم التى يتعرض لها الفلاحون كما يلى :

* إن الفـلاحين غـيـر راضـين عن مـصـاريف النقل فى الشـركـة فـإنهـم يدفـعـون مـصـاريف نقل قصب السكر إلى أمـاكن عصـره طبـقًا لوزن القـصب، بينمـا يتم شراء القـصب فى أمـاكن العصر طبقًا لنسبـة السـكروز Sucrose ومعنى ذلك أن الفلاح يدفع مصاريف نقل القصب الذى لايحتوى على نسبة كبيرة من السكروز ، وهذا ما يرهقه.

* هناك زيادة مستمرة فى رسـوم النقل، ولاتتناسب مع الزيادة فى سـعر السكروز Sucrose لأن سعره يتطابق مع سعر السوق العالمى.

* يتم حساب رسوم مياه شقق الفلاحين طبقًا للكمية المستخدمة بنطام كلى موحد فى توزيع الكمية، ورغم ذلك فقد يكون أحد الفلاحين قد استخدم قدراً قليلاً من المياه فى موسم معين.

* يشعر الفلاحون أنه من المفروض ألا يدفعوا إيجاراً لأراضيهم، وهذه النقطة هامة، وقد حدث ذلك حينما نقلت شركة ڤى.أى.إف VIF ملكية بعض الأراضى لصالح نظام تملك الأراضى لهيئة الأراضى الوطنية فى سوازيلاند Sawzi national land ten-ure system وسوف يتم شرح هذا الموضوع تفصيلاً فى هذا الفصل.

* زيادة نسبة الرسوم الإدارية التى قد تصل إلى ١٥٪، ويبقى للفلاحين دخل ضئيل لإدارة مزارعهم.

* إن شركة ڤى أى إف VIF تقوم بخصم كل متحصلاتها فى بداية الموسم الزراعى، وحتى لو تم الخصم فى نهاية الموسم فإن معنى ذلك أن الفلاح لايتبقى له رصيدٌ لنفسه ومعنى ذلك أيضاً أن الشركة تستفيد أقصى استفادة ممكنة.

* إن مساحة بعض قطع الأرض الزراعية قليلة وقد تتراوح ما بين 6 إلى ١٦ آكر.

* إن الضريبة على الفلاحين مرتفعة، وفى بعض الأحيان يصبح الفلاحون مدينين للحكومة بمبالغ كبيرة، لا يستطيعون تسديدها.

ويشرح مساعد مفتش الضرائب هذه الحالة بأن الفلاحين لايدفعون الضرائب سنوياً وبصفة منتظمة، بل قد حدثت تراكمات لتلك الديون فى السبعينات حتى حينما كانت أسعار قصب السكر مرتفعة، والأرباح عالية. ورغم ذلك فإن الفلاحين لم يقوموا بتسديد الضرائب Times of Swaziland، ١٩٨٦

وقد يكون ذلك شرحًا طيبًا لموظف حكومي، لكن يجب أن يكون معلومًا أن بعض الفلاحين شبه أمي.

ومن المتوقع منطقيًا أن يقوم موظفو شركة ڤى أى إف VIF بتوعيتهم بضرورة تسديد الضرائب، كذلك شرح الآثار التى يترتب على عدم تسديدها.

لكن مديرى شركة فى أى إف VIF قد أفادونا عن وجهة نظرهم فى تلك المشاكل والتى لخصوها فيما يلى :

* إن بعض هؤلاء الفلاحين كسول وفقير.

* إن المشروع لايمكنه تدبير رأس المال لاستثماره فى تنقية الأرض وإعدادها للزراعة، وكذلك إجراء الإنشاءات المطلوبة.

* ليس هناك تنظيم يجمع الفلاحين، كما أنهم لايرغبون فى تأسيس جمعية تعاونية حتى يمكنها إدارة المشروع بكفاءة، وعلى سبيل المثال فإن تسويق المنتجات الزراعية مثل القطن ، الذرة، والبطاطس، والخضروات الأخرى يتم بطرق فردية بدلاً من تأسيس جمعية تعاونية تقوم بعملية التسويق وتكون النتيجة زيادة نفقات النقل من مكان الإنتاج إلى المشترين أو المشترين القادرين .

* إن هناك انحرافًا عن سياسة رعاية الفلاحين الفقراء الذين ليس لهم مصادر بديلة للدخل ومما يزيد الأمر سوءًا عدم وجود سياسة واضحة فيما يتعلق بمن سيخلف الفلاح المستأجر بعد وفاته، ولكن ما يحدث فى الواقع هو أن يقوم أحد أبنائه بتسلم الأرض بعد وفاته. ولكن هذا الابن قد يكون مهنيا Professional (أى يمتهن مهنة أخرى كأن يكون محاسبًا أو معلمًا الخ .....) حيث يقوم هذا الابن بتوظيف شخص آخر لرعاية الأرض. وهذه الممارسات قد خيبت آمال المشروع برقة.

* مشكلة أخرى تتمثل فى قيام بعض الفلاحين بتحويل دخولهم إلى أسرهم الممتدة فى مواطنهم الأصلية أو يشترون بها مواشى بدلاً من استثمار أموالهم فى المزارع وهذه النقطة الأخيرة تحتاج إلى المزيد من البحث والتساؤل:

١ – هل يقوم الفلاحون بتحويل دخولهم بسبب علاقاتهم الاجتماعية والثقافية بعائلاتهم الممتدة فى مناطق أخرى؟

٢ – هل الحياة فى سوازى تستلزم أن تكون ثروة الإنسان، ووضعه الاجتماعى مما يقاس بعدد المواشى التى يمتلكها؟

٣ – هل عدم توافر عنصر الأمان الدائم فى المشروع هو الذى يجعل الفلاحين يحاولون حياتهم خارج المشروع؟

وبعد عشرين عامًا قررت شركة سى دى سى CDC أن تنسحب من المشروع، ولكنه ليس من الواضح لدينا ما هى أسباب انسحاب الشركة هذه؟ هل كان ذلك بسبب شعور المسئولين بالشركة بأنهم قد أدوا واجبهم، وأن المشروع الآن يجب أن يدار عن طريق سلطة محلية؟. أم كان ذلك بسبب المشاكل الموجودة فى المشروع، وبصفة خاصة تلك المشكلة المتعلقة باعتقاد الفلاحين أن شركة ڤى أى إف VIF هى مؤسسة استعمارية؟

لكن مدير عام شركة ڤى أى إف VIF قد أعطانى الانطباع بأن شركة سى دى سى CDC قد انسحبت من المشروع لإحساس المسئولين فى الشركة بأنهم قد قاموا بعمل جيد(٥)، أى أنهم قد قاموا بواجبهم. لكننا يجب أن نكون حذرين بالنسبة لوجهة النظر هذه، وأن نتعامل معها بحرص شديد، ذلك لأن شركة سى دى سى CDC مازالت تساهم فى شركة ڤى أى إف VIF على سبيل التعاقد. وأن الأخيرة قد قدمت قرضًا بمليون جنيه إسترلينى لمشروع حينما انسحبت شركة سى دى سى CDC.

لكن انسحاب شركة سى دى سى CDC قد أدى إلى حدوث مواجهة بين دولة سوازى ، وشركة ڤى أى إف VIF، وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل فيما بعد.

## دولة سوازى وشركتى ڤى أى إف ، سى دى سى
The Swaze state VIF and CDC

ذكرنا أن دور دولة سوازى كان محدودًا فى علاقاتها بشركة ڤى أى إف VIF، كما ذكرنا أيضًا طريقة اختيار الفلاحين الذين تتعاقد معهم الشركة خلال الفترة والمجلس القومى السوازى THE Swazi National Council (SNC) .

فكان هناك صراع بين المسئولين فى شركة ڤى أى إف VIF والفلاحين، وغالبًا ماكانت إدارة الشركة تدعو حكومة سوازى للتدخل، لكن تكت Tuckett لم يحدد لنا كيف كانت الحكومة تقوم بحل تلك النزاعات. ومع ذلك فقد نما إلى علمنا أنه فى عام ١٩٧١ عين العاهل السوازى ممثله ندابازابانتو Nadbazabantu لحل مثل هذه

النزاعات، وكذلك الإشراف على شئون تنظيم المزارع Farming Community affairs ويعتبر ذلك تدخلاً مباشراً من جانب حكومى سوازى لاستخدام سلطتها على الفلاحين فى المشروع.

وقد بين تكت Tuckett فى عام ١٩٧٥ مايلى: "قامت حكومة سوازى بتخصيص معونة مالية حكومية لتغطية تكاليف تعيين الموظفين الإداريين فى شركة VIF، وكذلك تعيين عمالة زائدة، وذلك على أساس تحقيق نوع من العدالة والإنصاف التى تعتبر مسئولية الدولة العادية، لكنها فى الواقع كانت تنوى منح جزء من تلك المعونات للفلاحين فى المستقبل. لكن حكومة سوازى قامت بوقف تلك المعونات الحكومية فى عام ١٩٨١

لكن السؤال الهام هنا فى هذه المرحلة هو موقف حكومة سوازى من المشروع؟ ويبدو من ملامح الخطة القومية الرابعة للتنمية فى سوازى أن هناك دلائل تشير إلى أن السلطات السوازية كانت سعيدة بالمشروع، ويقول جونز Jones إن ذلك لم يكن سليماً فقد لاحظ خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٧ أنه كانت هناك ضرورة للتنمية فى سوازى ، وتفرض خلق قطاع اقتصادى حديث، وكذلك خلق طبقة من المديريين والرأسماليين. لكن خلق هذه الطبقة كان يتعارض مع نظام الزعامات التقليدية Traditional Leadership ويشكل تهديداً لها، وسوف يباعد المسافة بين السكان العاديين، وهذه الطبقة الجديدة، ونخلق نوعًا من عدم الثقة المتبادلة بينهما.

ولكن نوضح مفهوم الصراع بين شركة فى أى إف VIF وحكومة سوازى لابد لنا أن نوضح أولاً وصفًا تاريخيًا Historical Description لحكومة سوازى.

فقد حصلت سوازى على استقلالها عن بريطانيا فى عام ١٩٦٨، وتكونت الحكومة من زعماء الحركة القومية للأمبو كودفو Imbokodvo National Movement (INM) ولم يكن هناك لأى حزب سياسى آخر مقعدٌ فى البرلمان وكان على رأس حركة أى أم إن IMN الملك سبهوزا الثانى King SobhuzaII منذ عام ١٩٦٤، وذلك بعد إخفاق الملك فى إقناع الحكومة البريطانية لتسليمه البلاد.

وقد ضمت الحكومة حركة INM من الزعامات التقليدية Traditionalists، وكل مجتمع المستوطنين البيض White Settlers Community. وكان العاهل السوازى قد

أبدى بعض التحفظات على سلطاته فى دستور الاستقلال منهاتعيين بعض أعضاء البرلمان، وأعضاء مجلس الوزراء، وكذلك إحكام السيطرة على موارد المناجم الخ ......، وبصفة عامة فقد كان العاهل السوازى غير راض عن دستور الاستقلال الذى كان قد حد من سلطاته، ورغم ذلك فقد سيطر على الحكومة بالأمر الواقع De Facto.

سبقت الإشارة إلى القول بأنه لم يكن هناك لأية أحزاب سياسية أخرى مقاعد فى البرلمان، لكن برز حزب مؤتمر الناجوان القومى التحررى (الليبرالى) Ngwan Na-tional Libratory Congress (NNLC) وحصل على المركز الثانى فى الانتخابات عام ١٩٦٧ التى قادت البلاد إلى الاستقلال، وكان حزب مؤتمر الناجوان القومى (الليرالى) وحدوياً فى توجهاته نحو الوحدة الأفريقية، فكان يهدف إلى إبعاد العاهل السوازى عن العمل السياسى بل إنه كان يرى أن يكون العاهل السوازى رئيساً للدولة اسمياً أو رمزياً ليس له سلطات Nominal Head of the state لكن العاهل السوازى لم يكن يميل إلى حزب موتمر الناجوان (إن إن أل سى NNLC) كما كان يرى أن حزب المؤتمر يشكل لعنة Anathema أو شوكة بالنسبة إلى المستوطنين البيض والرأسماليين، لأن حزب المؤتمر كانت اتجاهاته اشتراكية، وكان يميل أيضاً إلى أيديولوجية الزعيم الأفريقى كوامى نكروما (الرئيس الغانى الراحل) وكان حزب مؤتمر أن أن أل سى NNLC عبارة عن حزب منشق من حزب سوازى التقدمى Swaziland ProgressiveParty (SPP) الذى كان أول حزب سياسى فى البلاد يتكون، ويدعو إلى الاستقلال. كما نظمت قيادات حزب المؤتمر أن أن أل سى NNLC، والحزب التقدمى أس بى بى SPP إضرابات عمال الصناعة، والمظاهرات العديدة فى المناطق الحضرية بين سكان المبابان Mbabane فى أوائل الستينات.

وهذا كله قد أحدث ضغطاً على الحكومة الاستعمارية لتقديم التنازلات فى ذلك الوقت. وكانت هذه الإضرابات، وتلك المظاهرات سبباً فى ازدياد شعور الملك سبهوزا Sobhuza والمستوطنيين البيض والرأسماليين بالكراهية لهذين الحزبين إن إن إل سى NNLC وإس بى بى SPP.

ويمكن القول بصفة عامة أن الملك سبهوزا Sobhuza لم يكن يميل إلى الأحزاب السياسية كلية وقد أوضح ذلك فى كثير من خطبه أمام الجماهير السوازية، وأصبحت

حملته ضد الأحزاب السياسية مسألة عامة فى انتخابات ما بعد الاستقلال خاصة فى عام ١٩٧٢ . وقد ذهب الملك إلى أبعد من ذلك حين تساءل عن منطق ومدى توافق دستور الاستقلال للبلاد. وفي انتخابات عام ١٩٧٢ فاز حزب مؤتمر الناجوان إن إن إل سى NNLC بثلاثة مقاعد فى البرلمان، بينما حصلت حركة إمبوكودفو القومية Imbokodvo National Movement (INN) على باقى المقاعد.

هذه المقاعد الثلاثة التى حصل عليها حزب مؤتمر الناجوان إن إن إل سى NNLC قد رمت الكرة فى ملعب العاهل السوازى وجعلته يخل بالدستور هو ومؤيدوه. وقد أثيرت هنا مشكلة المستر توماس بهكند يلانجوينا Mr. Thomas Bhekindlela Ngwenya الذى كان أحد الفلاحين المتعاقدين مع شركة فى أى أف VIF كما كان أحد المنتخبين الجدد فى البرلمان ممثلاً عن حزب مؤتمر الناجوان إن إن أل سى NNLC وكان حزب مؤتمر الناجوان NNLC قد حصل على ثلاثة مقاعد فى دائرة بمبالانجا Mpnmalanga وفى هذه الدائرة كانت توجد خلافات بينها وبين شركة فى أى أف VIF فيما يتعلق بتسويق السكر، والفاكهة، والمحصيات بالمنطقة الصناعية بشرق البلاد.

لكن حركة إمبو كودفو أى أن أم INM قد اتهمت توماس نجوينا Thomas Ngwena بأنه مواطن غير سوازى وأن انتخابه فى البرلمان يعتبر باطلاً. وحينما رفع الأمر إلى المحكمة العليا قررت المحكمة أنه مواطن سوازى، كما قررت محكمة الاستئناف نفس الحكم. لكن أعضاء حركة امبوكورفو القومية أى إن إم INM الممثلين فى البرلمان قد قاطعوا جلسات الجمعية، وقدموا طلب إحاطة بأنهم لايمكنهم العمل كممثليين للبرلمان بسبب هذه القضية. وتم رفع الأمر بعد ذلك إلى الملك سبهوزا Sobhuza.

فى أبريل من عام ١٩٧٣ أعلن الملك سبهوزا Sobhuza حالة الطوارئ فى البلاد، وأوقف العمل بالدستور، وعطل البرلمان، وألغى الأحزاب السياسية، وكذلك كافة الأنشطة السياسية، وأعلن أنه سيمارس كل السلطات التشريعية، والتنفيذية منذ ذلك الوقت وحتى إشعار آخر، وأصبح يصدر قراراته باسم مجلس الوزراء ، والمجلس القومى السوازى The Swazi National Council وكانت الانتخابات البرلمانية قد أعيدت

فقط فى عام ١٩٧٨، ولم يكن يسمح للأحزاب السياسية بالترشيح، وأصبح الملك سبهوزا Sobhuza هو المسيطر على الحكومة هو وأتباعه.

وفى أثناء تولى الملك سبهوزا Sobhuza كل السلطات السياسية تشكلت محكمة خاصة قضت بأن توماس نجوينا ليس سوازيًا (أى ليس مواطنا سوازيًا) Thomas Ngwena is not Citizen وبناءً عليه فقد تم استبعاده من البرلمان. ويجب أن نذكر هنا أن حالة نجوينا Ngwenya لاتعنينا كحالة فردية، ولكننا متعاطفون معه لأنه قد فقد جنسيته كمواطن سوازى بهذه الطريقة.

والاهتمام هنا يتركز فى تأييد شركة فى أى إف VIF لحركة إمبوكودفو القومية أى إن إم INM من معارضة العاهل السوازى، وأصبح الفلاحون الذين يعملون فى شركة فى أى إف VIF لم يعودوا يخضعون لسلطة زعماء القبائل بحجة أنهم لايقيمون فى أرض سوازى القومية The Swazi National Land (SNL) أما فيما يتعلق بعمال شركة فى أى إف VIF فإنهم قد أصبحوا شبه مستبعدين رغم أن عائلاتهم وأسرهم كانت ماتزال تقطن أرض سوازى القومية Swazi National Land (SNL) يضاف إلى ذلك سيطرة زعماء القبائل على أرض سوازى القومية Swazi National Land (SNL) وهذا ما أغضب العاهل السوازى، وأصبح هؤلاء الزعماء يهددون المواطنين بالطرد ويستخدمون القوة لكى يجبروهم على التصرف كما يريدون، وعلى سبيل المثال، ففى انتخابات عام 1964 فقد حث الزعماء حركة إمبوكودفو القومية أى أن إم INM على التصويت لصالح العاهل السوازى وإلاً قاموا باستبعادهم، لكن وجهة نظرهم (أى القبائل) هذه قد تغيرت فى انتخابات عام 1972 تجاه السلطة فى سوازى خاصة فى دائرة مبوملابجا M Puma Langa وهذا يمثل تحولاً إلى حد ما فى سوازى بعد الاستقلال من الالتزام بإطار المؤسسات التقليدية إلى الاستعداد لتأييد الأحزاب السياسية الجديدة فى البلاد .

لكن من وجهة نظرنا فإن استبعاد نجوينًا Ngwenya من عضوية البرلمان يعتبر عملاً انتقاميًا، ودليلاً على سوء استخدام سلطات العاهل السوازى ضد العناصر التى تعارضه.

كمـا أنه يبدو أن الفلاحين قد أصبحوا التهديد الأكبر للحكومة، لأنهم صاروا لايخضعون لسلطات زعماء القبائل، وهذا ما دعا العاهل السوازى لتعيين ندا بازانتو Ndabazantu فى عام 1971 للإشراف على شركة ڤى أى إف VIF كمحاولة لجعل الفلاحين يشعرون بوجود الملك. وبطبيعة الحال فان لدى الملك العديد مثل ندابازانتو Ndavazntu لتمثيله فى العديد من المؤسسات الصناعية، وخاصة فى مناجم الذهب فى جنوب أفريقيا.

كما أن فكرة السماح للمواطنين السوازيين لتملك الأراضى خارج نطاق منطقة سوازى القومية Swazi National Land (SNL) كانت قد توقفت منذ الأربعينات، لأن الإدارة الاستعمارية كانت تخطط فى ذلك الوقت لبيع بعض قطع من أراضى التاج Crown Land للسوازيين وخاصة للمحاربين القدماء أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن الملك سبهوزا الثانى Sohuza II ومعاونيه لم يتقبلوا هذه الفكرة. يضاف إلى ذلك أن الإدارة الاستعمارية فى ذلك الوقت قد أفادت بأن هناك مشروعات مشابهة كان قد تم تنفيذها فى بعض المناطق فى جنوب أفريقيا، وقد تم إرسال وفد المقاطعة الكيب Cape Province فى جنوب أفريقيا لدراسة المشروع.

لكن الوفد قد عاد واستنكر المشروع أمام المجلس القومى السوازى The Swazi National Council (SNC) .

ويذكر هليداكوبو Hilda Kuper (1978) أن أحد أعضاء الوفد قد ذكرنا مايلى :

"إننا سوف ندمر بلادنا إذا أخذنا هذا السم، فقد يكون ذلك صالحاً لهؤلاء الناس (يقصد المحاربين القدماء أثناء الحرب العالمية الثانية وهم من الأجانب)، لكن ليس صالحاً لنا، كما أنه يقلل من دور الزعامات القبلية"

ويلاحظ دافيد جرنز David Jones، ١٩٧٧ أن هناك درجة من عدم الترابط الاجتماعى فى سوازى حيث يوجد قطاع من السكان لا يؤيد مؤسسات الدولة، وأن تنظيم شركة ڤى أى إف VIF لم يكن يلتزم باحترام الزعامات التقليدية، ويعتبر مناهضاً لحكومة سوازى، وجدير بالذكر أنه فى عام 1974 كانت هناك اتفاقية مع الحكومة السوازية لتحديد مستقبل شركة ڤى أى إف VIF.

كما ساهمت الزعامات المحلية بخطوات واسعة فى مجال الرأسمالية الوطنية، وعلى سبيل المثال فإن تأسيس صندوق التبيوتاكانجوانى Tibiyo Taka Nag wane Fund الذى كان قد تم افتتاحه فى عام 1968 بمرسوم ملكى بهدف الإشراف على المناجم، والذى آل إلى العاهل السوازى عن طريق الحكم الاستعمارى. وكان هذا الصندوق فى البداية بمثابة حساب بنكى، ثم تحول إلى مشروع تجارى لشراء الأراضى، وكمستثمر فى القطاع الزراعى بالمشاركة مع رأس المال الأجنبى. لكن مجلس الإدارة ومديريه الكبار كان قد تم تعيينهم عن طريق الملك وليسوا مسئولين إلا أمامه.

وكان من المفروض أن يكون هذا الصندوق (التبيو Tibyo Fund) صندوقًا لكل المواطنين السوازيين أى أنه يهتم بمصالح المواطنيين بصفة عامة لكنه اتضح أن الصندوق لايمكن محاسبته لا عن طريق البرلمان أو مجلس الوزراء، أو حتى المراجعيين الماليين للحكومة. لذلك فإنه من الصعب أن نقبل المنطق القائل بأن الصندوق يرعى مصالح كل السوازيين لأنه بهذه الطريقة فإن العاهل السوازى يعتبر أن آمال الأمة لاتساوى شيئًا سوى أنها تقديس سياسى أعمى Political Fetishism لحكمة.

ويمكن معرفة موقف حكومة سوازى تجاه تنظيم شركة فى أى إف VIF وخاصة بعد تهديد شركة سى دى سى CDC بالانسحاب من المشروع عام 1982، فحينما أعلنت شركة سى دى سى CDC عن نيتها فى الانسحاب من المشروع فقد عين الملك سبهوزا Sobhuza لجنة لدراسة هذا الموضوع. وقد أوضحت اللجنة أن أرض سوازى القومية Swazi National Land (SNL) يجب استردادها من الشركة سى دى سى CDC فى أى إف VIF، وأس أى أس SIS وفى النهاية اتفقت الشركات الثلاث مع حكومة سوازى على تحرير عقد للعمل معًا لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

وحينما تم شرح هذه الترتيبات للفلاحين (أى تحرير العقد مع الحكومة) فقد اعترضوا على الاقتراح خشية أن يقع المشروع تحت سيطرة أرض سوازى القومية Swazi National Land (SNL) لكن القضية برمتها قد تم إيقافها، وإرجاؤها حين أعلن أن الملك سبهوزا Sobhuza سوف يقوم بإجراء قواعد جديدة مفادها أنه سوف يسيطر

على المشروع بنفسه، وخلال تلك الفترة توفى الملك سبهوزا Sobhuza وأصبح هناك مشكلتان رئيسيتان :

**الأولي :**

أن الفلاحين لايرغبون أن يكون المشروع تابعًا لأراضى سوازى القومية Swazi National Land (SNL)

**الثانية :**

ادعى الفلاحون أن شركة سى دى سى CDC مدينة لهم بمبالغ مالية، ويجب أن تدفعها لهم قبل انسحابها من المشروع، لكن شركة سى دى سى CDC أنكرت هذا الادعاء.

وتولت الحكومة الجديدة الملكة ويجنت Queen Regent، بالتعاون مع المجلس الأعلى للدولة الليكوكو Supreme Council of state Liqoqo وأصبح على الحكومة الجديدة أن تواجه هاتين المشكلتين بعد وقاة الملك سبهوزا Sobhuza.

وحدث صراع على السلطة بعد وفاة الملك وتمثل ذلك الصراع بين المجلس الأعلى للدولة الليكوكو Supreme Council State Liqoqo ورئيس الوزراء، والملكة ريجنت Queen Regent وبعض الأميرات عاليات المقام Senior Princes، وبعض موظفى صندوق التبيو Tibyo Fund وفى نهاية الصراع الحاد انتصر المجلس الأعلى للدولة (الليكوكو) Liqoqo وأصبح الحاكم الفعلى بالأمر الواقع DE Facto، وذلك بعد أن أستشار الملكة ويجنت Queen Regent.

وقد تكون المجلس الأعلى للدولة State of (Liqoqo) Supreme Council 15من عضوًا يمثلون كافة الفصائل، فهناك الأمير مفانسبيلى Mfanasibili، والدكتور جورج مسيى George Msibi، والزعيم القبلى مافانا ونكهوس Chief Mfanawenkhosi، والبرنس مفانسبيلى Mfanasibili الذى أصبح معروفًا بأنه رجل الليكوكو القوى Liqo-qo Strong man الذى أخفق فى انتخابات عام 1985 هو ورفاقه، كما أخفق أيضًا من قبل فى انتخابات عام 1972 كمرشح لحزب مؤتمر الناجوان الليبرالى إن إن إلى سى

(NNLC) فى دائرة مبوملانجا M pumalanga، ولولا كرم الملك سبهوزا فى ذلك الوقت الذى منحه منصبًا وزاريًا لكان قد وجد نفسه خارج الحكومة وبذلك أصبح للمجلس الأعلى الليكوكو Liqoqo السلطة، وسيطر على صندوق التبيو Tibiyo Fund الذى أصبح بدوره مسيطراً على شركتى سى دى سى CDC، فى أى إف VIF وكون الصندوق بعد ذلك شركة باسم شركة سوازيلاند القومية للتنمية الزراعية Swaziland National Development Corporation,agricultural (SNADC) وهذه الشركة الجديدة أصبحت تضم شركة فى أى إف VIF تحت الاسم الجديد أس أن إيه دى سى (SNADC)، والتى أجبرت الفلاحين على توقيع عقود جديدة. لكن الفلاحين رفضوا التوقيع على تلك العقود للأسباب التالية:

**السبب الأول** : أنه لم يتم شرح ما هية هذه العقود، وما هى طبيعتها، وشروطها .

**السبب الثاني** : أن هذه الشركة الجديدة لها علاقة بالمستر مفانسبيلى Mfana-siblli الذى كان مديرها، وذلك بسبب اتهامه فى الصراع الذى حدث بالقصر الملكى، كما أنه أخفق فى انتخابات عام 1972.

وبذلك حاول المجلس الأعلى للدولة (الليكوكو) Liqoqo أن يبحث عن فلاحين جدد ليؤيدوا الشركة الجديدة، وكان معظمهم من حمالى الأخشاب بشركة سى دى سى CDC كما أن إدارة شركة سى دى سى CDC قد رفضت رصد المبالغ اللازمة لعمليات المشروع .

وسوف نشرح هذه القضية باختصار، فقد تم فتح حساب مشترك بين الفلاحين وشركة فى أى إف VIF فى بنك بركليز Barclays Bank، كما تم فتح حساب مشترك مع الفلاحين تضامنًا مع شركة ماهلوم للسكر Mhlume Sugar Company (MSC) كما قامت شركة فى أى إف VIF بالتصريح بأن كل فلاح له تعاملات مع الشركة يشترط أن يكون الشيك موقعًا عليه من قبل الفلاح، وإدارة الشركة حتى يمكن صرف الأموال من الحساب المشترك.

ولكن حوالى 60% من هؤلاء الفلاحين رفضوا حل القضية، وادعوا بأن شركة سى دى سى CDC مدينة لهم. وطبقًا لتقرير مديرى شركة ڤى أى إف VIF فقد تم تجميع ما يقرب من 1.5 مليون إيملانجى Emalangeni بعملة سوازيلاند فى البنك منها مليون تخص شركة ڤى أى إف VIF(٦). أما وجهة نظر الفلاحين المستبعدين فإن الشركة كانت مدينة لهم بمبلغ 33 مليون إيملانجنى Emalangeni بعلمة سوازيلاند(٧) ثم ثار الخلاف مرة أخرى بين الفلاحين والحكومة بشأن العقود المبرمة سواء بينهم وبين شركة سى دى سى CDC من جانب، وشركة سوازى القومية للتنمية الزراعية إس أن أية دى سى SNADC(٨) من جانب آخر .

وفى عام 1985 شكلت الحكومة لجنة لعمل التحريات لرأب الخلاف بين الشركتين لكن تقرير اللجنة لم يتم إعلانه صراحة بسبب توصيات من شركة سى دى سى CDC التي رأت أن إعلان تقرير اللجنة فى ذلك الوقت ليس فى صالح نتائج تحقيقاتها Kup-er، 1978 كان من نتائج بحث لجنة التحقيق هو فض شركة سوازى القومية للتنمية الزراعية أس أن أية دى سى SNADC وأصبح المشروع تحت سيطرة صندوق التبيو Ti-biyo Fund، ثم ظهر اسم شركة ڤى أى إف VIF مرة أخرى .

وتكون مجلس إدارة جديد ضم أعضاؤه العاملين فى صندوق التبيو Tibiyo Fund، والحكومة السوازية وشركة سى دى سى CDC وبعض الأفراد من القطاع الخاص. وطبقًا لمجلس الإدارة الجديد فقد كان على الفلاح تحرير عقود جديدة لكن بعض الفلاحين رفضوا تلك العقود الجديدة.

ولقد تجولنا فى شركة ڤى أى إف VIF فى مايو عام 1987 فوجدنا أن هناك 14 فلاحًا قد تم استبعادهم، وهؤلاء الذين رفضوا توقيع العقود الجديدة بعد انتهاء مدد عقودهم القديمة التى تبلغ عشرين عامًا وكان قد تم استبعادهم بناء على أمر قضائى مع استخدام سلطة الأشراف (زعماء القبائل)، والقوات المسلحة.

كما تم طرد آخر مع تعويضه وتعويض 22 آخرين. وبالجملة يمكن القول أنه قد تم استبعاد حوالى 54 فلاحًا ونحن نلاحظ هنا أن ثمة سوء فهم بين الأطراف ذات الشأن فاذا كانت شركة سى دى سى CDC ليس عليها ديون للفلاحين فكيف يعرف الفلاحون؟ وحينما عرضنا هذا السؤال على إدارة شركة سى دى سى CDC فكان رد فعلهم أنهم

لايعرفون، وأنهم لم يتمكنوا من شرح القضية للفلاحين، كما ذكروا أن القضية لاتخرج عن كونها سوء فهم.

ومن ناحية أخرى فقد أفاد محاسبو شركة سي دى سى CDC أن الأمير مفانسبيلى Mfanasibili هو الذى أخبر الفلاحين فى السبعينات أن الشركة سوف تدفع لهم تعويضًا بعد انتهاء مدة التعاقد وهى عشرون عامًا، ذلك لأنه كان وقتها يبحث عن أصوات فى الانتخابات العامة عام 1972. ومن الغريب أنه كان نفس الشخص فى الثمانينات فى مقدمة هؤلاء الذين حاولوا دفع الفلاحين لتحرير العقود مع شركة سوازى القومية للتنمية الزراعية أس أن ايه دى سى SNADC دون أن يذكر أى أشارة إلى دعوة سى دى سى CDC للفلاحين عن التعويضات التى يستحقونها بعد انتهاء فترة العقود.

ومن الأهمية أن نذكر هنا أنه حين تعرض الفلاحون لهذه الخلافات فقد انقسم محامو الفلاحين إلى قسمين: فقد نصحهم البعض بتحرير عقود جديدة، بينما ذهب فريق آخر بعدم تحرير تلك العقود. والأمر يدعونا لمزيد من البحث لمعرفة أسباب الوضع القانونى لهذا الخلاف؟ لكن يبدو أن السبب فى ادعاء الفلاحين بأن لهم فى كنف شركة سى دى سى CDC 33 مليون إيمالانجنى Emalangeni هو أن الشركة حين اتفقت على إقامة حساب جديد مشترك مع الفلاحين لم تقم بتحويل المبالغ إلى هذا الحساب، وكان من الحكمة تشكيل لجنة لهذا الغرض لدراسة الموضوع وكشف تلك الاتهامات.

وهنا عامل آخر لسوء الفهم، وهو اعتقاد الفلاحين أن الإيجار كان على سبيل الرهن Mortgage basis وأنهم سوف يمتلكون الأرض بعد الفترة الزمنية وهى عشرون عامًا، لكن مسئولى شركة سى دى سى CDC أشاروا إلى أن الشركة ليس لديها أى سوابق تاريخية لهذا الاعتقاد.

لكن حكومة سوازيلاند لاتميل إلى فكرة تمليك الأرض للفلاحين، كما تعتبر فض شركة سوازيلاند القومية للتنمية الزراعية أس أن أية دى سى SNADC وتولى صندوق التبيو Tibiyo Fund لا يمثل حلاً للقضية ولكنه يبدو فقط كأنه تغيير الوجه لأن الصندوق مازال مسيطرًا ، وقد أخبرنا أحد الفلاحين أن المشروع كان يمكن أن يكون فى أيد

أمـينة إذا كـان تحت سـيطرة وزارة الزراعـة السـوازية The Ministry of Agriculture وهناك مشكلة سياسية ملتهبة أخرى حدثت فى عام ١٩٨٧ حين تم استبعاد 14 من الفلاحين.

وقد أخبرنا المسئولون فى شركة سى دى سى CDC أن هناك أكثر من 100 من الفلاحين قـد انتهت عقودهم والتى تبلغ مدتها عشرين عامًا، وأن هذه العقـود لم يتم تجديدها، ولما لم يكن هناك حلٌ لهذه القضية فهم يعيشون على أسـاس تمديد العقد مشاهرة (Kuper Month to month Extension 1978) وحين حاول كيوبر Kuper التحدث إلى الفلاحين المستبعدين من الأراض فى مايو عام 1987 فقد كانوا غاضبين، وعارضوا التحدث إلى أى شخص ذلك لأنهم كانوا متعاطفين مع عائلاتهم الذين سلبت أراضيهم ، وأصبحوا يستأجرون الأرض مشاهرة. كما أنهم قد ارتابوا بأننى قد أكون مندوبًا للحكومة، وحينما حاولت استجوابهم وأخبرتهم بأننى طالب بعثة موفد من المملكة المتحدة فقد اتهمونى بأننى جاسوس لشركة سى دى سى CDC لكننى فى النهاية قد أقنعتهم بالحديث معى .

وقد أشار الفلاحون أن شركة سى دى سى CDC مدينة لهم بمبلغ 33 مليون إيملانجنى Emalangeni بعملة سوازيلاند. وقد ذكر أحد الفلاحين أنه قد رأى صورته فى تقرير تحريات اللجنة التى شكلت لحل القضية لكنه لم يذكر أين رآها؟ ومع ذلك فقد قال إنه يتحدى شركة سى دى سى CDC فى أن تطلعه على تقريرها إذا أنكرت ذلك. ولاشك فى أن هؤلاء الفلاحين يشعرون بأن هناك تحكمًا جماعيًا من جانب حكومة سوازيلاند. وأن الحكومة تستخدم كلمة سوازى سيها لانج نيلوا Siyahlanganyelwa كستار لإنكار حقوقهم المستحقة لهم، كما ذكروا أنهم قد التمسوا إلغاء موضع استبعاد بعض الفلاحين من العاهل السوازى وأن يعيد تسكينهم فى الأرض ، وهذا هو جوهر القضية فهل تتحرك دولة سوازيلاند لحل الموضوع؟

لكن مسئولى شركة سى دى سى CDC قد صرحوا بأنهم لا يريدون ثمة تدخل سياسى فى شئون الشركة، وكان بسبب هذا التدخل أن قدمت الشركة استقالتها فى ابريل عام 1986. لكن الحكومة قد أقنعتها بالاستمرار فى العمل شريطة

ألا تتدخل، وأن تضمن لها عدم التدخل هذا على الإطلاق ولذلك سحبت الشركة استقالتها. كما كان هناك التماسٌ من 14 فلاحًا من المستبعدين إلى فخامة العاهل السوازى لإعادة تسكينهم، وقد اعترفت شركة سى دى سى CDC بذلك. لكن إعادة تسكينهم سوف يهز سلطة الشركة. ويتساءل كيبر Kuper, 1978، هل ستفضل حكومة سوازيلاند رأس المال أم أنها ستقف بجوار الفلاحين الذين تظاهر بعضهم فى الماضى، وطالبوا بدرجة من الاستقلالية عن الزعامات التقليدية.

لكن حكومة سوازيلاند تدخلت فى النزاع ، وأصدرت أوامرها بتسكين الفلاحين الذين طردتهم شركة سى دى سى CDC شريطة أن يقوموا بالإفراج عن الأموال فى الحساب المشترك كوالتى تم تجميدها. لكن الفلاحين قد عادوا إلى مزارعهم فى أكتوبر عام 1987، واستمروا فى رفض التوقيع على الإفراج عن الأموال المجمدة. ويثور التساؤل عن السبب الذى جعل الحكومة السوازية تتحرك لرد الأمر إلى وضعه السابق فيما يتعلق بالفلاحين المستبعدين. وهل هذا يدلنا على أن دولة سوازى تقف فى صالح الفلاحين المستأجرين؟ لايمكن الحكم هنا أن حكومة سوازى كانت تقف إلى جانب الفلاحين أو من أجل رأس المال ، وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا التحليل:

**السبب الأول**: هو وجود صراع بين الفلاحين أنفسهم من جانب، وصراع بين شركتى سى دى سى CDC وسوازى القومية للتنمية الزراعية إس إن إيه دى سى SNADC من جانب آخر، كما أنه لم يثبت ما إذا كان للفلاحين مظالم، وأن تقرير اللجنة التى قامت باجراء التحريات والتى تم تشكيلها فى عام 1985، والتى تمت الاشارة إليها سابقًا لم يعلن صراحة على الجمهور. كما أن الحكومة قد شعرت بأنه لايمكنها تأييد المسئولين فى شركة سى دى سى CDC، وكذلك شركة فى أى إف VIF فى مسألة استبعاد الفلاحين من الأرض.

**السبب الثاني** : والذى من أجله جعل حكومة سوازى لاتشعر بالارتياح إذا هى صدقت على استبعاد الفلاحين من أراضيهم هو أن الفلاحين لم يرفضوا أن

يكونوا تحت سيطرة حكومة سوازى ولكنهم رفضوا أن يبقوا تحت سيطرة شركة سوازى القومية للتنمية الزراعية اس إن إيه دى سى SNADC، ومجلس ادارتها الذى كان تحت سيطرة مفانسبيلى Mfanasibili الذى كان يمثل جناح المجلس الأعلى للدولة (الليكوكو) Supreme Council state (Liqoqo) وقد ذكرنا آنفًا كيف أن مفانسبيلى Mfanasibili كان متهمًا فى صراع القصر، ومحاولته استخدام سلطات العاهل السوازى فى تحقيق الربا الفاحش.

كما أنه من الأهمية بمكان أن نذكر أن أحد المتحدثين باسم 14 فلاحًا الذين تم استبعادهم كان البرنس لوكهاكهى Lokhakhi الذى كان يؤيد العاهل السوازى، وكان عضواً فى البرلمان، وكان ضمن مجموعة التنكهندلا Tinkhundla التى تم تقديمها فى عام ١٩٧٨ بعد تحريم قيام الأحزاب السياسية فى عام ١٩٧٣ ، ولذلك كانت وجهة نظر الحكومة ألا تكون هذه المجموعة تهديداً لها بل إن العاهل السوازى كان يخشى من قيام هذه المجموعة بالاستيلاء على الحكم، وخاصة جناح فانسبيلى Mfanasibili، لذلك كان قراره بتسكين الفلاحين المستبعدين من جانب الحكومة.

**السبب الثالث**:(وهو الهام) ويتحصل فى أن العاهل السوازى من خلال صندوق التبيو Tibiyo Fund كان شريكًا بنسبة 50% فى شركج ماهلوم للسكر Mhlume Sugar Company (MSC) وهى المشترى الوحيد لمحصول قصب السكر من شركة فى أى إف VIF ولذلك فإن العاهل السوازى كانت له مصالح فى المشروع ولم يكن يود له أن ينهار. وأن مسالة تسكين الفلاحين المستبعدين لايمكن تفسيرها على أنها من أجل الوقوف بجانب المستأجرين، لكنها كانت من أجل الحصول على رأس المال، وتأمين مصالح العاهل السوازى وشركائه فى شركة سى دى سى CDC وذلك رغم اختلاف تكتيك كل طرف سواء العاهل السوازى أو الشركة فى مسألة طريقة التجميع الرأسمالى.

## الختام :

كان هذا الفصل اختصاراً تاريخيًا وتحليلاً لقطاع الأعمال في المجال الزراعي، ووضع شركة سي دي سي CDC في سوازيلاند، ولقد حاولنا في البداية سرد المفهوم النظري الذي يوضح تبعية معظم الفلاحين لشركة في أي إف VIF من خلال مشاريعها وأصبح هؤلاء الفلاحون يعتمدون على قروض شركة سي دي سي CDC لإدارة مزارعهم طبقًا لمواسم المحاصيل، وأنهم لم يكن لهم خيار في تسويق محصول قصب السكر. لكن كان عليهم أن يبيعوا هذا المحصول لشركة ماهلوم للسكر Mhlume Sugar Company (MSC) وأن يكون مصير هذا المحصول لشركة تيت أند ليلي Tate and Lyle في المملكة المتحدة. وهذا هو محور اهتمام الشركات في الدول الصناعية، وأن تكون أفريقيا مصدراً رئيسيًا للمواد الخام (Dinham and Hines 1983).

أما فيما يتعلق بدور دولة سوازي حيال مشروع شركة سي دي سي CDC فقد يثور التساؤل هل لعبت الدولة دوراً رئيسيًا أم كان موقفها حياديًا؟، وهل أيدت مصالح الفلاحين؟، لقد ذكرنا أنه بعد الاستقلال كان يمكن للدولة أن تلعب دور الوسيط أو السمسار، خاصة وأن سلطتها قد ترسخت أو تأصلت في المؤسسات التقليدية (أي العاهل السوازي وزعماء القبائل) وأن مشروع شركة سي دي سي CDC قد حجب نفسه إلى حد ما عن هذه المؤسسات التقليدية حتى أوائل السبعينات، وحتى عودة مرشحي حزب مؤتمر الناجوان القومي Nigwan National congress (NNLC) في البرلمان في انتخابات عام 1972 مما جعل الحكومة تشعر بالشك تجاه مشروع شركة في أي إف VIF.

ورغم دلك تشاء الحكومة أن تدمر مشروع شركة في أي إف VIF، فقد قامت الحكومة بتعيين ندابازابانتو Nadabaza Bantu كرمز للسلطة للإشراف على مشروع الشركة فيما يتعلق بشئون الفلاحين. وفي مرحلة معينة حاولت استعطاف تأييد الفلاحين، ومنحهم الوعود بأن شركة سي دي سي CDC ستتحمل المسئولية لدفع تعويضات للفلاحين بعد انتهاء فترة التعاقد. وفي الواقع فإن الدولة قد لعبت دوراً

مزدوجًا، لأنه بعد الانتخابات العامة في عام 1972 فقد أظهرت الحكومة تسامحًا للفلاحين تجاه معارضتهم لها، ومن وقتها تحركت للسيطرة على المشروع برمته.

ونظرًا لأن سلطة دولة سوازى تتركز في شخص العاهل، ولأن سلطة العاهل تترسخ في السيطرة على الأراضي، لذلك فضلت الدولة السيطرة على مشروع الرى السوازى Swaziland Irrigation Scheme (SIS) وكذلك شركة فى أى إف VIF وبذلك سيطرت الدولة كلية على الأراضي، وأصبح كل فلاح في المشروع يشعر بالحرج لأن حكومة سوازى لا تشجع الملكية الخاصة الأرض للسوازيين.

كما أنه من المعلوم أن الحكومات في القارة الأفريقية لاتتسامح مع المشروعات الخاصة، لأنها ترى أن الثراء يكون خارج نطاق سيطرتهم، كما يعد تهديدًا لاستقرارهم وهذا الموقف يعتبر دليلاً على الضعف الحقيقي لتلك الحكومات Ayang' Nyongo (1987:3) ومعنى ذلك أن حكومة سوازى تسيطر على أراضي شركة فى أى إف VIF كما أنها تمتلك حصة في توزيع الأرباح لمحصول قصب السكر. كما تملك 50% من رأس مال شركة ماهلوم للسكر Mhlume Sugar Company (MSC) عن طريق الصندوق التبيو Tibiyo Fund، كما أن شركة سي دى سي CDC، وصندوق التبيو هما المشتريان الوحيدان لمحصول قصب السكر من شركة فى أى إف VIF وهذا يؤكد أن حكومة سوازى تود أن ترى بروز البرجوازية السوازية من داخل الأسرة المالكة ومؤيديهم، كما أن صندوق التبيو Tibiyo Fund هو المؤسسة التى تقوم بتعزيز هذا النمط من البرجوازية الداخلية، ، وتأييد تراكمها الرأسمالى.

ورغم ذلك فهناك نقطة هامة وهى أن صندوق التبيو Tibiyo Fund ليس لديه اتجاه لمصادرة أو نزع ملكية رأس المال الأجنبى ولكنه على الأرجح يعمل معه(٩)، وعلى سبيل المثال فإن شركة ماهلوم للسكر Mhlume Sugar Company (MSC) وشركة سى دى سى CDC تمتلكان 50% من الأسهم وتسيطران على العقود الإدارية في المشروع. كما أن سياسة صندوق التبيو Tibiyo Fund يصور حكومة سوازى على أنها آلة لضمان التراكم الرأسمالى عن طريق البرجوازية الدولة، والبرجوازية الوليدة في الاسرة المالكة السوازية ومعاونيهم، كما أن دور حكومة سوازى لم يساعد على حل علاقات التوتر القائم بين التراكم الرأسمالى والبرجوازية الوليدة.

وهنا نقطة هامة وهى أن حكومة سوازى قد اتخذت إجراءات لاحتواء التغييرات فى وجهات النظر السياسية لفلاحى شركة فى أى إف VIF فقد بدء الفلاحون يميلون للجوء للعمل التجارى فى مزارعهم، والابتعاد عن التحكم اليومى للمؤسسات التقليدية فى شكل زعماء القبائل، وأصبح الفلاحون يتقبلون فكرة حكومة حديثة Of modern government The idea لذلك كان تأييدهم لحزب مؤتمر الناجوان الليبرالى Nigwane National Libratory Congress (NNLC) فى السبعينيات.

لكن حكومة سوازى قد تحركت بسرعة لاحتواء هذه الموجة على المستوى القومى، واتخذ ذلك أشكالاً متعددة منها إبطال أو إلغاء دستور الاستقلال، وتعطيل البرلمان، وتحريم تكوين الأحزاب السياسية والاضطلاع بممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والتشريعية منذ 12 إبريل عام 1973 وذلك لاحتواء تلك الموجة الجديدة نحو الحكومة الحديثة أو أحزاب حديثة يخشى أن تكون بعيدة عن سيطرة العاهل السوازلى. لكن هذه الإجراءات لاتعنى بالضرورة نجاح حكومة سوازى فى تغيير الموقف السياسى الجديد للمستأجرين من فلاحى شركة فى أى إف VIF أو حتى هؤلاء الذين يؤيدون أحزاب المعارضة فى مواجهة نظام الزعامات التقليدية. وكان ما يمكن قوله فى هذا الصدد إن هذه الإجراءات، وتلك الاستراتيجيات قد نجحت فى إحباط محاولة المستأجرين من الفلاحين لشركة فى أى إف VIF وكذلك القوى الأخرى فى اختيار مرشحين للحكومة من جانبهم، كما أن هناك العديد من الفلاحين الذين لم يتم مهادنتهم من جانب الحكومة، لأنه يظل هناك عدم اتفاق على نظام حيازة الأرض وشروطه رغم استمرار سيطرة صندوق التبيو Tiblyo Fund على إدارة المشروع.

# الـهـوامـش

(١) إنه لايمكـن ذكـر اسـم المنـدوب السـامى السـابق وذلك بناء على طلبه، رغم أنه لم يمانع فى التسليم بصحة ذلك .

(٢) Command paper N. 23(1957) Para. 29.

(٣) Commonwealth Development, Corporation: Report and accounts 1985.

(٤) شـركـة الفـيـفـولين للمـزارع J.R Tickett (1975) Swaziland , Report P .82 فى السنوات العشر الأولى

(٥) وذلك طبقًا لمقابلة مع أحد الفلاحين الذى طلب منى عدم ذكر اسمه فقد ذكر أن رسوم النقل تصل إلى 17% تقريبًا .

M. Neocosmos and J. testerink (1987)

(٦) طبقًا للخطة القومية للتنمية لعامى ص ١٥٤ لحكومة سوازى فإن العملة 1987 , 1988 , 1983 , 1984 هى الإيملاجنى Emalangeni وأن سعر الصرف فى تلك السنوات فى مواجهة جنية إليو إى سى UEC كانت كما يلى :

1974 E1.60 = 1

1982 E1.74 = 1

1984 E2.30 = 1

1985 E3.73 = 1

Jan 1988 E 3.77 = 1

(٧) فى مقابلة للمدير العام لشركة فى أى إف VIF فى 29 مايو عام 1987 فقد صنف الفلاحين كما يلى :

* عبر 25 منهم عن عدم الرضا عن المشروع وأنهم غير متعاونين .
* إجاب 48 منهم بانفعال بأنهم غير متعاونين .
* كان 50 منهم فقراء نظرًا لكسلهم .
* كان يعمل 100 – فلاح – بطريقة – مرضية وفعالة .

(٨) مقابلة مع ستة من أصل 14 من الفلاحين المستبعديين من الأرض فى 29 مايو عام 1987.

(٩) مقابلة مع د . متيوا D. Metewa مدير مشروعات صندوق التبيو Tiblyo فى 5- يونيو عام 1987.

## References


Anyang' Nyongo', P., (1987) (*ed.*) *Popular Struggles for Democracy in Africa* . London. Zed Books, p. 3.

Cowen, M., (1984) "Early Years of the Colonial Development Corporation: British State Enterprise Overseas During Late Colonialism". In *African Affairs*, Vol. 83, No. 330, p. 89.

-----, (1982) "The British State and Agrarian Accumulation in Kenya", in M. Fransman, *Industry and Accumulation in Africa.*

Dinham, D., and Hines, C., (1983) *Agribusiness in Africa: A Study of the Impact of Big Business on Africa's Food and Agricultural Production*, London, Earth Resource Research Ltd. p. 10.

Fransman, M., (1982) (*ed.*) *Industry and Accumulation in Africa*, London, Heinemann.

Jones, D., (1977) *Aid and Development in Southern Africa, British Aid to Botswana, Lesotho and Swaziland*, London, Croom Helm, p. 250.

Karl Marx and Engels, (1968) *Selected Works*: Volume, Moscow, Progress Publishers.

Kuper, H., (1978) *Sobhuza II: Ngwenyama and King of Swaziland*, Duckworth, p. 250.

Leys, C., (1975) *Underdevelopment in Kenya: The Political Economy of Neo-Colonialism, 1964-71*, London, Heinemann, pp. 9-10.

Michalak, S.J., (1979) "Theoretical Perspectives for Understanding International Interdependence", *World Politics*, Vol. 32, No. 1, p. 141.

Neocosmos, M. and J., Testerink, (1986) "Contract Farming and Outgrow Schemes in Swaziland: A Research Proposal", Paper presented at Swaziland Research Seminar at the Free University, Amsterdam, February, p. 3.

Williams, S. and R., Karen, (1985) *Agribusiness and the Small-scale Farmer: A Dynamic Partnership for Development*, Boulder, Westview Press, p. 2.

# الفصل الحادي والعشرون

## تردي أحوال الفلاحة النيجيرية

بقلم: أوكوشو أبينو

ترجمة: د. عبد المجيد عبد الحليم عمارة

غالبًا ما ينظر إلى المسألة الفلاحية في أفريقيا، - سواء على المستوى الرسمي أو الأكاديمي - بأنها تعبر عن تخلف موروث ومقاومة للتغيير. فعدم الرشادة الفلاحية ينعكس سلبًا على برامج التنمية في المجتمعات الأفريقية (Hlyded 1980,83,86) .

ومشكلة التنمية كما تراها الوكالات الدولية المانحة، وعلماء الاجتماع الليبراليون من خلال أحوال الفلاحين المنتجين ومدى تأثيرهم في السوق المحلي والدولي، حيث ترى تلك الوكالات أن التنمية لايمكن تحقيقها إلا باتباع الأساليب الحديثة في المزارع مثل استخدام بذور جديدة، واستحداث بنية أفضل لاقتصاديات المزارع وأن ذلك يساعد الفلاحين على زيادة محاصيل المزارع، ويؤدي إلى زيادة دخولهم، وكذلك تحسين مستواهم المعيشي في الأجل القصير، وفي المدى الطويل فإن الاقتصاد القومي سوف ينتعش وتزداد عمليات التنمية، وهذه الأفكار يمكن التعبير عنها تحت مسمى التنمية الريفية **Rural Development** ولا شك في أن التنمية الريفية تعتبر جزءًا من حزمة من المسارات الرأسمالية التي اتبعتها نيجيريا منذ أعوام عديدة، وهذا الطريق الرأسمالي صاحبه سياسات و أيديولوجيات تم تحليلها وانتقادها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهذه الفرضيات الخاصة بالتنمية الرأسمالية، والتعديلات التي طرأت عليها وتأثيراتها الاستعمارية قد تناولها العديد من الكتاب بالدراسة والتحليل أمثال باران **Baran** عام 1957، وفرانك **Frank** عام 1968، ووالرستين **Wallerstein** عام ١٩٧٤ وننولي **Nonli** في عام ١٩٨١ وآكي **Ake** في عام ١٩٨٢، وبكمان **Beckaman** في عام ١٩٨٢ وأونيمود **Onimod** في عام ١٩٨٨.

وكان ما نبغيه من هذه الدراسة هو تحليل آثار التطور الرأسمالي على الفلاح النيجيري، موسوف نرى أنه على النقيض من ادعاء الحكومة من حدوث تحسن في أوضاع الفلاح النيجيري ، فإن التطور الرأسمالي قد أدى إلى تدهور أوضاع وأحوال الفلاحين في نيجيريا وسوف يكون تركيزنا على قضية زيادة اختراق رأس المال والرأسمالية وخاصة في القطاع الزراعي النيجيري، والتي أدت إلى هبوط أحوال الفلاحين في نيجيريا إلى الهاوية.

إن الفلاحة في نيجيريا تعتمد على المنتجين الزراعيين الصغار، والذين ينتجون لاستهلاكهم وليس للسوق، وهؤلاء تقدر نسبتهم بحوالي ٧٠٪ من جملة السكان الذين يتركزون في المناطق الريفية، والذين ينحصر نشاطهم أساسًا في إنتاج المحاصيل الغذائية. ورغم أن الفلاحين النيجيريين قد دخلوا على مدى سنوات مجال إنتاج المحاصيل النقدية Cash crops، إلا أن إنتاج المحاصيل الغذائية قد ظل مهيمنًا على أنشطتهم الاقتصادية.

ورغم تغلغل نفوذ رأس المال في المناطق الريفية في نيجيريا منذ سنوات عديدة، فإن معظم الفلاحين في نيجيريا غير مكترثين في التعامل مع السلع الرأسمالية، وبصراحة فإن الفلاح النيجيري في علاقة صدام مع رأس المال، وأن مسألة الحصول على فائض من الفلاحين في الماضي كان غالبًا ما يتم عن طريق الإكراه الجسدي أو الإداري، وعلى سبيل المثال فإن نيجيريا في الماضي كانت تعتمد على نظام مجالس التسويق Marketing Boards حيث كانت تلك المجالس تقوم بدفع أثمان بخسة للفلاحين مقابل إنتاجهم وتقوم ببيعها بأسعار غالية في الأسواق العالمية الأمر الذي أدى إلى تحكم طبقات معينة في سلطة الدولة Ake، ١٩٨٥:٢٥

والجدير بالذكر انه نظرًا للطريقة الخاصة لعملية التكوين الرأسمالي في نيجيريا فان هناك اتجاهًا لدى الفلاحين يدفعهم إلى الشك، سواء أكانوا منتجين صغارًا أم عمالاً في نوايا وممارسات المزارع الرأسمالية. وعلى المستوى السياسي رغم أن الفلاحين في نيجيريا يشكلون قوة اجتماعية من حيث التعداد لكنهم يحتاجون إلى تأييد

ودعم من الدولة. لكن تسعى دائمًا إلى تحقيق مصالحها من المنظور الاقتصادى Ake, Poulantzas 1985:25 كما أن تأثير الفلاحين فى اتخاذ القرار السياسى عادة يكون نادرًا، وأن تأثيرهم يكون محدوداً ويتمثل ذلك فى شكل التمرد أو حينما يطلب منهم التشاور أو التأييد فى مناسبات الانتخابات الشرعية للطبقة الحاكمة Ake، ١٩٨٥:٢٥ وهذا ما سوف نتناوله فى البحث، على ألا يقودنا ذلك إلى تجاهل أشكال المقاومة للفلاحين ضد صور الاستغلال الاقتصادى والتحجيم السياسى من جراء النمو الرأسمالى فى البلاد:

## التنمية الرأسمالية، والفلاحة النيجيرية تقييم للرأسمالية الزراعية

**Capitalist Development and the Nigerian Peasantry Anassessment of captalist Agriculture**

إنه من إحدى نتائج النمو الرأسمالى الظاهرة والخادعة هو تخفيض نفقات المحاصيل الزراعية لكن هذا النمط الزراعى ليس هو الوصف الدقيق للرأسمالية، فالرأسمالية لها ميراث وتحولات فى شكلها الإنتاجى وعلاقاتها الاجتماعية، وعلى سبيل المثال فإن وضع العبد الذى يعمل فى أرض سيد إقطاعى يختلف عن وضع عامل يعمل أجيرًا فى مزرعة رأسمالية، وأن التركيبة الرأسمالية تعنى فصل المنتج الفعلى عن أدوات الانتاج عن طريق العلاقات الرأسمالية التلقائية من خلال السوق.

وفى نيجيريا فإن الرأسمالية فى المجال الزراعى لم تنل شهرة حتى الحرب العالمية الثانية، لكن الشركات الأوربية وبعدها النظام الاستعمارى قد عملا على تشجيع إنتاج المحاصيل النقدية Cash crops (Williams ) 1980، وبعد الحرب العالمية الثانية فإن اقتصاد المناطق الريفية أصبح مجالاً للسيطرة عليه من جانب مجالس التسويق Marketing Boards وشركاته التابعة له، وعلى سبيل المثال فإن شركة التنمية الإقليمية Regional Development corporation (RDC) كان من أهم أهدافها تأسيس المزارع لتصدير المحاصيل النقدية، كما شهدت هذه الفترة تأسيس مستوطنات زراعية والعديد

من المشروعات الزراعية Frn, 190/:/2 كما أن الرأسمالية الزراعية لم يتم تنفيذها حتى بعد الاستقلال، وأصبحت الزراعة فى نيجيريا تعتمد على نظام الاقتصاد المعيشى، كما أن خطة التنمية القومية الأولى ١٩٦٢ حتى ١٩٦٨ قد أخفقت فى إدماج إنتاج الفلاح النيجيرى فى السوق الرأسمالى الوطنى أو الدولى، فطبقًا لهذه الخطة فقد استخدمت الوسائل التقليدية والبدائية، ولم تستخدم نظامًا سليمًا للرى كما أن نتائج البحوث الزراعية نادرًا ما كانت تصل إلى الفلاحين، يضاف إلى ذلك ضعف معدل النمو الزراعى نظرًا لاستخدام أساليب الزراعة التقليدية والبدائية.

لذلك لجأت حكومة نيجيريا إلى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة Food and Agricultural organization of the united Nations لدراسة إمكانات البلاد الزراعية، ورسم خطة لإقامة مشروع تحدد فيه الأولويات للتنمية Federation of Nigeri-an، Nd: 14-15 وكان مشروع الأولويات الذى وضعته منظمة الفاو F.A.O تعاونًا مع رجال الأعمال الدوليين والمستشارين الزراعيين قد تم تنفيذه فى السبعينات، حيث بدأت الرأسمالية الزراعية عملها فى المزارع الكبيرة، وتم استخدام نظم الميكنة الزراعية، والبذور المحسنة، وكذلك الأسمدة.

وفى خطة التنمية الاقتصادية الثانية لم يحدث تغيير حقيقى بسبب طبيعة النظام الزراعى النيجيرى رغم الكفاح والعمل الشاق للفلاح لأنه يحتاج إلى بدائل لآلات العزق التقليدية وكذلك إلى تنوع التقنية الزراعية يضاف إلى ذلك وجود مشاكل كبيرة مثل تنقية الحشائش، وتجهيز الأرض للزراعة ، أو طريقة بذر البذور، وعمليات ما بعد الزراعة مثل طرق الحصاد وكل هذه العمليات تحتاج إلى تطوير. كما أن الآلات الزراعية الحالية المستعملة عن طريق الفلاح النيجيرى لاتساهم فى زيادة الإنتاجية (Mba 1988:50-51).

وهناك وثيقة حكومية يمكن تلخيصها كما يلى :

فى عام 1970 بدأت خطة التنمية القومية لرسم طرق جديدة، والتى تعتبر قريبة من التحول الاقتصادى المعقول فى الريف، وقد تضمن ذلك خلق قطاع عام وقطاع

خاص، وإنشاء مراع للثروة الحيوانية على نطاق واسع لإنتاج الطعام، وكذلك إنتاج المحاصيل للتصدير وإقامة مشروعات تمولها المعونات الحكومية لمد الفلاحين بالسماد، وإدخال الميكنة الزراعية فى المزارع الميكنية (Federal Republic of Nigeria1981:12).

وهذه الوثائق تشير إلى أن السياسة الاقتصادية العامة منذ الحرب العالمية الثانية كان لها أساس عام نحو مبدأ دعه يعمل دعه يمر Laisser Faire Laisser Passer، وكذلك الاقتراب من التنمية الاقتصادية عن طريق خلق القطاع العام والقطاع الخاص، وكان هدفها خلق فرص للعمالة فى المناطق الريفية، وتوسيع السوق الرأسمالى وخاصة لصناعات السلع الاستهلاكية (Fran 1981:15)، ورغم ذلك كما سوف نوضح فإن الرأسمالية فى القطاع الزراعى تعنى أيضًا الاستغلال، ونزع الملكيات ومصادرتها، وتحجيم قطاع الفلاحين، وكان من ضمن الآثار المباشرة لظهور الرأسمالية فى المجال الزراعى ظهور الأهمية التجارية لملكية الأرض، والتى ظهرت مع نزاعات الحدود بين المجتمعات النيجيرية المختلفة والتى شعر فيها الفلاحون بالشك تجاه بعضهم البعض نتيجة المناورات، والتجمعات، والمعارك فى المناطق الريفية والحضرية فى صراع مميت Ibeanu and Mathews، ١٩٨٨( وتشير تينا ولاك Tina Wallace إلى أهمية اكتساب الأرض حيث تقول :

" إن عملى نمو المحاصيل وتصديرها إلى سوق المناطق الحضرية قد غير مفهوم استخدام الأرض وأوضح أهمية وقيمة الأرض خلال القرن الحالى، وأصبح امتلاك الأرض يتزايد عن طريق الأفراد" Tina Wallace 1980:59 ونظرًا لأهمية قضية الأراضى فى نيجيريا حيث إنها تلعب دورًا كبيرًا فى اقتصادها السياسى فقد اتخذت الحكومة النيجيرية خطوات جريئة فى طريقة استخدام الأراضى، وذلك من خلال العديد من التشريعات حيث أمكن السيطرة على ملكية الأراضى .

(See Omotala 1982) فكانت ملكية الأراضى ظاهريًا أنها ملك للجميع، ولكنها فى واقع الأمر أصبحت لصالح الرأسمالية المسيطرة الأمر الذى يستوجب تحرير الأرض

من النظام القبلي التقليدى الذى يتناقض مع تغلغل الرأسمالية فى القطاع الزراعى وهذا ما أدى إلى صدور مرسوم استخدام الأرض فى عام FGN 1987)، ١٩٧٨ ( وكان الهدف الرئيسى لهذا المرسوم هو تحرير الأرض من الرأسمالية الزراعية Ibeanu 1986:252، ففى عام ١٩٧٦ بدأت الحكومة مشروع عملية تغذية الأمة Operation Feed the Nation (OFN) ثم بعدها الثورة الخضراء The green Revolution التى تم فيها تنفيذ ما يعادل من النفقات 16 بليون نايرا نيجيرية (أى ما يوازى US 24 بليون دولار أمريكى) Turner and Badru 1984:7 وفى نفس العام أى ١٩٧٦ صدر مرسوم رقم ٢٥ لإنشاء عشرة أحواض للأنهار عن طريق أنشطة سلطات التنمية المحلية (FGN)، ١٩٧٦ .

ويضاف إلى ذلك المشروعات الزراعية للبنك الدولى التى كان من المتوقع أن تشمل كافة الولايات فى نيجيريا الاتحادية فى الثمانينات Wallac 1980:60 وبخلاف ذلك فقد حاولت الحكومة تشجيع مشاركة القطاع الخاس وخاصة فى مجال إنتاج الطعام Williams 1987:625، وفى الحقيقة فإنه فى إبريل عام 1979 فإن رئيس الدولة الجنرال أو باسانجو General Obasango قد دعا إلى المزيد من مشاركة القطاع الخاص فى مجال الغذاء .

وساهمت البنوك بمنح القروض السخية للقطاع الخاص لهذا الغرض (Ocull 1979:70) ( وفيما بين عامى ١٩٧٤ و ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٧٨ قام البنك الزراعى النيجيرى Nigerian Agricultural Bank (NAB) بتوزيع ما يقرب من 32.83 مليون نايرا نيجيرية كقروض زراعية كما أشار أوكيلى Ocull 1979:70، وأن هذا التوزيع قد تم على صغار الفلاحين لكنهم لم يتمكنوا من الحصول على ضمان الحكومة لهم للحصول على تلك القروض .

كما قام بنك التنمية الزراعية The Agricultural Development (ADB) بالعديد من المشروعات الائتمانية التى تكلف ملايين النايرات النيجيرية ففى الفترة من 1978 إلى ١٩٧٨ زادت قروض المشروعات الزراعية بنسبة أكثر من ٢٠٠٪ أى حوالى ٩.٨٢ مليون نايرا نيجيرية إلى أكثر من ٣٠.٦ مليون نايرا نيجيرية (Ibeanu,1987) من هذه ٩.٨٢ مليون نايرا نيجيرية فى عام ١٩١٨ كانت نسبة نصيب الأفراد 81٪ كان نصيب

التعاونيات والشركات ١٨,٨٤٪، أما فى عام ١٩٧٩ انخفض نصيب التعاونيات إلى ٢,٤٤٪ بينما زاد نصيب الأفراد والشركات إلى ٩٧,٦٥٪ وهذا يوضح حرص الحكومة على دعم الأفراد والشركات التجارية والمزارع الرأسمالية وتأكيداً على التزامه بالرأسمالية الزراعية فإن نظام الحكم العسكرى فى الفترة ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ قد تمكن من الحصول على قرض ضخم مكنه من الحصول على مساحات كبيرة من الأراضى والمزارع وذلك كلة بفضل مرسوم ملكية الأراضى الذى صدر بهذا الشأن، وأصبح الهدف منه هو كسب رضاء الفلاحين، والحصول على أرض مشاع بكل سهولة.

وكان وجود الرأسمالية الزراعية هاما فى نيجيريا لتحقيق هدفين أساسيين:

* الأول أنه كان من المتوقع أن يكون هناك اكتفاء ذاتى للمجتمع من المواد الغذائية الرئيسية .

* الثانى أنه كان من المتوقع إفادة الفلاح العادى، ورفع إنتاجيته، وكذلك رفع المستوى المعيشى فى المناطق الريفية.

ولذلك فقد تباهى البنك الدولى World bank بأن مشروعاته سوف تؤدى إلى رفع المستوى المعيشى لهؤلاء الذين أضيروا من جراء البطالة، وأنه سوف يقضى عليها ، وسوف يزيد من محاصيل المزارع وبالتالى سوف يؤدى ذلك إلى زيادة دخول المواطنين (Wallace 1980:60) وبنظرة فاحصة نرى كيف أن هذه الادعاءات لم تتحقق ففى البداية بالرغم من أن جملة تكاليف المصروفات لتلك المشروعات كانت تربو على١ ترليون نايرا نيجيرية فى القطاع الزراعى خلال عقد من الزمان، لكن يثور التساؤل هل وصلت نيجيريا إلى حالة الاكتفاء الذاتى من الطعام؟

فى حقيقة الأمرفإن حالة الغذاء قد تدهورت نتيجة الأزمات الاقتصادية التى أصابت الدول الرأسمالية الغربية، ويبدو أنه كلما زادت رءوس الأموال والقوى البشرية التى تسخر لأغراض التنمية. فإن النتائج تكون أقل ربحية، وهذا يمكن تفسيره بسبب فساد القيادات، كما أنه النتيجة المنطقية للأساس البنيوى للرأسمالية العالمية وتأثيرها السلبى على دنيا ميكنة رأس المال الداخلى.

وفى نيجيريا تدهورت الأحوال الغذائية، وأصبح هناك عجز فى الطعام كما يتضح من الجدول رقم ١ الذى يوضح كمية واردات الطعام فى الفترة من ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨١ ففى خلال تلك الفترة فقد استوردت نيجيريا معظم وارداتها من الطعام والجدول التالى يوضح واردات نيجيريا من الطعام ف ى الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٨٤

**الجدول رقم (١) واردات نيجيريا فى الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٨٤ بملايين النايرات**

**Table 1 : Nigeria's Food Imports 1962-1984**

| العام | Value ( Nmillion) القيمة بالمليون نايرا | ( Nmillion) الفرق بالمليون نايرا |
|---|---|---|
| 1962 | 4698 | - |
| 1963 | 4380 | -3.18 |
| 1964 | 41.24 | -2.56 |
| 1965 | 4607 | 4.82. |
| 1966 | 5156 | 5.49 |
| 1967 | 42.56 | -9.00 |
| 1968 | 28.39 | -14.17 |
| 1969 | 41.76 | 13.37 |
| 1970 | 57.69 | 15.93. |
| 1971 | 8791 | 30.22 |
| 1972 | 95.10 | 7.19 |
| 1973 | 126.26 | 31.16 |
| 1974 | 126.26 | - |
| 1975 | 155.77 | 29.51 |
| 1976 | 438.92 | 283.15 |
| 1977 | 702.01 | 263.09 |
| 1978 | 1.102.90 | 403.89 |
| 1979 | 1.102.66 | -0.24 |
| 1980 | 1.435.50 | 329.84 |
| 1981 | 2.11010 | 677.60 |
| 1982 | 950.60 | -1.16250 |
| 1983 | 896.00 | -24.60 |
| 1984* | 1.000.000 | 104.00 |

dairy, meat, Notes : Includes cereal Products, ETC. *Figure for 1984 approximate but probaby underestimated. October 23,Source: African Guardian 1986

ملحوظة :

١ – تتضمن هذه القائمة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان .

٢ – الرقم الخاص لعام ١٩٨٤ هو تقريبى وربما أقل من التقدير المبدئى وتظهر جداول الواردات وجود أزمة اقتصادية فى البلاد والتى بدأت منذ الثمانينات، وهى نتيجة طبيعية للنمو الرأسمالى (I beanu)، ١٩٨٨ فإذا أخذنا فى الاعتبار حالة الأرز مثلاً الذى يعتبر محصول الطعام الرئيسى فى نيجيريا فقد استوردت البلاد بما قيمته ١٠٥ مليون نايرا نيجيرية فى عام ١٩٧٤، وفى عام ١٩٧٥ ارتفعت قيمة الواردات إلى ما قيمتة ٢,٣ مليون نايرا نيجيرية، وفى عام ١٩٧٩ حينما تسلم الحكم المدنى السلطة فى البلاد وصلت واردات الأرز إلى ما قيمتة ٢١٢,٣ مليون نايرا نيجيرية سنوياً .

كما شهدت فترة الحكم المدنى فى الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٣ فضيحة فيما يتعلق بنقص فى محصول الأرز حتى أنه قد تشكلت لجنة رئاسية لهذا الغرض، وقد اتهمت هذه اللجنة الحكومة فى ذلك الوقت بأنها مرتشية، وفى الفترة من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ ارتفعت نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الكلية من نسبة ٧,٦٪ إلى %11.3 (Andrea and Beckman 1985:9)

وفى الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥ فإن واردات الطعام، والحيوانات الحية من الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ارتفع إلى ما قيمته من U.$ 21– مليون دولار أمريكى إلى ما قيمته U$ 80 مليون دولار أمريكى (Oculi 1979:64) نتيجة المكاسب التى حققتها العناصر الكومبرادورية فى نيجيريا.

ورغم تدهور إنتاج الغذاء فى نيجيريا فقد حدث توسع فى الإنتاج الغذائى الداخلى فى بعض المناطق التى أوردها تقرير بكمان (Beckman 1988) ، فقد تم عرض بعض السلع بسعر أدنى لمنتجات الفلاحين وخاصة فى المناطق الحضرية، ويضاف إلى ذلك حدوث هجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما زاد من تدهور موقف الإنتاجية فى المناطق الريفية وهبوط إنتاجها.

وهى شركة تمتلكها الحكومة كان إنتاجها يباع بما يوازى ٤٥ نايرا نيجيرية وكانت نفس الحقيبة تباع خارج بوابة الشركة بنفس الكمية من إنتاج الفلاحين بسعر يتراوح ما بين ٤٥ إلى ٦٠ نايرا نيجيرية لأنه قد دخل السوق الكثير من الوسطاء من مناطق أو نتشا Onitsha ونسوكا Nsukka وذلك رغم تأييد الحكومة لشركة أوداريس AdaRoce للأرز ويشير بكمان إلى ذلك بقوله :

"لما كان الفلاحون فى أفريقيا عامة، وفى نيجيريا خاصة لايمكنهم الإنتاج خارج القطاع الزراعى لذلك فإنه من الضرورى من أجل التنمية الاقتصادية ومن أجل رفاهيتهم يجب أت تستغل كل إمكاناتهم الإنتاجية حتى أقصى طاقتها، ويقتضى ذلك عدم التفرقة فى توزيع حصص الموارد متضمنة توزيع أراضى التى تعتبر الرأسمالية فى القطاع الزراعى عائقًا لذلك، كما يقتضى أيضًا زيادة الإنتاجية عن طريق الأفراد فى مشروعات اقتصادية حديثة"

لكن يثور التساؤل عن تأثير الرأسمالية فى القطاع الزراعى على الفلاحين هل كانت نتائجها إيجابية فى الأماكن التى تم تطبيقها فيما مثل منطقة بكلورى Bakalori، وحوض تشاد Chad Basin، ومنطقة أوزو أوانى uzo- uwani أو حتى إذا كان قد تم تطبيقها عن طريق البنك الدولى أول الحكومة، أو الشركات الخاصة فإن النتائج العامة على الفلاحين كانت هى نفس النتائج والتى تتلخص فيما يلى :

١ – استبعاد الفلاحين من الأراضى، وتحويلهم إلى مجرد عاملين بالأجر ومنحهم أجوراً زهيدة .

٢ – الهجرة من المناطق الريفية ، وتدهور مستوى معيشتهم.

كما يمكن القول أيضًا بأن تغلغل رأس المال فى المناطق الريفية لم يأت بفائدة تذكر على تلك المناطق، وعلى سبيل المثال فإن مشروعات البنية الأساسية التى تم إنشاؤها حدثت فيها زيادة فى الإنتاجية والتى تم تسجيلها. لكن هذا التحسن كان كميًا

فقط ولكن من الناحية النوعية فإن حالة الفلاحين فى المناطق الريفية قد ظلت كما هى بل إنها غالبًا ما تدهورت.

ونظراً لأهمية الآثار السلبية للتطور الرأسمالى على الفلاحين فى نيجيريا فإنه من المفيد أن نناقشه فى عنصرين هما :

١ – استبعاد الفلاحين من الأراض (أى من مصادر أرزاقهم) وكذلك من الموارد الأخرى.

٢ – نزول الفلاحين إلى المستوى البروليتارى (الطبقة الكادحة) ويتمثل ذلك فى الطرد من الأرض وتدمير مصادر أرزاقهم Eviction them From Land and Destruc-tion of other means of Live hood.

ولاشك فى أن النمو الرأسمالى فى نيجيريا قد أدى على مرور الأعوام السابقة إلى حرمان مئات الألاف من الفلاحين من مصادر أرزاقهم ، وقد لعبت الحكومة النيجيرية دوراً رئيسيًا فى هذا الصدد، وعلى سبيل المثال فقد تم الاستيلاء على مصايد الأسماك عن طريق شركات التنقيب عن البترول فى المناطق الساحلية، وتم تحويل مساحات كبيرة من أرضى الفلاحين إلى مزارع خاصة .

ويعتبر مرسوم تمليك الأراضى الذى قد صدر فى نيجيريا والسابق الإشارة اليه مسئولا عن ذلك ، فقد تحولت بمقتضاه الأراضى المشاع إلى أيدى الأغنياء سواء أكانوا أفراداً أم شركات (الملاك الغائبين)، كما تم نقل اختصاص هذه المسائل إلى لجان تخصيص الأراضى Land Allocation committees التى تم تشكيلها لتنفيذ مرسوم تمليك الأراضى .

ومن خلال تشكيل تلك اللجان يمكن النظر إلى تركيبة المصالح التى سعى المرسوم لحماية مصالحها، ففى ولاية أنامبرا Anambra تكونت اللجنة مباشرة بعد صدور المرسوم من عضوية : مساعدة الباحث العام للدولة، ومهندس، وباحث زراعى ، وأستاذ جامعى، واثنين من موظفى الحكومة المتقاعدين، واثنين من الزعامات التقليدية وكان من اختصاص تلك اللجنة ومسئوليتها اتخاذ القرار فى الفصل فى المنازعات التى تنشأ

بشأن التعويضات للأراضى التى تم تخصيصها طبقًا للمادة 3 فقرة 8 والتى تنص على مايلى :

"ليس لأى محكمة أى اختصاص قضائى لبحث أى قضية تتعلق بالتعويضات التى يمكن دفعها بمقتضى مرسوم الأراضى" وبالنظر إلى تلك اللجان فإن الفلاحين لم يمثلوا فيها رغم أنهم فعلياً هم الذين يتعايشون من هذه الأراضى، كما أن تشكيل تلك اللجان كان يتم من الطبقات المميزة Privileged classes كما أن الشخص الذى يطرد من أرضه ومصدر رزقه لايمكنه أن يجد حلاً قضائيًا أمام أية محكمة مما يجعلنا نتساءل عن نية مشرعى مرسوم الأرضى (Mba 1988:34)، ففى عام ١٩٨٦، وفى منطقة أوزو أوانى uzo- uwani وفى ولاية أناميرا Anambra فقد تم الاستيلاء على مساحة ميل مربع من أراضيها الخصبة لبعض الشركات، وفى ٢٤ سبتمبر عام ١٩٨٦ وفى حوض نهر أنامبرا The Anambra River basin تم الاستيلاء على أكثر من ١٠٠,٠٠٠ هكهتار من أراضى الفلاحين لصالح شركة ناشيونال كونكورد National concord، وبتحليل هذه التخصيصات نرى أنه حتى البنك الدولى، والعديد من الشخصيات البارزة قد استولت على مساحات كبيرة من الأراضى كما سوف نرى فى الجدول رقم ٢ حيث يتضح أن نسبة ٧٥٪ من مالكى تلك الأراضى كانوا غائبين لأنهم يقطنون فى المناطق الحضرية مثل أونتشا Onitsha، ونسوكا Nsukka، ولاجوس Lagos.

وكرد فعل لذالك قام الفلاحون من خلال نقاباتهم فى المدن بإرسال طلبات والتماسات للحكومة طالبين فيها إنصافهم لكن دون جدوى، كما حدثت صدامات عنيفة بين الفلاحين، وبعض أعضاء الجماعات الأخرى وخاصة الحكام التقليدين، وبعض الشخصيات الذين لهم علاقات مع ملاك الأراضى الغائبين حتى إنهم قد قاموا باحتجاز أحد هؤلاء الحكام التقليدين من العودة إلى منزله وهو الآن يعيش فى المنفى الدائم فى منطقة نسوكا Nsukka وفى منطقة مارادانMaradan وهى مقاطعة فى ولاية سكوتو Sokoto state حيث يوجد مشروع سد الباكالورى Bakalori Dam Project والذى يعتبر المرحلة الأولى من خطة تنمية حوض نهر سكوتو ريما -Sokoto Rima River Casin De

velopment Plan الذى تشرف عليه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة U.N Food and Agricultural Organization فقد قام هذا المشروع بطرد مايقرب من 15.000 فلاح من أراضيهم، وقد أفاد المسئولون عن المشروع بأن الفلاحين المستبعدين لن يتسلموا أية تعويضات عن أراضيهم ومنازلهم، لكنهم سوف يتسلمون أرضًا بأرض ومترلاً بمترل فى المدن الجديدة وهى :

١ – مدينة نيو ماراداں New Maraden

٢ – مدينة جيدان دان كانو Gidan Dan Kano

٣ – مدينة كوكومى رافو Kuku Mai Rafu

وهى موقع إدارة مشروع حوض نهر سكوتوريما Sokoto- Rima basin Develop- ment authority (nd:14) وبالرغم من ذلك لم يتم صرف أية تعويضات للفلاحين، وكذلك لم يتم صرف أية تعويضات عن آلاف الأشجار التى تمت إزالتها عن طريق إدارة المشروع وفى فبراير من عام ١٩٨٠ أى بعد خمس سنوات تقريبًا من بدء المشروع فإن ثلث الفلاحين لم يصرفوا تعويضاتهم من جراء إقامة سد البكالورى Bakalori على أراضيهم (Wallace 1980:61) وتم نقلهم إلى منطقة قاحلة ليس فيها أشجار يستظلون تحتها من أشعة الشمس المحرقة دون الحصول على مياه نقية فيما عدا بركة غير نظيفة تعمل على مضخة على أحد الأنهار، وكان على السكان أن يسيروا على أقدامهم ثلاثة كيلومترات وصولاً إلى تلك البركة للحصول على المياه.

والجدول رقم ٢ يوضح نظام ملكية الأرض انظر الجدول.

## الجدول رقم (٢) نظام ملكية الأرض في منطقة أوزواني عام ١٩٨٧

**Table 2 : Recent Land Acquisition In Uzi - Wane Local Government Area (1987)**

| Munity | اسم المالك Nome of Acquirer | عنوان المالك Address of Acquirer | المساحة (بالهكتار) Size (Hectares) |
|---|---|---|---|
| Abbi أبى | Lwous أل واسو | Nsukka نوسوكا | 517.000 |
| Adaba آدابا | B Uzoezu بى أزيزو | Onitsha أونيتشا | 1.493 |
| Adni أداني | M Epund إم مباندو | Adani أداني | 60.951 |
| Adni أداني | S Agabsoelo أس أجبسلو | Orlu أورلو | 0.246 |
| Adni أداني | J Peaker جى بيكر | Ojor أجور | 0.140 |
| Adni أداني | F Onuche إف أونش | Adni أداني | 0.156 |
| Adni أداني | A Anosike أية أنوسك | Nikpor نكبور | 0.616 |
| Adni أداني | F Ezenwegbu أف أزنوجبو | Adni أداني | 0.057 |
| Adni أداني | D Ikedife دى أكديف | Nnewi نينوى | 18.070 |
| Adni أداني | & Co Ugwuezeja اجوزجاكمبنى | Nsukka نسوكا | 45.650 |
| Adni أداني | Omatha Farms Ltd أوماثافارمزلمتد | Lagos لاجوس | 234.289 |
| Adni أداني | C Uzi-Amobi سى أوزواموبى | Enugu أينوجو | 10.000 |
| Adam أدام | Umeano Ind Ltd أمينوان لميتد | Nsukka نوسوكا | 67.460 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Adni<br>أداني | Apostolic Mission<br>أبوسلك مشن | Lagos<br>لاجوس | 0.290 |
| Anaku<br>أناكو | P Mofus<br>بى موفس | Onitsha<br>أونتشا | 501.987 |
| Anaku<br>أناكو | Ekene Dili Chukwu Ltd<br>أكينى دلى تشيكولتد | Onitsha<br>أونتشا | 133.885 |
| Anaku<br>أناكو | Rezeonwuka<br>أر أيرون ويكا | Aguata<br>أجوتا | 40.779 |
| Anaku<br>أناكو | D Ansemena<br>دى أنيسمنا | Anaki<br>أناكو | 43.390 |
| Anaku<br>أناكو | Chief P Ogugua<br>تشيف بى أوجوجو | Anaku<br>أناتو | 0.150 |
| Asaba<br>أسابا | Dr Dikedife<br>د. آكديف | Nnewi<br>ننبوى | 31.740 |
| Iflte Ogwari<br>أفتا | SESAK Ind Ltd<br>سياك لمتد | Enugu<br>أينوجو | 178.000 |
| Iflte Ogwari<br>أفتا | S Meli<br>أس ملى | Ifite- Ogwari<br>أفتى أجوارى | 0.063 |
| Iflte Ogwari<br>أفتا | A Ekpechi<br>أية أكبش | Ogidi<br>أجيدى | 509.081 |
| Iflte Ogwari<br>أفتا | Romac Farms LTd<br>روماك فارمز لمتد | Onitsha<br>أونتشا | 270.737 |
| Ifite Ogwari<br>أفتا | S Meli<br>أس ملى | Ifite- Ogwari<br>أفتى أجوارى | 3.780 |
| Ifite Ogwari<br>أفتا | B Anekwe<br>بى أنكوى | Ifite- Ogwari<br>أفتى أجوارى | 0.221 |
| akwu<br>أجبك | J Umeadi<br>جى أميدى | Igbakwu<br>أجباكو | 0.417 |
| Igga<br>أجا | G Nsofor<br>جى نسوفر | Onitsha<br>أونتشا | 183.359 |
| Igga<br>أجا | Onochie Films Ltd<br>أونشى فلمزلتد | Onitsha<br>أونتشا | NA |
| Nimbo<br>نمبو | Umeano Ind Ltd<br>أمينوان لميتد | Nsukka<br>نوسوكا | 195.005 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Nkpologu<br>نكبول | G Okafor<br>جى اكفر | N Kpologu<br>نكبولوجو | 104.786 |
| Nkpologu<br>نكبول | G Okafor<br>جى اكفر | N Kpologu<br>نكبولوجو | 0.181 |
| Ogrugu<br>أ | Ozalla Foods LTd<br>أوزيلافودلميتد | Awka<br>أواكا | 1535.071 |
| Ogrugu<br>أ | O Ezezue<br>أوازيو | Enugu<br>أينوجو | 150.000 |

( Continued on next Page)
تابع

| الجماعة<br>Comunity | أسم المالك<br>Nome of Acquirer | عنوان المالك<br>Address of Acquirer | المساحة (بالهكتار)<br>Size (Hectares) |
|---|---|---|---|
| Ogrugu<br>أوجروجو | A Iyizoba<br>اليوزبا | Nimo<br>نيمو | 57.271 |
| Ogrugu<br>أوجروجو | Better Living Ltd<br>بتر لفتنج لمتد | Lagos<br>لاجوس | 640.002 |
| Ogrugu<br>أوجروجو | Chilinn Farms Ltd<br>تشلين فارمزلمتد | Ontisha<br>أونتشا | 59.511 |
| Ogrugu<br>أوجروجو | Pokobros Ltd<br>بكويروز لمتد | Ontisha<br>أونتشا | 2567.025 |
| Ogrugu<br>أوجروجو | N Okeke<br>نى أوكيكى | Enugu<br>أينوجو | 357.330 |
| Ogrugu<br>أوجروجو | Chicason Ltd<br>تشاسون لمتد | Ontsha<br>إونتشا | 1005.108 |
| Ogrugu<br>أوجروجو | SESAK Ind Ltd<br>سيساك لمتد | Enugu<br>أينوجو | 117.572 |
| Ogrugu<br>أوجروجو | Enyibros Ltd<br>أنبرس ليتد | Ontisha<br>أونتشا | 421.142 |
| Ojor<br>أجور | SESAK Ind Ltd<br>سيساك لمتد | Enugu<br>أينوجو | 104.865 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Omasi<br>أوماسى | C Uzo-Amobi<br>سى أوزو أموبى | Enugu<br>أينوجو | 80.000 |
| Omasi<br>أوماسى | SICO FARMS Ltd<br>سكوفارمز لمتد | Lagos<br>لاجوس | 480.782 |
| Omasi<br>أوماسى | C Uzo-Amobi<br>تمبو ملز لمتد | Ontisha<br>أونتشا | 1142.549 |
| Omasi<br>أوماسى | A Akana<br>أية أكانا | Ontisha<br>أونتشا | 261.036 |
| Omasi<br>أوماسى | OlympicFarms Ltd<br>أولمبيك فاومزلتد | Abagana<br>أباجنجا | 260.788 |
| OMasi-Agu<br>أومد | Rojel Farms Ltd<br>روجيل فارمزلتد | Enugu<br>أينوجو | 652.349 |
| OMasi-Agu<br>أومد | Chilinn Farms Ltd<br>شلن فارمز لمتد | Ontisha<br>أونتشا | 202.317 |
| Omor<br>أومور | P Egwuatu<br>بى أجواتو | Omor<br>أمور | 1.362 |
| Omor<br>أومور | SMIbanefo<br>أس مبانفو | Ontisha<br>أونتشا | 3.015 |
| Omor<br>أومور | G M Oltd<br>جى أم أو لمتد | Lagos<br>لاجوس | 473.088 |
| or/Ifite<br>أمور أفيت | WincoFoodsLTD<br>ونكوفودزلتد | Aquata<br>أكاتا | 337.000 |
| gwali umbo<br>أجوارى ألم | A Enweh<br>أية أنوة | Itchi<br>إتشى | 0.445 |
| Omor<br>أومو | S Anataogu<br>أس أناتاجو | Ikom<br>أكوم | 0122 |
| Omor<br>أومو | A Kukalia<br>أكو كليا | Abagana<br>أباجانا | 2.689 |
| Omor<br>أومو | O Okafor<br>أو أكفر | Umulopka<br>أمليوكا | .061 |
| Omor<br>أومو | L Ekeiyi<br>أل أيكى | Ikom<br>أكوم | 0.167 |
| ukabi-Nimbo<br>أكبابى نمبو | Amdel Entp Ltd<br>أمد أنتيب لمتد | Lagis<br>لاجوس | 117.161 |
| ukabi-Nimbo<br>أكبابى نمبو | M Njoku<br>أم نوجو كو | Nsukka<br>نسوكا | 1.875 |
| ukabi-Nimbo<br>أكبابى نمبو | C Nwagbo<br>نواجبو | Enugu<br>إينوجو | 22.100 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ukabi-Nimbo<br>أكبابي نمبو | A Obiekwe<br>أبكوي | Opanda-Nimbo<br>باندا نمبو | 0.353 |
| umerum<br>إمريم | Princemark Ltd<br>برس مارك لمتد | Onitsha<br>أونتشا | 0.330 |
| mueje<br>أميجي | L Ononye<br>إل اونوي | Onitsha<br>أونتشا | 259.394 |
| ukabi-Nimbo<br>أكبابي نمبو | C Nwagbo<br>نواجبو | Enugu<br>إينوجو | 22.100 |
| ukabi-Nimbo<br>أكبابي نمبو | A Obiekwe<br>أبكوي | Opanda-Nimbo<br>باندا نمبو | 0.303 |
| umerum<br>إمريم | Princemark Ltd<br>برس مارك لمتد | Onitsha<br>أونتشا | 0.330 |
| mueje<br>أميجي | L Ononye<br>إل انوي | Onitsha<br>أونتشا | 259.394 |
| ukabi-Nimbo<br>أكبابي نمبو | C Nwagbo<br>نواجبو | Enugu<br>إينوجو | 22.100 |
| ukabi-Nimbo<br>أكبابي نمبو | A Obiekwe<br>أبكوي | Opanda-Nimbo<br>باندا نمبو | 0.303 |
| umerum<br>إمريم | Princemark Ltd<br>برس مارك لمتد | Onitsha<br>أونتشا | 0.330 |
| mueje<br>أميجي | L Ononye<br>إل اونوي | Onitsha<br>أونتشا | 259.394 |
| mueje<br>أميجي | Romaic Farms Ltd<br>روماك فارمز لمتد | Onitsha<br>أونتشا | 134.400 |
| mueje<br>أميجي | Tempo Mills Ltd<br>تمبو ملز لمتد | Onitsha<br>أونتشا | 1019.581 |
| mueje<br>أميجي | Dalgo Ltd<br>دلجو لمتد | Lagos<br>لاجوس | 264.139 |
| mueje<br>أميجي | Offor-Offor<br>أوفر أوفر | Nkpor<br>نكبور | 4.116 |
| umulokpa<br>إملوبكا | O Okafor<br>أواكفر | Umulokpa<br>إمبلوكبا | 0.094 |
| um umbo<br>أومومبو | E Okonwo<br>إي أكونكو | Umumbo<br>أومومبو | 0.250 |

Uzi-Uwani Local The Source : Government Records : المصدر

وربما يكون من الأهمية أن نشير إلى ما حدث لمصادر أرزاق الفلاحين، فقد تحولت الأراضى إلى شبة غابات بفعل المقاولين المتهورين بقطع الأشجار، كما تم القضاء على أراضى وحقول المراعى، وظل الناس ينتظرون مزارع جديدة بلا جدوى، كما أن الأراضى الخصبة التى تقع فى اتجاه مجرى النهر قد فقدت الفيضان السنوى لأن السد قد أوقف الفيضان، ولقد أصاب الضرر أكثر من ٢٠,٠٠٠ هكتار من الأراضى، وقد أنقذ منها فقط ١,٠٠٠ هتكار (Wallace 1980:65)

ونظراً للحالة السيئة للفلاحين هذه كان تمردهم فى عام ١٩٨٠ فى منطقة بكالورى Bakalori، وقد حاول الفلاحون وقف العمل بالمشروع، وقامت الحكومة أولاً بمحاولة إرشائهم عن طريق دفع مبالغ مالية كبيرة كتعويضات، وحين أخفقت تلك المحاولة استخدمت الحكومة معهم القوة طبقًا لما ذكره ولاك Wallace حيث قال :

" وحين وصل الأمر إلى طريق مسدود، وبدأ التعامل باستخدام القوة فى أبريل من عام ١٩٨٠ فقد أمرت الحكومة الفيدرالية البوليس بالتدخل، وإنهاء المواجهات حيث قتل عدد كبير من الفلاحين وقدر عددهم ١٩ فلاحًا. لكن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أكثر من ذلك، كما تم إحراق العديد من القرى وتسويتها بالأرض" 198:65

ومن ناحية أخرى ففى المناطق المنتجة للبترول فى دلتا النهر العابر فى ولايات إموأندريفرز Imo and Rivers فقد كان لشركات البترول (التى تقوم بالتنقيب فى تلك المناطق) نفس الآثار المدمرة لأراضى الآلاف من الفلاحين والصيادين، حيث أدت عمليات الحفر والتنقيب عن البترول الخام إلى فقدان العديد من مساحات الأراضى والمزارع، ومصايد الأسماك بسبب التلوث من جراء تسرب البترول الخام الذى قضى على الحياة النهرية، وحول الكثير من مساحات الهكتارات من الأراضى لتصبح جرداء غير صالحة للزراعة.

كما أن المخلفات السامة الناتجة عن عمليات الحفر والتنقيب عن البترول وعمليات تكريره قد أدت إلى تلوث المياه، وسببت فى طفو المياه الملوثة بالزيت وتسربها إلى

الجحور، ومع زيادة الأمطار الشديدة أصبحت تحوى أجسام الحيوانات النافقة فى مياه الشرب، وفى مصايد الأسماك، بل وفى كل الأنشطة المنزلية. ومن جانب أخر فإن المخلفات السامة الصلبة والسائلة من صناعة البترول أدت إلى إفساد وتلوث التربة، وأصبح الموقف عصيبًا ومربكًا لأن هذه المخلفات السامة تأخذ وقتًا طويلاً لتنظيفها (Hutchful and Nnoli and Ibeanu 1989).

ويقرر هتشفل Hutchful أنة فى ولاية ريفيرز Rivers State فإن حوالى ١٨ شهراً قد مضت على احتراق شركة تيكسيكوفانيوا Texaco Funiwa-5، وقد تشكلت لجنة لعمل تحريات لأسباب الحريق فى مدينة فش تون Fish Town وهى إحدى مدن خمس أضيرت بحادث الحريق الذى أثر بدوره على التربة والمياه الجوفية The Ground Water ( ويقدر هتشفل Hutchful Nd 8-9) أنه في حادث حريق واحد فقد أدى إلي تلوث حوالى ١,٢٠٠ ميل مربع على الساحل حيث ضمت هذه المساحة العديد من مستنقعات المانجروف Swamps Mangrove، والأنهار والجداول الصغيرة. وهذا كله قد سبب تلوثًا كبيرًا للبيئة، ومصايد الأسماك، ومصادر المياه، وقد أضير من جراء ذلك أكثر من ٣٢١ قرية يسكنها ٢٣٠,٠٠٠ من السكان Hutchfu، (nd: 24).

وهذا التلوث المتكرر والمتتابع للبيئة قد جعل الصيد صعبًا للعديد من الجماعات النيجيرية، يضاف إلى ذلك فإن مراكب الصيد الكبيرة قد تحول أصحابها إلى امتلاك الزوارق الصغيرة بل اضطروا إلى استخدام الشباك والخطاطيف البدائية وكرد فعل لذلك تظاهر العديد من الفلاحين المنكوبين الذين تم استرضاؤهم ببعض الأموال من جانب موظفى الحكومة، ومن مسئولى شركات البترول الذين عادة ما يلبسون الملابس ذات الجيوب المخططة. وهم من الصفوة المختارة أو من موظفى الحكومة، لكن مطالب الفلاحين كان قد تم تجاهلها تحت اذان لاتسمع، وأصبح الفلاحون عاجزين ومغلوبين على أمرهم بسبب تلوث البيئة، والبؤس الذى يعيشون فيه، وقد يكون تآكل وتحلل واستنزاف التربة فى البيئة الطبيعية هو أحد آثار النمو الرأسمالى فى نيجيريا على المدى الطويل .

* نزول الفلاحين إلى المستوى البروليتارى

( الطبقة الكادحة)

*** Proletarianization of the peasantry**

هذه هى النتيجة المنطقية لنزع ملكية أراضى الفلاحين فلم يصبح أمامهم خيار إلا أن يبيعوا عملهم كسلعة، كما أن هناك أمرا لم يكن معلوماً ألا هو وجود مجموعة من العملاء الذين يتعايشون أساساً من بيع قوة عملهم، وأصبح العمل مقصوراً عليهم، وبذلك أصبحت قوة العمل فى هذه المجتمعات ضئيلة أو عديمة الوجود لأنه فى واقع الأمرم لابد للفلاح من أرض يزرعها لا أن يعمل عند الآخرين .

وفى منطقة مارادم Maradum حيث يقام مشروع أحد السدود كان كل أفراد الأسرة هم المصدر الرئيسى للعمل فى المزارع، وكذلك فى مجال الثروة الحيوانية، أو عندما تستدعى الضرورة لطلب المساعدة من الجيران أو من خلال نظام تعاونى فى المزارع يقال له جايا Gaya وكان هؤلاء العمال يعملون طوال الوقت مقابل أجور زهيدة، وكان أجر العامل فى هذا النظام عبارة عن وجبتين من الغذاء لايمكن أن تزيد عما قيمته 1.50 نايرا نيجيرية ومع قدوم الرأسمالية فى المجال الزراعى فقد تغير الموقف بطريقة مفاجئة، وأصبح الفلاحون بدون أراضٍ يملكونها، وأصبحت النتيجة أن الأشخاص الذين يملكون الأموال هم القادرون فقط على تأجير وسائل النقل، وشراء المياه للرى، وشراء السماد اللازم للأرض، وشراء البذور، ودفع أجور كبيرة للعمال.

وهولاء نادراً مانجد منهم الفلاحين وإذا كان منهم فهم من فئة المزارعين الغائبين Absentee Farmers من سكوتو Sokoto وكانو Kano وجوسو Gusau وموظفى المشروع الذين سيطروا عليه، وعصروا الفلاحين، وحولوهم إلى مجرد أجراء، الأمر الذى اضطرهم إلى الالتجاء إلى المهن الأخرى مثل الباعة الجائلين، وما سحى الأحذية، ومقلمى الأظافر والحلاقين، وصانعى الأقمشة، ومحترفات البغاء من النساء.

وفى منطقة أوزوأوانى Uzo-Uwani فإن قضية هبوط الفلاحين إلى المستوى البروليتارى قد جاء متقدماً فهناك مزارع الشركات الكبيرة كما يلى :

١ – مشروع البنك الدولى فى منطقة أمور Omor

٢ – مشروع شركة أداريس Adarice

٣ – مزارع أوستن Austin فى منطقة آناكو Anaku المعروفة التى يملكها مجموعة أكينى داللى شكوى.

فكل هذه الشركات قد قامت بطرد أعداد كبيرة من الفلاحين من أراضيهم، وأصبحوا يبيعون قوة عملهم لتلك المزارع لتعويض انخفاض أسعار منتجاتهم، كما ساءت أحوال التجار الصغار وأصحاب الحرف الصغيرة. وفى دراسة حديثة عن شركة أداريس Adarice فقد تبين أن العمال اليدويين الذين يعملون فى الشركة فى إزالة العشب الضار أو النباتات المائية أو الطحالب البحرية كانوا أصلاً تجاراً صغاراً أو أصحاب مهن بسيطة أو حرف صغيرة قبل التحاقهم للعمل بالشركة.

كما تبين أيضًا أنهم مازالوا يعملون فى تلك الأنشطة، وأن تدهور أحوالهم المعيشية هو الذى قادهم إلى العمل بأجر فى هذه الشركة لحاجتهم الماسة للمال لدفع الضرائب، ومصاريف المدارس، والرغبة فى تقلد المناصب التقليدية، والرغبة فى الزواج من زوجات جديدات الخ .... وكان من بين هؤلاء المتسربون من التعليم من المدارس ويعملون فى الشركة لإخفاقهم فى البحث عن أعمال مناسبة لأن وظائف الياقات البيضاء يسيطر عليها البيض، كما أنهم لا يجدون أرضًا يزرعونها.

ومن السخرية أن بعض هؤلاء الفلاحين قد اقترحوا تفضيل العمل طوال الوقت فى مزارعهم الخاصة (أين هذه المزارع؟) لكن يبدو أن العمل غير راضين عن شروط العمل بالشركة، فلقد وصفت إحدى العاملات فى الشركة أن العمال فيها مأساوى فهى تقول أنها تعمل من الساعة ٧,٣٠ صباحًا حتى ٨,٠٠ مساءً، وأحيانًا حتى الساعة التاسعة مساءً دون أى شيء مقابل ذلك.

وقضية هبوط الفلاحين إلى مستوى البروليتاريا منطقى ويتمشى مع الاستغلال، والإحساس بالغربة حيث يحصل العامل على مزايا مادية وسيكولوجية أقل من إنتاجية عمله، ويحصل على ما هو ضرورى له فقط، أما الفائض فهو ملك للرأسمالى سواء

بطريق مباشر عن طريق الاستثمار الخاص، أو بطريق غير مباشر عن طريق الحكومة، وعلى سبيل المثال ففى شركة أدارايس Adarice فأن أجر العامل يكلف الشركة ما بين ١٠ إلى ٢٠ نايرا نيجيرية فى مقابل إنتاج حقيبة من الأرز تحتوى على ٧٥ كيلو فى حين أن سعر حقيبة الأرز الواحدة يصل سعرها فى بعض الأحيان إلى ٢٠٠ نايرا نيجيرية فى المناطق الحضرية مثل منطقة نوسكا Nsukka أو منطقة أونتشا Onitsha (التى تبعد حوالى 60 كيلومترا عن منطقة أدانى Adani) لذلك يمكن القول بأن العامل فى شركة أدارايس Adarice يحصل على ١٠٪ فقط من إنتاجه من عمله (Nna-di1988;Mba 1988,1988 and Nnanna).

كما أن العامل المستخدم فى زراعة أو نقل الأرز فى الشركة يحصل على ٤,٦٠ نايرا نيجيرية يومياً أى ما يعادل ١٠٠ نايريا نيجيرية شهرياً، والتى تعتبر أقل بنسبة ٢٠٪ من الحد الأدنى للأجر الذى حددته الحكومة فى نيجيريا، ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن يقع بعض هؤلاء تحت سيطرة الاقتراض من الغير، أو التروح والهجرة إلى أماكن أخرى ومن الناحية النفسية يشعر العامل بالغربة وعدم الرضا عن عمله.

وفى شركة أدارايس Adarice على سبيل المثال فإن العامل لابد أن يخضع نفسه للتحكم والسيطرة الإدارية، وأن يقبل الظلم، وعدم المساواة فى مكان العمل سواء من جانب المديرين من عصابة الرؤساء الفاسدين، أو المشرفين الذين يرأسونه حتى لو كانت أجور هؤلاء العمال قد حصلوا عليها عن طريق التفاوض مع مسئولى الشركة.

وقد حاول الفلاحون المساومة مع مسئولى الشركة نظراً لوضعهم السيء فقد استبعدوا من أراضيهم ولم يكن أمامهم خيار سوى أن يقبلوا الأجور الزهيدة التى تمنح لهم عن طريق إدارة الشركة (Mba 1988:37-39) ويضاف إلى ذلك أنه يجب الاعتراف هنا بأن كثيراً من الفلاحين الذين لايملكون أرضاً كانوا فى انتظار الإشارة للعمل لكنهم لا يجدونه، وكانوا يحثون العمال لقبول الأجور التى ترغب الإدارة فى تقديمها لهم والتى تقدرها بمعرفتها.

وفى هذه الحالة نلاحظ أن البطالة تعتبر سبباً منطقياً للنمو الرأسمالى، كما يؤدى النمو الرأسمالى إلى درجة كبيرة من استخدام أسلوب الميكنة Mechanization التى

غيرت مستوى ونوعية وتركيبة العمل لأن الميكنة تحل محل العمل البشرى ويلخص مدير شركة أدارايس Adarice هذا الموقف كما يلى:

"حيث تكون الشركة قد تم تزويدها بكافة المعدات الرأسمالية، وكذلك بوسائل الاتصال، ولما كنا ملتزمين بزراعة الأرض فلابد من الاستغناء عن الفلاحين" (Mba 1988:54) وحتى المزارعين الذين استمروا فى زراعة أراضيهم فإن مستقبلهم لم يكن مشرقًا، فهناك مطالب مصروفاتهم غير الحاجة إلى الطعام، مثل المصروفات المدرسية، ودفع الضرائب، وشراء الملابس.

فكل هذه المطالب تختفى فى مقابل ما يحصلون عليه من دوائر تحويل النقود التى استحدثها الأغنياء منهم والوسطاء والفئة الصاعدة لمستوردى الطعام يضاف إلى ذلك تدهور الأحوال الاقتصادية، وحدوث أزمات فى البلاد، والتى قد تسوقهم إلى الفقر المدقع، بل إلى فقدان عناصر الحياه .

ومع تزايد التوسع الرأسمالى فى نيجيريا فإن ذلك يحتاج لوقت طويل حتى يتوقف الفلاحون عن شكواهم ضد آثاره السلبية .

## الأزمة والتكيف الفلاحة النيجيرية :

**Crisis Adjustment and the nigerian Peasantry**

لقد ساءت حالة الفلاحين فى نيجيريا منذ حدوث الأزمة الاقتصادية فى البلاد منذ الثمانينات وأصبح نظام ملكية الأرض شيئًا كما هو انظر الجدول رقم ٣ ، ٤ كما أن السيطرة على الأراضى أصبحت مركزة فى القطاع الخاص، وحتى الأرض المشاع التى تعتبر إحدى سمات هذه المجتمعات الأفريقية كانت سبيلاً لملاحقة هؤلاء الذين لا يملكون شيئًا إذا ما أقاموا فيها وأصبحت الأرض المشاع ( التى لايملكها أحد) تحت سيطرة الأفراد الأغنياء، والقطاع الخاص.

والجدول التالى رقم ٣ يوضح متوسط عدد المزارع الأهلية، ومساحتها بالهكتار فى الفترة من ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٤

## الجدول رقم (٣) متوسط عدد ومساحة المزارع الأهلية فى نيجيريا

**Table 3: Farms and Farming Households in Nigeria (Hectares)**

| البيان | عام 1981-82 | عام 1982-83 | عام 1983-84 |
|---|---|---|---|
| **Average number of Farms per household** متوسط عدد المزارع الأهلية | 1.77 | 1.67 | 1.84 |
| **Average area of Farms per household** متوسط عدد المزارع الأهلية | 1.10 | 1.15 | 1.09 |
| **Average area of Farms** متوسط المساحة لكل مزرعة | 0.62 | 0.65 | 0.66 |

Source; Federal Office of Statistics

ولقد أوضحت بحوث أجراها المكتب الفيدرالى للإحصائيات فى نيجيريا أن نسبة الأراضى المخصصة فى نظام ملكية الأرض ( عن طريق رئيس العائلة) تصل نسبتها إلى 1% فى الفترة من 1981 إلى 1984 ونفس النسبة تقريبًا أيضًا فيما يتعلق بنظام ملكية الأرض عن طريق الوراثة، بينما تزداد نسبة الأراضى المؤجرة، ومساحة الأراضى التى يتم الاستيلاء عليها بغير حق (أى بالقوة) كما تفيد تلك الإحصائيات أن نسبة الاستيلاء على الأراضى دون وجهة حق (بالقوة) تصل إلى 1% فقط خلال الفترة من 1981 إلى 1984 ويمثل ذلك تناقضًا، انظر الجدول رقم 4 لأن تقديرنا أن الموقف أسوأ من ذلك بكثير لأن خبرتنا تؤكد أن كثيرًا من الفلاحين لا يندرجون تحت مسمى (الاستيلاء على الأراضى بالقوة) لأن نسبتهم قليلة على سبيل المثال فإن هناك حالات كثيرة لبيع الأراضى لكن الفلاحين لم يتمكنوا من الاستفادة منها لعدم قدرة ملاك الأراضى الجدد من تشغيلها.

وصحيح أيضًا أن بعض الفلاحين استولوا على بعض الأراضى بغير وجه حق ولكن نسبتهم قليلة كما أن الإحصائيات الحكومية لا تأخذ ذلك فى الاعتبار، وهذا كله يؤكد أن زيادة معدل ملكية القطاع الخاص فى الأراضى الزراعية لم يعط الفلاحين خيارًا إلا أن يبيعوا قوة عملهم كأجراء نظرًا للصعوبات التى يواجهونها.

كما أن هذه الأرقام وتلك الإحصائيات لاتعكس المستوى المتدنى لهؤلاء الذين لايملكون أرضًا على الإطلاق ومدى الإحساس بالغربة التى يشعر بها الفلاحون فى المناطق الريفية، وعلى سبيل المثال تشير الإحصائيات السابقة أن متوسط عدد المزارع الأهلية يصل إلى حوالى ٢ هكتار، إلا أننا نعرف أن فلاحًا واحدًا فى منطقة أوزو أوانى Uzo-Uwani يمكنه أن يمتلك أكثر من ١٠٠ هكتار من الأرض ويمكنه أن يحصل على ترخيص بذلك من السلطات المحلية. كما تشير الاحصائيات أيضًا إلى أن أكثر من ٦٠٪ من ملاك المزارع الخاصة يسيطرون على ١٠ هكتار لكل منهم ، ويتركز ٧٪ منهم فى منطقة أوزوأوانى Uzo- Uwani والجدول رقم ٤ التالى يوضح مساحة ونظم ملكية الأرض بالهكتار فى الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٤ ويتضمن ذلك المساحة الكلية، ونظم ملكية الأرض عن طريق الوسائل الآتية :

١ – الملكية بالميراث أى عن طريق الوراثة.

٢ – الملكية عن طريق رئيس العائلة .

٣ – الأرض المشتراة (عن طريق الشراء) .

٤ – الأرض المؤجرة بالنقود.

٥ – الأرض المؤجرة بالإنتاج (نظام المزارعة)

٦ – الأرض المؤجرة بالإنتاج والنقود معًا.

٧ – غير ذلك (وسائل أخرى)

٨ – الأرض المستولى عليها بغير حق ( أى بالقوة ) .

## الجـــدول رقـم (٤) مسـاحـة ونظـم مـلـكـيـة الأرض بـالـهـكـتـار فـى الـفـتـرة من ٨١ حتـى ٨٤

**Table 4: Land Tenure (Hectares)**

| البـــيـــان | عـام ١٩٨١-٨٢ | عـام ١٩٨٢-٨٣ | عـام ١٩٨٣-٨٤ |
|---|---|---|---|
| **Total area** المساحة الكلية | **5799.0** **(100.00)** | **6417.71** **(100.00)** | **6496.53** **(100.00)** |
| **Owner- Like posssession Inheri-tance** الملكية بالميراث | **2637.0** **(46.47)** | **4039.23** **(62.93)** | **3592.0** **(55.29)** |
| **Allocated by family head** ملكية رئيس العائلة | **2496.0** **(43.04)** | **1724.16** **(26.86)** | **2151.232** **(33.11)** |
| **Purchased** الأرض المشتراة | **365.0** **(6.29)** | **307.62** **(4.79)** | **390.73** **(6.01)** |
| **Rented for money** المؤجرة بالنقود | **107.0** **(1.85)** | **92.58** **(1.44)** | **134.92** **(2.07)** |
| **For Produce** المؤجرة بالإنتاج | **48.0** **(0.83)** | **7.27** **(0.11)** | **17.76** **(0.27)** |
| **For produce and money** المؤجرة بالنقود والإنتاج | **52.0** **(0.89)** | **5931** **(0.92)** | **36.0** **(0.97)** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| For service<br>مقابل لالخدمات | 4.0<br>(0.68) | 21.04<br>(033) | 1937<br>(030) |
| O ther<br>غير ذلك | 31.0<br>(053) | 27.74<br>(0.43) | 78.06<br>(1.20) |
| Squatter<br>الاستيلاء على أراض الغير بالقوة | 42.0<br>(0.72) | 14.09<br>(022) | 2150.<br>(033) |

Source: Federal office of statistics

كما أن الزيادة المطردة فى نقص الأرض المشاع بسبب استيلاء القطاع الخاص عليها قد أدى إلى وجود صعوبة كبيرة لساكنى المناطق الريفية فى نيجيريا فقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة المتسربين من التعليم لقلة الإمكانات الإقتصادية، وكذلك إلى الزيادة المستمرة فى معدل البطالة منذ الثمانينات وبصفة خاصة بين فئات المتسربين من التعليم لأنهم لايجدون الإمكانات اللازمة لاستمرار تعليمهم، أو شراء أو تأجير الأراضى بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، فقد ارتفعت نسبة البطالة فى المناطق الريفية بمعدل كبير فيما بين عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤، كما وصلت نسبة ال ٥٠٪ من هؤلاء العاملين من المتسربين من التعليم بالمدارس الثانوية فيما بين سنوات العمر (Federal office of statisitics 1984).

والجدول رقم 5a يوضح توزيع التسهيلات الخاصة بتخزين المنتجات فى ولاية أنامبرا Anambra State فى عام ١٩٧٩ ( مواقعها - عدد الوحدات المنتج - الطاقة بالطن).

الجدول رقم (٥ أ) توزيع التسهيلات الخاصة بتخزين المنتج عام ١٩٧٩

**Table 5a: Distribution of Storage Facilities in Anam bra State 1979.**

| Location<br>الموقع | Location<br>الموقع | Number units<br>عدد الوحدات | Product<br>المنتج | Capacity (Tons)<br>الطاقة بالطن |
|---|---|---|---|---|
| Abakaliki<br>أباكالكى | Abakaliki (U)<br>أباكالكى | 1 Silo unit | Fertilizer<br>سماد | 200 |
| Abakaliki<br>أباكالكى | Abakaliki (U)<br>أباكالكى | 4 Silo unit | Maize/Rice<br>ذرة وأرز | 150 |
| Anambra<br>أنامبرا | Ilvariam (R)<br>أجبارم | 4 Silo unit | Maize/Rice<br>ذرة وأرز | 60 |
| Awgu<br>أوجو | Awgu (R)<br>أوجو | 2 Silo unit | Fertilizer<br>سماد | 360 |
| Awka<br>أوكا | Awka (U)<br>أوكا | 1 Silo unit | Fertilizer<br>سماد | 200 |
| Awka<br>أوكا | Awka (U)<br>أوكا | 3 Silo unit | Maize<br>ذرة | 120 |
| Enugu<br>أينوجو | Asata Mine (U)<br>أستاتا مين | 2 Silo unit | Fertilizer<br>سماد | 1.5000 |
| Enugu<br>أينوجو | Maret Garden(U)<br>ماركت جاردن | 3 Silo unit | Fertilizer<br>سماد | 1.5000 |
| Enugu<br>أينوجو | Maret Garden(U)<br>ماركت جاردن | 1Warehouse | Rice<br>أرز | 60 |
| Enugu<br>أينوجو | Asata Mine (U)<br>أستاتا مين | 7 Silo unit | Maize<br>ذرة | 250 |
| Enugu<br>أينوجو | Asata Mine (U)<br>أستاتا مين | 3 grib unit | Maize<br>ذرة | 18 |
| Idemili<br>إيديملى | Ogidi (R)<br>أوجيدى | 1 Silo unit | Fertilizer<br>سماد | 500 |
| Nsukka<br>نسوكا | Nsukka (U)<br>نسوكا | 1 Silo unit | Fertilizer<br>سماد | 200 |
| Udi<br>أودى | Udi (R)<br>أودى | 1 Silo unit | Fertilizer | 1.0000 |

Notes : (U) = Urban Based (R) = Rund Based Source: Nnadi 84;1988

والجدول التالى رقم (٥ ب) يوضح كمية إنتاج المحاصيل الرئيسية فى نيجيريا بالكيلو للهكتار فى الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٨٤

## الجدول رقم (٥ ب ) كمية إنتاج المحاصيل الرئيسية بالكيلو للهكتار فى نيجيريا

**Table 5b: Yield per Hectare of some Major Crops in Nigeria (Kg)**

| نوع | العام 1971-72 | العام 1972-73 | العام 1973-74 | العام 1981-82 | العام 1982-83 | العام 1983-84 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدخان | 237.3 | 254.5 | 264.5 | 89.4 | 80.6 | 83.8 |
| القمح الغينى | 118.6 | 244.5 | 224.1 | 116.5 | 100.8 | 100.3 |
| الفول السودانى | 302.2 | 266.4 | 173.2 | 64.5 | 79.7 | 90.9 |
| الفاصوليا | 84.6 | 71.4 | 60.9 | 52.5 | 48.8 | 40.2 |
| اليام | 3.270.0 | 3.655.5 | 3.247.7 | 130.3.1 | 102.2.1 | 952.0 |
| القطن | 213.6 | 173.2 | 285.0 | 84.8 | 140.0 | 113.0 |
| الذرة | 426.8 | 243.6 | 285.0 | 145.6 | 123.0 | 97.1 |
| الكساف | 4535.0 | 2.99.77 | 3360 | 818.3 | 136.0 | 1.062.5 |
| | 560.9 | 763.6 | 519.1 | 195.7 | 213.7 | 186.8 |
| البطيخ | 63.2 | 111.8 | 173.2 | 121.0 | 94.4 | 108.3 |
| البطاطا | 1.766.8 | 2.046.4 | 2.657.3 | 449.3 | 525.6 | 757,0 |
| المتوسط | | | | | | |
| المحاصيل كل | 1.052.6 | 983.1 | 1.055.7 | 297.1 | 331.3 | 309.95 |

Source : Federal Office of Statistics.

والجدول التالى رقم ٦ يوضح الحد الأدنى لأسعار المحاصيل الزراعية المجدولة والمدعومة بالنيرا النيجيرية لكل طن فى الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٣ ونسبة التغييرات فى هذه الأسعار خلال السنتين ونسبتها المئوية ( لا يوجد تغييرات) انظر الجدول رقم٦.

**الجدول رقم (٦) الحد الأدنى لأسعار المحاصيل المجدولة بالنيرا النيجيرية لكل طن**

**Table 6: Guaranteed Minimum Prices of Scheduled Food Crops (naira per ton)**

| | عام 1981-82 (2) | عام 1982-83 (2) | % Change Between (1) and (2) الفرق بين العامين |
|---|---|---|---|
| Beans الفاصوليا | 362 | 362 | 0.0 |
| Maize الذرة | 210 | 210 | 0.0 |
| Millet الدخن | 231 | 231 | 0.0 |
| Rice (Millet) الأرز المطحون | 596 | 596 | 0.0 |
| Rice (Paddy) الأرز غير المقشور | 400 | 400 | 0.0 |
| Guinea-corn القمح الغينى | 220 | 220 | 0.0 |
| Wheat القمح | 280 | 280 | 0.0 |

Source : Central Bank of Nigeria, Annual Report, 1984.

وإذا كان العديد من الفلاحين لا يمكنهم الحصول على حق امتلاك الأرض فلأن البعض منهم والذين يمتلكون الأرض بالفعل ليسوا أحسن حالاً منهم ، فالمشكلة تتحصل فى حصولهم على دخل أو سماد لأراضيهم ، أو آلات زراعية لأن تكاليف شرائها مرتفعة . وطبقًا لإحصائيات المكتب الفيدرالى فإن الطن المترى من السماد (أى ما يعادل ألف كيلو جرام ) كان يكلف الفلاح فى المتوسط ٤٠ نايرا نيجيرية فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ وفى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ زاد سعره ووصل إلى ١١٠ نايرا نيجيرية رغم أن ذلك لا يوضح كل الحقيقة فطبقًا للجدول رقم 5a فإنه فى عام ١٩٧٩ نجد أنه من ضمن ١٢ وحدة من السماد المخزن فى ولاية أنامبرا Anambra State بطاقة قدرها ٥٤٦٠ طنا متريًا فقد كان منها ٤ وحدات فقط تقع فى المناطق الريفية بطاقة قدرها ١٨٦٠ طن مترى ، وبذلك لم يتمكن سكان المناطق الريفية من الحصول على السماد المخزن فى المناطق الحضرية .

وطبقًا لذلك فإن متوسط إنتاج الطعام قد قل فى البلاد كما هو واضح من الجدول رقم 5b حيث يتضح أن متوسط محصول الهكتار من ضمن ١١ محصولاً غذائيًا كان يبلغ ما بين ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ كيلو جرام ما بين عامى ١٩٧١ حتى ١٩٧٤ ، ثم قل متوسط المحصول ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ كيلو جرام فيما بين أعوام ١٩٨١ حتى ١٩٨٤ يضاف إلى ذلك فقدان جزء كبير من هذا المحصول عن طريق تلف المحصول وفساده من جراء عملية التخزين لأن تسهيلات التخزين كانت مركزة فى المراكز الحضرية فقط انظر الجدول رقم 5b .

كما إن انخفاض معدل المحصول قد تزامن أيضًا مع انخفاض دخل المنتجات الغذائية التى تستخرج من تلك المحاصيل كما يظهر ذلك فى جدول رقم ٦ والجدول رقم ٧ ، حيث يتضح أنه ما بين عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ وعامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ظلت أسعار ٤ محاصيل من أصل تسعة محاصيل ثابتة ، كما ظلت أسعار ١٣ سلعة من أصل ١٩ سلعة ثابتة ، أما السلع الست الأخرى فإن الزيادة فيها لم تتجاوز نسبة الـ ٢٠ ٪ فقط .

ونظراً لكل هذه الإحصائيات والأرقام فإن دخل القاطنين فى المناطق الريفية قد تدهور ، حيث كان متوسط الدخل الأسرى فيما بين عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ يبلغ ٩٠ تيرا نيجيرية ، رغم أن مكتب الإحصائيات الفيدرالى قد رفع تلك النسبة فى العامين التاليين ، حيث نلاحظ أن ٤,٧ ٪ من المستخدمين القاطنين فى المناطق الريفية ( ومعظمهم من الفلاحين ) كانوا يحصلون عى ١٠٠ نايرا نيجيرية فى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ كما يدل على ذلك الجدول رقم ٨ ، كما أن ٨٠ ٪ منهم كانوا يحصلون على ٥٠ نايرا نيجيرية أو أقل كدخل شهرى وذلك فى مجتمع يعتبر الحد الأدنى للأجور فيه ١٢٠ نيرا نيجيرية .

وأن معدل التضخم يصل إلى نسبة ١٠٠ ٪ فى بعض القطاعات والجدول التالى رقم ٧ يوضح أسعار السلع المجدولة عن طريق مجلس المحاصيل السلعية فى الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٣ بالنيرا النيجيرية لكل طن أسعار منتجات السلع المجدولة عن طريق مجلس المحاصيل السلعية فى الفترة من ١٩٨١ ، ١٩٨٣

**الجدول رقم (٧) بالنيرا النيجيرية لكل طن .**

**Table 7 : Producer prices of scheduled Commodity Board Crops ( naira perton)**

| نوع المحصول | عام 1981-83 (1) | عام 1982-83 (2) | % Change Between (1) and (2) الفرق بين العامين |
|---|---|---|---|
| البذور Benniseed | 315 | 315 | 0.0 |
| الكاكاو Cocoa | 1300 | 1300 | 0.0 |
| القهو Coffee (Arabic) | 1155 | 1155 | 0.0 |
| القهوة Coffee (Robusta) | 998 | 998 | 0.0 |
| القهوة Coffee (Liberica) | 924 | 924 | 0.0 |
| لب جوز الهند Copar | 245 | 245 | 0.0 |
| القطن Coffon | 265 | 510 | 9.6 |
| الزنجبيل Ginger (Split) | 450 | 450 | 0.0 |
| الزنجبيل Ginger (peeled) | 650 | 650 | 0.0 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الفول السودانى Groundnuts | 450 | 450 | 0.0 |
| الياف التيل Kenaf | 431 | 431 | 0.0 |
| نخيل الايسمل Palm lcemel | 230 | 230 | 15.0 |
| زيت Palm oil (Special) الخاص | 495 | 495 | 0.0 |
| زيت Palmoil (technical) الفنى | 440 | 440 | 0.0 |
| Rubber (top quality) (نوعية راقية) | 700 | 700 | 16.7 |
| Rubber (top grade) (درجة راقية) | 1200 | 1200 | 20.0 |
| المكسرات والجوز Sheanuts | 100 | 100 | 20.0 |
| فول الصويا Soya beans | 155 | 155 | 12.9 |
| الشاى Tea | 700 | 700 | 0.0 |

Source : Central Bak of Nigeria, Annual Report

والجدول التالى رقم ٨ يوضح :

متوسط الدخل الشهرى بين العمال والموظفين من سكان المناطق الريفية ونسبته المئوية من الفئة العمرية الأقل من ٢٠ عامًا حتى أكثر من ١٠٠ عامًا بالنيرا النيجيرية انظر الجدول .

## الجدول رقم (٨)

**Table 8 : Average Rural Monthly Income ( Naira)**

| Income<br>فئات العمر | Own Account Worker (%)<br>العمال | Employed (%)<br>الموظفين |
|---|---|---|
| ess than 20<br>أقل من ٢٠ عامًا | 29.0 | 7.0 |
| 20-50 | 50.3 | 53.8 |

Source : Federal office of statistics.

مركز الإحصاء الفيدالى :

والجدول التالى رقم ٩ الذى يوضح نسب توزيع مصروفات الدخل الشهرى الأسرى فى المناطق الريفية فيما بين عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ويتضمن المواد الغذائية ، والسلع والخدمات ، والتحويلات النقدية والدخل غير النقدى بالنيرا النيجيرية .

انظر الجدول :

**الجدول رقم (٩) نسب توزيع مصروفات الدخل الشهرى الأسرى فى المناطق الريفية فيما بين عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ بالنيرا النيجيرية .**

**Table 9 : Percentage Distribution of Average monthly Household Expenditurein Rural Nigeria .**

| البيان<br>FOOD | عام<br>1983 | عام<br>1983-84 |
|---|---|---|
| الطعام | | |
| Cereals | 6.30 | 4.84 |
| الحبوب | | |
| Starcly Food | 5.52 | 6.51 |
| طعام النشا | | |
| Pulse and Nuts | 3.11 | 3.23 |
| حبوب البطيخ والمكسرات | | |
| Fruits and vegetables | 3.02 | 3.14 |
| الفاكهة والخضروات | | |
| Meat | 6.68 | 6.77 |

| | | |
|---|---|---|
| اللحوم | | |
| Fish | 5.41 | 5.22 |
| الأسماك | | |
| Milk and Dairy Products | 1.20 | 1018 |
| الألبان ومنتجاتها | | |
| Sugar | 0.60 | 2.23 |
| السكر | | |
| Oil and fat | 1.71 | 1.00 |
| الزيت والدهون | | |
| Other Food | 2.01 | 2.31 |
| مأكولات أو أطعمة أخرى | | |
| Total Food | 35.56 | 40.07 |
| إجمالى الطعام | | |
| GOOD AND SERVICES | | |
| السلع والخدمات | | |
| Drink and Tobacco | 3.35 | 2.97 |
| المشروبات والسجائر | | |
| fuel and,Accommodation Light | 2.90 | 3.36 |
| الإقامة (المسكن) البترول والكهرباء | | |
| Household goods | 2.57 | 2.65 |
| السلع المنزلية | | |
| Clothing | 5.84 | 4.55 |
| الملابس | | |
| Other purchases | 2.79 | 2.09 |

| | | |
|---|---|---|
| مشتروات أخرى | | |
| Transport | 2.20 | 1.73 |
| الانتقالات | | |
| Other services | 1.88 | 3.15 |
| خدمات أخرى | | |
| Total goods and services | 57.09 | 60.57 |
| إجمالى السلع والخدمات | | |
| Monetary Transaction | 4.16 | 3.09 |
| التحويلات النقدية | | |
| Total cash spent | 61.25 | 63.66 |
| إجمالى المصروفات النقدية | | |
| NON-CASH COP | 27.62 | 24.86 |
| مصروفات غير نقدية | | |
| Income in Kind | 3.46 | 3.46 |
| الدخل | | |
| Imputed rent | 7.67 | 8.02 |
| الإيجار | | |
| Total | 100.00 | 100.00 |
| الإجمالى الكلى | | |

والجدول التالى رقم ١٠ يوضح نسب انتشار الأمراض بين الذكور والإناث فى المناطق الريفية بين عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ لكل ألف من السكان .

## الجدول رقم (١٠) نسب انتشار الأمراض بين الذكور والإناث في المناطق الريفية بين عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٤

Table 10 : Illness Rate n, Age, and Sex-Rural Nigeria

(1983-84 ) ( Per the usand) .

| Age / Group<br>سن المجموعة | Male<br>الذكور | Female<br>الأناث | Both Sexes<br>كلا الجنسين |
|---|---|---|---|
| من صفر إلى 4 - 0 | 152 | 131 | 141 |
| من ٥ إلى 14 - 5 | 59 | 66 | 63 |
| من ١٥ إلى 14 - 15 | 69 | 63 | 66 |
| من ٣٠ إلى 29 - 30 | 83 | 110 | 99 |
| من ٤٥ إلى 44 - 45 | 144 | 151 | 147 |
| Total | 93 | 95 | 94 |

Source : Federal office of statistics.

وفي مواجهة ثبات الدخول ، وزيادة تكاليف المعيشة في الجدول رقم ٩ فإن تكاليف التعليم ، والصحة والبترول والانتقالات في ازدياد مستمر وتدريجي بالنسبة للفلاحين في نيجيريا وبصفة عامة فإن مستوى معيشتهم قد انخفض بطريقة فجائية ، ففي عام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ اقتربت نسبة انتشار الأمراض إلى ١٠٠ لكل ألف من السكان وكانت نسبة الإصابة بالأمراض عالية خاصة بين الأطفال وكبار السن ( انظر الجدول رقم ١٠) فكان عدد الأطفال المرضى ( الأقل من ٤ سنوات ) يبلغ ١٤١ طفلاً في الألف من السكان .

كما أصبح التعليم ممنوعًا أو صعبًا لارتفاع رسومه مع انخفاض مستوى الخدمات التعليمية ذاتها ، فقد وصلت نسبة معرفة القراءة والكتابة ٢٣ ٪ بين الذكور ،

١٧ ٪ بين النساء ( وهى نسبة ضئيلة ) ، كما أن مستوى التغذية لا يختلف كثيراً . ومع استخدام مؤشرات الوزن مع الطول حسب تقديرات مكتب الإحصائيات الفيدرالى فإن نسبة الأطفال غير الأسوياء قد بلغت ٢١ ٪ فى عام ١٩٨٣ ، وبلغت نسبة الأطفال الطوال أكثر من اللازم ١٩ ٪ .

كما أنه ليس من المستغرب حسب الجدول رقم ٩ حيث يتضح أن نسبة مصروفات ساكنى المناطق الريفية على الطعام الذى يحتوى على البروتين قد قلت من ٢٩ , ١٣ ٪ فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ إلى ١٧ , ١٣ ٪ فى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ أما المصروفات على الأغذية الدسمة فقد زادت نسبتها فى نفس الفترة بنسبة ٧,٨٣ ٪ إلى نسبة ٩,٧٤ ٪ .

أما آثار برنامج التكيف الهيكلى Structural Adjustment Programme (SAP) على الفلاحين فكانت مدمرة وإن الاعتقاد بأن تخفيض قيمة النايرا النيجيرية سوف يفيد الفلاحين وخاصة بالنسبة للمعنيين بالتصدير فإن ذلك لم يتحقق نظراً لتبعية النظام الاقتصادى النيجيرى وارتباطه العضوى بالنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى . ومن هذه العيوب أيضاً الادعاد بأن زيادة الإيرادات عادة ما تأتى نتيجة لزيادة الإنتاج وتصدير المواد الخام ، وحتى لو حدث ذلك فإن زيادة الإيرادات لعملة محلية تتدهور قيمتها سوف يترجم تلقائياً بزيادة دخول المنتجين وهو أثر خادع حيث يشير أونى مواد أبتلى Onimode ptly .

" إنه من خلال تواتر الخبرة فإن تخفيض قيمة العملة المحلية قد لا يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع أسعار المنتج لأنه فى دول العالم الثالث لا يمكن التحكم فى أسعار العملات ( أى سعر الصرف ) بين العملة المحلية والعملات الأجنبية .

وأن سعر العملة المحلية يتكيف دائماً مع أسعار الواردات لأن دول العالم الثالث يتسم اقتصادها بالتخلف والتبعية الاقتصادية لذلك فإن آثار عملة أية دولة أفريقية على مستوى الأسعار ، وميزان المدفوعات يكون دائماً سلبياً ، مما يزيد الأمر سوءاً ضعف العرض لسلع التصدير الرئيسية وكذلك ضعف مرونة الطلب الخارجى على تلك السلع ، لذلك تتحول المكاسب من تخفيض العملة إلى المستهلك الأجنبى للسلع الأفريقية المصدرة ١٦٦ : ١٩٨٨ كما أنه ليس بمستغرب أن تخفيض النايرا النيجيرية قد اقترب

من نسبة ٤٠٠ ٪ فيما بين مارس عام ١٩٨٦ ، ونوفمبر عام ١٩٨٨ مما يعنى زيادة المصاعب والعقبات فى حياة معظم الفلاحين فى نيجيريا ، وأن دخولهم قد أصبحت ثابتة لا تتغير بينما أصبحت أسعار السلع والخدمات التى لا ينتجونها عالية ، ومحرمة عليهم .

وهناك قضية أخرى وهى تحرير التجارة ، والتى تعتبر جزءًا من حزمة التكيف الهيكلى والتى ستؤثر تأثيراً سلبيًا على منتجات المواد الغذائية للفلاحين ، حتى إنه مؤخراً فقد هددت الحكومة الأمريكية نيجيريا بأنها سوف تفرض عليها عقوبات اقتصادية لأنها امتنعت عن استيراد القمح منها . كما أنه يبدو أن صندوق النقد الدولى Tthe International Minatory Fund (IMF) قد رفض منح نيجيريا شهادة لياقة Certificate of fitness للحصول على قرض ، وذلك بسبب الصراع المخزن بين الرأسمالية العالمية والحكومة النيجيرية فيما يتعلق بقضية تحرير تجارة البترول ومحاولة نيجيريا زيادة أسعار المواد الخام .

كما أن القيادة النيجيرية تخشى من الآثار والنتائج السياسية لتلك الخطوة وأصبحت تنظر إلى هذا الضغط الخارجى بعين الشك ونحن نعرف من خبرتنا أن الطعام غير المرغوب فيه فى الدول الغربية ، وأصبح يغرق الأسواق النيجيرية ، ويضاف إلى ذلك أن سحب الدعم الحكومى عن السلع الاستهلاكية والخدمات قد أدى إلى زيادة المصاعب للأحوال المعيشية للفلاحين وهناك ادعاء مفتعل من الحكومة عن انخفاض أسعار المواد الغذائية على مر الأعوام السابقة ، واستخدام هذا الادعاء كوسيلة لمساعدة الطبقة العاملة فى المناطق الحضرية على حساب الفلاحين .

وتدعى الحكومة أن إلغاء الدعم وخاصة على المواد الغذائية سوف يؤدى إلى منافع للفلاحين ، لكن فى الواقع فإن ذلك يعتبر وهمًا ، فهى تزعم أن زيادة أسعار المواد الغذائية هى ترجمة لزيادة دخل الفلاح ، وهذا ليس دليلاً واقعيًا ، لأن المواد الغذائية ليست السلعة الوحيدة التى تخضع للدعم الحكومى ، ولذلك لابد من دراسة هذا الادعاء دراسة تفصيلية .

والواقع فإن أسعار المواد الغذائية فى زيادة مستمرة فى نيجيريا دون تحسن فى الأحوال المعيشية للفلاحين ، لأنه بطبيعة الحال كلما زاد إلغاء الدعم عن السلع فإن ذلك

لن يؤثر فقط على المواد الغذائية ولكنه سوف يؤثر أيضًا على الانتقالات ، والتعليم والصحة ، وأن أى زيادة سوف يكتسبها الفلاح من زيادة أسعار المحاصيل الغذائية سوف يتم إنفاقها على الزيادة فى نفقات التعليم ، والانتقالات ، والصحة وغيرها .

أما فيما يتعلق بقضية إلغاء الدعم الحكومى على السلع الاستهلاكية فإن ذلك معناه زيادة إثراء القطاع العام ، لأن القطاع العام هو المسئول عن توظيف العمالة . كما أن تقليل نفقات القطاع العام بنسبة ٥٠ ٪ معناه تقليل قوة العمل فى هذا القطاع ، وستكون النتيجة المباشرة لذلك هى زيادة معدل البطالة التى أضحت عبئًا ثقيلاً على كاهل الفلاحين . لذلك فقد لاحظنا أخيرًا ظاهرة زيادة معدل الهجرة العكسية من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية ، والتى ترتب عليها نزوح ملايين من سكان المدن إلى مواطنهم الأصلية فى القرى ، ومعنى ذلك سوف يكون هؤلاء المهاجرون عبئًا ثقيلاً على كاهل الفلاحين لأن معظمهم لم يتعودوا على الحياة الزراعية فى المناطق الريفية ومن ناحية أخرى فقد حدث اهتمام شديد بمسألة حيازة الأرض وامتلاكها لأن معظمهم لا يجيد العمل الزراعى حتى إذا رغبوا فى ذلك وتكون النتيجة بالقطع سوء الأحوال ، وزيادة معدل البطالة نظرًا لتغلغل الرأسمالية الزراعية ، وأيا كانت الطريقة التى ننظر بها فإن الفلاحين هم الطبقة الخاسرة كما أن زيادة معدل القطاع الخاص كمكون لبرامج التكيف الهيكلى (SAP) سوف يخدم الطبقة الرأسمالية فى القطاع الزراعى ، وسوف يؤدى إلى متاعب كبيرة للفلاحين كما أن برامج الخصخصة فى المشروعات الزراعية الحكومية سوف يتبعه تحجيم للتسهيلات التى تقدم للفلاحين ويؤثر على قوة العمل ، ويزيد من تكلفة مشروعات الرى على سبيل المثال بل قد يؤدى إلى إخفاق تلك المشروعات ذاتها ، ويعمل على إثراء المزارعين الغائبين **Absentee Farmers** الذين سوف يكون لهم اليد الطولى .

ولا شك فى أن ذلك سوف يثير سؤالاً هامًا حول مصير الأرض المشاع التي تمنح مجانًا للحكومة ، أو تلك التى يتم نزعها والاستيلاء عليها من الفلاحين وهذه الأراضى سوف تتحول إلى القطاع الخاص ، وملكية الأفراد ويعتبر ذلك ظلمًا فادحًا .

وأخيرًا فهناك المحور السياسى لبرامج التكيف الهيكلى والذى يتمثل فى الظلم الواقع على كاهل الفلاحين ، والفئات التى لا تتمتع بأية مميزات وتكون النتيجة هى

تجييش الحياة الاجتماعية Militarization of Social life بصفة عامة ، وذلك يكون ضروريًا إذا كان لابد من اتباع برامج التكييف الهيكلى التى تفرضها المنظمات الاقتصادية الدولية ، والتى لا تلقى قبولاً من الجماهير . ويمكن أن تؤدى إلى زيادة العمل الإجبارى Forced Labour تدريجيًا فى المناطق الريفية تحت مسمى مشروعات الخدمة الذاتية Self help projects ومن هذه المشروعات ما يلى :

١ – وكالة إدارة البنية الريفية للطعام والطرق . Directorate for food and Roads and Rural Infrastructure (DFRRI) .

٢ – الوكالات الحكومية للتنمية الريفية .

٣ – مشروعات البنك الدولى World Bank .

٤ – ما يسمى ببرنامج ( حياة أفضل للمرأة الريفية ) Better Life For Rural Women .

ورغم وجود كل هذه المشروعات فإن الفلاحين قد خضعوا لأنواع غريبة وغير مسبوقة من الضرائب نقدًا ، أو عن طريق السخرة فى بناء الطرق والكبارى ، وهذه الأعمال يشرف عليها زعماء القبائل ، والحكام التقليديون ، وهى غير مدفوعة الأجر . ويمكن القول بأنه لا يوجد فرق بين الفترة الاستعمارية وما بعد الاستقلال فى نيجيريا لأن هذه المشروعات من المفروض أن تفيد كل فئات المجتمع ، لكن الحقيقة أن حياة سكان المناطق الريفية لم تتغير ، ولكنهم يعانون من آثارهم السيئة .

كما أن هذه المشروعات قد تم تمويلها بأموال طائلة ، وعلى سبيل المثال فإنه فيما بين عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ فإن وكالة البنية الريفية للطعام والطرق والمعروفة باسم دفرى (DFRRI) يقال إنها أنفقت مبلغ ١,٥ بليون نايرا نيجيرية على مدى عامين من وجودها وحتى منتصف عام ١٩٨٩ .

كما أن برنامج من أجل حياة أفضل فى ولاية أنامبرا Anambra State فقد تسلم مبلغ ١,٦٩ مليون نايرا نيجيرية ، وقد تم صرف منها ما يزيد عن ١,٣٥ مليون نايرا نيجيرية State Government of Anambra ، ١٩٨٩ فإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن

الحكومة النيجيرية قد أنفقت على ٢١ ولاية من ولايات الاتحاد النيجيرى بالإضافة إلى أبو جا Abuja مبلغ ٣٨ مليون نايرا نيجيرية منذ بدء البرنامج من عامين وحتى الآن ، ولم يكن نصيب المرأة الريفية شيئًا يذكر منها .

كما أنه ليس من المستغرب أن يكون برنامج التنمية للمرأة الريفية قد وضع تحت شعار زائف وهو ( حياة أفضل للقيادات النسائية ) ، وباختصار فإن الرأسمالية الدولية قد استخدمت هذه الوكالات ، وتلك المشروعات كرءوس كبارى للولوج إلى المناطق الريفية بالقوة ، استغلال الفلاحين وإذلالهم .

وفى نفس الوقت فإن الدولة أيضًا قد تدخلت بجرأة وبجسارة فى السيطرة على حياة وأرزاق الفلاحين ، بينما تتوالى الأزمات الاقتصادية ، ومما زاد الأمر سوءًا وجود الزعماء الذين لا يتمتعون بأية شعبية ، وقضاة المحاكم الذين أصبحوا أكثر قوة لإكراه المواطنين حتى يعيشوا تحت قبضة وسيطرة الحكومة النيجيرية .

كما أن قضية اغتراب الفلاحين ليست اقتصادية فقط ولكنها سياسية أيضًا ، فقد تم تجاهل فئة الفلاحين سياسيًا ولا شك أن المصالح الاقتصادية قد خلقت تجاهلاً للفلاحين حيث لا يوجد تمثيل سياسى أو إيديولوجى لهم . مما أحدث رد فعل لدى الفلاحين فى صورة الشغب والاحتجاج ، والمقاومة اليومية من جراء تعرضهم للاستغلال ، وشعورهم بالاغتراب (Scott) ، ١٩٨٦ .

كما حدث عدم استقرار فى البلاد عند تعيين سلطان جديد لولاية سوكوتو Sokoto State وهذا دليل على رغبة هؤلاء الفقراء لتقرير مصيرهم فى مواجهة ما يسمى بوسائل التثقيف أو التنوير الحكومية الزائفة ، كما يعتبر غضبة ضد المتاعب الاقتصادية التى يعيشونها ، وهذا يذكرنا أيضًا بما يلى :

١ - التمرد الذى حدث فى منطقة أجبيكويا Agbekoya فى عام ١٩٦٠ .

٢ - التمرد الذى حدث فى منطقة بكالورى Bakalori فى الثمانينات .

ورغم ما يعانية هؤلاء الفلاحون ، من جهل ، وقلة حيلة ، وفقر مدقع ، لكن قواهم متماسكة ولديهم إصرار على تحسين أحوالهم ، ولسوء الحظ فإن القوى الديمقراطية سواء فى داخل البلاد أو خارج المناطق الريفية ليست قوية بالقدر الكافى الذى

يمكن أن تقوم بمقاومة هذا التدهور للأحوال المعيشية للفلاحين . لكن تقوية هذه القوى الديمقراطية يعتبر أحد المشروعات الهامة فى تنمية وتطور نيجيريا فى المستقبل ( ١١٧ : ١٩٨٦ Ibeanu : FF ) وحتى تتمكن هذه القوى الديمقراطية من أن تثبت ذاتها وقوتها فى مواجهة النظام الإدارى والسياسى فى البلاد فإنه يظل استمرار الظلم والقهر ، والاستغلال لكل قطاعات الفلاحين من داخل وخارج مناطقهم .

وهذا الوضع لا يمكن تحديه عى حد قول بيكمان ( Beckman ، ٣٤ : ١٩٨٨ ) لكنه يبدو أن قلة من الفلاحين فى ظل تلك الظروف بدءوا يتحدثون نيابة عنهم فى بعض المناسبات ، أو الأحداث كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، لكن يجب أن ننوه إلى بعض الملاحظات .

١ – وجود التناقض الطبقى الحاد فى المناطق الريفية بين العمال والفلاحين .

٢ – تم استبعاد بعض القيادات التقليدية فى أوزو أوانى Uzo-Uwani نتيجة للاضطرابات هناك .

٣ – حدوث تمرد فى منطقة بكالورى Bakalori .

٤ – الاستيلاء على ممتلكات شركة بترولية عن طريق مظاهرات الفلاحين فى بورت هاركوت Port Harcourt .

٥ – التمرد ضد سلطات سكوتو Skoto كما سبقت الإشارة .

ورغم كل ذلك فإنه يجب تنمية الوعى السياسى لدى الفلاحين وأن الأزمة الاقتصادية التى تعيشها البلاد لهى خليفة بأن تجعل قضية الفلاحين على قائمة الأجندة السياسية للحكومة النيجيرية .

# الختام

يبدو أن قضية النمو الرأسمالى فى نيجيريا قد وصلت إلى طريق مسدود ، وقد ظهر ذلك واضحًا فى التفكير الجرئ والجسور فى الأزمات الاقتصادية التى تعيشها نيجيريا حاليًا ، وذلك من خلال الرأسمالية العالمية الممثلة فى المنظمات الاقتصادية الدولية أو ما يسمى بعصابة التنمويين مثل صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، وهذه المنظمات تعمل على حث الحكومة النيجيرية لرصد الأموال فى المناطق الريفية على أمل تجاوز أزماتها الاقتصادية ، ودعم التنمية الاقتصادية الرأسمالية ، ومحاولة سد الفجوات فى القطاعات الإنتاجية المهملة فى المجال الزراعى تحت شعار التنمية الريفية .

لكن هذه المقولة لا أساس لها ، لأن الرأسمالية والدولة قد قامتا باستغلال فئة المنتجين فى المجتمع على مدى قرن مضى دون أية تعويضات ، وقد حاولنا أن نوضح أن ثمة تغييرات قليلة قد تم حدوثها نتيجة وجود الاستغلال للفلاحين لكن الذى يمكن تحديثه أو تغيره فهو الاستراتيجية .

فالأحوال الاقتصادية الحالية تبدو وكأنها الخنق البطىء الذى يعتبر أفضل من قطع الرأس وتبدو الشعارات وكأنها حقيقة مربكة أو محيرة ومحكوم عليها بالفشل والإخفاق . وأن هدف الحكومة هو إيديولوجى فقط ، وأن ذلك لا يمت بصلة إلى غاية تحسين الأحوال المعيشية فى المناطق الريفية التى اتخدتها الحكومة شعارًا ، واستخدمت هذا الشعار بلغات مختلفة يتوافق مع كل قطاع من قطاعات المجتمع .

أما الهدف الايديولوجى فيرمى إلى تشويه وتحريف صورة وحدة كفاح العامل والفلاح وقد تم لها تحقيق ذلك عن طريق تأكيد التفرقة بين القرية والمدينة ، وبين الفلاحين والعمال ولقد صور حكم بابا نجيدا Babangida الفلاحين بأنهم أصل

النيـجيـريين The real Nigerians ، وأنهم هم الذين يؤدون كل الأعمـال ، ويجنون أقل الأرباح ، وأنهم لا يجدون السوق الحقيقى لتصريف منتجاتهم بأسعار معقولة ، وأن الحكومة تفضل ساكنى المناطق الحضرية على جماهير الريف فى المناطق الريفية .

والخدعة هنا واضحة إذ أن العامل النيجيرى أصبح يتمتع بمميزات لا يتمتع بها الفلاح بحكم إقامته فى المدينة ، ولذلك أصبح العمال والفلاحون يشعرون بالشك تجاه بعضهم البعض الآخر .

كما أن الحكومة والمصالح الرأسمالية تحاول توظيف خدماتها بغرض إثارة التعصب على أساس الجنس Gender بين الرجل والمرأة فى المناطق الريفية ، وأصبح هؤلاء ( الحكومة والرأسمالية ) أبطال السبب وراء تدنى أحوال المرأة الريفية ليس فقط فى المدن ولكن أيضًا فى المناطق الريفية .

إن قضية حياة أفضل للمـرأة Better Life for Women قد أصبحت ستاراً للتفرقة ، وإن الطبقة الحاكمة هى المستفيدة من كل ذلك ، لكن إلى متى سوف تستمر تلك الدعاية التى تحمل الاستغلال ، واستبعاد الفلاحين من أراضيهم .

وتتظاهر الحكومة بأنها ترصد أموالاً كثيرة لتطوير المناطق الريفية تحت مسمى التنمية الريفية ، فقد تم صرف أموالٍ طائلة من خلال مشروع ( حياة أفضل للمرأة ) ، وكذلك مشروع وكالة إدارة البنية الريفية للطعام والطرق المعروفة باسم دفرى (DFRRI) إذا كان من المفروض أن يتم صرف هذه الأموال على المناطق الريفية ، وعلى مشروعات يشارك الناس فى تحديدها بمعرفتهم ، وحسب احتياجاتهم ، مثل مد أنابيب المياه النقية ، وشبكات الكهرباء ، ومنح التسهيلات البنكية ، وشق الطرق لكن هذا كله كان وهمًا فى التصور بأن ذلك يأتى من التزام الحكومة و مسئولية رأس المال الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية .

بل على العكس من تلك فإن وكالة إدارة البنية الريفية للطعام والطرق المعروفة باسم دفرى (DFRRI) وباقى الوكالات ، والمشروعات الأخرى كانت تخطط من أجل هجمة رأسمالية على الفلاحين النيجيريين .

**ويمكن تقسيم الفئات التى أثرت من هذه المشروعات كما يلى :**

الحكومة وبعدها يأتى الرأسماليون ، ثم قلة من الموظفين ، وبعض الشخصيات البارزة ، وهذه الفئات الأخيرة كانوا يشترون السيارات الفارهة التى يقودونها فى الطرقات ويتمتعون بالمساكن المزودة بالكهرباء والماء ، وكذلك التسهيلات البنكية مثل القروض من البنوك وغيرها ، فى حين أصبح الفلاحون مستبعدين من أراضيهم ، وأصبح كفاح العمال مشوهاً مع استمرار تدهور أحوال الفلاحين . كما أن نظرة ذلك المستقبل نحو اشتراك الفلاحين فى عملية التنمية سيكون بالقطع سلبيًا فى مواجهة الظروف الحالية ، حيث يشعر الفلاحون بالاغتراب من الناحية المادية والنفسية ( السيكلوجية ) وبدلاً من مشاركتهم فى تنمية بلادهم ، فهم يعيشون فى فقر مدقع ويشعرون بالنقص لعدم تحقيق ذاتهم ، ويعيشون فى كبت دائم ، وليس لديهم الوعى الكافى للسيطرة والتحكم فى تحويل إمكانات البيئة الطبيعية لصالحهم .

وحتى إذا حاول أحد أن يساعدهم فإنه سوف يشعر بالنفور والابتعاد عنهم ، ولا شك فى أن السلوك الرأسمالى نحو الاستغلال ، وإحساس الفلاحين بالاغتراب سوف يؤدى إلى الضعف والوهن والعجز ، لأن الفلاح أصبح يشك فى كل ما هو أجنبى متشائمًا من سياسة الحكومة ، ويسود مبدأ الشك حتى بين الفلاحين أنفسهم وبين بعضهم البعض عند التعامل . كما يسيطر جو من التشاؤم الذى يؤدى إلى الإحساس بالنفور والخمول وجمود الحس تجاه التنمية الرأسمالية .

يضاف إلى ذلك الشعور بالكراهية للطبقة الحاكمة التى تحاول بدورها بذر بذور الشقاق والفرقة بين الفلاحين من جهة ، وبينهم وبين العمال من جهة أخرى حتى يمكن إضعاف قواهم فى مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية . وقد رأينا كيف قامت حكومة نيجيريا بإثارة التفرقة حتى فى الفن وذلك بتأليب الفولكلور النسائى ضد الرجالى والفلاحين ضد الفلاحين والفلاحين ضد العمال وفى مثل تلك الظروف تصبح الأيديولوجية مشوهة بين العمال والفلاحين وهذا يؤكد ضرورة إعادة النظر فى قضية الفلاحين وإمكانية مشاركتهم فى تنمية بلادهم ، والقضاء عى حالة الثبات والجمود وعدم التنظيم التى يعيشون فيها .

# الهوامش

(١) يقصد بالفلاحين تلك الفئة التي يمكن تصنيفها تلك التي تمتلك الأرض أو الثروة الحيوانية ، وتقوم بإنتاج السلع الزراعية عن طريق العمل الأسرى أو صلة القرابة ، والنسب ، ولكن تبقى الأرض والثروة الحيوانية هنا كرأسمال ( C.F. Leys ١٩٦٥/٧٠ ) نظر أيضًا بعض المصادر عن الفلاحين منها :

Lenin (1964); Hazelkorn 1981 Watts work, Banaji (1976) (1983) .

(٢) Willams G: " Marketing with and, 2-Williams without marketing Bords: The Origins of state Marketing Board in Nigeria " Review of Afeican political, Economy No. 34, 1988 فى عام ١٩٨٨ قدت فريقًا من الباحثيين ضم كى ننادى K.nnadi وأيه مبا A.Mba وأس ننانا S.Nnanna إلى منطقة أوزوراوانى Uzo-Uwani وذلك لتقييم آثار عقد من الزمان على تغلغل الرأسمالية الزراعية على الفلاحين فى نيجيريا ، وكانت تقارير هؤلاء الباحثين قيمة وساهمت المادة العلمية التى تم تجميعها فى كتابة هذا الفصل .

## References

Ake, C., (1982) *Social Science as Imperialism: The Theory of Political Development*. Ibadan, Ibadan University Press.

., (1985) The Nigerian State: Antinomies of a periphery formation, (*ed.*) *Political Economy of Nigeria*. London, Longman.

Almond, G., and Powell G., (1965) *Comparative Politics: A Development Approach*. Boston, Little Brown and Company.

Andrae, G., and Beckman, B., (1985) *The Wheat Trap: Bread and Underdevelopment in Nigeria*. London, Zed Books.

Banaji, J., "Kautsky's Agrarian Question", (1976) *Economy and Society*, Vol. 15, No. 1.

Baran, P., *The Political Economy of Growth*. NY, Monthly Review, 1957.

Beckman, B., (1988) "Peasants and Democratic struggles in Nigeria". *Review of African Political Economy*, No. 41, September.

Binder, L., (*ed.*) (1971) *Crisis and Sequences in Political Development*, Princeton. Princeton University Press.

Browne, R., and Cummings, R., (1984) *The Lagos Plan of Action* vs *The Berg Report*. Washington, Howard University.

Eisenstadt, S., (1966) *Modernization, Protest and Change*. Englewood- Cliffs, Prentice-Hall Inc.

Federal Republic of Nigeria (FRN) (1981) *The National Accounts of Nigeria 1973-1975*. Lagos, Federal Ministry of National Planning.

Federal Government of Nigeria (FGN) (1976) River Basins Development Authorities Decree 1976, Decree No. 25, Supplement to *Official Gazette* No. 33, Vol. 63, 24 June.

Federation of Nigeria (nd) National Development Plan 1962-68. Lagos, Federal Ministry of Economic Development.

FGNL and Use Decree 1978, (1978) Decree No. 6, Supplement to *Official Gazette Extra-ordinary* No. 14, Vol. 65, 29 March.

Frank, A., G., (1969) *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*. NY, Monthly Review.

Froebel, F., *et.al.*, (1981) "The Internationalization of Capital and Labour". In Cohen, D., and Daniels, J., (*eds.*) *Political Economy of Africa*. London, Longman,.

Government of Anambra State, (1989) *History and Achievements of Better*

*Life Programme*. Office of the State Co-ordinator, Better Life Programme, Government House, Enugu.

Hazelkorn, E., (1981) "Some problem with Marx's theory of Capitalist penetration into Agriculture: The Case of Ireland". *Economy and Society*, Vol. 10, No. 3.

Hutchful, E., (nd) "Oil Companies and Environmental Pollution in Nigeria". *Mimeo*. Faculty of Social Sciences, University of Port-Harcourt, Port-Harcourt.

Hyden, G., (1983) *No Shortcuts to Progress: African Development Management in Perspective*. Berkeley, University of California Press.

-----, (1980) *Beyond Ujamaa in Tanzania: Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*. Berkeley, University of California Press.

-----, (1986) "The Anomaly of African Peasantry". *Development and Change*. Vol. 17, No. 4. October.

Ibeanu, O., (1986) "Soldier, State and Development in Nigeria: The Military's Role in Political Development 1966-79". MSc. Thesis, Department of Political Science, University of Nigeria, Nsukka.

-----, (1988) "Economic Crisis and Militarism in Nigeria: The Dynamics of an Anti-Democratic State". Paper presented at the 15th Annual Conference of the Nigerian Political Science Association, University of Ibadan, 26 June –11 July.

-----, (1987) "Class Interest and Public Policy in Nigeria: An Analysis of Government Policies on Agriculture and Housing". *Nigerian Journal of Development*, Vol. 7, Nos. 1 and 2.

Ibeanu, O. and Matthews, K., (1988) "The Refugee Situation in Nigeria", Paper presented at the 25th Anniversary Conference of the Abican Studies Association of the United Kingdom, University of Cambridge, 14-16 September.

Lenin, V. I., (1964) "The Development of Capitalism in Russia". *Collected Works* Vol. 3. Moscow, Progress Publishers.

Lerner, D., (1968a) "Modernization: Social Aspects". *International Encyclopedia of the Social Sciences*, Vol. 10. NY, Macmillan and the Free Press.

-----, (1968b) *The Passing of Traditional Society: Modernizing The Middle-East*. NY, The Free Press.

Leys, C., (1975) *Underdevelopment in Kenya: The Political Economy of Neo-Colonialism*. Berkeley, University of California Press.

Mba, A., (1988) "Capitalist Agriculture and The Peasantry in Nigeria: A Study of the Lower Anambra Basin". BSc. Thesis, Dept. of Political Science, University of Nigeria, Nsukka.

*National Concord Newspaper*, 24 September 1986.

Nnadi, K., (1988) "The Peasant and the State in Nigeria: A Study of the Lower Anambra Basin". BSc. Thesis, Department of Political Science, University of Nigeria, Nsukka.

Nnanna, S., (1988) "Capitalist Penetration and Rural Development in Nigeria". BSc. Thesis, Department of Political Science, University of Nigeria, Nsukka.

Nnoli, O., and Ibeanu, O., (1989) "Environmental Degradation and Social Conflict in Nigeria: A Study of Gully Erosion and Oil Pollution in the Eastern States of Nigeria". Research Proposal, Pan-African Centre for Research on Peace, Development and Human Rights: (PACREP), University of Nigeria, Nsukka, *Mimeo*.

-----, (1981) "Development/Underdevelopment: Is Nigeria Developing?". In Nnoli, O., *(ed.)*, *Path to Nigerian Development*. Dakar CODESRIA.

Oculi, O., (1979) "Dependent Food Policy in Nigeria 1975-1979" *Review of African Political Economy*. Nos. 15/16, May-December.

Omotala, I., *(ed.)* (1982) *The Land Use Act: Report of a National Workshop*. Lagos, University of Lagos Press.

Onimode, B.A., (1988) *Political Economy of The African Crisis*. London, Zed Books.

Packenham, R., (1964) "Approaches to the Study of Political Development". *World Politics*, Vol. 17, No. 1, October.

Poulantzas, N., (1978) *Political Power and Social Classes*. London, Verso.

Pye, L., (1965) "The Concept of Political Development". *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, No. 358, March.

-----, (1962) *Politics, Personality and Nation Building*. New Haven, Yale University Press.

Rostow, W., (1960) *The Stages of Economic Growth: A non-Communist Manifesto*. Cambridge, Cambridge University Press.

Scott, J., (1986) "Everyday forms of peasant resistance". *Journal of Peasant Studies*, 13(2).

Shils, E., (1962) "The Military in the Development of New States". In Johnson, J. *(ed.)* *The Role of the Military in Underdeveloped Countries*, Princeton, Princeton University Press.

*Sokoto-Rima Bulletin* (nd) Special edition.

Szentes, T., (1982) "Global Nature, Origin and Strategic Implications of the World Economic Crisis: An Eastern European View". *Trade and Development – An UNCTAD Review*, Winter.

Turner, T., (1984) "Oil and Instability: Contradictions" and the 1983 Coup in Nigeria". *Journal of African Marxists*, No. 7, March.

Wallace, T., (1980) "Agricultural Projects and Land in Northern Nigeria". *Review of African Political Economy*, No. 17, January-April.

Wallastein, I., (1974) "Dependence and the Imperialist World: The Limited Possibilities of Transformation within the Capitalist World Economy". *African Studies Review*, Vol. 17, No. 1, April.

Watts, M., (1983) *Silent Violence: Food, Famine and The Peasantry in Northern Nigeria*. Berkeley, University of California Press.

Williams, G., (1987) "Primitive Accumulation: The Way to Progress?". *Development and Change*, Vol. 18, No. 4, October.

-----, (1980) *State and Society in Nigeria*. Idanre, Afrografika.

## الباب العاشر

# الطلاب والسياسة فى أفريقيا

## الفصل الثانى والعشرون

# الحركة الطلابية السنغالية : منذ نشأتها حتى ١٩٨٩

بقلم : عبد الله باتيلى ، مامدو ضيوف ، محمد مبودج

ترجمة : د . عبد السلام نوير

### مقدمة

يستوجب تحليل الجوانب الاجتماعيةِ والثّقافيةِ والسّياسيةِ ، لحركةِ الطّلابِ في السنغال إزالة عددٍ من مظاهر الالتباس بشأنها.

أولاً- فقد أجريت أعمال بحثية قليلة جداً عن المنظمات الطلابية السنغالية ، ونادراً ما وضعت في سياقاتها التى يعتد بها؛ ومرجع ذلك المعاهد التعليمية العليا فى السنغال تضم طلاباً من كافة أنحاء غرب أفريقيا. وبالنظر إلى حقيقة أنه حتى الستينيات على الأقل كانت مدرسة وليام بونتى للمعلمين السابقة Ecole Normale William Ponty، والمدرسة الأفريقية للطب، ومركز التعليم العالى Centere des Haute Etudes، وأخيراً فى جامعة داكار، تضم طلاباً وطنيين (سنغاليين) وغير وطنيين؛ ومن ثم كان اتجاه غرب أفريقيا فى الحركة الطلابية فى داكار أكثر بروزاً. ومن هنا فإنه عند بحث ودراسة الحركة السنغالية سيكون لزاماً علينا أن نستوضح قسماتها، وأن نحلل مكانة ودوافع روادها الأوائل وأعضائها الاجتماعية والسياسية ، والأهم من ذلك أن نحلل علاقاتهم بالمجتمع ككل ، وكذلك بالنظام الاستعمارى والدولة السنغالية المستقلة .

يجب التأكيد كذلك على أن الحركة الطلابية الأفريقية قد تأثرت عمومًا بعملية إعادة كتابة التاريخ بواسطة / ولصالح "الآباء المؤسسين للأمة" و"محررى أفريقيا"

الآخرين. والحقيقة أنه كان يتم إنكار دورها فى الصراع ضد الاستعمار، أو التهوين من شأنه(١). هذا إلى درجة القول بأنها لم تظهر إلا فى أواخر الأربعينيات أو أوائل الخمسينيات وأن إنشاءها قد ارتبط بتأسيس معهد داكار للتعليم العالى Centere des Haute Etudes (فى ١٩٥٠) . وفى الواقع إن هذا التـأريخ والربط المفتـرض بين مؤسسة التعليم العالى والمظاهرات كان متعمداً. لذلك فإن الوقت الوحيد الذى نُظر فيه إلى الحركة الطلابية على نحو إيجابى هو عندما أصبحت اتحاداً. وبالعكس، فعندما تحولت إلى حركة وطنية نُظر إليها بوصفها عنصراً للتهييج وإثارة عدم الاستقرار.

يعتبر هذا التأريخ غير دقيق لأن الحركة الطلابية السنغالية تعود إلى ما قبل مرحلة الحرب العالمية الثانية ، وخصوصاً مع تأسيس أول معهد فرنسى للتعليم العالى فى غرب أفريقيا فى السنغال (عام ١٩٠٣) ألا وهى مدرسة وليام بونتى للمعلمين **Ecole Normale William Ponty.**

و يمكن تفهم الطرق والوسائل التى حددت العلاقات بين النظم السياسية والنظم التعليمية ، وتحسين المؤسسات، وعقلنة rationalization الجهاز الإدارى، وإسباغ الطابع المهنى على البيروقراطية، جيداً من خلال الربط بين إنشاء المدارس المذكورة سلفاً فى المرحلة المبكرة للبناء المؤسسى وإرساء السيطرة الفرنسية على إقليم السنغال وجامبيا ( سانجامبيا ) Senegambia. حيث يسهل تحديد أثر ذلك على المجتمع عموماً ، وعلى الطلاب خصوصاً، إذا ما كان النظام التعليمى - طبقاً لما نعتقد- موجهاً اجتماعياً دائما ، وبتعبير آخر، إذا ما كان غرضه ترسيخ البنى الاجتماعية السائدة . ومن ثم فإن القضية الآن هى تحديد الجماعات أو الطبقات الاجتماعية التى تشكلت على أساس التعليم وتأثرت به وتلك التى تشكلت على نحو مغاير.وتُعد هذه قضية أساسية ذلك أن أعضاء النخبة (أو على الأقل النخب المستقبلية) كانوا قليلى العدد جداً ، واعتبروا أنفسهم رابطاً لا غنى عنه بين عالمين . وقد منحهم ذلك دوراً مزدوجاً، ذلك الخاص بترويج مميزات العالم الحديث (الاستعمارى) بين شعوبهم الريفية ، وذلك المتعلق بإعادة تفسير (مُعالَجَة) التراث الأفريقى لصالح الإدارة الاستعمارية . لقد أفضى هذا الدور- الذى تم تشجيعه من خلال سياسة الاستيعاب Assimilation Policy الفرنسية - إلى تدعيم النخبة الفرانكوفونية . وفى المقابل، كان الشك البريطانى إزاء ذوى التعليم الاستعمارى

مشجعاً للشعور القومى فى نفوسهم مبكراً. وبالرغم من أن العملية التعليمية - كقاعدة - تقوم بتنشئة سلبية ضد البيئات الثقافية - الاجتماعية الأفريقية، إلا أنها حفزت أيضاً عملية تنشئة جديدة يكون من شأنها فى النهاية أن تسمح بالمشاركة فى السلطة Power sharing مع المقيمين بالمركز الاستعمارى metropolitans وبالمشاركة فى النظام الاستعمارى ولو كتابعين.

وبتعبير أخر ، يقتضى التحليل الاجتماعى لحركة الطلاب السنغالية تحليلاً للمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظم الاستعمار وما بعد الاستعمار. ويتضح ذلك بالنظر إلى مدرسة وليام بونتى كمثال يلاحظ أنها كانت لها أهدافها المحددة والصحيحة منذ البداية ؛ فقد تم إنشاؤها مبدئياً باعتبارها مدرسة للرهائن Ecole des Otages، ومؤخراً كمدرسة لأبناء القادة Ecole des Fils de Chefs، التى أسسها فيدير Faidhere وقد وُجهت لإعادة إدماج أبناء القادة الذين دُربوا فى إطار النظام التعليمى الفرنسى فى بيئة السنغال وجامبيا Senegambia. وقد كانوا يُدربون أيضاً لإمداد فرنسا بالكوادر الحاكمة من أبناء البلاد الذين يدافعون عن مصالح فرنسا بينما هم يحافظون على شرعيتهم المحلية التقليدية. (Freud 1984).

تبدو أيضاً ثمة حاجة لتتبع الإيديولوجيات والخبرات الاجتماعية للحركة الطلابية بدءاً بأصولها، ومروراً بنظام تجنيد الأعضاء، وصولاً إلى كفاحهم فى إطار معاهد التعليم العالى. ومن ثم تبرز قضيتان جوهريتان :

( أ ) هل يمكن اعتبار الحركة الطلابية كحركة ذات استقلال اجتماعى ، ولها شخصيتها المعنوية أم أنها مجرد جماعة انتقالية مؤقتة ؟

( ب) كيف تفاعلت الحركة مع الجماعات الاجتماعية والسياسية الخارجية ذات العلاقات المعقدة نوعاً ما مع الحركة الطلابية ؟

يغطى بحثنا الفترة من ١٩٠٣ حتى ١٩٨٩ لأن العام الأول يعد هو التاريخ الحقيقى لإنشاء مدرسة وليام بونتى كأول معهد للتعليم العالى الفرنسى فى غرب أفريقيا، هذا على حين ترتبط الانتفاضات السياسية المؤثرة البادية للعيان حالياً بحجم البطالة الضخم من خريجى التعليم العالى، وبأزمة الجامعة، وبمشروع

الديموقراطية المعاصر. وبين هاتين النقطتين التاريخيتين يمكننا تمييز خمس مراحل في الحركة الطلابية.

ومن خلال هذه المراحل ، وفي إطار بيئة غرب أفريقيا الفرنسية ، وأخيراً في السنغال، سوف نحلل التغيرات الاجتماعية ودور التعليم ونمط بناء الهيمنة السائدة ، والبزوغ المحتمل لجماعات اجتماعية ذات علاقة بتلك العمليات ، كما سنحلل التمفصل articulation مع إيديولوجية الدولة الاستعمارية أو الحكومة السنغالية الأولى بعد الاستعمار. كل هذه القضايا الجوهرية يمكن التعرف عليها من خلال وصف التطور الطويل للحركة الطلابية.

## مرحلة الاستيعاب: ١٩١٨ - ١٩٤٧

كانت مدرسة وليام بونتي هي المعهد الأساسي للتعليم العالي في فترة ما قبل ١٩٥٠ . وقد أسست عام ١٩٠٣ ، متزامنةً مع إنشاء معاهد أكثر تخصصاً مثل مدرسة فيدرب التجارية والإدارية Ecole Commerciale et Administrative Faidherbe، ومدرسة ميكانيكيّ البحرية Ecole des Pupilles Mecaniciens de la Marine. وقد كان الطلاب يختارون لدخول تلك المدرسة بعد تلقي تعليم ابتدائي أولي (لمدة ست سنوات) ثم تعليم ابتدائي متقدم (لمدة أربع سنوات). وقد كان مقر الدراسة في سان لويس Saint Louis ثم تم نقلها إلى داكار (جوريه (Goree) عام ١٩١٣، ثم إلى سيبكوتان Sebikotane بضاحية روفيسك Rufisque عام ١٩٣٨ . وقد كانت موجهةً لتدريب نخبة استعمارية من أطباء أفارقة ، ومدرسين ، ومترجمين ، وموظفي أعمال كتابية ، وموظفين مدنيين. وفي عام ١٩١٨ وعلى إثر مرحلة الحرب العالمية الأولى ، سجلت حكومة الاستعمار الفرنسي أعلى معدل لفعالية تدريب القوى العاملة . ونتيجة لذلك أنشئت كلية طب أفريقية[٢] لتدعيم هذا الاتجاه.

وبالفعل ، بدت الإيديولوجية الاستعمارية الأبوية وراء تأسيس كل هذه المدارس . وفي إطار هذه الإيديولوجية نظر إلى التعليم فقط كوسيلة لتصنيع أدوات أو حتى فنيين استعماريين. وعلى أي حال كانت تلك وسيلة لتدريب شباب الأفارقة على خدمة

فرنسا .أما الطلاب السنغاليون الذين خططوا للحصول على منح دراسية لاستكمال تعليمهم العالى فى فرنسا فقد أجبروا على الالتحاق بمدارس الطب البيطرى . ولم يحل ذلك دون وضعهم تحت المراقبة الثابتة من جانب وكالات الإدارة الاستعمارية فى السنغال(٣) . وقد تمكن هؤلاء الطلاب بوصفهم بيطريين من افتتاح مشروعاتهم الخاصة أمام بعض الأفارقة القليلين جداً الراغبين فى الحفاظ على الظروف الصحية لحيواناتهم . وبالنسبة لهم كموظفين مدنيين لم يتح لهم أن ينتخبوا لأى منصب إلا فى عضوية البرلمان MPs (Gueye 1966: 20-21) وهكذا فإن ثمة معانٍ كثيرة أفصحت عن العلاقة السياسية بين النظام التعليمى والنظام الاستعمارى .

خلق الالتحاق بمدرسة وليام بونتى روابط بين طلاب من مناطق مختلفة . وقد عاشت هذه الروابط طويلاً بعد تركهم المدرسة وخصوصاً داخل الاتحادات الطلابية . وكان أشهرها هو "اتحاد خريجى بونتى القدامى" -"La Amicale des Anciens de Ponty" أو اتحاد خريجى بونتى "Association of Ponty Alumni" وكانت هناك كيانات أخرى ربطتهم بعناصر المجتمع المدنى. فقد كان هناك -على سبيل المثال- الاتحادات الثقافية أو الرياضية تبادل الأفر اد وجهات النظر ( الآراء ) فى إطارها تحت قيادة هؤلاء المرشدين الجدد وقد ظلت هذه الاتحادات : رواد سان لويس "Doyennes de Saint-Louis"، فجر سان لويس "L Aurore de Saint-Louis"، قيثارة سان لويس "La Lyre de Saint-Louis"، أو نادى الشباب السنغالى -"Club Jeune Senegal"، تحظى بالشهرة (Gueye 1966: 19-20) وهكذا ، كان أبناء البلد الأصلاء من العوام أو المتعلمين من المناطق الأخرى من السنغال الخاضعة للحماية أو من غرب أفريقيا الفرنسية يلتقون فى إطار وليام بونتى ومن هنا برزت إلى الوجود هوية جديدة.وهكذا ، وبالرغم من عملية البلقنة (التجزئة) التى شهدها عام ١٩٦٠ فقد أرسيت تلك العلاقات وقامت على أساس العضوية فى فرقة دراسية ما ، وقد استمرت تلك الروابط حتى فى إطار خريجى وليام بونتى الأوسع(٤). وبدا أن ثمة وعياً بين هؤلاء الطلاب بالانتماء لكيان منفصل داخل النظام الاستعمارى، وعمل ذلك على تنمية روح تضامنية إن لم تكن روحاً موجهة بشدة نحو التضامن، وقد جعلهم ذلك يشعرون [انهم ليس لديهم أدنى ارتباط مع الفئات الاجتماعية الأفريقية الأخرى. وبالفعل كانت

تصرفاتهم إزاء الحكام المستعمرين الذين يعرفون لغتهم جيداً فى شكل صفوة فى طور التشكل أو حتى طائفة Caste حديثة.

ولذلك لم يكن غريباً أن تتركز مناقشاتهم حول الاختيار بين المواطنة الفرنسية الكاملة أو المواطنة الفرنسية مع وضع خاص ومعاملة متساوية مع المقيمين بالمركز الاستعمارى metropolitans (فيما يعد نتيجة طبيعية فى هذا الصدد). بيد أنهم تغاضوا تماماً فى مناقشاتهم تلك عن حقيقة كونهم يمثلون وسطاء ذوى طبيعة خاصة بين المستعمرين والخاضعين للاستعمار. وهكذا لم تجد المؤتمرات الأفريقية الجامعة التى نظمها دو بوا Du Bois فى باريس (١٩١٩) وفى لندن وبروكسل (١٩٢١) ولندن ولشبونة (١٩٢٣) وأخيراً فى نيويورك (١٩٢٧) ، لم تجد أى صدى فى السنغال بالرغم من أن مواطنين سنغاليين مثل بليز ديانى Plaise Diagne ولامين جوييه Lamine Gueye قد لعبوا دوراً كبيراً فى تلك المؤتمرات. فخصوصاً الأخير -الذى كان طالباً فى باريس آنذاك - وجد دعماً محدوداً لأفكاره المتطرفة ولانخراطه فى الحزب الشيوعى ، والحزب الوحيد المعادى للاستعمار فى فرنسا فى ذلك الوقت -Sag na, 1981, . "Sow,1978)

وعلى النقيض تماماً، فعلى حين كان الطلاب السنغاليون يطالبون بالمراكز المتميزة المنشودة فى إطار النظام الاستعمارى، فإنهم لم يتأت لهم انتقاده ولا حتى مجرد رؤية أخطائه لقد كانت الأهلية والاستيعاب هى بغيتهم. وثمة حالتان كاشفتان فى هذا الصدد :

**الحالة الأولى** : تتعلق بالمنافسة بين لامين جوييه (المحامى والقاضى السابق) وجالاندو ضيوف Galandou Diouf (التاجر ومدرس الابتدائى سابقاً) فى عام ١٩٣٤ لخلافة بليز ديانى فى *الجمعية الوطنية الفرنسية*(٥) ، فقد لقى جوييه تأييداً تاماً من الأكاديميين والطلاب دفاعاً عن مطالبهم كمثقفين فيما يتعلق بمعادلة الدرجات والمنح الجامعية وحرية المستفيدين من المنح فى اختيار الطريق الذى سيسلكون .. وهكذا. (Diallo, 1972) فهل يمكن النظر إلى هؤلاء الطلاب كجماعة اجتماعية ذات مشروع اقتصادى وسياسى منظم؟ فى ظل اعتماد هذه المجموعة فى تدريبها، وبقائها، وإعادة إنتاجها ، على المؤسسات الاقتصادية والإدارية التى أوجدتها الرأسمالية

الاستعمارية ، فهل يمكنها أن تتخلص من هذه القيود وأن ترى نفسها أكبر من مجرد نتاج لسياسة الاستيعاب وكمواطنين فرنسيين ، والاعتراف بهم على هذا النحو؟

أدى كل ذلك إلى عدد من المشكلات مثل المطالبة بالمساواة الكاملة مع المقيمين بالمركز الاستعمارى metropolitans رغم كونهم فى ظل الاستعمار. وقد أفضت ظروف عدة إلى حدوث احتكاكات : أولاً– التفرقة الجلية بين الأساتذة الأوروبيين وكل من المشرفين والطلاب الأفارقة. وقبل الخمسينيات كان جوييه – أحد خريجى مدرسة وليام بونتى– المحامى والحاصل على بكالوريوس فى العلوم الطبيعية ، هو الوحيد الذى تعلم الرياضيات فى تلك المدرسة بل – وباختصار– فى تلك الفترة (١٩٢٤–١٩٢٥) ( Fall, 1986, 80-81) وبرحيله من السنغال نتيجة لفضيحة مالية (والتى بدا جلياً كونها مدبرة للإيقاع به) بدأت فى منتصف العشرينيات حقبة جديدة من العلاقات المتوترة. وقد بدأ كثير من الطلاب فى شجب العنصرية الهوجاء. وقد أدت تظاهراتهم إلى ثورة طلاب عديدين خصوصاً فى الفترة بين ١٩٢٥–١٩٢٦ . وبعدئذ، لجأت سلطات المدرسة بنجاح لاستخدام عقدة السيطرة أو الدونية بين جماعات الطلاب لخلق الانشقاق بينهم وبين أولئك الذين أسموا "مثيرو القلاقل" وبين الطلاب الأفارقة الآخرين الذين كانوا معروفين بأنهم أكثر التزاماً وخضوعاً(٦).

**الحالة الثانية** : تتعلق بالجدل الممتد حول التحديث فى أفريقيا. وقبيل عام ١٩٣٥ عبر عثمان سوسى ديوب Soce Diop عن صدى هذا الجدل بين الدوائر الطلابية فى داكار: "وقد أيد بعضهم التغيرات التدريجية القائمة على الموارد المحلية بينما استشعر الآخرون الحاجة للتخلص من التقاليد السنغالية وإحلال بديلتها الأوربية محلها (الأوربة Europeanisation) فوراً.. تكلمت قلوبهم لصالح تراثهم السلالى فى حين قادتهم مصالحهم لحفز الحداثة الأوربية ذات الطابع التطبيقى. (Diop,1935, 104-106) وبعد بضعة أعوام – فى عام ١٩٤٢– وبينما الحرب فى قمة تأججها كان طلاب مدرسة بونتى يعلنون عن هذا الجدل ، الذى ترددت أصداؤه فى مدى أوسع بواسطة التنظيم المؤيد لحكومة فيشى Vichy فى غرب أفريقيا الفرنسية : شباب داكار Dakar Jeunes. وعلى أى حال، أمكن فى ذلك الوقت تمييز أربعة اتجاهات مختلفة :

**الاتجاه الأول**

الذى يتكون من القبول التام بالنظام الاستعمارى وسياسة الاستيعاب الفرنسية. وقد بلور الطالب السودانى أوزين كوليبالى Ouezzin Coulibaly بأصالة هذا الاتجاه الأرثوذكسى حينما كتب "مصير أفريقيا فى يد الرجل الأبيض" Dakar) (Jeunes,1942e:3 كما ذهب الطالب السنغالى أسان سيك Assane Seck لأبعد من ذلك عندما أكد أن "من الآن يجب أن يتحيز المرء لقضية أن يكون فرنسياً بكل ما تحويه هذه الكلمة من معنى" (Dakar (Jeunes,1942c وقد لاقى هذا الاتجاه التأييد الكامل من الطلاب المسيحيين ، ولا سيما بين أولئك الذين تزوجوا على الطريقة الغربية . وقد بدا أن هذا الاتجاه يعبر عن التزام متفائل إزاء الموقف الاستعمارى.

**الاتجاه الثانى**

اتسم هذا الاتجاه بمطالبته بالتهجين بين الثقافتين من خلال مزج أكثر جوانب الحضارتين إيجابية ولكن مع القبول التام بسيادة الحضارة الغربية على أى حال.ولكن طلاباً مثل عب الله سادجى Abdoulay Sadji، وجوزيف مباى Joseph Mbaye، وعثمان سوسى ديوب Diop، .. إلخ ، إذ استشعروا أنهم ممزقون بين الثقافتين، رفضوا الارتكان إلى اختيار محدد. (Jeunes,1942d) وقد بدا أن هذا الاتجاه كان سائداً بين طلاب داكار. ولكنه بدلاً من أن يمثل نقطة ضعف لديهم، فقد كان هذا التوفيق الغامض بين الحضارتين شيئاً نافعاً لهؤلاء الطلاب.

**الاتجاه الثالث**

فى هذا الاتجاه، نُظر إلى الإسلام بوصفه ديانة غالبية الشعب، ولم يكن بمقدورهم أن يقبلوا هزيمته. ولذلك رفض الطلاب المؤيدون لتلك الرؤية أى فكرة للتوفيق بين الحضارات. لقد استشعر أحد المراسلين (يدعى مابول Maboul) أن التعليم الغربى لم يكن سوى تعليم معادٍ للإسلام على نحوٍ خفى. (Jeunes, 1942d) وعلى أى حال، فقد حظى هذا الرأى باتفاق الأقلية.

**الاتجاه الرابع**

اتسم هذا الاتجاه بالرفض التام لسياسة الاستيعاب والتهجين الثقافى، بل وأكد أن الثقافة الأفريقية يمكنها حل مختلف القضايا المثارة. وقد عبر بقوة ممادو ديا

Mamadou Dia، أحد ألمع طلاب مدرسة بونتي،في مقال مدهش "لصالح الحضارة الأفريقية أو ضدها" عن ميله للقومية الثقافية على النحو التالي:

إذا كنا بانبهارنا بروعة الثقافة الأخرى قد ضللنا السبيل إلى مصادر إلهامنا الطبيعية، فإننا بهذا سنخمد جوهر أصولنا وسوف نقتل روحنا الأفريقية التي تتطلب الإفصاح عنها.

وبرغم أن هذه الرؤية -التي آمن بها ذوو الميول القومية القوية - قد عبرت عن مشروع ثقافي مبهم إلى حدٍ كبير في وقتها ، إلا أنها بدت واعدة في المستقبل. ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن ليوبولد سنجور Senghor وإيميه سيزار Cesaire قد أسسا أول اتحاد للطلاب السود في فرنسا عام ١٩٣٤ حول "الطلاب السود" وتم ترسيخ مفهوم الزنوجة على نحو أكثر تنظيماً في إطار هذا المنظور.

في تلك الأيام، كان الطلاب السنغاليون راضين تماماً عن الإدارة الاستعمارية ومن ثم فإن أي مشروع محتمل كان يعبر عن توجه فردي أكثر من كونه جمعياً. وقد كان أمراً حسناً أن يبدو كنموذج، ذلك أن الإحساس بأن ثمة تفويضاً لهم بممارسة دورٍ في قيادة شعبهم لم يكن بعد قد تخلل نفوس الطلاب المتعلمين. ولذلك، بدا الطلاب آنذاك كمجرد نموذج. وقد كان الحل الوحيد المجمع عليه آنذاك لمواجهة تخلف أفريقيا السياسي والاقتصادي والاجتماعي يتمثل في مزيد من الاستيعاب مع قدر أكبر أو أقل من التكامل المدروس مع "القيم الإيجابية الأفريقية". لم يكن الوقت قد حان بعد للحديث نيابة عن الشعب، الأمة، السنغال أو حتى أفريقيا.وتحدث الناس بسهولة أكبر نيابةً عن الحضارة الأفريقية.ومن ثم فإن الضربات الشديدة وسخونة أحداث عامي ١٩٣٥ ،١٩٣٦ لم تلق أدنى اهتمام لدى الطلاب السنغاليين. ولم يبد أن الماركسية قد تركت عليهم أي تأثير. ومع ذلك ، فإنه مع الانهيارات التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتوفير تعليم عال محلي بذات مستوى المقيمين بالمركز الاستعماري metropolitans تغير الكثير من الأمور بشكل ملحوظ. حيث شهدت الحركة الطلابية تغيرات جذرية في هياكلها وتوجهاتها.

## مرحلة القومية : ٠٦٩١-٦٤٩١

ما أن شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، قررت حكومات التحرير الفرنسية - بقيادة الائتلاف اليسارى الاشتراكى الشيوعى - أن تضع من ناحية أولى نظاماً للتعليم العالى فى أفريقيا الفرنسية السوداء يتسم بالأصالة، ومن ناحية ثانية أن ترسل إلى فرنسا عدداً من المبعوثين فى منح دراسية لدراسة تخصصات أخرى غير الطب البيطرى. وقد كان هذا بحكم الواقع - رد فعل تلقائيًا لمطالب السياسيين الأفارقة الأعضاء فى الجمعية التأسيسيّة الفرنسية. ولم يكن سنجور أحد هؤلاء فحسب ولكنه كان أيضاً أكثر المعبرين عن هذه المطالب نشاطاً. لذلك فقد تم التسليم مبدئياً بإنشاء جامعة داكار بحلول أبريل ١٩٤٢ . (De Benoist, 1982, 146-148) وقد كان ذلك تمهيداً لتأسيس مركز/معهد التعليم العالى فى عام ١٩٥٠ والذى تحول إلى جامعة عام ١٩٥٧ . وقد تزامن هذا مع الظروف السياسية - الاجتماعية المحددة الناجمة عن مرحلة ما بعد الحرب والتى أدت إلى بروز جيل جديد من الطلاب. ومضى ذلك الوقت الذى كان يتم فيه تدريب هؤلاء التابعين لصالح الإدارة الاستعمارية التى سوف تبقى عليهم فى أدنى درجات الإدارة المحلية. ومنذ ذلك الحين، صارت الدرجات الأكاديمية متاحةً للأفارقة كالمقيمين بالمركز الاستعمارى **metropolitans**. وقد فتح لهم ذلك - على الأقل من حيث المبدأ- طريق الحصول على كل المناصب العليا فى الحكومة الاستعمارية وكذا الوظائف الحرة التى حظى بها المقيمون بالمركز الاستعمارى **metropolitans** وأولئك الطلاب الذين لم يحالفهم الحظ لكى يحصلوا على منح دراسية(٧).

ونتيجة للسياق التحررى لمرحلة ما بعد الحرب العالمية، وبفعل الاتحادات الطلابية، ظهرت العضوية التى تنطوى على مغزى أكبر من مجرد الانتماء لبيئة مدرسة وليام بونتى. لقد طالبت هذه الاتحادات بالتركيز الشامل على غرب أفريقيا بل والجامعة الأفريقية **Pan-African** ككل. وقد تميز بهذا الاتجاه خريجو مدرسة بونتى السابقون، الذين تحولوا إلى طلاب جامعيين وخريجى مدارس عليا، والذين تزايدت أعدادهم، دون غيرهم. وبعيداً عن ذلك كان الطلاب السنغاليون هم الأكثر عدداً ونشاطاً ومعرفةً بوضع الاتحادات العمالية والسياسية ففى عام ١٩٤٥(على سبيل

المثال). كان طلاب من أمثال شيخ فال Fall، وأمادو مختار مبو Mbow وبوبكر جوييه Gueye وأسان سيك Sick ودودو ثيام Thiam وعبداللاى لى Ly وفاضيلو ديوب Diop وسينى لوم Loum وآخرون، سبباً فى إنشاء اتحاد الطلاب الأفارقة في فرنسا، أول اتحاد للأفارقة السود فى فرنسا (AEAF). (De Benoist, 1982, 275) وقد كان هذا الاتحاد مختلفًا تمامًا عن اتحاد طلاب المستعمرات المتزمت والحزب الاشتراكى الفرنسى ذى الطابع الأبوى المتسلط. فلم يكن رافضاً للاتحاد الفرنسى فحسب، وإنما تركز اهتمامه على تحسين الظروف المعيشية للطلاب واستقلالهم عن الأحزاب السياسية.

وقد ظهرت هذه المشكلة في أوقات مختلفة عبر تطوره ، وبخاصة عام ١٩٥١ عندما تم حل اتحاد الطلاب الأفارقة السود في فرنسا (FEANF). وقام الطلاب السنغاليون الذين فاقت أعدادهم الحد الأقصى للعضوية وكانوا أنشط عناصره بتكوين جماعة أصغر هى اتحاد الطلاب السنغاليين فى فرنسا (AESF) فى أواخر[٨] ١٩٥٢ .

وبالإضافة إلى هذه النزعة الطلابية التوحدية التقليدية نوعاً ما كانت ثمة حركة أكثر تطرفاً وأشد ترابطاً من الناحيتين السياسية والاجتماعية تطل برأسها. وقد كانت الصعوبات التى تحول دون إقامة علاقات يعتد بها بين فرنسا ومستعمراتها كامنةً دون شك وراء سيطرة هذا المناخ. وقد توافقت نهاية الحرب مع تأسيس جماعة الطلاب الشيوعيين بقيادة جوزيف كوريا Correa وآخرين من الأشخاص ذوى التأثير. بيد أن الجماعة لم تجد تأييداً واسعاً بين طلاب مدرسة بونتى كما لم تجد قبولاً فى الأوساط الطلابية عمومًا. (Fall,1986: 105-5). وعلى أى حال أسفرت حركتها عن إنشاء التجمع الأفريقى الديموقراطى (RDA) وجناحه الطلابى – اتحاد طلاب التجمع الأفريقى الديموقراطى – فى أكتوبر ١٩٤٦ بقيادة طلاب سنغاليين من أمثال شيخ أنتا ديوب Diop بابكر نيانج Niang. (Dieng,1986). ولأول مرة يؤدى اتحاد طلابى أنشطة فى إطار حزب سياسى . ومنذئذ، أصبح التعايش بين الاتجاهين أمرًا واقعًا غير أن حدوث هذا التعايش لم يكن سهلاً نتيجة للظروف التى وضعت الطلاب فى بؤرة الصراع السياسى الأفريقى والسنغالى. وفى الحقيقة أن القضية التى برزت هى لأى

من القوميات تكون الأولوية القومية المحلية، والإقليمية أو الجامعة الأفريقية القارية، بل وحتى الماركسية. لكن المشاركين في تلك القضية كانوا غالباً من الطلاب الأفارقة في المركز الاستعماري لأن الأمور في السنغال كانت بطيئة للغاية.

لقد أوضحت الحرب مدى هشاشة السيطرة الفرنسية وصار حق تقرير المصير شعاراً عاماً. وبالتدريج بدأ طلاب مدرسة بونتي يفكرون في مصطلحات الحكم الذاتي على حين كانت حكومة فيشي Vichy الأبوية والعنصرية ، وحكومة التحرير المتغطرسة ، تتصرفان كمن يفتح الأعين على هذا السبيل. وعلاوة على ذلك ، فإن التقدم في إنشاء الجهاز السياسي الحديث قد دعم في نفوسهم الاعتقاد بضرورة الاستقلال. ومع ذلك فإن التحول من مرحلة الاستيعاب نحو المرحلة القومية الجديدة كان بطيئاً إلى حد ما هذا على حين كانت عملية نزوع الطلاب نحو التطرف في داكار تتخذ مدى أطول. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن الطلاب في فرنسا قد استشعروا بالفعل الحاجة إلى الاستقلال قبل عام ١٩٥٣، لم يعبر الطلاب في داكار ، عن نزوعهم نحو تلك الرؤية حتى عام ٥٧-١٩٥٨ . (Dakar Etudiant) وإذ نأخذ هذا التتابع بين الاتجاهين بعين الاعتبار ، يتضح أن الطلاب في داكار كانوا دوماً متأخرين عن أقرانهم في فرنسا بما يعني في التحليل الأخير أن كلمة السر أو الشرارة كانت تأتي من فرنسا. ويبدو ذلك منطقياً تماماً في ظل الإدارة الاستعمارية إذ أن أي قرار مهما كان مجاله لابد أن يتخذ في المركز.

والحقيقة أن العلاقات كانت أكثر تعقيداً مما تبدو. فعلى الرغم من أن القيادة التي حظيت بها باريس قوبلت بقبول واسع في داكار، فإن هذه الأخيرة مثلت مصدر الإمداد الفعلي بالقادة ولفترة طويلة ، وقد أنتج هذا نمطاً شخصياً من العلاقات يكمن خلف النموذج العضوي. (Diane,1990) وكانت داكار المركز الرئيسي لتطبيق نموذج المشروع الاستعماري، ومن ثم مورس الضغط على الفاعلين المحليين. ولمعارضتها السياسة الفرنسية في باريس ابتكرت الإدارة الاستعمارية ظروفاً مادية ومحلية للقضاء على أي ثورة مبكراً.(٩)

وهكذا- على سبيل المثال- عندما أُنشئ الاتحاد العام لطلبة داكار (AGED) كان اتجاه الاستيعاب ما زال ماثلاً. ولم يكن هذا الاتحاد سوى واحد من اتحادات عامة

عديدة كونت الاتحاد القومى لطلاب فرنسا (UWEF). وبوصف الاتحاد العام لطلاب داكار (AGED) حركة تجمع بين الأفارقة والمقيمين فى المركز الاستعمارى فقد اكتسبت طابعاً تشاركياً. وكانت غالبية أعضاء المكتب الأول من الطلاب المقيمين بالمركز الاستعمارى metropolitans الأمر الذى تغير فى ٥١-١٩٥٢ عندما صار الأفارقة هم السائدين. ونتيجة لهذا التفوق الذى احرزه الأفارقة انسحب الطلاب الأوربيون. وقد توج ذلك بانشقاق الاتحاد العام لطلاب داكار (AGED) عن الاتحاد القومى لطلاب فرنسا (UWEF). (Ly,1953:4, 1954: 3-4). ولم تكن الأنشطة الثقافية (مسرح ومؤتمرات ورقص) قد تطورت إلا فى أواخر ١٩٥٢ ومطلع ١٩٥٣ تحت القيادة السابقة لطلاب مدرسة ليسيه فيدرب ومدرسة بونتى(١٠).

وقد طالب الاتحاد العام لطلاب داكار (AGED) بالمعاملة بالمثل مع باقى اتحادات الطلاب المقيمين بالمركز الاستعمارى metropolitans.(١١) بيد أن الاتحاد كان غامضاً فى مطلبه هذا إذ أن المعاملة بالمثل كانت تعنى أن العديد من الطلاب سيتعلمون فى فرنسا أكثر من أفريقيا وإن لم يتم الإعلان عن ذلك الغرض صراحةً. ومع ذلك دافع أسّان سيك Sick عن هذه المقولة بشدة فى عام ١٩٥٢ حينما ناقش الأوجه المختلفة لهذه المعضلة. لم يتطرق سيك خريج مدرسة بونتى إلى القضية الاستعمارية مباشرةً وبدلاً من ذلك، تظاهر بالتأييد التام لرأى جان دريش Dresh عضو هيئة التدريس فى إحدى كليات جامعة السوربون، والذى رأى أن اعتبار جامعة داكار مناظرة لجامعات المركز الاستعمارى هو اعتقاد خاطئ. وفى رأيه ، أنه قد يكون من الأفضل الاستمرار فى إرسال الطلاب إلى أوروبا لتلقى التعليم العام مع الحفاظ على المعاهد الموجهة نحو المشكلة الأفريقية فى أفريقيا. وبذلك يكون ممكناً لهؤلاء الطلاب العائدين إلى وطنهم من أوروبا أن يتلقوا تدريباً هناك مع اكتساب معرفة أفضل عن بلادهم ومشكلاتها .(Seck, 1953) لذلك وعلى العكس من رؤية دريش Dresh، محاضر الجغرافيا الذى تمنى وجود نظام جامعى متصل بالأفارقة السود، تعمد أسّان سيك Seck أن يرى الحفاظ على مثل هذه الجامعات فى فرنسا بينما كان على أفريقيا أن تنشئ معاهد تدريب أفريقية محددة – كتلك المتخصصة فى الدراسات الإثنوجرافية – والتى كانت بعيدة عن وجهة النظر المألوفة بين الناس فى الجامعات. وقد عبر سنجور

عن هذه الأفكار لاحقاً فى اجتماع لمجلس المستعمرات الفرنسية الكبير AOF دون جدوى .(De Benoist, 1982:272) وقد مضى سيك لأبعد من ذلك فأكد بصفة نهائية ضرورة ترسيخ الثقافات الأفريقية. ورأى مثل كثير من الناس أن عملية الاستعمار لا تعدو كونها اتصالاً بين الثقافات ومزجاً بين الحضارات والذى يُفترض أن يعيد إنتاج الحضارة الأفريقية.

لكن المناقشة حول هذه القضية كانت غير ذات أهمية فى عام ٣٥٩١ بسبب الحاجة إلى التدريس الجيد وتحسين الظروف التعليمية الأمر الذى طالب به الاتحاد العام لطلاب داكار (AGED)، وهنا يجب الاعتراف بفضل النداءات السابقة من جانب مؤيدى سياسة الاستيعاب. وقد كان التخوف من مستوى التعليم المتروبوليتانى الفرعى - حيث كان ينظر للمستوى المتروبوليتانى كتعليم عالمى- أقوى من المطالبة بتعليم غير ذى صلة بالواقع.ولذلك استمر الصراع من أجل تعليم متميز فترة طويلة(١٢). أما العلاقات السابقة "الجيدة" بين طلاب داكار والإدارة الاستعمارية المحلية قد تدهورت بشدة. والجهاز والسلطات الاستعمارية مستشعرةً وجوب أن تُشكل العلاقة بين الطلاب والأساتذة بواسطة السلطة- مع الحفاظ على التقاليد- أكدت فجأة على المكانة المتميزة لهذه الأقلية من الطلاب الصغار ممن أتيح لهم فرصة الحصول على التعليم العالى. وقد أعلن عن هذا المشكلة على نطاق واسع بواسطة "طلاب داكار" Dakar Etudiant. وقد قبل الطلاب بمكانتهم الخاصة على الرغم من رفضهم اعتبارها مكانة مرموقة . وفى المقابل ، كانوا يستشعرون أنهم ذوو رسالة إزاء شعبهم. وكان هذا التحول فى إدراكهم لذاتهم من كونهم نماذج اجتماعية إلى معلمين مخلصين وقادة آخذاً فى التشكل. ولذلك أعلن أليون ديوب Diop- على سبيل المثال- "أنهم قادة المستقبل للعالم الأسود" وأن ذلك النداء لا يعنى أن دورهم سيكون قاصراً على القدرة على مواصلة دور الهيئة العليا عندما تصل إلى سن التقاعد. ,Presence Africane) (1953 بينما ناقش قادر فال Fall أدوار هذه النخبة (Presence Africane, 1953) ونتيجة لهذا التحول، أجبر الطلاب السنغاليون على المناداة بإضفاء قدر أكبر من الديموقراطية على التعليم ، الأمر الذى وضعهم فى إطار أكثر شمولاً وراديكالية من ذى قبل. وقد لخصت عبارة الشيخ أنتا ديوب Diop، زعيم الطلاب السنغاليين فى

التجمع الأفريقى الديموقراطى (RDA)، فى عام ١٩٥٢ هذا التغير التدريجى فى الرؤى على النحو التالى :

"فى نظامنا التعليمى القائم الموجه لصالح الأقلية، تتصادم نزعات الطلاب التوحدية مع السلطات حينما يطالبون بإضفاء الطابع الديموقراطى على التعليم، وبتوفيره لكل شرائح المجتمع ومحو الأمية فى المستعمرات ، وباعتمادات لتحسين الظروف التعليمية، إذ أن الحكومات تفضل تخصيص مثل هذا التمويل للصناعات الحربية والقطاعات غير الإنتاجية.

وقد كان شيخ أنتا ديوب واعياً بالمغزى الواقعى والأمور المتضمنة فى إطار الجدل حول إتاحة التعليم العالى. وميز بين مجموعتين من الطلاب:

المجموعة الأولى وهى التى اعتبرت التنظيم الطلابى كتنظيم سياسى بالضرورة ، وكعامل توحيد فى أوساط الطلاب.

المجموعة الثانية التى أحست أن المجموعة السابقة تعلن فقط عن احتياجات عديدة ، بينما هى ترى أن الاتحادات الطلابية يجب أن تكون موقعاً للتدريب السياسى لقياديى المستقبل.

لقد رأى شيخ ديوب نفسه كعضو فى المجموعة الثانية. وعلى حين كان يلقى باللائمة على المجموعة الأولى، تبنى طريقة التحليل القطبية الثنائية الهادئة للتجمع الأفريقى الديموقراطى (RDA)، ومن هنا وجب التأكيد على أن أعضاء التجمع الأفريقى الديموقراطى (RDA)، قد عارضوا دوماً أى تصدع فى الحزب الشيوعى الفرنسى . وذلك تمشياً مع فكرة مؤداها أن الطلاب القوميين والتقدميين كانوا يشنون نفس الحرب من أجل تحرر أفريقيا ، تلك الفكرة التى قوبلت بتأييدهم الصريح (Diop, 1952) لكن لم يكن معنى ذلك أن الجدل كان صاخباً بل على العكس كان إسهام أنتا ديوب بمثابة تمهيد للطريق أمام جدل أكبربعد شهور قليلة، فى عام ١٩٥٣ من خلال ملف خاص من "مجلة الأفريقى المعاصر" (Presence Africane). وقد اقترح طالب سنغالى آخر هو ديفيد ديوب Diop، الذى أدرك أن هذا التصنيف المنتقد دعم تنوع الأفكار الحرة ، اقترح تصنيفاً آخر ثلاثى الأبعاد (Diop; 1952):

( أ ) الطلاب التقدميين

( ب) الطلاب الوطنيين

( جـ) الطلاب السياسيين

اشتركت الفئتان الأوليان في عدد من الرؤى، فيما يرى ديفيد ديوب : فكلتاهما آمنت بالجماهير، ولم تبال بالجدل الأكاديمي والمناورات الغوغائية لعدد من أعضاء البرلمان واستشعرتا الالتزام بالكفاح من أجل انتشار المدارس وإرسال طلاب أكثر فأكثر إلى أوروبا، ومن أجل إنشاء جامعات في مدن أفريقية كثيرة. إلا أن تقديرهم لواقع الاستعمار كان مختلفاً. هذا على حين كانت الفئة الثالثة أكثر تركيزاً على القضايا الفنية وعلى المسار العادى للتعليم العالى وأظهرت قدراً كبيراً من الحيطة إزاء اختلاق المواقف السياسية. وعلى نفس النحو رفض طالب سنغالى آخر، هو عبد الله واد ، الانتماء إلى كل من الطلاب التقدميين -مؤيدى الماركسية - أو الفئة اللاسياسية، وانتقد كليهما بسبب مناهجهما الفكرية. وبدلاً من ذلك قدم التعليقات التالية:

"الطبقات الاجتماعية ، كما هى متعارف عليها فى الغرب، لم تصبح بعد واقعًا فى أفريقيا السوداء. وبالطبع أجريت محاولات لخلق هذه الطبقات من جانب بعض الموظفين المدنيين وخصوصًا الأطباء الأفارقة. وعلى أى حال فقد حالت التناقضات المتأصلة فى مثل تلك المحاولة دون الانطلاق ، بل إنها من الناحية الواقعية لم يكن بمقدورها تحقيق النجاح. وبالفعل ، توجد حاليًا معرفة أكبر بين الناس ، كما أدركت البرجوازية الجديدة ،قصيرة العمر، بسرعة أن كبرياءها كان قائماً على سراب وأنها قد ابتليت بنفس الهلاك الذى عاناه الفلاحون فى مواجهتهم لواقع الاستعمار (Wade,1953:124).

وعلى حين أصبحت الهوية هى قمة أولويات الطلاب، أدى الملف الخاص لمجلة "أفريقيا المعاصرة" "(Presence Africane)" فقط إلى تشتت كبير فى التفكير. ولكن دا أن ماجيموت ديوب Diop، من خلال مقالته فى نفس الملف، قد استقر أخيرًا على الأمر من خلال تعبئة الطلاب حول شعار أصبح شعبياً فى عام ١٩٥٣: "السبيل

الوحيد للخلاص هو الاستقلال التام". (Presence Africane, 1953: 145-184) وقد وافق معظم الطلاب على هذا المبدأ ومع ذلك كانت الوسائل المختارة لنيل الاستقلال معتمدةً بشدة على تطور الحركة التى تبنت الكفاح الوطنى.

كانت العلاقات مع الأحزاب السياسية من أولى المشكلات التى واجهتها الحركة. وبصرف النظر عن الحوار/المواجهة السائدة مع القوى الاستعمارية ، أدى الافتقار إلى رأى عام واع إلى إسباغ أهمية هائلة لأولئك الذين عبروا عن آرائهم بخصوص الموقف. وقد تجلت أهمية السياق الجامعى فى تدريب النخب المستقبلية. ومن هنا تحول الطلاب إلى موضوعات مثيرة بسبب مناصبهم المستقبلية فى جهاز القيادة. ولكل هذه الأسباب أبدت الأحزاب السياسية اهتماماً كبيراً بتجنيد العسكريين وقادة المستقبل من رحاب الجامعة.

كان التجمع الأفريقى الديموقراطى (RDA) تاريخيًا هو أول حزب أفريقى يتبنى استراتيجية تنقية الحركة الطلابية. وقد كان ذلك شيئاً صعباً خاصة فى السنغال حيث بدا أن الحزب عاجز عن تأمين قاعدة انتخابية فى المقاطعات المحلية. وقد بدأت عملية تنقية واسعة النطاق داخل الاتحاد العام لطلبة داكار (AGED) واتحاد الطلاب السنغالين فى فرنسا (AESF) واتحاد الطلاب الأفارقة فى فرنسا (FEANF) .. وغيرها بواسطة طلاب التجمع الأفريقى الديموقراطى فى عام ١٩٥٢ . وعلى سبيل المثال، فى هذا العام كان خمسة من الطلاب الستة المكونين لمكتب اتحاد الطلاب الأفارقة فى فرنسا (FEANF) سنغاليين ومن أعضاء التجمع الأفريقى الديموقراطى .(RDA) (Diane,1990:42-49) وكانت الطلاب السنغاليون يسيطرون على قيادة الاتحاد العام لطلبة داكار (AGED) فى تلك الفترة.[١٣] وبمرور الوقت أدت الرغبة فى الحفاظ على مصداقيته ، وبفعل حاجته للاحتفاظ بعدد من الطلاب، أصبح الاتحاد الأفريقى الديموقراطى أقل ميلاً لاستبعادهم. وعلاوة على ذلك ساهمت ظروف عديدة فى إحداث هذا التحول. وفى عام ١٩٥٠، كان معظم طلاب التجمع الأفريقى الديموقراطى غير راغبين فى الانفصال عن PCF، بينما أبدوا ضجراً إزاء عدد من الرؤى التى تبناها الحزب.

كانت الحركة الطلابية الأفريقية التى سيطر عليها الطلاب السنغاليون تبتعد تدريجياً عن التجمع الأفريقى الديموقراطى حيث يسود طلاب كوت دى فوار. ومن ثم لم يلبث أن أُعتبر التجمع الأفريقى الديموقراطى متعاوناً مع السلطات الاستعمارية. وقد انخرط الطلاب السنغاليون فى فرنسا بشدة فى الصراع الناجم عن اتهام طلاب داكار التجمع الأفريقى الديموقراطى دون تردد بأن لديه مشاعر مضادة للسنغاليين على نحو ما بدا فى موضع آخر. وقد تجلى هذا الصراع فى عامى١٩٥٥و١٩٥٦ خلال الجدل حول الإطار القانونى الفرنسى "Loi-Cadre". بينما أظهر التجمع الأفريقى الديموقراطى رفضه الانحياز للأحزاب السياسية الأخرى والتسامح مع المنشقين فى الحزب.

وقد دعا ذلك براجانسا Praganca و وولرستين Wallerstein للاعتقاد بأن الطلاب كانوا يخلقون المشكلات دومًا لحركات التحرير الوطنى، سواءً على المستوى الفكرى أو المستوى العملى. حيث أنهم دائماً ما ينشرون الاعتراضات الوطنية والطموحات الثورية. لكنهم كانوا دوماً فى حالة من سوء التفاهم مع قادة الحركة الوطنية الذين تكون تحليلاتهم أقرب إلى مناصرى الاحتلال. (De Praganca & Wallerstein, 1982:102) وقد كانت كل تلك العناصر قمينةً بأن تؤدى للانقسام. وقبيل ١٩٥٣ كان قادر فال فى سبيله للتوفيق بين الأهداف الوطنية للتجمع الأفريقى الديموقراطى والوعى المضاد للاستعمار الذى استشعره الأمر الذى عبر عنه فيما يلى:

"يجب على صفوتنا ،بين أشياء أخرى، أن تثور، وأن تحافظ على وأن تطور مشاعر ثورية بين الأفارقة" (Presence Africane, 1953)

كانت هذه هى الظروف التى نشأ فى ظلها الحزب الأفريقى للاستقلال (PAI) فى سبتمبر ١٩٥٧ . ولم يجد ثمة صعوبة فى انتقاء حركة الطلاب من خلال حركة المتعلمين الخاصة به ( MEPAI)والتى صارت فيما بعد أكثر أجنحة الحزب نشاطاً، وكانت عضويتها مستمدة من معظم الكوادر الناتجة عن تحالفات أو عبر عملية الانتقاء التى يجريها الحزب الذى أُعتبر الأكثر راديكالية فى الحياة السياسية السنغالية. (Diane,1990:155-156) لا سيما عندما حاول دفع الأحزاب الأخرى إلى اتباع استراتيجية الجبهة الوطنية ضد فرنسا ، أو الخروج عليها. لكن الشىء الذى

كان راسخًا فى عقول الطلاب مبدئياً هو محاولة التوفيق بين الأهداف الوطنية والثورية التى رأوها كأمر لا مناص منه فى إطار العلاقات المتشابكة.

أوضحت أحداث الفترة ١٩٥٦-١٩٦٠ أن افتراضاتهم حول الانتقال من الحكم الذاتى فى المستعمرات الفرنسية بأفريقيا إلى الاستقلال التام كانت صحيحة. وبينما تحركت جموع الطلاب السنغاليين فى فرنسا للمطالبة بالاستقلال السريع، عارض أولئك الموجودون فى داكار بعنف تفكك الاتحادات المنشأة بواسطة فرنسا، فبصفتهم المستفيدين المباشرين من هذه الاتحادات، ولكونهم المراقبين الأقرب صلة بشئون القارة الأفريقية حيث كانت معيشتهم، أدركوا أن الخطر على أنحاء القارة سيكون كبيراً، حيث يتهددها التفكك - البلقنة - إلى أقاليم مستقلة لكنها معتمدة على فرنسا.

ومنذ البداية، لوحظ الالتزام بين طلاب داكار بالمبدأ السياسى الذى تطالب به منظمات الطلاب ، فقد تلقى كل منهم بعثة دراسية وعاشوا فى ظروف مادية مختلفة تمامًا مقارنةً بمواطنى المركز الحضرى العالمى. وبالطبع تمتعوا بتقدير عال محليًا ، ومن ثم فقد تمتعوا بأنشطة ثقافية أكثر، وكانوا يتصرفون غالباً كأعضاء النخبة المحلية المثقفة (الانتلجنسيا)، وحافظوا على علاقات أكثر دواماً مع السلطات الإدارية والنواب الأفارقة.

وعلى العكس،لم يبال الطلاب فى باريس - ذوو الرؤى الأكثر تطرفًا- بهذه العلاقات لأن عدداً منهم لم يكن يحلم إلا بتمديد دراساته فى فرنسا. بل وكان معظمهم يبذل وسعه فى هذا السبيل. وبهذه المناسبة، وجدت اتصالات أكثر انتظاماً بين كلتا الجماعتين، وحاول كل منهما التعرف على الآخر وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الطلاب قد عادوا إلى السنغال فى إجازات الصيف وشاركوا فى الأنشطة الثقافية المكثفة التى نظمها نظراؤهم فى داكار. واستمر العديد والعديد من قادة الطلاب فى فرنسا فى حملتهم الأولى الملموسة فى داكار. وبالتالى تفاعلت الجماعتان وتأثرت كل منهما بالأخرى.

وقد انبثقت نزعة ذات طابع تقدمى ووطنى يتسم بالتطرف (راديكالى) نتيجة لهذا التفاعل المتبادل. وهكذا - على سبيل المثال - فإن الاتحاد العام لطلبة داكار

(AGED) قد انفصل عن الاتحاد العام لطلاب فرنسا متحولاً إلى حركة وطنية مستقلة تماماً عن أى من اتحادات طلاب المراكز الحضرية الاستعمارية. وفى ١٩٥٦، تغير اسمه ليصبح الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربيين (UGEAO)، وصار واضحاً تماماً أن أعضاء هذا الاتحاد يمتلكون رؤى مشتركة.وقد اتخذت هذه الرؤى طابعاً منظماً فى إطار الأحداث التى واكبت استفتاء ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ والذى أسفر عن فعل اجتماعى واسع النطاق.(١٤) وقد تحطمت المبادئ ذات المسيسة التى تبنتها تلك المنظمات الطلابية فى الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ نتيجة ارتباط الطلاب بحركات سياسية أكثر تطرفاً، وخصوصاً الحزب الأفريقى من أجل الاستقلال (PAI.) لذلك، فحينما حضر ديجول إلى داكار فى أغسطس ١٩٥٨ ليقود حملة ترمى لإنشاء التجمع الفرنسى- الأفريقى Fronco-AFricon Community، كان الطلاب أكثر صخباً فى التعبير عن عدائهم ومطالبتهم بالاستقلال الفورى للسنغال.

دخلت الحركة الطلابية فى المرحلة الوطنية فى إطار تغييرات متنوعة للمصطلحات المعبرة عن إيديولوجياتها السياسية، الأمر الذى أثار العديد من التساؤلات. هل هذه التحولات لها علاقة بالتغيرات الاقتصادية والإدارية وباتساع البيئة الاجتماعية التى جُند الطلاب منها؟ أم أن لها علاقة بامتصاص أو حفز قدرات الوكالات الإدارية والتجارية الاستعمارية؟ وألم يكن محتملاً، بقدر اهتمام المنظمات الطلابية، أن تشير الوطنية والجامعة الأفريقية والماركسية إلى ظهور المشروع السياسى والاقتصادى للبرجوازية الصغيرة؟ أو ببساطة أكبر، هل يشير ذلك أنهم بدءوا الخروج من دائرة النظام الاستعمارى الذى رأوه مضاداً للتحديث ؟ ويبدو أن ثمة شيئاً واحداً مؤكداً : وهو دور الطلاب "كسماسرة سلطة" فى إطار النظام الاستعمارى بدا جلياً أكثر من خلال المناصب التى شغلوها والتى تتراوح بين دور النموذج وعملاء و/أو رؤساء فى النظام الاستعمارى، وتدريجياً معلمين مخلصين / قادة مستقبل لشعبهم يقودونه نحو نظام متحرر.

## الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء فى داكار(AMEAN) : منظمة محددة

يمكن القول أن الأدبيات عن الاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة السود (AMEAN) والاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة (AMEA) نادرة نوعًا ما. والملف رقم ١٧ج ٥٩٦

(إصدار ١٥٢) هو الوثيقة الوحيدة التى تعنى بقضية الحركة في الأرشيف القومى بالسنغال . ومع ذلك تتعلق معظم هذه المعلومات بالسنوات الأخيرة للحركة، لا سيما مؤتمرها الوحيد فى ١١-١٥ يوليو ١٩٥٦ . أما المعلومات الأخرى عن الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء (AMEAN) فقد تناثرت عبر أوراق أخرى فى سلسلة (١٧ج) عن المنظمات الكبرى مثل الاتحاد العام لطلاب داكار (AGED) والاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربيين (UGEAO) والاتحاد الإسلامى الثقافى (السنغال) وبصفة خاصة اتحاد الطلاب الأفارقة السود فى فرنسا (FEANF). وعلى الرغم من القصور فى مصطلحات المصادر الأرشيفية، فإنه يمكن تتبع تطور الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء فى داكار (AMEAN) وتحديد أهدافه من خلال مجلة "نحو الإسلام" (Vers l Islam)، أداته الإعلامية والتى صدرت على نحو أكثر أو أقل انتظاماً خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٧

## تكوين الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء فى داكار (AMEAN):

تتضمن الظروف التى أدت إلى ظهور الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء فى داكار (AMEAN) صعود الجامعة الإسلامية فى نفس الوقت الذى قامت فيه حركات التحرر الوطنى فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أثر العديد من الأحداث فى هذه الفترة بشدة على اهتمامات النخب المثقفة (الانتلجنسيا) فى البلاد الإسلامية. فسياسة التحديث التى دشنها مصطفى كمال فى تركيا فيما بين الحربين، ومحاولة الثورة الوطنية بواسطة مصدق فى إيران، وصعود الضباط الأحرار إلى السلطة فى مصر، والكفاح المسلح لتحرير الجزائر، كانت بمثابة مراحل متعددة لما أسمى بالإحياء الإسلامى. وقد أدى وجود الحركات الأصولية، مثل الإخوان المسلمين فى مصر، وانتشار خطابها وإذاعة دعايتها فى جامعة الأزهر التى يتعلم فيها الكثير من طلاب أفريقيا السوداء ، أدى إلى انتشار فكرة الجامعة الإسلامية.

وعلاوة على ذلك، وجد رواد الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء سبيلهم من خلال الاتحاد الإسلامى الثقافى الذى نشر هذه الحركة الإيديولوجية فى السنغال.

وقد تمثل العامل الفعال الآخر الذى أسهم فى ظهور الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء فى المزاج العام السائد فى معهد الدراسات العليا فى داكار.

أكد الدكتور سيريلى Cire Ly فى لقاء خاص فى ٢٤ مارس ١٩٨٧ أن الأساس فى تكوين أى اتحاد للطلاب المسلمين كان نابعاً من الرغبة فى تلبية الحاجة لملء "الفراغ الثقافى" الذى كان الإحساس به ماثلاً فى الحرم الجامعى. وتأكيداً لذلك، فإن الحركة الطلابية التى مثلها الاتحاد العام لطلاب داكار (AGED) كانت موضعاً للاتجاهات المتعارضة المؤدية إلى خلق جماعات صغيرة على أساس من التقارب الدينى. فعلى سبيل المثال، كان الطلاب الكاثوليك بالفعل منظمين جداً وخاضعين لإشراف منظمة الشباب الكاثوليكى (Catholic Youth) وذلك بمبادرة من أبرشية داكار. وكانت فكرة تنظيم الطلاب المسلمين التى تنامت تدريجياً قد استمدت مثالها من الاتحاد الثقافى الإسلامى.

تم تدشين مشروع الاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة (AMEAN) فى ١٩٥٢-١٩٥٣ . وقد ظهر فى جزء من الحديث المفتوح الذى أجراه رئيس الاتحاد سيدو نورو نيداى Ndiaye، فى مؤتمر يوليو ١٩٥٦، فقد أنشئ هذا الاتحاد دون إعداد مسبق . "وانطلقت الفكرة أثناء اجتماع الطلاب المسلمين خلال (فترة الصيام) وظهور اقتراح بتغيير مواعيد الوجبات" (Vers l Islam: 1957a)

وقد عرض برنامج الاتحاد فى افتتاحية لمجلة (Vers l Islam) (يونيو - يوليو ١٩٥٤) فى مقال عنوانه "رسالتى النبيلة" :

"إننى القوة السامية التى تحرك بعض النفوس المؤمنة نحو سيد العالم أجمع. إننى أتمنى أن أرشدهم بأمان إلى الطريق الإسلامى القويم. إننى أحتاج الإصلاحات الإيجابية والمبادرات المثمرة من أولئك الذين يقومون بحماية عظمة وثراء العقائد الدينية بتوفيقها مع الاتجاهات الفكرية الحديثة. تتضمن مهمتى الحفاظ على روح النص فى الوقت الذى يتم التمسك بحرفيته أملاً فى استعادة الروح التى سادت الأيام الأولى لأهل السنة الأصلاء (الأرثوذكس). فأنا نقطة انطلاق الشباب المناضل فى جهاد ضد التجاهل والمشاعر الشريرة .. وأنا كعضو فى اتحاد للشباب الإسلامى

المشتت فى أفريقيا وفرنسا، أجسد مجاهدة الشباب الأفريقى المثقف لاكتشاف دين الله الواحد الحكيم وممارسته.

وقد نادى الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء وأعضاؤه بإصلاح مناهج التعليم العالى "فيما يتعلق بـ" فنانى وفلاسفة وأبطال وأولياء ونبى الإسلام الذين يتم تجاهلهم بشكل منظم. بل ويتم تجاهل الاعتراف بالعلماء الذين دعموا البحث العلمى - فيما مضى حينما كان الدين السائد سابقاً يشهد تقدماً مطرداً - والذين مكنوا الغرب من تحقيق تقدمه العلمى الراهن. (Vers l Islam: editorial)

وقد كان الهدف غير المعلن للافتتاحية، والذى صار بمثابة المقولة المختزنة الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء والتى لم تكن موضعاً للإنكار طوال ما كان الاتحاد نشطاً، هو الكفاح ضد انحياز الإدارة الاستعمارية للديانة المسيحية وأنصارها. ولتوضيح "التقارب بين الاستعمار والكنيسة الكاثوليكية" ، استشهد مؤسسو الاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة السود برأى شاع فى تلك الأيام وحظى بتأييد ليفيفر Lefebvrer، الذى صار فيما بعد القس الممثل للفاتيكان (قاصد رسولى) فى داكار. وبالفعل، وفى رد فعل قوى إزاء مطالبة قلة من النواب الأفارقة، مثل ليبولد سنجور ، الذى دُعى من قِبل المجلس الأوروبى فى ستراسبورج لإنشاء "الولايات المتحدة الأفريقية"، كتب القاصد الرسولى المشهور بمواقفه التقليدية، هذه العبارة فى مقال نشرته مجلة الكنيسة Ecclesia:(١٥)

إن فرنسا بعلمانيتها وتعاطفها مع الإسلام من جانب ، وبريطانيا بعدم اكتراثها بالشئون الدينية على الجانب الآخر، ليوضحان أن غباءهما فى التعامل مع أفريقيا وواقعها بقدر اهتمامهما بها. ومن ثم فإنهما تحصدان نتاج غرسهما. وبدت الكاثوليكية، التى وفرت الأمن والرخاء لأفريقيا، بوصفها الوحيدة التى بمقدورها حل قضية المعونة المتبادلة بين سكان المدن الحضرية والبلاد الأخرى فيما وراء البحار لأنها الديانة الوحيدة التى توفر مبادئ أصيلة لهداية المجتمعات. وهى الوحيدة التى تضفى حدوداً على السلطة وعلى المحكومين، وتأمر بالاحترام والطاعة ، فالكاثوليكية هى الوحيدة التى تعطى كلمات "الحرية والإخاء والمساواة" معنى... وإما أن تصبح

أفريقيا متمسكة فى أعماقها بالبساطة والرقة والدين وتصير كاثوليكية، أو أن تتجه تحت ستار الدين لزيادة عيوبها المتمثلة فى تعدد الزوجات وسيادة الخرافات باتباعها للإسلام".(١٦)

أدان المسلمون هذه العبارة ووصفوها بأنها فضيحة. ولم يكن الشباب الأفريقى فقط هم الذين شعروا بالمهانة إزاء تلك العبارة، ولكن جريدة "أفريقيا الجديدة Afrique Nouvelle" أيضا عبرت عن نفس الشعور.لقد تم تأسيس الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء للتعبير عن الهوية ، والتطور الثقافى للشباب المسلم فى مواجهة الشباب المسيحى الذى أعتبر أنه يحظى بامتيازات من قبل "الاستعمار ذى الصبغة الدينية" . وقد كان هذا جوهر التفسير الذى قدمه سيرى لى Ly الذى صاغ بالفعل تلك العبارة.

"لشغفها بنسخ الديانات الأخرى ، ولكى يصير كل أفريقيا تحت سيطرتها وتحكمها، أنشأت الإرساليات الكنائس والكاتدرائيات ونُزل الشباب. ورغبةً منها فى إحكام قبضتها على الشباب أقامت الكنيسة معاهد مثل جان دارك Jeanne d Arc وسانت مارى Saint Mary وسان جوزيف دكلونى Saint Joseph de Cluny ودمدينا de Medina إلخ كمدارس خاصة... وقدمت الإدارة الاستعمارية معونة مادية وأخلاقية للكنيسة فى شكل منح مباشرة أو غير مباشرة لاتحادات الشباب التى يدعمها الكهنة والنواب الأفارقة. أما الإسلام ، فقد بدا ، فى المقابل، فى صورة بالية حيث كانت المناهج الدراسية فى المدارس القرآنية مازالت كمثيلتها فى العصور الوسطى. وعلى الرغم من الحركية الثقافية للاتحاد الثقافى الإسلامى Union Culturelle Musulmane، إلا أنه لم يتلق أى منحة بينما حصلت اتحادات الأخرى ( كاثوليكية مثلاً ) على أراضٍ وملايين لبناء نزل الشباب بفعل ضغطها الذى مارسته على النواب الأفارقة. (Ly,1955a)

## مذهب وأنشطة الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء فى داكار(AMEAN):

كانت هناك نقطتان محوريتان فى أنشطة الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء : التقدم المتعلق بعدد من المطالب والدعاية لإسلام متجدد آخذ فى النهوض، مستقل عن الاستعمارية والطرق الصوفية.

تم تركيز مطالب الاتحاد الإسلامي لطلاب أفريقيا السوداء حول عدد من النقاط المشتركة بين الطلاب المسلمين المنخرطين فيه. أولاً- ظروف العبادة. حيث طالب الاتحاد الإسلامي لطلاب أفريقيا السوداء بضرورة أن تقوم سلطات الحرم الجامعي والمدارس العليا باتخاذ الترتيبات اللازمة من أجل تعديل مواعيد الوجبات بما يتوافق مع رغبات الطلاب في الصيام والصلاة. ثم أردفه بطلب حول المباني التي استخدمها كأماكن للنشاط الثقافي. وقد ألقى الاتحاد اللوم بشدة على سلطات الاستعمار فيما يختص بأي شيء ظالم أو ذي طابع إشكالي في سلوكها لا سيما في مجال التعليم. ومن هنا فقد طالب الاتحاد بإدراج إجازات المسلمين ضمن الإجازات المدرسية حيث أن الاحتفالات المسيحية كانت عادةً ما تعد فرصة لإجازات طويلة خلال العام الأكاديمي.

لم يكن ثمة خطأ في مثل هذا التفكير. فالطلاب يرغبون دوماً في الحصول على إجازة لأيام قليلة لأي سبب ومثل تلك الإجازات - كقاعدة - تقابل بالترحاب. لكن الفضيحة أن يتم تدريس في إجازات إسلامية كبرى وخصوصاً في يوم احتفال كوريتي Korite ( عيد الفطر بلغة الولوف ). ولم يكن الأمر ليصل إلى نصف هذا السوء لو حدث في فرنسا، لكن في أفريقيا التي تضم غالبية كبرى من المسلمين، لم يكن هذا الأمر قابلاً للتحمل. وأصبح الحديث عن الدولة العلمانية والاتحاد الفرنسي بمثابة مجرد كلمات توجد في إطار عبارات غريبة ومتناقضة. (Vers l Is-lam,1955)

وقد شجب الاتحاد الإسلامي للطلاب الأفارقة السود- من خلال أنشطته الاستنكارية- وجود راهبة ( هي مير إيفريلد Everrilde ) في قيادة مدرسة التمريض Ecole des Infirmiers et Infirmieres d etat في داكار. وقد اتهمتها جريدة "نحو الإسلام "Vers l Islam"بمحاولة حشد وظائف متعددة في المدرسة. وبأنها تنشد الحكم والتحكم في كل شئ وامتلاك كل شئ". وكان الأسوأ أن الإحصاءات التي جمعها الاتحاد الإسلامي لطلاب أفريقيا السوداء حول دفعات ٥٤-١٩٥٦ قد مالت إلى توضيح بيان تعرض الطلاب المسلمين إلى تمييز ضدهم عند امتحان القبول (الامتحان

التأهيلى) حيث يتركزون تقريباً فى مستويات (O)، وفى امتحان التخرج النهائى من المدرسة العليا حيث يتركزون تقريباً فى المستوى (A).(Ly,1955a)

علاوة على ذلك - واستناداً على البيانات الإحصائية المبينة، من وجهة نظر الاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة السود- فإن المسيحيين كانوا أقلية فى كل الدول الأعضاء فى فرنسا الأفريقية وراء البحار AOF. كما تحفظ الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء على تطبيق قانون بارنييه Parnge Law فى هذه الدول ، وهو ما كان يمثل من وجهة نظره سيطرة من الكنيسة الكاثوليكية على قطاع كبير من التعليم. وهكذا ، فبالرغم من أن ١٤٦٠ مدرسة عامة كانت توفر التعليم الابتدائى، إلا أن ٥٢٢ مدرسة خاصة كانت تقدم نفس الخدمة وتدار بواسطة الإرساليات الكاثوليكية بمفردها. وبالنسبة للتعليم العالى، فقد كان يوفره ٥٢ معهداً عاماً مقابل ٢٣ معهداً خاصًا ، وبخصوص التعليم الفنى، فقد كان يقدمه ٨٨ معهداً عاماً مقابل ٣٠ معهداً كاثوليكيًا خاصًا. واستناداً على ذلك خلص الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء إلى "أن هناك اتفاقًا بين الإدارة الاستعمارية والكنيسة مصحوبًا بدعم قوى ودائم من قبل نوابنا"

وبالتضامن مع الاتحادات الطلابية غير الدينية مثل الاتحاد العام لطلاب داكار AGED والاتحاد العام لطلاب أفريقيا الأجانب UGEAO، طالب الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء بتعليم افضل فى معهد التعليم العالى فى داكار وكذلك فى المدرسة الطبية. وبسبب قصور الجامعة القائمة، وأعضاء الكليات المختصين فى كل التخصصات، طالب الاتحاد بأن تمتد المنح إلى طلاب من أجل الاستمرار فى الدراسة فى ظروف لائقة فى المركز الحضرى الاستعمارى metropole.

كانت عضوية الاتحاد مقصورة على الطلاب والتلاميذ الذين يتلقون تعليمهم فى مدارس التعليم الفرنسى. ومع ذلك بذل الاتحاد كل ما فى وسعه لتوفير دورات تعليم اللغة العربية بمساعدة الاتحاد الثقافى الإسلامى. وقد كان من المفترض أن تمد هذه الدورات المثقفين المسلمين الشباب بالمعرفة الضرورية اللازمة للتطبيق الصحيح لدينهم. وقدم التعليم الدينى ، من خلال لغة النبى، بوصفه سلاحًا فعالاً للسيطرة على التجاهل الدينى الذى يرجع إلى التعصب وقلة الاكتراث... وبالطبع، فبمجرد أن تكتسب

الأجيال القادمة المعرفة الإسلامية لن يتأتى للامبالاة والتطفل أن يكون وجودهما محتملاً .(Diallo, 1957 b).

أوضحت مقالات الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء قوته فى مواجهة سياسة "فرق – تسد" التى كانت حكومة الاستعمار تطبقها فى المجتمعات الإسلامية. ولم يطالب الاتحاد فقط "بعدم تدخل مكتب شئون المسلمين Buearu des Affaires Musulmantes فى ممارسات العبادة" بل وبإلغاء المكتب أيضاً كشرط لإعادة الاحترام للمسلمين. وعلاوة على ذلك فقد حث المسلمين بشكل فردى على الكفاح من أجل للتخلص من تدخل هذا المكتب فى شئون عبادتهم، ولتأكيد وجوب ابتعاد الإدارة عن الأحداث الإسلامية شديدة الخصوصية، وشجعهم على معارضة تعيين القضاة والأئمة Cadis and Imans. وقد انبرى محررو نشرات الاتحاد مدافعين عن وحدة المسلمين وإعادة الاعتبار للأبطال المسلمين السود مثل الحاج عمر وساموري وشيخ حما الله الذين تناولت البحوث حياتهم وأعمالهم بحفاوة فى مجلة "نحو الإسلام Vers L Islam"

## نقد النخب المسلمة

وجه الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء انتقاداته أيضاً إلى الصوفيين (المرابطين) اللذين نُظر إليهم كمتسترين على الإدارة الاستعمارية ومتربحين منها. كما أدان القادة الكبار للطرق الصوفية لسلوكهم الاجتماعى وخضوعهم للاستعمار.

لقد كانت التيجانية والقادرية أسيرتى عطايا النبلاء، وكان معظم قادتهما يختالون بذلك اليوم، حيث غطتهم الزينات التى نالوها مقابل "خدماتهم المسداة" – لكن لمن؟ لا يمكن إلقاء اللوم عليهم رغم كل ذلك لأنهم ضحايا سياسة موجهة لاستبعاد البعض وتثبيت البعض الآخر. فيجب أن نتذكر أن بعض هؤلاء – مع ذلك – لا يترددون فى إدانة الإدارة العلمانية بشدة حينما كانت تنفى أو تؤذى مسلماً من طريقة أخرى. ولا يمكن نسيان أن مساعدتهم بعضهم كانت مهمة – فى الفترة ٤٠–١٩٤٥ ، فى أثناء سجن آلاف وآلاف من المسلمين فى سجون أوهيجويا Ouahigouya وكيدال Kidal وأنسونجو Ansongo وبوريمى Boureme حيث ماتوا هناك. كما

لا نستطيع أن ننسى عدد المدارس القرآنية التى أغلقت والمساجد التى دمرت بوحشية، ولا الكراهية والاتهامات العدائية ضد الشيخ حما الله وأتباعه بوصفهم أنصار فكرة الجامعة الإسلامية Pan-Islamism قبل الحرب العالمية الثانية، و بأنهم ديجوليون وبولشفيون فى ظل حكومة فيشي، وذلك بواسطة نفس الناس الذين كانوا دوماً فى خدمة كل حكومة بما فيها الحاكم جنرال بواسويز Boisson، وهو من أنصار بيتان Petain. والأسوأ أنهم كانوا على قدر من الوقاحة ليزعموا أنهم سلالة أحد أفضل شخصيات الإسلام فى أفريقيا السوداء. وقد يتفق نفس هؤلاء الناس مع الإدارة حاليًا لاستئصال الحركات الإسلامية القائمة بالإثارة فى جميع أنحاء أفريقيا السوداء والتى يعتبر الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء مجرد الجناح الطلابى منها . (Vers L Islam,1956)

اصطدم هؤلاء المجددون مع النخب الإسلامية التقليدية حول نقاط عديدة:

* أن الأشراف المحمديين الذين ادعوا أنهم من سلالة النبى، أحسوا – كقاعدة – أنهم أسمى مقاماً من عامة المسلمين، ولوحوا بهذا اللقب فى مواجهة متسولى الشوارع حينما لم يكن ثمة ما يحول واقعياً دون أن يصيروا منتجين.

* حول القادة الدينيون المحليون الوراثة إلى مبدأ مقدس إذ اكتسبوا من خلاله السيادة على أتباعهم. "ومن ثم، فقد أبرز هذا رجالاً قلقين إزاء الدفاع عن امتيازاتهم وإن اقتضى الأمر اللجوء إلى قتال دموى. ومن خلال المكانة الاجتماعية العليا التى اكتسبوها تمكنوا من تكديس ثروة مشينة.

* فضل قادة إسلاميون آخرون – بسبب ثقافتهم الإسلامية القوية – الإفادة من ذلك من خلال منع مريديهم (تلاميذهم) من تحصيل ثقافة واسعة كتلك التى لديهم وتعليمهم بطريقة تبقى على التشويش فى أذهانهم.

كشفت تلك الانتقادات المتهورة بوضوح عن نية الاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة السود، أو عن نية بعض أعضائه، لفرض سلطتهم وهيمنتهم على الكيان الإسلامى. وبالرغم من ذلك، عمل الاتحاد بالتعاون مع عدد من شباب الصوفية مثل

شيخ إمباكى Mbake من طريقة المريدين، وكنيته أيضا جِند فاطمة، والحاج عبد العزيز سى Sy من الطريقة التيجانية، وهو خليفتها الحالى.

وقد أسس هؤلاء المتصوفة الشباب الفرع المستنير من الطرق الصوفية. وساندوا بفعالية ممثلى الاتحاد العمالى، ووفود الشباب فى الأحزاب السياسية والشباب الديموقراطى. وبإيجاز شديد، انضموا إلى كل القوى التقدمية فى السنغال فى مؤتمر الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء الذى عقد فى يوليو ١٩٥٦

## لماذا حاول الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء إثارة الشعور العام دفاعًا عن الإسلام والتجديد فى الممارسة الدينية ؟

يمكن تجميع فكرة عامة عن الأهداف الأساسية للفاعلين الرئيسيين فى الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء بعد قراءة المجلدات المختلفة من مجلة "نحو الإسلام Vers L Islam" وقرارات المؤتمرات الخاصة به. ومما سبق يمكن استنتاج مقولات قليلة متكررة دورياً ضد الإدارة ذات الطابع الدينى المهيمن من قبيل : "تقارب الإدارة/الكنيسة" ، التمييز ضد الطلاب المسلمين ، ومعارضة السياسة الدينية الخاصة بالإدارة الاستعمارية التى نظر إليها قادة الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء بوصفها ضد الإسلام بالأساس.

وبالنسبة لقادة الاتحاد، كان يتم إدخال وجود وعمليات الطرق الصوفية فى طريق تحرير الجموع الإسلامية والممارسة الإسلامية الجديدة. وقد كان لديهم الشعور بأن هذه الأهداف يمكن إنجازها فقط لو أن أناساً محايدين انخرطوا فى تعليم اللغة العربية والتعليم الدينى.لذلك، فإن الجماعة الثقافية للاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة السود الموجودة على تخوم فاس Fass، بجوار الحرم الجامعى، قد اتخذت اسمها من خلال حركية نشاطاتها .كانت المناقشات والمؤتمرات الخاصة بالعديد من المقولات المتصلة بالممارسة والعقيدة الإسلامية قد مثلت ملمحًا عامة لتلك الجماعة. وكانت أطروحة المؤتمر الافتتاحى حول " البحث عن اتجاه دينى مؤثر: المسيحية أو الإسلام"

قد تم تقديمها بواسطة سيرى لى Ly ثم قُدمه ثانيةً فى جماعة طلاب روفيسك Ru-fisque التى كانت أيضاً جزءاً من الاتحاد الثقافى الإسلامى (Diallo,1957c).

وطرح موضوع آخر حول "الإسلام والديموقراطية" للمناقشة بعد شهور قليلة، فى ٢٥ مارس ١٩٥٤، بواسطة آداما ديانيه Diagne أحد طلاب مدرسة فان Fann الداخلية.(١٧) وقد طرح محررو مجلة "نحو الإسلام Vers L Islam" موضوعات عديدة أخرى بعين الاعتبار فيما بعد ومن خلال أشكال متنوعة.

وهكذا، كانت العبودية وتعدد الزوجات تتعرض لنقد أكثر أو أقل انتظامًا، استناداً إلى أنه (مع الاعتراف بالظروف التى أدتّ إليهما وأسبغت عليهما شرعية فى مراحل مبكرة) إلا أن مثل تلك الممارسات الاجتماعية اعتبرت غير ملائمة لمتطلبات العالم الحديث.

وقد حذر الشيخ أميدو كين Kane (الذى يؤمن بقوة التحرر النابعة من العقيدة الإسلامية) من الأساليب الفعالة التى تستخدمها السلطات الاستعمارية ضد الإسلام، وأثنى ديم مومار جوييه Gueye على الكفاح المجيد الذى قام به الحاج عمر ولقّبه "بطلنا فى المقاومة الوطنية الإسلامية".

ويمكن استنباط فكرة واضحة حول برنامج الإصلاحات الدينية للاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة السود من خلال عنوان المقترحات والقرارات التى طرحت فى مؤتمر يوليو ١٩٥٦:

( أ ) اقتراح بشأن الفتيات والنساء المسلمات: تقليل المهور والتخلص تدريجياً من ممارسات فسخ الزواج وتعدد الزوجات.

( ب) اقتراح بخصوص الحج إلى مكة: طالب مؤيدو هذا الاقتراح بمنح جوازات السفر إلى أى شخص يقدم مثل هذا الطلب، وأن يتم تحسين ظروف السفر والإقامة وأن يتم إلغاء إشراف الشرطة على الحج(١٨).

( جـ) اقتراح خاص بالطوائف الدينية – الطرق الصوفية – تصفية كل ما يعتبر شروطاً مسبقة لظهور "الجبهة الإسلامية المتحدة" ضد الاستعمار.

( د ) اقتراح بشأن المحاكم الإسلامية: أن يُسبغ الطابع الديموقراطى على هذه المحاكم، "وإنهاء التعيين التعسفى للقضاة" من قبل السلطات الإدارية.

( هـ) اقتراح بإلغاء مكتب الشئون الإسلامية.

( و ) اقتراح بإنشاء تعليم إسلامى ، وبصفة خاصة تقديم تعليم دينى فى المدارس العامة وكذلك تقديم المنح الدراسية للطلاب الراغبين فى مزيد من الدراسات فى جامعات متواجدة بدول إسلامية.

( ز ) اقتراح بشأن تبنى أنشطة متنوعة لحفز الثقافة الإسلامية.

## الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء والكفاح من أجل التحرر الوطنى

على الرغم من أن الأعضاء النشطين فى الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء قد قصروا معظم أنشطتهم بشكل متعمد على الجوانب الدينية، إلا أنهم كانوا أيضا مشاركين نشطين فى الكفاح السياسى فى الأحزاب والاتحادات العمالية والحركات الطلابية العلمانية ضد حكم الاستعمار. وبالطبع، ومبدئياً، كان هناك العديد من المخاوف والظنون لدى الاتحاد العام لطلاب داكار AGED والاتحاد العام للطلاب الأجانب فى أفريقيا UGEAO إزاء الاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة السود، حيث استشعر قادتهما أن هذا الاتحاد هدفه الأساسى هو التسلية فحسب. بيد أن هذا الاتجاه اختفى تدريجياً بمرور الوقت، وبالنظر لمسار تطوره، كان الاتحاد آخذاً فى التحول ليصير أكثر راديكالية. وللتأكيد، نجد أن تأثير الاتحاد الثقافى الإسلامى وعلاقات الاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة السود بالاتحاد العام للطلاب المسلمين فى الجزائر والسياق السائد فى الخمسينيات فى القانون الإطارى والظروف السياسية الجديدة فى المستعمرات الفرنسية قد أسهمت فى هذا التحول نحو الراديكالية. لقد كان عدد من قادة الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء نشطاء فى منظمات الشباب السياسية ذات التوجه اليسارى والمؤيدة للاتحاد العمالى،

مثل الاتحاد الديموقراطى السنغالى – وقطاع RDA – والمجلس الاتحادى الغانى (CGT)وهكذا.

وكانت مقالات كالتى كتبها موديبو ديالو Diallo" الإسلام والتطور السياسى" بمثابة براهين على التوجه الراديكالى للحركة. وبالفعل، حاول ديالو أن يوضح فى ورقته هوية أهداف بين الإسلام والاشتراكية ، بين أشياء أخرى، فى العبارة التالية:

"يدعى كل حزب سياسى أنه اشتراكى دون أن يوضح بالفعل كيفية تطبيقه لمثل هذه السياسة. فإذا كانت الاشتراكية تعنى عدالة التوزيع بين جميع الشرائح الاجتماعية، عدالة توزيع وسائل الإنتاج والمنتجات النهائية الناجمة عنها؛ وإذا كانت الاشتراكية تساوى الكفاح ضد المعاقل السياسية والاقتصادية والدينية فى الدولة، فنحن المسلمين اشتراكيون وسوف نساند أى حكومة آلت على نفسها أن تدافع عن هذا البرنامج. أما إذا كان هدف الاشتراكية القضاء على الدين واضطهاد المجتمعات المتدينة التى تشارك بأمانة فى جميع جوانب الكفاح من أجل التحرر فإننا حينئذٍ نرفض مثل تلك الاشتراكية التى لا ترمى إلا إلى هدف واحد فقط هو القمع الروحى. نحن المسلمين نساند اشتراكية ذات توجه إنسانى تسمح بحرية الضمير كعامل إيجابى فى تنظيم المدينة. نحن نشجع نمطاً من الاشتراكية يكفل التنمية الكاملة لجميع إمكانات الفرد كهدف وحيد للمجتمع. أعزائى الأخوة المسلمون : دعونا نمض قدماً لأن الكفاح من أجل الوحدة الأفريقية هو كفاحنا نحن،دعونا نعتصم بإرادة خالقنا التى عبر عنها فى الآية ١٣ من سورة الحجرات فى القرآن "يا أيها الناس إنَّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ..."(١٩).

كان عدد من قادة الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء مثل الشيخ أميدو كين وراء إنشاء حركة التحرير القومى، وهى حزب سياسى ترأسه بعض المثقفين الشباب المؤمنين، مسلمين ومسيحيين مثل جوزيف كيزربو Kizerbo من فولتا العليا ودانيل كابو Cabou من السنغال. وقد تم تشكيل هذا الحزب للوفاء بالاحتياج إلى إيجاد نقطة محورية يمكنها أن توازن التأثير المتنامى للحزب. وباستثناء الشيخ أميدو كين (Diallo,1957b) لم يكن الفاعلون المحوريون السابقون فى الاتحاد الإسلامى

لطلاب أفريقيا السوداء مؤثرين فى تشكيل الفرق السياسية الحاكمة فى مرحلة ما بعد الاستعمار. كما وجدت أنشطة الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء السياسية تعبيراً عنها فى عرضهم التضامن مع كفاح التحرير الجزائرى. كما انخرطت بنشاط فى مساندة الحملات التى بدأها الاتحاد العام للطلاب المسلمين فى الجزائر (UGEMA) وقد وقعت إحدى تلك الحملات ما بين ٢٨ يناير و ١٢ فبراير ١٩٥٧ . وقد نشرت "نحو الإسلام Vers l Islam" بعض عبارات المتحدثين من الاتحاد العام للطلاب المسلمين فى الجزائر. وقد أدلى طالب الإبراهيمى - بوصفه رئيس الاتحاد ، والذى تولى وزارة خارجية الجزائر بعد ذلك. الحالى، أيضاً- حديثاً طويلاً للصحيفة(٢٠).

وقد تم تمرير اقتراح يخص الجزائر فى مؤتمر الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء فى ١٩٥٦ لإدانة الحرب الاستعمارية. وقد بدأ سيدو نورو ندياى Ndiaye، الذى أصبح رئيساً لهذا الاتحاد ، خطبته الافتتاحية بالإلحاح على الأعضاء وعلى كل أفريقى بإحباط أى محاولة من "جانب المستعمرين لاستخدامهم كأدوات قمع. وفى الوقت الذى يكون فيه من الحكمة والضرورة أن نتحد مع إخواننا فى كفاحهم ستكون خطيئة مميتة أن نكون نحن قاتليهم." وبالإضافة إلى ذلك، أرسل الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء إلى الحكومة المصرية أصواتاً للتأييد مع تصاعد العدوان على قناة السويس بواسطة القوات الفرنسية البريطانية. ويمكن القول عموماً أن الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء قد أبدى اهتماماً كبيراً بقضايا الشرق الأوسط السياسية.

وهكذا يبدو الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء - مثل منظمات الطلاب العلمانية- أنه كان ذرائعياً فيما يتعلق بالحركة الثقافية التى أدت إلى تحدى الأسس الإيديولوجية للنظام الاستعمارى.ومن خلال محاولاته للدفاع عن الإسلام وسعيه أن يصير مشهوراً، ساعد الاتحاد قطاعاً من مثقفى - انتلجنسيا- غرب أفريقيا فى دفاعهم عن هويتهم فى مواجهة النظام الاستعمارى. وعلاوة على ذلك، وإذ كان يكافح من أجل تحديث الإسلام، صار الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء جزءاً من القوى الاجتماعية التى كانت أكثر ميلاً لاحتضان المشروع الاجتماعى التقدمى، وفى هذا الصدد انتوى تحرير المجتمع الأفريقى من مساوئه.

## مرحلة مقاومة الاستعمار: ٦٠-١٩٧٥

عبرت اتجاهات عديدة فى الماركسية عن نفسها فى الحركة الطلابية من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٣ هذا بالرغم من أن الماركسية قد ووجهت بتحدٍ من جانب الإيديولوجيات الأفريقانية (التقليدية) كالزنوجة (الثقافة الزنجية) وبخاصة حتمية "بناء الأمة" والتى تم استدعاؤها لصالح خطاب واحد، ونزعة تطوعية واحدة، وأخيراً حزب واحد واتحاد عمالى واحد.[٢١] وبإدراك الظروف الجديدة السائدة فى فترة ما بعد الاستقلال، فإن هناك تغيرات اجتماعية ذات دلالة قد حدثت؛ ثلاثة منها ضرورية لتحليلنا. أولها وأهمها أن الوطنيين السنغاليين قد سيطروا على جامعة داكار وفى نفس الوقت، تزايد استيعاب الطلاب على نحو شديد. وهكذا، ففى الفترة ٦٠-١٩٦٩، سجل الوطنيون السنغاليون نسبة تتراوح بين ٣٣٪ و ٥٠٪ من أعداد الطلاب والذى ارتفع من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠[٢٢]. والثانى مؤداه أن واقعاً جديداً قد برز: حيث وجد طلاب بدون منح ينحدرون من أسر لا تستطيع إعالتهم، وبعبارة أخرى، تدهورت ظروف الطلاب المادية من وضع متميز، يحسدون عليه إلى وضع المهمشين المعوزين. أما ثالث القضايا فقد تمثلت فى العنصرية التى تفاقمت، وبعبارة أخرى، لم يعد العدو هو الأجنبى، الذى كانت معرفته أمراً ميسوراً، وإنما صار بدرجة أكبر أو أقل من مواطنين يصعب إبعادهم أو تهميشهم تحقيقاً للمصلحة.

وبينما كانت العملية التاريخية لتحقيق الاستقلال تتسارع، تطورت خطابات جديدة، وممارسات جديدة، فى أنشطة الطلاب منبئة باتجاهات جديدة فى المجتمع السنغالى. وقد كانت القضية المشتعلة آنذاك هى "من سيستفيد من انتقال السلطة"، وقد كان ممكناً الإحساس بها خلال تلك التحولات خصوصاً، ولم يكن مفاجئاً أن يتذرع الطلاب بمسئوليتهم التاريخية عن قيادة شعبهم، وأنهم مستودع الحداثة، وكونهم رعاة يقظين لطبقة سياسية برهنت على إمكاناتها التوفيقية.أما تقديمهم أنفسهم باعتبارهم قادة المستقبل الناشئين لهذه الدولة فقد كان أمراً معنوياً تماماً.بيد أن الأهم هو ظهورهم وكأنهم قمة ضمير هذه الأمة الناشئة التقدمية بالضرورة. وهكذا، وبينما كانت الحركة الطلابية معتادةً على الاتصالات غير المباشرة،

والإضرابات وعلى درجة أعلى أو أقل من التمثيل المباشر فى إطار المناقشات مع السلطات، فإنه قد حدث تحول كامل فى أغسطس ١٩٥٨ حيث بدا تفضيلهم القيام بمظاهرات فى الشوارع. وتزامن هذا التوجه الجديد مع المكانة الجديدة التى أسبغتها الحركة على نفسها ودور الحركة الطلابية. وقد اتفق معظم الطلاب بوضوح مع عبارة الشاب جوزيف ماتيام Ma Thiam المستشار العام المساعد للتخطيط Commissaire general Adjoint au Plan عام ١٩٦٢ حيث يقول:

"إننى أعتقد أن الدور المحدد تاريخياً المسند إلى الطبقة العاملة من قِبل النظرية الماركسية يعتبر أيضا أحد سمات المثقفين – الانتلجنسيا – فى بلادنا" (Diop and Di-ouf,1989:1)

و إعلان السلطات السنغالية أيضا فى مطلع الستينيات بأن تحقيق الوحدة الأفريقية – بوصفها أولوية عليا – على نحو ما تم جمعه من الأحاديث الرسمية على الأقل، هو مسئولية كان من مطالب الطلاب، ولا سيما أثناء مقاومتهم إضفاء الطابع السنغالى – "سنغلة Senegalisation" – جامعة داكار التى كانت رسميا جامعة أفريقية. وعلى أى حال، كان الطلاب يأخذون على عاتقهم ما اعتقدوا أنه مهمة تاريخية ( Mathiam, 1962:149) وخصوصاً أنهم قد افتقدوا الثقة فى شيوخهم الذين أسفروا عن نزعات دكتاتورية مصحوبةً بعدم أهلية وشكوك أخلاقية. لقد أخذت الحركة الطلابية الشبابية السنغالية على عاتقها – واثقة فى اختياراتها ورسالتها– مسئولية الكفاح الأخلاقى والذى كان فعالاً فى جعل أيام السلطات الاستعمارية عصيبة(٢٣).

لقد كان واضحاً أن الحركة الطلابية تضع نفسها فى بؤرة الحركة السياسية هذا على حين لم يتأت لأنصار المعارضة السياسية التعبير عن أنفسهم بوضوح.ومن هنا بدت مقولة تزعم أن هذه الحركة مخترقة ومستعملة من قِبل أحزاب المعارضة السنغالية. وقد ترسحت هذه المقولة من خلال حقيقة ذلك التوافق بين صورة (بروفيل) الطلاب النشطين وأولئك المثقفين الذين شكلوا القوام الرئيسى للمقاومة ضد الحكومة.(٢٤) فأولاً والأهم أنهم قد جسدوا استقلال الفكر ، بل وعدم الخضوع، فى مجتمع تسيده "آباء الأمة" الذين تجلى الاقتناع بدورهم كمرشدين "للأمة" إلى مسارها الوحيد نحو التنمية. وعلى أى حال، فقد فسر هذا لماذا كانت إنشغالات الحركة

الطلابية التى تراوحت ما بين النضال ضد الاستعمار إلى ظهور المجتمع اللاطبقى متوافقةً مع تلك المنظمات السياسية ذات التوجه اليسارى. (Diop and Diouf,1989: 9-11)

ولذلك فقد كان الصراع ضد الرأسمالية يتخذ موضعه فى إطار الكفاح ضد الاستعمار.ومن خلاله، تناولت الحركة الطلابية الموقف العالمى والسياق الاستعمارى المحلى الجديد المتسم بنقل السلطة إلى شريحة اجتماعية موثوق بها تماماً من قبل السلطات الاستعمارية السابقة وأثناء الصراع ضد الرأسمالية، وجد الطلاب أنه من المحبط إدانة أى تجربة أخرى، سياسية كانت أو اقتصادية، مراعاةً لصالح هؤلاء الشباب معتقدين بشكل حاسم فى ضرورة إعطاء الأولوية لمصالح معظم الناس الفقراء. وقد اقتصر هذا الشعور المضاد للاستعمار فى المقام الأول على انتقاد الغرب وأنظمته الإقطاعية الرامية لاستعادة تجربته التاريخية عبر أفعال تصادر أى مبادرة.ومن هنا أصبح المشروع الوطنى ذا حدودٍ مشتركة مع مشروع الوحدة الأفريقية. لذلك، وحتى قبل محاولة الاشتراك فى التفسير السياسى للتجارب فى أفريقيا، أن محاولة خنق غينيا وزعزعة استقرار غانا والتعاون مع نظام الفصل العنصرى أو تحطيم فيتنام،انتهاكات أخلاقية وطبيعية. ولم يغير ذلك أى شىء بالمرة حتى عندما أصبح السنغاليون مسيطرين أكثر فأكثر على العضوية الطلابية (صار للدول الأخرى الأعضاء فى مستعمرات فرنسا وراء البحار AOF جامعاتها الخاصة بها). وفى المقابل- وأثناء معارضتهم لسنجور- أبدوا الترحيب بنكروما وسيكوتورى وتراجعوا تلقائيا عن شن أى هجوم فى اتجاههم. ومن ثم كانت صعوبة التمييز أحياناً بين الأفعال النابعة بالأساس من السياق المحلى وردود أفعال التغيرات الدولية.

لذلك لم يتظاهر الطلاب فقط ضد الغرب بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسرائيل وعلى رأسهم بريطانيا العظمى حينما سنحت الفرصة، ولكنهم تغاضوا عن فكرة الدويلات الأفريقية من خلال الحفاظ على اتحاداتهم ذات الطابع الوحدوى: مثل اتحاد الطلاب الأفارقة السود فى فرنسا (FEANF) والاتحاد الطلابى فى داكار UED. إلا أن الحكومة السنغالية لم تتردد فى هذه النزعات من خلال الاستخدام المنظم للسلاح الاقتصادى وإيقاف المنح، وبترسانة قضائية معقدة(٢٥).

وقد كان لدى النظام الكثير من الفرص لممارسة القمع. وكانت نقطة البداية قمع الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربيين (UGEAO) فى فبراير ١٩٦١ بسبب مظاهرته للاحتجاج على قتل باتريس لومومبا. وأكثر من ذلك، بينما دشنت الحكومة الصعود الدائم للحزب الأفريقى للاستقلال (PAI) وسيطرته على الحركة الطلابية، حظرت مؤتمر UGEAO فى ديسمبر ١٩٦٢، ثم لم تلبث أن قامت بحل هذا الاتحاد فى نوفمبر ١٩٦٤ كما تم حل الاتحاد العام للطلاب السنغاليين UGES فى فبراير ١٩٦٥[٢٦] وقد بذل سنجور قصارى جهده ليحل الاتحاد القومى للطلاب UPS والذى على الرغم من تدشين وسائل ذات قيمة فى هذا المشروع، فإنه لم يؤمن لنفسه قاعدة قوية فى الحركة الطلابية. أما الاتحاد القومى للطلاب السنغاليين UNES والذى كان مفترضاً أن يخوض المنافسة مع الاتحاد العام للطلاب السنغاليين UGES أو اتحاد طلاب داكار الأحرار FELD، الذى كان مفترضاً أن يحل محل الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربيين (UGEAO)، كان عليها الحصول على موطئ قدم فى الحركة الطلابية. فبسبب أفعالها الخرقاء إلى حد ما، بدت ظلال اتفاق للآراء بين الطلاب الآخرين الذين عارضوا فى معظمهم الانضمام لمثل هذا الاتحاد. لم تؤت تلك المبادرات الحكومية شيئاً يذكر، ولكنها جعلت الحركة أكثر عزما على الكفاح ضد النظام والاستمرار فى حركة المعارضة بأى شكل. وفى عام ١٩٦٦، تم تأسيس اتحاد طلاب داكار UE D والاتحاد الديموقراطى للطلاب السنغاليين UDES ليحلا محل الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربيين (UGEAO) والاتحاد العام للطلاب السنغاليين UGES على التوالى.

وقد خرج الطلاب إلى الشارع فى فبراير ١٩٦٤ للاحتجاج ضد نكروما وتهديد سفارتى بريطانيا والولايات المتحدة. وانتهازاً لتلك الفرصة قدموا مطالب مشتركة، وساندوا حركتهم بإضراب غير محدد فى الجامعة. ومرةً أخرى ترد الحكومة بوحشية. فقد تم القبض على الطلاب الأجانب وتم طردهم من البلاد، وأغلق كل من الجامعة والحرم الجامعى. وبرغم ذلك، كان الحدث الأكثر بروزاً هو أن الحكومة وافقت على التفاوض مع الطلاب ونزلت على معظم مطالب الطلاب المشتركة. بل وعلاوة على ذلك تم التصديق على عودة أولئك الذين تم طردهم خارج البلاد. وقد اعترف سنجور مباشرةً وبوضوح بعدم استطاعته استمالة الحركة الطلابية بالرغم من أن تفسيراً آخر

لمحاولة الترضية تلك كان ممكناً تلمسه فى المهرجان العالمى للفنون السوداء الذى كان مقرراً انعقاده.

لم يثن إبداء النوايا الحسنة من قبل الحكومة طلاب جامعة داكار على الأقل عن تنظيم المظاهرات والإضرابات. وبالفعل، فقد كان إضراب مارس ١٩٦٨ الذى اندلع فى الجامعة حدثاً خاصاً إذ انتشر كاللهب إلى مؤسسات التعليم العالى المختلفة حتى تزامن مع ما عرف بأحداث مايو "١٩٦٨" العالمية. لم تخف حدة تلك الإثارة طوال الفترة ٦٩-١٩٧٠، بل لقد بلغت ذروتها بفصل المناهج التعليمية الخاصة بجامعة داكار تماماً عن نظيرتها الفرنسية على نحو حد من أى توفيق محتمل. وقد احتفل الطلاب بشكل شرعى فى عام ١٩٧٠ بهذا الاستقلال المنتزع بوصفه انتصاراً. كما منحت الحكومة الطلاب أيضاً تمثيلاً فى أجهزة صنع القرار فى جامعة داكار. لقد كان الطلاب غالباً فى الشوارع منذ ١٩٦٨، يترأسون "جبهة" مضادة للاستعمار، ومعادية لسنجور بشكل خاص، متحالفين مع الاتحادات العمالية وجماعات المعارضة السرية اليسارية بدرجة أو بأخرى وحيث فرضت استراتيجيتها التوحيدية. وقد جعلت هذه الأحداث المشكلات السنغالية الداخلية أكثر بروزاً. وقد كان الخطاب المعادى للاستعمار - الذى أُستشعِرت غيبته- يفقد تدريجياً قدرته التعبوية، وخصوصاً على الاتحادات العمالية، الحلفاء وثيقى الصلة بالطلاب. وبالتالى، بدا أن معظم تأثير المنظمات غير السنغالية على الحركة الطلابية آخذ فى الشحوب حيث ركز الطلاب منذ منتصف السبعينيات على القضايا السنغالية. (Zaccarelli, 1988: 111)

وربما قيل أن مرحلة العداء للاستعمار قد آذنت بالانتهاء بفعل المنطق الكامن خلف كفاح اليسار المحلى. فقد استشعر ضرورة مواصلة السعى لتحقيق الأهداف الشاملة بإعطاء الأولوية للقضايا المحلية. وقد كان للجدل الإيديولوجى داخل الحركة الماركسية العالمية ، ماوية/ألبانية/أرثوذكسية، وحدة حركة، وحدة حركة/جبهة موحدة، جبهة ديموقراطية/جبهة ذات توجه وطنى، وجود طبقى/ عدم وجود، قطبية ثنائية أو ثلاثية قطبية فى الساحة السياسية ... إلخ ، مثل تلك الآثار المدمرة حيث أن الرابطة الفعلية الوحيدة بين مختلف العناصر ظلت هى المعارضة التامة لتحقيق أى تسوية مع

النظام القائم. وفى هذا الإطار، أسهم اندماج حكومة سنجور فى النظام الرأسمالى فى تضليل الأفراد. وفى التحليل الأخير، فقد برهنت العلاقة السرية مع الأحزاب الماركسية على صحتها.

وأخيراً، تمكنت حكومة سنجور -التى أُجبرت على التراجع فى مناسبات عدة خلال الفترة ٦٦-١٧٩١- من التغلب على صعوباتها بفضل الحركات الصوفية ونتيجة الافتقار إلى طليعة أصيلة مع مشروع شعبى بديل ووسائل تنفيذه. (Zaccarelli, 1988: 111-112) ;, HK TAG. وقد آذن فشل أعضاء الجبهة فى التخلص من النظام فيما بين ١٩٦٦ ١٩٧١ بجعلهم هدفاً للقمع الوحشى. وهكذا، تم حل الاتحاد الديموقراطى للطلاب السنغاليين UDES والاتحاد الطلابى فى داكار UED، وتم تجنيد نحو ٥٠ طالباً واستُبعِد آخرون كثيرون من الجامعة. ولتجريد الحركة التى تستخدمها المعارضة اليسارية من قيادتها، قامت الحكومة باعتقال جميع قادتها. ولذلك، وحتى عام ١٩٧٥، بدأت الحركة مرحلة العمل السرى والتى قامت خلالها بأفعال عنيفة كثيرة واجهتها الحكومة فوراً بقمع منظم غير متكافئ. وقد كان ميسوراً أن يدرك المرء النهاية الميتة التى آلت إليها الحركة فى النصف الأول من السبعينيات من خلال العجز الواضح للاتحاد العام للطلاب السنغاليين AGES، وهو الاتحاد الذى أسسته الحكومة ليحل محل الاتحاد الديموقراطى للطلاب السنغاليين UDES.

وبينما تجلى عجزها عن التقدم على صعيد الرأى العام أو حتى المجتمع المدنى الذين خططت الحكومة لحصارهما ، عانت الحركة لفترة طويلة من الزمن تراجعاً لا يمكن إنكاره . وعلاوة على ذلك، فقد ارتد القادة الكبار للاتحادات العمالية فجأة فى ١٩٧١ عن مساندة الحركة(٢٧). وتآكلت القدرة على التعبئة بفعل الانقسام داخلها – ونتيجة للنشاط السياسى قصير النظر الذى استهدف مطالبا مادية تافهة(٢٨).

وبالإضافة إلى هذا، نتجت انتكاسات الحركة – أحياناً – عن صعوبات داخلية والتى أدت سريعاً إلى انشقاق الحزب الأفريقى للاستقلال (PAI) إلى أجنحة قوية.

وأخيراً، يجب الاعتراف بأن خطة النظام قد عملت مفعولها، وقد كان تحديد هوية القادة وإتاحة "المشاركة المسئولة" لهم فى شئون البلاد واحداً من أهم إجراءاتها. لكن

فى حالة العزوف عن ذلك، كان يتم انتزاعهم من الجامعة إما بالتجنيد أو الفصل أو منحهم بعثات دراسية خارجية. وبالطبع، فقد تجاوزت النتيجة التوقعات إلى حد بعيد حينما أدت صدمة البترول عام ١٩٧٣ إلى صرف أذهان الطلاب بعيداً عن التعبئة المضادة للاستعمار والمعادية للرأسمالية. وقد تحسنت الظروف فى السنغال فى أعقاب إضفاء الليبرالية على النظام ولا سيما الاعتراف الرسمى بأحزاب المعارضة فى ١٩٧٤

## نكسة التشاركية: ٧٤–١٩٨٨

على النقيض من الفترة ٦٠–١٩٧٤، التى شهدت مشاعر عنيفة مناهضة للاستعمار لم تلبث أن تحولت إلى حركة مناهضة لسنجور(٢٩)، حيث تجمعت اتجاهات التحول ما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٨ تحت وطأة الأزمات الهيكلية التى كانت عناصرها سائدة آنذاك.

فعلى المستوى الهيكلى، وبمراجعة السنوات المحمومة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٤ استشعرت النخبة الاستعمارية الجديدة تدريجياً القلق إزاء مسألة استمرارها، وعلى نحو ما حدث عام ١٩٧٣، ربما كان أمراً منطقياً جداً، أو ببساطة غريزياً، من جانبها أن تشرع فى إرسال أطفالها على نطاق واسع للدراسة فى الخارج ولا سيما فى فرنسا. وقد كانت تلك بداية إضفاء الطابع البروليتارى على طلاب جامعة داكار. وبالفعل فقد كانوا من أصول شديدة التواضع. وللمفارقة، فقد عزز ذلك التوجهات الماركسية فى الخارج إلى حد ما(٣٠). وكان معظم الطلاب الذين بقوا فى داكار مهتمين إلى حد كبير باستكمال تعليمهم دون الاضطرار لاستخدام الدخول الضعيفة لعائلاتهم خاصةً عندما لم يتأت لهم المساهمة فى إعالتها بتلك البعثات الدراسية.

من هنا كانت الحركة الطلابية سنغالية الملمح بدرجة أكبر. ففى ١٩٧٨ على سبيل المثال كان ٧٦٪ من ١٠٣٠٠ طالب مندرجين فى الحركة سنغاليين وطنيين. (Diop and Diouf, 1989: 14-15). ومع تسارع هذه الظاهرة التى صارت عامةً، صارت الحركة الطلابية أكثر تورطاً فى الشأن السنغالى.

وقد أسفرت البداية الديموقراطية عن نبوغ أحزاب تقليدية المقدمة. وبينما حاولت هذه الأحزاب دفع الطموحات السياسية للمجتمع قدماً، وجدت الحركة الطلابية نفسها فجأة في المؤخرة حيث نظر إليها بوصفها حركة مشغولة فحسب بـ "استمرار الغذاء" الأمر الذى أدى إلى تهميشها.بيد أن هذا لم يعن انتهاء الفعالية السياسية للطلاب، وعوضاً عن ذلك، حملت القطاعات الشبابية أو الطلابية فى الأحزاب على كاهلها عبء تلك المهمة. ولسوء الحظ، نشأت أزمة غير مسبوقة نتيجة سعى الأحزاب لاختراق الحركة الطلابية. ولذلك فقد حدث انقسام الحركة إلى اتحادات متنافسةٍ على أسس شخصية أو موضوعية. وقد أصبحت التعبئة واسعة النطاق لطلاب الجامعة تحدياً فعلياً. فعلى سبيل المثال، فقد استمرت الإضرابات الجامعية الكبرى بصعوبة فى أواخر السبعينيات بواسطة الحركة الطلابية. وبدلاً من ذلك، حلت أحزاب المعارضة اليسارية محلها[٣١]. وعلى أى حال، فحتى لو حاولت الحركة القيام بذلك فلم يكن ليتأتى لها ذلك نتيجة افتقارها إلى الإطار التنظيمى. وقد كان هذا ضاراً جداً بالنسبة للحركة فى وقتٍ نالت البطالة واسعة النطاق من قطاعٍ كبير من خريجى الجامعات – من حملة درجة الماجستير. ومن ثم فقد أخذ يتفاقم شعور الطلاب بأنهم مرفوضون من قبل الدولة ، ومهمشون بواسطة المجتمع المدنى، وبأنهم مجرد بيادق فى لعبة الشطرنج بين الأحزاب التى حفرت لنفسها مكاناً فى المشهد السياسى. والدليل على هذا الموقف هو حقيقة أنه فى أعقاب الإضراب الجامعى الكبير فى ١٩٨٠ ، تم تجاهلهم تماماً فى المناقشات والاستنتاجات الخاصة بالأحوال العامة للتعليم والتدريب الذى عقد فى مطلع ١٩٨١

لقد كانت التنظيمات الطلابية فى محنة جعلتها أكثر حساسية إزاء التقارب والتضامن مع جيرانهم المباشرين. وباختصار، فإنهم كانوا ينسحبون إلى ساحة أكثر أمناً. وبحلول ١٩٧٥، ظهر بالتالى عدد من الاتحادات على أسس فكرية أو مؤسسية أو وطنية. وكان على هذه الاتحادات أن تأخذ على عاتقها مسئولية الكفاح التى تركزت منذئذٍ على الظروف السائدة (البعثات الدراسية والإسكان خصوصاً فى جامعة تأوى من ٢٠–٣٠٪ من الأعداد المقيدة عام ١٩٧٠) كما تركزت على قضايا توفير المنافذ المهنيّة professional outlets. وقد قامت هذه الاتحادات بتعبئة الطلاب بكفاءة على

المستوى القاعدى حول مجموعة من القضايا المحددة. بيد أن نتائجها لم تكن ذات تأثير. وقد كانوا معزولين بالفعل ولهم أثر ضعيف بينما كانت سياسة تقييد الموازنة المفروضة من قبل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الغربية قد حدت من الإنفاق على التعليم بدرجة كبيرة.

ويأخذ هذا فى الاعتبار ، تجلى الإحساس بالحاجة إلى تنظيم قوى أكثر تمثيلاً للطلاب على نحو يفوق أى وقت مضى لا سيما حينما فشلت الإضرابات التشاركية بشدة فى الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧[٣٢] وكانت الاتحادات السرية، مثل الاتحاد العام لطلاب السنغال AGES اتحاد طلاب السنغال UES، قد ضعفت بفعل النزاعات الداخلية لليسار ، بل إنها فقدت أحيانًا السيطرة التامة على دوائرها الانتخابية وكانت مشلولة (عاجزة) بفعل عدم قدرتها على التفاوض. أما الرأى العام الذى كان قد عُبئ مع بداية اللعبة السياسية فقد كان ينظر إليهم بعين الشك.

أدى هذا إلى انقسام الحركة الطلابية إلى تنظيمات متعددة بدا أن التعايش بينها من الصعوبة بمكان. أما التعاون بينها فلم يكن تقريبًا مطروحًا. وقد أمكن الوفاء بذلك المطلب بصعوبة من خلال التنسيق بين تلك الاتحادات والهيئات، وقد استمر الأمر على هذا النحو، بالرغم من أنه لم يكن بمقدور أحد أن يقول بالتأكيد متى يمكن لإعادة بناء التنظيمات التقليدية القوية التى سادت الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ أن يحدث. وفى المقابل- ومع تأسيس الحكومة- كان هناك حوار خاص مع الهيئات والاتحادات الطلابية الأخرى لحثها على فصم عرى العلاقة مع الأحزاب ومطالبتها بعدم التسييس بالرغم من أن هذا كان مختلطاً مع مقاومة الطابع العسكرى على الحركة. وعلى أى حال،كانت الأحزاب الماركسية، التى كانت كوادرها هى الفاعلة فى أوساط الحركة الطلابية فى الفترة ٥٥-١٩٧٠، قد انقسمت إلى عدد من الأجنحة وكانت عاجزةً عن تكوين كتلة.

وطالما كانت الحكومة قادرة على تناول عنصر واحد فحسب فى وقت محدد، فقد ظلت راضية عن الموقف. لكن مع تراجع المقدرة التساومية لهذه الاتحادات لاحت بعض النذر على نطاق واسع:

أولاً– كان ممكنًا لنفس المشكلة أن تحل بطرق مختلفة، وفى أوقات عديدة، ومن ثم إمكانية جدولتها مرة بعد أخرى.

ثانيًا– كان ممكنًا أن تضعف الإجراءات الاستشارية المستحدثة قيادات الاتحادات تماماً، التى كانت شرعيتها آخذة فى الضعف اكثر فأكثر فى الوقت الذى لم تألف فيه الدوائر الانتخابية عمليات التوفيق، وذلك لتدنى مستوى تسييسها .

ومن هذا المنطلق، اعتبر عقد السبعينيات بحق فترة جمود. وقد أيد تلك المقولة حقيقة أن الإضرابات قد اشتدت وأن المفاوضات قد أجريت فى إطار مناخ المزايدة الذى عرقل أى إمكانية للتوفيق.

وربما يرجع هذا المأزق فى الحركة الطلابية جزئيًا إلى نجاحها فى تجنيد الحركات الإسلامية فى مطلع الثمانينات. كان الاتحاد الإسلامى لطلاب داكار AMED، الذى كان قسمًا من الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء AMEAN، موجودًا منذ ١٩٥٦ ولكن مع مطلع الثمانينات، تمت السيطرة عليه بواسطة جماعات مختلفة متنوعة الولاءات، والتى كانت مهتمة بالمعتقدات المتوافرة فى إطار الجدل الزمنى/الروحى فى الإسلام(٢٣). ولأن الجماعات الصوفية التقليدية كانت تؤمل فى الحفاظ على احتكاراتها المحددة، فإنه لم يتأت للجماعات الإسلامية تحقيق طموحاتها نتيجة افتقارها إلى الوسائل اللازمة. وتحول الإسلام إلى ممارسة تطوعية تم تحديدها فى الخطابات المطروحة فى الحرم الجامعى. ونتيجةً لحدودها الموضوعية، عجزت عن تحقيق "وحدة الأرواح" . ولفترة طويلة تالية، كان بناء مسجد فى الحرم الجامعى للطلبة الرجال يعد بمثابة نصر عابر(٢٤).

ولم يبد أن ثمة تحديًا جديًا لهذا الوضع حتى ١٩٨٨؛ حيث لم تنتشر البطالة حتى فى أوساط الخريجين– الذين تخرجوا من كل المعاهد منذ ١٩٨٥ – ولكن الحزبين الماركسيين الكبيرين LD/MPT and PIT شرعا فى تقارب حذر بمناسبة حملة انتخابات فبراير ١٩٨٨ وعلاوة على ذلك، بدأت الحركة الطلابية منذ ١٩٨٥ الارتباط بعملية إعادة بناء بطيئة ولكن ثابتة لتنسيق الكيان الذى يشمل الاتحادات المختلفة، وبذلك يكتسب التمثيل الذى كان يفتقده.

وبالنظر إلى الإضرابات المتتالية، والتجاهل والمفاوضات المهنية فى ظل جمعيات عمومية غير مستقرة، ونتيجة أيضًا للمزايدات التى تحدث فى مستويات النظام ذاته، أصبحت الحكومة أكثر تعرضًا للسخط. وبدا ميلها أكثر فأكثر إلى القمع البدنى. وكانت الأزمة المتنامية بصدد قضايا تافهة والتى بدأت فى مطلع العام الدراسى ١٩٨٧ آخذة فى التفاقم بفعل النزعة شديدة المحافظة التى أبدتها الحكومة ونشاط الحملة الانتخابية. وإلى جانب ذلك، استطاع الطلاب أن يلتحقوا بأحزاب المعارضة وأن يعبروا عن مطالبهم دون خوف من إجبارهم على قبول الـ SOPI[٣٥] وهى كلمة السر التى تبناها ثلاثة أرباع المناوئين للنظام (وتعنى البديل أو التغيير بلغة الولوف ).

وعمومًا ،كانت أزمة التوجه والهوية كامنة خلف السياق السائد. وبالفعل أصبح الطلاب فجأةً على دراية بدورهم الطليعى وبسرعة كبيرة انطلقوا إلى الشوارع مع أعضاء مختلفين من الشباب الحضرى من المتأثرين بالأزمة تحديداً وممن أدانوا البطالة المتفشية. وبمعرفة الأشخاص الحقيقيين المسئولين عن كل هذا، شرع النظام فى ممارسة القمع الجسدى ضد الطلبة تحديداً، بينما لم يكن استخدام الإفساد، فى المقابل، مجديًا تقريبًا .(Diop and Diouf, 1989: 14-15) أما الرأى العام الذى كان حساساً إلى حدٍ كبير بما تعنيه كلمة السر SOPI، والذى كان يرى الطلبة كشهداء غير قابلين للإفساد، فقد أشاد بانتصارهم الأخلاقى : "إنهم لم يشلوا بالفعل جهاز الدولة لشهور طويلة فقط، ولكنهم أيضاً ألحقوا هزيمة أخلاقية بالموقف الذى وجد تعبيراً عنه فى أزمة الحكومة الدائمة"[٣٦].

هل استطاعوا أن يكتسبوا ميزة من هذه النجاحات الغامضة وأن يقدموا حلاً لأزمة الهوية والتوجه؟ فى اعتقادنا أنه لن يتأتى لهم ذلك لأن العوامل الهيكلية وعوامل الأزمة منذ أواخر السبعينيات كانت تتفاقم على نطاق واسع. ولذلك فقد تخلوا عن تشاركيتهم اليومية وعدم فاعليتهم فى الصراع، حالة بحالة. نحن لا نعتقد بالفعل، بأى كيفية،فى وجود مستقبل للانتصار الطلابى[٣٧]. وكانت نية الطلاب الانخراط فى حياة أمتهم كأعضاء فى المجتمع المدنى بمثابة رؤية لا تأخذ فى حسبانها حقيقة أنهم فى مرحلة انتقالية، فضلاً عن عدم قدرتهم على التحكم لافتقادهم التأثير على الدعائم

الاقتصادية – الاجتماعية. ولذلك فبدلاً من أن يكونوا فاعلين/مبادرين فى هذا التغير، تحولوا ليصيروا مجرد صنائع لهذا التطور فى السنغال.

## الخلاصة

يمكن تمييز ملامح قليلة، ذات مغزى يقل أو يكبر، عبر التحولات المختلفة للحركة الطلابية. هناك قضيتان رئيسيتان تحفزان التقدم الجدلى ؛ وهما قضيتا البقاء والتفكك اللتان تجلتا كلتاهما دورياً فى أزمتى الهوية والتوجه اللتين خبرتهما الحركة الطلابية منذ ظهورها.

وربما أمكن تلخيص أزمة الهوية من خلال هذا السؤال البسيط: ما الذى يناضل الطالب من أجله؟ ولعل الأكثر أهمية أن نميز الطالب من خلال أصوله/أصولها(٣٨) أكثر من إدراكنا له/لها كفاعل يمارس دوره/دورها فى المجتمع المدنى. وغايتنا هناهى اكتشاف ما يناضل الطالب من أجله وماهية دوره ، إن وجد. وبوضوح أكثر، هل يستشعر الطالب أن لديه القدرة الكافية لتمثيل مجتمعه والمصداقية فيه ليتسنى له ممارسة دور طليعى؟

ثمة تطور هنا. فقبل الحرب العالمية الثانية قبل الطلاب فى صمت أن يكونوا بورجوازية صغيرة ذات روابط مع الاستعمار، وبحلول منتصف السبعينيات كانوا يطالبون بممارسة دورهم كطليعة يسارية. لكن فى النهاية، قاموا ببعض أعمال الحراسة دون أدنى مساندة. وقد بدوا فى أغلب الأوقات بوصفهم ضميراً مستنيراً لشعبهم على درب التحرر التام والتحديث. وقد أداروا عملية تحويل دورهم من التأييد للنظام الغربى، فى محاولته لاكتساب الشرعية، إلى الرفض التام له. وفى المقابل، على أى حال، استخدموا نفس الأسلحة التى استخدموها فى الماضى ليحفروا لأنفسهم مكانة خاصة. وفى أواخر السبعينيات، كان الطلاب السنغاليون يرون أنفسهم بتواضع أكبر رموز لمأزق الاستقلال، وبوصفهم رموزاً للفشل السياسى والاقتصادى للنظام الذى لم يستطع أن يوفر لهم إمكانيات واضحة للحياة ، وكذا للنظام الذى يهمش

الشباب الذين يُنظر إليهم دومًا باعتبارهم قوة بشرية هائلة وقد طالبوا بحقوق المواطنة الكاملة وبشكل أكثر تحديدًا أن يعتنى النظام بظروفهم الاقتصادية. ولسوء الحظ لم تتفهم الحكومة ذلك فى ١٩٨٨ بفعل الفساد(٣٩).

لذلك فقد كانت التغيرات الطارئة على الطبقة المثقفة (الانتلجنسيا) تفتقد المبادرة فى سياق بدا فيه أن دورهم هو موضع للتساؤل نتيجة التفاعل المتبادل بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى؛ الأمر الذى تم إيضاحه بجلاء بفعل التغير فى مكانة الطلاب السنغاليين. ومن ثم فقد تحولوا من قائمين على تحديث المجتمع إلى طلاب معونة. وقد اعترفوا تمامًا بهذا الموقف المتردى، ولو بدون وعى، من خلال تقديم أنفسهم، وقبولهم وسعيهم وراء وساطة- إن لم يكن تحكيم- القادة المسلمين فى صراعهم مع النظام. وهكذا فقد استبعدوا آليا الرموز العليا للانتلجنسيا، أعضاء الهيئة التعليمية الجامعية. وفى هذا الصدد يمكننا القول أن الطلاب السنغاليين فى الثمانينيات كانوا يؤكدون دوماً هويتهم على نحو يسىء لشركائهم الأقربين حتى الآن والذين أعطوا انطباعاً بأنهم حلفاؤهم الطبيعيون(٤٠).

ثمة مجموعتان من الاعتبارات الخاصة بالعلاقات المتبادلة، واللتان توفران للفاعلين هامشاً بسيطًا جدًا من المناورة ، وتحدثان تشويشاً فى أزمة التوجه التى تخوضها الحركة الطلابية:

* الأولى. الاختيار الصعب ما بين التشاركية الصارمة والالتزام السياسى الصريح.

* الثانية. الاستراتيجية الواجب تبنيها.

إن الاختيارات شديدة الاتساع وهى تستلزم تحليلا واضحًا مصحوبًا برؤية تساعد على اتخاذ القرار. أى نمط من التوجه ينبغى أن تعطى له الأولوية؟ توجه يحدده السياق - موقفى - أو ينبغى أن يكون تلقائيًا مع اتخاذ كل من القيادة والأعضاء زمام المبادرة؟ هل يجب أن تكون الحركة وحدوية أم منقسمة إلى أجنحة - مع التنسيق بين هذه الأجنحة؟ وقد طرح هذا من الآن فصاعداً قضية طبيعة المطالب التى يتم تطويرها : الاستقلال الذاتى، "جبهة" أو تكامل مع شركاء مؤسسيين. وبعبارة

أخرى، قضية الفعالية. هذه الأسئلة المتعددة نادراً ما وجدت حلولاً مناسبة بل إنها ببساطة أكبر تضع حلولاً لتحقيق التراضى لا حلولا قابلة للتطبيق.وخلف هذه النزعة التطوعية الراسخة لدى الحركة الطلابية تثير القيود الهيكلية والنابعة من الأزمات تساؤلات حول أكبر مما تستطيع الحركة الطلابية السيطرة عليه. وقد أماط هذا اللثام بيسر عن جدل قديم قِدم الحركة الطلابية عمومًا: هل تتسم المنظمات الطلابية بالخيال الزائد ، وبعبارة أخرى، هل تبالغ دومًا فى تقدير قوتها الرمزية وفعاليتها الفعلية؟ وبالرغم من أن تلك تعد قضية شرعية إلا أنه ليس لها محل هنا. فهدفنا الأول يتمثل فقط فى توضيح ديناميكية عنصر رئيسى فى حياة المجتمع السنغالى المعاصر مع تقديم رؤية للكشف عن سياق تطوره فى إطار الأزمة متعددة الجوانب التى عاناها.

# الهوامش

(١) قام بيكر وضيوف (١٩٨٢) Becker and Diouf بمراجعة جميع رسائل الماجستير والدكتوراه حول السنغال فى مجال الدراسات الإنسانية ووجدا أنه من بين ٢٦٤ رسالة لم تتناول موضوع التعليم، والشباب، والطلاب سوى رسالتى ماجستير ورسالة دكتوراه واحدة. ولا يقدم دى بينوا (١٩٨٢) De Benoist أى تحليل يتسم بالشمول لمشاركة الاتحاد العام لطلاب غرب أفريقيا (UGEAO) فى كتابه "تطور غرب أفريقيا نحو الاستقلال . وتذكر تنظيمات الطلاب فقط وبصعوبة فى الكتب التالية: ,Freud) 1984. وللرجوع إلى التنظيمات الدينية أنظر هذا العمل الحديث لـ (Bathily, 1987) ؛ ,Mazrui) 1978؛ (Robert, 1987). وبالرغم من ذلك لدينا دراسات متعددة وشهادات حول الحركة الطلابية الأفريقية فى فرنسا؛ وخصوصاً (Diane, 1990)؛ (Dieng, 1986)؛ (Traore, 1973).

(٢) تم توضيح ذلك فى (Bouche, 1974)

(٣) جوييه لامين (Gueye Lamine) الذى سعى للفرار من كلية الطب المبيطرى كان على علاقة بكبار موظفى الإدارة الاستعمارية الذين عاشوا لفترة طويلة فى السنغال واعترفوا له بأن الإدارة الاستعمارية تتخوف من تدريب أناس لن يلبثوا أن يصيروا مهتمين بالسياسة فحسب.

(٤) منعت هذه الروابط الشخصية الوثيقة العلاقات المتعسرة بين دول أفريقيا وراء البحار المختلفة السابقة من التردى فى صراعات مفتوحة أو صراعات مسلحة. وقد تغير هذا الأمر على أى حال على نحو ما يمكن ملاحظته من خبرة الصراع المالى البوركينى، والمالى الموريتانى، والسنغالى الموريتانى.

(٥) للرجوع إلى التاريخ السياسى للسنغال انظر ثلاثة كتب سنغالية: (Hesseling, 1985)، ,Zaccarelli) 1987 & 1988)

(٦) فى دراسته حول مدرسة وليام بونتى أمسك فول Fall بيسر بهذا الاتجاه فى وصفه للعلاقات الطلابية. (Fall, 1986)

(٧) حتى عام ١٩٤٤ كانت هناك كليتان فقط فى أفريقيا الفرنسية وراء البحار كلتاهما فى السنغال بيد أن هذا الأمر تغير بسرعة مع التزايد المذهل فى أعداد الطلاب المقيدين فى المدارس العليا من ٧٢٣ – من بينهم ١٧٤ أفريقى فقط- عام ١٩٦٤ ليبلغ ٢٢٨٨ فى ١٩٥١ ثم ٤٥٦٠ عام ١٩٥٧ . وصار الأفارقة هم الأغلبية العظمى فيها حينئذ.

(٨) دينج هو أحد قادة الحركة الطلابية السنغالية فى الخمسينيات يشعر أن المنصب الرئيسى فى جميع الهياكل الاتحادية قد شغله سنغالى، والحقيقة أنهم وراء كل مبادرة وكونهم المجموعة الأكثر حجماً قد يفسر أسباب نشأة تلك الجماعة الفرعية فيما بعد. لقد كان اتحاد الطلاب الأفارقة السود فى فرنسا (FEANF)بمثابة الابن بالنسبة لهم ، ومن ثم لم يستشعروا حاجةً لتنظيم إضافى. تم تأسيس اتحاد الطلاب السنغاليين فى فرنسا (AESF) فيما يبدو إلى حدٍ ما لتوضيح أن السنغاليين لا يرمون إلى

الهيمنة. وقد ازدهرت أنشطة الجماعة الفرعية فقط بعدما وجد اتحاد الطلاب الأفارقة السود في فرنسا (FEANF) نفسه في طريق مسدود في فترة ما بعد الاستقلال . مقابلة في داكار – مارس ١٩٩٠

(٩) كان ثمة إجماع على هذا الرأى بين كل أفراد المجموعة التى قابلناها وقد عبر عنها طلاب سابقون فى داكار ممن ذهبوا إلى المركز الاستعمارى لاستكمال دراساتهم.

(١٠) شهادة أ.أ. دينج ، مارس ١٩٩٠

(١١) Dakar Etudiants 1953, December.

خطاب من رئيس الاتحاد العام لطلاب داكار AGED مصطفى دياللو إلى اللجنة العليا لأفريقيا الفرنسية فيما وراء البحار AOF، ص٤ وص٩ فى ٢٢ نوفمبر.

(١٢) خطاب مفتوح مؤرخ ٢٢ نوفمبر ٣٥٩١ موجه من الاتحاد العام لطلاب داكار AGEDإلى الحاكم العام لأفريقيا الفرنسية فيما وراء البحار AOF، نشرته Dakar Etudiants فى ديسمبر ١٩٥٣ وقد ظهر عدة مرات خصوصاً فى عدد يوليو ٤٥٩١ حيث كشف عن نقص تأهيل عدد من أعضاء الهيئة التعليمية فى الجامعة وطالب بنفس المعاملة فى الجامعات الموجودة فى المركز الاستعمارى (الميتروبوليتانى). انظر أيضاً العدد الخاص من Dakar Etudiants الصادر فى مارس ١٩٥٦ ...

(١٣) Dakar Etudiants, Nos December 1953, & January - February 1954.

(١٤) أوضحت مظاهرات الشوارع خصوصاً الدور الذى قام به الطلاب فى هذه الأحداث.

(١٥) Ecclesia Issue, 1953, No. 46, January.

(١٦) Cire Ly, Vers l'Islam(46: 1953).

(١٧) تم تطوير جميع نصوص هذا المؤتمر فى كتيب من ٩١ صفحة حُرر فى ١٩٥٥ ثم فى ١٩٧٧ بمقدمة كتبها إبراهيم وون العضو النشط فى الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء AMEAN.

(١٨) انظر تقريراً فى:

- Vers l'Islam, No. 1, June - July 1954.

(١٩) طالب سيرى لى بالمشاركة فى وفد الحج لأفريقيا الفرنسية فيما وراء البحار AOF عام ١٩٥٤ بوصفه رئيس الاتحاد الإسلامى لطلاب أفريقيا السوداء AMEAN.

(٢٠) كتب الشيخ أميدو كين رواية "الحادثة الغامضة" L'Aventure Ambigue. وكان مديراً مدنيًا لأقاليم فرنسا فيما وراء البحار، حاكم المنطقة، المستشار العام للتخطيط تحت إمرة مامادو ضيا. ولكن مع خروج الأخير للسلطة، تم تشويه صورته لسنوات عديدة. وقد شغل منصباً وزارياً فى عهد ليوبولد سنجور وفى عهد عبده ضيوف.

(٢١) أنظر :

- Vers l'Islam, No. 11, April 1956.

(٢٢) تفضل الحكومة السنغالية استخدام المفاهيم الغامضة، "حزب" أو "اتحاد عمالى موحد". وبالطبع، لن يُذكر أبداً بصراحة أن وجود آراء سياسية مختلفة واتحادات عمالية مختلفة هو أمر غير قانونى بيد أن مثل تلك الممارسات تحديداً كانت تعد أموراً خطيرة. لمراجعة تاريخ السنغال أنظر Hesseling, 1985 & Zaccarelli, 1988)

(٢٣) قدم وزير العدل السنغالى بياناً حول هذا الأثر. وعلى أى حال، أبدى أحد الدارسين من فولتا العليا - بيير دومبا - ملاحظة في عام ١٩٦٠ مؤداها أن هذا الرأى يعد غامضاً تماماً. وقد شعر بالفعل أن القادة قد توقعوا أن يجد الطلاب علاجاً ناجعاً للأمراض الاجتماعية وأضاف أن مثل هذا العلاج لن يكون مميتاً بالنسبة لهم. انظر:

- Jeunesse d`Afrique, Afrique Documents, No. November December p.224.

(٢٤) يشترط كل من هيسلنج (Hesseling,1985: 256-272) وزاكوريللى-Zaccarelli, 1968: 126) 130) فى الرأى القائل بأن الطلاب كانوا هم الفئة الوحيدة التى عارضت محاولات حكومة سنجور عند إحضارهم للاحتفال فى الستينيات والسبعينيات.

(٢٥) مثلاً، كان العنوان الفرعى للورقة المعنونة "بيان التوجه النقابى" التى تبناها مؤتمر اتحاد الطلاب السنغاليين فى فرنسا ASEF فى ديسمبر ١٩٧٢ كان دالاً جداً: نحو نقابية جماهيرية ومسئولة ونضالية منحازة إلى أجل الجماهير.

(٢٦) كان العنصر الأهم فى جهاز القمع هو القانون ٤٠-٦٥ بشأن الاتحادات المشاغبة الشهير والصادر فى ٢٢ مايو ١٩٦٥

(٢٧) منحت الحكومة أجوراً إضافية حينما تم حل الاتحاد القومى للعمال السنغاليين (UNTS) القوى وقامت بتنصيب القادة الأخيرين فى مناصب مع منحهم امتيازات اقتصادية. وقد سجل هذا بداية " سياسة مشاركة مسئولة " التى كانت تعنى فى النهاية ربط الاتحاد العمالى القوى بالنظام.

(٢٨) فى الوثائق التحضيرية لمؤتمر اتحاد الطلاب السنغاليين فى فرنسا ASEF ٧-١٩٧٢ بدا أن الطائفية قد أضرت بالتنظيم : "فالاتجاه الطائفى، حيث أفضت عدم ثقة جماهير الطلاب إلى اتحاد الطلاب السنغاليين فى فرنسا متشكك وينزع نحو العسكرة".

(٢٩) أشار سنجور إلى المعارضة السنغالية آنذاك بوصفها معارضة شخصية سرية "Crypto-Personal" حيث أن الرابطة الوحيدة -فى رأيه - بين التحالف غير المتجانس هو العداء المشترك لشخصه. وقد ذهب إلى حد التأكيد أنه سياسياً قريب جداً من نجوم من أمثال الشيخ أنتا ديوب

(٣٠) يوضح هذا إلى حد كبير النزعة الراديكالية المتنامية لاتحاد الطلاب السنغاليين فى فرنسا ASEFفى السبعينيات.

(٣١) يشير هذا بصفة مبدئية إلى الإضرابات التى بدأها الاتحاد الديموقراطى الوحيد للمعلمين فى السنغال SUDES فى ١٩٨٠ خصوصاً.

(٣٢) انتهى إضراب المدرسة القومية للمعاونين الاجتماعيين "-Ecole Nationale Des Assistants Soci aux" فى ١٩٧٧ باستبعاد ١١٦ طالبًا .

(٣٣) تزامنت هذه الحركة مع ديناميات عالمية تم تدعيمها من قبل دول الشرق الأوسط والأدنى. وقد نظر الطلاب إليها بوصفها حرباً معلنة ضد تغريب العادات والتقاليد وانقسام المؤمنين بين طرق صوفية متنافسة.

(٣٤) لم يخدم هذا المسجد الذى بنى ببساطة بواسطة التمويل الأجنبى وبمعاونة السلطات أغراض الإسلام الذى كان متهماً باستخدام طرق غير ديموقراطية والتآمر مع الحكومة السنغالية سواء بسواء مع حكومات أجنبية شديدة المحافظة.

(٣٥) تعنى التغيير، البديل فى لغة الولوف. وقد صارت هذه الكلمة شائعة بواسطة الحزب الديموقراطى السنغالى PDS الذى كان يراسه عبد الله واد .

(٣٦) ألجأ الطلاب والتلاميذ الحكومة إلى موقف ضعيف فى مفاوضاتهم. وقد كان الوزراء منخرطين فى العملية بدرجة تزيد أو تضعف وبالتالى قادوا الحكومة إلى تحويل سلطة التفاوض من الهيئات الأكاديمية إلى رئاسة الجمهورية. ولعل حقيقة أن الحكومة كانت تجهل ما إذا كان تمييز وزارة التعليم القومى عن وزارة التعليم العالى يمثل توضيحاً لتلك النقطة. وقد ولد كل هذا فروقاً قوية بين أعضاء الحكومة الذين اعتادوا على درجة أكبر من احترام التدرج الوظيفى والإجراءات التقليدية. وبملاحظة ما سبق، شرع عدد من الباحثين فى الحديث عن "ثأر الطلاب" : انظر

- Diop and Diouf (1989); La revanche des eleves et etudiants sur l`etat et la societe civile 1978 - 1988", Paper for the AKUT conference, Uppsala, October

(٣٧) لم يقدم ديوب وضيوف أى تعليق حول تلك النقطة لكن يبدو أنهما طبقا ذلك حينما ذكرا أن الطلاب قد قصدوا أن "ينظروا فى بعض الأشياء خلال ذلك لكى يشجعوا على إنقاذ السياق الذى سيمكنهم من ممارسة دور كنخبة حديثة للمستقبل وممارسة دور تقليدى حيث يرى الطلاب الأفارقة فيه أنفسهم.

(٣٨) هذا أمر ذو مغزى بيد أنه ينبغى أن يدرس منفصلاً فى أعمال بحثية مقبلة

(٣٩) Le Cafard Libere صحيفة أسبوعية نشرت هذه الوثائق الحساسة نوعاً ما والتى لم ينكرها النظام قط، وذلك فى عددها رقم ٣٩، فى يوليو ١٩٨٨ . وقد صنف القائد الاشتراكى المسئول عن هذا الطلاب إلى ثلاث مجموعات : أولئك الذين يمكن إفسادهم، وأولئك يحتمل أن يتم إرهابهم، وهؤلاء الذين لا أمل فيهم لأن تلك المجموعة الأخيرة كانت مسيسة جداً.

(٤٠) لعله من المغرى جداً الاعتقاد بأن الاتهام التقليدى المعادى للمثقفين والماثل ضد الحكومة يشمل أيضاً عناصر واسعة من المجتمع المدنى وخصوصاً بعض كوادرها الشغوفة بالحفاظ على تسميتهم كـ "سماسرة سلطة". وبالرغم من أننا لسنا متأكدين من أن الطلاب يعدون جزءاً من الفئة المثقفة (الانتلجنسيا) فالمصطلح يغطى هنا مبدعى الأفكار بينما يستبعد مستهلكى مثل تلك الأفكار. وبوضوح، فإنه ينبغى التأكيد على تلك المقولة. وعلى أى حال، فهى تمكننا من السعى وراء مبررات التحالف الغريب الذى بدا أنه يتشكل ضد المثقفين غير المنتجين الذين يستعملهم الغرب، عديمى الانتماء والمحرومين بالتالى من أى تأييد"

## References

Bathily. A., (1976) "Aux Origines de l'Africanisme. Le réle de l'oeuvre Ethno-Historique de Faidherbe dans la conquête Française du Senegal", in Moniot. H, (*ed.*), *Le mal de voir*, Col. 10-18, Cahiers Jussieu/2, Paris, pp. 77-107.

-----, (1987) "Le réle des Mouvements d'étudiants Africains dans l'évolution politique et sociale de l'Afrique de 1900 à 1975. Le réle des Organisations Confessionnelles Comme l'Association des Etudiants Musulmans d'Afrique Noire", UNESCO, Paris.

Bouche, D., (1974) "L'enseignement dans les territoires de l'AOF, thèse de doctorat d'état", Lille, University of Lille Press.

D'Arboussier, G., (1962) "L'Université et l'Université Africaine", *Afrique Documents*, No. 64, July-October, pp. 139-148.

*Dakar Etudiant*, December 1953 to January 1957 issues.

*Dakar Jeunes*, (1942b) March.

-----, (1942c) April.

-----, (1942d) May.

-----, (1942e) No. 22,4 June, p. 3.

De Benoist, J.R., (1982) *L'Afrique Occidentale Française de 1944 à 1960*, Dakar, NEA.

De Bragança, A., and Wallerstein, I., (1982) (*eds*), "The African Liberation Reader", Zed Press, London, Vol. 1.

Diallo, M., (1957) "Islam aoéfien et évolution Politique", *Vers l'Islam*, June.

-----, (1972) "Galandou Diouf, Homme Politique Sénégalaise 1876-1941", Mémoire de Maïtrise, Dakar University.

Diané, C., (1990) *La FEANF et les grandes heures du mouvement Syndical étudiant noir*, Paris, Chaka.

Dieng, A.A., (1986) *Histoire des Organisations d'étudiants Africains en France (1900-1955)*, 2 vol, Multigr, Dakar.

Diop, C.A., (1952) "Vers une Idéologie Politique Africaine", *La voix de l'Afrique noire*, issue No. 1, February.

Diop, D., (1953) "L'Etudiant Africain devant le fait colonial", *in Les Etudiants Noirs Parlent*, No. 14, *Présence Africaine*.

Diop, O.S., (1935) *Karim. A Senegalese Novel.*

Fall, Y.S., (1986) *L'Ecole Normale William Ponty*, mémoire de maïtrise d'histoire, Dakar, multigr.

Father De Benoist, J.R., (1982) *The Evolution of West Africa Towards Independence.*
Freud, B., (1984) *The Making of Contemporary Africa, The Development of African Society Since 1800*, Indiana University Press.
Guèye, Lamine, (1966) "Itinéraire Africain", Paris, *Présence Africaine*, pp. 20-21.
Hesseling, M., (1985) *Histoire Politique du Sénégal*, Karthal, Paris.
Ly, Ciré, (1955a) "En dépit des tempétes et des marées", *Vers l'Islam*, No. 5, April.
Ly, T.B., (1953) *Dakar Etudiant*, No. 3, December, p. 4, No. 5, March-April,1954.
Maboul, (1942a) "Une opinion Musulmane", *Dakar Jeunes*, Février.
Mathiam, J., (1962) "L'intellectuel africain et le Développement de son pays", *Afrique Documents*, No. 64, July-October, p. 149.
Mazrui, Ali, A., (1978) *Political Values and The Educated Class in Africa*, University of California Press, Berkeley, Los Angeles.
Moniot, H., (*ed.*). *Le mal de voir*, Col. 10-18, Cahiers Jussieu/2, Paris, pp. 77-107.
*Présence Africaine*, (1953) No. 14, special.
Robert, W., (1987) "An African Voice: The Role of Humanities and African Independence", Duke University Press, Durham.
Sagna, O., (1981) *Lamine Senghor (1889-1927)*, Mémoire de Maïtrise, Paris VII.
Seck, A., (1953) "Problémes de Modernisation de l'Ouest Africain", in *Les Etudiants Noirs Parlent*, No. 14, *Présence Africaine*.
Sow, N.E., (1978) "Les organisations négres et l'action anti-coloniale dans l'entre-deux-guenes, 1920-1940", Mémoire de Maïtrise, Paris VII.
Traoré, S., (1973) *Responsabilités historiques des étudiants africains en France*, Anthropos, Paris, and La Fédération des étudiants d'Afrique Noire (FEANF), Harmattan, Paris.
*Vers l'Islam*, 1955, No. 7, June-July.
-----, (1955b) No. 7, June-July.
-----, (1956) No. 9, January.
Wade, A., (1953) "Afrique Noire et Union Française". In *Les Etudiants Noits Parlent*. No. 14, p. 124. Zuccarelli, F. (1987) *La vie Politique Sénégalaise (1789-1940)*. CHEAM, Paris.
-----, (1988) *La vie Politique Sénégalaise (1940-1988)*. CHEAM, Paris.

# الفصل الثالث والعشرون

# ردود أفعال الأتباع : الطلاب ، المهمشون واليسار ( فى سيراليون )

بقلم : راشد إسماعيل

ترجمة : د . محمد عاشور مهدى

## مقدمة

حينما أقدمت الدولة على قمع المعارضة فى منتصف السبعينيات ، امتلك الأتباع – الطلاب والمهمشون – زمام المبادرة فى تحد لشرعيتها . ودفعت أعمالهم إلى إجراء بعض الإصلاحات ، وفى نهاية الأمر أدت إلى انقلاب عسكرى ، أطلق عليه ثورة ، فى ١٩٩١/١٩٩٢(١). ويركز هذا المقال على الأنشطة السياسية لطلاب مدرسة فوراه باى كيلوج Fourah Bay Colleg( مدرسة خليج فواره ) ، ولشباب فريتاون المهمشين الذين مثلوا أشد التحديات حدة وتماسكاً فى مواجهة الدولة فيما بين ١٩٧٧ ، ١٩٩٢م ، وهو بمثابة تفكير نقدى لتاريخ بلادنا وجيلنا ، وفى إطار الكتابات الأكاديمية والصحفية المتعلقة بحقبة تاريخية مضت كتاريخ أو فى التاريخ ، فإنه من الأهمية أن يرى الفاعلون أنفسهم فى الكتابات ( التى تناولت أفعالهم فى تلك الحقبة التاريخية )(٢) .

وبالنظر إلى المقال الصحفى لكابلان Kaplan بعنوان : الفوضى القادمة " فى "The Coming Anarchy"على سبيل المثال ، نجد أن الطريقة الهوبزاوية ( نسبة إلى هوبز)(٣) والمالتوسية (نسبة إلى مالتس) التى صور بها إقليم غرب أفريقيا تعكس قدراً كبيراً من عدم الإنصاف لشباب أفريقيا وسيراليون . بادعاء أنهم بصورة عامة " مجرمون " ، ومرتزقة عصور وسطى " جزيئات مفككة فى مجتمع مائع غير مستقر " .

وتكشف جهله بالسياق الثقافى والظروف التى أفرزتهم (Kaplan 1992, 1995: 32-69 and 401-409). ولقد كان بول ريتشارد Paul Richard (١٩٩٥) ( الأنثروبولوجى البريطانى ) من بين الباحثين الذين اختاروا منازلة كابلان وتقديم منظور أفريقى أكثر شمولاً . إلا أنه باختزاله مصادر التأثير الثقافى والسياسى التى أثرت على الشباب المناضل ، وبخاصة فى الجبهة الثورية المتحدة Revolutionary United Front (R.UF) فى صور الـ سى ن ن ، CNN وأفلام الكنغ فو ، والشعبوية الثورية الليبية أحل ريتشارد تحليلاً سطحياً للنشاط السياسى للشباب محل آخر . وتتبدى الحاجة لمنظور أكثر نقدية ، يأخذ فى اعتباره ديناميات الثقافة السياسية للشباب الحضرى فى السبعينيات والثمانينيات .

## الشباب الثورى (الراديكالى) كيسار :

فى أثيوبيا ونيجيريا وغانا ، كثيراً ما طرحت مجموعات جامعية صغيرة ذات ميول ماركسية نفسها كطليعة معارضة مناهضة للمؤسسية Anti– Establishment Opposition فى السبعينيات . وفى سيراليون قام بهذا الدور الطلاب الثوريون (الراديكاليون) . (Review of African Political Economy 1980: 1-14)

ويشير اصطلاح ثورى (راديكالى) إلى الوعى الذاتى المعبر عنه من جانب أكثر قطاعات المجتمع الطلابى حدة فى السبعينيات والثمانينيات . وبتعريف مختصر ، فإن الراديكالية هى جماع الاتجاهات والممارسات المعادية للمؤسسية (الجامعة ، الحكومة المركزية) ، وعدم الانصياع ، والشعبوية Populist، وكانت أنشط قوى الراديكالية هم طلاب العلوم الإنسانية والاجتماعية(٤) . و "اليسار" فى نطاق هذا المقال يقصد به الميل الثورى (الراديكالى) الذى برز فى مطلع الثمانينيات حينما بدأ الأفراد والجماعات ذوو هذه الميول فى اعتناق والالتفاف حول أفكار سياسية أكثر ترابطًا من الناحية المنطقية كانت فى معظمها شعبوية ، "اشتراكية" أو منادية بالوحدة الأفريقية (Abdullah, 1995: 195-221 Denzer, 19973: 413-452 & 563-580)، ولم يقنعوا بمجرد مناهضة النظام ، بل ناصروا فكرة استبداله بنماذج بديلة ، وكانت نماذج أفريقيا الاشتراكية المتحدة

عند نكروما ، وكوبا كاسترو ، وليبيا القذافى ، وكوريا كيم ال سونج من بين النماذج المبتغاة .

لقد بدأ معقل السياسات الطلابية الأساسى ممثلاً فى مدرسة خليج فواره (FBC) Fourah Bay College فى عام ١٨٢٧م كجمعية تبشيرية كنسية ومؤسسة لاهويته[٥] . ثم خضعت بعد ذلك لسيطرة الحكومة ، وفى عام ٣٧٩١م ، تم إدماجها مع مدرسة جامعة نجالا Njala University College، ليشكلا معًا جامعة سيراليون ، ولكونها حكومية التمويل ، لم تكن الجامعة بصفة عامة والمدرسة بصفة خاصة بمنأى عن مشكلات الدولة . وعلى ذات النحو ، لم تكن المدرسة بمنأى عن مشكلات مجتمع فريتاون الأكبر ، بالنظر إلى أن العديد من مرتاديها ، والطلاب ، وهيئة التدريس والعمال يأتون منه . وقد استترت تلك الصلات بفعل الموقع النائى لمدرسة خليج فوارة على جبل اوريول Aureol أو جبل اوليمبيوس على نحو ما يسميه القاطنون بالمنطقة . فالموقع الاستراتيجى على قمة تل ، أتاح الفرصة للطلاب لخلق مساحة ملائمة وحصينة للأنشطة السياسية ، وترجمة عدم رضائهم إلى أنشطة حضرية شعبية .

ولقد انعكس التنوع الأثنى والثقافى والاجتماعى لجماهير الطلاب فى تعدد الأندية الطلابية التى احتضنتها المدرسة . وكان من بين تلك الأندية نادى البستانيين Gardeners، ونادى Auradicals اللذان أقيما فى مطلع السبعينيات ، ومقار الراديكاليين . وقد تراوحت عضوية كلا الناديين ما بين ٣٠ إلى ٥٠ طالبًا فى السبعينيات والثمانينيات . وكان يتم تجنيد الأعضاء الجدد من بين أولئك الطلاب الذين يظهرون تجاوباً (من ناحية) ، ومعادة للنظام (من ناحية أخرى) .

فأعضاء نادى البستانيين : Gardeners ( الأكثر حدة وعنفًا ) كانوا يلتقون فى حديقة المدرسة لتعاطى المخدرات ، وتعاطى السياسة بشأن أمراض المجتمع . وفى أواخر السبعينيات أصدر النادى مجلة سنوية ، خط المواجهة Front Line واتخذت شعاراً مميزاً يتمثل فى قبضة تمسك بأسلاك شائكة وتنزف دمًا[٦] (Richards,1995: 168).

وقد غطت المجلة العديد من جوانب الحياة داخل الحرم الجامعى ، إلا أن ما ميزها عن غيرها من الإصدارات داخل الحرم الجامعى هو معاداتها للحكومة (أو معاداتها لسياكا ستيفينز) ومعاداه اللبنانيين (وبخاصة معاداة جميل سعيد

محمد) عبر النقد اللاذع والرسومات الساخرة[٧] . ومعظم النشطين السياسيين من الطلاب جاءوا غالبًا من بين صفوف تلك الأندية الراديكالية في السبعينيات .

وقد مارست الأندية الراديكالية تأثيراً معتبراً على الحياة السياسية بالحرم الجامعي . وقد تركز التنافس السياسي حول السيطرة على قيادة اتحاد طلاب مدرسة خليج فوارة ، والاتحاد الوطني لطلاب سيراليون . فكلا الاتحادين تناولا قضايا تتعلق بالأحوال المعيشية للطلاب داخل الحرم الجامعي وأتاحا جسراً للاتصال بين الطلاب وإدارة الجامعة والحكومة المركزية . وبالنظر إلى أن القيادة الطلابية كانت تنتخب سنويًا ، اتسمت السياسات بعدم الاستمرارية . وكانت المنافسة السياسية تحتدم حينما يتصارع الراديكاليون وانصارهم مع " الجموديين "Fixity"، وهي كتلة تصويتية من الطلاب الناضجين بصفة عامة يميل إلى التصويت ككتلة لصالح المحافظين وأشد المعتدلين من المرشحين ، كما كانت مشكلة الجموديين تعكس كذلك السياسات الاثنية . والملاحظ أنه لم تهيمن جماعة بمفردها على سياسات الحرم الجامعي ، حيث اعتمدت عملية التناوب (التداول) ما بين جماعة إلى أخرى سنوياً على الأوضاع النسبية للقوى والقضايا المطروحة . فالسياسات الطلابية كانت محصلة المصالح المتناغمة والمتعارضة والشخصيات التي تحددها . وعبر تعبئتهم المتصاعدة ، والتابعة بدرجة كبيرة ، وانطلاقاً من خلفياتهم المتباينة ، اعتنق الطلاب خليطاً من الاتجاهات المثالية والبرجماتية والانتهازية . وكان (شعار) الدفاع عن الجماهير ، وهو اللازمة الأساسية لدى الطلاب ، غالباً لا ينفصم عن حماية امتيازاتهم وآمالهم المستقبلية .

وقد مثل الطلاب الراديكاليون الرابطة الجوهرية بين الطلاب في الحرم الجامعي والمهمشين في المدينة . فالعديد من الطلاب في منتصف السبعينيات ، كانوا من ذات الجيل ، ويتقاسمون ذات السمات الاجتماعية مع المهمشين في فريتاون . على أن الراديكاليين من الطلاب ، ساهموا بنشاط أكبر في اللغة الشفرية والممارسات الثقافية للشباب الحضري المهمش . حيث كانوا يطوفون بالمقاهي (الغرز) ، حيث يتجمع الشباب المهمش بالمدينة – لإقامة الصلات الودية ، وتدارس الأمور السياسية ، ومناقشة المشكلات الاجتماعية وتعاطي المخدرات معهم .

وقد مارس الطلاب الراديكاليون ذات الأمر عبر مهاجع (غرف) الطلاب الذكور بالمدن الجامعية ، مجتذبين بذلك في بعض الأحيان الشباب المهمش داخل الحرم الجامعي .

وباختصار ، فإن المقاهى (الغرز) كصيغة ومكان أصبحت بمثابة منتدى للنقاش السياسى وتبادل الآراء بين الطلاب الراديكاليين وشباب الحضر المهمش .

## شباب فريتاون المهمش :

تعبير المهمشين ، هو اختصار للبروليتاريا المهمشة Proletariat - Lumpen، وقد استخدم فى هذا المقال ، بفعل الحاجة إلى اصطلاح أكثر ملاءمة لوصف جماعة مختلطة ذات أصول اجتماعية واثنية متباينة . ومع ذلك ، فقد استخدم بالأساس فى معناها الماركسى الحرفى ، للتعبير عن تلك الشريحة من المجتمع التى لا تستطيع أن تحقق التشغيل الكامل أو أن تبيع جهدها بسبب تحويلات رأس المال ، وإعادة الهيكلة أو تخفيض النفقات[٨] (Marx and Engels, 1995: 20-21 p.40-41)، والحق أنه – أيا كانت التسمية التى تطلق عليهم – فإن ظهور مجتمع المهمشين هو نتاج الاقتصاد السياسى للاستعمار فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[٩] حينما بدأ أقنان الأرض من الهاربين والمحررين والفلاحين النزوح إلى المدينة بحثًا عن العمل واستوطنوا على نطاق واسع فى المناطق المحيطة بالحضر . وقد تنامت أعدادهم باضطراد مع ضعف أداء اقتصاد سيراليون ، وأخفق فتح مناجم خام الحديد والماس فى الثلاثينيات فى وقف ذلك التيار . وخشية من تفاقم الجريمة والتشرد والفقر المدقع ، قامت الحكومة الاستعمارية ، تساندها نخبة فريتاون ، بإصدار عدة تشريعات واتخاذ عدة تدابير بشأن عمليات التصنيف الاثنى وضبط ووقف وعكس تيار الهجرة من الريف إلى الحضر .

(Harrel Band et al., 1987: 30:40 and135-141).

إلا أن تلك الجهود قد أخفقت ، حيث استمروا فى المدينة كعمالة غير منظمة وغير رسمية . ومن منظور الطبقة المتوسطة من الكريول ، ألصقت بمجتمع المهمشين بالمدينة ، كافة الموبقات فى المجتمع الكسل ، الجرائم الصغيرة ، المقامرة ، البغاء ، تعاطى المخدرات ، والعنف .

ومع الاستقلال في عام ١٩٦١م ، برز المهمشون كجماعة اجتماعية متماسكة نسبيًا ، وذات أنماط ثقافية مميزة ، في عادات الزى ، واللغة الغريبة المستخدمة ، ونمط السلوك . حيث " يربطون " قمصانهم ويمطرون مواطنى الكريول بالألفاظ النابية . وكما أنهم يتركزون في المناطق الهامشية في المدينة مثل Customs kroo Bay , Swapit Mo Wharf Kanikay, Magazine، وتؤوى تلك المناطق بيوت الدعارة وكذلك الغرز ( أماكن تعاطى المخدرات) . ولقد كانت الغرز ذات أماكن ثابتة (محددة) ، أو مؤقتة تقيمها تلك الطبقة الدنيا من أجل تعاطى المخدرات والمقامرة ، وإعداد الأنشطة الثقافية . وكان من بين أنشطتهم الثقافية الرئيسية موكب الحفلة التنكرية المعروف بموكب اوديلاى Odelay Procession ومواكب استطلاع الهلال :Lantern Parads (Nunley,1987) فموكب اوديلاى الذى ينظم أثناء الأجازات العامة يشتمل على مرشد الموكب والموكب (الزينات التنكرية) ، والموسيقيين والمشاركين الصاخبين . أما مواكب استطلاع الهلال فترتبط بالأساس بالاحتفال بانتهاء المسلمين من صيام شهر رمضان . ومع السبعينيات كانت جماعات الاوديلاى واستطلاع الهلال قد انتشرت في المدينة ، عاكسة بذلك ليس فقط الازدياد (الانتشار) السكانى للجماعة ولكن أيضًا مساهمة عناصر الطبقة العاملة في تلك الأشكال الثقافية .

وقد بدأ تسامح الجماهير تجاه احتفال الاوديلاى في التحول إلى حقد وضغينة حيث نظرت الطبقة الوسطى من الكريول للاحتفال كترجمة محرفة لمجتمعاتهم القديمة القائمة على الصيد ، وبسبب العنف بين أعضاء الجمعيات المشاركة في الاحتفال .

ولقد أدى ذلك العنف بين المهمشين إلى افراز سمة السرية والارهاب التى اصبحت سمة ملازمة لبعض من أشهر أعضاء تلك الجماعة . كالبيومى الهادى Abay-omi Alhadi (الملقب بالطريق السريع Highway )، وبرابانكى Bra Bankie، وبار لانجبو سوجبالا Bar Langbo Sugbala، وإخوان جون Brothers The John، وبونتنج وكلينتون Bunting and Clinton، وبراكاراى Bra Karay، والذين أصبحوا أساطير زمانهم . ففى الستينيات ومطلع السبعينيات زودت هذه الجماعة السياسيين في حزب مؤتمر كل الشعب All Peoples Congress (APC) بمجموعة من القتلة (قطاع الطرق) المأجورين . تم استخدامهم وتحريكهم عبر شبكة يديرها س.ا. كوروما S.I.Koroma،

نائب رئيس حكومة سياكا ستيفينز - فى إرهاب معارضى حزب مؤتمر كل الشعب خلال انتخابات ١٩٦٢، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٧٧م . ففى عام ١٩٧٢م كانوا من الفاعلية إلى درجة أن حزب شعب سيراليون المعارض انسحب من الانتخابات . ومع تحرر قطاعات عريضة من الجماهير من أساليب حكم حزب مؤتمر كل الشعب الحاكم وإرهابه ، فقدت تلك الجماعات المهمشة القديمة كل التعاطف الشعبى .

وقد بدأت سمات ثقافة المهمشين الحضريين فى التغير على نحو متصاعد ومثير فى السبعينيات والثمانينيات . ذلك أن شباب مرحلة ما بعد الاستقلال الذى استفاد من انتشار التعليم كان قد بلغ أشده . ومع الثمانينيات مثل هؤلاء (الشباب) فى أغلب الظن أكبر جماعة اجتماعية فى المدينة . وعجز سوق العمل عن استيعابهم فى ظل كساد اقتصاد البلاد وتراجعه . ولقد كانت بطالة الشباب نتاج طبيعة الهيكل الاقتصادى وبذات القدر نتاج نمط التعليم الرسمى الذى يتلقونه . ذلك أن تأكيد القائمين عليه على تخريج طبقة من الإداريين والموظفين المهنيين ، قد أدى إلى افتقارهم بشدة إلى المهارات الحرفية والتقنية . وقد احتوى هؤلاء المهمشون الجدد داخلهم على عناصر من شباب عائلات الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا من الكريول . ولكونهم متعلمين ، فقد كانوا أكثر وعياً بمشكلات البلاد وأكثر نقداً لقيادتها السياسية . وفى ظل عدم تحقق آمالهم الكبرى ، اتجه (هؤلاء الشباب) إلى معاداة المؤسسات بشدة والتمرد على السلطة . وقد تزامن هذا التغير فى الجيل وفى الاتجاهات وترسخ ، مع تغير السياق الثقافى والشعبى المحلى الذى يعملون فى إطاره !حيث برزت نزعات التمرد على التقاليد المختلفة والتى اتخذت طابعاً عالمياً وجد تعبيره فى انتشار أنماط من الفنون (الروك اند رول) (الريجى والطبول الأفريقية ٠٠) والسلوكيات (تعاطى المخدرات ، وتسريحة الشعر الأفريقى ، ٠٠٠) والملابس (القمصان القصيرة ، البنطلونات فضفاضة الذيل ، والأحذية الضخمة ، ٠٠٠) ، وهى الثقافة التى راجت بين الشباب على مستوى العالم ، علاوة على ذلك ، فإن شباب سيراليون كانت لهم فرق موسيقية محلية منها .

**Super- Compo, Afro-national dance Band, Sonny okosun, Fela Anikulapo kuti, Osibisa, Bob Marley, Bunny Waller, Peter Tosh.**

وعلى الرغم من أن كبار السن من المهمشين قد انخرطوا أيضاً فى الثقافة الجديدة ، فإن أنشط مستهلكيها كانوا من بين الشباب الأكثر تعليماً ووعياً سياسيًا . وقد نظر هؤلاء الشباب المهمشون إلى المقاهى (الغرز) ليس على أنها مجرد مراكز للمقامرة ، وتعاطى المخدرات ولكن لأنها أيضا أماكن للمناقشات السياسية الراديكالية . ورغم استمرار واتساع مشاركتهم فى الاحتفالات التقليدية (المواكب التنكرية) ، فإنهم قد حاولوا إنشاء منظمات ذات توجهات سياسية أكثر .

وقد سعت منظمات جميع الشباب All Youth Organisations (AYO-WIZZ) والتى تشكلت فى عام ١٩٧٥م إلى توحيد أعضاء تلك الجماعات من أجل غايات أكثر تقدمية . ولقد كانت تلك المجموعة من شباب المهمشين هى التى تفاعلت مع الطلاب الراديكاليين فى المقاهى (الغرز) وقاسمتها ذات الثقافة .

هذه الثقافة بطبيعتها النضالية – الحيوية والمتمردة ، معبراً عنها فى الموسيقى ، اللغة ، الاتجاهات ، وأنماط الزى – قد تجاوبت مع النضال السياسى للطلاب والشباب فى المناطق الأخرى من أفريقيا والعالم ، فوجدت أخر مراحل حركات الحقوق المدنية وأكثرها حدة فى الولايات المتحدة الأمريكية صدى لها فى أفريقيا . وفى غانا تحدى الاتحاد الوطنى لطلاب غانا نظام الحكم العسكرى للجنرال كوتو اثامبونج Kutu Acheampong. وفى الجنوب الأفريقى اكتسبت حركات النضال من أجل التحرر قوة دفع ، وواجه شباب سويتو Soweto مباشرة الدولة العنصرية .

وفى جميع الأنحاء بدا أن الشباب فى حالة غليان . وقد نقل طلاب جنوب أفريقيا المبعدون ، وقادة حركات التحرير الأفريقية خلال وجودهم بالبلاد خبراتهم إلى مدرسة خليج فوراه . وسيراليون . وأنذاك ، كانت شعارات وصور نكروما ومانديلا ، وتشى جيفارا Che Gvevara، وماو ، وكارل ماركس ومالكوم اكس ، قد أصبحت جزءاً من مقدسات الشباب . وفى ظل هذه الثقافة المتنامية اتسم الشباب – المهمشون والطلاب – بفقد الأمل فى الوضع القائم والتمرد عليه(١٠) .

حيث رسخت الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية فى السبعينيات ثقافة التحرر والتحدى لدى الشباب ، وأدت الصدمات البترولية العالمية فى عامى ١٩٧٣/١٩٧٤ إلى

إبراز المشكلات الهيكلية والمالية فى اقتصاديات سيراليون المعتمدة بالأساس على تصدير المواد الأولية .

.(Parfitte and Riley, 1989: 126-147)

وتراوح العجز السنوى فى الميزانية منذ ١٩٧٥م ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون ليونى (عملة سيراليون) ، حيث تزايدت أسعار الوقود وغيرها من السلع المستوردة بينما تراجع إنتاج وأسعار السلع الأولية . وحتمت عدم الربحية إغلاق مناجم خام الحديد فى مارامبا Marampa عام ١٩٧٨م .

وتراجع الإنتاج الرسمى من الماس على الرغم من أن الارتفاع النسبى فى أسعاره قد مد الحكومة ببعض العون المالى(١١) . وكان تراجع إنتاج الماس نتاجًا لنضوب الموارد وتنامى اقتصاد موازٍ بفعل رجال الأعمال اللبنانيين وحلفائهم السياسيين ، أكثر من ذلك ، تراجعت عوائد الصادرات بينما تزايدت نفقات الواردات . وقد ترجم ذلك فى العديد من الدول الأفريقية - بما فى ذلك سيراليون - فى صورة عجز مالى رئيسى فى الموازنة العامة .

لقد كانت الأزمات المالية محصلة - ليس فقط القوى الدولية ، ولكن أيضاً السياسات المحلية والهيكل الاقتصادى فيما بعد الاستعمار . حيث تولى حزب مؤتمر كل الشعب PAC السلطة بعد الاستقلال فى دولة تحفل بالعديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية . حيث كانت شروط التجارة وعوائد الحكومة من صادرات المنتجات الأولية قد تدهورت بالفعل قبل أزمة البترول العالمية .

وقد اضطر قادة الحزب والحكومة إلى مناهضة قوى المعارضة السياسية خارج وداخل صفوفها . فلتدعيم قيادته ، قام سياكا ستيفينز بالتخلص من واستبعاد منافسيه المتعلمين من العملية السياسية ، وأحل محلهم " تنافسًا سياسيًا زائفًا حقيقيًا يهدف لتحقيق صالحه" .

(Reno, 1995: 111., Hayward, 1989: 165:180)

وقام بحرمان الساسة المحليين من أى سبيل للموارد والمصادر البديلة للسلطة من خلال تشجيع رجال الأعمال اللبنانيين على حسابهم ، لاسيما فى مجال تجارة الماس .

(Zack-Williams, 1982: 72-81[١٢]

ومن خلال رجال الأعمال اللبنانيين ، والمؤسسات التى أنشأتها الدولة بصفة خاصة ، استطاع تكديس الموارد من أجل الإثراء الشخصى وإعالة بطانته السياسية (Reno,1995).

ولقد كانت أبرز أبعاد استراتيجية ستيفينز هى تلك العلاقات الحميمية العامة والخاصة التى تنامت بين الرئيس ، وملك رجال الأعمال الأفرولبنانى جميل سعيد محمد . حيث استخدم ستيفينز جميل من أجل استثمار ثروته فى استثمارات تجارية خاصة وفى البنوك الخارجية ولتمويل (إقراض) الدولة عندما اشتدت حاجتها للعون المالى . وهذه الاستراتيجية الأخيرة ربما ساهمت فى إضفاء مظهر خادع بالاستقرار السياسى إلا إنها فاقمت من الانهيار المؤسسى والفساد العام . وبحلول عام ١٩٧٧م أصبح ما وصفه ستيفن ريلاى Stephen Riley بـ "بالأثر المدمر للشخصانية أو الأبوية الجديدة على التنمية" أمراً ثابتًا .(Parfitt and Riley, 1989: 127)، وأضحت الدولة فى أزمة خطيرة .

وعلى صعيد سياسات الطلاب الراديكاليين ، وواقعياً على صعيد الإدراك الشعبى ، أصبح سياكا ستيفينز وجميل سعيد معاً اختزالاً وتجسيداً لأزمة البلاد فى منتصف السبعينيات ، فالعلاقة بين الرجلين مثلت الاندماج السلبى لانعدام الأخلاق والفساد العام والخاص ، لذا فكلما ازداد استخدام ستيفينز لروابطه مع جميل سعيد فى حل مشكلات الغذاء والوقود والمرتبات ، ازداد إدراك الجماهير السلبى للعلاقة ، وعليه ، لم يكن من المستغرب أن يأخذ خروج الطلاب ضد الدولة والنخبة الحاكمة شكل مظاهرات مباشرة ضد هذين الرجلين وعلاقتهما .

## المواجهة والتعاون فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢

شكلت كل من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وتزايد النزعة النضالية لدى الشباب السياق والحافز لتدخل الطلاب الواضح فى الحياة السياسية الوطنية منذ الستينيات(١٣) ، وقد مهد الطريق لهذا الأمر زيارة كينيث كاوندا رئيس زامبيا لسيراليون فى يناير ١٩٧٧ لكى يطلع حكومة سيراليون على التقدم الذى أحرزته حركة التحرير فى جنوب أفريقيا. وقد تظاهر طلبة زيمبابوى وساندهم طلاب FBC لدعم نضال دولتهم. وبعد ذلك لقيت الأفكار المتعلقة بالتظاهر بشأن القضايا الوطنية قبولاً بين الطلبة الراديكاليين. وقد قرر هؤلاء استغلال المؤتمر السنوى للجامعة عام ١٩٧٧ لكى يعبروا عن سخطهم واستيائهم حيال قيادة سياكا ستيفينز. وقد كانت مسيرة الطلاب سلمية فى البداية، بل لقد تفاخر سياكا ستيفينز وأعضاء حكومته ونائب رئيس الجامعة بعقد المؤتمر بدون أحداث طارئة. إلا أنه وقبل نهاية المؤتمر وفى منتصف خطابه تقريباً قامت مجموعة من الطلبة الراديكاليين برفع لافتات إدانة للرئيس على الفساد والوحشية والسرقة. ووفقاً لجورج روبرت فإن الشرارة التى أطلقت المظاهرة كانت عبارة عن شائعة مؤداها أن ستيفينز استولى - بغير حق- على ٤٠ مليون دولار من الخزانة العامة. وقد غادر ستيفينز الحرم الجامعى -مندهشاً ومهاناً - بدون أن يكمل خطابه .(Roberts,1982:252-254).

ولا تزال مسئولية التخطيط لهذه المظاهرة وتنفيذها مثار حوارات طريفة ومزاح بين هؤلاء الذين اشتركوا فيها. بيد أن بعض الراديكاليين يعتقدون أن قيادة اتحاد الطلبة قد استدرجت إلى هذه المؤامرة. وقد دبر الراديكاليون هذا الحدث لأنهم وجدوا فى المؤتمر فرصة لإحراج ستيفينز. وعلى الرغم من أن نادى "Gardeners" لم يخطط لهذا الحدث كمجموعة إلا أن أعضاءه كانوا من بين المخططين والمنفذين له(١٤) .

وبالمثل ، قام مؤيدو الحكومة - وبعد يومين من المظاهرة الأولى- بتنظيم مظاهرة مضادة داخل الحرم الجامعى . ونزل نحو ٥٠٠ سفاح من التابعين لرابطة شباب APC إلى الحرم الجامعى يرفعون شعارات تقول " سياكا ستيفينز لا يُهز" و " أوقفوا المساعدات إلى الجامعة" (West Africa,1977) وقد قاد المظاهرة Kemoh

وهو من أحد شباب APC المحنكين. و قام باحتلال مكتب رئيس الجامعة Fadika وحوله إلى مقر لقيادة العملية[١٥]. وقد تعرض الطلبة لمعاملة وحشية، وتم إلحاق الدمار بالعديد من ممتلكات الجامعة وقد تعقبت الوحدات المسلحة لما يعرف بـ وحدة الأمن الداخلى شبه العسكرى ذات التدريب الكوبى (ISU) والتى عرفت فيما بعد بـ " فرقة الأمن الخاص (SSD)، والتابعة مباشرة لستيفينز - تعقبت الشباب بدعوى السيطرة على الموقف. وانضمت هذه الوحدات إلى العملية واعتقلت عدداً من الأساتذة والقيادات الطلابية. كما تم القبض على رئيس اتحاد الطلبة Hindolo Trye فى ضاحية Lumley، وتم ترحيله إلى قسم التحقيقات الجنائية (CID) فى .Pademba Road

وعندما انتشرت الأخبار الخاصة بالمظاهرة المضادة، قام طلاب (FBC) والطلاب الآخرون بتعبئة التلاميذ والطلاب فى أنحاء متفرقة من المدينة بدعوى أن الحكومة قامت بإغلاق (FBC). وفى الثانى من فبراير عام ٧٧٩١، توجه الآلاف من طلاب المدارس الثانوية وهم يرفعون Trye إلى Cotton Tree و يرددون "لا مدرسة ولا كلية". وقد قام Tyre - الذى كان يرتدى قبعة حمراء- بتحية الجموع. وقد حاولت وحدة الأمن الداخلى (ISU) تفريق المتظاهرين بالغازات المسيلة للدموع إلا أن محاولاتها باءت بالفشل. واستمرت المظاهرة فى السير فى اتجاه الطرف الشرقى للمدينة إلا أنها فسدت وتحولت إلى أعمال السرقة والنهب بعد أن انضم إليها عناصر من المهمشين. وبنهاية اليوم قُتل نحو أربعين شخصاً بينما أُصيب العديد بجراح. وفى الأيام التالية، قام الطلاب والمهمشون فى مناطق (Bo, Kenema, Kono) بمسيرات الاحتجاج. وقاموا بحرق المبانى والإدارات الحكومية وكذا المنازل الخاصة[١٦] ، وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ، وقد أدى فرض حالة الطوارئ إلى معارك دورية فى الشوارع بين الشباب ووحدات الأمن الداخلى (ISUs). وقد أضحى الإقحام العنيف لقوات الأمن خلال المظاهرات أمراً متأصلاً فى الثقافة السياسية للشباب.

وعلى الرغم من تعاطف الأساتذة ، وأعضاء نقابات العمال وكذا الرأى العام مع الطلاب[١٧] وحركات الشباب إلا أنه لم تعلن أية منظمة عن دعمها لهم بصورة ملموسة . وعندما اتخذت الأزمة طابعاً وطنياً ، فإن المظاهرات المناهضة لستيفينز أصبحت تمثل تحديًا سياسيًا قويًا مع صدور قائمة بقرارات الطلاب فى الثامن من

فبراير ١٩٧٧ وقد طالبت القرارات بانتخابات حرة ونزيهة، خفض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة، تقليل المناصب الوزارية، إزالة مناصب نواب الوزراء، خفض الإنفاق العسكرى، ونزع سلاح وحدة الأمن الداخلى (ISU). وقد ركز أحد القرارات على "النفوذ الكبير الذى يتمتع به غير الأفارقة أو الأجانب فى الاقتصاد ولاسيما اللبنانيين والهنود". وقد كانت هذه المطالب ديمقراطية ووطنية وكان لها صدى لدى العديد من المواطنين(١٨).أما المعارضة (SLPP)، والتى استفادت بوضوح من الحركات الطلابية، فقد أصدرت بيانها الخاص بعد الطلبة بشهرين.

ومع تزايد حدة التهديدات التى تواجهها الدولة ، فقد سمح نظام ستيفينز –الذى يعانى من قلاقل – بالانتخابات فى مايو ١٩٧٧، وخفض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة إلا أنه تجاهل باقى المطالب. وقبل ذلك ناشد Hindolo Tyre رئيس الاتحاد الطلاب الالتزام بالهدوء والتفهم، ووافق على التعاون مع الحكومة وذلك عبر الإذاعة الوطنية (West Africa,1977: 391,398) إلا أن الانتخابات التى عقدت فى ظل حالة الطوارئ فى يونيو ١٩٧٧ لم تكن نزيهة ولا حرة. ووسط قدر كبير من العنف والقتل والتدمير فإن خمسة عشر فقط من مرشحى (SLPP) نجحوا فى شق طريقهم بصعوبة للبرلمان. ولم يواجه أغلبية مرشحى (APC) – بما فيهم بعض أساتذة الجامعة وطلبة الدراسات العليا – أى معارضة تذكر (Daramy,1993:201)(١٩) . وكان من بين هؤلاء الأساتذة والطلبة الذين أصبحوا فيما بعد ساسة ووزراء فى الحكومة، أسماء مثل Abdul Karim Koroma, Abdulai Conteh Joe Jaskso وقد أضحت مسالة فوز هؤلاء بدون معارضة لازمة فى النشرات ومصدراً للتهكم والسخرية.

وتم إنقاذ الدولة الأوتوقراطية بزعامة ستيفينز من على حافة الأزمة. فالطلبة والمهمشون والمعارضون من أعضاء (SLPP) لم يقدموا بديلاً سياسيًا جادًا. وقد التف الرئيس حول النخبة الساخطة والناقمة من خلال التأكيد على ما أسفرت عنه المواجهات السياسية من عدم استقرار وعدم أمان. ولم يعط البرلمان الذى يهيمن عليه أنصار (APC) أعضاء (SLPP) وضعهم كمعارضة رسمية (West Africa,1977:1448,1607)، وبدلاً من ذلك دفع ستيفينز وأنصاره من (APC) باتجاه تبنى الحزب الواحد دستورياً فى استفتاء مزيف عام ١٩٧٨ ولم يكن أمام أعضاء (SLPP)

سوى الاختيار بين بديلين إما التحول إلى حزب (APC) أو التخلى عن مقاعدهم فى البرلمان. وقد اختار عضو واحد فقط من أعضاء (SLPP) وهو Mana Kpaka إخلاء مقعده فى البرلمان. وفى إطار هذه العملية من إعادة التوحيد والدمج السياسى فإن عدداً من الأساتذة الذين قاموا سابقاً بتوجيه انتقادات للحكومة بسبب سلوكها ضد الطلبة فى يناير ١٩٧٧، وانتهاكها الحرم الجامعى قد انضموا إلى (APC).

وقد حقق اقتحام الطلبة مجال السياسة مكاسب محدودة، حيث أدى ذلك إلى وقوع الحكومة فى أزمة ومع ذلك كان هناك بعض الآثار الإيجابية. حيث تم تدشين تقليد من مناهضة الحكومة أو مناهضة النظام. وتم إضفاء الطابع المؤسسى على هذا التقليد من خلال ما يعرف بيوم كل المجرمين "All Thugs Day" والذى أصبح نقطة تجمع للراديكاليين (Fyle, 1994:139) وقد أصبح قادة الطلبة الراديكاليين فيما بعد تخرجهم صحفيين راديكاليين مع إصدار صحيفة (Tablet) حيث واصلوا مواجهتهم ونقدهم للحكومة. وقد حظى رئيس التحرير Foray Pios بثناء منقطع النظير عندما دافع عن نفسه أمام البرلمان ضد تهم ازدراء الهيئة التشريعية التى وجهها إليه Brigadier J.S. Momoh[٢٠]، الذى أصبح لاحقاً رئيساً للدولة.وقد فشلت المحاولات الهادفة إلى إنشاء حركة سياسية يمكنها تجاوز تناقض سياسات الطلبة والمهمشين. كما أن حركة التقدم فى أفريقيا (MOPA) والتى صممت على غرار (MOJA) فى ليبيريا وجامبيا سرعان ما تم حظرها بواسطة الحكومة[٢١].

ونظراً لأن العلاقة بين الطلبة والمهمشين تحظى بأهمية فى هذا السياق، فإن ثمة تمييزاً ينبغى الإشارة إليه. فمن ناحية، كانت مجموعة المجرمين والسفاحين المدفوعة سياسياً تهدد حق الطلبة فى التظاهر والاحتجاج. حيث أضروا بسمعتهم فى عيون الطلبة والمهمشين الأصغر سناً. ومن ناحية أخرى، فإن الجيل الأصغر من الشباب وطلبة المدارس وجهوا دعمهم ومساندتهم لمطالب الطلبة. وقد أصبح العديد من هؤلاء فيما بعد طلاباً راديكاليين أو انضموا إلى صفوف المهمشين فى الثمانينيات.

وقد أكدت المواجهة على الفجوة بين ثقافة المهمشين"الصغار" والمهمشين "الأكبر سناً". وقد تراجعت سياسات التعاون لصالح سياسات المواجهة. وبعد عام ١٩٧٧

توارت الهيبة والخشية المحيطة بالمهمشين القدامى، بتراجع عدد منهم عن البطش والأنشطة الإجرامية. واعتمدت (APC) على صغار المهمشين من الأقاليم الداخلية فى البلاد. ومثلها مثل المجموعة الأكبر سناً استمر صغار المهمشين كركيزة أساسية فى السياسة لا سيما خلال الانتخابات. إلا أنهم- أى المهمشين الصغار- لم يكن لديهم منظومة من الولاءات حيال (APC) ولا حيال النظام السياسي. فقد كانوا ينظرون إلى الانتخابات باعتبارها فرصة لتحقيق مكاسب سريعة، ولم يترددوا فى الانضمام إلى جانب الطلبة فى مواجهاتهم المستمرة مع الدولة. ورغم ذلك فإن هذا التناقض كان دليلاً على تحول ثقافة التمرد لدى الشباب إلى "ثقافة مقاومة" ، شبيهة بالثقافة التى قدمها Nkomo فى "الجامعات الإثنية" فى جنوب أفريقيا فى السبعينيات والثمانينيات (Nkomo, 1984: 151-152)

## المواجهة والقمع فى الفترة من ١٩٨٢-١٩٨٨:

بدلاً من أن يركز على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المستوطنة، استغل ستيفينز موقعه لتحقيق طموحه فى أن يصبح رجل دولة من الطراز الأول على صعيد السياسات الأفريقية. وفى عام ١٩٨٠ استضاف ستيفينز مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية بتكلفة عالية تكبدتها الدولة. وتواصلت بالتالى مناوأة الطلبة للحكومة. واعترضوا على استضافة المؤتمر من خلال إضراب فى الحرم الجامعى إلا أن الحكومة تجاهلت هذا الاعتراض (Tablet,1980). وفى عام ١٩٨١، قام الطلبة بحرق السيارة الرسمية لرئيسة البلدية June Holst- Roness التى اصطحبت عمدة Hull الزائر إلى الحرم الجامعي. وقد وجه ستيفينز اللوم إلى رئيسة البلدية لتوجهها إلى الجامعة.

وقد دفعت استضافة سياكا ستيفينز للمؤتمر الأفريقى الدولة نحو عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها وأثارت المزيد من السخط وعدم الرضاء الشعبي. وقد اتسمت حقبة الثمانينيات بمعاناة الحكومة من تزايد الدين الخارجي، والعجز المتزايد فى الموازنة العامة، والانخفاض فى الصادرات الزراعية والمعدنية، فضلاً عن مشكلات

التهريب ومشكلات النقد الأجنبى (Hayward,1989:174-177). وقد تفشى الفساد على المستوى المؤسسى بفعل الارتفاع الحاد فى تكاليف المعيشة بشدة . وفى عام ١٩٨٢ كانت فضيحة Vouchergateهى أول فضيحة اختلاس ضمن سلسلة طويلة من فضائح الاختلاس الرسمية (Kpundeh,1995:62-63) وفى نفس الوقت تفشى العجز المزمن فى الوقود والطاقة والأرز فى المراكز الحضرية، واستمرت معدلات البطالة بين الشباب فى الارتفاع.

وقد أثار هؤلاء الذين اعترضوا على تدهور الأحوال حنق الحكومة. وعندما قام مؤتمر العمال فى سيراليون بإضراب عام ١٩٨١ من أجل تحسين الأجور وظروف العمل ، تم تهديد قيادتهم وأحبط الإضراب. كما داهم مجرمو (APC) صحيفة Tablet المناهضة للحكومة ودمروا معدات الطباعة الخاصة بها. وتجدر الإشارة إلى أنه تم التعتيم على ردود فعل الطلاب بخصوص كل من الإضراب و تدمير الصحيفة.

وفى الواقع فإن ما أثار اهتمام الطلبة كان تدهور الأوضاع فى (FBC)، وقد أنتج هذا ظهور النزعة الانتهازية بين صفوف القيادات الطلابية. وفى إطار سعيهم إلى تخفيف المشكلات التى يعانى منها (APC) قامت القيادات الطلابية فى الفترة من ١٩٨١-١٩٨٣ بالتحالف مع Alfred Akibo-Betts أحد أعضاء رابطة شباب (APC)، والمعروف بأنه أحد المجرمين (Tablet,1978)[٢٢] وعندما عمل كمساعد برلمانى فى وزارة المالية، قدم Akibo نفسه "كمحارب مناهض للفساد" ، الأمر الذى أكسبه حظوة فى السياسات الطلابية. وعندما أراد (APC) كبح Akibo فى الانتخابات العامة فى عام ١٩٨٢ ، قام الطلبة بالدفاع عنه وتنظيم حملة من أجله فى الدائرة الانتخابية المركزية الأولى فرى تاون. أما معارضه Wilthwarth Morgan Ajoti – العضو فى رابطة الشباب أيضًا وقائد مهمشى مدينة Kaibara – فقد تلقى هجومًا عنيفًا من الطلاب. وقد قامت الحكومة بإلغاء الانتخابات فى هذه الدائرة، وأشبع أكيبو ضربًا من قبل مجرمى الحزب الآخرين. حيث استجار بالطلاب فيما بعد. وقد أدى التحالف مع اكيبو إلى انقسام الراديكاليين فى الجامعة، فالمناهضون له اعتبروا فترته فترة بطش وإجرام وأكدوا انه لا يزال جزءًا من النظام الفاسد لحزب (APC). أما مؤيدو اكيبو

بما فيهم Abdul Gbla رئيس اتحاد طلبة (FBC) لعام ١٩٨١/١٩٨٢ فقد تم إبعادهم من نادى "Gardeners".

وقد تواكب مع هذا التصدع الذى شهده الراديكاليون صعود اليسار. فبدءاً من عام ١٩٨٢ اكتسبت مجموعات راديكالية جديدة- مثل نادى دراسة الكتاب الأخضر، اتحاد الجامعة الافريقية، نادى الاشتراكيين – مكانة متميزة فى الجامعة. وعلى الرغم من أن عضوية هذه النوادى كانت مشتركة مع نادى Gardeners و Auradicals فقد كانت هذه المجموعات الجديدة مختلفة تماماً فى الانتماء الأيديولوجى. فقد بدأت فى تجنب ثقافة "المخدرات" وبدأت فى الدفاع عن الالتزامات الأيديولوجية الجادة فى الجامعة. وقد روج نادى الكتاب الأخضر للأفكار الخاصة بالمشاركة الشعبية فى إطار" اللجان والمؤتمرات الشعبية" (Gaddafi,1978)(٢٣).أما اتحاد الجامعة الأفريقية الذى تولى الأمر بدلاً من (MOPA) فقد دافع عن " الوحدة الكاملة، وتنمية أفريقيا فى إطار نظام عادل ومتساو" (Pan-African Union Information Brochure,1992)(٢٤) وقد قامت هذه المجموعات الجديدة بتنظيم محاضرات واجتماعات فى الجامعة. وتحولوا من استخدام عبارات التحية العسكرية إلى استخدام ألفاظ مثل " الرفاق" و" الرفيقات" " الأخوة" و"الأخوات"(٢٥). وتحولت ثقافة "المقاومة" لدى الشباب إلى ثقافة " ثورة" أخذت أشكالاً تنظيمية متماسكة.

وقد ساعدت التحولات السياسية العالمية على بلورة هذه التطورات. حيث تبنت ليبيا سياسة خارجية مناهضة للإمبريالية فى غرب أفريقيا من خلال مكتبها الشعبي. وتكفلت بنوادى دراسة الكتاب الأخضر، وأبدت استعدادها لتولى التدريب العسكرى للمناضلين الصغار فى حالات الضرورة(٢٦). كذلك تكثفت المعركة ضد نظام التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا . وانتشرت بين المهمشين الصغار صور الشباب يواجهون شرطة جنوب أفريقيا، وحملة إطلاق سراح مانديلا، ونضال حركة التحرير فى ناميبيا .

وفى نفس هذه الفترة، فإن إرهاصات انهيار الدولة بدت واضحة(٢٧). وأصبحت الحكومة غير قادرة على الاستجابة للعجز المستمر فى ميزانيتها، والتدهور المستمر فى قيمة العمل، ونقص السلع الأساسية، والفساد. والأزمة التى بدأت فى السبعينيات استفحلت فى الثمانينيات، وبدا الانهيار فى كل مكان. وقد اصطدم الجيش بفرقة

الأمن الخاص (SSD) عقب حادثة فى مباراة لكرة القدم فى الإستاد الوطنى. وطالب كل من اتحاد مدرسى سيراليون ومؤتمر عمال سيراليون بأجور وظروف عمل أفضل. وقد بدأ سياكا ستيفينز، الذى كان قادراً فيما قبل على المناورة فى الانهيار. وقد كان هذا الانهيار واضحًا فى عجزه عن حل المشكلات من خلال شبكاته الخاصة. كما كان واضحاً فى رد الفعل الذى أثارته رغبته فى أن يصبح رئيسًا مدى الحياة أو أن ينسحب من السلطة (West Africa, 1985) واندلعت مشاجرات داخلية عنيفة بين أعضاء حزب (APC) حول بقائه فى السلطة و حول خلافته.

وقد أثار التلويح بقضية الرئاسة مدى الحياة المظاهرات الطلابية فى يناير ١٩٨٤،أدت إلى تفريق (عرقلة) مؤتمر لحزب (APC) فى المدينة. وقد اندفع الطلاب الذين انضم إليهم الشباب من المهمشين حاملين لافتات إدانة لعزم ستيفينز استغلال المؤتمر لإعلان نفسه رئيساً مدى الحياة. وقد انتهت المظاهرة بالقبض على اثنين من الطلاب إضافة إلى سلب ونهب العديد من المتاجر فى الطرف الشرقى من المدينة. وقد قاد المظاهرة Danial Kamara رئيس اتحاد الطلبة لعام ١٩٨٣/١٩٨٤، والذى كان قد نظم مسيرة قبل ذلك بأربعة أشهر من أجل تحسين الظروف المعيشية للطلاب. وقد أغلق ستيفينز (FBC) لمدة ثلاثة أشهر، وشكل لجنة تحقيق برئاسة القاضى[٢٨] Kutubu

وقامت اللجنة بالتحقيق، وإضافة إلى ما وجدته من أدلة حول تردى أوضاع الطلاب وظروفهم المعيشية ، فقد وجدت أيضًا أدلة لوجود فساد إدارى خطير. وأثناء شهادته فى المحكمة، قدم رئيس (FBC) قائمة تتضمن " المشكلات المزمنة فى فقر المكتبة، ازدحام قاعات الدراسة والسكن الجامعي، و نقص عدد المقاعد فى قاعات المحاضرات، سوء التغذية" (For Di People,1984). ولم تنشر الحكومة تقرير لجنة التحقيق. وبدلاً من ذلك، أصبح التقرير أداة لدفع إدارة (FBC) لقمع الطلبة. وقد حاولت الإدارة القيام بذلك من خلال تغيير إجراءات القبول ، حيث أصرت على قيام الطلبة بالتوقيع على ما يعرف بـ (good conduct) أو "تعهد حسن السير والسلوك" وذلك قبل أن يتم قبولهم فى الجامعة. وقد أصبحت استمارات التعهد هذه مادة للسخرية والتهكم عندما تم تقديمها للمرة الأولى عام ١٩٨٤

وقد أصبح هذا التعهد أداة مفيدة لمواجهة وقمع قيادة اتحاد الطلبة وطلبة الجناح اليسارى فى الجامعة فى العام ١٩٨٥/١٩٨٦ . وفى مارس ١٩٨٥ انتخبت قيادة اتحاد طلاب "الوعى والمشاركة الجماهيرية" MAP بقيادة Andie Kabba بدون معارضة بدعم ومساندة قوية من قبل راديكاليى الجامعة. ضمت قيادة الاتحاد أعضاء كل من نادى الكتاب الأخضر، ونادى Gardeners، واتحاد الجامعة الأفريقية. ولم يعد اعتزام (MAP) تحويل الأيديولوجيات الراديكالية اليسارية إلى ممارسة سراً. وشرعت فى برنامج للدعاية باستخدام ملصقات مناهضة للحكومة داخل (FBC) وفى المدينة. وعندما ضبط أحد الطلاب متلبساً بالسرقة، عقدت له محكمة شعبية وتمت معاقبته. وأدى نضال القيادة الطلابية الجديدة إلى إزعاج C.P.Foray نائب رئيس (EBC) الأمر الذى دفعه إلى رفض التحدث إليهم عندما قاموا بمسيرة إلى مقر إقامته لتقديم احتجاجاتهم بشأن المياه والطعام.

وقد كانت الإدارة والطلاب فى تصادم مستمر. وانخرط K.Koso-Thomas الذى عين حديثاً فى منصب نائب رئيس جامعة سيراليون ، فى محاولة لاحتواء القيادة الجديدة لاتحاد طلاب (FBC). وقد أعطاه الطلبة الفرصة لذلك عندما جمعوا مفاتيح السكن الجامعى فى نهاية فصل عيد الفصح ، لكى يتجنبوا غلق الأبواب ومنعهم من الدخول فى الفصل الدراسى التالي.وهو ما اعتبر تجاوزاً صريحًا لمسئوليات مراقب الطلبة Jenkins Smith. وقد انتشرت بعد ذلك شائعات بأن الطلاب يعتزمون استخدام السكن الجامعى كثكنات ليعسكر فيها المرتزقة الليبيون. وقد استخدم نائب الجامعة ورئيس الجامعة Eldred Jones هذه الواقعة كمبرر لاستدعاء فرقة الأمن الخاص (SSD) لإخراج الطلاب الذين يقيمون فى الجامعة فى عطلة عيد الفصح. واقتحمت (SSD) الجامعة وأخرجت الطلبة بالقوة. وقد أدت هذه الواقعة إلى مظاهرة ضخمة فى البلاد.

ومع إعادة فتح الجامعة فى فصل عيد الغطاس فى إبريل ٥٨٩١، قامت إدارة الجامعة بإعلان ١٤ طالبًا من بينهم قيادة الطلبة وطالبتين باعتبارهما غير مؤهلين لإعادة التسجيل فى الجامعة (West Africa,1985:911,1021). وقد أدت احتجاجات

الطلبة على قرار الجامعة إلى مظاهرة كبيرة فى الحرم الجامعى انتهت بحرق السيارة المرسيدس الخاصة بنائب رئيس الجامعة. واستمرت المواجهات فى المدينة حيث دعم شباب المهمشين الطلاب. وبنهاية اليوم، حطمت العديد من السيارات فضلاً عن تدمير عدد من المبانى الحكومية وسلب عدد من المتاجر. وفى الواقع فإن الجامعة فصلت ٤١ طالباً.كما فصل ثلاثة محاضرين شباب هم Olu Gordon, Jimmy Kandeh, and Gil-bert Hanciles[٢٩] وقد كان كل من Hanciles و Gordon أعضاء فى اتحاد الجامعة الأفريقية، وكانوا محبوبين من قبل الطلاب. وقد اعتقل كل من Alie Kabba رئيس اتحاد طلاب FBC وأربعة طلاب آخرين بتهمة حرق سيارة نائب الرئيس[٣٠]. وقد ردت المحكمة هذه القضية فيما بعد. وقد كان تطهير الجامعة على هذا النحو فى توقيت مناسب تماماً حيث جاء قبل أسابيع قليلة من مؤتمر (APC) لاختيار الرئيس والزعيم الجديد للحزب. ولضمان انتقال سلس للسلطة احتاج (APC) إلى قمع الدوائر الانتخابية المزعجة أو المقلقة[٣١].

وقد انتهى الحال بعدد من القيادات الطلابية فى المنفى فى غانا. واستكمل بعضهم دراسته بينما عاد البعض الآخر إلى الوطن. وإذا اعتقدت الدولة والسلطات الجامعية بأنها لقنت الراديكاليين درساً قاسياً فإنها ستكون محقة فى هذا الاعتقاد. فقد علمتهم أن المواجهات لا تُنتج سوى القمع والعنف. وقد أدرك البعض– مثل هؤلاء فى اتحاد الجامعة الأفريقية – محدودية أثرسياسات المواجهة فى الجامعة. ونشروا بالتالى فروعاً فى المدينة لاستغلال القدرات الكامنة لدى شباب المناطق الحضرية وشددوا على الحاجة إلى التنظيم والتعليم السياسى. أما الآخرون، الأقل صبراً، فقد قرروا أن السبيل الوحيد لتغيير النظام هو استخدام الوسائل العسكرية. وفى الفترة من ١٩٨٥ وحتى ١٩٩١ استطاعت مجموعة من المهمشين الشباب والطلاب الذين استطاعوا حشد قدرٍ من الاتصالات السياسية الالتحاق بالجيش، بينما تسلل آخرون ومنهم شبابٍ ريفى مهمش إلى ليبيا لتلقى تدريبات عسكرية هناك . ولعل الدور المحدد

الذى قام به الطلاب الراديكاليون فى تسهيل هذا التدريب وفى ظهور الجبهة الثورية المتحدة (RUF) يحتاج إلى مزيد من البحث. ولعل تسوية الصراع تقدم معلومات لمثل هذه الدراسة.

فى خلال هذه الفترة، قام ستيفينز بإدارة انتقال ناجح للسلطة لأحد أعوانه، وهو القائد العام Joseph Saidu Momoh قائد الجيش.وقد مثلت عملية نقل السلطة إلى Momoh محاولة من قبل النخبة لإعادة الحياة فى الدولة المنهارة وإطالة عمر نظام APCوقد استقبلت الجماهير هذا التغيير بحفاوة شديدة. وقد وعد Momoh بإعادة النظام والالتزام للحياة العامة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. ولكى يدعم قاعدة حكمه ، طلب Momoh الدعم من الشباب المهمشين. وقد منحته جمعية Odelay Pad-dle شرف قيادة مهرجانها السنوى عام ١٩٨٥

وقد فشل الرئيس Momoh فى الوفاء بالوعود التى قطعها على نفسه. فعلى الرغم من بطولاته العسكرية المزعومة فقد استمرت الفوضى وعدم النظام. وفى الواقع فإن ما أعلنه حول الاندماج الوطنى جاء متناقضًا بشدة مع ما قام به من إضفاء الطابع الاثنى على سلطته وهو الأمر الذى بدا واضحًا فى اعتماده على فئة أو جماعة صغيرة من حاشيته من Ekutay. وقد نال James Bambay Kamara المفتش العام فى الشرطة قدرا كبيرا من النفوذ والسلطة فى الممارسة العملية، وكان Kamara بذلك هدفًا للانتقاد والسخط العام.

ولم يستطع نظام Momoh وقف الانحلال المؤسسى كما لم يستطع إصلاح الاقتصاد. وقد تعاظم الفساد الرسمى بظهور فضيحة (Squandergate) فى أعقاب فضيح (Vouchergate) (Kpundeh,1995:63). بيد أن الاقتصاد وما يعانيه من تضخم وتدهور فى قيمة العملة، وندرة فى الوقود والأرز، أصبح هاجسًا لدى Momoh وحاشيته. وعلى عكس ستيفينز، فشلت محاولاتهم لخلق شبكات غير رسمية من خلال جذب رجال الأعمال الإسرائيليين والمصالح الأجنبية الأخرى للاستثمار فى الاقتصاد الوطنى (Reno,1995:155-176). وبحلول عام ١٩٨٦، فإن الشباب فى Paddle Odelay الذين حاول Momoh التودد إليهم – عندما سمح لهم بإقامة مهرجانهم – لم يصبح لديهم سوى الحنق عليه وانتقاده.

## الصحوة والثورة ١٩٨٨-١٩٩٤ :

توارى العمل السياسى لطلاب مدرسة Fourah Bay لمدة ثلاث سنوات، واستمر "اتحاد الجامعة الأفريقية" فى ممارسة جهوده من أجل تعبئة الشباب من الطلاب والمهمشين. كما أقام علاقات متعددة مع المنظمات المختلفة للمهمشين من الشباب والتى ظهرت فى أواخر السبعينيات وخلال الثمانينيات. والتى كان من بين مؤيديها الرئيسيين أعضاء منظمة شباب "مانديلا" و"لاعبو فريتاون". والتى امتد نشاطها إلى الخارج، وأقامت علاقات وطيدة مع الاتحادات الثورية والنقابات الصحفية، وبالرغم من ذلك ظل الشباب دائماً هم محور العمل بها. وفى عام ١٩٩١، كان "لاتحاد الجامعة الأفريقية" الفضل فى تأسيس التحالف الشعبى الديمقراطى Mass Democratic Alli-ance (MDA)، والذى يتكون من عدد من منظمات الشباب سواء الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية. باختصار، استمر "اتحاد الجامعة الأفريقية" فى السير على تقاليد اليسار الراديكالى.

وفى عام ١٩٨٩، تم إعادة إحياء اتحاد طلاب FBC، والذى استأنف جهود الكفاح ضد الحكومة. وفى عام ١٩٩١ دعا إلى ضرورة إجراء انتخابات تعددية وإسقاط حكومة Momoh على الفور، وتشكيل حكومة انتقالية للإشراف على العملية الانتخابية[٣٢]. لكن المظاهرة التى كان من المفترض القيام بها لدعم اتخاذ مثل هذه القرارات ألغيت بعد استشارة رجال الصحافة والسياسة وأعضاء "اتحاد الجامعة الأفريقية" نتيجة قيام الحكومة بعملية حشد كبيرة لقوات الأمن عند تقاطع Model[٣٣]

وفى عام ١٩٩١، وافقت حكومة Momoh على إجراء انتخابات تعددية، بعد أن تعرضت لأزمة اقتصادية طاحنة وللعديد من الضغوط الخارجية وعانت من تفكك الحزب الحاكم. ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات ظهرت عدة دلائل تشير إلى عزم الحكومة على تزوير الانتخابات. وظهرت هذه الدلائل فى الوقت الذى قامت فيه الجبهة الثورية المتحدة Revolutionary United Front (RUF) – تحت قيادة Foday Sankoh – بتنظيم إضراب عام. والذى قام فى ٢٣ مارس ١٩٩١ بمساعدة Charles Taylor –

قائد National Patriotic Front of Liberia (NPFL) بمهاجمة Bomaru، بمقاطعة Kaila-hun، بالإقليم الشرقى للبلاد، بهدف إنهاء حرب الاثنين والعشرين عاماً مع نظام APC.

وعلى الرغم من عقد العديد والعديد من اللقاءات مع قيادة RUF – المتمثلة فى Foday Sankoh وباقى المتحدثين الرسميين للجبهة – إلا أن التوجهات السياسية والعسكرية للجبهة ظلت غامضة. ثم جاء الكتيب الدعائى الذى أصدرته الجبهة تحت عنوان "مسارات نحو الديمقراطية" Footpaths to Democracy (1995) ليلقى الضوء على أيديولوجية وأهداف "الجبهة الثورية المتحدة". وقد صدر هذا الكتيب بعد مرور أربع سنوات على بدء الحرب وفى أعقاب إعلان "الجبهة الثورية المتحدة" عن موافقتها على الدخول فى مفاوضات السلام حتى يغير من الصورة الذهنية لدى الأفراد عن "الجبهة الثورية المتحدة". فالكتيب يحتوى على توليفة منتقاة من أفكار الشعبوية، الوحدة الأفريقية، معاداة المؤسسية، الوحدة الدينية، الجماعية، دعاوى حماية البيئة(Revolutionary United Front n.d.). كما يحتوى الكتيب على نقد لاذع لنظام APC، والذى يذكرنا بفترة مناهضة الطلاب الراديكاليين للحكومة فى السبعينيات والثمانينيات (على الرغم من أن حكومة APC لم تكن فى السلطة آنذاك). ووجدت الشعارات الأساسية الثلاثة ـوهي"التسليح للشعب" و "السلطة للشعب" و "الثروة للشعب" صدى كبيرًا لدى التيار اليسارى الراديكالى فى منتصف الثمانينيات (RUF, n.d.: 37-41).

ويوضح لقاء Fayia Musa, Philip Palmer مع Ambrose Ganda – رئيس تحرير نشرة Focus on Sierra Leone طبيعة العلاقات بين RUF والطلاب الراديكاليين (Focus on Sierra Leone, 1995).

وكان Palmer الذى تخرج كمهندس ميكانيكى من FBC قائد الخطوط الأمامية "للجبهة الثورية المتحدة"، بينما كان Musa والذى كان فيما سبق يدرس الزراعة فى جامعة Njala هو المتحدث الرسمى للجبهة. وقد انضم الرجلان إلى التيار الراديكالى بعد معاناتهما من الإجراءات القمعية التى مارسها نظام ستيفينز Stevens ضد الطلاب فى نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وقد قدم الرجلان ثلاثة مبررات

العنف الذى تمارسه ال RUF وهى: فشل أشكال المعارضة السلمية للحكومة، والاعتقاد بأن "القوة تكمن فى التسليح الجيد"، بجانب الحاجة إلى تكوين "ميليشيا الشعب .....حتى يمكن تداول السلطة بين عامة الشعب" (Focus on Sierra Leone, 1995).

وقد قام Momoh بإرسال قوات من الجيش لمحاربة Foday Sankoh وال RUF، وهى المهمة التى أدت إلى نتائج متباينة. فقد كان غالبية الجنود الذى عانوا من ويلات القتال من الشباب الذين تم تعبئتهم من المدن مؤخراً وتجنيدهم فى الجيش. وفى ظل تفشى الفساد وضعف الدولة، قامت مجموعة من الجنود الشبان الذين لم يتقاضوا رواتبهم فى ٢٩ أبريل ١٩٩٢ بمهاجمة العاصمة والإطاحة بنظام حكم Momoh. وشكلوا مجلساً للحكم الانتقالى National Provisional Ruling Council (NPRC) تحت قيادة الكابتن Valentine Strasser.

وقد اتجه النظام الجديد إلى استقطاب دعم وتأييد الطلاب والشباب المهمش بهدف تدعيم قدرته على البقاء فى السلطة. وفى يوم الانقلاب العسكرى قامت الإذاعة الوطنية بإذاعة الموسيقى الشعبية طوال اليوم (Opala, 1994: 195-218). وتولى الطلاب والشباب مسئولية إدارة المدينة(٣٤). وهو الأمر الذى أدى إلى اتساع قاعدة التأييد الشعبى لكل NPRC. فأعلن رئيس اتحاد طلاب FBC عن تأييده للنظام الجديد(٣٥). كما أعلن المهمشون من الشباب عن تأييدهم للنظام. وفى صورة مظاهرة شعبية عارمة قاموا بتنظيف المدينة ورسم الصور الزيتية فى كل مكان ورصف وإصلاح الطرق والشوارع. فأضفت مثل هذه الأفعال التى قام بها الشباب والطلاب على نظام الحكم "الطابع الثورى" الذى يحتاجه كى يضمن بقاءه فى السلطة (Opala, 1994: 197). ومن السهل أن نعرف لماذا قام المهمشون من الشباب والطلاب الراديكاليون بتأييد نظام NPRC: فقد كانوا يعتقدون أن النظام الجديد يشترك معهم -بالإضافة إلى عامل السن فى التوجهات والأهداف السياسية والثقافية(٣٦).

## تقاليد ال RUF ، وال NPRC ، والطلاب والشباب:

كانت التوجهات الوحدوية وثقافة المقاومة والتمرد داخل ال NPRC مستقاة من الشعارات والأفكار السياسية التى تبناها الطلاب والمهمشون. فأصبح شعار "الولاء لحب واحد" (Binding one love) من أكثر الشعارات شعبية، بهدف تحقيق الدعم والتوحد الثورى(٣٧). كما أن بعض الشعارات ـ مثل "الوعى والمشاركة الجماهيرية" (Mass Awareness and Participation, MAP)، و"التعبئة من أجل إعادة البناء" (Mobilisation for Reconstruction) تم اقتباسها من تجربة الطلاب عام ١٩٨٥ لاستخدامها فى تحقيق هدف تعبئة وحشد الشباب والطلاب.

وضم نظام الحكم الجديد بعض العناصر الراديكالية. حيث تقلد كل من Hindolo Trye رئيس اتحاد الطلاب السابق "وبطل" مظاهرات ١٩٧٧ و Kandeh Yemkella رئيس اتحاد طلاب جامعة Njala فى عام ١٩٨٠/٩٧ مناصب وزارية فى الحكومة الجديدة (Awareness Magazine, 1980). كما قامت الاتحادات الطلابية التى كان لها توجهات راديكالية فى الثمانينيات بعمل دعاية كبيرة لتأييد النظام الحاكم. فقد كان Mahdieu Savage, aka Karl Marx عضواً فى لجنة العلاقات العامة لل NPRC، كما كان يشغل منصب رئيس تحرير جريدة Liberty Voice وهى الجريدة التى تعبر عن التوجهات الأيديولوجية للنظام الحاكم. وعمل Martin Mondeh كرئيس تحرير لجريدة حكومية، هى Daily Mail. وقد تولت السكرتارية الوطنية للتعبئة الاجتماعية National Social Mobilisation Secretariat (NASMOS) مهمة تعبئة الشباب والطلاب. والتى انضم إليها فيما بعد Hassan (Priest) Sesay وهو من الطلاب الراديكاليين ـ وفى ضوء عدم تبنى أيديولوجية أو توجه واضح، بجانب ضعف الإدارة، لم تحقق السكرتارية إنجازات كبيرة فى هذا الصدد. كما تولت العديد من العناصر الراديكالية الأخرى مناصب عديدة فى الإدارات والأنشطة الحكومية المختلفة. بل لقد أصبح بعضهم من ضمن أعضاء ال NPRC ذاته.

وعلى الرغم من قيام النظام الحاكم بتعيين العناصر الراديكالية من الطلاب فى المناصب الحكومية، واتجاهه إلى تكوين أيديولوجية سياسية جديدة، إلا أن حكومة

NPRCلم تختلف كثيراً عن النظام السابق. فقد تعهدت بالإنهاء الفورى للحرب، لكنها لم تفِ بهذا العهد واستمرت فى قتال RUF طوال السنوات الأربع التى ظلت فيها فى السلطة (Focus on Sierra Leone, 1996)(٣٨). وفى نهاية فترة حكم ال NPRC تفشى الفساد داخل الدولة. وفى ظل ضغوط الرأى العام الداخلى والمجتمع الدولى، اضطر النظام الحاكم فى مارس ٦٩٩١ إلى الموافقة على إجراء الانتخابات والسماح بانتقال السلطة إلى حكومة مدنية. وعندما حاولت بعض عناصر ال NPRC عرقلة العملية الانتخابية تصدى لهم الشباب وعملوا على استكمال العملية الانتخابية حتى النهاية(٣٩). وعلى الصعيد الاقتصادى والسياسى واصل الانكماش استمراره. ونتيجة لظروف الحرب والالتزام بتنفيذ مشروطيات صندوق النقد الدولى لإعادة هيكلة الاقتصاد، تزايدت معدلات البطالة بصورة ملحوظة. فقد تضمنت المشروطية الاقتصادية ضرورة تخفيض حجم العمالة فى الحكومة، وتعويم العملة الوطنية (الليون)، وخصخصة شركات القطاع العام. وفى النهاية، يمكن القول أن النظام الذى وعد الشباب "بالتغيير" لم يحقق الكثير. وانتهى التحالف بين ال NPRC – بما يضمه من عناصر من الشباب ـوبين باقى اتحادات الشباب (سواء من الطلاب أو المهمشين). فبالرغم من أن الحكومة كانت قد منحت الطلاب عدداً من الأتوبيسات، إلا أن الأحوال فى الجامعة ظلت فى تدهور مستمر. كما أدت الإضرابات المتتالية إلى إغلاق FBC وجامعة Njala بصورة متكررة. وفى عام ١٩٩٤، قام ال NPRC بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق برئاسة Prof. Kwame – نائب رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا فى غانا ـ لبحث الأوضاع الجامعية ولعلاج مشكلة الإضرابات المتكررة. وقامت اللجنة بوضع برنامج زمنى يهدف إلى تطوير المنشآت الجامعية. كما أوصت بضرورة إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس والطلاب الذين تم فصلهم من الجامعة.

## الخلاصة:

مثل وصول NPRC ومؤيديها واستيلائهم على السلطة تمكين بعض السلطات لقطاع من الطلاب والمهمشين. فقد كان التمرد والتذمر المنتشر بين صفوف الجنود الشبان من نتاج "ثقافة المقاومة" التى سادت خلال الثمانينيات. ولقد أدى ضعف وتراجع حكومة APC إلى تمكن هؤلاء المهمشين من أن يصبحوا "جماعة حاكمة". وجاءت ثقافة وأيديولوجية ال RUF التى منحت الفرصة لل NPRC كي يتولوا زمام السلطة _على النقيض من ذلك تمامًا، فإن ال RUF التى مهدت الطريق أمام استيلاء NPRCعلى السلطة كانت تمثل ذروة هذه الثقافة. لقد تولى كلاهما السلطة على أنقاض ثورة الشباب. فقد جاءت حكومة ال NPRC عبر أقصر الطرق بانقلاب عسكري، في حين سلكت ال RUF طريقًا أطول ممثلاً فى حرب عصابات ممتدة. ومارس كلا النظامين أشكالاً عديدة من العنف. كما فشل كلاهما فى تحقيق "الثورة" التى تعهدوا بالقيام بها. وبدلاً من ذلك تسببوا فى حدوث أزمة فى سيراليون.

وإذا كانت كل من ال RUF و NPRC قد فشلتا فى أن تؤتيا بثمار طيبة، فإن هذا يعود إلى ثقافتيهما السياسية التى لم يتح لها الوقت الكافى كى تتبلور بعيداً عن أساليبها القائمة على معاداة المؤسسية وعدم الثقة. فلم يتح للأيديولوجية الثورية الجديدة الوقت الكافى أو الفرصة المناسبة كى تتبلور قبل أن تتولى هذه الجماعة مقاليد الحكم. وقد جاءت سياستهم على النقيض تماماً من ثقافة التغيير التى رفعوا شعاراتها، وبالتالى وقعوا فى ذات الأخطاء التى قام بها النظام السابق. فلم يقوموا بتوطيد علاقاتهم مع عامة الشعب من الفلاحين والعمال. وكان هذا بمثابة فشل للبرنامج الثورى الذى تبنوه.

# الهوامش

(١) لقد تم استخدام مصطلح الاتباع هنا ليشير إلى الجماعات الفرعية المهمشة فى المجتمع، فهو يشير إلى هؤلاء الذين لا يديرون ولا يتصلون بأجهزة السلطة فى الدولة خلال فترة ما بعد الاستقلال. انظر: المقدمة العامة ومقال Gaysbi Spivak, "Can Subalterns Speak"., in Bill Ashroft, Gareth Griffiths, Helen Tiffin (eds.), The Post Colonial Studies Reader, New York, 1995 Ranajit Guha, On Some Aspects of the Historiography of Colonial India, Subaltern Studies 1, Delhi, 1982.

(٢) تعانى المقالات والكتابات السياسية من هذا السهو. فقد تجاهل William Reno, دور الاتباع فى مناهضة فساد الدولة وفى إجبار الحكومة على مواجهته، خاصة فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٩١ انظر: William Reno, Corruption and State Politics in Sierra Leone, Cambridge, 1995 وانظر أيضاً: Sahr Kpundeh, Politics and Corruption in Africa, Lanham, 1995

(٣) لقد قام بكتابة أفكاره الهويزاوية والمالتوسية عن سيراليون ضمن مجموعته القصصية التى أصدرها فى الفترة الحالية.

(٤) إن لسياسات التيار اليسارى الراديكالى فى سيراليون تاريخ طويل يرجع إلى I.T.A Wallace-Johnson and the west African Youth League.

(٥) لقد توسعت FBC – وهى مؤسسة دينية فى الأساس ـمن حيث عددها ومنشآتها ومناهجها الدراسية بعد الحرب العالمية الثانية. وفى منتصف السبعينيات، بدأ يظهر على طلابها بعض السمات التى تعكس التباينات الثقافية والإثنية والإقليمية والطبقية فى سيراليون. انظر: D.L. Summer Education in Sierra Leone, Freetown, 1963.

(٦) على عكس ما ذهب إليه Paul Richards كان لنضال جنوب أفريقيا من أجل التحرير أثر كبير على Gardeners يفوق أثر Libya إذ أن Gardeners لم تكن خلية ليبية وإنما كانت جماعة نمت من ثقافة الشباب والطلاب التى سادت خلال السبعينيات.

(٧) مثل سعادة الأستاذ Jamil Sahid Mohamed – وهو أفريقى/لبنانى ومن كبار رجال الأعمال المعروفين – الذى كان له نفوذ وتأثير قوى على Siaka Stevens وحكومته. فقد كانت له صفقات ومعاملات تجارية مع كافة المشروعات الاستثمارية فى سيراليون.

(٨) إن تعريف ماركس Marx للبروليتاريا المهمشة بأنها "الطبقة الخطيرة، الحثالة المجتمعية، التى تنخر فى المجتمع والتى لفظتها الطبقات القديمة، ويمكن بطريق أو بأخرى أن تنضم للحركة عبر ثورة البروليتاريا إلا أن ظروفها المعيشية تؤهلها أكثر للقيام بدور العميل للقوى الرجعية" غير كاف، إن لم يكن غير مناسب، فى هذا السياق. ولكن تم استخدامه نتيجة للحاجة إلى مصطلح أفضل يضم العاطلين فى الحضر فى فريتاون.

(٩) إنى أدين بالشكر إلى Ibrahim Abdullah والذى كان على استعداد بالمشاركة بأفكاره وملاحظاته عن الشباب المهمش وعن ثقافة التهميش فى فريتاون.

(١٠) انظر: Awareness Magazine, 1974/75 والإصدارات التالية فى نهاية السبعينيات، حيث تعكس المقالات والقصائد المنشورة فى المجلة ذلك التغير الذى حدث فى الثقافة السياسية للشباب.

(١١) فى عام ١٩٧٦، انخفضت صادرات الماس من ٧٣١٩٠٠ إلى ٤٨١٤٠٠ قيراط. ولم يتم تصدير أى شيء يذكر من خام الحديد فى عام ٦٧٩١، بعد أن كانت الصادرات فى العام السابق تقدر بحوالى، ١٣ مليون طن. وكانت صادرات الغذاء تمثل حوالى ١٥-٢٠٪ من تكاليف الواردات، مما يعكس الاعتماد الشديد على قطاع التعدين.

(١٢) تمثل سياسة تهميش الأفراد فى سيراليون وإبعادهم عن عملية تكوين ثروات من الموارد خاصة الموارد المعدنية التى مارسها Stevens استمراراً للسياسة الاستعمارية.

(١٣) قام الشباب بالمشاركة فى سياسة الدولة عدة مرات خلال الستينيات. فقد شاركوا فى الجدل الدائر حول الحزب الواحد فى أواخر الستينيات، واعترضوا على فساد Sir Albert Margai ؛ وقدموا مساندة حماسية لموقف سيراليون القوى ضد استقلال روديسيا من جانب واحد UDI فى روديسيا . انظر: Times, August 23, 1974,: Times, July 19,1974.

(١٤) اتصالات مع Ibrahim Abdallah الذى كان يتردد كثيراً على الجامعة. وكان الطلاب الراديكاليون من بين أصدقائه المقربين، كما شارك سراً فى المناقشات التى تناولت الإعداد للمظاهرة.

(١٥) تصادف أن كان Kemoh Fadika المعروف ب Waju-Waju رئيساً لمهرجان odelay تم تكليفه كى يشغل منصب نائب السفير فى نيجيريا بعد فترة قصيرة من وقوع هذا الحدث. ثم أصبح فيما بعد سفير سيراليون فى مصر.

(١٦) احترقت سبع محاكم ادارية محلية وممتلكات عامة بأكملها فى Bujehun West Africa, 28 .March, 1977.

(١٧) أصدرت جمعية كبار أعضاء هيئة التدريس ب Fourah Bay College بيانا أدانت فيه عدوان الحكومة على الجامعة، لكنها لم تؤيد كلية مظاهرة الطلاب. وقد انتقد اتحاد العمال المظاهرة المضادة. وأكد أنه "إذا لم تتخذ إجراءات لإطلاق سراح الطلاب المحتجزين، فإنه سوف يتعاطف معهم". انظر فى ذلك: George O. Robert, The Anguish of Third World Independence, pp. 255-256. College Students statement, 8 Febuary 1977.

(١٩) من قبيل السخرية تم وصف التجربة بأنها "الاختيارات العامة" بدلاً من "الانتخابات العامة".

(٢٠) تم فيما بعد نفى كل من Pios Foray وHindolo Trye إلى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للسياسات القمعية لحكومة APC. وقد استأنفا نشاطهما الصحفى بإصدار Tablet International كما قاما سراً بإصدار Tawakaltu newsletter. وقد اتبع Pual Kamara هذا التقليد الخاص بالراديكاليين -وهو إصدار الجرائد التى تعبر عن توجهاتهم- فأصدر For Di People فى بداية الثمانينيات. التى أصبح لها الكثير من المؤيدين من الطلاب خلال الثمانينيات والتسعينيات.

(٢١) إن "حركة تطبيق العدالة فى أفريقيا" Movement for Justice in Africa (MOIA) من الحركات المناهضة للحكومة فى ليبريا وجامبيا. ومن بين مؤسسيها Jimmy Kandeh G. Cleo-Hanciles و Jeff Bowlay Williams

(٢٢) حينما كان مندوباً برلمانياً خاصاً فى وزارة الشئون الاجتماعية، قام Akibo-Betts ومجموعة من المجرمين "البلطجية" بمهاجمة الاحتفال الذى أقامته جمعية المهندسين التابعة ل Fourah Bay College عام ١٩٧٨ واعتدوا بالضرب على ثلاثة طلاب بعنف.

(٢٣) هذه واحدة من الأفكار السياسية الرئيسية للنظرية الثورية للقذافى.

(٢٤) تلك هى الدعامة الأساسية للتكوين الأيديولوجى لهم كما أنها تذكر بوضوح فى كافة كتاباتهم.

(٢٥) إن مصطلح com ما هو إلا اختصار لكلمة "رفيق" ذائعة الصيت. وقد فضل أنصار الجامعة الأفريقية استخدام مصطلح "الأخوة" و "الأخوات" الذى ترد عليه تحفظات كثيرة فى استخدامه.

(٢٦) للمزيد حول السياسة الخارجية الليبية، خاصة دور مكتب العلاقات الخارجية ومجلس قيادة الثورة (RCC) فى نشر الأيديولوجية الثورية الليبية انظر: Ronald Bruce St. John, Gaddafi,s World Design: Libyan Foreign Policy, 1969-1987, Worcester, 1987, Mohamed El-Khawas, Gaddafi: His Ideology and Practice, Battleboro, 1986.

(٢٧) للمزيد حول أسباب انهيار الدولة انظر: Jimmy Kandeh, "Predatory Regime Continuity and the Demise of the Sierra Leonean State", Canadian Association of African Studies, May 1996, Montreal.

(٢٨) أعيد فتح المدرسة بعد أن قام رئيس FBC-SU عن عام ١٩٩٤/٩٣ - وهو Daniel Kamara - بالاعتذار إلى الرئيس. و بعد هذا الاعتذار هجم الطلاب عليه وأوشكوا أن يضربوه "For Di People" .March 1984.

(٢٩) قام الثلاثة بالتظلم ضد الجامعة. فرفع كل من Jimmy Kandeh و Olu Grodon قضية ضد الجامعة نتيجة فصلهما منها. وقد كسب Kandeh القضية؛ بينما لم يتابع Gordon إجراءات القضية الخاصة به.

(٣٠) الطلاب المتهمون هم Alie Kabba, Haroun Boima, Derek Bangura, Israel Jigba and Mohamed Barrie. West Africa, 10 June, 1985.

(٣١) لمعرفة المزيد حول السياسات الانتقالية فى سيراليون فى ذلك الوقت انظر: إصدارات West Africa Magazine, at 4 March 1985, 29 April 1985, 6 May 1985, 20 May1985.

(٣٢) Interviews with Foday Kamara, FBC Student (1987-1992) Montreal, Quebec, Canda, 27 April, 1995.

(٣٣) إن تقاطع Model هو ميدان فى Mount Aureol. وبالسيطرة على هذا الميدان يمكن للقوات الأمنية أن تراقب تحركات الطلاب فى وسط العاصمة.

(٣٤) المقابلة مع Foday Kamara.

(٣٥) انظر تسجيلات الفيديو فى Hilton Flye, Sunrise in Paradise, 1992. فقد كان رؤساء اتحادات الطلاب فى غاية الانفعال حينما كانوا يؤيدون النظام العسكرى الجديد.

(٣٦) زار منظم الانقلاب العسكرى ـ وهو الراحل LT. Ben Hirsch - الجامعة عدة مرات وتناقش مع رؤساء اتحادات الطلاب فى الثمانينيات. وأقام ثلاثة من منظمى الانقلاب العسكرى الستة علاقات وطيدة مع الطلاب فى بداية ومنتصف الثمانينيات. فقد نشأ Lt. Tom Nyuma فى جامعة FBC حيث كان والده يعمل كما كان عضواً فى "اتحاد الجامعة الأفريقية". كما كان أخو Lt. Komba Mondeh - وهو Martin Mondeh من الطلاب الراديكاليين وكان من العناصر النشطة فى سياسة الجامعة منذ ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٦ . وقد أنهى Lt. Karefa Kargbo تعليمه الجامعى فى نهاية الثمانينيات لينضم إلى الجيش.

(٣٧) "الولاء لحب واحد" مقتبسة من الشعر الغنائى الشعبى ل Bob Marley و .Peter Tosh

(٣٨) ادعت ال RUF فى عدة مناسبات أن قيادة ال NPRC قد أخلفت عهدها بإنهاء الصراع بعد قيامهم بالانقلاب العسكرى.

(٣٩) تولى العميد Julius Maada السلطة بدلاً من النقيب Valentine Strasser عن طريق انقلاب قصر فى ١٦ يناير ١٩٩٦ . The New Citizen, 18 January 1996; Vision, 18 Junuary 1996 والمزيد من التفاصيل حول المظاهرات الشعبية والطلابية ضد محاولة النظام لعرقلة الانتخابات، انظر: For Di People 7 March 1996.

## References


Abdullah, Ibrahim, (1995) "Liberty or Death, Working Class Agitation and the Labour Question in Colonial Freetown, 1938-1939", *International Review of Social History*, 40.

*Awareness* Magazine, Freetown, Sierra Leone.

Daramy, S. B., (1993) *Constitutional Development in Post Colonial Sierra Leone, 1961-1984*, New York.

Denzer, La Ray and Spitzer, Leo, (1973) "I.T.A. Wallace-Johnson and the West African Youth League", *The International Journal of African Historical Studies.*

Editorial Board, (1985) "Editorial, The Review, Intellectuals and the Left in Africa", *Review of African Political Economy*, No. 32.

El-Khawas, Mohamed, (1986) Gaddafi: His Ideology and Practice Battleboro.

*Focus on Sierra Leone*, (1995) London, 20 November.

*For Di People*, Freetown, Sierra Leone.

Fyle, C. Magbaily, (1994) "The Military and Civil Society in Sierra Leone: The 1992 Military *Coup d'état*", *Africa Development*, XXVIII, No. 2.

Fyle, H., (1992) *Sunrise in Paradise*, (Videotape).

Guha, Ranajit, (1982) "On some Aspects of the Historiography of Colonial India," *Subaltern Studies I*, Delhi.

Harrell Bond, Barbara, *et.al.*, (1987) *Community Leadership and the Transformation of Freetown (1801-1976)*, New York.

Hayward, Fred M., (1989) "Sierra Leone: State Consolidation, Fragmentation and Decay". In Donald B. Cruise *et.al.*, *Contemporary West Africa*, Cambridge.

Kandeh, Jimmy, D., (1996) "Predatory Regime Continuity and the Demise of the Sierra Leonean State", Paper presented at Annual Meeting of the Canadian Association of African Studies, May 1-5, Montreal, Canada

Kaplan, Robert, D., (1992) "The Coming Anarchy", *Atlantic Monthly*, February.

-----, (1995) *Ends of the Earth: A Journey at the End of the 21st Century*, New York.

Kpundeh, Sahr, (1995) *Politics and Corruption in Africa*, Lanham.

Marx, Karl and Engels, F., (1955) *The Communist Manifesto*, New York.

Muamar Qathafi, (1978) *The Green Book*, London.

*New Citizen*, Freetown, Sierra Leone.

Nkomo. Mokubung Nkomo. O., (1984) *Students Culture and Activism in Black Africa South African Universities: The Roots of Resistance*, Westport, Connecticut.

Nunley, J.W., (1987) *Moving with the Face of the Devil: Art and Politics in Urban West Africa*, Urbana-Champaign.

Opala, Joseph, (1994) "Ecstatic Renovation!, Street Art Celebrating Sierra Leone's 1992 Revolution", *African Affairs*, No. 93.

Pan-African Union, (1982) *Pan-African Union Information Brochure*, Freetown.

Parfitt, Trevor, W. and Riley, S., (1989) *The African Debt Crisis*, London.

Renc, William, (1995) *Corruption and State Politics in Sierra Leone*, Cambridge.

Revolutionary United Front, n.d., *Foothpaths to Democracy*, Vol. 1 (RUF/SL).

Richards, Paul, (1995) "Rebellion in Liberia and Sierra Leone: Youth in Crisis", in Oliver Furley (*ed.*) *Conflict in Africa*, London.

Roberts, George, O., (1982) *The Anguish of Third World Independence* Lanham.

Spivak, Gayatri Chakravorty, (1995) "Can Subalterns Speak", in Bill Ashcroft, Gareth Griffiths, Helen Tiffin (*eds.*), *The Post Colonial Studies Reader*, London.

St. John, Ronald Bruce, (1987) *Gaddafi's World Design: Libyan Foreign Policy, 1969-1987*, Worcester.

*Tablet*, Freetown, Sierra Leone.

*Tablet International*, New York, Washington, USA.

*Tawakaltu*, New York, Washington, USA.

*The Times*, London, UK.

*Vision Newspaper*, Freetown: Sierra Leone.

*West Africa*, London. UK.

Zack-Williams, A.B., (1982) "Merchant Capital and Underdevelopment", *Review of African Political Economy*, 28.

-----, (1994) "Sierra Leone: Crisis and Despair", *Review of African Political Economy*, No. 56.

## الباب الحادى عشر

# المرأة والسياسة فى أفريقيا

## الفصل الرابع والعشرون

# الدولة والمرأة والتحول الديمقراطى فى أفريقيا : التجربة النيجيرية

بقلم : بات ويليامز

ترجمة : د . محمد عاشور مهدى

### مقدمة

تعد محاولة دراسة وضع المرأة فى أفريقيا – بالنسبة لبعض الناس – تجاسراً أو طموحاً فى ظل عملية التحول الديمقراطى فى القارة . وقد نتفق إلى حد ما مع هذه الملاحظة إذا نظرنا إلى اتساع القارة . إلاّ أننا لن نندهش كثيراً إذا نظرنا إلى واقع الأحداث وحالة الجمود السائدة بما فى ذلك ما يتعلق بمسألة إعطاء بعض السلطة للمرأة (تمكين المرأة) ومن ثم يمكننا القول دون أى خوف من التناقض أنه بملاحظة سلسلة الأحداث فى دولة واحدة يمكن أن نزعم معرفتنا بأحداث دول القارة جميعها ولذلك يمكن توظيف المعلومات المستخدمة فى دراسة بعض الدول لدراسة باقى دول القارة الأفريقية .

وتثبت الدراسات أن المرأة الأفريقية تلعب الدور الذى اعتادت أن تلعبه منذ قديم الأزل سواء كان ذلك فى حالة بعض الدول مثل غانا ونيجيريا التى حصلت على الاستقلال على طبق من ذهب أو فى حالة بعض الدول الأخرى كالجزائر وكينيا التى حازت استقلالها بالعرق والدم . فهن اللائى أنتجن ثم أعدن إنتاج المجتمع إلا أن العائد بالنسبة للمرأة ظل كما هو (Amfred 1988, Urdang 1948, Rudebeck 1988) وفى أوقات الشدة كالكفاح من أجل الاستقلال سُمح للمرأة أن تشارك فى الشئون

العامة ولكن بمجرد تحقق الأهداف أصبحت المرأة منبوذة، ولم يتغير وضع المرأة بعد مرور ثلاثة عقود على السيناريو السابق بيانه، ولكن الدول الأفريقية تزعم أنها فى طريقها إلى التحول الديمقراطى والشيء الملحوظ هو أن هذا التوجه الإيديولوجى فى هذه الدول لا صحة له فى ظل استمرار تهميش المرأة . وعلى أية حال فإنه مع حلول البريسترويكا والجلاسنوست انتهت كل ادعاءات الراديكالية على الرغم من أن نزونكو (Nzouankeu 1991 : 374) دون غيره يجعلنا نعتقد أن الديمقراطية قد بدأت قبل أحداث أوروبا الغربية والجدل هنا ليس له قيمة طالما أن ما يسمى بالتنمية لم تنعكس على وضع المرأة فى أفريقيا . ولذلك فإن جدار الأبوية وهيمنة الرجل سيظل عالياً كما كان دائماً . فى حين أن بعض النساء يتحسرن على قدرهن ، فإن الفحص الدقيق للأحداث المتعددة وفى منطقة التحول إلى الديمقراطية تثبت بوضوح أن المرأة ليست هى الخاسر الوحيد ولكن الديمقراطية نفسها لم تحقق أثرها المطلوب فى أفريقيا وبالتالى لم يجن ثمارها أحد وبخاصة المرأة . ويوضح سورنسن Sorensen (1993) أن ممثلى السياسة قد شُغلوا بركوب موجة التغير الديمقراطى حتى لا يُمحى وجودهم بمرور الوقت . والمنطقة التى من المفترض أن يأخذ فيها التحول الديموقراطى مكانه لا تزال خلافية كما كانت دوماً . فكل شئ يمكن اغتصابه فى ظل الخصخصة كنتيجة لفرض سياسات التكيف الهيكلى فى الداخل والخارج . وفى حين حازت أصوات المنادين بالتحول إلى الديمقراطية قوة دافعة ، كانت اقتصاديات العديد من الدول الأفريقية تتجه للانحدار . وقد أظهرت بعض المنظمات غير الحكومية أو التطوعية (والتى تمثل جزءاً من المجتمع المدنى) احتجاجاً ضعيفاً على هذا الوضع ولكن دون جدوى . ولم يتغير الوضع لأن الديكتاتوريين القدامى قد تمكنوا من الاحتفاظ بمقاعدهم إما بالسماح بقيام نظم التعددية الحزبية ، أو بإحلال أعوانهم محلهم كستار يخفون تأثيرهم خلفه . بينما وقف الغرب مصفقاً لهذا العار متحدثاً بطلاقة عن عملية التحول الديمقراطى الناجحة الجارية . فى أفريقيا !! وصاحب ذلك أن الاقتصاد الذى من المفترض أن يضمن وجود ديمقراطية حقيقية لا يزال ضعيفًا بل وأصبح أداة للظلم والقمع لعامة الشعب إلاّ أن الدولة فى أفريقيا التى طالما وصفت بأنها ضعيفة ، رخوة ،متحللة ، متضخمة ، مخترقة ، الخ تظل هى المؤسسة الوحيدة التى تحتوى على مقومات النمو والحياة .

إن الدولة الإفريقية الغارقة فى الديون والتابعة تظل دون تحدٍ يذكر فى ظل عدم وجود منظمات مستقلة لا تخضع لسلطة الدولة أو المؤسسات الخارجية ، وقد يتساءل البعض هل هذه الهيئات لها وجود سواء كانت فى صورة منظمات غير حكومية أو منظمات حقوق الإنسان ؟ وبالنظر إلى الحالة الاقتصادية فى أفريقيا نجد أن أيا من هذه الهيئات ليس له وجود بالقدر الكافى ، ومن هذه المعطيات فإننا نسجل غياب المجتمع المدنى الذى يحمل مقومات الحياة فى أفريقيا ، رغم ذلك فإن أحد الدارسين (شاهين مظفر) يعتقد أن الأمل لم يضع بعد إذ يرى أن أفريقيا لديها فرصة أفضل لإقامة مجتمع مدنى له فعاليته . وحيث أن هذين المكونين أى الدولة والمجتمع المدنى لهما وجود اسمى فى أفريقيا، أى أن وجود أحدهما أو كليهما ضعيف بل ويكاد يكون معدومًا فكيف يتسنى للمرأة أن يكون لها دور بمعنى الكلمة فى ظل هذا الوضع المحبط. والنتيجة الحتمية أنه لن يكون هناك معجزة تغير وضع المرأة بين يوم وليلة، ففكرة التحول الديمقراطى لابد وأن تحوى داخلها إعطاء بعض السلطة للمرأة والدفع بعدد كاف منهن إلى الطبقة السياسية. وإذا كان تمكين المرأة صعبًا فى الوقت الحاضر ووجودها فى الانتخابات المتعددة لايزال على استحياء حتى الآن. فما هى الفرص التى يمكن أن تولد الوعى السياسى لدى المرأة لتحسين مستوى معيشتها وتعليمها وتحقيق مكانة اقتصادية أفضل ، وتغير الانطباع العام عن المرأة على أنها مواطنة من الدرجة الثانية فى دولتها؟ وتبدأ الدراسة بإطار مفاهيمى مختصر لثلاثة مصطلحات هى : الدولة / المجتمع المدنى ، التحول الديموقراطى ، والمرأة ، يوضح فرضية الدراسة وأهدافها ، والإطار التحليلى لها ومنهاجيتها. والفرضية هى أن الدولة الأفريقية لا تستطيع أن تتصرف بطريقة تختلف عن السمات العامة الغارقة فى الأبوية رغم تلك الضجة الناجمة عن التحول الديمقراطى لمجتمعاتها . وإن الدولة الأفريقية لم تفتح آفاقها بعد لأنها لا تزال خاضعة لهيمنة أفراد المجتمع من الذكور فقط ، ففى الوقت الذى تعطينا انطباعًا بأنها فى طريقها إلى التحول الديموقراطى نجد أن الرجل لايزال هو المسيطر على الميادين السياسية التى لا تجرؤ المرأة على اقتحامها. وطالما أن هــذا التناقض باقٍ ستظل الديمقراطية شيئًا خياليًا فى أفريقيا أو فى أى مكان آخر تكون فيه هذه الخدعة باقية ومخلدة .

## أهداف الدراسة :

١ - التحليل النقدى للاتجاهات النظرية البالية والكشف عن عدم كفايتها فى ضوء الاتجاهات الحديثة حول وضع المرأة على المستوى العالمى وفى نيجيريا بصفة خاصة.

٢ - استخدام نيجيريا كحالة للدراسة لمقارنة وضع المرأة فى الدول الأفريقية وعلاقتها بالنظريات الحديثة والإشارة إلى الدروس المستفادة .

٣ - دراسة وضع المرأة على عملية التحول الديموقراطى فى الدول الأفريقية وتفسير عدم قدرتها على أن يكون لها دور فعال .

٤ - توضيح النتائج التى يمكن أن تتحقق لو سمح للمرأة أن تنتخب بطريقة ديمقراطية للمشاركة فى قطاعات صنع القرار.

٥ - الإشارة إلى المجالات الأخرى التى يمكن أن تخدم فيها المرأة غير مناطق صنع القرار العام ، على سبيل المثال ، المجال غير السياسى .

## الإطار التحليلى :

تقع هذه الدراسة داخل نظرية الاقتصاد السياسى النسوى لأن مكانة اقتصاد المرأة لابد أن تعطى المرأة الدفعة التى تمكنها من اقتحام ميدان الحكم فى المقام الأول أو على الأقل أن يكون لها رأى أو تأثير على الحكومة .

وكما ترى ستامب Stamp (1989 : 15-13) فإن اقتراب الحركة النسوية الاقتصادية السياسية يعد تطويرا للنظريات التى سبقته مثل الحركة النسوية الليبرالية والحركة النسوية الراديكالية ، والماركسية التقليدية ، الحركة النسوية الاشتراكية . وسيتم توضيح كل من هذه الاقترابات باختصار . فالحركة النسوية الليبرالية ترجع جذورها إلى نظريات العقد الاجتماعى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر "بمبادئها عن الحرية ، المساواة مع الرجل" العقلانية ، وعلى افتراض الفصل الحاد

بين الميادين العامة والخاصة" (Stamp, 1989 : 15 ). وعلى أية حال فإن هذا الاقتراب قد فشل فى إيجاد تفسير لعدم التكافؤ فى الثروة والقوة المتأصل فى المجتمع. كما أنها لم تعرض لمختلف الأبنية التى ولدت "أفكاراً وقوانين وممارسات لا تؤمن بالمساواة بين الجنسين . وبالطبع ، كان الهدف الأساسى لليبرالية هو الفرد ، فالجماعات ما هى إلا مجموعات من الأفراد ولذلك فإن فكرة التناقض لا وجود لها دائماً داخل المجتمع الكبير" (Stamp, 1989 : 15) .

ومع ذلك ، فالحركة النسوية الليبرالية مازالت ذات شعبية حتى يومنا هذا إذ أنها تعمل كقوة ضاربة تهدف إلى الإصلاح القانونى والمشاركة السياسية للمرأة . وهذه الرؤية الإصلاحية كان لها تأثيرها فى الصراع بين الأكاديميات القانونيات والسياسيات من النساء فى الدول النامية. "ولأن هذه الحركة لم تنجح فى مواجهة تحدى الأسباب البنائية للعلاقات النوعية فقد برهنت على أنه لا يوجد لها أساس مقبول للقيام بحركة الإصلاح فى العديد من دول العالم الثالث" (Stamp, 1989 : 15). وهو ما تخلص إليه وثيقة الأمم المتحدة التى عنوانها (سياسات مستقبلية) والتى تنادى الحكومات بتحسين ظروف ووضع المرأة فى مجتمعاتهن .

أما الحركة النسوية الراديكالية فقد نشأت كرد فعل للتفرقة بين الجنسين داخل الحركات الراديكالية فى الستينيات ، ولطبيعة الأيديولوجية بالأساس فإن ذلك الاقتراب ليس له نظرية متماسكة ، فهو انتقائى لاقتباسه المفاهيم واللغة من عدة تقاليد . ولكى نوضح ذلك نقول أن الحركة النسوية الراديكالية تستخدم اللغة الماركسية ذاتها فيما يتعلق بقمع المرأة . وترى ستامب (Stamp, 1989 : 16) أنه أمر يدعو إلى الحيرة ، فالنظرية التى تصف المرأة على أنها "الطبقة المقهورة" تبدو ماركسية ، إلا أنها بالمعايير الصارمة ليست ماركسية كما تلاحظ أيضاً أنها تجيز اقترابا تاريخيا لقهر المرأة وتحديداً تؤكد ذلك ؛ ففرضية أن الأبوية نظام عالمى يسبق بل ويحل محل أشكال الظلم ، كفرضية تجاهل الاختلاف الثقافى والخصوصية التاريخية فى المجتمعات الإنسانية . ومثلما فعلت حركة المحافظين فإن الحركة النسوية الراديكالية قد قلصت العلاقات النوعية لتقسيم محايد يعتمد على أساس بيولوجى . إلا أن فكرة عالمية الأبوية ظلت ذات جاذبية شديدة لرواد الحركة النسوية ،

والنضال من أجل جذب ولاء الدارسين وهو الأمر الذى حال دون تقدم الحركة النسوية فى تفهم ورفع الظلم الواقع على المرأة خاصة فى العالم الثالث (Stamp, 1989 : 16) . وبسبب وجهة النظر تلك تم اتهام الحركة النسوية الغربية بالتمحور الإثنى Ethnocen-trism فعلى سبيل المثال ، فى عام ١٩٨٠م وفى إطار مؤتمر كوبنهاجن ، نظمت الأفريقيات مسيرة بسبب اجتراء الغربيات على توبيخهن رسميا بسبب عملية الختان "كعادة أبوية بربرية" (Stamp, 1989 : 16).

وبعبارات المجتمع الغربى ، وبامتدادها إلى المجتمعات الأخرى ، قدمت الحركة النسوية الراديكالية إسهامات قيمة عبر توظيف وجهات نظرها الأيديولوجية لنقد العنف الجنسى، والأدب المكشوف عن النساء وأجسادهن الذى يكتبه الرجال. وبالمثل أيضا، طرحت الحركة النسوية الراديكالية أن "الشخصى سياسى" ، محددة بذلك ، المجال السياسى على نحو يمكن أن تصبح معه علاقات النوع موضوعاً مشروعاً للتحليل (Stamp, 1989 : 16)

لقد رفضت الماركسية التقليدية فكرة الأساس البيولوجى للاختلافات النوعية ويعتقد الدارسون المهتمون بالثورة الاجتماعية وليس النضال الليبرالى الغربى أن قمع المرأة هو دالة فى القمع الطبقى الذى حل محل كل أشكال القمع. كما يرى الدارسون (Urdamg, 1984) وترى Stampأن هذا الاقتراب وقع فى عيب خطير وهو الاختزال ، عبر اختزال العلاقة بين الجنسين فى علاقات الإنتاج. بينما يرى نقاد آخرون أن النظرية الماركسية تتجاهل الجنس (Six blind) ولذلك فهى تعجز عن التنظير للاستقلال الذاتى للعلاقة بين الجنسين فى المجتمع الانسانى . إلا أن إسهام هذه النظرية يكمن فى إصرارها على أن يكون هناك تجاوز لعملية التركيز على الفرد إلى التركيز على أبنية (هياكل القمع) وتحديداً الدولة والأسرة والطبقة .

والمفارقة أن الماركسية التقليدية تقدم الإطار العام للنظرية التالية (الحركة النسوية الاشتراكية). وترى ستامب Stamp أن الحركة النسوية الاشتراكية هى أكثر الحركات النسوية إنجازاً على صعيد التنظيم . وترجع قيمتها إلى منهجها التوليفى .

فالحركة النسوية الاشتراكية وفقا لستامب (Stamp, 1989 : 16) تدمج ما بين النظام المادى التاريخى الصارم عند ماركس وإنجلز ، والحركة النسوية الراديكالية التى ترى أن الأمور الشخصية هى أمور سياسية وأن الظلم القائم على النوع أصبح نوعاً من الطبقية .

ومن خلال هذا الدمج توسعت التصورات الماركسية لتشمل خصوصية العلاقة بين الجنسين متجاوزة بها الأساس البيولوجى الذى نادت به الحركة النسوية الراديكالية. كما ترى ستامب Stamp أيضا أن الحركة النسوية الاشتراكية هى أكثر النظريات إنجازاً لأنها ترى مشكلة قمع المرأة على نحو مختلف. فحياة المرأة المعاصرة وخبرتها تتشكل على أساس جنسها ونوعها من المهد إلى اللحد. كما تتشكل أيضا على أساس طبقتها وعنصرها وجنسيتها. والمشكلة بالنسبة لدعاة هذه الحركة هى الحاجة إلى تطوير نظرية تأخذ بعين الاعتبار كل مظاهر الظلم وعلاقاته لإيجاد حل يضمن استئصالها نهائيا .

ولتحقيق ذلك الهدف فإن الحركة النسوية الاشتراكية تبحث الأسباب المرسخة لتبعية المرأة فى إطار الواقع الانسانى ، وفى السبل التى ينظم بها أفراده لإنتاج وتوزيع الحاجات الأساسية للحياة لذلك ترى الحركة النسوية الاشتراكية مثل الماركسية أن السياسة لا يمكن أن تنفصل عن الاقتصاد ولذا فإن الهدف هو بناء اقتصاد سياسى لتبعية المرأة .

(Jagger, 1983 : 134, Citadel in Stays 1989 : 17)

إلا أن الإطار العام للحركة رفض أن يخضع نفسه للماركسية التقليدية أو الحركة النسوية الراديكالية ، لذا لم تذهب إلى أن القمع الاقتصادى أكثر أهمية من القمع القائم على النوع ، أو إلى إعطاء القمع النوعى الأولوية. وقد استعانت هذه النظرية بشكل كبير بالدراسات التاريخية والثقافية المتعددة التى تقدم المادة الخام التجريبية للنظريات الصارمة التى تدرس العلاقات بين الجنسين (Stamp, 1989 : 17). وعلى أية حال ، فإن هذا التنميط من وجهة نظر ستامب لا يزال غير قادر على تفسير قمع المرأة فى المجتمعات غير الغربية بسبب اختلاف البيئة السياسية . فالدول النامية

جميعها تعانى من قهر القوى السياسية والاقتصادية الدولية ، لذا فإن استخدام اقترابات مثل الليبرالية التى تتجاهل عدم التكافؤ فى القوة والثروة داخل الدول النامية ، ستحول دون حل المشكلة .

وترى ستامب (18 : 1989) أن معظم دراسات باحثى الدول النامية تتجاوز تلك الحدود "لأن الموضوع يحتاج مزيد نقد وتمحيص" ، فهؤلاء الباحثون قد حددوا وتحدوا هياكل القهر أكثر من باحثى الحركة النسوية الليبرالية فى الغرب . والباحثون غير الغربيين لا يستخدمون النظريات المعقدة القائمة على أسس تاريخية مادية بل يوجهون دراستهم على أساس درايتهم الدقيقة المفصلة بالقمع القائم على الجنس فى العالم الثالث وتفهمهم أن هذا القمع متجذر فى هياكل وممارسات استغلالية أوسع ... "فمشاهداتهم رأى العين" اقتضت منهم تحدى الافتراضات الليبرالية دون التقليل من الأهمية السياسية لها . وبمراجعة كل الدراسات التى لا تنتهى لأى معسكر كان ، تخلص ستامب إلى أنها غير مرضية لأنها تعطى تفسيرات عالية التبسيط ترجع كل المشاكل إلى الأبوية.

وخلاصة القول عندها أن هناك "تعقد فى علاقات النوع وفى وضع المرأة" على نحو يتناقض "والتقسيم المبسط جنس – طبقة" الذى دعت إليه الحركة النسوية الراديكالية . ولذا نقترح ضرورة مراجعة مفهوم الليبرالية النسوية . وضرورة التمييز بين التحليل الليبرالى النقدى والتحليل غير النقدى للفكر الليبرالى الغربى . وعليه فقد صممت ستامب إطار دراستها بحيث تحتوى كتابات كل من الحركة النسوية الاشتراكية والمدرسة الليبرالية النقدية وأسمته الاقتصاد السياسى النسوى Feminist. political EconomY والاقتصاد السياسى النسوى يحدد إطار العمل المتعدد الذى من خلاله جرت محاولات جادة لدراسة العلاقات النوعية فى أفريقيا (Stamp, 1989 : 19)

ويحاول هذا الاقتراب بيان مركزية العلاقات النوعية فى علاقات الإنتاج فى كل من مجتمعات ما قبل الرأسمالية والمجتمعات الرأسمالية . وهى تشمل أيضا الدراسات التحليلية الجادة فى المجتمعات غير الغربية والتى عدلت بعض الأفكار المتحيزة والمحدودة للحركة النسوية الغربية سواء كانت الحركة النسوية الاشتراكية أو الماركسية التقليدية . ووفقا لستامب (19 : 1989) فإن التحليلات التى ترصد سمات

المجتمع المتداخلة المعقدة سواء أكانت اقتصادية سياسية أم فكرية ولا تعتمد فقط على السمات الاقتصادية كمحدد وحيد لكل الحالات، هى الأوثق صلة بدراسة أحوال المرأة فى أفريقيا.

فعلى سبيل المثال ، فإن فكرة القرابة وعلاقة النسب فى أفريقيا قبل الاستعمار كانت مركزية فى صياغة علاقات الإنتاج أكثر من مجرد كونها بناء فوقيا للإنتاج . وعليه فإن العمل الاقتصادى وتحقيق ما تفرضه علاقة النسب من التزامات جانبان لا ينفصلان سواء مفاهيميًا أو تطبيقيًا . وهناك عدد من المشكلات المفاهيمية فى نظريات الحركة النسوية الغربية فيما يتعلق باقتراباتها لدراسة وضع المرأة فى أفريقيا: أولا - هناك اعتقاد بوجود انقسام بين الجانب العام والخاص فى الدولة فكل من الاقترابات النسوية وغير النسوية تتفق على أن هذا الانقسام قائم كمسلمة ، فهناك انطباع قد أخذ بأن الرجل يشغل الجانب العام فى المجتمع بينما توكل للمرأة كل الجوانب الخاصة التى ترى قريبة من طبيعة المرأة . وطبقاً لستامب -19 : 1989) (20 هناك دراسات عن "الحساسية النوعية" (Gender Sensitive) لكشف زيف نظرية الانقسام الثنائى فى المجتمعات الأفريقية سواء فى الماضى أو فى الحاضر (Oyewanm, 1993) ثانيًا - هناك اعتقاد خاطئ بأن لفظى "الأسرة" و"الأسرة المعيشية" يحملان نفس المعنى عند المجتمعات الغربية ، فبعيداً عن وحدة "الأسرة المعيشية" الخالية من التناقضات والصراعات الداخلية الموجودة فى النموذج الغربى وتطابقها الأسرة المعيشية الأفريقية ، هناك اختلاف فيما يتصل بتعارض المصالح الخاصة بموارد الأسرة والمجتمع وبالتالى نجد أنه بسبب هذا التصور الخاطئ لدلالات هذه الألفاظ أرجع كتاب الحركة النسائية الغربية مشاكل المرأة فى أفريقيا فقط إلى هيمنة الرجل وهذا ما تسمية ستامب (20 : 1989) "اعتقاد تاريخى مبهم ليس له قدرة تفسيرية كبيرة". وترصد ستامب (20 : 1989) من خلال هذا التحليل "إسهاما له قيمته فى بيان التنظيم النسائى الأفريقى من أجل التأثير الجماعى:. كما كانت أيضا قادرة على إظهار "كيف أن الممارسات التعليمية هى وسيلة هامة يمكن للمرأة عن طريقها أن تواجه كلا من القمع النوعى والاستغلال الاقتصادى القائم".

بتـقـديم هذه الدراسـة تأمل (Curtufli, 1983; Urdamg 1984; Arnfred, 1988) ستامب (22 : 1989) فى فتح مجال للبحث يمكن من خلاله إعطاء الفرصة لتقديم إطار عمل مترابط وفق الأسس الأمـبيريقيـة اللازمة لتطوير هذه النقـاط" . ويرى أنصـار الاقتصاد السياسى النسوى أنه يحفظ التاريخ وما له من قدرة كامنة على الفعل.

فلو أنه تم بيان الاستقلال الذاتى المطلق والنسبى للمرأة الأفريقية فى مجتمعات ما قبل الاستعمار وما قبل الرأسمالية فإن الصورة السلبيـة التى أعطيت للمرأة الأفريقيـة سوف تزول كما يمكن أن تعطى الأمل فى المستقبل (Stamp, 1989 : 23) وباختصار نقول أنه رغم أن التفسير الأبوى للمجتمعات الأفريقية لا يمكن استبعاده فإن اقتراب الاقتصاد السياسى النسوى يسعى إلى تحديد جوهر الصلة بين العلاقات النوعية وعلاقات الإنتاج فى كل من مجتمعات ما قبل الاستعمار وما قبل الرأسمالية وما بعد الاستعمار التى تتجه نحوها معظم الدول الأفريقية . وهو ما يأتى ضمن الضغوط الخارجية المتعددة وعملية التحول الديمقراطى الراهنة ومن الجوانب الإيجابية لهذا الاقتراب هو أنه يمكننا من فهم مركزية تنظيمات المرأة الأفريقيـة فى حياة المجتمعات الأفريقية كما أن ايديولوجية النوع التى مكنت للمرأة سياسياً يمكن فهمها بتعقيداتها التاريخية .

## منهج البحث :

المصادر الأساسية لمعلومات الدراسة هى المكتبات باعتبار أن الدراسة نظرية بالأساس . وقد أتيحت لى الفرصة لمراجعة وجهة نظرى فى ضوء المخطوطات والنظريات التى لا تزال سارية عن وضع المرأة فى مجتمعاتها كما أن المؤتمرات والمحاضرات عن المرأة والنوع التى أسعدنى الحظ بحضورها فى نيجيريا وأكابولكو فى المكسيك والولايات المتحدة مكنتنى من التعامل مع دارسين نظريين ومقارنة ملاحظاتهم ، كما أنها أيضاً أعطتنى معلومات حديثة عن حقيقة وضع المرأة فى العديد من الدول الأفريقية التى تبذل مجهوداتها فى سبيل التحول الديمقراطى والهدف من الدراسة هو دعم الأساس النظرى لدراسة مشاركة المرأة ليس فقط فى

عملية التحول الديمقراطى التى تعتبر فى حد ذاتها غير مضمونة ، ولكن أيضاً فى الحياة العامة والمشاركة السياسية إجمالاً . ويرجع السبب فى هذه النظرة لعملية التحول الديمقراطى إلى عدم احترام كافة مبادئ بناء المؤسسات والثقافة . ولنأخذ نيجيريا كمثال حيث مارس الفاعلون فيها تجارب مستفيضة للتحول الديمقراطى دون أن يضمنوا أن المنافسة والمشاركة والحرية السياسية تأخذ مكانها .

## ★ مختارات من الكتابات :

منذ عام ١٩٨٩ كانت هناك حركة مقصودة وواضحة نحو التحول الديمقراطى فى أفريقيا . ولن يُتَّهم أحد بالمبالغة إذا قال أنه بالفعل قد تأثرت كل دولة فى أفريقيا بفورة التغييرات وعمليات التحول الديمقراطى (the General Assemblg 1992 Caron, et; al; 1992; CODESRIA) وبفعل الإحياء العالمى الواسع لعملية التحول الديمقراطى ، والدفعة الديمقراطية الناجمة عن سياسة "الجلا سنوست" "والبرسترويكا" فى الاتحاد السوفيتى وتأثيرها على الدول الاشتراكية ، وإصرار الغرب بمؤسساته المالية على قيادة عملية التحول الديمقراطى ، اتجهت الدول الأفريقية جميعها دون استثناء بالفعل نحو طريق التحول الديموقراطى ، مع اختلاف درجات النجاح ، فالبعض قد أنهى بالفعل المراسم الشكلية لعملية التحول الديمقراطى بينما لا يزال البعض الآخر عاجزاً عن تحقيق ذلك (Caron et; a1,1992).

نذكر على سبيل المثال الحالات الآتية : التعددية الحزبية لدى سوجلو فى " بنين" ، أياديما فى "توجو" ، شيلوبا فى "زامبيا" ، موى فى "كينيا" ، ألغاز ديمقراطية موبوتو فى "زائير" إلى آخره وسواء أكانت دولاً تفتخر بأنها قد حققت طموحها الديمقراطى أم دولا لا تزال تناضل من أجل تحقيق الديمقراطية الكاملة أو حتى لم تقرر بعد اللحاق أو عدم اللحاق بزمرة الدول الديمقراطية ولكنها تعانى من مطالب التحول الديمقراطى ، فإن الحقيقة غير القابلة للانتقاص هى أن أفريقيا تشهد جولة تنشيطية من الدفع نحو عملية الديمقراطية .

إلا إنه ، يرتاب الكثير من الدراسات فى إمكانية خلق الديمقراطية سواء أكانت ليبرالية أم شعبية فى الدول الأفريقية لما فيها من التسلط والهيمنة العسكرية والكبت المتفشى فى القارة (Beckman, 1989, Bittin,1984; ROAPE,1984,1989 Mamdani, 1992; Anyong,1992) رغم ذلك فإن الدول فى أفريقيا قد بدأت فى التحول الديمقراطى . ولكن ما هى الديمقراطية ؟ هل يكفى كما يرى بيكمان Bechman مجرد الاستيلاء على سلطة الدولة كى تحيا الديمقراطية؟ هل تعنى التعددية الحزبية ؟ هل الديمقراطية الشعبية تشمل المرأة ؟ هل تتحول المرأة إلى الديمقراطية بطريقة تتلاءم وتعدادها فى المجتمع .

فمصطلح الديمقراطية الذى كان يعنى فى دولة المدينة فى اليونان حق المواطنين فى المشاركة المباشرة فى أعمال الحكومة قد انتهى عهده من أمد بعيد وحتى فى ذلك الوقت لم تكن المرأة ضمن "الشعب" الذى يقرر مصيره مباشرة فى المجتمعات اليونانية . هل يمكن أن نقبل تشاؤم "روسو" Rousseau بأنه لم يكن هناك ديموقراطية حقيقية ولن يكون؟ لأنها تعارض النظام الطبيعى القائم على وجود أغلبية محكومة وأقلية حاكمة

(Rodee, et. al. 1993 : 44). لقد تعرضت وجهة نظر "روسو" فى وجوب مشاركة الشعب فى الحكم مباشرة للنقد باعتبار أنها ليست فى محلها فى الدول الحديثة . غير أنه قد كون له أتباعاً . فما كفرسوف C.B.Macpheron وباتمان Carole Patman يريان أن أفكار "روسو" تتناسب مع الدولة الحديثة . فالحكومة النيابية يمكن بل يجب أن تتألف من عناصر المشاركة المباشرة إذا أردنا للديموقراطية الحقيقية أن تتحقق . (Cited in Sorensen 1993) وقد حصر جوزيف شومبيتر Joseph (260 : 1972) Schumptr فهمه للديمقراطية فى إطار المنهج السياسى. ولذلك فهو يقول : المنهج الديموقراطى هو ترتيبات مؤسسية من أجل التوصل إلى القرارات ، وفيها يكتسب الأفراد سلطة اتخاذ القرار من خلال التنافس فى الانتخابات العامة .

وهذا التعريف من وجهة نظر سورينسن Sorënsen قاصر مما يجعلنا نتجه بنظرنا إلى تعريف هيلد "Held" الذى يأخذ فى الاعتبار كلا من وجهات النظر

الليبرالية والراديكالية فى الديمقراطية والتى تؤيد المبدأ الأساسى فى الاستقلال حيث يقول إنه :

" من حق الأفراد أن يتمتعوا بالحرية وبالمساواة فى تشكيل ظروف حياتهم ، بمعنى أنهم يجب أن يكونوا متساويين فى الحقوق ( وبالتالى فى الواجبات) فى حدود الإطار الذى يضع ويحدد الفرص المتاحة لهم طالما أنهم لم يعملوا على توسيع هذا الإطار بما يمس حقوق الآخرين ".

ولتفعيل الاستقلال الديمقراطى عند هيلد "لابد أن تكون هناك درجة عالية من المساءلة فى الدولة ولابد من عملية إعادة تنظيم ديموقراطية للمجتمع المدنى" كما لابد من المشاركة الجادة والمباشرة لأفراد الطبقة الشعبية ولا يجب أن يتوقف ذلك فقط على التصويت فى الانتخابات الدورية . ذلك أنه لابد من توافر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب غيرها من الحقوق المشار إليها فى إعلان حقوق الإنسان لتكون موارد كافية من أجل الاستقلال الديمقراطى . وبين هذين الرأيين هناك عدة آراء أخرى عما يحتاجه تفعيل الديمقراطية وبذلك نجد أن مصطلح الديمقراطية متغير لا يخضع لتصور سهل . إلا أن الظروف فى العديد من الدول النامية فرضت تفسير الديمقراطية تبعاً لوجهة نظر هيلد ولكن غياب الحقوق الاقتصادية الأساسية والمساواة فى فرص المشاركة بالإضافة إلى الفقر المدقع الذى تعانى منه هذه الدول يجعل تحقيق الديمقراطية على طريقة هيلد أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً . ورغم القيود الواردة على تعريف شومبيتر Schumpeter فإنه يتناسب مع ما هو كائن فى الدول الأفريقية.

إن التوجهات الراهنة نحو الديمقراطية فى أفريقيا – وبصرف النظر عن التوجه الدولى الواسع المدى للإحياء الديموقراطى المشار إليه سابقاً – تعد خطوة إيجابية فى مواجهة المشاكل البنائية والتنموية العديدة التى تعانى منها معظم الدول الأفريقية (Anyang Nyong; 1987 : 14-25) فالدول الأفريقية تواجه يومياً مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة تتطلب سياسات وأساليب متطورة للمواجهة حتى لا تتعثر هذه الدول فى مجابهة هذه المشكلات . وعلى سبيل المثال فإنه قد تأكدت حقيقة " أننا نشهد فى أفريقيا حلقة مفرغة للتغيير حيث ترسخ الدول الضعيفة اقتصاديات فقيرة

يؤدى ضعف أدائها بدوره إلى ضعف كفاءة أجهزة الدولة (Bratton; 1989:409) وفى هذا السياق ، فإن الظروف الاقتصادية القاسية فى أفريقيا يصاحبها وجود ما يسميه ايودى Ayoade (1988 : 100-101) ضعفًا إن لم يكن استنفاد أجهزة الدولة لأنها ليست فى وضع يمكنها من البدء فى مهمة التجديد ، وهكذا تنجم معضلة .

فالدولة القوية أمر لازم لمواجهة المشكلة الاقتصادية وتعبئة الشعب من أجل المهام التنموية ، والاقتصاد الجيد أمر ضرورى من أجل تقويم الخلل الذى تتعرض له الدولة. وبعيداً عن تلك المعضلة ، فإن مناخ التحول الديموقراطى فى العالم يقدم فرصة فريدة للدول الأفريقية لمحاولة الخروج من هذه الحلقة المفرغة ، حيث يمكن للتحول الديموقراطى أن يوظف إيجابياً وسلبياً لتمكين المجتمع المدنى والاعتماد عليه فى شئون الدولة . وبالمثل يمكن توظيف الديمقراطية من أجل تعبئة الجماهير واستخدامهم من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية . وبالرغم من تلك الإمكانية ، فإن التعرض لمسألة الديمقراطية يمثل أحد السبل الواقعية لمواجهة المشاكل المعقدة التى تواجه الدول الأفريقية .

وتثير محاولة التعرض لقضية الديمقراطية مسألة تهميش المجتمع المدنى وخضوعه لسيطرة الدول . كما تتيح أيضاً الفرصة للتعرض لحالات التهميش الأخرى التى توجد داخل المجتمع . ولمزيد من الإيضاح ، فإن أى محاولة لتدعيم المجتمع المدنى يجب أن تؤدى بالتالى إلى تدعيم القطاعات المهمشة فى المجتمع حتى يصبح هذا التدعيم حقيقيا وحينئذ فقط يمكن أن يكون التحول الديموقراطى مكتملاً وحقيقياً وليس مجرد إجراء منقوص لمصلحة عدد قليل من الناس . ولا يمكن لأحد الحديث عن التحول الديمقراطى طالماً ظل التهميش والهيمنة كعائقين فى الدولة والمجتمع المدنى . ولذلك فإن الجماعات المهمشة كالمرأة (oeill, 1990) لابد من إزالة تهميشها من خلال عملية التحول الديمقراطى إذ إنها تمثل نسبة عالية وهامة فى المجتمع المدنى على نحو اقتضى أن يتحول إليها الانتباه لتمكينها .

ولاشك أن التحول الديمقراطى لابد أن يتناول "قضية المرأة" فى إطار قضية الديمقراطية حتى يكون لها معنى ، ذلك أن مدى التمسك بقضية المرأة فى هذا الإطار دليل على مدى التمسك بالديمقراطية وفى مراجعتها عملية التحول الديمقراطية الحالية

فإن الدراسة تستكشف وتحدد نظرياً الفجوة المتسعة بين الدولة والمجتمع المدنى فى أفريقيا والطريقة التى تحاول بها هذه العملية تعويض ، ليس فقط ، الضعف العام للمجتمع المدنى بل أيضاً الوضع الهامشى للمرأة . وقد ناقش هوارد Howard : 1986) (184-212 حقوق المرأة بعمق ، ويرى أن الحقوق الكاملة المعطاة للمرأة فى أفريقيا لا تزال مجرد عبارات بلاغية . وقد تتبع هوارد أثر عملية إخضاع المرأة فى إطار الهياكل الاجتماعية الوطنية indigenas التى لم تمنح المرأة مكانة مساوية للرجل فى أمور الأسرة والعشيرة والدولة . كما أمعن المستعمرون وقادة ما بعد الاستعمار فى زيادة رقعة الظلم عن طريق زيادة وتجسيد عدم المساواة المادية والاجتماعية والتشريعية بين الرجل والمرأة من خلال التنافس الاقتصادى والطبقية الاجتماعية . وعليه ، فإن المرأة الأفريقية تحتاج بالفعل إلى الديمقراطية الحقيقية حتى يمكن التعامل مع مشكلاتها بصورة واضحة .

## ⋆ الدولة والمجتمع المدنى فى أفريقيا :

الدولة كما يُعرفها كين Kieane (1988-80) هى مؤسسة ذات سلطة إلزامية تراتبية من أجل كفاءة وفعالية خدمة وتنظيم المجتمع المدنى . وبالمثل بالنسبة لـ كن بوست Kien Post فإن مصطلح الدولة مصطلح إشكالى لأنه ليس كياناً متجانساً. كما أنه أيضاً يتضمن سلسلة من الصفات التى لا يمكن التفرقة بينها بسهولة وفى بعض الأحيان نجده متعدد المعانى ولذلك فإنه يمكن القول أن الدولة هى كيان ذو سيادة مرتبط بعلاقات دولية وهى التى تضع حدود المجتمع المدنى - كما أشار آنفًا كين Kieane - وبالنسبة للماركسيين أيضاً فإن الدولة هى مجموعة من الأجهزة التى تنظم وتباشر شئون المجتمع ربما فى خدمة جماعات أو طبقات محددة . بالإضافة إلى ذلك فإن مؤسسات الدولة تخدم كوسيلة للتوفيق بين المصالح المختلفة والأجهزة لتأمين سلطة الدولة . وأخيراً بالنسبة لـ بوست Post (37-36 - 1991) فإن الدولة تمثل تركيز الموارد (المادية والأيديولوجية) وبالتالى القوة لمن يسيطر على أجهزة الدولة وبغض النظر عن الصفات المعروفة جيداً التى استخدمها فيما مضى الدارسون الراديكاليون

والتى يستخدمها الجميع الآن على اختلافهم لوصف الدولة الأفريقية هناك صفتان أضيفتا لحصيلة التعبيرات المرتبطة بالدولة فى أفريقيا وهما "اللاعقلانية" Irrationality و"التكلف" Theatricality فى الدولة الأفريقية وبالرغم من أن الدولة كثرت تعريفاتها فإنه ينظر إليها فى هذه الدراسة على أنها "أداة القهر العام التى (Williams, 1989) تحقق السيطرة السياسية للطبقة الحاكمة وتعمل على تفكيك وحدة الطبقات الأخرى (Poulantzas,Cited in Fatton, 1993 :2) وترجع جذور الدولة فى أفريقيا إلى ممارسات الوجود الاستعمارى فى القارة . فمن خلال الجذور الاستعمارية تطورت الدولة كاعتراف بالحاجة إلى السيطرة الإدارية والتنظيمية على المناطق الخاضعة لاستغلال وتحكم الاستعمار وهو ما كان يعنى أن الدولة نشأت مهيمنة على المجتمع بدعوى أنها سبب وجوده (Onimode, 1988) لذا فإن إدراك الدولة ضرورة إخضاع مجتمعها والسيطرة عليه يمثل أحد أهم السمات المميزة للدولة المستعمرة عن الدولة فى الغرب (ذات الهوية المتربوليتانية أو المتجانسة ) ، والتى كانت فى هذا الوقت قد استكملت مؤسساتها كلية بسماتها البنائية والسلوكية الحديثة (Mozatfar, 1981 :5).

وفى الوقت الذى لم تنبثق فيه الدولة المستعمرة عن مجتمعها ، نجد أن الدولة فى أوروبا جعلت من مجتمعها حافزاً لظهورها وإثبات وجودها ويتضح ذلك فى المراسيم المقيدة للدولة ، من دستورية وقوانين الحريات ، والتحرر ... والليبرالية التى حدت من الممارسة التعسفية لسلطة الدولة فى أوروبا .

وهذه المراسيم المقيدة للدولة لا يمكن لها من الناحية المنطقية والواقعية أن تكون جزءاً من الدولة الأفريقية باعتبار أن الدولة المستعمرة لديها مهمة تختلف عن تلك الدولة التى تعمل بالتعاون مع المجتمع مثل الدولة الأوروبية ولذلك فإن الدولة فى أفريقيا تعد قوة قهرية تعتمد على القسوة والعنف لنيل مرادها وتحقيق ما تصبو إليه بغض النظر عن آمال واحتياجات المجتمع .

وهذا الوضع ينذر بوجود تناقض بين الدولة والمجتمع المدنى خاصة وأن العلاقة بينهما كانت تتسم بالعداوة والخصومة وعدم الاحترام المتبادل لوجود الدولة كقوة مسيطرة على المجتمع . وبدلاً من أن تكون علاقة الدولة والمجتمع علاقة توافق ورضاء نجد أن هذه العلاقة اتسمت بالعداء والتربص ، إذ أن ما يجمعهما هو العداء

والاستغلال المشترك بالتالى فإن المجتمع المدنى استلهم احتياجه إلى الرد على الوضع العدائى للدولة .

ويكشف فاتون Fatton (3: 1993) بوضوح الوضع المسيطر للدولة فى مواجهة غيرها من الجماعات فيقول :

" فى حين أن الدولة تخدم مصالح الطبقة الحاكمة إلا أنها تزعم اهتمامها بالمصلحة العامة وتعبر عن توحد اهتماماتها مع المجتمع كأنهما يمثلان كيانًا واحداً فالدولة تأسست داخل مجتمع وتعكس بالضرورة علاقات طبقات المجتمع " . ويرصد بيتر ايكه Ekeh (1975) هذا التنافر فى المصطلح فى مجالين عامين داخل إطار الدولة الأفريقية – هما مجال الجمهور الأصلى Primordial الذى تحكمه أخلاقيات المجتمع والجمهور المدنى Civic الذى تحكمه اللا أخلاقيات إذ أن المجتمع لا يرتبط بالدولة فيما يتصل بقانونه الأخلاقى . والتناقض بين الدولة والمجتمع المدنى ليس مقصوراً على فترة الاستعمار لأن عملية التحرير من الاستعمار – رغم وعودها العظيمة – لم تنجح فى تغيير الطبيعة غير الشرعية للدولة . وفى الوقت الذى قام فيه القادة القوميون من أجل الاستقلال على أساس الحاجة إلى جعل الدولة أكثر تمشياً مع مصالح واحتياجات الشعوب نجد أن القادة الذين ظهروا بعد الاستقلال كانوا هم من تعمقت جذورهم البنائية ليس فى إطار الأساس الاجتماعى الاقتصادى للمجتمعات الأفريقية بل فى إطار علاقات القوة السياسية المتركزة حول الإجراءات البيروقراطية للدولة (Mozaffar 1987: 18) وعليه فقد افتقر هؤلاء القادة إلى القاعدة الاقتصادية اللازمة لدعم حكمهم . كما أنهم رأوا أن الميراث الضخم من الهياكل الديكتاتورية فى الدولة الاستعمارية هو أداة هامة ومفيدة لتحقيق مكاسب اقتصادية تعوض عدم كفاءتهم الاقتصادية وكنتيجة حتمية لذلك خضعت الموارد الاقتصادية للدولة للمصالح الشخصية للقادة بدلاً من مصلحة الشعوب ، وبالتالى استمر ذلك التناقض بين الدولة والمجتمع ويرى براتون Bratton (410 : 1989)"... إنه مع ادعاء قادة أفريقيا حقهم فى الحكم نظير الوعد بتحقيق الرفاهية المادية ، كان أى تراجع فى القدرة التوزيعية (للدولة) يقابله تراجع فى الشرعية الشعبية . وفى العديد من البلدان الأفريقية ، توقف

الأفـراد عن النظـر إلى الدولـة على أنهـا تـخـصـهـم ، ورفـضـوا الانصـيـاع للأوامـر الرسمية .

وهكذا أبقت الدولة فى أفريقيا على شخصيتها غير الشرعية التى ترتبط بالمجتمع فـقط من خـلال السـيطرة عليـه والتـحكم فـيـه وتوصـف الدولة فى ذلك بـأنهـا " دولـة متعاظمة " (Alavi, 1979) فيما يتصل بعلاقتها بالمجتمع .

وهنا يلاحظ براتون أن الدولة (44-410 : 1989) الأفريقيـة ضـعيفة بكل المقاييس من حيث قدرتها النظامية ، إلا أنها تظل أبرز المؤسسات على الساحة الأفريقية ... ففى أفريقيا تقف مؤسسة الدولة سامقة (كجبل كليمنجارو) ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى افـتـقـار المجـتـمع الوطنى إلى المؤسـسـات البـديـلة . فـمن النظرة الأولى نجد أن المجتمعات الأفريقية تمتلك القليـل مـن المنظمات الوسيطة لشغل الفراغ السياسى بين الأسرة والدولـة . عـلاوة على أن الهياكـل المـدنية الموجـودة بالفعـل محـدودة فى نطاقها ومحلية فى توجُّهها ، وفى هذه البيئة المحدودة للغاية تبدو الدولة الضعيفة كما لو كانت قوية .

من الواضح أن دولة بهذه المواصفات لا يمكنها ادعاء امتلاك أى آليات وطنية . وكما يؤكد Kiunk Amawo (1992) فإن دولة كهذه تعد استبدادية طالما أنها تعتمد على القـوة والعنف فـيمـا يتـعلق بالمجـتمع . وهذا يعنى أن المقيـاس الأفـضل للتـحـول من الاستبداد إلى الديمقراطية هو طبيعة العلاقة الديمقراطية بين الدولة والمجتمع . ولكن ما هو المجتمع المدنى ؟

المجتمع المدنى هو المجال الخاص للنشاطات الاقتصادية والثقافية والمادية التى تقاوم غزو الدولة (Gramsci in Fatton 1993 : 5)

وفى أكثر التعريفات تجريداً يذهب كين (14 : 1988) إلى أن المجتمع المدنى هو مـجـمل المؤسـسـات التى يرتبط أعضـاؤها بأنشطة غيـر حكوميـة مـعقـدة كـالإنتـاج الاقتصادى والثقافى ، والمؤسسات المعيشية والمؤسسات التطوعية والذين احتفظوا ونقلوا من خلالها هويتهم عن طريق ممارسـة كل أنواع الضـغـوط والسـيطرة على مؤسسات الدولة .

وعلى أية حال فإن كين Keane لاحظ أن " المجتمع المدنى يمكن أن يكون مجرد مرادف لغير حكومى وهو ما يوفر مجالاً مشروعاً لسيطرة التكتلات الرأسمالية والعائلات الأبوية " على نحو ما هو سائد فى الغرب وعلى نقيض الفكر الحديث للمحافظين فإن المجتمع المدنى ليس منزها عن العيوب وليس له نموذج واحد محدد للأبد . وقد قام كين Kieane (14 : 1988) بعمل هذه الملاحظة حينما كان يصنف المجتمع المدنى على أنه المجال غير الحكومى الذى يتضمن المجالات العامة مثل الوحدات الإنتاجية وشئون الأسرة والمؤسسات والتجمعات التطوعية ، ذات الشرعية والتنظيم الذاتى .

وقد وجه بوست Kien Post النقد لوجهة نظر كين Kieane سالفة الذكر باعتبار أنها لا يمكن الدفاع عنها وخاصة تعريفه للمجتمع المدنى لأنه ينطبق على المجتمعات الغربية الرأسمالية ولذلك فهو تعريف ضيق ، بالإضافة إلى أن مصطلح "الأنشطة الاجتماعية " مصطلح غامض وغير واضح . وهو يتساءل إذا كان المجتمع المدنى يساوى السلطة الاجتماعية " فأى من المتغيرات الأخرى يساويها أيضاً ؟ " ولذلك فإن بوست Post (38 : 1991) يقترح تفسيره الخاص للمجتمع المدنى فيرى أن : " المجتمع المدنى هو مفهوم تنظيمى يشمل كل شبكة المنظمات المختصة بالأعمال التنظيمية والتى لها غاية عامة يمكن تحقيقها بمرور الوقت ولذلك فهى تشمل أمثلة رسمية وغير رسمية . ولذلك فإننا فى الأساس نتحدث عن منظمات تهتم بالأسرة ومنظمات اقتصادية وأخرى ثقافية فكرية (بما فيها المنظمات الدينية ) والمنظمات السياسية التى تهتم بمصالح الجماعة بهدف توصيلها إلى أجهزة الدولة .

والجدل السابق يوضح الخلاف حول مصطلح المجتمع المدنى . وهذا الجدل يشبه المثل الشهير للفيل الذى وصفه مجموعة من العميان فكل منهم وصف الفيل كما يتصوره هو.

فى ذات الوقت ، تؤكد شازان Chaza (123 : 1989) على ثنائية الدولة /المجتمع حيث ترى أنهما متغيران متقاطعان ومستقلان فى علاقتهما بالعملية السياسية كمتغير تابع " . وينبه كين (15-14 ,: 1988) ، إلى ضرورة عدم المبالغة فى تمجيد المجتمع المدنى بالنظر إلى أنه من المعتاد النظر إليه الآن كألد خصوم الدولة . والحق أنه بدون

وظيفة الدولة كوسيط للحماية وإعادة التوزيع وتسوية الصراعات فإن جهود إقامة مجتمع مدنى ظلت محدودة النطاق ، ومنقسمة وراكدة ، بل وجلبت على نفسها أشكالا جديدة من عدم المساواة وعدم الحرية ".

والتغيير الديمقراطى فى ظل وجود الدولة فى أفريقيا يتطلب بالضرورة تغيرا إيجابيا فى العلاقة الأوتوقراطية بين الدولة والمجتمع (Post 1991 : 44-45) وفى محاولة لرسم صورة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى والديمقراطية فى أفريقيا ، يرى بوست Postأن المجتمع المدنى سيزداد وجوده وحيويته إذا لم تعتمد المنظمات كلية على الدولة . فلقيام الديمقراطية يجب على المجتمع المدنى فى أفريقيا أن يكون عصب الحكم فيضع حدودا لأعمال الدولة والتأكد من أن هذه الأعمال تتم وفق إجراءات ولوائح ونظم محددة . وهذا الرأى يشابه ما يأمله مظفر (1992) فى أن يصبح للمجتمع المدنى حيوية فى المستقبل.

وفى النهاية نقول أن الحاجة إلى التحول الديمقراطى فى أفريقيا فى حقيقة الأمر تتطلب تدخل أو زيادة تدخل المجتمع المدنى فى شئون الدولة. ويعارض أنصار هذا الرأى علاقة الانقياد والتعالى القائمة بين الدولة والمجتمع المدنى مؤكدين على ضرورة أن يعملا كشريكين وليس ككيانين مستقلين فى معادلة تهيمن فيها الدولة على المجتمع المدنى وتتحكم فيه.

وعلى كل حال فإن إمام Imam يرى أنه لا يكفى المطالبة بديمقراطية الدولة فى إطار علاقتها بالمجتمع المدنى بل لابد أيضا من التساؤل عن مدى ديمقراطية المجتمع المدنى ذاته ؛ فبناء الدولة الديمقراطية يعتمد على مجتمع ديمقراطى . وقد أدلى سابين Sabine بدلوه فى هذا الجدل (1973) فهو يفترض أن وراء الحكومة الديمقراطية مجتمعًا ديمقراطيًا . ومن المنطقى بل والمفهوم أيضا كما يقول إمام Imam (1989.6) أن بقاء الديمقراطية فى أى دولة يعتمد على مدى تغلغل الأفكار الديمقراطية حتى فى أتفه أمور الحياة اليومية . وكما أشرنا من قبل أنه قد أصبح من الضرورى تماما أن يؤخذ فى الاعتبار وضع ومكانة المرأة كجماعة داخل المجتمع ووضعها فى إطار بناء الدولة . وقد أشرنا إلى الاعتراف العالمى بتهميش المرأة فى إطار كل من الدولة والمجتمع وكذلك الطبيعة الأبوية للمجتمعات فى العالم (Mazarins1991) ومن الناحية

العددية البحتة فإن المرأة تبعا للاحصاءات السكانية تمثل أكثر من نصف سكان العالم إلا أنها لا تجد من يمثلها فى الجوانب الاقتصادية والسياسية على عكس الحضور الهائل للرجل فى هذه المجالات ولا يرجع ذلك إلى عيب موروث من جانب المرأة ولكن إلى طريقة بناء المجتمع . فعلى المستوى الإدراكى يُنظر إلى المرأة داخل المجتمع الذى تسود فيه الأبوية على أنها عاطفية وجاهلة وغير فعالة ، فى مقابل العقلانية والقوة والإيجابية التى تميز تركيب الرجل (Carter,1988) وبالتالى ينظر إليها على أنها لا تتناسب وموقع القيادة فى المجتمع (Olaitan 1993).

ولشيوع ذلك الإدراك وترسيخه عبر التنشئة ، فإن معظم النساء يجدن أن من الصعب أن يطمعن فى أوضاع صنع القرار. فهن دائما يُفصلن طموحاتهن لتتماشى مع آمال المجتمع ولذلك فإنهن يبقين إلى الأبد فى أسفل سلم المجتمع . ورغم أن واقع تهميش المرأة يكاد يكون عالميًا، إلا أن المرأة الأفريقية بسبب بيئة الفقر والجهل والأمية التى وجدت نفسها فيها تتحمل أكثر مما تتحمله قريناتها فى مناطق أخرى من العالم . فبينما ينظر إلى التحرير (بفعل تأثير التعليم) على أنه سيحدث تغييرا إيجابيا حتى فيما يتعلق بتهميش المرأة فى مناطق وبيئات أخرى ، فإن الأمية المتفشية فى أفريقيا تعزز من عملية التهميش بل وتضيف عوائق أخرى فى طريق المرأة فتضعفها . ولنوضح ذلك نقول أن واقع القارة الأفريقية الذى لا تزال الأمية متفشية فيها بقدر كبير يجعل من التعليم عاملا شديد المرغوبية وسلعة تتطلب إنفاقا ماليا من الأسرة لكى تحقق مكانتها فى المجتمع . وهذا الاحتياج الكبير للتعليم يرتبط بالفقر المدقع الذى تعانى منه الأسرة الأفريقية الأمر الذى يستحيل معه فى كثير من الأحيان أن ينال كل أبناء هذه الأسرة فرصًا متساوية للتعليم ؛ ولذا يجب أن تقرر الأسرة مَن من أبنائها يجب أن يستفيد من هذه التضحية الأسرية ؟ وهذا القرار عادة ما يتخذ فى غير مصلحة الفتيات ، وحينما حالف الحظ الفتيات وأتيحت لهن فرص التعليم فرض عليهن نوع من الوظائف التى يجب أن يعملن بها (Mazrni-1991) وهذا القيد فى اختيار الوظيفة وجه معظم النساء إلى القطاع غير الرسمى حيث يزرعن أو يتاجرن أو يقمن بكلا العملين وبسبب عملية التنشئة الاجتماعية كان هناك فرض أن المرأة لديها استعداد طبيعى لتحمل عبء توفير تموين الأسرة بالعمل الشاق وبذل أقصى ما

فى وسعها . وقد دأبت الإناث سواء النساء أو الفتيات على العمل إما فى المزارع أو الأسواق من أجل توفير المال لتعليم الأبناء من الذكور والإنفاق على الأسرة .

وفى النهاية ، أصبح الذكور الذين يتمتعون بميزة التعليم على قمة السلم الاجتماعى فى حين بقيت الإناث يكابدن العمل الشاق فى عالمهن الضيق . وواضح أنه فى ظل حقيقة أن الرجال يحتلون أعلى مراتب المجتمع والدولة ، ويتقلدون المناصب المرموقة بها فى ظل النظام الأبوى . لذا فإنهم سيعملون على تخليد هذا النظام غير المنصف ولذلك فهو أمر متوقع أن تعامل المرأة قانونا فى معظم الدول الأفريقية على أنها مواطن من الدرجة الثانية . وعلى سبيل المثال يوجد فى نيجيريا اعتقاد منتشر أن المرأة باعتبار أنه لا يحق لها ملكية شىء (وهو أمر لا أساس له قانونا) ، ولاعتقاد رجل الشرطة العادى أن المرأة نفسها ملك للرجل ، فإنها لا تملك سلطة كفالة إطلاق سراح المجرمين من السجون أو المعتقلات وهو عمل مقصور بمنتهى الصرامة على المخلوق الأكثر رشداً – رجال المجتمع – الذين لن يتخلوا عن تلك الفرصة ماداموا يتمتعون بالمصداقية والبعد عن العواطف (Itaye, 1992 : 71).

وحقيقة تهميش المرأة فى أفريقيا ، لا تحتمل الجدل ، حيث تتبدى فى جميع أوجه المجتمع والحياة الاجتماعية . والسؤال هو : ماذا يقال عن طبيعة الديمقراطية وجوهر المجتمع الذى يعامل الغالبية من سكان المجتمع كمواطنين من الدرجة الثانية ؟ وما هو مدلول هذا الوضع فى ظل عملية التحول الديمقراطى الحالية فى أفريقيا ؟ هل من الممكن أن يكون هناك تحول ديمقراطى حقيقى دون إصلاح وضع المرأة ؟ أليس إصلاح وضع المرأة دليلا إيجابيًا على الواقعية أو بعبارة أخرى على عملية التحول الديمقراطى ؟ إلى أى مدى تتناول عملية التحول الديمقراطى الجارية وتخاطب قضية المرأة فى إطارها ؟ هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة المرتبطة بمكانة المرأة فى أى بناء ديمقراطى حقيقى جديرة بالبحث إذا أردنا أن نضع عملية التحول الديمقراطى الحالية على طريقها الصحيح.

## تصنيف المرأة :

لقد فشل الباحثون أثناء مناقشتهم قضية المرأة فى توضيح أن مصطلح "المرأة" يمكن أن يكون تعبيراً جمعياً . ونأمل فى أن تصحح هذه الدراسة ذلك الأمر . ولا يجب أن تعامل النساء على أنهن كيان متجانس وبالتالى يجب ألا ينظر إليهن أو يشار إليهن من ذلك الإدراك . وترى كازمبى (Kazembe, 1966 : P.378) أن المرأة مهما كانت مكانتها إذا لم "تتمتع بنفس الامتيازات التى يتمتع بها الرجل فى نفس مكانتها فهى "مضطهدة".

والمرأة الأفريقية يمكن تصنيفها إلى عدة أصناف : (١) الصفوة أو البرجوازية ، (٢) الصفوة الحضرية والصفوة الريفية ، (٣) الريفيات والعاملات ، (٤) المرأة المحافظة بالريف أو الحضر ، (٥) المرأة المتطورة بالريف أو الحضر ، (٦) هناك أيضا المرأة المتعلمة وغير المتعلمة وكل هؤلاء يؤثر فيهن المجتمع تبعا لتصنيفهن . ولقد وجدن أنفسهن فى المنظمات التى تعكس طريقة تصورهن للقضايا . ولذلك هناك المنظمات النسائية المتخصصة مثل المنظمات المتعددة المستقلة التى ينظمها الرجال وهناك المنظمات النسائية التى تحاول توجيه نشاطها نحو أمراض المجتمع ولكن من المنظور الغربى مثل تنظيم Zonta International. ويوجد العديد من نسوة السوق وجماعات الفلاحات اللاتى ساندن الحركات القومية فى أفريقية (Feletman,1996-220) وقد اندمجت بعض هذه الجماعات فى الأحزاب الحاكمة وبالتالى استفادت من بعض مزايا النظام السياسى .إلا أنه سرعان ما فقدت تلك التنظيمات سلطتها وأصبحت تلك الأحزاب فى طى النسيان ولم تنصهر بعض الجماعات النسائية فى الأحزاب السياسية الموجودة ، ولذلك ظلت محتفظة ببعض السلطة على الصعيد غير الرسمى ، على نحو ما تظهر مختلف تنظيمات نسوة السوق فى نيجيريا التى كانت قادرة على الضغط على الفاعلين السياسيين طوال الوقت .

وأثناء عملية التحول الديمقراطى سعى بعض الفاعلين السياسيين إلى كسب تأييد المرأة عن طريق تشكيل المنظمات النسائية ولكن دون أمل فى تعزيز فرصهن مثال ذلك : حركة الحادى والثلاثين من ديسمبر النسائية فى غانا (Toikata, 1989 : 80-87) ، لقد

منعت المنظمات النسائية فى نيجيريا من ممارسة السياسة خارج الحزبين الحكوميين. وبالرغم من أن منظمات نسائية متعددة حاولت توعية النساء بسلطتهن كناخبات أو كمرشحات إلا أن النساء اتخذن قراراتهن السياسية على أساس فردى ولذلك لا يوجد أى تهديد من مساومة فوق رءوس المرشحين الفائزين .

## المرأة فى إطار الدولة والمجتمع فى نيجيريا
## دراسة حالة :

فى دراسة من هذا النوع ، يجب أن نسلط الضوء على بعض الأدبيات العديدة التى يمكن أن تساعد فى بيان وضع المرأة والفجوة الواسعة التى تعانى منها فى إطار الجهود الراهنة من أجل التحول الديمقراطى فى أفريقيا . وبلا شك فقد أصبحت دراسات المرأة ظاهرة متنامية ، بعد أن كانت دراسات المرأة دراسات فرعية للتحليلات المادية والطبقية والسياسية (Batan, 1968, Amin 1978) وقد انتقد هاتشفول (Hutch-ful, 1991 :4) بشدة نقص اهتمام الراديكاليين والماركسيين الأفريقيين بموضوع المرأة ، واعتباره مجرد اقتراب متنوع . ورغم ازدياد نشاط المرأة فى الستينيات والسبعينيات والتى صاحبت الحافز الفكرى الذى قدمته حركات الحقوق المدنية ومناهضة الحرب وحركات الكفاح من أجل التحرير ، إلا أن هناك مزيداً من البحث حول أسباب قمع المرأة .

وهكذا برزت جماعتان : الأولى حركية من مجموعة من النشيطات ساهمن بالكتابات النسوية الأولى التى تدعو للمساواة بين الرجل والمرأة والتى كانت شعبية ، حماسية ، جرئية ، وبعضها كان راديكاليا بدرجة كبيرة (Stamp, 1984 : p11) والثانية كانت ظهور الأكاديميين الذين كرّسوا دراساتهم بصفة أساسية للمرأة . وقد كان إعلان عام ١٩٧٥ الصادر عن منظمة الأمم المتحدة وعام المرأة العالمى ١٩٧٦ وعقد المرأة من ١٩٧٦-١٩٨٥ كانت جميعها حوافز إضافية انضوت فيها هاتان الجماعتان الحركية والأكاديمية معًا . وتُظهر الأدبيات بصفة عامة ، أن المرأة على الرغم من أنها

تتمتع بالحكمة من وجهة نظر الغالبية من أفراد المجتمع ، إلا إنها ليس لها وجود واضح فيما يتعلق بمشاركتها فى الحياة العامة . ودون الخوض فى قضية المرأة فإن المرأة تعد من الطبقات الدونية فى المجتمع إلا إنها ضرورية جداً له . فالمرأة تضمن للمجتمع بقاءه واستمراره من خلال عملية الولادة وعملها من أجل الرزق ولقمة العيش . ولتوضيح الوضع المتدنى للمرأة يستشهد باتمان Patman بالوضع فى دول الرفاهية (welfare, States) حيث تمثل المرأة غالبية المستفيدين من مزايا الرفاهية . والسبب الرئيسى فى ذلك أن المرأة أكثر فقرا من الرجل .

وفى نيجيريا التفت نسوة السوق حول رايات هربرت ماكولاى Macaulay ونامدى ازيكوى Azikwi، أوبافيمى أوولوو Awolowo وامينو كانو Kano على نحو يمكن معه القول بكل اطمئنان أنه بدون مشاركة المرأة وقياداتها لما كتب النجاح للعديد من الأحزاب التى يقودها هؤلاء الرجال . وبالمثل ، كانت هناك نسوة من الوعى السياسى بما يمكنهن من إرشاد الأخريات كى يصبحن على وعى بحقوقهن فى المجتمع ومثال هؤلاء النسوة السيدة فنميلايو رانسومى كوت Mrs. Funmilayo Ran-solme Kot وشقيقتها السيدة انيولا سوينفا Mrs. Eniola Soyinva؛ حيث قادتا معاً اتحاد نساء ابيوكوتا Abeokuta ضد دفع ضريبة الرأس عام ١٩٨٤، واحتجتا على نظام السلطة المحلية الفريد Native Authority (NA) الذى وضعه الحكم الاستعمارى فى المقاطعات الغربية الممثل فى الحاكم العظيم ألاوى Alaue حاكم ابيوكوتا Abeokuta وطالبتا بمشاركة المرأة فى الحكم (Mba , 1982). وفيما بين أواخر العشرينات والثلاثينات قامت نساء الايجبو L.Igbo والايبوبو Ibibo فى غرب نيجيريا بالاحتجاج على فرض الضرائب وميكنة تصنيع منتجات النخيل . كان هذا هو المناخ الذى قدمت فيه مارجريت ايكبو Margret Ekpo إسهاماتها . وفى شمال نيجيريا ظهرت الحاجة جامبو سوامبا Hajia Gambo Sawamba التى سجنت تسع عشرة مرة بسبب أرائها السياسية الراديكالية .

## المرأة والدولة / المجتمع النيجيرى

## التحول الديموقراطى فى عهد بابا نجيدا

بما أنه يصعب الدراسة التفصيلية لكل دولة أفريقية قررت أن أركز الاهتمام على قضية المرأة فى نيجيريا آملاً فى أن تكون الدروس المستفادة ممكنة التطبيق فى الدول الأفريقية . ولذلك ينقسم هذا الجزء إلى قسمين : –

**القسم الأول** : يتناول وضع المرأة قبل ١٩٨٥ حينما بدأت تغيرات كبيرة تأخذ مكانها لصالح المرأة . **والقسم الثانى**: يركز على وضع المرأة منذ بدأت حكومة بابا نجيدا فى الاهتمام بصوره أكبر بشئون المرأة .

ونقطة البدء فى القسم الأول هى المرحلة الاستعمارية وتأثيرها على قضية المرأة فى نيجيريا . والفرض هنا أن السيطرة البريطانية تعمدت أن تضعف وضع المرأة فى المجتمع النيجيرى من خلال تدخلها وإدارتها للدولة الحديثة متخذين ممارسة مفضلة فى أحد أجزاء البلاد لتطبيقها على كامل البلاد . فقد نظر إلى اعتزال المرأة المسلمة واحتجابها كاستبعاد طبيعى للمرأة عن القطاع العام واعتماد كامل للمرأة على الرجل . وقد كان هذا التصور خاطئاً عن وضع كل النساء فى نيجيريا .

**أولاً** : لأن الاعتزال لم يكن اعتزالاً عاماً وأيضاً لأن نساء الـ (هاوسا والفولانى) لايزلن يشاركن بنشاط فى الشئون الاقتصادية .

**ثانياً** : لأن الأغنياء من الرجال المسلمين فقط كانوا هم الذين يقدرون على عزل نسائهم وقد أوضح ماك و سكدكروت Schidkraut& Mack الفرق بين الحياة السهلة التى تحياها المرأة الملكية وحياة المرأة الفقيرة التى تقيم أودها من عملها كبائعة متجولة (In Romero,1988) .

ورغم حياتها السهلة كملكة شاركت الحاجة ما أكى Hajiya Ma'aki فى العديد من الاهتمامات العامة .

**ثالثاً** : أن الملايين من النساء غير المسلمات كن يقمن بواجباتهن الاقتصادية والدينية والاجتماعية دون قيود .

مما لا شك فيه أن المرأة قد استبعدت من بعض الأمور التقليدية التى تستلزم بعض الطقوس أو المداولات ومن الجماعات أو النظم الدينية السرية مثـل الأور"Or" أو الأجبونى Ogboni فى أرض اليوروبا Yorabaland ولكن لم يكن استبعاد المرأة عند اتخاذ القرار النهائى وتنفيذه لأن أى قرار يتخذه الرجل بمفرده سيفشل ,Afonla). (1986 إلا أن المستعمرين الذين لا يعرفون الثقافة السياسية المنتشرة فى مجتمع اليوروبا استبعدوا المرأة من كل شئون الحياة العامة واعتمدوا على الرجل فى الحكم وهذا أمر يمكن فهمه لأن المستعمرين أنفسهم جاءوا من مجتمع تسوده الثقافة الأبوية والأفكار الفيكتورية التى لا تسمح للمرأة بالمشاركة فى شئون الحياة العامة . كما أن المستعمرين البريطانيين لم يتدخلوا فى أى من القيود الثقافية التى وضعت على المرأة ، والحقيقة أن القوانين البريطانية العامة كانت بمثابة قمع إضافى للمرأة .

وبسبب القوانين العامة والقوانين المسيحية والإسلامية التى فرضت على الشعب بصفة عامة ، أصبحت المرأة مواطنة غير كاملة . فقد كانت المرأة تعامل على أنها شىء يمكن اكتسابه والاستغناء عنه تبعاً لإرادة الرجل لذلك كانت حقوق المرأة فى القانون التقليدى تعتمد على نوعية القبعة التى ترتديها المرأة كأم أو كزوجة ؛ فهى كزوجة يقع عليها كل أنواع الظلم ولكن كـأم كما يوضح كـوىKiuye (p93 : 1992) "لم تكن أقل مرتبة بل هى مقدسة فى كل الثقافات الأفريقية" فالزوجة هى ملك خاص للرجل وأسرته على امتدادها فهى تقوم بكل أعمال المنزل وتدبير شئونه بالإضافة إلى تحمل أعباء تربية الأبناء . ولأنها ملك خاص للرجل فهى ليس لها الحق فى المال دون إذن صريح من الزوج . ولأنها ملك للرجل فإن له الحق فى أن يكون له "ممتلكات أخرى" دون علم أو رضا الزوجة الأولى . وباعتبار أن المرأة من ممتلكات الرجل فيمكن أن تضرب أو تؤذى أو تقتل أو تجدع أو حتى تورث .

ومنذ الاستقلال أسىء تفسير القوانين النيجيرية واستغلت لكى تناسب أنانية الرجل . وعلى مر السنين ترسخت خرافات معينة حول الحدود الموضوعة للمرأة فى النواحى القانونية. فهى تعامل على أنها تمثل أقلية ؛ فالمرأة النيجيرية مهما كانت مكانتها لا يمكن أن تضمن أحداً فى المحاكم أو أقسام البوليس . والمرأة المتزوجة لا يمكن أن تحصل على جواز سفر خاص بها دون موافقة كتابية من زوجها .

كما لا يمكن للمرأة أن تضيف أسماء أطفالها إلى جواز سفرها دون موافقة والدهم . وهناك فرق بين ما تتمتع به المرأة من الخدمات العامة مقارنة بالرجل حتى لو شغلت نفس المناصب التى يشغلها الرجل . وإذا مات الرجل دون ترك وصية فإن ممتلكاته بما فيها الزوجة تورث للعائلة .

ومنذ عام ١٩٨٥ قامت حكومة "بابانجيدا" ببعض الإصلاحات لصالح المرأة عن طريق إزالة بعض السياسات التمييزية فعلى سبيل المثال أصبحت المرأة تتمتع ببعض الامتيازات مثل الرجل إذا شغلت نفس المناصب . ومؤخرا أصبح الرجل لا يتمتع بأى تخفيض ضريبى على الزوجة والأطفال . وأصبح بإمكان المرأة الآن أن تضمن أى فرد . وقد أُعلن عدم شرعية الظلم السابق الواقع على المرأة . وهناك تقليد قد أتبع مؤداه أنه لابد أن يكون هناك ممثل أو أكثر من النساء فى كل مجلس وزراء للدولة وفى أواخر عهد حكومة "بابانجيدا" تم تعيين سيدتين كسكرتارتين عامتين (وهو ما يوازى وكيل وزارة) . وعملية التحول الديمقراطى هذه أسفرت أيضا عن عضوه فى مجلس الشيوخ ونائبتين للمحافظ وسكرتيرتين للحكومة وعدد من العضوات فى مجلس النواب ومجالس الدولة ومجالس الحكم المحلى وعدد من قيادات الحكم المحلى .

ومن أجل البدء فى عملية التحول الديمقراطى تم إنشاء المؤسسات التالية : المكتب السياسى ، إدارة التعبئة العامة من أجل الاعتماد على النفس ، العدل الاجتماعى والإصلاح الاقتصادى (MAMSER)، إدارة التغذية والطرق والبنية التحتية الريفية (BFFRI)، برنامج حياة أفضل للمرأة فى الريف والحضر (BLP)، البنك الوطنى ، اللجنة الوطنية للمرأة (NWC). فكل من هذه المؤسسات تمس قضية المرأة على استحياء . وعلى سبيل المثال فإن المرأة وجدت من يمثلها فى الهياكل والأبنية فقط وليس أكثر من ذلك . فخارج تلك الهياكل والأبنية كانت النساء مجرد جماهير مستهدفة من البرامج . لذلك فهى فى أغلب الأوقات لم تكن إيجابية تجاه قضايا المرأة

ومع ذلك فإن برنامج حياة أفضل ، والبنك الوطنى ، واللجنة الوطنية للمرأة قد تم تأسيسهم مباشرة من أجل منفعة المرأة . وقد تم إنشاء برنامج حياة أفضل عن طريق زوجة الرئيس (السيدة مريم بابانجيدا) فى سبتمبر عام ١٩٨٧ بدعوى عدم

قدرة إدارة التغذية والطرق والبنية التحتية الريفية على مواجهة كل احتياجات المرأة الريفية (Williams, 1992 : p.86)

ويهدف البرنامج إلى تحسين ظروف المعيشة للمرأة ورفع مكانتها الاقتصادية والاجتماعية ، ويقال أنه قد نجح فى تحقيق ذلك إلى حد كبير . فالفلاحات وغيرهن من النساء فى الكثير من المجالات الاقتصادية قد تدربن على المجالات وثيقة الصلة بهن فى المراكز الفيدرالية ومراكز الدولة المتعددة من المستوى الوطنى وحتى مستوى القرية ولذلك فإن النساء فى مختلف المستويات كن على صلة ببعضهن وساعدن فى حل مشاكلهن .

وكانت مشكلة صحة المرأة والطفل من المشكلات التى تمت مواجهتها بنجاح ؛ فعلى سبيل المثال برامج التطعيم الممتدة (EPI) وعلاج الجفاف عن طريق الفم (OTR) وتنظيم الأسرة جميعها كانت تتم على مستوى شعبى . وأسهم البرنامج أيضًا فى توعية المرأة بخطورة الزواج المبكر والأمراض الجنسية المرتبطة بزواج الفتيات فى سن مبكرة . وأخيراً تم تدريب القابلات " الدايات " ومرافقيهن عند الولادة فى حين أصبح العديد من النساء على وعى بقواعد التغذية ومبادئ الصحة والنظافة . كما صاغ البرامج لتعليم الكبار وشجع تأسيس التعاونيات من أجل تخفيف المعاناة المادية على المرأة . ومن خلال هذه التعاونيات وفر البرنامج وسيلة لتعبئة المرأة للتصويت . وسجل عدد كبير من النساء يفوق عدد الرجال أسماءهن كعضوات فى الحزبين السياسيين فى نيجيريا وللتصويت فى الانتخابات المختلفة المتعددة ، إلا أن أهم انجاز حققه برنامج حياة أفضل هو تأسيس اللجنة الوطنية للمرأة NCW عن طريق مرسوم الحكومة الفيدرالى رقم ٣٠ لعام ١٩٨٩ .ولذا فإن البرنامج يمثل الذراع فى هذا الجسم الجديد .

وكنوع من الالتزام من جانب الحكومة فإن اللجنة الوطنية للمرأة NCW أنشئت فى كنف الرئاسة . وكانت لها ثمانية أهداف : زيادة ما تتمتع به المرأة ، تحقيق الفائدة الكاملة للمرأة ، تدعيم مسئولية الأم ورعاية صحة المرأة ، شحذ الهمم من أجل تحسين تعليم المرأة مدنيًا وسياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ، مساندة عمل المنظمات غير الحكومية والتنسيق بين الحكومة ومنظمات المرأة ، وتشجيع المؤسسات

الاجتماعية ، تشكيل ونشر المبادئ الأخلاقية داخل الأسرة ، العمل من أجل الإزالة الكاملة لكل الممارسات الاجتماعية أو الثقافية التى تقلل من شأن المرأة وتجردها من إنسانيتها (African Noto , 1990 p. 19) وكانت وظائف البرنامج BLP على نفس خط الأهداف الموضوعة . ومن الناحية التنظيمية فإن اللجنة الوطنية يديرها مجلس يعينه رئيس الجمهورية وهو يتألف من الرئيس وعشرة أعضاء غير متفرغين وهناك سكرتير غير تنفيذى يدير اللجنة بمساعدة السكرتارية وتتألف اللجنة الوطنية للمرأة من ثلاث إدارات ، التخطيط والبحث والإحصائيات برنامج حياة أفضل ، إدارة المستخدمين ، التموين والموارد المالية .

وعلى آية حال فإن اللجنة الوطنية للمرأة بقيت تابعة لزوجة الرئيس منذ إنشائها ولم يكن لها أى تأثير رغم تبعيتها مباشرة للرئاسة . إلا إنه تمت عملية إعادة تنظيم جعلت زوجة الرئيس رئيسة للمجلس الاستشارى للجنة الوطنية للمرأة . ولفترة خفف ذلك من حدة التنافس بين السيدة الأولى كرئيسة لبرنامج حياة أفضل BLP وبين اللجنة الوطنية للمرأة إلا أن ذلك الأمر كانت له نتيجة سلبية تمثلت فى تباطئه أنشطة اللجنة الوطنية للمرأة . ولقد كانت اللجنة منذ البداية تعانى من قلة الموارد المالية والعراقيل التى يضعها موظفو الحكومة . وأدى إنشاء المجلس الاستشارى إلى الحد من أنشطة اللجنة حيث زادت نشاطات برنامج حياة أفضل على حسابها رغم أن السيدة الأولى كانت رئيسة للاثنين . ولقد كان إنشاء البنك الأهلى فى الثالث من أكتوبر عام ١٩٨٩ جزءاً من جهود الحكومة الفيدرالية لتقديم المعونات والخدمات المالية والمصرفية ، ولأن المرأة كانت تمثل غالبية من يعانون الفقر فقد كان إنشاء هذا البنك خدمة أخرى قدمتها الحكومة للمرأة .

والفكرة هنا أنه إذا زُود الفقراء باعتمادات مالية سيصبحون قادرين على الإنتاج والدخول فى العمل الحر دون الحاجة لمساعدات خارجية . وخلال برنامج التكيف الهيكلى (SAP) تم إعانة الكثير من الفقراء الذين يعيشون فى مستويات معيشية متدنية . وقد أنشئ البنك الوطنى من أجل تلافى آثار التكيف الهيكلى ولذلك فإن عملاء البنك كانوا من فقراء الريف والحضر الذين لا تتعدى كل ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة مستوى الفقر ، وباختصار استهدف هذا البنك تقديم تسهيلات لأفراد المجتمع

الذين لا يمكن أن يستفيدوا من خدمات البنوك التقليدية ، وتقديم فرص العمل الحر للقوى العاملة الكبيرة المستغلة وغير المستغلة ، بالإضافة إلى غرس عادات الأعمال البنكية فى الريفيين والتأمين ضد التأثيرات السيئة للتكيف الهيكلى على الفقراء . وكان من المفترض أن يكون للبنك الوطنى فروع فى كل منطقة . وبذلك وصل البنك أعتاب أبواب كل الشعب وكان القرض الذى يبدأ من ٢٠٠ وحتى ٢٠٠٠ نايراً يمكن أن يُسدد فى خلال اثنى عشر شهراً . لذا كان من المتوقع أن يكون أكثر عملاء البنك من النساء ، فقد استفدن من القروض التى حصلن عليها فى إدارة تجارة بسيطة مثل محلات بيع الأطعمة ، أو مراكز للحياكة ، صالونات تصفيف الشعر ، الزراعة وغيرها من العمليات الزراعية ، دور الحضانة ورعاية الأطفال ، ومعاهد السكرتارية ...الخ

ومما سبق يبين أن قضية المرأة قد أصبحت تكمن فقط فى شئون ورعاية الأسرة . ومما لاشك فيه أن المرأة قد أصبح لها وجود ظاهر فهى تُرى عبر شاشات التليفزيون فى نيجيريا وتسمع فى الإذاعة . ولذلك فإنه من الممكن أن يرجع سبب نجاحها إلى هذه التغيرات الظاهرية .

ونحاول هنا أن نظهر المحاولات المخلصة لإدارة بابا نجيدا للتقرب من المرأة النيجيرية . ولكن ما الهدف ؟ فالحقيقة شىء آخر وذلك أنه أياً كان الحافز الذى أعطته عملية التحول الديمقراطى الذى قامت بها إدارة بابا نجيدا وتعبئة المرأة من أجل تحقيق آمال عقد المرأة الصادر عن الأمم المتحدة ، فإن استثمار ذلك لم يترجم إلى شغل المرأة وظائف سياسية يعتد بها ، وبعدد يتناسب مع عددها ضمن سكان نيجيريا .

ورغم ذلك فإن المرأة النيجيرية قد أصبحت على وعى بقدراتها حتى لو لم ينعكس ذلك على وضعها فى المجال السياسى والإحصائيات المتوفرة تبين أن الكثير من النساء قد غامرن بالدخول فى مجال السياسة فى هذه المرحلة أكثر مما سبق وبالنسبة لـ ويليامز Williams (1992) فإن الشىء الملحوظ أن نساء كثيرات قد طالبن بمراكز سياسية أكثر مما سبق ولم يعرن اهتماماً لإخفاقهن فى العملية الانتخابية . وقد كانت سارة جبريل Sarah Jubril هى السيدة التى طالبت مراراً بمنصب رئيس

الجمهورية . ولكن لماذا لم تترجم النساء هذا إلى عدد من الفائزات بمناصب سياسية يتناسب مع عددهن الفعلى ؟

الحق إنه يوجد بنيجيريا العديد من المنظمات النسائية منها ما يمثل الصفوة أو غير الصفوة ومنها ما يمثل الريف أو الحضر . منظمات جماهيرية وأخرى متخصصة أو مهنية منظمات إسلامية أو مسيحية أو منظمات تمثل ديانات أفريقية تقليدية .

أى إنه وجدت منظمات أو جماعات كثيرة توازى عدد النساء وتعكس اهتمامات محددة ولكن الحكومة لم تسمح بأى تمثيل نسائى داخل الحزبين السياسيين الرسميين كما لم تسمح بتشكيل أية أحزاب سياسية أخرى . والأكثر من ذلك أن وجود هذه المنظمات النسائية الكثيرة فى حد ذاتها كانت بمثابة عراقيل للمرأة . فلو أن اللجنة الوطنية للمرأة NCW كان قيامها فى نفس وقت برنامج حياة أفضل BLP ربما كانت قادرة على تعبئة المرأة بصورة أفضل لأنه منذ نشأتها عام ١٩٨٩م جاءت اللجنة الوطنية للمرأة بلا فاعلية إذ عانت من نقص مالى وعجز حكومى . فقد وجهت الحكومة اهتمامها لبرنامج حياة أفضل BLP الذى لم يكن معداً لتعبئة المرأة سياسياً . ولذلك لم تتمكن اللجنة الوطنية من التنسيق مع المنظمات النسائية الأخرى التى كانت منقسمة فى الغالب تبعًا للطبقة والديانة والعرض المختصر لبعض من هذه التنظيمات يبين ذلك

أنشئ المجلس القومى للنساء (NCWS) عام ١٩٨٥ وقد أُسس كى يكون للمرأة جبهة موحدة تتحدث بصوت واحد مع الحكومة أو المنظمات الدولية . وهو يضم ٣٩ عضواً على المستوى القومى ويتفرع فى كل المناطق الحكومية المحلية . وبعرض نشاطات المجلس يمكن معرفة لماذا ضعف أداء المرأة فى عمليات الاقتراع . حيث يدير المجلس احتفالات يوم المرأة العالمى وعيد الأسرة ويدرب المرأة على المسئوليات المدنية ويدير محاضرات التدرب على القيادة ويدير البرامج المهنية وبرامج تعليم الكبار والصحة مع التركيز على مبادئ الصحة والصرف الصحى فى الأسواق والمنازل ويمنح الشهادات ويقدم الخدمات للمستشفيات والسجون ، العمل على تحسين الخدمات الاجتماعية ، تبادل الزيارات مع نساء من دول أخرى، إنشاء حضانات ومراكز المعوقين ، دعم الحرف اليدوية النسوية على النطاق الاقتصادى وتنمية المجتمع

الريفى ، ودعم الجهود التنسيقية ، خلق الوعى بأسباب وعواقب الأمراض الناتجة عن الزواج المبكر وتقديم العلاج وإعادة التأهيل للمرضى .

وطبقاً لما قالته الرئيسة السابقة السيدة ايملى أيج – ايموخويدى Mrs.Emily Aig.Imoukhoued ( 1998. p4) حافظ المجلس على سمة التعصب ولكنه شارك فى تعبئة المرأة من أجل ممارسة حقوقها المدنية كمواطن فى الدولة كحق التصويت مثلاً . ولاهتمام المرأة الشديد بحقوقها نجحت المرأة كثيراً فى عهد بابا نجيدا ومدحت إنشاء NCW واعتبرته إنجازا لقرينة بابا نجيدا التى وصفتها Emily بأنها عامل مساعد ((Aig - Imoukhoued (1992 . p6).

جدير بالذكر أن (Aig- Imoukhied) أصبحت من السكرتيرات فى حكومة ارنست شونيكان من عام ١٩٩٣م حتى ١٩٩٤م .

منظمة نساء نيجيريا (WIN) (1992) هى منظمة تختلف فكرياً عن المجلس القومى للمرأة NCWS وقد أنشئت عام ١٩٨٢ بعد المؤتمر السنوى الأول للمرأة فى نيجيريا . وقد أسستها مجموعة من النساء والرجال من أنحاء نيجيريا تعهدت بمهمة إنشاء منظمة لتعمل بلا كلل من أجل تحسين وضع المرأة النيجيرية " وترى منظمة نساء نيجيريا WIN أن تحرير المرأة لا يمكن أن يتم بصورة كاملة بعيداً عن تحرير المقهورين والغالبية الفقيرة من شعب نيجيريا ... وتلك بعض مظاهر قمع المرأة التى يجب تلافيها (١٩٩٢) .

وتعمل منظمة نساء نيجيريا على تشجيع المرأة للدفاع عن جميع حقوقها فى الأسرة والعمل فى كل مكان فى المجتمع النيجيرى . ومنذ إنشائها اتخذت المنظمة خطوات ملموسة نحو توعية المرأة وبقية أفراد المجتمع بحقوقهم . فهى باستمرار تذكر المظلومين من النساء والرجال بوجوب محاربة الظلم والقهر . إذ يجب أن يتخلص الرجال من تحاملهم على النساء الذى استمر طويلاً . فعليهم أن يفهموا أن البشر جميعهم متساوون فى الحقوق بغض النظر عن الجنس . وبالتحديد بالنسبة للوضع السياسى للمرأة ، طالبت المنظمة أن يكون ٥٠٪ من المقاعد فى الأجهزة التشريعية والتنفيذية محجوزاً للمرأة التى تمثل نصف سكان نيجيريا فالمرأة يجب أن تحصل

على امتيازات وأن يكون لها حقوق وواجبات على الزوج والأبناء كما هو الحال بالنسبة للرجل ، وأخيراً يجب إزالة كل المعوقات التى تمنع المرأة من الحصول على حقها فى امتلاك الأراضى (١٩٩٢) (WIN) إلا أن منظمة نساء نيجيريا حققت نجاحًا محدودًا بسبب الراديكاليين من ناحية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى .

هاتان المنظمتان السابقتان هما أهم المنظمات بالإضافة إلى غيرها مثل رابطة نساء الجامعة ، القوات المسلحة ورابطة زوجات الضباط ولكن ليس بالضرورة أن تلبى هذه المنظمات احتياجات النساء اللائى لسن من طبقتهن . ولذلك من الضرورى أن نوضح أنه توجد روابط نسائية عديدة تعمل من أجل توفير احتياجات النساء اللاتى لا ينتمين إلى الصفوة ومن أشهرها رابطة نسوة السوق التى توجد أينما وجدت أسواق رغم عدم وجود تنسيق بين تلك الروابط . وتاريخياً عرف اليوروبا وجود قائدات لنسوة السوق يمثلن المرأة فى محكمة الزعيم التقليدى . وفى الوقت الراهن أصبح هؤلاء النسوة قوة سياسية كما ساندوا من خلال روابطهن من يرغبن فى ذلك . ولم تكن هؤلاء النسوة من المتعلمات فى الغرب ولكن كن نشيطات سياسيًا فى الجمهورية الأولى والثانية . كما استفدن من نساء الحكومة مثال هؤلاء النسوة الحاجة هيومانى ألاجا Humani Alaga التى أطلق اسمُها على شارع فى منطقة منعزلة وذلك بسبب دورها فى " جماعة العمل " وهو حزب حاكم فى الغرب فى فترة الجمهورية الأولى . وبالمثل فازت الحاجة امينات Alhajja Aminat بعقد لإمداد المواد الغذائية لكل المسجونين فى نيجيريا .

وكانت أمينات من أخلص وأقوى مؤيدى الحزب الوطنى فى نيجيريا وبالمثل كونت هيومانى (Humani) حزبًا فى ولاية أويو Oyo. ولأن الجماعات النسائية كانت غير رسمية فقد اخترقتها أحزاب متعددة . وعلاوة على الاختراق غير الرسمى للروابط النسوية ، قدمت حكومة بابا نجيدا دعماً قوياً لبرنامج حياة أفضل ثم أنشأت اللجنة الوطنية للمرأة NCW ولكنها لم تقبل باستقلال مجلس إدارة اللجنة الذى كان يرأسه حينئذ البروفيسير بولانلى اوى Awe ولكن هذه العقبة أزيلت بإنشاء المكتب الاستشارى فى اللجنة الوطنية للمرأة وتعيين قرينة الرئيس رئيسة له ولقد كان للنساء

النيجيريات دائمًا أنشطتهن التعاونية قبل إنشاء المؤسسات النسائية الحديثة مثل المجلس الوطنى ، برنامج حياة أفضل ، واللجنة الوطنية ، والتى يُعد إنشاء التعاونيات جزءاً من إنجازاتهما ففى بعض مناطق الإيبو وجدت تنظيمات نسائية ، كما وجدت تنظيمات نسائية أخرى فى مناطق من أجبور Agbor وولاية دلتا النيجر منها جماعة Otu Unundio والتى تتألف من النساء المتزوجات اللاتى يتقاسمن فيما بينهن احتياجات الأعضاء وبالتالى يخففن من معاناة هؤلاء المحتاجين . وهؤلاء النسوة لهن أيضاً "بنك شعبى" people's bank خاص بهن (WIN, 1992 : 40). وانطلاقا من جاذبية البنك الشعبى وبرنامج حياة أفضل استطاعت الحكومة التأثير على الجمعيات النسائية ذلك أنه للاستفادة من تلك المؤسسات كان على الجمعيات النسوية الراغبة فى ذلك الخضوع للبنك الشعبى والبرنامج والاشتراك فى عضويتهما .

وقد شاركت الحكومة الفيدرالية بإيجابية فى تنظيم كل من برنامج حياة أفضل ولجنة المرأة فقد عين الرئيس هيئة الموظفين على المستوى الفيدرالى فى حين عينها المحافظ أو رئيس الحكم المحلى على المستويات الأخرى . وبالنسبة للروابط النسوية غير الحكومية فقد اختارت موظفيها تبعًا لقواعد وأفكار منصوص عليها ولم يكن من المستغرب أن يمدح بعض النساء السيدة الأولى والبرنامج ، فهو من وجهة نظرهن أكثر أهمية من أى جماعة نسائية أخرى .

وتميل النساء إلى التفلسف فيما يتصل بضعف أدائهن فى عمليات التصويت . ففى الوقت الذى يعتقد بعضهن أنه من السابق لأوانه جداً توقع تغييرات جذرية تمكن النساء من تولى مناصب سياسية هامة ، هناك أخريات يعتقدن أن النساء ليس لهن مكانٌ فى الخدمة العامة ، على أنه من الواضح أن مكانتهن الاقتصادية قد تدعمت عبر أنشطة كل من برنامج حياة أفضل ، واللجنة الوطنية للمرأة .

## ظاهرة السيدة الأولى فى نيجيريا

أصبح لفظ السيدة الأولى يتردد فى عهد بابانجيدا أكثر من أى وقت مضى فبمجرد بداية هذه الحكومة رفضت السيدة "مريم بابانجيدا" أن تكون مغمورة . وقد

كانت هذه سابقة فى تاريخ نيجيريا إذ سبقها سبع زوجات للرؤساء "وكن جميعهن ينلن احتراما" (Gentle Strokes n.d. : 4) بعضهن كن يرأسن حفلات الشاى والأخريات لم يسمع أحد عنهن . وقد أصرت السيدة مريم على أن مكانها بجوار زوجها رئيس الجيش النيجيرى وكرئيسة لرابطة زوجات ضباط القوات المسلحة النيجيرية (NAOWA) فقد كانت حاسمة تماما ودفعت المؤسسة إلى القيام بمشروعات دعم ذاتى .

وحينما أصبحت سيدة نيجيريا الأولى حولت هذه المكانة الشرفية إلى خطوة نحو تحسين وضع المرأة فى الريف والحضر . وقيل أنه كان للسيدة بابانجيدا فلسفة ضمنية توجه كل نشاط وكل خطوة وكل برنامج "دور المرأة فى التنمية" (Gentle Strokes n.d. :4) فقد صنفت النساء إلى جماعات الصفوة وعامة الشعب ورأت أن الأخيرة تتمتع بميزات أقل ولذلك أعطت الأولوية لها لتهيئ لها الظروف الصالحة لتطويرها والرفع من شأنها وقد استغلت وضعها كسيدة نيجيريا الأولى فوقفت بجانب دعوة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) من أجل دمج المرأة النيجيرية الريفية فى مشروعات تنموية محددة ، بدلا من البقاء غير قادرة على العمل . وقد أصبح مكتب سيدة نيجيريا الأولى مكتبا رسمياً فى نيجيريا . ونظراً لأن مريم لم تكن من أنصار النسوية ولا امرأة متحررة فقد أكدت أن مكتبها مكمل لمكتب رئيس نيجيريا كما أن برامجها هدفها تحسين وضع الكثيرات فى نيجيريا . كما أنها كانت قائدة "لمجموعة الضغط" من أجل تنمية المرأة . ولذلك فإن السيدة بابا نجيدا كانت قادرة على أن تخلق لنفسها وضعا ملائما فى المجال العام وأن تضع سابقة يصعب وجودها فى أى دولة نامية أو متقدمة (Gentle Strokes n.d. : 8) ولقد لاحظنا مجهوداتها من أجل تحسين وضع المرأة اجتماعياً وأخلاقيا واقتصاديا من خلال إنشاء برنامج حياة أفضل واللجنة الوطنية للمرأة وقد روجت أيضا لأهمية مكتب السيدة الأولى . وقد قامت السيدات الأول (زوجات الرؤساء) من جميع أنحاء أفريقيا بزيارة لاجوس ثم أبوجا كى يتعلمن السر فى جعل وضع السيدة الأولى فى نيجيريا أكثر قيمة ودلالة (Gentle Strokes n.d. 19) وربما أصبح لبعض السيدات الأول فى بعض الدول الأفريقية دورهن الحيوى المحترم فى بلادهن بعد أن سرن على نهجها . نذكر منهن

السيدة ضيوف Mrs. Diouf سيدة السنغال السيدة نانا رولينجز Mrs. Nana Raulings سيدة غانا السيدة ساهى موجابى Mrs. Sahy Mugab سيدة زيمابوى . وهؤلاء السيدات قد عبأن النساء فى بلادهن على غرار برنامج حياة أفضل . وقد كوفئت هذه الجهود حيث أصبح أزواجهن ذوو المناصب قادرين على الاحتفاظ بحكوماتهم من خلال أصوات النساء .

## الدولة والمرأة والتحول الديموقراطى فى أفريقيا : ما هو المستقبل ؟

نحاول فى هذا الجزء تقديم خلاصة عامة مع التركيز على : لماذا فشلت المرأة فى التأثير بدرجة أكبر فى المجال السياسى ؟ فالديمقراطية بالنسبة للمرأة الأفريقية لم تتجاوز تعريف شومبيتر ، بمعنى أن عملية التحول الديموقراطى بالنسبة للمرأة تعنى خروجها للتصويت من أجل بقاء الرجل فى الصدارة عبر الأحزاب السياسية المختلفة . وتؤكد نتائج الانتخابات العديدة التى أجريت مخاوف أما بينى Ama Biney من إنه إذا لم تُعط المرأة الأفريقية اهتماماً فإن الديمقراطية ستكون مجرد قشرة خارجية (African Women 1991 p.29) ويسجل Biney بعض ما قاله رئيس دولة بوركينا فاسو توماس سنكارا Thomas Sankara:

"إن تحرير المرأة فعلياً هو إعطاؤها مسئوليات وإشراكها فى الأنشطة الإنتاجية ومختلف مجالات الكفاح التى يواجهها الناس . وتحرير المرأة يجب أن ينال احترام الرجل وتقديره ، فالحرية لا تمنح ولكن تنتزع والمرأة نفسها هى التى يجب أن تحدد مطالبها وتعبئ نفسها كى تظفر بها". (خطاب Sankara يوم ٢ أكتوبر ١٩٨٣ ، كما ورد فى (Perspectives African Woman, 1991)

وعملية التحول الديمقراطى مستمرة فى الدول الأفريقية ، ورغم ذلك يلاحظ أن نوع الديمقراطية الذى نتصوره هو نوع ليبرالى لا يفسح مجالاً لمشاركة المرأة بغير كفاح . ولذلك فإن الديمقراطية تقع تحت سيطرة الرجل . كما أن تأثيرات برامج التكيف الهيكلى SPA تقع بشدة على المرأة , حيث أدت إلى عزوف المرأة عن

الطموحات السياسية , فعلى سبيل المثال فى نيجيريا يتطلب الأمر مبالغ ضخمة للمنافسة فى مختلف الانتخابات ؛ لذا يشارك عدد محدود جداً من النساء .

ولقد أجريت انتخابات الرئاسة ثلاث مرات وفى كل مرة تنفق ملايين النيرات ، وبالطبع فى هذا الوضع عدد قليل جداً من النساء بإمكانهن التبارى فى الإنفاق مع الرجل . وحتى دعوة السيدة الأولى فى نيجيريا بمنح بعض الامتيازات للمرأة ، لم يكن لها أى تأثير على الفاعلين السياسيين الذين اعتمدوا على استنزاف منافسيهم . ويطرح ذلك بقوة ضرورة بحث الأهداف الحقيقية للقيادات النسائية وتنظيماتهن ، ولنأخذ على سبيل المثال برنامج حياة أفضل ففكرته كانت جيدة كما أنه ساند بعضاً من النساء اللائى كانت لهن أفكار تقدمية ولكنه لم يكن ناجحاً من حيث التنفيذ لأنه فشل فى التخفيف من معاناة المرأة بسيطة الحال سواء فى الريف أو الحضر . ومن حيث طريقة إدارته فقد كرس الظلم الواقع على المرأة للأسف عن طريق المرأة . فمن المؤكد أن السيدة الأولى فى نيجيريا وغيرها من سيدات الدول الأخرى قد اشتهرن عن طريق ظهورهن فى التليفزيون والمحافل السياسية . وليس عن طريق ما قدمن من نفع ولذلك يمكن القول دون الخوف من التناقض أن حياة المرأة الفقيرة بالتحديد قد أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبل إنشاء برنامج حياة أفضل عام ١٩٨٧ . والحقيقة أن مشروعات الإنتاج الزراعى حققت أرباحاً كثيرة ولكن الفرق انتهى إلى جيوب أبناء الطبقة المتوسطة . ولذلك نتفق مع أما بينى Biney أنه رغم جهود السيدات الأول فى أفريقيا فإن هؤلاء السيدات قد استخدمن هذه المؤسسات كغطاء لإعطاء أنفسهن وكذلك النساء من طبقتهن امتيازات على حساب النساء الفقيرات .

(African Woman 1991 / Williams, 1992 Pittin 1991 : p38-53)

أما القيود الأخرى على المرأة فكانت أبوية وثقافية . ففى الوقت الذى لم يكن فيه الرجل مستعداً للتغير بما يسمح بمشاركة المرأة فى المجالات السياسية ، نجد أن المرأة نفسها شعرت بعدم كفاءتها لشغل هذه المناصب . كما أن العامل الدينى له أثره فالديانة الإسلامية والمسيحية لها تحفظات على شغل المرأة مناصب سياسية وخاصة الجماعات المتشددة من المسيحيين والمسلمين . وتجتمع العوامل الأبوية والثقافية والدين والأوضاع الاقتصادية جميعها لتقرر أيًا من النوعين داخل الأسرة (الذكر أم

الأنثى) يحصل على أكبر قدر من التعليم . إذ إن ميزة التعليم هامة جداً لا جدال فيها وترجع أهميتها فى تحديد من سيشغل منصب اتخاذ القرار على النطاق العام فى الحياة .. فالتعليم السريع الذى حظيت به المرأة فى عمر متقدم فى ظل برنامج حياة أفضل BLP، اللجنة الوطنية للمرأة NCW لم يكن بالقطع يساوى الاستفادة من التعليم الحقيقى منذ الطفولة . ومن هذا المنطلق نجد أن المرأة أصبحت على وعى بحقوقها ولكن لا يزال ينقصها قدر أكبر من التعليم كى تتمكن من التعبير عن الظلم الواقع عليها فى المجتمع . وكذلك فإن اهتمام منظمات نسائية عديدة بالوضع السيئ للمرأة بسيطة الحال يمكن أن يكون له دور مساعد كبير .

أما المجتمع المدنى الذى يجب أن يساعد هذا النوع من التطور فيحتاج هو نفسه إلى التطوير وعلى النساء ألا يسمحن لتنظيماتهن بالتخاذل حيث تميل المؤسسات التى تعانى من نقص فى المال إلى طلب المساعدة من الهيئات القادرة على منح الأموال كالحكومة مثلاً ولكن الخطر فى ذلك هو أنها حينئذ لن تستطيع توجيه أى نقد للدولة أى الحكومة . وفى هذا الموقف تكون السيطرة الكاملة للدولة ولذلك فالمجتمع المدنى يجب أن يكون مستقلاً عن الدولة إلى حد ما كى يكسب احترام الدولة . ولم تتمكن المنظمات النسائية من الوصول إلى ذلك رغم عمليات التحول الديموقراطى ، وإلى الآن لا تزال المنظمات النسائية المشهورة واقعة تحت سيطرة الفاعلين السياسيين وزوجاتهم أما المنظمات الأخرى فعليها أن تتماشى معهم وإلا تعرضت للفشل وقد حتم هذا الموقف ضرورة التركيز على بنود قانونية / دستورية من أجل المرأة الأفريقية ونشير هنا بأن المرأة لا ينظر لها على أنها مواطن كامل حتى فى القانون فهى تعامل على أنها أقلية أو مواطن من الدرجة الثانية . ولذا فهناك دائماً فجوة كبيرة بين وضع الرجل والمرأة فى المجتمع ويختلف اتساع هذه الفجوة تبعاً لمدى حدة هذا الوضع فى المجتمعات الأفريقية المختلفة وسنلقى الضوء على هذه الاختلافات :

**أولاً** – إن النصوص الدستورية الخاصة بالمرأة تعتمد على الثقافة السياسية للدولة وتاريخها الاستعمارى ولذلك فهناك تفاوت مؤكد بين دول الفرانكفون ودول الأنجلوفون وهناك أيضاً تفاوت بين تلك الدول الفرانكفون ودول اللوزيفون (الناطقة

بالبرتغالية) ويوجد اختلاف آخر بين الدول التى حصلت استقلالها بالمفاوضات وتلك التى حاربت من أجل الوصول إلى مائدة المفاوضات .

**ثانياً** – معروف أن جميع الدول المستقلة فى أفريقيا ضمنت فى دساتيرها المتعددة قسماً للحقوق الأساسية للإنسان تضمن حقوق مواطنيها وحيث إن المرأة مواطن غير كامل فهذه الحقوق تطبق دون مساواة والأفكار الثقافية والاجتماعية والدينية تؤكد أن المرأة لا تتمتع تماماً بالحقوق الدستورية المنصوص عليها ، مثلاً المادة ١٨ من الميثاق الأفريقى تحدد أن الأسرة ستكون الوحدة الطبيعية والأساسية فى المجتمع كما أن الدولة ستزيل كل الاضطهادات ضد المرأة وبالمثل ، مادة رقم ١٧ (٣) تنص على أن دعم وحماية القيم والأخلاقيات التى وضعها المجتمع من واجبات الدولة ويعلق هوارد Howard 1986 على هذا قائلاً :

على الرغم من أن هذا يؤدى إلى حماية حقوق المرأة بصفة خاصة إلا أن تضمينها فى إطار حماية الأسرة قد ينتج عنه غموض عندما يتعارض حق المرأة كفرد مع مبادئ الأسرة أو مع رغبات الزوج (Cf. Kazembe 1986 : 371-386).

**ثالثاً** – التفرقة فى النوع الموجود فى كل دساتير الدول الأفريقية فنجد أن لفظ "هو" أو الرجل المستخدم فى كل الدساتير ، وعادة ما تشير هذه الألفاظ إلى كل من الرجل والمرأة ولكن من حيث الاستفادة فإن الرجل يأخذ أولاً ثم المرأة ولذلك فإن " العديد من حقوق المرأة قد تم تحديدها وتشريعها فى وثائق حقوق الإنسان الدولية والأفريقية " ولكن كما يقول Howard (1986:184) قليلاً منها هو ما تم تنفيذه فى أفريقيا .

وإذا قارنا المرأة الأفريقية بغيرها فى أماكن أخرى نجد أن المرأة الأفريقية قد تحررت بسهولة أكثر من مثيلاتها فى أوروبا والولايات المتحدة وقد حدث ذلك غالباً عند حصول الدول على الاستقلال فيما عدا شمال نيجيريا الذى لم تتحرر فيه المرأة مع الحصول على الاستقلال فى الوقت الذى تحررت فيه مثيلاتها فى جنوب نيجيريا . ويرجع السبب فى هذا الاختلاف بنسبة كبيرة إلى الإسلام . فقد وظف القادة السياسيون المسلمون الشريعة الإسلامية لتنظيم مشاركة المرأة فى المجالات السياسية

. كما أن استسلام المرأة يمكن أن يكون سببه الأمية المتفشية والرغبة فى الاستجابة للتقاليد والأفكار الدينية إلا إنه حتى فى حالة قدرة المرأة على ادعاء امتلاكها حق التصويت كما هو الحال فى جنوب نيجيريا فإن الأمر لم يتجاوز امتلاك ذلك الحق .

وكما أشرنا مسبقًا لم تعط المرأة حقوقها كما أن اهتماماتها لم ينظر لها على أنها قضايا قومية إلا أن عام المرأة وعقد المرأة الصادر عن الأمم المتحدة قد ساعدا فى توعية الأفريقيات وقياداتها ولكن بدرجة قليلة كما أن نظم الأبوية قد ساعدت على تباطؤ هذه الحركات التقدمية. وفيما يلى سنلقى الضوء على مواطن التمييز العنصرى فرغم وجود الحقوق القومية والدولية للمرأة عانت المرأة الكثير من ألوان التمييز العنصرى ، وأحد هذه الألوان هو أن حق المرأة فى الجنسية مرتبط بالزوج : فمثلاً الدستور الغانى لعام ١٩٧٩ يعطى المرأة الجنسية الغانية بعد زواجها من رجل غانى وتفقد هذه الجنسية إذا طلقت . وليس الأمر كذلك بالنسبة للرجل ولكن يجب أن يستمر الزواج ٥ سنوات حتى يمكنها ذلك (منح زوجها الجنسية). أما فى نيجيريا لا يمكن أن تمنح المرأة الجنسية لزوجها وأولادها بغض النظر عن مدة الزواج وأيضًا يظهر اضطهاد المرأة فى حالات الزواج العرفى حيث تظهر الأحداث فى نيجيريا حالات كثيرة منه لذلك فإن الاضطهاد فيما يتعلق بالجنسية يمكن أن يؤثر على حقها فى أن تصبح مواطنة ويظل كذلك فى البلاد التى بها الزوج (Howard 1986 p:186). وبسقوط هذا الحق فى المواطنة نجد أن حقوقاً أخرى تسقط ورغم ذلك فإن المرأة كما أشرنا حظيت بشكل أو بآخر بحق الاقتراع ، وبذلك أصبح لها حقوق سياسية ، وهى الحقوق التى غالباً ما مارستها بأمر الرجل . والميل لدى الأهالى الأصليين لأن يشغل الرجل المجال السياسى الرسمى مضافاً إليه ترسيخ الاستعمار لهذه الممارسات الثقافية ، أدى بالتالى إلى قلة عدد النساء السياسيات حتى فى الوقت المعاصر . وجوهر الأمر هو أننا نتفق مع هوارد Howard ( 186 : 1986) فى أنه رغم ما حصلت عليه المرأة من حقوق مع مرور الزمن إلاّ أنهن لسن على النحو المبتغى بعد الاستقلال

وواقعيًا يتفق المرء مع هوارد (١٨٦ : ١٩٨٦) ، فى أنه على الرغم من حصول المرأة على مزيد من الحقوق عبر الزمن ، فإنها لم تكن بالضرورة أفضل حالاً عما كانت ستكون عليه إذا لم يكن هناك فترة انقطاع استعمارى Colonial Interlude.

ويشير أويرونكس أويومى Oyeronke Oyewumi إلى أن نساء اليوروبا قد شغلن مناصب هامة ومحددة على الأصعدة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، والدينية (١٩٩٣) وفى إقليم الايجبو (الايبو) ، ونظراً لوجود نظام أكثر عدالة ، شغلت المرأة السلطة السياسية استناداً إلى تضامن النساء الذى عبر عن نفسه فى صورة تنظيماتهن السياسية الخاصة المعروفة باسم الميكرى Mikiri أو الميتيرى Mitiri، وشبكات علاقات السوق والجماعات القرابية ، والإضرابات ، المقاطعة ، وقوتهن . وفى مناطق أخرى من أفريقيا ترأست النساء دولاً مدينية City states وتلقين الجزية من الزعماء الآخرين ومن أشهر الأسماء فى هذا الصدد الملكة امينا Amina ملكة كاتسينا Katsina، والملكة ياماكويا Yamacoba ملكة شربو Sherbo (سيراليون) ، والحريم الملكى لدولة الولوف بمنطقة وألو Waalo بالسنغال ، كما اقيمت ممالك وإمارات مامبونج Mampoing ونشى Wenchi وجويان Juaben فى غانا على يد النساء Ho-ward, Hoffer, Mickell and Skinner, Van Allen, وعليه يمكن القول : إنه فى مرحلة ما قبل الاستعمار، على الرغم من أن وضع المرأة فى النظام القرابى لم يكن بالضرورة أسمى من وضع الرجل، فإنه لم يكن أدنى من وضع الرجل فى جميع الحالات ، (انظر كازمبى ١٩٨٦ لمزيد من الإيضاح حول بعض هذه الاستثناءات فيما يتصل بحالة نساء الشونا والندابيلى فى زيمبابوى ) . وعلى أية حال ، فإن حقيقة أن المرأة لم تكن أقل قدراً من الرجل تم تجاهلها خلال الحقبة الاستعمارية . لذا يخلص هوارد إلى أنه "نتيجة للاحتكاك بالغرب وايديولوجيته ، وتبنى نموذجه للدولة القومية ، حرمت المرأة الأفريقية من نفوذها السياسى الذى كانت تتمتع به فى المجتمعات المختلفة" ، والحقوق القانونية الراهنة لا تتلاءم والوضع القائم بدرجة كافية .

ورغم ذلك ، فإن أفريقيا لم تعدم ومضات ديموقراطية هنا وهناك من جانب الفاعلين السياسيين . أبرزها ما قامت به حكومة سيكوتورى . فبين أقرانه ، كان أول من عين المرأة كوزيرة ، حيث كان بحكومته خمس وزيرات ، وجرم تعدد الزوجات قانوناً فى عام ١٩٨٦م وأعلن سيكوتورى ما بين عامى ١٩٨٦ : ١٩٨٧ عقداً لتعليم المرأة وقيل أن جامعات غينيا ضمت أعداداً متساوية من البنين والبنات ، إلا أن ذلك كله تعرض لانتكاسة بعد وفاة سيكوتورى فى ١٩٨٤م ، رغم أن منصب عمدة

كوناكرى (العاصمة) تولته امرأة ومن وجهة نظر البروفيسور سيبا ناتيوولا جروفوجى Siba N'atioula Grovogui – من غينيا وتحيا بالولايات المتحدة الأمريكية حالياً– أن النساء انزعجن بشدة لموت سيكوتورى لاعتمادهن كلية على الرئيس والحزب الحاكم (May ٢٧ ١٩٩٣) .

ومؤخراً برزت بعض النساء الغينيات مع سير حكومة الرئيس لانسانا كونتى Conte فى طريق تفعيل عملية التحول الديموقراطى فى غينيا . حيث اجتمع نحو ٢٠٠ امرأة من أعضاء المنتدى الديموقراطى الوطنى National Democraeic Forum، ودعون إلى "انتخابات نزيهة" قبل مايو ١٩٩٣م ، ودعون نساء غينيا للاتحاد من أجل الديمقراطية والحرية (FB15 - AFR -93- 045, 10 March 1993).

ومن الجدير بالملاحظة ، أن زيمبابوى منذ الاستقلال عملت على إزالة بعض القوانين الحاطة من قدر النساء ، لذا فقد تضاءلت تلك القوانين بدرجة كبيرة ، إلا أن الأمر تطلب بعد ذلك عملية تنشئة اجتماعية من أجل دفع الأطراف للمشاركة وتنفيذ القوانين . وكان عدد من الزيمبابويين على استعداد للتغير وكانوا بمثابة حجر الأساس لتحقيقه . وهكذا ، قبل الزيمبابويون – على الورق – المساواة مع المرأة دستورياً فالمرأة يمكنها أن تَنتخب وأن تُنتخب ، والنسوة المعدودات اللاتى شغلن مناصب عامة يحصلن على أجر مساو لأجر الرجل عن نفس العمل . ومنحت بعض القوانين كقانون سن الرشد وقوانين الزواج والملكية – إلى حد ما – المرأة وضعًا مساويًا للرجل . وبالتالى ، كانت هناك وزيرات وطيارات ومهندسات . الخ (Maseko 27 : 1989) ومؤخراً – وتحت غطاء الديمقراطية والتعددية الحزبية – شكلت امرأة – هى ايزابيل كازوكى Isabel Kasauki حزباً سياسيًا لها هو : الحزب الديمقراطى لشعب زيمبابوى (Daily Report, 19 February,1993: 5).

وفى غانا تصاعد دور المرأة فى المجتمع مع تنامى المحاصيل النقدية فى القرن العشرين ، حيث أصبحت المرأة مصدراً للدخل رغم عملها فى النطاقات التقليدية للاقتصاد وتحديداً فى المزارع، الغابات ، صيد الأسماك ، وتجارة التجزئة . ومع عمليات التنصير جاء التعليم الغربى وبالتالى ظهرت المدرسات ، والممرضات ، موظفات الشئون الإدارية ، المحاميات / وسيدات الأعمال أيضًا . ولم يكن ثمة تمييز

بين الجنسين منذ تولى حكومة نكروما السلطة فى عام ١٩٥٧ . وقد ساندت نسوة سوق أكرا (عاصمة غانا) حزب الشعب (حزب المؤتمر الشعبى) The Convention People's Party، والحفاظ على نشاطه وحيويته تحول المجلس الوطنى للمرأة فى غانا The National Council of Ghanian women إلى جزء من حزب الشعب ، وعبر المجلس الوطنى للمرأة ، شاركت العديدات فى الأنشطة السياسية . فعلى سبيل المثال ، دخلت اثنتا عشرة امرأة البرلمان بمرسوم خاص ، وعينت المرأة وزيرة . ومع تولى العسكريين الحكم وما بعده ، تراجع وضع المرأة ، فرغم استمرار تشكيل منظمات نسائية ، فإن ذلك لم يكن لصالح المرأة البسيطة (العادية) ، فمثلاً ، حركة ٣١ ديسمبر النسائية لم تبد اهتماماً بتدهور أوضاع الطبقة العاملة من الفلاحات وبائعات التجزئة" (Tsikata, 1972 : 351 - 354; Daily Report, 28 Janualy 1993). وقد عين الرئيس رولينجز أيضاً ، امرأتين كوزيرتين بحكومته فى حين كانت اثنتان أخريان عضوين فى البرلمان بين ٢٠٠ عضو (Greenstreet,1972 : 351 - 354; Daily Report, 28 Janualy 1993)

وفى أوغندا سمحت حركة المقاومة الوطنية ، بانتخاب امرأة واحدة فى كل ضاحية من خلال مسئوليها (مستشارى الضاحية) ، الذين كانوا- للمفارقة -من الرجال بصفة أساسية إلا أنه على نحو ما يلاحظ مامدانىMamdani (370 : 1990) بحق ؛ أنه بالنظر إلى أن ذلك كان بمثابة منحة من السلطات القائمة ، لا يمكن للمرء أن يتوقع أن تكون (تلك النسوة ) ممثلات للمرأة ولكن للسلطة التى سمحت بانتخابهن فى المناصب .

ولذلك بدأت المرأة فى الظهور سياسيا ولكن ليس بالطريقة التى تضمن أى تحول جذرى لصالحها. لكن لماذا ظل الوضع هكذا ؟ دونما نقد للمسألة ، يمكن القول أنه من الغباء أن نفترض أن المرأة قد تحسن وضعها بصورة جادة بسبب عمليات التحول الديمقراطى الجارية فى الدول الأفريقية . فالحقيقة هى أن وضعها لم يتغير بدرجة يعتد بها. ولكن بالتأكيد توجد توقعات زائفة من جانب الحركات النسوية بأنه ما دامت الدول الأفريقية قد ضغط عليها للتحول ديمقراطياً فإن ذلك يعنى بالضرورة فتح المجال السياسى أمام المرأة وبصرف النظر عن حقيقة أن السياسة ما هى إلا صراع

وأن الديمقراطية هى مجال للنزاع والخصومات وأن المجتمع المدنى ضعيف وليس له تأثير، فإنه رغم ضعفه يظل قويًا وعدائيًا جداً ضد جانب منه هم النساء لذا فإنه لكى يكون لعملية التحول الديمقراطى تأثير على المرأة يجب أن تتخذ خطوات محددة إيجابية فى قضية المرأة . فيجب على الدولة الديمقراطية أن تحدد بوضوح وضع المرأة ودورها فى كل من الدولة والمجتمع المدنى . لذا يجب أن تستهدف القوانين والأفكار إزالة وضع تبعية وخضوع المرأة .

كما أن الاعتراف بالمرأة كمواطنة كاملة فى الدولة تستطيع أن تعيش حياة كاملة يجعل لها حقوقًا شرعية على كل من الدولة والمجتمع دون شعور بالدونية أو السمو كما يضمن لها الاستجابة لمطالبها من هذين البناءين الأساسيين .

ويجب على الحكومة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطى أن يكونا قادرين ومستعدين لبيان حقوق وواجبات كلا الجنسين من أجل تطور المجتمع وأن يجازيا بصورة عادلة ومتساوية . ولو نفذت هذه الخطوات – كبداية – فإن الظلم الواضح الموجود فى المجتمعات الأفريقية سوف يزال . كما توجد حاليًا فكرة شائعة تصور المرأة على أنها مجرد أداة لإنتاج الأبناء والعناية بهم وتربيتهم . إلا أن هذه الواجبات لا تكافأ عليها كما يجب . والواضح أنه بالرغم من العقد الذى خصص لتنميتها إلا أن برامج التنمية التى قامت بها الدول الأفريقية هى برامج شكلية ، ولذلك توجد فجوات عميقة تعوق تقدم المرأة . ومن أجل إحراز التقدم يجب أن يكون هناك مساواة بين الرجل والمرأة نظرياً وتطبيقياً .

## الخــاتمــة

حاولت هذه الدراسة أن تختبر تأثير عملية التحول الديمقراطي الحالية على المرأة وتنظيماتها في نيجيريا بصفة خاصة وأفريقيا عامة . فالتحول الديمقراطي مستمر بلا شك ولكن بنسب نجاح متفاوتة . وفي العديد من الأدبيات (الكتابات) نجد أن الفاعلين السياسيين من معدومي الضمير . قد استغلوا المرأة من أجل مكاسبهم السياسية على مستوى أفريقيا باستثناء حالات قليلة جدًا . فعملية التحول الديمقراطي استؤنفت من جديد وقفزت المرأة كالعادة في ركابها دون أن تتوقف لتسأل ما الفائدة التي تعود عليها . بالنسبة لعدد معلوم من النساء مازال التحول الديمقراطي يعني سهولة انتزاع القوة والمناصب العالية في الدولة من الرجال بينما تظل المرأة خاضعة للرجل على المستوى الاجتماعي . وعليه ، فإنه واقعياً على مستوى الدولة والمجتمع المدني لا تستطيع المرأة أن تتخلص من قاهريها . علاوة على أن صانعي حركة التحول الديمقراطي الحالية ليس في تاريخهم الثقافي ما يسمح للمرأة بالعمل في المجالات العامة دون صراع . وليس من الفطنة أن تعتقد المرأة أن عملية التحول الديمقراطي ستشملها أوتوماتيكيًا (تلقائيًا) فتدفع بها إلى المجالات العامة بأعداد كبيرة يعتد بها دون دخولها في أى صراعات فربما يتحتم على المرأة أن تناضل في الحياة العامة لفترة طويلة قادمة لتغير أوضاعها في المجتمع .

ولن يكتب لهذا النضال أن ينجح بمعجزة وإنما يحتاج إلى فترة طويلة من التخطيط . وإصرار المرأة نفسها ؛ لأن الديمقراطية ما هى إلا معركة تحتاج إلى الكفاح في كل خطوة في طريق تحقيقها . وكما تقول أمابيني Biney فإن مسئولية القوى التقدمية (من الرجال والنساء) هى إيجاد وسيلة للإمساك بالمبادرة السياسية

اللازمة للحصول على مساندة أفراد الشعب العاديين بما يحقق مجتمع المساواة والعدل . والخطوة الأولى هى التعليم .

ويجب على منظمات المرأة التقدمية الإصرار على تعليم المرأة لأنها الطريقة الوحيدة التى تمكن المرأة من التخلص من دونية وضعها فى المجتمع وبالتالى أن تخطو خطوات ملموسة نحو تحسين هذا الوضع فالحادث الآن أن برنامج حياة أفضل وحركة ٣١ ديسمبر النسائية جعلا بعض النساء مفتونات بوضعهن الجديد لدرجة جعلتهن يعتقدن أنه لا يوجد فى العالم أفضل مما هن عليه الآن وبالتالى لكى يصبح اتساع الفضاء الديمقراطى مفيداً بالنسبة للمرأة ؛ يجب عليها أن تشارك بصورة كاملة فى عملية التحول الديمقراطى الجارية كما يجب التخلص من القيود الثقافية والدينية ، ويمكن أن يتم ذلك فقط إذا تمت توعية المرأة وأمكنها أن تعمل وتنافس دون أى شعور بالدونية .

إن المرأة ليست صوتا واحداً وإنما عدة أصوات يجب أن تعطى الفرصة للتعبير عن تعددية الآراء . لقد عملت المرأة الأفريقية بجد طوال حياتها ولكن ذلك لم يكن ينعكس على مكانتها الاقتصادية خاصة فى القطاع الخاص . أما فى القطاع العام ففى معظم الدول الأفريقية تحصل كل من المرأة والرجل على أجر متساو على عكس ما يحدث فى الغرب ، وبعيداً عن ذلك فإن عدداً غير كاف من النساء يشغلن كل المناصب الاقتصادية الاختيارية فى الدولة وهكذا ظل الاضطهاد قائماً فى هذا المجال . وظلت ممارسة علاقات القوة ، والحق أنه من آن لآخر تلمع حالات فردية من النساء هنا وهناك ، إلا أن ذلك يظل مجرد ومضات عابرة . لأن غالبية النساء يبقين على شعورهن بالدونية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وتمثل قضايا الميراث والأرض أزمات تكشف قمع واضطهاد للمرأة . ومفتاح التخلص من هذا الاضطهاد هو تدريب كل من البنين والبنات منذ الطفولة وهو ما يصب فى صالح المرأة وبالتالى عليها أن تستفيد من ذلك . ويجب على المرأة أن تتعلم كيف تكون قوية معتمدة على نفسها ولا تسمح بأن تُقَيد بحدود معينة يفرضها عليها النظام الأبوى .

ولا يعنى تحسن وضع المرأة ظلم الرجل فمن الأهمية التأكيد على ضرورة تمكين كل من المرأة والرجل ، وعندئذ تكون الديمقراطية مُصونة ، فلا يجب أن تترك الحقوق فى يد من تطلق عليهم بينى Biney "قاطرات السياسات النوعية Spxist Political Machines وتصر على أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون حكراً على القادة السياسيين وآلياتهم الأبوية (Africa Woman, 1991: p.30) فالتحول الديمقراطى الراهن ما هو إلا بداية رحلة طويلة . ولا يمكن للمرأة أن تحقق الديمقراطية دون الكفاية الاقتصادية والكفاءة التعليمية والتحرر الدينى والثقافى .

## References

Adebayo, Adedeji, (1989) *African Women in Development: Selected Statements*, UNECA.

Afonja, Simi, (1986) "Women, Power and Authority in Traditional Yoruba Society". In Eleanor Leacock & Shirley Ardener, (*ed.*), *Visibility and Power: Essays on Women in Society and Development*, Delhi, OUP.

*African Interpreter: Journal on African and Arab Affairs*, (1991) No. 168, May/June.

*African Women Transformation and Development*, (1991) London, Institute for African Altematives (IFAA).

Aig-Imoukhuede, Emily Roles, (1992) Functions and "Modus Operandi'sof Women Societies in the Third Republic. Paper presented at the *Democratic Governance and The Role of Wornen in the Third Republic. Lagos First Aid Finance and Investment Co. Ltd & Women's Research and Documentation Centre* (WORDOC) July.

Alavi, Hamza, (1979) "The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh" *Politics and The State in The Third World*, London, Macmillan.

Allen, Chris, (1991) "Gender, Participation, and Radicalism in African Nationalism: its Contemporary Significance" in Robin Cohen & Harry Goulboume, (*ed.*), *Democracy and Socialism*, Boulder, Westview Press.

Amin, S., (1972) "Underdevelopment and Dependency in Black Africa- Origins and Contemporary Forms" *Journal of Modern African Studies*, 10, 4, 503-524.

Amuwo, Kunle, (1992) "The International (and Domestic) Context of Democratic Transition in Africa: Roadblocks to Democracy". In Caron, B., Gboyega, A. and E. Osaghae, (*ed.*), *Democratic Transitions ... op.cit.*

Arnfred, Signe, (1988) "Women in Mozambique: Gender Struggle and Politics" in *Review of African Political Economy* (ROAPE), No. 4, 5-6.

Anyang' Nyong'o, P., (1987) *Popular Struggles for Democracy in Africa*, London, Zed Books Ltd.

-----, (1992) "Discourses on Democracy in Africa" Paper presented at CODESRIA Seventh General Assembly, *Democratisation Processes in Africa: Problem and Prospects*, Dakar, 10-14 February.

Ayoade, John A.A., (1988) "States Without Citizens: An Emerging African Phenomenon" in Donald Rothchild and Naomi Chazan, (*ed.*), *The*

*Precarious Balance: State and Society Africa*, Boulder and London, Westview Press.
Ayoade, J.A.A., *et.al.*, (1992) *Women and Politics in Nigeria*, Abuja, CDS Publication.
Baran, Paul, (1968) *The Political Economy of Growth*, New York, Monthly Review Press.
Beckman, Bjorn, (1989) "Whose Democracy? Bourgeois Versus Popular Democracy" in *ROAPE.*
Bobbio, Norbert, (1989) *Democracy and Dictatorship*, Cambridge, Polity Press.
Bonen, Kenneth A., (1990) "Political Democracy: Conceptual and Measurement Traps's, *Studies in Comporative International Development,* Spring, Vol. 25, No. 1, 7-24.
Boyd, Rosalind E., (1989) "Empowerment of Women in Uganda: Real or Symbolic" in *ROAPE,* No. 45/46, pp. 106-116.
Bratton, Michael and Nicos van de Walle, (1992) "Popular Protest and Political Reform in Africa" *Comparative Politics*, 24: 419-442.
Bratton, Michael, (1989) "Beyond the State: Civil Society and Associational Life in Africa" *World Politics*, Vol. XLI, No. 3 April, 407430.
Brown, Helen, (1992) *Women Organising*, London, Routledge.
Burnheun, John, (1985) *Is Democracy Possible? The Alternative to Electoral Politics*, Cambridge, Polity Press.
Callaway, Barbara J., (1991) "The Role of Women in Kano City Politics" in Catherine Coles and Beverly Mack (*ed.*), *Hausa Women in the Twentieth Century*, Madison, The University of Wisconsin Press.
Caron, B., Gboyega, A. and Osaghae, E., (1992) (*ed.*), *Democratic Transitions in Africa*, Ibadan, CREDU.
Carter, April, (1988) *The Politics of Women's Rights*, London, Longman.
Chabal, P., (1986) (*ed.*), *Political Domination in Africa: Reflections on Limits of Power*; Cambridge, Cambridge University Press.
Chazan, Naomi, *et.al.*, (1992) *Politics and Society in Contemporary Africa*, Boulder, Lynne Rienner.
-----, (1989) "Planning Democracy: A Comparative Perspective on Nigeria and Ghana" in *Policy Sciences*, 22: 325-357.
CODESRIA, (1992) 7th General Assembly, Dakar.
Cohen, R & H. Goulboume (*ed.*), (1991) *Democracy and Socialism, op. cit.*,

Cutrufelli, Maria Rosa, (1983) *Women of Africa: Roots of Oppression*. London, Zed Books.
Dahl, RA., (1965) *Political Opposition in Western Democracies*, Yale, U P.
Decalo, Samuel, (1992) "The Process, Prospects and constraints of Democratisation in Africa" in *African Affairs*, 91, 7-35.
"Development's and "Perspectives" (1991) in *African Woman*.
di Palma, Giuseppe, (1990) *To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions*, Berkeley, University of California Press.
*Echo: Bilingual Quarterly Newsletter of AAWORD*, (1992) No. 16, 1st Team, Dakar, CODESRIA.
Ekeh, Peter P., (1975) "Colonialism and the Two Publics in Africa: A Theoretical Statement" *Comparative Studies in Society and History*, 17,1, January.
Fatton, (Jr.), Robert. (1992) *Predatory Rule: State and Civil Society in Africa*. Boulder, Lynne Rienner Publishers.
Faulkner, Anne H. and Victoria A. Lawson, (1991) "Employment Versus Empowerment: A Case Study of the Nature of Women" Work in Ecuadors". *The Journal of Development Studies*, Vol. 27, No. 4, July, 16-47.
Feierman, Steven, (1990), *Peasant Intellectuals: Anthropology and History in Tanzania*. Madison, The University of Wisconsin Press.
*Foreign Broadcast Information Service Daily Report – Sub-Africa* FB 15 – AFR-1993-045, London, BBC World Service.
Geisler, Gisela, (1992) "Who is Losing Out? Structural Adjustment, Gender. and The Agricultural Sector in Zambia" *The Journal of Modern African Studies*, 30, 1, 113-139,
Gentle Strokes, n.d., Her Excellency, Mrs. M. I. Babangida First Lady of Nigeria A first lady vision for Nigerian women. Not Published.
Goulbourne, Harry, (1979) *Politics and State in The Third World*, London, The Macmillan Press Ltd.
Greenstreet, Miranda, (1972) "Social Change and Ghanaian Women" in *CJAS*, vi, ii, 351-355.
Held, David, (1987) *Models of Democracy*, Cambridge, Polity Press.
Hoffer, Carol P., (1972) "Mende & Sherbro Women in High Office" in *CJAS*, vi, 151-164.
Howard, Rhoda E., (1986) *Human Rights in Commonwealth Africa*, New Jersey, Rowman & Littlefield.
Huntington, S.P., (1984) "Will More Countries Become Democratic? *Political Science Quarterly*, No. 99: 2.

-----, (1993/94) "A New Era in Democracy: Democracy's Third Wave" in *Comparative Politics*, Cuilford, The Dushkin Publishing Group.

Hutchful, Eboe, (1991) "African Marxism and the Gender Question" Paper Presented at CODESRIA Workshop on *Gender Analysis*, September.

Hyden, Goran and Michael Bratton, (1992) (*ed.*), *Governance and Politics in Africa*, Lynne Rienner Publishers.

Imam A., *et.al.*, (1989) (*ed.*), *Women and the Family in Nigeria*, Dakar, CODESRIA Book Series.

Joseph, Richard, "Africa The Birth of Political Freedom" in *Journal of Democracy*, 2: 18-28.

-----, (1987) *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria*, New York, Cambridge University Press.

Kawonise, Sina, (1992) "Normative Impediments to Democratic Transition in Africa" in Caron, Gboyega & Osaghae (*ed.*), *op.cit.*

Kazembe, Joyce L., (1986) "The Women Issue" in Ibbo Mandaza, (*ed.*), *Zimbabwe: The Political Economy of Transition*, 1980-1986, Dakar, CODESRIA.

Keane, John, (1988) *Democracy and Civil Society*, London/NY, Verso.

Kpundeh, Sahr John, (1992) (*ed.*), *Project on Democratisation in Africa: Africa Views, African Voices, Summary of Three Workshops*, Washington, D.C., National Academy Press.

Kuye, Priscilla, (1992) "Cultural and Legal Hindrances to Effective Participation of Women in Development" in *Democratic Governance and the Role of Women in the Third Republic, op.cit.*

Leadcock, Leanor, (1986) "Women, Power and Authority" in Leacock & Ardener, (*ed.*), *op.cit.*

Leys, Colin, (1976) "The 'Overdeveloped' Post Colonial State: A Re-evaluation" in *ROAPE*, No. 5 and reprint in 1981. 39-48.

Little, Kenneth, (1972) *African Women in Towns: An Aspect of Africa's Social Revolution*, London, Cambridge University Press.

Mack, Beverly B., (1988) "Hajiya Ma'saki: A Royal Hausa Woman". In Patricia W. Romero (*ed.*), *Life History of African Women*, London, The Ashfield Press.

Macpherson, C.B., (1977) *The Life and rmes of Liberal Democracy*, Oxford, OUP.

Mahmoud, Fatima Babiker, (1991) "Introduction" to *African Women ...*, IFAA, *op. cit.*

Mamdani, Mahmood, (1990) "The Social Basis of Constitutionalism in Africa" in the *Journal of Modern African Studies*, Vol. 28, Sept., No. 3, 359-374.

-----, (1992) *Democratic Theory and Democratic Struggles*, Paper presented at the CODESRIA Seventh General Assembly, *op.cit.*

Mascarenhas, Ophelia and Marjorie Mbilinyi, (1983) *Women in Tanzania*, Uppsala, The Scandinavian Institute of African Studies.

Maseko, Gladys, (1989) "Domestic Work and Women's Emancipation in Zimbabwe" in IFAA, *op.cit.*

Mazrui, Ali A., (1991) *The Black Woman and The Problem of Gender: Trials Triumphs and Challenges*, Lagos, The Guardian Lectûre Series.

Mba, N.E., (1982) *Nigerian Women Mobilised: Women's Political Activity in Southern Nigeria 1900-1965*, Berkeley, Institute of International Studies, University of California.

-----, (1992) "Nigerian Women in Politics: Pre-Independence Political Struggle to Date". In *Democratic Governance and The Role of Women in The Third Republic, op.cit.*

Meillassoux, Claude, (1986) "The Pregnant Male" in E. Leacock, & S. Ardener, (*ed.*), *op.cit.*

Mikell, Gwendolyn and Elliot P. Skinner, (1989) *Women and The Early State in West Africa*, Michigan State University Working Paper.

Mozaffar, Shaheen, (1987) *A Research Strategy for Analysing the Colonial State in Africa*, Research Paper for African Studies Centre, Boston University, Boston.

-----, (1992) *Rules, Rationality, and the Organisational Logic of Civil Society in Contemporary Africa*, Paper presented at the Hebrew University of Jerusalem, Jerusalem, Israel, January 5-9.

Ntiri, Daphne Williams, (1982) *One is not a Woman, one Becomes ...: The African Woman in a Transitional Society*, Troy, Bedford Publishers, Inc.

Nzouankeu, Jacques-Mariel, (1991) "The African Anitude to Democracy" in *International Social Science Journal*, No. 128, 373-385.

O'seil, Onora, (1990) "Justice, Gender and International Boundaries" *British Journal of Political Science*, 439-459.

Olaitan, Wale, (1993) "Are Society, Feminity and Scientific Enterprise" Paper

Presented at the Roundtable on *Women in Science and Technology in Nigeria*, Ijebu-Ode, February 22-23.
Omoruyi, S.E., (1990) (*ed.*), "The Impact of the Better-Life-Programme (BLP) on the Rural Economy of Nigeria" in *Central Bank of Nigeria, Economic and Financial Review*, Vol. 28, No. 3, September 41-58.
Onimode, Bade, (1988) *A Political Economy of African Crisis*, London, Zed Books Ltd.
Osirim, Mary J., (1993) *Structural Adjustment and Women Microentrepreneurs in Nigeria and Zimbabwe*. Paper presented at the Annuai Meeting of the International Studies Association, Acapulco, Mexico, March 23-27.
Otunga, Ruth, (1982) "Zimbabwe-Women in the Revolution" in D.W. Ntiri, (*ed.*), *One is not a Woman, One Becomes ... The African Women in a Transitional Society*, Troy, Bedford Publishers, Inc.
Oyewumi, Oyeronke, (1993) *Translation of Cultures: Engendering Yoruba Discourse* Seminar, given at the Institute for Advanced Study and Research in the African Humanities, Northwestern University, May 12.
Pateman, Carol, (1970) *Participalion and Democratic Theory*, Cambridge, Cambridge University Press.
-----, (1985) *The Problem of Political Obligation: A Critique of Liberal Theory*, Cambridge, Polity Press.
-----, (1989) *The Disorder of Women*, Cambridge, Polity Press.
-----, (1991) *The Sexual Contract*, Cambridge, Polity Press.
Phillips, A., (1991) *Engendering Democracy, Pennsylvania*, The Pennsylvania State University Press.
Pittin, R., (1984) "Gender and Class in a Nigerian Industrial Setting" in *ROAPE*, No. 31, December 1977-81.
-----, (1991) "Women, Work and Ideology in Nigeria" in *ROAPE*, No. 52, 38-52.
Post, Ken, (1991) "The State, Civil Society, and Democracy in Africa: Some Rheoretical Issues" in R. Cohen & H. Goulboume (*ed.*), *op. cit.*
Presleyn Cora Ann. (1988) "nle Mau Mau Rebellion, Kikuyu Woman and Social Change" in *CJAS*, 1988, Vol. 22, No. 3, 502-527.
Robertson, C., (1991-1992) "Never Underestimate the Power of Women: The Transforming Vision of African Women's History". In *Understanding Women: The Challenge of Gross-Cultural Perspectives, Comparative Studies*, Vol. 7.
Rodee, C.C. *et.al.*, (1983) *Introduction to Political Science*, Tokyo, McGraw-Hill International Book Company.

Rogers, Barbara, (1991) *The Domestication of Women: Discrimination in Developing Societies*, London, Routledge.

Rudebeck, Lars, (1988) "Kandjadja, Guinea-Bissau 1976-1986: Observations of the Political Economy of an African Village" in *ROAPE*, No. 41, 17-29.

Sabine, G.H., (1973) *A History of Political Theory*, Illinois, Dryden Press.

Schildkrout, Enid, (1988) "Hajiya Husaina: Notes on the Life History of a Hausa Woman". In Patricia W. Romero (*ed.*), *op.cit.*

Schmidt, Elizabeth, (1991) "Patriarchy, Capitalism, and the Colonial State in Zimbabwe" in *Signs: Journal of Women in Culture and Society*, Vol. 16, No. 4, 733-756.

Smith, Charles, D., and Lesley, S., (1988) "Farming and Income Generation in the Female-Headed Smallholder: The Case of a Haya Village in Tanzania" *CJAS*, Vol. 22, No. 3, 552-566.

Sokenu, M.O., (1992) Briefs on the People's Bank of Nigeria to the Senators elect and Members of the House of Representatives elect, at the Policy Briefing/Legislative Workshop. C.D.S., Abuja.

Sorensen, George, (1993) *Democracy and Democratisation*, Boulder, Westview Press.

Stamp, P., (1989) *Technology, Gender and Power in Africa*, Ottawa International Development Research Centre.

-----, (1991) "Burying Otieno: The Politics of Gender and Ethnicity in Kenya" in *Sign: Journal of Women in Culture and Society*, Vol. 16, No. 41.

Staudt, Kathleen and Harvey Glickman, (1989) (*ed.*), "Beyond Nairobi: Women's Politics and Policies in Africa Revisited" *Issuc Journal of Opinion*, Vol. XVII, 2, Summer.

The WIN Document, (1992) *Conditions of Women in Nigeria and Policy Recommendations to 2,000A.D.*, Zaria A.B.U. Press Ltd.

Tsikata, Edzodzinam. (1989) "Women's Political Organisations 1951-1986" in Emmanual Hansen and Kwame A. Ninsin (*ed.*), *The State Development and Politics in Ghana*, London, CODESRIA Book Series.

Urdang, Stephanie, (1984) "The Last Transition? Women and Development and Mozambique" *ROAPE*, No. 27/28, 8-32.

van Allen, J., (1972) "Sitting on a Man: Colonialism and the Lost Political Institutions of Igbo Women" *CJAS*, vi, ii, 165-181.

White, Luise, (1990) *The Comforts of Home: Prostitution in Colonial Nairobi*. Chicago, The University of Chicago Press.

Williams, Pat, (1989) *The State, Religion and Politics in Nigeria.* Unpublished Ph.D. Thesis, University of Ibadan.

-----, (1992) "Contemporary Scene of Nigerian Women in Politics" in *Democratic Governance and the Role of Women in the Third Republic, op.cit.*

-----, (1992) "Women in Politics in Nigeria" in Femi Otubanjo *et. al.*, (*ed.*). *Understanding Democracy*, Ibadan, CDI & ADHERE.

-----, (1992) *Religious Fundamentalism and Women's Political Behaviour in Nigeria*, An Unpublished Paper.

-----, (1993) *Religious Pluralism and Security in Nigeria*, A Report submitted to SSRC, New York, June.

*Women 2000: Women and Politics*, 1989, No. 2.

Women, (1972) "The Neglected Human Resources for African Development" in *CJAS*, viii, 359-370.

Young, C., (1988) "The African Colonial State and its Political Legacy". In D. Rothchild and N. Chazan, (*ed.*), *The Precarious Balance, op.cit.*

Young, K., (1989) *Serving Two Masters: Third World Women in Development New Delhi*, Allied Publishers Ltd.

الفصل الخامس والعشرون

# المرأة الأنجولية والعملية الانتخابية في أنجولا

بقلم : حورس كاميل

ترجمة : د . محمد عاشور مهدى

## مقدمة

عانت المرأة الأنجولية من كافة الأعراق والطبقات من القهر الناجم عن الاستعمار والحرب وعدم الاستقرار . وقد عانت المرأة الأفريقية بما لا نظير له من عملية النزوح من المجتمع الريفى . وخلال الانتخابات الأخيرة قامت النساء بالتدخل بصورة حاسمة (جادة) للتعبير عن مصالحهن فى السلام وإعادة الأعمار . فالتشرد بسبب الحرب ، والتعبئة على أساس الوعى الاثنى ، والاستغلال على جميع مستويات الهيكل الاجتماعى ، جعل المرأة الأفريقية فى أنجولا ، تطور أساليب للبقاء مع التخطيط من أجل فترة سلام حتى تتمكن المرأة من المشاركة فى بناء مجتمع جديد.

ولقد أدى التركيز الحالى ، على ما أسمى "الحرب الأهلية" فى أنجولا إلى محو الذاكرة المتعلقة بنضال الشعب الأنجولى ضد الاستعمار والذى بلغ ذروته باندلاع النضال الوطنى من أجل الاستقلال فى فبراير ١٩٦١م.

وقد أدى ميراث الحرب الباردة من المواجهة بين الشرق والغرب إلى جعل سياسات المجتمع – حتى قبل تحقيق استقلال أنجولا عام ١٩٧٥م – عرضة للمناورات الخارجية ومنذ الغزو جنوب الأفريقى الأول فى عام ١٩٧٥م وحتى هزيمة "البوير" فى كيتو كوانافالى Cuito Cuanavale، أضحت الحرب التقليدية فى أنجولا واحدة من

أشرس الحروب فى أفريقيا منذ هزيمة روميل فى شمال أفريقيا أثناء الحرب العالمية الثانية . وأدى توافر السلاح لدى كل من الأنجوليين وجنوب الأفريقين إلى جعل المواجهة بينهما هامة ، ليس فقط على صعيد التحرر الأفريقى ولكن أيضا على صعيد مناورات الحرب الباردة والحروب منخفضة الشدة لإعادة الاستعمار(Campbell, 1990). ( وخلال الثلاثين عاما الممتدة من ١٩٦١ حتى ١٩٩١م ، نزح حوالى ثلث سكان أنجولا عن مجتمعاتهم الريفية ، وفقد أكثر من مليون شخص حياتهم.

وفى قمة مأساة هذه الخسارة الفادحة فى الأرواح فى هذا المجتمع قليل السكان ، تدهورت الأحوال المعيشية للعمال والفلاحين وفقا لكافة مقاييس نوعية الحياة : الرعاية الصحية ، إمدادات المياه ، وفيات الأطفال ، التعليم الابتدائى ، التغذية والأمن الغذائى ، عناية ما قبل وما بعد الولادة ، ودخل الأسرة المعيشية . وفى هذا المناخ السائد من العنف والدمار ، كانت المرأة أكثر عرضة للعديد من الاعتداءات والهجمات . فتصاعد العنف يعنى المزيد من الاعتداء الجنسى ، والضرب للمرأة . وقد أثر الصراع المسلح للاستحواذ على سلطة الدولة على العلاقات الاجتماعية . ومع انهيار البنية الاقتصادية التحتية (باستثناء ما يتعلق بإنتاج البترول) كانت المرأة الأفريقية – دون غيرها – هى التى حافظت بمقاومتها وصمودها على الروح والجسد معًا.

وفى ظل وجود أكثر من مليون لغم قابلة للانفجار ، باتت الطرق والدروب القروية مناطق خطرة فى مجتمع تحيط به كل مخاطر الحرب . فالمواصلات والبنية الاقتصادية المحدودة قد انهارت تحت وطأة أكثر العمليات إراقة للدماء وتشريداً للبشر منذ تجارة الرقيق . وتعكس تلك الحركة واسعة المدى من القتل والتشريد الناجمة عن الحرب والعنف استمرارية مركزية القوة (القهر) فى عملية الإنتاج وإعادة الاجتماعى فى أنجولا . ولقد رفض الاستعمار الأوروبى الاعتراف بكرامة الأفريقى وكلما كان المجتمع الأوروبى أكثر قمعاً ، كلما زاد قمعهم للأفارقة . وكدولة متخلفة ، أدارت ظهرها لعصر التنوير فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وللتغيرات الديمقراطية الاجتماعية فى أوروبا فى القرن العشرين ، رفضت البرتغال كافة مطالب الاعتراف بحقوق الإنسان والكرامة للشعب الأفريقى . ومع ذلك ، فإنها هى ذات الدولة التى رفعت شعار الدفاع عن الحضارة البيضاء فى أفريقيا (Panikkar, 1962).

وفى ظل عدم وجود التمويل اللازم للاستغلال الكامل للموارد القيمة للإقليم من خلال الاستغلال الفعلى ، أضحى الإكراه الاقتصادى المضاعف ، والقوة والتهديد باستخدام القوة ، أمراً مركزياً للحكم الاستعمارى . ولقد كانت تلك القوة فى صلب الاستعمار البرتغالى الفاشى العسكرى فى أفريقيا. ولقد اتخذ رد الفعل الأفريقى تجاه ذلك القسر أشكالا متعددة من العصيان السرى والعلنى إلا إنه كان أكثر بروزاً فى صورة النضال الوطنى من أجل التحرير وقد لعبت المرأة منذ عهد الملكة نزينجا Nzinga دوراً محورياً فى الصراع ضد الاستعمار ، وحاربت على مختلف جبهات حرب التحرير ما بين ١٩٦١ حتى ١٩٧٥م. وبرز العديد من النسوة فى حرب الاستقلال ، وأحد الرموز الدالة على الدور البطولى للمرأة فى النضال من أجل الاستقلال ، هو شعلة السلام الأبدية (الدائمة) ، فى ميدان بالعاصمة "لواندا" أطلق عليه أسم ديودلينا رودريجويز Deodlina Rodrihuez واحدة من أوائل النساء اللاتى سقطن فى الحرب من أجل الاستقلال.

وقد أدركت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا "مبلا Mpla" ، باعتبارها حركة التحرير التاريخية ، أهمية المرأة الأنجولية فى النضال من خلال تأكيدها على أن :

"دور المرأة ، والحاجة إليها لإحداث التعبئة فى مجالات بعينها ، معترف به منذ البداية ، وفى عام ١٩٦٢م ، وبعد عام واحد من إطلاق "مبلا" للنضال المسلح ، تم تأسيس منظمة المرأة الأنجولية (OAW, 1984). وهذه المقولة عن تأسيس منظمة المرأة الأنجولية ، والمبادرات القانونية لمبلا فيما يتصل بالتفرقة على أساس الجنس فى العمل والأجر ، توضح الوضع المتميز لقضايا المرأة الأنجولية ، وخاصة عند تحليل أهمية الأجهزة الجماهيرية لمبلا. وساعدت حقيقة أن الحكومة هى أكبر صاحب عمل على جعل عملية القضاء على التفرقة على أساس الجنس فى العمل أسهل فى بعض الجوانب . خاصة فيما يتعلق بخطط التدريب ، والأجر المتساوى . وفى عام ١٩٩٠م وتحت ضغط منظمة المرأة الأنجولية قامت الحكومة بوضع واحد من أكثر قوانين الأسرة تقدما فى أفريقيا :

(Wolfers, Bergerol, 1983, 125 : 127, Sogge, 1992, 109-110)[١]

إن ما قامت به حكومة "مبلا" من تغييرات قانونية فيما يتعلق بقهر المرأة لم يؤد إلى تغييرات عميقة فيما يتصل بالممارسات الاجتماعية الموروثة عند الرجل والتى

تتعلق بالمواريث ، المهر ، الشعائر الدينية ، تعدد الزوجات ، ترتيبات الزواج ، الاعتداءات الجنسية على المرأة . فالضمانات الدستورية بالحقوق المتساوية والتى تحققت بفعل منظمة المرأة الأنجولية ، ووردت فى البرنامج الانتخابى لمبلا ، لم تغير من الفوارق الاجتماعية بين البيض والسود ، أو بين الرجال والنساء . ولقد أدت الحرب وآثارها إلى إيجاد شكل جديد من العلاقات الاجتماعية التى ترسخت فى المجتمع الآن . وأحد أهم الأدوار هو سعى النساء إلى تحقيق استقلال اقتصادى ، على نحو يمكنهن من تقليل اعتمادهن على الرجال.

ولقد لقى اتفاق السلام الموقع بين "مبلا" والاتحاد الوطنى من أجل استقلال كل أنجولا "يونيتا : Unita" ترحيب جميع المواطنين الأنجوليين ، ولكن بصفة خاصة النساء الأفريقيات فى أنجولا ؛ فلقد كن فى طليعة الداعين إلى السلام ، وتظاهرت عضوات منظمة المرأة الأنجولية ودعون إلى وضع نهاية للحرب.

هذه المرأة الأنجولية التى عانت من الحرب لم يرد ذكرها فى أدبيات الحرب الأهلية . وعليه أضحت ذاكرة الشعب الأفريقى عن السلام والحكم الذاتى هامة فى الوقت الراهن بالنظر إلى أن الكثير مما كتب عن أنجولا قد تأثر بسياسات الحرب الباردة.

ولقد دفعت مأساة حالة الحرب المستمرة فى أنجولا الباحثين التقدميين إلى إعادة النظر فى الإطار المفاهيمى السائد لحل الصراع ، وجهود إحلال السلام والجهود الإنسانية المفروضة من الخارج . ففى بحث معاصر لجاكوس دبلكين Jacques Dipel-chin عن البحث عن السلام فى جنوب الأفريقى يتساءل الباحث عن : كيف يمكن لهؤلاء الطامحين إلى السلام ، لكنهم لا يجنون سوى الحرب ، أن يبلوروا هذه الخبرات فى ظل أن أكثر وسائط التعبير والاتصال المتاحة مفروضة من جانب قوى مسئولة مباشرة – أو غير مباشرة عن ذلك الوضع ؟

ويشير "دبلكين" إلى أن جهود قياس آثار الحرب وتكاليفها أدت – عن غير قصد – إلى التبسيط الشديد لخبرات الحرب والدمار . وتحاول هذه الورقة دراسة تجارب المرأة الأفريقية فى السعى نحو السلام فى مجتمع تمزق أشلاء تقريبا بفعل الحرب والعنف.

إن دلائل التكاليف المادية للحرب يمكن ملاحظتها فى دمار المزارع ، الطرق ، الجسور ، المركبات (المعدات) ، السكك الحديدية والاتصالات ، ويمكن للمرء كذلك قياس أثر الحرب على إمدادات المياه والرعاية الصحية وعلى البيئة . وقد رصدت المنظمات الدولية التكاليف الاقتصادية للحرب وعدم الاستقرار فى جنوب الأفريقى . والتقديرات الرسمية للحكومة الأنجولية تشير إلى أن تكاليف الحرب فى الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٩١م تتجاوز ٢٠ مليون دولار أمريكى . ومع ذلك ، وعلى نحو ما يحذر دبلكين فإنه لا يمكن لأى فرد يضع تقديرات دقيقة لآثار الحرب على النساء والأطفال ، لأن آليات الدمار المعنية يصعب تقديرها كميًا (Urdang, 1969, Mogaua, Mengue, 1989)

فالنساء الأنجوليات قد اضطررن لمغادرة قراهن بسبب هجمات جنوب أفريقيا ، وقتلن ، ورأين أطفالهن يقتلون ويخطفون ، واقتدن جماعات إلى معسكرات جيش يونيتا كأوعية لإنجاب الأطفال ، وتم استغلالهن فى المصانع ومحلات الحلوى فى المدن فى حين عاشت أخريات فى العشوائيات Mussequess كبائعات جائلات وعاملات تليفون مؤقتات فى القطاع غير الرسمى. ولقد كان للحرب والدمار أثر مدمر على المرأة الريفية.

وقد أشارت دراسات أجريت عن المرأة والحرب فى مناطق أخرى من جنوب الأفريقى إلى الوضع المزدوج والمتناقض للمرأة فى الحرب .

فمن ناحية نجد أن الدور التقليدى للمرأة فى الإيواء (الإعاشة) (المرتبط بدورها فى الحياة الزوجية) والحماية ، لم يستمر وحسب ، بل اتسع أيضا بسبب ظروف الحرب ، ومن ناحية أخرى فإن قيام المرأة بدورها فى ظل الحرب يحملها مسئولية استمرارها ، فهى بصراحة تحافظ على المقاتلين أحياء ليحاربوا يوما آخر ، وعلى سبيل المثال ، تدخل الأدوار الخطيرة التى تقوم بها المرأة ، من إخفاء وحماية أقربائها ، إعداد وتوصيل الطعام إلى أعضاء الجماعة / المقاتلين فى الأحراش ، فى إطار الإيواء ، وتعد أيضا دليلا على دور المرأة الفعال فى الصراع (Annecke, 19890).

وهذه المقولة عن وضع المرأة فى ظل العنف فى جنوب الأفريقى ، قد لا تكون دقيقة تماما فى إطار أنجولا إلا إنه فى معسكرات يونيتا ، كان على المرأة أن تظهر

تضامنها بأغانى المدح التى تغنيها "لسافيمبى" ويونيتا. وأغانى الحث على تحقيق الانتصار. وقد رُسخ الاستغلال فى الجنوب بدعوى أن معسكرات يونيتا العسكرية قائمة على أساس الشيوعية العسكرية. وهذا النمط من الشيوعية لا يتضمن تحرير المرأة.

وقد زادت حركات النزوح فى الريف والمدن العشوائية أيضًا، من عبء الإنتاج المعيشى بكل سبله المتصورة، حيث قضت كل امرأة فى أنجولا قدرًا متفاوتًا من زمن العمل حاملة العبء المزدوج للعمل بلا أجر فى عملية التكاثر والحفاظ على الموارد البشرية، وبالمثل العمل فى إنتاج السلع والخدمات. فالمرأة الأنجولية تقضى ساعات أطول فى الأعمال المنزلية عن تلك التى تقضيها نظيراتها فى معظم دول الجنوب الأفريقى (باستثناء موزمبيق التى شهدت ذات العنف والدمار) (Sheldon, 1986).

وبعيداً عن الأعمال المعتادة، والأعمال الشاقة من جلب الماء والوقود (الخشب غالبًا) فى المناطق الريفية، والعمل الزراعى، حملت المرأة الأنجولية أيضا عبء العمل فى ظروف بنية اجتماعية تحتية مدمرة. وفى المناطق الحضرية وفى الأكواخ المزدحمة المعروفة بالعشوائيات، يعتبر البحث عن الطعام وتوفير الوجبة اليومية مهمة أساسية. وفى ظل تلك الظروف القاسية تظهر أشكال جديدة من التضامن والمقاومة.

ويمكن تبين أساليب المرأة الأنجولية فى الحفاظ على الحياة، فى النضال الأساسى من أجل إيجاد وتحضير الطعام، وإعداد الوجبات، ورعاية المرضى، الأطفال، الشيوخ والجرحى من الجنود. والحياكة والطهى، ومواساة الثكلى، حتى أن أحداث الوداع استخدمت هى الأخرى الحشد التضامن والتعاون. فخلال عمليات إعداد الجنازات وغيرها مما ينجم من مواقف أخرى عن الحرب، تقوم النسوة الأنجوليات بصياغة علاقات جديدة مع بعضهن البعض للبقاء فى المجتمع.

والأرامل من النساء يشغلن حيزاً كبيراً فى الساحة الاجتماعية، فكلما ازدادت الظروف سوءاً كلما ازدادت مهارات الحفاظ على الحياة. ولسوء الحظ، فإن تلك المهارات فى الحفاظ على الحياة، لم تبرز فى صورة منظمات مستقلة للنساء، باستثناء حالة تنامى الطبقات الوسطى التى قامت بإنشاء عيادات للمرأة المقهورة (Sogge, 1992. 105). فكلما ازداد التعليم، كلما ازداد الميل إلى التنظيم، وتشكل

النساء الآن العمود الفقرى لعدد لا يحصى من الجمعيات الأهلية ، ومنظمات الجوار Neighbourhood Organization، والمنظمات المحلية غير الحكومية . وإلى جانب ذلك ، نشأت تنظيمات جديدة فى أعقاب اتفاقات السلام عام ١٩٩١م ؛ فانخرطت النساء فى جمعيات الأعمال والمهنية من خلال قيام جماعة من النساء بتشكيل جمعية سيدات الأعمال فى منطقة Huila كما استمرت التنظيمات المهنية : المدرسون ، الأطباء ، المحامون ، والمترجمون . فى تقليدها فى الاحتفاظ بفروع للنساء.

ولقد احتوت معظم الأحزاب التى تنافست فى انتخابات ١٩٩٢م ، على جناح نسائى ، بما يعكس تقاليد الحزب الجماهيرى فى أفريقيا الذى يناهض الاستقلال التنظيمى للمجتمع المدنى . وتشير حقيقة وجود تلك الأشكال من التنظيمات النسائية (بين الأحزاب المتنافسة على السلطة) إلى حقيقة ، قدرة النساء على التنظيم لأغراض مختلفة ، وليس دائما من أجل إنهاء الظلم والعنف الواقع عليهن .

وتشير خبرة شمال أفريقيا والسودان إلى أن المرأة يمكن أن تعبأ لدعم المفاهيم التقليدية عن المرأة ، التى يمكن أن تطيح بكل الحقوق التى أحرزت عند الإستقلال . فعملياً المرأة يمكن أن تعبأ من أجل ترسيخ الظلم الواقع عليها. وهو ما يتجلى فى منظمة العصبة المستقلة للمرأة الأنجولية Independent League of Angolan Women والجيش النسائى ليونيتا . وقد ظهر هذا النوع من المنظمات خلال الانتخابات ورسخ الصورة المحافظة للتنظيمات النسائية الموجودة فى أرجاء أفريقيا ، حيث يسود التعريف التقليدى للمرأة (Hassim, 1988).

لقد كان الصراع من أجل السلام ، وإعادة الأعمار من الأمور الجوهرية فى العملية الانتخابية فى أنجولا . فقد أظهرت المرأة أن لها مصلحة أساسية فى السلام ، ودعمت الانتخابات بحماسة غير عادية . حيث خرجت بأعداد كبيرة للتسجيل فى الجداول الانتخابية ، وانتظرت فى صبر من أجل الإدلاء بصوتها . ولقد فتحت مشاركة المرأة فى الانتخابات مجالا رئيسيا للبحث مازال فى طور النمو فى أفريقيا .

إن مسألة مركزية مشاركة المرأة فى الحركة الديمقراطية الراهنة فى أفريقيا ، أضحت موضوع العديد من المنتديات والحلقات النقاشية عبر أرجاء القارة . فقضايا الديمقراطية ، وحقيقة أن تكلفة التكيف الهيكلى قد ألقيت على عاتق النساء ، تم

رصدها وتوثيقها بدرجة كبيرة بفعل عملية تعميق التحول الديمقراطي في أفريقيا . (Meena, El-Son, 1989,)

وقد أثارت عدة أوراق قدمت إلى مؤتمر الكوديسريا Codesria الخاص بالتحليل النوعي Gender والعلوم الاجتماعية ، مناقشات حول إضفاء الطابع النوعي على العلوم الاجتماعية في أفريقيا ، وركزت الاهتمام على المطالبة بإعادة التفكير في الأطر المفاهيمية ، والمناهج ، وفروع المعرفة ، التي تتناول العلاقات بين الرجل والمرأة في المجتمع . ومن الأمور الهامة ، أن هذا المؤتمر قد أشار إلى أن المناهج السائد استخدامها في العلوم الاجتماعية ، هي بالتحديد التي أسفرت عن اعتقادات خاطئة أدت إلى استمرار تهميش وتبعية المرأة (كوديسريا ، ١٩٩١) .

ولقد تزايدت حدة مسألة الإطار النظري لدراسة المرأة الأفريقية في العملية السياسية بفعل واقع أن القوة (السلطة) Power مركزية في كل من العلاقات السياسية وعلاقات النوع . وقد أدركت الحكومات الأفريقية هذه الحقيقة ومن ثم كانت نسوية الدولة (منظمات نسائية ترعاها الدولة) ، وظاهرة السيدة الأولى (منظمة نسائية رسمية تقودها زوجة رئيس الدولة) في أفريقيا .

وتشير فاطمة بابكير Fatima Babiker، التي اهتمت بأشكال المنظمات النسائية في أفريقيا ، منطلقة من تحليل طبقي واضح ، إلى أن هناك ثلاثة أشكال أساسية للتنظيمات النسائية في القارة :

( أ ) حركات نسائية مدعومة من الدولة ، وهي غالباً محافظة ومرسخة للصورة التقليدية للمرأة كأم .

( ب) منظمات ليبرالية تريد للمرأة أن تحظى بنفس مكانة الرجل ، والحق المتساوي في التعليم، وجميع مواقع السلطة ، دون تغيير في الهيكل الطبقي وعلاقات الإنتاج .

(ج ) منظمات تسعى إلى تحرير المرأة ، بما يتضمنه ذلك من تغيير علاقات العمل . وتعمل هذه المنظمات على تغيير علاقات الإنتاج على نحو يضفي الطابع الاجتماعي والديمقراطي على عملية الإنتاج داخل الأسرة المعيشية ،

ويؤدى إلى إنهاء كافة أشكال ظلم المرأة ، سواء محليًا أو اجتماعيًا أو جنسيًا ، أو سياسيًا . (Mahmoud, 1991)

وقد انعكست قضية الأهداف التنظيمية للنماذج المختلفة للحركات النسائية ، أيضاً ، فى أدبيات المرأة فى أفريقيا ، فى ظل تنامى الكتابات ، وبخاصة فيما يتعلق بموقع المرأة فى منظور التنمية . وهناك انقسام نظرى متنامى بين هؤلاء الساعين إلى تطوير أفكار التحرير فى سياق نضال بعينه للمرأة الأفريقية ، وأولئك الذين يؤمنون بأن الربط بين المرأة الأفريقية والحركة النسوية الدولية ضرورى للحركة النسوية فى أفريقيا . وقد أضحى هذا الانقسام النظرى أشد خطورة منذ أن أصبح للمؤسسات الدولية (التى كانت تعرف فى الأمس القريب بالأمبريالية ، وتدعى اليوم المؤسسات المانحة) ، برامج للمرأة والتنمية .

وفى أفريقيا الجنوبية ، وبخاصة تنزانيا ، زيمبابوى ، وجنوب أفريقيا يتنامى الحديث العام عن دور المرأة فى التنمية ، والنسوية ، متوازيا مع سيل من الكتابات فى هذه الموضوعات. وتتركز المناقشات فى جنوب أفريقيا فى صحيفتين عن المرأة والنوع Gender. إحداهما تدعى "الأجندة Agenda" ، والأخرى تدعى دراسات المرأة Women's Studies، وتصدر عن قسم الفلسفة بجامعة ترانسكاى . أما فى زيمبابوى فإن الجهود تتجه نحو قضايا عملية تتعلق بمشكلات قانونية للمرأة خاصة فيما يتعلق بضرب الزوجات ، رعاية الطفل ، المواريث ، العنف المرتبط بالجنس . وفى تنزانيا ، حيث يوجد مركز أبحاث وتوثيق المرأة ، توجد دراسة بيلوجرافية عن المرأة فى المجتمع . كما أن هناك أيضا بعض التوثيق الذى يكشف عن سياسات دور المرأة فى التنمية التى تمثل أحدث أشكال تدخل الدولة لبناء علاقات النوع التى تتكامل مع احتياجات رأس المال للعمالة الرخيصة (عمالة موسمية) ومنتج رخيص (المنتج بصفة أساسية من جانب النساء، والعمالة دون أجر) . (Mbilinyl, 1988)

وخارج هذه المناطق الثلاث من جنوب الأفريقى ، وبخاصة فى أنجولا ، لا تزال الكتابات الخاصة بالمرأة فى طور النمو بكل وضوح . وأحدث دراسات المرأة المسجلة عن المرأة والتنمية عمدت إلى إعادة تدوير بيانات البنك الدولى عن وضع المرأة فى أنجولا ، فخلافا لكل من كينيا ، موزمبيق ، ناميبيا ، زيمبابوى ، وجنوب أفريقيا التى

حظيت فيها قضايا المرأة والحرب ببعض الاهتمام ، هناك القليل جداً مما كتب عن المرأة الأنجولية باستثناء التقرير الرئيسى الصادر عن منظمة المرأة الأنجولية عن "المرأة الأنجولية وبناء المستقبل" (Cleaver, Wallace, 1990; Presley, 1992).

وما من شك أن المرأة الأفريقية كانت فى طليعة عملية مناهضة الاستعمار . وهو ما تثبته الكتابات الإبداعية وروايات سمبين عثمان ، ونجوجى وأثيونجو Thiongo التى أحيت الدور القيادى الذى لعبته المرأة فى حركة الاستقلال . والواقع أنه " فى داخل حركات التحرير تم تعبئة النساء والشباب كقوى مساعدة . وليس كيانات ذات أهداف خاصة " . وقد أشار فارنتزفانون Frantzfanon إلى القوة التعبوية للمرأة الجزائرية وذلك فى مقاله نصف السنوى بعنوان " كشف نقاب الجزائر" (Fanon, 1989) ويمكن من جوانب عدة ، إرجاع التراجع السياسى فى الجزائر إلى خضوع وتبعية المرأة بعد الاستقلال .

إن قضية المرأة والنضال من أجل التحرير ، كانت موضع العديد من الاجتماعات مع اعتراف واضح بالمرأة التى تم تسريحها بعد تولى السلطة ومؤخراً لم يكن فى جنوب أفريقيا سوى وينى مانديلا Winnie Mandela هى التى تساءلت عما إذا كان من المستساغ الاحتفاظ بأشياء مثل عصبة النساء التابعة للمؤتمر الوطنى الأفريقى (حزب المؤتمر) ، وما إذا كان هذا التنظيم لا يعمل على أسس تمييزية ؟ فداخل منظماتنا لماذا لا ينبغى علينا القول بأن المرأة لابد وأن تشارك فى الحركة على قدم المساواة مع أى شخص آخر . وأن تثبت كفاءتها فى ساحة النضال ؟ لماذ ينبغى علينا أن نستمر فى قبول وضع إنه فى كل الأفرع ، لابد وأن تحول القيادة النسائية إلى العصبة وبالتالى حرمانها من فرصة القيام بأى دور هام فى الأنشطة الرئيسية وصياغة الخطة السياسية للحركة (Mandela, 1989).

إن القضايا التى أثارها مشروع التحرير فى حقبة مناهضة الاستعمار ، قد تآكلت بفعل العنف المدمر الذى أطلقته القوى ذاتها ، التى تسعى الآن للتدخل بإمبريالية إنسانية فى أفريقيا . ويساعد التساؤل حول مكان المرأة فى النضال من أجل السلام والديمقراطية فى استحضار قضايا التحرير الاجتماعى إلى بؤرة الاهتمام بعيداً عن أفكار التحول الليبرالى والتكيف الهيكلى. وتقع هذه الورقة فى

إطار المناقشات العامة التى تستهدف\كسر صمت الشعب الأفريقى وهى تبدأ بتحليل الهيكل الاجتماعى لأنجولا فى إطار علاقات النوع مع التركيز على الانتخابات وآثارهما معا ، على القهر الثلاثى للمرأة فى أنجولا . إن غالبية النسوة الأفارقة اللاتى يتحدثن لغة من اللغات الأفريقية العديدة فى المجتمع تبحث عن أشكال جديدة من الأمن تتجاوز ميراث التقاليد الثقافية والاقتصادية للبرتغال .

إن البحث فى منظمات المرأة ، الشباب ، العمال ، الفلاحين ، المهنيين ، والطلاب خارج أطر الأحزاب السياسية التقليدية قد أصبحت محور اهتمام كبير بفعل قضايا الحملات الانتخابية . فحقيقة عودة أحد الأحزاب إلى الحرب والعنف قد عمقت من حدة البدائل ، وأعادت فى المدى القصير دعم دور وخطط الأحزاب التاريخية فى سياسات أنجولا . فالجناح العسكرى ليونيتا قرر أنه ما لم يتول قائدهم السلطة فإنه لن تكون هناك دولة . وقد أثر ذلك الإمعان فى العنف بقوة على المرأة الأنجولية .

إن النضال طويل المدى من أجل تقرير المصير فى أنجولا وإعادة البناء الاجتماعى يرتبط بمهام فى الأجل القصير تتعلق بضرورة وضع نهاية للحرب التى تأتى الآن على الحرث والنسل . فلقد أدى استمرار الحرب إلى حجب التساؤل حول كيفية إزالة القيود القانونية والاجتماعية أمام تحقيق المساواة للمرأة ومشاركتها فى صنع السياسة الوطنية . ومقتضيات مشاركة المرأة فى صنع السياسة الوطنية ضرورية لتأكيد أن قوة المرأة فى المجتمع يمكن ترجمتها إلى نفوذ حقيقى يقضى على حجة أن قضايا المرأة يتم تناولها من خلال أفرع متخصصة تدعى الفرع النسائى .

## تقاليد القهر والمقاومة فى أنجولا : المرأة فى المجتمع الأنجولى :

لقد كان المجتمع الأنجولى ساحة لأعتى أشكال القهر والمقاومة لأكثر من خمسة قرون منذ وصول البرتغاليين عام ١٤٨٣م ، علما بأن تاريخ الغزو الحديث لأنجولا وما اشتمل عليه من ضحايا مختلف عليه ، (Sogge, 1992). وقد أشار كل الباحثين الذين كتبوا عن المجتمع الأنجولى إلى الآثار المدمرة للرق على أنجولا وطول الحقبة التاريخية لتجارة الرقيق والممتدة من القرن الخامس عشر حتى بدايات القرن العشرين . وبتعبير

وولتر رودنى ، "لقد اتسمت تجارة الرقيق فى أنجولا بأقصى درجات العنف"، (Rod-ney, 1968).

وبينما يؤرخ الباحثون لحرب وغارات التجار البرتغاليين ، كانت المرأة الأفريقية تقص على أطفالها التاريخ الوحشى للعلاقة ما بين البرتغال وأنجولا . وعلى العكس مما ورد فى السجلات البرتغالية التاريخية من استسلام وسلبية الضحايا ، فإن الحقيقة هى أن المرأة الأفريقية قد ابتكرت وسائل لحث الشباب (على المقاومة) رغم الانهيار والتمزق الذى أحدثه الحكم الاستعمارى . وقد انتقلت القصص المروية والذاكرة الجماعية للمجتمع الأفريقى من جيل إلى جيل من خلال التقاليد الشفاهية للمجتمع . ولقد تمثلت صور المقاومة الأفريقية ضد الممارسات الوحشية البرتغالية ومعارضتها فى العنف المسلح المتكرر فى العديد من المناسبات، عبر فترة ثلاثة القرون وعبر هذه الحقبة أججت المرأة المعارضة ضد حكم البرتغال .

ويخرج من إطار هذه الورقة الخوض فى تفاصيل أثر الاستعمار الاستيطانى والفاشية فى البرتغال على أفريقيا . ولكن من الأهمية بيان حقيقة أنه خلال القرنين التاسع عشر والعشرين شجعت البرتغال المستوطنين البيض على حمل "رسالتها الحضارية" إلى أفريقيا . وقد أدى الضعف الاقتصادى للبرتغال إلى جعلها قوة استعمارية اسمية فى أنجولا فى حين كان المجتمع حقلا للاستغلال متعدد الجنسيات بقيادة بريطانيا خلال الحقبة الاستعمارية ، ثم شركات البترول الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ويفسر ذلك التدخل متعدد الجنسيات فى الاقتصاد – جزئيا – شدة الاهتمام الدولى بالانتخابات وتداعياتها فى أنجولا . وهو الاهتمام الذى تبدى فى ذلك العدد الكبير من المراقبين الذى شارك فى الانتخابات .

إن آثار الحكم الاستعمارى البرتغالى مازالت فى حاجة للتوثيق من وجهة نظر الأغلبية الأفريقية . ولقد كانت آثار الاسترقاق ، السخرة ، والحملات العسكرية لإخضاع الكيانات السياسية الأفريقية بؤرة اهتمام بعض الدراسات (Duffy, 1968)، إلا أن آثار الاقتصاد السياسى الاستعمارى على المرأة الأفريقية مازالت فى حاجة للتوثيق . ولأن معظم البرتغاليين الذين استوطنوا فى أنجولا فى القرن التاسع عشر كانوا من المجرمين ، فقد أرسوا تقاليد الفوضى والفساد التى غزت الجسد السياسى

للمجتمع الأنجولى . ولقد كتب الكثير عن المجتمع الأنجولى من وجهة نظر المستوطنين والهويات الاثنية والعرقية لكن بما لا يكفى عن البناء الاجتماعى فيما يتصل بالمرأة .

ولأن أثر الاستعمار كان شديد الوضوح على المرأة الأفريقية ، فإن أحد نقاط البدء لجذب الانتباه إلى المقاومة هى الإشارة إلى مركزية دور المرأة الأفريقية فى مقاومة الحكم البرتغالى . ولقد كانت تنمية الكيانات السياسية (الممالك) القائمة فى إقليم أنجولا قبيل الغزو الأوروبى موضوع الدراسات التى ركزت على (استجابة الأفارقة للأنشطة البرتغالية المبكرة فى أنجولا) (Birmingham, 1972). ومن ناحيته لم يلفت وولتر رودنى الانتباه إلى مقاومة الأفارقة المسلحة فحسب بل أيضا إلى حقيقة أن أولئك الذين حاربوا البرتغاليين كانوا يسعون إلى وحدة تتجاوز ممالك حقبة ما قبل الرق .

إننا فى حاجة لأن نعطى تقديرا كاملا لأولئك الذين تخطوا المعتاد (من التفكير) ، فهناك أولئك الأفارقة الذين وعوا الدلالات الكاملة للتهديد القائم من جراء وجود الأوروبيين الأكثر تقدما اقتصاديا وتكنولوجيا ، والذين أدركوا أنه من أجل الرد على هذا التهديد لابد من العمل من أجل وحدة أكبر بين شعوب أنجولا ............ إن أولئك الذين رصدوا ذلك الاتجاه فى زمن مبكر دون غيرهم من أقرانهم ، وأولئك الذين فكروا فى سبل توفير الرفاهية لأكبر عدد من الأنجوليين الجديرين بوضعهم بين أبطال أنجولا وأفريقيا . (Rodney, 1968b)

ومن بين البطلات فوق العادة فى قيادة المقاومة الأفريقية ضد الأوروبيين تقف الملكة تزينجا ملكة ماتابا تزينجا Mutaba Nzingo، كدبلوماسية ومخططة عسكرية ، وقائدة سياسية ، وملكة بارعة .

وفى كل من أنجولا وغيرها من أنحاء أفريقيا كتابات متنامية عن تزينجا وكذا ثروة من القصص الشفاهية والأساطير . وكانت أسطورتها من القوة . إلى درجة أن حفريات ما قبل التاريخ الموجودة على الصخور الطبيعية لبونجو اندريجو Pungo Andongo بالقرب من نهر كوانزا Cuanza تُعرف بآثار أقدام الملكة جينجا ، كما لو أن قدمها تستطيع التأثير فى الصخر (Sweetman, 1984, 39) وبانجولا ، عدد كبير من

النساء اللائى كن قائدات متميزات ، وقد استخدمت دونا بياتريس Dona Beatrice من مملكة كونجو Kongo (1682-1906) الطقوس الدينية لتحريك شعبها نحو الوعى الأفريقى . إن كلا من الملكة نزينجا ودونا بياتريس هامتان فى السياق القائم للنضال الإيديولوجى فى أنجولا ، ليس لمجرد قيادتهما الفردية ولكن للأفكار التى ساندت قيادتيهما . ففى حالة بياتريس كانت مركزية الوعى الأفريقى تمثل إسهامها الفاعل. وفى حالة نزينجا ، فإن أعظم إنجازاتها هو إقامتها تحالفات واسعة ، جمعت معا – من أجل قضية عامة – العديد من شعوب أنجولا .

ففى عام ١٦٣٥م ، كانت على رأس تحالف يضم المبوندو Mbundu، والجاجاس Jagasالتابعين لندونجو Ndongo وماتاما جاس Matamba Jagas التابعين لديمبوس Dembos. والبانجالى Banjale بكاسانجى Kasanje وشعوب كيسيما Kissima والاوفيمبو Ovimbundo بمنطقة هضبة الجنوب . وقد استمر هذا التجمع لأكثر من عشرين عاما . وخلال ذلك الزمن ، حاقت الهزيمة بالبرتغاليين وأجبروا على التفاوض مع الملكة نزينجا ، ولقد أدهشت عزتها ، وشجاعتها وحيلها سواء فى الشعوب العسكرية والتفاوضية حتى البرتغاليين أنفسهم .

وأيا كان الأمر ، فإنه لا يمكن لشخص بمفرده ، أن يغير مجرى التاريخ ، فلبعد نظرها الكبير استطاعت الملكة نزينجا كشف الطريق إلى الوحدة المستقبلية من خلال تحقيق أنجولا الوحدة فى مواجهة العدو ، إلا أن معدل التغيير حدده تأثير الاقتصاد الرأسمالى الأوروبى على الوضع فى أنجولا (Rodney, 1968 a; 57). إن تاريخ الملكة نزينجا (١٥٨١١٦٦٣) كامرأة أفريقية لم تستسلم ، كان لزمن طويل مصدر إلهام للنساء فى أرجاء القارة وخارجها .

إن التحليل الدقيق للأدوار النوعية Gender للقيادات العسكرية فى أنجولا يكشف أيضا عن أشكال التنظيمات القرابية التى وجدت فى مجتمع ما قبل الاستعمار . وقد ارتكزت التنظيمات القرابية فى معظم أرجاء إقليم أنجولا على هياكل أمومية أو وراثية عبر الخط الأنثوى . ولقد كانت الوحدات الأساسية فى أنجولا حتى حقبة الاستقلال هى القرى والجماعات ذات الأصل المشترك . ومع ذلك ، ورغم الأصل الأمومى للجماعات ، بمعنى انحدار كل الأشخاص من أصل أنثوى مشترك ، فإن هياكل القوة

والسلطة فى طبقات المجتمع تتركز فى الرجال . فعلاقات الملكية قد ركزت القوة الاجتماعية والاقتصادية في يد الرجال وهو ما يستدل عليه بشدة فى المجتمعات الرعوية .

وبسبب السياسة المتعمدة للسلطة الاستعمارية لفرض الفرقة والتفكك والصراع بين الجماعات إعمالا لمبدأ فرق تسد ، أصبحت الاثنية والوعى الاثنى مكونين هامين للسياسة فى أنجولا . وخلال فترة الحكم الاستعمارى ، عبرت المرأة عن الأبعاد الإيجابية للوعى الاثنى كطريق لحماية اللغات الأفريقية والتقاليد التى تنقل المهارات والمعارف من جيل إلى الجيل الذى يليه وقد تزايد استغلال هذا الجانب الإيجابى للهويات الاثنية بفعل ممارسات الغرب الذى استغل الروابط العشائرية من أجل إيجاد قاعدة سياسية لتدخل الحرب الباردة فى أنجولا ، من خلال يونيتا وجوناس سافيمبى . فالكتابات عن أنجولا تعرف حركات التحرير وفقا للجماعات الاثنية وليس وفقا لفلسفتها السياسية الداعية لتقرير المصير (Marcum (1969) 1978).

لقد تراجعت الأوضاع الاجتماعية للمرأة الأفريقية فى مجتمع ما قبل الاستعمار ، بفعل عبء القهر الثلاثى ، العرقى ، الجنسى ، الطبقى فى ظل الاستعمار . ولقد توارى حجم ذلك القهر بفعل التحليلات الانثروبولوجية والتاريخية التى ركزت الانتباه على التوجهات الاثنية للشعوب الأنجولية . ولم يقتصر القهر النوعى على حماية اثنية واحدة فظروف السخرة ، والضرائب وعقود العمل قد أثقلت بشدة كاهل المرأة .

ولقد كانت الأدوات الأساسية للعملية الإنتاجية بدائية ، فالنساء يبذرن ، ويطهرن ويجمعن المحصول فى الأراضى التى يعدها الرجال . كما ترعى المرأة الحيوانات المنزلية وتجمع الثمار وغيرها من المواد اللازمة لإعادة بناء القوى العاملة .

وقد زار بازل ديفيدسون أنجولا فى الخمسينيات وأطلق على السخرة والعمالة المتعاقدة نظام الرق الحديث . ولاحظ كيف أن كل قطاعات جهاز الدولة الاستعمارى ، من الإداريين ، المستوطنين ، الرأسمالية التعدينية ، الكنيسية ، ومؤسسات القمع (الجيش ، السجون ، الرؤساء التقليديين ، ... ) ، شاركت فى استغلال الأفارقة فى ذلك الشكل العشرى من أشكال التوظيف . وكتب ديفيدسون عن استغلال المرأة فى مشروعات الطرق يقول :

فى المقام الأول ، قامت الحكومة على نطاق واسع باستخدام السخرة فى جميع احتياجاتها الخاصة ، وبخاصة لصيانة وإقامة الطرق . فالطرق الريفية تبنى وتصان بلا مواربة عبر عمالة إجبارية غير مدفوعة الأجر من سكان المناطق التى سوف يمر بها الطريق . وهذه العمالة يتعين عليها تدبير ليس فقط قوة العمل اللازمة بل أيضا طعامها وفى كثير من الأحيان أدواتها . ونظراً لغياب العديد من الرجال فى سخرة بمنطقة أخرى ، كان الزعيم المحلى أو القائم على أمر الطريق ، يقوم باستدعاء النساء والأطفال الصغار . وهو ما يفسر رؤية النسوة يحملن الأطفال على ظهورهن ، والنساء الحوامل ، والفتيات الصغيرات يحفرن الطرق بأدوات بدائية ويحملن الأتربة فى سلال صغيرة على رءوسهن ، بينما رئيسهن أو من ينوب عنه "يجلس بالقرب منهن واضعا ساقًا على ساق . والصبية الصغار نادراً ما يرون ، لأنهم متعاقدون على العمل خارج منطقتهم القبلية . والعاملون فى الطرق يمكن أن يلزموا بالعمل لعدة أسابيع أو لعدة أشهر فى المرة الواحدة (Davidson, 1955,203).

وقد أفاض ديفيدسون فى كشف الآثار السلبية للسخرة فى إطار دولة تعمل بصراحة كمقاول أنفار لصالح المستوطنين .

وفى بعض الأحيان ، كان الموقف أسوأ من الرق المجرد ، ففى ظل الرق – رغم كل شىء – يُجلب الفرد كحيوان ، يسعى صاحبه إلى الحفاظ عليه فى صحة جيدة مثله فى ذلك مثل الحصان أو الثور ، أما فى حالتنا هذه ، فإن الفرد لا يشترى وإنما يستأجر من الدولة ، رغم ادعاء أنه إنسان حر ، ولا يهتم مستأجره كثيرا بمرضه أو بموته أثناء عمله ، ذلك أنه عند مرضه أو موته ، سيطلب مستأجره بكل بساطة غيره . فمعدلات الوفيات المرتفعة بين عمال السخرة لم تحرم صاحب العمل من أن يحصل على المزيد من الرجال .

لقد كان تأثير نظام السخرة على النساء عظيما ، ليس فقط لمشاركتهن بأنفسهن فى بناء الطرق ، ولكن لأن نظام السخرة قد أثر بعمق فى مقاطعات أنجولا الجنوبية .

فالفروق الاقتصادية الإقليمية أسفرت عن وجود اختلافات جوهرية بين النسوة الأفريقيات حول المدن التى تتركز فيها الأنشطة الاقتصادية الاستعمارية ، والنسوة

فى المناطق الاستيطانية لإنتاج البن من ناحية ، فى مقابل نسوة الجنوب اللاتى تأثرت مجتمعاتهن سلبيا بنظام العمالة التعاقدية .

ولقد كان أحد آثار التأكيد على الهويات الاثنية فى أنجولا هو تقليص ذلك الشق من التاريخ الأنجولى المتعلق بحروب التحرير الحديثة وعدم الاستقرار والمأساة . إن المناطق التى شهدت أقسى استغلال هى ذات المناطق التى شهدت محاولات لإعادة ترسيخ الأشكال المحافظة للتنظيمات النسائية . وقد وفرت التباينات الإقليمية وإهمال الحكومة تربة خصبة للمعارضة المسلحة التى اندمجت فى سياسات الحرب الباردة فى المنطقة فى الثمانينات .

## البناء الاجتماعى والمرأة الأنجولية : المرأة البيضاء

أشار عدد كبير من الكتاب ، من بينهم فرانتز فانون ، ووالتر رودف إلى الهراركية العرقية للاستعمار ، والعلاقة بين العرق والسلطة فى المناطق الاستيطانية . وكإقليم استيطانى، لم يختلف الوضع فى أنجولا باستثناء أن كثافة الاستيطان كانت ظاهرة تالية للحرب العالمية الثانية. وبالنسبة للمرأة الأوروبية فقد خفف من عدم المساواة النوعية بالنسبة لها فى ظل المجتمع الاستعمارى ، قدرتها على شراء بدائل لها ، من المنظفات ، والخادمات ، والمربيات والطاهيات ، غير مدفوعات الأجر . إن الرق المحلى واستغلال المرأة الأفريقية فى بيوت الأوروبيات كان أمراً بارزاً لأنه – كما فى مجتمعات استعمارية أخرى – كانت هناك نسوة أوروبيات يعتقدن أن مما يحط من قدرهن أن يقمن حتى برعاية أطفالهن . وقبل حقبة الاندفاع الاستيطانى الشامل فى القرن العشرين كان الاستغلال الجنسى للرقيق من النساء ، بعداً محورياً للهيمنة الأوروبية ، ويمكن الاستدلال على ذلك بالشريحة العريضة للخلاسيين Mesticos فى أنجولا .

فقبيل عام ١٩٤٠م ، وصل عدد البيض فى أنجولا إلى نحو ٤٤,٠٠٠ نسمة ، أغلبهن من العسكريين والإداريين . وصغار التجار ، والخارجين على القانون ولم يكن عدد النساء بين هؤلاء معروفا . إلا أن قلة عدد المهاجرين عكست فشل الدولة الفاشية

فى إقامة كيان أوروبى فى أنجولا . وقد تزايدت هجرة البيض بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية ، لذا فإنه بحلول عام ١٩٧٣ . تضاعف عدد البيض فى أنجولا سبعة أضعاف ، من ٤٤٠٨٣ فى عام ١٩٤٠م ، ٧٨٨٢٦ فى عام ١٩٥٠م ، إلى ١٧٢٥٢٩ عام ١٩٦٠م ، ٢٩٠٠٠٠ فى عام ١٩٧٠م ، ثم ٣٣٥٠٠٠ عام ١٩٧٣م . ومعظم الأوروبيين الذين عاشوا فى أنجولا ، أقاموا فى المناطق الحضرية ، وكانت التمايزات الطبقية بين المستوطنين التجار والمزارعين من ناحية وفقراء البيض من ناحية أخرى حادة . ولقد كان هناك الكثير من البيض الفقراء الذين استوطنوا فى المناطق العشوائية ؛ وعملوا فى أنشطة غير مهارية كسائقى سيارات أجرة ، كتبة ، سقاة فى حانات ، وغيرها من أعمال زاحموا فيها الأفارقة .

ولقد رسخت الاختلافات العرقية التمايزات الطبقية فى المجتمع ، وكانت المرأة الأوروبية فى طليعة مرسخى الوعى المرتبط بلون البشرة . فالبرتغاليات اللاتى كن يعملن فى المهن ذات الوضع الاجتماعى المتدنى ، شعرن بضرورة قصوى ، لادعاء السمو الاجتماعى على الأفارقة . والكتب التى تناولت دور المرأة الأوروبية فى أنجولا ، جعلت منها بطلة نشطة فى المجتمع الاستيطانى تنشر التضامن الاجتماعى بين المستبدين (المستوطنين) (Dias, 1984)، وقد عارضت غالبية البيض – بصرف النظر عن خلفياتهم الطبقية – تقرير المصير للأفارقة .

وباستثناء عدد قليل من الرجال والنساء البرتغاليين الذين كانوا أعضاء فى الحزب الشيوعى فى لشبونة ، فإن غالبيته قد أصبحت محافظة عندما اتجه الأفارقة إلى الاستقلال فى بقية أفريقيا . وفى عام ١٩٩٠م كان هناك ٨٠٠٠٠ أوروبى فقط فى أنجولا ، يعملون على دعم الروابط الأساسية بين شركات البترول الأجنبية ، ورأس المال العالمى ، والعمالة الأنجولية .

## المرأة الأوروافريقية (الخلاسية) : Mestico

تسبب القهر الجنسى الذى مارسه الأوروبيون ، وعدم المساواة النوعية فى المجتمع ، فى إيجاد شريحة متميزة من الأوروافريقان يدعون بالخلاسيات . الخلاسى

ووفقا للقانون البرتغالى فإن "الأوروافريقى" هو شخص ذو أصل مختلط أوروبى أفريقى ، إلا إنه بالنظر إلى تشوهات الهويات العرقية ، فإنه يوجد العديد من التنويعات فى "الخلاسيين" ، استناداً إلى طبيعة ودرجة الاختلاط[٣] . ويزيد التدرج من عدم الأمان والارتباك بين الرجال والنساء من "الخلاسيين" .

وفى عام ١٩٦٠م ، مثلت هذه الشريحة نحو ١٪ من إجمالى السكان تقريبا ، إلا إنها كانت أوفر حظًا من ناحية التعليم عن الرجال والنساء الأفارقة ، وفى تلك الآونة أطلق أيضا على الأوروافارقة "اسم" المستوعبين Assimilado. وقد استبطن "الخلاسيون" التمايزات العرقية وبنهاية الثمانينات ، ومع نزوح البيض ، بلغت نسبتهم نحو ٢٪ من السكان . وقد ظل وضع "الأوروافارقة " قضية سياسية رئيسية فى السياسات الأنجولية وأحد قضايا الحملات الانتخابية . وقد شكلت إحدى السيدات الأوروأفريقيات وتدعى أناليادى فيكتوريا Analiade Vectoria حزبا سياسيا خاصا لتمثيل "الأوروأفارقة" وخاضت الانتخابات كمرشحة للرئاسة فى عام ١٩٩٢م .

وإلى الآن ، لا توجد بحوث كافية عن الأوضاع المحددة التى كانت المرأة الأفريقية فى ظلها تدخل فى علاقات جنسية مع الرجل الأبيض . فلقد كانت العلاقات الجنسية الجبرية شائعة خلال حقبة الهدنة الاستعمارية وكانت حالات زواج الأوروبيين من أفريقيات محدودة . وحتى اندلاع حرب التحرير فى عام ١٦٩١م لم يكن للمرأة الأفريقية إلا قليل حماية ضد الاعتداء الجنسى عليها . ولقد تعرضت المرأة الأوروأفريقية ، لما تعرضت له المرأة الأفريقية من اعتداءات ، ولذا فكرت فى الفرار من الكد فى الإنتاج المعيشى من خلال الاستفادة من فرض التعليم التى توفرت منذ الستينيات . ويميل الآوروأفارقة من الرجال والنساء – مع استثناءات طفيفة – إلى الانتساب إلى الثقافة الأوروبية ، وتُقُّبل النظام القائم على سمو الأوروبيين وتبعية ودونية الأفارقة .

وسمح حصول المرأة الأوروأفريقية على نصيب من التعليم لها بالارتقاء فى مدارج الإدارة (البيروقراطية) ، بعد خروج البرتغاليين ، لذلك فإنه فى الوقت الراهن تهيمن الأوروأفريقيات على الدرجات الدنيا فى الإدارة الحكومية . ويسعى الآوروأفارقة للهيمنة على الإدارة والجهاز الإدارى لدولة أنجولا . ولحماية الوضع الذى

حقوقه فى حركة التحرير الوطنى، وتلك الشريحة هى التى تتمسك بأسطورة التعددية العرقية فى أنجولا .

## المرأة الأفريقية :

لم يستمر المجتمع الأفريقى متجانسًا فى حقبة الاستعمار . فقد كانت هناك فوارق اجتماعية بين أبناء الزعماء التقليديين Chiefs، وأولئك المنتمين إلى الإرساليات التنصيرية ، وأولئك الذين استطاعوا تمييز أنفسهم كتجار ومزارعين ليستولوا على فائض القيمة من الأفارقة الآخرين . وقد أدت سياسة الاستيعاب الاستعمارية إلى إيجاد شريحة صغيرة الأفارقة ممن اعتبروا متحضرين، ويصبح هؤلاء الأفارقة متحضرين إذا استطاعوا قراءة وكتابة وتحدث اللغة البرتغالية . وباختصار استيعاب اللغة والثقافة البرتغالية بنجاح . وقد سمى هؤلاء الأفارقة بالمستوعبين ، وهو وضع قانون يمنحهم من حيث المبدأ حقوق المواطنة البرتغالية بما يمكنهم من التخلص من عبء السخرة . وقد ألغى الاستيعاب وآثاره القانونية بعد اندلاع الكفاح المسلح من أجل التحرير الوطنى فى عام ١٩٦١م . ولقد كانت المرأة المستوعبة فى وضع اجتماعى مضطرب فى ظل أن الهيراركية العرقية أدت إلى أن يسعى العديد من المستوعبين من الرجال إلى الحراك إلى أعلى السلم الاجتماعى من خلال الزواج من امرأة أوروأفريقية أو برتغالية .

والوضع الاجتماعى للمرأة الأفريقية يلفه الغموض بسبب تركيز الانثربولوجيين والمؤرخين على الاثنية والوعى الاثنى . فالسلطات الاستعمارية البرتغالية قد وعت ذلك البعد من سياسة فرق وسد . لذا عمدت سياساتهم إلى تأكيد الهوية الاثنية . وهو التأكيد الذى ترسخ من خلال أنشطة المؤسسات . الدينية الأوروبية فى مجتمع القرية . فكل من الكنيسة والإدارة الاستعمارية كانتا قلقتين من المقاومة العنيفة لجماعات اثنية محددة . على نحو ما كان الحال مع جماعة الشوكوى Chokwe. ولهذا السبب ، فإن أيا من الكتابات القليلة عن المرأة الأنجولية خلال حقبة الاستعمار ، قد تناول المرأة فى إطار إثنى .

وبسبب عمق مقاومة الشوكوى ولآن السلطات الاستعمارية قد اعتبرت هذا الشعب متخلفا (إن لم يكن دخيلا) ، جرى العديد من الدراسات البرتغالية حول كيف يمكن تحطيم ثقافة المقاومة لدى النساء . فالكتاب الصادر عن المرأة عام ١٧٩١م بعنوان Sobre a Mulher Lundo OUIOCO (فى أنجولا) يخفى الاستغلال الحقيقى للمرأة الأفريقية (De Sousa, 1971). وهذه النوعية من الكتابات تركز بشدة على الأسرة ، تعدد الزوجات ، الأعضاء الجنسية ، العادات والتقاليد والأماكن ذات التأثير الروحى التى تشكل التوجه العام للقرية . ومع الاعتراف أن الأصول الاثنية للمرأة هامة ، ولكن أن تجعل أهمية الاثنية تفوق الطبقة فذلك خطأ فادح وللأسف ، فإن هذا التاكيد على الروابط الاثنية وأصل هيمنته على فهم ودراسة المجتمع الأنجولى .

ويأتى فى قاع السلم الاجتماعى الغالبية العظمى من السكان ، حيث يشتمل على الأفارقة الكادحين الذين عانوا الاستغلال الخارجى وقاوموه بكل السبل الضرورية . وقد أدت التمايزات الاقتصادية والفوارق الاجتماعية بعد الاستقلال إلى اندماج القطاعات المختلفة من الشعب الأنجولى فى الاقتصاد على نحو متفاوت فسكان الحضر حول لواندا ، لوبيتو ، بينجويلا وهوامبو ، وكذا الأفارقة فى المناطق الرئيسية لزراعة البن ، كان لديهم فرص أفضل فى الإسكان ، الرعاية الصحية وفرص التعليم المحدودة التى كانت تقدمها السلطات الاستعمارية . فإنفاق البرتغاليين على الحرب كان يعنى ضآلة المتاح للاستثمار الاجتماعى ، لذا فإنه عند الاستقلال كان نحو٨٥٪ من الشعب الأنجولى أميا .

ويمكن النظر إلى المرأة الأفريقية فى ثلاث مجموعات متمايزة : العاملات ، الفلاحات، التاجرات . فالمرأة العاملة توجد فى المصانع ، صناعة الأسماك ، وفى بيوت صغار الإداريين كخادمة محلية . وطوال فترة الحرب قاست المرأة العاملة فى قطاع الدولة من تضاؤل دخلها بفعل التضخم . ونقص السلع الاستهلاكية ، وتبنى الحكومة حزمة سياسات صندوق النقد الدولى التى رفعت أسعار الغذاء . ورغم تثبيطهم من خلال النقابات العمالية الخاضعة للحكومة ، لجأ الأفارقة من الرجال والنساء إلى الإضراب كسلاح للمطالبة بظروف معيشية أفضل .

## المرأة الأفريقية والحرب :

شكلت المرأة الريفية الأنجولية - حتى فترة الاستقلال - الغالبية العظمى من السكان . وحملت أفكار مقاومة الثقافية الأوروبية والهيمنة السياسية . فمن خلال الأغاني ، الرقص ، الموسيقى وإحياء القيم الروحانية الأفريقية حافظت المرأة على روح الاستقلال فى ظل الحكم الاستعمارى البرتغالى . وقد تحملت وطأة التشتيت والتهجير الناجمة عن حرب التحرير وحقبة عدم الاستقرار .

وخلال حقبة التحرير الوطنى . كان الوضع السياسى أكثر وضوحاً واستقامة ، حيث لم تساوم المرأة على موقفها من الاستعمار البرتغالى وأثناء حرب التحرير الوطنى "تنوعت أدوار المرأة ، وشاركت الكثيرات كمحاربات ، وبعبارات التاريخ الرسمى لفابلا Fabla (القوات المسلحة لتحرير أنجولا) :

"منذ عهد الملكة "نزينجا" التى قاومت التغلغل الاستعمارى فى أنجولا بشجاعة وحتى ديوليندا رود ريجين ورفيقاتها ، ايرين ، تريسيا ، لكريشيا ، انجراشيا - وجميع البطلات اللاتى سقطن خلال حرب التحرير الأولى - كانت المرأة الأنجولية دائما مثالا للأم والرفيقة فى كافة الظروف ومقاتلة جسورة ، ساهمت فى رفع مشعل النصر لأعلى قمة" :

(Government of Angola, 1989, 222-223)

وقد شاركت المرأة الأنجولية فى الهياكل العسكرية لفابلا ، كعاملة لاسلكى ، وكاتبة تلغراف ، وعاملة تليفون ، وممرضة ، وطبيبة ، وسكرتيرة وفى الصفوف الأمامية للطيران والدفاع الجوى والنقل والصيانة . وكانت أعظم إنجازات المرأة فى الحرب هى مشاركة المرأة الكوبية والأنجولية فى تشغيل المدفعية المضادة للطائرات والتى حطمت سيطرة جنوب أفريقيا على المجال الجوى خلال حصار منطقة كيتو كواناڤال Cuito Cuanavale.

والواقع ، أن عدد النساء اللاتى قاتلن فى حركات التحرير الوطنى كان قليلا لكنه كان مميزا . فحركات التحرير فى أنجولا وموزمبيق استعارت العبارة الذى كثيرا

ما رددها سامورا ماتشيل . "إن تحرير المرأة مطلب أساسي للثورة ، وضمان لاستمراريتها ، وشرط مسبق لانتصارها" (CFIMAG, 1973).

وفى أنجولا ، مثل إنشاء منظمة المرأة الأنجولية عام ١٩٦٢م ، اعترافا رسميًا بمركزية دور المرأة فى النضال ، إلا أن سياسات التحرير فى ذلك الوقت لم تتضمن تحولا فى علاقات النوع . وإن كان على الصعيد النظرى قد تم تبنى مفهوم المساواة بين النوعين .

فالواقع أن المبادرات الشفاهية والقانونية لتحقيق المساواة ، لم تحدث أى تغييرات جوهرية فى العلاقات بين المرأة البيضاء ، والمرأة الأوروأفريقية (الخلاسية) ، والمرأة الأفريقية التى تمثل الغالبية العظمى . ففى كثير من الأحيان ، تتشابه الكوادر المتعلمة الحضرية فى الحركات السياسية بدرجة أكبر مع مثقفى الحركات التقدمية الدولية ، منها مع جماهير النساء الريفيات الكادحات تحت وطأة الحرب وعدم الاستقرار . وهو ما يعنى أن استخدام اللغات الأوروبية والبرتغالية فى المناقشات حول الإجهاض ، الميراث ، وما يجب أن يكون عليه القانون الاشتراكى للأسرة يستبعد (يتجاهل) الجانب الأكبر من الشعب الأفريقى .

إن التردى فى الاقتصاد السياسى الريفى فى فترة ما بعد الاستقلال والحرب يمكن قياسه اليوم ، بكمية الغذاء المستوردة لأنجولا . ولقد عانى الفلاحون فى القرى بصرف النظر عن دعمهم للحكومة أو للمعارضة المسلحة . وتنحى إحدى الدراسات الهامة عن الفلاحين أعدها و.ج. كلارنس – سميث W.G. Clarence – Smith باللائمة – عما حدث من أزمة للفلاحين – على الاقترابات اللينينية لحركة "مبلا" ، وتعريفها المبسط للفرحين.

(Clarence - Smith, 1983, 1979).

ولأن أعمال كلارنس – سميث تتجاهل تأثير جنوب أفريقيا على عملية عدم الاستقرار فى الثمانينيات ، ولأنه يمكن أن نتفق أو نختلف مع النقد الموجه إلى الموقف اللينينى من الفلاحين ، فإن النقطة الهامة فى هذه الأعمال هى أن حركة "مبلا" تجاهلت تنامى التكوين الطبقى فى الريف . فهو يشير إلى أنه كان هناك تغير فى

علاقات الملكية فى مناطق زراعة البن بالشمال وفى المناطق التى شهدت مراحل متقدمة من عملية خصخصة الأراضى الجماعية. والنقطة الهامة هى أن هذا التمايز الطبقى قد أوجد قاعدة اجتماعية لمعارضة السياسات الشيوعية ، لمبلا .

وأحد النقاط الهامة فيما يتعلق بأوضاع الريفيين من الرجال والنساء ، هو إلى أى مدى مثلت المعاناة أرضية تجنيد للمعارضة المسلحة ، يونيتا . فقد لاحظ جريفس كلارنس – سميث إن " فقر الفلاحين قد أدى إلى اللامبالاة – على الأقل – أو الكراهية الصريحة للحكومة فى لواندا".

وقد أدت الاستراتيجية الماوية ليونيتا القائمة على أساس السيطرة على الريف وحصار المدن ، إلى اعتماد انتشار حرب يونيتا على القرى ودعم الفلاحين وهو ما كان يعنى شعور المرأة الريفية فى أنجولا بوطأة الحرب من كلا الطرفين . وعلى حين رحبت الحكومة رسميا بقانون الأسرة وتحقيق المساواة للمرأة فى المناطق الواقعة تحت سيطرة يونيتا ، فإن ما حصلت عليه المرأة من حقوق كان ضئيلا جداً . أكثر من ذلك ، فإنه سعيا للحصول على دعم الفلاحين ، عمدت مبلا إلى تقديم معاشات للزعماء التقليديين (Sobas)، وهم رجال غالبا ، فى حين تجاهلت إمداد الفلاحين بالمحاريث والمياه. وخلال الحملة الانتخابية ، وفى أكثر من حالة، طالبت النسوة الريفيات الحكومة بتوفير المحاريث وغيرها من الآلات بدلاً من المشروبات الكحولية .

ولقد أدى الدمار الواسع فى الحياة الريفية إلى انخراط المرأة فى كافة أبعاد الحرب بمعنى القتال ومحاولة حماية مجتمعها رغم واقعها المؤلم ، فتحطم القطاع الريفى أدى إلى نقص الطعام ، ودفع الملايين إلى الأكواخ (العشوائيات) ، وكلاجئين فى الدول المجاورة ، وهو ما أثر على جميع المجالات الاجتماعية . ولم يكن للمرأة أى حصانة ضد العنف سواء اجتماعية أو محلية ، بينما عولت مختلف الأحزاب عليها فى دعم جانبها فى الصراع السياسى.

وتوضح تباينات الاقتصاد وحقائق التمايزات الإقليمية اختلاف الأثر باختلاف قطاعات الشعب . وهو الأمر الذى تبدى فى الانتخابات حينما قام حزبان يمثلان القوى الطبقية البازغة فى الشمال والتى دعمت سافيمبى فى الانتخابات . فحزبا

CNDA، PNDA يمثلان العناصر المؤيدة لنظام الحزب الواحد لكنها تسعى إلى وضع قواعد جديدة للتراكم الرأسمالي .

ومن الواضح – على أية حال – أنه فى المناطق الريفية والمناطق العشوائية قامت المرأة بكل ما كانت تقوم به من قبل ، علاوة على الأعباء الإضافية الناجمة عن المصادمات العسكرية . وقد جعلت الحرب وعدم الاستقرار عمل المرأة أكثر خطورة ، أكثر استنزافا ، أكثر رعبا ، وأكثر إجهادا . وكان على المرأة العاملة أن تمد نطاق عملها فى حفظ الجسد والروح معاً فى ظل انهيار البنية الأساسية للصحة والرعاية الصحية . ويتحدث العديد من المراقبين عن عدد المعاقين فى أنجولا ، ولكن قلة فقط هى التى تحدثت عن حقيقة أن عبء رعاية المرضى والجرحى فى الحرب وقع على عاتق المرأة الأنجولية .

لقد كان لزاما على المرأة الأفريقية أن تمد أنشطتها إلى ما وراء إحضار الطعام والرعاية لتشمل البحث عن الأقارب المفقودين ، تجهيز الجنازات المتكررة ، حماية الأطفال من السخرة ، حماية الممتلكات مع محاولة التغلب على نقص المدارس ورعاية الأطفال . وكان الوضع أكثر شراسة فى المناطق التى تعرضت للهجوم من جانب جنوب أفريقيا وفى ذروة عدم الأمن هذا ، أصبح العنف المسلح والسطو علامة مميزة فى حياة الحضر .

وقد تعرضت المرأة فى المناطق الخاضعة ليونيتا للاستغلال بشكل خاص ، فى ظل أفكار الشيوعية العسكرية ليونيتا التى تمنع أى شكل من التفكير الخاص للنساء . ففى أواخر ١٩٨٧م ، أدمجت المجندات فى القوة المقاتلة الرسمية لجيش يونيتا ، وكان هناك سبع نساء وصلن حتى رتبة ضابط . وكان الذراع التنظيمى الممثل للنساء فى يونيتا مجرد أداة لتمجيد القائد الأعلى للتنظيم ولم يكن للمرأة سيطرة على حياتها .

وكان الاعتداء والعنف الجنسى أمراً عادياً فى معسكرات جيش يونيتا خاصة على الشابات من النساء ممن هن تحت إمرة قائدهن . وقد وضع قائد يونيتا تقليدا باعتباره القائد الأعلى ، هو أنه يجوز للقيادة السياسية أن تعقد مراسم الزواج . ولقد نظر للدور التقليدى للمرأة فى إنجاب الأطفال فى هذه المناطق على أنه امتداد

للمجهود الحربى ، باعتبار أن المرأة تنتج القوة العاملة اللازمة ليونيتا للاستمرار فى الحرب . ولقد نظر إلى دورهن كأمهات على أنه أمر حيوى فى توفير جيل جديد من المحاربين . فقد كانت يونيتا تجند الشباب منذ طفولتهم المبكرة للتدريب العسكرى . كما عملت النساء كناقلات سلاح للقوات جنوب الأفريقية الداعمة ليونيتا .

إن التأريخ لأثر الحرب على المناطق الواقعة تحت سيطرة بيونيتا ، لم يتم بعد بشكل نظامى ، وعلى أية حال ، فإن آثار الحرب على المرأة والطفل كانت شديدة التدمير حتى إن وكالات الأمم المتحدة كاليونيسيف حاولت طرح بعض الأسس الأولية لفهم أثر الحرب . ووفقا لليونيسيف فإن الحرب أثرت على المرأة بشكل واضح .

وكما تترك الأرامل بعد المذابح للعناية بالمعاقين ، فإنه نتيجة للحرب وعناية النساء بالمعوقين ، فإنهن يشعرن بوطأة الحاجة والمعاناة التى تفرضها الحرب ، كنقص المياه ، الانقطاع المتكرر للكهرباء فى المناطق الحضرية ، نقص الطعام ، نقص الأدوية وانهيار الخدمات الصحية ، الاعتداءات الجنسية ومناورات الأحزاب السياسية.

وفى بيانها لأثر الحرب تلاحظ إحدى المنظمات الحكومية الأهلية الدولية أنه فى ساحات القتال والطرق الريفية وأكواخ المزارعين وساحات الأطفال أوقعت الحرب مئات الآلاف من القتل من الأنجوليين . فهى حرب لم تستثن حداً ، أو جماعة أو منطقة ، كما لم تترك أية مؤسسة اجتماعية أو ثقافة وطنية دون أن تمس . فأجزاء من أغنى المناطق البيئية قد دمرت بدرجة كبيرة والخلاصة : أن الحرب قد حكمت مستقبل البلاد . وإجمالا ، فإن نحو ٩٠٠٠٠ أنجولى لقوا حتفهم (Wolfers, Bergerol, 1983 : 24).

لقد كان أحد الآثار الناجمة عن نزوح المرأة الريفية فراراً من الحرب هو عمل العديد من النساء كبائعات جائلات فيما يعرف بالقطاع غير الرسمى . ولدخولهن السوق الموازية Candonya عوملت المرأة الحضرية كقوة اجتماعية تعبر عن ذاتها ، الأمر الذى قلل اعتمادها على الحكومة والرجال . وقد أظهرت تلك النسوة قدرة ملحوظة على التكيف ، ومهارات الحفاظ على البقاء فى مواجهة الحرب والعنف والانهيار الحاد للاقتصاد . وعلى حين هناك العديد من المنظمات غير الحكومية تتغزل

فى ذلك القطاع غير الرسمى ، يذهب أحد الباحثين الأنجوليين إلى أن التوازى فى الاقتصاد الأنجولى ليس بجديد ، فبعد إلغاء العبودية قامت تجارة رقيق موازية .

والقطاع غير الرسمى الحالى بالغ الأهمية فى أنجولا ، بالنظر إلى أن ٧٨٪ من السلع والخدمات يتم التعامل فيها من خلال هذا القطاع ، وأن ٣٥٪ من العمالة النشطة تعمل به . وتحتل المرأة مكانة بارزة فى هذا النظام التوزيعى وتسيطر على ٨٠٪ تقريبا منه . كما أن الموارد المتولدة من هذا النشاط تديرها النساء ويعد دورهن مكملا لدور الرجال العاملين فى القطاع الرسمى . (CODED RIA, 1991)

والعلاقة بين المرأة والسوق الموازية والحكومة علاقة معقدة فلأن الحكومة والسلطات الرسمية تلعب دوراً رئيسيا فى استمرارية الآليات الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية التى تهمش المرأة ، تسعى المرأة الأفريقية لإيجاد طرق للتعبير عن نفسها والاستقلال . وعلى الرغم من سريان قانون الأسرة التقدمى منذ عام ١٩٩٠م ، فإن الحكومة تدعم الأشكال الغربية للأسرة الأبوية التى لا تحظى المرأة فيها على نفس موارد الرجل . وتعامل المرأة على أنها تابعة للرجل على المستويين القانونى والإدارى ، لذا فإنه حتى فى حالة قدرة المرأة على تحقيق استقلالها من خلال المشاركة فى السوق . فإن هياكل العملية البنكية والاستيراد والتصدير القائمة لا تدعم المبادرات التجارية للمرأة الأفريقية .

وفى الانتخابات ، يمكن للمرء أن يتبين أن المرأة الحضرية قد استخدمت كافة السبل التى رأتها ضرورية من أجل الانتقال إلى مرحلة اقتصادية جديدة يكون للمرأة فيها تحكم أكبر فى مواردها الخاصة . فكل الأحزاب تحدثت عن سياسة التحرير إلا أن الخطاب البلاغى عن قوى السوق لدى السياسيين لم يتضمن أنشطة المرأة الفاعلة فى السوق الحقيقى . كما أن الحوارات الخاصة بالتكيف الهيكلى كان من الصعب فهمها بالنظر إلى رغبة الرجال والنساء فى أن تخفف الحكومة من سيطرتها على التجارة من ناحية ، بينما من ناحية أخرى ، فإنهم لا يرغبون فى ارتفاع أسعار الغذاء الذى يصاحب إزالة ضوابط التسعير وإلغاء الدعم . وقد وعى الأكثر تعلما ، أن سياسة الخصخصة لن تدعم العمال الأفارقة ولكن ستعمل على عودة التجار البرتغاليين . وقد ثار قلق بين التاجرات فى فترة وقف إطلاق النار من جراء ما يلى :

( أ ) التغييرات الحادثة فى الأسرة كنتيجة للوضع الاقتصادى والسياسى والحرب . مثال ذلك ، وجود العديد من الرجال والنساء يعيشون معا دون زواج رسمى.

(ب ) أنه على حين يمكن للمرأة أن تحقق ثلاثة أضعاف ما يحققه الرجل من دخل ، وأنها تدعم زوجها بالأساس ، فإن حسابات البنوك تكون باسم الرجل . وبالتالى فإنه بالنسبة لهذه المرأة ستعنى الخصخصة مزيدا من فرص حصول الرجل على موارد لم تكن متاحة له من قبل .,CODESRIA) (1991, 5

ويعتبر تغيير الأوضاع الديموجرافية فى أنجولا أحد أوضح الآثار الجانبية للحرب حيث تنامى سكان الحضر من ١٠,٣٪ فى عام ١٩٦٠م إلى ٣٣,٨٪ فى عام ١٩٨٨م ، وفى عام ١٩٩٢م قدر أن أكثر من ٦٠٪ من السكان يعيشون فى البنادر Towns والمدن Cities وقد أثر النزوح الداخلى على قدرة الحكومة على توفير الخدمات وبالتالى أدى انتقال السكان إلى ترسيخ آليات التخلف والفقر . وأدت الهجرة الإجبارية إلى المناطق الحضرية إلى تعميق أزمة الإنتاج الزراعى من خلال إجبار الحكومة على استيراد المزيد من السلع الغذائية .

وفى مسح شمل تسع عشرة ضاحية من ضواحى لواندا ، أجرته مجموعة لدراسات الغذاء Food Studies Group، وجد أن ٣٥٪ من السكان يمكن وصفهم بالفقراء بالمعايير المطلقة . ووجد المسح أن جميع الأسر المعيشية المصنفة كفقراء تفتقر إلى المنظمات الغذائية أو السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على الصحة والنشاط . فـ٩٥٪ من المصنفين فى تلك الفئة كانوا غير قادرين على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء . وقد وجدت هذه الدراسة الصحية عن ميزانية الأسرة المعيشية والتغذية فى لواندا ، أن جميع مؤشرات الفقر ذات أثر سلبى على المرأة .

ومن بين نتائج هذا المسح أن المرأة الفقيرة تنفق وقتا طويلا فى مجرد جلب الماء والحطب والذهاب هنا وهناك بحثا عن الطعام .

ولا يقتصر الأمر على أن الوقت المتاح للعمل أو لغيره من الأنشطة يهدر بسبب نقص المواصلات ، الكهرباء ، المياه الجارية ... ، بل إن العبء يقع بقوة على المرأة ... فالظروف الصحية العامة فى لواندا فقيرة جداً فى مختلف فئات الدخل . ويؤدى سوء التغذية إلى عدم القدرة على مقاومة المرض ، كما أن الخدمات الصحية العامة قليلة التجهيزات ويرتادها أعداد متراصة فى صفوف طويلة الأمر الذى يجعلها قليلة الفائدة . وتقصر أسعار الخدمات الخاصة الوصول إليها على ذوى الدخول الجيدة جداً .

ولقد كان الأطفال أكثر المضارين من تلك الظروف . وتكشف معدلات الوفيات الأنجولية أن ٣٠٪ من الأطفال يموتون قبل سن الخامسة . وأن الأمراض التى يمكن منعها من خلال التطعيم متفشية . كما أن معدل الإصابة فى الأطفال فى منتصف الليل (ليلة إجراء التعداد) كانت ٥٠٪ . منهم ٤٥٪ معوق النمو . (LINICEF and OXID-ID, 1998, 1991)

وخلاصة تلك الدراسات أن إعادة بناء البنية التحتية الداخلية بعد الحرب ستكون هى البداية الوحيدة للتغلب على مستويات الفقر وعدم الأمن المؤثرة على المرأة والطفل. ومع ذلك ، فإنه على الرغم من الدليل القاطع على الفقر المطلق للمرأة والطفل ، أوصت نفس الدراسات بإدخال الإصلاحات القائمة على حرية السوق ، كأساس "لاستقرار" الاقتصاد الأنجولى . وفى المدى القصير ، أدى تنفيذ برنامج العمل من جانب حكومة أنجولا إلى زيادة البطالة ، وقف دعم الأغذية وخفض عوائد قوة العمل (خفض أجور العمال) .

إن التركيز الحالى للوكالات الإنسانية فى أنجولا وبقية أفريقيا ينصب على طرح مشكلات الفقر والمرأة والطفل خارج إطار أشكال استغلال قوى العمل الموجودة فى أفريقيا بينما معدلات الفقر ووفيات الأمهات هى آثار جانبية لنفس العملية المتمثلة فى قصور الاندماج بين الإنتاج والاستهلاك . فأنجولا مجتمع غنى بالبترول والمعادن . والشعب الأنجولى فى حاجة لأن يتحرك للمرحلة التى يستخدم فيها الموارد الطبيعية من أجل إعادة بناء الاقتصاد وليس مجرد شراء الأسلحة لمزيد من الدمار . وفى هذا الإطار ، نظر إلى انتخابات ١٩٩٢م على أنها خطوة أولى فى عملية استعادة السلام .

## المرأة الأنجولية وعملية السلام :

خلال فترة حكم الحزب الواحد فى أنجولا ، كان تعبير المرأة الأفريقية عن نفسها يتم على المستوى الرسمى عبر جهاز جماهيرى يدعى منظمة المرأة الأنجولية . ومع تصاعد حدة الحرب فى الفترة التالية لعام ١٩٨٩م . برزت جهود لإقامة مؤسسات مستقلة كالجمعيات أهلية وجماعات الجيرة Neighourhood Groups. وكان من بين أثار الحرب تحطيم الروابط القرابية الريفية ، لأن العشوائيات فى الحضر لا توفر الشروط اللازمة لهذه النوعية من الروابط القرابية التى كانت قائمة . ذلك فى الوقت الذى كانت هناك حاجة شديدة لمؤسسات تكامل المجتمع .

وقد أظهرت المرأة الأنجولية بكل الطرق دعمها لأشكال جديدة للتحكيم السياسى فى المجتمع بعد توقيع اتفاقات السلام فى ١٩٩١م . وقد وضعت العديد من الجماعات غير الحكومية مشروعات استهدفت بالأساس المرأة الأفريقية وبرز العمل البحثى عن المرأة فى أنجولا ، والذى من بينه العمل موضع البحث .

وعلى المستوى الرسمى للمساعى الأولية للسلام ، كانت مشاركة المرأة رمزية فى ضوء حقيقة أن الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة فى أنجولا كانت امرأة بريطانية اسمها مارجريت أنستى Margaret Anstee. وكانت مسئولة عن تيسير تنفيذ التكليف الخاص ببعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق فى أنجولا ، وفقا لاتفاقات السلام ، والتى تضمنت وقف إطلاق النار ، حصر القوات فى مناطق محددة ، تسريح القوات وإعادة تشكيل جيش جديد ، جمع الأسلحة والتخلص منها .

وكانت مهمة الأمم المتحدة أيضا مراقبة حياد البوليس والتحقق منه ، مراقبة العمليات الانتخابية والتحقق منها ، بما فى ذلك التسجيل فى الحملات السياسية ، ومراقبة انتخابات ٢٩-٣٠ سبتمبر ١٩٩٢م[٤] (Fredman, et.al)

وفى حالة الانتخابات الأنجولية تحديداً ، فإنه بعيداً عن رمزية وضع المرأة كصانع للسلام . لم يكن لبعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق فى أنجولا أى قيمة . ذلك أنه بعد الانتخابات عندما تجدد القتال كان فشل الأمم المتحدة هو فى ذات الوقت فشلا للممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة . فقيادة مارجريت انستى لعملية

تنفيذ قرار مجلس الأمن أظهرت مزيد ثقة فى رئيس الولايات المتحدة عنها فى رجال أنجولا ونسائها . فقد طلبت مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبذلت المزيد من الجهد فى استجداء مساعدة حكومة الولايات المتحدة بدلاً من السعى إلى التعاون مع الأنجوليين والأنجوليات لدعم نجاح مساعى السلام . إن أنشطة بعثة الأمم المتحدة والتصريحات العلنية لمسئوليها تعكس حقيقة أن الأمم المتحدة لم تكن على ثقة كاملة من مهمتها فى ظل أن الولايات المتحدة - المهيمنة على مقدرات الأمم المتحدة - كانت منحازة صراحة لأحد الأطراف المتصارعة ولم تكن قد اعترفت بحكومة أنجولا . والواقع أنه كان هناك ادعاء خلال الحملة الانتخابية بأن الأمم المتحدة منحازة جزئيا إلى يونيتا ,Dos Santos وقد تكرر هذا الاتهام فى اجتماع دول عدم الانحياز فى أندونيسيا فى مطلع سبتمبر ، حينما اتهم وزير خارجية أنجولا السكرتير العام للأمم المتحدة بعدم الحياد فى العملية الانتخابية .

ولقد كان نظام مراقبة اتفاقات السلام يشتمل على جهود من اللجنة السياسية العسكرية المشتركة . وهى لجنة مشكلة بالأساس من عسكريين لهم تاريخ فى حل المسائل السياسية من خلال العنف . ولم يتضمن هذا الجهاز الرئيسى للمراقبة امرأة أنجولية واحدة . وكذا لم تكن هناك امرأة فى اللجنة المشتركة للتحقق والمراقبة وهى اللجنة المسئولة عن تطبيق وإدارة الآليات الموضوعة للتحقق من وقف إطلاق النار وضبطه . ورغم ادعاء كل من "ميلا" و"يونيتا " وجود نساء فى صفوفهما لم يكن هناك امرأة تشرف على وقف إطلاق النار ، أو تساهم فى الرقابة الفعالة على وقف إطلاق النار(٥).

لقد أرسيت المبادئ الأساسية لتحقيق السلام فى أنجولا فى وضع أرادت فيه الولايات المتحدة الأمريكية إبراز الاتفاق على أنه انتصار على القوى الشيوعية والتدخل الكوبى فى أفريقيا . ولهذا السبب ، لم يستشر غالبية الأنجوليين ممن لا ينتمون ليونيتا ولا لمبلا . وقد اعترفت اتفاقية وقف إطلاق النار بحكومة مبلا ، ووضعت جدولاً زمنياً لتسريح القوات وإقامة ديمقراطية متعددة الأحزاب وتسجيل الناخبين وإقامة الانتخابات . ورغم أن المرأة الأنجولية لم تستشر ولم تمثل فى عملية إدارتها ، فإنها قد اعتادت - وإن يكن بقدر متوسط - التعبير عن دعمها لعملية السلام .

## التسجيل فى الجداول الانتخابية :

مع بدء عملية التسجيل أشارت البيانات إلى أن المرأة تمثل ٥٢٪ من السكان . وقد أدت عملية التسجيل التى استمرت من ١٦ يونيو حتى ١٠ أغسطس إلى اتصال المرأة لأول مرة بالدولة منذ العديد من السنوات . وقد قوبلت الانتخابات بحماس شديد . حيث كانت أول مرة فى تاريخ المجتمع يسمح للأنجوليين بممارسة حق الاقتراع . وكانت حقيقة قدرة المرأة على الاختيار الحر عبر الاقتراع السرى بمثابة حافز آخر أيضا . وفى ظل نسبة الأمية المرتفعة وعدد المرشحين الكبير جاءت أكثر من ١٥٪ من الأصوات باطلة .

وقد شارك أكثر من ٤,٨ مليون أنجولى ممن سجلوا فى هذا الاقتراع ، وهو ما يعد إنجازاً كبيراً بالنظر إلى حقيقة أن عدم وجود طرق صالحة للسير فى العديد من المناطق. ووجود الألغام الأرضية جعلا الحركة مخاطرة شديدة . وقد سارت النساء أميالا للوصول إلى مراكز التسجيل للحصول على بطاقة التسجيل وأرقامهن فى الجداول ، ولوحظ حماس المرأة للانتخابات فى تلك الفترة التمهيدية وحتى قبل البداية الرسمية للحملة السياسية التى استمرت من ٢٨ أغسطس حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢م .

وقد شكلت المرأة غالبية الشعب ، وكان دورها ملحوظا على كافة مستويات الحملة السياسية ، إلا إنها كانت أقل بروزاً على مستوى القيادة فى الأحزاب السياسية الرئيسية . فمن بين ثلاثة عشر مرشحا للرئاسة كان هناك امرأة واحدة فقط . وكانت هذه المرشحة ، وتدعى اناليادى فكتوريا بيريرا بوضوح مرشحة الأوروافريقيات من النساء الأنجوليات . وذلك على الرغم من ادعاء أنصار هذا الحزب أنهم يمثلون الشباب والنساء فى أنجولا . وكان الموقف الأساسى للحزب هو التعهد ببناء انجولا الديمقراطية : "التى يمكن بلوغها ، فقط من خلال منح كافة المواطنين فرصا متساوية فى التعليم والثقافة ... فنحن نريد أن نشارك فى بناء مجتمع أكثر عدالة ، يعامل فيه المواطنون على قدم المساواة ، دون تفرقة أو تمييز ومن أجل تحقيق ذلك الهدف ، علينا أن نناضل من أجل إعادة الاعتبار للأسرة ، باعتبارها العنصر

الأساسى للبناء الجماعى ، ومن أجل حقوق المرأة فى العهد الجديد . إننا سوف ندافع عن مصالح العمال من خلال إنشاء نقابات قوية" .

وهذا الحزب - كغيره من الأحزاب - ادعى النضال من أجل الديمقراطية وزعم أن القاعدة الاجتماعية للحزب هى الطلاب والعمال والنساء . وواقع الأمر - على أية حال - أن الحزب قد استقطب أنصاره من أربع مناطق حضرية رئيسية هى لواندا ، بنجويلا Benguela مالانجى وكوانزا الجنوب Kwanza South. ولأنه تأسس فى البرتغال عام ١٩٨٣م تحت اسم الحزب الديمقراطى الليبرالى لأنجولا ، قام الحزب بتغيير اسمه من أجل الانتخابات إلى الحزب الليبرالى الديمقراطى . والحق ، أن تسجيل الحزب فى البرتغال ووقوع المقار الرئيسية للحزب فى المناطق المزدحمة بالعمالة المغتربة يكشف واقع ذلك الحزب بأكثر مما يكشفه برنامجه الفعلى .

وقد حصل هذا الحزب على ٢,٩٣٪ من الأصوات فى الانتخابات التشريعية وحصل على ثلاثة مقاعد فى البرلمان بعد إعلان نتيجة الانتخابات فى اكتوبر ١٩٩٢م . وكمرشحة للرئاسة ، حصلت بيريرا على ١١٤٧٥ صوتًا بنسبة ٠,٢٩٪ من الأصوات وما من مؤشرات تدل على أن النساء قد صوتن لهذه المرشحة .

إن الطابع الرمزى لقيادة امرأة مهمة الأمم المتحدة فى أنجولا ، ولتولى أخرى إدارة أحد الأحزاب الرئيسية يعكس حقيقة أن اللغو كان أكثر من المضمون فى التعبير السياسى عن المرأة فى الحملة الانتخابية . فقضايا السلام ، إمدادات المياه الكافية ، الرعاية الصحية ، رعاية الأطفال ، التعليم ، الإسكان ، والتوظيف تتطلب برنامجا سياسيا يتجاوز تبنى سياسات التكيف الهيكلى واقتصاديات السوق الحر . وهو ما لم يدع إليه سوى أحد الأحزاب الصغيرة اليسارية الذى طالب بسوق حر دونما رأسمالية متوحشة .

وقد قاد ائتلاف الديمقراطيين الأنجوليين - وهو ائتلاف بزغ عن جبهة للمنظمات المدنية الأنجولية - حملة ضد العسكرية وقام بدور قيادى فى الدعاية الانتخابية عبر قضايا الرعاية الصحية مع التركيز على المرأة . وادعى الحزب أن التصويت لمبلا ويونيتا هو تصويت للكوليرا والملاريا وهو ما يعنى الموت المحقق . ويشتمل أيضا أحد

الأحزاب الصغيرة والأكثر تنظيما – وهو الحزب الديمقراطى لأنجولا – على جناح نسائى يدعى اتحاد المرأة الديمقراطية فى أنجولا . وبفضل قيادة أحد الفقهاء الأفارقة البارزين له تناول الحزب قضايا الرعاية الصحية ، التعليم ، الإسكان ، وقضايا المعوقين فى محاولة واضحة لجذب أصوات النساء .

وعلى الرغم من جاذبية الأحزاب الصغيرة ، فإنها لم تكن تمتلك الموارد اللازمة للتنافس مع الحزبين الرئيسيين اللذين وقعا على اتفاقات بيسسى Bicesse Accords فمبلا باعتبارها حزب الحكومة ، استخدمت موارد الحكومة ، فى حين كان للمعارضة المسلحة – يونيتا – مصادر خارجية (قدم الكونجرس الأمريكى دعما ماليا بقدر معلوم لها) لتمويل حملتها الانتخابية . وقد كانت المرأة فاعلة فى صفوف كلا الحزبين . ففى بعض الأحياء شاركت الدلالات فى تسويق أكثر من مائة صنف من البيرة المستوردة التى أصبحت متوافرة خلال الحملة الانتخابية . وقد لاقت عمليات توزيع الأدوات الدعائية للحملات الانتخابية (الفانلات ، القبعات ، الحقائب البلاستيكية ، وغيرها من الحلى المستوردة زهيدة القيمة) استحسان جميع قطاعات الشعب .

## المرأة فى مبلا ويونيتا :

لقد كانت مبلا تفتخر بسجلها وتشريعاتها الخاصة بمساواة المرأة المجتمع . ففى عام ١٩٦٢م تم إنشاء منظمة المرأة الأنجولية كأحد التنظيمات الجماهيرية التابعة للحزب الواحد – مبلا – لتعبئة الدعم للكفاح من أجل التحرير الوطنى . وتشير كل الكتابات الخاصة بحرب التحرير الوطنية إلى المشاركة النشطة للمرأة فى مناهضة الحكم الاستعمارى .

ومع بدء اتفاقات السلام ، أصبح التساؤل الخاص بموقف مبلا ذاتها يتطلب إيضاحا أكثر من التصريح الخاص بتحرير المرأة . فعدم الاستقرار والحرب كان لهما آثار متفاوتة على المرأة وكان ثمة حاجة لحلول لمواجهة المشاكل العديدة . وكانت الحاجة أشد فى مناطق نشاط جنوب أفريقيا ، حيث كانت يونيتا تعتزم القيام بتعبئة الجماهير على أساس الوعى العرقى والاثنى .

وفى أثناء الحرب تزايدت عضوية منظمة المرأة الأنجولية من ٤٠٠٠٠ عضو فى فترة الاستقلال إلى أكثر من ١,٣ مليون عضو فى ١٩٨٧ م . وخلال الستينيات والسبعينيات ، وضعت منظمة المرأة الأنجولية برنامجًا لمحو الأمية وعملت على توسيع فرص التعليم للمرأة. وفى عام ١٩٨٣م أعلنت المنظمة أن ١٩٤٦٠٤ امرأة قد تعلمن القراءة من خلال برامج محو الأمية من بينهن ٩٧٤٨٠١ ربة بيت و ٣٧٨٥٠١ عاملة و ٤٤٦٨ عضوة فى القوات المسلحة لتحرير أنجولا (فابلا) (OAW, 1984, 31) وقد أصدرت الحكومة تشريعاً يمنع التفرقة على أساس النوع فيما يتعلق بالتوظيف وظروف العمل وكان لمنظمة المرأة الأنجولية تقارير عامة عن المرأة وإعادة الإعمار الداخلى . وكان الإطار التنظيمى لمنظمة المرأة يتم على مستوى الحكومة (بمعنى من أعلى لأسفل) . وكانت روث نيتو Ruth Neto، الأمين العام لمنظمة المرأة الأنجولية ، هى أخت الرئيس الراحل "نيتو" . وقد انتخبت كأمين عام فى أول مؤتمر عام فى ١٩٨٣م ، وأُعيد انتخابها فى المؤتمر العام الثالث فى مارس ١٩٨٨م . وقد قامت منظمة المرأة الأنجولية بدور نشط على صعيد المنظمة النسائية لكل أفريقيا Pan-African Women's Organization التى اتخذت لوندا مقرًا رسميا لها .

وعليه ، فقد دخلت مبلا الحملة الانتخابية برصيدها القائم على إنها الحزب الذى أوجد وظائف للنساء فى مجال التعليم والخدمات الصحية . وقاد رئيس مبلا حملته تحت شعار "مستقبل أكيد (مضمون)" وهو الشعار الذى لاقى صدى لدى الأنجوليين الذين – مع الأسابيع الأخيرة للحملة الانتخابية – تحمسوا لدعم مبلا أملاً فى قدرة الحزب على تعزيز السلام الهش.

ومن بين كافة البرامج الانتخابية ، كان برنامج مبلا واحداً من بين القلة التى أوردت عبارات واضحة بشأن وضع المرأة . وقد وعد البرنامج الانتخابى بـ"دمج المرأة فى عملية التنمية كعامل أساسى للتقدم ، وتسهيل عملية تكوين المنظمات المتخصصة لزيادة فرص المساواة أمام المرأة" .

وقد خاطب البرنامج أيضا النساء انطلاقا من تعهد مبلا بتحسين ظروف الإسكان والتعليم والثقافة .

وقد عزز الحملة الانتخابية لمبلا أيضا ، طبيعة الحملة الانتخابية لجوناس سافيمبى الذى اتخذ موقف المحارب أثناء الحملة الانتخابية مهدداً مختلف الجماعات . حيث بات واضحًا خلال الحملة الانتخابية - لاسيما بالنسبة لفقراء الحضر - أن يونيتا ليست بقادرة على التحول من تنظيم حربى متمرد إلى حزب سياسى .

وقد طاف أدواردو دوس سانتوس Aduardo Dos Santos حملته الانتخابية برفقة زوجته لبث انطباع الاستقرار والسلام . وكانت رسالة الحملة الانتخابية هى أن الانتخابات هى "إعادة توحيد للعائلة" . وأن إعادة توحيد عائلة مبلا يهدف إلى تهيئة الحزب للوضع الجديد من النضال السياسى فى ظل الديمقراطية متعددة الأحزاب ، حيث لابد وأن يكون التسامح وروح الوحدة الداخلية هو القوة الدافعة للحزب الذى يسعى إلى الدفاع عن بناء مجتمع ديمقراطى حر لكل الأنجوليين" .وعائلة مبلا ، هى نحن جميعا ، المحاربون وغير المحاربين ، مؤيدو مبلا وأصدقاؤها ، الشباب والشيوخ الرجال والنساء ، المواطنون من الريف والمدن من كابيندا (شمال البلاد) إلى كونين (جنوب البلاد) ؛ الذين ترقبوا دائماً وحاربوا من أجل ساعة السلام والحرية والديمقراطية هذه . والمستعدون لدعم وحدتنا من أجل تحقيق حلمنا".

وتشير حملات حشد التأييد التى قامت بها زوجة مرشح مبلا للرئاسة إلى حالة واضحة من أعراض "السيدة الأولى" . فقد تم رسمها بحرفية عبر التليفزيون ، وهى تزور مراكز الرعاية اليومية وغيرها من المشروعات الحكومية ، كسيدة متجاوبة . ولم يكن القائد بقادر على التواصل بلغة الغالبية العظمى للفلاحين إلا أن اللقاءات العامة للرئيس وزوجته اجتذبت مئات الآلاف من أنحاء البلاد حتى أن مسئولى مبلا نفسها أصابهم الاندهاش ، من التأييد الجارف لها فى مناطق يفترض أنها معاقل أحزاب المعارضة . فمبلا لم يكن لديها برنامج واضح للمرأة الريفية .

وقد اتضحت مفارقات أعراض السيدة الأولى وتراجع مبلا عن خطابها الاشتراكى عند التودد إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمحاولات الفاشلة لتحييد أثر الجماعات المؤيدة ليونيتا فى واشنطون ، إلا إنها كانت أكثر وضوحاً فى زيارة البابا لأنجولا قبل بدء الحملة الانتخابية . وقام البابا بتعميد ابن رئيس تلك الدولة العلمانية على الملأ . وبدا هذا العمل كنوع من إصلاح العلاقات ما بين الحزب

الحاكم والكنيسة ، ولكن لم يبد فى الحملة أى إشارة عما إذا كانت مبلا ستتراجع عن مسألة حق المرأة فى الإجهاض سعيا للحصول على المزيد من الدعم من الكنيسة الكاثوليكية .

## يونيتا والمرأة :

مثلت يونيتا الحزب الأوضح ادعاءً بدعم الأكثر قهراً فى المجتمع - المرأة الأفريقية. وفى دعايتها شنت يونيتا هجوما شرسا على مبلا متهمة إياها بأنها حزب البيض والأوروأفريقيين ، وأصدرت نداءات مدروسة تستند إلى الوعى الأفريقى وفلسفة الزنوجة (James Mastin, 111 , 1992. 199 132). وادعى الحزب أنه يقوم على أساس نموذج الاشتراكية الأفريقية التى صاغها ليوبولد سنجور . وتحت شعاره نحن أنجوليون أولا ، ودائماً ؛ أعلنت يونيتا أن أحد ثروات البلاد غير المستغلة هى ثقافتها "فما من تقدم تكنولوجى واقتصادى يمكن أن تحققه الجهود الوطنية مالم تحترم مشاعر وعادات الشعب"(٦) . وكان ذلك هجوماً صريحاً على التعددية العرقية لمبلا ، وواقع أن معظم قيادات مبلا من المستوعبين Assimilodo. بينما زعيم يونيتا يتحدث عدة لغات وطنية ولهجات ويعرف روح شعبه بعمق".

وقد تمثل الأساس الاجتماعى ليونيتا بوضوح فى الفلاحين الأنجوليين ، حيث استهدفت نداءات القيادة عبر المذياع ذلك القطاع من السكان بصورة واضحة ، وطرحت الاستراتيجية الانتخابية ليونيتا أن فترة التغلغل -جنوب أفريقى كانت مجرد استعانة بقوة خارجية لمناهضة مبلا والحزب الشيوعى الذى يدعمه الكوبيون - وكان من الواضح أن هذا التفسير لم يلق قبولاً لأن يونيتا قد رفضت كلية فى كل من ناميبى Namibe وكونين Cunene وهما إقليمان كانا محتلين من قبل قوات الدفاع جنوب الأفريقية إلى أن تمت هزيمتهم فى كويتو كوانافالا فى مقاطعة كواندا كوبانجو . والمتحقق على أية حال ، أن الفلاحات الأنجوليات كن أكثر من عانى من الحرب وغارات جنوب أفريقيا .

وقد خضعت منطقة كوان كويانجو التى تعتبر أكثر المناطق كثافة بالنساء ، لسيطرة كاملة ليونيتا . فباستثناء عاصمة الإقليم منونجو وكويتو كوانافالا كانت هناك سيطرة تامة إدارية وعسكرية ليونيتا على هذه المنطقة ذات الـ ٢٥٠٠٠٠ نسمة . وكانت إحدى المناطق التى ظهرت فيها السيطرة الحكومية الإدارية فقط أثناء فترة التسجيل للانتخابات .

والمشكلة الأساسية التى واجهت يونيتا كانت هى أن الدوائر الانتخابية فى المنطقة الواقعة تحت سيطرتها كانت صغيرة . فمثلا على حين بلغ عدد الناخبين المسجلين فى كواندو كويانجو بأكملها ١٠٠٠٠٠ ناخب ، فإنه فى دائرة انتخابية واحدة فى لواندا بلغ عدد الناخبين ١٦٠٠٠٠ ناخب . وذلك بسبب سيطرة يونيتا على مناطق خفيفة الكثافة السكانية مثل كواندو كويانجو والتى بالغت فى قوة تأييدها السياسى .

وبسبب الحرب ، لم تعد بعض التجمعات السكانية والقرى الصغيرة التى ترجع إلى حقبة الإدارة البرتغالية مأهولة بالسكان أو حل محلها مناطق سكنية أخرى لا وجود لها على الخرائط المتاحة . فعلى سبيل المثال ، فإن جماعة تانكوفا كانت بحلول الانتخابات مبتلاة بالألغام ، فاستقر أهلها فى كيتو Kito القريبة . كما أن مدينة جامبا Jamba لم تكن موجودة على خريطة أنجولا كتجمع أو بلدية لكنها كانت مقرًا لحكومة يونيتا . ولقد كان التنقل في هذه المناطق إما مستحيلا بسبب الألغام أو غير عملى بسبب المسافة ما بين المناطق السكنية ففى هذه المنطقة . كانت العربات الوحيدة التى يمكن رؤيتها هى عربات يونيتا العسكرية . أو شاحنات برنامج الغذاء العالمى التى تحمل الغذاء إلى النقاط الخاصة بقوات يونيتا .

وكانت هذه المنطقة هامة سياسيا بالنسبة للنساء ، بالنظر إلى أنها كانت خاضعة بأكملها لسيطرة يونيتا ، ولم يكن للحكومة سوى وجود رمزى . وهو ما كان يعنى أن قوانين أنجولا المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة لم تكن تطبق فى هذه المنطقة ولم يكن هناك أى حملات انتخابية فى هذه المنطقة . ففكرة الشيوعية العسكرية وأشكال العمل الجبرى فى معسكرات يونيتا فى الجنوب رسخت أنه ما من مجال للشكوى فيما يتعلق بمسألة المساواة بين الرجل والمرأة .

ولقد كان ليونيتا نداءان سياسيان : الأول موجه لشباب الحضر من الأفارقة الذين تم استبعادهم من محيط مبلا ومنطقة الايج Uige المتهدمة . وكان النداء الثانى لما يطلق عليه منطقة قلب يونيتا Unita Heart على أساس الوعى الاثنى . وقد أرجعت يونيتا فقر البلاد إلى فساد الحكومة وعدم كفاءتها . وأقامت حملتها على شعار - مستقبل أفضل - ولم يكن هناك نداء واضح موجه للنساء فى البرنامج الانتخابى ليونيتا . فالنبرة الواضحة فى الحملة الانتخابية فيما يتعلق بالجنس كانت قد وضعت فى مرحلة مبكرة جداً من خلال الشعار الرائد ليونيتا إنه "عهد بنطلونات جديدة" . وكان رمز يونيتا - الديك - خطوة مخططة لبعث الصورة التقليدية لسيطرة الرجال . ففى القرية ، لا يمكن أن يوجد إلا (جوجو) ديك واحد مسيطر بين الدجاج .

طبقت يونيتا أيضا التقليد المتبع للحزب السياسى بوجود جناح نسائى لها . وقد أضفت الرابطة المستقلة للمرأة الأنجولية - الجناح النسائى ليونيتا - المشروعية على ادعاء أن يونيتا تعمل على تحقيق المساواة للمرأة . ويعتقد أيضا أن سافيمبى قد استغل عقيدة أهل الريف ومعتقداتهم من خلال دفع بعض قادة يونيتا إلى ادعاء أن سافيمبى يمتلك قدرات خارقة وأن يونيتا تتفهم التقاليد الأفريقية أكثر من أى حزب آخر . وعلى حين بدت معسكرات يونيتا هادئة مقارنة بدمار المناطق الحضرية ، فإن أكثر من عامل من عمال المساعدات فى معسكرات يونيتا تحدث عن العنف النفسى ضد المرأة(٧).

وقد سادت تقاليد الشخصانية والقيادة المهيمنة Leadetism هذا الحزب فلم يكن هناك أى مجال لمناقشة الديمقراطية . وكانت الصورة العامة لرابطة المرأة أنها توفر الراقصات لاستقبال الزوار الأجانب لجامبا (مقر يونيتا) ، وترسيخ الدور الثانوى التابع للمرأة . ورغم أن يونيتا كان يفترض أنها بطلة (رائدة) القيم والثقافة الأفريقية إلا إنها لم تشجع الديانات التقليدية وممارسة النساء للطب . ولقد كان النظام العسكرى لمعسكرات المتمردين هو الشكل التنظيمى السائد لحملات يونيتا الانتخابية وهو النظام الذى كان يعنى خضوع النساء لأوامر الرجال حتى إذا تضمنت تلك الأوامر قهراً جنسياً .

ودعمت الرابطة المستقلة للمرأة الأنجولية الفلسفات المحافظة من خلال إعلاء فكرة أن النساء حاملات أطفال . وتشجيع النساء فى يونيتا على تربية أطفالهن على التقاليد وباختصار كانت النساء مادة للجنس ، وأمهات . وبعد سن السادسة يصبح هؤلاء الأطفال متاحين للتدريب والتثقيف فى الحزب وكان ترسيخ التعريف المحافظ للمرأة فى صفوف يونيتا معروفا فى الدولة كلها . فالنساء داخل يونيتا وخارجها كن معرضات للعنف الجنسى ، إلا أن الحقيقة أن هذا الأمر كان يتم التسامح فيه فى معسكرات الجيش ، بينما تجاوزت الممارسات فى مناطق تجمع يونيتا حدود أى قيود بهذه المعسكرات .

وهناك اختلاف كبير بين الصورة المعطاة لعمال الخدمات فى المناطق الحضرية وحقيقة النظام الفظ والعنف الجنسى فى مناطق التجمع وقد ظهرت بعض مؤشرات هذا العنف فى عمليات القتل التى شهدتها يونيتا وعمليات الانفصال عنها . حيث قام أحد أنصار يونيتا السابقين بطعن ضابط العلاقات العامة ليونيتا وصرح بأنه : هناك اختلافات شاسعة بين ادعاء يونيتا التمسك بالمثل العليا والانفتاح والكفاءة وواقع المخادعة والمناورة والتراخى سواء فيما يتعلق بأتفه القضايا السياسية أو أعظمها (Sikorski, 1989, 34 : 37).

ورغم ادعائها تمثيل الوعى الأفريقى والتقاليد الأفريقية ، انحازت يونيتا منذ فترة مبكرة جداً إلى جانب من تبقى من البرتغاليين فى أنجولا وجنوب أفريقيا ، وفى البرتغال نفسها . ومنذ عام ١٩٧٥م توصل سافيمبى إلى تفاهم مع حزب المستوطنين البيض (Flia)

(James Martin III, 1989, 104) Frente De Undade Angolana

وقد نظر إلى سافيمبى ويونيتا على أنهم منقذو "البيض المساكين" Pequenos Brances الذين تأثروا بسقوط حكومة المتروبول غير المتوقع ، وعارضوا بشراسة السياسات الماركسية لمبلا (Braganca (de), 1981, 90). وقد شكل البيض الفقراء الذين هاجروا إلى جنوب أفريقيا جبهة قوية لمساندة يونيتا . وعليه فإن الدعم العسكرى جنوب الأفريقى لانتصار يونيتا كان له أيضا أساس سياسى .

وتعتبر فاتيما روكوى Fatima Roque، الاقتصادية البرتغالية أشهر ممثل المرأة فى يونيتا ، وقد كتبت كتابين عن أنجولا أعادت فيهما رصد إحصاءات البنك الدولى (Roque Etal, 1991)

ولأن أسرتها تعمل فى مجال الأعمال المصرفية فى ماديرا Madeira وكسيدة بيضاء ، خدمت هذه الاقتصادية واحدة من أهم دوائر الدعم والتأييد ليونيتا وهى القوى المحافظة فى الولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال وجنوب أفريقيا . فعلى حين أرسلت يونيتا القادة ذوى أفكار الوعى الأسود إلى لقاءات مؤتمر قيادة مسيحى الجنوب ، أرسلت فاتيما روكوى إلى لقاءات رجال البنوك والتمويل فى الولايات المتحدة الأمريكية والمستثمرين المرتقبين فى أنجولا.

وبعد الانتخابات وهزيمة يونيتا فى أكتوبر ١٩٩٢م تم القبض على فاتيما ، التى ادعت عدم جواز القبض عليها لأنها مواطنة برتغالية . وذلك على الرغم من الصورة العامة التى أظهرتها لها صحيفة Terra Angolano أسبوعيا وحتى أكتوبر ، كخبيرة اقتصادية لديها خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لإصلاح الاقتصاد الأنجولى . وأن سافيمبى فى اجتماع سابق على الانتخابات صرح بأنه سيشكل الحكومة القادمة ، وأن السيدة روكوى ستكون وزيرة المالية .

## انتخابات ١٩٩٢م :

كانت الانتخابات حدثاً تاريخياً بالنظر إلى أنها المرة الأولى التى يحدث فيها مثل هذا التمثيل فى أنجولا . ولعدة أسابيع قبل الانتخابات عمت البلاد حالة من عدم الأمن بسبب استمرار الصدامات المسلحة بين يونيتا ومبلا . وقبل الانتخابات بثلاثة أسابيع قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً لمجلس الأمن جاء فيه أن :

– الوضع السياسى والأمنى فى البلاد قد تدهور بشكل كبير وأن ثمة تقارير عن حدوث أعمال عدائية واستفزازية من جانب كل من الحكومة وأنصار يونيتا . ووقوع أحداث عنف وقتل منذ تقريرى الأخير ، وبخاصة فى مالانجا Malanja : فى مطلع يوليو ومطلع أغسطس . وكذلك فى هوامبو Huambo وساوريمو Saurimo ومقاطعة بنجويلا وبيى Benguela and Bie (Angola, 1992)

وبالتنسيق مع الجانبين ، رفضت الأمم المتحدة لفت الانتباه إلى حقيقة رفض يونيتا السماح للحكومة ببسط نفوذها الإدارى فى أنحاء البلاد .

وقد شهدت الأيام السابقة على الانتخابات تصاعد التوترات ، ففى اليومين السابقين على الانتخابات خرج المواطنون فى أعداد كبيرة إلى السرادقات السياسية لإظهار تأييدهم للأحزاب السياسية المختلفة . وتعتبر المسيرة التى نظمها أنصار سافيمبى فى معاقل "مبلا" يوم السبت السابق على الانتخابات ، ذات دلالة هامة . وفى مختلف أنحاء المناطق الحضرية دفع وجود النساء والأطفال الرجال المسلحين إلى التراجع بينما ساد جو الاحتفاء مؤقتا الحملات الانتخابية.

ولقد كان الأنجوليون على وعى بالاهتمام الدولى الكبير بالانتخابات . فالأمم المتحدة قد أرسلت ٨٠٠ مراقبًا دوليًا لمراقبة عملية التصويت . وقد أدت المشكلات اللوجستية من تهدم الطرق ووجود الألغام إلى جعل التحرك فى المناطق الريفية عن طريق الجو حتمياً. وقد وفرت الأمم المتحدة ١٢٠ رحلة جوية لنقل الناخبين المسجلين للأماكن البعيدة للتصويت . وكان هناك أكثر من ٤٠ طائرة هليكوبتر و١٠ طائرات شحن لنقل المواد الخاصة بالانتخابات. و١٤ طائرة هليكوبتر و١٠ طائرات أخرى نقلت أكثر من ٤٠٠ مراقب دولى. وكان الرجال والنساء والأطفال الأنجوليون مدركين لهذا الوجود الدولى فى الأيام الأخيرة، ولذا كانوا يحتفلون خلال النهار فقط كى يعودوا إلى بيوتهم ليلا. فطلقات النار كانت تسمع فى أنحاء لواندا ليلاً. وصبيحة يوم الانتخاب كان هناك انقطاع تام للكهرباء فى لواندا أثر على إمدادات المياه .

وكان بكل لجنة انتخابية فريق من خمسة مسئولين أطلق عليهم اللجنة التنظيمية . ولكل منها رئيس مسئول يشرف عليها . وقد حصل هؤلاء المسئولون على دورات تدريبية لهذا الغرض نفذها المجلس الانتخابى الوطنى قبل الانتخابات وكان هناك غياب ملحوظ للمرأة عن رئاسة اللجان التنظيمية فى الـ٢٥ لجنة انتخابية التى زارها حورس Horace كاتب المقال على مدى يومين . وتولت امرأة واحدة فى كازنجا Ca-zenga رئاسة فريق المسئولين وذلك على الرغم من وجود امرأة على الأقل فى معظم المراكز الانتخابية . وتظهر دراسة مشاركة المرأة كمسئولة فى العملية الانتخابية أنها

قد تركزت بالأساس فى المناطق الحضرية حيث كانت هناك سيدات يعملن كمدرسات ويعملن فى المستويات الدنيا من جهاز الدولة .

وإذا لم يكن للمرأة وجود بارز على مستوى المسئولين فإنهن كن الأكثر تأثيراً فى عملية التصويت . فقد اصطفوا لساعات فى الشمس وخرجت الشابات والعجائز من أنحاء البلاد للتصويت ، وحملت الصحيفة الرسمية (الخاضعة لسيطرة الدولة) على غلاف عددها الصادر فى ٣٠ سبتمبر صورة لسيدة يزيد عمرها عن ٨٠ عاماً تم حملها للإدلاء بصوتها . وقد عكست صور السيدات كبار السن طيف كل أولئك الذين عانوا من ويلات السخرة فى ظل الحكم الاستعمارى وعمليات التهجير والتوطين التى صاحبت الحرب ضد الاستعمار والعنف والتدمير الناجم عن الحرب منذ الاستقلال .

وكان حماس النساء للتصويت باديا فى العديد من الوجوه ، إلا إنه كان أوضح ما يكون فى حالة السيدة التى وضعت حملها وهى تنتظر دورها فى الإدلاء بصوتها وكشهادة للعملية الانتخابية أسمت طفلتها "صوت". (Joufnal De Angola, 1992).

هذا التدخل النسائى فى العملية الانتخابية كان دليلا هاماً على تراجع تأثير بعض المشكلات اللوجيستية التى أحاطت بالعملية الانتخابية . وأحد أكثر المشكلات إلحاحا كانت بطء العملية نتيجة ارتفاع مستوى الأمية فى المجتمع . ففى الظروف العادية . يستغرق التصويت لحزبيين أو ثلاثة وقتا ، لكن فى هذه الانتخابات كان على الأفراد أن يختاروا واحداً من بين ١١ مرشحاً للرئاسة ، و٨١ حزبا سياسيا للانتخابات البرلمانية . وفى ظل نظام التمثيل النسبى يضع الناخبون علامة (×) إلى جوار المرشح-والحزب الذى يختارونه .

وقد أولى مراقبو الأمم المتحدة والحكومة الأنجولية اهتماما كبيرا بتعبئة الأفراد من أجل العملية الانتخابية أى إنه لم يكن هناك إرشادات كافية لشرح العملية ذاتها . وستكشف البحوث فى المستقبل إلى أى مدى كان الفشل راجعًا إلى حقيقة أن المساعدة الأساسية للتدريب الذى تقدمه الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية لتوجيه الناخبين كانت قادمة من المعهد الدولى الجمهورى فى واشنطون (١٩٩٢م) . وكل حزب كان لديه دليل إرشادى لأنصاره عن كيفية التصويت ، إلا أن أدلة من العاصمة تشير إلى أنه لم يتم نشر المعلومات الخاصة بالأحزاب الصغيرة على نطاق واسع .

وكانت هناك مشكلة أخرى هى كثرة عدد ضعاف البصر من الأنجوليين . فالإضاءة داخل الأكشاك (لجان الاقتراع) كانت ضعيفة جداً ، واضطرت العديد من لجان الاقتراع إلى الإغلاق قبل الموعد المحدد نتيجة عدم توفر الكهرباء أو الإضاءة . وتعكس التسهيلات المقدمة للعاملين بالانتخابات المستوى العام للمجتمع فقير الغذاء (الأطعمة الأمريكية المقدمة للجنود فى حرب الخليج قدمت للجان التنظيمية فى الانتخابات) وفقير التسهيلات فيما يتعلق بأماكن المبيت ويعزى نجاح إجراء الانتخابات إلى جهود أكثر من خمسة آلاف معظمهم من الشباب والشابات.

## التطورات التالية على الانتخابات :

جرت الانتخابات وسط جو احتفالي واضح من جانب الناخبين ، وعلى الرغم من فساد وسوء إدارة الحزب الحاكم وعدم كفاءته ، بدا واضحاً من النتائج أن الشعب الأنجولى قد أجرى حساباته على أساس رغبته فى السلام وإنهاء العنف ، فهم لم يقتنعوا أن يونيتا قد تحولت من تنظيم متمرد إلى حزب سياسى ، وقد أوضحت نتائج الانتخابات منذ الأيام الأولى أن الحزب الحاكم متقدم فى كل من الانتخابات البرلمانية والرئاسية . وأن يونيتا تليه بينما جميع الأحزاب الأخرى حصلت على أقل من ٣٪ من إجمالى الأصوات . ووفقا للقانون الانتخابى فإن المرشح الفائز لابد وأن يحصل على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات . وقد جرت الانتخابات وفق قاعدة التمثيل النسبى . واشترط حصول الحزب على مقاعد فى خمسة أقاليم (من ١٨ إقليماً) وفق عدد الأصوات ونسبتها . وكان إجمالى عدد المقاعد البرلمانية ٢٢٠ مقعداً . ومن اليوم الثانى للانتخابات كان واضحا أن مبلا فى المقدمة وكان التساؤل هل سيحصل الرئيس على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات .

وقد تم أيضا رصد اتجاهات التصويت من خلال الفرز الأولى الذى قامت به الأمم المتحدة وأظهر هذا الفرز السريع لمجموعة مختارة من اللجان الانتخابية فى مختلف أنحاء الدولة فوز "مبلا" فى الانتخابات البرلمانية وتقدم دوس سانتوس على

جوناس سافيمبى . حيث أظهر الفرز أن : ٥٨٦٩٣ قد صوتوا لدوس سانتوس و٤٥٤٣٣ لسافيمبى .

ولابد أن جوناس سافيمبى بتنظيمه الاستخباراتى القوى المخترق للحكومة والمنظمات الدولية قد حصل على هذه البيانات . فبعد ثلاثة أيام من بدء الفرز أعلنت يونيتا أن الانتخابات زورت وأنه لابد من إجراء انتخابات أخرى . وكانت الشكوك حول إجراءات التصويت وأخطاء الفرز ، يدعمها تقرير مشترك من أربعة مراقبين فرنسيين . كان ذلك هو الدليل الوحيد من بين تقارير ٤٠٠ مراقب دولى . وفى هذا التقرير زعم المسئولون الأربعة أنه فى كيكولو Kikolo قام مسئولو مبلا بتوجيه الأفراد إلى كيفية التصويت وهو أمر غريب حيث أننى (كاتب المقال) قد أمضيت كمراقب أكثر من ساعة فى إحدى اللجان الانتخابية التى قدمت كدليل .

وعلى الرغم من عدم وجود ما يعضد أدلة التلاعب ، قام قادة يونيتا بتوسيع نطاق اتهاماتهم ، لاسيما من أجل استنفار القوى المحافظة فى الولايات المتحدة وفرنسا . وقد نشرت اتهامات يونيتا فى صحيفتى Christian Science Monitor, Washington Times (1992) المؤيدتين بشكل دائم لسافيمبى

## جدول رقم (١) نتائج الانتخابات الأنجولية لعام ١٩٩٢م
## كما أعلنت فى ١٧ اكتوبر

| اسم الحزب | الانتخابات الرئاسية | | | البرلمانية | | عدد المقاعد الوطنية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | اسم المرشح | عدد الأصوات | النسبة | عدد الأصوات | النسبة | |
| PRD | لويس دوس باسوس | ٥٨,١٢١ | ١,٤٧ | ٣٥,٢٩٣ | ٠,٨٩ | ١ |
| PAJOCA | | | | ١٣,٢٩٤ | ٠,٣٥ | ١ |
| PAI | | | | ٩,٠٠٧ | ٠,٢٣ | – |
| PDLA | | | | ٨,٠٢٥ | ٠,٢٠ | – |
| PSDA | | | | ١٠,٢١٧ | ٠,٢٦ | – |
| FNLA | هولدن روبرتو | ٨٣,١٣٥ | ٢,١١ | ٩٤,٧٤٢ | ٢,٤٠ | ٣ |
| PDP-ANA | | | | ١٠,٦٢٠ | ٠,٢٧ | ١ |
| PRA | روس دى فيكتوريا بريرا | ٩,٢٠٨ | ٠,٢٣ | ٦,٧١٩ | ٠,١٧ | – |
| CNDA | | | | ١٠,٢٣٧ | ٠,٢٦ | – |
| PNDA | دانيال كيبندا | ٢٠,٦٤٦ | ٠,٥٢ | ١٠,٢٨١ | ٠,٢٦ | ١ |
| PDA | البرتو نيتو | ٨٥,٢٤٩ | ٢,١٦ | ٨,٠١٤ | ٠,٢٠ | – |
| FDA | | | | ١٢,٠٣٨ | ٠,٣٠ | ١ |
| AD Coaliation | سيامو كاسيتى | ٢٦,٣٨٥ | ٠,٦٧ | ٣٤,١٦٦ | ٠,٨٦ | ١ |
| MPLA | جوس دوس سانتوس | ١,٩٥٣,٣٢٥ | ٤٩,٥٧ | ٢,١٢٤,١٢٦ | ٥٣,٧٤ | ٧٠ |
| PRS | | | | ٨٩,٨٧٥ | ٢,٢٧ | ٣ |
| UNITA | جوناس سافيمبى | ١,٥٧٩,٢٩٨ | ٤٠,٠٧ | ١,٣٤٧,٦٣٦ | ٣٤,١٠ | ٤٤ |
| PSD | بنجيو جواو | ٣٨,٢٤٣ | ٠,٩٧ | ٣٣,٠٨٨ | ٠,٨٤ | ١ |
| PLD | آنالينا بريرا | ١١,٤٧٥ | ٠,٢٩ | ٩٤,٢٦٩ | ٢,٣٩ | ٣ |

المصدر : أعد بمعرفة المؤلف.

وكان من بين الاتهامات ما يلى :

( أ ) أن عدد مراقبى الأمم المتحدة كان قليلا جدا ، بما لا يضمن الإشراف الملائم .

( ب) أن اللجنة الوطنية للانتخابات ، الخاضعة لسيطرة الحكومة قد أوقفت عملية التسجيل فى الجداول الانتخابية قبل الموعد المحدد ، الأمر الذى أدى إلى حرمان أكثر من ٥٠٠٠٠٠ من أنصار يونيتا من حقهم فى التصويت .

( ج) أن سجلات تسجيل الناخبين لم تتح لأحزاب المعارضة .

( د ) أن عدة آلاف من الناخبين تم إحضارهم عبر الحدود للتصويت لصالح مبلا .

( هـ) أنه تمت إقامة ١٠٠ لجنة انتخابية دون علم المعارضة ، وأن الآلاف من أوراق الاقتراع الإضافية تمت طباعتها سراً .

وقد قامت الأمم المتحدة ببحث تلك الاتهامات ووجد أنها غير ذات أساس ، وأضحت الدولة رهينة تلك الأحداث ، وعادت أجواء الحرب والعنف سريعا . وعلى الرغم من مطالبة سافيمبى ووسائل الإعلام بعدم إعلان النتيجة فإنه قام بنفسه بإعلان النتائج من هوامبو فى ١٣ اكتوبر . حينما بات واضحا أن دوس سانتوس لم يحصل على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات ، وأنه ستقام دورة ثانية من الانتخابات الرئاسية ، وبعد إعلان نتائج الانتخابات صرح ممثل للأمم المتحدة أن التصويت بشكل حر وعادل تماماً فيما عدا حالات الخطأ البشرى .

وقد بلغ إجمالى عدد الناخبين المسجلين ٤,٨٢٨,٣٦٨ وإجمالى عدد الناخبين فى الانتخابات البرلمانية ٤,٤٠٢,٥٧٥ بنسبة ٩١,٣٤٪ من إجمالى الناخبين المسجلين . وبعد تقسيم المقاعد على المستوى القومى والإقليمى أصبح لكل حزب عدد من المقاعد البرلمانية على النحو التالى :

| اسم الحزب | عدد المقاعد | اسم الحزب | عدد المقاعد |
|---|---|---|---|
| PRD | ١ | AD COALATION | ١ |
| PAJOCA | ١ | MPLA | ١٢٩ |
| FNLA | ٥ | PRS | ٤ |
| PNDA | ١ | UNITA | ٧٠ |
| PDP/ANA | ١ | PSD | ١ |
| PDA | ١ | PLS | ٣ |

وفى الانتخابات الرئاسية . بلغ اجمالى عدد الناخبين ٤,٤٠١,٣٣٩ أو ٩١,١٥٪ من عدد الناخبين المسجلين .

ووفقا للمادة ١٤٧ من القانون الانتخابى ، كان من اللازم إجراء جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية لأن المرشح االفائز دوس سانتوس لم يحصل على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات(٩) .

وقبيل إعلان نتائج الانتخابات ، أعلن جوناس سافيمبى فى ٣ اكتوبر أن مبلا تتشبث بالسلطة بشكل غير شرعي وأن هناك فى الدولة من هم على استعداد للتضحية بحياتهم كى تسترد الدولة ذاتها . "فما دام الأمر يخصنا فإنه لن يتم الاعتماد على أى منظمة دولية كى تقول أن الانتخابات كانت حرة وعادلة " . وبعد يومين ، ويوم الاثنين ٥ أكتوبر انسحبت يونيتا من الجيش الوطنى ، وسريعا خيمت علامات العودة إلى الحرب على أرجاء البلاد .

ولم تؤد مساعى الصلح الظاهرية المحمومة التى قام بها مؤيدو سافيمبى (الولايات المتحدة ، جنوب أفريقيا) إلى قبول يونيتا لنتائج الانتخابات . وقد تكشف

بعد ذلك أن مابدا فى العلن أنه تدخل من وزير خارجية جنوب أفريقيا للوساطة فى زيارته لهوامبو ، لم يكن إلا محاولة لمد يونيتا بالمساندة اللوجيستية والسياسية كى يستطيع سافيمبى أن يحقق عسكريا ما خسره انتخابيا (Weekly Mail, 1992) وقام جنوب الأفريقيين الذين لا يملكون أى خبرة عن المشاركة الديموقراطية فى مجتمعهم (آنذاك) ، بصياغة مسودة ورقة مفاهيمية استراتيجية لمنح المزيد من السلطة السياسية ليونيتا فى إطار اتفاق تقاسم السلطة Power Sharing Agreement.

وفى ظل هذه الاستراتيجية تم النص على وجود مسئولية مشتركة بالنسبة لكل الوزارات الرئيسية (الدفاع ، الداخلية ، وإدارة الأقاليم) مع يونيتا بالأساس لتحقيق الاندماج فى الجيش الجديد . والمطالبة بحل CCPM وترك العمية لجنوب الأفريقيين ، فى ذات الوقت الذى كانت القوات الجوية جنوب الأفريقية فيه تعيد إمداد يونيتا بالسلاح . وقد استمر التراشق بالكلمات حول الطبيعة المزيفة للانتخابات مع اندلاع أعمال عنف متفرقة وسعى يونيتا لاستعادة المناطق الاستراتيجية فى الريف .

واشتعلت المواجهة الصريحة ما بين يونيتا والحكومة فى لواندا وغيرها من المدن فى ٣١ أكتوبر ١٩٩٢م ، وقبل الثالث من نوفمبر استعادت يونيتا معظم مناطق إيج Uige وبنجو Bengo، موكسيكو Moxico وهوامبو Huambo، ودارت معارك كبرى حول المطار الدولى ومحطة الإذاعة والتليفزيون ، والقصر الجمهورى ، وبنك أنجولا . وقد تكبدت يونيتا خسائر بالغة فى معارك لواندا ، فى القيادات العليا ، أبرزهم ج. كيتوندا J. Chitunda نائب الرئيس . ولقى أكثر من ١٥٠٠ من المدنيين حتفهم فى لواندا .

واتهمت الحكومة يونيتا بالتخطيط للقيام بانقلاب فى حين اتهمت يونيتا الحكومة بإعداد كمين لها . وكانت المحصلة الحقيقية لاندلاع الحرب هى ترسيخ القوة والعنف فى قلب السياسات الأنجولية . وبنهاية عام ١٩٩٢م سيطرت يونيتا على المزيد من الأقاليم عما كان لديها قبل اتفاقات السلام عام ١٩٩١م.

## المرأة الأنجولية : إعادة البناء ووضع المرأة فى المجتمع :

رغم المشاركة الغفيرة من جانب الشعب الأنجولى ، تغلبت شرعية الحرب والعنف على جهود السلام . فاندلاع الحرب فى الأجل القصير عطل إرساء قواعد إعادة البناء

الذى كان يمكن أن يرتكز على المشاركة الديمقراطية . فالعودة إلى الحرب كانت تعنى أن العسكرة قد كسبت وأن قوات كل من مبلا ويونيتا اللتين كانتا أكثر ارتياحا مع القتال أصبح لهما السطوة والنفوذ مرة أخرى . وأن تقاليد السلطوية فى الثقافة البرتغالية قد انتصرت على النضال من أجل الديمقراطية والمشاركة الشعبية وكانت المرأة الأفريقية هى أبرز الخاسرين فى هذا الإطار.

أظهر القتال أيضا ، فشل الأمم المتحدة فى أنجولا ، فالأمم المتحدة لم يكن لديها خطة متماسكة لمواجهة العودة إلى الحرب ، وتم التغاضى عن انتهاكات وقف اطلاق النار ، بينما كان الأمين العام للأمم المتحدة يستشهد بالتعهدات الديمقراطية لسافيمبى . وهو ما كان يتمشى مع رؤية الغرب بأن سافيمبى سوف يفوز بالانتخابات إذا ما أجريت . وقد رفضت يونيتا تسليم أسلحتها الثقيلة للجيش الجديد الموحد ، أو تسريح الجزء الأكبر من جيشها فالا Fala.

وأجريت مقارنات بين مهمة الأمم المتحدة فى ناميبيا عام ١٩٩٠م وأنجولا ١٩٩٢م حيث بلغ عدد مراقبى مهمة الأمم المتحدة فى ناميبيا ١٩٩٠م ١٧٠٠ مراقب فى دولة تعدادها مليون نسمة مقابل ٤٠٠ مراقب فى أنجولا عام ١٩٩٢م ، وهى دولة ذات ١٠ ملايين نسمة وأكثر من ٤,٨ مليون ناخب مسجل . وابتعدت تلك المقارنات عن أن تأخذ فى الاعتبار المخاطر فى أنجولا . ما هى القوى المتصارعة ؟ ما هى الانعكاسات الدولية ؟ وكيف ستؤثر الانتخابات على مستقبل التكوين الطبقى ؟ أسئلة عديدة أثارتها مختلف الطبقات والشرائح فى المجتمع . أما بالنسبة للمرأة فقد كانت القضية الرئيسية هى الرغبة فى السلام .

وقد كان الفائزون فى الانتخابات هم أولئك الداعون إلى الليبرالية والخصخصة وعودة البرتغاليين إلى أنجولا . كما أن البرنامج الاقتصادى للتكيف الهيكلى المفروض من صندوق النقد الدولى بما ينطوى عليه من خطط الطوارئ الهادفة إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية والمالية كان يعنى تعميق عملية تكوين الطبقات . وقد تم تبنى أفكار الخصخصة والليبرالية من جانب المديرين والمسئولين والإداريين الذين تم تدريبهم ليصبحوا مديرى مشروعات وقد ثبت وجود تحالف بين هذه الفئات البازغة

والاحتكارات الدولية المسيطرة على قطاع التعدين – وهو ما يمكن تبينه لاسيما فى العقود الخاصة ببترول أنجولا حتى عام ١٩٩٦م .

ولأن النساء العاملات كن أكثر من قاسى المتاعب ، فقد ظللن يتحملن الجانب الأكبر من أعباء تجدد القتال . فالموجودات فى السوق الحقيقى (يطلق عليه السوق الموازى) رأين أن الخصخصة والليبرالية لا تعنيان إعادة بناء المجتمع لصالحهن . فالموظفون السابقون والعناصر المستبعدة التى استردت مكانتها من ذوى الخبرات التجارية والاتصالات بقطاع الاستيراد والتصدير والروابط التجارية مع البرازيل ، البرتغال ، وجنوب أفريقيا كان لهم السطوة فيما يعرف بالقطاع الرسمى بينما سيطرت النساء على السوق الموازى ، ولم يكن لهن أى سيطرة على الأسس القانونية للتبادل التجارى .

وقد أوضحت برامج إعادة البناء والانتعاش الاقتصادى أن مصالح الرأسمالية الدولية لم تكن هى ذاتها بالنسبة للنساء الأفريقيات اللاتى يمثلن الغالبية العظمى من الشعب . وأظهرت العودة إلى الحرب أن جهود الشعب العامل من أجل دعم الانتخابات لم تكن كافية لوضع الأساس لسياسة جديدة . ويتبدى ضعف القوى الشعبية فى أفريقيا فى ظل الدعم الصريح من جانب زائير والمغرب وجنوب أفريقيا للمذابح فى ريف أنجولا .

وكشفت الانتخابات أن النموذج الليبرالى للتنظيمات النسائية التابعة للأحزاب السياسية الرئيسية لم يستطع التعبير عن القضايا الأساسية للمرأة . وعليه كان من الأهمية – فى إطار الحرب – ألا تتراجع الحكومة عن القوانين التى تعطى المرأة حق المساواة وتحميها فى إطار قانون الأسرة . فاشتراط إقامة الجماعات النسائية على أسس غير حزبية كان خطوة هامة على طريق التحرر السياسى والاقتصادى للمرأة الأنجولية . لاسيما بالنسبة للغالبية العظمى من النساء ممن لا يمتلكن لا الوقت ولا الجهد للمشاركة فى النشاط السياسى الرسمى بعد العمل اليومى فى الحقل ، المصنع أو فى الشد والجذب فى الأسواق .

وقد طرحت كل الأحزاب تعهدات شفاهية بإصلاح البنية الأساسية الاجتماعية إلا أن قضايا العنف الجنسى وضرب الزوجات لم تظهر فى أى من الحملات

الانتخابية للحزبين الرئيسيين . وتظهر الحملة الانتخابية لمنظمة المرأة الأنجولية وخبرتها أيضا الحاجة إلى التنظيمات النسائية المستقلة ذاتية التوجيه . كما أن القضايا الايديولوجية التى أثارتها الانتخابات، أوضحت أيضا أن التقدميين الأفارقة يجب ألا يحيدوا عن تقرير المصير إلى إعادة الاستعمار (تحت دعوى ما يعرف بالسوق) ، ولكن لابد وأن يربطوا قضايا تقرير المصير بمطالب الشعب . فتلك ستكون خطوة هامة تتجاوز فجاجة الماركسية اللينينية الكلية ، أو الماركسية التى لا ترتبط بتاريخ وثقافة أفريقيا .

لقد عرف الفقر والجوع والمأوى غير الأمن الغالبية العظمى للشعب الأنجولى بصرف النظر عن الأصل الاثنى أو التوجه السياسى . لقد أضحت الحرب شديدة جداً خاصة فى مناطق الشمال ، والجنوب الشرقى ، والجنوب وتظل عمليات توفير الطعام ، الكساء ، السكن ، لأفراد المجتمع ، والحد من معدلات وفيات الأطفال الرضع وزيادة العمر المتوقع من خلال التغذية ، هى الحدود الدنيا لإعادة توجيه أولويات المجتمع وهذا التحول فى الأولويات يقتضى نوعاً من القيادة التى جسدتها الملكة نزينجا فى القرن الـ١٧ .

فمحاولتها تحقيق الوحدة والمقاومة عسكريا قبل تكوين رأسمالية صناعية قد أخفقت لأنه لم يكن هناك شخص واحد يستطيع أن يقاوم الهيمنة الخارجية المحكمة . وقد أضعف الاستعمار المجتمع ورسخ الوعى الاثنى حتى يسهل تقسيم المجتمع . لقد عانت النساء الأفريقيات فى مختلف المناطق من تسييس الاثنية ، وسوف ترسم تنظيماتهن المستقلة لتغيير الهيمنة الثقافية للبرتغال وأوروبا الخطوط العامة للسياسات فى أنجولا فى السنوات القادمة .

# الهوامش

(١) يشير منتقدو منظمة المرأة الأنجولية من المتعاطفين مع مبلا إلى أن منظمة المرأة كانت سلبية وأنه نادراً ما تم تناول قهر المرأة فى وسائل الإعلام الخاضعة للحكومة .

(٢) حول الدوافع السياسية وراء المرأة والتنمية فى شمال أمريكا – انظر : تقرير المرأة والتنمية ١٩٨٠م الصادر عن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى ١٠ فبراير ١٩٨١م .

(٣) ينطبق مفهوم أوروافريقى (الخلاسى) على الطفل من أوروبى وخلاسى ، والطفل من اثنين من الخلاسيين وبين الخلاسى والأفريقى ، على اختلاف فى الصفة الملاحقه به.

(٤) أوضحت حالة السيدة مارجريت انستى كممثل خاص ، أن مفهوم النسوية الليبرالية عن المساواة مع الرجل سيظل محدود الأثر إذ ما تقلدت النساء مواقع الرجال لمجرد القيام بنفس وظائف الرجل .

(٥) انظر النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار ومختلف البروتوكولات فى اتفاقات السلام الخاصة بأنجولا الولايات المتحدة الأمريكية ، واشنطن ، مايو ١٩٩١م .

(٦) يمكن العثور على الإشارة إلى الاشتراكية وسنجور فى جريدة Terra Angolano الصادرة فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢م ومناشدة الأنجوليين التصويت على أساس الثقافة والتقاليد جاءت فى نفس الجريدة فى ٢٢ أغسطس ١٩٩٢م .

(٧) تم الحصول على البيانات الخاصة بالقمع الشديد للرجال والنساء فى معسكرات يونيتا من خلال لقاءات الكاتب فى أنجولا فى ٥ أكتوبر ١٩٩٢م .

(٨) هذا التحليل هام لأنه يطرح تمايزا فى الأساليب بين عناصر تلك المجلة وبعض أعضاء يونيتا ، فرغم ادعاء البعض ، فإن اليمين فى الولايات المتحدة مازال يدعم يونيتا .

(٩) تم إعلان النتائج التفصيلية الكاملة فى راديو وتليفزيون أنجولا من خلال رئيس المجلس الانتخابى الوطنى فى ١٧ أكتوبر ، وذلك بمناسبة إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأنجولية .

## References

Angola (Republic of), (1992) Report of the Secretary General to the Security, Council, 9 September.

Annecke, W., (1990) "Women and war in Natal". In: *Agenda: A Journal About Women and Gender*, No. 7, Durban, South Africa, p. 13.

Birmingham, D., (1972) "The African Response to Early Portuguese Activities in Angola"? In: *Protest and Resistance in Angola and Brazil*, (*ed.*), Ronald 11 Chicote, University of California Press, Berkeley.

Braganca (de), A., (1981) "Savimbi: The Career of a Counter Revolutionary". In *Mozambican Studies*, No. 2.

Campbell, H., (1990) *The Siege of Cuito Cuanavale*, Uppsala, Sweden.

*Christian Science Monitor*, (1992) 16 November.

Clarence-Smith, G., (1979) *Slaves, peasants and capitalists in Southern Angola*, 1940-1926, Cambridge University Press.

-----, (1983) "The MPLA and the Peasantry", paper presented at the Institute of Commonwealth Studies, 3 February.

Cleaver, T., and Wallace, M., (1990-1991) *Namibian Women in War*, Zed Press, London.

CODESRIA, (1991) "Gendering Social Science". *Bulletin* No. 4, Dakar, Senegal.

Committee for Freedom in Mozambique, Angola and Guinea (CFIMAG), (1973) "Women of the Revolution", London.

Cook, J., *Women and War in South Africa*, Open Letters, London.

Davidson, B., (1955) *The African Awakening*, London, Macmillan.

Depelchin, J., (1993) "War and Peace in Southern Africa (1880-1993): Between Popular and institutional Memories/Histories/silences". Unpublished notes, January.

Duffy, J., (1962) *Portugal in Africa*, New York, Penguin.

Elson D., (1986) "The impact of structural adjustment on women". In: *The IMF, World Bank and the African Debt*; The Economic Impact, (*ed.*), Bade Onimode, Africa Alternatives, London.

Fanon, F., (1989) *Studies in a Dying Colonialism*. Earthscan Publications, London.

Gastao Sousa Dias, (1948) *A mulher Portuguesa na colonizacao de Angola*, Casa da Metropole, Luanda.

Government of Angola, (1989) *Fapla: Baluarte da pas em Angola*, Official history of Fapla.

International Republican Institute, (1992) *Angola: Entering the 1992 Elections*, Washington.

James Martin M.W., (1992) "A Political History of the Civil War in Angola, 1974-1990". Transaction Publishers, New Brunswick.

*Journal De Angola*, (1992) 30 September.

Mahmoud, F.B., (1991) *African Women Transformation and Development*, Institute for African Alternatives, London 1991.

Mandela, W., (1993) *Speech at the Funeral of Helen Joseph* Reprinted, City Press, 24 January.

Marjone Mbilinyi, (1988) "Agribusiness and Women Peasants in Tanzania", in *Development and Change*, 19, 549-583.

Meena, R., (1986) "The Impact of structural adjustment programs on rural women in Tanzania". In: *The IMF, World Bank and the African Debt: The Economic Impact*, (*ed.*), B, Onimode, Africa Alternatives, London.

Michelle Friedman, Jo Metelerkamp and Ros Posel, (1987) "What is Feminism?". In *Agenda*, No. 1, p. 5.

OAW (Organization of Angolan Women), (1984) Angolan Women Building the Futures, "From National Liberation to Women's Emancipation", Translated by Msrga Holness, Zed Books, London.

Panikkar, K.M., (1962) *Angola in Flames*, Asia Publishing House, New York.

Presley, C.A., (1992) *Kikuyu Women, the Mau Mau Rebellion, and Social Change in Kenya*, Westview Press.

Rodney, W., (1968a) "European Activity and African Reaction in Angola". In: *Aspects of Central African History*, (*ed.*), T.O. Ranger, Northwestern University Press, Evanston.

-----, (1968b) "European Activity and African Reaction in Angola". In: *Aspects of Central African History*, (*ed.*) T.O. Ranger, Northwestern University Press, Evanston

Roque, F., *et al.*, (1991) *Economia de Angola*, Bertrand Ediloria, Lisbon.

Santos (dos), J.E., (1992) *Speech at a Public Rally in Malanje*, 27 August.

Sheldon, K., (1986) *Working Women in Beira*, Mozambique, UCLA PhD Thesis.

Shireen Hassim, (1988) "Reinforcing Conservatism: An Analysis of the Politics of Inkatha Women's Brigade": In *Agenda*, No. 2.

Sikorski, R., (1989) "The Mystique of Savimbi", in *National Review*, 18 August.

Sogge David, (1992) *Sustainable Peace*, Angola's Recovery (Canpiled), Southern African Research and Documentation Centre, Harare.
Sousa (de), L.A., (1971) *Sobre a Mulher Lunda-Ouioca* (Angola), Lisbon.
Staunton, I. (*ed.*), (1991) *Mothers of The Revolution: The War Experiences of 30 Zimbabwean Women*, James Currey Publishers, London.
Sweetman, D., (1984) *Women Leaders in African History*, Heinemann, London.
UNICEF and Oxford Studies Group, (1991) "*The Situation Analysis of Women and Children in Angola*", December.
-----, (1992) *Luanda Household Budget and Nutrition Survey*, Working Paper No. 1.
Urdang S., (1989) *And Still they Dance: Women War and the Struggle for Change in Mozambique*, Monthly Review Press, New York.
*Washington Times*, (1992) 19 October, and 6 November, and in the Christian Science Monitor, 16 November.
*Weekly Mail*, (1992) 6 November.
Wolfers, W., and Bergerol, J., (1983) *Angola in the Frontline*, Zed Press, London.

## الفصل السادس والعشرون

# حركة نسائية أم أوتوقراطية نسوية ؟
# الحركة النسوية والتحول الديمقراطى فى نيجيريا

بقلم : أمينة ماما

ترجمة : محمد عاشور مهدى

### مقدمة :

جرت العادة ولفترات طويلة ، أن يتخذ الوضع الدستورى والقانونى لمشاركة المرأة فى مختلف مجالات الحكم كمؤشرات أساسية على المستوى العام للديمقراطية ، وغالباً ما استند ذلك إلى أنه بالنظر إلى أن النساء يشكلن الجماعة المضطهدة والمهمشة تاريخياً ، ويمثلن نصف سكان دول العالم ، فإن مستوى تمثيلهن ومشاركتهن يعد أمراً حيوياً (للحكم بالديمقراطية) .ويصدق ذلك فى البلدان الأفريقية كصدقه فى غرب أوربا وأمريكا الشمالية .

ففى أفريقيا ، دعت حركات التحرير الوطنى إلى المشاركة والمساندة النشطة للنساء وعولت عليها فى كافة مستويات النضال ضد الاستعمار . وقد اختلفت طريقة مساهمة المرأة من دولة إلى أخرى ، إلا أن جميع تلك الحركات قد تضمنت النساء بشكل أو بآخر . ولقد اتخذت درجة مشاركة المرأة عادة كمقياس لدرجة تقدمية الحركة، الأمر الذى تزايدت أهميته لدى أولئك الراغبين فى الحفاظ على دعم المجتمع الدولى فى العقد الأخير (من القرن العشرين). ومن الإنصاف القول أن مقتضيات الانخراط فى الكفاح من أجل التحرير الوطنى- الذى اشتمل فى بعض الحالات على اندلاع حرب شاملة ضد القوى المستعمرة - تطلبت دوراً نسوياً نشطاً ، سواء اشتمل النضال أو لم

يشتمل على تعهد (التزام) بتحرير المرأة وعلى أية حال ، فإن العديد من الأفريقيات قد فهمن النضال الوطنى على أنه لمصلحتهن كنسوة ، ولذا شاركن بكل جوارحهن ، عبر منظماتهن الخاصة أو من خلال الحركة الوطنية نفسها ، بشتى السبل على نحو ما تم توثيقه بدرجة كبيرة . (Jayawardena, 1986 Abdel Kadr, 1988; Lirdang, 1979, Russell, 1989; Organisation of Angolan women, 1984, Mba, 1982; Walk- 1989; Staunton, 1992). er, 1982;

وخلال فترة ما بعد الاستعمار ، أصبح لزاماً بدرجة كبيرة على الدول المستقلة إبداء الالتزام بتحسين وضع ومشاركة النساء ، ولك أن تسخر ، لأنه مع الاستقلال ، استخدمت الحكومات الأفريقية مسألة المرأة كذريعة لتلقى مساعدات اقتصادية فى ظل المناخ الدولى المتعاطف بدرجة متزايدة مع مطالب النساء بمزيد من المساواة .

والواقع أنه على الرغم من غياب الحركات النسوية ذات القاعدة الشعبية فى معظم دول أفريقيا ، فإن أغلب الدول الأفريقية، لسبب أو لآخر ، قد أخذت فى الاعتراف بسياسات النوع 'Gender Politics التى يعبر عنها عادة بعبارة تشجيع ادماج المرأة فى التنمية.

وقد تعرض منظور المرأة فى التنمية على نحو ما تم طرحه إلى هجوم المدارس النسوية التى أشارت بحق ، إلى أنه (أى المنظور) يفترض أن النساء لم يشاركن فى التنمية ، وبالتالى ، فإنه يتجاهل عمل المرأة ، وينكر الطرق العديدة التى من خلالها ساهمت استراتيجيات التنمية ذاتها فى تهميش المرأة وقهرها (Down,1988) . وأن تباين الوضع الحقيقى للمرأة ، والخطوات المتخذة من جانب الحكومات الأفريقية بدعوى زيادة مشاركة المرأة فى التنمية بدرجة كبيرة فى المنطقة ، يثير تساؤلات عديدة عن العلاقة بين سياسات النوع والديمقراطية .

ففى اللحظة الراهنة من عمر عملية التحول الديمقراطى ، من الأهمية على كل من الصعيدين النظرى والسياسى ، رصد التغيرات الجارية فى سياسات النوع المصاحبة لعملية الانتقال من الاستبداد العسكرى والمدنى ، إلى الأشكال المدنية والتعددية الحزبية

للحكومات . وربما يتساءل البعض - مثلا - عما إذا كان النظام الحزبى التعددى يمثل فرصة أفضل لتحرير المرأة عن مذهب نظام الحزب الوحيد . أو ما إذا كانت النظم المدنية توفر بالضرورة مساحة سياسية أكبر للمرأة عن النظم العسكرية . وما هى المساحة التى تطرحها البرامج الانتقالية لتحقيق الطموحات السياسية للنساء ؟.

لقد دأبت الدراسات فى مجال المرأة والدولة فى أفريقيا طويلا على دراسة آثار دولة الاستعمار وما بعد الاستعمار على المرأة ، وفى الجانب الأكبر ملاحظة السبل التى من خلالها دعمتا (دولة الاستعمار وما بعد الاستعمار) سلطة الرجل على المرأة ، والطريقة التى أصبحت بها الدولة بدرجة أساسية أداة لمصلحة نخبة الرجال (Parpart and Staudt, 1989) . فى حين ركزت دراسات أخرى على كيفية نضال النساء للإعلان عن مصالحهن الفردية والجماعية فى ظل الظروف المتغيرة ما بين حقبة الاستعمار وما بعد الاستعمار (Mba,1989; Tsikata,1990, Amadiume,1987; Mann,1985). وقد اختبرت الكثير جدا من الدراسات امبيريقيا السبل التى من خلالها تم التمييز القانونى ضد النساء ، والطرق التى من خلالها أعلت استراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية مصلحة الرجل على مصلحة المرأة ، ورسخت هيمنة الرجل فى الاقتصاد الرسمى والبيت ، واستبعدت النساء من الحكم . وانطلاقا من مختلف الأدلة الموضحة عن دور الدولة فى قهر المرأة اتجهت الجهود الخاصة بتحسين وضع المرأة فى الدولة ، عبر المطالبة - مثلا - بإصلاحات قانونية.

وقد اتجه الانتباه فى الفترة الأخيرة إلى البحث فى لماذا أثرت الدولة على المرأة على النحو الذى تم بيانه . وهناك اتفاق أساسى على توصيف دول أفريقيا فيما بعد الاستقلال بالأبوية ، إلا أن ذلك يعزى بصورة متغايرة إلى حقيقة أن النظم الاستعمارية التى نجمت عنها تلك الدول استبعدت المرأة ، وإلى طبيعة الثقافة الأفريقية فيما قبل الاستعمار ، أو إلى عمليات تشكل الدولة ككل . ويعبر عن ذلك أحد المراقبين بقوله : لم تلعب المرأة دوراً يذكر فى قيام نظام الدولة الحديثة ، ولم يكن بمقدورها تأسيس قنوات منتظمة للوصول إلى صانعى القرار. نتيجة لذلك فإن سياسات الدولة تجاه المرأة - قد مارست درجات متفاوتة من التمييز والقهر (Chazan, 1989; 186)

واستنادا إلى الشواهد واسعة الانتشار من أن المرأة قد لعبت دوراً رئيسياً فى العديد من حركات التحرير الوطنى ، يثور مزيد من التساؤلات : منها هل جميع المنظمات النسائية النشطة فى مرحلة النضال من أجل الاستقلال نأت ببساطة عن الحياة العامة بمجرد تحقق الاستقلال ، أم أنهن حرمن من حق التصويت ؟ واليوم لو أن جميع الدول تمارس التمييز ضد المرأة ، فهل سمحت النساء ببساطة بحدوث ذلك أم أن هناك جوانب أخرى للصورة تختلف عن تلك التى تطرحها شازان (Chazan 1989) ؟ ، هل دولة ما بعد الاستعمار ساحة للصراع النوعى (Gender Struggle) ، وإذا كانت كذلك ، فأى شكل سوف يتخذه الصراع ؟ وحتى لو سلمنا أن دول ما بعد الاستعمار مارست التمييز والقهر ضد المرأة هل يمكننا القول أن المرأة لا تلعب أى دور ذى أهمية فى الدولة ؟ بعبارة أوضح ، هل يمكننا القول أن المرأة لم يكن لها أى دور يذكر فى التغييرات التى اجتاحت عدداً من النظم المستبدة الراسخة. وهددت بإزالة النظم الأتوقراطية الباقية ؟

أيا ما كان دور المرأة فى الدول الأفريقية المعاصرة ، فإنه من الواضح بصورة متزايدة أن مسألة النوع لا يمكن أن تكون بمنأى عن تحليلنا. أكثر من ذلك ، فإنه بدلاً من حصر أنفسنا فى البحث عن مظاهر التأثير على المرأة ومظاهر استبعادها ، فإن الاقتراب الأكثر ملاءمة لابد وأن يأخذ فى الاعتبار السبل التى من خلالها كانت عملية تشكل الدولة ، وممارساتها جميعها نوعية : Gendered ، وأن يحلل مساهمات المرأة فى هذه العمليات والممارسات.

ويبدو من الإنصاف القول أنه اليوم – بعد مرور عقود عدة على الحقبة الاستعمارية لمعظم الأمم الأفريقية – اكتسبت النساء خبرة سياسية بصرف النظر عما إذا كان الرجال هم الذين اختاروهن لأداء دور فى الدولة أو لا ، خاصة إذا ما استمرت الدولة كممارس أساسى للتمييز على أساس الجنس.

وقد تبدى النضج السياسى للمرأة بصورة أكبر فى المنتديات الدولية ، فلم تستضف نساء أفريقيا مؤتمر نيروبى فى نهاية عقد الأمم المتحدة (١٩٧٥ – ١٩٨٥) ،

فحسب ، بل كن شديدات الحضور والنشاط على مستوى المنظمات الحكومية وغير الحكومية التى شاركت فى هذا العقد ، وعلى المستوى المحلى - أيضا - انخرطت المرأة الأفريقية فى العمل السياسى ، داخل وخارج الدولة . ولقد قاد المجتمع الأفريقى فى المرحلة التالية جهود تنفيذ مقررات نيروبى حيث شهد نهاية ذلك العقد قيام العديد من الهياكل الإقليمية. فأنشئ مركز التدريب والبحث الأفريقى للمرأة (ATRCW) فى عام ١٩٧٥م ، وصُمم ليكون نقطة ارتكاز للأنشطة النسوية والتنموية لسكرتارية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) ، وكان من المفترض أن يُدعم مركز التدريب والبحث الأفريقى للمرأة من جانب اللجنة الأفريقية الإقليمية للتنسيق وعبر الأجهزة الإقليمية الفرعية فى المراكز الخمسة التنفيذية (Operational) متعددة الجنسية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وبنهاية العقد ، كانت ٥١ دولة أفريقية قد أقامت آليات وطنية فوضتها السعى من أجل الإدماج الكامل للمرأة فى عملية التنمية وإزالة مظاهر التمييز على أساس الجنس. ولقد اتخذ ذلك السعى أشكالا متنوعة أبرزها إنشاء وزارات على نحو ما تشهد خبرة ساحل العاج ، وأنشأت دول أخرى مكاتب وإدارات أو أقسامًا للمرأة داخل الوزارات (وزارة المرأة والتنمية والشباب والثقافة فى أوغندا) ، أو مفوضيات ولجانًا ؛ أو مجالس، كما هو حال المجلس الوطنى الغانى للمرأة والتنمية الذى أنشىء فى عام ١٩٧٥ .

وفى الدول ذات الأحزاب السياسية ، تصرفت أمانات المرأة فى الحزب الحاكم - كما لو كانت الهيكل الوطنى للمرأة - على نحو ما تشير خبرة تنظيم يوجاما وا واناواكى تنزانيا (منظمة المرأة التنزانية ) الذى أنشىء عام ١٩٦٢م فى تنزانيا. وأخيراً وليس أخرا ، فإنه فى بعض الحالات نجحت منظمات غير حكومية فى العمل كقاطرة أساسية لتنمية المرأة ، إلا أنه فى السنوات الأخيرة خبا الكثير من تلك المنظمات أو استولت عليها الحكومات ، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد النسائى السودانى . وتعتبر مسألة مدى نجاح تلك الأبنية الدولية والإقليمية موضع جدل . ومن الواضح الآن أن الأبنية الدولية لا يمكنها السير بعيدا عن موقف الحكومات المكونة لها فى أى مسألة .

- ولقياس كفاءة الهياكل الإقليمية على ترقية وضع المرأة، ينبغى التعرف على الوضع السائد داخل الهياكل الوطنية الخاصة بالمرأة أولاً.

ففي عدد من الدول ، استفادت بعض النسوة من المناخ الدولى المواتى ووضعهن كزوجات لرؤساء الدول فى اكتساب أدوار جديدة مؤثرة ، وغالبا ما انتحلن لأنفسهن الحق فى تمثيل وقيادة النساء . فمظاهرة السيدة الأولى - على نحو ما تلقب - بلغت مستويات جديدة من الذيوع ، تثير عدداً من التساؤلات حول الطابع الديمقراطى لهذا الشكل من سياسات النوع وتأثيره المحتمل على المرأة الأفريقية العادية ، لقد بدت أعراض ظاهرة المرأة الأولى ، جلية فى مطلع استقلال كينيا ، وفى أعقاب استيلاء سياد برى على السلطة فى الصومال ، حيث تمتعت زوجتا هذين الرئيسين بدرجة كبيرة من النفوذ العام ، وجمعتا ثروات طائلة لنفسيهما . أما فى الفترة الأخيرة ، فقد بدأت سيدات أفريقيا الأول ، فى إبداء ميول تنظيمية . ففى غانا - على سبيل المثال - تراجع التنظيم الحكومى ( المجلس الوطنى للمرأة والتنمية ) بدرجة كبيرة أمام حركة ٣١ ديسمبر النسائية التى أنشأتها وأدارتها السيدة نانا اجيمان رولنجز (زوجة رئيس غانا) ، التى أصبحت الآن أكثر شهرة وطنيا ودوليا من البناء الحكومى لتنمية المرأة .

وتطورات ما بعد الاستعمار فى سياسات النوع الأفريقية هى التى قصدتها بطرح السؤال نسوية أم أوتوقراطية نسوية ؟

والنسوية هنا ، تعرف على أنها النضال الشعبى للنساء الأفريقيات من أجل التحرر من مختلف أشكال القهر التى تعرضن لها ، ويتوازى وفكرة الأوتوقراطية النسوية هيكل سلطة نسوية مناهضة للديمقراطية يدعى الوجود من أجل إعلاء شأن المرأة العادية ، لكنه يعجز عن عمل ذلك لأنه خاضع لهيمنة عدد قليل من النساء اللاتى يستمددن سلطتهن من كونهن زوجات لرجال ذوى نفوذ ، وليس من أنشطة أو أفكار خاصة بهن . ولقد أبدت الأوتوقراطية النسوية التعهد بالتحرك الدولى نحو مزيد من المساواة النوعية إلا أنها فعليا كانت تعلى مصالح نخبة نسوية صغيرة ، وتقوض مصالح النساء على المدى البعيد من خلال دعم الوضع الأبوى القائم. وباختصار ، فإن

الأوتوقراطية النسوية هى تسلطية أنثوية تسير متوازية والأوليجاركية الذكورية ؛ حيث تستمد منها سلطتها وتدعمها كلية . ومن الأهمية تمييز الأوتوقراطية النسوية عن نظام ثنائية الجنس Sex System –Dual الذى يتحدث عنه الانثروبولوجيون (Okonjo, 1981، Amadiume, 1987) للعديد من الأسباب [1] . أبرزها أنه فى ظل تلك النظم يدين البناء السياسى الأنثوى (النسوى) بنفوذه إلى المرأة ، أكثر منه إلى سلطة مستمدة من الزوج . علاوة على ذلك ، فإنه فى ظل تلك النظم التقليدية الثنائية التى تمت دراستها ، لوحظ أن المجالس الذكورية نفسها تنتخب أو تفوض من جانب أبناء المجتمع ، بدلاً من الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح ، أو التزوير الانتخابى .

ونظراً لنجاح النساء فى إقامة أوتوقراطية نسوية فى عدد من البلدان الأفريقية ، فإنه يتعين علينا أن نتساءل : هل يمكن للأوتوقراطية النسوية أن تؤدى إلى تغيير فى علاقات النوع بآمال المرأة العادية ؟ هل يمكن إضفاء الطابع الديمقراطى على الأوتوقراطية النسوية؟ وبشكل عام ، هل يمكن أن تكون أبنية الدولة بمثابة أداة لنضال المرأة العادية ؛ أم أنها تخدم الأوتوقراطية النسوية فحسب ؟ وفيما يلى دراسة حالة لنيجيريا فى محاولة للإجابة على ذلك التساؤل .

## سياسات النوع فى ظل الحكم العسكرى والحكم المدنى :

عند مناقشة الوضع فى نيجيريا . لا يمكن للمرء أن يتجنب البدء بطابع العسكرة لدولة نيجيريا . فنيجيريا اليوم يحتمل أنها أكثر الدول خضوعا للاستبداد العسكرى من أى بلاد أفريقية أخرى ، وذلك باستثناء الوضع الكارثى فى الصومال . فقد حكم الجيش البلاد لمدة خمسة عشر عاما من إجمالى الخمسة والثلاثين عاما المنقضية منذ الاستقلال (*) ، اعتلى سدة السلطة سبعة عسكريين ، وباستثناء اغتيال أحدهم ، وتنازل آخر عن السلطة (*) ، فإنه قد تمت الإطاحة بهم بنفس آليات وصولهم إلى السلطة وهى الانقلاب العسكرى . وللوهلة الأولى ، يتصور أن تلك النظم لابد وأن تكون أبوية الطابع بالنظر إلى الطبيعة الذكورية التامة للمستويات العليا فى الجيش

النيجيرى. لذا ، فإنه لابد من وقفة قصيرة لبيان أن الحكم العسكرى ليس بالضرورة ذكوريًا تماما . فالحكم العسكرى على نحو ما مورس داخل حركات التحرير غالبا ما أعلى من مصالح النساء ، وشجع مشاركتهن كمناضلات من أجل الحرية وكمساندات لهذا النضال ، على نحو ما تشهد خبرة حركة زانو Zanu فى زيمبابوى والفريليمو فى موزمبيق ، والمبلا Mpla فى انجولا ، والجبهة الشعبية لتحرير أريتريا فى أريتريا : EPLF ، وتلك مجرد أمثلة .

وفى تاريخ نيجيريا الخاص ، العديد من النسوة اللاتى يعتبرن قائدات عسكريات مثل أمينة بمنطقة زازاو Zazzau التى قادت قواتها فى حروب فتوحية ، أو الملكة كامبسا Kambssa بمنطقة بونى Bonny التى يعزى إليها الفضل فى عملية عسكرة (التنظيم العسكرى) دولة بونى ( Awe, ١٩٩٢ : ٣٠-٥٣) . ويضاف إلى هؤلاء ، نساء حققن نجاحا كبيراً ، مثل ايالود افنسيتان انيورا Iyaloda Efumsetan Aniwura (من ابادان) ، التى منحت مرتبة عالية فى فترة الحكم العسكرى لأرض اليوربا خلال القرن التاسع عشر (Awe : 1992 : 55) .

ونظرياً ، يمكن للحكومات العسكرية أن تضع النساء فى المستويات العليا . ومع ذلك، فإن العسكريين النيجيريين لم يبدوا أى التزام بذلك ، بفعل نشأتها كقوة استعمارية ذكورية تماما، مهمتها الأساسية تأكيد إخضاع الشعب . وفى أماكن أخرى، لوحظ أن البريطانيين قد رأوا أن إقامة جيش ذكورى تماما خطوة رئيسية لممارسة هيمنتهم على المجتمعات التى خضعت لهم (Mies, 1986) ..

ولا يقتضى الحكم العسكرى أن يكون ذكوريا تماما بالضرورة ، إلا إنه فى نيجيريا يبدو الأمر على هذا النحو . فبالنظر إلى أنه ما من امرأة قد تولت أبدا القيادة العليا للجيش النيجيرى يصبح من غير المستغرب أن نجد أن المرأة لم تلعب دوراً يذكر فى الحكومة المركزية خلال الحكومات العسكرية السبع . ولكن هل سمحت السنوات القلائل من الحكم المدنى بمشاركة نسائية أكبر فى الحكم ؟

تشير مبا (١٩٨٩) إلى أن النساء لم يطرأ أى تحسن على وضعهن خلال السنوات القليلة للحكم المدنى وتذكرنا بأنه عند الاستقلال ، عارضت المناطق الشمالية بشدة منح النساء حق التصويت الذى تمتعت به فقط النساء فى المناطق الجنوبية. ومع ذلك طالب الرجال فى المنطقة الشمالية السابقة بإصرار بمنحهم مقاعد لتمثيل النسوة اللاتى لا يتمتعن بحق التصويت، وكذا تمثيل أنفسهم فى أول مجلس تشريعى . وقد تعرضت الحاجة جامبو ساوابا – التى تعد نموذجاً فريداً من النشيطات الشماليات المعدودات – للمضايقات وللهجوم مراراً بسبب مشاركتها فى العمل السياسى ، وتعاونها مع النساء الجنوبيات فى النضال من أجل حق التصويت (Mba, 1982; Shaw-alu, 1990) . وفى الوقت الذى ساند فيه الجنرال يعقوب جوون فكرة منح النساء حق التصويت فى المداولات التى جرت عام ١٩٧٣م بشأن عودة البلاد إلى الحكم المدنى (وهو ما لم يحدث فى عهده) ، حيث صعد الرجال الشماليون المعارضة الصريحة لذلك، الأمر الذى اضطر معه الرئيس إلى التراجع ، معلناً فى النهاية أنه فى الشمال ، تحظى النساء المتعلمات فقط بحق التصويت ، وهو ما أثار المزيد من الاحتجاجات ، ولكن فى هذه المرة من جانب المنظمات النسائية .

وقد استمر ذلك الوضع حتى عام ١٩٧٩ ، حينما استطاع النظام العسكرى لأولوسيجون أوباسونجو ، مدعوماً بكافة السلطات القمعية للحكم الديكتاتورى ، إقرار حق الاقتراع العام للنساء (مسودة مرسوم الحكومة المحلية رقم ١٨٩ ، ١٩٧٦) . وتشير مبا (٧٦ : ١٩٨٩) إلى أن ذلك لا يرجع غالباً إلى أى التزام خاص بتحرير المرأة، بل إلى تطورات عارضة وقعت غالباً ، أثناء صياغة مسودة اللوائح الانتخابية للحكومة المحلية.

أما فى بقية أنحاء البلاد ، فقد ألقت النساء بأنفسهن فى معترك السياسة ، سواء قبل أو بعد الاستقلال ، مسطرات بذلك تاريخاً تم توثيقه بمهارة فى مواضع أخرى (Mba, 1982). ومع ذلك فإن قلة من النساء هى التى سمح لها بممارسة أى دور هام فى الحكومة . وعلى الرغم من أن ذلك يمكن أن يكون جزئياً نتاج هيمنة العسكريين على

الدولة هذا الأمد الطويل ، فإن الحقيقة هى أن الحكم العسكرى فى نيجيريا تضمن دائماً مشاركة مدنية معتبرة ، وبالتالى إمكانية مساهمة أكبر للنساء ، إذا وضع من هم فى السلطة فى اعتبارهم عمل ذلك . ولقد كانت فلورا نوبا (أول مفوض امرأة) أيضاً أول روائية نيجيرية تعين فى عام ١٩٧٠م من جانب الإدارة المدنية للولاية الشرقية المركزية، خلال حكومة يعقوب جوون العسكرية. وأعقبها تولى دورثى ميللر فى ولاية الشمال الشرقى ، وفولاك سولانكى و رونكى دوهيرتة فى ولاية أويو ، وكوفووورولا برت Kofoworola Pratt فى ولاية لاجوس (Mba, 1989 : 72) ولقد أطيح بحكومة جوون (١٩٦٦ - ١٩٧٥) بانقلاب عسكرى بقيادة مرتضى الله محمد الذى اغتيل بدوره فى غضون عدة أشهر من الاستيلاء على السلطة ، ليحل محله الجنرال أولوسيجون اوباسونجو فى حكم البلاد فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٧٩م ثم دخلت البلاد بعد ذلك إلى الجمهورية المدنية الثانية .ولم تختلف سياسات تلك الأنظمة جوهرياً عن سابقتها فيما يتصل بسياسات النوع ، مواصلة الاستبعاد الكامل تقريباً للنساء من الحكم . فلم تُشرك أى منها امرأة على المستوى الفيدرالى أو فى أى من اللجان الرئيسية التى أنشأتها تلك الأنظمة .

وعلى مستوى الولايات ، أصبح من السياسات العرفية (غير الرسمية) تولية امرأة واحدة من بين عشرة على مستوى الولاية ، للعمل مفوضة، غالباً ما تكون مهمتها تقديم المشورة فى قضايا الإصلاح الاجتماعى أو التعليم ،وخلال أول انتخابات حكومية محلية فى ظل أوباسونجو ، والتى شاركت النساء فيها بالترشيح والتصويت عبر البلاد . تم انتخاب ست نساء فى الولاية الشمالية ( من بينها جامبو ساوابا فى ضاحية سابون جارى فى زاريا ) ، وثمانية فى ولاية انامبرا وعدد محدود للغاية فى ولاياتى لاجوس وأيو .Oyo ولم يزد إجمالى النساء المنتخبات عن أقلية صغيرة جداً داخل الـ ٢٩٩ مجلسًا حكوميًا محليًا .

وعندما تعلق الأمر بانتخاب أعضاء الجمعية الدستورية العليا ، انتخبت امرأة واحدة هى السيدة جانيت اكاينريندى Akinrinde ، لعله بسبب وضعها كسيدة أعمال

ذات نفوذ ، وتم تعيين أربع أخريات ، ليصل الإجمالى إلى خمس سيدات من بين ٢٥٠ عضواً أى بنسبة ٢٪ . وكان على الجمعية الدستورية أن تقر مشروع الدستور الذى وضعته لجنة إعداد الدستور المكونة من خمسين عضوا والتى أنشئت عام ١٩٧٥ ، بلا امرأة واحدة . وعليه ليس من المستغرب ألا يتضمن مشروع الدستور أيضا أى بند خاص بالمرأة . وقد قاومت واحدة من العضوات الأربع فى الجمعية الدستورية ، وهى أبيجايل يكبابى Ukpabi، مدعومة من جانب العضوات الأخريات ذلك الأمر ، ونجحن رغم قلة أصواتهن فى إدخال تعديل تاريخى هام على الدستور يجرم التمييز على أساس الجنس فى القوانين العرفية والإسلامية فى نيجيريا جاء فيه :

"إن انتماء مواطن نيجيرى إلى كيان اجتماعى معين ، جماعة إثنية ، أصل معين ، جنس ، دين أو رأى سياسى لا يبرر بذاته إخضاعه لأى وضع سياسى ، أو قانونى سارى فى نيجيريا (أعمال الجمعية الدستورية لجمهورية نيجيريا الاتحادية، التقرير الرسمى، مجلد ٢٣٤٣:٢٣٣٤ ، ٣)".

ومع رفع الحظر المفروض على التجمعات السياسية فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٨م اندفعت بعض النسوة إلى الإعراب عن غاياتهن السياسية بنفس حماس الرجال (Mbe, 1989 : 79 - 82) وبالنظر إلى أن التجمعات السياسية قد أخضعت لمقتضيات ألا تكون قائمة على أسس إثنية ، أو دينية أو نوعية - فإنه سرعان ما اكتشفت النساء أن أداءهن سيكون أفضل فى ظل الأحزاب السياسية الوطنية التى نشأت ، إلا أنه حتى فى هذه الحالة ، لم يطرأ تحول يذكر ، فى ظل حصر الأجنحة النسائية أنشطتها فى عملية تسجيل الناخبات والحملات الانتخابية والدعاية لأحزابهن . ومن بين السياسات الشماليات برزت الحاجة جامبو ساوابا والحاجة ليلى دونجونيارو Laila Dogonyaro فى ظل التنافس بينهما . حيث التحقت جامبو ساوابا بحزب الشعب النيجيرى العظيم The (GNPP) great Nigerian People's Party ، فى حين استمرت ليلى دوجونيارو على قائمة مرشحى الحزب الوطنى النيجيرى المحافظ التى فازت بالانتخابات . وقد أحرزت بولا أوجومبو أعلى منصب لأى امرأة حينما تم اختيارها كمرشحة لمنصب

نائب الرئيس إلى جانب الراحل أمينو كانو Aminu Kano ، المرشح الرئاسى عن حزب الخلاص الشعبى الراديكالى The Radical People's Redemption Party. ومع ذلك ، فقد شارك العديد من النساء فى السياسات الحزبية ، وهو ما تبدى بصورة أكبر على المستوى المحلى ومستوى الولايات. وتشير شتيما Shettima إلى أنه من بين الأحزاب الخمسة التى تقدمت عام ١٩٧٩م ، تبنى اثنان فقط بنودا خاصة بالمرأة ؛ حيث تعهد حزب شعب نيجيريا العظيم فى بيانه الانتخابى بأنه سيلزم أصحاب العمل الذين يعمل لديهم أكثر من عشرين امرأة بتوفير مراكز لرعاية الأطفال فى أماكن عملهن ، ومن ناحيته أعلن حزب (NPN) أنه :

"يلتزم بتطوير وضع النساء على نحو يتماثل ووضع الرجال من أجل تمكينهن من اكتشاف مكنون أنفسهن من الخصائص . وتشجيع قطاع النساء من خلال الحزب على المبادرة ولعب دور كامل فى الحياة العامة (٢) .(Shettima, Undated:1)"

ومع قيام الجمهورية الثانية (١٩٧٩ - ١٩٨٣) ، بقيادة الرئيس شيخو شاجارى - ناظر المدرسة الشمالى سابقا - أستمر سجل أداء المرأة فقيرا (ضعيفا) . فعلى المستوى الفيدرالى كانت هناك ثلاث وزيرات هن : وزيرة التخطيط القومى (السيدة : أويجبولا Oyegbala) ، وزيرة التعليم (السيدة : إفاسى Ivase) وزيرة الشئون الدولية (الرئيسة : اكينرينادى Akinrinade) ، وعلى الرغم من هذه الخطوات الأولى من نوعها سادت مراكز السلطة اتجاهات رافضة لدور المرأة ، حيث أعلن المتحدث باسم مجلس النواب أن النساء لا يصلحن لرئاسة اللجان. وعلى أية حال ، فإن عدداً محدوداً جداً من النساء هو الذى انتخب لأجهزة اتخاذ القرار : فمن بين ١٧ امرأة تقدمن لعضوية مجلس النواب البالغ عدد أعضائه ٤٥٠ عضوا لم يفز سوى ثلاث نساء ، فى حين لم تنجح من بين المرشحات الخمس لعضوية مجلس الشيوخ البالغ عدد أعضائه ٩٠ عضوا، إلا واحدة.

وللأسف فإننا لا نستطيع أن نخلص استناداً إلى المسار سالف البيان إلى أن موقف نظم الحكم المدنى فى نيجيريا كان أفضل بدرجة تذكر عن موقف النظم

العسكرية فيما يتصل بوضع النساء فى الحياة العامة ، وعلى أية حال ، فإن ضعف سجل الأداء المدنى لا يمكن اتخاذه كمؤشر على أن الحكام العسكريين لنيجيريا كانوا أكثر ديمقراطية . فالانتخابات وإن أجريت أولا على مستوى الحكومة المحلية وفى ظل الحكم العسكرى ، ثم انتخاب الجمعية الدستورية بعد ذلك ، ومجلس النواب والشيوخ ، أتاحت فضاءً ديمقراطيا يمكن للمرأة أن تشارك فيه. وعبر عاملى الزمن والخبرة ، يمكن تحسين فرص النساء فى الانتخابات . إلا أن ذلك لم يحدث.

ولقد شهدت عودة الحكم العسكرى عبر انقلاب ١٩٨٣م بقيادة الجنراليين بوهارى و"ادياجبون" ، استبعاد النساء من جديد من مستويات الحكم الفيدرالى . وكالمعتاد لم يضم المجلس العسكرى الأعلى أى امرأة ، ولم يكن هناك أى وزيرة ، كما لم يكن ثمة امرأة فى الرتب العليا داخل مؤسسة الأمن القومى صاحبة النفوذ الطاغى .

وحتى الخدمة المدنية ، القناة التى من خلالها كان للمرأة أن تأمل فى التوصل إلى مستويات صنع القرار الحكومية ، تم إضعافها بشدة فى ظل الحكم العسكرى ويمثل ذلك علاوة على سمات القمع والقهر التى اتسم بها نظام حكم بوهارى – ادياجبون ، الإطار الذى ينبغى فى ضوئه تقييم وجود ثلاث نساء فى منصب سكرتير دائم ، وإعلان الجنرال بوهارى ضرورة وجود مفوضة فى كل ولاية من الولايات التسعة عشر وذات النظام هو الذى دشن الحرب (سيئة السمعة) ضد عدم الانضباط التى أباحت فعليا كافة أشكال المضايقات ، بما فى ذلك التفتيش الذاتى الكامل للنساء.

فبائعات التجزئة العازبات كن هدفا للاتهام "بالخلاعة" و "الانحلال الأخلاقى" ، بينما وجه اللوم للأمهات العاملات على انحراف الأحداث ، كما حُملت زوجات موظفى الحكومة وضباط الجيش مسئولية الفساد . ورغم استمرار التفاوتات الإقليمية فى سياسات النوع قائمة ، فإنه تم التغاضى عن القيم والتصرفات المعادية للنساء فى المجتمع . وخلال هذه الحقبة ، أصدر حاكم "كانو" مرسوما يحظر عزوبية المرأة ، وهو ما أدى إلى موجة كبيرة من زيجات المصلحة ، وإلى موجة طرد واسعة من جانب مالكى الأرض المحليين لرفضهم إيواء أى امرأة غير متزوجة . وقد اتهمت نساء فى ولاية

"سوكتو" مرارا بالانحلال وتعرضن لإجراءات عقابية ، بعبارة أعم ، تزايدت عزلة النساء أكثر مما تراجعت ، مع بروز أشكال الحجاب الكامل (النقاب) لأول مرة . وفي ولاية لاجوس تعرضت العاملات بالمحلات والبائعات الجائلات إلى مضايقات دورية ، لم يحد منها سوى وجود منظمات سوق نسائية قوية .

وبإطاحتها عام ١٩٨٥م ، على يد "انقلاب إنهاء الانقلابات" الذى قاده الجنرال إبراهيم بابانجيدا ، لن تدخل حكومة بوهارى - اندياجبون التاريخ بأى سياسات نوعية Gender تقدمية.

وفى ظل نظام حكم بابانجيدا ، تغيرت الصورة الراسخة عن الاستبعاد العسكرى والمدنى للنساء من كافة مستويات الحكم إلى حد ما . وللوهلة الأولى ، بدا وكأنه لم يحدث إلا تغيير طفيف ، فلم يكن هناك أى امرأة فى المجلس العسكرى الحاكم ، أو على المستوى الوزارى ، على الرغم من استمرار عملية تعيينهن كمفوضات Com-missioners. ولم يكن هناك أى حاكم ولاية امرأة . وعلى المستوى المحلى ، تم إصدار إعلان لتأكيد أن واحدة من بين كل أربعة مستشارين حكوميين محليين لابد وأن تكون امرأة . ولسوء الحظ ، فإنه عندما أجريت الانتخابات الحكومية المحلية فى عام ١٩٧٨ ، لم ينتخب سوى امرأتين من بين ٣٥١ امرأة كرئيسات لحكومات محلية ، وهو ما مثل واقعيا تدهوراً عن انتخابات الحكومات المحلية السابقة ، وهو ما يمكن أن يفسر كمؤشر على تراجع سياسات النوع الانتخابية ، ويحتمل أن تكون نتاج تزايد نظره احتقار النساء التى تولدت خلال حقبة الحرب ضد عدم الانضباط .

وتندرج الكثير من الأنشطة اللاحقة لنظام حكم بابانجيدا فى إطار برنامج صمم ظاهريا لتفعيل الانتقال إلى الحكم المدنى . من ذلك ، ضم امرأتين إلى المكتب السياسى إحداهما السيدة اديفاراسين Adefarasin التى كان من صلاحياتها رئاسة المجلس الوطنى للجمعيات النسائية ، وحقيقة أن وجود هاتين المرأتين كان عملية رمزية (صورية) ، باعتبار أن المكتب السياسى نفسه كان ضعيفا ، وهو ما تم تأكيده من خلال تجاهل المجلس العسكرى الحاكم التوصية المتواضعة بتخصيص مجرد ٥٪ من المقاعد التشريعية على مستويات الحكم الثلاثة للنساء.

وكان السبب المعلن لذلك هو أنه لما كانت الحكومة تؤمن بالمساواة بين الجنسين فلا ضرورة لاتخاذ إجراءات حماية لضمان مشاركة المرأة (Shettima, undated).

ولقد كانت منظمة النساء فى نيجيريا (Women In Nigeria (WIN – منظمة راديكالية تعهدت فى وثائقها التأسيسية . بإزالة كافة صور عدم المساواة النوعية والطبقية فى المجتمع النيجيرى – إحدى المنظمات التى كلفها المكتب السياسى بعقد ورشة عمل وإصدار توصيات . استجابة لمطالب النساء الشماليات المهمشات بصفة خاصة ، حيث دعت منظمة "النساء فى نيجيريا" إلى تمثيل المرأة بـ ٥٠٪ على أساس أن المرأة تمثل نصف الشعب (WIN, 1989 : 3) ، وإلى الاعتراف الاجتماعى والاقتصادى بالعمل الوطنى والإنتاجى للمرأة. ودعت منظمة "النساء فى نيجيريا" أيضا إلى تعديل دستور ١٩٧٩م لتمكين النساء من حق نقل امتيازاتهن وحقوقهن لأزواجهن وأطفالهن . وهو التعديل الذى استهدف القسم ٢/٤٢ الذى يسمح للرجال ، دون النساء ، بنقل جنسيتهم إلى زوجاتهم وأطفالهم (WIN 1989) .

ورغم ذلك ، فإن نظام بابانجيدا يحتمل أن يدخل التاريخ كنظام حظيت فى ظله قضايا النساء بالشهرة . ولا يرجع ذلك إلى اتباعه سياسة نوعية راديكالية بل إلى انخراط زوجته فى أنشطة عامة بدرجة كبيرة ، ودفعها غيرها من زوجات أعضاء الأوليجاركية العسكرية لتقليدها. وتأثير السيدة بابانجيدا على الكيان السياسى لابد من الحكم عليه فى ضوء التهميش الحاد للنساء فى دولة نيجيريا وفى السياسات الوطنية فى ظل كل من النظم العسكرية والمدنية، وهو ما قمت برصده فى الصفحات التالية .

## بروز الأوتوقراطية النسوية :

لم يكن للسيدة ماريام بابانجيدا أى نشاط يذكر إلى أن تقلد زوجها السلطة فى عام ١٩٨٥م . فبعد اجتيازها المرحلة الأولية فى أصابا Asaba والمرحلة الثانوية فى

أحد أديرة كادونا ، حصلت الآنسة كنج Miss King - على نحو ما كانت تدعى فى ذلك الحين - على دورات تأهيلية على أعمال السكرتارية فى نيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية ، والتقت وزوجها بابانجيدا - النقيب آنذاك - عام ١٩٦٥ ، حيث تزوجا بعد أربع سنوات ، بعد أن اعتنقت الإسلام وغيرت اسمها إلى ماريام ، وواصلت وظيفتها كربة بيت طوال الخمسة عشر عاما التى تلت ذلك . وفى عام ١٩٨٣ ، ومع تولى زوجها رئاسة أركان الجيش ، استفادت هى أيضا باعتبارها رئيسة جمعية زوجات ضباط الجيش ، وفق التقليد المتبع (New Life 4, 1990 : 8) ، ومنذ ذلك الحين بدأت تشعر بزعامتها .

وعندما صاحبت زوجها فى مقر الحكم - كزوجة لرئيس الدولة بعد انقلاب ناجح - باشرت ماريام بابانجيدا مهام بسيطة مثلت ظهور شكل جديد فى تاريخ السيدات الأول فى نيجيريا ؛ حيث أنشأت مكتبا خاصا لها ومن خلال ممارستها لنفوذها بدهاء ، أصبحت سريعا علامة بارزة فى الحياة العامة ، ونظرة بسيطة على سابقاتها (من زوجات الرؤساء) كافية لبيان حجم اختلاف منظورها لوضعها كزوجة لرئيس الدولة.

فزوجة الرئيس "بوهارى" - الحاجة صافيناتو بوهارى - خطبها زوجها فى سن الرابعة عشر ، وتزوجت فى الثامنة عشرة من عمرها ، وظلت امرأة متحفظة ، خجولة ، ملتزمة بالتقاليد الإسلامية المحافظة . والحاجة هاديا داياوايا باعتبارها أقدم زوجات الرئيس شيخو شاجارى الأربع حظيت بلقب السيدة الأولى عندما تولى زوجها الرئاسة، إلا أنها ظلت بعيدة عن الأنظار . أما الجنرال أوبا سونجو فلم تعرف له زوجة إبان وجوده فى السلطة (المرحلة العسكرية ١٩٧٦ - ١٩٧٩) ، أما السيدة اجيك Ajike مرتضى الله محمد فلم يدم لها اللقب طويلا على نحو يؤهلها لممارسة نفوذ كبير لقصر مدة حكم زوجها . والسيدة فيكتوريا جوون تزوجت زوجها خلال الحرب الأهلية ، ورغم أن حفل زواجهما كان حدثا اجتماعيا شهيرا ، واشتهار السيدة جوون بمرافقتها لزوجها فى جولاته ودعمها العام له ، فإن تأثيرها لم يكن ملحوظا ، اتساقا مع الأفكار التقليدية عن الزوجة الصالحة ، وبالمثل لم تكن جهود السيدة فيكتوريا نواينيكا أجيو

ايرونسى Victoria Nwanyicha Aguiyi-Itonsi ملحوظة . وخلال الجمهورية الأولى ظلت زوجات رئيس الوزراء تافاو باليوا Tafawa Balewa فى عزلة تامة، ولم تصحبه أى منهن أبدا فى أى من مهام أو مجالات العمل العام (٣) . وعليه فإنه مقارنة بسابقاتها تعتبر مريام بابانجيدا علامة بارزة .

فالسيدة مريام بابانجيدا ، التى كانت بالفعل شخصية عامة ذات نفوذ ، تزايدت شهرتها من خلال برنامج . حياة أفضل للمرأة الريفية . الذى دشنته فى ١٩٨٧ ، وفى البداية وتحت رعاية إدارة الأغذية والطرق والمرافق الريفية ، انطلق برنامج حياة أفضل لنساء "الريف" من خلال ورشة عمل عن المرأة الريفية أقيمت فى الفترة من ١٣ – ١٦ سبتمبر ١٩٨٧م بأبوجا .

ولم تكن فكرة التركيز على المرأة الريفية بجديدة ، فقبل برنامج "حياة أفضل" بزمن طويل وصفت جمعية "المرأة فى نيجيريا" المرأة الريفية بأنها عصب الإنتاج الوطنى من الغذاء وأكثر القطاعات تعرضا للاستغلال فى المجتمع النيجيرى ، وأكدت على أهمية المرأة الريفية فى ميثاقها (WIN, 1985) وعلى الصعيد الدولى أيضا ، حظى وضع المرأة الريفية بتعاطف ومساعدة المنظمات المانحة ودعم الحركة النسائية الدولية الساعية إلى ضم وتوحيد جهود المعنيين بالجماعات الأكثر تعرضا للاستغلال من النساء فيما يعرف بدول العالم الثالث (e.g., Dawn, 1988) وعلى الصعيد المحلى ، تنسب مصادر أخرى إلى البروفيسور أوجونجديبى ليسلى Ogundip. Leslie فكرة التركيز على المرأة الريفية خلال فترة اشتغالها العابر بمؤسسة الرئاسة التى عملت خلالها بالتوجيه والتعبئة الاجتماعية (African Guardian, 16.11.92).

وبصرف النظر عن تاريخ بدء الاهتمام بها أصبحت المرأة الريفية هى الهدف المعلن لبرنامج سيدة نيجيريا الأولى ، وسرعان ما تجاوز برنامج "حياة أفضل للمرأة الريفية" ، مهام مديرية الأغذية والطرق والمرافق الريفية ، فى أعقاب انعقاد حلقة أبوجا النقاشية التى حضرتها زوجة رئيس الأركان – السيدة ربكا ايخومو Rebecca Aikhomu – وزوجات ضباط آخرين من كبار القادة ، وكذا سيدات من أنحاء ٣٠٤ حكومة محلية ،

عـلاوة على زوجـات جمـيع أعـضـاء الحكومـة العـسكرية ، والتى دعت إلى إقـامـة أفـرع لبرنامج "حياة أفضل" فى كل ولاية ، تكون مـهمتها التعرف على مشكلات المرأة الريفية وطرحها على الجهات الحكومية المختصة ، وكذا اقتراح ومراقبة تنفيذ البرامج .

وكان على زوجات حكام الولايات تشجـيع الريفـيات على أن يكن أكثـر إيجابية ومساعدة لأنفسهن وأسرهن ومحيطهن العام ؛ وتضمنت أدوات تحقيق ذلك التدريب ، ومشروعات زيادة الدخل .

**(Daily Times, Special Publication, 1990 ; Tongo, 1990 : 10).**

وبناء على مـا تقدم ، من خلال زوجـات حكام الولايات العسكريين اللاتـى أصبحن تلقائيا رئيسـات للجان برنامج "حياة أفـضل للمـرأة الريفيـة" علـى مسـتوى الولايات ، فكرت السيدة بابانجيدا فى تنفيذ الهـدف الخـاص بتعبئـة النـساء الريـفيات من أجل التنمية .

وإضـافـة إلى منصب الرئيس كان على كل ولاية أن يكون لها منسق ومـوجـه عـام لرئاسـة مكتب من مكاتب مـديرية الغذاء والطرق والمرافق الريفية على مسـتوى الولاية ، وكذلك مـجلس استشارى يضـم كل امـرأة فى منصب مفوض ، موجه عام ، رئيس لهيئة قطاع أعمـال ، قـاض بالمحكمـة العليـا ، أو مـدير تنفيذى عـام ، وقد كلفت كل لجنة على مستوى الولايات بتشكيل سبع لجان تنفيذية فرعية تختص بتقديم المشـورة ، وتنظيم وتوجيه الريفيات كلما اقتضت الضرورة . **(Tongo, 1990, 9 - 10)** .

وكان الحدث الثانى البارز بعد عام من تدشين برنـامج "حياة أفضل" هو إقامة أول سوق لبرنامج "حياة أفضل" الذى أقيم فى ميدان تافوا باليوا ، فى لاجوس فى سبتمبر ١٩٨٨م.. حيث توالدت منظمـات نسـائيـة من منظمـات نسـائيـة كـمـا أن الكثيـر من التعاونيات الريفية التى تشكلت وجدت طريقها إلى العاصمة لاجوس لعرض منتجاتها . ولحـضـور زوجـة رئيس الدولة وزوجـات النخبـة العـسكرية والعديد من الشـخـصـيـات النسائية البارزة أيضا تحول المعرض إلى مـهرجان وطنى. ومع انتهاء المعرض ، أعلنت

الحكومة الاتحادية اعتزامها إنشاء مفوضية وطنية للمرأة والتنمية ، وهو الأمر الذى ناضلت من أجله المنظمات النسائية للعديد من السنوات ، لكنه تحقق بالمرسوم العسكرى رقم (٣٠) بإقراره التزام الحكومة بمبادئ برنامج "حياة أفضل للمرأة الريفية" . وعليه فإن "المفوضية الوطنية للمرأة" ، قد نسبت بصورة مطلقة للسيدة الأولى وبرنامج "حياة أفضل" ، مفاهيمياً وهيكلياً أيضا وبصورة، وهى النقطة التى سوف نعود إليها لاحقا.

وقد أقيم سوق برنامج "حياة أفضل" الثانى فى الفترة من ١٢ - ١٩ مارس ١٩٩٠م ، فى العاصمة الوطنية الجديدة ، أبوجا ، وركز على "تصنيع وحفظ الغذاء ، من أجل تأكيد الدور التقليدى للمرأة كراعية ومدبرة للغذاء ، وخلال فعاليات ذلك المهرجان أقيم احتفال لمنح السيدة بابانجيدا جائزة اختيارها كسيدة لعام ١٩٨٩م من جانب الصحيفة الحكومية الوطنية . وفى الواقع ، إن الجائزة النيجيرية الجديدة لسيدة العام قد بدأت بالسيدة بابانيجدا ، وتراجعت أهميتها بعد ذلك .

## التأثير على سياسات النوع الوطنية :

وسرعان ما آثار الاستعراض والظهور المبالغ فيه من جانب زوجات العسكريين على صفحات الجرائد وشاشات التليفزيون الوطنية انتقاد العديد من الاتجاهات . وبالنظر إلى أنه لا السيدة الأولى ولا أى من فروع برنامج "حياة أفضل" كان لديه أى مخصصات مالية فيدرالية أو على مستوى الولايات ، فإنه لم تكن هناك أى إجابات مقنعة لما كان يثار من تساؤلات حول مصدر ما ينفق من نقود . وفيما بين ١٩٨٩ و ١٩٩١ ، أقام جانى فاورويهنمى Gani Fawehinmi المحامى الشهير العديد من الدعاوى القضائية ، مؤكداً على أنه مادامت السيدة الأولى لا تحظى بأى وضع دستورى ، فإنه لا يحق لها مباشرة أى تصرف (مساس) بالثروة الوطنية . (لأنه لا يحق لها الحصول على أى مخصصات من الخزانة العامة) ، ولم تفلح أى من هذه القضايا ، وأعلنت الرئيس الدكتورة ماريام بابانجيدا - كما كانت تدعى آنذاك - أن

برنامج "حياة أفضل" ذاتي التمويل ، واستمر بلا رقابة محاسبية – وقد تضمنت السوق الثانية لبرنامج حياة أفضل رحلات جوية وإقامة بفنادق خمس نجوم لزوجات حكام الولايات ، ولجانهم الاستشارية واللجان التنفيذية الفرعية والمدعوات من الريفيات من أنحاء ولايات الدولة الـ١٢ (آنذاك) . وإضافة إلى كل هذه النفقات قامت زوجات حكام الولايات بحجز صفحات إعلانية كاملة بالجرائد لتهنئة السيدة بابانجيدا لاختيارها "سيدة العام" ومرة أخرى من المال العام .

وكأنه لا يكفي ما سبق ، قامت نفس قائمة زوجات حكام الولايات ، بحجز مساحات إعلانية لتهنئتها في ساعة الذروة بالتليفزيون الوطني على مدى أسبوع السوق (Tongo, 1990)

وعلى ذات الصعيد المالي ، كانت هناك اتهامات (وشهود على الحقيقة) بأن المدخرات العامة قد استخدمت لتمويل شراء مواد لعرضها في السوق ، حيث لم تنتج الريفيات هذه المنتجات . وفي بعض المناطق اشتكت النساء الريفيات من قيام لجان برنامج حياة أفضل ، بالاستيلاء على سلعهن دون مقابل ودون إعادتها بعد انتهاء السوق. واشتكت أخريات من أن "التسهيلات الائتمانية" المقدمة إليهن من جانب "برنامج حياة أفضل" كانت عبارة عن قروض ذات معدلات فائدة عالية مرهقة (Tongo, 1990) . واشتكى فريق ثالث من الريفيات ، من تعطل الآلات وعدم القيام بصيانتها ، وكذلك من قيام الرجال بإدارة الآلات بدلاً من النساء أنفسهن .

وفي عام ١٩٩٢م ، قرر البنك المركزي النيجيري أن مشروعات برنامج حياة أفضل تكلفت ٤٠٠ مليون نيرة (عملة نيجيريا) خلال السنوات الخمس ، ولا يشمل ذلك التقدير مرتبات الكوادر العاملة ، والمعدات ، وغيرها من النفقات غير المباشرة

(African Guardian, 16.11.92 : 21)

ولقد أدى غياب وجود رقابة نظامية إلى صعوبة تقدير ما هي الإنجازات الحقيقية لبرنامج "حياة أفضل" . وبسبب لا مسئولية السيدة الأولى ، لم يكتب أي تقرير سنوي .

مع ذلك هناك العديد من الادعاءات ، حيث تشير تونجو (١٩٩٠) إلى إجراء دورات تدريبية على الحياكة وصناعة الصابون ، صناعة الفخار ، الصناعات القائمة على معالجة ثمار النخيل ، صناعة الزبادى أعمال الزخرفة (التطريز) ، إقامة محلات ريفية لبيع السلع وصناعات صغيرة ، فى العديد من الحالات . وتنسب أوتو (Otu, 1990)، لبرنامج "حياة أفضل" تمكينه النساء عبر الوطن القيام بأعمال تجارية مربحة ، تذكر منها الزراعة ، تربية الحيوانات ، الصناعات الصغيرة ، والجمعيات التعاونية . وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الأنشطة انخرطت بها المرأة الريفية النيجيرية قبل قيام برنامج "حياة أفضل" بزمن طويل . وقد تم أيضا إدراج تزايد القروض والمعدات المتاحة للاستخدام وقيام العديد من الجمعيات التعاونية منذ حلول برنامج "حياة أفضل" ، كإنجازات رئيسية (٤) .

وبعد خمس سنوات من قيام برنامج "حياة أفضل" كانت المزاعم أكبر : حيث نسب لبرنامج السيدة الأولى إقامته لـ ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) جمعية تعاونية ، ١٧٩٣ مشروع صناعات صغيرة ، ٢٣٩٧ مزرعة ، ٤٧٠ مركزًا نسويًا متعدد الأغراض ، ٢٣٣ مركزًا طبيًا مع نهاية عام ١٩٩٢ (News watch, 2.11.92). وقد تمت الدعوة إلى مؤتمر صحافى دولى للإشادة ببرنامج "حياة أفضل" ، وتم إصدار طوابع تذكارية وتم تصوير فيلم تسجيلى خاص بعنوان "الشرعية" لذات الغرض . وامتلأت صفحات إعلانية كاملة ثانية ببرقيات تهنئة السيدة الأولى على إنجازاتها .

وفى ظل غياب الأدلة الأمبيريقية الواضحة ، يُعذر المرء إذا ما تشكك (فى صحة الإنجازات سالفة الذكر) . فالمرأة الريفية ظلت على ما كانت عليه دائما من حالة تصنيعية ، فى حين استمر الفقر ليصبح أمراً مزمنا . وأدى الانخفاض المأساوى فى مستويات المعيشة الحضرية والريفية ، وتفاقم سوء الوضع الأمنى على المستوى الوطنى إلى أعباء متزايدة على المناطق الريفية ، ومن شواهد ذلك أن سوء الأحوال دفع الأفراد إلى العودة إلى قراهم الأصلية .

ولمزيد من الفائدة التحليلية يمكن النظر إلى نمط أسلوب إدارة برنامج "حياة أفضل" الذى كان يدار على أسس عسكرية ، من خلال السيدة الأولى التى كانت تصدر القرارات من مقر لرئاسة الدولة . وفى ظل عدم وجود أى سبيل للتغذية الاسترجاعية ، أو المناقشة والنقد الذاتى لم يكن للبرنامج أى سبيل يمكنه من الاستجابة للاحتياجات التى تراها المرأة الريفية لازمة لها (Tongo 1990) . كما أن ضعف مدركات المرأة الريفية يزيد من تأكيد عدم انخراطها فى عملية صنع القرار أو توجيه البرنامج ، مهما كان حجم انضمامها وحماسها للبرنامج . وعلى الرغم من تكليف زوجات حكام الولايات بالسفر إلى المناطق الريفية ، والاطلاع على وضع المرأة الريفية ، ورغم إقامة بعض ورش العمل الاستشارية ، فإن السلطة الحقيقية وتوجيه برنامج "حياة أفضل" ظل بيد السيدة الأولى نفسها.

وبالتالى لا يمكن وصفه بالديمقراطية بأى معنى من المعانى الحقيقية للمصطلح. فالمرأة الريفية كانت هى المستهدفة لكنها لم تكن صانعة القرار ، كما أن مصلحتها تم تحديدها لها .

وبالتحليل الدقيق لمنطوق خطاب "برنامج حياة أفضل للمرأة الريفية" يمكننا القول أن السيدة بابانجيدا افترضت أن مصلحة المرأة الريفية تتواءم مع المصالح الوطنية على نحو ما حددتها الدولة التى دأبت على استبعاد المرأة من صنع القرار . ولم تؤخذ حقيقة أن الجماعات الاجتماعية المختلفة يمكن أن يكون لديها رؤى مختلفة جدا بصدد ما هى المصلحة الوطنية ، وأن استثمار المرأة كمورد بشرى لم يدرج فى خطط التنمية الوطنية فى الاعتبار . فبدلا من ذلك ، وصفت نساء الريف كجماعة سلبية قليلة الفائدة يمكن تحريكها للقيام بعمل أكثر إنتاجية من خلال النخبة النسائية ، لصالح مجتمعاتهن. والمفارقة هى أنه فى حين أن النخبة النسائية بالتعريف غير منتجة غالبا ، حتى على مستوى الأسرة المعيشية ، فإنه ثبت بالدليل أن المرأة الريفية هى بالفعل تشغل أكثر القطاعات مشقة فى العمل على مستوى السكان والمشكلة هى ضعف تقدير عملها وضعف مكافأتها (win, 1985) ويتطلب تغيير هذا الواقع جهدا عظيما يفوق سلطة وثروة السيدة الأولى .

وهناك أيضا أحداث أخرى فى حاجة للتمحيص عند تقدير مدى ديمقراطية هذا النمط من الخطط والسياسات النوعية والتزامه بالخطاب النسوى فى هذا النمط من الخطط والسياسات النوعية ، فبرنامج "حياة أفضل" لم يكن فقط شديد المظهرية ومكلفًا لكنه كان أيضا شديد المحافظة ، فلم تدع السيدة بابانجيدا من فرصة إلا وأعلنت النأى بنفسها عن أى التزام بالخطاب النسوى ، والتأكيد على أن واجبات المرأة هى الواجبات التقليدية كزوجة وأم. وتتجلى محافظتها الشديدة فى قيام الحكام المحليين عبر البلاد ، والمعروفين بمعارضتهم جهود تعليم وتنمية المرأة ، بإسباغ الألقاب على السيدة بابانجيدا. ففى ديسمبر ١٩٩١م ، قامت جامعة نيجيريا ، "تسوكا" بمنح الدكتوراه الفخرية لزوجة الرئيس ، التى قامت بمنح إدارة الجامعة منحة مالية مقدارها ٧,٥ مليون نيرا كانت الجامعة فى مسيس الحاجة لها لمواجهة فقر ميزانية الجامعة الذى أسفر عن شلل التعليم العالى بها. وفى العام التالى منحت أيضا دكتوراه مماثلة من جامعات أخرى تعانى من الفقر هى أوجون Ogun ، وبورت هاركوت Port Harcout وأوجوموشو Oghomosho.

وفى سبتمبر ١٩٩٢م – وربما بفعل الدعاوى القضائية التى رفعها جان فاويهينمى – قامت السيدة بابانجيدا بحضور لقاء مع أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين ومطالبتهم بتقنين وضع السيدة الأولى دستوريا ، مقررة أن ذلك سوف يكون : "أحد أهم الأدلة العملية على السياسة الليبرالية الحقيقية للنظام فى الجمهورية الثالثة" (The Guardian, 12.9.92) بعبارة أخرى ، أن رفعها إلى هذا المقام سيكون سبيلا جيداً لإظهار الليبرالية. وفى خطابها عبر البيانات والتصريحات ، أكدت بابانجيدا احترافها للأدوار التقليدية للمرأة مستشهدة بتجربتها الذاتية على صعيد «الجبهة المنزلية».

ولم تحظ دعوتها بتأييد المرأة الوحيدة فحسب من بين الواحد وتسعين عضواً المنتخبين لمجلس الشيوخ السيدة كوفو بوكنور اكيريلى Kofo Kucknor Akerele (National Concord, S22.9.92) . ويمكن النظر إلى تلك المناورة كأول محاولات السيدة بابانجيدا العديدة لإضفاء الطابع المؤسسى على وضعها ودعمه (ترسيخه). وتمثل التدخل الثانى فى قيام مفوضية وطنية للمرأة ، وسوف نرى هنا أنها كانت أكثر نجاحا .

* مأسسة الأوتوقراطية النسائية :

* إضفاء الطابع المؤسسى على الأتوقراطية النسائية :

فى عام ١٩٩٠م أعلن عن قيام المفوضية الوطنية للمرأة التى أقامتها الحكومة الفيدرالية مع نهاية سوق برنامج "حياة أفضل" عام ١٩٨٩ ، وقد عهد برئاسة مفوضية الوطنية للمرأة المستقلة ظاهريا اسمياً إلى البروفيسور أوى Awe المعروفة بمساندتها حقوق المرأة عمليا وأكاديميا ، وكان أحد أولويات الهيكل الجديد تنفيذ برنامج حياة أفضل ، الذى أصبحت مهامه تحت رعاية المفوضية الوطنية للمرأة ، التى أصبحت منذ تاريخه الجهاز الحكومى الشرعى المختص بشئون المرأة ، وقد قام مجلس إدارة المفوضية الوطنية للمرأة بدراسة مجموعة من مشروعات "برنامج حياة أفضل" ، وتوصل إلى أن "البرنامج لم يتوافر له الهيكل القادر على تمكينه من الوصول إلى القواعد الشعبية" وتغطية مناطق واسعة" (News watch, 2.11.92) . وبناء على ما توصلوا إليه تم وضع خطة لدعم الهيكل الإدارى ، إلا أن تلك الخطط لم تنفذ أبداً للأسباب الموضحة تاليا .

بروز الخلافات بين برنامج حياة أفضل والمفوضية الوطنية للمرأة على مستوى الدولة مع إنشاء مكاتب المفوضية ، حيث أصبح هناك ازدواجية وتوازٍ بين الهيكلين عبر الاتحاد . فمكاتب برنامج حياة أفضل مسئولة أمام السيدة الأولى ، والمفوضية الوطنية للمرأة مسئولة أمام الرئيس (رئيس المفوضية) ، وكلاهما مسئول أمام رئيس الدولة .

وقد وصلت العلاقة بين قيادة المفوضية الوطنية للمرأة ورئاسة البلاد نهايتها فى يوليو ١٩٩٢م ، حينما تم القبض فجأة على منظمى حلقة نقاشية حول "تنمية المرأة" ، والتى كان من المقرر أن تلقى خلالها البروفيسور أوى Awe بيانا . وعندما توجهت "أوى" للمطالبة بالإفراج عنهم ، ثم اعتقالها أيضا ، وتعرضت لتحقيقات مهينة من جانب أفراد قوات أمن الدولة ، ولم يستطع وفد رفيع المستوى من السيدات فى "ابوجا" إقناع السيدة الأولى بالإفراج عنهم . واقتضى الأمر تدخل الرئيس بابانجيدا ، عندما أرسل مساعده الشخصى الخاص إلى مركز الشرطة . كى يتم الإفراج عن "أوى"

ويسمح لها بالعودة إلى مقر إقامتها (الفندق الذى تقيم فيه) . ,African Guardian)
16.11.92) ولم تنته الأمور عند هذا الحد .

ففى الشهر التالى – وتحديدا فى أغسطس ١٩٩٢ – أصدر الرئيس المرسوم رقم [٢٤] ، بإلغاء المرسوم رقم (٣٠) الذى تم بمقتضاه إنشاء المفوضية الوطنية للمرأة ، حيث أخضعت المفوضية لإعادة هيكلة على نحو يجعلها من تلك اللحظة فصاعدا خاضعة لرئاسة زوجة الرئيس ، مع وجود مدير عام معين تابع لها مباشرة ، وقد قُدمت استقالة البروفيسور "أوى" بعد ذلك ، وكان السبب المعلن لذلك هو أنها "غير قادرة على تحقيق الأهداف التى أقيمت المفوضية من أجلها" ، وهى العبارة التى لم تستطع إزالة الاعتقاد واسع الانتشار بأنها قد أجبرت على ذلك من جانب السيدة الأولى ,African Guardian)
.19.11.92)

وعلى أية حال ، فقد تم حل مجلس إدارة المفوضية الوطنية للمرأة بكامله من جانب الحكومة الفيدرالية بعد شهر واحد (Democrat, 18.11.92) . حينئذ فقط – وفى ظل أن المفوضية الوطنية للمرأة أصبحت خاضعة كلية لزوجة الرئيس – تحولت مكاتب "برنامج حياة أفضل" ، من مكاتب تابعة لرئاسة الدولة إلى إدارة داخلها .

وبالنظر إلى هذا التاريخ ، فإنه ليس من المستغرب اعتقاد البعض أن "برنامج حياة أفضل" كان مجرد واجهة لاستمرار نفاذها إلى الأموال العامة وتنامى ثروتها ونفوذها .

فالواقع أن برنامج حياة أفضل ، كان هو الجهاز العملى (التنفيذى) Operational الوحيد – رغم وجود اتجاه لتشكيل إدارة لرعاية الطفل وغيره – الذى يدار من خلال وزارة الشئون الاجتماعية وعلاوة على هذين الجهازين التنفيذيين ، كانت هناك إدارة التخطيط والبحوث ، وإدارتان معنيتان بالخدمات البيروقراطية اللازمة لتمويل المفوضية الوطنية للمرأة ذاتها ، ولشئون الأفراد [٥] .

ولم تكن المفوضية الوطنية للمرأة هى الكيان النسائى الوحيد الذى أقيم فى عهد السيدة بابانجيدا كسيدة أولى ، ويدار من خلالها . ففى نوفمبر ١٩٨٩ ، وضعت

الحكومة الفيدرالية حجر الأساس لمركز "للمرأة والتنمية" يتكلف الملايين من النيرات . وعند تدشينه ترأس الرئيس بابانجيدا "برنامج حياة أفضل" ، وتم جمع ٣٠ مليون "نيرة" فى موقع الاحتفال . وجاءت الهبات من وزارة الشئون الخارجية (٥٠,٠٠٠ دولار أمريكى) ، ومن الشركة الوطنية النيجيرية للبترول (٣ ملايين نيرة) ، ومن وزارة العمل والإسكان (٢ مليون نيرة) ، ومن مكتب رئيس أركان الحرب (١٠٠,٠٠٠ نيرة) . وأعلن الرئيس آنذاك ، أن الحكومة الفيدرالية سوف تقدم ما قد يلزم من ضروريات (African Guardian, 16.11.92). ووصلت زوجات حكام الولايات عقد وإقامة المناسبات المظهرية عالية التكاليف ، لصالح "مركز المرأة" فى مختلف الولايات .

وقد تم استكمال المركز فى وقت قياسى ، ويعتبر أكبر مركز نسوى "فى أفريقيا إن لم يكن فى العالم ، حيث يحتوى على صالة اجتماعات ، مكتبة ، مجمع تجارى ، فندق ومواقف سيارات متعددة الأدوار . وقد زينت القاعة الرئيسية والتى تعرف "بصالة المرأة" ، بصور للسيدة الأولى وبراويز زجاجية تضم الجوائز المحلية والدولية التى فازت بها .

ولم يكن مفاجأة ، أن يتم فى اجتماع بين السيدة بابانجيدا و"قيادات نسائية" مختارة ، إصدار قرار بإطلاق اسمها عليه ، حيث أصبح يعرف "بمركز ماريام بابانجيدا للمرأة والتنمية".

## توقعات بشأن المرأة والديمقراطية :

من النقاش السابق ، يتضح جليا أن نيجيريا قد شهدت ظهور أوتوقراطية نسوية، أكثر منها لتطور حركة نسائية ، أو خلق مساحة نسوية فى السياسات النيجيرية ، واستناداً إلى تلك الأوضاع ، فإنه من الجدير بالنظر ، أثر الأوتوقراطية النسوية للسيدة بابانجيدا ، على وضع المرأة فى نيجيريا ، وما إذا كان يمكن وصف برنامج "حياة أفضل للمرأة الريفية" ، والمفوضية الوطنية للمرأة والتى أنشئت جميعها خلال فترة حكم بابانجيدا ، بأنها قد أوجدت أى مساحة ديمقراطية للمرأة .

ولقد ثار العديد من التساؤلات مع اضطرار بابانجيدا لترك الرئاسة ، عما إذا كانت الأوتوقراطية النسوية ستحول إلى آلية قادرة على البقاء والاستقرار ، تتحقق من خلالها طموحات النساء فى مختلف قطاعات المجتمع النيجيرى : وهل يمكن أن تتحول من أتوقراطية نسوية إلى حركة نسوية Feminist Movement؟ .

إن أحد سبل قياس ذلك ، هو النظر فيما إذا كانت الأوضاع السياسية للمرأة قد تحسنت بفعل الأنشطة عالية المظهرية للسيدة الأولى وزوجات حكام الولايات اللاتى اكتسبن بوضوح بعض النفوذ من خلال تسليط الأضواء الإعلامية عليهن .

فعملية تأسيس "برنامج حياة أفضل" و"المفوضية الوطنية للمرأة" ومركز ماريام بابانجيدا للمرأة والتنمية ، متضافرة مع الظهور المتواتر لزوجات العسكريين فى وسائل الإعلام، غرست بوضوح صورة المرأة فى عيون العامة .

وفيما يتعلق بوضع المرأة فى أجهزة الحكم ، تم تعيين مجموعات من النساء فى أعلى المناصب ، لأول مرة من جانب الرئيس بابانجيدا ، فالبروفيسور جراس علايلى ويليامز Crace Alele William أصبحت أول امرأة على الإطلاق تعين كنائب لرئيس جامعة A University Vice Chancellor ، وتم إقناع اثنين من حكام الولايات باتخاذ نواب من النساء: السيدة سيليا ايكبنيونج Celia Ekenyong فى ولاية "تهر كروس" ، والحاجة سيناتو اوجيكوتو فى لاجوس . وتم تعيين خمس نسوة فى منصب مدير عام على المستوى الفيدرالى (بما فى ذلك الحاجة عائشة إسماعيل Aisha Ismail فى المفوضية الوطنية للمرأة) . كما تم تعيين العديد من النساء فى مناصب عليا بقطاع الأعمال ، (PID September 1992) ، وفى إطار الهياكل التى وضعت خصيصا لإحداث التحول نحو الحكم المدنى ، تم تعيين امرأة واحدة فى اللجنة الانتخابية الوطنية ، وقد لاحظنا من قبل أن الحكومة الفيدرالية قد رفضت توصيات مكتبها السياسى فيما يختص بالمرأة (ودورها) .

وفيما يتصل بالأحزاب السياسية والانتخابات المحلية وانتخابات الحكام ، فإنه بغض النظر عن إلغاء الانتخابات الرئاسية التمهيدية ، يمكننا أن نرى أنه لا الطبقة

الانتخابية ولا السياسية قد طرأ عليها تغيير يذكر ، ففى انحدار منتظم ، تم انتخاب امرأة واحدة كعضوة فى مجلس الشيوخ البالغ عدد أعضائه ٩١ عضوا ، ولم تنتخب أى واحدة لمنصب حاكم ولاية ، وتم انتخاب ١٣ سيدة للجمعية الوطنية (٨ عن الحزب الاجتماعى الديمقراطى ، و٥ عن حزب الميثاق الوطنى الجمهورى) .

ويبدو أن المرأة قد أصابت نجاحا محدودا على مستوى الجمعيات التشريعية على مستوى الولايات ، فـ ٢٧ امرأة فقط قد انتخبن من بين ١١٧٢ مقعداً على المستوى الوطنى ، تاركة ١٤ ولاية من إجمالى ثلاثين ولاية دون تمثيل نسائى فى المؤسسة التشريعية على الإطلاق ، كما لم تحقق النساء أى وجود يذكر فى مجالس الحكومات المحلية .

وقد لقيت مساعى السيناتور بكنور - اكيريلى Buknor Akerele لإيجاد لجنة نسائية للعمل كحلقة وصل بين المفوضية الوطنية للمرأة وغيرها من التنظيمات النسائية الرفض من جانب مجلس الشيوخ فى يونيو ١٩٩٣ . ومن المثير أن أحد الأسباب التى أبداها أعضاء المجلس من الرجال لمعارضة الاقتراح هى أنه سوف يضيف قناة جديدة لبرنامج "حياة أفضل" والسيدة الأولى (The Guardian, 19.6.93) ، وهو ما يشير إلى أن المرأة قد تعرضت لنوع من الانتكاس ، من جراء رد فعل الرجال تجاه السلطات التى اكتسبتها زوجة الرئيس ، أدى إلى تعويق المشاركة السياسية للمرأة . الأكثر من ذلك ، أن النساء الأعضاء فى الجمعية التشريعية، كثيراً ما تعرضن للمضايقات من خلال التجريح (الإهانة) وصيحات الاستهجان ، كلما حاولن الحديث (The Guardian, 19.6.93) . كل ذلك أشار إلى أن المرأة ، ريفية كانت أم حضرية سوف تستمر مهمشة بدرجة كبيرة خلال الجمهورية الثالثة .

وأحد الأشياء التى تغيرت هى أن زوجات رؤساء الأحزاب ومرشحى الرئاسة أصبحن موضع اهتمام العامة ، لذا فإن عدم ظهور زوجة (أو زوجات ؟) بشير توفا (أحد مرشحى الرئاسة) كان موضع انتقاد من وسائل الإعلام الوطنية المعتادة على استعراض (إظهار) الطموحات الدولية للسيدات الأول.

فزوجتا أبيولا Abiola وكينجيبى Kingibe قد حظيتا بتغطية واسعة حيثما ظهرتا خلال الجولات الانتخابية . وبالنظر إلى أن قادة الحزب الاجتماعي الديمقراطى متعدد m الزوجات ، فلقد كان باستطاعتهم إرسال زوجة مختلفة إلى معسكر انتخابى فى أنحاء مختلفة من البلاد ترجع إليها جذور تلك الزوجة (National Concord, 13.6.93) ، ومظهر آخر ، هو أنه على العكس من سياسة الجمهورية الثانية ، فإن كلا الحزبين وجد لزاما عليه إصدار بيانات عن مخططهم بشأن المرأة ، مع تقديم أبيولا وعوداً بتعيين أربع وزيرات ، وتعهد "توفا" بتعيين عدد مناسب من النساء ، وكذا التعهد بمساندة مساعى إنهاء القوانين التمييزية .

ويمكن أن نخلص من ذلك ، إلى أن الأوتوقراطية النسوية ، قد أثرت على سياسات الجندر على المستوى الوطني ، ولكن ليس على نحو ما كان يتمنى المرء. فلا يمكن القول بأنها قد أكدت المساواة النوعية ، أو تحدت بأى صورة الاتجاهات المحافظة تجاه النساء ، فعلى العكس فإن ثمانى سنوات من الأتوقراطية النسوية قد أوجدت وعودا بتعيين عشر نساء ، ونقلت مظاهر استعراض الثروة والقوة للنساء ذوات الملابس غالية الثمن ، إلى المجال السياسى ، وبعيدا عن المجال السياسى ، لم يكن ثمة أى حديث عن تغيير أكثر جوهرية . وفى خلال عملية التحول نحو الحكم المدنى ، كانت نساء نيجيريا محط أنظار الإعلام كملحقات بالمعسكرات الانتخابية لأزواجهن ، أكثر منه بفعل قيامهن باقتحام ناجح للسياسة .

وقد برز التزام المرأة بالتحول الديمقراطى بدرجة كبيرة فى الشهور التالية على عودة العسكريين بقيادة الجنرال سانى أباتشا Sani Abacha . فعندما لم تعلن نتيجة الانتخابات الرئاسية فى يونيو ١٩٩٣م ، شاركت النساء الرجال الخروج إلى الشوارع ودعوة العسكريين للتخلى عن السلطة ، وكانت النساء من بين من تعرضوا للضرب والمضايقات فى عمليات القمع التى تلت ذلك . ومع حل جميع الهياكل المنتخبة وإحلال حكومة عسكرية جميعها من الرجال محل الحكومة المدنية ، وضعت الآمال بالديمقراطية والمشاركة النسائية فى الحكومة التالية فى مهب الرياح . ولم تعد أوتوقراطية المرأة

موضع اعتبار مع رحيل السيدة بابانجيدا لأن السيدة الأولى التى تلتها السيدة "سانى أباتشا" ، ظلت دوما غير ظاهرة. ولا يمكن دمغ ذلك بأنه خسارة كبيرة ذلك أنه إذا كان صوت المرأة فى السياسة سيعتمد على شخصية السيدة الأولى ، فإن ذلك يعنى أن إمكانية حصول النساء على أى مساحة للديمقراطية تكون ضئيلة بصرف النظر عما إذا كنا فى ظل إدارة مدنية أم عسكرية.

كل ذلك يقودنا إلى أن نخلص إلى أن الأوتوقراطية النسوية لم تكن ظاهرة قادرة على الاستمرارية الذاتية ، وأنها لم تقد إلى أى تغييرات مستقرة فى الوضع السياسى للمرأة ، أو إلى أى تحسن ثابت فى حياة المرأة العادية ، كما أنها لم تستطع أن تتحول بنجاح إلى إيجاد مساحة ديمقراطية للنساء ، عندما انتكست عملية التحول الديمقراطى فى المجتمع ككل بفعل طول فترة الحكم العكسرى فإنجازات العهد الطويل لأتوقراطية السيدة بابانجيدا كانت منحصرة في توفير مساحة إعلامية أكبر لزوجات النخبة الحاكمة ، وتعبئة دعم الطبقة النسائية الحاكمة خلف أكثر نظم الحكم الشمولية العديدة التى حكمت نيجيريا .

وكأثر جانبى غالبا ، رأينا أيضا إقامة الحكومة الفيدرالية لهياكل عديدة على مستوى الدولة إلا أن إمكاناتها الديمقراطية لا يمكن بعد تقييمها ، فأيا كانت إمكانات تلك المؤسسات فإنها لا يمكن إدراكها فى ظل استمرار الحكم العسكرى ، ولا يحتمل أيضا أن تظهر هياكل نسائية تحت هيمنة زوجة الرئيس ، أو زوجات عسكريين آخرين وسياسيين ؛ ممن لا يملكن أى تفويض بحقهن فى ذلك ، واللاتى اكتسبن نفوذهن كلية من نفوذ أزواجهن .

# الهوامش

(١) تذهب اوكونجو (Okonjo 1981) إلى أنه فى نظم المجتمعات التقليدية الثنائية Bisexual تختار النساء قادتهن لإدارة شئون الدولة التى تعتبر من اختصاص المرأة (102 : 1981) . أكثر من ذلك تشير إلى أنه بدلا من الاعتماد على الحكومة لتعيين المرأة فى مناصب ، وبالتالى بالاشتراك فى العملية السياسية ، فإن الناخبين فى كل دائرة انتخابية لابد وأن يختاروا واحداً من كل جنس لمقعد فى الهيئة التشريعية ، من أجل تأكيد أن التوزيع على أساس الجنس سوف يعبر عن الوضع الديموجرافى الذى تحتل النساء نصفه.

(٢) مثل هذه البيانات تكون مفتوحة للتفسير ، ولكن للغرابة ، فإن الأحزاب الأكثر تعبيراً عن مساندتها للمرأة وهما "برنامج حياة أفضل" وحزب وحدة نيجيريا لم تتضمن أى بنود عن المرأة على الإطلاق . ويمكن أن يغفر للمرء أن يطابق بين هذا الصمت والمعارضة المعتادة من جانب الجناح اليسارى للرجال للاعتراف بأهمية النوع فى أى حركة تحريرية (Hutchful, 1994) .

(٣) السيدة فلورا ازيكوى Flora Azikwe – زوجة أول حاكم لنيجيريا والذى نصب قبل الاستقلال – ربما تكون أنشط وأكثر تقدما من الكثيرات . فهى لم تكتف باستضافة زوجات رؤساء ولايات أخرى ومرافقة زوجها فى العديد من جولاته وواجباته فحسب، بل رأت أيضا أن للنساء أدواراً هامة للقيام بها فى التنمية الوطنية . وناضلت بلا كلل من أجل تعليم المرأة فى المدارس ، والمدارس الثانوية والجامعات . كما أنها ساندت عدداً من القضايا الخيرية وحظيت باحترام داخل وخارج البلاد لكياستها ، ونبلها ، وحبها للمصنوعات التقليدية كزى وطنى لها .

(٤) على سبيل المثال ، فى ولاية كادونا ارتفع عدد التعاونيات من ٢٠ فى ١٩٨٦ إلى ٣٠٠ عام ١٩٩٠م، وبالنسبة لولايات أخرى قدر إنه فى عام ١٩٩٠م كان هناك ٣٠٠ تعاونية فى بويتشى Bauchi، و ٤٨٠ فى بندل Bendel، ١٦٢ فى ايمو Imo، إلا أنه لا يتوفر لدينا معلومات إلى أى مدى يمكن اعتبار تلك الزيادة استجابة لبرنامج حياة أفضل ، وما إذا كانت هذه تعاونيات نسائية أم لا (Dul, 1990) .

(٥) بعيداً عن المناصب الرئيسية فى "ابوجا" ، كان على كل ولاية أن تؤسس مديرية لشئون المرأة ، إلا أنه لم يرد ذكر عن أى من هذه المديريات فى التقرير السنوى القيم الصادر عن المفوضية الوطنية للمرأة . أو فى أى من إصداراته الجديدة . ولقد ظلت العلاقة بين هياكل "برنامج حياة أفضل" ، "المفوضية الوطنية للمرأة" غير واضحة ، رغم أن اندماجهما (أو ربما بعبارة أكثر دقة ، احتواء إحداهما داخل الأخرى) يبدو أكثر (نتائج) رئاسة السيدة الأولى للتنظيميين وضوحاً .

## References


Abdel Kadr, S., (1987) *Egyptian Women in a Changing Society, 1899-1987*, L., Rienner, USA/UK.

*Africa Guardian*, 16 November 1992.

Amadiume, I., (1987) *Male Daughters, Female Husbands*, ZED books, London.

-----, (1990) "Contemporary women's Organisations, Contradictions and Irrelevance in the Struggle for Grassroots Democracy in Nigeria". Paper presented to CODESRIA Seminar on *Social Movements, Social Transformation and the Struggle for Democracy in Africa*, Tunis 21-23, May.

Awe, B., (1992) (*ed.*) "Nigerian Women in Historical Perspective", Snalore/ Bookcraft, Ibadan. Nigeria.

-----, (1989) "Nigerian Women and Development in Retrospect". In J. L., Parpart (*ed.*) *Women and Development in Africa: Comparative Perspectives*, Dalhousie University, USA.

-----, undated, *The National Commission for Women: Policy and Programme Focus*, unpub, NCW, Abuja, Nigeria.

Badran, M., (1988) *Dual Liberation: Feminism and Nationalism in Egypt*, 1875: 1925, in Feminist Issues Spring.

Chazan, N., (1989) *Gender Perspectives on African States*, in Parpart and Studt (*eds.*) *Women and The State in Africa*, L. Lienner USA.

Development Alternatives with Women for a New Era (Dawn) (1988) *Development Crises and Alternative Visions: Third World Women's Perspectives*, Earthscan UK.

Denis, C., (1987) "Women and the State in Nigeria: The Case of the Federal Military Government". In H. Afshar (*ed.*) *Women, State and Ideology*, MacMillan UK.

Hutchful, E.. *African Marxism and The Gender Question*, in Gendering African Social Science CODESRIA forthcoming, Dakar.

Jayawardena, K., (1986) *Feminism and Nationalism in the Third World*, Zed Press UK.

Mba, N., (1982) *Nigerian Women Mobilised: Women's Political Activity in Southern Nigeria*, 1900-1965, University of California, Berkely.

-----, (1989) "Kaba and Khaki: Women and the Militarised State in Nigeria". in J., Parpart and K., Staudt, *Women and The State in Africa*, Lynne Rienner, Boulder and London.

Milray, G., (1989) *Organising Women for Change: The Experience of Women in Tanzania since Independence*. unpublished, MA research paper, Institute of Social Studies, The Netherlands.

Parpart, J., and Staudt, K., (1989) (*ed.*), *Women and The State in Africa*, L. Rienner USA.

National Commission for Women (1992) *Annual Report*.

*Newswatch Magazine* 2.11.92.

Otu, O, (1990) *The Better Life Program for Rural Women in Nigeria: A Great Leap Forward in National Development*. Unpublished Paper, Ahmadu Bello University, Zaria, Nigeria.

Partners in Development (PID), (1992) *National Commission for Women*, Abuja, Nigeria.

Russel, Deh, (1990) Lives of Courage: *Women for a New South Africa*, Virago United Kingdom.

Shawalu, R., (1990) Women's Movement and Visions: The Nigeria Labour Congress Women's Wing, *Africa Development XIV 3*, CODESRIA.

-----, undated, *Constitutional Development, Party Politics and Prospects for Women in Nigeria's Third Republic*. Unpublished Paper, University of Maiduguri, Nigeria.

Staunton, I., (1990) (*ed.*), *Mothers of the Revolution*, Baobab Book, Harare.

*The Guardian Newspaper* 12.9.92

*The Guardian Newspaper* 19.6.93

Tsikata, E., *Gender Analysis and The State in Ghana: Some Preliminary Issues in Gendering African Social Science*, CODESRIA forthcoming, Dakar.

Tongo, A., (1990) *Better Life for Rural Women*, Paper presented at the 4th International Interdisciplinary Congress on Women, Hunter College, New York.

Urdang, S., (1979) *Fighting Two Colonialisms: Women in Guinea Bissau*, Monthly Review Press, NY, London.

-----, (1989) *And Still They Dance; Women, War and the Struggle for Change in Mozambique*, Earthscan, London.

*West Africa Magazine*, (1989) "Voices of Abuja", 20-26 November.

Women in Nigeria, (1985a) *The WIN Document: Conditions of Women in Nigeria and Policy Recommendations to 2000 AD*, WIN, Zaria, Nigeria.

-----, (1985b) *Women and The Family: Proceedings for the Second Annual WIN Conference*, CODESRIA, Dakar Senegal.

-----, (1985c) *Women in Nigeria Today*, Zed Press, London UK.
Walker, C., (1982) *Women and Resistance in South Africa*, Onyx Press London UK.

# الباب الثانى عشر

# السياسة والتكيف الهيكلى فى أفريقيا

## الفصل السابع والعشرون

# رؤى حول سياسات التكيف الهيكلي ، التوجه نحو المعاملات غير الرسمية والتغير السياسى فى أفريقيا

بقلم : **يوسف بنچورا**

ترجمة : **رحاب عثمان محمد عثمان**

### مقدمة

لن يغفل أى ملاحظ دقيق النظر للساحة الأفريقية حجم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة التى حدثت فى معظم الدول، والتى أعقبت المراحل الأولى للركود الذى حدث فى السبعينات وتطبيق برامج التكيف الهيكلى فى الثمانينات. وقد تفاوتت الإصلاحات المطبقة بصورة كبيرة بين الدول، سواء من حيث طبيعتها أو مداها.

وبالفعل، لا تتفق طريقة توزيع الخسائر والمكاسب بين القطاعات والفئات الاجتماعية فى المجتمعات المختلفة مع بعض الفروض الأساسية للنظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة. والأكثر من ذلك، أن تصاعد الحركات الديمقراطية فى العديد من الدول أدى إلى ظهور مشكلات جديدة تتعلق بإمكانية الاستمرار فى تطبيق الإصلاحات ، كما أدى إلى حدوث تغييرات اجتماعية وسياسية معقدة فى تلك المجتمعات.

وقد شجعت هذه التطورات المعقدة – والتى تعتبر متناقضة فى أغلبية الأحوال – عدداً من الدارسين على دراسة الديناميكيات السياسية للتكيف الهيكلى. حيث يسود الآن قبول عام لفكرة أن التكيف الهيكلى لا يعتبر مجرد مسألة فنية تتعلق

بتصحيح الأسعار ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، لكنه يتعلق أيضاً بالتوزيع السلطوى للقيم.

ومع ذلك ، يعتبر العديد من النظريات السياسية المتعلقة ببرامج التكيف الهيكلي - خاصة تلك المطبقة في الدول الأفريقية - على درجة كبيرة من التضارب والتناقض مع بعضها البعض. فمع تزايد صعوبة ملاحقة التغيرات السريعة التي تحدث في القارة، اتجه المحللون إلى الاعتماد - بصورة أساسية - على الاستدلال المنطقي للوضع الذي يجب أن تكون عليه الديناميكيات السياسية من وجهة نظرهم. لكن الاستدلال المنطقي قد لا يكون مفيداً عندما تمثل الهياكل الاجتماعية التي تشكل الأساس الذي ينبني عليه الأطر النظرية الأصلية صعوبات من المنظور المفاهيمي، وبالتالي لا يمكن فهمها إلا من خلال المعالجات التطبيقية للتغيرات التي تحدث بالفعل في المجتمعات المختلفة.

ويمكن أن نميز في الأدبيات بين تصورين أساسيين حول سياسات التكيف الهيكلي. يحاول التصور الأول فهم العمليات السياسية في ضوء فروض النظرية النيوكلاسيكية عن كيفية توزيع المكاسب والخسائر بين الجماعات الاجتماعية المتنافسة على تلك المكاسب، حيث تنشأ الديناميكيات السياسية ومخرجاتها - وفقاً لهذا التصور - من افتراض ضرورة التحول من هيكل الحوافز المبني على أساس تدخل الدولة إلى الهيكل الذي يعتمد على الأسواق، والتي يجب أن تتوافر فيها شروط الحرية والمنافسة الكاملة. لكن هذا التصور فشل في تحليل العمليات الاجتماعية والمؤسسية المرتبطة بالتغير الاقتصادي في ضوء مبادئ السلوك السياسي، وتبنى بدلاً من ذلك وجهة نظر التكنوقراط قصيرة الأجل عن السياسة، والتي تركز على كيفية توفير الأطر السياسية اللازمة لنجاح الإصلاحات المطبقة.

ويعتبر التصور الثاني أقل ارتباطاً بالجوانب الوظيفية للنظام السياسي، ويرى أن هناك نوعين هامين من التغيرات التي تحدث في المجتمعات الأفريقية المعاصرة وهما : التوجه نحو المعاملات غير الرسمية (Informalisation) ، وتنامي ظهور المجتمع المدني. لكن هذا التصور يتجاهل الأبعاد الاجتماعية والسياسية لفهم ديناميكيات هذه

التغيرات، مما يقود إلى استنتاجات محدودة وغير واقعية فى بعض الأحيان عن التوجه نحو المعاملات غير الرسمية وعن تنامى ظهور المجتمع المدنى، فقد تم الربط أتوماتيكياً بين التكيف الهيكلى وبين نمط الديمقراطية الناتجة عن التغيرات الاجتماعية الجديدة والتوجهات نحو المعاملات غير الرسمية. كما تقلص دور الجماعات المدنية المنظمة، حيث فشلت فى تفهم مدى تعقد التغير السياسى الذى تلعب فى إطاره الجماعات الاجتماعية المختلفة أدوارًا محددة وإن كانت مكملة لبعضها البعض.

ويبدأ هذا الفصل بتناول العلاقات بين المصالح الاقتصادية والتكيف الهيكلى كأساس لمناقشة التصور السياسى لنموذج الصندوق / البنك الدوليين حول سياسات التكيف الهيكلى والأطر الفنية للتحليل السياسى لهذا النموذج. ففى النموذج التالى ا، سوف نحاول رسم إطار عام لبعض التغيرات الواضحة التى حدثت على الساحة الاجتماعية فى الدول الأفريقية، مع إثارة مجموعة من التساؤلات حول عدم فهمنا الكامل لهذه التغيرات. ويتناول الجزء الأخير من الدراسة التغيرات السياسية الكبيرة التى حدثت فى الفترة الحالية، كما يتناول وجهات النظر المختلفة حول ظاهرة التوجه نحو المعاملات غير الرسمية، وتنامى ظهور المجتمع المدنى فى ضوء هذه التغيرات.

## المصالح الاقتصادية والتكيف الهيكلى

يعتبر الإطار الذى يضم الرابحين والخاسرين هو جوهر النظرية الليبرالية الجديدة للتكيف الهيكلى، ويتحدد هذا الإطار وفقًا لأنواع السلع التى ينتجها ويستهلكها الأفراد، ووفقًا لطبيعة حركة عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد. وكقاعدة عامة، يتوقع أن يحقق الأفراد ووحدات القطاع العائلى التى تنتج سلعًا قابلة للتجارة وتستهلك سلعًا غير قابلة للتجارة نفعًا من الإصلاحات المطبقة، حيث تعمل هذه الإصلاحات على تغيير هيكل الحوافز لصالح السلع القابلة للتجارة. وعلى النقيض، يفترض أن تحقق وحدات القطاع العائلى التى تستهلك سلعاً قابلة للتجارة وتنتج سلعًا

غير قابلة للتجارة خسائر من هذه الإصلاحات. وإذا كانت عناصر الإنتاج غير قادرة على الانتقال بين القطاعات المختلفة، ومن ثم لا تحقق نفس معدل العائد المحقق فى باقى القطاعات – وهو غالباً الوضع السائد فى الدول الأفريقية – لن نستطيع رسم صورة دقيقة للرابحين والخاسرين إلا بعد تصنيف الأفراد وفقًا للقطاعات.

وفى القطاع الزراعى، تم اختبار مدى النفع الذى سوف يعود على بعض الجماعات فى المناطق الحضرية نتيجة لبعض سياسات التكيف المطبقة. وتم تقسيم الجماعات الاجتماعية المختلفة إلى أربع فئات : منتجى السلع القابلة للتجارة، ومنتجى السلع غير القابلة للتجارة، وعمال المزارع بالأجر، ومستهلكى الغذاء. وهناك أيضًا تقسيمات فرعية أخرى، فالمنتجون قد يكونوا مصدرين أو منتجين للسوق المحلى، وعمال المزارع قد يعملون فى مزارع السلع القابلة للتجارة، أو فى مزارع السلع غير القابلة للتجارة .(FAO,1990) وقد أوصى Bienen بتطبيق نموذج مماثل يأخذ فى الاعتبار التنوع الكبير للجماعات الحضرية، وهو مبنى على نفس أسس تغيرات الأسعار النسبية، وانتقال عناصر الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة (Bienen, 1990).

نصل من هذا التحليل إلى عدة نقاط : أولاً – بالرغم من أن النظرية الليبرالية الجديدة يجب أن تكون محايدة بالنسبة للجماعات المختلفة التى سوف تحقق منافع أو خسائر من التكيف، حيث أن التركيز يجب أن ينصرف إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية لهذه الجماعات، إلا أن معظم الكتاب ربطوا بين مجالات النشاط الاقتصادى وبين طبيعة الجماعات التى تمارس هذا النشاط، ثم قاموا برسم صورة الرابحين والخاسرين وردود أفعالهم المتوقعة تجاه سياسات الإصلاح المطبقة. ولعل هذا يعود إلى رغبتهم فى إثبات أن برامج التكيف تعود بالنفع على غالبية الأفراد.

ثانياً – يفترض مستخدمو هذا النموذج أن الرابحين من الإصلاح جديرون بالاهتمام والرعاية، حيث أنهم يعملون فى أنشطة إنتاجية تضيف قيمة حقيقية للناتج القومى. وفى هذا السياق ، ليس للخاسرين أى حق فى منع الرابحين من تعظيم عائدهم.

ثالثاً – يؤدى التكيف إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الجماعات التى سبق وتعرضت لنوع من التمييز ضدها. لذا ؛ فان الإصلاحات تمنح الغالبية المضطهدة من الشعب القدرة على إبداء الرأى وتشعرهم بالأمان الاقتصادى.

## الحياد السياسى، التوجهات السلطوية، ونظم الحكم

إن نموذج الصندوق / البنك الدوليين للإصلاح التحررى الجديد يتأثر بثلاثة توجهات سياسية متكاملة، كما يتضمن النموذج الطرق المختلفة لمواجهة عمليات التغير المعقدة المصاحبة لهذا الإصلاح . يعتبر التوجه الأول توجهًا فنيًا بالأساس. ومن خلاله يفترض أن تكون المؤسستان الدوليتان (البنك والصندوق ) محايدتين سياسيًا . حيث يعتقد أنهما تستندان إلى مؤشرات اقتصادية موضوعية فى إدارتهما للاقتصاد العالمي، وفى تقديمهما النصح والمشورة للحكومات حول كيفية تثبيت وتنمية الاقتصاد (Kabler,1989; Camessus,1988; Styles,1990) –. إن جوهر هذا التوجه الوظيفى هو الثقة فى قدرة قوى السوق الموضوعية على دفع الاقتصادات المتعثرة فى مسار النمو المتواصل، وهو الأمر الذى سوف يحقق فى النهاية النفع لكل القطاعات والجماعات الاجتماعية.

وفى بداية الثمانينات ومع تصاعد الأزمات فى العديد من الدول النامية ظهر التوجه الفكرى الثاني. فقد أدت وجهة النظر المثالية للبنك والصندوق حول إشراف خبراء دوليين محايدين على الاقتصاد العالمى إلى إتاحة المجال للتدخل فى النشاط الاقتصادي. حيث يرى كل من البنك والصندوق ضرورة تدخل الحكومات والجماعات الاجتماعية المختلفة لتنظيم المنافع الناشئة عن التغييرات الراديكالية فى علاقات الأسعار فى الأجل الطويل. وتتأثر هذه التغييرات بالفكر النيوكلاسيكي للاقتصاد السياسي، والذى تعرض لانتقادات كثيرة فيما يتعلق باستراتيجيات التصنيع والأنشطة التى يستغل العاملون بها مناصبهم العامة فى تحقيق ربح خاص (rent-seeking activi

ties) والمنتشرة بين جماعات الحضر، والتى تؤدى إلى أن تعمل الاقتصادات النامية عند مستويات دون المستوى الأمثل للتشغيل. ويعتقد الاقتصاديون النيوكلاسيك أن السلطات السياسية هى التى سوف تدفع عملية الإصلاح إلى الأمام، حيث إن الجماعات الحضرية سوف تعارض السياسات التى تهدف إلى تغيير هيكل الحوافز لصالح القطاعات المنتجة السلع القابلة للتجارة .(Lal,1983) لذا يجب على الحكومات أن تعمل لصالح الغالبية الريفية المضطهدة، حيث ينظر إلى القمع على أنه عمل قانونى ومبرر.

ويمكن إرجاع الفروق فى أداء النظم السياسية المختلفة فيما يتعلق بتطبيق برامج التكيف إلى الاختلاف فى مدى إقدام وقوة هذه النظم. وقد أوضح Toye كيف انعكس فكر البنك فى بداية الثمانينات فى صورة مساعدات مالية يقدمها البنك إلى الحكومات كى تتمكن من التغلب على الضغوط السياسية المحلية قصيرة الأجل .(Toye,1990) وبالفعل ، يحاول البنك دائماً إيجاد علاقة إيجابية بين سياسات التكيف المطبقة فى تلك الدول وبين الأداء الاقتصادى الجيد .(World Bank,1989)

ثم ظهر التوجه الثالث للفكر السياسى فى نهاية الثمانينيات، بعد قبول غالبية الدول التى تعانى من تدهور اقتصادى تطبيق برامج التكيف. وقد قام البنك الدولى بإعداد دراسة حول ٥١ من قروض التكيف الهيكلية (SALs)، وقروض التكيف القطاعية (SECALs) المقدمة إلى ١٥ دولة نامية - منها خمس دول أفريقية - خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٧ ،وأظهرت الدراسة أنه قد تم الانتهاء من تنفيذ ٦٠٪ من الشروط السياسية المتفق عليها، وأن "مدى تنفيذ هذه الشروط السياسية يختلف اختلافاً كبيراً بين المناطق السياسية".

لكن من المثير أن نجد أنه قد تم تأجيل تنفيذ الالتزام الخاص بإسقاط ثلاثة أرباع الديون بسبب "الأداء غير المرضى" فى تطبيق الشروط المتفق عليها .(McCleary,1989)

وقد بدأ يظهر العديد من عمليات المناهضة السياسية لهذه التغييرات هذا بخلاف غياب الإرادة السياسية. كما أشارت بعض الدراسات التطبيقية تساؤلات حول

الافتراض الخاص بوجود علاقة بين التوجهات السلطوية ومدى تطبيق برامج التكيف (Haggard and Kaufman,1980; Toye,1990) – وتدور هذه الدراسات بالأساس حول ضرورة أخذ الأبعاد والعمليات السياسية فى الاعتبار بصورة أكثر جدية عند تطبيق برامج التكيف. فقد أصبح التساؤل المهم هو: كيف نهيئ المناخ المناسب لظهور أنظمة سياسية قادرة على الالتزام الكامل بتنفيذ أهداف التكيف؟. وقد حاولت دراسة للبنك الدولى بعنوان "أفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المتواصل" (Sub Saharan Africa From Crisis to Sustainable Growth)

الإجابة على هذا التساؤل بالتركيز على بعض القضايا التى يعتبرها علماء السياسة هامة للتغلب على الأزمة فى أفريقيا، وهى: الحكم الجيد، والمساءلة السياسية، وسيادة القانون، وقواعد المشاركة فى الحكم. لكن عملية تفويض المؤسسات المالية الدولية للقيام بوضع نظام تحررى موحد للتجارة ولتسوية المدفوعات يفرض قيوداً على قدرتها على التعامل بموضوعية مع القوى السياسية فى المجتمعات المختلفة. وهو الأمر الذى يميز التوجه الفكرى المطبق فى معالجة الأبعاد السياسية للتكيف. حيث تؤثر الرغبة الفطرية فى التنظيم والإدارة فى اختيار الاستراتيجية والإطار المفاهيمى. وبالفعل يكشف انتقاد Beckman لدراسة البنك الدولى عن الأجندة السياسية التى يحاول البنك طرحها فى مناقشات سياسات التكيف، والتى تركز أساساً على تغيير موازين القوى لصالح الإئتلافات الاجتماعية التى سوف تكون قادرة على مواصلة تطبيق برامج الإصلاح (Beckman,1990).

وتمثل هذه النظرة الفنية والوظيفية للسياسات المختلفة الإطار العام لمختلف التوجهات المسيطرة على المناقشات التى تدور حول سياسات التكيف، والتى تتناول الروابط بين الأنشطة التى يستغل العاملون بها مناصبهم العامة فى تحقيق ربح خاص وبين الجمود السياسى، والتى تهتم بالإدارة السياسية لبرامج التكيف الهيكلى.

## التربح من المناصب العامة والجمود السياسى

لقد قام الكتاب بتناول موضوع البعد السياسى للتكيف الهيكلى فى الدول الأفريقية فى إطار دراستهم للأزمة الزراعية، مستخدمين فى ذلك أدوات التحليل الخاصة بالاقتصاد السياسى النيوكلاسيكى. وقد اهتموا بتوضيح كيف أثرت عملية توزيع القوى فى أفريقيا بعد الاستقلال على النمو الزراعى، وعلى دخول المزارعين. وأثبتوا أن الفقر فى الريف يعتبر نتاجاً لسياسات التبادل والتسعير التمييزية. فقد عانى الفلاحون من سوء المعاملة بسبب عدم تمثيلهم فى الائتلافات السياسية الحضرية، والتى قامت برسم سياسات التنمية خلال الستينات والسبعينات. وبالفعل، تتعارض مصالح الفلاحين مع مصالح أصحاب المصانع والعمال والنخب السياسية، الذين سوف تقل أرباحهم ومستويات معيشتهم إذا ما ارتفعت أسعار السلع الزراعية (Bates,1981; Lofchie,1975). ومن ثم فإن الرقابة السعرية وإعاذات الغذاء وهيئات التسويق التابعة للدولة تخدم هدف تعزيز الاتحادات السياسية الحضرية (Pletcher,1986).

وقد ركز بعض الكتاب على الأدوات الأساسية للسياسة، وهى عادة السياسة التجارية عند مناقشتهم للأبعاد السياسية للتكيف الهيكلي. فيرى Bienen مثلاً أن تبنى سياسات أكثر تحديداً – مثل تحرير التجارة – لا يؤدى إلى الاختلال الوظيفى للنظم السياسية بنفس القدر الذى ينتج عن محاولة تطبيق مدى واسع من سياسات التكيف، والتى تؤثر سلبياً على مصادر الرزق للعديد من الجماعات. والأكثر من ذلك، أنه أثبت أن سياسات التحرر يمكن أن تؤدى إلى نتائج إيجابية بصورة سريعة، مما يولد تأييداً فورياً لهذه السياسات من جانب الرابحين يوازن معارضة الخاسرين لها (وهم السياسيون العسكريون والموظفون المدنيون) (Bienen,1990: 719).

وقد قام هؤلاء المهتمون بالأبعاد السياسية للتكيف – كعلاقة الأنشطة التى يستغل العاملون بها مناصبهم العامة فى تحقيق ربح خاص بالبقاء فى السلطة – مثل Herbst بالربط بين التشوهات الموجودة فى السياسة التجارية، والأسعار الزراعية والأداء

البيروقراطى وبين الحاجة إلى تطوير الدوائر الانتخابية السياسية المحلية. ونظراً لأن التكيف الهيكلى يستهدف تقليص العائد الذى عادة ما يوزعه السياسيون على أتباعهم، فان الوضع السياسى قد يكون غير مستقر. ولا يؤمن Herbst بقدرة الرابحين من تطبيق برامج التكيف على إمكانية حماية مصالحهم فى مواجهة الدولة وحلفائها التقليديين. فالقادة سوف يضطرون - بدلاً من ذلك - إلى اللجوء إلى اتباع سياسات قمعية عند تطبيق برامج التكيف.

وتسيطر فكرة الحاجة إلى تدعيم سلطة وإلزام القانون على العديد من الكتابات السياسية التى تتناول التحول إلى نظم الحوافز المستندة على آليات السوق. فيرى Bie nen مثلاً أن الإلمام بقدرة النظام على القمع وبحجم الموارد التى يخصصها لأعمال القمع ضرورى لتقييم مدى نجاح سياسات الإصلاح المطبقة (Bienen, 1990). لكن هذا لا يوضح بالطبع لماذا لن تقوم الجماعات التى تستغل مناصبها العامة لتحقيق ربح خاص بتأييد سياسات الإصلاح واستخدام علاقاتها السياسية لحماية مصالحها الاقتصادية فى القطاع الخاص.

## الاستقرار السياسى وتنظيم تكاليف التكيف

تثير مجموعة أخرى من الدراسات فى المجال الاجتماعى تساؤلات حول الحكمة من الاعتماد على قوى السوق الحرة فى التغلب على الركود، وحول الآثار السلبية للتكيف على الجماعات التى لا تسعى للتربح من مناصبها العامة. فالغالبية العظمى من الخاسرين يعتبرون من محدودى الدخل، من قاطنى المناطق الحضرية والريفية، ولا يتمتعون بأية سلطات سياسية. لذا يمكن أن تؤدى السياسات القمعية إلى عدم الاستقرار السياسى، حيث أن الخاسرين يمثلون غالبية الشعب.

وقد قامت منظمة اليونيسيف UNICEF بدور رائد فى مساندة الضعفاء والمظلومين على الصعيد الاجتماعى، حيث تهتم برامجها بصفة خاصة بالمرأة وبالأطفال، وهما

يمثلان شريحتين على قدر كبير من الأهمية لكنهما غير مؤثرتين على الصعيد السياسى. وتهدف بعض الدراسات الهامة التى قامت بها منظمة اليونيسيف إلى التأثير على صانعى القرار - محلياً وعالمياً -، فيما يتعلق بتخصيص الموارد على المستويين الكلى والمتوسط.

ويتناول المستوى الكلى حجم الإنفاق، وأنواع الضرائب، وعجز الموازنة العامة، بينما يهتم المستوى المتوسط بتوزيع الضرائب فيما بين الجماعات المختلفة، وبتخصيص الإنفاق العام بين وداخل القطاعات المختلفة، وبمدى انتفاع الفئات الاجتماعية المختلفة من أنواع الإنفاق المختلفة .(Coruia Stewart,1990)

ولا تستخدم دراسات اليونيسيف البعد السياسى فى الدفاع عن المضطهدين بصورة صريحة. فهى تهتم بدلاً من ذلك بالأبعاد الإنسانية وبحسن نوايا الحكومات والمؤسسات المالية الدولية.

لكن الحاجة إلى معرفة التكاليف الاجتماعية والسياسية للتكيف، والتى تلت دراسات اليونيسيف فى نهاية الثمانينات، بالإضافة إلى المعارضة الشعبية للمشروطية السياسية والتى ظهرت فى العديد من الدول شجعت عدداً كبيراً من الكتاب على التركيز على أنواع الحكومات الائتلافية اللازمة لدفع عملية الإصلاح الاقتصادى إلى الأمام. فقد اعتبر بعض المحللين السياسيين قضية التعويضات - التى أثارها بعض الكتاب والمرتبطة بجهود المحليين السياسيين على معارضة الإصلاحات المطبقة.

وقد نادى Callaghy بضرورة إيجاد علاقة متوازنة بين التدخل الحكومى وقوى السوق لتحقيق كل من الهدف الاقتصادى - وهو تطبيق برامج التكيف الهيكلى- والهدف السياسى - وهو توفير الاستقرار الداخلى -. كما صاغ إطاراً عاماً يضم التوجهات التحررية، مع ضرورة استخدام سلطة الدولة بدرجات متفاوتة من أجل إعادة هيكلة الأزمة الاقتصادية وتقليل التكاليف الاجتماعية والسياسية للتكيف. فيجب تفعيل دور الدولة عند إدارة المطالب الاقتصادية والسياسية النابعة من النظم المحلية والعالمية.

كما يجب توفير الكوادر الإدارية التى تتمتع ببعض السلطات الإكراهية للتغلب على حركات المعارضة من قبل بعض الجماعات التى لها مطالب تاريخية فى موارد الدولة (Callaghy,1989; 1990). وقام Nelson بدراسة النظم التعويضية اللازمة لمساندة الفقراء، كما حدد نوعية الحكومات الائتلافية التى سوف تطبق هذه النظم على الفقراء وعلى الأفراد الأقل فقراً من أجل دعم ومواصلة عمليات التكيف .(Nelson,1989)

كما تبنى Waterbury اتجاهًا "ميكافيليًا" فى دراسة السياسات الائتلافية. حيث تلعب النظم التعويضية دورًا أساسيًا هامًا فى تشكيل الائتلافات اللازمة لمواصلة برامج الإصلاح. كما أثبت أن السياسات التى تهدف إلى إصدار الإشارات اللازمة للوحدات الاقتصادية المختلفة لحثهم على تبنى أنماط سلوكية جديدة يجب أن تكون واضحة ومتسقة بقدر الإمكان، "بينما يجب أن تطبق السياسات الانكماشية على فترات متقطعة، كما يمكن أن تكون فى بعض الأحيان غير متسقة وغير واضحة، إذا أمكن تحقيق ذلك : بحيث لا يمكن التمييز بين الخاسرين والرابحين فى الدوائر الانتخابية المختلفة " .(Waterbury,1989)

## مشكلات التصور الليبرالى الجديد حول سياسات الرابحين والخاسرين

ما مدى انطباق التصور الليبرالى الجديد على عملية توزيع المكاسب والخسائر بين الجماعات الاجتماعية المختلفة ؟ هل يتصرف الرابحون والخاسرون وفقاً لفروض النموذج ؟ هل يمكن معرفة ردود الفعل السياسية مباشرة من هيكل المصالح الاقتصادية ؟ ما هى القضايا المرتبطة بعمليات التغيير الاجتماعى والتى يطرحها الإطار السياسى للنظرية الليبرالية الجديدة ؟.

لقد تناول السياسيون بالفعل موضوع التناقضات الجوهرية فى المصالح والقضايا الحياتية العامة. حيث تهدف الفئات الاجتماعية المختلفة وكذلك الأفراد فى كافة الطبقات المجتمعية – وفى إطار تعاملهم مع الأجهزة الحكومية – إلى التأثير على كيفية

تخصيص الموارد. لذا فإن معرفة الرابحين والخاسرين وكيف تخسر أو تربح الجماعات المختلفة نتيجة لتغير استراتيجيات التنمية، تعتبر عاملاً هاماً لفهم الديناميكيات السياسية التى تمر بها المجتمعات إبان عملية التغير الناتجة عن تطبيق برامج التكيف الهيكلي. ومع ذلك، تعد أهم مشكلة فى التصور الليبرالى الجديد هى نظرته القاصرة لكيفية عمل أنظمة الحوافز فى المجتمعات الأفريقية المتماسكة. فقد تم تصميم نموذجين متناقضين لتخصيص الموارد فى ظل أنماط مختلفة للفرص المتاحة، ينبنى الأول على تدخل الدولة مما يؤدى إلى تشوه الأسعار وتركز العائد الاقتصادى فى يد قلة من الفئات التى تتمتع بامتيازات، والثانى يقوم على الأسواق التنافسية الحرة التى تؤدى إلى التخصيص الأمثل للموارد.

وبصرف النظر عن حقيقة أن بعض عناصر النموذج الاحتمالية لا يمكن استبعادها كلية حتى فى حالة الاقتصادات التى تتمتع بأسواق شديدة التطور، فإن النظرية تتجاهل إمكانية أن تتضمن الأسواق بعض التشوهات الناتجة عن تركز القوى الاقتصادية والاجتماعية فى يد عدد قليل من الفئات فى المجتمع. حيث إن الجماعات التى تسعى إلى استغلال منصبها العام فى تحقيق ربح خاص سوف توظف علاقاتها السياسية بالحكومة للتحكم فى كيفية عمل الأسواق. وبالفعل، غالباً ما تكون الفئات التى تتمتع بامتيازات – فى حالة المنافسة بين عدد من الفئات حول تعظيم العائد المتوقع من تغيير السياسات المطبقة – هى أكثر الفئات ربحية.

وقد أثبتت الدراسات التى أجريت على غينيا بيساو، وموزمبيق، وسيراليون، وأوغندا هذا. فقد أوضح Mamdani فى دراسته عن أوغندا أن " طبقة كبار الملاك التى خلقتها الدولة وقامت بحمايتها " والمعروفة باسم Mafutamingi ، والتى ظهرت بعد طرد المستثمرين الآسيويين من أوغندا عام ١٩٧٢ وزاد نفوذها فى ظل فترة حكم أوبوتى الثانية، هى المستفيد الأساسى من سياسات التحرير التى طبقت خلال الثمانينات. فقد استفادت هذه الطبقة من تغيير سياسات الإقراض البنكى ومن نظام التراخيص الحرة فى قطاع التجارة. مما أدى إلى " هروب رءوس الأموال من القطاعات الإنتاجية " ( Mamdani ).

كما توصلت دراسة Rosemary Galli إلى الطريقة التى تنتفع بها الجماعات التى تسعى لاستغلال منصبها العام فى تحقيق مكاسب شخصية فى غينيا بيساو من جراء تطبيق السياسات الليبرالية. ففى حالة غينيا بيساو، تزامن تدفق كميات كبيرة من القروض والمنح الأجنبية للداخل مع تطبيق السياسات التحررية، فاستغلت الجماعات الكبرى هذه التدفقات فى تمويل توسع نشاطها فى القطاع الخاص. وحيث إن المؤسسات الحكومية الكبرى المختصة بشئون التمويل والتجارة والسياحة هى التى تتولى عملية تحديد الأنشطة التى سيتم تمويلها. وإذا علمنا أن العديد من كبار المسئولين فى الدولة - بما فيهم الرئيس ذاته - يملكون مزارع كبيرة ويديرون العديد من المشاريع التجارية. فان برنامج التحرير الذى طبق عام ١٩٨٧ أدى بمنتهى البساطة إلى انتقال القوة الاقتصادية من أيدى " الطبقة الحاكمة " إلى أيدى طبقة تضم كبار التجار وأصحاب الامتيازات (ponteiros) الذين لهم صلات مباشرة "بالطبقة الحاكمة" .(Galli,1990)

كما أظهرت دراسة Zack-Williams عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سيراليون، تزايد نفوذ جماعة ضغط سياسية ترتكن على أسس أثنية وهى جماعة Ekutay ، وهى الجماعة التى تتولى اتخاذ معظم القرارات الهامة فى الدولة. كما توسعت المشاريع الاستثمارية لأعضاء هذه الجماعة بفضل صلاتهم برجال الدولة (Zack-Williams,1990).

حتى فى المناطق الريفية حيث يؤكد مؤيدو عمليات الإصلاح أنها تعود بالنفع على أولئك الذين يرغبون فى الانتفاع بها، فان الصورة ليست شديدة الوضوح. ففى غانا قام معهد التنمية بالاشتراك مع جامعة غانا بعمل دراسة مسحية لأربع من القرى النموذجية بإقليم زراعة الكاكاو بأراضى الأشانتى ، فاتضح أن ٣٢٪ من مزارعى الكاكاو يحصلون على ٩٤٪ من العائد الإجمالى لإنتاج الكاكاو، بينما لا يحصل ال ٦٨٪ الباقون سوى على ٦٪ فقط من العائد. كما أن حالة الأسر الريفية التى لا تشترك فى زراعة الكاكاو أكثر سوءاً : " حيث ظل نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ثابتًا منذ عام ١٩٨٤ " .(Weisssman,1990)

والأكثر من ذلك، أن المكاسب الاقتصادية قد تتلاشى – كما فى حالة نيجيريا – حيث قام المستثمرون بتوظيف المكاسب الناتجة عن ارتفاع أسعار الكاكاو مقارنة بالأسعار العالمية فى أواخر الثمانينات فى صورة رءوس أموال مصدرة للخارج ولم تستخدم لخدمة إستراتيجية الدولة والتى تهدف إلى زيادة دخول المزارعين.(Mustapha,1991)

وفى النهاية، لا بد أن نأخذ فى الاعتبار إمكانية فشل بعض السياسات المطبقة. فعلى سبيل المثال تمثل ثلاث سلع ( البن – الكاكاو – الشاى ) ٦١٪ من الصادرات الزراعية للدول الأفريقية خلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٤ .(FAO,1990) ومن ثم فإن سياسة تخفيض قيمة العملة والتى تهدف إلى زيادة الناتج ورفع الدخول الزراعية قد تضر بالإنتاجية إذا ما قام جميع منتجى نفس السلعة بالتخفيض فى ذات الوقت خاصة إذا كانت مرونة الطلب السعرية للسلع المختلفة منخفضة (وهى بالفعل منخفضة بالنسبة لسلع كالشاى والبن والكاكاو ).

وإذا كانت صورة الرابحين من عمليات الإصلاح أكثر تعقيداً فى الواقع عما تصوره النظرية ، سوف يكون من الصعب جداً أن نحاول صياغة استراتيجية سياسية مبنية على أساس النتائج الاقتصادية التى تفترضها النظرية. فهل تعنى كل صور الاعتراض معارضة لسياسات الإصلاح المطبقة ؟ وهل سيأتى الوقت الذى لن يعترض فيه الرابحون على أية سياسة مطبقة ؟ فقد أظهرت دراسات حديثة – قام بها Mosley و Harrigan و Toye عام ١٩٩١ – أن بعض معارضى سياسات الإصلاح فى كينيا وملاوى ينتمون إلى الجماعات التى لها مصالح راسخة فى القطاع الزراعى، مما يتناقض مع فروض النظرية.

ومن أهم مضامين هذا الانتقاد أنه يتجاوز الفروض النظرية التقليدية لفهم طريقة توزيع المكاسب والخسائر بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فقد تستلزم الدراسات التطبيقية التفصيلية ضرورة تضمين موقع هذه الفئات فى الهيكل الاجتماعى وفى هيكل توزيع القوى بالدول المختلفة، وكذلك نمط استهلاك القطاع العائلى للسلع القابلة للتجارة، والسلع غير القابلة للتجارة والأنشطة المعيشية المتنوعة التى تمارسها الأسر

المختلفة بما فى ذلك طريقة توزيع الأدوار والمسئوليات داخل الأسرة الواحدة، وقدرة الفئات المختلفة على مواجهة التحديات الناتجة عن تغيير السياسات.

إن إدراك مدى تعقد الأبعاد السياسية والاجتماعية لهذه السياسات الإصلاحية يؤكد ضرورة الانسلاخ عن التيار المعاصر الذى يحاول توجيه الأبحاث الأكاديمية نحو الأهداف قصيرة الأجل لسياسات التثبيت التى يتضمنها برنامج التكيف، خاصة وأن القضايا الأساسية فى برامج الإصلاح ما زالت قيد المناقشة. ففى المقام الأول، تظهر أنماط متنوعة من التجمعات فى البلاد المختلفة نتيجة لاختلاف طريقة استجابة الفئات المختلفة للتغيرات الناشئة عن ظروف الأزمات وسياسات الإصلاح. كما أن هيكل الحوافز فى الدول النامية لا يتحدد وفقاً لآليات السوق فحسب، بل قد يتضمن بعض خصائص النظام القديم.

وتثير هذه القضايا مجموعة من التساؤلات حول الأطر الليبرالية الجديدة للتحليل السياسي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتحول سياسات القمع الموجهة إلى الجماعات التى تستغل منصبها العام فى تحقيق مكاسب شخصية إلى سياسات موجهة ضد الجماعات غير الممثلة فى هيكل القوى وهم : العمال، والفلاحون الفقراء، والطبقات الوسطى من الشعب. وتأتى الجماعات التى تسعى لاستغلال منصبها العام فى تحقيق مكاسب شخصية فى مقدمة هؤلاء الذين يحثون الحكومات على قمع الفقراء، لكن الجماعات المنظمة – كالجماعات السابقة – تتقرب من ذوى النفوذ وتعمل على تكييف استراتيجياتها لتتواءم مع برامج الإصلاح.

إن التحليل السياسى المبنى على فكرة الائتلاف المدعوم من القمة، والنظم التعويضية التى لا تحل مشاكل الفئات المضطهدة والمطحونة، والسياسات التى تم تصميمها لفهم السلوك السياسي للخاسرين، لا تقدم سوى القليل وربما لا تساهم بشيء يذكر فيما يتعلق بالعمليات السياسية المنشرة والمتوغلة فى المجتمع، والتى تعتبر عاملاً هاماً لفهم التوازن الفعلى للقوى الاجتماعية، وهى عمليات ائتلافية أقل وضوحاً لكنها مدعومة من القاعدة.

## الأزمة، وسياسات التكيف، والتوجه نحو المعاملات غير الرسمية

### الضغوط التى يواجهها الاقتصاد الرسمى

من أحد الخصائص المميزة للأزمة الإفريقية المعاصرة التدهور الحاد فى القطاع الرسمي وانتشار أنواع معقدة من الأنشطة غير الرسمية. ويؤدى هذا التوجه نحو المعاملات غير الرسمية إلى تعقد هيكل الاقتصاد القومى حيث يبدو القطاع العائلى وكأنه منقسم إلى قسمين هما قطاع السلع القابلة للتجارة وقطاع السلع غير القابلة للتجارة، مما يجعل من الصعب -فى ظل المفاهيم التقليدية- تحديد الرابحين والخاسرين، وما هى السياسات التى يتعين على كل فئة منهما اتباعها.

وسوف أبدأ بتوضيح نطاق الأزمة فى القطاع الرسمي وذلك لفهم الأبعاد المركبة للتوجه نحو المعاملات غير الرسمية. فقد تدهور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط - وهو المقياس الأساسى لحجم المعاملات الرسمية- من ٦,١٪ خلال الفترة (٦٥ - ١٩٧٣) إلى -٣,١٪ خلال عام ١٩٨٧ كما انخفض معدل نمو القطاع الصناعى من ٣١,٥٪ خلال الفترة (٦٥ - ١٩٧٣) إلى -٢,١٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٧ . وتظهر عدة دراسات حديثة - أعدتها بعض المنظمات الدولية بالاشتراك مع بعض الباحثين - صورة واضحة لعملية تحلل الصناعات ، بعد إغلاق العديد من المشروعات والهيئات التابعة للقطاع العام أو على الأقل تشغيلها بأقل من طاقتها الكاملة (Eco- nomic Commission for Africa,1991). كما سجل التقرير السنوى للفاو عن عام ١٩٩٠ انخفاضاً حاداً فى الادخار القومى خلال الثمانينات. ويشير التقرير إلى انخفاض مستوى الادخار القومى الإجمالى المتاح لتمويل الاستثمارات بصورة أكبر من انخفاض مستوى الادخار المحلى "وذلك بسبب تزايد نسبة المدخرات الموجهة إلى سداد مدفوعات الدين الخارجي". كما أشار كل من Ghal و Alcantara عام ١٩٩١ - وفقاً لبيانات الأمم المتحدة - إلى أن الانخفاض الصافى فى التدفقات المالية الداخلة

إلى أفريقيا (باستثناء نيجيريا) يبلغ ٦,٥ بليون دولار أمريكى خلال الفترة من (٧٩ – ١٩٨١) وحتى (٨٥ – ١٩٨٧).

وتؤثر الضغوط التى يواجهها الاقتصاد الرسمى على القطاع العائلى فيما يتعلق بمستوى التشغيل والدخول والخدمات الاجتماعية المتوافرة. فقد أشارت دراسة /ILO JASPA إلى تناقص فرص التشغيل فى القطاع الرسمى خلال الثمانينات. فبينما نمت قوة العمل على مستوى القارة بمعدل ٣,٥٪ بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٠ وتزايد معدل التشغيل بأجر بمعدل ١٪ فقط (Ghaian Alcantara,1991; ILO, 1988) . وقد شهدت بعض الدول معدلات بطالة شديدة الارتفاع خلال الثمانينات، حتى إذا ما أخذنا فى الاعتبار استعداد المتعطلين للالتحاق بالأنشطة الإنتاجية غير الرسمية التى تولد قيمة مضافة منخفضة، وبالتالى دخولاً منخفضة. فقد انخفض الحد الأدنى للأجور الحقيقية بحوالى ٢٠٪ خلال نفس الفترة.

ومن الصعب الحصول على بيانات دقيقة عن الحجم الفعلى للقطاع غير الرسمي، خاصة وأن هذه البيانات سوف تتضمن أيضاً بعض الأنشطة الرسمية والتى فى طريقها إلى أن تكون غير رسمية، وتغطى معظم الدراسات التى تتناول القطاع غير الرسمى المدن الكبرى –بصورة أساسية–، وذلك بالرغم من توجيه بعض الاهتمام إلى المناطق الريفية. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية (ILO)، تزايد مستوى التشغيل فى القطاع غير الرسمى بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ بمعدل سنوى قدره ٦,٧٪. واستوعبت الأنشطة الرسمية ٦٪ فقط من الزيادات المتحققة فى قوة العمل، بينما استحوذ القطاع غير الرسمى على ٦٠٪ من قوة العمل الأفريقية وفقاً لتقديرات القطاع غير الرسمى عن عام ١٩٨٥ . (ILO, 1991).

إن الاستراتيجيات المعيشية تؤثر على تشغيل نظم الإنتاج والتجارة المحلية والقومية والإقليمية. وبالرغم من أن معظم هذه الاستراتيجيات تميل إلى تجاهل القواعد التنظيمية الرسمية، إلا أن الموارد المتاحة للدولة ومؤسساتها يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً فى ديناميكية تشغيل هذه النظم. مما يمثل تحدياً خطيراً أمام الجهود الحالية

التى تبذلها الحكومات والمؤسسات التمويلية الدولية لاستخدام أدوات التثبيت التقليدية فى تنظيم السلوك الاقتصادى والسياسى للفاعلين الاجتماعيين.

## الديناميكيات الاجتماعية للهجرات والأسواق الموازية

إن أحد الأشكال الهامة لردود فعل الأفراد ووحدات القطاع العائلى تجاه ظروف الأزمة هى الهجرة إلى الدول التى توفر فرصاً لتحقيق دخول أعلى. وتركز معظم الدراسات التطبيقية التى تتناول ظاهرة الهجرة على مواطنى الدولة المصدرة للعمالة ( مثل مصر والسودان وباكستان وبنجلاديش والهند واليونان وتركيا ويوغسلافيا ) والعاملين فى دول الشرق الأوسط الغنية بالبترول وفى الدول الصناعية بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. بينما يتجه الباحثون المهتمون بشئون اللاجئين إلى دراسة الحركات الانتقالية للأفراد مثل تلك المنتشرة حالياً فى دول أفريقيا جنوب الصحراء. ويعتبر هذا الشكل من أشكال الهجرة مجرد أحد الديناميكيات الاجتماعية التى تغير مسار حياة ملايين الأفراد فى القارة.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنماط مختلفة لتيارات الهجرة المعاصرة فى أفريقيا . يتناول النمط الأول الحالات المأساوية والتى تنتج عن ظروف الجفاف (خاصة فى إقليم الساحل وفى القرن الأفريقى) وعن الحروب الأهلية (مثل حالة موزمبيق وأنجولا وليبيريا والسودان وبوروندى ورواندا وإثيوبيا والصومال) حيث يهاجر الفقراء والفلاحون إلى دول الجوار الأكثر أمناً، بصرف النظر عن الفرص الاقتصادية المتوافرة فى تلك الدول. وتشير التقديرات الحالية إلى أن عدد اللاجئين فى أفريقيا يتراوح حول ٣.٦ مليون لاجئ .(Hansen,1991)

وغالباً ما يكون اللاجئون من الفقراء ومحدودى الدخل. وقد أوضحت دراسة Han-sen عن اللاجئين الأنجوليين فى زامبيا أن أوضاع "لاجئى التوطين المنظم" (والمدعوم من قبل الحكومات والمانحين الدوليين) أفضل من أوضاع "لاجئى التوطين الذاتى". ومع

ذلك، قد يؤثر اللاجئون فى هياكل أسواق العمل الوطنية والريفية. ففى سيراليون، تمكن المهاجرون المتحدثون بلغة الفولانى – والذين هربوا خلال الستينات من نظام الحكم القمعى للرئيس الغينى "سيكوتوري" – من السيطرة على جزء كبير من التجارة وأنشطة النقل فى "فرى تاون". كما شكل لاجئو التوطين الذاتى الموزمبيقيون جزءاً كبيراً من قوة العمل الريفية – بالرغم من أنهم يحصلون على أجور زهيدة – فى إقليم Masvingo بزيمبابوى (Adams,1991) كما تؤثر الأنشطة الإنتاجية للاجئين فى فرص التشغيل بالمدن المجاورة. فقد أشارت Meagher فى دراستها عن الأسواق الموازية بالمدن المجاورة بالشمال الغربى لأوغندا، إلى أن حركة اللاجئين ذهاباً وإياباً عبر الحدود بين السودان وزائير تعتبر سبب نمو التجارة الموازية فى الإقليم .(Meagher,1990)

ويتناول النمط الثانى للهجرة حركة التجار بين الدول لبيع العملة والبضائع فى الأسواق الموازية. حيث تعتبر بعض أنشطة الأسواق الموازية جزءاً من نظم التجارة الإقليمية والتى تنمو نتيجة للاختلافات الكبيرة فى النظم النقدية القومية التى تعود إلى الفترة الاستعمارية. فمن مظاهر الأزمة الأفريقية المعاصرة الأسعار الزراعية غير المواتية والاختلافات الإقليمية فى نظم دعم السلع الأساسية بالإضافة إلى فرض ضرائب غير عادلة على التجار فى الريف .(Meagher,1990) وتضم معظم الدول الأفريقية أسواقاً غير رسمية على الحدود تتسم بالديناميكية الشديدة. فتشترك دول مثل زائير وزامبيا وغينيا مع دول الجوار بأكبر عدد من الحدود على مستوى القارة (وهى تسعة وثمانية وستة حدود على التوالى). كما يتم نقل السلع بصورة منتظمة فى سوق عمالة المرأة بغرب أفريقيا عن طريق البر والجو بين كل من نيجيريا وتوجو وغانا وسيراليون وساحل العاج والسنغال. ويقوم التجار بتدعيم علاقاتهم مع كبار المنتجين والموزعين فى الدول المختلفة ومع الجهات القانونية، كما يعملون فى ذات الوقت كوسطاء ماليين فى عمليات تحويل أموال المهاجرين إلى بلادهم. ويجب أن نذكر أن بعض الشركات الكبرى – مثل شركات النسيج فى نيجيريا –تعمل أيضاً فى أسواق التجارة الموازية بغرب أفريقيا . وترجع الزيادة الحالية فى الطاقة المستغلة ببعض مصانع

النسيج فى "كادونا" - جزئيًا -إلى تصدير المنسوجات إلى دول الجوار عن طريق القنوات غير الرسمية.

والنمط الثالث للهجرة هو هجرة الأفراد إلى الدول المضيفة بغرض ادخار بعض الأموال لتمويل المشروعات التجارية والاجتماعية فى بلادهم. ونجد معظم تيارات هذه الهجرة فى أفريقيا لكن بعضًا منها نجده فى بعض دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الخليج. حيث يؤدى التوزيع غير المتكافئ للموارد والفرص الاقتصادية فيما بين الدول الأفريقية إلى تركز الهجرات فى بعض الدول. وتعتبر جنوب أفريقيا المستقبل الأساسى للهجرة العمالية الوافدة من بعض دول جنوب الأفريقى منذ الفترة الاستعمارية. وهناك أيضاً بعض الدول المستقبلة للهجرات فى عقد السبعينات وهى الدول الغنية بالموارد الاقتصادية مثل نيجيريا وساحل العاج والجابون وكينيا وليبيريا (وذلك بسبب اعتبار الدولار الأمريكى الأداة القانونية لتسوية المدفوعات). وقد استحوذت بتسوانا على النسبة الكبرى من الهجرة العمالية خلال الثمانينات. وتتضمن الهجرات بين الدول الأفريقية العديد من الفئات الاجتماعية مثل المزارعين والتجار والعمال والفقراء من سكان الحضر وخريجى المدارس والمهنيين. لكن الهجرات إلى الدول الغربية والشرق الأوسط تقتصر على المهنيين وطلاب وخريجى المدارس.

لا تتوافر بيانات دقيقة عن أعداد المهاجرين الأفارقة من كل الفئات الاجتماعية، كما لا توجد أيضاً بيانات دقيقة عن حجم تحويلات المهاجرين، أو عن طرق تحويلها بين الدول أو عن المجالات التى وظفت فيها. ومع ذلك، توضح عدة دراسات حديثة أن بعض هذه التحويلات توظف فى الأنشطة العقارية ووسائل النقل الخفيف وفى المشروعات صغيرة الحجم وأيضًا لأغراض الإنفاق الاستهلاكى (Adams,1991 ; Russell,1986). لكن معرفتنا عن الوضع فى معظم الدول الأفريقية تعتبر محدودة للغاية. فلا تمثل المعلومات المستمدة من نظم الحسابات القومية إلا جزءًا من الصورة الإجمالية، لأن معظم هذه التحويلات لا يتم تسجيلها. ووفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن عام ١٩٨٧، قام ٧٠٠٠٠ فرد والذين يمثلون ٣٠٪ من الحرفيين المهرة بالهجرة إلى غرب

أفريقيا. كما قام Adepoju عام ١٩٩١ بإعداد دراسة حديثة عن نيجيريا، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ١٠٣٠٠٠ فرد من المهنيين والفنيين تم توطينهم فى بريطانيا وألمانيا وأمريكا، كذلك تم توطين حوالى ٧٠٠٠ فرد فى كندا ودول الخليج بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٩ . فبالفعل، تلعب الهجرة وتحويلات المهاجرين دوراً كبيراً فى تشكيل الهيكل الاقتصادى والاجتماعى فى بعض الدول مثل ليسوتو وموزمبيق وسوزيلاند والرأس الأخضر وأوغندا وسيراليون وغانا وغينيا وزامبيا وأثيوبيا والسودان وليبيريا.

يعمل ١٧١٠٠٠ من المهاجرين من "الباسوتو" (وهم يمثلون نصف قوة العمل من الذكور البالغين فى ليسوتو) فى جنوب أفريقيا .(Turner,1991) حيث يبلغ الناتج القومى الإجمالى للدولة ضعف الناتج المحلى الإجمالي، وهو الأمر الذى يرجع إلى تحويلات المهاجرين. وتمثل تلك التحويلات ٣٤٪ من الناتج القومى الإجمالى، و ٥٠٠٪ من قيمة الصادرات لعام ١٩٨٨، كما ساهمت فى زيادة دخول أكثر من ٦٠٪ من الأسر. ويعيش ٢ مليون غينى خارج غينيا (والتى يقدر سكانها المقيمون فى الداخل ب ٤,٥ مليون نسمة)، خاصة فى السنغال وساحل العاج وسيراليون. ويعيش أكثر من ٦٠٠٠٠ من مواطنى الرأس الأخضر فى أمريكا وهولندا والبرتغال وإيطاليا وهم ضعف عدد السكان المقيمين فى الداخل والذين يبلغ عددهم ٣٠٠٠٠٠ نسمة. كما تغطى التحويلات حوالى ٤٠٪ من العجز التجارى للرأس الأخضر .(Amanor,1991) وأثناء ذروة الطفرة البترولية فى نيجيريا، كان نحو مليون غانى من مختلف الفئات الاجتماعية يقيمون ويعملون فى نيجيريا. ومن هنا نجد أن التحويلات أصبحت تلعب دوراً رئيسياً فى الاقتصاد الأفريقي. وقد وصف Chourci مدى تأثير التحويلات على الاقتصاد السياسى السوداني. حيث تقدر تحويلات العاملين السودانيين بالخليج بحوالى ٣ بليون دولار أمريكى سنوياً، وبالرغم من أن المسجل منها فى الحسابات القومية لا يتجاوز نسبة ١٥٪ من إجمالى التحويلات، فإن المتبقى يتم تحويله عن طريق شبكة محكمة من الوسطاء الماليين ذوى الثقة والذين يديرون سوق الصرف الأجنبى بالدولة، وهو الأمر الذى يعوق أية جهود تبذلها الدولة للتأثير على السلوك الاقتصادى باستخدام أدوات

السياسة النقدية. فبالرغم من ضخامة التدفقات الداخلة للدولة من هذه التحويلات، استمر سعر الصرف في التدهور، بينما ارتفع المستوى العام للأسعار. وكما ذكر Chourci أنه فى ظل ظروف الأزمات الطاحنة "تصبح السياسات الكلية التى تتحكم فى التحويلات أكثر أهمية من الحالات العادية. حيث تصبح التحويلات كل شيء ويصبح الاقتصاد الخفى ذاته حقيقة واضحة".(Chourci,1986)

إن قضية الهجرة والتحويلات لها العديد من الأبعاد التى تؤثر على هيكل سوق العمل ونمط توزيع الدخول وعمليات التفضيل المجتمعي، والتى تؤثر بدورها فى مدى إدراكنا لطريقة توزيع المكاسب والخسائر فى المجتمعات المختلفة، ومع هذا لم تتناول الدراسات السياسية للأزمة الأفريقية كافة هذه الأبعاد.

## الأنماط المتعددة لطرق المعيشة

لقد أجبرت أيضاً ظروف الأزمة العديد من الأسر من كافة الفئات الاجتماعية على الالتحاق بالأنشطة التى تدر دخولاً مضاعفة. وتقع معظم هذه الأنشطة فى القطاع غير الرسمي، وقام بعض الأفراد ذوى الصلات الواسعة باستغلال الموارد والمؤسسات العامة لخدمة مصالحهم الخاصة. أما بالنسبة للطبقات المهنية فقد كانوا فى غالبية الدول قادرين على المعيشة وفقًا لدخولهم السائدة قبل ظروف الكساد وتبنى برامج التكيف الهيكلى. فالمهنيون فى نيجيريا مثلاً كانوا يحصلون على أجور تنافسية تماثل المستويات الدولية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات .(Asobie,1991) لكن بعد انخفاض قيمة العملة تزايدت أسعار السلع الأساسية بدرجة كبيرة وتدهورت حالة الخدمات مما دفع بالمهنيين إلى الهجرة والعمل فى القطاع الخاص إذا تيسر ذلك، أو العمل فى القطاع غير الرسمى. وتقدر الأجور الأساسية الحقيقية لموظفى الخدمة المدنية فى أفريقيا ب ٤.٥ لكنها انخفضت فى الفترة الحالية بأكثر من ٥٠٪ (Chew, 1991).

كان لهذه التطورات أثر سيئ على مستوى معيشة المهنيين وعلى توجهاتهم الوظيفية. فباستثناء قلة من هؤلاء الذين يملكون مصادر للنقد الأجنبي، أو الذين ما زالوا قادرين على العمل كمستشارين لصانعي القرار وللمانحين الدوليين، أدت ظروف الأزمة إلى حدوث تغيرات نوعية فى أساليب المعيشة وفى توقعات غالبية الأفراد من الطبقات المتوسطة فيما يتعلق بظروف المعيشة خلال فترة ما بعد الاستقلال. كما أن التخصص ليس بالأمر المفيد دائماً، فيقوم الكثيرون بعرض مهاراتهم فى القطاع الخاص عبر القنوات غير الرسمية، لكن معظمهم يلتحقون بأنشطة لا تمت بصلة إلى تخصصهم، مثل إدارة محلات البيع بالتجزئة، ووسائل النقل الخفيف، والمشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم والمطاعم. وقد تمثل الدخول المتولدة من القطاع غير الرسمى نسبة كبيرة جداً من إجمالى دخولهم، وبالرغم من ذلك، ما تزال مثل هذه الدخول بالنسبة للعديد من الأسر لا تضاهى ما كانوا يحصلون عليه فى القطاع الرسمى قبل ظروف الأزمة. كما وجد الكثيرون صعوبة فى التكيف مع الوضع الجديد الذى يستلزم عدد ساعات عمل أكبر ومخاطر أعلى وبرامج تدريبية أكثر مرونة، بالإضافة إلى علاقات أكثر كثافة مع الفئات الاجتماعية المختلفة.

وتبدو الفئات فى أدنى السلم الاجتماعى كما لو كانت تتأرجح بين الوظائف، مثل الطبقة العاملة التى تتنقل فيما بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية. لكن نمو القطاعات الرسمية خلال الستينات أدى إلى تشجيع التوجهات البروليتارية فى بعض الدول. خاصة فى القطاع العام والذى استحوذ على ٥٤٪ من القوى العاملة الصناعية فى أفريقيا فى بداية الثمانينات. وقد حققت النقابات العمالية بزامبيا ونيجيريا مكاسب نتيجة توفير ظروف اقتصادية أفضل خلال الستينات والسبعينات وذلك عن طريق المطالبة بمستويات معينة للأجور تكفل توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد. كما قامت النقابات العمالية النشطة فى بوركينا فاسو بتضمين قضايا الرفاهة والأجور فى الأجندة السياسية للدولة ( فحتى خلال ظروف الأزمة وتطبيق برامج التكيف، نما نصيب الفرد من الدخل كما تحسنت الظروف الصحية والتعليمية للأفراد فى الدولة (Stewart) .

كما نجحت النقابات العاملة مع الأحزاب السياسية الحاكمة فى بعض الدول الفرانكوفونية – وفى تنزانيا إلى حد ما – فى الحصول على بعض الامتيازات من الدولة والتى كانت تشجع التوجهات البروليتارية. لكن العمال تضرروا بشدة من جراء الأزمة وتطبيق برامج التكيف الهيكلى والتى أدت إلى تخفيض الإنفاق العام وتجميد الأجور وإلغاء الدعم على الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية وتزايد المستوى العام للأسعار وتدهور ظروف العمل. ومن ثم، لم يعد أمام العمال أى بديل سوى البحث عن فرص عمل ثانوية فى القطاع غير الرسمى.

كما يبدو أن ظاهرة التوجه نحو المعاملات غير الرسمية تنامت أيضاً فى القطاعات الريفية .(Ng,ethe,1989) فمع خصخصة مجالس التسويق فى العديد من دول غرب أفريقيا، أصبح القطاع الزراعى ينتمى إلى القطاع الريفى غير الرسمى، والأكثر من ذلك، أن المزارعين تنقلوا أيضاً فيما بين الأنشطة المختلفة مثل التجارة، والمهن الحرفية، والعمل بأجر فى المزارع، وتعتمد مثل هذه الأنشطة على المواسم الزراعية والنظم الزراعية المطبقة وعلى درجة التكامل بين هذه الأنشطة الزراعية وبين الأنشطة الاقتصادية فى المدن، وأيضاً على مدى التمييز بين الأنشطة داخل الاقتصاد الريفى ذاته (١٩٩١). كما دفعت برامج التكيف العديد من المزارعين الفقراء إلى زراعة المحاصيل المعيشية نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وتدهور الخدمات الزراعية .(Sano,1990; Strickland,1991) كما تركز بشدة نمط توزيع الدخول فى المناطق الريفية لصالح فئة صغيرة من كبار المزارعين القادرين على تحقيق مكاسب من التغيرات الراديكالية فى الأسعار الزراعية .(Weissman,1990)

ومن ثم، فإن ديناميكيات الأنماط المتعددة لطرق المعيشة تثير تساؤلات حول الأطر النظرية التى تحاول فصل الدراسات الخاصة بالجماعات الريفية عن تلك الخاصة بالجماعات الحضرية. ففى المناطق الحضرية نشاهد أنماط المعيشة الريفية، حيث يقوم العديد من العمال والعاملين بالقطاع غير الرسمى بزراعة المحاصيل بغرض استهلاكها. كما يقوم سكان الحضر بدعم صلاتهم بالمناطق الريفية من خلال العمل

بالمزارع الريفية، وبالرغم من هذا تعتبر عملية انتقال عمال المدن للعمل فى الريف أمراً مشكوكًا فيه. فقد أظهر بحث Andrae عن عمال النسيج فى Kano و Kaduna أن أغلبية عمال النسيج يمثلون الجيل الأول من العمالة غير الزراعية. حيث ذكر نصف العمال الذين أجروا مقابلة فى Kaduna أن خبراتهم الوظيفية السابقة تنحصر فى الأعمال الزراعية .(Andrae,1991).

## التوجه نحو المعاملات غير الرسمية والتغير السياسى

تثير ظاهرة التوجه نحو المعاملات غير الرسمية عدداً من التساؤلات حول الفرضية التى تذهب إلى أن نمو المشروعات بالقطاع الرسمى سوف يؤدى إلى تغير نوعى فى الاقتصادات الصغيرة وسوف يمكن غالبية الأفراد من العمل بالقطاع الرسمي، وتمثل معرفة كيفية عمل القطاع الرسمى الأساس فى فهم الهيكل العام للاقتصاد القومى، فإذا ما تم تزويد صانعى القرار بالأدوات السياسية الملائمة سيصبحون قادرين على التأثير على سلوك الأفراد والمشروعات، وإذا ما تم تشكيل المؤسسات التى تنظم عملية المشاركة السياسية بصورة مستقلة فسوف تصبح قادرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية. ومن ثم، فإن التطورات الحالية تضع هذه الفروض المتفائلة محل شك. فقد أدى التوجه نحو المعاملات غير الرسمية إلى إضعاف شرعية النظم الحاكمة فى فترة ما بعد الاستقلال، وطرحت تساؤلات حول القدرة التفاوضية والأدوار السياسية للمنظمات الرسمية.

## التوجه نحو المعاملات غير الرسمية وأزمة الدولة

تتناول عدة دراسات بحث موضوع تنامى منظمات المجتمع المدنى والتى تمثل تحدياً لسلطة الدولة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فقد وجد MacGafee (1983;1987) أن بعض المنظمين فى القطاع غير الرسمى فى Kisangani بزائير

تمكنوا من إقامة عدد من المشروعات الإنتاجية والتوزيعية بدون دعم من الدولة. كما يقدم Barkan and Holmquist(1989) معلومات حول تزايد عدد مشروعات الخدمة الذاتية الاجتماعية فى القطاع الريفى بكينيا وأيضًا تزايد الدور الرئيسى الذى قام به الفلاحون من الطبقات الفقيرة والمتوسطة فى هذه المشروعات. ورصد Bratton(1990) محاولات المنظمات غير الحكومية الريفية فى شرق وجنوب الأفريقى لتوصيل مطالبهم فى التأثير على عملية تخصيص الموارد إلى دوائر صنع القرار. كذلك قدم Rudebeck (1990) تفاصيل مثيرة عن التقاليد السائدة فى قرية بغينيا بيساو نتيجة لضعف السلطة الأيديولوجية والاجتماعية للدولة بعد ظروف الأزمة وتطبيق برامج التكيف: فقد أصبحت مدارس تحفيظ القرآن تجذب أعدادًا كبيرة من الدارسين مقارنة بالمدارس القومية ألتى تديرها الدولة فى Kandjadja، وذلك بعد أن كانت فى الفترة التى تلت الاستقلال مباشرة تعانى من انخفاض أعداد الملتحقين بها. وقام Ninsin(1991) برصد حوالى ٣٠ منظمة غير رسمية تأسست ونمت فى غانا للدفاع عن رفاهية ومصالح أعضائها بعد عمليات خصخصة الخدمات الاجتماعية وبعد عمليات التغيير الاجتماعى والسياسى التى حدثت فى المجتمع.

إن هذه الدراسات هى دراسات متناثرة بطبيعة الحال، إلا أن هناك اتجاهًا عامًا بين الدارسين يؤكد تنامى ظاهرة التوجه نحو المعاملات غير الرسمية وتضاؤل سلطة وتأثير الدول الأفريقية. ففى كافة أرجاء القارة، هناك العديد من مؤسسات المجتمع المدنى الثقافية والدينية والحرفية التى تشكلت أو تم إعادة تفعيلها من أجل سد الفراغ الناجم عن ضعف المنظمات الرسمية. وتقوم هذه المؤسسات بصياغة القواعد التى تحكم عمل الأنشطة غير الرسمية، كما تقوم بتوفير الخدمات التمويلية والاجتماعية لأعضائها وتعمل كهمزة وصل بين القطاع غير الرسمى المرتبط بوكالات "دعم القانون" وبين رجال الدولة والسياسيين.

وفى هذا الصدد، تواجه الدول الأفريقية المعاصرة ثلاثة أنواع من الأزمات: أزمة الشرعية، والتى نتجت عن ضعف قدرة القادة السياسيين بعد الاستقلال على تحقيق

التوقعات الخاصة بنمو القطاع الرسمي حتى يمكن توفير فرص العمل والخدمات الاجتماعية والرفاهة للأفراد، وأزمة الإدارة حيث أصبحت الدول بعد تخفيض الإنفاق العام غير قادرة على إدارة الاقتصاد، أو على التأثير في سلوك الأفراد والفئات الاجتماعية فلم يعد الجزء الأكبر من المعاملات الاقتصادية والاجتماعية تحت سيطرة المؤسسات التابعة للدولة. وأزمة السيادة، حيث لم يتنازل موظفو الدولة عن الأدوار الرئيسية في عملية صنع القرار لصالح المانحين الأجانب ومؤسسات التمويل الدولية فحسب، لكنهم أيضاً يجدون صعوبة بالغة في المحافظة على سيادة الدولة على قطاعات كبيرة من أراضيها في المناطق الريفية.

لذا فمن غير المدهش، أن نجد أن العديد من الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني في أفريقيا تثير تساؤلات حول علاقة الدولة بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Rothchild and Chazan,1989; MacGafey,1988; Hyden,1988; Azarya and Chzan,1987). وينظر إلى تدخل الدولة على أنه عائق أمام المنظمين، فهو يعوق المنافسة ويفرض العديد من القوانين واللوائح التنظيمية التي تخدم مصالح الجماعات التي تتمتع بحقوق ملكية رسمية وتعاقدية بصفة أساسية. كما أنه يعوق منح المزيد من الحقوق التعاقدية للفقراء (de Soto,1989)، ويضعف المشاركة الفعالة في العملية السياسية. وقد توصل الباحثون الذين قاموا بدراسة العمليات الرسمية وسلوك الفاعلين الرسميين في إطار التحولات الديمقراطية إلى وجود علاقة مباشرة بين التكيف الهيكلي والتحولات الديمقراطية، كما رأوا أن طبقة المنظمين الوطنيين تلعب دوراً رئيسياً في تفعيل منظمات المجتمع المدني وفي انتشار التحولات الديمقراطية (Diamond, et.al,1988). ويركز بعض الباحثين في تناولهم لظاهرة التوجه نحو المعاملات غير الرسمية على الأشكال الأساسية للتحولات الديمقراطية والتي يعتقدون أنها سوف تمثل في النهاية الأسس التي ستنبني عليها الديمقراطية الفعالة على المستوى القومي (Bratton,1990).

إن مفهوم فشل الدولة يحول دون الفهم السليم للأسس الاجتماعية لأزمة الدولة ولنظم الحكم فيها. فيرى النقاد أن توسع الأنشطة غير الحكومية يعد مؤشراً لعدم اهتمام الدولة بالحسابات الاقتصادية والسياسية للفئات الاجتماعية المختلفة. ولم تتم أية محاولة لاكتشاف العلاقات بين الأنواع المختلفة للدول وبين نظم الحكم السائدة فيها، أو لمعرفة كيف يمكن لهذه النظم أن تتعامل مع التغيرات الهائلة الناتجة عن أزمة النظام الاجتماعى بعد الاستقلال. ولا يمكن اعتبار الأنماط المعيشية المختلفة وما يرتبط بها من شبكات اجتماعية جزءاً من عملية التغيير الاجتماعى للدولة (فنحن لا نرفض الدولة كدولة )، والتى حاولت العديد من الفئات الاجتماعية استخدامها لإعادة بناء الدولة وتشكيلها فى ظل نظام حكم جديد.

## أزمة نظام الحكم خلال فترة ما بعد الاستقلال

إن أحد طرق فهم أزمة الدولة يتم عن طريق دراسة نظام الحكم فيها. ففى دولة تلو الأخرى، قامت مجموعات من القوى الاجتماعية الحضرية بمناهضة التوجهات السلطوية ومظاهر الفساد الذى استشرى فى الدول بعد الاستقلال وفى أنظمة الحكم التعددية.

فقد أثرت الأشكال المختلفة لمركزية الدولة على نظام الحكم المطبق فيما بعد الاستقلال. وتتكون الطبقة الحاكمة فى غالبية الدول من المهنيين والبيروقراطيين ورجال الأعمال والعسكريين، كما تحصل هذه الطبقة الحاكمة على درجات متفاوتة من الدعم من جانب العمال وسكان الحضر والطلاب والفلاحين. ويتم تقديم هذا الدعم من خلال شبكة الاتصالات الاجتماعية ومن خلال المؤسسات الاجتماعية، والتى تلزم الحكومات بتوفير الخدمات الاجتماعية والإعانات للمواطنين. وبالرغم من أن التطورات الأخيرة تزيد من قوة الجماعات الحضرية فى مواجهة الجماعات الريفية، إلا إنه فى بعض الدول مثل ساحل العاج وكينيا وبتسوانا والسنغال ومالاوى حقق القادة السياسيون وجماعات

المصالح الحضرية تقدماً فى إطار الجهود المبذولة لتشكيل تحالفات مع الفلاحين. كما ساهمت شبكة العلاقات الاجتماعية المعقدة - والتى سمحت بتدفق التحويلات إلى المناطق الريفية، وبتقديم الأسر فى الحضر الدعم اللازم للأنشطة الريفية، وبوجود تيارات هجرة مستمرة من سكان الريف إلى أقاربهم فى المدن - فى الحد من عملية إبعاد الأفراد والجماعات الريفية عن نظم الحكم خلال فترة ما بعد الاستقلال.

وبالرغم من هذه الأهداف الاجتماعية، تم استغلال غالبية نظم الحكم لخدمة مصالح المستثمرين فى القطاع الخاص والمسئولين العسكريين وكبار الموظفين المدنيين والسياسيين. ومع الأخذ فى الاعتبار الطبيعة المحدودة للقطاع الخاص، أصبحت الدولة هى الوسيلة الأساسية التى تستخدم لخدمة المصالح الاقتصادية فى الداخل وفى الخارج. وقد أوضحت سابقاً كيف أن هذا النظام التراكمى يقدم مفهوماً هيكلياً لتدعيم مؤسسات نظم الحكم العسكرية ونظم الحزب الواحد ولتطوير الأيديولوجيات السلطوية وللسيطرة على المجتمع المدنى والسياسى (Bangura, 1991).

وقد أدت التوجهات السلطوية خلال الستينات والسبعينات إلى تضييق نطاق التغيير السياسى الذى يتم من أدنى. فلم يكن من الممكن تغيير القيادة السياسية إلا من جانب عدد محدود من الأفراد المسيطرين على أجهزة الدولة. ومن غير المدهش أن نجد أنه خلال الفترة من ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٠ حدث ٢٣ انقلاباً عسكرياً ناجحًا فى الدول حديثة الاستقلال، وتبنت عشر دول نظام الحزب الوحيد. ولم يطبق نظام التعدد الحزبى سوى فى جامبيا.

وفى الثمانينات، واجه نظام الحكم القديم العديد من الضغوط. فقد بدأت القاعدة الاجتماعية للحكم السلطوى فى التآكل نتيجة الأزمات التى تعرضت لها ونتيجة فشل معظم القادة فى الوفاء بالتزاماتهم الاقتصادية والاجتماعية فى الأجل الطويل. كما وجد العديد من أفراد النخب الحاكمة - مثل المهنيين والإداريين - أنه من الصعب جداً التأثير على سياسة الدولة والحفاظ على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التى حصلوا عليها خلال الستينات والسبعينات، وشعرت القطاعات الأدنى من المجتمع بالمزيد من

التهميش عن سياسات ومشروعات الدولة. وتوضح دراسة Hermele(1990) – عن برامج الإصلاح فى موزمبيق – المعضلة التى وقع فيها غالبية القادة الأفارقة خلال الثمانينات عند محاولتهم الحفاظ على علاقات جيدة مع المانحين والهيئات الدولية وهو الأمر الذى أدى إلى عزوف حلفائهم الوطنيين عنهم.

فمن الصعب – على الأقل فى الأجل القصير– أن نعرف كيف يمكن للدول أن تشكل ائتلافات قوية لدعم عمليات الإصلاح، حيث أن برامج التكيف لا تأخذ فى الاعتبار الأبعاد المركزية للنظم الاجتماعية، والتى تقدم بعض الشرعية للائتلافات الحكومية عند الاستقلال. يعتبر العديد من برامج العمل الاجتماعى المتضمنة فى سياسات الإصلاح الاقتصادى غير ملائمة من حيث الموارد التى خصصت لتنفيذها، كما أن هناك عدة دلائل تشير إلى أن هذه البرامج بها الكثير من مظاهر الفساد (Meagher,1991). والأكثر من ذلك، أن البرامج الاجتماعية لا يمكن اعتبارها برامج مكملة لباقى عمليات التنمية، والتى تتطلب نوعًا من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بغرض حماية الجماعات والقطاعات التى يقع عليها عبء التنمية. وبالفعل، لم يتم إجراء أى تغيير يذكر فى تصميمات برامج التكيف، والتى ظلت برامج انكماشية بالأساس، حيث كان من أهم بنودها تقليل الإنفاق العام ومستوى التشغيل فى القطاع الرسمى (Stewart,1990). ولهذا تبدو معظم التطورات التى تتم من تشكيل الائتلافات وكأنها تتم فيما بين جماعات اجتماعية ثانوية.

ومن المغرى أن نحاول إيجاد علاقة موجبة بين انهيار نظم الحكم فى فترة ما بعد الاستقلال، والتراجع الشديد لظاهرة الانقلابات العسكرية كوسيلة لإحداث التغيير السياسى. فقد حدث تراجع شديد لظاهرة الانقلابات العسكرية فى السنوات التى تلت تنفيذ برامج التكيف خلال الفترة من (٨٢ – ١٩٨٧) (Africa South of the Saha-ra,1992). ومع أن عدد الانقلابات العسكرية التى حدثت خلال هذه الفترة لم يختلف كثيراً خلال الفترتين السابقتين لها، إلا أن القارة لم تشهد سوى حالتين للانقلاب العسكرى منذ تطبيق برامج التكيف الهيكلي بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩١. ومن الملاحظ

أنه للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٣، لم تشهد القارة أية انقلابات عسكرية سوى عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٠، وأن الانقلاب العسكرى الذى حدث فى مالى عام ١٩٩١ كان مرتبطًا بضغوط التحول إلى نظام التعدد الحزبى. ومن هنا أثبت كل من Bienen and Gersovity(1985) و Sidell(1988) عدم وجود علاقة موجبة بين التكيف الهيكلى وعدم الاستقرار السياسى.

ومن الممكن أن يكون تراجع ظاهرة الانقلابات العسكرية خلال فترة تطبيق برامج التكيف الهيكلى مرتبطًا باتجاه الحكومات إلى تضييق الرقابة على العملية السياسية خلال هذه الفترة. وقد كان موضوع السلطة السياسية - كما لاحظنا - من الموضوعات الهامة المطروحة خلال المناقشات التى دارت حول المشروطية السياسية لبرامج التكيف الهيكلى. وقد تناولت عدة دراسات موضوع الممارسات السلطوية للحكومات لضبط معارضة جماعات المصالح لبرامج التكيف الهيكلى (Bangura and Beckman,1991; Ib-rahim,1989; Olukoshi,1991; Campbell and Stein,1990; Kraus,1989). لكن الموضوع الذى لم يتم تناوله بعد هو كيف تقوم الحكومات بالسيطرة على المنظمة العسكرية من خلال إعادة هيكلة الأنشطة العسكرية والهياكل الإدارية للعسكريين، وكذلك كيف تستخدم الحكومات الموارد المالية ووسائل الإغراء الأخرى للحفاظ على الاستقرار السياسي. فوفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن UNDP ، لم يزد الإنفاق العسكرى خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨٦ سوى فى دولة واحدة ( من بين الدول التى توافرت عنها بيانات)، لكن البيانات المتوافرة ليست بيانات سنوية، لذا فمن الصعب مقارنة فترة تطبيق برامج التكيف بفترة ما قبل حدوث الأزمة.

شهدت فترة أواخر الثمانينات نمطًا مختلفًا من التغيرات السياسية. فلم تعد النخب السياسية الحاكمة أو العسكريون هم الفاعلين السياسيين فى عملية التغيير السياسي، بل أصبحت جماعات المصالح المستبعدة من العملية السياسية والتى تحملت عبء الأزمة والإصلاح الاقتصادى هى الفاعل الأساسى فى عملية التغيير السياسى.

فمن الواضح وجود ارتباط بين معارضة برامج التكيف الهيكلى والحملات المنادية للديمقراطية والتعدد الحزبى، ومع ذلك لا يمكن أن نعتبر أن هذين التوجهين مثاليان (Gibbon,1990; Beckman,1990). فالحركات الديمقراطية تتضمن أهدافًا أكثر اتساعًا كما أنها تهدف بصفة أساسية إلى إعادة هيكلة نظم الحكم. فقد أدت إلى تشكيل ائتلافات أكثر شمولاً بين القوى الحضرية مثل النقابات العمالية، الحركات الطلابية، الروابط المهنية، منظمات حقوق الإنسان، الأحزاب السياسية وقطاعات من رجال الأعمال والصحفيين والتكنوقراط. كذلك أدت إلى اتحاد بعض الجماعات التى استفادت من ظروف الأزمة وبرامج الإصلاح فى بعض الدول.

وتختلف الخريطة السياسية الحالية للقارة بشكل كبير عما كانت عليه خلال الستينات والسبعينات، حينما كانت نظم الحكم العسكرية ونظم الحزب الواحد هى المسيطرة. وقد حاولت فى جدول١ أن أقدم تصنيفاً للأنماط المختلفة للتغير السياسى فى أفريقيا. فتعتبر مالاوى وسوزيلاند هى الدول الوحيدة التى لم تشهد أى شكل من أشكال المعارضة الشعبية التى تهدف إلى تغيير نظام الحكم. بينما اضطرت الحكومات فى غالبية الدول إلى الاستجابة للمطالب الشعبية وتطبيق نظم حكم تعددية، ولم تقاوم الحكومات هذه المطالب سوى فى ست دول. ومع ذلك، لا نعرف بوضوح ما إذا كانت النظم التعددية سوف تفوز على نظم الحكم الحالية فى الانتخابات. ويبدو أن هذا لن يحدث – على الأقل – فى ساحل العاج.

## جدول١ : أنماط التغير السياسى فى أفريقيا

| أنماط النظم | الدول |
|---|---|
| (أ) نظم شهدت الإطاحة العسكرية بالحكومات . | أوغندا ، أثيوبيا ، الصومال ، ليبريا ، تشاد |
| (ب) نظم شهدت عنفًا مزمن أدى إلى تغييرات دستورية . | موزمبيق ، أنجولا |
| (ج) نظم شهدت مظاهرات شعبية أدت إلى تغييرات دستورية تأخذ بقاعدة التعددية الحزبية . | زامبيا، مالى، النيجر، توجو، سيراليون، زائير، الجابون، مدغشقر، غانا، ساحل العاج، غينيا، الكونغو |
| (د) نظم شهدت مظاهرات شعبية أدت إلى قيادة جديدة . | الرأس الأخضر، بينين |
| (هـ) نظم شهدت تعدداً حزبيًا قبل الاستقلال . | السنغال، جامبيا، بتسوانا، زيمبابوى، موريشيوس، ناميبيا |
| (و) نظم شهدت تغييرات دستورية بمبادرة الدولة . | نيچيريا، تنزانيا |
| (ى) نظم شهدت مظاهرات شعبية دون تغيير دستورى . | كينيا، رواندا، بوروندى، الكاميرون، ليسوتو، موريتانيا |
| (ز) نظم لم تشهد احتجاجات شعبية ظاهرة | مالاوى، سوزيلاند |

المصدر: مصنف من قبل الباحث

## التوجه نحو المعاملات غير الرسمية والقوة السياسية

لقد تحولت الجماعات المدنية المنظمة مثل العمال والطلاب والمهنيين من مختلف الطبقات لتصبح المؤيد الأساسي للحركات الديمقراطية. ولم تشترك الجماعات الريفية في المظاهرات الشعبية. بينما كان للجماعات المدنية غير الرسمية دور فعال، لكن هذا الدور يتم من خلال الجماعات الرسمية المنظمة. وتثير هذه الملاحظة تساؤلاً حول ما إذا كانت قوة وتأثير الجماعات الرسمية المدنية لم تتضاءل نتيجة ظروف الأزمة والتوجه نحو المعاملات غير الرسمية. وهو الأمر الذى يمثل تحدياً أساسياً لجوهر نظرية "التوجه نحو المعاملات غير الرسمية"، والتى تتوقع أن تظهر أنواع جديدة من الحركات السياسية، - خاصة بين الجماعات غير الرسمية والمنتجين فى الريف - كى تشكل أنماطاً جديدة من الديمقراطية. ويرى معظم مؤيدى هذه النظرية أن دور الجماعات المنظمة مثل النقابات العمالية، الروابط المهنية، والأحزاب السياسية، والحركات الطلابية هو الكفاح من أجل الديمقراطية (do Soto,1989; Portes,1989; Lemarchand,1991; Bratton,1990).

وتنبنى نظرية "التوجه نحو المعاملات غير الرسمية" على ثلاثة فروض أساسية: الأول - إن اهتمام العمال بأنشطة النقابات سوف يقل بشدة، حيث لم تعد النقابات قادرة على حماية أعضائها من مخاطر تقليل الإنفاق العام والانخفاض الحاد فى الأجور الحقيقية. وبأى حال لم تعد النقابات هى جوهر الاستراتيجيات المصيرية للعمال، حيث أنهم يتنقلون بصورة كبيرة بين الوظائف. الثانى - إن الطبيعة الاتحادية للنقابات ولباقى المنظمات الرسمية لن تسمح بأى تعاملات بين هذه المنظمات والجماعات غير الرسمية (Sanyal,1991). الثالث - إن المنظمات غير الرسمية ذاتها ترتاب فى علاقاتها بالنقابات العمالية والأحزاب السياسية التى تعمل وفقاً لنمط السيد/التابع (de Soto,1989; Potes,1989; Ghai and Alcantara,1991).

إن السلوك السياسى للوحدات غير الرسمية يعتبر أكثر تعقيداً مما تصوره بعض الدراسات الحديثة. فقد أوضح عرض Sanyal لسياسات القطاع المدنى غير الرسمى،

أن الجماعات غير الرسمية "تقيم كل شيء وفقاً لقيمته، مع الاهتمام بحماية ودعم مصالحها الخاصة" .(Sanyal,1991) وفي حالة أمريكا اللاتينية، حيث أجريت غالبية الدراسات على الأبعاد السياسية للتوجهات غير الرسمية، تقوم الجماعات غير الرسمية بدعم النظم العسكرية فى بعض الأحيان ،وفى أحيان أخرى تقوم بتأييد الأحزاب اليسارية والحركات الديمقراطية. كما اشتركت الجماعات غير الرسمية الحضرية فى أفريقيا مع النقابات العمالية والأحزاب السياسية والروابط المهنية فى مقاومة سياسات تخفيض الدعم على الغذاء والبترول، وفى تأييد مطالب التعدد الحزبي. ومن الصعب أن نعرف كيف يمكن للجماعات غير الرسمية أن تعارض تشكيل المؤسسات الاتحادية والروابط التى تتبع نمط السيد/التابع إذا كانت سوف تدعم مصالحها الخاصة.

إن المشكلة الأساسية فى الفروض السياسية لنظرية "التوجه نحو المعاملات غير الرسمية" هى عدم تمييزها بين عدم قدرة النقابات العمالية على رفع مستوى معيشة أعضائها خلال ظروف الأزمة وبين دور هذه النقابات، وبالفعل يمكن للمنظمات الرسمية أن تلعب دوراً فعالاً فيما يتعلق بالإستراتيجيات والسياسات المصيرية لكل من الجماعات الرسمية وغير الرسمية. ويعنى "التوجه نحو المعاملات غير الرسمية" "درجة أقل من التخصص" فيما يتعلق بالأنشطة التى يمارسها غالبية الأفراد لكسب قوت يومهم، بصرف النظر عما إذا كانوا عمالاً أو مهنيين أو يعملون بالقطاع غير الرسمى أو فلاحين. وقد حققت بعض الأسر منافع من ظروف الأزمة، واستطاع البعض تقليل أعباء برامج التكيف الواقعة على كاهله مقارنة بالآخرين. ومع ذلك، اضطر غالبية الأفراد إلى الالتحاق بأكثر من وظيفة وإلى تغيير أنماط استهلاكهم. فقد قام العاملون بأجر والحرفيون – كما سبق ورأينا – بزراعة غذائهم بأنفسهم وبالعمل كتجار وكحرفيين وكموزعين للأغذية أو بالالتحاق بأنشطة النقل الخفيف بالقطاع غير الرسمى.

وقد تناول Jamal(1991) المضامين الاقتصادية لمثل هذه التغيرات فى أوغندا، وتوصل إلى أن "معدلات التبادل وتوزيع الدخول اتسمت بالذاتية داخل الأسر الممتدة، كما حدث تداخل بين التقسيمات النظرية الريفية– الحضرية والرسمية – غير الرسمية".

ويعنى هذا أن العمال وغالبية الفئات لن يستطيعوا الفصل التام بين وظائفهم الرسمية وعملهم فى القطاعات غير الرسمية. فتدفع التوجهات غير الرسمية الفرد إلى مزيد من المخاطرة، وإلى المفاضلة بين المصادر البديلة لدخله ولموارده فى إطار هيكل متكامل (Roitman,1990). وأوضحت دراسة Chew عن الإستراتيجيات المعيشية للموظفين المدنيين بأوغندا، أنه بالرغم من قيام الموظفين المدنيين بالالتحاق بأعمال إضافية، فإنهم ينظرون إلي الوظيفة الحكومية كتأمين لهم حيث يتوقعون أن تزيد رواتبهم فى المستقبل، ويعتبرون الأجر الحكومى الحد الأدنى المضمون من الدخل الذى يحصلون عليه من كافة أنشطتهم الوظيفية، كما توصلت الدراسة إلى أن كفاءة أداء الموظفين فى القطاع غير الرسمى تعتمد على النفوذ والسلطات والعلاقات التى يحصلون عليها من وظائفهم الرسمية .(Chew,1990) وأوضحت دراسات أخرى أن معيشة الجماعات التى تعمل بالقطاع غير الرسمى وثيقة الصلة بأنشطة المشروعات غير الرسمية (Meagher,1991; Ng,ethe,et.al.,1989). ومن ثم، لا يكون هناك داع لافتراض أن الجماعات غير الرسمية سوف تعارض جهود النقابات فى الدفاع عن أجورهم.

إن لظاهرة التوجه نحو المعاملات غير الرسمية تأثيراً متوازنًا على المجتمع، حيث أنها تؤدى إلى أن يمارس الأفراد ذوو الخلفيات المختلفة مهنًا جديدة يمارسها الآخرون. فالعمال والحرفيون لا يعملون فى إطار النقابات والاتحادات التى ينتمون إليها بمعزل عن الآخرين، لكنهم ينتمون أيضًا إلى تجمعات إثنية، ودينية، واجتماعية والتى يتفاعلون من خلالها مع الجماعات غير الرسمية. وفى فترات التغيرات السياسية والاجتماعية السريعة، تصبح هذه المنظمات على درجة كبيرة من الأهمية فهى تساعد الأفراد فى الحصول على الدعم المادى والاجتماعي. كما أن العاملين بأجر قد يشتركون في العمل بمشروعات الخدمة الذاتية، أو بالمنظمات المهنية غير الرسمية فى المجتمع. وفى ظل هذه التغيرات، سوف تتجه تلك الجماعات ذات التاريخ المهنى فى الأنشطة الرسمية، والتى تتمتع بدراية كبيرة بطرق التعامل مع أجهزة الدولة إلى السيطرة على العملية السياسية. مما يفسر التواجد الكثيف للنقابات العمالية والروابط المهنية فى

الحركات الديمقراطية، بالرغم من انخفاض العضوية فى تلك النقابات، وبالرغم من عدم قدرتها على حماية أعضائها من الشروط المجحفة لبرامج التكيف الهيكلى. وتقدم مثل هذه المنظمات نموذجًا لاشتراك الجماعات الرسمية وغير الرسمية فى العملية السياسية فى إطار محاولتها لتغيير نظم الحكم. ففى زامبيا، قاد رئيس النقابات الحركة الديمقراطية.

وباختصار، من المهم أن ندرك أنه لكى يتم إصدار دستور جديد يسمح بالتعدد الحزبى فى أى دولة لا بد أن نأخذ فى الاعتبار التغيرات التى حدثت فى الهياكل الاجتماعية بالقارة (خاصة تلك الخاصة بتعمق التوجهات غير الرسمية)، والمصالح الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الجماعات التى تشكل النظام السياسى الجديد. والسؤال هنا هل سوف تكون الديمقراطية الرسمية متوافقة مع التوجهات غير الرسمية

## References


Adams, H.R., (1991) "The effects of international remittances on poverty, inequality, and development in rural Egypt", International Food Policy Research Institute, Research Report

Adams, J., (1991) "The rural labour market in Zimbabwe", Development and Change, Vol. 22.

Adepoju, A., (1991) "South-North migration: The African experience", *South-North Migration*, Vol. 29, No. 2, June.

*Africa South of Sahara*, (1992) London Europe Publications.

Amanor, D.E., (1991) "Cape Verde: The Economy" *Africa South of the Sahara*,

Andrae, G., (1991) "Urban workers as farmers: Agro-links and livelihood of Nigerian textile workers in the crisis of the 1980s", (forthcoming SIAS publication), Uppsala.

Asobie, H.A., (1991) "Economic crisis, structural adjustment and the middle classes in Nigeria", paper presented at the workshop on the UNRISD research project on "Crisis, Adjustment and Social Change", Lagos, March.

Azarya, V. and Chazan, N., (1987) "Disengagement from The State in Africa Reflections on the Experience of Ghana and Guinea", *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 29, 1.

Bangura Y., (1991) "Authoritarian Rule and Democracy in Africa: A Theoretical Discourse", UNRISD Discussion Paper 18, March.

Bangura, Y. and Beckman, B., (1991) "African Workers and Structural Adjustment: The Nigerian Case". In Ghai, D. (*ed.*), *The IMF and the South*, ZED, UNRISD, ISER, London, Geneva and Kingston.

Barkan, J. D. and Holmquist, F., (1989) "Peasant State Relations and The Social Base of Self-help in Kenya", *World Politics*, Vol. xii No. 3, April.

Bates, R., (1981) *Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies*, Berkeley University Press

Beckman, B., (1990) "Empowerment or Repression: The World Bank and The Politics of Africa Adjustment", paper presented at the UNRISD/SIAS/CMI Symposium, Bergen, October.

Bienen, H., (1990) "The Politics of Trade Liberalisation in Africa," *Economic Development and Cultural Change*, Vol.38, No. 4, July.

Bienen, H.S. and Gersovitz, M., (1985) "Economic Stabilisabion, Conditionality, and Political Stability", *International Organisation* 39, 4, Autumn.

Bratton, M., (1990) "Non-Governmental Organisations in Africa, *Development and Change*, Vol. 21, No. 1, January.

Callaghy, T. M., (1989) "Toward State Capability and Embedded Liberalism in The Third World: Lessons for Adjustment". In Nelson.

-----, (1990) "Lost Between State and Market: The Politics of Economic Adjustment in Ghana, Zambia, and Nigeria".

Campbell, H. and Stein, H., (1990) *Tanzania and The IMF: The Dynamics of The Liberalisation,* Westview Press,

Camdessus, M., (1988) "The IMF: Facing New Challenges: An Interview with Michael Camdessus, Managing Director of the IMF", *Finance and Development*, June.

Chew, D.C.E., (1991) "Internal Adjustments to Falling Civil Service Salaries: Insights from Uganda", *World Development*, Vol. 18, No. 7.

Choucri, N., (1986) "The Hidden Economy: A New View of Remittances in The Arab World", *World Development*, 14, June.

Cornia G.A. and Stewart, F. (1990) "The Fiscal System Adjustment and The Poor", Innocenti Occasional Papers, No. 11, November.

de Soto, H., (1989) *The Other Path The Invisible Revolution in The Third World*, I.B. Taurus & Co. Ltd, London

Diamond, L, Linz, J. and Lipset, S.M. (*eds.*) (1988) *Democracy in Developing Countries*, Vol. 2, Lynne Rienner, Boulder, Colorado.

Economic Commission for Africa, (1991) "Report to the Conference of African Ministers of Industry at its Tenth meeting on Industrial Development in Africa in the 1980s", Dakar, Senegal, June.

Food, and Agriculture Organisation, (1990) *The State of Food and Agriculture: World Regional Reviews Structural Adjustment and Agriculture*, FAO, Rome.

Galli, R., (1990) "Liberalisation is Not Enough: Structural Adjustment and Peasants in Guinea-Bissau", *Review of African Political Economy*, No. 49.

Ghai, D. and Alcantara, C.H., (1991) "The Crisis of the 1980s in Africa, Latin America and The Caribbean: An Overview". In Ghai, D. (*ed.*), *The IMF and The South*, ZED, UNRISD, ISER, London, Geneva and Kingston.

Gibbon, P., (1990) "Structural Adjustment and Pressures Toward Multipartyism in Sub-Saharan Africa", paper to the UNRISD/CMI/SIAS Symposium on the Context of Structural Adjustment in Africa, Bergen, October.

Haggard, S. and Kaufman, R.R., (1989) "Economic Adjustment in New Democracies". In New Democracies, Nelson J. (*ed.*), *op. cit.*

Hansen, A., (1991) "Refugee Settlement versus Settlement on Government Scheme: The Long-Term Consequences for Security, Integration and Economic Development of Angolan Refugees (1966-1989). In Zambia", UNRISD Discussion Paper, 17, November.

Herbst J., (1990) "The Structural Adjustment of Politics in Africa" *World Development*, Vol. 18, No. 7.

Hermele K., (1990) "Stick or Carrot? Political Alliances and Nascent Capitalism in Mozambique", paper presented at the UNRISD/CMI/SIAS Symposium The Social and Political Context of Structural Adjustment in Africa, Bergen, October.

Hyden, G., (1988) "State and Nation Under Stress" in *Recovery in Africa: A Challenge for Development Co-operation in the 1990s*, Swedish Ministry for Foreign Affairs, Stockholm

Ibrahim, J., (1989) "The State, Accumulation and Democratic Forces in Nigeria", paper presented to the AUKT Conference on "When Does Democracy Make Sense?", Uppsala, September.

International Labour Office, JASPA, (1988) *African Employment Report 1980,* Addis Ababa.

-----, (1991) "The Dilemma of The Informal Sector Report of the Director General".

Jamal, V., (1991) "Inequalities and Adjustment in Uganda", Development and Change, Vol. 22.

Kahler, M., (1989) "International Financial Institutions and The Politics of Adjustment". In Nelson.

Kraus, J., (1989) "The Impact of Ghana's Stabilisation and Structural Adjustment Programmes upon Workers and Trade Unions". Paper to the 1989 African Studies Association meeting, Atlanta.

Lemarchand, R., (1991) "The Political Economies of Informal Economies", *mimeo*, University of Florida.

Lal, D., (1983) *The Poverty of Development of "Development Economics"*, Institute of Economic Affairs, London.

-----, (1987) "The Political Economy of Economic Liberalisation", *World Bank Economic Review*, Vol. 1, No. 2.

Lofchie, M.F., (1975) "Political and Economic Origins of African Hunger", *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 13, 4, December.

MacGafee, J., (1983) "How to Survive and Become Rich amidst

Devastation: The Second Economy in Zaire", *African Affairs*, Vol. 82, 328.

MacGafey, J., (1988) *Entrepreneurs and Parasites: The Struggle for Indigenous Capitalism in Zaire*, Cambridge, University Press.

Mamdani M., (1991) "Uganda Contradictions in the IMF Programme and Perspective". In Ghai.

McCleary, W.A., (1989) "Policy Implementation under Adjustment Lending", *Finance and Development*, March.

Meagher, K., (1990) "The Hidden Economy: Informal and Parallel Trade in Northwestern Uganda" *Review of African Political Economy*, No. 47.

----, (1991) "Limits to Labour Absorption: Conceptual and Historical Background to Adjustment in the Urban Informal Sector", paper presented to the Workshop on UNRISD s project on "Crisis, Adjustment and Social Change", Lagos, March.

Mosley, P., Harrigan, J. and Toye, J., (1991) Aid and Power, The World Bark and Policy-based Lending in the 1980s, Routledge, London.

Mustapha A.R., (1991a) "From boom to bust: Structural Adjustment and The Cocoa Industry in Nigeria", paper presented to the UNRISD workshop "Crisis, Adjustment and Social Change", Lagos, March.

Mustapha, A.R., (1991b) "Structural Adjusment and Multiple Modes of Livelihood in Nigeria", UNRISD Discussion Paper.

Nelson, M., (1989) "The Politics of Pro-poor Adjustment". In Nelson, J.M., (*ed.*), *Fragile Coalitions: The Politics of Economic Adjustment*, Transaction Books, London.

Ng'ethe, N. and J.G. Wahone with G. Ndua, (1989) "The Rural Informal Sector in Kenya: A Study of Micro-enterprises in Nyeri, Meru, Uasin gishu and Siaya Districts", *IDS Occasional Paper*, No. 54, Institute of Development Studies, University of Nairobi.

Ninsin, K., (1991) *The Informal Sector in Ghana's Political Economy*, Freedom Publications, Accra.

Olukoshi, A., (1991) "The Politics of Structural Adjustment in Nigeria", paper to the Scandinavian Institute of African Studies, Africa Days Workshop Uppsala, April.

Pletcher, J.R., (1986) "The political uses of agricultural markets in Zambia", *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 24, 4.

Portes, A., Castells, M. and Benton, L., (1989) *Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*, Johns Hopkins University Press.

Rotchil, D. and N. Chazan (*eds*.), (1989) *The Precarious Balance: State and Society in Africa*, Westview Press, Boulder, London.

Rudebeck, L., (1990) "The Effect of Structural Adjustment in Kandjadja, Guinea Bissau", *Review of African Political Economy*, No. 49.

Russell, S.S., (1986) "Remittances from International Migration: A Review in Perspectives, *World Development*, 14, June.

Sano, H-O., (1990) "Bigstate, Small Farmers: The Search for an Agricultural Strategy for Crisis-ridden Zambia", Centre for Development Research, Copenhagen, April.

Sanyal, B., (1991) "Organising The Self-employed: The Politics of The Urban Informal Sector", *International Labour Review*, Vol. 130, No. 1.

Sidell, S.R, (1988) *The IMF and Third World Instability: Is There a Connection?*,St. Martin's Press

Stewart, F., (1990) "The 1980s — Decade of Inhuman Adjustment", *UNICEF INTRECOM* No. 58, October.

Strickland, R.S.,(1991) "Stabilisation Strategies of The International Monetary Fund and The Effects on Income and Welfare: The Case of Zambia", DPhil Dissertation, University of Sussex.

Styles, W.K., (1990) "IMF Conditionality: Coercion or Compromise?", *World Development*, Vol. 18, No. 7.

Toye, J., (1990) "Interest Group Politics and The Implementation of Adjustment Policies", paper presented at the UNRISD/SIAS/CMI Symposium on The Social and Political Context of Adjustment in Africa, Bergen, October.

Turner, S., (1991) "Lesotho: The economy", *Africa South of the Sahara.*

Waterbury, J., (1989) "The Political Management of Economic Adjustment and Reform", in Nelson, J.M. (*ed.*), *op. cit.*

Weissman, S.R., (1990) "Structural Adjustment in Africa: Insights from The Experiences of Ghana and Senegal", *World Development*, Vol. 18, No. 12.

World Bank, (1989) Africa's *Adjustment and Growth in the 1980s*, Washington DC.

Zack-Williams, A.B., (1990) "Sierra Leone: Crisis and Despair", *Review of African Political Economy*, No. 49.

# الفصل الثامن والعشرون

# الهيكل المالي ، تقلص دور الدولة وردود الفعل السياسية في أفريقيا

بقلم : تانديكا مكاندويري Thandika Mkandawire

ترجمة : رحاب عثمان محمد عثمان

يعد التغير في طبيعة وحجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي أحد الآثار الهامة لتطبيق برامج التكيف الهيكلي في أفريقيا. ففي كافة أرجاء القارة الأفريقية نشهد تراجعًا واضحًا في دور الدولة. حيث تم تقنين الميزانية العامة للدولة، وتم إغلاق أو خصخصة شركات القطاع العام، كما أن عدداً من الأنشطة التقليدية التي تقوم بها الدولة (مثل المرافق العامة والخدمات الاجتماعية) تم تقليصها أو تسليمها لإدارة القطاع الخاص. ويتفق مؤيدو ومعارضو برامج التكيف الهيكلي -مع اختلاف توجهاتهم - على أن هذه البرامج سوف يكون لها آثارٌ في الأجل الطويل على دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول الأفريقية، فهي تؤثر على مستوى وهيكل الإنفاق العام والإيرادات العامة للدولة، وكذلك على طريقة توزيعهما فيما بين الفئات الاجتماعية وجماعات المصالح المختلفة، والأكثر من هذا أنها تؤثر على قدرة الدولة على القيام بالإدارة الاقتصادية للنظام السياسي.

وتتفاوت ردود الفعل المختلفة تجاه تقلص دور الدولة بدرجة كبيرة. فعلى الرغم من أن تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي قد أدى إلى إثارة مظاهر العنف الدموي في عدد من الحالات، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أنه لا توجد علاقة سببية مطردة بين تطبيق برامج التثبيت التي يتبناها صندوق النقد الدولي وعدم الاستقرار السياسي

(Snider,1988,1990; Bienen and Gersowit,1985). فقد تضمنت ردود الفعل إذعان قطاعات كبيرة من الشعب لهذه التغييرات، واستسلام كافة المنظمات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع لها، مما مكن الحكومات من المضى قدماً فى تطبيق هذه البرامج، وأدى إلى الانسحاب من الاقتصاد الرسمى إلى العمل فى إطار الهياكل الموازية، كما أن الاضطرابات الدموية والمظاهرات الشعبية لم تطالب بشيء سوى تغيير الطريقة التى تدار بها شئون الدولة.

بعبارة أخرى، أخذت ردود الفعل الطابع "الهجومى" فى بعض الأحيان بينما أخذت الطابع "الهروبى" فى أحيان أخرى، وفقاً لتصنيف Hirshman (Hirshman,1970; Chazan,1988). ومع تفاوت ردود الفعل تجاه تطبيق برامج التكيف الهيكلى، تم القيام بعدة محاولات للتمييز بين أنماط الاستجابة المختلفة التى شهدتها الدول الأفريقية. ومن أمثلة هذه المحاولات دراسة Gibbon(1990) حول ظاهرة تصاعد الحركات المطالبة بالتعدد الحزبى، والتى حاول فيها أن يوجد علاقة بين ردود الفعل السياسية تجاه تطبيق برامج التكيف الهيكلى وبين أشكال تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى. فقد ميز بين ما أسماه بنظم الدول التوسعية (state extensionist) وبين نظم دول الوقف (state patrimonial). وكانت الفكرة الأساسية لدى Gibbon أن مصادر الضغوط المطالبة بالديمقراطية والتى تعتبر جزءاً من ردود الفعل لبرامج التكيف الهيكلى سوف تعتمد على هذا التمييز بين الأنظمة. ففى ظل نظم الدول التوسعية يعد التوسع الكيفى والكمى لدور الدولة ليشمل قطاعات أكبر من السكان هو الوسيلة الأساسية لبناء ودعم الشرعية السياسية للنظام. ويعتبر هذا الوضع السياسى نتيجة لضعف المجتمع المدنى الذى تحاول الدولة بطريقة أو بأخرى - وباستخدام العديد من الوسائل - أن تضمه إلى نطاق سيطرتها. فإذا ما أدت الأزمة الاقتصادية إلى المطالبة بالديمقراطية، فسوف تنبع المبادرات من القمة. وفى حالة نظم دول الوقف يهدف التوسع فى دور الدولة بصفة أساسية إلى الحفاظ على تماسك الدولة من خلال تخصيص المكاسب بغرض الحفاظ على "التوازن التاريخى للمصالح الخاصة داخل وخارج الدولة". وفى مثل هذه الحالة، تواجه الدولة بمجتمع مدنى قوى يدفعها إلى أن تكون "توزيعية" أو "وقفية" فى سياساتها. ومن ثم، سوف تنبع المطالبة بالديمقراطية من القاعدة.

ومما يعيب تصور Gibbon أنه من الممكن أن يكون دائرياً، فبينما يعد تدخل النظام انعكاسًا لطبيعة المجتمع المدنى الذى يواجهه هذا النظام، فإن قوة المجتمع المدنى تعتمد بدورها على مدى تدخل الدولة. والأكثر من ذلك، أن هذا التصور يقلص أشكال العلاقة بين الدولة – المجتمع المدنى إلى شكلين فقط، بينما يمكن أن نجد العديد من التوليفات الأخرى لهذه العلاقة. وبصورة أكثر دقة، لا تواجه دولة الوقف دائماً مجتمعاً مدنياً قوياً. ففى عدد من الحالات تواجه مجتمعاً مدنياً ضعيفاً. وبالمثل لا تواجه بالضرورة الدولة التوسعية مجتمعًا مدنيًا ضعيفًا.

ومن الأمثلة الأخرى ـ وإن كانت أحادية الجانب ـ، المدخل التطبيقى الذى قدمه .Snider والذى يهدف إلى إثبات أن العنف السياسى الداخلى يرتبط بمشكلات التكيف مع أعباء خدمة الدين الخارجي، فالأسباب الرئيسية لهذه المشكلات تكمن فى السياسات الداخلية للدولة المدينة، أو بصورة أكثر تحديداً فى "القدرة السياسية" للدولة والتى:

> ***تعنى قدرة الدولة على استخراج الموارد من المجتمع من أجل تطبيق السياسات التى رسمتها النخب الحاكمة، ومن أجل الاستجابة للضغوط النابعة من البيئة المحلية والدولية للنظام. كما تعنى مدى توافر الموارد التى تمكن الحكومة من القيام بالمهام الموكلة إليها من قبل النظام السياسى والفاعلين السياسيين فى الداخل وفى الخارج (Snider,1990: 405).***

ويقيس Snider القدرة السياسية النسبية للدولة بالنسبة بين الموارد المستخرجة المتوقعة والفعلية. وبلغة الاقتصاديين، هى نسبة "المرونة الضريبية الإجمالية" و "المرونة الضريبية الصافية"، حيث تشير الأولى إلى الزيادات المحققة فى الإيرادات الضريبية المصاحبة للزيادة فى الناتج القومى الإجمالي، وتقيس الثانية التغير التلقائى فى الإيرادات عند مستوى وعاء ضريبى معين .(Gemmell,1987) ثم قدم Snider مقياسًا آخر وهو "متوسط القدرة على النفاذ"، وهو عبارة عن المتوسط الهندسى لثلاث نسب هى: ١– نسبة الضرائب المباشرة إلى الضرائب على التجارة الخارجية، ٢– نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب على التجارة الخارجية، ٣– نسبة الإيرادات غير

الضريبية إلى الضرائب على التجارة الخارجية. وكلما كان المتوسط كبيراً كلما دَلّ ذلك على ضعف قدرة الدولة على تطبيق برامج التكيف الهيكلى. وقد خلص إلى أن العنف الذى ينشب خلال الأزمات يرجع إلى "الافتقار إلى القدرة السياسية" للدولة اللازمة لإجراء التكيف الهيكلى اللازم بدون تهديد الوضع القائم.

ويحتوى مقياس Snider على عدد من العيوب: **أولاً**– انه يرجع "عدم الاستقرار السياسي" إلى ضعف الدولة فقط. فمفهومه عن السياسات الداخلية لا يتضمن التباينات فى هيكل وقوة المجتمع المدنى وكيف يؤثر ذلك على "القدرة السياسية" للدولة، ناهيك عن المجتمع المدنى ذاته ومدى إدراكه للسياسات الداخلية للدولة. فالأمر يبدو كما لو أن الدول "الضعيفة" أو "القوية" تواجه بمجتمع مدنى مناهض لها، أو يسودها ظروف تجعل مدى استسلام أو مقاومة الدولة يتوقف على "القدرة السياسية" لها.
**ثانياً**: لا يمثل "متوسط القدرة على النفاذ" مقياساً واضحاً للقدرة السياسية للدولة، حتى إذا سلمنا بعدم وجود تباينات فى المجتمعات المدنية بالدول الأفريقية. فالاقتصاديون يميزون بين "المرونة الضريبية الإجمالية" و "المرونة الضريبية الصافية". حيث تشير "المرونة الضريبية الإجمالية" إلى الزيادات المحققة فى الإيرادات الضريبية والمصاحبة للزيادة فى الناتج المحلى الإجمالي، بينما تقيس "المرونة الضريبية الصافية" التغير "التلقائي" فى الإيرادات عند مستوى وعاء ضريبى معين مع تزايد الناتج المحلى الإجمالي. وهذا يستبعد إمكانية تأثر هذه المقاييس "الطوعية" بالتغيرات العمدية التى تقوم بها السلطات فى النظم الضريبية، مثل التغيرات فى طرق جمع وتحصيل الضرائب،..... (Gemmell,1987). فالدول الغنية بالموارد التعدينية تتمتع "بمرونة ضريبية إجمالية" أعلى مقارنة بالدول الأخرى. لكن الاختلاف فى "المرونة الضريبية الصافية" فيما بين الدول لا يكون بهذا الوضوح (Gemmell,1987). ومضمون ذلك أن الهيكل الضريبى – والذى يعد بالفعل انعكاساً لهيكل الموارد فى الدولة –، ومن ثم انخفاض أو ارتفاع الرقم القياسى لمتوسط القدرة على النفاذ – وفقاً لتعريف Snider – سوف يقودنا إلى أحكام خاطئة فيما يتعلق بزيادة أو ضعف "القدرة السياسية" للدولة. لذا، فإن تعريف Snider يعتبر مماثلاً لقياس ضعف أو قوة الدولة بمدى فقرها أو غناها بالموارد الطبيعية، وليس بمدى فطنتها السياسية أو "استقلاليتها النسبية" عن ضغوط جماعات المصالح واستقرارها السياسى وشرعيتها المستمدة من المجتمع المدنى. فوفقاً

لمقياس Snider سوف تتمتع دولة مثل الجابون "بقدرة سياسية" أعلى من دولة مثل السنغال أو زيمبابوى، وهو أمر غير منطقي. بالإضافة إلى ذلك، فإننا لن نستطيع التمييز بين القدرة السياسية المؤقتة والقدرة السياسية الهيكلية للدولة، حيث إن المقياس يظهر اختلافات كبيرة فى الدولة الواحدة عبر الزمن (!) .

وكما سوف نرى فيما بعد، تتشكل المجتمعات المدنية فى الدول الأفريقية المختلفة بصورة متباينة. وبينما يمكن أن نعتبر إيرادات الدولة مؤشرًا لمدى قدرتها على التدخل، إلا إنه لا يمكن تحديد مستوى واتجاه وكثافة تدخل الدولة وفقًا لهذا المحدد فقط. لذلك فمن المناسب أن نفصل "القدرة السياسية" للدولة عن التعريف الذى يعتمد على هيكل موارد الدولة ونبحث ـ بدلاً من ذلك ـ فى شكل علاقة الدولة/المجتمع المدنى كأحد محددات "القدرة السياسية" للدولة.

## محددات أشكال تدخل الدولة :

يمكن تقسيم المحددات الأساسية للسياسة المالية إلى نوعين: الأساسيات الهيكلية لعملية التراكم، والأفعال المتعمدة والمقصودة من جانب الفاعلين الاجتماعيين ـ مثل الأفراد، جماعات المصالح، أو الطبقات والتى تشكل حدود الشرعية السياسية للإجراءات التى تتخذها الدولة. وتشير الأساسيات الهيكلية لعملية التراكم وفقاً لما ذكره Alawi(1985) إلى:

> ***المتطلبات الموضوعية اللازمة لعملية التنمية الرأسمالية وتراكم رأس المال، والظروف التى تحيط بالسلوك الاقتصادى القادر على تحقيق الربح وتخصيص الموارد، والتى تميز بين كفاءة وعدم كفاءة تخصيص الموارد ، وبين القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية والإفلاس المالى. ويتم تحديد معلمات الحسابات بناءً على ما ينبغى عليه سلوك الرأسماليين سواءً كانوا أفرادًا أو دولاً*** (See also Anglade and Fortin,1985; Harris,1980).

وبعبارة أخرى، فى ظل هذه الأساسيات اللازمة لعملية التراكم، يصبح تدخل الدولة فى الأنشطة الأساسية تدخلاً منتجًا. وبالرغم من أن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى قد يؤدى إلى تعزيز شرعية الدولة حتى فى ظل التوزيع غير المتكافئ للمكاسب المتولدة عن هذا النمو، إلا أن الأدوات التى تستخدمها الدولة فى التدخل تنصرف بصورة أساسية إلى تحقيق عملية التراكم الرأسمالى وليس إلى تحقيق الإلزام الشرعى.

فتحقيق الشرعية يتطلب اتخاذ التدابير التى من شأنها تعزيز المصداقية فى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، حيث إن الحكومات تضطلع أساسًا بالشئون الداخلية للدولة. وعندما ينصرف تدخل الدولة بالأساس إلى تحقيق الشرعية، سوف يتم تخصيص الفائض المحقق لصالح الفئات الاجتماعية المختلفة مع عدم الاهتمام بالأبعاد الإنتاجية لمثل هذا التخصيص. وحتى عندما تقوم الدولة بالاستثمار مباشرة فى الأنشطة الإنتاجية، فسوف يكون الهدف الأساسى لمثل هذا الاستثمار هو تحقيق التوازن فى توزيع هذه الاستثمارات على الأقاليم المختلفة للدولة، وتنمية المناطق "المتخلفة"، وتوفير فرص للتشغيل فى مناطق بعينها، وإقامة المشروعات الاستثمارية الخيالية (المسماة بالأفيال البيضاء). فالأبعاد الإنتاجية لعملية تخصيص الموارد سوف تلعب دورًا ثانويًا، إن لم تكن غير مؤثرة على الإطلاق. وبالرغم من أن لبعض بنود الإنفاق الاجتماعى (مثل التعليم وأشكال الاستهلاك الاجتماعى الأخرى) آثارًا إيجابية على عملية التراكم (من خلال تأثيرها على رأس المال البشرى)، لكن هذا التأثير لا يعتبر الهدف الأساسى لمثل هذا الإنفاق.

وتتفاعل هذه الأساسيات الهيكلية لعملية التراكم مع متطلبات تحقيق الشرعية ليحددا معًا السياسة المالية المتبعة، وطرق التغلب على الأزمات المالية المتكررة التى تتعرض لها الدولة. ويمكن بصفة عامة أن يؤدى الإنفاق الاجتماعى -على الأقل فى الأجل القصير أو المتوسط - إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي، وبالتالى إلى تناقص الإيرادات العامة للدولة مما يقود إلى أزمة مالية. كما قد تتطلب الإجراءات اللازمة لعملية التراكم اتخاذ الدولة لعدد من التدابير الصارمة فى تعاملها مع بعض الجماعات مما يضعف من شرعية الدولة. وتمثل عملية المفاضلة بين هذه المتطلبات المتناقضة جوهر السياسة المالية فى الاقتصادات الرأسمالية (O,Connor,1973).

ومن أهم المحددات التى تحكم عملية تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الدول الأفريقية عند لحظة زمنية معينة هى القدرة المالية للدولة ـ من ناحية ـ أو بصورة أكثر تحديداً هيكل إيرادات الدولة، وطريقة تشكيل المجتمع المدنى والضغوط التى يمارسها من أجل تحقيق مطالبه السياسية والاقتصادية وقدراته التنظيمية والنضالية ـ من ناحية أخرى ـ.

## أنماط النظم المالية:

يتضمن التعريف الكامل للنظام المالى جانبى الإيرادات والنفقات فى الموازنة العامة للدولة. ومع ذلك، سوف نقتصر على جانب الإيرادات لأغراض الدراسة. والفرض الضمنى هنا أن هيكل إيرادات الدولة يتحدد بصورة خارجة عن نطاق الدولة فى حالة الدول النامية، حيث يعتمد على عوامل خارجية مثل: الموارد الطبيعية للدولة، معدل التبادل الدولي، هيكل الناتج المحلي، المعونات المتحصلة، السياسات الخارجية للشركات متعددة الجنسية وكذلك الهياكل المالية والإدارية المتوارثة فى الدولة٢. لكن بالنسبة لجانب النفقات تتمتع الدولة بحرية حركة أكبر.

وقد قمنا بتعريف نوعين من الدول بناء على هيكل الإيرادات العامة هما: الدولة الريعية ,(the rentier state) التى تعتمد على عائدات التعدين (والمعونات) والدولة التجارية(the merchant state)، والتى تعتمد على استخراج الفائض من الأنشطة التجارية مثل مجالس التسويق .(Mkandawire,1987) وبالطبع لا تعتمد أى دولة على أحد هذين النوعين من الإيرادات بصورة مطلقة، لكن التمييز هنا يكون لأغراض الدراسة فقط.

## الدولة الريعية:

تعتبر الدول العربية المنتجة للبترول المثال الواضح للدول الريعية. وقد حدد Beblawi(1987) بعض الخصائص الأساسية للدولة الريعية. وسوف نضمن هذه الخصائص عند تعريف الدولة الريعية مع إجراء بعض التعديلات البسيطة عليها.

**أولاً**– إن الاقتصاد الريعي هو اقتصاد يعتمد على "عائد خارجي ضخم". وكما لاحظ Beblawi ، يدعم العائد الخارجي –إذا كان وفيراً– الاقتصاد بدون الحاجة إلى قطاع إنتاجي محلي قوي. ولفظ خارجي هنا لا يشير إلى الموقع أو المسافة الجغرافية. لكنه يتماشى مع ما هو معروف في سياق آخر "بالاقتصاد المزدوج" الذى يحوى جيوباً مغلقة داخله تمثل القطاع الحديث –مثل القطاع التصديري –والتى غالباً ما ترتبط بباقى القطاعات الإنتاجية في الداخل بروابط غاية في الضعف. فالإنتاج في مثل هذه الحالة يتم بالمشاركة مع المشروعات الأجنبية في الخارج. وفي الحالات المتطرفة يمكن أن تصبح الدولة في الواقع مثل "الدولة غير المقيمة" (off-shore state) ٣،حيث تقوم بتجميع وتوزيع الإيرادات ولا تتدخل في العملية الإنتاجية على الإطلاق.

**ثانياً** – في الدولة الريعية، لا يشترك في توليد العائد سوى نسبة ضئيلة من قوة العمل النشطة، وغالبية السكان إما أنهم مهمشون أو يشاركون فقط في الانتفاع بالعائد و توزيعه من خلال العمل في قطاع الخدمات. ويعتبر هذا نتيجة الفن التكنولوجي المطبق في القطاع الحديث داخل الاقتصاد، والذى يدار من قبل عدد قليل من الشركات متعددة الجنسية تطبق فنوناً إنتاجية كثيفة رأس المال.

**ثالثاً** – تعتبر الحكومة هي المستلم الرئيسي للعائد الخارجي في الاقتصاد. ويعد هذا الوضع نتيجة لوجود جيوب مغلقة داخل الاقتصاد. فالدخل يمكن أن يأخذ الطابع الملكي، حيث يعتمد بالأساس على إيرادات الدولة من الضرائب على المشروعات الصناعية والشركات، بينما تلعب الضرائب الشخصية دوراً ضئيلاً في الموازنة العامة للدولة. ويمكننا بالفعل أن نستخدم نسبة الضرائب على الدخول والأرباح والإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات العامة للدولة للتمييز بين الدولة الريعية والدولة التجارية.

وطبقاً للتصنيف الذى سوف نستخدمه في هذه الدراسة، تكون الدولة ريعية إذا كانت تحصل على أكثر من ٥٥٪ من الإيرادات العامة للدولة من الضرائب على الأرباح ومن الإيرادات غير الضريبية وإذا كان الاقتصاد يعتمد على سلعة تصديرية رئيسية واحدة. ويوضح جدول ١ أن بتسوانا، الكونغو، الجابون، نيجيريا، والكاميرون تعتبر دولاً ريعية. ويبلغ المتوسط غير المرجح لنسبة هذه الإيرادات إلى الإيرادات العامة في

هذه الدول ٠٫٨٪ خلال الفترة (٨٠ – ١٩٨٦). وقد تم إدراج زامبيا وزائير ضمن هذه المجموعة من الدول لكن بصورة منفصلة، نتيجة الازدهار المفاجئ في الفترة الحالية للمعدن التصديري الأساسي في تلك الدول وهو النحاس ٤. وبالتالي يكون الاعتماد على الضرائب المفروضة على الأرباح وعلى الإيرادات غير الضريبية في حالة "الدول الريعية" -وحتى في حالة هاتين الدولتين واللتين تعتبران ضمن فئة " الدول الريعية" على الأقل خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٦ - أكثر وضوحاً من حالة "الدول التجارية". ومن الجدير بالذكر، أنه قبل انهيار أسعار النحاس عام ١٩٧٤، لم تنخفض نسبة الضرائب على الأرباح والإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات العامة بصورة كبيرة سوى في زامبيا حيث انخفضت من ٩٠٪ إلى ٦٥٪ عام ١٩٧٤, ويجب أن نلاحظ أيضاً أنه في "الدول الريعية" بصفة عامة، تمثل الضرائب الشخصية ذات الحساسية للتغيرات السياسية نسبة صغيرة من الضرائب على الدخول والأرباح (انظر جدول٢). فعلى سبيل المثال، كانت الضرائب على الدخول قريبة من الصفر في نيجيريا عام ١٩٨٣ . ويعني كل هذا اعتماداً أقل على الضرائب الأكثر حساسية للتغيرات السياسية مثل الضرائب على الدخل الشخصي والضرائب على المبيعات والضرائب على الرءوس.

ومن الأمور السياسية البارزة التي أوضحها Burke and Lubeck(1987) والمتعلقة بنيجيريا وبإيران تحديداً، أن الإيرادات في الدول الريعية تتدفق إلى خزانة الدولة مباشرة بدون الحاجة إلى مفاوضات معقدة بين ممثلي الائتلافات السياسية التي تمثل القواعد الاجتماعية للنظام. فأية مفاوضات متعلقة بالضرائب تبرم بين الدولة والشركات متعددة الجنسية، وأية اتفاقيات خاصة بهذه العوائد تكون ثابتة إلى حد ما، أو تدور حول أمور تتميز بقدر كبير من الثبات.

جدول١ : إجمالى الضرائب على الدخول والأرباح والإيرادات غير الضريبية

| | ١٩٨٠ المتوسط | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ | ٨٠/ ١٩٨٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول الريعية : | —— | ٦٠ | ٥٩ | ٦٤ | ٦٧ | ٧٨ | ٨٥ | ٨٥ | ٧١ |
| بتسوانا | | | | | | | | | |
| الكاميرون | ٣٠ | ٣٩ | ٤٩ | ٦٢ | ٦٣ | ٦٥ | ٦٦ | ٦٤ | ٥٥ |
| الكونغو | ٥٨ | ٥٣ | ٧٩ | ٨١ | ٨٤ | ٨٥ | ٧٦ | ٧٠ | ٦٤ |
| الشعبية | | | | | | | | | |
| الجابون | ٦٧ | ٧٦ | ٧٦ | ٧٤ | ٧٩ | ٧٧ | ٧١ | ٤٩ | ٧٣ |
| نيجيريا | ١٢٨ | ١٣٣ | ١٣٠ | ١٢٧ | ١٤٥ | ١٤٣ | ١١٧ | ١١٤ | ١٣٠ |
| المتوسط | ٦٩ | ٧٢ | ٧٩ | ٨٢ | ٩٠ | ٩١ | ٨٣ | ٥٩ | ٨٠ |
| زائير | ٤٢ | ٤٨ | ٤٣ | ٤٢ | ٤٠ | ٤١ | ٣٦ | ٤٧ | ٤٣ |
| زامبيا | ٤٥ | ٤٢ | ٤٠ | ٤٠ | ٣٦ | ٣٦ | ٤٠ | ٣١ | ٣٩ |
| الدول التجارية : | ٢٨ | ٣١ | ٢٧ | ٢٦ | ٣٩ | ٤٣ | ٣١ | ٣١ | —— |
| بوركينا فاسو | | | | | | | | | |
| ساحل العاج | ٢٠ | ١٩ | ٢٠ | ٢٩ | ٤٥ | ٤٠ | —— | —— | ٢٩ |
| السنغال | ٢٥ | ٣١ | ٢٨ | ٢٧ | ٢٨ | ٢٨ | ٢٥ | —— | ٢٧ |
| غانا | ٢٧ | ٣٣ | ٤٢ | ٣٤ | ٣٦ | ٣٤ | ٣١ | —— | ٣٠ |
| كينيا | ٤٢ | ٣٩ | ٣٦ | ٤١ | ٣٨ | ٤٣ | ٤٢ | ٤٠ | ٤٠ |
| مالاوى | ٤٧ | ٤٥ | ٤٥ | ٤٧٧ | ٤٧ | ٤٩ | ٥٤ | ٤٩ | ٤٨ |
| مالى | ٢٥ | ٢٦ | ٢٤ | ٢٧ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٠ | ٢٤ |
| موريشيوس | ٢٧ | ٣٠ | ٢٩ | ٢٧ | ٢٣ | ٢٤ | ١٩ | ٢٥ | ٢٥ |
| المتوسط | ٣٠ | ٣٢ | ٣١ | ٣٢ | ٣٤ | ٣٥ | ٣٠ | ٢٨ | ٣٢ |

المصـدر: IMF,1985,Government Finance Statistics Year-book.

ومن خصائص تلك الاقتصادات أنها أكثر عرضة بصورة كبيرة للإصابة بما يسمى "المرض الهولندي"، والناتج عن الآثار السلبية للنقد الأجنبي. وهو الأمر الذى يؤدى إلى تقييم العملة بأعلى من قيمتها، مما يجعل من الصعب ظهور صناعات تنتج "سلعاً قابلة للتجارة". وتميل معظم الصناعات الأخرى التى تنشأ حول الجيوب المغلقة الموجودة داخل الاقتصاد إلى الاعتماد بشدة على الحماية والدعم الذى تقدمه الدولة. وبالتالى -وبصرف النظر عن الأيديولوجية التى يتبناها النظام الحاكم -، سوف يعتمد التصنيع بشدة على مساهمة الدولة. ومع ذلك، يجب أن نوضح أن الدفعة الصناعية سوف تنبع -بصفة خاصة -من الضغوط السياسية، أكثر من كونها نتيجة لتوافر الموارد المالية اللازمة لعملية التصنيع. فاستيلاء بعض الدول الريعية على الفوائض - حتى فى ظل سيادة أوضاع التخلف -، يعد مثالاً واضحًا لهذا الوضع. حيث يمكن أن يؤدى ضعف الضغوط السياسية إلى عدم قيام عملية تصنيعية، حتى مع توافر الموارد المالية.

وتأخذ الأزمة المالية فى مثل هذه الاقتصادات شكل الانهيار التام للمصدر الرئيسى لعائدات الدولة، وهو السلعة التصديرية الأساسية. وقد يكون هذا الانهيار مؤقتاً، بحيث يعكس التغيرات التى تحدث فى معدلات التبادل، أو يكون انهياراً دائماً، وينتج عن الاستنزاف المستمر لمصدر العائد أو نتيجة الاتجاه العام إلى الانخفاض فى معدلات التبادل الخاصة بهذه السلعة والذى ينتج بدوره عن تغير العادات الاستهلاكية، والتغيرات التكنولوجية التى تؤدى إلى اكتشاف بدائل لهذه السلعة،..... وهكذا. وعادة ما تكون هذه الاقتصادات قادرة على تجنب الآثار قصيرة الأجل عن طريق السحب من احتياطاتها الوفيرة أو عن طريق استغلال جدارتها الائتمانية الدولية فى طلب المزيد من القروض. لكن فى حالة الأزمات الشديدة والمتكررة، سوف تضطر الدولة إلى الاقتطاع من بعض بنود الإنفاق سواء بإرادتها أو بضغط من المؤسسات المالية الدولية.

## الدولة التجارية:

على النقيض من الدولة الريعية، يكون العائد فى الدولة التجارية داخلياً، فهو يتولد من الهيكل الإنتاجى الكلى للاقتصاد. فالدولة تعتمد بصورة كبيرة على الضرائب

المحلية وعلى الضرائب على الواردات والصادرات. وباستخدام التصنيف السابق، تكون الدولة التجارية هى تلك الدولة التى تقل فيها نسبة الضرائب على الدخول والأرباح والإيرادات غير الضريبية إلى إجمالي الضرائب عن ٥٠٪. وهى تلك الدول الموضحة فى الجدول١، والتى تقترب فيها نسبة الضرائب على الدخول والأرباح والإيرادات غير الضريبية من ٣٠٪ فقط. ويجب أن نلاحظ أن الضرائب على الدخول تلعب دوراً هاماً فى هذه المجموعة من الدول (انظر جدول٢). ومن الأمور السياسية الواضحة أن النسبة الأكبر من الإيرادات العامة يتم تحصيلها هنا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من عدد أكبر من المنتجين. ففى أفريقيا عادة ما تفرض الضرائب على الصادرات على السلع التى ينتجها القطاع العائلى فى الريف، بينما تمس الضرائب غير المباشرة والمفروضة على المبادلات الداخلية قطاعات كبيرة من الطبقة العاملة فى الحضر.

ويجب أن يكون واضحاً، أنه فى مثل هذا الاقتصاد لا يمكن أن يستمر العائد الداخلي بصورة مطردة بدون وجود قطاع إنتاجى محلى قوي. فالدولة الريعية ليست إلا وجهًا واحداً للعملة، والوجه الآخر هو تفاعلاتها التنموية التنظيمية مع الطبقات الإنتاجية، بحيث تزودهم بالحوافز والدعم اللازم كى ينتجوا أكثر. وفى غالبية الدول الأفريقية، نجد أن القطاعات الإنتاجية المولدة للفوائض الضخمة تعتمد على الزراعة بصورة أساسية، أما القطاع الصناعي فإما إنه ما يزال فى مراحله الأولى أو غير موجود بالأساس، ومن ثم لا يولد أى فائض خاص به. ولكى تؤدى "الدولة التجارية" دورها المزدوج، يجب أن تطبق سياسة استخراجية وإنتاجية فى نفس الوقت. ويعد هذا بالطبع دوراً مؤقتًا، فيجب على الدولة أن تنتبه دائماً لفداحة خطأ المثل الشائع وهو "قتل الأوزة التى ترقد على البيضة الذهبية عندما نحصل على البيض الكافي". وفى بعض الحالات يتم تطبيق هذين النوعين من السياسات على نفس المنتجين. ويحدث مثل هذا التضارب فى السياسات عندما تدعم الدولة – مثلاً – المدخلات لكنها تفرض ضرائب ضخمة على المخرجات، مما يؤدى إلى بعض الغموض وهو ما نلاحظه فى سياسات الدول الإفريقية .(Berry,1984) وفى حالة "الدول الزراعية الرأسمالية" تكون أهداف هذه السياسات شديدة التفاوت. ففى الحالة المتطرفة – وهى حالة مالاوى – اتبعت الدولة سياسة شديدة الاستغلال تجاه الفلاحين بينما قامت بدعم إنتاج المزارع

جدول٢ : نصيب الضرائب الشخصية على الدخول والأرباح

| | السنة | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **الدول الريعية** | | |
| الكاميرون | ١٩٨٤ | ١٧,٩٧ |
| الكونغو | ١٩٨٠ | ١٦,٩٤ |
| الجابون | ١٩٧٦ | ٥,٣٥ |
| نيجيريا | ١٩٧٨ | ٠,١٠ |
| زائير | ١٩٨٣ | ٥٧,٢٦ |
| زامبيا | ١٩٨٢ | ٤٦,٧١ |
| زامبيا | ١٩٧٤ | ٠,١٦ |
| **الدول التجارية** | | |
| غانا | ١٩٨٤ | ٤٠,٧٥ |
| ساحل العاج | ١٩٨٠ | ٤٨,٣٤ |
| مالاوي | ١٩٨٣ | ٤٣,١٣ |
| مالي | ١٩٨٣ | ٢٧,٢٨ |
| موريشيوس | ١٩٨٤ | ٦٣,٧١ |
| السنغال | ١٩٨٣ | ٦١,٧٥ |

المصدر:محسوب من :

IMF,1985,Government Finance Statistics Year-book, Washington DC.

وتنشأ الأزمة المالية من انهيار إيرادات الدولة نتيجة تدهور "معدلات التبادل". وغالبًا ما يكون أثر انهيار الأسعار أثراً فورياً، لأن معظم هذه الاقتصادات لا تمتلك الاحتياطيات الوفيرة اللازمة لمواجهة الأزمات التى تستمر لفترة زمنية طويلة. كما أن هذه الاقتصادات لا تتمتع بجدارة ائتمانية.

**المجتمع المدنى :**

يعتبر المجتمع المدنى عاملاً هاماً فى تحديد مدى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وكذلك فى تحديد طبيعة هذا التدخل. وقد عرف Cohen and Arato(1992) المجتمع المدنى بأنه "ميدان التفاعل الاجتماعى بين الاقتصاد والدولة والمكون ـقبل أى شئ ـمن المجال الشخصى (خاصة العائلة)، ومن مجال نشاط الجمعيات (خاصة الجمعيات الخيرية)، والحركات الاجتماعية والأشكال المختلفة لطرق الاتصال الجماهيري". فالمجتمع المدنى هو المجال الذى يجب أن تحصل منه الدولة على الشرعية. وللحفاظ على شرعيتها، يجب أن تذعن الدولة للمجتمع المدني، ويتوقف مدى هذا الإذعان على مدى قوة المجتمع المدنى كمحدد أساسى للقيود السياسية المفروضة على الدولة.

وفى كلا النوعين من الدول يوجد مجتمع مدنى إما "قوياً" أو "ضعيفًا" (Copans,1980a; Bratton,1991). ويكون المجتمع المدنى قوياً إذا كان يتمتع بتوافر منظمات ومؤسسات جيدة التنظيم، وعلى درجة عالية من الاتساق والاستقلال والاعتماد على الذات. مثل النقابات العمالية، والاتحادات المهنية والدينية والطبقية أو السلطات التقليدية،...وعلى النقيض من ذلك، لا يتمتع "المجتمع المدنى الضعيف" بوفرة فى هذه المؤسسات المستقلة، كما لا يتوافر فيه عنصر التنظيم الجيد.

وسوف يولد المجتمع المدنى القوى ضغوطًا شديدة نسبيًا فيما يتعلق ببنود الاستهلاك الاجتماعي٥. وتؤدى مثل هذه الضغوط إلى التسييس الشديد للإنفاق العام، مما يعنى أن تصبح البنود الأساسية فى الموازنة العامة للدولة مرتبطة بمصالح سياسية معينة، أو أن تكون استجابة لمطالب أو ترتيبات سياسية محددة وقابلة للتعريف. كما أن ردود الفعل الإيجابية تجاه سياسات اقتصادية معينة تكون لها أبعاد سياسية، ومعارضة تلك السياسات تخرج عن النطاق الاقتصادي، وتدخل فى نطاق الأهداف السياسية التى تتبناها الدولة.

وفى ظل هيكل وطاقة المجتمع المدنى الضعيف، لا يصبح قادراً على الضغط من أجل توفير مستويات أعلى من الإنفاق الاجتماعي. وفى مثل هذه الحالة المتطرفة، يكون المستوى المرتفع للإنفاق الاجتماعى -فى حال تواجده -انعكاساً للوفرة المالية للدولة، وللعادات الاستهلاكية الشاذة للحكام، أو الميول الأيديولوجية للطبقات الحاكمة والبيروقراطيين أكثر من كونها دليلاً على ممارسة المجتمع المدنى ضغوطاً من أجل اتباع سياسة مالية معينة. وبصفة عامة، لن يكون للإنفاق العام مضامين سياسية على الإطلاق، سواء لأن الدولة تريد ذلك أو بسبب ضعف المجتمع المدنى. وتقتصر ردود الفعل تجاه التغير فى السياسات على مطالب اقتصادية محددة، ونادراً ما تمس القضية الجوهرية المتعلقة بمدى قوة وسيطرة الحكومة أو الدولة.

ويمزج هيكل الإيرادات العامة للدولة مع القوة أو الضعف النسبى للمجتمع المدني، سوف نحصل على مصفوفة توضيحية تربط بين نوعى النظم المالية بنوعى المجتمع المدنى السابق توضيحهم (انظر جدول٣).

## الدولة الريعية - المجتمع المدنى الضعيف:

من أحد الخصائص الهامة لحالة الدولة الريعية التى يسودها مجتمع مدنى ضعيف، ارتفاع درجة استقلالية الدولة عن الفاعلين الاجتماعيين فى الداخل. وغالباً ما تحدث هذه الحالة عندما تعانى الدولة من التخلف والتهميش الشديدين لسنوات طويلة ثم تنعم فجأة بوفرة مالية. وعادة ما تكون الثروة الجديدة نتيجة لاكتشاف بعض الموارد التعدينية، والتى يؤدى استغلالها إلى ظهور أنشطة حديثة داخل الاقتصاد تمثل جيوبًا مغلقة.

## جدول٣ : النظم المالية والمجتمع المدنى

| المجتمع المدنى الضعيف | المجتمع المدنى القوى |
|---|---|
| **الدول الريعية** | |
| نيچيريا | الجزائر |
| الجابون | زامبيا |
| بتسوانا | نيچيريا |
| نيچيريا | الكونغو |
| **الدول التجارية** | |
| مالاوى | السنغال |
| توجو | غانا |
| ساحل العاج | مالى |
| جامبيا | كينيا |

وتظل الأنشطة الاقتصادية التقليدية تعمل جنبًا إلى جنب مع هذه الأنشطة الحديثة. وتؤدى طبيعة الأنشطة الحديثة والفن التكنولوجى المطبق بها إلى عدم وجود مطالب فعلية متعلقة بالهياكل الإنتاجية سواء الأرض، أو العمل، أو الفائض المحقق. وتكون الأمور أكثر وضوحاً، فى الحالات التى تكون فيها هياكل القوة "التقليدية" محكمة الارتباط بالدولة. ففى مثل هذه الحالات، يمكن أن تستخدم الدولة مواردها الوفيرة لدعم الهياكل الإنتاجية التقليدية المتهالكة، وللحيلولة دون ظهور مؤسسات داخل المجتمع المدنى تتمتع بالاستقلال الذاتى، من خلال سياسات تكتيكية تهدف إلى استمالة بعض الجماعات إليها. ويصاحب ذلك، بيروقراطية وشخصنة عملية صنع القرار، فى ظل غياب فعالية أداء منظمات المجتمع المدنى داخل أجهزة الدولة المختلفة.

وتميل الدولة الريعية فى حالة ضعف المجتمع المدنى وتوافر إيرادات ضخمة – إلى أن تكون دولة جباية، بدلاً من كونها دولة منتجة، وفقاً لتصنيف .(Luciani(1987 كما

تتجه سياستها المالية ونمط تدخلها فى النشاط الاقتصادى إلى أن يكون ترفيا، أبويا، أو كنسيا. كما أن الدولة لا تهتم بأثر هذا الإنفاق العام على الإنتاجية فى الاقتصاد ككل، أو على إمكانية توليد الفائض من القطاعات الاقتصادية الأخرى غير مولدة للريع. وتميل الدولة التى تنتهج النهج الأبوى فى الإنفاق إلى أن تتبع سياسات مالية محافظة. ويتضح هذا الميل نحو السياسة المالية المحافظة من مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، والتى تكون أقل من المستويات التى تتناسب مع نصيب الفرد من الدخل فى الدولة. وفى الواقع، يمكن أن تستخدم الدولة جزءًا من الريع المحقق فى رفع مستوى معيشة الأفراد إلى مستويات شديدة الارتفاع، ومع ذلك سوف تظل مستويات المعيشة أقل كثيراً عما يمكن أن يسمح به مستوى الدخل القومى فى الأحوال العادية. وفى ظل غياب الضغط الجماهيرى، سوف يكون هذا الوضع مصحوباً بتوزيع للدخل يتسم بعدم العدالة بصورة كبيرة. ويطلق على مثل هذا الاقتصاد مصطلح "النمو بدون تنمية" – حيث تتمتع الدولة بمعدلات نمو عالية مع عدم إحداث تغيرات هيكلية اجتماعية/سياسية واقتصادية.

ولن يؤدى تقلص دور الدولة الناتج عن الأزمة المالية أو عن أزمة النقد الأجنبى بصفة عامة إلى إثارة العديد من ردود الفعل، باستثناء رد الفعل الذى قد تقوم به بعض المنظمات الاجتماعية الجديدة. ويعود ذلك بالأساس إلى أن تقلص دور الدولة لا يعنى استبعاد القطاعات الشعبية النشطة من ميدان العمل السياسي. وبهذا، لن تؤدى الأزمة المالية إلى أى رد فعل سياسي، ولا إلى المطالبة باتباع نظام حكم ديمقراطي، وتقتصر المطالب على إحداث تغيير بسيط داخل النخبة الحاكمة. وفى أية حالة، سوف تكون ردود الفعل السياسية – بصفة عامة – صامتة، كما لو أن المجتمع المدنى قد رفع لافتة تحمل شعار "لا مطالب بدون ضريبة" بدلاً من شعار "لا ضريبة بدون تمثيل". وفى ظل هذه الظروف، إذا تم القيام بأية إصلاحات ديمقراطية، فسوف يكون التغيير نابعًا من القمة، نتيجة للتشرذم الحادث فى هيكل الدولة من جراء الأزمة.

والحالة التقليدية لمثل هذه الاقتصادات السياسية هى حالة الإمارات العربية المتحدة، وفى أفريقيا جنوب الصحراء حالة الجابون، وبتسوانا. والحالة المشابهة -وإن كانت أقل تمثيلاً لهذا الوضع -هى حالة زائير.

**بتسوانا :**

استقلت بتسوانا عن الحكم الاستعمارى كإقليم يمد مناجم جنوب أفريقيا بالعمالة اللازمة للعمل بها. لكن بعد افتتاح منجم الماس فى Orapa عام ١٩٧١، ـوهو ثانى أكبر منجم فى العالم فى ذلك الوقت – تزايدت ثروات بتسوانا بصورة كبيرة (Parkins-ton,1992). ولإعطاء فكرة عن الموارد المتوافرة فى بتسوانا يمكن أن نستشهد بالبيانات التالية: فى نوفمبر ١٩٨٨ بلغ الاحتياطى من النقد الأجنبى لبتسوانا ٢٣١٢,٥ بليون دولار أمريكى – وهو ما يوازى أربعة أمثال نظيره فى نيجيريا – وهى الدولة التى يبلغ عدد سكانها ١٠٠ ضعف عدد سكان بتسوانا. وكان هذا الاحتياطى كافيًا لتغطية تكلفة الواردات لمدة عامين على الأقل .(Diamond,1988)!.

وقد أدت الثروة المعدنية للدولة إلى تحفيز النمو الاقتصادى –خلال العقد الأخير–، والذى نما فى المتوسط بمعدل ١٢٪ سنوياً. ويقدر نصيب الفرد من الدخل الآن فى بتسوانا ب ١٢٠٠ أمريكي، بعد أن كانت من أفقر الدول فى العالم عند الاستقلال.

وكنتيجة للريع المحقق من إنتاج الماس والذى يدخل خزانة الدولة، تزايدت الإيرادات بشدة. فقد حققت الموازنة العامة للدولة عام ٣٨٩١ فائضاً فى المعاملات الجارية يقدر ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٨٣، ثم ارتفع ليمثل ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٨٥ . وقد وصفت السياسة المالية للدولة بأنها تناظر "سياسة الإنفاق الكينيزية المحافظة". فالضرائب منخفضة، والإنفاق العام موجه لتحقيق أهداف توزيعية أو على الأقل محفز للطلب .(Weimar,1989) ففى جانب الإيرادات تعتبر عملية تحصيل الدولة للضرائب "غير مرهقة نسبياً"، لكن فى جانب النفقات كما لاحظ Molutsi(1990):

تعتبر عملية إنتاج المعادن وما يتبعها من توليد الإيرادات على درجة كبيرة من الأهمية لكل من القطاعين الخاص والعام، وذلك لمنع نشوب صراع طبقى فى المجتمع، حيث أنها تمكن الدولة من تبنى برامج من شأنها تحقيق رفاهية الأفراد فى مجال التعليم مثلاً ( إنها مثل مجانية التعليم من مرحلة التعليم الأساسى وحتى التعليم

الجامعي)، وفى المجالات الصحية والزراعية. كما تمكن الطبقة البيروقراطية الحاكمة من تلبية العديد من مطالب النخب السياسية ورجال الأعمال.

وبالرغم من أن بتسوانا تعتبر واحدة من الدول القليلة فى جنوب الأفريقى التى ما تزال تضم السلطات التقليدية للحكم، إلا أن هذه السلطات لم تعمل على توطيد علاقاتها بالمنظمات الحديثة – والتى تعتبر منظمات ضعيفة – كما أنها غير قادرة على المطالبة بحقها فى الاشتراك فى العمل السياسي. فقد نجح الحزب الحاكم فى وضع القيادات التقليدية فى إطار تشريفي دون أن يكون لها أى دور فعال، كما استغلها فى إضفاء نوع من الشرعية على نظامه .(Holm,1988) وحتى بعض الجماعات التى ظهرت وتشكلت مع الوقت فهى تدين بالولاء للدولة ويعد نشاطها السياسى نشاطًا اسميًا فقط.

وبالرغم من تطبيق الديمقراطية البرلمانية، فإن ضعف المجتمع المدنى أدى إلى أن تكون هذه الديمقراطية ديمقراطية سلبية، على الأقل مقارنة بحالة السنغال والتى تتمتع بوجود صحافة نشطة وأحزاب سياسية متنوعة. وتمتعت الدولة بقوة هائلة من خلال جمع الموارد مما مكنها من السيطرة على عملية صنع القرار. وأصبحت الأمور السياسية تناقش بالكامل بين الوزراء فقط. وتم تأكيد هذا الوضع عن طريق إسناد المناصب الأساسية فى مؤسسات الخدمة العامة وفى هيئات القطاع العام إلى أعداد كبيرة من الأجانب .(Holm,1988; Molutsi and Holm,1990) فوجود عدد كبير من الأفراد ذوى الخبرة والمهارة لكنهم من الأجانب ولا يشاركون فى السياسات الوطنية – مثل هؤلاء الذين تقلدوا أهم المناصب فى دول مثل زامبيا، زيمبابوى، ونيجيريا – لا يساعد على ظهور مجتمع مدنى نشط. بل على العكس، يمكن أن يتم استغلال هؤلاء الأجانب لموازنة تأثير المجتمع المدنى.

وبصرف النظر عن بعض المنظمات الاتحادية التى تتمتع بنوع من الاستقلالية عن سلطة الدولة، فإن مجمل الأنشطة تخلو من المضامين السياسية. حيث فرضت الحكومة قيودًا على الأنشطة التى تمارسها هذه المنظمات ولم تسمح لها بتشكيل أحزاب سياسية .(Good,1992) كما أدى تدخل الدولة فى تمويل أنشطة هذه المنظمات إلى إضعافها.

وبالرغم من الانخفاض الحالى فى الاحتياطى الأجنبى فى بتسوانا، إلا أنها لم تتعرض لحدوث أزمات مثل تلك التى حدثت فى باقى الدول الأفريقية، والتى اضطرتها إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية طلبًا للمساعدة. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يتوقع أن الانخفاض الهائل فى الاحتياطى الأجنبى فى بتسوانا – على عكس حالة زامبيا – لن يؤدى إلى إثارة رد فعل سياسى على صعيد كبير مثل ردود الفعل التى واجهها "كاوندا" والتى جعلته يقبل إجراء انتخابات تعددية.

## زائير:

فى يوم استقلالها القومى عام ١٩٦٠، كان اقتصاد زائير يعتبر "اقتصاداً ريعياً" حيث كان يعتمد بشدة خلال الفترة الاستعمارية على التعدين، وذلك على الرغم من نمو بعض الصناعات التى سمح المستعمر بقيامها .(Depelchin,1992) ويعد الريع الناتج عن الأنشطة التعدينية هو المصدر الأساسى لإيرادات الدولة – خاصة النحاس ، وقد تركزت هذه الأنشطة التعدينية فى العاصمة. وبعد الاستقلال حدثت بعض التغيرات فى هيكل الاقتصاد والموارد المالية للدولة .(Mbaya,1992; Ruzibabwoba,1992) لكن ظل التعدين يمثل المصدر الأساسى للإيرادات العامة للدولة. وقد كانت معدلات التبادل مرتفعة نسبيًا خلال السنوات العشر التالية على الاستقلال. فلم تحدث أى تغيرات مناوئة فى الأسعار خلال تلك الفترة. كما أدى الارتفاع الهائل فى أسعار النحاس خلال الفترة ٣٧ – ١٩٧٤ إلى تزايد إيرادات الدولة. وتراوحت نسبة الإيرادات المتحصله من التجارة الخارجية حول ٧٠٪ فى أوائل السبعينات. وبعد التدهور الشديد فى معدلات التبادل عام ١٩٧٤، نضب هذا المورد للإيرادات تقريباً حتى أصبح لا يمثل سوى ١٦٪ من الإيرادات العامة فى عام ١٩٨٥.(Ruzibabwoba,1992)

وأدت القوانين والإجراءات القمعية التى سادت خلال الفترة الاستعمارية وفيما بعد الاستقلال إلى الحيلولة دون ظهور منظمات اجتماعية تتمتع بالاستقلالية عن قبضة الدولة. والأكثر من ذلك ، أنه بالرغم من ظهور بعض الحركات خلال الفترة الاستعمارية وفى الأيام الأولى التالية للاستقلال، فإن هذه الحركات كانت ضعيفة نتيجة لحدوث

"أزمة الكونغو" وظروف الحرب الأهلية، وصعود العسكريين إلى كراسى الحكم بعد الانقلاب العسكرى الذى قاده "موبوتو سيسى سيكو" فى نوفمبر عام ١٩٦٥ .

وقد اعتلى هذا النظام مقاليد الحكم بعد استنزاف الكثير من دماء الحركات الوطنية المعارضة، والجماعات الريفية المتمردة، والمدعومة من الخارج. كما اتبع النظام سياسات تهدف إلى تقويض المنظمات المستقلة فى الحضر. ونتيجة لضعف المنظمات الاجتماعية الرئيسية، ومع توافر فائض مالى ضخم فى يد الدولة، كانت معظم هذه الأموال تنفق لحماية "موبوتو" بالأساس .(Mbaya,1992; Nzongola-Ntalaja,1986) وهذا ما جعل زائير دولة تعمل وفقاً لنمط السيد/التابع بالأساس، مثلها مثل غالبية الدول الأفريقية. ومنذ منتصف السبعينات حينما انخفضت أسعار النحاس، واجهت زائير أزمة اقتصادية حادة وأصبح الاقتصاد فى حالة انهيار تام. فقد تناقص نصيب الفرد من الدخل بمعدل ٣٧٪ بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٧ . وتزايد معدل التناقص خلال السنوات الحالية، نتيجة لحالة الركود السياسى التى سادت فى الدولة. ومن الملاحظ أن "موبوتو" استطاع الخروج من الأزمة بدون التعرض لمزيد من الاضطرابات السياسية. فقد كانت الحركات السياسية التى تمثل تهديداً حقيقياً لحكم "موبوتو" – لفترة طويلة من الوقت – هى الحركات التى ناضلت فيما سبق من أجل الاستقلال، ولم تتشكل هذه الحركات نتيجة للأزمات الاقتصادية التى حدثت خلال السبعينات والثمانينات. فحتى وفاته، استطاع "موبوتو" تقويض المجتمع المدنى ومنع ظهور أية حركات ديمقراطية كتلك التى ظهرت فى زامبيا والكونغو مثلاً كنتيجة للسياسات القمعية المتبعة.

## الدولة الريعية – المجتمع المدنى القوى:

إن الحالات التقليدية فى أفريقيا جنوب الصحراء للدولة الريعية فى ظل مجتمعات مدنية قوية هى زامبيا ونيجيريا، ويختلف المسار التاريخى لمجتمعاتهما المدنية اختلافاً ملحوظاً. ففى زامبيا، يعتبر المجتمع المدنى ذو الفعالية السياسية مجتمعاً حديثاً، بينما تمتزج فى نيجيريا الهياكل التقليدية للسلطة مع تلك الحديثة مكونة مجتمعاً مدنياً مميزاً.

ومن الأمور السياسية الواضحة هنا، أن الإنفاق العام على بنود الاستهلاك الاجتماعي لا يعتبر انعكاساً لرغبة الدولة فى تقديم جزء من الريع المحقق إلى الأفراد فى صورة دعم فحسب، لكنه يعد أيضاً نتاجاً للجهود المنظمة التى قامت بها المنظمات الاجتماعية المستقلة من أجل المطالبة بحقها فى الثروة القومية للبلاد. والأكثر من ذلك، أن كفاح العمال لم يكن من أجل الحصول على الفائض من الزراعة وإنما من الريع التعديني. ومن غير المدهش أن نجد الجماعات المنظمة فى الحضر تقدم عدداً من السياسات التى تخدم قطاعات كبيرة من الأفراد فى المناطق غير الحضرية، كما أنها قد تؤيد السياسات التى تعمل على تحويل الموارد من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية، على الأقل خلال أوقات الرواج.

ولا يرجع ضعف شرعية نظام الحكم فى الدولة إلى افتقاره لأدوات تطبيق السياسات التى تتبع نمط السيد/التابع، كما تشير غالبية الدراسات الأفريقية(Diop and Diouf,1990)، وإنما يرجع إلى انخفاض هذا النوع من الإنفاق الاجتماعي، والذى تنبنى عليه الشرعية السياسية للنظام والذى تناضل الجماعات المنظمة من أجل توفيره. وهذه نقطة هامة لا بد أن أخذها فى الاعتبار عند دراسة موضوع الإنفاق العام فى الدول الإفريقية. فبدلاً من كونه نتاجاً للعمليات السياسية المعقدة، يعتبر الإنفاق العام انعكاساً لنمط سياسات السيد/التابع، وهو أحد المفاهيم الدارجة فى تحليل السياسات الأفريقية. والذى يستخدم فى حالة تطبيق سياسات قسرية، حيث يعتبر أى إنفاق تقوم به الدولة – حتى ذلك الناتج عن الضغوط التى تمارسها جماعات المصالح ـ مجرد تفضل من جانب الدولة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون واضحاً، أنه عندما تحصل القطاعات القوية من المجتمع المدنى على حقوق استخراج الموارد التعدينية –حتى إذا فرضت عليها ضرائب منخفضة أو إعانات مثلاً – سوف يكون من التبسيط المخل أن نصف مثل هذه العلاقة على أنها مجرد علاقة السيد/التابع٦.

ويؤثر تقلص دور الدولة بصورة مباشرة على الإنفاق العام والذى يتأثر هيكله ومستواه بشدة بأنشطة منظمات المجتمع المدني. وتعتمد شرعية النظام بالأساس على مستوى ونمط هذا الإنفاق العام. وبالتالى فإن أى تغيير فيه سوف يؤدى إلى إثارة العديد من ردود الفعل مباشرة. وبعبارة أخرى، تفرض الالتزامات تجاه الطبقات

والفئات الاجتماعية المختلفة قيوداً صارمة على مدى قدرة الدولة على تغيير السياسات المطبقة، وتساهم فى تعرض الدولة "لأزمة مالية". و يمكن للدولة أن تبدأ فى اتباع عدد من السياسات الوقائية، إذا ما أدركت أن السياسات المطبقة قد تؤدى إلى تقويض أسس الشرعية التى تستند عليها.

## زامبيا:

ظهرت فى زامبيا – بالتزامن مع نمو صناعة النحاس – حركة عمالية قوية، لعبت دوراً هاماً فى الكفاح من أجل الاستقلال. فتجزئة سوق العمل على أسس عنصرية كان يعنى ارتباط كفاح الحركة العمالية بالحركة الوطنية .(Parpart,1984) وأدت الحركة العمالية إلى ظهور العديد من المؤسسات المستقلة داخل المجتمع المدني، كما أدت إلى الإضعاف من قبضة دولة الحزب الواحد. فبالرغم من أن زامبيا كانت دولة حزب واحد لفترة طويلة من الزمن، إلا أن الحزب الحاكم لم يحتكر العمل السياسى أو المؤسسى على النحو الذى رأيناه فى مالاوي، تنزانيا، أو الكونغو مثلاً. فالنقابات كانت قوية بما يكفى للإفصاح عن نفسها، وذلك بالرغم من الصعوبات التى واجهتها. كما أنها طالبت بتطبيق عدد من برامج النفع العام التى تعود بالفائدة على قطاعات كبيرة من الأفراد، مثل برامج التعليم المجانى والخدمات الصحية ودعم الغذاء،.....الخ. بالإضافة إلى ذلك، شجع الارتفاع النسبى لنسبة سكان الحضر (حيث يعيش ما يقرب من ٥٠٪ من السكان فى مناطق حضرية) على ظهور جماعات أخرى مثل الجماعات الدينية، والتى كان لها رأى مستقل فيما يتعلق بالمصالح الوطنية.

ووفقاً لما ورد فى خطاب رئيس الدولة، إذا ما استقلت زامبيا ب "ملعقة ذهبية" فى فمها فسوف تدخل عقد الثمانينات ب "ملعقة نحاسية مثقوبة". ويعتبر السبب الأساسى للأزمة هو التدهور الشديد فى معدلات التبادل والذى انخفض بنسبة ٤٦٪ عام ١٩٧٥ -مقارنة بعام ١٩٧٤ – . والآثار التى نجمت عن هذه الأزمة كانت متوقعة. فقد سجل الحساب الجارى من ميزان المدفوعات عجزاً يقدر ب ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي، بعد أن كان وضع ميزان المدفوعات جيداً عام ١٩٧٤ . وبحلول عام ١٩٨٠، انخفض

نصيب الفرد من الدخل إلى نصف ما كان عليه عام ١٩٧٤، ثم انخفض عام ١٩٨٤ إلى الثلث.

وبدأ تقلص دور الدولة مع التدهور الشديد لأسعار النحاس عام ١٩٧٤، ثم تلا ذلك انخفاض الإيرادات الضريبية من ٦٥٠ مليون كواتشا عام ١٩٧٤ إلى ٤٦٢,٣ مليون كواتشا. وانخفضت إيرادات الدولة من التعدين إلى أقل من خمس مستواها السابق، وتحول وضع الموازنة العامة من الفائض عام ١٩٧٤ إلى العجز. ويعود هذا الانخفاض إلى التناقص الشديد في إيرادات الضرائب على الشركات والإيرادات غير الضريبية. وقد استطاعت الحكومة الحفاظ على مستوى الإنفاق العام لفترة قصيرة عن طريق اللجوء إلى الاستدانة بصورة كثيفة. فقد كانت الحكومة ومؤسسات الإقراض الدولية ترى أن التحول في معدلات التبادل يعتبر تحولاً قصير الأجل، وأن أسعار النحاس سوف ترتفع مرة أخرى، على الأقل إلى المستويات السابقة والتي سادت خلال فترة ما بعد الاستقلال، إن لم تصل إلى المستويات شديدة الارتفاع التي سادت عام ١٩٧٣ . وعندما لم يتحقق هذا، عملت الحكومة على الحفاظ على المستويات المرتفعة للاستهلاك تخفيض الاستثمارات مع الاستمرار في الاستدانة. لكن ذلك الوضع لم يكن ليستمر في الأجل الطويل. فقد بلغت نسبة مدفوعات خدمة الدين ٧٠٪ من عائدات التصدير عام ١٩٨٣ .

وفي عام ١٩٨٥، اضطرت الدولة إلى الأخذ بوصفة صندوق النقد الدولي، وكانت المكونات الأساسية لبرنامج الصندوق: تحرير النظام المالي، خلق سوق تنافسي للصرف الأجنبي، تحرير الاستيراد، إلغاء الدعم على الذرة وعلى الأسمدة. ولم تلاق هذه الإجراءات أي تأييد شعبي من جانب قادة منظمات المجتمع المدني، كما أدت إلى حدوث "ثورة الغذاء" في ديسمبر ١٩٨٧ عندما تم إلغاء الدعم على الذرة. وقد اضطرت الحكومة بعد حدوث هذه المعارضات إلى التخلي عن برنامج التثبيت، وإلى البدء في تطبيق برنامجها الخاص. والذي تم التخلي عنه أيضاً عندما توصلت الحكومة إلى اتفاقية مع الصندوق حول تطبيق برنامج جديد يتضمن سياسات انكماشية. ومرة أخري، أدى هذا إلى حدوث اضطرابات دموية نتج عنها خسائر في الأرواح.

وتحت ضغط هذه الحركات، اضطرت الحكومة فى البداية إلى قبول إجراء استفتاء عام على نظام الحزب الواحد، ثم وافقت بعد ذلك على إجراء انتخابات تشارك فيها الأحزاب المختلفة. وقد حاول "كاوندا" أن يسيطر على العملية الانتقالية فى ظل قصور قدرات المجتمع المدنى وضعف تنظيمه. وأصبحت زامبيا هى الدولة الأنجلوفونية الوحيدة التى شهدت عملية تداول للسلطة عن طريق الانتخابات.

**نيجيريا :**

شهدت نيجيريا تزامن كل من الحكم التقليدي، "الحكم الاستعمارى غير المباشر"، والمنظمات السياسية خلال فترة ما قبل الاستقلال وما بعده، مما أدى إلى تشكيل مجتمع مدنى قوى ومتنوع. وخلال الفترة التى سبقت الاستقلال مباشرة، تم توظيف الممتلكات التى قامت السلطات البريطانية بمصادرتها من المزارعين لصالح النخب البيروقراطية – السياسية الجديدة ولصالح طبقة النبلاء التقليديين.(Othman,1989) بالإضافة إلى ذلك، أدى التوسع فى زراعة المحاصيل النقدية خلال فترة ما بعد الحرب إلى إفساح المجال لظهور طبقة رأسمالية، والتى أقحمت نفسها فى نشاط الحركات السياسية الوطنية بالدولة. وقد ساعد وجود منظمات سياسية وطنية – حتى خلال فترة ما قبل الاستقلال –، على تنوع المجتمع المدنى وعلى تدعيم الأسس التى يستند عليها (Ekwekwe,1989). وقد لخص Ibrahim ذلك بقوله أن القاعدة الكفاحية للمجتمع المدنى فى نيجيريا تستند على وجود صحافة جريئة، نظام قضائى متطور نوعًا ما، سيادة ثقافة التكامل، كما تستند على وجود نظام سياسى مبنى على مراكز متعددة ومتوازنة للسلطة وللحكم، مما يحول دون صعود نظم استبدادية أو حتى اوليجاريكية إلى مقاليد الحكم .[(Ibrahim,1992) وقد كان هذا التشابك الذى يتسم به المجتمع المدنى والتنوع فى علاقاته مع الدولة محل جدل كبير، وهو الجدل الذى أثير حول طبيعة الصراع الحزبى داخل الطبقات الحاكمة (Turner,1978; Beckman,1985; Turner and Badru,1985; Burke and Lubeck,1987).

حتى عام ١٩٧٣، كانت نيجيريا تصنف ضمن فئة "الدول التجارية". لكن مع الارتفاع الشديد فى أسعار البترول الذى حدث خلال السبعينات، تغير هيكل الاقتصاد والإيرادات العامة للدولة بصورة جذرية. فبحلول عام ١٩٨٠، أصبحت الإيرادات من البترول تمثل بمفردها ٩٦٪ من موارد الدولة.

وقد انعكست هذه "الطفرة البترولية" على الدولة والتى كانت بالفعل تتمتع بمجتمع مدنى متنوع ومنظم. فلم تعد الدولة قادرة على بسط سيطرتها على المجتمع المدنى (Bangura,1990). وبالإضافة إلى المصالح الاثنية - الإقليمية التى تسعى منظمات المجتمع المدنى إلى تحقيقها، أصبحت العوائد البترولية محور الصراع الطبقي، والإقليمي، والسياسى وقد استجابت الدولة لهذه المطالب بإحداث زيادة كبيرة فى مستوى الإنفاق العام.

ويتسم هذا الإنفاق العام بأنه يهدف إلى تحقيق النفع العام.فكما لاحظ كل من Ikpeze and Okorafor (1989)، أن الحكومة فى نيجيريا عملت على إقامة الاستثمارات داخل الدولة، مع إعطاء أولوية لمجال الخدمات والبنية الأساسية، خاصة المواصلات والتعليم. أو كما وصفه Thomas Callaghy بأنه عبارة عن "نظام ضخم" للإعانات الممنوحة على الغذاء، والطاقة، والتعليم، والصحة، والتوسع فى الائتمان، ويعود هذا النظام بالنفع على كافة الفئات الاجتماعية تقريباً (Callagy,1990). وحتى الاستثمارات التى ترمى إلى تحقيق أهداف إنتاجية بالأساس، فقد تم إنشاؤها أو توزيعها بناءً على معايير توزيعية -وليس على معايير إنتاجية - ، كإحداث توازن إقليمى، أو خلق فرص عمل مثلاً. ويطلق على مثل هذا النمط من الإنفاق العام العديد من المسميات التى تدل على أن نيجيريا بدأ يسودها ذلك النمط من الاقتصاد الذى يدار وفقًا للمنطق السياسى بدلاً من الاعتبارات الاقتصادية (Callaghy,1990).

وبحدوث " الطفرة البترولية" فى الثمانينات، انخفضت أسعار البترول من ٤٠ دولار أمريكى للبرميل إلى حوالى ١٠ دولار للبرميل. وانخفضت عائدات التصدير من ٢٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٧.٧ بليون دولار عام ١٩٨٧ . وقد أدى هذا الانخفاض فى أسعار البترول مع تخفيض الإنتاج إلى تقلص إيرادات الدولة إلى أكثر من النصف.

وخلال عدة أشهر، وبحلول شهر إبريل ١٩٨٣ طبقت حكومة "شاجارى" برنامج صندوق النقد الدولي. وكان النظام العسكرى على علم بأن الجماعات الاجتماعية الكبرى تعارض تطبيق برنامج الصندوق. فقد كانت هناك معارضة لسياسات تحرير التجارة من جانب كل من الرأسمالية الصناعية – المتمثلة فى رابطة منتجى نيجيريا ((MAN ومن جانب العمال، كما كانت هناك معارضة شديدة لإجراءات إلغاء الدعم على البترول وتخفيض الإنفاق، والتى تبعها إغلاق شركات القطاع العام. وفشل كل من "شاجارى" و "بوهاري" فى التوصل إلى اتفاقية مع الصندوق. ثم تقلد الجنرال "بابانجيدا" الحكم فى أغسطس ١٩٨٥ . وبهدف تدعيم (أو تضليل؟) المشاركة الشعبية وفى ضوء الاعتراف بقوة المجتمع المدني، دعا النظام الحاكم إلى إجراء "حوار وطني"، لكن ما لبث أن قام بتقنينه فى الحال بعد أن أخرج موضوع برامج التكيف الهيكلى SAP من نطاق السياسات محل النقاش.

ثم قام العديد من الدارسين بدراسة تطور الأوضاع بعد ذلك مثل (Oluko-shi,1991; Olukshi and Beckman, this volume). وباختصار، قدم البنك الدولى عام ١٩٨٦ برنامجًا للإنعاش الاقتصادى تبناه "بابانجيدا" ووافق عليه صندوق النقد الدولي، مما أفسح المجال لإجراء اتفاقية. وكانت أهم بنود البرنامج: تجميد الأجور، خلق أسواق تنافسية وإلغاء الدعم. ومن أهم الإجراءات التى تم تطبيقها، إلغاء الدعم على الإيرادات البترولية. مما أثار العديد من الاحتجاجات ، خاصة من جانب مؤتمر العمل النيجيري.

وفى ظل المعارضة الشديدة من جانب المجتمع المدنى والتى تدفع المجتمع: إما تجاه المزيد من السلطوية (مثل حظر تشكيل حركات عمالية، وتقنين أنشطة اتحادات المهنيين أو منعها كلية، وكبت الصحافة....وهكذا)، وإما تجاه تبنى استراتيجيات للتعبئة العامة تهدف إلى تهدئة المعارضة، تولد رد فعل جماهيرى إزاء كل من الإجراءات الاقتصادية والسياسية التى قام بها النظام العسكرى، مطالبًا بالمزيد من الديمقراطية وبإلغاء النظام العسكري. ولسوف تتوقف طبيعة نظام الحكم فى الدولة خلال الفترات التالية على الأحداث الجارية فى الساحة السياسية.

## الدولة التجارية - مجتمع مدنى ضعيف:

لا يؤدى تواجد مجتمع مدنى ضعيف فى الدول التجارية تاريخيًا إلى تطوير اقتصاد زراعى نشط، كما أن مثل هذه الدول لا تمتلك صناعة تعدينية ذات قيمة كبيرة. ففى الحالات العادية، إما أن تصبح المستعمرة مصدراً للعمالة، أو تعتمد على القليل من المشروعات التى تحتكر النشاط الزراعي، وفى كلتا الحالتين، لا تظهر طبقة تجارية متوسطة قوية داخل المجتمع، ولا يتم تطوير القطاع الزراعى، وهذا ما حدث فى غانا وفى السنغال. وبالإضافة إلى ذلك، كان نظام الحكم التقليدى ضعيفاً، نتيجة لعدم توافر أية موارد استخراجيه تحقق له فائضًا، كما أنه كان مقيداً بنمط العمالة المهاجرة، وقد أدى انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية إلى عدم ظهور أية منظمات عمالية فعالة.

ومع حصولها على الاستقلال، قامت الدول الأفريقية بتطوير قطاع زراعى يهدف إلى التصدير. وبغرض تأسيس قاعدة مالية جديدة قامت الدول بالحصول على فوائد مالية ضخمة من القطاعات الإنتاجية، والتى غالبًا ما كانت القطاعات الزراعية فى حالة معظم الدول الأفريقية. وكنتيجة لضعف المجتمع المدنى، لم تمارس أية ضغوط على الدولة لاتباع سياسات تحقق النفع العام لسكان الحضر. وفى ظل هذه الأوضاع، لا يؤدى تقلص دور الدولة إلى إثارة أى ردود فعل جماهيرية. بل إن المزارعين قد يكونون قانعين بهذا التقلص فى دور الدولة، حيث إنهم لم يستفيدوا من أى إنفاق اجتماعى أو إعانات. ومع ذلك، قد نشهد حدوث نوع من المعارضة تجاه تغيير سياسة الدولة من جانب جماعات المصالح الزراعية والصناعية والتى كانت فيما سبق تحصل على إعانات مباشرة أو غير مباشرة والتى تضررت من جراء تقلص دور الدولة، وذلك على الرغم من أن هذه الجماعات تتسم بالضعف بصفة عامة.

## مالاوى:

فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة فى مالاوى تحصل على فائض كبير من المزارعين وتستخدمه بغرض تمويل خلق طبقة رأسمالية زراعية، كانت تضع حدوداً على

تزايد الأجور فى المناطق الحضرية، وكانت تعارض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بصفة عامة. أو كما قال Mhone "إن مالاوى لم تشهد حتى وجود جماعات مصالح رأسمالية مستقلة يمكنها أن تقوم بإعلان استقلالها عن "باندا"، لأنه كان المحتكر الرأسمالى الوحيد فى البلاد" .(Mhone,1987) بالإضافة إلى ذلك، طبقت الحكومة سياسات تهدف إلى تقليص حجم النخبة .(Chipeta,1992) ولضعف المجتمع المدنى العديد من الجذور التاريخية. ومن أكثرها وضوحاً السياسات الصارمة والإجراءات القمعية التى اتبعها النظام الحاكم والتى أدت إلى تخلف دولة مثل مالاوي (Mhone,1992; I,Holry,1991). فمالاوى تعتبر حتى قبل وصول نظام الحكم الاستبدادى "لباندا" إلى السلطة ضمن مجموعة الدول الضعيفة، وهى مجموعة الدول التى تم استنزاف مواردها من جراء تجارة الرقيق. وأثناء الحكم الاستعمارى، كانت مالاوى تمد مناجم ومزارع المستوطنين البيض فى روديسيا وجنوب أفريقيا بالعمالة اللازمة. وبالرغم من تأثر المهاجرين العائدين من المناجم والمزارع بالأفكار السياسية السائدة هناك والتى أثرت بشدة على تشكيل الحركة الوطنية فى مالاوى، إلا أن هذا لم يكن كافيًا كى تتبلور هذه الأفكار وتتشكل فى صورة منظمات وطنية تتمتع بالاستقلالية عن سلطة الدولة.

ثم شهدت مالاوى خلال فترة ما بعد الاستقلال توسعًا كبيراً فى العمالة بأجر، مما جعلها ضمن أكبر الدول البروليتارية فى أفريقيا. وقد حدثت معظم هذه التوسعات فى مزارع متفرقة أو فى المشروعات الزراعية – الصناعية. ولم يساعد هذا التشتت الكبير للعمالة على ظهور منظمات وطنية للعمال. كما تزامن هذا التوسع فى العمالة بأجر مع ظهور طبقة رأسمالية وطنية فى القطاع الزراعي. لكنها كانت تعتمد على التمويل العام الذى يصل إليها من خلال بنوك الدولة والقطاع العام. وبالتالى أصبح للدولة نفوذ كبير حال دون ظهور منظمات وطنية مستقلة. وقد أدى الأداء الاقتصادى لمالاوى بين عام الاستقلال وعام ١٩٧٣ إلى أن يصنفها البنك الدولى ضمن قائمة "قصص النجاح". فقد نما الناتج المحلى الإجمالى الاسمى بين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٩ بمعدل سنوى قدره ٧,٤٪. وحتى بعد أزمة البترول، استمر الاقتصاد فى النمو بمعدل سنوى قدره ٨٪ وذلك حتى عام ١٩٧٩، عندما أدت الأزمة الاقتصادية الداخلية فى

النهاية إلى تراجع النمو الاقتصادي، وقد تزامن هذا الوضع مع ظروف الأزمة فى موزمبيق والتى أثرت على مالاوى (نتيجة غلق المنافذ البحرية وتدفق ما يقرب من مليون لاجئ إليها).

ومن أحد الخصائص السياسية البارزة للهيكل المالى فى مالاوي، الاعتماد الشديد على الضرائب المباشرة، والتى تقدر بحوالى ٤٢٪. وتتضمن هذه الضرائب ضريبة الرءوس فى المناطق الريفية، والضريبة على الدخل الشخصى فى المناطق الحضرية (Pryor,1990). بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة كانت تولى أهمية كبيرة للإنفاق الاجتماعى على التعليم والصحة والتنمية المجتمعية. ونتيجة لذلك أصبحت مالاوى تلى الدول الإفريقية الفقيرة فى العديد من المؤشرات الاجتماعية.

وكانت مالاوى من أوائل الدول التى حصلت على قروض التكيف الهيكلى واستمرت فى الحصول على مثل هذه القروض لفترة طويلة. ومن ضمن الإجراءات التى اضطرت الحكومة إلى تطبيقها ما يلي: تخفيض الإنفاق العام، تقليل الرقابة السعرية، وزيادة الإيرادات العامة بغرض التخفيف من العجز فى الموازنة العامة للدولة. وقد كان لمثل هذه الإجراءات آثارٌ سلبية على سكان الحضر. ومع ذلك، اتخذت معارضة هذه البرامج الانكماشية شكلاً صامتاً. وأدت ظروف الأزمة وتطبيق برامج التكيف إلى إعلان العديد من ملاك مزارع التبغ الكبرى إفلاسهم. وانتقال ملكية مزارعهم إلى البنوك (التى تديرها الدولة)، لكنهم لم يظهروا أى شكل من أشكال المعارضة الصريحة لهذه الإجراءات. وكما سبق أن لاحظنا، كانت السياسة الحكومية تعمل على الحد من حجم الطبقة الرأسمالية الزراعية. وكانت معارضة الإجراءات الانكماشية معارضة صامتة ومتفرقة. وقد مهد الافتقار إلى جماعات مصالح منظمة وفعالة الطريق أمام الحكومة كى تتبنى العديد من اتفاقيات برامج التكيف الهيكلى (SAP). كما اتجه البنك الدولى ذاته إلى تعزيز مثل هذه الظروف السياسية المواتية، والتى أدت إلى:

وجود التزام من نوع خاص ...... فمن الكافى فى حالة مالاوى إذا كانت الإصلاحات تتم فى إطار تطبيقى، وإذا ما تم تقديمها فى صورة مقنعة، أن تحظى بقبول وموافقة الرئيس الحالي. ومن غير المتصور أن تؤدى المعارضة من جانب

الأحزاب السياسية النشطة إلى عرقلة تنفيذ هذه الإصلاحات فى دولة مثل مالاوى (World Bank,1991).

## ساحل العاج:

والمثال الآخر لهذه الحالة هو ساحل العاج .(Crook,1990; Bakary,1991) فقد كانت تجربة ساحل العاج حتى عام ١٩٧٥ تمثل حالة اقتصاد يعتمد على التصدير فى نموه ـنتيجة ما يعرف "بالمعجزة العاجية". ثم أدى التوسع فى مزارع الكاكاو، البن، زيت النخيل، والأناناس إلى تحول ساحل العاج لتصبح من أكبر منتجى المحاصيل الاستوائية. وهناك العديد من التفسيرات حول هذا التحول. فيرى البعض أن هذا التحول يعد نتاجًا للتصحيحات التى تمت والمرتبطة بالاتجاه إلى الاعتماد على قوى السوق، بينما يرى البعض الآخر أن هذا النجاح يعتبر من أحد أدوات الاستعمار الجديد والذى أعرب عن نفسه أخيراً. وبالنسبة للتحليل الذى نقوم بإجرائه هنا، تدور الفكرة الأساسية حول عملية تحويل الفائض من المزارعين إلى الدولة ثم تحويله مرة أخرى – عن طريق الدولة – إلى المزارع والصناعات كبيرة الحجم.(Hecht,1983)

وبالرغم من المستوى المرتفع نسبيًا للتنمية الاقتصادية فى الدولة، والتى تنبنى بالأساس على مساهمات العمل فى الإنتاج، إلا أن المجتمع المدنى لم يكن متطوراً مثل حالة غانا والتى تصلح للمقارنة بساحل العاج. وقد أوضح Crook فى تحليله لحالتى غانا وساحل العاج بعض أسباب ضعف المجتمع المدنى فى ساحل العاج .(Crook,1990) فقد لاحظ Crook فيما يتعلق بساحل العاج ما يلى : أولاً – أنه على عكس حالة غانا – "حيث تعتبر الهوية الاجتماعية والسياسية والأنشطة السياسية الوطنية ميراثاً لنظام الحكم الاستعماري" – توجد فى حالة ساحل العاج هويات منظمة – أو مراكز قوى – تشكلت بعد الاستقلال، وهى التى أدت إلى دعم المجتمع المدني. ثانياً – تتسم القاعدة الاجتماعية للكفاح الوطنى فى ساحل العاج بالضيق وعدم التنوع. حيث إن النخبة التى تزعمت الحركة الوطنية لم تقم فقط بتضييق نطاق الكفاح الوطنى ليقتصر على الكفاح من أجل حقوق هذه النخبة فى توفير فرص للتشغيل،

لكنها أيضاً تجاهلت ضرورة القيام بتعبئة جماهيرية شاملة. ولم تقم أية حركة نقابية فعالة بتوسيع هذه القاعدة الضيقة للحركة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الاعتماد على العمالة المهاجرة إلى تقليل قدرة الحركة العمالية الوطنية على المطالبة بالحقوق السياسية. فلم تضم الحركة التحررية للمهنيين -وهى تلك الحركات التى لعبت دوراً سياسياً هاماً فى غانا - أى عضو من ساحل العاج.

ومن أهم النتائج المترتبة على ضعف المجتمع المدني، استغلال الحكومة فى ساحل العاج للثروات المتحققة فى فترات الرواج لأغراض التوسع "حتى بدون إجراء أى نوع من التكامل أو التنسيق مع مصادر هذه الثروات .(Crook,1990) فقد كان توظيف الفائض المتولد فى القطاع الزراعى يتحدد بالأساس من جانب الهيكل التكنوقراطى - البيروقراطي، وذلك بسبب عدم ممارسة المجتمع المدنى لأية ضغوط منظمة. وحتى القوى الاجتماعية التى تشكلت نتيجة سيادة نمط تراكم الثروات - مثل التكنوقراط، الخبراء العاملين فى مجال التصدير، "والنبلاء لم تكن تمثل قوة سياسية فعالة. فقد كان هؤلاء يدينون بالولاء الشديد للحكومة، لأنها كانت بالفعل قادرة على استغلال الأزمة لقمع النشاط السياسى لهذه القوى إذا ما بدأ فى التوسع للدرجة التى تضر بمصالحها ٧. وحتى فى القطاع الوحيد الذى يمكن أن تظهر فيه طبقة رأسمالية ذات استقلالية - وهو قطاع التجارة - كانت سياسة الدولة تعمل على ضمان عدم ظهور مثل هذه الطبقة.

ثم تحولت "المعجزة العاجية" إلى أطلال خلال منتصف السبعينات. فقد دفع ارتفاع أسعار البترول، والانخفاض الكبير فى معدلات التبادل الخاصة بالصادرات الزراعية الأساسية، بالإضافة إلى عدم القدرة على الوفاء بمدفوعات خدمة الدين، دفع كل هذا ساحل العاج إلى اللجوء إلى مؤسسات "بريتون وودز"، وتطبيق برامج هذه المؤسسات الخاصة بالاقتصادات المتعثرة فى بداية الثمانينات. والتى تتضمن: تجميد الأجور، زيادة الضرائب غير مباشرة، وتخفيض الإنفاق الحكومى خاصة على التعليم، وإعادة تنظيم القطاع العام عن طريق الخصخصة .(Durufle,1988; Campbell,1988)

وانعكست الآثار السلبية لبرامج التكيف بصورة كبيرة على العمال فى الحضر، حيث انخفض نصيب الفرد من الدخل فى الحضر بأكثر من ٢٠٪ بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٠ .وكما لاحظ كل من Lambert, Schneider and Suwa أنه مع تخفيض الإنفاق العام لم يتم اتخاذ أية إجراءات لحماية الفقراء من آثار هذا التخفيض .(Marvel,1992) ولم تكن هناك أية ردود فعل سياسية تجاه تلك الإجراءات الصارمة، فقد التف معظم السياسيين حول الرئيس "هوفويه بوانييه"، ولم يظهر أى رد فعل سياسى منظم إلا بعد إعلان الحكومة تخفيض الأجور الاسمية.

ومن خصائص الدول الفرانكوفونية الأعضاء فى الاتحاد النقدى لغرب أفريقيا أنها غير قادرة على إصدار عملة خاصة بها، ومن ثم لا تستطيع صياغة سياسة نقدية مستقلة (مثل عدم القدرة على تخفيض قيمة العملة من جانب واحد). مما أدى إلى عدم قدرة الحكومة على القيام بتخفيض الأجور عن طريق فرض ضريبة تضخمية. وعلى عكس الدول الأنجلوفونية، والتى تستطيع دائمًا أن تضمن الوفاء بأجور موظفيها المدنيين عن طريق طبع المزيد من النقود، حرمت الدول الفرانكوفونية من هذه الإمكانية. وقد تعلمنا من "كينز" كيف أن "خداع النقود يمكن أن يؤدى إلى جمود الأجور حتى فى ظل انخفاض الأجور الحقيقية. ومع ذلك، عندما يحدث اقتطاع مباشر من الأجور الاسمية أو فى حالة عدم الوفاء بهذه الأجور لمدة زمنية طويلة -مثلما حدث فى الدول الأفريقية الفرانكوفونية – فسوف تنعدم الحماية السياسية لخداع النقود"٨.

## الدولة التجارية – المجتمع المدنى القوى:

ظهرت الحالات التقليدية للدول التجارية مع وجود مجتمع مدنى قوى فى أفريقيا فى الحالات التى تطور فيها إنتاج المحاصيل النقدية خلال الفترة الاستعمارية، خاصة فى المزارع الصغيرة والتى حافظت على هياكل الحكم التقليدى من خلال نظام "الحكم غير المباشر". وبصفة عامة، لا تتضمن هذه الدول أى استيطان استعمارى وبالتالى لا نشاهد فيها القوانين العنصرية الاستبدادية المطبقة فى دول جنوب الأفريقى. ونتيجة لذلك، تقلد الأفارقة العديد من المناصب المهنية والأنشطة الاقتصادية، ومثلوا فى بعض الحالات حجر الزاوية فى الحركة الوطنية. وتمثل غانا والسنغال هذه الحالة.

وبعد الاستقلال، ترث الدولة نمط السياسة الاستعمارية فيما يتعلق باستخراج الفائض والذى يتميز بطبيعته التجارية. وبصورة أكثر تحديداً، تنبع سيطرة الدولة على أسواق المحاصيل التصديرية الأساسية وعلى معظم إيراداتها من سياسة التمييز بين الأسعار الزراعية المطبقة على المزارعين وبين السعر فى السوق العالمي.

وتطبق الدولة سياسات "استخراجية" تجاه المزارعين، بينما تضطر إلى "التخلص" من الجماعات الحضرية المنظمة ونظام الحكم التقليدي. وتمثل غانا والسنغال الحالات الأساسية لمثل هذا الاقتصاد السياسي. فعلى السياسة الاقتصادية أن تركز على العملية الإنتاجية أثناء تطبيق السياسات التوزيعية على قطاعات المجتمع. وكنتيجة للسياسة الاستخراجية، والتغيرات فى معدلات التبادل الدولية، يمكن أن تتضاءل قدرة الدولة على استخراج الموارد من القطاع الزراعي. مما يؤدى إلى تضاؤل هيكل إيرادات الدولة بسبب انخفاض الصادرات وسيطرة السوق الموازية على الأنشطة التجارية.

وسوف تدفع سياسات التكيف التقليدية الدولة إلى تغيير سياستها التسعيرية لصالح منتجى السلع التصديرية، وإلى تعديل نمط الإنفاق العام بإلغاء بعض الخدمات التى تخدم سكان الحضر بالأساس. وهنا، بينما يمكن أن يتقبل المزارعون تقلص دور الدولة، فإن هذا الوضع سوف يثير ردود فعل شديدة فى المناطق الحضرية. ويرجع ذلك إلى -كما أثبت Ninsin فى حالة غانا - أنه فى مثل هذه المجتمعات غالبًا ما يكون تحرر الدولة من التزاماتها تحرراً انتقائيًا ويتعلق بالمطالب الشعبية .(Ninsin,1988) وتؤدى الضغوط الصارمة التى يمارسها المجتمع المدنى إلى دفع الدولة تجاه الحفاظ على مستويات الاستهلاك حتى مع تناقص الإيرادات. ويمكن للمرء أن يفترض أنه مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يكون احتمال أن تقع الدولة التجارية التى تواجه مجتمعًا مدنيًا قويًا فى مشاكل المديونية الخارجية أكبر مقارنة بوضع دولة ذات مجتمع مدنى ضعيف، لأن الضغوط من أجل الحفاظ على مستويات الاستهلاك العام -حتى مع تناقص الإيرادات - سوف تكون أكثر حدة. ومن المدهش، أن تلك المجتمعات سوف تتوجه إلى مؤسسات التمويل الدولية عند بداية الأزمة، إذا رأت أنها سوف تقدم حلولاً لهذه المشكلة.

**السنغال :**

يعتبر المجتمع المدنى السنغالى من أكثر المجتمعات المدنية اتساعًا وتطورًا فى أفريقيا، فهو ينبنى على علاقات متداخلة ومعقدة تحكم العلاقة بين المنظمات الاتحادية والمؤسسية "الحديثة" و"التقليدية" .(Cruise O,Brien,Copans,1980b; Fatton,1987) ويرجع تطور المجتمع المدنى فى السنغال إلى "التنظيمات" المميزة التى شكلتها الدولة والسلطات التقليدية خلال الفترة الاستعمارية وفيما بعد الاستقلال، وإلى الوضع المميز فى المنظومة الاستعمارية الذى تمتعت به السنغال، وهو الأمر الذى أدى إلى خروج الدولة من المرحلة الاستعمارية بخبرات واسعة فى المنافسة والتنظيم السياسي، وبقطاع عام مزدهر صمم أساسًا لخدمة المستعمرات الفرنسية فى غرب أفريقيا. وخلال الفترة السابقة على الاستقلال، كان أعضاء الجماعات الأربع الرئيسية فى السنغال يتمتعون بحق الترشيح فى المجالس المحلية وفى الجمعية الوطنية الفرنسية. وبالرغم من أن عدد السنغاليين الذين كانوا يتمتعون بهذه الحقوق يعتبر صغيرًا إلى حد ما، إلا أن هذه الخبرة أثرت على الحياة السياسية بالسنغال لفترة طويلة بعد الاستقلال .(Coulon,1988) وبصورة أكثر تحديدًا، "عملت هذه الخبرة على تعميق سلوك المنافسة السياسية، وتعبئة القوى الاجتماعية (من تجمعات رجال الأعمال، والمنظمات الدينية، وجماعات الاثنية،....) حول القبائل السياسية" .(Coulon,1988:142)

وقد اعتمد الاقتصاد السنغالى لفترة طويلة على تصدير الفول السوداني. وأدى النشاط الإنتاجي والتصديرى للفول السودانى إلى نشأة علاقة مركبة بين الدولة والسلطات التقليدية. فبالرغم من أن أداء الاقتصاد فيما بعد الاستقلال لم يكن جيدًا (Boye,1992)، إلا أن مستوى التشغيل فى القطاع العام تزايد بدرجة كبيرة. كما أدى التوسع فى دور الدولة وفى القطاع العام إلى تكوين العديد من الطبقات المتوسطة التى تعتمد بشدة على التمويل الحكومي. وبعد مواجهة ظروف الجفاف خلال السبعينات، والركود الاقتصادى و تطبيق برامج التكيف بعد ذلك، اضطرت الدولة إلى أن تقلص من دورها فى النشاط الاقتصادى بصورة ملحوظة. وهو الأمر الذى أدى إلى تخفيض عدد الموظفين المدنيين بالحكومة وعدد العاملين بالقطاع العام بعد تطبيق سياسة "التقاعد الإرادي" التى يمولها البنك الدولى.

وقد واجهت الحكومة السنغالية مشكلات تتعلق بتلبية مطالب المجتمع المدنى جيد التنظيم – والذى تمتع باهتمام خاص من جانب الدولة لسنوات عديدة – عن طريق تطبيق العديد من السياسات التى تتبع نمط السيد/التابع، وذلك بعد تدهور إنتاج الفول السوداني .(Diop and Diouf,1990) لذا، وحتى عام ١٩٨١، استمرت نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلى الإجمالى فى التزايد حتى بلغت ٢٣٪ فى عام ١٩٨١ (بعد أن كانت ١٥٪ عام ١٩٧٠). وأدى هذا النمط للإنفاق الحكومى إلى صعوبة تخفيضه. فقد كانت الأجور والمرتبات تمثل ٤٣٪ من الإنفاق العام الإجمالى لعام ١٩٨١ . وكانت قوة وكثافة المجتمع المدنى بالسنغال تعنى ضرورة وجود قبول عام لمفاهيم التكيف وفقًا "لمنطق السلام الاجتماعي" الذى سيطر على عملية صنع القرار بالسنغال (Diop and Diouf,1990).وبالرغم من أن السنغال كانت من أولى الدول التى وقعت اتفاقيات مع مؤسسات "بريتون وودز"، إلا أنها لم تذكر ضمن الدول التى تمثل "تجارب التكيف الناجحة". وبالفعل كان هناك العديد من الأخطاء فى تطبيق برامج التكيف، كما عبر مجتمع الدائنين من وقت لآخر عن استيائهم من تعثر تنفيذ هذه السياسات (Boye,1992).

## غانا :

يعد المجتمع المدنى فى غانا من أكثر المجتمعات المدنية فعالية فى أفريقيا. وكما لاحظ :Chazan

أنه على مدار العديد من السنوات، أثبت المجتمع الغانى أن هناك بدائل متعددة لسياسة التخطيط المركزي. فقد مكنت الثقافة السياسية المتأصلة – والتى تتضمن مفاهيم الحوار، الاستقلالية، المشاركة، والرقابة على السلطات، والتى تزامنت مع وجود هياكل ومؤسسات اجتماعية محلية نشطة – مكنت هذه الثقافة المجتمع الغانى من مواجهة ظروف عدم التأكد التى سادت نتيجة سيطرة الدولة والقيادة السياسية. وقد عمل كل من المحامين، الطلاب، النقابات، والتجار على تدعيم مفاهيم التحرر فى المجتمع الغاني. فإذا كان الحكم الديمقراطى قد فشل فى غانا، فإن روح الديمقراطية واضحة فى المجتمع الغانى .(Chazon,121; Yao,1989)

وترجع جذور الأنشطة الاتحادية الفعالة فى غانا إلى ما قبل الاستقلال، والتى تعتبر نتاجًا للعلاقة المميزة بين الحكم الاستعمارى والسلطات التقليدية، ولارتفاع مستوى الخدمة المدنية فى ظل الحكم الاستعماري، ولسيطرة المنتجين الوطنين على إنتاج المحصول النقدى الأساسى وهو الكاكاو. وسمحت هذه الخصائص المميزة للاقتصاد السياسى فى ظل الحكم الاستعمارى بظهور جماعة كبيرة نسبيًا من المتعلمين الأفارقة، ومن مزارعى الكاكاو الأغنياء، ومن التجار الوطنيين الذين أصبحوا فيما بعد يمثلون العناصر الأساسية الفعالة فى الحياة السياسية بغانا. وبالإضافة إلى ذلك، قام العمال بدور هام فى الحركة الوطنية. ونتيجة للضغوط الشديدة التى مارسها مجتمع الناخبين ـ والذين شكلوا العمود الفقرى للحركات الوطنية (خاصة مؤتمر الشعب الغانى بقيادة "نكروما") – عملت حكومة نكروما على الارتقاء بالتعليم وبمستوى معيشة الطبقة العاملة، بينما عملت – بطريقة ما – على الحد من إمكانية ظهور طبقة رأسمالية وطنية. وقد توسع المجتمع المدنى نتيجة النمو السريع للطبقات الوسطى فى عهد نكروما.

وكان الاقتصاد الغانى وقت الاستقلال يمثل نموذج الاقتصاد التقليدى الذى ينتج المحاصيل النقدية، والذى يهدف إلى تجميع الاحتياطيات النقدية من الجنيه الإسترلينى لتمويل المجهود الحربى البريطاني. وبعد تسارع معدلات النمو الاقتصادى خلال فترة ما بعد الاستقلال – خاصة مع تدهور الاحتياطيات الهائلة التى جمعتها غانا من النقد الإسترلينى – واجه الاقتصاد الغانى أزمة هائلة. وتم إجراء العديد من محاولات التكيف حتى منذ فترة حكم "بوسيا"، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولى (Jo-nah,1991). وأدت معارضة تلك الإجراءات الصارمة – خاصة تلك المتعلقة بتخفيض قيمة العملة ـ من جانب المجتمع المدنى إلى عرقلة تطبيق هذه السياسات. ثم تولت الحكومة العسكرية ل "رولينجز" مقاليد السلطة فى البلاد فى ديسمبر ١٩٨١ وسط سخط شعبى عارم من انتشار مظاهر الفساد وعدم الاستقرار السياسى فى البلاد. وقد تمثلت الأهداف السياسية للنظام بعد سقوط حكومة نكروما في: "تذويب نسيج الحياة السياسية فى غانا، تفتيت الإئتلافات السياسية، تدمير هياكل القيادات، تغيير السياسات، وإضعاف وتفكيك الجماعات الاجتماعية/السياسية الرئيسية فى المجتمع" (Callaghy,1990). وبعد أن بدأت العناصر الاجتماعية الرئيسية للمجتمع المدنى فى

استنزاف طاقتها أثناء الصراع على الموارد الاقتصادية، تمكن نظام "رولينجز" من فرض سياسات التكيف الهيكلي ومن استخدام المزيد من الأدوات القمعية من أجل تفتيت المجتمع المدنى، وذلك دون أن يواجه أية ضغوط من جانب المجتمع المدنى Hutchful,1989; Chazan,1991).)

لكن هذا الوضع لم يكن ليستمر إلى الأبد ( .(Ninsin,1991فقد بدأت التكتلات السياسية فى غانا فى التعبير عن نفسها، وطالبت بتغيير نظام الحكم وبإجراء تحولات ديمقراطية فى البلاد. كما بدأت الحكومة ذاتها فى إدخال بعض التعديلات على سياساتها. حيث تبنت برنامجاً يهدف إلى تعويض الجماعات التى وقع عليها عبء تطبيق برامج التكيف، وذلك عندما أعلنت عام ١٩٨٧ عن تطبيق "برنامج عمل لتخفيف التكاليف الاجتماعية لبرنامج التكيف الهيكلي" والمعروف اختصاراً ب PAMSCAD. والذى نال دعم المؤسسات المالية الدولية والمانحين الدوليين. وبلغ هذا الدعم ٨٤ مليون دولار أمريكى، وهو ما يوازى ١٠٪ فقط من الإيرادات الحكومية السنوية. لكن النقطة الأساسية هنا، أن الحكومة أرادت أن تظهر بعض الاستجابة للمعارضة المتزايدة تجاه السياسات التى تنتهجها. كما نظر المانحون الدوليون إلى البرنامج على أنه وسيلة لضمان استمرار تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادى .(Gayi,1991) ولم تكن المعارضة موجهه للأدوات السياسية المستخدمة، بل كانت موجهة لنظام الحكم ذاته، حيث طالبت بتطبيق نظام حكم ديمقراطي. وكانت الجماعات التى تنادى بالتحول الديمقراطى متباينة ومتنوعة. فاضطرت حكومة "رولينجز" عام ١٩٩٢ إلى إجراء انتخابات لإضفاء نوع من الديمقراطية على نظام الحكم العسكري. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف، بدأت الحكومة فى اتباع سياسات مالية توسعية، مما أثار غضب المانحين الدوليين.

## الخلاصة:

يهدف هذا الفصل إلى إبراز التباينات الشديدة فى ردود الفعل المختلفة إزاء الأزمات الاقتصادية وتقلص دور الدولة فى أفريقيا. مع التركيز على أهمية هيكل إيرادات الدولة وهيكل المجتمع المدنى فى تحديد طبيعة هذه الاستجابات. وقد توصلنا

إلى أن ردود الفعل المختلفة تجاه تقلص دور الدولة تعتبر شديدة التباين، كما أن العناصر الاجتماعية المكونة لحركات المعارضة هى التى تحدد طبيعة المحتوى الديمقراطى للأجندة السياسية للدولة.

وتركز الدراسة على عمليات التغيير الحادثة فى المجتمعات الأفريقية والناتجة عن السياسات الحكومية المطبقة. فالدول الأفريقية تواجه العديد من القيود الاقتصادية، كما أنها تتميز بقدر كبير من شخصنة السلطة. وترتبط القيود الهيكلية المفروضة على الأداء السياسى لهذه الدول بصورة مباشرة بهيكل إيرادات الدولة. كما أنها تؤدى إلى حدوث العديد من الأزمات المالية، وهو الأمر الذى يؤدى بدوره إلى إضعاف شرعية النظم.

كما تركز الدراسة أيضًا على التباين الشديد فى هيكل المجتمع المدنى بالدول الأفريقية. مما يتطلب ضرورة توافر معلومات تفصيلية عن الخلفيات الاجتماعية والسياسية للدول الأفريقية حتى نتمكن من فهم ردود الفعل السياسية إزاء الأزمات الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلى المطبقة. حيث يتوقف حجم الموارد المالية التى يحتاجها نظام الحكم لدعم شرعيته على التكوين والتنظيم السياسى للمجتمع المدنى.

## الهوامش

(١) فمن المدهش أن معامل اختلاف الرقم القياسى لمتوسط القدرة على النفاذ المحسوب من سلاسل زمنيه قصيرة جداً يكون أكبر فى حالة الدول الغنية بالموارد المعدنية.

(٢) فالمستعمرات الفرنسية السابقة التى تقع ضمن منطقة الفرنك الفرنسى، لا يمكنها – على سبيل المثال – اللجوء إلى فرض ضريبة سك العملة. حيث أنها غير قادرة على صياغة سياسة نقدية مستقلة.

(٣) إن سياسة الكويت خلال حرب الخليج يمكن أن توصف بأنها "دولة غير مقيمة" (offshore state)، حيث أنها تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية بالرغم من التدمير الشامل للهياكل الإنتاجية فى الدولة.

(٤) وتعتبر حالة ساحل العاج حالة خاصة، حيث أنها تعتبر أول دولة إفريقية تحصل على قروض من السوق الأوربية وذلك عام ٢٧٩١، بعد الأداء المذهل الذى حققته فى قطاع الزراعة. هذا فى الوقت الذى نجد فيه أن الدول الأخرى التى حصلت على قروض تعتبر دولاً ريعية غنية بالموارد المعدنية.

(٥) عبر Snider عن هذه النقطة بمفهوم مخالف، حيث أثبت أن ضعف القدرة السياسية للدولة عادة ما يكون مصاحباً للارتفاع النسبى فى نسبة الإعانات والاستهلاك الحكومى من الإنفاق العام. حيث تعتبر هذه البنود من الإنفاق العام وسائل لدعم وبناء الشرعية السياسية للأنظمة الضعيفة. فمن الناحية السياسية، تتجه الحكومات الضعيفة إلى استخدام الإنفاق العام لتحقيق أهداف سياسية وليس لأغراض النمو الاقتصادى.

فمن الممكن أن نقوم بإحلال "الحكومات الضعيفة سياسياً" محل "الحكومات التى تواجه مجتمعاً مدنياً قوياً" لكي نصل إلى المفهوم السابق.

(٦) إن هذا لا يدل على عدم وجود نمط السيد/التابع أو النمط الأبوى فى أفريقيا، لكنه فقط يشير إلى ما آل إليه المفهوم من عدم جدوى، حيث إن الامتيازات التى منحتها حكومة زامبيا للنقابات العمالية ترجع ببساطة إلى نمط السيد/التابع.

(٧) ويعد هذا بصفة خاصة حالة البارونات حيث تقلص دور الدولة فى ظل حكم "هوفويه بوانييه".

(٨) أن هذا هو الفرق الأساسى بين الدول الأنجلوفونية والدول الفرانكوفونية فيما يتعلق بردود الفعل السياسية إزاء الأزمات. وبالرغم من عدم الاهتمام الكافى بهذه النقطة، إلا أن عدم دفع المرتبات فى بعض الدول مثل مالى وبنين أدى إلى إثارة ردود فعل ذات مضامين سياسية.

## References


Anglade, C. and Carlos, F., (1985) "The State and Capital Accumulation in Latin America: A Conceptual and Historical Introduction". In Anglade, C. and C. Fortin, *The State and Capital Accumulation in Latin America*, Vol. 1, Macmillan, London.

Bakary, T., (1991) "Côte d'Ivoire, L'étatisation de l'Etat in Medard, Jean-François (*ed.*), *Etats d'Afrique noire: Formation, Méchanism et crise*, Karthala, Paris.

Bangura, Y., (1990) "Authoritarian Rule and Democracy in Africa: A Theoretical Discourse", *mimeo*.

Beblawi, Hazem, (1987) "The Rentier State in the Arab World", in Beblawi, H. and Giacomo Luciani, *The Rentier State*, Croom Helm, London.

Beckman, B., (1985) "Neocolonialism, Capitalism and the State in Nigeria". In Bemstein and Campbell (*eds.*), *Contradictions Accumulation in Africa*, Sage, Beverly Hills.

Beckman, Bjom, (1985) "The Politics of Labour and Adjustment: The Experience of the Nigeria Labour Congress", in Mkandawire, T. and A. Olukoshi, *The Politics of Structural Adjustment*, CODESRIA, Dakar.

Berry, Sarah, (1984) "The Food Crisis and Agrarian Change in Africa", *African Studies Review*, Vol. 27, No. 2.

Bienen, H. and Gersowit (*eds.*), (1985) "Economic Stabilisation, Conditionality and Political Stability", *International Organisation*, Vol. 39.

Boye, Francois, (1992) "Les méchanism économiques en perspective", in Coumba, Momar (*ed.*), *Sénégal: Trajectoire d'un Etat*, CODESRIA Dakar.

Bratton, Michael, (1991) "Beyond the State: Civil Sociely and Associated Life in Africa", *World Politics*, Vol. 141.

Burke, Edmund III and Paul Lubeck, (1987) "Explaining Social Movements in Two Oil Exporting States: Divergent Outcomes in Nigeria and Iran", *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 29, No. 4.

Callaghy, Thomas, (1990) "Lost Between State and Market: The Politics of Economic Adjustment in Ghana, Zambia and Nigeria". In Nelson, Joan, *op. cit.*

Campbell, B. and John, L. (*eds.*), (1988) *Structural Adjustment in Africa*, Macmillan, London.

Chazan, N., (1987) "Pattems of StateSociety Incorporation and

Disengagement", in Rothchild, D., and M Chazan (*eds.*), The Precarious Balance: State and Society in Africa, Westview Press, Boulder, Colorado.
-----; (1988) "Ghana: Problems of Governance and the Emergence of Civil Society". In Diamond, Larry, *et. al., op. cit.*
-----, (1991) "The Political Transfomation of Ghana under the PNDC". In Rothschild, Donald (*ed.*), Ghana: The Political Economy of Recovery Lynne Reinner Publishers, Boulder.
Chipeta, Mapopa, (1992) "Political Process, Civil Society and the State" in Mhone *op.cit.*
Cohen, Jean, L., and Andrew Arato, (1992) Civil Society and Political Theory, MIT Press, Cambridge, Mass. We maintain this definition for our purpose, fully cognisant of the fact that civil society in Africa may include "traditionally" based associations which act in the modem polity.
Copans, Jean, (1980a) "La longue marche de la modemite africaine", Kharthala, Paris. Much of this discussion is, however, purist and Burocentric, because it either demands specifications of demarcations that are impossible on both theoretical and empirical grounds, or assurrances that civil society must always have the characteristics of the historically specific European ones.
-----, (1980b) Les marabouts de I "arachide, Sycomore, Paris.
Coulon, Christian, (1981) Le marabout et le prince, Paris, Pedone.
-----, (1988) in Diamond, Larry *et. al., op. cit.*
Crook, Richard, (1990) "State. Society and Political Institutions in Cote d'Ivoire and Ghana" *IDS Bulletin*, Vol. 21, No. 4.
Cruise O'Brien, Donald, (1978) "Senegal" in Dunn, John (*ed.*), WestAfrican Stafes: Failwe and Promise, Cambridge University Press.
-----, *et.al.*, (1989) Contemporary West African States, Cambridge University Press.
Depelchin, Jacques, (1992) From Congo Free State to Zaire (1885-1974): Towards the Demystification of Economic and Political History CODESRIA, Dakar.
Diamond, Larry, *et.al.*, (1988) Democracy in Developing Countries: Africa, Lynne Rienner, Boulda, Colorado.
Diop, Momar and Mamadou Diouf, (1990) *Le Sénégal sous Abdou Diouf*, Karthala, Paris.
Diop, Momar (sous la direction de), (1993) *Sénégal: Trajectoire d'un Etat*, Dakar, CODESRIA.

Durufle, Gilles, (1988) "Structural Disequilibria and Adjustment Policies in the Ivory Coast". In Campbell and Loxiey *op. cit.*

Ekwekwe, Eme, (1988) *Class and State in Nigeria*, Longman, London.

Fatton, Robert, (1987) *The Making of a Liberal Democracy: Senegal's Passive Revolution 1975-85*, Lynne Reinner, Boulder.

Gayi, S.K., (1991) "Adjustment and 'safety-netting': Ghana's Programme of Actions to Mitigate the Social Costs of Adjustment (PAMSCAD)". In *Journal of International Development*, Vol. 3, No. 5.

Gemmell, Norman, (1987) "Taxation and Development", Surveys in Development Economics, Basil Blackwell, Oxford.

Gibbon, P., (1990) "Structural Adjustment and Pressure Towards Multipartyism in Sub-Saharan Africa", paper presented at the symposium on "The Social and Political Context of Structural Adjustment in Sub-Saharan Africa", Bergen, Norway, October.

Good, K., (1992) "Interpreting the Exceptionality of Botswana", *Journal of Modern African Studies*, Vol. 30, No. 1.

Hansen, E. and Ninsin, K. (*eds.*), (1989) *The State, Development and Politics in Ghana*, CODESRIA, Dakar.

Harris, Laurence, (1980) "The State and the Economy: Some Theoretical Issues", The Socialist Register.

Hecht, R., (1983) "The Ivory Coast 'Miracle': What Benefits for Peasant Farmers?", *Journal of Modern African Studies*, Vol. 21.

Hirshman, Albert, (1970) Exit, Voice and Loyalty, Harvard University Press, Cambridge, Mass. Prior to the current wave of political protest, this form of response to the state and its policies was given considerable prominence in a number of studies. For more detailed discussions of the "exit" thesis in Africa see for example, "Disengagement from the State in Africa: Reflections of the Experience of Ghana and Guinea", Comparative Studies in Society and History, Vol. 19, No. 1.

Holm, John, (1988) "Botswana: A Paternalistic Democracy". In Diamond, Larry, *et.al., op.cit.*

Hutchful, Eboe, (1989) "From Revolution to Monetarism: The Economics and Politics of the Adjustment Programme in Ghana" in Campbell and Loxley, *op.cit.*

Ibrahim, J., (1992) "The State, Accumulation and Democratic Forces in Nigeria". In Rudebeck, L., When Democracy Makes Sense: Studies in Democratic Potential of Third World Popular Movements, *AKUT*, Uppsala.

Ikpeze, Nnaemeka and Apia Okorafor, (1989) "Nigeria: SAP and Beyond", African Development Perspectives Yearbook.

Jonah, Kwesi, (1989) "Changing Relations Between the IMF and Govemment of Ghana 1960-87". In Hansen and Ninsin, *op. cit.*

Joseph, Richard, (1987) *Democracy and Prebendalism in Nigeria*, Cambridge University Press.

Lambert, Sylvie, Elartmut Schneider and Akiwo Suwa, (1991) "Adjustment and Equity in Côte d'Ivoire: 1980-86", World Development, Vol. 19, No. 11.

l'Hoiry, Phillippe, (1991) "L'Etat du Malawi: L'Afrique disciplinée" in Medard, Jean-Francois (*ed.*), *Etats d'Afrique noire: formation, méchánism et crise*, Karthala Paris.

Luciani, Giacomo, (1987) "Allocation vs Productive States: A Theoretical Framework". In Beblawi, H., and Giacomo Luciani, *The Rentier State*, Croom Helm, London.

Marvel, Koudio Benie, (1992) "Resturation et evolution de l'emploi dans le secteur public et parapublic en Côte d'Ivoire", *Africa Development*, Vol. 1, No. 1.

Mbaya, Kankwenda, (1992) "La crise de l'économic zairose: Une crise de modàle d'accumulation". In Mbaya, K., (*ed.*), *Zaire: What Destiny?*, CODESRIA, Dakar.

Mhone, Guy, (1987) "Agrarian and Food Policy in Malawi: A Review" in Mkandawire, T. and Nacer Bourenane (*eds.*), *The State and Agriculture in Africa*, CODESRIA, Dakar.

-----, (*ed.*), *Malawi at the Cross-roads: The Post-Colonial Political Economy*, SAPES Books, Harare.

Milner, Chris and A.J. Rayner, (1992) *PolicyAdjustment in Africa*, Vol. 1, Macmillan, London.

Mkandawire, T., (1987) "The State and Agriculture: Introductory Remarks", in Mkarldawire, T. and Nacer Bourenane (*eds.*), *The State and Agriculture in Africa*, CODESRIA, Dakar.

Molutsi, P. and Holm, J. (1990) "Developing Democracy When Civil Society is Weak: The Case of Botswana", *African Affairs*, Vol. 89, No. 356.

Nelson, J., (1990) *Economic Crisis and Policy Choice: The Politics of*

*Adjustment in the Third World*, Princeton University Press, Princeton, New Jersey.
Ninsin, K., (1988) "The Levels of State Reordering: The Structural Aspects". In Rothschild, Donald and Naomi Chazan (*eds.*), *The Precarious Balance: State and Society in Afiica*, Boulder and London.
-----, (1991) "The PNDC and the Problem of Legitimacy". In Rothschild, Donald (*ed.*), *Ghana: The Political Economy of Recovery*, Lynne Reinner Publishers, Boulder.
Nzongola-Ntalaja, G., (*ed.*), (1986) *The Crisis in Zaire: Myths and Realities*, Africa World Press, Trenton, New Jersey.
O'Connor, James, (1973) *The Fiscal Crisis of the State*, St Martin Press, New York.
Olukoshi, A. (*ed.*), (1991) *Crisis and Adjustment in the Nigerian Economy*, JAD Publishers, Lagos.
-----, (1995) "The Politics of Structural Adjustment in Nigeria". In Mkandawire, T., and Olukoshi, A., *The Politics of Structural Adjustment*, CODESRIA Dakar.
Panter Brick, Keith, (*ed.*), (1978) *Soldiers and Oil: The Political Transformation of Nigeria*, Frank Cass, London.
Parkinston, J. R, (1992) "Botswana: Adjustment with Wealth". In Milner and Rayner, *op. cit.*
Parpart Jane, (1984) "The Labour Aristocracy Debate in Africa: The Copperbelt Case, 1924-67", *African Economic History*, No. 13. See also Isamain.
Pryor, Frederic, (1990) *The Political Economy of Poverty, Equity and Growth*, World Bank (Oxford University Press, Oxford.
Ruzibabwoba, Rwanyindo, "Le comportment de finances publiques zaïroise depùis 1990". In Mbaya, K, (*ed.*), *op. cit.*
Shehu, Othman, (1989) "Nigeria: Power for Profit Class, Corporatism and Factionalism in the Military". In Cruise O'Brien, Donald *et. al.*, *op. cit.*
Snider, Lewis, (1988) *The IMF and Third World Political Instability: Is There a Connection?* St Martin Press, New York.
-----, (1990) "The Political Perfomance of Government, External Debt Service and Domestic Political Violence", *International Political Science Review*, Vol. 11, No. 4.
Turner, Terisa, (1978) "Commercial Capitalism and the 1975 Coup". In Panter Brick Keit, (*ed.*), *Soldiers and Oil: The Political Transformation of Nigeria*. Frank Cass, London.

Turner, Terisa and Pade Badru, (1985) "Oil and Instability: As Contradictions and the 1983 Coup in Nigeria", *Journal of African Marxists*, March No. 7.

Watts, Michael and Thomas Basset, "Crisis and Change in African Agriculture: A Comparative Study of the Ivory Coast and Nigeria". In *African Studies Review*.

Weimar, Bernhard, (1989) "Botswana – African Economic Miracle or Dependent South African Quasi-Homeland". In *African Development Perspectives Yearbook*, Scheilky and Jeep.

World Bank, (1991) *Project Performance Audit Report: Malawi Structural Adjustment 1, Structural Adjustment 2, Technical Assistance 1* (Report No. Sec. M87-699, cited in Garrian, Jane, "Malawi". In Mosley, P., *et. al.*, (*eds.*), *Aid and Power: The World Bank and Policy-based Lending, Vol. 2*, Routledge, London.

Yao, Graham, (1989) "From GTP to Assene: Aspects of Industrial Working Class Struggles in Ghana 1982-86". In Hansen and Ninsin, *op. cit.*

## الفصل التاسع والعشرون

# تشريح الصراعات الأفريقية

بقلم : فرانسيس دنج

ترجمة : د . محمد عاشور مهدى

### مقدمة

عبر السنوات القليلة الماضية ، أدت عملية تصاعد الصراعات الداخلية في أنحاء العالم إلى مآسى إنسانية غير مسبوقة ، وإلى انهيار جزئى أو كلى للدول أحياناً . وعن أسباب ونتائج تلك الصراعات يقول أمين عام الأمم المتحدة السابق ، (بطرس بطرس غالى) : "إن سيادة المرض ، الجوع ، القهر واليأس مجتمعين أسفر عن ٢٠ مليون مشرد ، وهجرات واسعة للأفراد داخل وخارج الحدود الوطنية" .

وعلى الرغم من التأكيد على الأبعاد العالمية للأزمة ، فإن أفريقيا ربما تعد أكثر القارات تأثراً بالصراعات الداخلية وآثارها الكارثية . فبها ١٥ مليون نازح ، من بين ٢٥ مليون على مستوى العالم ، و ٦ ملايين لاجىء من إجمالى ١٧ مليون على مستوى العالم ، وتمثل هاتان الجماعتان (النازحون، اللاجئون) عينة فقط أو نماذج لكوارث أكبر وأكثر تأثيراً على أعداد أكثر من الأفراد .

ولعل أبرز أبعاد الأزمة ، هو أنه عبر طرد هذا العدد الكبير من الأفراد ، فإنهم – وبالتبعية الدول – يحرمون من مصادر عيشهم وقوتهم ، ويتحتم عليهم الاعتماد على المساعدات الإنسانية الدولية للبقاء على قيد الحياة . وهذه المساعدات رغم أهميتها للحفاظ على الأرواح ، فإنها يمكن أن تشجع الاتكالية وتعوق عملية التنمية كعملية داخلية ذاتية النشأة وذاتية السير ، وبالتالى تؤدى إلى دعم الحلقة المفرغة للفقر ، والتخلف والصراع على الموارد الشحيحة من ناحية ، وبالتبعية الحتمية الصراع على السلطة والتحكم فى الموارد ونظام التوزيع ، من ناحية أخرى .

## تعريف الصراع وحل الصراع

لفهم الصراعات وإمكانات حلها ، لابد من تعريف المفاهيم المتعلقة بها ، فظاهرياً ، يمكن تعريف الصراع على أنه موقف تفاعلي يحتوى على طرفين أو أكثر يؤدى سعيهما إلى تحقيق أهداف أو مصالح متعارضة إلى درجات متفاوتة من الخلاف ، فمفهوم الخلاف Dichotomy يشير إلى موقع وسط بين العلاقات الانسجامية التعاونية من ناحية والمواجهات الخلافية النزاعية التى تبلغ ذروتها بالعنف المكثف .

ويمكن تعريف حل الصراع بأنه مفهوم قيمى من ناحية أخرى يهدف إلى توفيق ، ومواءمة وإدارة المصالح المتعارضة ، من خلال دعم آلية للتفاعل السلمى المؤسسى . فحل الصراع يبحث فى الاستراتيجيات الهادفة إلى استعادة أو إنشاء الحالة الطبيعية لمجريات الأمور ، ورفع مستوى التفاعل السلمى ، الانسيابى ، التعاونى ، الإنتاجى ، البناء حتى فى ظل التنافس .

ويشار فى بعض الأحيان إلى أن الصراع هو الحالة الطبيعية للتفاعل الإنسانى[٢] . ويمكن أن يصدق ذلك فقط ، إذا فُهم على أنه يعنى أن أرضية الصراع موجودة فى العلاقات الإنسانية الطبيعية ، أو أن الصراع طبيعى بمعنى حدوثه . أما إذا قصد به أن الصراع هو النمط الطبيعى للحياة ، فإن ذلك الأمر يكون موضع شك من الناحية الأمبيريقية ، وموضع لبس من الناحية القيمية . فبالنظر إلى أن الأفراد أكثر نزوعًا نحو التعاون وتنسيق مواقفهم المتعارضة وربما الصراعية ، فإن الصراع فى الواقع هو أزمة تشير إلى صدع فى النمط الطبيعى للسلوك . وتنطوى على تصادم فى مواقف متعارضة ناجم عن فشل فى التنظيم والتوفيق أو المواءمة بين الفرقاء .

ففى المسار المعتاد للأحداث ، يتشكل المجتمع حول قيم ومعايير أساسية توجه السلوك وتنظم العلاقة بهدف تفادى مثل تلك الصدامات المدمرة فى المصالح أو المواقف . وإذا ما راعى الأفراد مبادىء القانون الأخلاقى ، وهو ما يفعلونه فى عمومهم ، فإن النمط الطبيعى للعلاقة سيكون هو التعاون والتكيف المشترك النسبيين ، وإن كان ذلك فى إطار تنافسى . والقول بأن هذه حالة صراع هو بمثابة إطلاق حكم قيمى سلبى على دوافع ومساعٍ إيجابية ، على درجة عالية نسبياً من النجاح فى التفاعل السلمى .

وأهم من التفسير الأمبريقى الحرفى ، الانعكاسات القيمية للتمسك بالصراع كحالة طبيعية للوجود ، والتى سوف تقود إلى ترسيخ الأوضاع الخلافية ، التشككية الصراعية بالأساس . ويعتمد المدى الذى يذهب إليه أعضاء المجتمع أو الجماعة فى اختلافهم فى جانب كبير منه على الثقافة وما تحمله من قواعد معيارية Normative Code . ويمكن تعريف الثقافة فى هذا السياق بأنها "مجموعة من المعانى والقيم والمعتقدات المشتركة والثابتة التى تتسم بها الجماعات الوطنية أو الإثنية أو غيرها من الجماعات ، وتوجه سلوكهم"[٣] . وكما لاحظ مورتون دويتش Morton Deutsch فإن "التفاعل الاجتماعى يحدث فى محيط اجتماعى – الأسرة ، جماعة ، مجتمع محلى ، أمة ، حضارة – استطاع تطوير أساليب ورموز وقوالب وقواعد وقيم تتعلق بالتفاعلات الإنسانية ، وهكذا ، فإنه لفهم الأحداث التى تقع فى إطار التفاعلات الاجتماعية ، يجب على المرء فهم تفاعلات تلك الأحداث فى السياق الاجتماعى الثقافى الأوسع الذى تحدث فيه"[٤] .

وفى الإطار الثقافى الأفريقى ، وبفعل التوجه الأسرى القرابى للمجتمع ، وحيث يتوقع من الأفراد المتصارعين حل خلافاتهم واستئناف تعاونهم، وعلاقاتهم الشخصية ، فإن مناهج حل الصراع تهدف إلى تحقيق الرضاء والتوافق . بالرغم من أن تعدد الصراعات العنيفة ، يقلل من الوساطة والتوفيق كأساليب لحل الصراع ، فإن الحديث عنها – حتى فى أعقاب نزاع عنيف – يمثل أحد الملامح السائدة لتسوية النزاعات فى أفريقيا" وبصفة عامة ، وعلى نحو ما لاحظ دويتش فإن الآليات المميزة والآثار التى يفرزها نمط معين من العلاقات الاجتماعية (التعاون أو التنافس مثلاً) تميل أيضاً إلى أن تظهر هذا النمط من العلاقات الاجتماعية[٥] . ويعنى ذلك ، أن التعاون ينطوى على – ويندرج فى – المدركات المتشابهة فى المعتقدات والاتجاهات ، كالتأهب للمساعدة والانفتاح فى الاتصالات والثقة والود ، الإحساس بالمصالح العامة وعدم التركيز على المصالح المناوئة والتوجه نحو دعم السلطة الجماعية بدلاً من تعدد السلطة ، وغيرها ، وبالمثل فإن "التنافس ينطوى على ويندرج فى استخدام أساليب الخداع والقهر ، والتهديد ومحاولة دعم تباينات القوة بين الذات والآخر ، وضعف الاتصالات ، خفض الوعى بأوجه التشابه فى القيم ، وإحساس متزايد بالمصالح المتعارضة ، والاتجاهات العدائية التوجسية ، بضرورة العنف ، وحجم قضايا الصراع ، وغيرها ..."[٦] .

ولقد طرح أيضاً ، أن الصراع يمكن أن يكون أمراً حسناً ، ولكن بالنظر إلى أى مدى يمكن أن يكون الصراع فى شكله العنيف مدمراً ، فإن ما طرح يمكن أن يكون صحيحاً إذا ما قصد به أن الصراع يجذب الانتباه إلى المشكلات الواجب علاجها لتحقيق السلام الدائم ، فلدعم التفاعل السلمى الانسيابى لا ينبغى دعم الوضع القائم المثير للمشكلات .

## مصادر وآثار الصراع :

إن الصراعات القائمة الآن فى الدول الأفريقية تجد جذورها فى تشكل الدولة الاستعمارية ، ولا يعنى ذلك أنه لم تكن هناك صراعات فى أفريقيا قبل التدخل الاستعمارى ، فعلى العكس تماماً ، كانت الصراعات منتشرة وكارثية فى بعض الأحيان . والواقع أنه على الرغم من أن النزعة الاستعمارية كانت قمعية ، فحتى فترة الكمون اتسمت بالعنف الوحشى ، فإن التدخل الاستعمارى للمفارقة وضع أسس القانون والنظام ، التى كانت فى العديد من الحالات تتعارض والحالة الهوبزية (حرب الكل ضد الكل) للأوضاع السائدة . ويُعد الدمار الناجم من تجارة الرقيق مثلاً للدمار الذى حاق بالقارة .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد قامت نظم سياسية واجتماعية فى أفريقيا قبل الاستعمار تضمنت علاقات أفقية بدرجة كبيرة ، بين جماعات على مستويات متفاوتة من التنظيم . فالنظام السياسى الأفريقى قد تفاوت ما بين ممالك شديدة المركزية إلى مجتمعات لا دولة ذات روابط انقسامية(٧). فالجماعات الاثنية تفاعلت ، وتعاونت ، وتصارعت ، وتوافقت تبعاً لقواعد القرابة القائمة والنظام (القانون) القيمى للمجتمع الأوسع ، ومع مرور الوقت طورت المجتمعات المحلية قواعد للتعايش المشترك والعلاقات المتبادلة تجسدت فى اتفاقات محلية أو قواعد عرفية ، قائمة على الاستقلال والمعاملة بالمثل . وعلى حين حرست الجماعات أراضيها من منطلق الحمية (الغيرة) ، ظلت الحدود مسامية (مفتوحة) وتفاعل الجيران وفق ما أملته مقتضيات الأنشطة الاقتصادية واتساقاً مع القواعد القائمة (الحاكمة) للسلوك .

ورغم ذلك ، فإن الدولة الاستعمارية - بحدودها الصارمة وهياكلها وإجراءاتها المركزية - كانت كياناً اصطناعياً مزق الجماعات الاثنية أشتاتا وضمها مع غيرها من الجماعات ، وعلى الرغم من أن تلك الجماعات المتباينة كان من المفترض أن تتوحد عبر دمجها فى الدولة الحديثة ، فإنها ظلت متنافرة . والحق أن علاقاتها ظلت محكومة باستراتيجية الهيمنة الاستعمارية "فرق وسد" فالخلافات والعداءات التاريخية ثم الحفاظ عليها وتعذيتها إلا إنه عبر القانون والنظام لم يسمح لهذه العداءات أن تنفجر فى صورة عنف اثنى ، وفى حالة حدوث ذلك كان المسئولون يعاقبون بشدة . فالدولة الاستعمارية كانت بذلك مصدراً للأمن والاستقرار النسبيين .

وكانت الدولة أيضًا ، مصدرًا للخدمات الاجتماعية وفرص التوظيف ، التى رغم محدوديتها الشديدة ، قدمت نظامًا للتوزيع مركزى الإدارة . وتدريجيًا تراجعت الهياكل المستقلة المعتمدة على الذات وأنماط الحياة الخاصة بالمجتمع التقليدى لتحل محلها اتجاهات الاعتماد على نظام دولة الرفاهة الناشىء . ومع المحدودية الشديدة للموارد والقدرات ، وعدم المساواة فى الخدمات الاجتماعية كالتعليم ، الرعاية الطبية ، فرص العمل والتنمية ، برزت تفاوتات صارخة بين الأقاليم والجماعات الاثنية وقطاعات المجتمع . وأثرت عدم المساواة تلك بدورها على إمكانات بلوغ سلطة الدولة . ومرة أخرى ، فإن التوترات الناجمة من تلك التباينات قد توارت بفعل استقرار القانون والنظام ، اللذين تم الحفاظ عليهما بالقوة القمعية للبوليس والجيش .

وقد مثل الرفض الجماعى للحكم الأجنبى - على تفاوتات إقليمية بشانه - هدفًا مشتركًا فى النضال من أجل الاستقلال ، ونظر إلى تقرير المصير كحق جماعى للشعوب الخاضعة لهيمنة أجنبية داخل حدود الدولة الاستعمارية ؛ لذا توارت الاختلافات والتباينات الداخلية بين الجماعات المختلفة المكونة للدولة بفعل السعى الجماعى نحو الاستقلال الوطنى .

وعلى الرغم من أن الاستقلال قد بدا للوهلة الأولى كمكسب جماعى لكافة أفراد الأمة (الوطن) ، فإنه سرعان ما تبدى أن الأمر لا يعدو اعتلاء نخبة وقطاعات من البلد سدة الحكم بدلاً من الحكام الأجانب . وسرعان ما تفجرت صراعات السلطة بين

الأقاليم والفصائل السياسية ، وجماعات المصالح . فمطالبة الأقاليم والجماعات الاثنية، ليس فقط بتصريف أمورها الخاصة عبر اللامركزية ، وإنما المشاركة كذلك فى المستوى الوطنى وعلى قدم المساواة ، قد نظر إليها من جانب نخبة السلطة على أنها تهديد لوحدة البلاد . وأدت استجابة النخب والمتمثلة فى محاولة قمع تلك المطالب ، إلى دفع الأقاليم والجماعات الاثنية إلى المطالبة بتقرير المصير ، ومحاولة الانفصال التام . وقد أدى تهديد هذه المطالب لوحدة البلاد الأفريقية المستقلة حديثاً إلى دفع منظمة الوحدة الأفريقية إلى تبنى مبدأ الحفاظ على الحدود الاستعمارية ضد أى مطالب بالانفصال أو تقرير المصير ، وهو ما شجع حكومات ما بعد الاستعمار على قمع أى مطالب إقليمية أو اثنيه بالاستقلال أو بنصيب عادل فى السلطة. وتم توجيه أجهزة الدولة الاستعمارية، التى تحولت إلى أجهزة وطنية ، كلية من أجل تحقيق تلك الغاية ، دونما أى رادع من تلك التى كانت تقيد الدولة الاستعمارية كأداة للسيطرة الأجنبية .

وقد حظيت تلك الممارسات الوطنية ، المدعومة من جانب المبادئ الإقليمية والدولية الخاصة باحترام الوحدة الإقليمية ، بمزيد من الدعم بفعل التحالفات الأيديولوجية فى ظل الحرب الباردة . ولقد كان القادة فى بعض البلدان ، من الحكمة بما يكفى لجعلهم يوازنون سياساتهم عبر نظام إقليمى واثنى لتوزيع المناصب ، والخدمات العامة وفرص التوظيف ، ومشروعات التنمية الريفية وتنازلات عملية أخرى . وفى بلدان أخرى ، كانت الحكومات أقل تفهماً فى سياساتها القمعية ، واستناداً إلى دعم القوتين العظميين على أساس التحالفات الأيديولوجية والاعتبارات الاستراتيجية الجيوبوليتكية ، تمكن هؤلاء القادة من قمع مواطنيهم وإخضاعهم . فمبادئ الديمقراطية ، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان ، والمساءلة فى إدارة الاقتصاد والموارد الوطنية تم التغاضى عنها وحجبها لاعتبارات المصالح الأيديولوجية والاستراتيجية . ولم يمنع ذلك كلية ، بعض الجماعات من إشعال حروب أهلية للتحرر والمطالبة بالانفصال ، وحق تقرير المصير ، أو بالتغيير الجذرى فى هياكل البلاد للسماح بالمشاركة العادلة فى الحكم وفى التنمية الاقتصادية .

ولقد عنى انتهاء الحرب الباردة تقلص – إن لم يكن التراجع التام – المساعدات الاقتصادية والأمنية القائمة على أسس أيديولوجية أو استراتيجية التى كانت تقدمها

القوتان العظميان ، أو غيرهما من مصادر الدعم الرئيسية الأجنبية . ولقد أدى تلاشى آليات القطبية الثنائية للسيطرة خلال الحرب الباردة إلى ضعف ملحوظ للحكومات وأدواتها القمعية فى أنحاء العالم ، وشجع الشعوب المقهورة سابقًا على رفع مطالبها بالديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان الأساسية ، وفى بعض الحالات ، حقهم فى تقرير مصيرهم وكانت النتيجة تفشى العنف ، الحروب الأهلية والفوضى الشاملة ، وفى بعض الأحيان انهيار الدول .

وتراجع المساعدات الأمنية والدعم الاقتصادى، التى كانت تقدم خلال الحرب الباردة لاعتبارات أيديولوجية واستراتيجية ، وازنه عمليات التدخل الإنسانى الشاملة، وعمليات الإغاثة التى استثارتها معاناة جماهير غفيرة من الأبرياء الذين تأثروا بتلك الصراعات الداخلية والكوارث الطبيعية فى بلدان تفتقر حكوماتها وغيرها من السلطات إلى المقدرة والإرادة السياسية لحماية أو مساعدة مواطنيها . ولقد خلقت سلاسل أزمات الهوية الناجمة عن الصراعات الاثنية والدينية فراغات من المسئولية الأخلاقية كان على المجتمع الدولى ملؤها على أسس إنسانية . وما يزيد حدة المأساة هو أن هذه الصراعات تقتلع جماهيز غفيرة من الشعب ، حارمة إياهم من مواردهم ، وقدرتهم على إعالة أنفسهم ، ولو على حد الكفاف . فقطاعات كبيرة من الشعب ، بل وأحياناً البلد نفسها تكون معتمدة فى إمداداتها الحياتية على الموارد الخارجية ، وهو ما يؤدى بدوره إلى تدمير الاقتصاد وتعويق التنمية .

## إعادة تركيب مفاهيم إطار العمل القيمى :

إن أحد المظاهر الأساسية البارزة فى أعقاب الحرب الباردة هى السعى الدولى نحو حقوق الإنسان الأساسية ، الحريات الديمقراطية واحترام التنوع فى إطار الوحدة ، فالحدود الاصطناعية للدولة الناجمة عن الاستعمار – على الرغم من استمراريتها – لم يعد يُنظر إليها على أنها مقدسة ، وعلى الرغم من أن حق تقرير المصير لم يعد يعنى بالضرورة إلغاء الحدود القائمة ، فإن مبدأ منح الشعوب حق تقرير مصيرهم فى إطار الدولة القائمة أو خارجه أصبح معترفًا به بصورة متزايدة . ومع ذلك فإن هناك ميولاً

إلى إيجاد حلول لمشكلات بناء الدولة فى إطار الوحدة الوطنية من خلال حكم جيد ، على أن المسألة الحرجة هى هل يمكن إيجاد علاج للشعور بعدم العدالة على نحو مضبوط يحول دون العنف ويسمح بالسيطرة عليه. فعلى نحو ما أشار بطرس غالى فإن "أحد متطلبات حل تلك المشكلات يتمثل فى الالتزام بحقوق الإنسان مع إيلاء أهمية خاصة لحقوق الأقليات اثنية كانت أو دينية أو اجتماعية أو لغوية"(٨) وفيما يتصل بالحاجة إلى الموازنة بين وحدة الهويات الكبرى واحترام سيادة ، واستقلال ، وتنوع مختلف الهويات ، أشار السكرتير العام للأمم المتحدة إلى: "إن العولمة الصحية للحياة المعاصرة تتطلب في المقام الأول، هويات ثابتة ، وحريات أساسية (واسعة)، فالسيادة ، والوحدة الإقليمية واستقلال الدول فى إطار النظام الدولى القائم ، ومبدأ حق تقرير المصير للشعوب ، جميعها ذات تقدير عظيم وأهمية بالغة ، ولا ينبغى أن يسمح بتعارضها (أن تعمل ضد بعضها البعض) من الآن فصاعداً . فاحترام المبادىء الديمقراطية على جميع مستويات الوجود الاجتماعى أمر حيوى ، فى الوحدات الاجتماعية المحلية وداخل الدول ، وداخل المجتمع الدولى ، وواجبنا الدائم لابد وأن يكون هو الحفاظ على وحدة كل منها مع السعى لإيجاد توازن بينها جميعاً" .

وينبع التمييز وعدم المساواة من الإدراكات المتعارضة لمسألة الهوية الوطنية ويزيد من حدتها ، الانقسام الإقليمى والعشائرية (الائتلافيات والتحالفات العشائرية والمصلحية)، بما يفاقم من صعوبة حلها ، ففى بعض الحالات تتشابك عوامل الدين والاثنية والثقافة على نحو لا يكون من السهل فصلها. والواقع أن تلك الأبعاد تقع فى قلب التحدى الخاص ببناء الأمة فى البلدان المتعددة دينياً واثنياً وثقافياً ، لاسيما وأن تلك الهويات مرتبطة وتعمق الانقسامات الداخلية .

ومن الجدير بالملاحظة أن وثيقة كمبالا للمؤتمر الخاص بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون فى أفريقيا نصت على "إقامة هياكل سياسية : على ألا تقوم المنظمات السياسية على أسس واعتبارات دينية أو اثنية أو إقليمية أو عنصرية ، وعلى ألا يقوم القادة بانتهاك ذلك الشرط"(٩). ونصت كذلك على أن "التطرف الدينى ، لأى دين كان ، ترسخ عدم الاستقرار، وأن الحكومات يتحتم عليها دعم مبدأ فصل الدين

عن الدولة ، فالدين ينبغى أن يظل مسألة شخصية" . ولما كانت تلك الروابط الأولية لا يمكن اجتيازها من خلال نظام وحيد (بعينه) ، فإن الأمر يتطلب اكتشاف أشكال متنوعة من اللامركزية الفيدرالية (الاتحادية) والكونفدرالية (التعاقدية) ، وفى حالة إذا ما أخفقت تلك الترتيبات فى دعم التكيف السلمى الجماعى ، فإنه قد يكون التقسيم هو الخيار البديل (الأخير) .

ورغم أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية المسئولة يفترض دائمًا بأنها أدوات لدعم الأمن والاستقرار والشرعية ، فإنه من المسلم به أنه ما من سبيل هين لإدراك الغايات المأمولة . فأفريقيا لابد وأن تناضل من أجل إيجاد أساليب خلاقة (مبتكرة) لتطويع المبادئ الديمقراطية السامية لحقائق الظروف الأفريقية. وتتضح المعضلة بدرجة أكبر إذا ما أدركنا أن النموذج الغربى للحكم لاسيما فيما يتصل بمكوناته الخاصة بالديموقراطية واحترام حقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر التى يبدو أن على أفريقيا أن تحاكيه أو أن يفرض عليها من خلال شركائها من المانحين الدوليين على اعتبار أن المعايير المطلوبة هى نتاج عملية تاريخية طويلة. "فالنظم فى أفريقيا مطالبة بأن تستكمل فى الأجل القصير إقامة الدولة والديمقراطية وإعمال اقتصاديات السوق ، - وهو ما استغرق عمله قرونًا فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا"(١٠) .

إن ما ينبغى التأكيد عليه عند بحث العوامل القيمية لبناء الأمة ، هو أنه طالما لم تجتث الجذور المسببة للصراعات وطالما ظل إطار التوافق داخل الدولة القومية مزعزعًا ، فإن الصراع - قائمًا أو محتملاً - سوف يظل مهددًا للوطنية . فالصراعات المسلحة يصاحبها انتهاكات حقوق إنسان صارخة ، وتغاض عن الديمقراطية وتداعى التنمية ، وجميعها تتضافر لمفاقمة أزمة بناء الأمة . فمسألة التوافق إذن تمثل المفتاح لمنع الصراع ، وإدارته وحله . والنمط الغربى للديمقراطية القائم على التصويت وأن الفائز يحصل على كل شئ ، يتعارض والمبادىء الوطنية الأفريقية لتقاسم السلطة والتوفيق ، وبالتالى ، لا يمكن أن يكون أساسًا لحل الصراع فى الإطار الثقافى الأفريقى .

## التحدى العالمى لأزمة أفريقيا :

إن أزمة بناء الدولة فى أفريقيا نتاج تراكم لعملية تطورية لعبت خلالها مقاومة الاستعمار دوراً رئيسياً. فدولة ما بعد الاستعمار رغم استقلالها ، ارتبطت هيكلياً بآليات هيمنة القوى العظمى على القوى الرئيسية وحتى بعد انسحاب تلك القوى من منظور المصالح الوطنية والايديولوجية فى نهاية الحرب الباردة ، فإن العالم الخارجى خاصة العالم الديمقراطى الغربى ، ظل متدخلاً فى أفريقيا من خلال المنظمات الإنسانية ونشطاء فى المنظمات غير الحكومية والتطوعية ، وكل ذلك يؤكد الترابط ما بين العوامل والفواعل الداخلية والخارجية ، والمسئولية المشتركة التى تنبع من ذلك التفاعل ، ورغم أن إدارة الحكم باعتبارها إدارة للصراع هى شأن داخلى فإنها "تعمل فى إطار دولى"(١١) وذلك يعنى بالضرورة أن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والمجتمع الدولى ككل جميعها مدعوة للقيام بعمل يعتد به لمنع الصراع وإدارته وحله. إلا إنه ليس ثمة اتفاق على توزيع المسئوليات، لا سيما وأن استمرار الحساسيات المتعلقة بالسيادة الوطنية يقيد العمل الدولى اللازم لعلاج آثار فشل الدولة .

إن الإدارة الحكومية فى ظل الظروف الطبيعية ، تعتبر هى السبيل الذى تقوم الجماعات الاجتماعية من خلالها بطرح مطالب متعارضة على الحكومة ويفترض أن تكون محايدة وموضوعية ومسئولة عن طريقتها فى معالجة تلك المطالب بعدالة أو أنصاف . ولكن فى السياق الأفريقى ، فإن الصراعات غالباً ما ينظر إليها على أنها بين الجماعات والحكومة ، التى هى فى أغلب الحالات تمثل فصيلا أو فصائل من الجماعات المتنافسة المتصارعة ، وبالتالى فإنها متحيزة بالضرورة . فالإدارة الحكومية فى هذا السياق تشير إلى أن الحكومة تدير صراعاتها الخاصة من الآخرين . ويعنى ذلك أن "السياسات الطبيعية" قد تعطلت ، وأن الطبيعة الحقيقية للسياسات هى الحرب بين المجتمع (أو فصيل من المجتمع) والحكومة ، والتى تستمر حتى وإن تولت جماعة جديدة بالمجتمع الحكم وأخذت دورها فى الغنيمة"(١٢) .

وفى أكثر الحالات حدة ، خاصة تلك التى تضمنت أزمة هوية وطنية ، تصبح الروابط الأولية بين الفصيل المتمرد من المجتمع والحكومة أكثر وضوحاً وخطورة

الجماعة ، ولما كان الصراع الناشيء يدور داخل حدود الدولة فإن كل الجماعات الداخلة فيه – بما فيها من تمثلهم الحكومة – (واقعيًا تكون الحكومة ذاتها طرفًا فى الصراع) – تكون ضحية ومحرومة من الحرية الطبيعية المتوقعة من الدولة . والمآسى الإنسانية التى كثيرًا ما تميز هذه الصراعات الداخلية – كالترحيل الجماعى ، واستخدام المجاعة كسلاح حربى ، تنجم مباشرة من الافتقار إلى الشعور الأخلاقى بالمسئولية من جانب الحكومة ، وهى (المآسى) فى جوهرها أفراد يقهرون بدعوى السيادة لافتقارهم لأى سيادة خاصة بهم ، لذا فإن المجتمع الدولى يصبح هو الملاذ الذى يتعين عليهم التوجه إليه طلبًا للمساعدة والحماية من المعاملات المهينة من جانب إطار العمل الحكومى صارخ الظلم .

إن حماية ومساعدة جموع الشعب المتأثرة بالصراعات الداخلية الضروس تستلزم التوفيق بين إمكانية التدخل الدولى والمفاهيم التقليدية للسيادة الوطنية ، وقد لخص مؤخرًا أحد المراقبين الشعور الجديد بالضرورة الملحة للاستجابة الدولية (للتجاوب الدولى) ، والتناقض بين الضغط من أجل التغيير المطلوب والمفاهيم القانونية التقليدية بقوله :

"فى عالم ما بعد الحرب الباردة .. برزت مستويات قياسية جديدة للبؤس الإنسانى ، والوحشية الإنسانية ... ذلك أنه قد وقعت أمور ذات شأن لرفع وعى الأمم بحالة الأفراد داخل حدودها السيادية . فهناك التزام جديد – معبر عنه بنصوص أخلاقية وقانونية – بتخفيف آلام الشعوب المقهورة المسلوبة . والقول الآن بأن معايير السيادة وعدم استخدام القوة وعدم المساس بالشئون الداخلية تسمو على الحقوق الجماعية للأفراد – الذين تعرض حياتهم ورفاهيتهم للخطر – هو بمثابة تحاشٍ للقضايا الأعقد فى القانون الدولى وتجاهل لمسيرة التاريخ"(١٣) .

إن التآكل المضطرد لمفهوم السيادة المطلقة يسهل على المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التدخل حال رفض حكومات ما الوفاء باحتياجات شعوبها ووجود أعداد معتبرة من الشعب فى خطر . فالسيادة أصبحت تفهم بدرجة كبيرة على أنها مسئوليات ملقاة على الحكومات لمساعدة وحماية الأشخاص المقيمين على أراضيها ،

فإذا ما أخفقت فى الوفاء بالتزاماتها فإنها تلاقى خطر النيل من شــرعيتها"(١٤) . ورقـابة الرأى العـام العـالمى ، ممثـلاً فى وسـائل الإعلام ، تجـعل من الصـعـوبة على الحكومات تجاهل تلك الالتزامات أو تبرير فشلهما فى أدائها .

على أن التـدخل ليس اختيـاراً سـهلاً ، وقد أشـار السكرتير العـام الأسبق للأمم المتحدة ، خافيير بيريز ديكولار Javier Perez De Cueller ، إلى تلك المعضلة حينما قال : "إننا نشـهد بوضـوح مـا يحتمل أن يكون تحـولاً لا يقاوم فى التوجـهات العـامة نحـو الاعتـقاد بـأن الدفـاع عن المقـهورين باسم القـيم لابد وأن يعلو فـوق الحدود والوثائق القانونية"(١٥) لكنه أضـاف أيضـًا : "ألا يثير "التـدخل" التساؤل بشأن واحد من المبادىء الأساسيـة للقانون الدولى ، مبدأ يتعارض كلية ومبدأ التدخل ، ألا وهو الالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول؟" . وفى تقريره عام ١٩٩١م ، كتب السكرتير العام عن التوازن الجديد الواجب إقامته بين السيادة وحماية حقوق الإنسان يقول :

"إن الشـعور متزايد الآن بأن مبدأ عدم التدخل فى الاختصاص الوطنى الأصيل للدول لا يمكن النظر إليه كجدار حمائى تنتـهك خلفه على نطاق واسع وبانتظام حقوق الإنسان دون خشية من عقـاب .... فحالة عدم المساس بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى للدول فى حد ذاتها قوية ولا شك ، لكنها تضعف فقط ، حال إذا ما انطوت على ما يشير إلى أن السيادة – فى يومنا وعصرنا هذا – تشمل حق القتل الجماعى ، أو القيام بحملات منظمة للاستئصـال أو الطرد الجماعى للمدنيين بدعوى ضبط النزاعات والاضطرابات المدنية . ومع الاهتمام الدولى الكبير بنشر حكم حقوق الإنسان على النطاق العالمى ، حدث تغير ملحوظ ومحمود فى التوجهات العامة سيكون من عدم الحكمة سياسيًا وغير المبرر أخلاقيًا محاولة مقاومته"(١٦) .

وقد كتب السكرتير السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالى أن احترام السيادة والوحدة "ضرورة لأى تقدم دولى مشترك " ، لكنه استطرد قائلاً : إن " أوان السيادة المطلقة الشاملة ... قد ولى" . وأن "نظريتها لم تتماش إطلاقاً والواقع" وإنه من المتعين على قادة الدول "إيجاد توازن بين الحاجة إلى حكم داخلى صالح ، ومتطلبات عالم متزايد الاعتماد المتبادل على نحو غير مسبوق"(١٧) . وعلى نحو ما لاحظ أحد المراقبين

فإن "المعنى الواضح هو أن الحكومات يحسن أن تتجنب التدخل الخارجى من خلال الوفاء بالتزاماتها ، ليس فقط تجاه الدول الأخرى ، ولكن تجاه مواطنيها ، فإذا ما فشلت يتحتم أن تطلب التدخل"(١٨) .

فالمصلحة الذاتية إذن، تملى القيام بعمل ملائم وفى الوقت المناسب لحماية الذات، وذلك هو ما قصده السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية سالم أحمد سالم ، فى اقتراحاته الواضحة بإقامة آلية لمنع الصراعات وحلها . حيث قال "لو أن منظمة الوحدة الأفريقية – من خلال السكرتير العام فى المقام الأول ، ثم اجتماع القمة – قامت بالدور الرئيسى فى أى صراع أفريقى" "فلابد من تمكينها من التدخل بسهولة ، وإلا فلن يكون من المؤكد أن أى تدخل آخر (بعيداً عن المنظمات الإقليمية الأفريقية) سيكون متوافقاً والمصالح الأفريقية"(١٩) ومنتقداً الميل نحو التدخل فقط فى الحالات المأسوية ،أكد سالم الحاجة إلى التدخل المسبق (الوقائى): "وأسس التدخل يمكن أن تكون صريحة حال الانهيار التام للقانون والنظام ... ونظراً ، لأن استمرارية المعاناة الإنسانية ، تطال آثارها دول الجوار ... وعليه ، فإن التدخل الوقائى لابد وأن يسمح حتى فى حالات بدء إرهاصات التوترات على نحو ينبىء عن تبلور الصراع". وقد ذهب سالم إلى حد اقتراح أن منظمة الوحدة الأفريقية لابد وأن تمسك زمام المبادرة لتجاوز النظرة التقليدية للسيادة ، تأسيساً على القيم الأفريقية الخاصة بالتضامن القرابى ، وفكرة أن "كل الأفارقة أخوة" . وبالنظر إلى أن "حدودنا اصطناعية فى أفضل الأحوال" ، يذهب سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية إلى "أننا فى أفريقيا بحاجة إلى استعمال ثقافتنا الخاصة وعلاقتنا الاجتماعية لتفسير عدم التدخل بطريقة تمكننا من تطويعه لمصلحتنا من خلال منع وحل الصراع" .

ففى التقاليد الأفريقية ، يكون تدخل الطرف الثالث للوساطة والتوفيق متوقعًا دائماً ، ومستقلاً عن إرادة الأطراف المباشرة للصراع . وحتى فى الصراعات المحلية ، يتدخل الأقارب والشيوخ دونما دعوة . "فحفظ ماء الوجه" – الذى هو أمر حيوى فى حل الصراعات الأفريقية – يتطلب فى الواقع أن يكون ذلك التدخل تلقائياً دون استجداء . إلا أن المفاهيم والممارسات الأفريقيـة ، فى ظل الأوضاع الحديثة للدولة القومية ، لابد وأن توازن – بالطبع – بين اعتبار سيادة الدولة ومقتضيات حماية الحاجات الإنسانية ومساعدة المقهورين .

وعلى حين يقوم الإطار القيمى المقترح من جانب السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وأجندة سكرتير عام الأمم المتحدة للسلام ، على احترام سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية كأمر حيوى للنظام الدولى القائم ، فإن منطق إعلاء أهمية حقوق الإنسان ، كنطاق شرعى جدير بالاهتمام من جانب المجتمع الدولى ، وبخاصة عند انهيار النظام ، وعدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها فى القيام بمسئوليتها عن حماية جموع المواطنين ، يجعل من عدم التدخل الدولى أمرًا لا يمكن أبدًا الدفاع عنه . فحتى فى حالات الصراع الداخلى الأقل حدة ، تميل مدركات الفاعلين الرئيسيين بشأن المصالح الوطنية والعامة إلى الانقسام الحاد ، داخليًا وكذا بالنسبة لعلاقاتهم بالعالم الخارجى .

وعلى كل ، فإن الصراعات الداخلية غالبًا ما تنطوى على تعارض حول النطاق الوطنى للسلطة ، وبالتالى السيادة . فكل تدخل سياسى من الخارج له منتفعوه ومضيفوه والمستفيدون منه فى الداخل وفى ظل هذه الظروف ، يصعب القول بوجود سيادة وطنية لا تقبل التجزئة تتوحد خلفها الأمة .

أكثر من ذلك ، فإنه ليس من اليسير دائمًا ، تحديد درجة بسط حكومة دولة – تمزقها الحرب الأهلية – هيمنتها على الإقليم ، لاسيما إنه – كما هو الغالب – يكون قسم كبير من الإقليم خاضعاً لسيطرة المتمردين أو قوى المعارضة . والغالب أنه بينما تستمر الحكومة مسيطرة بفاعلية على العاصمة والمدن الرئيسية ، فإن العديد من ضواحى منطقة الحرب سوف تتداعى .

ولكن إلى أى مدى سوف يؤدى ذلك التداعى الجزئى – والمؤثر – إلى تحديد درجة انهيار نظام الإدارة الحكومية (النظام المدنى) Civil Otder فى البلاد ؟ فما من حكومة [تسمح بمعاناة مئات الآلاف – وربما الملايين – من الموت جوعًا ، فى حين يمكن توفير الطعام لهم، وأن تعرضهم لأخطار الموت ، فى حين يمكن تقديم الملاذ لهم ، أو أن يعذبوا ، ويعاملوا بوحشية ، ويقتلوا على يد قوى المعارضة ، متحججة بالمعنى الحرفى للسيادة المفترض أن تدعم أمنهم ، أو بعبارة أخرى السماح بمعاناتهم بسبب انعدام المسئوليات الأخلاقية للقيادة] سيكون بمقدورها المجاهرة بإبقاء العالم الخارجى بعيداً عن التدخل لتقديم الحماية والمساعدة ، بدعوى السيادة .

والسؤال الحيوى الآن هو : فى ظل أى ظروف يكون من المبرر للمجتمع الدولى تجاوز السيادة لحماية المقهورين داخل حدود الدولة ؟ فالافتراض العام للقانون الدولى هو أنه لتبرير مثل هذا التصرف لابد وأن يكون ثمة تهديد للسلم الدولى. والوضع الآن - والمدعوم من جانب مجلس الأمن - هو أن الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان التى تقع داخل حدود الدولة يمكن أن تشكل مثل هذا التهديد[٢٠] ويؤكد آخرون أن القول بضرورة أن يكون ثمة تهديد للأمن الدولى ، يمثل عقبة أساسية لأنه سوف يعوق العمل فى العديد من الأزمات الإنسانية . وهم فى الواقع يشيرون إلى أن الوقت قد حان للاعتراف بالاعتبارات الإنسانية كأساس للتدخل ، فلتجنب عمليات الإغاثة بالغة التكاليف ، يحتاج العالم إلى تطوير استراتيجية للاستجابة الوقائية لمواقف الصراع ، قبل استفحالها إلى مآسٍ إنسانية وهو ما يتطلب التأكيد على صنع السلام من خلال الدبلوماسية الوقائية ، ويتطلب هذا الاقتراب تفهم مصادر وأسباب الصراعات ومعالجتها فى جذورها .

## استراتيجيات للعمل الدولى :

على الرغم من أن معالجة مسألة وجذور الصراع مفترضات أساسية للتدخل ، فإن صياغة المبادىء والاستراتيجيات العملية ذات المصداقية هى العامل الأكثر أهمية فى المعادلة . ونظريًا ، ومن المنظور المؤسسى أو المنظماتى (التنظيمى) ، فإنه لابد من معالجة المشكلات وحلها من خلال أطر العمل المباشر ، وأن يقتصر التدخل الأوسع على حالة فشل الجهود الداخلية فحسب . ويعنى هذا ، إن عملية منع وإدارة الصراع أو حله تتدرج من النطاق الداخلى إلى الإقليمى وصولاً فى النهاية إلى مستويات العمل والتدخل الدولى .

والصراعات التى تكون الدولة حكمًا فيها لا تمثل مشكلة تذكر ، بالنظر إلى أنها تعالج فى إطار وطنى. ولكن المشكلة تثور عندما تكون الدولة ذاتها طرفًا فى الصراع ، ففى ظل هذا الوضع ، يصبح التدخل الخارجى ضرورة . وعلى الصعيد الأفريقى ، فإنه من المتفق عليه بصفة عامة ، أن أفضل مستويات التدخل التالية على الآليات الداخلية ،

هى الخاصة بمنظمة الوحدة الأفريقية . على الرغم من وجود قيود على دور منظمة الوحدة الأفريقية حيث لابد من التعامل مع محدودية الموارد ، التمويل ، والتسهيلات الخاصة بالإمداد والتموين والنقل والمواصلات ، على أن أكبر العقبات ربما تتمثل فى الإرادة السياسية ، بالنظر إلى أنه فى ظل المناخ غير الودى فى المنطقة ، تشعر الحكومات بإمكانية تعرضها لانتشار الصراعات بفعل الظروف المعقدة لتكوين الدولة وبنائها الوطنى وبالتالى فإنها تعارض أى شكل من أشكال التدخل الخارجى . وبالنظر أيضًا إلى أن قاضى اليوم يمكن أن يكون متهم الغد ، فإن هناك ميلاً لتجنب مواجهة المشكلات ، وتكون النتيجة هى المراوغة وغض الطرف طلبًا للسلامة .

وبعد منظمة الوحدة الأفريقية ، تأتى الأمم المتحدة باعتبارها ممثلة للجماعة الدولية فى إطارها العالمى ، إلا أن الأمم المتحدة بدورها تعانى من القيود التى تعترى منظمة الوحدة الأفريقية ، وإن بدرجة أقل ؛ فلديها مشكلة الموارد والحماية المتبادلة بين الحكومات المعرضة للتدخل . (حيث تمتنع الدول عن اتخاذ موقف تجاه الدولة المعتدية خشية أن يأتى عليها الدور فتتخذ ضدها ذات الإجراءات) .

وتكشف الأحداث الأخيرة أن دور القوى الغربية الرئيسية منفردًا أو جماعيًا ، أو داخل إطار الأمم المتحدة - رغم التشكك فى أهدافه الاستراتيجية - قد أصبح رئيسيًا بصورة متزايدة والواقع إنه على الرغم من استمرارية التشكك فى دوافعها ، فإن المشكلة أكبر من مجرد عدم رغبتها فى التورط (التدخل) ، أو الافتقار إلى الاستعدادات اللازمة لهذا التدخل . ولعل أهم أبعاد تدخل الديمقراطيات الغربية الصناعية فى الصراعات الخارجية هى أنهم يتحركون بفعل المآسى الإنسانية الخطيرة التى تحتويها تلك الصراعات . وهو ما يجعل تدخلهم بمثابة مساعدة فى وقف المأساة ، وقيد على تلك الصراعات من منظور المنع المبكر لها ، ولكن حتى فى حالة التدخل الإنسانى ، فإن ضعف الاستعداد للاستجابة فى الوقت الملائم يمثل بصفة عامة وعلى نحو معلوم عقبة رئيسية"(٢١) .

ويؤدى تضافر القضايا الإنسانية الضاغطة ونقص الاستعدادات للاستجابة الجادة ، إلى ميل الديمقراطيات الغربية - بصفة خاصة - إلى تسكين الأزمات بالنظر

إلى السهولة النسبية فى تحقيقه. ونظراً لقيمته الرمزية بالأساس ، بدلاً من التعامل الجاد مع القضايا الحيوية الرئيسية وبخاصة الجذور المسببة لتلك المآسى .

ولما كان التدخل بمثابة اختراق من الخارج ، وعلى الرغم من الحقيقة الواضحة أنه سيكون هناك دائماً عناصر وطنية (من داخل البلد) مرحبة بذلك التدخل ، لا سيما من جانب الجماعات غير المستفيدة التى وُعدت بامتيازات مرتقبة ، فإن المقاومة انطلاقاً من السيادة الوطنية أو الكرامة ستكون متوقعة بالتأكيد . ولهذا السبب ، لابد أن يكون تبرير التدخل مقنعاً بدرجة يعتد بها ، إن لم يكن لا يقبل الطعن فالفارق بين تدخل ينجح وآخر يفشل من جراء رد فعل منيع سوف يعتمد على درجة القبول التلقائى أو المعارضة من جانب الشعوب المحلية"..(٢٢). ولتجنب ، أو لتقليل ذلك "رد الفعل المنيع" ، لابد وأن يكون ذلك التدخل ذا طابع دولى واسع. فالمبادىء المستخدمة والأهداف المبتغاة يجب أن تتجاوز الحدود السياسية والثقافية أو التقاليد ومصاحبات العواطف الوطنية. بعبارة أخرى ، لابد وأن تتمتع بدرجة فاعلة من المشروعية الدولية . "فالرشادة القادرة – بصورة ممكنة – على حمل هذا العبء يفترض أن تتضمن حقوق الإنسان كمكون جوهرى ؛ أى إنها ليس مستوردة من أى أيديولوجية سياسية أو اقتصادية بعينها" .

واستراتيجية التدخل الوقائى أو التصحيحى فى الصراع لابد وأن تتضمن جمع وتحليل البيانات وبالتبعية رصد المواقف بغرض إقامة نظام إنذار مبكر يمكن من خلاله تنبيه المجتمع الدولى للتصرف . ومقتضيات إقامة نظام للتعامل مع الصراع والمآسى الإنسانية الماثلة تم إيضاحها من جانب سكرتير عام الأمم المتحدة عندما كتب – مشيراً إلى المطالب المنهالة على مجلس الأمن باعتباره الأداة المركزية لمنع وحل الصراعات – حيث قال إن أهداف الأمم المتحدة يجب أن تكون :

السعى إلى تحديد المراحل المبكرة جدا للمواقف التى يمكن أن تسفر عن صراع ، وأن تحاول عبر الدبلوماسية إلى إزالة أسباب الخطر قبل اندلاع العنف ؛

وفى حالة قيام الصراع ، عليها أن تنخرط فى عملية صنع السلام عبر حل القضايا التى أدت إلى الصراع .

وأن تعمل من خلال حفظ السلام ، على الحفاظ على السلام ، مهما كانت هشاشته ، فور وقف القتال ، والمساعدة على تنفيذ الاتفاقات التى توصل إليها صانعو السلام .

أن تكون مستعدة للمساعدة فى بناء السلام فى سياقاته المختلفة : إعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية للأمم التى مزقتها الحرب الأهلية والنزاعات ، وإقامة روابط من المصالح السلمية المشتركة بين الأمم المحاربة .

وإجمالاً ، تحديد الأسباب العميقة للصراع ، اليأس الاقتصادى ، عدم العدالة الاجتماعية والقهر السياسى . فمن الممكن تبين أن ثمة إدراكًا أخلاقيًا مشتركًا متزايدًا بين الأمم وشعوب العالم ، يجد تعبيره فى القوانين الدولية ، التى تدين بنشأتها لعمل تلك المنظمات(٣٢) .

ويمكن صياغة ما تم تصوره مفاهيميا كاستراتيجية ذات ثلاثة مظاهر (أبعاد) تتضمن متابعة (مراقبة) التطورات للفت الانتباه مبكرًا إلى الأزمات المحتملة (الكامنة)، والتدخل فى الوقت المناسب لعلاج الأزمة عبر المبادرات الدبلوماسية، وتعبئة الجهود الدولية عند الضرورة(٤٢) ؛ وتهدف الخطوة الأولى إلى كشف وبيان المشكلة من خلال آليات متنوعة لجمع البيانات ، وتقييمها ، ونشرها ، فإذا ما تم إيجاد قاعدة اهتمام كافية، فلابد من وضع آلية ملائمة للقيام بإجراءات دبلوماسية وقائية لتفادى الأزمة . وبداية ، فإن مثل هذه المبادرات لابد وأن تتم فى إطار ترتيبات إقليمية ، مثل ، مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى ، منظمة دول أمريكا اللاتينية أو منظمة الوحدة الأفريقية. وفى إطار الأمم المتحدة ، فإن هذه المبادرات الوقائية سوف تكون بالطبيعة من اختصاص الأمين العام ، سواء قام بها شخصيًا أو من خلال من يمثله ، وإذا لم تفلح المبادرات الدبلوماسية واستنادًا ، حجم المعاناة الإنسانية فى القضية موضع الاعتبار ، يمكن للسكرتير العام أن يقرر تعبئة رد دولى ، يتراوح ما بين المزيد من الإجراءات الدبلوماسية إلى التدخل الإنسانى الجبرى ليس من أجل تقديم الإعانات العاجلة فحسب ، ولكن أيضًا لتيسير التوصل إلى حل دائم لأسباب الصراع. واستراتيجية تسعى لتحقيق ذلك الهدف الواسع لابد وأن تتطلب تفهمًا شديدًا للرابطة السببية مع الأوضاع والتطورات المؤدية إلى اندلاع الأزمات .

## الخاتمة :

إن الصراعات الأفريقية متجذرة فى مشكلة بناء الدولة. وأحد الملامح المركزية لهذه المشكلة هى التنوع والتباين الذى أوجدته عملية تكوين الدولة وما أسفرت عنه من تقسيم الشعوب ذات الهوية المشتركة ، وإلحاقها بآخرين ذوى هوية مختلفة ، وإبقائهم غير مندمجين، وواقعيا مختلفين ، ثم تركهم ليجدوا لأنفسهم طريقا لبناء دول مستقلة موحدة غالبا . وكانت النتيجة هى التنافس على سلطة الدولة والموارد الوطنية ، وفرص التنمية وبعيداً عن تلك الاعتبارات التوزيعية ـ فإنه كثيراً ما اتسعت هذه الصراعات إلى أزمات هوية تعرضت بسببها شرعية الدولة وسلطتها إلى الشك . ومع الاستقطاب الذى تلا تحول الدولة إلى طرف فى الصراع، وقعت أعداد ضخمة من المدنيين الأبرياء فى محنة تحديد الانتماء إما إلى الحكومة أو إلى قوات المتمردين ، مع حرمانهم من الحماية والمساعدة المرتبطة بالضرورة بسيادة الدولة ومسئولياتها .

فالسيادة لا يمكن أن تكون أداة لا أخلاقية للسلطة والسيطرة ، فاحترام حقوق الإنسان لابد وأن يكون من بين قيمها الأساسية ، وممارسة حقوق الإنسان لابد وأن تتضمن المشاركة الفعالة وعلى قدم المساواة ، فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى البلاد، على الأقل بما يحقق الطموحات الوطنية . ونظام التقاسم هذا ، لابد وأن يضمن للأفراد والجماعات أنهم ينتمون إلى الوطن على قدم المساواة مع بقية الشعب ، أيا كانت صفتهم ، وأنهم ممثلون بدرجة كافية وغير مضطهدين بسبب هويتهم .

وعلى الرغم من أن العالم بعيد عن وجود حكومة عالمية ، فإن أسس ، وأعمدة وربما حتى هياكل الحكومة العالمية أخذت تتشكل مع ظهور النظام الدولى لما بعد الحرب الباردة الذى بدا أن المضطهدين داخل الدول سيكونون من المستفيدين منه . فخلع قناع السيادة لكشف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لم يعد حلمًا ، ولكنه عملية بدأت بالفعل . فالحكومات وغيرها من منتهكى حقوق الإنسان أصبحوا مراقبين بدرجة متزايدة فى انتهاكاتهم تلك . والمطلوب الآن هو إخضاعهم للمساءلة الكاملة وتقديم الحماية الدولية والمساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ، والمآسى الإنسانية فى الإطار الوطنى .

# الهوامش

1 Boutros Boutros-Ghali, *An Agenda For Peace: Preventive Diplomacy, Peace-making and Peace-keeping* (New York: United Nations, 1992), p. 7.

2 William Zartman, I., (1991) "Conflict Resolution: Prevention, Management and Resolution". In Francis M. Deng and I. William Zartman (*eds.*), *Conflict Resolution in Africa* (Washington, DC: Brookings Institution), p. 299.

3 Guy Olivier Faure and Jeffrey Rubin (*eds.*), (1993) *Culture and Negotiation* (Thousand Oaks, CA: Sage).

4 Morton Deutsch, (1991) "Subjective Features of Conflict Resolution: Psychological, Social and Cultural Influences". In R. Vayrinen (*ed.*), *New Directions in Conflict Theory* (London: Sage Publishers), p. 26.

5 Morton Deutsch, "Subjective Features of Conflict Resolution", p. 31.

6 Morton Deutsch, "Subjective Features of Conflict Resolution", pp. 31-32.

7 Sec E.E. Evans-Pritchard and M. Fortes (*eds.*), (1940, 1958) African Political Systems (Oxford: Clarendon); and John Middleton and David Tait (*eds.*), *Tribes without Rulers* (London: Routledge & Paul).

8 Boutros Boutros-Ghali, *An Agenda for Peace*, p. 9.

9 Kampala Document of the Conference on Security, Stability, Development and Co-operation in Africa, p. 14.

10 Thomas Ohlson and Stephen Stedman, (1994) *The New is Not Yet Born: Conflict and Conflict Resolution in Southern Africa* (Washington, DC: Brookings Institution).

11 William Zartman, I., "Governance as Conflict Management in West Africa". In William Zartman, I., (*ed.*), *Conflict Management in West Africa* (Washington, DC: Brookings Institution, forthcoming).

12 William Zartman, I., "Governance as Conflict Management in West Africa".

13 David J. Scheffer, (1992) "Toward a Modern Doctrine of Humanitarian Intervention", *University of Toledo Law Review*, Vol. 23, p. 259.

14 *Human Rights Protection for Internally Displaced Persons: An International Conference* (Washington, DC: Refugee Policy Group, 1991), p. 7.

15 UN press release SG/SM/4560, 24 April 1991. Cited in G.M. Lyons and M. Mastanduno, *Beyond Westphalia?: International Intervention, State-Sovereignty and the Future of International Society.* Summary pamphlet of a conference held 18-20 May 1992 (Hanover, NH.: Rockefeller Centre at Dartmouth College, 1993), p. 2. Portions of the statement are also cited in David Scheffer, "Toward a Modem Doctrine of Humanitarian Intervention", p. 262.

16 Perez de Cuellar, J., (1991) *Report of The Secretary-General on The Work of the Organization* (New York: United Nations), pp. 12-13.

17 Boutros Boutros-Ghali, *An Agenda For Peace*, p. 5.

18 David Scheffer, "Toward a Modern Doctrine of Humanitarian Intervention", pp. 262-3.

19 CM/1710 (LVI) Rev. 1, (1992) *Report of the Secretary-General on Conflicts in Africa: Prospects for an OAU Mechanism for Conflict Prevention and Resolution* (Addis Ababa, June).

20 Note by the President of the UN Security Council, S/25344, 26 February 1993.

21 John Steinbruner, (1992) "Civil Violence as an International Security Problem", a memorandum dated 23 November, addressed to the Brookings Institution Foreign Policy Studies Program staff. See also Chester A. Crocker, "The Global Law and Order Deficit: Is The West Ready to Police The World's Bad Neighbours?", *The Washington Post*, 20 December, p. C1.

22 Steinbruner, J., "Civil Violence as an International Security Problem".

23 Boutros Boutros-Ghali, *An Agenda for Peace*, pp. 7-8.

24 For a more elaborate discussion of these phases as applied to the crisis of the internally displaced, see the UN study in document E/CN.411993/35. The study was considered by the Commission on Human Rights at its forty-ninth session, Special Representative of the Secretary-General extended for two years to continue to work on the various aspects of the problem as presented in the study. See the revised version of the study in Francis M. Deng, *Protecting The Dispossessed: A Challenge for The International Community* (Washington, DC: Brookings Institution, 1993).

# الفصل الثلاثون

# الصراعات القبلية والتحول الديمقراطى فى الصومال

بقلم : **حسين م. آدم**

ترجمة : **د . نهاد جوهر**

إن توحد اللغة والثقافة لا يؤدى بالضرورة إلى الوحدة السياسية ، كما أن الاختلافات الثقافية لا تمنعها .

ماير فورت وأيفانز

حتى فى أكثر المجتمعات تمزقًا لا تؤدى صلات الدم بالضرورة إلى حمامات دم

دونالد هوروفيتز

## المقدمة

تأخذ الصراعات الاثنية فى الصومال شكل صراعات قبلية. فأهالى الصومال تجمعهم لغة واحدة ودين واحد (الإسلام السنى) وشكل جسمانى واحد وثقافة وتقاليد أدبية واحدة بالإضافة إلى عاداتهم الرعوية والزراعية المشتركة. وهم يشكلون "جماعة اثنية" منتشرة أو"قبيلة" واحدة تنقسم إلى عشائر وبطون تنحدر كلها من الأسلاف. وينقسم الصوماليون إلى ست عائلات قبلية هى : Hawlye, Darod, Isaq, Dir, Digil /Mirifgle ، التى ينضوى تحت لوائها عشائر ال Rahanwin الذين يعملون بالزراعة والرعى ويعيشون فى المناطق النهرية حول بلدة بيدوة. وفى فترات الصراع القبلى تتعرض هذه العشائر لعمليات انقسام أو انصهار نتيجة للصلات والعلاقات المتشابكة والمتشعبة .

وفى إطار هذه الدوائر المتشابكة تبقى الوحدات التى تصغر العشيرة هى أكثر هذه الوحدات استقراراً، فهى المجموعة التى تدفع الدية و التى تتكون من "الأقارب المباشرين الذين يجمعهم تحالف تعاقدى تنص شروطه على أن يقوم أفراده مجتمعين بدفع الدية (Lewis, 19988:11)(١) .

وتاريخيًا يمكن رصد الصراعات القبلية فى الصومال على أنها صراعات ما بين العشائر (Lewis, 1961) . فالصراعات ما بين العشائر وداخلها كانت موضوعا للشعر والأدب المقروء. ولكن التاريخ المكتوب لا يوفر لنا أمثلة كافية على نشوب حروب بين القبائل الست الأساسية. وقد أدت الحروب الأهلية التى اندلعت منذ مطلع الثمانينيات وحتى الآن إلى تصعيد الصراعات بين العشائر حتى تحولت إلى حروب قبلية تصل إلى ما يشبه الحروب بين القوميات. فكل منهما شكلت منظمات سياسية وميليشيات مسلحة .

وقد فرض المجتمع الصومالى التقليدى بعداً محدداً على بعض الأقليات من الصوماليين الذين لا ينتمون إلى النظام العشائرى (Cassanelli,1982) وإحدى هذه المجموعات تتكون ممن تمكنوا من إتقان الحرف الزراعية الأساسية مثل صناعة الأدوات والأسلحة وصناعة الجلود والعلاج بالأعشاب. وقد اضطهد هؤلاء فى ظل ما يشبه نظام الطوائف الاجتماعية مما حرم أحيانا علاقات المصاهرة معهم. وباستثناء هذا النظام الطبقى الجامد فالعلاقات مع الأقليات الأخرى (مجموعتين) تعد علاقات مرنة وغير مباشرة لا حظر فيها على المصاهرة ما بين سكان المدينة القدامى من المستعربين فى مقديشيوميركا وباراوة وبين مزارعى الأنهار ذوى الأصول الزنجية (Luling, 1984) . ويتحدث سكان مدينة باراوة التاريخية وغيرهم من المزارعين الصوماليين ذوى الأصول الزنجية بلهجات مختلفة من السواحيلى، كما يتحدثون أيضًا الصومالية كلغة ثانية. أما عشائر ال Digil / Mirifle فيتحدثون لهجة صومالية مميزة ولكن الكثيرين منهم يفهمون أيضًا اللهجة الصومالية الرئيسية التى تستخدم فى إذاعة مقديشيو. وتميل العشائر الرعوية الأربع إلى النظر الى المزارعين - الرعاة على أنهم متخلفون. أما المزارعون الرعاة فهم ينظرون للرعاة على أنهم فوضويون غير قادرين على إدارة شيء باستثناء قطعانهم (Mukhtar, 1988) .

ويقوم هذا الفصل بتحليل الصراعات القبلية من منطلق إدارة الصراع والتجديدات المؤسسية فى إطار المجتمع الصومالى الناشئ. فحاليا لابد وأن تأخذ

سياسات لامركزية الدولة الهادفة إلى احتواء الصراعات القبلية فى الاعتبار واقع الانقسام ما بين جنوب الصومال والشمال الذى أعلن فيه ما يعرف بجمهورية أرض الصومال، كما يحلل أسباب الصراعات القبلية عن طريق دراسة نظام سياد برى العسكرى (Bongartz,1991) . والتحدى الأساسى يكمن فى دفع جهود المصالحة من أجل استئناس العنف العشائرى وتوجيهه إلى نوع من التنافس السلمى .

وتحاول هذه الدراسة مناقشة عدد من الأمثلة المنتقاة بناء على تجارب عملية سابقة لا على التكهنات. فهناك حلول استقلالية وفيدرالية وفيدرالية جديدة لابد من أخذها فى الاعتبار، كما أن هناك حاجة لإدخال نصوص جديدة على الدستور والنظام الانتخابى من أجل وضع حد للعنف السياسى وتشجيع التحالفات ما بين القبائل. وبالغوص فى أعماق الأدب والشعر الصومالى تتيح لنا هذه الدراسة رؤية شئ من الوعى القبلى الذى يشعر به العامة، وهى رؤية لا تتاح سوى لمن يتقن اللغة الصومالية. أما بالنسبة لاحتمالات التحول الديمقراطى فإن الدولة الصومالية القائمة بحكم الواقع تبدووكأنها تتجه نحونوع خاص بها من الديمقراطية التوافقية وهوما ستحلله الدراسة فيما يلى. وإذا ما نجح جنوب الصومال فى تشكيل حكومة فلابد من أن تؤسس على معادلة لاقتسام السلطة – وهو اقتسام للسلطة ما بين الأقوياء وليس نظاماً ديمقراطياً توافقياً حقيقياً (Ronen, 1986) .

## البعد النفسى الثقافى

الصراع القبلى فى الصومال مثله فى ذلك مثل أى دولة أخرى تحركه دوافع نفعية (Glickman, 1994) . فالمصالح المادية البحتة تلعب دوراً فى إشعاله مثل المياه وحقوق الرعى على سبيل المثال. ولكن خلف هذه المصالح المادية الاقتصادية تكمن أيضاً عوامل نفسية غير مادية. فالأشعار الصومالية تسجل العديد من الحروب التى نشبت من أجل الكرامة وهومفهوم فضفاض يتضمن المصالح النفسية والحوافز المادية فى نفس الوقت. والأمثال الشعبية يمكن أيضاً أن تترجم إلى وعى قبلى .

ففى اللغة الصومالية تعنى كلمة العشيرة أوصلة القرابة tol أيضاً يحيك الثوب ومن هنا فإن المثل القائل tol wa tolane يعنى أن أفراد العشيرة الواحدة هم جزء من

نسيج واحد تمت حياكته (Bulhan, 1989:2) . وهى استعارة قوية وإن كانت تتناقض مع الواقع الممزق. فالسياسات القبلية فى حالة دائمة من الانصهار والانقسام حيث تشترك الجماعات المختلفة فى مصالح مؤقتة ومتغيرة. والنسيج الناتج عن عملية الحياكة يتيح مثل هذه السلوكيات المتناقضة. فهناك مثل آخر على النقيض من المثل السابق ينص على الآتى : Wiilka walaal ka lahow, walaalkaana wiil ka lahow ومعناه "لتحمى نفسك من ولدك استعن بأخيك ولتحمى نفسك من أخيك استعن بولدك". أما التضامن القبلى فتشجعه الأمثلة التالية :" الكلب البرى الذى لا يملك الشجاعة للعناية بأهله مآله الجحيم" وأيضًا "اعتمد على حماية عشيرتك كما تعتمد على أرجلك" .

أما البعد السلبى للتضامن القبلى والعشائرى فيعكسه المثل التالى :"عندما تصرخ "اقتلوا اللص" فأنت تعرض نفسك لانتقام عشيرته". ومن ناحية أخرى فبعض الأمثلة تشجع أعضاء العشيرة على المشاركة فى صراعات عشيرتهم لا على البقاء بمنأى عنها:" إما أن تتولى قيادة عشيرتك أوتسير خلفها ولكن لا تقف متفرجا". وأخيرا هناك مثل يعكس النبض الديمقراطى للمجتمع الرعوى الديمقراطى:" ثق أن عشيرتك لا يمكن أن تحكمها القوة الغاشمة". وفى ظروف السلم العادية تلتزم الغالبية العظمى من الصوماليين بقواعد الأعراف المرعية ، وهذه الأمثال هى فى الواقع جزء لا يتجزأ من التراث الثقافى القومى محفوظ فى ذاكرة كل العشائر الصومالية (Nelson, 1982) .

"كيف إذن تمارس العشائر مثل هذا النفوذ على أعضائها لتجميعهم فى جماعات متكاتفة فى أوقات الشدة" دون النظر إلى أية اعتبارات أخرى كالحياة والموت والمنطق؟ (Drysdale, 1994:70) . والحل يكمن جزئيًا فى مفهوم "كرامة العشيرة والفرد" وهومفهوم منتشر جداً خاصة بين أهل الريف من الصوماليين. وهو ما رأيته خلال الرحلات العديدة التى قمت بها فى جميع أرجاء الصومال(٢) . وفى العديد من المناسبات ذكرتنى المناقشات والتراث الشعبى بمفهوم هيجل عن السيادة والعبودية الذى فسره Alexander Kojeve عام ١٩٦٩(٣) .

ففى الإطار الصومالى اضطرت بعض الجماعات المهمشة التى لا تنتمى لأى من القبائل الرئيسية الست إلى قبول وضع من الخنوع أشبه بالمفهوم الهيجلى.

فهذه الجماعات التى يطلق عليها "أقليات" تضم بعض الصوماليين ذوى الأصول الزنجية الذين يعيشون على الزراعة حول الأنهار الرئيسية بالجنوب الصومالى. كما أن سكان المدن الأصليين الذين عاشوا فيما عرف تاريخيا بالمدن-الدول الإسلامية التى تقع على البحر الأحمر والمحيط الهندى، وأعضاء الحرف العاملين فى صناعة الأحذية أوالمعدات أوغيرهم لا يضمهم النظام العشائرى الرعوى أو الزراعى (Nelson, 1982) . ففى الماضى عكست مثل هذه الجماعات فى علاقاتها بالبيئة السياسية ذات الصبغة القبلية فيما يشبه المفهوم الهيجلى للضحية. فمعظمهم تجنبوا الخوض فى السياسة وركزوا جهودهم على عملهم (الزراعة والحرف). أما سكان المدن فقد وجهوا طاقتهم إلى التجارة، كما أظهروا اهتماما وقدرات عالية فى الرياضة والموسيقى والرقص. وحيث أنهم كانوا تقليديا عزلا وتنقصهم المهارات القتالية فقد عانوا الأمرين خلال الحروب الأهلية الحالية. ولكن مؤخرا اضطر بعضهم للتسلح دفاعا عن حياتهم وحقوقهم كما قاموا أيضا بإنشاء منظمات تمثلهم (Dryxdale, 1994) .

ولكن فى الإطار الثقافى الرعوى للصومال والذى يتضمن عناصر حضرية ذات خلفية رعوية وهوما أسماه Fanon عام ١٩٦٧ بال "الصراع الوحشى" من أجل إثبات الذات يستمر فى شكله الأصلى لعجز أى جماعة عن استعباد غيرها من الجماعات بالمعنى الذى صوره هيجل. والأمثلة العديدة قد تم تخليدها من خلال الشعر الصومالى الكلاسيكى. وهناك أمثلة تاريخية أكثر منها فلسفية للكفاح من أجل إثبات الذات تعكس الكرامة والاحتياجات المادية مثل الحصول على أراض للرعى أوآبار للمياه أوالملاحات وغيرها. وأحد الأمثلة بوضح حالة نمطية من الصراع حول العدل الاجتماعى والاعتراف بالعشيرة. والصراع يدور بين عشيرتين تجمعهم صلات أخوة ينتمون لنفس القبيلة (إسحق) ويعيشون فى المناطق الجنوبية ل Hargeisa وهى التى تعرف الآن بجمهورية أرض الصومال. فقد قررت إحدى العشيرتين أن تمارس الاعتراف غير المتبادل بمعنى الحرمان من الوضع الاجتماعى والحقوق المادية العرفية. وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين قررت العشيرة المضطهدة شن حروب مستمرة لتحرير نفسها من الخضوع. وقد قام قائدهم وشاعرهم الموهوب فرح نور بتأليف عدة قصائد كانت بمثابة الإلهام لنضالهم. والقصيدة التالية هى إحدى أفضل قصائده حول هذا الموضوع (cited in Andrezejewski, and 136) .

## حدود الخضوع

لقد أبديت مراراً وتكراراً رقتى وحسن معاملتى للناس .
فإذا لم يرضهم هذا هيأت لهم مكانًا للنوم ودعوتهم اليه .
فإذا لم أنجح فى إرضائهم قمت بحلب الجمل ثلاث مرات ودعوتهم للشرب .
فإذا لم يرضهم ذاك نحرت لهم الكبش والجدى السمين ،
فإذا لم يرضوا ملأت لهم صحن عدس بالسمن ،
فإذا لم يرضوا عرضت عليهم الزواج من فتاة جميلة ،
فإذا لم يرضوا انتقيت لهم أفضل أنواع الماشية ،
فإذا لم يرضوا أسبغت عليهم صفة الصهر الموقر والسلطان والملك ،
فإذا لم يرضوا أيضًا قمت فى الفجر لأعد حصانى الرمادى القوى
وأغمدت رمحى الحديدى فى ضلوعهم لعل هذا يرضيهم

وقد انتهى الكفاح الطويل بالنصر لفرح نور وعشيرته. وفى فترة أخرى قامت عشيرة أخرى تعيش فى شمال منطقة Hargeisa بمحاولة السيطرة على عشيرة فرح نور، فاندلعت نفس المعارك المريرة وانتهت بنصر عشيرة الشاعر. والفوز يعنى سياسة الاحترام المتبادل والاعتراف المتبادل ما بين العشائر. وقد أعطت مثل هذه التجارب دروسا للشعب الصومالى فى كيفية تجنب الحرب وسفك الدماء .

أما المثال الثانى فيصور لنا حرب العشائر التى يحركها الغرور وأيضا الرعونة. فقام الشاعر Salaan Arrabey بتأليف هذه القصيدة فى محاولة لمنع اندلاع الحرب ما بين عشيرتين من أفراد قبيلته تعيشان فى منطقة Burao فى الشمال. ومن خلال لعبه لدور الوسيط يحاول الشاعر إثناء العشيرتين عن القتال بل ويهددهم بتعبئة أفراد عشيرته والتحيز لإحداهما ضد الأخرى. وفيما يلى مقاطع من قصيدته: يا أهل عشيرتى أوقفوا القتال (Andrzejewski, 1964:132 and 134) .

أيتها العشيرتان
تتفاخران بقوتكما
وفى خرق لكل التقاليد تتقاتلان
والآن إذا ما بدأت كل منكما فى التهام الأخرى
فلن أقف بمنأى
بل سأضيف قوتى إلى قوة إحداكما
وسأشارك فى الهجوم
يا أهل عشيرتى أوقفوا الحرب

وينهى الشاعر قصيدته بسرد أمثلة للحروب بين قبائل صومالية أخرى حتى يؤكد طرحه : فطبيعة المجتمع الصومالى تأبى أن تهيمن قبيلة على أخرى. والأمثلة التى يسردها تخص عشيرة Majeerteen التى حاولت فرض علاقات استغلالية على عشائر الـ Hawiye المجاورة. فيقوم الشاعر بتحذير المتحاربين أن الفائز منهم سينهزم فى وقت ما كما انهزمت عشيرة ال Majeerteen أمام ال Hawiye . وقد تمكن بالفعل من خلال قصيدته الرائعة أن يمنع نشوب حرب مدمرة بين العشيرتين :

وكما انتصر الـ Majeerteen
وفرضوا الجزية على قوم الـ Hawiye
فقد انهزموا فى النهاية
وفى أماكن نائية
بطول السواحل
اضطروا إلى البحث عن غذاء
بين ثمرات البلح الخضراء
وهذا هو الطريق الذى تمشونه وهى نفس النهاية
يا أهل عشيرتى أوقفوا القتال

وقد نشبت الحروب من أجل إثبات الذات تاريخيا ليس فقط لأسباب معنوية مثل الكرامة (وهوعامل لا يستهان به فى الثقافة الصومالية) ولكن أيضا لأسباب مادية مثل الاعتراف بالحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. بمعنى آخر فهناك قاعدة مادية راسخة تكمن وراء نشوب مثل هذه الحروب. وعليه فإن حالة الاعتراف غير المتبادل الكامنة فى جدلية السيد والعبد تتخذ أشكالا أشمل وأكثر تعقيدا . فحروب العشائر فى الصومال حاليا هى نتاج للسياسات الملتوية التى تتبناها النخب. ولكن النخب ليست كيانًا واحدًا مسمطًا وسياساتها ليست موحدة. فهناك سياسات قد تنتهجها النخبة فتنجح تارة وتفشل تارة أخرى (Saul, 1979 : 391-423) .

ولكى لا نقع فى خطأ التبسيط والتسطيح لابد من الاعتراف بوجود أبعاد غير مصطنعة للوعى القبلى ترسخ جذورها فى التاريخ الاجتماعى والثقافى. وللوعى الإثنى بعد سلبى وآخر إيجابى. ففى الفترات التى تتشكل فيها الطبقات يعكس الوعى الإثنى شكلا نقابيا فيعمل كدرع حام خلال الكفاح ضد الظلم والتنمية غير المتوازنة. ففكرة المساواة تستحوذ على الثقافة الصومالية وتشكل بعدا بالغ الأهمية فى الصراعات السياسية بالصومال. وفى ظل الفوضى السائدة والدم المسفوك يصير من الصعب معرفة أى الأبعاد يلعب دورا أكثر أهمية وأيها يلى فى الأهمية ، ومن ثم تعين الرجوع إلى الوراء حتى نكتسب رؤية أكثر شمولاً ووضوحًا .

فالهوية الاثنية ليست صراعية بالضرورة. فهى تبدووكأنها تمر بفترات نشاط وكمون ولا تشكل نمطًا مستمرًا بأى حال من الأحوال. وإذا ما قمنا بعزلها عن النظام السياسى للدولة (Rotchild and Chazan, 1998) تبدو هذه الصراعات وكأنها محدودة النطاق والآثار. فمعظمها نشأت على مستوى العشائر والبطون. وقد عملت آليات حل النزاعات على بقاء وتكيف المجتمع الصومالى وعدم تعرضه للتحلل. وقد ساعد على ذلك ممارسة مبادىء ال Xeer أو القانون العرفى التى تلتزم بها العشائر (Lewis, 1961) ، فالقانون العرفى الصومالى قد استمر جنبا إلى جنب مع الشريعة الإسلامية والنظام القانونى الموروث من الاستعمار. وانهيار هذا الأخير المتزامن مع انهيار الدولة فى الصومال يعنى أن العرف اليوم هوعماد القانون والنظام فى أجزاء عديدة من الصومال (see Diblawe, 1989) .

## أسباب الصراعات القبلية :

إن الصراع الاثنى فى الخبرة الصومالية ليس له سوى سبب واحد : القبلية. وفى حين أن اللغة والدين يلعبان دورًا هامًا فى نشوب الصراعات الاثنية فى أماكن كثيرة فى العالم فإن التجانس اللغوى فى الصومال أنقذ الدولة من خطر حروب اللغة ، وإن كان الخلاف حول تبنى خط معين لكتابة اللغة الصومالية قد أشعل بدوره العديد من الصراعات (Adam, 1980) . وقد قوبل قرار تبنى الحروف اللاتينية عام ١٩٧٢ بموافقة الكثيرين. فاليوم يكتب معظم الصوماليين لغتهم بالحروف اللاتينية.

أما التجانس الدينى فقد ساعد على منع نشوب صراعات ما بين المسلمين وغير المسلمين (Lewis, 1955) . وفى مطلع القرن أدت الانقسامات التى أدخلها الاستعمار إلى رد فعل غاضب تمثل فى إعادة تبنى الأصولية الإسلامية فنشبت صراعات عنيفة بين الحركة التى قادها سيد محمد عبد الله حسن درويش وبين كل من القوات البريطانية والإيطالية والإثيوبية (Sheik-Abdi, 1993) . ولكن تطرف هذه الحركة أدى بها إلى شن الحرب ضد الصوماليين الذين لا ينتمون إليها، فبدا وكأن هذه التجربة التاريخية المريرة قد حصنت الصوماليين ضد تكرار ظاهرة تسييس الإسلام. أما الحرب الأهلية الحالية فقد شهدت ظاهرة البحث عن الجذور فى التدين فنشأت حركة إسلامية إصلاحية. ولكن معها نشأت أيضًا بعض جيوب الأصولية الإسلامية. وقد حاول فرع من الحركة الأصولية الشاملة يعرف باسم الاتحاد الإسلامى الوصول إلى السلطة فى يونيووويوليومن عام ١٩٩٢(٤) . ولكن ميليشيات العشائر المسيطرة على المنطقة والمعروفة باسم جبهة الخلاص الديمقراطية الصومالية SSDF تمكنت من قمع هذه المحاولة بعد سقوط ٦٠٠ قتيل . ويمكن القول أن الصوماليين أسرع استجابة للنخب التى ترفع الشعارات القبلية عن تلك التى ترفع شعار الإسلام. ولكن إذا استمرت الفوضى فمن المتوقع أن تزداد الحركة الأصولية قوة على المدى البعيد .

ويطرح ماكس فيبر تعريفًا مطاطًا للجماعة الاثنية يبدو أكثر ملاءمة عند تطبيقه على القبائل : "هو اعتقاد راسخ فى الأصل المشترك ... بصرف النظر عن وجود علاقة دم حقيقية أو لا" (cited in Horowitz, 1985:53) . فإذا ما تذكرنا ما أشار إليه هيجل

من فكرة "القبيلة فى حد ذاتها" أو القبيلة المنغلقة على نفسها" يمكن أن نخلص إلى أن القبلية تشير إلى فكرة "القبيلة المنغلقة على نفسها" أو إلى الوعى الإثنى. والقبلية كبعد من أبعاد الإثنية تعتمد على تعريف المرء لذاته أكثر من اعتمادها على التصنيف الموضوعى. فمن الواضح أن الأفراد يحددون هويتهم تبعًا لرؤية الآخرين لهم. وهذا ينطبق بالأخص على الحالة الصومالية حيث لا تشكل اللغة أوالتراث أوالدين أوالملامح عنصراً موضوعيًا للتمييز. والعشائر نفسها تعانى من الانقسامات الداخلية مما يؤدى إلى نشأة نخب حضرية وأخرى ريفية، وأيضا نخب تقليدية سواء دينية أوعلمانية ونخب حديثة بيروقراطية أوعسكرية أو ثقافية أوإقتصادية (Diamond, 1983) . والقبلية تمارس تحيزا واضحا فيما يخص النوع (الذكورة) وذلك على الرغم من تقاليد الزواج المختلط المنتشرة ما بين القبائل. وخلال الصراعات الإثنية ينعكس هذا التحيز على النظرة الدونية لعلاقات المصاهرة أو الانتساب إلى الأم. ما هى إذن أسباب الصراعات القبلية فى الخبرة الصومالية؟ ستتم مناقشة هذه الأسباب على أساس المحاور التالية :

- تلاعب النخب
- الكفاح من أجل العدل الاجتماعى والمساواة
- الخبرات التاريخية
- الضغوط البيئية

## تلاعب النخب

لعبت النخب الصومالية دورًا لا يستهان به فى الحرب الأهلية الحالية وذلك من خلال قيادتهم وتنظيمهم للصراعات. ولعل اللوم كله يلقى على عاتق الدكتاتور سياد ونخبته الحاكمة. ولكن النخب التى تتولى قيادة الجماعات المتحاربة تتحمل جزءًا من اللوم للجوئهم لخيار الحرب. فقد عبر فرانز فانون عن اعتقاده بأن النخب الحاكمة عادة ما تقوم بتعبئة المشاعر الإثنية والقبلية والعشائرية لخدمة مصالحها الطبقية الخاصة :

نحن الآن نشهد صعود ديكتاتورية قبلية بدلا من الديكتاتورية البورجوازية. فالوزراء وأعضاء الحكومة والسفراء والمحافظون يتم اختيارهم من نفس الجماعة

الاثنية التى ينتمى إليها الزعيم، وأحيانًا من أفراد عائلته المباشرة. وعملية حصر السلطة المركزية فى قبيلة واحدة تشجع بالتأكيد على انتشار الإيديولوجيات الانفصالية. وهذه التوجهات اللامركزية تقوى وتنتصر حتى تتفتت الدولة إلى جزيئات صغيرة (184 - 183 : 1986) .

وفى تأكيده على حداثة القبلية يقول Richard Sklar

لا يسهل التعرف على ظاهرة هامة وهى قيام من هم فى السلطة بخلق وإثارة النعرات القبلية لمصلحتهم الخاصة التى تمثل مصلحة الطبقات الاجتماعية الصاعدة. فالقبلية تصير حينذاك قناعا يخفى تحته المصالح الطبقية. وهناك قول مأثور يشير إلى وجود ذئب غير تقليدى يختبىء تحت فراء الشاه القبلى (١٩٧٦ : ٦) .

ففى أثناء الفترة البرلمانية قامت النخب المدنية باستغلال القبلية للفوز بالانتخابات. وكثيرا ما أدى النظام الانتخابى إلى زيادة حدة التوترات ما بين العشائر المختلفة، على حين تحافظ العلاقات بين القبائل على استقرارها . فعملية اغتيال الزعيم Sharmarke على يد أحد رجال الشرطة المنتمين إلى جماعة مجاورة شابها فساد انتخابى. كما أن النظام المدنى (١٩٦٠ – ١٩٦٩) قد فشل نتيجة لفساده وعدم كفاءته لا نتيجة لسياساته القبلية .

من ناحية أخرى أشار كل من Lewis (1990) و Laitin & Samatar (1987) إلى أنه على الرغم من خطاب سياد الاشتراكى فقد اعتمد انقلاب عام ١٩٦٩ على تحالف غير رسمى بين ثلاث عشائر من قبيلة ال Darod : عشيرة الرئيس سياد الـ Marehan وعشيرة الأوجادين من ناحية أمه وعشيرة Dulbahante التى ينتمى إليها زوج ابنته الذى شغل منصب رئيس جهاز الأمن القومى الذى يهابه الكثيرون. وهذه الثلاثية القبلية التى يشار لها اختصاراً بحروف MOD كانت عنصراً كامنًا ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٨ وهى الفترة التى تبنى فيها النظام الصومالى حملات محو أمية فى الريف والحضر كما قام بإطلاق مشروعات للمساعدة الذاتية لبناء المدارس والمستوصفات والمكاتب والأسواق والملاعب (Lewis, 1979) . وفى نفس الوقت قام النظام بإلغاء نظام الدية ومنع الحروب القبلية فى الريف .

ونتيجة لحرب الأوجادين التى نشبت عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ مع إثيوبيا حدث صدع فى العلاقات مع الإتحاد السوفيتى الذى انحاز إلى الجانب الإثيوبى فى الصراع، فبدأت الصومال فى محاولة التقرب للولايات المتحدة . فى نفس الوقت أرسل الإتحاد السوفيتى ما يقرب من خمسين ألفا من القوات الكوبية لإخراج الجيش الصومالى من منطقة الأوجادين. وفى أبريل عام ١٩٧٨ قامت مجموعة من ضباط عشيرة الـ Darod بمحاولة انقلاب فاشلة. وعليه بدأ النظام فى تعبئة التأييد القبلى واتخاذ خطوات تؤمنه ضد أية محاولات انقلاب ، كان منها تشكيل قوات مضادة للتمرد من صفوف عشيرة Marehan ، وأجبر سياد اللاجئين من الأوجادين على الانضمام للجيش الذى زاد عدده من ٣٧٠٠٠ فى عام ١٩٧٧ إلى ١٢٠٠٠٠ عام ١٩٨٢(٥) .

إن تحويل المعونات لقوات الجيش قد نالت من ثقة المؤسسات والدول المانحة مما زاد من الصعوبات الاقتصادية التى يواجهها المجتمع والنظام. فالعقيد عبد الله يوسف الذى قاد محاولة الانقلاب عام ١٩٧٨ فر إلى إثيوبيا ليؤسس جبهة الخلاص الديمقراطية الصومالية SSDF وهى أول حركة معارضة مسلحة تقوم على أسس قبلية. ومع مرور الوقت تسببت الإجراءات القمعية التى اتخذها سياد تجاه معارضيه فى زيادة حدة المعارضة. ومع الوقت أصاب جبهة الخلاص الضمور ولكن ظهرت حركات معارضة أخرى نجحت فى شن حرب عصابات ضد النظام. فالحركة القومية الصومالية SNM المكونة من أعضاء عشيرة إسحق فى الشمال قامت بحملات عسكرية عام ١٩٨٨ تمكنت من خلالها من كبح جماح القوات الحكومية فى المدن الكبرى والسيطرة على المناطق الريفية. وقد أدت وحشية رد الفعل الحكومى سواء عن طريق قواتها البرية أوالجوية والتى راح ضحيتها أكثر من خمسين ألف مدنيٍ وتسببت فى نزوح اللاجئين إلى منع المعونات التى كان الغرب يمنحها للصومال (Bongartz, 1991) .

فالعشائر الصومالية عادة ما تتنافس وأحيانا ما تنخرط فى صراعات قد تصل إلى حد الحروب العنيفة، ولكن العلاقات التقليدية القائمة على الاعتراف المتبادل تمنعهم من محاولة الهيمنة الدائمة. ولكن سياد قام باستخدام الجيش الصومالى المدرب

والمسلح بأحدث الأسلحة في محاولته لفرض هيمنته مما أدى إلى تحويل النظام العشائرى الصومالى القائم على المساواة إلى نظام هيراركى. وضمن الإجراءات التى اتخذها كانت تسليح وتشجيع الحروب ما بين سكان الريف الذين تم تصنيفهم إلى ما يسمى "بالعشائر الموالية" و "العشائر المعادية"، كما قام بممارسة إرهاب دولة يذكرنا بفرق الموت التى انتشرت فى أمريكا اللاتينية، وقام أيضًا بخرق كل القواعد العرفية التى حكمت وساعدت على تحقيق التوازن داخل الصومال فشوه بذلك التشكيل العشائرى للجيش وقوات الشرطة والجهاز الإدارى للدولة .

وعلى الرغم من تعليق Horowitz "برغم ولائهم وتحملهم للمسئولية فإن الأقـ ارب لا يتواجدون فى كل مكان" ، فقد بـدا وكأن آليات السيطـرة التى لجـأ إليها سياد برى متواجدة "فى كل مكان" . فقد قام بتعيين أقاربه والموالين له فى كل المناصب الحساسة داخل القوات المسلحة والجهاز الإدارى وأيضًا فى المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية. كما تحول ما يعرف بالحزب الطليعى وهوالحزب الصومالى الثورى الاشتراكى بكل منظمات الشباب والمرأة والعمال التابعة له إلى شبكات تجسس وسيطرة. فقد تمكن سياد برى من تحويل آليات النظام السوفيتى إلى آلية عشائرية تمكن من خلالها من منع أية محاولات للانقلاب فى الفترة ما بين ١٩٧٨ وحتى يناير ١٩٩١ .

وتحليل التشكيل العشائرى لضباط الشرطة والجيش يظهر بوضوح مدى عدم التوازن والتمايزات السائدة(٦) . ففى الستينيات كان هناك شبه توازن ما بين الضباط من الـ Hawiye والضباط من الـ Darod . ولعل قلة عدد الضباط من عشيرة إسحق يوضح انتماءهم لما يعرف "بالعشائر المعادية". وفى عام ١٩٦٩ وباستثناء سياد برى لم يكن فى الجيش أوالشرطة أى قائد من الـ Marehan . فتحليل البيانات المتوافرة عن أعداد القادة داخل قوات الجيش والشرطة تشير إلى وجود ممارسات عشائرية داخل صفوف القوات المسلحة .

| عدد الجنرالات فى الجيش والشرطة | تعريف العشائر |
|---|---|
| ٥٦ | دارود (ماريحان فقط ١٧) |
| ٢٥ | هاويا (الأبجال ١٠ وهبرجيدر ٩) |
| ٨ | اسحق |
| ٣ | رحانوين (Digil / mirifle) |
| ٤ | دير (منهم Gadabursi) |
| ٣ | Shiikhal (سلالة دينية) |
| ٦ | مجتمعات المدينة العتيقة |
| ١٠٣ | المجموع |

وفى عام ١٩٨٩ قام المنشقون من الـ Hawiye بتأسيس المؤتمر الصومالى الموحد USC وجناحه العسكرى بقيادة الجنرال فارح محمد عيديد بالإضافة إلى جناح مدنى بقيادة على مهدى محمد وهومن رجال الأعمال. وفى نفس الوقت انشق بعض جنود وضباط الأوجادين فى الشمال والجنوب وقاموا بتشكيل الحركة الوطنية الصومالية SPM تحت قيادة الكولونيل عمر جيس والجنرال جابيو. أما عيديد فقد كسب تأييد الحركة القومية الصومالية SNM فى أثناء محاولته إرساء قاعدة له فى إثيوبيا، وباقتراب قواته من مقديشيوزاد سياد برى من حملاته القمعية ومن قتله لأفراد ال Hawiye مستخدمًا سلاح الإرهاب (Bongartz, 1991) . وقد أدى ذلك بالطبع لمشاعر المرارة ومطالب الانتقام بين ضحايا هذه الأعمال الإرهابية مما حول القتال إلى حرب ما بين الـ Darod والـ Hawiye وهوما زاد من حدة الحرب الأهلية. وبمجرد رحيل سياد برى عن مقديشيوقام على مهدى بإعلان نفسه رئيسا انتقاليا. ولكن سرعان ما نددت الفروع التابعة لعيديد داخل كل من الـ USC والـ SNM والـ SPM والـ SSDF بهذا الإجراء من جانب واحد. وفى نفس الوقت مال الإيطاليون والمصريون والأمم المتحدة (بطرس غالى) لتأييد على مهدى فى الوقت الذى تدهورت فيه علاقاته بعيديد .

هذا وقد اندلعت الحرب فى مايووسبتمبر من عام ١٩٩١ ، وفى الفترة ما بين نوفمبر ١٩٩١ وفبراير ١٩٩٢ اندلعت حرب شاملة حولت مقديشيوإلى بيروت أخرى قسمها "الخط الأخضر" إلى جزئين. كما انهارت كل وظائف الدولة سواء كانت مالية أوثقافية أوقضائية أوإدارية. وتبخر الجيش وتفرقت قوات الشرطة وفر المساجين من سجونهم. كما قام كل من عيديد ومهدى بشن هجمات متبادلة بقذائف الهاون . وقدرت أعداد الضحايا من المدنيين بحوالى ثلاثين ألفا كما نزح ما يقرب من ثلاثمائة ألف من سكان مقديشيومع النازحين (Putnam and Nour, 1993) . ولعل الصراع ما بين عيديد ومهدى هومثال صارخ لتلاعب نخب المعارضة بقضية العشائر. فالطموحات الشخصية هى التى حددت وعبأت المصالح القبلية .

من ناحية أخرى لا تعيش عشيرة Habar Gedir التى ينتمى إليها الجنرال عيديد وعشيرة الـ Abgal التى ينتمى إليها على مهدى فى نفس الأقاليم. فال Abga تحتل المناطق الساحلية المجاورة لمقديشيو فى الوقت الذى تحيا فيه Habar Gedir فى منطقة Mudug فى شمال وسط الصومال بالقرب من بلدة Galkayo . وعليه فلا يؤرقهما تاريخ من الصراع السابق. كما أن أعضاء العشيرتين لا ينتمون فحسب إلى عائلة الـ Hawiye ولكنهم ينحدرون أيضًا من نفس البطن وهى الحراب. ومن ثم فقد تحول الثأر الشخصى ما بين القادة إلى حرب عشائرية شاملة .

وقد ساعدت الأمم المتحدة على التوصل لوقف إطلاق النار فى بداية عام ١٩٩٢ . وفى يناير ١٩٩٤ قام إمام حراب محمد إمام عمر بعقد مؤتمر سلام هدف إلى :

( أ ) تسوية جميع الخلافات بالوسائل السلمية ، (ب) وضع الخلافات وراء ظهورهم ، (ج) إعادة الحقوق المغتصبة لأصحابها ، ( د) فتح الطرق وضمان أمنها. وقد طالبت معاهدة حراب الموقعين عليها بالتعاون من أجل منع أعمال العنف التى تقوم بها العصابات المسلحة ومعاقبتهم طبقا للشريعة الإسلامية (HAB January-February, 1994:14) .

يساعدنا مفهوم تلاعب النخب كعامل من عوامل تحليل السياسات العشائرية على تجنب السقوط فى شرك التحليل الطبقى المبنى على عامل واحد وهوتحليل يشوه الحقائق. فعلى سبيل المثال :

هو دليل على الوعى الزائف من قبل أفراد القبائل الذين يتبنون إيديولوجية تتعارض مع قاعدتهم المادية فيخضعون دون وعى منهم للاستغلال. أما من ناحية النخب الجديدة فهوأداة لصرف النظر عن دورهم فى استغلال قبائلهم. وهى إيديولوجية بالمعنى الماركسى الأصلى يتشاركون فيها مع نظرائهم من الإيديولوجيين الأوروبيين (Mafeje, 1971 : 259) .

أما فى إطار علم التاريخ الصومالى فمدرسة التحليل الماركسى هذه يمثلها كل من أحمد ساماتار (١٩٨٨) و Aronson (1980) و Swift (1979) و Abdi Samatar (1989)، وتحليلاتهم تدور فى فلك نظرية التنمية والتخلف الدولية .

ويستخدم Kapteijns[٧] اقترابًا مماثلاً فى تحليله فيقول إنه على عكس الفترة ما قبل الاستعمارية نتجت القبلية فى الصومال على سبيل المثال عن سياسة فرق تسد التى تبناها الاستعمار البريطانى. فمن الواضح أن تلاعب النخب الخارجية بالمشاعر القبلية بدأ فى ظل الدولة الاستعمارية المركزية. وهذه المدرسة تمثل رد فعل طبيعيًا لاقتراب التحديث. ولكن استحواذ فكرة التغلب على المشاعر الأصولية فى إطار تحليلى أحادى للقبلية على أنصار هذه المدرسة يؤدى إلى التغاضى عن عوامل أخرى كثيرة. من ناحية أخرى يضيف كل من I.M. Lewis (1961, 1979, 1988 and 1990) و Laitin & Said Samatar (1987) بعدًا آخر وهوالحتمية الأنثروبولوجية : فتحليل الصراعات القبلية يأخذ طابع "الهستيريا الجماعية" التى تتملك الأتباع. فالسلوك السياسى المعقد لا يمكن ببساطة حصره فى شريحة معينة من البرجوازية الصغيرة كما أنه ليس انعكاسًا للهستيريا الجماعية غير المنطقية. فأبعاد القبلية تتخطى تلاعب النخب والوعى الزائف. لماذا يتبع العامة النخب طوعًا ليس فقط خلال الحملات الانتخابية – وهو أمر مفهوم – ولكن أيضًا فى كفاحهم المسلح الممتد الذى قد يعنى فقدان المرء لحياته ولحياة أفراد عائلته ؟

وكيف انتهى الأمر بهزيمة النخب الإسلامية فى الصومال أمام النخب القبلية فى محاولاتهم التلاعب بالعامة عن طريق المشاعر الدينية الموحدة ؟ إن الوعى الإثنى يمد جذوره فى الواقع الاجتماعى الاقتصادى وتزداد حيويته داخل المجتمع المدنى. فالتحليل القبلى / الاثنى يركز على مشاعر القرابة وصلات الدم ويتجاهل التحليل التاريخى والديناميكى للاثنية / القبلية وصلته الجدلية بالاستعمار وعملية تكوين الطبقات فى فترة ما بعد الاستقلال : ففى المستعمرات السابقة حيث فشلت الرأسمالية فى التغلغل واكتساب قوة يبقى الوعى الإثنى/القبلى هوالمهيمن على الصور الوليدة للوعى الطبقى، كما أنه يعكس حقيقة العلاقات الاجتماعية وشكل المجتمع المدنى. وفى الصومال تمد القبلية – على الأقل فى بعدها الإيجابى المتمثل فى التضامن الجماعى – جذورها فى رؤية الشعب وتصوراته وآماله. والنخب تواجه الخيار ما بين توجيه هذه المشاعر توجهات بناءة أوإشعال حروب قبلية مدمرة .

القبلية الدفاعية إن غياب الرأسمالية الحقيقية والنمو الحضرى الصناعى مع عدم وجود الفردية الانعزالية تجعل من الفرد عضواً فعالاً فى جماعات فرعية وسيطة ما بين العائلة والدولة. فبالمقارنة بمثل هذه الجماعات تبدوالدولة وكأنها كيان خيالى غير ملموس. وهنا يلعب الوعى القبلى دوراً فى السياسات الدفاعية الوقائية ضد الجماعات المهنية الوظيفية والوعى الطبقى. إن الجماعات الاثنية أوالقبلية عادة ما تتسامح مع أى نظام عادل يضمن المساواة فى امتلاك والحصول على الموارد مثل مصادر المياه والمراعى والوظائف وفرص التعليم والعقود التجارية وغيرها. "عندما تنتمى جماعة اثنية أو قبلية واحدة لنفس الطبقة الاجتماعية لابد وأن يساورنا الشك فى حرمان أعضائها من التعليم أو التدريب المهنى". وفى ظل الرأسمالية المهمشة والطبقات الهشة المشكلة حديثا تتولى القبائل دوراً شبيها بالنقابات المهنية فتصل بهذا ما بين التشكيل الطبقى والوعى القبلى: ..." هنا أحياناً يرتبط تطور الفرد من حيث زيادة كفاءته وثقته بنفسه بتطور جماعته الاثنية كمجتمع فى حد ذاتها" (Enloe, 1986:30-31,33) .

إن وضع قبائل الـ Digil-Mirifle الزراعية الرعوية التى تحيا فى المنطقة الخصبة نسبيا ما بين نهرى الـ Juba و الـ Shabelle يعطينا مثالاً كلاسيكياً لمثل هذه الظاهرة. فبالإضافة إلى تقاليدهم الزراعية الرعوية يتحدث أفراد هذه القبيلة لهجة مميزة للغة الصومالية.

ونتيجة لارتباطهم الوثيق بأرضهم الخصبة لم ينتقل أفراد هذه القبيلة إلى المراكز الحضرية مثل مقديشيو أسوة بغيرهم من القبائل. وعليه فقد تخلفوا عن الركب الحضارى، فى الوقت الذى تكونت فيه داخل عشائر الـ Hawiye والـ Darod وإسحق طبقة بورجوازية تعمل بالتجارة والمهن وتشغل الوظائف فى الجهاز الإدارى وقوات الجيش والشرطة. وأثناء الإدارة العسكرية البريطانية لمعظم أراضى الصومال فى الحرب العالمية الثانية عانى هؤلاء من محاباة البريطانيين لنخب الـ Darod والـ Hawiye .

كما رفضوا الانضمام لأكبر الأحزاب الوطنية الجنوبية وهى رابطة الشباب الصومالى SYL التى تأسست عام ١٩٤٣ . وقاموا بتأسيس حزبهم أو اتحادهم الخاص وهو الـ HDMS الذى يعكس أنصاره بفخر انتماءهم القبلى، وفيما بعد احتفظوا بحزبهم ولكن عدلوا من اسمه ليعكس توجهات دستورية ديمقراطية. وانحصرت مطالبهم فى بادىء الأمر فى تأجيل الاستقلال حتى تتاح لهم فرصة اللحاق بغيرهم. كما طالبوا بضرورة إجراء إحصاء سكانى فى الصومال كخطوة أساسية للتنمية وضمان العدالة. كما رأوا أن مناطقهم تعانى من كثافة سكانية عالية فى الوقت الذى تنتشر فيه قبائل الـ Hawiye والـ Darod على أراض واسعة. وقبل عامين من الحصول على الاستقلال عام ١٩٦٠ قام رئيس الـ HDMS الزعيم جيلانى شيخ بن شيخ بالتأكيد خلال اجتماع حزبى أن "الحزب مقتنع بأن الوسيلة الوحيدة لتوحيد الصومال هى دستور فيدرالى يمنح الاستقلال الإقليمى التام" (Touval, 1963:96-97) .

وعندما تحاول القبلية فرض هيمنة قبيلة ما تنهض القبلية الدفاعية للكفاح من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة وهوما أحسن الشاعر فرح نور تصويره فى قصيدته حدود الخضوع التى أشرنا إليها سابقًا. فأيضًا قبيلة إسحق قد اضطرت لشن حروب مماثلة لتحرير نفسها من تلاعب سياد برى وعشيرته Darod واستغلالهم لمفهوم القبلية. فمنذ ١٩٨١ بدأ برى فى فرض المعاناة والعقاب على قبيلة إسحق(٨) . وهو ما أدى إلى قيام الجبهة القومية الصومالية SNM والصراعات المعادية للقبلية التى أعقبته. وفى أواخر السبعينيات رحبت قبيلة إسحق بلاجئى الأوجادين النازحين من إثيوبيا بأذرع مفتوحة. ولكن سياسات سياد برى أدت إلى الإيقاع ما بين القبيلتين : فقد تم تشجيع لاجئى الأوجادين على الاستيلاء على ما بقى من متاجر ومنازل أفراد إسحق فى المدن التى صارت أشبه بمدن الأشباح. وعليه فقد قام هؤلاء الذين تم الترحيب بهم كضيوف

بالإستيلاء على ممتلكات مضيفيهم الذين صاروا -لسخرية القدر هم الآخرين من اللاجئين في أوجادين" (Lewis, 1990 : 59) . وقد ربط تمرد إسحق ما بين النخب والعامة من خلال وعى حقيقى ومشترك للقهر مما أدى إلى خلق رؤية أوحلم الاستقلال بجمهورية أرض الصومال. كما سهلت قبيلة إسحق تمرد الـ Hawiye اللاحق وغيره من صور التمرد .

إن مظالم الجماعات الإثنية كثيراً ما تلعب دوراً في إثارة ما يعرف بالثورات فوق-الإثنية. فالجماعة التى تعانى من الظلم تعكس تناقضات هائلة داخل النظام السياسى بأكمله - تناقضات موجودة ولكنها غير مرئية حتى تكشفها معاناة جماعة ما أو قهرها (Enloe, 1986 : 224) .

وهناك مثال أخير على القبلية الدفاعية التى توحد ما بين النخب والعامة في الكفاح ضد القهر الذى يشعرون به، ألا وهى الحرب التى نشبت بين يونيووأكتوبر من عام ١٩٩٣ ما بين قبيلة الجنرال عيديد Habar Gedir وبين قوات الأمم المتحدة والولايات المتحدة المعروفة باسم UNOSOM II . فبمجرد انتهاء عملية إعادة الأمل ORH التى قادتها الولايات المتحدة وتولى قوات الـ UNOSOM II حتى تم التخلى عن الحياد الذى أظهرته ORH . فالحروب الاثنية الأهلية تتطلب تدخلاً إنسانياً دولياً في صورة الحكم والوسيط المحايد. ولكن بطرس غالى وقائد UNOSOM II الجنرال هاو اتفقا على تحييد عيديد كعائق أمام إقرار "السلام وعملية بناء الأمة" (Shounatoff, 1994) . كما هدداً بإسكات إذاعته عندما قامت ميليشياته بقتل أربع وعشرين جندياً باكستانياً من قوات حفظ السلام في الخامس من يونيو. وعرض هاو مبلغ خمسة وعشرين ألف دولار للقبض عليه أو قتله. وفى الثانى عشر من يوليو قام شيوخ وكبار عشيرة Habar Gedir وغيرهم من أفراد النخبة بالاجتماع في أحد المنازل لمناقشة وسائل بدء حوار مع UNOSOM ، ولكن المنزل قصف بالقنابل فقتل سبعون قائداً .

وقد أدى هذا وغيره من التصرفات إلى تجميع صفوف العشيرة خلف الجنرال الهارب عيديد. كما قام سياد برى بإثارة الحروب الريفية ضد قبيلة الـ Habar Gedir (Hawiye) منذ عام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ عن طريق تأليب عشيرته Marehan من ناحية وعشائر الـ Majerteyn المجاورة من ناحية أخرى. وقد أدت حروب الاستنزاف هذه إلى

تحول العشيرة للمعارضة المسلحة فى الوقت الذى استدعى فيه كبراء العشيرة الجنرال عيديد من الهند ليقود كفاحهم المسلح فى أواخر الثمانينيات، وبعد انتصارهم على سياد واجهوا استخدام UNOSOM المفرط للقوة لمنعهم من المشاركة السياسية من أجل تأسيس نظام صومالى جديد .

وقد شعر هؤلاء بالظلم عندما انتشرت الشائعات عن أن UNOSOM تسعى لإعادة عشيرة سياد برى للسلطة إن لم يكن سياد نفسه، وقد قتل جنود الأمم المتحدة لحفظ السلام ومعهم مئات من الصوماليين فى حروب العصابات الحضرية، فالإحساس بالظلم والقهر أدى إلى إطلاق طاقات هائلة جمعت ما بين الأعضاء ليشكلوا قوة قتالية متضامنة، وفى أول أكتوبر قامت ميليشيات Habar Gedir بقتل ثمانية عشر جندياً أمريكيا وجرح خمس وسبعين مما أجبر الرئيس كلينتون على تغيير سياساته، فقام بإرسال مبعوث خاص وهوالسفير السابق Robert Oakley لبدء محاولة التقارب مع عيديد، وبدءا من ٣١ مارس ١٩٩٤ قام بسحب جميع القوات الأمريكية من الصومال، وتحدد انسحاب UNOSOM فى مارس من عام ١٩٩٥ .

## التجارب التاريخية

لقد أصاب دياموند فى ملاحظته أن النخب "لاتستطيع أن تصنع الإثنية من النسيج بأكمله ولكنها تستطيع استغلال وجود قابلية داخل المجتمع لرؤية السياسة فى إطار اثنى" (٤٦٩ : ١٩٨٣)، إن ذكريات الصراعات القبلية السابقة على الموارد النادرة أولإرضاء الغرور أوتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية لا تزال جاثمة على صدور الأحياء، ولعل ما زاد من هذا هو تخليد هذه الصراعات فى شعر شعراء الصومال الكلاسيكيين مثل : فرح نور و Qaman Bulhan و Salan Arrabey وعبدى جهير وعلى دوح (Andrezejewski, 1964) . فقد قام كل من Arrabey و Bulhan و Duuh بإنتاج ما يعرف "بالقتال الشعرى" ، الذى يدور حول الصراعات ما بين العشائر فى أواخر القرن التاسع عشر، أما الذكريات التاريخية ذات المغزى فتنحصر فى العشائر التى تتشارك فى المراعى ومصادر المياه، وبناء عليه فإن الصراع ما بين الـ Abgal وعشيرة Habar Gedir المذكور أعلاه يدور بين جماعتين لا تؤرقهم مثل هذه الذكريات فى صراعهم، فالجماعات

التى تشترك فى الذكريات المريرة للصراعات السابقة تشترك أيضًا فى ذكريات جميلة للتعايش السلمى. فكثيرًا ما تم إقرار السلم فى مثل هذه الصراعات عن طريق تطور العلاقات وتطبيق آليات الصلح التقليدية ما بين هذه الجماعات (Diblawe, 1989) . فالصوماليون يؤمنون بسهولة الوساطة فى الصراعات التى تنشب بين جماعات تجمع بينها ذكريات وتجارب تاريخية من القتال عن الوساطة ما بين القبائل التى لم تنشب بينها حروب فى الماضى. ففى معظم الحالات كانت معاهدات الصلح تنتهى بعلاقات مصاهرة جماعية ما بين الأطراف المتحاربة(٩) .

## الضغوط البيئية

هناك قول صومالى يمكن ترجمته كما يلى : إن أكثر الأشياء أهمية هى الحاجات المادية وإذا ما شاب نظام التوزيع ظلم ما لابد أن نتوقع نشوب حرب ضارية. ففى فترات الجفاف الشديد والمجاعات تطرح الجماعات التى تكافح من أجل الحياة والبقاء التقاليد الثقافية جانبًا، وتبدأ بتبنى العديد من استراتيجيات البقاء والتكيف مثل: الانتقال إلى أماكن بعيدة أو طلب المساعدة من الأقارب البعيدين أوالتنازل فى المطالب عند تزويج الفتيات الصغيرات أوغزوجماعات أخرى من أجل الغذاء. وفى أثناء سقوط حركة الدراويش كانت المجاعة شديدة إلى درجة أقبل معها الصوماليون على تناول أطعمة يحرمها الإسلام مثل الخنزير والميتة. كما استفحلت الحروب القبلية والفوضى وانتشرت العصابات. وقد صدم العالم عندما قام الصوماليون بخطف المعونات الموجهة لمنطقة Baidoa (Digil Mirifle) التى عانت من المجاعة عام ١٩٩١/١٩٩٢ . وبالطبع فإن بعض هذه الممارسات يمكن إرجاعها للعصابات التى تكونت لسرقة الأغذية وبيعها فى أسواق مقديشيووغيرها من الأسواق البعيدة فى كينيا وإثيوبيا. كما قام آخرون بسرقة الأغذية أثناء مرورها بمناطقهم لتخزينها من أجل أسرهم وأقاربهم. فلم يكن عندهم أدنى فكرة متى ستتوقف هذه المعونات فى الوقت الذى تأثرت فيه معظم مناطق الجنوب الصومالى بالمجاعة. وفى أوقات الندرة تكثر الصراعات حيث تحاول كل عشيرة البقاء على قيد الحياة، كل تبعًا لقواته وقدراته على البقاء. وهناك قول مأثور يمكن ترجمته كما يلى : إن الشخص الذى قاد عشيرته أو تسول منها أدرى بشئونها .

## آفاق التحول الديمقراطى

من المفيد أن نصل على الأقل لتفسير عملى لكلمة الديمقراطية لنتمكن من مقارنتها مع التطورات السياسية فى الصومال، ويقدم Larry Diamond, et al (1988:xvi) تفسيراً مفيداً يشمل ثلاثة شروط أساسية :

( أ ) التنافس الهادف والمستمر ما بين الأفراد والجماعات المنظمة .

( ب) قدر كبير من المشاركة السياسية فى اختيار القادة والسياسات عن طريق الانتخابات الدورية والعادلة .

(ج ) قدر معقول من الحريات المدنية والسياسية .

وبحلول عام ١٩٩٤ تمكنت جمهورية أرض الصومال الشمالية من استيفاء بعض هذه الشروط فى إطار مؤسساتها السياسية الوليدة، أما جنوب الصومال فلا تزال فى طور الكفاح من أجل التوصل لتسويات كفيلة بإقرار التعاون السياسى السلمى . وقد أدت حرب خمسة الشهور التى نشبت ما بين قوات الجنرال عيديد وقوات الأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى تأخير هذه العملية، ولكنها استؤنفت مرة ثانية بحلول شهر يونيو ١٩٩٣ عندما عقد لقاء ما بين فرع المؤتمر الاتحادى الصومالى USC الخاضع لعيديد داخل التحالف الصومالى القومى SNA وبين صديقه القديم الكولونيل عبد الله يوسف الذى رأس وفد جبهة الخلاص الصومالية الديمقراطية SSDF . وقد أصدر لقاء المصالحة هذا والذى تم عقده فى مقديشيو (وهى منطقة كانت تعد فى السابق أرضا معادية لـ SSDF) إعلانا للسلام والتعاون فى الرابع من يونيو١٩٩٣. وفى الخامس من يونيوقامت قوات اليونصوم باستفزاز ميليشيات الـ USC-SNA إلى لقاء دموى حول محطة إذاعة مقديشيو .

أما الجماعات القبلية المسلحة غير المركزية التى اشتبكت مع جيش سياد العتيد فقد رأوا أنفسهم كجزء من الحركة الأفريقية نحو الديمقراطية والتى كثيراً ما أطلق عليها كفاح أفريقيا الثانى من أجل الاستقلال . ولكن أحدا منهم لم يتنبأ بالمشكلات الحادة التى أعقبت الإطاحة بسياد، فالصراع الذى نشب ما بين أحزاب عيديد وعلى

مهدى المتفرعة عن الـ USC على السيطرة على الدولة حول مقديشيوإلى بيروت ثانية وهوما أدى إلى الانهيار التام للدولة، أما بالنسبة للشماليين فقد بدا وكأن تتويج على مهدى لنفسه هوأحد مظاهر العجرفة السياسية الجنوبية. أما القشة التى قصمت ظهر البعير فكانت أحداث مايو١٩٩١ عندما قاموا بتأسيس جمهورية أرض الصومال الانفصالية مما خلق مشكلة شبيهة بمشكلة إريتريا (Rotchild et al., 1983:199-232) .

أما سياد فقد رحل عن مقديشيو ولكن على عكس منجستوفانه لم يرحل عن البلاد حتى أجبرته على ذلك قوات عيديد فى مايو ١٩٩٢ . وفى نفس الوقت قامت قوات عيديد بتطبيق الدروس المستفادة من تكتيكات رينامو (موزامبيق) فاستمرت فى شن الغزوات بهدف قلقلة الاستقرار فى مقديشيو. وقد استمرت هذه الغزوات والغزوات المضادة فى أراضى الـ Digil-Mirifle وحول منطقة Baidoa . وقد تأثرت معظم هذه العشائر وفى مقدمتها الـ Rahanwin . فقاموا بالبدء فى حركة تحرير خاصة بهم (مثلهم فى ذلك مثل الـ HDMS فى فترة سابقة) وسميت الحركة الديمقراطية الصومالية (SDM) . ولكنهم لم يتسلحوا إلى درجة تسمح لهم بمقاومة الهجوم. فقامت قوات سياد على الأخص بغزوات استولوا فيها على جمالهم وقطعان الماشية والخراف والماعز وأيضًا المحاصيل مما دفع الآلاف للهروب فى الغابات والجبال. ومن ثم توقف الإنتاج مما أدى إلى مجاعة حادة بررت البدء فى عملية إعادة الأمل. وقد دفعت الحرب الأهلية معظم الجماعات الصومالية لإنشاء منظماتهم شبه السياسية. ومن القائمة التالية لهذه المنظمات تعد الخمس الأوائل الأقدم نسبيًا. ويرتبط كل اسم بالانتماء القبلى :

١ - الحركة الصومالية القومية (SNM ، إسحق ، جمهورية أرض الصومال) .

٢ - جبهة الخلاص الصومالية الديمقراطية (SSDF قبائل Majerteyn و Darod) .

٣ - المؤتمر الصومالى الاتحادى (USC-SNA، عيديد، عشائر Habar Gedir وغيرها من عشائر الـ Hawiye) .

٤ - المؤتمر الصومالى الاتحادى (USC ، على مهدى ، قبائل Abgal وغيرها من عشائر الـ Hawiye) .

٥ - الحركة الوطنية الصومالية (SPM-SNA، عمر جيس ، الأوجادين، Darod) .

٦ - الحركة الوطنية الصومالية (SPM ، الجنرال جابيو، الأوجادين وغيرها من عشائر الـ Darod ، إلا أن الحركتين توحدتا مؤخرا تحت قيادة عمر جيس بصفتهما جماعة من جماعات الأوجادين) .

٧ - الحركة الديمقراطية الصومالية (SDM ، قبائل الـ Digil-Mirifle / Rahanwin) .

٨ - حركة جنوب الصومال القومية (SSNM-SNA قبائل الـ Dir ، تحالفت فى السابق مع حركة الصومال القومية الشمالية) .

٩ - الجبهة الصومالية المتحدة (USF وعشائر عيسى) .

١٠ - حزب الصومال الاتحادى (USP عشائر الـ Dulbahante والـ Warsangeli ، وعشائر ال Darod) .

١١ - التحالف الصومالى الديمقراطى (SDA ، عشائر Gadabursi) .

١٢ - الاتحاد الصومالى القومى الديمقراطى (,SNDU ، وغيرها من عشائر Darod) .

١٣ - الجبهة القومية الصومالية (SNF منظمة عشائر Marehan بقيادة الرئيس السابق سياد ، Darod) .

١٤ - الاتحاد الصوماليالقومى (SNU ، يعتمد على قاعدة من سكان الحضر القدامى خارج النظام القبلى) .

١٥ - منظمة Muki الصومالية الإفريقية (SAMU وتعتمد على قاعدة ممن يطلق عليهم المزارعين الصوماليين من الزنوج) .

وعمليًا فإن كل عشيرة أوتجمع اجتماعى فى المجتمع قد قام بتشكيل تنظيم سياسى. وحتى الآن لم يتبـــق ســـوى أعضاء الشرائح الصومالية وهم الـ Tuma والـ Midgan والـ Yibir الذين لم يشكلوا تنظيما خاصا بهم. أما المقيمون فى إثيوبيا فقد شكلوا تنظيماتهم فهناك الجبهة الديمقــراطية للـ Gabooye (وكلمة Gabooye هى إشارة عامة لأعضاء الشرائح التقليدية بالصومال) .

وفى ظل توسع وحدة الحروب الأهلية يصبح من غير الواقعى توقع أن تستعيد الحركة الديمقراطية حيويتها وتفاؤلها السابق فى فترة قصيرة. فبالنسبة للثلث الجنوبى للبلاد الذى يطلق عليه مثلث الموت اضطرت آلاف القوات الأجنبية للتدخل لنقل المساعدات من أجل إنقاذ السكان وضمان استئناف الأنشطة الإنتاجية وعودتها لمستوياتها السابقة. أما فيما تبقى من ثلثى البلاد التى تشمل أرض الصومال فقد قامت المجتمعات المحلية باستخدام القوانين العرفية للحفاظ على القانون والنظام. واليوم تبدى هذه المناطق استعدادها للبدء فى إعادة البناء بافتراض حصولهم على المساعدات اللازمة .

والأولوية اليوم على الأقل بالنسبة للجنوب هى وضع السلاح والبدء فى نشر السلم والاستقرار. والقدرة على تحويل الصراعات القبلية إلى تنافس سلمى ستكون خطوة حيوية على طريق التنمية السياسية فى الصومال. والمؤشرات الحالية تشير إلى أن التنمية السياسية لن تؤدى بالضرورة إلى سلطة مركزية أوإلى الدولة الأحادية السابقة. وسيكون هناك حاجة للتنسيق والتخطيط من أجل زيادة الموارد النادرة ولكن فى إطار دولة لا مركزية وإلى حد ما مقسمة. لقد كان للوضع السياسى المهيمن فى أربعة الأعوام الأخيرة بُعْدٌ شديد الأهمية : فهناك حاجة لإنشاء مؤسسات وهياكل لا تسهل هيمنة عشيرة على أخرى. فتاريخيا كان للقبائل الصومالية نظامهم السياسى المتفرد "الذى يعنى فى النهاية بناء أشكال للسلطة العامة والنفوذ تمكنهم من مواجهة التحديات الخارجية والاحتياجات الداخلية. فالجماعات الاثنية تثبت باستمرار أن الدول لا تحتكر التنمية السياسية" (Enloe, 1986 : 14) . فالقبائل الصومالية لم تشجع فقط التنمية السياسية ولكنهم أظهروا دراية واسعة بالآليات الدستورية المعقدة .

## الجذور التاريخية للديمقراطية

فى الوضع الحالى ومع الانهيار التام للدولة اضطر الصوماليون إلى الاعتماد على قوانينهم العرفية، وهوموقف شبيه بما حدث فى القرن السادس عشر عندما انهارت دولة عدال الإسلامية (Nelson 1982) . فانطلاقاً من عاصمتها الساحلية زيلع قام القائد المعروف أحمد جورى بشن عدة حروب ناجحة على مملكة الحبشة المسيحية .

وفى عام ١٥٤٢ انتصر أعداؤه القادمون من الجبال على جيوشه مما أدى إلى سقوط دولته (Touval, 1963) . وقد سجلت الروايات الشعبية الحروب المتكررة والمجاعات والفوضى والعصابات التى انتشرت فى أعقاب هذا الانهيار .

إن رد الفعل المعتاد لانهيار القانون العام هو إعادة الحياة والحيوية إلى العرف. فقد قامت قبيلة عيسى (من عائلة قبائل الدير) بتشكيل دستور مفصل عــرف باسم Xeer Cisse (Nelson 1982) وقد قام هذا الدستور بالربط ما بين ستة عشائر فرعية – ثلاثة منهم تجمع بينهم صلة دم والثلاثة الآخرون تم تبنيهم. ونظرًا لتجربتهم الحياة فى ظل دولة عدال التعددية قررت هذه القبائل تخطى مفهوم القرابة القائم على صلة الدم. وعلى الرغم من هيمنة مفهوم صلات الدم إلا أن دراسات السلالات الصومالية تشير إلى أمثلة من القرابة القائمة على عقد أوروايات خيالية عن الأصل المشترك. وقد كونت هذه البطون الست عشيرة عيسى عن طريق هذه الآلية القانونية التى تم صياغتها فى أسلوب شعرى للمساعدة على حفظها ونقلها. وقد تم الاتفاق على اختيار زعيم القبيلة التقليدى Ugaas (ويطلق عليه أحيانًا السلطان أو الـ Boqor) من بين صفوف أصغر البطون عددا – والتى كانت فى هذه الحالة واحدة من العشائر الثلاث المتبناة فى العقد الأصلى. والزعيم يصبح له وضع الأول ما بين الأنداد. ويفصل الدستــور إجراءات اختيار الزعيم وعزله من السلطة .

كما يعطى الزعيم لإحدى البطون الصغيرة التى لا تمثل تهديدا شرف ومسئولية التحكيم فى المنازعات مع التزام العدل والحياد. ويقال إن هذا العقد الاجتماعى قد ساعد قبائل عيسى على النجاة من الاضطرابات والفوضى التى سادت فى القرن السادس عشر كما أنه يساعد حتى اليوم فى الحد من وتسوية النزاعات التى تنشب داخل صفوفهم. والـ Ugaas مثله فى ذلك مثل سائر زعماء الصومال التقليديين يرأس كيان أومجلس صنع القرار والمعروف باسم الـ Shir (وعضويته مفتوحة لكل الذكور الراشدين من أفراد القبيلة). وحيث إن القرار سيكون ملزما لكل أعضاء المجلس وأيضًا المعارضين له ، فالزعيم الحكيم يحاول استيعاب المعارضة عن طريق بعض الممارسات التوافقية لتجنب الضغوط التى قد تؤدى فيما بعد لانقسامات بين صفوف العشيرة . وفى ضوء استحواذ فكرة الكرامة عليهم يبذل كل جهد ممكن كى لا يراق ماء وجه أحدهم .

## التحولات الأخيرة فى إتجاه الديمقراطية

إن التقارب ما بين الجماعات المختلفة يساعد على التعاون السياسى، وقد حاول الشماليون تبنى اقتراب جذرى لعملية التقارب والمصالحة. فقد قامت النخب التقليدية سواء علمانية أودينية كذلك النخب الحديثة وممثلو المنظمات غير الحكومية والمواطنون العاديون بالمشاركة فى مؤتمرات السلام والمصالحة التى عقدت فى معظم المدن الرئيسية : بربرة و Buroa وشيخ و Hargeisa و Erigavo و Borama ، وقد لعب كبار القبائل دوراً فاعلاً فى محاولات التسوية لأن حروب سياد برى قد أدت إلى تمزق المجتمع المدنى وكان من الضرورى رأب هذا الصدع لبناء الثقة المتبادلة اللازمة لإعادة بناء أجهزة الدولة. وقد نال هذا الاقتراب تأييد معظم القبائل الأخرى من غير أعضاء عيسى وعليه فقد تمكنت الحركة الصومالية القومية من تحويل أرض الصومال من مجرد عشيرة إلى مشروع إقليمى متعدد القبائل .

وفى أعقاب الصراع الذى نشب عام ١٩٩٢ ما بين عشيرتين من قبيلة عيسى وهما الـ Muse و Habar Yunis – قام مجلس المصالحة بمدينة الشيخ بالعديد من الممارسات التقليدية للتأكيد على هذه المصالحة: فكان هناك الزواج الجماعى بين العشيرتين لإظهار حسن النية، وفى مقديشيوتم عقد لقاءات على مستوى القاعدة (ارجع إلى مؤتمر اتفاقية الحراب المذكور أعلاه). كما تعددت لقاءات المصالحة بين النخب والتى دعمتها قوى خارجية. ففى عام ١٩٩١ قامت الحكومتان المصرية والإيطالية بعقد مؤتمرين فى جيبوتى. وقد رفض الجنرال عيديد وحلفاؤه الحضور لاكتشافهم محاولات إضفاء الشرعية على تتويج على مهدى. كما عقد مؤتمر أديس أبابا فى يناير ١٩٩٣ برعاية يونوصوم والذى جمع ما بين الفصائل الخمس عشرة المذكورة عاليه (وحيث حضرت الحركة الصومالية القومية كمراقب فقط) ولم يتم الاتفاق سوى على وقف إطلاق النار. أما اجتماع أديس أبابا فى مارس ١٩٩٣ فقد ضم ممثلين عن المجتمع المدنى وتم الانفاق على خطة أساسية لنقل السلطة. وفى أعقاب أزمة عيديد تم عقد مؤتمر أديس أبابا الثالث فى ديسمبر ١٩٩٣ ولكنه لم ينجح فى التوصل إلى أية نتائج إيجابية. وعليه فقد قام المصريون بالدعوة إلى لقاء فى القاهرة فى مطلع ١٩٩٤ ولكن عيديد وحلفاءه قاموا مرة ثانية بمقاطعة الاجتماع .

## الآليات الدستورية والإنتخابية للتنبؤ بالصراع

إن الممارسات الدستورية للحركة الصومالية القومية وأرض الصومال تضمن تداول السلطة والمشاركة الانتخابية على حين أن زعماء الفصائل المختلفة فى الجنوب يتمسكون بالسلطة دون شرعية انتخابية. لقد أثبتت الحركة القومية الصومالية أنها أكثر الحركات الانشقاقية ديمقراطية . ففى أثناء تأسيسها فى لندن عام ١٩٨١ قامت باختيار أحمد جيومال من قبيلة Habar Awal كزعيم لها. كما تمكنت الحركة من الحصول على التمويل بطريقة لا مركزية من أفراد عشائر وبطون عيسى فى المهجر. وهوما أنقذهم من الوقوع تحت سيطرة العقيد القذافى الذى أسس جبهة جنوب الصومال الديمقراطية. كما استمرت الحركة فى عقد الانتخابات طبقا لدستورها. وقد فاز الشيخ يوسف مادار (أيضًا من عشيرة Habar Awal) بالانتخابات التالية، أما ثالث انتخابات تعقد فقد قيل إن الجناح العسكرى بقيادة العقيد عبد القادر قرصار تمكن من اقتناصها. "ولكن هيمنة الجناح العسكرى لم تستمر فتمكنت الحركة القومية الصومالية من تغيير قيادتها دون إراقة الدماء. وعليه وصلت للسلطة مجموعة مدنية جديدة فى مؤتمر ١٩٨٤" (Samata, 1988 : 155) . وتم استبدال أحمد محمود Silanyo من عشيرة Habar Jeclo الذى يتمتع بشعبية كبيرة ب Korsar من عشيرة Habar Yunis . وقد تمكن محمود من الفوز لفترتي رئاسة. وفى عام ١٩٩٠ قامت الحركة بانتخاب عبد الرحمن طور (من عشيرة Habar Yunis) ليصبح زعيمًا وأول رئيس لأرض الصومال .

وقد تكونت الحركة القومية الصومالية من مقاعد توزع تبعًا للتناسب التقليدى وهو الأبناء الثمانية لمؤسس القبيلة الشيخ إسحق وهى العشائر الأساسية : Toljaclo وأيـوب وعرب و Habar Awal (سعد ميوز وعيسى ميوز) بالإضافة إلى (Habar Yunis و Garhajis و Idagale) وميوز وسنبل وعمران (وتكون تحالف Habarkclo)(١٠) . وقد تم التوسع فى اللجنة المركزية للحركة الصومالية القومية فى مطلع ١٩٩١ لتضم ممثلين عن عشائر وبطون من غير أفراد عيسى على أساس نسبى لتكوين البرلمان أو المجلس القومى لجمهورية أرض الصومال . وقد كانت قواعد العضوية من التطور والرقى بحيث سمحت بتأسيس مجلس للكبار مكون من خمسة وسبعين عضوًا ومجلس تمثيلى مكون

هو الآخر من خمسة وسبعين عضوا وهوإجمالى مئة وخمسين عضوا للبرلمان الشمالى. (ولعل هذه هى السابقة الأولى فى أفريقيا ما بعد الاستعمار التى يعطى فيها لشيوخ القبائل التقليديين مثل هذه السلطة والنفوذ). ومجلس الشيوخ يعهد إليه بتسوية الصراعات ما بين القبائل ويبذل الجهد من أجل إحلال الأمن والسلام. كما أنه يقوم بدراسة التشريعات للتأكد من عدم مخالفتها للشريعة الإسلامية. كما كان هناك حديث حول تشكيل مجلس استشارى للشيوخ يعمل ككيان استشارى يساعد فى التعامل اليومى الإدارى مع النزاعات العشائرية .

وقد تركت الإدارة الإستعمارية البريطانية ما يكفى من السجلات والسوابق كى تساعد فى الوصول إلى تناسب ما بين عشائر إسحق وتلك التى لا تنتمى لقبيلة إسحق. وقد قامت انتخابات ١٩٦٠ التى عقدت تحت الاستعمار البريطانى باستخدام آلية الفائز يأخذ كل شىء ، ولكن البريطانيين حاولوا تنظيم الدوائر الانتخابية بطريقة تؤمن نتائج قائمة على النسبية. ومن إجمالى ثلاثة وثلاثين مقعدا فى الإقليم فازت قبيلة إسحق بواحد وعشرين على حين فازت باقى العشائر باثنى عشر مقعداً (وهى نسبة اثنين إلى واحد تقريباً). وقد قامت عصبة الصومال القومية SNL والجبهة القومية الموحدة UNF التى تمثل إسحق بقيادة وتأييد الأحزاب السياسية وحصلت على التوالى على أربعة وخمسين وأربعة وثلاثين بالمئة من الأصوات. أما الحزب الصومالى الموحد USP والذى يمثل العشائر الأخرى فقد فاز باثنى عشر بالمئة. والرئيس الحالى لأرض الصومال إبراهيم محمد إيجال وهوزعيم عصبة الصومال القومية فقد صار أول رئيس وزراء شمالى فى السادس والعشرين من يونيو ١٩٦٠ قبل التوحد فى أول يوليو. هذا وقد طالبت عشيرة Gadabursi التى استضافت مؤتمر Borama الدستورى للمصالحة والذى انتهى فى مايو ١٩٩٣ بتغيير معادلة التقسيم حتى يتسنى لهم الفوز بعدد أكبر من المقاعد. وعليه فقد تطوعت عشيرة إسحق بالتخلى عن سبعة مقاعد أضيفت إلى حصة Gadabursi . أما Habar Ynis فلم يرضوا بثمانية المقاعد المخصصة لهم وطالبوا بالمزيد من الإصلاحات. ومن أجل دفع مطالبهم قاموا بمقاطعة جلسات المجلس الجديد. والتكوين الحالى للمجلس هو كالتالى :

| | |
|---|---|
| Habar Awal | ١٦ |
| Garhajis (Habar Yunis & Idagale) | ١٦ |
| عرب | ١٣ |
| أيوب | ٦ |
| Toljaclo | ٤ |
| Habar Jeclo والعشائر الحليفة | ٣٣ |
| **الإجمالى بالنسبة لقبائل إسحق** | **٨٨** |
| دولباهانت (دارود) | ٢٣ |
| وارسانجل (دارود) | ٩ |
| عيسى (دير) | ٩ |
| **الإجمالى بالنسبة لغير أعضاء قبيلة إسحق** | **٦٢** |
| **الإجمالى** | **١٥٠** |

وقد استمر مؤتمر بوراما للسلام والمصالحة من يناير وحتى مايو من عام ١٩٩٣ . وهذه الفترة الزمنية الطويلة هى فى حد ذاتها انعكاس لبطء حركة الحياة فى هذه المنطقة. وقد بدأ بالمصالحة ما بين العشائر المختلفة ، ثم قام بعد ذلك بوضع قواعد دستورية : فسيكون هناك رئيس ونائب رئيس وبرلمان مكون من مجلسين، أما النظام القضائى فسيكون مستقلاً عن الحكومة. وقد قام المجلس المكون من مئة وخمسين عضوا بانتخاب الرئيس إيجال بأغلبية تسعة وتسعين صوتا كما تم انتخاب نائب الرئيس عبد الرحمن أبوعلى من بوراما. وقد خاض المنافسة أيضًا الرئيس الحالى عبد الرحمن طور ووزير الخارجية السابق عمر عرته ولكنهما لم يتمكنا من الفوز. وقد منحت هذه الحكومة الانتقالية فرصة حتى مايو ١٩٩٥ للإعداد لاستفتاء وتشكيل لجنة لإعداد دستور ميدئى .

والمشكلة الأساسية التى تواجه أرض الصومال هى عدم اعتراف أية دولة بها حتى الآن. وقد تم تشكيل محكمة عليا كما بدأ تطبيق حكم القانون، وحاليا هناك

مجموعتان من المواطنين يرفعون دعوى أمام القضاء متهمين الإدارة بانتهاك العقود. كما سيتم السماح بتشكيل أحزاب سياسية فى المرحلة القادمة، وإن كانت الجماعات الآن قادرة على تنظيم تجمعات قبلية وعشائرية واستخدامها كجماعات مصالح سياسية والمشاركة فى الانتخابات. كما أن حرية التعبير وحرية الصحافة فى ازدهار وإن كانت لا تزال صحافة غير محنكة. كما تنتقد المنشورات العديدة الحكومة من خلال القصائد والأقوال المأثورة وأيضا الرسومات الكاريكاتيرية. "وفى محاولة لتطبيق قانون موحد ومعروف فى أرض الصومال ، قامت مجموعة من المحامين المدافعين عن الحقوق المدنية فى Hargeisa بمحاولة لاستكمال قواعد القانون العرفى والشريعة بطرح قوانين على الحكومة قائمة على السوابق المستفادة من تاريخ أرض الصومال والقانون البريطانى" (Leatherbee, 1994) .

وفى يناير ١٩٩٣ حاولت يونوصوم ممارسة ضغوط على النخب الصومالية لإنشاء دولة قانون صومالية، متناسين أن مثل هذه الضغوط قد لعبت دوراً فعالاً فى إطالة أمد الحروب الأهلية. وقد قام مؤتمر أديس أبابا الذى عقد فى الفترة ما بين الخامس عشرة والسابع والعشرين من مايو بمقاومة الضغوط الداعية إلى إقامة دولة مركزية وتبنى بدلا من هذا اقتراب الاستقلال الإقليمى القائم على مقاطعات الصومال الثمانى عشرة (أو الثلاث عشرة باستبعاد خمس المقاطعات الشمالية)، فكان التصور أن تقوم كل مقاطعة بتشكيل مجلس إدارى إقليمى وقوات شرطة وسلطة قضائية بالإضافة إلى مجالس إقليمية، وهوما حدا ببعض المراقبين الصوماليين إلى التعليق بأن هذا المؤتمر يحاول تقسيم الصومال إلى ثمانية عشر أرضا الصومال .

وتجنّبا لقضية تشكيل حكومة قومية فورية قام مؤتمر أديس أبابا الثانى بالتوصية بتشكيل مجلس قومى انتقالى TNC مكون من ثلاثة ممثلين (منهم امرأة) لكل إقليم، بالإضافة إلى خمسة مقاعد إضافية لمقديشيوو وممثل عن كل فرقة من الفصائل الخمس عشرة (بمجموع أربعة وسبعين عضواً). وقد قامت يونوصوم فى النهاية بتأييد اقتراب الاستقلال الإقليمى هذا والإسراع بالعملية خاصة بعد أن تخطت أزمة الجنرال عيديد. وبحلول يناير ١٩٩٤ ساعدت يونوصوم فى تشكيل ثلاثة وخمسين مجلساً إقليمياً من مجموع واحد وثمانين (باستثناء أرض الصومال) وثمانية من الثلاثة عشر مجلساً إقليمياً (أيضاً باستثناء أرض الصومال) (HAB v6:16) .

وفى ١٩٨٦ قامت كل من الصومال وإثيوبيا والسودان وكينيا وأوغندة وجيبوتى بتأسيس الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف المعروفة باسم الإيجاد واتخذت مقرها فى جيبوتى. وقد طالبت منظمة الوحدة الأفريقية والرئيس الأمريكى كلينتون الرئيس الإثيوبى Meles Zenawl بأخذ المبادرة فى دفع عملية السلام والمصالحة فى الصومال. وفى مارس وأثناء انعقاد مؤتمر قمة الإيجاد (مع ملاحظة أن إريتريا هى الآن عضو فى المنظمة) قام زعماء شرق أفريقيا بدعوة الرئيس إيجال وكل قادة الفصائل. وقد استمر إيجال فى المشاركة بصفته مراقب. أما الفصائل الأخرى فقد اشتركت فى سلسلة من المباحثات غير الرسمية انتهت بعقد اتفاق رسمى. فوافقوا على عقد مؤتمر قومى رسمى فى مقديشيو فى مايو ١٩٩٤ لانتخاب رئيس وعدة نواب ورئيس وزراء والبدء فى تأسيس المجلس القومى الانتقالى . كما تمت دعوة الحركة القومية الصومالية الشمالية. وعليه فقد اجتمع الجنرال عيديد والرئيس السابق عبد الرحمن طور فى أديس أبابا واتفقا على البدء فى إعداد ترتيبات فيدرالية لأرض الصومال. ومع هذا فقد ندد الرئيس إيجال وحكومته بهذه المباحثات باعتبارها انتهاكا لوضع أرض الصومال الدستورى. ولكن هذا الحدث يعكس نشأة سياسات النخبة والمناورات المتزامنة مع الرغبة فى التخلى عن منطق القوة لصالح قيم الحوار. بل إن قادة الفصائل قد تبنوا لفترة فكرة مجلس الرؤساء والرئاسة الدورية ولكنهم تخلوا عنها فى الوقت الحالى. والآن فإن أى كيان يقوم بمهام الحكومة الانتقالية لابد وأن يقوم على مبدأ تحالف القبائل المتعددة .

وقد أوصى البروفيسور أرثر لويس فى كتابه المتميز السياسات فى غرب أفريقيا أو Potitics in West Africa (١٩٦٥) بضرورة تخلى الأفارقة عن مبدأ "الفائز يأخذ كل شىء" وتبنى فكرة الائتلافات عوضا عن ذلك بوصفها أكثر ملاءمة للحكومات الأفريقية :

من الممكن تغيير القواعد الدستورية لتشكيل حكومة : فعلى سبيل المثال بدلاً من أن يكلف الرئيس زعيم أكبر حزب بتشكيل الحكومة من الممكن تبنى قاعدة تنص على استدعاء زعيم كل حزب يفوز بأكثر من عشرين بالمئة من الأصوات وتقسيم المناصب الوزارية بينهم أوبين من يقبل منهم التعاون ... فتبنى فكرة تشكيل حكومة ائتلافية بدلاً من الفكرة السائدة حاليا وهى فكرة الحكومة ضد المعارضة هى فى حد ذاتها خطوة إلى الأمام .

## الحلول التوافقية

لقد ساهم مفكرون مثل أرثر لويس و Lijphart (1977) وغيرهما من علماء السياسة الأوروبيين فى صياغة نظرية توافقية للديمقراطية تسعى لتجنب سقطات نموذج ديمقراطية الأغلبية التى تنص على أن "الفائز يأخذ كل شىء". وقد أكد خبير الشئون الصومالية David Laitin (1990) أن الصومال فى وضع يتيح لها صياغة نموذج خاص بها. فأرض الصومال قد بدأت بالفعل فى اتخاذ بضعة خطوات فى اتجاه الديمقراطية التوافقية أوالمشاركة فى السلطة (انظر Steiner, 1991). والظروف مواتية : فلا توجد قبيلة أو عشيرة واحدة تأمل فى فرض هيمنتها على الآخرين . (وقد حاول سياد برى ذلك مستخدمًا جيشه القومى العظيم الذى تعرض للانحلال التام منذ ذلك الحين ولا توجد خطط لتكوين جيش مماثل). وقد اعتادت القبائل على الاعتراف بالقادة الذين أظهروا على الأقل فى الماضى ميلا للتعاون سويا. والمجتمع الصومالى التقليدى يؤيد كما سبق أن وضحنا مبدأ التناسب. كما أنه يتسامح مع الاستخدام المتبادل لحق النقض من أية جماعة ترى فى إجراء ما تهديدا لبقائها ومصالحها. والاستقلال الجزئى بإتاحة الموارد الكافية لكل جماعة يمكن أن يتحقق عن طريق إعمال مبدأ الاستقلال الإقليمى/ الفيدرالية وهومبدأ قد تم تأييده رسميا من قبل. فالعديد من القبائل الصومالية تتركز فى مناطق معينة مما يسهل تطبيق مبدأ المشاركة فى السلطة بالتناسب. وهى وسيلة قد تتمكن من خلالها السلطات الجديدة من تجنب الحلول المكلفة والصعبة (Horowitz, 1985) . فالإدارة العامة واللجان والمناصب البيروقراطية الأخرى سيتم توزيعها على أساس معايير الكفاءة والتناسب. والممارسات التوافقية ستساعد على تنظيم العشائر والتنافس السلمى فيما بينها كما ستعمل على تجنب الصراعات القبلية العنيفة .

وهناك العديد من العوامل المساعدة والتى يجدر ذكرها. فالديمقراطية التوافقية الناشئة فى الصومال لابد وأن تحفز القطاع الخاص لتجنب الصراعات وذلك عن طريق الإبقاء على القطاع الخاص صغيرا وكفؤا. فالتنافس القبلى فى القطاع الخاص لا يؤدى إلى التوترات التى تنشأ فى القطاع العام. فقد ازدهر القطاع الخاص الصغير

على الرغم من التأميمات وتثبيت الأسعار والقواعد التى فرضها نظام سياد العسكرى الديكتاتورى . وهناك جزء لا يستهان به من القطاع الخاص تسيطر عليه المرأة الصومالية التى لعبت دورا بناء أثناء الأزمة .

هذا وقد طلب من قوات اليونوصوم تأسيس قوات شرطة محلية تخضع لمساءلة الكيانات الإقليمية والمحلية. إن مستقبل الصومال الديمقراطى سيكون أكثر أمانًا إذا ما استمر الإجماع الحالى على عدم بناء جيش مركزى جديد. كما يوجد قطاع غير هادف للربح تقوده منظمات صومالية غير حكومية وهوبحاجة إلى مساعدات غير مشروطة من المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) . إن انهيار الدولة والحروب الأهلية قد أتاحت للصومال فرصة الاعتماد على الجهود الذاتية وهى خاصية بحاجة إلى التشجيع من أجل قيام مجتمع لا تحده التبعية الاستعمارية الجديدة.

ومن أجل تنمية اقتصادية واجتماعية طويلة المدى لابد للصومال – مثلها فى ذلك مثل جيرانها – من أن تعتمد على السوق المشتركة لدول القرن الأفريقى. فعلاقات الصومال بإثيوبيا وجيبوتى وإريتريا علاقات متميزة كما أن العلاقات مع كينيا قد شهدت تحسنًا ملموسًا فى الشهور الأخيرة. ففى السابق اتهم الجنرال عيديد كينيا بتأييد القوات الموالية لسياد برى. إن السياسة الصومالية السابقة القائمة على استرداد كل مجموعة لأراضيها التاريخية قد فقدت مصداقيتها نتيجة لاستخدام سياد برى لها كأداة لتكريس هيمنة ال Darod . وعندما فشل فى محاولته لضم الأوجادين للصومال استخدم أهالى الأوجادين لاستعمار شمال الصومال. وقد اكتسب هذا المبدأ شعبية كبيرة فى الستينيات حيث مثلت النجمة خماسية الأضلاع أملاً للعديد من القبائل الصومالية (Drysdale, 1964) .

وما يطلق عليه من وسائل الإعلام "الأوجادين" هى منطقة مترامية الأطراف تضم بين جنباتها العديد من القبائل الصومالية غير الأوجادينيين . فأهالى الـ Gadabursi وعيسى فى النصف الغربى للصومال لهم أقارب فى جيبوتى وأيضًا فيما يعرف اليوم باسم الإقليم رقم خمسة فى إثيوبيا. فهناك عدد كبير من قبائل عيسى يعيشون فى مناطق الـ Haud والمحميات فى الإقليم الخامس . أما أفراد قبائل الأوجادين وغيرهم

من الـ Darod وعشائر الـ Hawiye بالإضافة إلى العديد من العشائر الأصغر حجمًا فيحيون فيما تبقى من الإقليم الخامس. وشمال كينيا تؤدى بدورها قبائل الـ Darod والـ Hawiye والـ Dir وغيرها. ولعل هذا ما جعل مبدأ الاسترداد التاريخى يتمتع بشعبية هائلة حتى أفقده سياد برى مصداقيته باستخدامه كآداة فى يد قبائل الـ Darod(١١) . وهناك سبب آخر لتميز العلاقات الإثيوبية الصومالية وهى أن أهم القادة فى الصومال / أرض الصومال قد أطلقوا حركاتهم من أراضى إثيوبيا كما تمتعوا بتأييدها .

## خاتمة

إن التحدى الذى يواجه التنمية السياسية فى الصومال هوتخطى الصراعات القبلية العنيفة والتحرك تجاه تنافس قبلى سلمى. فلا يمكن التخلص من القبلية ببساطة، والموقف الواقعى الحالى هو الاعتراف بوجود القبائل وبضرورة تطويعها من أجل دفع التنمية السياسية إلى الأمام (Diamond, 1987) . إن سياسات سياد برى المكيافيللية قد حظرت التنظيم القبلى فى الوقت الذى قام هوفيه بإذكاء مشاعر القبلية لشن حروب وحشية. إن الوعى القبلى يقوم على تعريف المرء لنفسه على أساس "الاعتقاد الذاتى بوجود أصل مشترك" وهو يقوم أحيانًا – كما وضح لنا مثال قبائل عيسى المذكور عاليه – على عقد دفاعى مشترك لا على صلة دم موضوعية .

وباستخدام البعد النفسى الثقافى تمكنا من تحليل بعض الأقوال المأثورة المنتقاة وبعض القصائد التى نظمت فى فترة ما قبل الاستعمار وفى مطلع الفترة الاستعمارية التى شهدت بعض الصراعات القبلية. فتلاعبات النخب – سواء الحاكمة أو المعارضة – هى أول مصدر من مصادر الصراع. وقد كانت النخب الاستعمارية أول من أدخل هذه السلوكيات داخل إطار الدولة المركزية بسياسات فرق تسد التى استخدمتها فيما بعد النخب الحاكمة فى فترة ما بعد الاستقلال. وقد صعد الديكتاتور العسكرى سياد برى من استخدام هذه السياسة عن طريق توفير الأسلحة الحديثة وتبنيه لسياسة إرهاب الدولة لتكريس هيمنة الـ Marehan (Darod) . وعليه فقد قامت المعارضة المسلحة بتبنى

القبلية الدفاعية وبإنشاء قواعد عسكرية فى إثيوبيا بغرض الإطاحة بهذا النظام القبلى البغيض. فالقبلية تعتبر دفاعية بالنسبة لمن يكافحون من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة – فالنخب والعامة يجمعهم وعى تام بالقهر ، وهو وعى يختلف تماماً عن أشكال أخرى من "الوعى الزائف" التى كثيراً ما تساعد النخب على بنائها. وفى ظل رأسمالية الهامش تتكون الطبقات غير المتساوية مما ينتج عنه علاقة جدلية ما بين الطبقة والقبيلة (انظر Saul, 1979:39-423) إن الذاكرة التاريخية والضغوط البيئية (مثل الكوارث) تساعد على ظهور القبلية كظاهرة جماعية .

وفى مرحلة ما بعد الحرب الباردة بخطابها الحافل بمعانى النظام العالمى الديمقراطى صارت فكرة الحكم الديمقراطى الرشيد هى أساساً للمساعدات الدولية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية. فالصومال فى شمالها وجنوبها فى أمس الحاجة للمساعدات من أجل التنفيذ الطوعى لعملية نزع السلاح. وقد نجحت الأمم المتحدة فى تنفيذ نزع السلاح فى موزمبيق وإن كانت جهودها قد تراخت فى الصومال وأرض الصومال. فأعضاء ميليشيات القبائل المسلحة من الشباب بحاجة إلى برامج تدريبية وحوافز أخرى تساعدهم على الدخول فى المجتمع المدنى دون أسلحتهم. وبعد تصفية دقيقة يمكن قبول بعضهم فى صفوف قوات الشرطة المحلية الجديدة .

أما فى الجنوب فيبقى الوضع السياسى بمثابة قنبلة موقوتة خاصة فى منطقة كيسمايو Kismayo . فأكثر من نصف قادة الفصائل السياسية ومنهم محمد فارح عيديد (USC-SNA) (المؤتمر الصومالى الاتحادى – التحالف الصومالى القومى) وعبد الله يوسف قائد جبهة جنوب الصومال الديمقراطية (SSDF) وعمر جيس قائد الحركة الشعبية الصومالية – والتحالف الصومالى القومى (SPM-SNA) وعبدى وارسام من حركة حنوب الصومال القومية (SSNM) وعمر ماسالا من الجبهة الصومالية القومية (SNF) كانوا من كبار قادة جيش سياد برى. ولكن نظراً لعامل القبلية لا يملك أحدهم القدرة على السيطرة على الصومال عسكرياً. وعليه فإن قيام حكومة يتطلب بالضرورة التوصل لحلول وسط وتشكيل تحالفات متعددة القبائل على أسس توافقية، وهو ما يمكن أن يطلق عليه "توافقية الرجال الأقوياء" التى تتطلب إدخال المبادىء الانتخابية والرئاسة الدورية وذلك من أجل أن تنتهى الفترة الانتقالية بتبنى مبادىء الديمقراطية التوافقية. ولعل النظام الديمقراطى لمرحلة ما بعد الحرب الباردة يساعد على مثل هذا التحول .

من ناحية أخرى فإن جمهورية أرض الصومال تتحرك فى إيجابية باتجاه "المشاركة فى السلطة" واتخاذ القرار بالإجماع وإحترام الاستقلال وقبول الاختلافات (Leatherbee, 1994) . وقد تضمن تقرير صدر مؤخرا عن "صندوق السلام" لتقويم حالة حقوق الإنسان فى كل من السودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتى وأرض الصومال ما يلى :

إن للحركة القومية الصومالية شهرة واسعة المدى لكونها أكثر الحركات ديمقراطية فى منطقة القرن الأفريقى. وعلى العكس من الدول الأربع الأخرى التى ذكرها هذا المقال، فهناك رقابة صارمة على السلطة التنفيذية فى أرض الصومال. فقوة القبائل التى يعكسها إحجامهم عن إعطاء الحكومة القومية سلطة السيطرة على الميناء الجوى ب Hargeisa والميناء البحرى ب Berbera هى مؤشر على إمكانية قيام معارضة للدولة. وبصرف النظر عن علاقاتها المستقبلية مع الصومال، فلو استمرت جمهورية أرض الصومال فى مسيرتها الحالية لبناء الإجماع واحترام الاستقلال المحلى والإقليمى مع التمهيد لعقد انتخابات حرة وعادلة فى نهاية الفترة الانتقالية فى ١٩٩٦ وإعمال حكم القانون لمنع السلوكيات الإجرامية التى كثيرا ما تروح ضحيتها النساء، تصير هناك احتمالات لمستقبل أكثر إشراقا للمجتمع المدنى وحقوق الإنسان تتفوق عن مثيلتها فى القرن الأفريقى (Leatherbee, 1994) .

إن الانتخابات التى ستعقب الفترة الانتقالية تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل كل من الصومال وأرض الصومال. ففى النهاية كان الفساد الانتخابى وراء انقلاب سياد برى العسكرى فى عام ١٩٦٩ . وفى عام ١٩٦٠ قامت الانتخابات فى أرض الصومال البريطانية على أسس غير عادلة حيث تمكنت الجبهة القومية الموحدة NUF من الفوز بأربعة وثلاثين بالمئة من الأصوات ولكنها لم تفز سوى بمقعد واحد. أما حزب عصبة الصومال القومية SNL فقد فاز بأربعة وخمسين بالمئة من الأصوات وبناء عليه فاز بأغلبية عشرين مقعداً. أما حزب الصومال الاتحادى USP من غير قبائل إسحق فقد فاز باثنى عشر بالمئة من الأصوات وباثنى عشر مقعدا مركزاً(١٢) . أما انتخابات عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٩ فقد قامت على أساس شبه نسبى شابه الكثير من أوجه القصور. واليوم يجد التوافقيون من الصومال أمامهم العديد من الصيغ التى تتيح لهم الاختيار ما بين عدد من الأهداف التوافقية (Horowitz, 1991 : 163-203) .

ومن الضروري مقاومة العودة مرة ثانية لنموذج ١٩٦٠ الفاشل لمجرد تعود المواطنين عليه. فقد كاد مؤتمر جيبوتي أن يصل لهذا الخيار وذلك عندما طالب بعض قدامى ساسة المنفى بإعادة الحياة لدستور ١٩٦٠ الذي رفضته المناطق الشمالية أيضاً خلال استفتاء ١٩٦١ . والوضع الحالي يحتم إدخال تجديدات دستورية وانتخابية. والترتيبات الإقليمية قد تنقل التنافس إلى مستوى البطون والأفخاذ الأكثر تجانساً. وبمجرد انقضاء نزعة تكوين الأحزاب لتظهر القابلية لتشكيل أحزاب قائمة على الانتماء القبلي. ولكن الأمل هوفي أن تقوم معظم هذه الأحزاب بتشكيل ائتلافات تعددية بحيث تتقاطع خطوط التحالفات القبلية. والتجربة الصومالية قادرة على الاستفادة من العديد من أوجه التجديد التي أدخلت على مبدأ الفيدرالية والاستقلال الإقليمي والنظم الانتخابية المتاحة حالياً[١٣] .

إن النظام الانتخابي لابد وأن يبعد الأحزاب القبلية عن التنافس في إطار انتخابات انقسامية تؤدي لمشاعر التهميش عند من يتم إبعادهم بصفة نهائية عن تولي مناصب الحكم (Horowitz, 1985:681) . وهناك خيار آخر وهو الاستمرار في تحسين نظام الانتخابات غير المباشرة المأخوذ به في أرض الصومال. وبوجه عام فإن أي نظام انتخابي جديد لابد وأن يعمل على : ١ - منع هيمنة قبيلة واحدة ، ٢ - حث القبائل على التصرف باعتدال ، ٣ - تشجيع التفاوض والمداولات ما بين القبائل وداخلها ، ٤ - منع تهميش أي أقليات ، ٥ - الحد من المساحة الشاسعة التي تفصل ما بين الأصوات والمقاعد التي تفوز بها الأحزاب (Horowitz, 1985:632) . وفوق هذا وذاك لابد وأن يشجع النظام الانتخابي الجديد على تشكيل والحفاظ على التحالفات التعددية على أساس القواعد التي أرساها البروفيسور أرثر لويس (١٩٦٥) . فهذا الاقتراب كفيل بإتاحة فرصة الاستمرار أمام التنمية السياسية الصومالية والتحول من صراع دموي إلى منافسة سلمية .

# هوامش الفصل الثلاثين

(١) إن القبائل الست الرئيسية التى تنقسم إليها الأمة الصومالية (مثل قبائل إسحق والـ Hawiye والـ Darod) وأيضًا العشائر والبطون المتفرعة عنها كبيرة الحجم ومتشعبة ولا تخضع لسلطة واحدة مما يجعل من المستحيل توحدها فى كيان تنظيمى أوقانونى أوسياسى موحد. ولكن أطر التنافس الحزبى الحديثة تعيد الأهمية لعلاقات القرابة الممتدة هذه. وفى محيط العديد من الصلات والأواصر التى تربط بين الجماعات المختلفة، فان أكثرها قوة وأسرعها فى التعبئة هى الجماعة التى تتولى دفع الدية. وحجم هذه الوحدة يتراوح ما بين عدة مئات لبضعة آلاف. وعليه فأى ضرر يلحق بفرد من أفراد هذه الجماعة أويلحقه هذا الفرد بغيره يصبح قضية تمس الجماعة بأسرها. وطبقًا للقانون العرفى الصومالى Xeer فإن قتل رجل تعوضه دية قدرها مئة جمل: وعليه فتقوم جماعة الدية التابع لها الضحية بمطالبة جماعة القاتل بالتعويض المناسب. وهذه العملية اللامركزية نابعة عن البيئة الرعوية وهى تسهل التعاون ما بين أعضاء الجماعة. وفى إطار المجتمع الرعوى حيث تلعب الجهود الذاتية دورًا هامًا فى الحفاظ على القواعد فإن الوحدة القائمة على مبدأ الدية تتيح تسوية المسائل السياسية ما بين الجماعات. وعلى الرغم من الأمن الرسمى الذى وفرته الدولة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية ، فان أمن الفرد فى المجتمع الرعوى وأملاكه يعتمد إلى درجة بعيدة على عضويته فى جماعة دفع الدية. ومع هذا فبالإضافة إلى هذه الوحدة فإن التحالفات ما بين العشائر تقوم وتزدهر .

(٢) فى الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٧ قمت بعدة جولات فى معظم أقاليم الصومال الثمانية عشر بوصفى رئيسًا لمنظمة غير حكومية تعمل فى مجال التنمية الريفية وتعرف باسم SURED . وبعد سقوط الديكتاتور العسكرى سياد برى قمت بزيارة أرض الصومال فى الشمال ومقديشيوعام ١٩٩١ وفى مارس / أبريل ١٩٩٤ قمت بزيارة مناطق Bosaso-Qardo فى شمال شرق الصومال .

(٣) يؤكد هيجل أن الذى يميز الإنسان عن العالم الطبيعى هورغبته فى كسب الاعتراف بوجوده. وهذه الرغبة إنسانية بحتة بمعنى أنها لا توجد سوى فى الكائنات العاقلة الواعية لوجودها. والوعى الذاتى هوحالة لم تكتمل بالنسبة للإنسان الذى يسعى لكسب اعتراف كيان آخر يتمتع بالوعى الذاتى. ولكن هذا السعى البشرى للحصول على الاعتراف يأتى معه بتناقضات خطرة حيث أنه فى كثير من الأحيان لا يكون اعترافا متبادلا. وقد وضح لنا Kojeve وجود مثل هذه الرغبة العارمة فى الحصول على الاعتراف وليس إعطائه والتى تميز الوعى الذاتى تؤدى إلى اندلاع ما يعرف "بالصراع من أجل الكرامة". فالإنسان لا يثق تمامًا فى قيمه إلا إذا أكدها له الآخرون. ومع هذا فإن ما يطلبه منهم لا يرغب هوفى إعطائه إياهم. وعليه فإن المواجهة من أجل الحصول على الاعتراف تصير صراعا ما بين طرفين يجازفان بكل شئ وأيضا حياتهم من أجل الحصول على اعتراف الآخر. أما إذا قتل أحد الأطراف فى هذا الصراع فإن الطرف الآخر لا يحصل على الاعتراف المرغوب. وفى حالة ما إذا قتل الطرفان فلن يحصل أحدهما على الاعتراف . والشخص الذى ينقذ حياته عن

طريق الاعتراف بالآخر والخضوع له يصير عبدا للآخر الذى يصير بدوره سيدا. وتفسير Kojeve يؤكد أن العبودية للسيد تحول العبد إلى كائن جديد، فيبدأ فى رؤية نفسه فى صورة الكيان الذى خلقه هو.

(٤) حوارات أجريت مع مؤيدى ومعارضى الحركة فى Basaso-Gardo فى شهرى مارس وأبريل من عام ١٩٩٤ .

(٥) حوار مع العقيد عبد الله كاهين فى تورونتوفى الأول والثالث من أغسطس.

(٦) حوار مع عبد الرحمن عثمان راجح الذى سمح لى بنسخ هذه البيانات من الملحوظات التى دونها خلال المؤتمر الدولى الخامس للدراسات الصومالية، فى كلية الصليب المقدس بورشستر الذى عقد فى الفترة مابين الأول والثالث من ديسمبر ١٩٩٣ .

(٧) انظر مثال حديث ، Lidwin Kapteijns The Catastrophe and Culture الذى قدم خلال المؤتمر الدولى الخامس للدراسات الصومالية فى كلية الصليب المقدس بورشستر فى الفترة ما بين الأول والثالث من ديسمبر ١٩٩٣ .

(٨) لعل أعجب أوجه هذا القهر كانت القبض فى منتصف الليل على سبعة وأربعين موظفًا ومحاضراً جامعيا من قبيلة إسحق فى يوليو ١٩٨٩ . فقد كانوا يعملون بإخلاص فى مقديشيو بعيداً عن مناطق التمرد . وفى مثال صارخ على قوة إرهاب الدولة أمر سياد برى بنقلهم إلى شاطىء مهجور فى منطقة الجزيرة حيث تم ذبحهم ودفنهم فى مقابر جماعية. وهذا هومثال واحد فقط على الحوادث التى أثارت انتباه منظمات حقوق الإنسان الدولية .

(٩) هذه التقييمات قد تم الحصول عليها خلال مقابلات أجريت فى هرجيسيا ومقديشيو فى شهرى يونيووأغسطس من عام ١٩٩١ وفى منطقة بارى (بوصاصو) فى مارس / أبريل ١٩٩٤ .

(١٠) حوارات ومقابلات أجريت مع إبراهيم ميجاج ساماتار آخر رئيس للجنة المركزية للحركة الصومالية القومية خلال المؤتمر الدولى الخامس للدراسات الصومالية الذى عقد فى كلية الصليب المقدس فى ورشستر ماساشوستس فى الفتة من الأول إلى الثالث من ديسمبر ١٩٩٤ . وقد تكرم مشكوراً بإعطائى معظم هذه البيانات الخاصة بالحركة القومية الصومالية وجمهورية أرض الصومال. والمعلومات الموضحة فى الجزء التالى كلها مستقاة من هذه المقابلات والحوارات .

(١١) فاتت (1985:286-287) Donald Horowitz الطبيعة التعددية لمنطقة أوجادين وعليه فلم يصل إلى السبب الحقيقى وراء شعبية فكرة حق الاسترداد التاريخى بالصومال فى الستينيات .

(١٢) مقابلات مع إبراهيم ميجاج ساماتار ، انظر رقم ١٠ .

(١٣) فى مناقشتى للنظم الانتخابية أدين بالفضل لـ (1991 & 1985) Horowitz .

## References

Adam, Hussein M., (1980) *The Revolutionary Development of the Somali Language*. Los Angeles: Occasional Paper No. 20 for the African Studies Centre, University of California.

Andrzejewski, B.W., and Lewis, I.M., (1964) *Somali Poetry*. Oxford: Clarendon Press.

Aronson, D., (1980) "Kinsmen and Comrades: Toward a Class Analysis of the Somali Pastoral Sector." *Nomadic Peoples*. 7 (November).

Bongartz, M., (1991) *The Civil War in Somalia*. Uppsala: Current African Issue II Nordiska Afrika Institute.

Bulhan, H. (1989) Crisis. 1 (11) (November): 2.

Cassanelli, L., (1982) *The Shaping of Somali Society*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Diamond, L., (1983) "Class, Ethnicity and the Democratic State: Nigeria. 1950-1966." *Comparative Studies in Society and History*. 25 (3) (July): 457-489.

Diblawe, A., and Iman, H., (1989) "Gaal Dil Gar-tiisana Sii: A Cursory Review of Somali Judicial System(s)." *Ufahamu*. XVII(2) (Spring).

Drysdale, J., (1964) *The Somali Dispute*. New York Praeger.

-----, (1994) *Whatever Happened To Somalia A Tale of Tragic Blunders*. London: HAAN Associates.

Enloe, Cynthia H., (1986) *Ethnic Conflict and Political Development*. Boston: Little Brown. 1973. Lanham, Md.: University Press of America.

-----, (1978) "Ethnicity, Bureaucracy and State-Building in Africa and Latin America." *Ethnic and Racial Studies*. 1(3) (July).

-----, (1981) "The Growth of the State and Ethnic Mobilization: The American Experience." *Ethnic and Racial studies*. 4: 12?-136.

Fanon, F., (1967) *Black Skin, White Masks*. New York: Grove Press.

Glickman, H., (1995) "Traditional Pluralism and Democratic Processes in Mainland Tanzania". In *Asian and African Studies*. Annual of the Israel Oriental Society. 5: 165.

-----, (1988)"Frontiers of Liberal and Non-Liberal Democracy in Africa. " *Journal of Asian and African Studies*. 23 (3-4).

-----, (1985) "Issues in the Analysis of Ethnic Conflict and Democratization Processes in Africa Today." In *Ethnic Conflict and Democratization*: (this

volume) Harvey Glickman, (*ed.*), 1995. Ethnic Groups in Conflict Berkeley: University of California Press.

Horowitz, D.L., (1991b) "Ethnic Conflict Management for Policymakers." in *Conflict and Peace-making in Multiethnic Societies.* Joseph V. Montvile, (*ed.*) Toronto: Lexington Books, pp. 115-130.

Iye, Ali M., (1991) *Le Verdict De L'arbre.* Dubai: International Printing Press.

Kojeve, A., (1969) *Introduction to the Reading of Hehel.* New York: Basic Books.

Laitin, D. and Samatar, S.S., (1987) *Somalia: Nation in Search of a State..* Boulder, Co.: Westview Press.

Leatherbee, L. and Dale, B., (1994) *Consensus and Dissent: Prospects for Human Rights and Democracy in the Horn of Africa.* New York: the Fund For Peace, January.

Lewis, I.M., (1955) "Sufism in Somalia: The Study in Tribalism." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies.* 17(3).

-----, (1961 *Sufism in Somaliland: A Pastoral Democracy.* London: Oxford University Press.

-----, (1979) Sufism in Somaliland: Kim II-Sung in Somalia: The End of Tribalism?" In *Politics in Leadership.* Shack, William A. and Cohen, Percy S., (*eds.*) Oxford: Clarendon Press.

-----, (1988) *Sufism in Somaliland: A Modern History of Somalia: Nation and State in the Horn of AFRICA.* Boulder Co.: Westview Press.

-----, (1990) Sufism in Somaliland: "The Ogaden and the Fragility of Somalia Segmentary Nationalism." *Horn of Africa.* XIII (1 and 2) (January-March and April-June).

Luling, V., (1984) "The Other Somali-Minority Groups in Traditional Somali Society." *Volume 4 Studies in Humanities and Natural Science. Proceedings of the Second International Congress of Somali Studies – University of Hamburg,* August 1-6, 1983. Labahn. Thomas, (*ed.*) Hamburg: Helmut Buske Verlag.

Mafeje, A, (1971) "The Ideology of 'Tribalism'." *The Journal of Modern African Studies.* 9: 253-261.

Mukhtar, M.H., (1988) "The Emergence and Role of Political Parties in the Inter-river Region of Somalia from 1947-1960." in *Proceedings of the Third International Congress of Somali Studies, (May 1989 at the University of Rome).* Annarita Puglielli, (*ed.*) Rome: II Pensiero Scientifico Editore.

Nelson, Harold, D., (1982) *Area Handbook for Somalia*. Washington: USGPO for Foreign Area Studies, the American University.
Putnam, Diana, B. and Nour, Mohamood, (1993) *The Somalis: their History and Culture*. Washington, D.C.: the Refugee Service Centre, October.
Ronen, Dov, (*ed.*) (1986) *Democracy and Pluralism in Africa*. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers.
Rothchild Donald and Olorunsola, Victor, A., (1983) *State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas*. Boulder, Co.: Westview Press.
Rothchild, D. and Michael F., (1988) "African States and State and The Politics of Inclusive Coalitions". In *The Precarious Balance: State and Society in Africa*. Donald Rothchild and Naomi Chazan, (*eds.*) Boulder, Co.: Westview Press.
Rothchild, D. and Chazan, N. (*ed.*) (1988) *The Precarious Balance: State and Society in Africa*. Boulder, Co.: Westview Press.
Samatar, Abdi, (1968) *The State and Rural Transformation in Northern Somalia, 1884-1986*. Madison: University of Wisconsin Press.
Samatar, A.I., (1988) *Socialist Somalia: Rhetoric and Reality*. London: Zed Books.
Saul, J.S., (1979) *The State and Revolution in Eastern Africa*. New York: Monthly Review Press.
-----, (1979) "The Dialectics of Class and Tribe." *Studies in Political Economy*. 1 (Spring): 1-42.
Sheikh-Abdi, A., (1993) *Divine Madness: Mohamed Abdulle Hassan (1856-1920)*. London: Zed Books.
Shoumatoff, A., (1994) " The 'Warlord' Speaks." *The Nation*. April 4.
Sklar, R.L., (1963 & 1966) *Nigeria Political Parties*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.
-----, (1967) "Political Science and National Integration – a Radical Approach. " *The Journal of Modern African studies*. 5(1).
-----, (1979) "The Nature of Class Domination in Africa." *Journal of Modern African Studies*. 17: 531-552.
-----, (1987) "Development Democracy." *Comparative Studies in Society and History*, pp. 686-714.
Steiner, H.J., (1991) "Ideals and Counter-Ideas in the Struggle Over Autonomy Regimes for Minorities." *Notre Dame Law Review*. 66: 1539-1567.

Steiner, J., (1991) *European Democracies.* New York: Longman.

Swift, J., (1979) "The Development of Livestock Trading in a Nomad Pastoral Economy: The Somali Case". In *Pastoral Production and Society.* Cambridge: Cambridge University Press.

Touval, S., (1963) *Somali Nationalism: International Politics and the Drive for Unity in the Horn of Africa.* Cambridge: Harvard University Press.

الخاتمة

# العولمة والسياسة فى أفريقيا

بقلم : أكوديبا نولى

ترجمة : د . محمد عاشور مهدى

## الحقيقة الموضوعية للعولمة :

عادة ما تؤثر البيئة الخارجية على القضايا السياسية فى أفريقيا . والواقع ، أن سياسات اليوم هى نتاج التحول الكامل تقريباً للمجتمع الأفريقى فى ظل الإمبريالية .

فالدولة الأفريقية التى هى محور هذه السياسات ، نشأت وترعرعت فى ظل الاستعمار ، وعند حصولها على الاستقلال السياسى ، خضعت هذه الدول لسطوة الاستعمار الجديد ، واليوم تقع فى حبائل العولمة .

وبالتالى ، فقد أثر الاستعمار دائمًا تأثيرًا شديدًا على السياسات الأفريقية .

فما هى طبيعة التأثير الذى مارسته العولمة ؟ وما هو – إن وجد – الاختلاف بينه وبين تأثير الاستعمار والاستعمار الجديد ؟ وكيف تتلاءم أفريقيا مع هذا التأثير ؟ وما هى السبل التى يمكن من خلالها لأفريقيا أن تتصدى ، بكفاءة وعلى نحو ملائم لهذا التأثير ؟

توجد خصائص تميز بين إمبريالية العولمة وإمبريالية الاستعمار والاستعمار الجديد .

ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

الحقيقة الواقعية ، والمنظور الإيدلوجى .

## أما عن الحقيقة الواقعية ، فتتميز بثلاثة ملامح أساسية :

السمة الأولى هى : ظهور المشروعات عابرة القومية كقوة أساسية تدفع باتجاه التوسع العالمى ، لرأس المال الخاص والسوق الرأسمالى ، ذلك أنها تنشىء أنشطة اقتصادية ومالية عبر الحدود القومية ، ومنتجات وموارد وأسواقًا عالمية فى سعيها المستمر خلف الميزة التنافسية . وهو ما أدى إلى توزيع وتكامل هائل للإنتاج عبر العالم وزيادة مستمرة فى التوسع الأفقى والاندماج الرأسى لعمليات الإنتاج العالمى .

السمة الثانية هى : ظهور الماليين والمضاربين البعيدين عن مجالى الإنتاج والتجارة اللذين من أجلهما وجدوا فى المقام الأول. ويقود هؤلاء الفاعلون الاقتصاديون حالياً الاقتصاد العالمى . من خلال قدرتهم على تحويل كميات كبيرة من الأموال من مكان إلى آخر فى لحظة ، وقدرتهم على تحريك تدفقات مالية هائلة عبر الحدود القومية يكون لها تداعيات إيجابية أو كارثية حسب الأحوال .

ودور مثل هذه الأنشطة فى انهيار اقتصاديات بعض "النمور الآسيوية" يدلل على ذلك .

السمة الثالثة والأخيرة هى : ثورة الاتصالات التى أتاحت إمكانية انتقال البضائع والأموال على نحو آمن وسريع لكل ركن فى العالم والاتصال الدائم ليل نهار من أقصى العالم إلى أقصاه .

وهو ما أدى إلى اختصار الفجوة الزمنية فى الاقتصاد والمجتمع الدوليين على نحو ما عُبر عنه بلاغياً – ولكن مجازياً – بمفهوم "القرية العالمية" . فلقد تزامن مع ثورة المعلومات هذه ظهور وذيوع تكنولوجيا حديثة مهيمنة (كمبيوتر) ، وزيادة تراكم أهمية المعرفة من أجل الإنتاج والاقتصاد و الثقافة عموماً .

وانطلاقًا من التدفق الأحادى ، بصفة أساسية للتصورات والمعلومات داخل ذلك النظام العالمى ، للمعلومات برز اتجاه قوى نحو توحيد الثقافة والتفكير .

والواقع الموضوعى للتفاعلات عبر القومية يؤثر على السياسة فى أفريقيا بطرق مختلفة ، بعضها إيجابى والبعض الآخر سلبى .

فمثلاً على الجانب الإيجابى، فإن نمط التغطية الحية لشبكة (سى-أن-أن) .C.N.N للأحداث قد قلل من تأثير أبواق الدعاية العتيقة وحد من قدرة القادة السياسيين على التلاعب بالرأى العام . وفى نفس الوقت ، فإنه قد عمم النضال والاستراتيجيات السياسية والكفاحات السياسية، وشجع التحالفات العالمية ، وتقاسم الخبرات بين المناضلين من أجل القضايا السياسية المتشابهة ، وحفز الحركات الشعبية فى كل أنحاء العالم .

فالكفاح من أجل حقوق "أوجونى" ، والكفاح من أجل تمكين المرأة فى أفريقيا ، واستخدام المؤتمرات الوطنية فى أفريقيا فى النضال من أجل تحقيق الديمقراطية ، والارتفاع العام فى الوعى الديمقراطى للسكان الأفارقة يرجع فى جانب كبير منه لعولمة نظام المعلومات .

ومن ناحية إيجابية أخرى أفرزت العولمة زيادة فى المنظمات (الغير حكومية NGOs) ، التى تلعب حالياً أدواراً نشطة فى السياسات الأفريقية ، وساعدت على توزيع السلطة بين الدولة وباقى المجتمع . وتمارس شبكة المنظمات غير الحكومية نفوذاً على الحكومات والمؤسسات الحكومية فى ترتيب الأجندة ، وتقديم المعلومات والنصح وفى السياسة الإدارية كما توفر منتدى للمناقشات العامة ، والخبراء الذين يعتمد عليهم فى العديد من المجالات كالحقوق البيئية حقوق الإنسان ، المساعدة الإنسانية ، التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وإجمالاً ، تعمل المنظمات غير الحكومية على تشجيع المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات السياسية .

أما الجانب السلبى ، فإنه على أية حال وبصورة مبسطة جداً ، قد أسفر عن ازدهار عمليات التحيز وانحراف وتشويه وسائل الإعلام الجماهيرية ، على نحو جعل القادة السياسيين أسرى للمزاج العام بصورة طبيعية ، وزاد من أثر عددى الصراعات الأفريقية .

وبالمثل كما حذر "هاتشفول" (هاتشفول ١٩٩٥ ، ١٩٩٦م) من أن ثمار المنظمات غير الحكومية (لم تكن إيجابية بالكلية) فى أفريقيا ؛ ذلك أن دوافع وممارسات بعضها ،

وخاصة تلك المتعلقة بالدول الأفريقية عليها علامات استفهام . كما أن العديد منها يعاني من الافتقار للديمقراطية مثل ما تعاني منه الحكومة .

ويرجع هذا إلى أن نظام تلك المنظمات نفسه مثل ساحة صراع على النفوذ ، وحول الطريقة التي تمارس بها سلطة الدولة ، وبالمثل ساحة للقوة والهيمنة فيما يتصل بشئونها الخاصة .

والواقع ، إن هذا النظام (المنظمات غير الحكومية) قد أُفسد بفعل التناقضات والمصادر القائمة والمحتملة لعدم التسامح كالطائفية والشعبوية ، التعصب للتقاليد ، الاثنية والأبوية . فالعديد من الأعضاء المؤثرين كالكنيسة والاتحادات العمالية ووسائل الإعلام الجماهيرية ، يتسم بسمات طبيعية مزدوجة تمثل فى جانب منها مستودع قوة الدولة ، ومن ناحية أخرى تمثل رأس الحربة لإرادة الشعب والمساءلة للشعب فى آن واحد .

وفوق كل ذلك ، فإنه من ضمن التأثير السلبى لأبعاد الواقع الموضوعى ، للعولمة هو إضعاف قوة الدولة ، ذلك أنه قد قام بتحويل ميزان القوى فى الاقتصاد العالمى ، من الاقتصاد الإقليمى الحكومى إلى الشركات متعددة الجنسية ، وعليه فإنه فى نيجيريا نجد الدولة تابعة لشركات البترول متعددة الجنسيات التى تقوم بالتنقيب وإنتاج وتسويق البترول دوليًا (سورمبكم وأوجا ١٩٩٤ ، أوبا ١٩٩٧) كما أنها تعتمد على تلك الشركات الدولية للحصول على نصيبها من الفائض الناجم عن النظام التراكمى الذى تحدده الشركات عابرة القوميات لقطاع البترول .

واكتشف أعضاء منظمة حرس حقوق الإنسان فى تحقيقاتهم الخاصة بصناعة البترول فى نيجيريا أنه فى مناطق إنتاج البترول من البلاد ، عُومل الأفراد بوحشية شديدة من موظفى الدولة لمحاولتهم رفع شكاوى ضد الشركات البترولية متعددة الجنسية . وفى بعض الحالات ، قامت قوة أمن الدولة بتهديد وضرب واعتقال ، وفد ممثلى المجتمع المحلى حتى قبل أن يقدموا مطالبهم . كما قمع الكثير من المواطنين المحليين لمجرد اختلافهم مع تفسير معاهدة التعويضات أو بسبب طلب التعويض الملائم للأرض المدمرة وفقد الرزق كنتيجة لعمليات هذه الشركات البترولية الدولية (حقوق الإنسان ١٩٩٩ : ٢) .

وعادة ما تعهد الحكومة إلى الشركات بمهمة بيان الحقائق الخاصة بقضايا ملكية الأرض وقيمتها ، وتقدير الآثار البيئية وشروط التعويض عن الممتلكات . وفقدان فرص العمل والفصل فى الادعاءات الخاصة بتعرض أصحابها لخسائر ودمار فمعظم مفاوضات التعويضات كانت ثنائية ما بين الجماعات المحلية المتأثرة من جانب وشركات البترول المعنية من جانب آخر مع اقتصار دور الحكومة على المراقبة . وبالتالى ، باتت عملية التقسيم والتفاوض والتعويض خاضعة كلية لهيمنة الشركات وأضحت المجتمعات المحلية فى كثير من الأحيان فى وضع تساومى غير متكافىء نسبيًا مقارنة بوضع الشركات ، واضطرت فى كثير من الأحيان إلى قبول أى تعويض تعرضه هذه الشركات مهما كان قدره .

وعلى أية حال فإنه عندما كان يثور نزاع بين الجماعة المحلية وشركة البترول ، فإنه غالبا ما كانت الحكومة النيجيرية تقف إلى جانب الشركة .

والمشاهد اليوم أن القوة الاقتصادية المتحققة للشركات متعددة الجنسيات لم يوازنها تحول فى مسئوليتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو تحقيق الرفاهية العالمية ، فعلى حين ازدادت استفادة تلك الشركات بدرجة كبيرة من عملية تحرير التجارة والاستثمار دون قيد أو شرط ، فإن ذلك كان على حساب الفقراء والكادحين وخاصة فى أفريقيا ، وكانت النتيجة ازدياد فقر القارة فى ظل عجز الحكومات الأفريقية وعدم قدرتها على تحقيق وعودها . وبالتالى ، تصاعدت اللامبالاة والعزوف الشعبى تجاه السياسة ، وتحول التصويت فى الانتخابات إلى مجرد تعبير عن قلة الحيلة ، فى ذات الوقت الذى اجتازت فيه المنتجات والأسواق والأعمال والأموال عابرة الحدود بسهولة كافة القيود السياسية المفروضة من قبل الدولة .

أكثر من ذلك فإنه لم تكن هناك آليات تضمن الشفافية والحوار المفتوح فى العلاقة بين الدول وهيئاتها وتنظيمتها فوق الإقليمية ، لذا فإن الكثير من القرارات شديدة الأهمية للشعوب الأفريقية يتم اتخاذها الآن فى أماكن متفرقة بعيداً عن القارة وغالباً من خلال وكلاء مجهولين وقوى غير معروفة للشعب .

كل هذه العراقيل وقفت كعقبات فى طريق النضال السياسى الأفريقى ، وعلى أفضل الأحوال فإنه من المحير جداً ، أن تخطط لمواجهة قوى تعسف لا شخصية

وغير مرئية ، وسائلة ، قوى تقع فيما وراء إدراك الشعب ، ومحصنة ضد المؤسسات المحلية للرقابة على السلطة .

وبالمثل فإنه من الصعوبة ، التفاوض من أجل تحالفات أكبر وأقوى عبر الفضاء عابر الدول شديد الاتساع على نحو يولد شعوراً زائفًا بانعدام المسافات ومحدودية فرص العمل السياسى ، فالتعبئة السياسية ، حقيقة ، مستحيلة فى ظل سيولة وعدم تحديد الفضاء السياسى الجديد .

فليس من الواضح ما هى مراكز القوى ومصادر القوى التى ينبغى أن تكون هدفًا لتلك الجهود ، فمن الصعوبة بمكان تحديد مراكز قوى واضحة لمهاجمتها فى ظل عدم سهولة تعيين المضطهدين .

والنتيجة هى فقدان الاتجاه السياسى ، التخطيط السياسى والضعف الشعبى (أكى ، ١٩٩٧ : ٢٩١) .

علاوة على ما سبق ، فإن ظاهرة فتح الحدود الملازمة لانفتاح القوميات لمذهب عبور القوميات تجعل الشئون الأفريقية فى كافة المجالات عرضه لرقابة وحكم المجتمع الدولى ، ويولد هذا الشعور بانعدام المسافة بين الشعوب الأفريقية ، وانكماش الفضاء المادي وازدياد القرب ودعم المودة التى جميعها نتاج الأنشطة غير القومية ، التى سببت التوترات والقلق بفعل تكدس الشعوب داخل حيز ضيق ، بكل اختلافاتهم وشكوكهم المتبادلة ، ويزيد من تعقيد الأمر التغييرات الهامة المرتبطة بالعولمة ، كغموضها ، تناقضها ، إضعافها للوحدة التقليدية ، وآثارها التنميطية من خلال الشعور العام بفقدان الفرد سيطرته على أموره لصالح الفاعلين الأقوى ، ومن خلال سيادة الثقافة المادية للرأسمالية التى أدت بالعديد إلى اليأس والمجاهرة بالعداء ، واللجوء إلى الأثنية والدين وغيرها من الهويات المحلية كملاذ ، وصراع هؤلاء الأفراد لم يكن حقيقة من أجل السلطة أو السياسة إلا بالمعنى المجازى . فالصراع الداخلى الذى شهدته بعض الشعوب كان مجرد محاولة للتخلص من الظلم من جانب أفراد يائسين فى سعيهم لمواجهة عدو غير مرئى ولا يقهر (القوى عبر القومية) ، هاجموا أهدافاً خاطئة ، إلا إنه عبر هذا الصراع الداخلى أكدت الشعوب أنها حية وراغبة فى تأكيد كرامتها الإنسانية

إلا إنها لم تقم بدعم أنفسها ضد قوى العولمة القمعية ، لذا فإن النضال من أجل الكرامة الإنسانية منفصل إلى حد ما اليوم على نحو واضح عن السياسة .

ومن جهة أخرى ، دعمت الأنشطة عبر القومية السوق الرأسمالي مقارنة بالمؤسسات الأخرى فى أفريقيا وأى مكان آخر ، إلى درجة يمكن القول معها باطمئنان أن السوق أصبحت تبتلع المجتمع ، ومع تغلغل وهيمنة قيم وقواعد السوق الأساسية على المجتمع أصبحت هوية المستهلك هى الهوية الثانوية ويتناقض هذا التطور مع السياسات الديمقراطية .

فعلى حين أن مزايا السوق فردية ، خصوصية، ذاتية تتغيا مصالح خاصة تماماً ، فإن الديمقراطية تتغيأ المصالح العامة (تقودها المصالح العامة) فبدون تمثيل المصالح فى إطار قواعد محددة لعلة مشتركة كالمصلحة المشتركة أو بعض السمات العامة ، لن يوجد الحكم الديمقراطى الصالح .

وعلى الجانب الآخر خلق النظام المعلوماتى العالمى مناخًا غير مساعد على النظام الديمقراطى ، حيث إنه يقدم الرغبات والاختيارات السياسية كحقائق مجردة وإحصاءات أكثر منها كعملية ديناميكية تحتوى على الخبرات الحية للشعوب التى تفضل الإرادة المعبرة عن إرادتهم والتى تحقق بفاعلية التوافق على الأمور ذات الاهتمام المشترك ، فهذه البيانات مازالت وليدة سلبية ، انتقالية ، وغير حوارية ، وبانتقالها إلى شعوب منعزلة نسبيًا عن التلفزيون ، الكمبيوتر ، الفاكس ، أدت هذه المعلومات إلى عزل الأفراد أكثر منها إلى تحقيق الاندماج الاجتماعى ، كما أنها كانت شديدة السيولة والتفرطح بما يحول دون إحداث الإحساس بالتشارك فى الوجود الاجتماعى ، ودون بلورة للمشروعات السياسية والأنشطة الديمقراطية . ورغم كل ما سبق ، فإن الدور الحيوى للتعبئة السياسية يبدو أنه متوطن فى نظام المعلومات هذا .

وأحد السبل التى سعت من داخلها الدول الأفريقية وغيرها من الدول إلى مواجهة أبعاد الواقع الموضوعى للعولمة هو إقامة منظمات سياسية واقتصادية فوق وطنية على غرار الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC) ، الاتحاد الأوربى (EU) ، منظمة التجارة الحرة لشمال الأطلنطى (NAFTA) ، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)،

جماعة شرق أفريقيا (EAC) ، جماعة التنمية لجنوب الأفريقى (SADC) ، ويعكس السعى نحو التجمعات الاقتصادية فى آسيا وأمريكا اللاتينية ذات الاتجاه ، ومع ذلك فإن هذه المنظمات تفتقر إلى القوة اللازمة لتطبيق سياستها ، كما أنها دائمًا ما كانت شديدة البعد عن الاهتمامات المحلية للشعوب كبؤرة ملائمة للعمل السياسى .

وبينما كانت الدول الرأسمالية المتقدمة فى وضع القدرة على تسخير القوى فوق العالمية لمصلحتها من خلال تلك المنظمات فوق الدولية ، فإن الدول الأفريقية لم تكن كذلك ، فـ ٨٠٪ من الاستثمار العالمى كان يتم فى إطار مثلث أوربا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية (بوتهليزى ، ١٩٩٩ : ٨) .

وطبقًا لـ "كيت" (١٩٩٧ : ٢٣) ، فإن نحو ٨٤٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر جاء من هذه الاقتصادات ؛ فى عام ١٩٩٤ ، منها وبنسبة تزيد عن ٤٠٪ من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وحدها ، و ٦٠٪ بين الدول الصناعية فى أمريكا الشمالية وأوربا، وعالميًا فإن ٨٩٪ من أكبر الشركات متعددة الجنسيات منشؤها الكتل الاقتصادية القوية الثلاث .

وفى عام ١٩٩٤ كان نحو ٨٨٪ من الأصول الأجنبية لهذه الشركات يقع فى ما بين دول تلك التجمعات الاقتصادية القوية ، وبالتالى فإن تلك البلدان كانت على أهبة الاستعداد للاستفادة من اتساع نطاق أنشطة تلك الشركات إذا ما أزيلت العقبات من أمامها ، ومن ناحية أخرى فإنه لم يظهر أى شىء يعبر عن نظام عالمى للإنتاج والتوزيع كما طرحته فكرة القرية العالمية ، فأكثر من ٨٠٪ من الإنتاج العالمى مازال رهن الاستهلاك القومى أو المحلى ، و ٩٠٪ من إنتاج العمال فى أنحاء العالم مازال ينتج للسوق المحلى ، بل أن الكثير منه لاستهلاكهم الخاص واستهلاك أسرهم المعيشية فالتجارة العالمية والاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج القومى الإجمالى العالمى ليست أعلى مما كانت عليه فى ١٩١٣ ، فالاستثمار الأجنبى المباشر أقل من ٥٪ من النمو الثابت لتشكيل رأس المال العالمى (شكل ١٩٩٣) ، وقد بلغ إجمالى احتياطى (مخزون /أسهم) الاستثمار الأجنبى كنسبة من مخرجات العالم ذروته بنسبة ٨,٥ عام ١٩٩١ ، والتى كانت أقل منها فى عام ١٩١٣ ، وفى عام ١٩٩٢ لم توظف

الشركات متعددة الجنسيات أكثر من ٣٪ من قوى العمل الدولية ، وبرغم من الحراك (الانتقال) المتزايد لرأس المال ، فإن نسبة لا بأس بها منه كانت تتم بين تلك المنظمات نفسها (سويرة ١٩٩٨ : ٥) فأفريقيا مفعول به أكثر منها فاعل فى الأنشطة عابرة القوميات ، فهى لا تتحكم فى آليات العولمة ، فالمتدفق الداخلى لرأس المال داخل أفريقيا جنوب الصحراء فى ١٩٩٦ كان أقل من ٥٪ مقابل أكثر من ٨٠٪ داخل الدول المتقدمة فى اليابان وأوربا الشرقية وأمريكا الشمالية .

وفى الواقع ، فإن نصيب أفريقيا من حجم الاستثمار الأجنبى المباشر يدور حول ١٪ وكذلك كل الدول النامية (سويرة ١٩٩٨ : ٢٣-٢٤) . ومتضافر مع تدهور الواردات وتكلفة الفائدة الحقيقية وعبء الدين الخارجى ، والفشل فى جذب التمويل الأجنبى إلى أفريقيا قد أدى إلى انكشاف القارة أمام قوى العولمة .

وبالتالى ، فإن استجابة الدول الأفريقية للعولمة يتحتم بالضرورة أن تختلف عن استجابة الدول الرأسمالية المتقدمة ، ولابد أن تؤكد على مقاومة القوى فوق الوطنية .

## ايديولوجية للعولمة :

اقتضت إمكانية حدوث مقاومة للعولمة نشر ايديولوجية العولمة من جانب الدول المستفيدة من انتشار قوى العولمة فى كل ركن من العالم ، وتحديداً الدول الرأسمالية المتقدمة مثل اليابان وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وتطرح هذه الايديولوجية أنه عن طريق اعتناق العولمة فقط تستطيع الدولة أن تحقق نمواً سريعاً فى الإنتاج .

كما أن العولمة سوف تؤكد الاتساع المتزايد فى التجارة الدولية ، وستيسر الاتصال بين الشعوب والأمم ، والمزيد من تجانس الثقافة العالمية ، والتعاون المتزايد بين شعوب العالم لملاحقة الأهداف العالمية . وأنصار هذه الايديولوجية يرون أن هذه القيم هامة جداً بما يعنى ضرورة السماح للقوى والاتجاهات عابرة القومية بالاتصال غير المقيد بكل أنحاء العالم ، وعن طريق القوى العابرة للقارات يمكن خلق "القرية العالمية" التى تحقق اهتمامات وأهداف كل الشعوب والدول ، على أية حال فإن التوجه نحو

العولمة من الصلابة على نحو يجعل معارضة المرء له مجازفة . وإنه من صالح الدول الفقيرة فى العالم بصفة خاصة أن توطن نفسها فى هذا الاتجاه ، وقد سعت الدول الرأسمالية المتقدمة - مسلحة بهذه الايديولوجية - إلى طرح ما ينبغى على الدول الأفريقية وغيرها من الدول الفقيرة القيام به لإزالة المعوقات أمام نشر السلطة عبر القومية ودمجهم فى الاتجاه نحو العولمة ، ولمواجهة مقاومة الشعوب الأفريقية تم فرض هذه الوصفة (الروشتة) فى شكل مشروطية على الدول الأفريقية المتلقية للمساعدات المالية الدولية ، وأشهر تلك المشروطيات أدرج فى حزمة عرفت ببرنامج الإصلاح الهيكلى (SAP) ، وقد طبقت برامج التكيف الهيكلى دون تمييز وبدون مراعاة الظروف المحلية . وغالبًا ما تضمنت تقزيم الدولة وانسحابها من المشروعات الاقتصادية عبر إلغاء كافة أشكال الدعم الحكومى والأخذ بالاقتصاد غير الموجه بما فى ذلك التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة ، والتدفق الحر للمعلومات ، الشفافية فى العمليات الحكومية ، السياسات الاستشرافية والمساءلة العامة وسيادة القانون . ومؤخراً أضيف التعدد الحزبى إلى القائمة .

والاعتقاد الراسخ هو أن الديمقراطية الليبرالية فى إطار السوق الحر ليست أكفأ وأفضل المبادىء التنظيمية فحسب ولكنها أيضًا الطريق الأفضل لإعطاء دفعة للعولمة ، وعليه فقد طبقت تلك الوصفات بصرامة وإصرار من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة .

إن أحد الجوانب الإيجابية ، هو أن المشروطيات السياسية قد دعمت نضال الشعب الأفريقى من أجل الديمقراطية ، فبإشاعة القيم الديمقراطية واستعمالها كأداة للضغط على القادة الأفارقة المستبدين ، قوض المجتمع الدولى بدرجة كبيرة النظم السلطوية ، حيث ساعد على إجبار النظم السلطوية الأفريقية التى تراوحت ما بين حزب واحد ونظم عسكرية على التعهد الشفوى - على الأقل - بالديمقراطية وإجراء انتخابات تعددية . فعبر القارة من شرقها لغربها ومن شمالها لجنوبها تصاعد الضغط الديمقراطى وأجبر الطغاة من أمثال "آرب موى" فى كينيا ، "بول بيا" فى الكاميرون ، "نجويسو" فى الكونغو ، "نيجوما" فى غينيا الاستوائية ، "يحى جمعة" فى جامبيا ، "موبوتو" فى زائير ، على تحرير أنظمتهم السياسية وإجراء انتخابات تعددية .

وترافق مع هذا التحرير السياسى ، التأثير الإيجابى للضغط الخارجى من أجل الشفافية والمساءلة وحكم القانون ، وعلى الرغم من أن ذلك الضغط لم يستطع حفظ حياة النشطين التسعة فى أوجونى الذين قتلوا على يد نظام أباتشا فى نيجيريا . فإنه مع ذلك شجع القيم الديمقراطية فى معظم الدول الأفريقية وأدى إلى احترام متزايد للديمقراطية فى العديد منها . وحظيت المساءلة بأهمية ودلالة جديدة فى الإدارة الحكومية ، ولم يتم بالضرورة استئصال الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية ، ولكن توارت صورهما السافرة ، وتم بث وعى شعبى قومى جديد ضدهما ، وهو ما أدى إلى زيادة الدعوات داخل وخارج القارة إلى تجميد الأموال والثروات المنهوبة من جانب القادة الأفارقة الموجودة بالبنوك الخارجية وإعادتها إلى وزارات الخزانة المختصة .

ويعتقد بعض أنصار برامج التكيف الهيكلى فى أفريقيا ، أنها سوف تؤدى إلى ظهور بورجوازية مستقلة عن الدولة، وأن قيمها الديمقراطية متوطنة فى عملية الإنتاج ، وبالتالى سيكون لها نظام فى مواصلة الديمقراطية على أسس ثابتة ووفق ذلك التحليل ، فإن برامج التكيف الهيكلى سوف تؤدى إلى نمو طبقة رأسمالية وطنية تعتمد على تراكم مستقل وتهيئ البيئة الملائمة للظهور النهائى لطبقة وسطى متحررة من القوة الجامحة للدول التسلطية ، وقادرة على دعم الديمقراطية الليبرالية . وهذه هى الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة القارة إلى الحكم الديمقراطى (شازت ١٩٨٣ ، داموند ١٩٨٨ ، ماكمافى ١٩٩٨). وقد هوجمت الرؤية سالفة البيان من جانب المعارضين ، حيث أشاروا إلى الخبرة الواقعية "لهيكلة" الدول الأفريقية والتى أسفرت على نحو ما أشاروا إلى هيمنة اتجاه السلطوية على اتجاه الأخذ بالديمقراطية . فنتيجة لعدم شعبية برامج التكيف الهيكلى لم يكن من المستطاع تنفيذها إلا من خلال القوة . والواقع أن الدول المطبقة لتلك البرامج كانت تشعر أنها مسئولة ليس أمام مواطنيها ولكن أمام صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وكان عليها أن تناضل من أجل تحقيق معايير الأداء التى تتطلبها هاتان المؤسستان رغم كل مساوئها . ولوقوعها بين الضغوط الوطنية من أجل إضفاء طابع إنسانى على برامج التكيف الهيكلى ، وإصرار صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على استمرار البرنامج العلاجى وإظهار "الإرادة السياسية" – وهى اللغة القانونية للقدرة على القمع – تتبنى الدول الأفريقية اقتراب

إدارة الأزمات ، وينطوى ذلك على انتقاء بعض المطالب الشعبية الملائمة ، وقمع بعض من أكثر الانتقادات صخباً ، واستقطاب (اصطفاء) قيادة المؤسسات التنظيمية ، وتقويض الجماعات ذات الشعبية وهذا الاعتماد المتزايد على السلطوية فى تطبيق الدولة لاستراتيجية الهيكلة ، رافقه إنجاز محدود لبرامج التكيف الهيكلى وآثارها السلبية (العديدة) على الظروف المعيشية للعديد من الفاعلين والفئات الاجتماعية ، ومن الملاحظ أن أغلب الدول التى اعتبرها البنك الدولى "أقوى هيكلة" كانت سلطوية تمامًا فى تطبيق برامجها (بانجور ١٩٩٥ ، أولكشيا ١٩٩٥ ، نيكان ١٩٩٥ ، هاتشفول ١٩٩٥) . والواقع أنه من وجهة نظر أولئك المعارضين ساهمت برامج التكيف الهيكلى فى تقويض التحول الديمقراطى للقارة ليس بسبب أن ليبراليتها لم تفرخ أى قوى ديمقراطية ولكن لأن سلطوية صياغتها وتطبيقها قد ولدت قوى مناهضة لها وللنظم المرتبطة بها .

فالسلطوية لا التحول الديمقراطى هى التى كانت نتاج إصلاح السوق الذى تم إجراؤه فى ظل برامج التكيف الهيكلى ، فعلى سبيل المثال ، عندما تبين لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى أن القوى الديمقراطية البازغة معارضة بدرجة كبيرة لبرامج التكيف الهيكلى ، استشاطا غضبًا من نتائج الانتخابات (المخرجات الديمقراطية) واتجها نحو تفضيل المرشحين والبرامج الحزبية التى تتوافق وسياستها الاقتصادية الإصلاحية .

وهكذا ، فإنه إلى حد ما مثلت تلك المخاوف من التحول الديمقراطى تناقضاً مع الادعاء فى ذات الوقت بأن التحول الديمقراطى يمكن أن ينجح فى تحقيق أهداف برامج التكيف الهيكلى التى فضلت السلطوية فى تحقيقها . (مكانداور وأوكوشا ١٩٩٥ ، ص٦) . ومن ناحية أخرى ، فإن التأثير السلبى لايديولوجية العولمة على الديمقراطية فى أفريقيا أكثر وضوحًا من التأثير الإيجابى ، وكثير من هذه التأثيرات السلبية دار حول وصفة تقزيم دور الدولة فى أفريقيا وخصائص الديمقراطية المتصورة للشعوب الأفريقية . فنتيجة للنضال الديمقراطى للشعوب الأفريقية خلال الحقب الاستعمارية وفيما بعد الاستعمار نشأ عقد اجتماعى بين الدول الأفريقيـة والشعوب الأفريقية ، نص على ملكية الدولة وسيطرتها على القيادة العليا للاقتصاد ، وأن يحل محل تفاعلات السوق ، آليات إدارية مثل مجالس التسويق الزراعى ، معدلات سعر الصرف الإدارية ،

التحكم فى الأسعار والواردات ، دعم التعليم والصحة والغذاء والإسكان ، المواصلات ، وفى المقابل يمنح الشعب المشروعية للدولة ومؤسساتها .

وتسعى المنظورات الايديولوجية للعولمة إلى تفكيك ذلك العقد الاجتماعى دون طرح أى بديل ذى معنى على الصعيد الإقليمى أو العالمى، وهى فى ذلك تعمل لصالح السوق، فالدول قد تقلصت لتصبح وكيلاً لتنفيذ عقد إذعان ، وخاضعة لقوى السوق . وقد استجابت الشعوب الأفريقية بصور مختلفة لتراجع دور دولهم ، ومن هذه الاستجابات :

١ – الإذعان من جانب قطاعات كبيرة من السكان .

٢ – الشلل التام للعديد من الجماعات الاجتماعية الرئيسية .

٣ – عدم الاهتمام بالبرامج الحكومية .

٤ – الانسحاب من الاقتصاد الرسمى .

٥ – أحداث شغب دموية ومظاهرات حاشدة ضد صندوق النقد الدولى .

(مكندورى ١٩٩٥ ، ٢٠)

وكل هذه الأحداث لا تؤدى إلى ممارسة الديمقراطية ، بل إنها فى الواقع ، تشهد على عدم تمكين الشعب . فأحداث الشغب والمظاهرات العنيفة يمكن أن تمثل جانبًا إيجابيًا من أجل الديمقراطية ، ولكن وجودها الشديد مؤشر على أن الأمور ليست على ما يرام فيما يتصل بالنظام السياسى ، وهذه الديمقراطية إن وجدت ، تكون غير مستقرة . فأى نظام ديمقراطى يقوم فى مثل هذا المناخ لا يمكن أن يمكن الشعب ، لأنه لا يمكن أن يعمم النقاش حول القضايا المحورية موضع نضال الطبقة الديمقراطية كالرفاهية الاقتصادية الاجتماعية والمساواة والعدالة (أوف ١٩٩٨) .

فالشعب ينسحب أيضًا من الدولة للمشاركة فى مثل هذا النقاش، وعلى أى حال ، فإنه فى العديد من الحالات يكون استبداد السوق أكثر وطأة من استبداد الدولة فعلى خلاف حال الدولة لا يوجد تاريخ أو خبرة أو مؤسسات أو إجراءات للنضال ضد

استبداد السوق . ولذا فإنه مع تراجع دور الدولة وبروز السوق ، بدا أن ثمة حالة من الاستقطاب ستحدث ، فمع فقدان الدولة التى هى الكيان السياسى والتجسيد الأمثل لسيادة الشعب والحرية المطلقة - المزيد والمزيد من القوة ، تبرز ديمقراطية دونما تمكين (دون فاعلية) .

وعلى الجانب الأخر ، فإنه مع ازدياد هيمنة السوق ، تبرز سلطة غير خاضعة للتحول الديمقراطى . وفى حالات أخرى تتقوض الديمقراطية ، فالانتخابات ، على أية حال، لا تعبر عن اختيار الشعوب ولا حتى عن الخيار الذى دعوا للقيام به ، وإحدى نتائج تقليص دور الدولة هو الميل إلى تفكيك الدولة الوطنية إلى وحدات دستورية لغوية ، دينية واثنية .

وهو ما يبين فى الانشقاقات الحادثة فى أثيوبيا والصومال والصراعات كتمرد الطوارق فى مالى ونيجيريا ، الاستئصال الاثنى فى رواندا وبوروندى ، (الحرب الدينية) فى الجزائر ، والتمردات فى دولتى الكونغو (الشعبية - الديمقراطية) .

لقد أجبر تزامن عنف الدولة الذى صاحب تنفيذ برامج التكيف الهيكلى مع العناء الناجم عن تلك البرامج الأفراد على طلب العوض فى التعاون الأمنى والمشترك على مستوى الجماعات الأولية .

ففى غانا على سبيل المثال ، اضطر الـ "كونكومبا" إلى هجر مواطن إقامتهم الحضرية إلى موطنهم الاثنى فى شمال غانا ، وهناك دخلوا فى صراع عنيف مع جيرانهم من النانومبيا على الحقوق العرفية والمنافسة لتحقيق المزايا الاقتصادية . وبالمثل المواجهات العنيفة بين الجونجا (Gonja) والناوورى (Nawari) فى شمال غانا .

وفى الجزائر قامت الحرب الأهلية (الدينية) فى لحظة تفسر جزئيًا بوطأة برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى اقتضته العولمة والذى أرغم كثيراً من الجزائريين على التمسك بالإسلام كهوية أساسية قادرة على إصلاح وضعهم الاقتصادى الاجتماعى متزايد القسوة وقد عملت هذه الظروف على إظهار ذاتية الثقافة المعادية للدين والهوية والعرق ، ووضوح ذلك فى الصومال ، رواندا ، بوروندى ، أوغندا ، نيجيريا ، الجزائر ، زيمبابوى ، كينيا ، الكونغو ، السودان ، ولقد غذت عمليات التمزق والتوترات ،

والشدائد الناجمة برامج التكيف الهيكلى توجها متصاعد الجيشان (الحدة) لا تستطيع العمومية المجردة للهوية المدنية فى الدولة الوطنية احتواءه ، فهذه الظروف أثارت هويات ثقافية خاصة لكنها مقدسة كالديانات ، الهوية المحلية (العشائرية) والاثنية على ما يبين بوضوح فى الصومال ، رواندا ، بوروندى ، أوغندا، الجزائر ، نيجيريا ، زيمبابوى ، كينيا ، دولتى الكونغو ، السودان وليبريا . حيث تعكس تلك الهويات ميلاً للاقتران بانفجار داخلى عنيف .

وفى حالة هذه الهويات الفرعية تكون الحدة السياسية أقل كثيرًا منها فى حالة الدولة بسبب وجود شعور أكبر بالالتزامات المتبادلة يجعل الترتيبات السياسية أقل إجبارًا فى ذات الوقت الذى تفتقر فيه هذه الهويات السلطة الكاملة للدولة التى تكتسب عبر النضال السياسى .

وبعيدًا عن هذه المشاكل النابعة من تراجع دور الدولة ، هناك جانب آخر ينبع من طبيعة الديمقراطية التى تكفلها العولمة .

ففى تعجله (هرولته) لتنفيذ برامج التكيف الهيكلى كان المجتمع الدولى على استعداد لتقبل ديمقراطية مختزلة فى مجرد انتخابات متعددة الأحزاب ، وهو ذاته نمط الديمقراطية الذى كان مطروحًا فى ظل الاستعمار .

ومثل هذه الديمقراطية لا تهدد الحكام الأفارقة سيئ السمعة مثل "أرب موى" كينيا ، "بول بيا" الكاميرون ، "عمر بونجو" فى الجابون و"بليزكومباورى" فى بوركينا فاسو . فاليوم هم قاصرون على عرض أوراق اعتمادهم الديمقراطية فى أعقاب انتخابات اسمية متعددة الأحزاب ، دون إصلاح نظمهم القمعية ، فهم ينعمون بالشرعية الدولية دون إحداث تحول ديمقراطى فى هيكل سلطة الدولة ، والأخذ بلامركزية السلطة وظيفيا وإقليمياً .

فمازالت سلطة الدولة متمركزة فى الجهاز التنفيذى للحكومة ، واستقلال السلطة التشريعية والقضائية على أفضل الأحوال ضعيف مع استمرار هيمنة الحكومة المركزية على كل من الحكومات الإقليمية والمحلية ، فى تلك الظروف يظل حكم القانون وتحقيق العدالة والمساءلة وشفافية الحكومة حلمًا أكثر منه حقيقة الحياة السياسية فمثل هذه

الديمقراطية لا تؤدى إلى اتساع المشاركة الشعبية عما قبل على نحو تمكنهم من المساهمة فى القرارات الماسة بحياتهم ، ولقد أجريت محاولات من قبل أفريقيا ولكن دون نجاح .

إن هذا النوع من الديمقراطية لا يأخذ فى الاعتبار قيود الفقر على الديمقراطية ، وكيفية إزالتها . أن سحب الدعم من مجالات الصحة ، التعليم ، الغذاء كما تطالب برامج التكيف الهيكلى يزيد من تلك القيود .

وعليه ، فإنه من الملغز أن يؤكد الجيل الثانى من مشروطيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على ضرورة أخذ الفقر فى كل من العمليات (process) السياسية وصنع السياسة الاجتماعية والاقتصادية . فمثل هذا التأكيد يمكن أن يجدى على المستوى الجزئى (Micro) للحياة العامة مثل "مجتمع القرية" ، فهنا أبناء المجتمع المحلى هم المستفيدون المباشرون والرئيسيون من السياسات الجزئية ، إلا أنه لا يجدى على المستوى الكلى (Macro) لصنع القرار الوطنى حيث السياسات النقدية والمالية ، وسياسة التوظيف ، حجم وشكل الخصخصة ، تحرير التجارة ، دعم المدارس والرعاية الصحية ، تتقيد بشدة ببرامج التكيف الهيكلى التى تضع قيوداً على الإنفاق العام .

## مستقبل السياسة فى أفريقيا :

إن قادم السياسات الأفريقية فى حاجة لوجود دولة قوية بكل قطر أفريقى ، فمثل هذه الدولة أصبحت أداة ضرورية فى نضال الشعوب الأفريقية من أجل حيازة مكان متميز لهم فى القرية العالمية ، كما أنها يمكن أن تمثل الوسيط الرئيسى بين الاقتصاديات المحلية والعالمية ، ومن خلالها يواجه الاقتصاد المحلى الأفريقى الآثار السلبية للقوى العالمية . وتعتبر سيطرتها على القيادة العليا للاقتصاد وبرامجها للدعم المالى جوانب أساسية لقوتها . فالدول نتاج لدمج اجتماعى محكم بينها وبين الشعوب الأفريقية تمت صياغته عبر السنين ، وهو يساند الدولة من خلال تعبئة الدعم الشعبى خلفها . ومما لاشك فيه ، أن وجهة النظر القائلة بأن مستقبل أفريقيا سوف يتمحور حول العشائرية لا يساندها أى منطق تحليلى بحال . ذلك أنها تقوم على افتراض فشل

الدولة الأفريقية مستغلة فى ذلك أزمات الدولة فى أفريقيا النابعة من حالة التشوش الناجمة عن استنفاد المشروعات الكبرى أو تداعيها فى زماننا هذا ، وبخاصة المشروع الاشتراكى ، بل وأيضا مشروع الدولة القومية .

وفى أوقات الأزمات الشديدة ، كانت هناك مساعٍ للارتداد لمرحلة ما قبل الدولة الحديثة ، كالعودة لنظام القبيلة (أمين ١٩٩٨) . وعادة ما يبرر هذا الارتداد العكسى بدعوى أن التاريخ لا اتجاه له ، ولا يمكن التأثير فيه من خلال النشاط الإنسانى الاستنتاجى والاستدلالى .

وبناء على ذلك ، فإنها (تلك الرؤى) تعتبر من الواقعية تقليل الطموح الإنسانى ، ومحاولة معالجة ذلك التاريخ غير ذى المغزى بقدر المستطاع ، ويمكن عمل ذلك بصورة مثلى عن طريق الإدارة الديمقراطية للتعددية وعلى المستوى الشعبى ، من خلال ترشيد الإسراف وتحسين هذا الجانب أو ذاك من جوانب الحياة . وأن تصبح الإصلاحات قصيرة المدى هى هدف العمل الاقتصادى الاجتماعى والسياسى وحاصل ذلك هو قبول الملامح الرئيسية للوضع القائم ، وهى فى هذه الحالة نظام الرأسمالية العالمية بما فى ذلك قاعدة أن السوق يحكم كل شىء .

وتخالف مثل هذه الرؤية الاعتقاد الأساسى للتحديث بأن الأفعال الاجتماعية يمكن أن تضفى معنى للتاريخ ، وأنه من المحبذ أن تقوم بذلك . حيث إنها بذلك تمهد الطريق أمام الحركات القومية للمطالب بالردة إلى حالة ما قبل الحداثة وتجبر أنصارها على رفض الحاجة إلى تحديد مصدر مشكلاتهم ، وهزائمهم وانتكاساتهم من أجل ابتكار العلاج اللازم والتطبيق العملى لهذه المقترحات سوف يزيد من تهميش أفريقيا على المستوى العالمى وإلى هزائم نكراء ، ولا مراء أن العشيرة فى وضع أفضل للحفاظ على وتحسين إنجازات الدولة والتغلب على إخفاقاتها وهزائمها .

وما نحتاجه هو كيف نعيد تنظيم الدولة لتمكينها من مواجهة التحديات الجديدة النابعة من تغييرات البيئة العالمية . وبرغم الشكاوى اليومية ضد الدولة الأفريقية إلا أنها تستهدف إصلاحها وليس التخلص منها نهائيًا ، ذلك أنها أقدر من القبيلة على تعبئة القاعدة الاجتماعية نحو نضال شعبى من أجل الاستقلال القومى والمساواة

والعدالة الاجتماعية فى الأجندة العالمية ، فالعشيرة أضيق عضوية وتنظيماً وموارداً من أن يكون لها أى تأثير ذى معنى فى هذا النضال .

فالدولة القوية هى الوحيدة القادرة على القيام بـ وإنجاز تلك المهمة التاريخية ، وهذه التقوية حيوية لمنافسة أفريقيا فى الاقتصاد العالمى .

فمنافسات السوق تؤدى إلى التنافس بين الدول بقدر الصراع بين الشركات ، لأن الرأسمالية لا يمكن فصلها عن الدولة الحديثة .

فالدول والشركات معًا يهيمنان على هياكل التراكم الرأسمالى ، وبهذا المعنى فإن الهياكل الرأسمالية الاقتصادية لا تنفك عن السياسة (أمين ١٩٩٦ : ٢٤٧) .

وفى الواقع ، أن اقتصادات السوق الخالصة لم يكن لها وجود ولا يمكنها البقاء دون درجة من تدخل الدولة ، فالأسواق تتطلب عقوداً نافذة قانونًا ، إصدار النقود والتشريعات المحددة لمقاييس الأوزان والإجراءات لحماية الملكية العامة والخاصة .

علاوة على أن أفضل الأسواق معرض فى لحظة ما أن يفشل على نحو يتطلب التصحيح إذا أريد للسوق أن يقوم بوظائفه على أكمل وجه ، وهذه المتطلبات تقتضى دوراً للدولة فى اقتصاد السوق .

إن كل اقتصاد أفريقى يحتاج لدولة قوية يكون هدفها التوفيق بين المصالح العامة والخاصة فى الاقتصاد ، وبين التخطيط العام وآليات السوق وبين مصالح شركات متعددة الجنسيات وتلك الخاصة بالشعوب الأفريقية .

وفى نفس الوقت لابد أن تتوسط الدولة الاقتصاد المحلى والعالمى وأن توفر الظروف التى تمكن الاقتصاديات المحلية من الاتصال بقوى السوق العالمية ، وتوفر أوضاعًا اقتصادية مستقرة ونظامًا تشريعيًا فاعلاً وبنية تحتية ونظامًا تعليميًا يقدم الأيدى العاملة الماهرة . أكثر من ذلك ، يجب على الدولة أن تطور إنتاجًا إبداعيًا مبتكرا على المستوى الشعبى لتكون قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وإعداد الأرضية لقيام شركات متعددة الجنسية قاعدتها أفريقيا ، ومساندة هذه الشركات فى تفاعلاتها الدولية ومثل هذه الدولة القومية لا يمكن أن تنجح إذا لم تكن ديمقراطية

تماماً وأول الأولويات فى هذا الصدد هى إضفاء الطابع الديمقراطى على هيكل الدولة الموروث عن الحقبة الاستعمارية . وينطوى ذلك ، من بين أشياء أخرى على التقليل من مركزية السلطة الاجتماعية فى المجتمع من خلال تشجيع قيام مراكز مستقلة للسلطة غير الدولة ، ويمكن لمنظمات المجتمع المدنى المستقلة عن الدولة أن تقدم معارف ، وأفكاراً ورؤى وسياسات وفرصاً عملية منافسة وبديلة لتلك الخاصة بالدولة . وهو ما سوف يؤكد أن الدولة ليست المؤسسة المؤثرة على حياة الشعب الأفريقى ومن الضرورى أيضاً لممارسة الديمقراطية التأكيد على أن جانباً من السلطة المخولة للمجتمع المدنى نفسه لا مركزية .

ذلك أن المجتمع المدنى نفسه ساحة نزاع من أجل التأثير على طريقة ممارسة الدولة للسلطة ، وبالمثل استعراض القوة والنفوذ والهيمنة للمصلحة الخاصة . وذلك البناء الخاص بالمجال المدنى والقائم على المصالح والقوى المتعارضة هو الذى أقنع جرامشى أن المجتمع المدنى فى حاجة لأن يحكم بالقمع . فى ذات الوقت ، فإن بعض عناصر المجتمع المدنى لها روابط مع وكالات حكومية أو إنها وكالات حكومية كلية . وفى ظل هذه الظروف ، فإن تركيز السلطة فى المجتمع المدنى سوف يحول دون أن تلعب دورها الصحيح فى العملية الديمقراطية (عملية التحول الديمقراطى) وسوف تصبح وسائل الإعلام المتنامية المستقلة والنشطة قطباً ثانياً فى المجتمع . ذلك أن لها القدرة على طرح وجهات نظر وأفكار وسياسات لأولئك القائمين بالحكم .

فعبر متابعة المشهد السياسى على كل من مستوى مركز ومحيط المجتمع . وطرح أجندة القضايا المطروحة للنقاش العام ، يمكن لوسائل الإعلام أن تنشر رأياً عاماً معتبراً . ومن خلال تسليط الأضواء على قضايا بعينها يمكن لوسائل الإعلام أيضاً التأثير على الأجندة السياسية ، وإرغام القادة السياسيين على مناقشتها فيما بينهم ومع أتباعهم .

ومرة أخرى ، فإنه لكى تلعب وسائل الإعلام دورها لابد أن تكون هى نفسها لامركزية بدرجة كافية كى تعكس تنوع الرؤى والسياسات فى المجتمع . فبعيداً عن لامركزية السلطة الاجتماعية فإن هياكل الدولة الموروثة تتطلب وجود لامركزية داخل

الدولة صاحبة تلك السلطة والتى تراكمت لها من خلال لامركزية السلطة الاجتماعية . ولابد أن تتم اللامركزية وظيفيًا ، وإقليميًا .

فوظيفيًا ، تحتاج السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية أن تتدعم وأن تستقل كل منها عن الأخرى ، وأن تكون خادمة للشعب ، ويتضمن ذلك مدها بموارد كافية لأداء وظائفها وحماية حقوق الشعب من خلال توازن القوى والمصالح فيما بين تلك السلطات .

علاوة على ما سبق ، فإن سلطة الدولة فى حاجة أن تتسم باللامركزية الإقليمية والمحلية . وهو ما يجعل الحكومة أقرب للشعب وتحفز مشاركتهم فى العمليات والقرارات الحكومية بسبب قربها من النظام وعلاقتها المباشرة بحياتهم اليومية . فمثل هذه السياسات الشعبية قادرة على تمكين وإزالة الاغتراب فى العلاقة بينهم وبين قادتهم . علاوة على أنه عبر نشرها لقوة الدولة ، فإن اللامركزية تجعل من السهل على الأفراد ترويض سلطة الدولة والسيطرة عليها .

وبعيداً عن التحول الهيكلى للدولة القائمة ، فإن ديمقراطية التمكين الشعبى التى يطمح لها الشعب الأفريقى ستتطلب اهتمامًا حقيقيًا بإزالة قيود الفقر على السلوك السياسى للأفراد ؛ ففى ظل سيادة ديمقراطية الانتخابات التعددية المدعومة من جانب العولمة ، لا يستطيع الأفراد فى إطار نظام الديمقراطية الانتخابية ، أن يمارسوا إرادتهم ، فتصويتهم لن يترجم اختياراتهم .

وأهم أسباب ذلك ، هو استغلال فقرهم وقلة حيلتهم من جانب السياسيين ، الذين وظفوا الترهيب ، والرشوة والتلاعب الانتخابى فى إجهاض الخيار الشعبى ، وعبر (تطبيق) الحقوق الاجتماعية والاقتصادية خاصة فى مجال التعليم سيتم تمكين الأفراد من أن يواجهوا بفاعلية ، الممارسات الشائعة لأولئك الساسة والتأكد من أن التصويت والاختيار متسقان .

ومن الملاحظ أن الدولة القوية وبرامج المساندة للفقراء ضروريان لخلق ديمقراطية داخل الأفراد الأفارقة .

وهكذا ، يتضح أن الدولة القوية القادرة على البقاء وبالمثل استمرارية برنامج دعم الفقراء ، أمر لازم لتحقيق الطموحات الديمقراطية للشعب الأفريقي . ولكن العولمة لا ترحب بوجود مثل هذه الدولة والبرنامج .

وبناء على ذلك ، فإن الكفاح من أجل الديمقراطية يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الكفاح ضد الآثار السلبية للعولمة ، وأن يكون أحد أهدافه الرئيسية الاحتفاظ ببعض الاستقلال للاقتصاديات والسياسات الوطنية الأفريقية فى مواجهة القوى عبر القومية ، ولابد أن يكون النضال الشعبى هو المحرك للقاعدة الشعبية للمجتمع بهدف دعم القدرة الوطنية فى تفاعلاتها الدولية .

ولابد أن يتجاوز الهدف السياسي لهذا النضال الديمقراطية الليبرالية الفردية إلى التعاون ويتجاوز اعتبار الشعب عاملا ثابتًا إلى اعتباره فاعلا ويتجاوز المنافسة الحرة والاغتراب الثقافى إلى التضامن الحر والإنجاز الثقافى . وبالنظر إلى أن الديمقراطية لابد وأن تعبر عن الظروف التاريخية للشعب ، فإنها سوف تعترف بـ وتعكس التعددية الثقافية للدول الأفريقية ، وبالمثل لابد وأن يتم النظر للقوميات ، والقوميات الفرعية ، الجماعات الاثنية والجماعات الدينية والكيانات المحلية ، كتشكيلات اجتماعية تعبر عن الرغبة فى الحرية وتحقيق الذات ، وتضمن لهم حق التعبير الثقافى ، والمشاركة السياسية والاقتصادية . وسوف تتباين طريقة تحقيق ذلك فى أرض الواقع من دولة إلى أخرى ، تبعًا لتباينها فى ظروفها التاريخية . فالنضال من أجل ديمقراطية تمكين الشعب والتكيف الثقافى هو الوحيد القادر على حماية أفريقيا من الارتداد الاقتصادى والسياسى .

## References

Ake, C., (1996) *Is Africa Democratizing*? (Port Harcourt: Centre for Advanced Social Science). Monograph No. 5.

Ake, C., "Dangerous Liaisons: The Interface of Globalization Democracy" in Axel Hadenius, (*ed.*), (1997) *Democracy's Victory and Crisis* (Cambridge: Cambridge University Press) pp. 282-296.

Aina, T., (1996) Globalization and Social Policy in Africa: Issues and Research Direction. CODESRIA Working Paper 6/96 (Bakar: CODESRIA).

Amin, S., (1995) "Africa and the Global System Disaster" *African Development Review*, Vol. 7, No. 2, December, pp. 35-50.

-----, (1996) "The Challenge of Globalisation" *Review of International Political Economy*, Vol. 3, No. 2, Summer, pp. 216-259.

Bangura, Y., (1995) "Perspectives on the Politics of Structural Adjustment, Informationization and Political Change in Africa". In T. Mkandawire and A. Olukoshi, (*eds.*), *Between Liberation and Oppression: The Politics of Structural Adjustment in Africa* (Dakar: CODESRIA).

Blondel, J., (1998) "Democracy and Constitutionalism" in Takashi Inoguchi, Edward Newman and John Keane, (*ed.*); *The Change Nature of Democracy* (Tokoyo: United Nations University Press), pp. 71-86.

Beckman, B., "The Politics of Labour and Adjustment: the Experience of the Nigeria Labour Congress". In T. Mkandawire and A. Olukoshi, (*eds.*) *op. cit.*, pp. 281-323.

Bratton, M., "Political Liberalization in Africa in the 1990s: Advanced and Setback" in *Economic Reform in Africa's New Era of Political Liberalization*. Proceeding of a Workshop for SPA Donors Hosted by the US Agency for international Development, April 14-15, in Washington, D.C., USA.

Bratton, M. and Van de Walle, N., (1992) "Popular Protest and Political Transition in Africa" *Comparative Politics*, Vol. 24, No. 4.

Buthelezi, S., (1999) "Globalization and the Process of Democratization in Southern Africa: A Historical Review". Paper presented at the joint IPSA-AAPS Seminar on Globalization and the Future of Nations and State" held in Durban, South Africa, January 26-29.

Chazan, N., (1992) "Africa's Democratic Challenge: Strengthening Civil Society and The State". *World Policy Journal*, Spring.

Chiroro, B., (1999) "Globalization and the Crisis of the African State." Paper presented at the joint IPSA-AAPS Seminar on Globalization and the Future of Nations and States" held in Durban, South Africa, January 26-29.

Crick, B., "A Meditation on Democracy" in Takashi Inoguchi, Esward Newman and John Keane, (*eds.*) *op. cit.*, pp. 255-265.

Founou-Tchingoua, B., (1996) "Africa confronted with the Ravages of Neo-liberalism". *African Development*, Vol. XXI, Nos 2 and 3, pp. 5-24.

Griffins, K. and Khan, A.R., (1992) *Globalization and the Developing World: An Essay on The International Dimensions of Development in The Post-Cold War Era* (Geneva: UNRISD).

Ghai, D., (1992) *Structural Adjustment, Globalization and Social Democracy* (Geneva: UNRISD).

Hirst, P. and Thompson, G., (1994) "Globalisation and the Future of the Nation-State" *Economy and Society*, Vol. 2, No. 3, pp. 408-442.

Hutchful, E., (1995, 1996) "The Civil Society Debate in Africa" *International Journal*, II Winter.

-----, "Adjustment, Regimes and Adjustment in Africa". In T. Mkandawire *op.cit.*, 52-76.

Inoguchi, T. Newman, E. and Keane, J., "Introduction". In Takashi Inoguchi, Edward Newman and John Keane, (*ed.*), *op.cit.*. pp. 1-20.

Keet, D., (1997) "Integrating the World Community: Political Challenges and Opportunities for Developing Countries". Paper presented at a Workshop on "The Future of Partnership Between the ACP states and the EU" held in Pretoria, South Africa, October.

Khadiagala, G. (1995) "The Military in Africa's Democratic Transition: Regional Dimensions" *Africa Today*, Vol. 42, Nos. 1-2.

Laakso, L. and Olukoshi, A., (1996) "The Crisis of the Post-Colonial Nation-State Project in Africa". In A.O. Olukoshi and L. Laakso, (*eds.*), Challenges to the Nation-State in Africa (Uppsala: African Institute and University of Helsinki).

Linz, J. and Stephan, A., "Towards Consolidated Democracies". In Takashi Inoguchi, Edward Newman and John Keane, (*ed.*), *op. cit.*, pp. 48-67.

Mafeje, A., (1992) A Theory of Democracy and the African Discourse: Breaking Bread With My Fellow-Travellers". Paper presented at the Seventh General Assembly of CODESRIA, Dakar, Senegal, February.

Marsh, I., "Political Representation and Economic Competitiveness: Is a New Democratic Synthesis Conceivable". In Takashi Inoguchi, Edward Newman and John Keane, (*ed.*), *op . cit.*, pp. 136-156.

Mittleman, J.H., (1994) "The Globalization Challenges: Surviving at the Margins" *Third World Quarterly*, Vol. 15, No. 3, pp. 427-443.

Mkandawire, T., "Fiscal Structure, State Contraction and Political Responses in Africa". In T. Mkandawire and A.O. Olukoshi, (*eds.*), *op. cit.*, pp. 1-19.

Ninsin, K., (1999) "Globalization and Informationization: The implications for African Politics." Paper presented at the joint IPSA-AAPS Seminar on Globalization and the Future of Nations and States" held in Durban, South Africa, January 26-29.

Ninsin, K., (*ed.*) (1998) *Ghana Transition to Democracy* (Dakar: CODESRIA).

Nnoli, O., (1998) *Ethnicity and Development in Nigeria* (Aldershot: Avebury).

Nwajiaku, K., (1994) "The National Conferences in Benin and Togo Revisited" *Journal of Modern African Studies*, Vol. 32, No. 3.

Offe, C., "Fifty years After the "Great Transformation": Reflections on Social Order and Political Agency". In Takashi Inoguchi, Edward Newman and John Keane, (*ed.*), *op. cit.*, pp. 37-47.

Olukoshi, A., (*ed.*) (1992) *The Politics of Structural Adjustment in Nigeria* (London: James Currey).

Roach, C., (1996) "New Perspective in Global Communications". In Luke Uka Uche, (*ed.*), *North-South Information Culture: Trends in Global Communication and Research Paradigms* (Lagos Longman).

Robertson, R., (1992) *Globalization: Social Theory and Global Culture* (NY: Sage).

Russett, B., "A Structure For Peace: A Democratic, Interdependent and Institutionalized Order" in Takashi Inoguchi, Edward Newman and John Keane, (*ed.*), *op. cit.*, pp. 157-170.

Sassen S., "Whose City Is it? Globalization and the Formation of New Claims" *Public Culture*, Vol. 8, No. 2, pp. 205-224.

Sawyer, A., (1998) "Globalization and Social Sciences in Africa". Presidential Address, 9th General Assembly of CODESRIA, December 14-15, Dakar, Senegal.

Schmitter, P., "Some Basic Assumptions About the Consolidation of Democracy". In Takashi Inoguchi, Edward Newman and John Keane, (*ed.*), *op.cit.*, pp. 23-36.

Simai, M., "The Democratization Process and the Market". In Takashi Inoguchi, Edward Newman and John Keane, (*ed.*), *op. cit.*, pp. 119-135.

Slater, D., "Challenging Western Visions of the Global: The Geo-politics of Theory and North-South Relations" *The European Journal of Development Research*, Vol. 7, No. 2, pp. 366-388.

Smith, A.D., (1992) "Towards a Global Culture? *Theory, Culture and Society*, Vol. 7, Nos. 2-3, pp. 172-192.

Uche, L., "The Order of North-South Information Dichotomy in Post-Cold War Era". In Luke Uka Uche, (*ed.*), *op.cit.*

Vergopoulos, K. and Wilkin, P., (1993) *Le Nouveau System Mondial* (Paris: Future Anteriem).

Wilkin, P., (1996) "New Myths for the South: Globalization and Conflict Between Private Power Freedom" *Third World Quarterly*, Vol. 17, No. 2, pp. 227-238.

Wolf, J., (1991) "The Global and the Specific: Reconciling Theories of Cultures". In A.D. King (*ed.*), *Culture, Globalisation and The World System* (London: Macmillan).

## المؤلف فى سطور :

### أوكواديبا

قام بتأليف هذا الكتاب المفكر النيجيرى أوكواديبا ، وهو علم من أعلام الفكر الأفارقة - وقد صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٠ وبلغ عدد صفحاته نحو الألف .

وقد صدر المؤلف كتابه بمقدمة تعبر عن حنكة أكاديمية ، وأتباع ذلك بخاتمة انصرفت إلى تحليل تأثيرات عملية العولمة على السياسة فى أفريقيا - ويعتبر هذا الكتاب فتحًا لباب واسع على الشئون الأفريقية بعد أن ظل هذا الباب - على أهميته - مغلقًا لسنوات عديدة .

المترجمون فى سطور :

| | |
|---|---|
| **أ.د. إبراهيم نصر الدين** | أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة ورئيس الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية . بريتوريا – جنوب أفريقيا . |
| **أ. أيمن السيد شبانه** | معيد علوم سياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة . |
| **أ. رحاب عثمان محمد** | معيدة اقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة . |
| **د/ صبحى قنصوه** | مدرس علوم سياسية معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة . |
| **د/ عبد الجيد عمارة** | مستشار إعلامى بوزارة الصحة – والهيئة العامة للاستعلامات . |
| **د/ عبد السلام نوير** | مدرس علوم سياسية – كلية التجارة – جامعة أسيوط. |
| **د/ محمد عاشور مهدى** | مدرس علوم سياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة . |
| **أ. نهاد جوهر** | باحثة علوم سياسية وتعد لدرجة الدكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة . |
| **أ. هالة ثابت** | باحثة علوم سياسية وتعد لدرجة الدكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة . |

# المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقـافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمدًا المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التـوازن بين المعـارف الإنسـانيـة فى المجـالات العلمـيـة والفنيـة والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

# المشروع القومى للترجمة

| | | |
|---|---|---|
| ١ - اللغة العليا (طبعة ثانية) | جون كوين | ت : أحمد درويش |
| ٢ - الوثنية والإسلام | ك. مادهو بانيكار | ت : أحمد فؤاد بلبع |
| ٣ - التراث المسروق | جورج جيمس | ت : شوقى جلال |
| ٤ - كيف تتم كتابة السيناريو | انجا كاريتنكوفا | ت : أحمد الحضرى |
| ٥ - ثريا فى غيبوبة | إسماعيل فصيح | ت : محمد علاء الدين منصور |
| ٦ - اتجاهات البحث اللسانى | ميلكا إفيتش | ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد |
| ٧ - العلوم الإنسانية والفلسفة | لوسيان غولدمان | ت : يوسف الأنطكى |
| ٨ - مشعلو الحرائق | ماكس فريش | ت : مصطفى ماهر |
| ٩ - التغيرات البيئية | أندرو س. جودى | ت : محمود محمد عاشور |
| ١٠ - خطاب الحكاية | چيرار چينيت | ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى |
| ١١ - مختارات | فيسوافا شيمبوريسكا | ت : هناء عبد الفتاح |
| ١٢ - طريق الحرير | ديفيد براونيستون وايرين فرانك | ت : أحمد محمود |
| ١٣ - ديانة الساميين | روبرتسن سميث | ت : عبد الوهاب علوب |
| ١٤ - التحليل النفسى والأدب | جان بيلمان نويل | ت : حسن المودن |
| ١٥ - الحركات الفنية | إدوارد لويس سميث | ت : أشرف رفيق عفيفى |
| ١٦ - أثينة السوداء | مارتن برنال | ت : بإشراف / أحمد عتمان |
| ١٧ - مختارات | فيليب لاركين | ت : محمد مصطفى بدوى |
| ١٨ - الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية | مختارات | ت : طلعت شاهين |
| ١٩ - الأعمال الشعرية الكاملة | چورج سفيريس | ت : نعيم عطية |
| ٢٠ - قصة العلم | ج. ج. كراوثر | ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح |
| ٢١ - خوخة وألف خوخة | صمد بهرنجى | ت : ماجدة العنانى |
| ٢٢ - مذكرات رحالة عن المصريين | جون أنتيس | ت : سيد أحمد على الناصرى |
| ٢٣ - تجلى الجميل | هانز جيورج جادامر | ت : سعيد توفيق |
| ٢٤ - ظلال المستقبل | باتريك بارندر | ت : بكر عباس |
| ٢٥ - مثنوى | مولانا جلال الدين الرومى | ت : إبراهيم الدسوقى شتا |
| ٢٦ - دين مصر العام | محمد حسين هيكل | ت : أحمد محمد حسين هيكل |
| ٢٧ - التنوع البشرى الخلاق | مقالات | ت : نخبة |
| ٢٨ - رسالة فى التسامح | جون لوك | ت : منى أبو سنه |
| ٢٩ - الموت والوجود | جيمس ب. كارس | ت : بدر الديب |
| ٣٠ - الوثنية والإسلام (ط٢) | ك. مادهو بانيكار | ت : أحمد فؤاد بلبع |
| ٣١ - مصادر دراسة التاريخ الإسلامى | جان سوفاجيه - كلود كاين | ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب |
| ٣٢ - الانقراض | ديفيد روس | ت : مصطفى إبراهيم فهمى |
| ٣٣ - التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية | أ. ج. هوبكنز | ت : أحمد فؤاد بلبع |
| ٣٤ - الرواية العربية | روجر آلن | ت : حصة إبراهيم المنيف |
| ٣٥ - الأسطورة والحداثة | بول . ب . ديكسون | ت : خليل كلفت |

| | | |
|---|---|---|
| ٣٦ - نظريات السرد الحديثة | والاس مارتن | ت : حياة جاسم محمد |
| ٣٧ - واحة سيوة وموسيقاها | بريجيت شيفر | ت : جمال عبد الرحيم |
| ٣٨ - نقد الحداثة | آلن تورين | ت : أنور مغيث |
| ٣٩ - الإغريق والحسد | بيتر والكوت | ت : منيرة كروان |
| ٤٠ - قصائد حب | آن سكستون | ت : محمد عيد إبراهيم |
| ٤١ - ما بعد المركزية الأوربية | بيتر جران | ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد |
| ٤٢ - عالم ماك | بنجامين باربر | ت : أحمد محمود |
| ٤٣ - اللهب المزدوج | أوكتافيو باث | ت : المهدى أخريف |
| ٤٤ - بعد عدة أصياف | ألدوس هكسلى | ت : مارلين تادرس |
| ٤٥ - التراث المغدور | روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين | ت : أحمد محمود |
| ٤٦ - عشرون قصيدة حب | بابلو نيرودا | ت : محمود السيد على |
| ٤٧ - تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ١ | رينيه ويليك | ت: مجاهد عبد المنعم مجاهد |
| ٤٨ - حضارة مصر الفرعونية | فرانسوا دوما | ت : ماهر جويجاتى |
| ٤٩ - الإسلام فى البلقان | هـ . ت . نوريس | ت : عبد الوهاب علوب |
| ٥٠ - ألف ليلة وليلة أو القول الأسير | جمال الدين بن الشيخ | ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى |
| ٥١ - مسار الرواية الإسبانو أمريكية | داريو بيانوبيا وخ. م بينياليستى | ت : محمد أبو العطا |
| ٥٢ - العلاج النفسى التدعيمى | بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل | ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش |
| ٥٣ - الدراما والتعليم | أ . ف . ألنجتون | ت : مرسى سعد الدين |
| ٥٤ - المفهوم الإغريقى للمسرح | ج . مايكل والتون | ت : محسن مصيلحى |
| ٥٥ - ما وراء العلم | چون بولكنجهوم | ت . على يوسف على |
| ٥٦ - الأعمال الشعرية الكاملة (١) | فديريكو غرسية لوركا | ت : محمود على مكى |
| ٥٧ - الأعمال الشعرية الكاملة (٢) | فديريكو غرسية لوركا | ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى |
| ٥٨ - مسرحيتان | فديريكو غرسية لوركا | ت : محمد أبو العطا |
| ٥٩ - المحبرة | كارلوس مونييث | ت : السيد السيد سهيم |
| ٦٠ - التصميم والشكل | جوهانز ايتين | ت : صبرى محمد عبد الغنى |
| ٦١ - موسوعة علم الإنسان | شارلوت سيمور - سميث | مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى |
| ٦٢ - لذّة النّص | رولان بارت | ت : محمد خير البقاعى . |
| ٦٣ - تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٢ | رينيه ويليك | ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد |
| ٦٤ - برتراند راسل (سيرة حياة) | ألان وود | ت : رمسيس عوض . |
| ٦٥ - فى مدح الكسل ومقالات أخرى | برتراند راسل | ت : رمسيس عوض . |
| ٦٦ - خمس مسرحيات أندلسية | أنطونيو جالا | ت : عبد اللطيف عبد الحليم |
| ٦٧ - مختارات | فرناندو بيسوا | ت : المهدى أخريف |
| ٦٨ - نتاشا العجوز وقصص أخرى | فالنتين راسبوتين | ت : أشرف الصباغ |
| ٦٩ - العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين | عبد الرشيد إبراهيم | ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى |
| ٧٠ - ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية | أوخينيو تشانج رودريجث | ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد |
| ٧١ - السيدة لا تصلح إلا للرمى | داريو فو | ت : حسين محمود |

| | | |
|---|---|---|
| ٧٢ - السياسي العجوز | ت . س . إليوت | ت : فؤاد مجلي |
| ٧٣ - نقد استجابة القارئ | چين . ب . توميكنز | ت : حسن ناظم وعلي حاكم |
| ٧٤ - صلاح الدين والمماليك في مصر | ل . ا . سيمينوڤا | ت : حسن بيومي |
| ٧٥ - فن التراجم والسير الذاتية | أندريه موروا | ت : أحمد درويش |
| ٧٦ - چاك لاكان وإغواء التحليل النفسي | مجموعة من الكتاب | ت . عبد المقصود عبد الكريم |
| ٧٧ - تاريخ النقد الأدبي الحديث ج ٣ | رينيه ويليك | ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد |
| ٧٨ - العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية | رونالد روبرتسون | ت : أحمد محمود ونورا أمين |
| ٧٩ - شعرية التأليف | بوريس أوسبنسكي | ت : سعيد الغانمي وناصر حلاوي |
| ٨٠ - بوشكين عند «نافورة الدموع» | ألكسندر بوشكين | ت : مكارم الغمري |
| ٨١ - الجماعات المتخيلة | بندكت أندرسن | ت : محمد طارق الشرقاوي |
| ٨٢ - مسرح ميجيل | ميجيل دي أونامونو | ت : محمود السيد علي |
| ٨٣ - مختارات | غوتفريد بن | ت : خالد المعالي |
| ٨٤ - موسوعة الأدب والنقد | مجموعة من الكتاب | ت : عبد الحميد شيحة |
| ٨٥ - منصور الحلاج (مسرحية) | صلاح زكي أقطاي | ت : عبد الرازق بركات |
| ٨٦ - طول الليل | جمال مير صادقي | ت : أحمد فتحي يوسف شتا |
| ٨٧ - نون والقلم | جلال آل أحمد | ت : ماجدة العناني |
| ٨٨ - الابتلاء بالتغرب | جلال آل أحمد | ت : إبراهيم الدسوقي شتا |
| ٨٩ - الطريق الثالث | أنتوني جيدنز | ت : أحمد زايد ومحمد محيي الدين |
| ٩٠ - وسم السيف (قصص) | نخبة من كُتاب أمريكا اللاتينية | ت : محمد إبراهيم مبروك |
| ٩١ - المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق | باربر الاسوستكا | ت : محمد هناء عبد الفتاح |
| ٩٢ - أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكي المعاصر | كارلوس ميجيل | ت : نادية جمال الدين |
| ٩٣ - محدثات العولمة | مايك فيذرستون وسكوت لاش | ت : عبد الوهاب علوب |
| ٩٤ - الحب الأول والصحبة | صمويل بيكيت | ت : فوزية العشماوي |
| ٩٥ - مختارات من المسرح الإسباني | أنطونيو بويرو باييخو | ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف |
| ٩٦ - ثلاث زنبقات ووردة | قصص مختارة | ت : إدوار الخراط |
| ٩٧ - هوية فرنسا (المجلد الأول) | فرنان برودل | ت : بشير السباعي |
| ٩٨ - الهم الإنساني والابتزاز الصهيوني | نماذج ومقالات | ت : أشرف الصباغ |
| ٩٩ - تاريخ السينما العالمية | ديڤيد روبنسون | ت : إبراهيم قنديل |
| ١٠٠ - مساءلة العولمة | بول هيرست وجراهام تومبسون | ت : إبراهيم فتحي |
| ١٠١ - النص الروائي (تقنيات ومناهج) | بيرنار فاليط | ت : رشيد بنحدو |
| ١٠٢ - السياسة والتسامح | عبد الكريم الخطيبي | ت : عز الدين الكتاني الإدريسي |
| ١٠٣ - قبر ابن عربي يليه آياء | عبد الوهاب المؤدب | ت : محمد بنيس |
| ١٠٤ - أوبرا ماهوجني | برتولت بريشت | ت : عبد الغفار مكاوي |
| ١٠٥ - مدخل إلى النص الجامع | چيرار چينيت | ت : عبد العزيز شبيل |
| ١٠٦ - الأدب الأندلسي | د. ماريا خيسوس روبييرامتي | ت : أشرف علي دعدور |
| ١٠٧ - صورة الفدائي في الشعر الأمريكي المعاصر | نخبة | ت : محمد عبد الله الجعيدي |

| | | |
|---|---|---|
| ١٠٨ - ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي | مجموعة من النقاد | ت : محمود على مكى |
| ١٠٩ - حروب المياه | چون بولوك وعادل درويش | ت : هاشم أحمد محمد |
| ١١٠ - النساء فى العالم النامى | حسنة بيجوم | ت : منى قطان |
| ١١١ - المرأة والجريمة | فرانسيس هيندسون | ت : ريهام حسين إبراهيم |
| ١١٢ - الاحتجاج الهادئ | أرلين علوى ماكليود | ت : إكرام يوسف |
| ١١٣ - راية التمرد | سادى پلانت | ت : أحمد حسان |
| ١١٤ - مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع | وول شوينكا | ت : نسيم مجلى |
| ١١٥ - غرفة تخص المرء وحده | فرچينيا وولف | ت : سمية رمضان |
| ١١٦ - امرأة مختلفة (درية شفيق) | سينثيا نلسون | ت : نهاد أحمد سالم |
| ١١٧ - المرأة والجنوسة فى الإسلام | ليلى أحمد | ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال |
| ١١٨ - النهضة النسائية فى مصر | بث بارون | ت : ليس النقاش |
| ١١٩ - النساء والأسرة وقوانين الطلاق | أميرة الأزهرى سنيل | ت : بإشراف/ رؤوف عباس |
| ١٢٠ - الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط | ليلى أبو لغد | ت : نخبة من المترجمين |
| ١٢١ - الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية | فاطمة موسى | ت : محمد الجندى ، وإيزابيل كمال |
| ١٢٢ - نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان | جوزيف فوجت | ت : منيرة كروان |
| ١٢٣ - الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية | نينل الكسندر وفنادولينا | ت: أنور محمد إبراهيم |
| ١٢٤ - الفجر الكاذب | چون جراى | ت : أحمد فؤاد بلبع |
| ١٢٥ - التحليل الموسيقى | سيدريك ثورپ ديڤى | ت : سمحه الخولى |
| ١٢٦ - فعل القراءة | ڤولفانج إيسر | ت : عبد الوهاب علوب |
| ١٢٧ - إرهاب | صفاء فتحى | ت : بشير السباعى |
| ١٢٨ - الأدب المقارن | سوزان باسنيت | ت : أميرة حسن نويرة |
| ١٢٩ - الرواية الاسبانية المعاصرة | ماريا دولورس أسيس جاروته | ت : محمد أبو العطا وآخرون |
| ١٣٠ - الشرق يصعد ثانية | أندريه جوندر فرانك | ت : شوقى جلال |
| ١٣١ - مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى) | مجموعة من المؤلفين | ت : لويس بقطر |
| ١٣٢ - ثقافة العولمة | مايك فيذرستون | ت : عبد الوهاب علوب |
| ١٣٣ - الخوف من المرايا | طارق على | ت : طلعت الشايب |
| ١٣٤ - تشريح حضارة | بارى ج. كيمب | ت : أحمد محمود |
| ١٣٥ - المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء) | ت. س. إليوت | ت : ماهر شفيق فريد |
| ١٣٦ - فلاحو الباشا | كينيث كونو | ت : سحر توفيق |
| ١٣٧ - مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية | جوزيف مارى مواريه | ت : كاميليا صبحى |
| ١٣٨ - عالم التليفزيون بين الجمال والعنف | إيڤلينا تارونى | ت : وجيه سمعان عبد المسيح |
| ١٣٩ - پارسيڤال | ريشارد فاچنر | ت : مصطفى ماهر |
| ١٤٠ - حيث تلتقى الأنهار | هربرت ميسن | ت : أمل الجبورى |
| ١٤١ - اثنتا عشرة مسرحية يونانية | مجموعة من المؤلفين | ت : نعيم عطية |
| ١٤٢ - الإسكندرية : تاريخ ودليل | أ. م. فورستر | ت : حسن بيومى |
| ١٤٣ - قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى | ديريك لايدار | ت : عدلى السمرى |
| ١٤٤ - صاحبة اللوكاندة | كارلو جولدونى | ت : سلامة محمد سليمان |

| | | |
|---|---|---|
| ١٤٥ - موت أرتيميو كروث | كارلوس فوينتس | ت : أحمد حسان |
| ١٤٦ - الورقة الحمراء | ميجيل دى ليبس | ت : على عبد الرؤوف البمبى |
| ١٤٧ - خطبة الإدانة الطويلة | تانكريد دورست | ت : عبد الغفار مكاوى |
| ١٤٨ - القصة القصيرة (النظرية والتقنية) | إنريكى أندرسون إمبرت | ت : على إبراهيم على منوفى |
| ١٤٩ - النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس | عاطف فضول | ت : أسامة إسبر |
| ١٥٠ - التجربة الإغريقية | روبرت ج. ليتمان | ت: منيرة كروان |
| ١٥١ - هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١) | فرنان بروديل | ت : بشير السباعى |
| ١٥٢ - عدالة الهنود وقصص أخرى | نخبة من الكُتاب | ت : محمد محمد الخطابى |
| ١٥٣ - غرام الفراعنة | فيولين فانويك | ت : فاطمة عبد الله محمود |
| ١٥٤ - مدرسة فرانكفورت | فيل سليتر | ت : خليل كلفت |
| ١٥٥ - الشعر الأمريكى المعاصر | نخبة من الشعراء | ت : أحمد مرسى |
| ١٥٦ - المدارس الجمالية الكبرى | جى أنبال وآلان وأوديت ڤيرمو | ت : مى التلمسانى |
| ١٥٧ - خسرو وشيرين | النظامى الكنوجى | ت : عبد العزيز بقوش |
| ١٥٨ - هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢) | فرنان بروديل | ت : بشير السباعى |
| ١٥٩ - الإيديولوجية | ديڤيد هوكس | ت : إبراهيم فتحى |
| ١٦٠ - آلة الطبيعة | بول إيرليش | ت : حسين بيومى |
| ١٦١ - من المسرح الإسبانى | اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا | ت : زيدان عبد الحليم زيدان |
| ١٦٢ - تاريخ الكنيسة | يوحنا الأسيوى | ت : صلاح عبد العزيز محجوب |
| ١٦٣ - موسوعة علم الاجتماع ج ١ | جوردون مارشال | ت بإشراف : محمد الجوهرى |
| ١٦٤ - شامپوليون (حياة من نور) | چان لاكوتير | ت : نبيل سعد |
| ١٦٥ - حكايات الثعلب | أ . ن أفانا سيفا | ت : سهير المصادفة |
| ١٦٦ - العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل | يشعياهو ليڤمان | ت : محمد محمود أبو غدير |
| ١٦٧ - فى عالم طاغور | رابندرانات طاغور | ت : شكرى محمد عياد |
| ١٦٨ - دراسات فى الأدب والثقافة | مجموعة من المؤلفين | ت : شكرى محمد عياد |
| ١٦٩ - إبداعات أدبية | مجموعة من المبدعين | ت : شكرى محمد عياد |
| ١٧٠ - الطريق | ميغيل دليبيس | ت : بسام ياسين رشيد |
| ١٧١ - وضع حد | فرانك بيجو | ت : هدى حسين |
| ١٧٢ - حجر الشمس | مختارات | ت : محمد محمد الخطابى |
| ١٧٣ - معنى الجمال | ولتر ت . ستيس | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ١٧٤ - صناعة الثقافة السوداء | ايليس كاشمور | ت : أحمد محمود |
| ١٧٥ - التليفزيون فى الحياة اليومية | لورينزو فيلشس | ت : وجيه سمعان عبد المسيح |
| ١٧٦ - نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية | توم تيتنبرج | ت : جلال البنا |
| ١٧٧ - أنطون تشيخوف | هنرى ترويا | ت : حصة إبراهيم منيف |
| ١٧٨ - مختارات من الشعر اليونانى الحديث | نخبة من الشعراء | ت : محمد حمدى إبراهيم |
| ١٧٩ - حكايات أيسوب | أيسوب | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ١٨٠ - قصة جاويد | إسماعيل فصيح | ت : سليم عبدالأمير حمدان |
| ١٨١ - النقد الأدبى الأمريكى | فنسنت . ب . ليتش | ت : محمد يحيى |

| | | |
|---|---|---|
| ١٨٢ – العنف والنبوءة | و . ب . ييتس | ت : ياسين طه حافظ |
| ١٨٣ – چان كوكتو على شاشة السينما | رينيه چيلسون | ت : فتحى العشرى |
| ١٨٤ – القاهرة .. حالمة لا تنام | هانز إيندورفر | ت : دسوقى سعيد |
| ١٨٥ – أسفار العهد القديم | توماس تومسن | ت : عبد الوهاب علوب |
| ١٨٦ – معجم مصطلحات هيجل | ميخائيل أنوود | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ١٨٧ – الأرضة | بُزُرْج علوى | ت : علاء منصور |
| ١٨٨ – موت الأدب | ألڤين كرنان | ت : بدر الديب |
| ١٨٩ – العمى والبصيرة | پول دى مان | ت : سعيد الغانمى |
| ١٩٠ – محاورات كونفوشيوس | كونفوشيوس | ت : محسن سيد فرجانى |
| ١٩١ – الكلام رأسمال | الحاج أبو بكر إمام | ت : مصطفى حجازى السيد |
| ١٩٢ – سياحت نامه إبراهيم بك جـ١ | زين العابدين المراغى | ت : محمود سلامة علاوى |
| ١٩٣ – عامل المنجم | بيتر أبراهامز | ت : محمد عبد الواحد محمد |
| ١٩٤ – مختارات من النقد الأنجلو – أمريكى | مجموعة من النقاد | ت : ماهر شفيق فريد |
| ١٩٥ – شتاء ٨٤ | إسماعيل فصيح | ت : محمد علاء الدين منصور |
| ١٩٦ – المهلة الأخيرة | فالنتين راسبوتين | ت : أشرف الصباغ |
| ١٩٧ – الفاروق | شمس العلماء شبلى النعمانى | ت : جلال السعيد الحفناوى |
| ١٩٨ – الاتصال الجماهيرى | إدوين إمرى وآخرون | ت : إبراهيم سلامة إبراهيم |
| ١٩٩ – تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية | يعقوب لانداوى | ت : جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد |
| ٢٠٠ – ضحايا التنمية | جيرمى سيبروك | ت : فخرى لبيب |
| ٢٠١ – الجانب الدينى للفلسفة | جوزايا رويس | ت : أحمد الأنصارى |
| ٢٠٢ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤ | رينيه ويليك | ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد |
| ٢٠٣ – الشعر والشاعرية | الطاف حسين حالى | ت : جلال السعيد الحفناوى |
| ٢٠٤ – تاريخ نقد العهد القديم | زالمان شازار | ت : أحمد محمود هويدى |
| ٢٠٥ – الجينات والشعوب واللغات | لويجى لوقا كافاللى – سفورزا | ت : أحمد مستجير |
| ٢٠٦ – الهيولية تصنع علماً جديداً | جيمس جلايك | ت : على يوسف على |
| ٢٠٧ – ليل إفريقى | رامون خوتاسندير | ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف |
| ٢٠٨ – شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى | دان أوريان | ت : محمد أحمد صالح |
| ٢٠٩ – السرد والمسرح | مجموعة من المؤلفين | ت : أشرف الصباغ |
| ٢١٠ – مثنويات حكيم سنائى | سنائى الغزنوى | ت : يوسف عبد الفتاح فرج |
| ٢١١ – فردينان دوسوسير | جوناثان كلر | ت : محمود حمدى عبد الغنى |
| ٢١٢ – قصص الأمير مرزبان | مرزبان بن رستم بن شروين | ت : يوسف عبد الفتاح فرج |
| ٢١٣ – مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر | ريمون فلاور | ت : سيد أحمد على الناصرى |
| ٢١٤ – قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع | أنتونى جيدنز | ت : محمد محمود محى الدين |
| ٢١٥ – سياحت نامه إبراهيم بك جـ٢ | زين العابدين المراغى | ت : محمود سلامة علاوى |
| ٢١٦ – جوانب أخرى من حياتهم | مجموعة من المؤلفين | ت : أشرف الصباغ |
| ٢١٧ – مسرحيتان طليعيتان | صمويل بيكيت | ت : نادية البنهاوى |
| ٢١٨ – رايولا | خوليو كورتازان | ت : على إبراهيم على منوفى |

| | | |
|---|---|---|
| ٢١٩ - بقايا اليوم | كازو ايشجورو | ت : طلعت الشايب |
| ٢٢٠ - الهيولية فى الكون | بارى باركر | ت : على يوسف على |
| ٢٢١ - شعرية كفافى | جريجورى جوزدانيس | ت : رفعت سلام |
| ٢٢٢ - فرانز كافكا | رونالد جراى | ت : نسيم مجلى |
| ٢٢٣ - العلم فى مجتمع حر | بول فيرابنر | ت : السيد محمد نفادى |
| ٢٢٤ - دمار يوغسلافيا | برانكا ماجاس | ت : منى عبد الظاهر إبراهيم السيد |
| ٢٢٥ - حكاية غريق | جابرييل جارثيا ماركث | ت : السيد عبد الظاهر عبد الله |
| ٢٢٦ - أرض المساء وقصائد أخرى | ديفيد هربت لورانس | ت : طاهر محمد على البربرى |
| ٢٢٧ - المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر | موسى ماردينا ديف بوركى | ت : السيد عبد الظاهر عبد الله |
| ٢٢٨ - علم الجمالية وعلم اجتماع الفن | جانيت وولف | ت : مارى تيريز عبد المسيح وخالد حسن |
| ٢٢٩ - مأزق البطل الوحيد | نورمان كيمان | ت : أمير إبراهيم العمرى |
| ٢٣٠ - عن الذباب والفئران والبشر | فرانسواز جاكوب | ت : مصطفى إبراهيم فهمى |
| ٢٣١ - الدرافيل | خايمى سالوم بيدال | ت : جمال أحمد عبد الرحمن |
| ٢٣٢ - مابعد المعلومات | توم ستينر | ت : مصطفى إبراهيم فهمى |
| ٢٣٣ - فكرة الاضمحلال | أرثر هيرمان | ت : طلعت الشايب |
| ٢٣٤ - الإسلام فى السودان | ج. سبنسر تريمنجهام | ت : فؤاد محمد عكود |
| ٢٣٥ - ديوان شمس تبريزى ج١ | جلال الدين الرومى | ت : إبراهيم الدسوقى شتا |
| ٢٣٦ - الولاية | ميشيل تود | ت : أحمد الطيب |
| ٢٣٧ - مصر أرض الوادى | روبين فيدين | ت : عنايات حسين طلعت |
| ٢٣٨ - العولمة والتحرير | الانكتاد | ت : ياسر محمد جاد الله وعربى مدبولى أحمد |
| ٢٣٩ - العربى فى الأدب الإسرائيلى | جيلارافر - رايوخ | ت : نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق |
| ٢٤٠ - الإسلام والغرب وإمكانية الحوار | كامى حافظ | ت : صلاح عبد العزيز محمود |
| ٢٤١ - فى انتظار البرابرة | ك. م كويتز | ت : ابتسام عبد الله سعيد |
| ٢٤٢ - سبعة أنماط من الغموض | وليام إمبسون | ت : صبرى محمد حسن عبد النبى |
| ٢٤٣ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ١) | ليفى بروفنسال | ت : مجموعة من المترجمين |
| ٢٤٤ - الغليان | لاورا إسكيبيل | ت : نادية جمال الدين محمد |
| ٢٤٥ - نساء مقاتلات | إليزابيتا أديس | ت : توفيق على منصور |
| ٢٤٦ - قصص مختارة | جابرييل جرثيا ماركث | ت : على إبراهيم على منوفى |
| ٢٤٧ - الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر | وولتر أرمبرست | ت : محمد الشرقاوى |
| ٢٤٨ - حقول عدن الخضراء | أنطونيو جالا | ت : عبد اللطيف عبد الحليم |
| ٢٤٩ - لغة التمزق | دراجو شتامبوك | ت : رفعت سلام |
| ٢٥٠ - علم اجتماع العلوم | دومنيك فينك | ت : ماجدة أباظة |
| ٢٥١ - موسوعة علم الاجتماع ج ٢ | جوردون مارشال | ت بإشراف : محمد الجوهرى |
| ٢٥٢ - رائدات الحركة النسوية المصرية | مارجو بدران | ت : على بدران |
| ٢٥٣ - تاريخ مصر الفاطمية | ل. أ. سيمينوڤا | ت : حسن بيومى |
| ٢٥٤ - الفلسفة | ديف روبنسون وجودى جروفز | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٢٥٥ - أفلاطون | ديف روبنسون وجودى جروفز | ت : إمام عبد الفتاح إمام |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٥٦ – ديكارت | ديف روبنسون وجودى جروفز | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٢٥٧ – تاريخ الفلسفة الحديثة | وليم كلى رايت | ت : محمود سيد أحمد |
| ٢٥٨ – الغجر | سير أنجوس فريزر | ت : عُبادة كُحيلة |
| ٢٥٩ – مختارات من الشعر الأرمنى | نخبة | ت : فاروجان كازانجيان |
| ٢٦٠ – موسوعة علم الاجتماع ج٣ | جوردون مارشال | ت بإشراف : محمد الجوهرى |
| ٢٦١ – رحلة فى فكر زكى نجيب محمود | زكى نجيب محمود | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٢٦٢ – مدينة المعجزات | إدوارد مندوثا | ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف |
| ٢٦٣ – الكشف عن حافة الزمن | جون جريين | ت : على يوسف على |
| ٢٦٤ – إبداعات شعرية مترجمة | هوراس / شلى | ت : لويس عوض |
| ٢٦٥ – روايات مترجمة | أوسكار وايلد وصموئيل جونسون | ت : لويس عوض |
| ٢٦٦ – مدير المدرسة | جلال آل أحمد | ت : عادل عبد المنعم سويلم |
| ٢٦٧ – فن الرواية | ميلان كونديرا | ت : بدر الدين عرودكى |
| ٢٦٨ – ديوان شمس تبريزى ج٢ | جلال الدين الرومى | ت : إبراهيم الدسوقى شتا |
| ٢٦٩ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج١ | وليم چيفور بالجريف | ت : صبرى محمد حسن |
| ٢٧٠ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج٢ | وليم چيفور بالجريف | ت : صبرى محمد حسن |
| ٢٧١ – الحضارة الغربية | توماس سى . باترسون | ت : شوقى جلال |
| ٢٧٢ – الأديرة الأثرية فى مصر | س. س. والترز | ت : إبراهيم سلامة |
| ٢٧٣ – الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط | جوان آر. لوك | ت : عنان الشهاوى |
| ٢٧٤ – السيدة بربارا | رومولو جالاجوس | ت : محمود على مكى |
| ٢٧٥ – ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً | أقلام مختلفة | ت : ماهر شفيق فريد |
| ٢٧٦ – فنون السينما | فرانك جوتيران | ت : عبد القادر التلمسانى |
| ٢٧٧ – الچينات : الصراع من أجل الحياة | بريان فورد | ت : أحمد فوزى |
| ٢٧٨ – البدايات | إسحق عظيموف | ت : ظريف عبد الله |
| ٢٧٩ – الحرب الباردة الثقافية | فرانسيس ستونر سوندرز | ت : طلعت الشايب |
| ٢٨٠ – من الأدب الهندى الحديث والمعاصر | بريم شند وآخرون | ت : سمير عبد الحميد |
| ٢٨١ – الفردوس الأعلى | مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى | ت : جلال الحفناوى |
| ٢٨٢ – طبيعة العلم غير الطبيعية | لويس ولبيرت | ت : سمير حنا صادق |
| ٢٨٣ – السهل يحترق | خوان رولفو | ت : على البمبى |
| ٢٨٤ – هرقل مجنوناً | يوريبيدس | ت : أحمد عتمان |
| ٢٨٥ – رحلة الخواجة حسن نظامى | حسن نظامى | ت : سمير عبد الحميد |
| ٢٨٦ – سياحت نامه إبراهيم بك ج٣ | زين العابدين المراغى | ت : محمود سلامة علاوى |
| ٢٨٧ – الثقافة والعولمة والنظام العالمى | أنتونى كينج | ت : محمد يحيى وآخرون |
| ٢٨٨ – الفن الروائى | ديفيد لودج | ت : ماهر البطوطى |
| ٢٨٩ – ديوان منجوهرى الدامغانى | أبو نجم أحمد بن قوص | ت : محمد نور الدين |
| ٢٩٠ – علم اللغة والترجمة | چورچ مونان | ت : أحمد زكريا إبراهيم |
| ٢٩١ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج١ | فرانشسكو رويس رامون | ت : السيد عبد الظاهر |
| ٢٩٢ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج٢ | فرانشسكو رويس رامون | ت : السيد عبد الظاهر |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٩٣ - مقدمة للأدب العربى | روجر آلان | ت : نخبة من المترجمين |
| ٢٩٤ - فن الشعر | بوالو | ت : رجاء ياقوت صالح |
| ٢٩٥ - سلطان الأسطورة | جوزيف كامبل | ت : بدر الدين حب الله الديب |
| ٢٩٦ - مكبث | وليم شكسبير | ت : محمد مصطفى بدوى |
| ٢٩٧ - فن النحو بين اليونانية والسوريانية | ديونيسيوس ثراكس - يوسف الأهوانى | ت : ماجدة محمد أنور |
| ٢٩٨ - مأساة العبيد | أبو بكر تفاوابليوه | ت : مصطفى حجازى السيد |
| ٢٩٩ - ثورة التكنولوجيا الحيوية | جين ل. ماركس | ت : هاشم أحمد فؤاد |
| ٣٠٠ - أسطورة بروميثيوس مج١ | لويس عوض | ت : جمال الجزيرى وبهاء چاهين |
| ٣٠١ - أسطورة بروميثيوس مج٢ | لويس عوض | ت : جمال الجزيرى ومحمد الجندى |
| ٣٠٢ - فنجنشتين | جون هيتون وجودى جروفز | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٣٠٣ - بـوذا | جين هوب وبورن فان لون | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٣٠٤ - ماركس | ريـوس | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٣٠٥ - الجلد | كروزيو مالابارته | ت : صلاح عبد الصبور |
| ٣٠٦ - الحماسة - النقد الكانطى للتاريخ | چان - فرانسوا ليوتار | ت : نبيل سعد |
| ٣٠٧ - الشعور | ديفيد بابينو | ت : محمود محمد أحمد |
| ٣٠٨ - علم الوراثة | ستيف جونز | ت : ممدوح عبد المنعم أحمد |
| ٣٠٩ - الذهن والمخ | انجوس چيلاتى | ت : جمال الجزيرى |
| ٣١٠ - يونج | ناجى هيد | ت : محيى الدين محمد حسن |
| ٣١١ - مقال فى المنهج الفلسفى | كولنجوود | ت : فاطمة إسماعيل |
| ٣١٢ - روح الشعب الأسود | وليم دى بويز | ت : أسعد حليم |
| ٣١٣ - أمثال فلسطينية | خابير بيان | ت : عبد الله الجعيدى |
| ٣١٤ - الفن كعدم | جينس مينيك | ت : هويدا السباعى |
| ٣١٥ - جرامشى فى العالم العربى | ميشيل بروندينو | ت :كاميليا صبحى |
| ٣١٦ - محاكمة سقراط | أ. ف. ستون | ت : نسيم مجلى |
| ٣١٧ - بلا غد | شير لايموفا - زنيكين | ت : أشرف الصباغ |
| ٣١٨ - الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة | نخبة | ت : أشرف الصباغ |
| ٣١٩ - صور دريدا | جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس | ت : حسام نايل |
| ٣٢٠ - لمعة السراج لحضرة التاج | مؤلف مجهول | ت : محمد علاء الدين منصور |
| ٣٢١ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج١) | ليفى برو فنسال | ت : نخبة من المترجمين |
| ٣٢٢ - وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى | دبليو. إيوجين كلينباور | ت : خالد مفلح حمزة |
| ٣٢٣ - فن الساتورا | تراث يونانى قديم | ت : هانم سليمان |
| ٣٢٤ - اللعب بالنار | أشرف أسدى | ت : محمود سلامة علاوى |
| ٣٢٥ - عالم الآثار | فيليب بوسان | ت : كرستين يوسف |
| ٣٢٦ - المعرفة والمصلحة | جورجين هابرماس | ت : حسن صقر |
| ٣٢٧ - مختارات شعرية مترجمة | نخبة | ت : توفيق على منصور |
| ٣٢٨ - يوسف وزليخة | نور الدين عبد الرحمن بن أحمد | ت : عبد العزيز بقوش |
| ٣٢٩ - رسائل عيد الميلاد | تد هيوز | ت : محمد عيد إبراهيم |

| | | |
|---|---|---|
| ٣٣٠ - كل شيء عن التمثيل الصامت | مارفن شبرد | ت : سامى صلاح |
| ٣٣١ - عندما جاء السردين | ستيفن جراى | ت : سامية دياب |
| ٣٣٢ - رحلة شهر العسل وقصص أخرى | نخبة | ت : على إبراهيم على منوفى |
| ٣٣٣ - الإسلام فى بريطانيا | نبيل مطر | ت : بكر عباس |
| ٣٣٤ - لقطات من المستقبل | آرثر س. كلارك | ت : مصطفى فهمى |
| ٣٣٥ - عصر الشك | ناتالى ساروت | ت : فتحى العشرى |
| ٣٣٦ - متون الأهرام | نصوص قديمة | ت : حسن صابر |
| ٣٣٧ - فلسفة الولاء | جوزايا رويس | ت : أحمد الأنصارى |
| ٣٣٨ - نظرات حائرة وقصص أخرى من الهند | نخبة | ت : جلال السعيد الحفناوى |
| ٣٣٩ - تاريخ الأدب فى إيران جـ٣ | على أصغر حكمت | ت : محمد علاء الدين منصور |
| ٣٤٠ - اضطراب فى الشرق الأوسط | بيرش بيربيروجلو | ت : فخرى لبيب |
| ٣٤١ - قصائد من رلكه | راينر ماريا رلكه | ت : حسن حلمى |
| ٣٤٢ - سلامان وأبسال | نور الدين عبد الرحمن بن أحمد | ت : عبد العزيز بقوش |
| ٣٤٣ - العالم البرجوازى الزائل | نادين جورديمر | ت : سمير عبد ربه |
| ٣٤٤ - الموت فى الشمس | بيتر بلانجوه | ت : سمير عبد ربه |
| ٣٤٥ - الركض خلف الزمن | بونه ندائى | ت : يوسف عبد الفتاح فرج |
| ٣٤٦ - سحر مصر | رشاد رشدى | ت : جمال الجزيرى |
| ٣٤٧ - الصبية الطائشون | جان كوكتو | ت : بكر الحلو |
| ٣٤٨ - المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ١ | محمد فؤاد كوبريلى | ت : عبد الله أحمد إبراهيم |
| ٣٤٩ - دليل القارئ إلى الثقافة الجادة | آرثر والدرون وآخرين | ت : أحمد عمر شاهين |
| ٣٥٠ - بانوراما الحياة السياحية | أقلام مختلفة | ت : عطية شحاتة |
| ٣٥١ - مبادئ المنطق | جوزايا رويس | ت : أحمد الأنصارى |
| ٣٥٢ - قصائد من كفافيس | قسطنطين كفافيس | ت : نعيم عطية |
| ٣٥٣ - الفن الإسلامى فى الأندلس (هندسية) | باسيليو بابون مالدونالد | ت : على إبراهيم على منوفى |
| ٣٥٤ - الفن الإسلامى فى الأندلس (نباتية) | باسيليو بابون مالدونالد | ت : على إبراهيم على منوفى |
| ٣٥٥ - التيارات السياسية فى إيران | حجت مرتضى | ت : محمود سلامة علاوى |
| ٣٥٦ - الميراث المر | بول سالم | ت : بدر الرفاعى |
| ٣٥٧ - متون هيرميس | نصوص قديمة | ت : عمر الفاروق عمر |
| ٣٥٨ - أمثال الهوسا العامية | نخبة | ت : مصطفى حجازى السيد |
| ٣٥٩ - محاورات بارمنيدس | أفلاطون | ت : حبيب الشارونى |
| ٣٦٠ - أنثروبولوجيا اللغة | أندريه جاكوب ونويلا باركان | ت : ليلى الشربينى |
| ٣٦١ - التصحر : التهديد والمجابهة | آلان جرينجر | ت : عاطف معتمد وآمال شاور |
| ٣٦٢ - تلميذ بابنبرج | هاينرش شبورال | ت : سيد أحمد فتح الله |
| ٣٦٣ - حركات التحرر الأفريقى | ريتشارد جيبسون | ت : صبرى محمد حسن |
| ٣٦٤ - حداثة شكسبير | إسماعيل سراج الدين | ت : نجلاء أبو عجاج |
| ٣٦٥ - سأم باريس | شارل بودلير | ت : محمد أحمد حمد |
| ٣٦٦ - نساء يركضن مع الذئاب | كلاريسا بنكولا | ت : مصطفى محمود محمد |
| ٣٦٧ - القلم الجرىء | نخبة | ت : البرّاق عبد الهادى رضا |

| | | |
|---|---|---|
| ٣٦٨ - المصطلح السردى | جيرالد برنس | ت : عابد خزندار |
| ٣٦٩ - المرأة فى أدب نجيب محفوظ | فوزية العشماوى | ت : فوزية العشماوى |
| ٣٧٠ - الفن والحياة فى مصر الفرعونية | كليرلا لويت | ت : فاطمة عبد الله محمود |
| ٣٧١ - المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ٢ | محمد فؤاد كوبريلى | ت : عبد الله أحمد إبراهيم |
| ٣٧٢ - عاش الشباب | وانغ مينغ | ت : وحيد السعيد عبد الحميد |
| ٣٧٣ - كيف تعد رسالة دكتوراه | أمبرتو إيكو | ت : على إبراهيم على منوفى |
| ٣٧٤ - اليوم السادس | أندريه شديد | ت : حمادة إبراهيم |
| ٣٧٥ - الخلود | ميلان كونديرا | ت . خالد أبو اليزيد |
| ٣٧٦ - الغضب وأحلام السنين | نخبة | ت : إدوار الخراط |
| ٣٧٧ - تاريخ الأدب فى إيران جـ٤ | على أصغر حكمت | ت : محمد علاء الدين منصور |
| ٣٧٨ - المسافر | محمد إقبال | ت : يوسف عبد الفتاح فرج |
| ٣٧٩ - ملك فى الحديقة | سنيل باث | ت : جمال عبد الرحمن |
| ٣٨٠ - حديث عن الخسارة | جونتر جراس | ت : شيرين عبد السلام |
| ٣٨١ - أساسيات اللغة | ر. ل. تراسك | ت : رانيا إبراهيم يوسف |
| ٣٨٢ - تاريخ طبرستان | بهاء الدين محمد إسفنديار | ت : أحمد محمد نادى |
| ٣٨٣ - هدية الحجاز | محمد إقبال | ت : سمير عبد الحميد إبراهيم |
| ٣٨٤ - القصص التى يحكيها الأطفال | سوزان إنجيل | ت : إيزابيل كمال |
| ٣٨٥ - مشترى العشق | محمد على بهزادراد | ت : يوسف عبد الفتاح فرج |
| ٣٨٦ - دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى | جانيت تود | ت : ريهام حسين إبراهيم |
| ٣٨٧ - أغنيات وسوناتات | چون دن | ت : بهاء چاهين |
| ٣٨٨ - مواعظ سعدى الشيرازى | سعدى الشيرازى | ت : محمد علاء الدين منصور |
| ٣٨٩ - من الأدب الباكستانى المعاصر | نخبة | ت : سمير عبد الحميد إبراهيم |
| ٣٩٠ - الأرشيفات والمدن الكبرى | نخبة | ت : عثمان مصطفى عثمان |
| ٣٩١ - الحافلة الليلكية | مايف بينشى | ت : منى الدروبى |
| ٣٩٢ - مقامات ورسائل أندلسية | فرناندو دى لاجرانخا | ت : عبد اللطيف عبد الحليم |
| ٣٩٣ - فى قلب الشرق | ندوة لويس ماسينيون | ت : زينب محمود الخضيرى |
| ٣٩٤ - القوى الأربع الأساسية فى الكون | بول ديفيز | ت : هاشم أحمد محمد |
| ٣٩٥ - ألام سياوش | إسماعيل فصيح | ت : سليم حمدان |
| ٣٩٦ - السافاك | تقى نجارى راد | ت :محمود سلامة علاوى |
| ٣٩٧ - نيتشه | لورانس جين | ت :إمام عبد الفتاح إمام |
| ٣٩٨ - سارتر | فيليب تودى | ت :إمام عبد الفتاح إمام |
| ٣٩٩ - كامى | ديفيد ميروفتس | ت :إمام عبد الفتاح إمام |
| ٤٠٠ - مومو | مشيائيل إنده | ت : باهر الجوهرى |
| ٤٠١ - الرياضيات | زيادون ساردر | ت : ممدوح عبد المنعم |
| ٤٠٢ - هوكنج | ج . ب . ماك ايفوى | ت : ممدوح عبد المنعم |
| ٤٠٣ - رية المطر والملابس تصنع الناس | تودور شتورم | ت : عماد حسن بكر |
| ٤٠٤ - تعويذة الحسى | ديفيد إبرام | ت : ظبية خميس |
| ٤٠٥ - إيزابيل | أندريه جيد | ت : حمادة إبراهيم |
| ٤٠٦ - المستعربون الإسبان فى القرن ١٩ | مانويلا مانتاناريس | ت : جمال أحمد عبد الرحمن |
| ٤٠٧ - الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه | أقلام مختلفة | ت : طلعت شاهين |
| ٤٠٨ - معجم تاريخ مصر | جوان فوتشركنج | ت : عنان الشهاوى |
| ٤٠٩ - انتصار السعادة | برتراند راسل | ت : إلهامى عمارة |

| | | |
|---|---|---|
| ٤١٠– خلاصة القرن | كارل بوبر | ت : الزواوى بغورة |
| ٤١١ – همس من الماضى | جينيفر آكرمان | ت : أحمد مستجير |
| ٤١٢ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج٢) | ليفى بروفنسال | ت : نخبة |
| ٤١٣ – أغنيات المنفى | ناظم حكمت | ت : محمد البخارى |
| ٤١٤ – الجمهورية العالمية للآداب | باسكال كازانوفا | ت : أمل الصبان |
| ٤١٥ – صورة كوكب | فريدريش دورنيمات | ت : أحمد كامل عبد الرحيم |
| ٤١٦ – مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر | أ. أ. رتشاردز | ت : مصطفى بدوى |
| ٤١٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث ج٥ | رينيه ويليك | ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد |
| ٤١٨ – سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية | جين هاثواى | ت : عبد الرحمن الشيخ |
| ٤١٩ – العصر الذهبى للإسكندرية | جون ماريو | ت : نسيم مجلى |
| ٤٢٠ – مكرو ميجاس | فولتير | ت : الطيب بن رجب |
| ٤٢١ – الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى | روى متحدة | ت : أشرف محمد كيلانى |
| ٤٢٢ – رحلة لاستكشاف أفريقيا ج١ | نخبة | ت : عبد الله عبد الرازق إبراهيم |
| ٤٢٣ – إسراءات الرجل الطيف | نخبة | ت : وحيد النقاش |
| ٤٢٤ – لوائح الحق ولوامع العشق | نور الدين عبد الرحمن الجامى | ت : محمد علاء الدين منصور |
| ٤٢٥ – من طاووس حتى فرح | محمود طلوعى | ت : محمود سلامة علاوى |
| ٤٢٦ – الخفافيش وقصص أخرى من أفغانستان | نخبة | ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب |
| ٤٢٧ – بانديراس الطاغية | باى إنكلان | ت : ثريا شلبى |
| ٤٢٨ – الخزانة الخفية | محمد هوتك | ت : محمد أمان صافى |
| ٤٢٩ – هيجل | ليود سبنسر وأندرزجى كروز | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٤٣٠ – كانط | كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٤٣١ – فوكو | كريس هيروكس وزوران جفتيك | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٤٣٢ – ماكيافللى | باتريك كيرى وأوسكار زاريت | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٤٣٣ – جويس | ديفيد نوريس وكارل فلنت | ت : حمدى الجابرى |
| ٤٣٤ – الرومانسية | دونكان هيث وچودى بورهام | ت : عصام حجازى |
| ٤٣٥ – توجهات ما بعد الحداثة | نيكولاس زربرج | ت : ناجى رشوان |
| ٤٣٦ – تاريخ الفلسفة (مج١) | فردريك كوبلستون | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٤٣٧ – رحالة هندى فى بلاد الشرق | شيلى النعمانى | ت : جلال السعيد الحفناوى |
| ٤٣٨ – بطلات وضحايا | إيمان ضياء الدين بيبرس | ت : عايدة سيف الدولة |
| ٤٣٩ – موت المرابى | صدر الدين عينى | ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب |
| ٤٤٠ – قواعد اللهجات العربية | كرستن بروستاد | ت : محمد الشرقاوى |
| ٤٤١ – رب الأشياء الصغيرة | أرونداتى روى | ت : فخرى لبيب |
| ٤٤٢ – حتشبسوت (المرأة الفرعونية) | فوزية أسعد | ت : ماهر جويجاتى |
| ٤٤٣ – اللغة العربية | كيس نرستيغ | ت : محمد الشرقاوى |
| ٤٤٤ – أمريكا اللاتينية : الثقافات القديمة | لاوريت سيجورنه | ت : صالح علمانى |
| ٤٤٥ – حول وزن الشعر | پرويز ناتل خانلرى | ت : محمد محمد يونس |
| ٤٤٦ – التحالف الأسود | ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير | ت : أحمد محمود |

| | | |
|---|---|---|
| ٤٤٧ – نظرية الكم | ج. ب. ماك ايفوى | ت : ممدوح عبد المنعم |
| ٤٤٨ – علم نفس التطور | ديلان ايفانز – أوسكار زاريت | ت : ممدوح عبد المنعم |
| ٤٤٩ – الحركة النسائية | مجموعة | ت : جمال الجزيرى |
| ٤٥٠ – ما بعد الحركة النسائية | صوفيا فوكا – ريبيكارايت | ت : جمال الجزيرى |
| ٤٥١ – الفلسفة الشرقية | ريتشارد أوزبورن / بورن ڤان لون | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٤٥٢ – لينين والثورة الروسية | ريتشارد إبجنانزى / أوسكار زاريت | ت : محى الدين مزيد |
| ٤٥٣ – القاهرة : إقامة مدينة حديثة | جان لوك أرنو | ت : حليم طوسون وفؤاد الدهان |
| ٤٥٤ – خمسون عامًا من السينما الفرنسية | رينيه بريدال | ت : سوزان خليل |
| ٤٥٥ – تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥) | فردريك كوبلستون | ت : محمود سيد أحمد |
| ٤٥٦ – لا تنسنى | مريم جعفرى | ت : هويدا عزت محمد |
| ٤٥٧ – النساء فى الفكر السياسى الغربى | سوزان موللر اوكين | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٤٥٨ – الموريسكيون الأندلسيون | خوليو كارو باروخا | ت : جمال عبد الرحمن |
| ٤٥٩ – نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية | توم تيتنبرج | ت : جلال البنا |
| ٤٦٠ – الفاشية والنازية | ستوارت هود – ليتزا جانستز | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٤٦١ – لكان | داريان ليدر – جودى جروفز | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٤٦٢ – طه حسين من الأزهر إلى السوربون | عبد الرشيد الصادق محمودى | ت : عبد الرشيد الصادق محمودى |
| ٤٦٣ – الدولة المارقة | ويليام بلوم | ت : كمال السيد |
| ٤٦٤ – ديمقراطية القلة | ميكائيل بارنتى | ت : حصة منيف |
| ٤٦٥ – قصص اليهود | لويس جنزبرج | ت : جمال الرفاعى |
| ٤٦٦ – حكايات حب وبطولات فرعونية | فيولين فانويك | ت : فاطمة محمود |
| ٤٦٧ – التفكير السياسى | ستيفين ديلو | ت : ربيع وهبة |
| ٤٦٨ – روح الفلسفة الحديثة | جوزايا رويس | ت : أحمد الأنصارى |
| ٤٦٩ – جلال الملوك | نصوص حبشية قديمة | ت : مجدى عبد الرازق |
| ٤٧٠ – الأراضى والجودة البيئية | نخبة | ت : محمد السيد النئة |
| ٤٧١ – رحلة لاستكشاف أفريقيا ج٢ | نخبة | ت : عبد الله الرازق إبراهيم |
| ٤٧٢ – دون كيخوتى (القسم الأول) | ميجيل دى ثربانتس سابيدرا | ت : سليمان العطار |
| ٤٧٣ – دون كيخوتى (القسم الثانى) | ميجيل دى ثربانتس سابيدرا | ت : سليمان العطار |
| ٤٧٤ – الأدب والنسوية | بام موريس | ت : سهام عبد السلام |
| ٤٧٥ – صوت مصر : أم كلثوم | فرجينيا دانيلسون | ت : عادل هلال عنانى |
| ٤٧٦ – أرض الحبايب بعيدة : بيرم التونسى | ماريلين بوث | ت : سحر توفيق |
| ٤٧٧ – تاريخ الصين | هيلدا هوخام | ت : أشرف كيلانى |
| ٤٧٨ – الصين والولايات المتحدة | ليو شيه تشنج ولى شى دونج | ت : عبد العزيز حمدى |
| ٤٧٩ – المقهى (مسرحية صينية) | لاوشه | ت : عبد العزيز حمدى |
| ٤٨٠ – تساى ون جى (مسرحية صينية) | كو مو روا | ت : عبد العزيز حمدى |
| ٤٨١ – عباءة النبى | روى متحدة | ت : رضوان السيد |
| ٤٨٢ – موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية | روبير جاك تيبو | ت : فاطمة محمود |
| ٤٨٣ – النسوية وما بعد النسوية | سارة جامبل | ت : أحمد الشامى |
| ٤٨٤ – جمالية التلقى | هانسن روبيرت ياوس | ت : رشيد بنحدو |

| | | |
|---|---|---|
| ٤٨٥ – التوبة (رواية) | نذير أحمد الدهلوى | ت : سمير عبد الحميد إبراهيم |
| ٤٨٦ – الذاكرة الحضارية | يان أسمن | ت : عبد الحليم عبد الغنى رجب |
| ٤٨٧ – الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية | رفيع الدين المراد آبادى | ت : سمير عبد الحميد إبراهيم |
| ٤٨٨ – الحب الذى كان وقصائد أخرى | نخبة | ت : سمير عبد الحميد إبراهيم |
| ٤٨٩ – هُسِّرل : الفلسفة علمًا دقيقًا | هُسِّرل | ت : محمود رجب |
| ٤٩٠ – أسمار الببغاء | محمد قدرى | ت : عبد الوهاب علوب |
| ٤٩١ – نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى | نخبة | ت : سمير عبد ربه |
| ٤٩٢ – محمد على مؤسس مصر الحديثة | جى فارجيت | ت : محمد رفعت عواد |
| ٤٩٣ – خطابات إلى طالب الصوتيات | هارولد بالمر | ت : محمد صالح الضالع |
| ٤٩٤ – كتاب الموتى (الخروج فى النهار) | نصوص مصرية قديمة | ت . شريف الصيفى |
| ٤٩٥ – اللوبى | إدوارد تيفان | ت : حسن عبد ربه المصرى |
| ٤٩٦ – الحكم والسياسة فى أفريقيا جـ١ | إكوادو بانولى | ت : مجموعة من المترجمين |
| ٤٩٧ – العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط | نادية العلىّ | ت : مصطفى رياض |
| ٤٩٨ – النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث | جوديث تاكر ومارجريت مريودز | ت : أحمد على بدوى |
| ٤٩٩ – تقاطعات : والأمة والمجتمع والجنس | نخبة | ت : فيصل بن خضراء |
| ٥٠٠ – فى طفولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية) | تيتز رووكى | ت : طلعت الشايب |
| ٥٠١ – تاريخ النساء فى الغرب | آرثر جولد هامر | ت : سحر فراج |
| ٥٠٢ – أصوات بديلة | هدى الصدّة | ت : هالة كمال |
| ٥٠٣ – مختارات من الشعر الفارسى الحديث | نخبة | ت : محمد نور الدين عبد المنعم |
| ٥٠٤ – كتابات أساسية ج١ | مارتن هايدجر | ت : إسماعيل المصدق |
| ٥٠٥ – كتابات أساسية ج٢ | مارتن هايدجر | ت : إسماعيل المصدق |
| ٥٠٦ – ربما كان قديساً | آن تيلر | ت : عبد الحميد فهمى الجمال |
| ٥٠٧ – سيدة الماضى الجميل | پيتر شيفر | ت : شوقى فهيم |
| ٥٠٨ – المولوية بعد جلال الدين الرومى | عبد الباقى جلبنارلى | ت : عبد الله أحمد إبراهيم |
| ٥٠٩ – الفقر والإحسان فى عهد سلاطين المماليك | آدم صبرة | ت : قاسم عبده قاسم |
| ٥١٠ – الأرملة الماكرة | كارلو جولدونى | ت : عبد الرازق عيد |
| ٥١١ – كوكب مرقّع | آن تيلر | ت : عبد الحميد فهمى الجمال |
| ٥١٢ – كتابة النقد السينمائى | تيموثى كوريجان | ت : جمال عبد الناصر |
| ٥١٣ – العلم الجسور | تيد أنتون | ت : مصطفى إبراهيم فهمى |
| ٥١٤ – مدخل إلى النظرية الأدبية | جونثان كولر | ت : مصطفى بيومى عبد السلام |
| ٥١٥ – من التقليد إلى ما بعد الحداثة | فدوى مالطى دوجلاس | ت : فدوى مالطى دوجلاس |
| ٥١٦ – إرادة الإنسان فى شفاء الإدمان | آرنولد واشنطون – ودونا باوندى | ت : صبرى محمد حسن |
| ٥١٧ – نقش على الماء وقصص أخرى | نخبة | ت : سمير عبد الحميد إبراهيم |
| ٥١٨ – استكشاف الأرض والكون | إسحق عظيموف | ت : هاشم أحمد محمد |
| ٥١٩ – محاضرات فى المثالية الحديثة | جوزايا رويس | ت : أحمد الأنصارى |
| ٥٢٠ – الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع | أحمد يوسف | ت : أمل الصبان |
| ٥٢١ – قاموس تراجم مصر الحديثة | آرثر جولد سميث | ت : عبد الوهاب بكر |

| | | |
|---|---|---|
| ٥٢٢ - إسبانيا فى تاريخها | أميركو كاسترو | ت : على إبراهيم منوفى |
| ٥٢٣ - الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن | باسيليو بابون مالدونادو | ت : على إبراهيم منوفى |
| ٥٢٤ - الملك لير | وليم شكسبير | ت : محمد مصطفى بدوى |
| ٥٢٥ - موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى | دنيس جونسون رزيفز | ت : نادية رفعت |
| ٥٢٦ - علم السياسة البيئية | ستيفن كرول وليم رانكين | ت : محيى الدين مزيد |
| ٥٢٧ - كافكا | ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب | ت : جمال الجزيرى |
| ٥٢٨ - تروتسكى والماركسية | طارق على وفِلْ إيفانز | ت : جمال الجزيرى |
| ٥٢٩ - بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى | محمد إقبال | ت : حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى |
| ٥٣٠ - مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية | رينيه جينو | ت : عمر الفاروق عمر |
| ٥٣١ - ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟ | چاك دريدا | ت : صفاء فتحى |
| ٥٣٢ - المغامرُ والمستشرق | هنرى لورنس | ت : بشير السباعى |
| ٥٣٣ - تعلُّم اللغة الثانية | سوزان جاس | ت : محمد الشرقاوى |
| ٥٣٤ - الإسلاميون الجزائريون | سيڤرين لابا | ت : حمادة إبراهيم |
| ٥٣٥ - مخزن الأسرار | نظامى الكنجوى | ت : عبد العزيز بقوش |
| ٥٣٦ - الثقافات وقيم التقدم | صمويل هنتنجتون | ت : شوقى جلال |
| ٥٣٧ - للحب والحرية | نخبة | ت : عبد الغفار مكاوى |
| ٥٣٨ - النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى | كيت دانيلر | ت : محمد الحديدى |
| ٥٣٩ - خمس مسرحيات قصيرة | كاريل تشرشل | ت : محسن مصيلحى |
| ٥٤٠ - توجهات بريطانية - شرقية | السير رونالد ستورس | ت : رؤوف عباس |
| ٥٤١ - هى تتخيل وهلاوس أخرى | خوان خوسيه مياس | ت : مروة رزق |
| ٥٤٢ - قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث | نخبة | ت : نعيم عطية |
| ٥٤٣ - السياسة الأمريكية | باتريك بروجان وكريس جرات | ت : وفاء عبد القادر |
| ٥٤٤ - ميلانى كلاين | نخبة | ت : حمدى الجابرى |
| ٥٤٥ - ياله من سباق محموم | فرانسيس كريك | ت : عزت عامر |
| ٥٤٦ - ريموس | ت.ب. وايزمان | ت : توفيق على منصور |
| ٥٤٧ - بارت | فيليب ثودى وآن كورس | ت : جمال الجزيرى |
| ٥٤٨ - علم الاجتماع | ريتشارد أوزبرن وبورن ڤان لون | ت : حمدى الجابرى |
| ٥٤٩ - علم العلامات | بول كوبلى وليتاجانز | ت : جمال الجزيرى |
| ٥٥٠ - شكسبير | نيك جروم وبيرو | ت : حمدى الجابرى |
| ٥٥١ - الموسيقى والعولمة | سايمون ماندى | ت : سمحه الخولى |
| ٥٥٢ - قصص مثالية | ميجيل دى ثربانتس | ت : على عبد الروف البمبى |
| ٥٥٣ - مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر | دانيال لوفرس | ت : رجاء ياقوت |
| ٥٥٤ - مصر فى عهد محمد على | عفاف لطفى السيد مارسوه | ت : عبد السميع عمر زين الدين |
| ٥٥٥ - الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين | أناتولى أوتكين | ت : أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالى |
| ٥٥٦ - چان بودريار | كريس هوروكس وزوران جيفتك | ت : حمدى الجابرى |
| ٥٥٧ - الماركيز دى ساد | ستوارت هود وجراهام كرولى | ت : إمام عبد الفتاح إمام |
| ٥٥٨ - الدراسات الثقافية | زيودين ساردار وبورين ڤان لون | ت : وفاء عبد القادر |
| ٥٥٩ - الماس الزائف | تشا تشاجى | ت : عبد الحى أحمد سالم |
| ٥٦٠ - صلصلة الجرس | نخبة | ت : جلال السعيد الحفناوى |

| | | |
|---|---|---|
| ٥٦١ – جناح جبريل | محمد إقبال | ت : جلال السعيد الحفناوى |
| ٥٦٢ – بلايين وبلايين | كارل ساجان | ت : عزت عامر |
| ٥٦٣ – ورود الخريف | خاثينتو بينابينتى | ت : صبرى محمدى التهامى |
| ٥٦٤ – عُش الغريب | خاثينتو بينابينتى | ت : صبرى محمدى التهامى |
| ٥٦٥ – الشرق الأوسط المعاصر | ديبورا . ج. جيرنر | ت : أحمد عبد الحميد أحمد |
| ٥٦٦ – تاريخ أوربا فى العصور الوسطى | موريس بيشوب | ت : على السيد على |
| ٥٦٧ – الوطن المغتصب | مايكل رايس | ت : إبراهيم سلامة إبراهيم |
| ٥٦٨ – الأصولى فى الرواية | عبد السلام حيدر | ت : عبد السلام حيدر |
| ٥٦٨ – موقع الثقافة | هومى . ك . بابا | ت : ثائر ديب |
| ٥٧٠ – دول الخليج الفارسى | سير روبرت هاى | ت : يوسف الشارونى |
| ٥٧١ – تاريخ النقد الإسبانى المعاصر | إيميليا دى ثوليتا | ت : السيد عبد الظاهر |
| ٥٧٢ – الطب فى زمن الفراعنة | برونو اليوا | ت : كمال السيد |
| ٥٧٣ – فرويد | ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى | ت : جمال الجزيرى |
| ٥٧٤ – مصر القديمة فى عيون الإيرانيين | حسن بيرنيا | ت : علاء الدين عبد العزيز السباعى |
| ٥٧٥ – الاقتصاد السياسى للعولمة | نجير وودز | ت : أحمد محمود |
| ٥٧٦ – فكر ثربانتس | أمريكو كاسترو | ت : ناهد العشرى محمد |
| ٥٧٧ – مغامرات بينوكيو | كارلو كولودى | ت : محمد قدرى عمارة |
| ٥٧٨ – الجماليات عند كيتس وهنت | أيومى ميزوكوشى | ت : محمد إبراهيم وعصام عبد الرءوف |
| ٥٧٩ – تشومسكى | جون ماهر وجودى جرونز | ت : محيى الدين مزيد |
| ٥٨٠ – دائرة المعارف الدولية ٥ | جون فيزر وبول سيترجز | ت : محمد فتحى عبد الهادى |
| ٥٨١ – الحمقى يموتون | ماريو بوزو | ت : سليم عبد الأمير حمدان |
| ٥٨٢ – مرايا الذات | هوشنك كلشيرى | ت : سليم عبد الأمير حمدان |
| ٥٨٣ – الجيران | أحمد محمود | ت : سليم عبد الأمير حمدان |
| ٥٨٤ – سفر | محمود دولت آبادى | ت : سليم عبد الأمير حمدان |
| ٥٨٥ – الأمير احتجاب | هوشنك كلشيرى | ت : سليم عبد الأمير حمدان |
| ٥٨٦ – السينما العربية والأفريقية | ليزبيث مالكموس وروى آرمز | ت : سهام عبد السلام |
| ٥٨٧ – تاريخ تطور الفكر الصينى | نخبة | ت : عبد العزيز حمدى |
| ٥٨٨ – أمنحوتب الثالث | أنييس كابرول | ت : ماهر جويجاتى |
| ٥٨٩ – تمبكت العجيبة | فيلكس ديبواه | ت : عبد الله عبد الرازق إبراهيم |
| ٥٩٠ – أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية | نخبة | ت : محمود مهدى عبد الله |
| ٥٩١ – الشاعر والمفكر | هوراتيوس | ت : على عبد التواب على وصلاح رمضان السيد |
| ٥٩٢ – الثورة المصرية | محمد صبرى السوربونى | ت : مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان |
| ٥٩٣ – قصائد ساحرة | بول فاليرى | ت : بكر الحلو |
| ٥٩٤ – القلب السمين | سوزانا تامارو | ت : أمانى فوزى |
| ٥٩٥ – الحكم والسياسة فى أفريقيا جـ٢ | إكوادو بانولى | ت : نخبة |

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٧٣٦٣ / ٢٠٠٣

المجلس الأعلى للثقافة

يعد هذا الكتاب واحداً من أهم الكتب التى أصدرتها الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية (بريتوريا- جنوب أفريقيا)؛ حيث يتناول بالرصد والتحليل العديد من القضايا المهمة المثارة على الساحة السياسية الأفريقية منها: إشكالية الدولة فى أفريقيا، تجربة الحزب الواحد فى أفريقيا، الأبعاد الأيديولوچية للنظم السياسية فى أفريقيا، العسكريون والحكم فى أفريقيا، قضايا التحول الديمقراطى وآلياتها المختلفة، وفى مقدمتها الانتخابات، وأثر التعددية الإثنية على النظم السياسية الأفريقية، وعلاقة الدين بالدولة فى القارة، إضافة إلى دور القوى الاجتماعية كالعمال والمرأة والطلاب فى العملية السياسية؛ من خلال نماذج مختارة من الدول تغطى معظم أرجاء القارة. كما يطرح الكتاب تصوراً لإدارة الصراع فى أفريقيا. ذلك كله من منظور أفريقى معايش للواقع ومتفاعل معه، وليس من خلال منظور غربى كثيراً ما يبتعد عن فهم الواقع الأفريقى.

فالكتاب بمثابة موسوعة مصغرة لأهم القضايا المثارة على الساحة الأفريقية، وقد قام على ترجمته نخبة من شباب الباحثين المصريين المتخصصين فى الشئون الأفريقية ليكون جسراً للتواصل بين مفكرى القارة وباحثيها فى شمال القارة وجنوبها.